

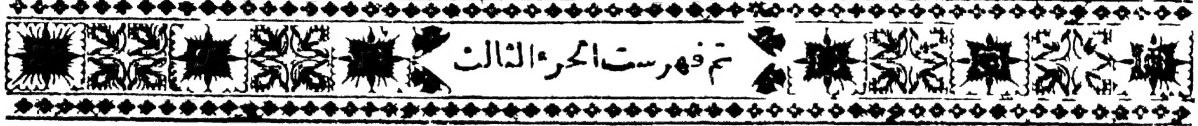
(فهرست الجزء الثالث من حاشية العلامة أبي السعود على ملامسكين)

كتاب الكفالة	٢
فصل ولو أعطى المظلوم الكفيل الخ	١٤
باب كفالة الرجلين	١٧
كتاب المحوالة	١٩
كتاب التمساة	٢٢
فصل في الحبس	٢٩
باب كتاب القضاى الى القاضى	٣١
باب التحكيم	٣٦
مسائل شتى	٤٠
كتاب الشهادات	٥١
باب من يدل شهادته ومن لا تقبل	٦١
باب الاحالة فى الشهادة	٧٤
باب الشهادة على الشهاد	٨٠
كتاب الرجوع عن الشهادة	٨٤
كتاب الوكالة	٨٩
باب الوكالة بالبيع والشراء	٩٦
فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترشده	١٠٢
باب الوكالة بالخصوص والقضاء	١١٠
باب عزل الوكيل	١١٥
كتاب الدعوى	١١٨
باب التحالف	١٢٢
فصل فمن يكون خصما ومن لا يكون	١٢٩
باب ما يدعيه الرجلان	١٤٢
باب دعوى المذهب	١٥١
كتاب الاقرار	١٥٧
باب الاستثناء فى الاقرار	١٦٥
باب اقرار المريض	١٧١
كتاب الصلح	١٧٥
باب الصلح فى الدين	١٨٢
فصل فى الدين المشترك	١٨٤
كتاب المنصارية	١٨٨
باب المنصارية بغير ارب	١٩٥
فصل ما يملك المنصارية ثلاثة انواع	١٩٨

كتاب الودعة	٢٠٣
كتاب العارية	٢١٠
كتاب الهبة	٢١٥
باب الرجوع في الهبة	٢٢١
فصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما	٢٢٧
كتاب الاجارة	٢٢٩
باب ما يحوز من الاحارة وما يكون خلافاً فيها	٢٣٦
باب الاحارة العاسدة	٢٤٣
باب ضمان الاجير	٢٥١
باب فسخ الاجارة	٢٥٨
مسائل منقرقة	٢٦١
كتاب المكاتب	٢٦٣
باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز	٢٦٨
فصل واداء ولدت مكاتبة من سيدها الخ	٢٧٣
باب كفاية العبد المشترك	٢٧٦
باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى	٢٧٩
كتاب الولاء	٢٨٢
فصل في ولاء الموالاة	٢٨٥
كتاب الاكراه	٢٨٧
كتاب الحجر	٢٩٤
فصل بلوغ العلام بالاحتلام	٢٩٨
كتاب المأذون	٢٩٩
كتاب العصب	٣٠٩
فصل في المعصوب وضمن قيمته عند كره	٣١٩
كتاب الشععة	٣٢٥
مطالب المسائل التي تحجب القسمة فيها على عدد اقل من اثنى عشر	٣٢٧
باب طلب الشععة	٣٢٨
باب ما تحجب فيه الشععة وما لا تحجب	٣٣٦
باب ما يطل به الشععة	٣٤٠
كتاب القسمة	٣٤٥
كتاب المزارعة	٣٥٢
كتاب المساقاة	٣٦٣
كتاب الدبائخ	٣٦٦
فصل فيما يحل وما لا يحل	٣٧٠
كتاب الاضحية	٣٧٦
كتاب الكراهية	٣٨٤

فصل في الاكل والشرب	٣٨٦
فصل في اللبس وغيره	٣٩٠
فصل في النظر والمس	٣٩٤
فصل في الاستبراء وغيره	٣٩٨
فصل في البيع	٤٠٢
كتاب احياء الموات	٤١١
مسائل الشرب	٤١٥
كتاب الاشربة	٤٢٠
كتاب الصيد	٤٢٦
كتاب الرهن	٤٣٣
باب ما يجوز ارتكابه وما لا يجوز	٤٣٩
باب الرهن يوضع على يد عدل	٤٤٦
باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره	٤٤٩
فصل في المتعرفات	٤٥٧
كتاب الجنائيات	٤٥٩
باب ما يوجب السوء وما لا يوجب (والمرء معلوطه)	٤٦٣
باب العصا من فيمادون النفس	٤٧١
فصل في الصلح	٤٧٣
فصل ومن وضع يدرجل ثم قذله أحدنا لا مربي	٤٧٦
باب الشهادة في القتل	٤٧٩
باب في اعتبار حالة القتل	٤٨٢
كتاب الديار	٤٨٣
فصل فيما تجب الدية فيه	٤٨٦
فصل في الشجاج	٤٨٩
فصل في دية الجنين	٤٩٥
باب ما يحدث الرجل في الطريق	٤٩٨
فصل في الحائض المسائل	٤٩٩
باب جنابة البهيمة والجنابة عليها	٥٠٢
باب جنابة المملوك والجنابة عليه	٥٠٦
فصل في المتعرفات	٥١٢
باب عتق العبد والمدير والصبي وأم الولد والجنابة في ذلك	٥١٥
باب القسامة	٥١٧
كتاب المعادل	٥٢٤
كتاب الوصايا	٥٢٧
باب الوصية بثلاث المال ونحوه	٥٣٢
باب العتق في المرض	٥٣٩

- ٥٤١ باب الوصية للإمارب وبيهم
 ٥٤٤ باب الوصية بالخدمة والسكى والتمره
 ٥٤٦ باب وصية الذمى
 ٥٤٧ باب الوصى
 ٥٥٢ فصل فى الشهادة
 ٥٥٣ كتاب الحمى
 ٥٦٤ كتاب العرائص



الجزء الثالث من حاشية العلامة السادة محمد

أبي السعود المصري الحنفى المشيخة

بفتح الله المعين على شرح الكبر

للعلامة محمد بن محمد بن سكرين

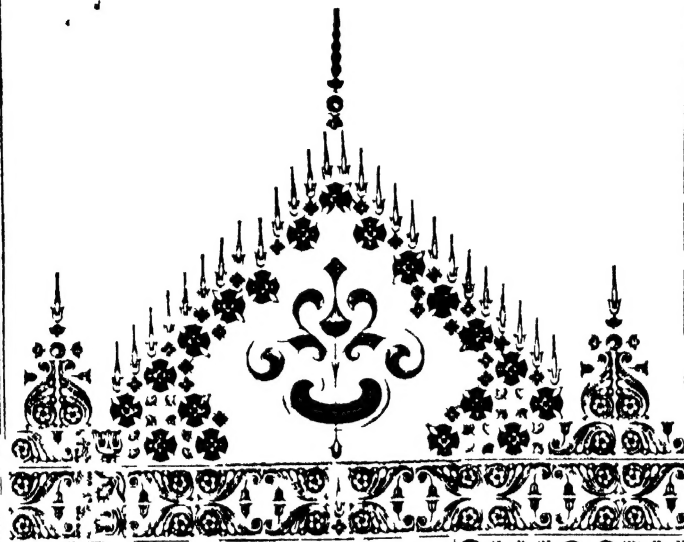
رحمهما الله

وعلى

آمين

٥٣٨
٢٠٠٠
٢٠٠٠

فتح المعين



(الجزء الثالث)

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الكعالة)

(كتاب الكعالة)
المسألة بين الكتابين ان البيع
يوسد في الدمة والكعالة
شريعة وثيقة لاستبعاد الدين عاليا
ولهاء استبادة خاصة بالصرف لانه
صم دمه الى دمه في الواجب بالسبب
والكعالة صم دمه الى دمه في الشرع (هي
وهي في اللغة الصم وفي الشرع (هي
صم دمه) الجسدي (الى دمه)
الاصيل

المصباح كملت بالمسال وبالمس كعلام باب قتل وكهولا أيضا والاسم الكعالة وحكى ابو زيد سمعا
من العرب من باب تعب وقرب وحكى ابن القطيع كعله وكملت به وعنه اذا تحملت بدو تبعدي الى
مفعول ثان بالتصعب والهمزة فيحذف الحرف فيهما هر (قوله عاليا) فيدله لانه قد لا يحصل بها
الاستعانة كقولنا الكعيل بالمسال مفسا حوى (قوله في الواجب بالسبب) وهو العقد حوى (قوله
وهي في اللغة الصم) سواء كان معلنه عينا ومعنى نهر قال تعالى وكعلم اركبها أى صمها الى نفسه زيلعي
فري تشديد العناء وصب ركبها أى جعله كدلا وصام لمصالحها شيخنا عن العباد ووسدت خطه
اي صامانه في فراءه شعبه عن عاصم وجره والكسائي وحقق بتفعيل الفاء مع حذف الهاء من ركبها
اسمى (قوله صم دمه) هي وصف شرعى بالاهلية لوجوب ماله وعليه نهروى المصباح فوه في دمتي
كذا أى في صمائي والجمع دمم كسدره وسدر اسمى وركم اي يحجب والقول بالاله طالا تسددهما
ويجعل ابو يوسف في قوله الاحير العمول ركبا بل قل انها تم بالكامل وحده موفوفة على احارة الطالب
وقل ما دونه وللصالب حق انزوه هو لا صم كافي في انجيه ادم دوليه وأثر الخلاف يصر فيها لومات
المكفول به من فان بالتوقف قبل القول لال لا يؤخذ الكفيل وسبها مصم من له الحق في الربلي
ودليها الاجماع وسدده قوله عليه الصلاة والسلام ارحم عارم ويحسها جليلة منها نهر يركب الطالب
والمصلوب روع هدا لا امتناع فرب الى لا تباطا به مكتوب في التوراه لرعامه أو ساء دمة واوسطها

ندامة وآخرها غرامة وشرطها ان يكون الدين ثابتا صحيحا بخلاف بدل السكينة وان يكون المكفول به
 يمكن الاستيفاء من الكفيل واهلها ان يكون الكفيل من اهل الترع حتى لا يصح من لا يملك الترع
 كالعبد المأذون له في التجارة يعني وبواخذها بعد العتق الا اذا اذن له المولى والصبي الا اذا استدان وليه
 لنفقته وأمره ان يكفل المال عنه فيصح لان الدين على الصبي فلم يكن متبرعا ويكون اذنا في الاداء در عن
 المحيط قال ومفاده ان الصبي يطالب بهذا المال كما يطالب المولى وكذلك لا يصح من المكاتب ولو بالاذن
 وبواخذها بعد العتق ونفخ من المكاتب والمأذون الذي لا دين عليه عن المولى بادن وكذا لا يصح من
 المريض الامن الثلث وان يكون المكفول عنه معلوما ويتفرع عليه ما ذكره في البحر لو كفل بماعلى واحد
 لم يصح واعلم ان التقييد في كلامه ان يلقى بامكان الاستيفاء من الكفيل للاحتراز عن الكفالة بالحدود والقود
 (قوله في المضالبة) لم يقل بالدين لانها كما تكون بالدين تكون بالنفس والاعيان المضمونة كالمغصوب
 والمبيع فاسدا والمتبوض على سوم الشراء كما سيأتي ومن عرفها بالضم في الدين انما اراد تعريف نوع
 منها وهو الكفالة بالمال وخصه لانه محل الخلاف كفي النهر وحينئذ لا يرد على التعريف الكفالة
 بالنفس كما توهمه السيد انجوى قال مع انهم سموا بها بعد التعريف الى الكفالة بالنفس والكفالة
 بالمال ثم ان تقسيمهم الكفالة الى القسمين يشعر بانحصارها فيهما مع انهم ذكر واما يدل على وجود
 قسم ثالث وهو الكفالة بتسليم المال وهذا اختار صاحب الدرر تعريفها بصحاحتها ولا يجمع الاقسام
 صريحا قال هي ضمة الى دمة ومطالبة بالنفس او المال او التسليم انتهى وتيجاب بان القسمين المشعر
 بانحصارها فيهما نظر الى الكفالة فلا ينافي ان هذا نفسا آخر بالمضرة لاحد الاقسام وهو الكفالة بالمال
 لتنوعها الى كفالة بالدين وكفالة بالاعيان الا ترى الى ما ذكره ازهي فقال وانواعها في الاصل نوعان
 كفالة بالنفس وكفالة بالمال والكفالة بالمال نوعان كفالة بالدين ونحوه مطلقا اذا كانت صحيحة
 وكفالة بالاعيان وهي نوعان كفالة بالاعيان مضمونة ونحوها كفالة بها وذلك كالمغصوب والمهور وبذل
 الخلع والصلح عن دم العمد ونحو ذلك وكفالة بالاعيان هي اما بغير واجبة التسليم ولودائع والمضاربات
 والشركات ونحو ذلك مما ليس بواجب التسليم فلا يصح الكفالة بها الاصل لا يسهل ولا يتسلمها وكفالة
 باعيان هي امانة واجبة التسليم كالعارية والمضاربة او بعين مضمونة بغيره كالمبيع فان الكفالة بها لم يصح
 وتسليمها انصح انتهى وبه يتضح انه لا يرد على القسمين ما أورده السيد انجوى ويظهر ايضا عدم الحاجة
 الى ما زاده صاحب الدرر في التعريف على انه ليس في الكفالة بالنفس ضمة الى دمة فان الدمة
 لا تطلق في عرفهم الا على محل الدين كما ذكره عزمي (قوله وفيه في الدين) بدليل ان الطالب لو وهب
 الدين من الكفيل صح ويرجع به على الاصيل وهبة الدين من غير من عليه الدين لا يصح وكذا لو اشترى
 الطالب بالدين شيئا من الكفيل صح والشراء بالدين لا يجوز الا لمن عليه الدين ولا به مطالب بالدين
 والمضالبة به ولا دين محال وصيرورة الدين الواحد دينين لا مانع منه شرعا بعد ان لا يستوفي الا احدهما
 كالغاصب وغاصب الغاصب والا قول اصح لانه يستحيل أن يجب دينان ولا يستوفي الا احدهما وأما
 وحب المله لمة بدين على غيره ممكن كولو يبيع بالشراء يطالب بالدين وهو على الموكل وصحة الهبة
 والشراء بعمل الدين لواحد في حكم دينين لدمروده صحح تصرف العاقل ولا ضرر وفيه فله أي قبل الهبة
 والشراء في الغاصب وغاصب الغاصب لا يجب الا دين واحد على احدهما غير عين ولهذا اذا احتار
 أحدهما ليس له أن يطالب الا بدين واحد وانما يظهر فيما اذا لم يملك الكفيل ان لا دين عليه لا يثبت
 على الصحيح (قوله وتصح بالنفس) واطلاقه شامل لما اذا كانت الكفالة بأمرة او بغير أمرة لانه قدرة على
 تسليمه أما في الامر فلا الظاهر انه يغاد اليه واما بغيره فلا يكتفى احضارها بالاستعانة بأعوان المحاكم
 نهر عن الفتح (قوله وان تعددت الكفالة) ما مضى عليه الشارح من جعله الضمير للكفالة هو الظاهر كما
 في النهر قال ويجوز عود الضمير الى النفس بان يكفل واحدا ومساها واعلم ان ما ذكره في النهر

في (المطالبة)
 الدين باقيا في دمة الاصيل كما كان
 وقال مالك يبرأ الاصيل وقبل في الدين
 وهو قول الشافعي فيصير الدين
 الواحد دينين (وتصح بالنفس وان
 تعددت الدين) من رجل كره

نتم اخذ منه كفيلا آخر بنفسه وهو
كفيلان ويطالب صاحب الحق
ايها شاه أو الكل بدونه وساهب
احصا المكفول بدونه ولا يصح (و)
الشافعي وعنه ابي لا يصح (و)
اصح بالنسبة اليك قلت بنفسه وبها
تصح بالنسبة (حقيقة كالمجسد
عبره عن البدن) حقيقة الروح والوجه
والنفس او عرفا كالمجسد
دائر رأس (وتنجز مشائخ) كالمجسد
والثلاث (وبنفسه وبعلني والي وأما
زعيمه وقيل بدله) أي لا يصح
بقوله (انا ضامن لمعرفته) ولا بابا
ضامن لك لانه لم يبين لمسعود
اهو نفس أو مال بخلاف ما لو قال
اشئنا فلان برئت أو قال فلان
اشئنا ست يكون كفيلا فارسية كذا
وقرأوا بين العربية والفارسية
في الاصل (فان شرط في الكفالة
(نساخه) أي المكفول عنه (في وقت
بعينه احضره فيه ان طلبه)
المكفول له باحضاره (فان لم يحضره
فيه فيها (والا) أي وان لم يحضره
(حبسه) أي الكفيل (الحاكم فان
غاب) المكفول عنه وعلم مكانه
(مهله) الحكم (مدة التي امهله (ولم
فان مضت) المكفول (الحاكم وان غاب ولم
يحضره حبسه) الحكم (لا يطالب به)
يعلم) الكفيل (مكافد لا يطالب به)
ولا يحبس (فار) احضره (سليمه حبس
بفد المكفول له ان يحضره كسر

من ان الظاهر جعل الضمير للكفالة في قول السيد المحوى في المحاشية ويجوز أن يرجع
لنفس بل هو الظاهر انتهى (قوله ثم أخذ منه كفيلا آخر) ويجوز أن يكون المراد من تعدد الكفالة
ما اذا كان للكفيل كفيل فلقوله وان تعددت ثلاثة أو جه (قوله وعنه انه لا يصح) لانه لا قدرة له على
تسليمه اذ لا ولا يذله عليه لاسيما اذا تكفل بغير أمره ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم ولم يفصل
والمراد بالغرم الضرر قال تعالى ان عذابها كان غراما والتسليم ممكن ولو باعوان القضاى زيلعى (قوله
حقيقة) أي لغوية حموى (قوله او عرفا) أي حقيقة في العرف حموى (قوله كالنصف والثالث) لان
النفس الواحدة في حق الكفالة لا تنجز أفكان ذكر بعضها كذا ككلها عيني ولو أضاف الكفيل
الجزء الى نفسه كالكفيل لك نصف أو ثلث فانه لا يجوز كذا في السراج لكن لو قيل بأن ذكر بعض ما لا يتجزأ
كذا ككله لم يفترق الحال نهر (قوله وبشئمة) لانه تصريح بموجب الكفالة عيني (قوله وبعلني والي)
لان الاول صيغة التزام ومن هنا أتت قارى الهداية بأنه لو قال التزمت بماعلى فلان كان كفالة دائشاه
بمعناه ومنه قوله عليه السلام من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً أو عالا فالى نهر (قوله وأنا زعيم به)
لان الكفيل يسمى زعيما قال تعالى ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم أي كفيل (قوله وقيل به) أي كفيل
يقال قبل قبالة بفتحها في الماضي وكسرها في المضارع ويسمى الصك قبالة لانه يحفظ الحق فمعناه
القبيل للضمان نهر (تنبيه) الحالات الست هي الحياة والموت وغيبته المكفول عنه وحضوره والعسر
واليسر شئنا (قوله لا بابا ضامن لمعرفته) وقال أبو يوسف يصير ضامنا للعرف لانهم يرون به الكفالة
كذا في العيني وعبارته اذ يلى لانهم يريدون به الكفالة ولما اذ التزم معرفته دون المطالبة فصار كانه
قال أو فعلك عليه وكذا الوفا لان ضام لان ادلك عليه اولان ادل على منزله لا يكون كفالة ولو قال أنا
ضامن لمعرفته أو على تعريفه ففيه اختلاف المشايخ فالشكل والوجه اللزوم (قوله احضره فيه) لار
التزامه بالشرط في الكفالة فيجب عليه الوفاء به كالدين المؤجل اذا طالبه صاحبه عند حلول الاجل أو بعده
عيني (قوله والاحبس الحاكم) قال الزيلعى ينبغي أن يفصل كما فصل في الحبس بالدين فان هناك قيل اذا
ثبت الحق باقراره ويجعل حبسه وبأمره يدفع ماله لار الحبس دليل المماطلة ولم تظهر وان ثبت باليمينه
حبسه كما ثبت لظهور مظهره بالاكفر فكذا هنا ينبغي ان يفصل قال في النهر وهو بحث موافق للمنفور
ففي البرازية وغيرها اقرب الكفالة بالنفس أو ثبت باليمينه عند الحاكم قال لخصاف لا يحبس فيهما أول
مرة وفي طاهر الزاوية كذلك في اقرار وأما في البينة فيحبسه ولو اول مرة انتهى وهذا اذا لم يظهر مجرد
ابتداء فان ظهر لا يحبس له لكنه لا يحول بينه وبين الدليل فيلزمه ولا يمنع من أشغاله وفي التنازع حيد
لو اضرت ملازمته استوثق منه بكفيل وفي السراج كفيل ثلاثة رجال بنفسه كفالة واحدة فأحضره أحدهم
برئوا جميعا ولو متفرقة لم يبرأ الباقون انتهى (قوله امهله مدة الخ) هذا اذا لم يمنع من السفر ولهذا قال
في النهر فان أبى حبسه من غير امهال كما في البرازية وقيد في التنازع بما اذا لم يكن بالطريق
عذرا ثم في كل موضع قلنا انه يؤمر بالذهاب اليه للطالب ان يستوثق الكفيل بكفيل آخر حتى لا يغيب
فيضيع حقه زيلعى (قوله فان مضت ولم يحضره حبسه) لانه ظهر مظهره والحبس جزاؤه الا ان يظهر
للقضاى عجزه بشهود او دلالة حال فيطلقه الا انه لا يحال بينه وبين الكفيل (قوله ولم يعلم مكانه) اما
بتصديق الطالب أو ببينة اقامها الكفيل انه غاب غيبة لا تدري وهل يلزمه ذكر السر حتى انه يلزمه
وشح الاسلام انه لا يلزمه ولو اختلسا فان كانت له خرجة معروفة فالقول للطالب ويؤمر الكفيل
بالذهاب اليه والا فلا كفيل فان اقام الطالب بيينة انه في موضع كذا يؤمر بالذهاب اليه قال في النهر
ولم ارموا أقام بينتين وينبغي ان تقدم بيينة الطالب لان معه اذ علم ولوارتد ولحق بدار الحرب أمر
الكفيل بالذهاب اليه ان كان بيننا وبينهم موادة على انهم يردون من ارتد اليهم اذا طلبناه والمحاق وان
كان موافقه وحكي في حق ماله لا في حق العباد والموادة بتقديم الدال على العي كما في الزيلعى والكافي

وهو الاتفاق وفي العيني مواعيد بتقديم العين على الدال وكلاهما ظاهر (قوله برئ) سواء وقته فسلمه قبله أو لانه أتى بما التزمه والتأجيل حق الكفيل وله اسقاطه نهر وسواء قال ستمته اليك بجهة الكفالة أو لان كان بعد الطلب منه والافلا بد أن يقول ذلك عيني (سواء كان المصير الذي الخ) أي بشرط أن يكون للمصير قاض أو سلطان والألا يبرأ كافي التنازخية وبحث فيه في النهر بأنه اذا لم يكن له قاض أو سلطان فليس بمصر حينئذ (قوله وان سلمه في برية الخ) لعدم قدرة المكفول له على أن يخاصمه (قوله يسلمه ثمة في زماننا) وهذا قول زفر وبه يفتي لان الشرط مقيد فيلزمه تسليمه على الوجه الذي التزمه وعمل الخلاف ما اذا كان أهل البلد لا يطلقون الغريم من الطالب فان كانوا يطلقونه لا يبرأ بتسليمه في السوق اتفاقا ولو شرط تسليمه عند الامير او عند هذا القاضي فسلمه عند قاض آخر جاز ولو سلمه في السجور وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ نهر (تمت) كهل الى ثلاثة أيام كان كفيل بعد الثلاثة ولا يطالب في الحال وبه يفتي ولو سلمه للحال برئ لان المدة لتأخير المطالبة ولو زاد واناب برئ بعد ذلك لم يصير كفيل أصلا في طاهر رواية وهي الخيلة في كفالة لا تلزم درر وأشباه ولو كفل على ايه بالخيار عشرة أيام أو أكثر صح بخلاف البيع لان مبناه على التوسع تنوير وشرحه لكن في الشر نبلاية عن قاضيتان معز بالشمس الائمة المحلوى قول أبي يوسف انه يطالب الكفيل في الايام الثلاثة ولا يطالب بعدها شبه يعرف الناس الخ واعلم ان الاختلاف في كونه كفيل بعد الثلاثة ام لا مقيد بما اذا لم يقل من اليوم ولهذا قال في الشر نبلاية وأشار بحذف ذكر المبدأ واقصاره على الغاية الى ما قال قاضيتان ولو قال انا كفيل بنفس فيلان من اليوم الى عشرة أيام يصير كفيل في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيل في قولهم لانه وقت الكفالة بعشرة أيام والكفالة مما تقبل التوقيت انتهى (قوله وفي المتقدم لوسلم في السوق الخ) أي وفي الزمان المتقدم جوى فالشارح يشير الى ما في الوافات الحسامية حيث جعل هذا رايا للتأخير لا قولاً زفر لان أكثر الناس يعينون المطلوب على الامتناع لغلبة الفسق قال في النهر وهو الظاهر اذ كيف يكون هذا الاختلاف عديم وزمان مع ان زفر كان في ذلك الزمان (قوله وتبطل بموت المطلوب والكفيل) للبحر عن التسليم ومال الكفيل لا يصح له ثمة الواجب عليه بخلاف الكفيل بالمسال فان ماله يصلح للأنفاه نهر اطلق المطلوب فتمل العبد لكر في الخلاصة لو كهل بنفس عبدها العبد برئ الكفيل ان المذعي به المسال على العبد وان كان المذعي به نفس العبد لا يبرأ وضمن فيمنه بحروا قول ما عراه في البحر الى الخلاصة سيما في التصريح به في المتر من باب كفالة الرجلين ونصه ولو ادعى رغبة العبد فكهل به رجل هات العبد فبره المذعي انه له ضمن فجمه ولو ادعى على عبده مالا وكهل بنفسه رجل هات العبد برئ الكفيل انتهى (قوله لا بموت الطالب) لان وصيه او وارثه يخلفه فلو ترك ورثته وسلمه الى بعضهم برئ منه خاصة وللباقين مطالبته باحضاره ولو سلمه لاحد الوصيين برئ بالنسبة اليه ولا تخبره بالبينة هذا في البنايع وقد يشكل على هذا قولهم احدا الورثة ينتصب خصما لليت ايماله وعليه نهر (قوله ولا يشترط قبول الطالب التسليم) الا اذا سلمه اجنبي فان قبول الطالب شرط وسيعي (قوله يعني برئ بمجرد التخليه) هذا هو المراد من قوله اذا سلمه بحكم الكفالة فأي القبول يجبر عليه (قوله ولو لم يقل عن الكفيل لا يبرأ) لانه قد يكون بحكم غير الكفالة على ما بينا عيني (قوله وبرئ بتسليم وكيل الكفيل ورسوله) لان فعله ما كفعله وشرط برائه ان يقول ستمته اليك بحكم الكفالة ولو سلمه اجنبي بغير أمره وقال عند الدفع ستمته اليك عن الكفيل فان قبله الطالب برئ الكفيل لان سكت زيلعي ولو قال وبتسليم نائبه لكان او جوا فودلان كفيل الكفيل لوسلمه برئ الكفيل أيضا نهر عن التنازخية (قوله فان قال رجل ان لي الخ) يرم على هذا المزج حذف الفاعل وهو لا يجوز حذفه عند غير الكسائي الا في اربعة مواضع النيايه عن الفاعل والاستثناء المفرع وفاعل المصدر وفاعل الفعل في التحجب بشرط عطفه على آخر متضمن لمثل المحذوف نحو اسمع بهم وابصر أي بهم فالصواب ان يكون الفاعل ضميرا

برئ (مطابقا عنده سواء كان المصير الذي كهل فيه أو مصر آخر وعندهما ان سلمه في المصير الذي كهل فيه برئ والا وان سلمه في برية او سواد لا يبرأ (ولو شرط تسليمه في مجلس القضاة يسلمه ثمة) في زماننا وفي المتقدم لوسلم في السوق برئ (وتبطل) الكفالة بالنفس (بموت المطلوب) وهو المكفول عنه (والكفيل لا) موت (الطالب) أي المكفول له بخلاف الكفالة بالمسال فانها لا تبطل بالموت (وبرئ) الكفيل (بدفعه اليه وان لم يقل) الكفيل لا يسول له (اذا دفعته اليك فاناب برئ) ولا يشترط قول الطالب التسليم يعني برئ بمجرد التخليه بينه وبين المكفول عنه (و) برئ (بتسليم المطلوب نفسه من كفالاته) بان قال ستمت نفسي اليك عن الكفيل ولو لم يقل عن الكفيل (و) لا يبرأ كذا في الفتاوى المحمية (و) برئ (بتسليم وكيل الكفيل ورسوله فان قال) رجل ان لي مائة درهم على آخر فقال له رجل

يعود على الكفيل كما في غيره من الشروح وهذه الصورة غير الصورة الآتية لان الكفالة هنا بما على
المطلوب وفي تلك بمال مطلق ومن ثم كانت هذه اتفاقية وتلك خلافية فمن ادعى انها هي وانزمت المصنف
التكرار فتدوهم حموى قلت ويفرق بينهما من وجه آخر وهو ان تعليق الكفالة بالمال على عدم
الموافقة بعد اصدار في الصورة الاولى من الكفيل بنفسه لما علمت من ان الضمير المستتر في قال يعود على
الكفيل كما صرح به العيني بخلافه في الصورة الثانية اذ لم يكن قبل وجوده تعليق كفه لاصل لا يدل على
ذلك قول المصنف فقال رجل الخ وان كان قوله ان لم اواف به غدا الخ متضمن للكفالتين معا (قوله ان
لم اواف الخ) بخلاف ما اذا قال ان وافيتك غدا فاعلى ما عليه ثم وافاه به لم يلزمه المال لا بشرط للزومه
ان يحسن اليه كما في مبدية المفتي يعني - كان تعليقا بغير الماعرف فلم تصح الكفالة بغير (قوله فلم يواف به)
أى مع قدرته عليه فلم يحجز بحبس او مرض لم يلزمه المال الا اذا عجز بموت المطلوب او جنونه ولو اختلفا
في الموافقة فالقول للمطالب لانه منكر وحينئذ المال لازم على الكفيل ولو اختلفي الطالب فلم يحده
الكفيل نصب عنه الماضي ولا يصدق الكفيل على الموافقة الا بجهة تنوير وشرحه وقال في الزهر
اختفى المكفول له فلم يحده الكفيل او اشترى بالخيار فتوارى اليه أو حلف بغير دينه اليوم فمقب
الذات أو جعل أمرها بيدها ان تم فصل نعمتها فمقبعت والمأخرون على ان القاضي ينصب وكذا على
العائب في الشكل الخ (قوله اومات المطلوب الخ) طوالت بالعرق بين موت المطلوب وبين ما اذا ابرأ المكفول
له الكفيل عن الكفالة له من قبل الوقت لم يحضره لا يجب المال عليه لعدم بقاء الكفالة بالنفس
وبالموت رالت ايضا واجيب بأن المبرأ وضع نفسه الكفالة فتمنع من كل وجه ولا ينفسخ بالموت انما
هو لضرورة العجز عن التسليم المفيد فيمضى ضرورة الى تعديدا الى الكفالة بالمال هرس الفسخ ولو
مات الكفيل فوارثه بمنزلة ان دفعه الى المصالح يرى وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان امال في تركه
المبت عني (قوله فتصح الكفالتان) اما الكفالة بالمال فلانها معلنة بشرط عدم موادة فاذا وجد الشرط
لزمه المال واما الكفالة بالنفس فلانها كانت ثابتة قبل وجود المال عيني فلا تمتد بوجوده الا ترى
انه لو كلفها بجملة واحدة صحت زباني (قوله خلافا للشافعي) اما الكفالة بالنفس فقد بينا قوله من قبل
واما الكفالة بالمال فلانها معلنة بشرط على خطرو تعليق وجوب المال بالشرط غير جائز كالبيع ونحوه
وهذا هو القياس ولنا ان الناس نعاملوه والقياس يترك بآبته عاملا كما في الاستصناع وباب الكفالة اوسع
لكونه من التبرعات ولان الكفالة شبه البيع انتها من حيث رجوع الكفيل على المكفول عنه ان
كفل بامر وتنبه النذر ابتداء من حيث انما ابتداء الالتزام فلم يشبه بالبيع ينبغي ان لا يجوز تعليقها
اصلا وباعتبار النذر يجب ان تجوز عطلق الشرط فمستأخوز تعليقها بشرط متعارف ولا يجوز بغيره
عملا بالشبه والتعليق بعدم الموافقة متعارف زباني ومن ادعى على آخر مائة دينار الخ ذكر المسألة
ليس قيد او نداء العيني ولا فرق بين ان يبين ان - يبينها بان قال لي عليك حق ولم يدع مالا مقدرا
فقال رجل آخر دعوه فاقبل بنفسه فان لم اواف به فاعلى مائة دينار فادعى المدعي واثبتنازم
الكفيل انتهى (قوله فعليه المائة) انى يبين المدعي ان يبينه او باقرار المدعي عليه وكلام السراج يفيد
اشراط اقرار المدعي عليه بالمال لم يحرر رد (قوله سوا من صفاتها الخ) صريح في ان عدم الصحة عند محمد
لعدم صحة الدعوى بذاتى مذكورة الخ حتى توجيه مذهب محمد من ان المدعي للملم يبين لم تسبح دعواه
فلم يجب احضاره الى مجلس القاضي فلم يصح الكفالة بالنفس لعدم صحة الدعوى ولم تصح الكفالة بالمال
أيضا لانها مبنية على الكفالة بالنفس فاذا بطل الاصل بطل الفرع وهذا الوجه يوجب ان تصح الكفالة
ادابين المال عند الدعوى ووجهه أبو منصور الماتريدي بان الكفيل علق مالا معلقا بخاطر حيث لم يقل
التي لك عليه فكانت هذه رشوة الزمها الكفيل له عند عدم الموافقة وهذا يوجب ان لا تصح وان بينها
المدعي من عدم النسبة اليه هو الذي اوجب البطان كما في الزباني وعلم ان الزباني ذكر ان لم يرد بعدم

ان لم اواف به - أى ان لم أت
بالمكفول عنه ذلك اليوم فمقب
الكفيل (قوله ما يملكه المكفول عنه قبل
أومات المصلوب) أى المكفيل (المال)
مضى الغد (صحيح) الكفيل (المال)
فصح الكفالة بالنفس خلافا للشافعي
فصح الكفالة بالنفس خلافا لـ
(ومن ادعى على آخر مائة دينار
فقال له) رجل ان لم اواف به غدا
فعليه المائة فلم يرف به غدا فعليه
المائة) مضى سواء بين دعوى المدعي
وجديع لـ دعوى أو يبين ذلك

فكفل به رجل جاز بحر عن البرازية وتصح الكفالة بالنفقة مطلقا وان لم تكن مقدرة خلافا لما في الدر
 عن الاشياء من التقييد بالمقررة مع انها تسقط بغير الاداء والابراء فغير المقررة تسقط بمضي شهر فاكثر
 والمقررة بالموت والطلاق فكأنهم اخذوا فيها بالاستحسان للحاجة لا بالقياس فان قلت ما في الاشياء من
 التقييد موافق لما في النهر حيث ذكر ان الكفالة بالنفقة قبل القضاء بها والرضا لا يصح معللا بانها
 لا تصير ديننا الابهما قال وبذل الكفاية دين الا انه ضعيف فلا تصح الكفاية به فليس ديننا اولى انتهى
 قلت قال شيخنا ما ذكره في النهر من عدم صحة الكفالة بها قبل القضاء والرضا محمول على انه كفل بها
 بعدما سقطت بمضي الزمان بقريته مانص عليه هو في النفقات عن الفتح من صحة الكفالة بها سواء كانت
 مفروضة او لا ونقل شيخنا عن الحاشية ما حصله ان الكفالة بها صحيحة مطلقا ولو قبل القضاء والرضا
 قال شيخنا فقصص الصحة على التي قضى بها او تراصيا عليها كما ظن غير صواب (قوله بكفلت عنه) به بذلك
 على انه لا بد ان يأتي بصيغة تدل على الالتزام كما مثل ومن ذلك ضمنيت بخلاف ما لو قال دينك الذي على
 فلان انا دفعه اليك انا سلمه لنا اقضه لا يصير كفيل لان المواعيد لا تنزم الا باكتساب صور والتعليق والى
 كعلي وكذا عند اذا اضيف الى الدين بلافق بين التعليق وغيره خلافا لما في البحر كلاتطالبة مالك عندي
 نهر (تتمة) كل لفظ يدل على اللزوم كالكفالة كقوله على ما عليه او على ان اؤدى ما عليه او التزمت
 لك بما عليه وقبل الطالب شيخنا عن فتاوى قارى الهداية (قوله او بمالك عليه) كذا بعض مالك
 عليه ويلزمه ان يبين اى مقدار شاء نهر عن الفتح (قوله او بمالك عليه) فاذا استحق كان لا يشتري
 ان يخصم البائع اولا فاذا ثبت عليه استحقاق المبيع كان له ان يأخذ الثمن من ايهما شاء وليس له
 ان يخصم الكفيل اولا في ظاهر ازوايه وعن أبي يوسف له ذلك واجمعوا ان المبيع لو ظهر حرا كان له
 ان يخصم ايهما شاء نهر عن السراج قال وفي البرازية ولا يرجع على الكفيل بقيمة البناء والعرس والمدر
 بفخ الرأوسكونها التبعة (تتمة) استحق بعض المبيع ثبت للمشتري خيار فسخ العقد في الكل وحينئذ
 يضمن الكفيل قدر ثمن المستحق لانعام الثمن ذكره في العمادية جوى عن البرجندى (قوله او ما يبيع
 فلانا الخ) اى ما يبيع منه فاني ضامن لثمنه لا ما اشتريته منه فاني ضامن للمبيع لان الكفالة بالمبيع
 لا تجوز كما سيأتى وما في هذه الصورة شرطية معناه ان يبيع فلانا فيكون في معنى التعليق درر لكن
 ليست ما كان في عدم العموم قال في المبسوط وكلمة ما بما يبيع فلانا عامة لان حرف ما يوجب العموم فاذا
 لم يوقت فذلك على جميع العمر وما يبيع مرة بعد مرة فذلك كله على الكفيل ويستوي في ذلك ان يبيعه
 بالنقد وغيره بخلاف ما لو قال اذا اومتى او ان اذلا يلزمه الا الاول الخ ما في الشرع ليلية واقول ما ذكره
 الشرنبلالى من جعل الملهوم جرى عليه القهستانى لكنه ضعيف ولهذا حكاها في الدر بقبول وكذا كلام
 العيني فيقدر جميع ان لفظة ما لا تفيد العموم وبصه وفي المجرد قال أبو حنيفة لو قال ما يبيع فلانا فعلى
 فيما يبيع مرة بعد مرة يلزمه أول مرة ولا يلزمه ما بعده وفي نوادر أبي يوسف رواية ابن سماعة يلزمه كله
 انتهى (قوله وما ذاب) هو ما صار يديه المستقبل فيكون كفالة بمال يجب على الاصيل بعد عقد
 الكفالة لا قبله حتى لو كان المال واجبا قبل الكفالة لا يجب على الكفيل جوى عن الكاكي (قوله
 وما غصبك فلان فعلى) بخلاف ما غصبك الناس أو من غصبك من الناس او يبيعك او قتلك او من
 غصبه او قتلته فانا كفيله فانه باطل كقوله ما غصبك اهل هذه الدار فانا ضامن فانه باطل حتى يسمى
 انسانا بعينه درر لكن في المفتاح عن شيخ الاسلام في شرح الجامع قال لغيره اسلك هذا فان اخذ احد مالك
 فانا ضامن كان الضمان صحيحا مع ان المضمون عنه مجهول جوى واقول صحة الضمان لا من حيثية صحة
 الكفالة بل من حيثية كونه غره بدليل ما في الاشياء من كتاب الكفالة حيث قال الغرر لا يوجب
 از جوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلوكه فأخذه للصوص لا يضمن الا اذا كان الغرور
 بالشرط أو كان ضمن عقد مفاوضه الخ ولا شك انه في مسألة المفتاح وجد الغرور بالشرط ولو غصب منه

(بكفلت عنه بالف وبمالك عليه
 او بما يدركك في هذا البيع او
 ما يبيع فلانا فعلى وما ذاب) اى
 وجب (لا عليه فعلى وما غصبك
 فلان فعلى وطالب الكفيل أو
 المدينون)

عقاراً ولتلفه لا ضمان على الكفيل لعدم تحقق الغصب ولو قال ان غصب فلان ضيعتلك فانا ضامن
لم يجز خلافاً لمحمد بن ساء على تحقق غصب العقار عنده اما لو قال لمجاعة حاضر من مابا بعموه فعلى فانه يصح
فأبهم ببيعته فعلى الكفيل نهروفيه عن البرازية ببيع فلان فانا ضامن من غصير ان فعلى لا يصح ويصح
الرجوع عن الكفالة قبل المبيعة اذا نهى عن مبيعتها كما في المبسوط بخلاف الكفالة بالذوب حيث
لا يصح الرجوع عنها قبله وظاهر ما في اللؤلؤ المجبة ان نهيه عن المبيعة ليس بشرط والفرق ان قوله
مابا بعت فلان الخ مبني على الامر دلالة كما انه قال ببيعته والامر غير لازم والمبني على غير اللازم ليس بلازم
بخلاف الكفالة بالذوب فانها غير مبنية على ما ليس بلازم بحر (قوله او طالبهما) اشار الى ان مطالبتهما
لا تقهم من كلام المصنف وانه لو قال وطالبهما لا فاده وعلم منه ان له مطالبته احدهما بالاولى ولا غناه ذلك
عن قوله بعد ولو طالب احدهما كان له ان يطالب الآخر وهذا اذا كان الدين جالاً عليهما اما اذا كان
جالاً على أحدهما فقط اقتصر الطلب عليه نهر (قوله كما ان الحوالة الخ) نظيره الوصاية تحال الحياة
وكالة والوكالة بعد الموت وصاية فان قلت قد قالوا ان العارية مدّة معينة باجرة واجارة والاجارة غير اجر
ليست اجارة بل اجارة فاسدة قلت نعم لم تكن اجارة لان الاجارة تعيد العوض والعار يتقدمه فلم تستمر
الاجارة للاجارة نهر (قوله له ان يطالب الآخر) بخلاف المغصوب منه اذا اختار احد الغاصبين لان
اختياره أحدهما يتضمن التملك منه عند قضاء القاصي به فلا يمكنه التملك من الآخر بعد ذلك وأما
المطالبية بالكفالة لا تقتضيه ما لم توجد منه حقيقة الاستيفاء بل هي (قوله كان استحق المبيع) او
جحدك المودع فانا ضامن او قبلك او قبل ابنك فلان خطأ فعلى الديه ورضي به المكفول له وهو جائز
عن النهر قال بخلاف ان اكث سبيع انتهى لان السبيع ليس بأهل لان يكفل عنه ولان فعله هدر كذا
بخط شيخنا (قوله ولنفسه) فيه نظر فان الكفالة بنفس المبيع باطله اذا كان البيع صحيحاً اما اذا كان
فاسداً فتصح الكفالة بنفس المبيع وحمل البيع هنا على انه فاسد بعيد كما لا يخفى جوى وافول ونقل شيخنا
عن الاحتيار عند قول الشارح فيما سيأتي اي يصل الكفالة بنفس مبيع في البيع الصحيح مانعه وبطل
يصح وهو الاصح ونصل بالهلاك للقدرة قبل اهلاك والبخر بعده اهـ (قوله ولا يمكن الاستيفاء) فان
الكفيل اذا سلم المكفول عنه كان استيفاء المالك ممكناً وان لم يرأبه الكفيل لتكون الكفالة مال
(قوله وهو مكفول عنه) او مضار به او مودعه او عاصبه لان قدومه وسيله للداعى (قوله فاحصان)
أى لك المال الذى على فلان لما تقدم اليه لا يصير كفيلاً بانا ضامن لك جوى (قوله ان هبت الريح)
وان دخلت الدار او قدم فلان وهو غير مكفول عنه فليس من شأنه (قوله وان كان صحيحاً)
ويجب المال حالا) هكذا وقع في اشدايد والكافي قال ان يلقى وهو سحر ولا يحكم فيه ان التعليق لا يصح
ولا يلزم المال لان الشرط غير ملائم فتصار كماله بغيره بدخول الدار ومحوه كره فاحصان وغيره والثابت
في اكثر النسخ ولا يصح بنحو ان هبت الريح او جاء المطر وان جعلنا اجلاً فتصح الكفالة ويحب المال حالا
ويجاب بما في النهر من حمل التعليق على التأجيل لجامع ان في كل منهما عدم ثبوت الحكم في الحال وبسرة
جعلهما اجلاً ان يقول كفلت به او عاك عليه اى ان هبت الريح او جاء المطر (قوله لم يتناول
النفس والمال) اقول والكفالة بتسليم المال جوى (قوله فبرهن) أى على الاصيل او على الكفيل
عند ذنبه الاصيل ويكون ذلك قضاء على المحاضر والعيب نهر عن الحاشية وان يذكر عن لا يجب عليه
أى لان قول الطالب لا يكون حجة على المطلوب وهو المكفول عنه ولا على المالك لان المدعى قد قبل
قوله الابينة يلقى (قوله يعنى القول قول الكفيل) لانه ذكر للزيادة التي يدعيها الطالب مبني
(قوله مع عينه) على العلم بانك لا تعلم ان اكثر من هذا واجب على الاصيل لاسيما الثابت لان الخلاف في
يجب على الغير ايسر الاعلى العلم جوى وينبغي ان يقيده بما لو فرغ المكفل بدعارة حتى لو قربان له عليه
رهما لم يعمل منه نهر (قوله ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل) لانه اذ اراد على الغير ويصدق

المطلوب في حق نفسه كالمريض اذا اقر بدين براد قراره في حق غرماء الصحة ويقبل في حق نفسه حتى اذا
 فضل شيء كان للقرض زيلعي وقوله ينفذ ضبطه العيني بالتشديد وليس بمتعين نهر (قوله وانما يجب ما اقر
 به) لان الكفالة بما له عليه كفالة بالدين القاسم في الحال نهر (قوله لان الذوب يستعمل فيه عرفا)
 والوجوب يثبت باقرار المطلوب نهر (قوله فان كفل بامر رجوع) معنى الامر ان يشتمل كلامه على لفظة
 عني او على بحر عن الخاية فلو تجرد عنهما لم يرجع لجواز ان يكون القصد طلب التبرع الا اذا كان المأمور
 خليطا او الخليط هو الذي يعتاد الرجل مدينته والاخذ منه ووضع الدراهم عنده والاستقرار منه بحر
 انما عن الفتح وظاهره عدم اشتراط كونه من العيال لكن في الشرع لا يلية عن الاصل والخليط هو الذي
 يكون في عياله كالولد والوداد ووجه وان الاخ في عياله او اجيره او شريكه شركة عنان انتهى وأطلق
 في الامر وهو مقيم بدين يبيع امره فلا رجوع على العبي والعبد المحجور عليه لعدم صحته من مال لكن
 يرجع على العبد بعد عتقه وأما العبي فلا رجوع عليه مطلقا ولو باذن وليه بخلاف المأذون لهما الصحة
 أمرهما وان لم يكن اهلاهما كذا في البحر رأى وان لم يكن كل منهما اهلا لكفالة لكونها تبرعا كما في الزيلعي
 وأطلق في الرجوع فعم مالو مجد الكفيل الكفالة بعد الدعوى بها فبرهن المدعى عليها بالامروقتى بها
 على الكفيل وأدى فانه يرجع وان كان متناقضا لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء عليه خلافا لفرج بحر أيضا
 عن تخصيص الجامع الكبير وقد طوبى بالفرق بين الامر بالكفالة وما اذا قال ادعنى زكاة سالى او اطمع عني
 عشرة مساكين لا يرجع ما لم يقل على أى ضامن وحاصل الفرق ان الامر في الكفالة يتضمن طلب القرض
 اذا ذكر لفظة عني وفي قضاء الزكاة والكفارة يتضمن طلب اتياب وكذا لا يرجع في الامر بالهبة او اتمع عني
 عنها أو لا قراض او الحج والعق عن كفارته ولو قال عني او على الا اذا قال على اتي ضامن نهر عن الخاية
 وفيه عنها المسلم الاسير اذا اشتراه رجل بغير امره يكون متطوعا وبأمره كذلك في القياس وفي الاستحسان
 يرجع وان لم يقل على ان يرجع على وعلى هذا لو قال أنفق من مالك على عيالى او بناء دارى فأنفق يرجع
 وكذا لو أمره ان يقضى دينه ولم يقل على ان يرجع على ولا على أى ضامن يرجع على كل حال انتهى وفيه
 عن ائتماع اذا كفل الاب عن ابنه الصغير مهر امرأته ثم مات الاب واخذ من تركته كان للورثة الرجوع
 في نصيب الابن لانه كفالة بامر العبي حكما لثبوت الولاية فلو أدى بنفسه فان اشهد رجوع والا انتهى
 (تمت) أدى بكفالة فاسدة يرجع كصحجة كمالو كمل ببدل الكتابة وأدى على ظن انه يجبر على ذلك
 در عن جامع الفصولين ومصنف التنوير فهذه تستثنى من قولهم لا عبرة بالظن البين خطأه (قوله بما
 أدى) يشير الى ما ذكره العيني من انه اذا صاححه على أقل من الدين وهو من جنسه حيث لا يرجع الا بقدر
 ما أدى الا اذا صاححه على ان يهبه الباقي ففعل في تذكير رجوع عليه بجمعه لانه ملك الدين كله بعبه
 بالاداء وبعضه بالهبة انتهى (قوله رجوع بمثل ماضين) لا بما أدى لانه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة
 الطالب كما اذا ملك بالهبة او بالارث بان مات الطالب والكفيل وارثه أو وهبه له حال حياته وهي جائزة
 للكفيل وان كانت لا تجوز لغير من عليه الدين لانه ينقل اليه الدين بمقتضى الهبة ضرورة بخلاف المأمور
 بقضاء الدين حيث يرجع بما أدى ان أدى ارض من الدين وان أدى اجود منه لا يرجع الا بالدين لانه
 لم يلتزم ولم يجب عليه شيء في ذمته وانما ثبت له حق الرجوع بالاداء بامر ولذا لو وهب له الدين لا يملكه
 فيرجع عليه بما أدى ما لم يخالف أمره بازاء او بأداء جنس آخر عني (قوله وان كفل بغير أمره لم يرجع)
 لتبرعه الا اذا أجاز في المجلس فيرجع وحيلة الرجوع بلا امر ان يهبه الطالب الدين ويوكفه بقضه در عن
 الولوالجية والعمادية وما في الدرر من قوله وبدون أمره لم يرجع وان أجاز بعد العلم أى أجاز بعد المجلس
 وفي قوله بعد العلم اشارة اليه وكذا لا يرجع اذا دفع المكفول به قبل وجوبه على الاصيل كما اذا كمل عن
 المستأجر بالاجرة فدفعها قبل الوجوب لا رجوع له بحر (قوله قبل ان يؤذى عنه) لانه التزم المطالبة
 وانما يملك الدين بالاداء فلا يرجع قبل التملك بخلاف الوكيل بالشرائه لانه من الموكل بمنزلة البائع من

وانما يجب ما اقر به بخلاف ما اذا قال
 ما ذاب له... فلان فعلى فقال
 المطلوب لك على العبد درهم وقال
 الطالب لا بل الزمان ولا يبيته وقال
 الكفيل مالك عليه شيء فلهذا القول
 قول المطلوب لا بدعة وقد كفل عما
 سيجب عليه في المستقبل لان الذوب
 يستعمل فيه عرفا كذا في الاصل
 وينصح الكفالة بأمر المكفول عنه
 وبغير أمره فان كمل بغير أمره
 الكفيل بعد ما أدى (بما أدى عليه)
 أى اذا أدى ما ضمنه وان أدى كمل
 رجوع بما ضمن لا بما أدى حتى لو كمل
 عن رجل بدراهم جبار واعطى
 الطالب زئفارا جمع غل ماضين على
 الاصيل (وان كفل بغير أمره لم يرجع)
 الكفيل عليه شيء بخلاف مالك (ولا
 يطالب الكفيل الاصيل بالمال
 قبل ان يؤذى عنه) أى عن ذمة
 الاصيل وهو المكفول عنه

المشترى عيني قال في النهر وهو منى على ان الملك يقع للوكيل ابتداء لكن سبأني ان الزاج انه يقع للوكيل
فلا يتم الفرق وفي الدر عن الحاشية للكفيل أخذ من من الاصيل قبل ادائه (قوله فان لو زوم لازمه)
هنا اذا كهل بامر ولم يكن على الكفيل للطلب دين مثله والا فلا ملازمة ولا حبس در عن السراج
وينبغي ان يقدم ايضا اذا كان المال حالا على الاصيل كالكفيل والا فليس له ملازمة وسبأني بيان
الحلول على الكفيل وحده كذا في البحر والمحال عليه اذا لزم اوجبس وكانت المحالة بالامر كالكفيل
نهر (قوله فان حبس الكفيل حبس المكمول عنه ايضا) قبله في الشربلالية بما اذا لم يكن من اصول
الدائن فاذا كان المدين أصلا لا يحبس كفيله ولا يلزم ما يلزم من فعل ذلك بالاصيل وهو ممتنع انتهى
وأقول في دعوى اللزوم نظرا بدليل مانق له شيخنا عن القهستاني ونصه وان حبس حبس هو المكمول
عنه الا اذا كان كفيل عن أحد الابوين او الجدين فانه ان حبس لم يحبس به يشعر فضاء الخلاصة انتهى
فهذا صريح في ان حبس الكفيل لا يمتنع وان كان المدين من اصول رب الدين انما الممتنع حبس
الاصيل فقط فلا يعول على ما في الشربلالية وان تبعه بعضهم لكونه مخالفا للمنعول (قوله وبرئ
الكفيل باداء الاصيل) لان الاصيل يبرأ باداءه وبرأه بتوجب براءة الكفيل لانه ليس عليه دين في
الصحيح وانما عليه المطالبة بدون الدين زبني تعال للهداية وطاهره ان القائل بان الكفيل عليه دين
يقول لا يبرأ باداء الاصيل وليس كذلك بل يبرأ اجماعا لان تعدد الدين عند السائل به امر حكى فيسقط
باداء واحد بغير (قوله ولو ابرأ الاصيل الخ) قيد ببراءته لان براءة لا توجب براءة الكفيل فلو ضمن له
ألقا على فلان فبرهن فلان انه كان فضاء اياه دليل الكفاية البرئ الاصيل دون الكفيل ولو بعد هاترنا
وبتأخيرها لان تأخير المطالبة عن الاصيل لا يتأخير الطالب لا يستقط عن الكفيل كما لو كفل بما يلزم
العبد المحجور بعد عتقه نهر عن الحاشية (قوله برئ الكفيل) بشرط قبول الاصيل وموته قبل
القبول والزدي يقوم مقام القبول ولورده ارتدوه بل يعود الدين الى الكفيل أم لا خلاف نهر عن الفخ
وفيه عن جامع الفصولين باع المديون بيع وفاء برئ كفيله فلو تعا سخطا لا يعود الكفاية لانه انتهى أي باع
المديون من رب الدين شيئا بالدين الذي تكفل به الكفيل ببيع وفاء (قوله ولا يعكس) لعدم تسمية
الاصل للمر عدر (قوله برئ هو) قبل أولا لان عليه المطالبة وبقاء الدين بدونهما جائز ولا يتأخر الدين
عليه بالتأخير عن الكفيل لانه ابراء موقت فيعتبر بالمؤبد وأوردان المؤبد لا يرتد برك الكفيل والموقف
يرتد بركه فهاهنا الاعتبار وأجيب بان الابراء المؤبد اسقاط محض في حق الكفيل لا تمليك فيه اذ ليس
عليه الا مجرد المطالبة وأما الموقت فتأخير مطالبة لا اسقاط نهر ولو هب الدين له ان كان غيا او تصدق
به عليه ان كان فقيرا يشترط القبول وهبة الدين لغير من عليه الدين تضع اذا سخط عليه والكفيل مسلط
على الدين في المجلة وبعد الهبة أو الصدقة للكفيل الرجوع على الاصيل درر بدليل زيادة خط شيخنا
والمحاصل كما في الشربلالية ان الكفيل حكم ابرائه والهة يختلف في الابراء لا يحتاج الى القبول وفي الهبة
والصدقة يحتاج الى القبول وفي الاصيل يتفق حكم ابرائه والهة والصدقة فيحتاج الى القبول في الكل
انتهى (قوله فانه يتأجل عن الاصيل ايضا) لانه لا مطالبة على الكفيل حال وجود الكفاية فانصرف
الاجل الى الدين ولو أدى الكفيل قبل حلول الاجل لا يرجع على الاصيل قبل حلول الاجل ولو حل
على احدهما بموت لا تجل على الآخر ولو ما تأخير الطالب ولو طال به فقال صبر حتى يحى الاصيل فنال
لا تعلق لى عليه انما تعني عليك هل يبرأ قبل نعم وقبل لا وهو واختار درر (قوله برئنا) أما اذا صالح الاصيل
فظاهر لانه يبرأ بالصلح وبراءته توجب براءة الكفيل وأما اذا صالح الكفيل فلان اضافة الصلح الى الالف
اضافة الى ما على الاصيل فيبرأ الاصيل ضرورة وهذه المسئلة على أربعة اوجه اما ان يذكر في الصلح
براءتهما فيبرأان جميعا او براءة الاصيل فكذلك او لم يشترط شيئا فكذلك أو شرط ان يبرأ الكفيل لا غير
فيبرأ هو وحده عن خمسة اوجه والالف على حاله على الاصيل عيني فيرجع الكفيل عليه بخمسة مائة ان

(فان لو زوم) الكفيل بالمال (لازمه)
حتى يخاصه فان حبس الكفيل
حبس المكمول عنه ايضا (دبرئ)
الكفيل (باداء الاصيل) عن الدين
رب المال (الاصيل) عن الدين
(أو آخر) اطالب المسألة (عنه)
أي من الاصيل (برئ الاصيل)
وتأخر المطالبة (عنه) أي عن
الكفيل ايضا فانه لا
الاول بالاقول والاني بالاني (ولا
اي لو ابرأ الاصيل برئ
يعكس) وكذا لو ابرأ عن
هو لا الاصيل لم يكن تأخير عن الاصيل
الكفيل لم يكن تأخير عن الاصيل وهذا
فيطالب الاصيل في الصورين وهذا
اذا كان التأخير بعد ما كفل حالاما
لو كفل بالمال مؤجلا الى شهر فانه
يتأجل عن الاصيل ايضا (ولو صالح
احدهما) مطلقا سواء كان كفيل او
اصيلا (رب المال عن الف على نفسه
برئنا) عن خمسة اوجه الاخرى فلا
يرجع الكفيل الا بتعصف الالف
على الاصيل فيما صالح

كانت بامره والطالب بخمسمائة نهر (تقته) صالح الكفيل الط لب على شئ ليرثه عن الكفالة لا يصح
 الصلح ولا يجب المال على الكفيل خاتمة قال في البحر وهو باطلا فقه شامل للكفالة بالمال والنفس
 انتهى قال شيخنا وهذا يفيد بقاء الكفالة (قوله بخلاف ما اذا صالح الخ) لانه مبادلة فلك ما في ذمة
 الاصيل فيرجع بكل ما عليه درر (قوله اقرار بالايفاء) لان البراءة التي يكون ابتداءها من
 الكفيل وانتهائها الى الطالب لا تكون الا بالايفاء منه فصار كانه قال دفعته الى فلا يرجع الطالب
 على واحد منهما لا قراره بالاستيفاء من الكفيل زيلعي (قوله او ابرأتك) سياق كلام الشارح يقتضي
 الاتفاق على عدم الرجوع في ابرأتك وبه صرح في البحر وكذا قوله أنت في حل من المال بالاجماع
 لان لفظ المحل يسعمل في البراءة بالابراء دون البراءة بالقبض نهر (قوله لا يرجع) لانه لم يقرب بالايفاء
 منه لان قوله برئت من غير ان يقول الى محتمل فيحتمل انه بريء ببراءته ويحتمل انه بريء بالاداء فلا يثبت
 له الرجوع بالشك زيلعي (قوله وعند أبي يوسف يرجع في برئت) لانه لا يحتمل الا البراءة بالقبض لانه
 اقرب براءة ابتداءها من المطلوب لانه نسب البراءة اليه ولا يقدر المطلوب ان يبرأ الا بالاداء بان يضع
 المال بين يديه ويخلي بينه وبين المال فيبرأ بذلك وان لم يوجد من الطالب صنع ولهذا كتب وقال
 برئ الكفيل من المال يكون اقرارا منه بالقبض اجماعا فكذلك اذا فرق بينهما من حيث اللفظ
 زيلعي وفي النهر عن الغاية واختاره صاحب الهداية وهو اقرب لاحتمالين فكان أولى وهذا اذا غاب
 الطالب وان كان حاضرا يرجع اليه في البيان لصدور الاجمال منه درر والظاهر انه في لفظ المحل
 لا يرجع اليه في البيان لظهور انه ساعده لانه أخذ شيئا منه وفرق محمد بن العرف انه انما يكتب عليه
 ذلك اذا وجد الايفاء فجعلت الكفالة اقرارا ولا عرف عند الابراء لانه لا يكتب الصلح عليه نهر والمحوالة
 كالكفالة في هذا بحر وانو كمل بالشراء اذا ابرأ البائع عن الثمن يرجع به على الموكل للملكه ما في ذمته
 زيلعي (قوله وبطل تعليق الخ) لان في الابراء معنى التملك كالابراء عن الدين والتمليك لا يقبل التعليق
 بالشروط عني (قوله وفيه يصح) لان الثابت فيها على الكفيل المطالبة دون الدين في الصحيح
 فكان اسقاطا محضار يلحقه في القمع بان المنع لمعنى التملك وذلك يتحقق بالنسبة الى المطلوب
 أما الكفيل فالحق منه المطالبة وكان ابرازه اسقاطا محضا وظاهر ما في زيلعي وغيره ترجيح الاول
 لجزم المصنف به كغيره وحل في الدراية رواية الكتاب على ما اذا كان الشرط غير معارف نهر والمراد من
 كون اشرط غير متعارف ان لا يكون فيه لطلب نفع درر (قوله وبطل الكفالة بمحدود) لانه
 لا يتحقق اذا أقيم على غير الجاهل عني (قوله معناه بنفس المحدود) فان كفل بمن عليه المحدود لانه
 أمكن ترتيب مرجحه عليه لان تسليم النفس فيها واجب فيطالب به الكفيل فتتحقق الصحة ومقتضى
 هذا التعليق صحة الكفالة اذا سمي بها في الحدود التي يحددها حق كحد الغدق غير نهر عن القمع وشرح
 في العوائد الخبازية على ذلك الحدود التي يحددها حق كحد الغدق غير نهر عن القمع وشرح
 الهداية للعيني (قوله ومبيح) اسلم ان الاعيان ما يضمنه بنفسها وهي ما يجب قهرها عند الهلاك
 أو بغيرها وهي ما يجب قيمها أو ماله أو ما له من نفع الكفالة لانه لا يصح بالنسيء والثالث لفقد
 شرطه وهو ان يكون مضمونا على الاصيل لا يخرج منه المبدع عينه أو بدله والمبيح مضمون بالثمن
 والمرهون بالدين والثالث ظاهر نهر لكن قد مناعن الاختيار ان الاصل صحة الكفالة بالمبيع فان هلك
 قبل القبض بطلت الكفالة للتذرة قبل الهلاك والعجز بعده (قوله ومرهون) سواء ضمنه للرهن
 أو لغيره نهر عن جامع العصولين (قوله وأمانة) لانها ليست بمضمونة على الاصيل لا عينها
 ولا تسليمها لكن قال في القمع لوجه عندي صحة الكفالة بتسليم الامانة اذ لا شك في وجوب ردها عند
 الطلب غير انه في الوديعة وأحويا عني الا عارة والجارى يكون بالتخلية وفي غيرها حمل المردود الى ربه
 نهر (قوله ولو كمل تسليم المبيع الخ) لان تسليم العين واجب على الاصيل فامكن انترامه وان هلك

بخلاف ما اذا صالح الكفيل رب المال
 على خدس آخر حيث يرجع بكل الالف
 (وان قال الطالب للكفيل برئت)
 حال كونك مؤديا (الى من المال)
 الذي كفالت به عن فلان (اذا كمل
 الكفيل) (على المطلوب) (وفي
 بامره والا لا لانه اقرار بالايفاء
 برئت او ابرأتك لا) يرجع وعند أبي
 يوسف يرجع في برئت (وبطل
 يوسف البراءة من الكفالة بالشرط)
 تعليق الكفيل (اذا قدم
 بان قال الطالب للكفيل وقبل
 ريد فأتى برئ من الكفالة بحدود)
 يفتح (و) بطل (الكفالة بالتعدد لا بنفس
 معناه بنفس المحدود والتقصص) (ومبيح)
 من عليه المحدود والتقصص مبيح في
 اي بطل الكفالة بنفس مبيح في
 المبيع الصحيح (ومرهون وأمانة)
 كلو ببيعة والمستعار ومال المستأجر
 والشركة والمستأجر وعند أبي يوسف
 ومحمد العيني في يده الاجير المشترك
 مضمون فتصح الكفالة بتسليمه
 ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض
 او بتسليم الرهن بعد القبض الى
 اراهن او بتسليم المستأجر الى المستأجر
 مبيح

العين برئ الكفيل وقيل ان كان واجبا على الاصيل كالعارية والاجارة حازت الكفالة بتسليمه في مجلس العقد وان كان غير واجب لوجه لا تقوم الكفالة بتسليمه لانه غير واجب عليه فلا يمكن ايجابه على الكفيل وبهذا السبل حرم سراح الغداية نهر (قوله وضع لو ثمتنا) لانه ليس صحيح على المشتري الا ان يكون صليما محجورا عليه فلا يزم الكفيل تبعا للاصيل در عن الحاشية ولو ظهر فساد البيع رجع الكفيل على البائع أو المشتري ونفسه بعد صحته رجع الكفيل على المشتري وهو على البائع نهر عن التتارخانية (قوله ومقبوضا على سوم الشراء) لانه مضمون عليه بالقيمة عني وهذا اذا كان الثمن مسمى والا فهو أمانة كما مر نهر (قوله ومبيعا فاسدا) لانه مضمون بالقيمة عني حتى اذا هلك عندا قباض وجب النعمان على الكفيل ومما تصح الكفالة به من الاعيان بدل الصلح عن دم لو كان عمدا فان هلك قبل القبض فعليه قيمته ومنها المهر وبذل الخلع لان هذه الاشياء لا تبطل بهلاك العين بخر عن الحاشية (قوله سواء كان المغصوب ثمتنا الخ) لا محل لهذا هنا وانما محله بعد قوله ومقبوضا حموي (قوله وحمل دابة) عطف على يحدو كان الاولى ان يصله بالمعطوف عليه حموي (قوله أي لا تصح الكفالة بحمل دابة معينة) لانه خارج عن المحل عليها بتفسير هلا كما واذا كانت غير معينة يجوز لانه قادر على ذلك أي دابة شاء والمحل هو المستحق عليه ولو كمل بتسليم الدابة فيما اذا كانت معينة جاز لا قدرة عليه عني (قوله وبلا قبول الضالبا الخ) لان فيها معنى التملك وهو عليك المطالبة منه فتقوم به ما جيعا والموجود شرطه فلا يتوقف واجمعوا انه لو قبل عنه قابل توقف فاطلاق في الضمة بلا قبول الضالبا غير صحيح نهر ورياي (قوله خلافا لابي يوسف) لانها البرام يستبدده الماترم وفي النهر عن البرازية وعبد القوي ومثله في الدر عن تميم الجاسع الكبير لكن في الدر عن مصنف التنوير بالعرف الى الضرر وسوى القوي على قوسها (قوله فيهما) أي في الدابة بالعرض وبالمال قال العيني والخلاف في الكفالة بالعرض والمال سراء وقيل بشرط عنده القبول لكنه لا يشترط في المجلس بل اذا بلغه بعد القيام من المجلس فاجاز انتهى (قوله تكمل عني) فيدبه لانه لو تبرع الوارث بذلك بان ضمن ما عليه للغيراء في عيبتهم لم يصح نهر عن السراج (قوله وان كان القياس الخ) لان الطالب غائب ولا يتم الضمان الا بسبوله وجهه استحسن ان هذه وصية منه لورثته بان يقضوا دينه ولهذا يصح وان لم يسم المريض الدين وعزماء لان الجهالة لا تمنع صحة الوصية درر (قوله وهذا التكفيل انما يصح الخ) وما في البحر من انه لا فائدة فيه لا ما حيث شرطتاني صحها وجود المال فالوارث يطالب به على كل حال واذا لم يكن له مال لا تصح قد يدفع بان فاندتها تظهر في تقرير دفع دتمه نهر (قوله قيل يجوز) لان المريض قصده الضرر له ولا جني اذا قضى دينه بأمر يرجع في تركه كذا شيخنا (قوله وقيل لا يجوز) لان الاجنبي غير مطالب بدية بدون الترام فكان المريض في حقه والصحيح سراء كذا خط شيخنا وفي النهر عن العتق ان الهبة اوجه (قوله فيصح عندهما) لانه كماله بدين سابق لان الموت لا يوجب سقوطه وروى انه عليه الصلاة والسلام أني يجنازة رجل من الانصار رسالة هل عليه دين فقالوا نعم درهمان اودينار ان فامتنع من الصلاة فقال أبو قسادة هماعلى يا رسول الله فضلى عليه صلى الله عليه وسلم ولان الدين واجب عليه في حياته وهو لا يستقط الا بالافاء والابراء وهذا يبي في حكم الاسرة ولو لم يكن عليه دين لما جاز اخذه من المتبرع وكذا يبق ان كان به كفيل أو تركه مالا رايي (قوله وعند أبي حنيفة لا يصح) لانه كماله بدين سابق لان الدين هو العمل يقال وجب عليه الدين أي ادائه كما يقال وجبت عليه الصلاة والاداء لا يتصور من الميت فسقط سواء كان له مال أو لم يكن له مال في حق أحكام الدنيا وصحة الكفالة تقتضي قيام الدين في حق أحكام الدنيا ليصح تحقيق معنى الكفالة وهو ضم الذمة الى الذمة اد لا يضم المرجود الى المعلوم الا انه في الحكم مال لانه يدل اليه وقد عجز عن الاداء به وسقطه من المال والكفيل فسات المقصود وهو الاستيفاء والتبرع لا يعتمد قيام الدين لانه يبرئه في الآخر رايي

(وصح الكفالة لو) كان الملهول به (غيا) بان كمل من المشتري ثمنه (ومقبوضا) حال كون المبيع الشراء ومبيعا) كان المقصوب (فاسدا) مطلقا سواء كان المقصوب ثمتنا او عينا وقال الشافعي لا تصح الكفالة بالايمان المشهورة (وحمل دابة) أي لا تصح الكفالة بحمل دابة معينة مستأجرة وخدمة عبد معين (استؤجر للخدمة) وان كانت بغير عنها صححت الكفالة (و) بطلت الكفالة بالعرض والمال (بلا قبول الطالب في مجلس العقد) عندهما (الا) أي خلافا لابي يوسف في ما لا يصح الكفالة بل لا قبول المكفر له لا يصح الكفالة بل لا قبول المكفر له (الا) ان يكمل وارث المريض عمنه صورته ان يقول المريض لورثته تكمل عني ما علي من الدين لغيرائي فتكمل به مع غيبه الغرماء حاز استحسننا وان كان المريض على دولما انه لا يجوز وهذا التكفيل انما يصح اذا كان للمريض مال وانما قيد بالوارث لانه لو قال لاجنبي تكمل فكمل لاجنبي دية قيل يجوز وقيل لا يجوز (وعن ميت مفاس) أي اذا مات المدين مفاسا فتكمل رجل عنه لغيره فيصح عندهما وعند أبي حنيفة لا يصح والوارث وغيره سواء فيه

ولو لحقه دين بعد موته صحته الكفالة به بان حفر بئر على الطريق فتلطف به شيء بعده موته لزمه ضمان
المال في ماله وضمنان النفس على عاقلة الثمن الدين مستند الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال
قيام الدمة در عن البحر (قوله وبالثمن للوكل ارب المال) أي اذا ضمن الوكيل بالبيع او المضارب
الثمن للوكل ارب المال لم يصح أمافي كفالة الوكيل فلان حق القبض له فيكون ضامنا لنفسه وكذا في
كفالة المضارب بل هو اولى من الوكيل لان المضارب في البيع أصيل ولهذا لا تبطل المضاربة بموت رب
المال وبغزله فيكون ضامنا لنفسه واعلم ان كلامهم هنا يفيدان الوصى والناظر لا يصح ضمهما الثمن
عن المشتري لان حق القبض لهم بالاصالة ولهذا لو أبرأه عن الثمن صح وضمننا والرسول يصح ضمناه
والوكيل يبيع الغنائم من جهة الامام لانه سفير ومعبور وكذا الوكيل بالنكاح يصح ضمناه المهر لما قلنا
(قوله بطل الضمان) لانه يصير ضامنا لنفسه لانه مأمون جزء يودي المشتري من الثمن الا ولشريكه فيه
نصيب ولا يودي الى قسمة الدين قبل القبض وانه لا يجوز زبلي ولو ابدل المصنف قوله اذا بيع عبد
صفقة بقوله بدين مشترك كما في التنوير ليشمل ما اذا كانت الشركة فيه بغير البيع ولو بالارث لكان اولى
اقوله صح الضمان لان نصيب كل منهما مما تازع عن نصيب الآخر فلا شركة عيني (قوله لانها اسم
مشترك) تقع على الصك القديم وهو ملك البائع فقد ضمن مالا يقدر عليه فلا يصح وتقع على العقد وعلى
حتوفه وعلى الدرك وعلى خيار الشرط فمعدرا العمل بها قبل البان عيني وظاهر كلامهم انه اذا فسرهما
بغير ضمان الدرك لم يصح نهر عن البحر لا يقال ينبغي ان يصرف الى ما يجوز الضمان به وهو الدرك تصحيا
لتصرفه لانا نقول فراج الدمة صل فلا يثبت الشغل بالثمن والاحتمال زبلي (قوله عند أبي حنيفة
خلافا لهما) والخلاف مبنى على تفسيره فهما فسرهما بتخليص المبيع ان قدر عليه ورد الثمن ان لم يندر وهذا
ضمنان الدرك في المعنى وفسره الامام بتخليص المبيع فقط ولا قدره له عليه ولو ضمن تخليص المبيع أورد
الثمن صح اجماعا لانه ضمن ما عجز الوفاء به نهر (قوله ومال الكفيلة) فيده لان بدل العتق تجوز
الكفالة به كما قدمناه عن البحر لانه دين وجب عليه بعد اخريه فلا يودي الى لثنائي وكذا اذا كان على
المكاتب دين رجل فكيف به اسان يجوز جري ونقل عن كفالة الصغرى ان الكفالة تبدل الكفالة
وان لم يصح لعل اذا أدى مع ذلك الضمان يرجع اليه يعني اذا كانت الكفالة بالامر وهذا مخالف
لما قدمناه عن الدرهم من المصنف التنوير من انه لا يرجع الا اذا أدى على ظن انه يجبر على الاداء اللهم
الا ان يحسم ما هذا على ذلك ايضا ثم نزل عن المفتاح معزيا بالمبسوط ان تخصيص بدل الكفالة غير مفيد
اذ كذلك تبطل الكفالة بدين آخر للوكل على المكاتب انتهى وأما بدل السعاية فقد قدمناه كبدل
الكفالة عند الامام خلافا لهما

(فصل) قوله لا يسترد منه لانه تعلق به حق انقباض على احتمال قضائه الدين فلا يسرد مادام هذا
الاحتمال باقيا كما نرى في كراهة ودفعها الى الساعي زبلي قال في البحر سئلت هل يعمل نفيه عن ادائه
واجبت بانه ان كان كفيل بالامر لم يعمل نفيه لانه لا يملك استرداده والا عمل وبهذا ظهر أن الكفالة توجب
دينا لا كفيل على الاصيل لكنه مؤجل الى وقت الاداء ولهذا لو اخذ الكفيل من الاصيل رهنا او ابرأه
او وهب منه الدين صح نهر عن النهاية واعلم ان عدم استرداده متبعا اذا لم يؤخره الطالب عن الاصيل
أو الكفيل فان اخره ان يسترده جوى عن المفتاح (قوله او على وجه الرسالة) لانه تعلق به حق الطالب
وهو بالاسترداد يريد ابطاله فلا يمكن منه ما لم يقض دينه عيني (قوله وما ربح الكفيل له) يعني طاب له
ما ربح في المال الذي قبضه من المطلوب قبل ان يعطى هو للطالب لانه ملكه بالقبض وكان الربح بدل
ملكه ولا يتصدق به سواء قضى الدين هو او الاصيل الا ان فيه نوع خبث اذا قضى الاصيل الدين عند أبي
حنيفة الا انه لا يظهر مع الملك فيما لا يتعين كالدرهم وان قضى الكفيل فلا خبث بالاجماع عيني ونهر
(قوله ونذب رده) اذا قضى الاصيل الدين ثم ان كان الاصيل فقيرا يظبط له وان كان غنيا فمعه روايتان

(و) بطل الكفالة (بالثمن للوكل ارب المال) اذا باع رجل رجلا ثوبا
بأمره ثم ضمن الثمن عن المشتري لا يتر
اوباع المضارب مال المضاربة ثم ضمن
الثوب لرب المال لا يصح (والشريك
أي بطل الكفالة بالثمن للشريك
أي اذا باع
اذا بيع عبد صفقة واحدة ضمن
عبدان من رجل صفقة واحدة ضمن
احدهما لصاحبه وانما قيد بقوله صفقة
بطل الضمان وانما قيد بقوله صفقة
لانه لو باع كل منهما حصته بعد ثم
ضمن أحدهما لصاحبه حصته من
الثمن صح الضمان (و) بطل الكفالة
(بالعهدة) أي ان اشترى عبدا
فضمن له رجل بالعهدة فبطل الضمان
باطل لانها اسم مشترك (والخلاص)
أي بطل الكفالة لو ضمن تخليص
المبيع عند أبي حنيفة بخلافهما
(ومال الكفيلة) أي اذا قال رجل
للموكل أنا كفيل عن هذا المكاتب
عمال كتابته لا يصح
(فصل) ولو اعطى المطلوب الكفيل
ما ضمن مما لا يتعين كالدرهم أو مما
يتعين كالبر (قبل ان يعطى الكفيل
الطالب لا يسترد) المطلوب (منه)
ثمن من الكفيل مطلقا سواء كان
الدفع على وجه الاقتضاء او على وجه
الرسالة فان اداه بنفسه قبل اداء
الكفيل يسترد من الكفيل ما أخذ
(وما ربح الكفيل) في ذلك (له ونذب
رده) أي ربح المال (على المطلوب

في رواية الجامع الصغير وقال لا يرده على
الذي فساه وهو ر رواية عنه وعنه انه
يمسق به هذا اذا دفع المثل على
وجه البيع بان قال له اني لا آمن ان
أخذ الطالب منك حنفة فانا قصيك
لما قبل أن تؤدي به بخلاف ما اذا كان
الدفع على وجه ارسال المثل بان قال
المطلوب لكفيل عند هذا المال
وأدفعه الى الطالب فانه لا يطيب له
الرجوع سواء كان المدفوع مما يتعين او مما
لا يتعين سدهما خلافا لابي يوسف
(ولو أمر) المكحول منه (كفيله ان
يتعين عليه) أي ان يشتريه مع
العينة (حريرا) وهو مكر وهوا
مشتق من العن سى هاله العن
رب المال عن العن سى هاله العن
فيل انك والعينة وانها العينة وهي
عنه محل الزبا والمراد بان العن
التي انتاح الى رجل يستقرض منه
عشرة دراهم فلا يبرسه قرضا حسنا
مما عال اصابه الغسل الذي لا يناله
بالعرض فيقول له اجعل هذا الثوب
ويجسه عشرة باني عشر الى اهل
لبدعه في السوق بعشرة فيحصل له
دع درهمين (يعمل) واشترى حريرا
وباع بالمثل ما اشترى (فاسره)
للكهول ان يبيع عليه ومن كمل عن
رجل داب له سلة أي عساو حب
فأكله ليد على المكحول عنه (انما
دسى له عليه دعاب المطلوب فبرهن
المدعى على الكفيل ان له) أي للطالب
(عالم المطلوب) (السامع) (يدعى على
المدعى على) (يدعى على) (المدعى على)
فهمى عليه ولو قال الطالب اني
قد كنت لمطلوب عدلا لكان اني دلان
السامع والتمت البينة عليه ألب درهم
وحتى لي بذلك منه فاصيب كاهلا
بذلك تحت الدعوى حتى لو اكر
المدعى انام الطالب اليه عليه
بذلك قضى القاضي على الكفيل والعائب بالف (ولو برهن) رجل على (ان له على ريد) العائب (كذا هو) (بهره) (ن هذا) كاهل حبه بأمره

والاشبه انه يضبط له عيني (قوله لو كان ر شيئا تعين) صوابه لو كان المقبوض من المصلوب كما
عليه ان يبيع والنهر والعين وافاده العيني أيضا قوله لو كان الذي اخذه شيئا تعين (قوله ولا يجبر عليه
في الحكم) لو انخره عن قوله هذا عند أبي حنيفة في رواية الجامع الصغير لكان أولى دفعا للراجح (قوله
في رواية الجامع الصغير) هي المصحح لان البحث بحق المصلوب فاذا رده اليه وصل اليه حقه شهر (قوله
وقالا لا يرده) لانه ربح في سلكه فيسلم له بغير (قوله على وجه القضاء) فلما سلمت على عبد الله بن عمر
يبين انه على وجه القضاء وان رسالة بيع عن القضاء كافي الشرب لئلا يبيع عن القنية وازرع عليه ان اربح
يكون لكفيل عند الاطلاق (قوله سواء كان المدفوع مما يتعين او مما لا يتعين عندهما) لعدم
المالك والبحث فيه يعمل فيما يتعين وما لا يتعين كذا بخط شيخنا وعلى هذا الخلاف المودع لو تصرف في
الوديعة ورشح شهر (قوله خلافا لابي يوسف) فيطرب له ان يبيع لعدم التعيين واصل الخلاف في ان يبيع
بأمرهم المعصوم بذي يبيع واستدل ابو يوسف بقوله عليه الصلاة والسلام الخراج بالضمنان بغير (قوله
وهو مكرود) يعني عندهما المسافيه من الاسراض عن مبرة الاقراض حتى قال شيخنا هذا البيع في يدي
في مثال الجبال زعموا بغيره ان يبيع عليه السلام اذا نال يبيع بالعين وانعمت ادياب البسر زلتم
وصهر عليه عديم ول العيني والمراد بان يبيع ادياب البسر اذ رده وقال ابو يوسف لا يكره لانه قد فعله كثير من
النساء ووجد راحله حموى (قوله مشتقة من العين) بناء على القول بان الاشتقاق من اسماء
الاعيان حموى (قوله سمي بها) أي هذا البيع بالعينة حموى (قوله والعينة) بكسر العين السليمة
واسم ان حل اشترى شيئا سيئة شيئا عن ادياب (قوله ادياب والعينة) اشتد منها ادياب
الاشدثة الا ان كبيع الغسل وازيت والشيرج به استغفر الخال على سعة فخره ثم استعاضه بدار
معين عن النصف وبه يصير البيع فاسدا وهو في حكم العصب انخرم فابن هو من بيع العينة الخبيث
المتلف في كراهته بغير عن الفتح (قوله والمراد بالعينة) كذا في ادياب وادعى في دفع ادياب
هنا ادياب المراد من قوله نعي على حرير اذهب فافترض فان لم يبرص المسؤول ان يبرصت واشترى منه
اخر يربا بثر من قيمته بل المقصود ادياب فاشترى هذا الوجه في ال ارا قول لم لا يجور ان يكون
المراد ادياب عن الدين اي العين حيث لم يبرص ذلك (قوله وبقول ادياب هذا الثوب) وقيل هو ان
يشترى بها كثر من قيمته ليدفعه باقل من ذلك الثمن لغير البائع ثم يشترى البائع من ذلك العن بالادل الذي
اشتراه به ويدفع ذلك الادل الى بائعه أي المشتري المبرون فخر زاعن شراء ما باع باقل مما باع بثل بعدا ثمن
وقيل هو ان يقرضه خمسة عشر ثم يبعه ثوبا يساوي عشرة وخمسة عشر وياخذ خمسة عشر عرض التي
دفعها له فلم يخرج منه الا عشرة قال في النهر عن المتع الذي يبيع في قلى ان ما يخرجه الدافع ان يعمل
صورة يعود فيها اليه هراو بعينه كعودا وب اليه في الصورة السابقة ولعمري ان خمسة في صورة ادياب
الخمس عشرة فبكره يني فخر بما واما ترجع اليه العين التي خرحت منه لا يسمى بيع العينة كالصورة التي
ذكرها الشارح فلا تراها فيه الا خلافا ولى انتهى قلت ماد روى الفتح يسلح ان يكون بديان مال
قول محمد بالكراهة يحمل على ما اذا عار المدفوع كله وبعضه للماجر وقول أبي يربح عدم الاخره يحصل
على ما اذا لم يعد اليه ثمنه وكذا الحديث يحمل على ما حمل عليه قول شيخنا سعة ما ساه به مال ليس
قال ابو يوسف بعدم الكراهة مع ورود الحديث المسمى للروم (قوله وان يبيع عليه) أي ان يبيع الذي رده
الساجر على الكفيل ولا يبرم الا مرضى لانه اما من لم يبرم فله ان يبيعهم حررا لى رده على لاه
للو جوب فلا يجوز لان التمسك لا يكون الا بتمسك وانما يؤكل بانراة قد قاله اليه من فخر اني ان يبرم الا
يجوز ايضا لجهة النوع الحرير وقمته زيلعي وعيني والتعليل بالجهالة بعد ان قد عدمه به لم الامر لكن لما
من مخرج به (قوله بما ذاب) المراد بدياب وقضى المسئلة بال وان ساه يبيع حموى عن الكفيل
(قوله لم تقبل بينته على الكفيل) لانه لو قضى بديان كان قضاء على غائب لم يندب منه حصم والكفيل

قضى له به عليه ما ولو ادعى الكفالة
(بلا امر فتنى على الكفيل)
فقط دون الاصيل ولا يرجع على
المطلوب (وكما لا بدرك تسليم)
اي اذا باع دار فكفل رجل للمشتري
على البائع بما ادركه فيه من درك
فكفاله بالدرك تسليم (لبيع) حتى
لو ادعى الكفيل على المشتري ان الدار
ملكه لا تسمع دعواه بعد ذلك
(شهادته وختمه لا) اي لو كتب
شهادته على صلح الشراء وختم على
ذلك الصلح ثم ادعى اياه بعد ذلك
ان الدار له فسمع دعواه فلا تكون
الشهادة بالحتم تسببا واقرا بان
الملك للبائع اما يشهد بالبائع عند
المضي وقضى بشهادته او لم يقض
فادعى بعد ذلك فلا تسمع دعواه واعلم
ان الجواب المذكور في الكتاب
شموله. ما اذا كتب شهدة فلان
البيع والشراء او كتب جرى البيع
بشهادته او كتب اقرارا بالبيع والشراء
عندى ما اذا كتب في الشهادة
ما يوجب صحة البيع ونفاذه بان كان
في صلح البيع باع فلان كذا وهو
ملكه او باع بعبانانا فذا وهو كتب
شهدة بذلك فلا تسمع دعواه اما اذا
كان في الصلح باع فلان كذا واقر انه
باع ملكه تسمع دعواه بعد ذلك كذا
في شروح المبسوط والجامع الصغير
فوله وختمه اشارة الى عرف زمانهم
فان الرجل اذا كتب شهادة في صلح
الشراء ختم في آخره حتى يكون ذلك
علامة الكتاب ولم يبق ذلك العرف في
زماننا (ومن ضمن عن آخر خراج او
وهن به) اي بالخراج (او ضمن رايه
او ضمنه صح) في المغرب البائنة
النسالة التي تصيب الانسان بحق
كبرى نهر مشترك بينه وبين غيره
واما النوائب التي يطالب الانسان بغير حق كاجابات رمانا فلا تصح الكفالة بها وقال بعضهم تصح قبل النائبة

لا يصلح خصما هنا لانه انما تكفل بمال يقضى به بعد الكفالة حتى في الكفالة بالذوب لما علم من انه وان كان
ما ضيا والمراد به المستقبل كقولهم اطال الله بقاءك اي يطيله لانه جعل الذوب شرطا والشرط لا بد
ان يكون مستقبلا على خطر الوجود قال في البحر وجزمهم هنا بعدم القبول ينبغي ان يكون على اذرواية
الصعيفة اما على اظهر الروايتين المقتضى به من نفاذ القضاء على الغائب فينبغي النفاذ (قوله قضى له به
عليه ما) اي على المحاضر والغائب لان المكفول به هنا مال مطلق عن التوصيف بكونه مقضيا به
او يقضى به ودعوى المدعى مطلقة فصحت وقبلت البينة لا بتناها على صحة الدعوى بخلاف ما مر فان
لمكفول به هناك مال مقيد بكون وجوبه بعد الكفالة فلم تطابقها الدعوى ولا البينة نهر قال في البحر
وذلك حيلة انساب الدين على الغائب والمذهب عندنا ان القضاء على الغائب لا يجوز الا اذا ادعى على
المحاضر حقا لا يتوصل اليه الا باثباته على الغائب واذا خاف الضال موت الشاهد يتوابع مع رجل
ويدعى عليه مثل هذه الكفالة فيقرر حل بالكفالة وينكر الدين فيقيم المدعى البينة على الدين
فيقضى به على الكفيل والاصيل ثم يبرئ الكفيل فيبقى المال على الغائب (قوله قضى على الكفيل فقط)
لان صحة الكفالة بلا امر المكفول له انما تفيد قيام الدين وزعم الكفيل فلا يتعدى زعمه الى غيره اما
بالامر الثابت فتضمن اقرارا بالمطلوب بالمال اذ لا يامر غيره بقضاء ما عليه الا وهو معترف فلهذا صار
مقضية عليه بخلافها بغير امره نهر (قوله وكفاله بالدرك تسليم) لان اقدامه اقرار بان البائع مالك له
وقت البيع فلا تسمع دعواه بعد ذلك عني (قوله ان الدار ملكه) او ادعى الشفعة او لاحارة عني (قوله
لا تسمع دعواه) لان المقصود انبرام البيع (قوله وختمه لا) ولم ار ما لو تعار فوارسم الشهادة بالحتم فقط
والذي يجب ان يعول عليه اعتبار المكتوب في الصلح فان كان فيه ما يفيد الاعتراف بالملك ثم ختم
كان اعترافا ولا نهر (قوله فلا تكون الشهادة والحتم تسليما) اذا البيع يوجد من غير المالك
وكتب الشهادة ليحفظ الواقعة ولينظر حتى لو رأى فيه مصلحة اجازة قال في البحر فلو لم هنا ان الشهادة
لا تكون اقرارا بالملك يدل بالاولى على ان المكتوب زمانا لا يمنع الدعوى وسيأتي تمامه في مسائل
شتى آخر الكتاب عند قوله باع عقار او بعض اقرار به حاضرا انتهى امكن نقل شيخنا عن فتاوى الشيخ
الشلي ان حضوره مجلس البيع وسكوته بلامانع ماع له من الدعوى بعد ذلك حسم لباب التزوير
ويتعلق بهذا المقام فوائد ذكرها صدر كتاب الاقرار (قوله فلا تسمع دعواه) لان الشهادة على انسان
اقراره منه بنفاذ البيع باتفاق الروايات زيلعي (قوله اما لو شهد بالبائع عند القاضي الخ) مثله في الزيلعي
واغله في القمع والعناية وتبعه ما في البحر شيخنا (قوله خراج) اي الموظف وهو الذي يجب في الدمة
بأن يوظف الامام كل سنة في مال على ما يراه لاجرا المداومة وهو الذي يقسمه الامام من غلة الارض لانه
غير واجب في الدمة فلم يكن في معنى الدين وقرينة ارادة الموظف قوله او رهن به اذ الرهن بخراج
المداومة غير صحيح بخلاف الموظف وصح الرهن به لانه كالكفالة بجامع التوثق فيجوز في كل موضع
تجاوز الكفالة فيه زيلعي قال في النهر ونقض في البحر الكلية بالدرك فان الكفالة به جائزة دون الرهن
قال المحوى وغيره ان هذا النقض لا يضر لما تقرر ان قضاء بالعقار اقلية لا كلية ومعنى كونها
كلية انها ليست داخل تحت شيء لا الكلية بمعنى الانطباق على كل فرد انتهى (قوله فلا تسمع الكفالة
بها) لانها شرعت لالتزام المطالبة بما على الاصيل شرعا لا شيء عليه وفي النهر عن الخلاصة وعليه العامة
وجعله ان عني قول صدر الاسلام وما قبل من صحة الكفالة بها قول نهر الاسلام وذكر في غاية البيان
ن صدر الاسلام ونهر الاسلام اخوان كلاهما شرح الجامع الصغير (قوله وقال بعضهم تصح) لوجود
المطالبة ولو بباطل قال صدر الشريعة وابن السكيت وسليمة الحموي ومذاقنا ان من تولى فسخه ابي
المسيب فعديل كان ما جورا وقيل يكون ذلك ويرجع على المكفول عنه ان كان بأمره وان لم يشترط
ارجوع وقيد شمس الائمة بما اذا كان طائفة ما كان مكرها لم يعتبر امره في الرجوع وفي البرازية قال

لرجل خلصني من مصادرة الوالي اوقال الاسير ذلك فخلصه رجع بلا شرط على الصبيح درونهر (قوله فيكون العطف للتفسير) فيه ان عطف التفسير من خصائص الواو سوى (قوله فيكون عطف الخاص على العام) فيه ان عطف الخاص على العام وعكسه من خصوصيات الواو وحتى كذا قيل وتعب بأن العكس من خصائص الواو فقط (قوله والقول للضامن) مع الحذف جوي بخلاف ما اذا اقر بالدين المؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في الاجل حيث يكون القول فيه قول المقر له لان المقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو الاجل فلا يقبل قوله بلاينة ولان الاجل في الكهالة نوع حيث ثبت فيها من غير شرط بان كان الدين مؤجلا على الاصيل وفي الدين عارض حتى لا يثبت الا بشرط فكان القول لمن ينكر العوارض وفي النوع القول للمقر له بصفه الدين زيلعي قال والحيلة فيما اذا كان عليه دين مؤجل وادعى عليه وخاف الكذب ان انكر والمواخذة في المحال ان اقران بقول للذعي هذا الذي تدعيه من المسال حال ام مؤجل فان قال مؤجل فلا دعوى عليه في المحال وان قال حال فينكره وهو صدوق ولا حرج عليه وقيل من عليه الدين مؤجلا اذا انكر الدين وقال ليس له قبلي اليوم حق فلا بأس به اذا لم يرد اتوا حقه انتهى (قوله حتى يقضى له بالنفس) على البائع لان الثمن لا يخرج عن ملك البائع ما لم يبيع البيع ويحكم على البائع برد الثمن على المشتري ويجرد الاستحقاق لا ينفذ فيه وهذا الواجب المستحق البيع قبل البيع حار ولو بعد قبضه وهو الصحيح نهر عن الفصول وكذا اذا كان الثمن عبدا فاستحق فاعطيه البائع بعد حكم القاضي للثمن نفذت بغيره ويجوز في الاستحقاق الناقل واما المطل كدعوى السب ودعوى الوفاء وانها كانت مسجدا رجع على الكفيل وان لم يقض بالنفس على المكمل فهو عنه قيد بالاستحقاق لانه لو انسخ بخيار رتبة او شرط او عيب لم يؤخذ الكفيل به وقيد بالنفس لا بد لوسى في الارض لا يرجع على الكفيل بقيمة البناء وانما يرجع على البائع فقط وكذا لو كان المبيع امة استولدها المشتري واحذ من المشتري مع الثمن قيمة الولد والعقر لم يرجع على الكفيل الا بالنفس وماني النهر من قوله استولدها البائع وتبعه السيد الحموي في شرحه سبق فلم والى استولدها المشتري كما في البحر كذا فيه عليه شيخنا

***** (باب كهالة لرحلين) *****

لما نزل هذا مع ما قبله منزلة المفرد من المركب آخره نهر (قوله وكل كفل عن صاحبه) يحترق به بما لو كفل أحدهما عن صاحبه دون الآخر فعين الكفيل ما داه عن صاحبه صح تعيينه وفي هذا المعام كلام للربلي وصاحب البحر يعلم عراجة النهر (قوله لم يرجع على شريكه وان عين عن صاحبه) مقيد بما اذا استوى الدينان بصفة وسبب فلو اختلفا بصفة بأن كان ماعليه مؤجلا وماعلى صاحبه حالا يصح تعيينه عن شريكه ويرجع به عليه وفي عكسه لا يرجع لان الكفيل اذا عجل دينه مؤجلا ليس له الرجوع على الاصيل قبل المحلول ولو اختلف سببهما فلو كان يكون ماعلى أحدهما فرضا وماعلى الآخر ثمن مبيع فانه يصح تعيين المؤدى يعني عن شريكه لان النية في المجتنبين اختلفت معتبره وفي الخمس الواحد لغو بجز (قوله فيكون محتسبا عن نصيبه) لرحمان جهة الاصل على السبب ولا نه لورجع بصفه لادى الى الدور لان ادائه ثبته كادائه زيلعي (قوله ولو كان ماعليه حالا لا) انكره لار - وعلة لا بعد حلول الاجل كما سبق عن البحر بخلاف ما لو كان ماعليه مؤجلا وماعلى الآخر حالا أى وعين عن شريكه المحال ديه فانه يرجع في المحال فعول السيد الحموي جواب العساره ولو كان ماعليه مؤجلا وماعلى صاحبه حالا لا لا يجب ماعليه في المحال ساقط فان قلت قوله في النهر خلاف العكس شهد لما ذكره السيد الحموي من التصويب وثبت ليس المراد من المحالة عدم صحة التعيين عن شريكه اذا

فقدون العطف لانه روي
السانية الموقوفة وهي المصاطعات
الدوائية في كل شهر او ثلاثة اشهر
ويكون عطف الخاص على العام
ومن قال لا حرج عليه (الى شهر
مائه) حال كونه مؤجلا (الى شهر
فدسال) الطالب (هى حاله والعول
للسان) في ظاهره روي بالدرج
اشري امه وكفيل له روي بالدرج
فاستدسب (الامه) لم يأت المشتري
الكفيل (اي للمشتري) بان على
بدي له (ومن ابي يوسف العبد
البائع) ومن ابي يوسف العبد
بائع بالفساء بالاستحقاق فعلى
هذه الرواية للمشتري ان يأخذ
الكفيل بانفس اداقته عليه
بالاستحقاق
(باب كهالة لرحلين)
عاجها (كفيل عن صاحبه) بامر
المدينين (من الدين لم يرجع
فاداهما) من الدين لم يرجع
على شريكه وان عين عن صاحبه
فيكون محتسبا عن نصيبه من الدين
(فان راد) المؤدى (على النصف)
محتسب (رحم) المؤدى (بما يراه)
على شريكه ولو كان ماعليه حالا وما
على الآخر مؤجلا صح تعيينه

كان ماعليه حالا وما على شريكه مؤجلا بل المراد ان تعيينه عن الشريك وان صح ايضا لكنه لا يرجع في الحال بل بعد حلول الاجل الى هذا اشار شيخنا وكذا ليس في كلام الزيلعي ما يدل على التصويب خلافا لما توهمه السيد المحمدي اذ غاية ما في الباب انه اقتصر في التصويب لجهة تعيينه عن صاحبه على قوله ولو كان ماعليه مؤجلا وما على صاحبه حالا صح تعيينه وهذا لا ينافي صحة التعيين عنه ايضا في عكسه (قوله وان كفلا الخ) يعني على التعاقب بأن كفلا كل بجمعيه منفردا اما اذا كفلا كل منهما بالنصف ثم كفلا كل عن صاحبه فهي كالمسئلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على شريكه بما أدى ما لم يرد على النصف وكذا لو تكفلا عن الاصيل بجميع الدين معانتم كفلا كل واحد منهما عن صاحبه لان الدين يتقسم عليهما نصفين فلا يكون كفلا عن الاصيل بالجميع وكذا لو كفلا كل واحد منهما عن الاصيل بالجميع متعاقبا ثم كفلا كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف زيلعي (قوله رجع بنصفه) على شريكه لان ماعليه مستويان فلا ترجح للبعض على البعض اذ الكل كفالة فيكون المؤدى شائعا عنهما فيرجع بنصفه على شريكه اذ لا يؤدي الى الدور زيلعي (قوله آخذ) بالمذهر (قوله الاخر بكه) لان ابراء الكفيل لا يوجب براءة الاصيل فبقى المال كله على الاصيل والاخر كفيل عنه بكه فيؤاخذ به زيلعي (قوله ولو افرق المفاوضان الخ) قيد به لان شريك العنان لو افرقا وعة دين لم يؤاخذ الغريم أحدهما الا بما يخصه وفي المذهر عن البرازية اقر أحدهما بدين وانكر الآخر لزم المقر كله ان كان قد تولاها وان اقر أنها تولاها زمه نصفه ولا شيء على المنكر انتهى ووجه الفرق بين المفاوضة والعنان ان شركة المفاوضة تتضمن كفالة كل منهما عن الآخر بخلاف شريك العنان كما سبق (قوله وكفلا كل واحد من العبدین الخ) قيد بقوله وكفلا لانه لو كاتبهما معا فقط عتق كل واحد منهما ما ياداه حصته الا اذا قال المولى على انهما ان اذبا عتقا وان عجزا رجعا في الرق فلا يعتق واحد منهما الا بآداء كل المال الى المولى مراعاة لشرط المولى نهر (قوله يجوز استحسانا) والقياس ان لا يجوز لان فيه كفالة المالكات وبديل الكتابة وكل واحد منهما بافراده باطل فعند الاجتماع اولى ووجه الاستحسان ان يجعل المال كله على كل واحد منهما في حق المولى وحق نفسه وعتق الآخر معلق بآدائه أي بآداء كل واحد فيطالب المولى كلاهما بجميع المال بحكم الاصل لا بحكم الكفالة فأيهما أدى عتق وعتق الآخر تبعه كافي ولذا المكاتب فاذا أدى أحدهما شيئا وقع عن كل البديل فيقع نصف ذلك عن صاحبه لاستواءهما فيرجع به عليه عيني (قوله قبل ان يؤدي شيئا) تقييده بما قبل الاداء لان عتقه بعد الاداء لا يتصور لما انه بالاداء عتق لكن ظاهر قوله شيئا ان اداء البعض مانع من اضافة العتق الى التحرير وليس كذلك اذ هو عتق مابق عليه درهم ولا يصح أن يقال اراد بقوله قبل ان يؤدي شيئا ما اذا بلغ المؤدى نصف البديل لا تقسامه بينهما لان عتق كل واحد منهما موقوف على ادء كل البديل فاذا أدى كل البديل عتق المؤدى وعتق الآخر تبعه كافي لا ترى الى قول الزيلعي لا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال الى المولى لان شرط المولى في العتق يجب مراعاته وقد شرط العتق عند ادائها جميع المال نصا فلو عتق أحدهما بآداء حصته كان مخالفا لشرطه انتهى فالصواب ابداله بقوله قبل ان يؤدي البديل وهل اذا عتقه بعد ادائه شيء من البديل يكون محسوبا على المولى من حصته من لم يعتقه ولا لم أره والظاهر انه لا يحسب على المولى من حصته الاخر بل يطيب له لانه كسب عبده (قوله آخذ اياها حصته من لم يعتقه) لان المال في الحقيقة مقابل برفقتهما وانما جعل على كل منهما احتيالا لتصح الضمان وقد استغنى عنه بالعتق فاعتبر بما لا يبرقتهما فيتوزع عليهما ضرورة فاقبل حصته المعتق سقط وما بقي يأخذه المولى من أيهما شاء نهر (قوله رجع بما أدى على صاحبه) بحكم الكفالة بأمره وجازت الكفالة ببديل الكتابة هنا لانها في حالة البقاء وفي الابتداء كان كل المال عليه نهر أخذ من كلام الزيلعي (قوله قياسا واستحسانا) لان عتق كل واحد منهما تعلق بآداء المال على حدة وهو صحيح في نفسه فلا حاجة الى

(وان كفلا عن رجل) باللف (وكفلا كل) واحد منهما بهذا اللف (من صاحبه) فإداه (أحدهما) (رجع) المؤدى (بنصفه) أي بنصف المؤدى (على شريكه) مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا (أو) رجع (بالكل على الاصيل) (وان ابرا الطالب) عن المطالبة (أحدهما آخذ) الطالب الكفيل (الاخر بكه ولو افرق) (وفسخ الشركة) (المفاوضان اخذا العريم) أي الدائن (أيا شاء) من المفاوضين (بكل الدين ولا يرجع) المؤدى على شريكه (حتى يؤدي أكثر من النصف) وفي الدستور والغريم من له الدين ومن عليه الدين (وان كاتب عبديه كتابة واحدة) بان قال كاتبهما على الف الى سنة (وكفلا كل) واحد من العبدین المكاتبين (عن صاحبه) فإداه أحدهما رجع) المؤدى (بنصفه) وهذا العقد يجوز استحسانا (ولو حرر) المولى (أحدهما) قبل ان يؤدي شيئا (آخذ) المولى (أيا شاء) حصته من لم يعتقه فان أخذ المولى (المعتق رجع) بما أدى (على صاحبه) أي الذي لم يعتقه (وان آخذ الاخر) أي الذي لم يعتقه (لا يرجع على المعتق فشيء) وانما قيد المسئلة بكتابة واحدة لان كل واحد منهما لو كان مكاتباً على حدة فكفلا كل واحد منهما عن صاحبه ببديل الكتابة للمولى لا يصح قياسا واستحسانا كذا في النهاية (ومن ضمن عن عبد مالا يؤخذ به بعد عتقه فهو حال وان لم يسمه) قوله يؤخذ بصفة مالا أي من ضمن عن عبد مالا يطالب به هذا العبد بعد عتقه بأن أقر العبد باستهلاك مال وكذبه سيده واقرضه انسان أو باعه وهو محجور ولم يسم الضامن حالا أو غير حال

تعيجه بما ذكرنا من الطريق زيلعي (قوله يؤخذ الكفيل به حالا) لان المال حال على العبد لو جود
السبب وقبول ذمته الا ان المطالبة تأخرت عنه لعسرتة اذ هذه الديون لا تتعلق برقبته لعدم ظهورها
في حق المولى والكفيل غير معسر فصار كمالو كفل عن غائب او غلس بشديد اللام فانها تصح ويؤخذ
الكفيل به في الحال وان كان في حق الاصيل متأخرا الى الميسرة بخلاف ما اذا كفل بدين مؤجل حيث
لا يلزم الكفيل حالا لانه التزام المطالبة بدين والطالب ليس له ان يطالب بالدين المؤجل في الحال ثم اذا
أدى يرجع به بعد العتق ان كان بأمره زيلعي مع عناية قال في البحر والتقيد بكونه يؤخذ به بعد العتق
ليفهم منه حكم ما يؤخذ به للحال بالاولى كدين الاستهلاك هيا وما لزمه بالتجارة باذن المولى وجعله
احترازا كما في الزيلعي وتبعه العيني وهو كما لا يخفى وفي المتع لو كفل بدين الاستهلاك المعين ينبغي ان
يرجع قبل العتق اذا أدى لانه دين غير مؤجل الى العتق فيطالب السيد بتسليم رقبته او القضاء عنه
ويبحث اهل الدرس هل المعتبر في الرجوع الامر بالكفالة من العبد والسيد وقوى عندي كون المعسر
امر السيد لان الرجوع في الحقيقة عليه قال في التهرور رأيت مقيدا عندي ان ما قوى عنده هو المذكور
في البدائع المح وقوله وقوى عندي كون المعسر امر السيد يعني فيما اذا كانت الكفالة بدين الاستهلاك
المعائن (قوله فأت العبد) أي ثبت موته بيهان ذي اليد او بتصدق المدعي فلو لم يكن ثمة بيهان
ولا تصديق لم يقبل قول ذي اليد انه مات بل يحبس هو والكفيل فان طال المحبس صحت القيمة وكذا
الوديعة المتجودة نهر عن النهاية (قوله فبرهن المدعي) ويد بالبرهان لانه لو ثبت ملكه يارادى
اليد او بكونه لم يضمن شيئا الا اذا اقر الكفيل بما ادعى به الاصيل لان اقرار الاصيل لا يعتبر عتق في حق
الكفيل شيخنا عن النهاية (قوله ضمن قيمته) لانه تكفل بتسليم رقبته العبد والكفالة بالاعيان
المضمونة بنفسها جائزة فيجب على الكفيل رد العين فان هلكت يجب عليه قيمتها عيني (قوله يرى
الكفيل) لان العبد يرى موته وبراهنه توجب براءة الكفيل عيني واعلم ان هاتين المسئلتين مكرران
اما الاولى فلاستفادتهما من قوله فجاءه ومغصوبا واما الثانية فلما قدمه من ان الكفالة بالنفس تطل
بموت المطلوب ولا فرق فيه بين الحر والعبد بحرق قال شيخنا لا تكرار لان الغصب هناك محقق وهما يتحمل
ان يكون في يده باجارة أو شركته ولدفع توهم ان نفس العبد مال فتضمن صرح بها اذا ناهى عدم الفرق بين
العبد والحر (قوله وقال زفر يرجع) لتحقيق الموجب وزوال المساع فلما وقعت غير موجبة للرجوع
لان أحدهما لا يستحق على الآخر فلا تنقلب موجبة بعد ذلك كما اذا كفل من رجل بغير أمره فباعه
فأجاز فانها لا تنقلب موجبة للرجوع فكذا هذا وقد طوالب بالفرق بين هذا وبين الرهن اذا عتق العبد
الرهن وهو معسر فانه يسعى في ذلك الدين ثم يرجع به على سيده فلم يرجع هنا واجيب بان زمان
استيجاب الدين هنا هو زمان الكفالة وفيه كان عبدا وفي الرهن كان حرا وما في النهر من قوله كانا حري
صوابه كان حرا جوى ثم فائدة كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبته بإعفاء الدين من سائر أمواله وفائدة
كفالة العبد عن مولاه تعلقه برقبته زيلعي وقوله كما اذا كفل من رجل بغير أمره فباعه الخ فبعد ان
الاجازة وجدت بعد المجلس حتى لو وجدت في المجلس رجوع كما سبق ومنه يعلم ما في عبارة الدرر من القصور
حيث اقتصر على قوله كما اذا كفل من رجل بغير أمره فأجاز انتهى

(كتاب الحوالة)

(قوله الا ان الحوالة) بيان لكيفية تأخير الحوالة عن الكفالة بعد بيان المناسبة التي أوجبت المغالبة
جوى (قوله فلهذا) أي لتضمن احوال براءة الاصيل أخرها عن الكفالة يعني لتضمنها منزلة المتركب
من المفرد جوى (قوله ثم الحوالة اسم بمعنى الاحالة) أي اسم منه درونه نظر لان الحوالة في كلام

يؤخذ الكفيل به حالا (ولو ادعى)
على رجل (رقبة العبد) في يده
(وكفيل به رجل فأت العبد فبرهن
المدعي انه) أي العبد كان (له ضمن)
الكفيل (ذمته ولو ادعى) رجل (على
العبد) لا وكفل بنفسه رجل فأت
العبد برئ الكفيل ولو كفل عبدا
سيده بأمره فعتق فمأذاه وكفل سيده
عبده وأذاه بعد عتقه لم يرجع
منهما (على الآخر) وقال زفر يرجع
كل واحد منهما على الآخر ومعنى
الوحيد لا قول ان لا يكون على العبد
دين حتى يمتنع كماله بالمال عن المولى
بأمره واما كماله عن العبد فمحمية
بكل حال سواء كان العبد مديونا أو لا
(كتاب الحوالة)*
المناسبة بينهما ان في كل واحد منهما
التزام ما على الاصيل الا ان الحوالة
تتم من براءة الاصيل دون الكفالة
ولهذا أخر الحوالة عنهما ثم الحوالة اسم
بمعنى الاحالة يقال احلت ريدا عماله
على رجل فاحلت زبده على ذلك
الرجل ما المديون محال وزيد محال
ومثال والمال محال به والرجل
محال عليه

المصنف بمعنى الاحتيال لأنه لم يشترط في صحته رضا الخيل لكن تعريفه لها بنقل الدين يقتضي ان يكون المحوالة في كلامه بمعنى الاحالة جوى (قوله وتقدير المحتال في العاقل محمول) قلبت الواو والفاء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما والمحدوف من الاحالة الالف المنقلبة عن الواو التي هي عين الكلمة وعوض عنها الهاء وانما حذف بعد نقل حركتها الى الساكن الصحيح قبلها الذي هو هاء الكلمة لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن شيخنا (قوله لاحاجة هذه الصلة في المحتال وانما الصلة في المحتال عليه شيخنا) (قوله هي نقل الدين الخ) برده عليه ما سيذكره من انها تعبر بالدرهم والودعة اذ ليس فيها نقل الدين وكذا الغصب على القول بان الواجب رد العين والقيمة مخلص واجيب بأن المحوالة بالودعة وكالة حقيقة كما في الشرع بلالية ويرد عليه أيضا ما لو وقعت المحوالة بغير اذن الخيل فانها صحيحة ولا نقل فيها واجيب بأن معنى النقل يتحقق بعد اداء المحال عليه حتى لا يبقى اذالك على الخيل شيء ورده في الفتح بأنه لو صح لصح ان ينقل في الكهالة بغير اذن المكفول عنه فيها نقل أيضا لأنه اذا أدى الكفيل عنه لم يبق عليه شيء قال وعندى ان الجواب هو ان المحوالة بغير اذن الخيل ليست حوالة من كل وجه نهر (قوله ونص في الدين لافي العين) لان الدين وصف شرعي وهذا النقل حكم شرعي يظهر اثره في المطالبة وأما العين ففسى فلا ينتقل بالنقل المحكي بل بالنقل المحسوس عيني ولا بد في الدين ان يكون معلوما فلا تصح بالمجهول قال في الجوهرية وكذا لا تصح بالحقوق وبه عرف ان حوالة الغارزى بغيره من غنمية محروزة لا تصح وكذا حوالة المستحق بمعلومه في الوقف على النساظر نهر ثم قال بعد ورقتين وهذا في الحوالة المطلقة طاهر وأما المقيدة ان مال الوقف في يد النساظر ينبغي ان تصح كالحالة على المودع والا لا انتهى ومقتضاه صحة انحق الغنمية وعندى فيه تردد (قوله برضا المحتال) لان فيها انتقال حقه الى ذمة أخرى والدم متفاسدة نهر (قوله والمحال عليه) لانها التزام الدين ولا لزوم الاداء لزامه ولو كان مديونا للخيل لان الناس ينعاونون في الاقتضاء ما بين مؤسر ومعتسر نهر ويرد عليه ما لو أحالت المرأة على زوجها بالنفقة المسندة باذن الفاسق فانها تصح بدون رضا الزوج المحال عليه جوى عن البحر من باب العقيقة (قوله فليس بشرط) وانما يشترط رضا الرجوع عليه ريلعي وهو محل رواية القدوري اشتراط رضا فلا اختلاف في الروايات بحر من ايضاح الاصلاح لكن ظاهر كلامهم كافي الدرر وغيرهاتسليم ان الخلاف ثابت ولهذا العلم اعدم اشتراط رضا الخيل بان التزام الدين من المحال عليه تصرف في حق نفسه والخيل لا ينصرف به بل فيه نفعه لان الخيل عليه لا يرجع عليه اذ لا يمكن بامره واشترط القدوري رضا الخيل لان ذوي الهيئات يأفون من تحمل العير ما عليهم من الديون وما مشى عليه المصنف هو المختار كافي مواهب الرحمن وعلى هذا اذا قال احد للطالب ان لك على فلان كذا فأحله على فرضي بذلك صحت المحوالة وبرئ الاصيل قال في البحر والمحاصل انها ان كانت بغير رضا الخيل وكان له دين عليه فلا رجوع للمحال عليه لانه قضى دينه بغير امره كافي السراج الوهاج وكذا حضرته ليست شرطا حتى لو قيل لصاحب الدين لك على فلان ألف فأدخل بهاعلى ورضى الطالب بذلك صحت فليس له ان يرجع بعد ذلك بخلاف ما لو قال للمديون عليك ألف لعلان فأحله بهاعلى فتمتال المديون أحلت ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز عند الامام ومحمد الا ان يقبل المحوالة فضولى له ولا يشترط حضرته المحال عليه لصحة المحوالة حتى لو أحله على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت المحوالة بغير عن البرازية وبالمجمل حضرته المحال عليه وان لم يكن شرطا لكن يشترط رضا خلاف الخيل حيث لا يشترط رضا ايضاعلى رواية الزبادات واما المحتال فيشترط حضوره الا ان يقبل فضولى لاجله فتحصل انه لا تنافي بين اشتراط الرضا وعدم اشتراط الحضرة وهذا عزاقى الدرر للثانية عدم اشتراط حضرته الباقي أى الخيل والمحال عليه بعد ان نص على اشتراط رضا الكل بلا خلاف الا في الاول يعنى الخيل حيث قال في الزبادات تعبر المحوالة بلا رضا اذا علمت هذا طهر لك سقوط ما عترض به العلامة عزى زاده حيث قال لا يذهب عليك ان ما عازاه فيما

وتقدير المحتال في الفاعل محمول
بالكسر وفي المفعول بالفتح وروى
للمحتال الفاعل كذا في المغرب (هي
الى هذه الصلة كذا في المحتال)
نقل الدين من ذمة الخيل (الفاضة)
المحال عليه (ونص في الدين
الى الدين اي الذي يقبل
المحال عليه اي الذي يقبل
المحوالة واما رضا الخيل اي المديون
فليس بشرط فلهذا لم يتعرض له

سبحي الى الخانية من انه لا يشترط حضرة السابقين مخالف لقوله هنا بخلاف الا في الاول فليس
في كلامه انتظام انتهى ولم يردده شيخنا بقوله دعوى المخالفة ممنوعة اذ من البين ان رضا المحيل قد
زائد على حضوره انتهى (قوله وبرئ المحيل) لوقال وبرئ المديون لكان اولى لان المصنف حيث
لم يشترط رضا المحيل لم يوجد من المديون حالة حتى يقال وبرئ المحيل وقد مر الشارح الى هذا بقوله واما
رضا المحيل أي المديون جوى (قوله هذا عند أبي يوسف الخ) وثمرة الخلاف تظهر في موضعين
أحدهما اذا أبرأ المحتال المحيل من الدين قال أبو يوسف لا يصح وقال محمد يصح والثاني ان الراهن اذا أحال
المرتحن بالدين على رجل كان للراهن ان يسترد الرهن عند أبي يوسف وعند محمد ليس له ذلك عني وقول
أبي يوسف هو الصحيح كافي العناية وفي النهر عن التتارخانية وعليه الفتوى (قوله برئ من المطالبة)
بذليل ان المحتال لو أبرأ المحال عليه فرد له لم يرتد ولو انتقل الدين وجب ان يرتد قال في النهر وانكر بعض
المحققين هذا الخلاف وقال لم ينتقل عن محمد نص ينقل المطالبة فقط بل ذكر احكاما متشابهة اعتبر المحوالة
في بعضها تأجيلا وجعل المحول بها المطالبة نظر المعنى وفي بعضها أبرأ وجعل المحول بها المطالبة والدين نظرا
لحقيقة اللفظ الخ (قوله وعند زفر الخ) لان المقصود بها التوثيق وهو يازد ياد المطالبة كالكفا لا يؤثر
في سقوط ما كان من المطالبة ولنا ان الاحكام الشرعية تثبت على وفق المعاني اللغوية فمعنى المحوالة
النقل والكفالة معناها الضم لا يقال لو برئ ما أجبر المحتال على القبول اذا قضاه المحيل الدين كما لو قضاه
الاجنبى لانا نقول الاجنبى متبرع والمحيل غير متبرع لا بد من جعل عود المطالبة اليه بالتوى زياحي (قوله
لا يبرأ المحيل) وبه قال القاسم بن معن كذا ذكره العيني قال في التقريب لابن جبر القاسم بن معن بفتح الميم
وسكون المهملة ابن عبد الله بن مسعود الكوفي أبو عبد الله انقاضي ثقة فاضل انتهى وقال عبد القادر
في طبقاته القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المذلي الكوفي ولي القضاء بالكوفة بعد
شريك بن عبد الله أحسن قال له ابو حنيفة في نهر انتم مسارفني قال يحيى بن معين كان رجلا يديلا في
الفقه والعربية مقدما على أبي حاتم كان اروي الناس الحديث والشعر واعلمهم بالعربية والفقه مات سنة
خمس وسبعين ومائة روى له اصحاب السنن كذا بخط شيخنا (قوله ولم يرجع الخ) صرح الرابعي بالبراءة
في المقيدة بمجرد العقد فيما اذا حال المصكبات مولا على رجل بالبدل (قوله الابا بتوى) مراده
اذا كانت المحوالة باقية اما اذا فسخت المحوالة فان للمحتال الرجوع بدينه على المحيل وهذا قال في البدائع
ان حكمها ينتهي بفسخها وبالتوى وفي البرازية والمحيل والمحتال على كل حال النقص وبالفرض ببراءة المحتال
عليه انتهى وفي الذخيرة اما اذا حال المديون الطالب على رجل بالف أو بجميع حقه وقبل ثم أحاله أيضا
بجميع حقه على آخر وقبل صار الثاني تفضلا للاول وبرئ الاول انتهى بخروجه في الفتاوى الخانية
والتوى وزان المحصى وقديم الملاك نهر عن المصباح (قوله فاذا توى على المحتال عليه) صوابه سقط
عليه جوى (قوله ما بالدين) يشير الى ان براءة مقيدة بشرط سلامة العاقبة واختلف في كيفية عوده
فقبل تفسخ المحوالة أي يفسخها المحتال كالمشتري اذا وجد بالمبيع عيبا وقبل تفسخه كالمبيع اذا هلك
قبل القبض وقبل في الموت تنفسح وفي الجود لا تنفسح ولم ار ان فسخ المحتال هل يحتاج الى الترافع عند
القاضي وظاهر التشبيه بالمشتري اذا وجد عيبا انه يحتاج نهر (قوله وقال الشافعي الخ) لان ذمه المحيل
قد برئت براءة مطبقة فلا يعود الدين الا بسبب جديد ولنا قول عثمان رضي الله عنه في المحتال عليه اد
مات مفلسا يعود الدين الى ذمة المحيل ولان المقصود من شرعه الوصول الى حقه لا مجرد الوجوب لان الدم
لا يختلف فيه فعند فواته يجب الرجوع زياحي (قوله ان يجعد المحوالة) ولو ادعى المحتال ذلك على المحيل
في غيبة المحتال عليه انه يجدها وحلف وبرهن على ذلك لم تنفع دعواه اعية المشهود عليه كذا في البرازية
الا اذا صدقه المحيل فانه يرجع عليه من غير برهان كافي المحيط كذا في النهر قال شيخنا ومرجع النهرين
في جحد وحلف واحد وهو المحتال عليه انتهى (قوله أي للطالب) او المحيل ولو في المقيدة كذا بخط شيخنا

(وبرئ المحيل بالتوى من الدين) أي
برئ من الدين بقبول المحتال المحوالة
هذا عند أبي يوسف وعند محمد برئ
من المطالبة وعند زفر لا يبرأ المحيل
منهما (ولم يرجع) بالدين (المحتال
على المحيل) أي المديون (الا
بالتوى) أي الا أن يتوى حقه فاذا
توى على المحتال عليه عاد الدين الى
ذمة المحيل وقال الشافعي لا يعود الى
ذمة وان توى (وهو) عند أبي حنيفة
أبدا لا مريم ما (أن يجعد) المحتال
عليه (محوالة) أي على ذلك (ولا
يبدله عليه) أي للطالب على ذلك

لما كان أكثر المنازعات تقع في الديون والمبايعات أعقبها بما قطعها نهر والقضاء أفضل العبادات
وبه أمر - جزي لم يزل في البدائع نصب القاضي فرض ونصب الامام الاعظم فرض، وحلاف بن أهل
الحق لاجماع الصحابة على ذلك شريفة ليلية (قوله وفي النهاية المخر) عزال لنهاية ما ذكره من تعريف
القضاء سرعانكم وسد لما ذكره قبله من قوله وعن التزام شريعته (قوله فصل في المحسومات الخ)
صرح في ان المراد بالقضاء المحكم وحيث كان ينبغي ابراده عقب الدعوى ويمكن ان يقال أرادوا بيان
من يصلح للقضاء أي المحكم لتسريح الدعوى عنده فلا جرم ان ذكر قبلها ثم ما ذكره الشارح في تعريف
القضاء شرعا ونزاه الى النهاية جرى عليه ان يلقى قال العيني والاولى ان يقال هو قول ملزم صدر عن
ولاية عامة وتعقبه في النهر بأنه ليس بجامع لان فعله حكم أيضا وشرط صحة الحكم ان يكون بعد تهرم
دعوى صحيحة من خصم على خصم ولا يشترط له المصرفا لتضامنا بسواد صحيح ويده في بحر عن البرارفة
قال ولا يشترط ان يكون المتدعيان من بلد القاضي في غير العقار وكذا في العقار وان لم يكن في ولايته
على الصحيح كما في الخلاصة وغيرها ولا يشترط في المحاكم العقل والبلوغ والاسلام والحجر به والسمع والندى
والنطق والسلامة عن حد الهدف وان يكون مولى للحكم دون سماع الدعوى فقط كما في الخرائد لا يكره
والاجتهاد وأما الاطرش الذي يسمع لقوى من الاصوات فانه صحيح حوازي ليلية نهر واداء الدين
فأدر كذا لا يقضى به كما في المتن في خلاف الكافور اسلم عدالتا ليلية فانه على قضائه كما في الاحكام
أمر السلطان عبده بنصب القاضي فموجب يصح ولو حكم به من لا يسمع ولو كان من القضاة انتهى بعد
ما عتق جاز كما لو عمل الشهادة في الرن ثم عتق بجوراد او السلطان اسما بالقضاء كذا لا يدخل فيه
القرى ما لم يكسب في رسمه ومنشوره شريفة ليلية عن الصعري (قوله أهله أهل الشهادة) لا يخل واحد
منهم ان ثبت به الولايه على الغير الشاهد بشهادته يلزم المحاكم ان يحكم ومحاكم تنكح يلزم الخصم ومن صلح
شاهد اصله فانه يلقى وهذا وان كان مضردا الا انه لا ينكس كما لا يصلح للقضاء من لا يصلح للشهادة
الا ترى ان شهادته العدم ولا يقبل وقضاؤه صحيح نهر لكن صرح في التنوير بان قضاؤه على عدوه غير
صحيح قال شارحه وبه أفتى ابن عبد المال ثم اعلم ان ثبت العداوة بخوف وذم وجرح وقتل ولي لا يحسمه
نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه المخاصمة كشهادة وكيل فيما وكل فيه ومضى وشريك در عن شرح
الوهابية للشريفة ليلية (قوله أهل الشهادة) أي ادائها على المسلمين كذا في الحواشي السعدية ويرد
عليه ان الكافر يجوز له القضاة ليحكم بين أهل الذمة وعن الزياحي في التكميم قال شعبة ما وسعيد
منه جواب حاد وهو ان تولية الكافر على العرايين من أهل الذمة جائزة ولا سئل من مع تولية الذي
على مثله وقد نبه ليرجع عن فتواه فلم يرجع (قوله كما هو أهل للشهادة) أي ادائها على من ان القاضي
لو قضى بشهادته بغذوائهم واستثنى أبو يوسف ما اذا كان القاسق راجاه ومروءه فانه يجب قبول شهادته
كذا في البرازية وعليه فلا يتم أيضا بتوليته القضاء حيث كان كذلك لان يعرف بينهم (قوله لا يدر
قضاء العاسق) واختاره الطحاوي قال العيني وينبغي ان يقتي به خصوصا في هذا ما قال في الدرر أدول
لوان اعتبر هذا لافس نباب القضاء خصوصاً في زماننا فلهذا كان ما جرى عليه المصنف هو لا يصح كذا
المخلاصة وفي العمادية انه اصح الاقوال انتهى (قوله لا يدر بالحق) لان المقلد قد سئل عنه
فلم يكن راضيا دونها وهذا كما كان فيه لا بد من اسهل من البينة قوله يعني المراجحة لو ان المدعى يحضر
ولو ان لا يبق صرح عكس ما شتهر من ان البينة اسهل فيد بالقضاء لان بعض لا يجمع الامامة للاساق
ولا ينعزل به كذا في البحر ومثله في الدر عن القح معلقا بان الامارة والسلطنة مبيدة على النهر والعلية
قال لكن في اول دعوى الخاتمة الوالى كذا في القاضى انتهى (قوله لا ينبغي ان يقال) أي لا يلقى بنهاى النهر
وفسره المحوى بقوله اي لا يجوز تعليله قال وتفسيره لا يلقى بما لا يلقى به بل من المنع ان تلج به في
تستعمل فيما دون الواجب وفوق المستحب انتهى (قوله فمعنى أخذ الشوة) قبل لقضاء او بعده

وفي النهاية بقضاء شرعا فصل
المحسومات ويطع المنازعات (أهله)
أي القضاء من هو (أهل الشهادة)
وأما من أهل القضاء كما هو أهل
لأهله (قوله الشافعي لا يجوز
قضاؤه بالولاية ولا يورثه)
الولاية من البراد ايد لا يورثه
العاسق قال منهم اذا قلنا العاسق
ابتداء يصح ولو قلنا وهو عدل يصح
يعمل بالعسق (الا انه لا ينبغي ان
تولد) كما لا ينبغي ان يقبل (ولو كان
شهادة العاسق وان قيل يصح (ولو كان
العاسق عدلا وهو عسق) أخذ الشوة
بالحركات (لا ينعزل) بذلك
حذف في بعض النسخ

(و) لكن يستحق العزل وهذا ظاهر
المذهب وقال القاضي فخر الدين
اجمعوا انه اذا ارشى لا ينفذ قضاؤه فيما
ارشى (واذا اخذ) أحد (القضاة بالرشوة
لا يصير قاضيا) فلو قضى لا ينفذ قضاؤه
(والا ساقى يصلح) أن يكون (مقبيا
وقيل لا ولا ينبغي أن يكون القاضي
قضا) باقيا ساقى الحكا (عليضا) قاضي
القلب (حساراً) من جبره على ما لا
يعني أجبره أي لا يجبر غيره على ما لا
يريد (عقدا) أي معاندا مجانباً
للحق مدياً لاهله (وينبغي أن يكون
مؤثراً في عقابه) أي كرهه عن
الحرام (وعقله) صلاحه وفهمه وعلمه
بالسنة والآثار (أي بما ثبت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم) فولا
وفعلا وسلكوا عند أمر به عليه
(ووجوه العفة) أي علمه بطريق الفقه
الفقه عنا عامة العلماء اسم لعلم خاص
في الدين لا لكل علم وهو العلم بالمعاني
التي تعلقت بها الأحكام من كتاب الله
تعالى وسنن الرسول عليه السلام
واجماع الأمة ومقتضياتها وأشاراتها

لا فرق بين رشوته ورشوة ولده ومن لا تقبل شهادته له وكذا أعوانه اذا علم بذلك خصها بالذكرا لأنها
معظم ما يفسق به القاضي والافالسق قد يكون بغيرها كشرب الخمر ونحوه والرشوة ما يعطيه بشرط
أن يعينه والهدية لا شرط فيها واعلم انهم قسموا الرشوة الى اربعة أقسام حرام على الاخذ والمعطي وهو
الرشوة على تنفيذ القضاء والامارة وأما الذي قلده بواسطة الشفعة فكالذي قلده احتسابا كذا في الفتح
الثاني ارشى ليحكم وهو كذلك حرام من المحامين الثالث اخذ المال ليسوى امره عند السلطان دفع الضرر
وحل النفع وهو حرام على الاخذ للدافع وحيلة حلها ان يستأجره يوما الى الليل او يومين فتصير منافعه
مملوكة ثم يستعمله في الذهاب الى السلطان في الامر الفلاني الرابع ما يدفع لدفع الخوف على نفسه او ماله
حدل للدافع حرام على الاخذ ومن هذا القسم ما يأخذه الشاعر وتجوز المصانعة في اموال اليتامى نهر
ولو لم يلزم منه ان يسوى امره ولم يذكر الرشوة وأعطاه بعد ما سوى فعل وهو الصحيح بجرع الحناية قال ولم
أر ما لو تعين عليه القضاء ولا يول الابعال هل يحل بدله وينبغي ان يحل وان عزل لا يصح وتعقبه في النهر
بقوله هذا ظاهر في صحة توليته واطلاق المصنف برده واما عدم صحة عزله فممنوع قال في الفتح للسلطان
ان يعزل القاضي بريئة وبلا رية ولا يعزل حتى يبلغه العزل نعم لو قيل بانه لا يحل عزله في هذه الحالة
لم يبعد كالوصي العدل ونظر فيه السيد الحموي بان ما في الفتح ليس نصا في صحة عزل من تعين عليه
القضاء مجاوز حله على من لم يتعين عليه القضاء وقياسه على الوصي العدل قياس مع الفارق انتهى
(قوله ويستحق العزل) أي يجب على السلطان عزله كذا في الفصول وغيرها ولا ينافيه ما في الدراية
من انه يحسن عزله لمن تأمل نهر ووجه عدم المناقاة ان المحسن لا ينافي الوجوب اذ كل واجب حسن
وليس كل حسن واجب حموي وفيه ان المتبادر من التعبير بحسن عدم الوجوب ولهذا قال في البحر فغند
اختلف في معنى الاستحقاق كما اختلف في تواتره ابتداء انتهى (قوله اجمعوا الخ) فان قلت ان الخلاف
نابت مشهور فغند ذكر وفي المسئلة ثلاثة افعال أحدها انه ينفذ فيما ارشى فيه وغيره وهو الظاهر من كلام
المصنف وهو اختيار البرزوي والثاني لا ينفذ فيه وينفذ فيما سواه واختاره السرخسي والثالث لا ينفذ
فيه ما فكيف ادعى الاجماع قلت نقل في الترتيب لامية عن البرهان ان عدم النفوذ فيما ارشى فيه
لما كان هو المختار عنده لم يعتبر ما يحالفه ووجدت بخط السيد الحموي ما يشير الى ذلك أيضا (قوله يصلح
ان يكون مقبيا) لانه يجتهد حذرا عن النسبة الى الخطأ يعني (قوله وقيل لا) لانه من امور المسلمين
وخبره غير مقبول في الديانات وهو الذي اختاره كثير من المتأخرين عني وخبره في الجمع ونهره نهر قال
ولا خلاف في اشتراط اسلام المقضى وعقله ولا يشترط ان يكون حرا ولا ذكرا ولا ناطقا فيصح اقتداء الاخرس
حيث فهمت اشارته بل الناطق ان قبل له يجوز هذا فترك رأسه أي نعم جازان يعمل باشارته وسئل
محمد بن يحيى عن رجل ان يفتي قال اذا كان صوابه اكثر من خطئه واذا اخطأ رجع ولا يستحي ولا يأنف
الخ وفي القضاء لا يكفي بالاشارة للزوم صيغة مخصوصة وفي البحر عن الظهري لا بأس للقاضي ان يفتي
من لم يخاصم اليه ولا يفتي أحد المحميين فيما خصم اليه (قوله وغله) العقل كفا في التعرير بقوة ادراك
الكليات للنفس فلا يولي ناقص العقل وهو الاحق ومن علاماته طول محبته وكثرة الالتفات والجملة
في الامور بحيث لا ينظر في عواقبها قالوا لا بدوا لهذا الداء الاموت وقال عيسى عليه السلام عاجت
الاكمة والابرص فأبرأتهما وعاجت الاحق فلم يبرأ نهر (قوله وصلاحه) بان كان مستورا ليس بمهتوك
ولا صاحب رية مستقيم الطريقة الخ النهر (قوله أي بما ثبت الخ) اختلف هل الاثر مرادف لاسم او اياه
ما ثبت عن الصحابة والتابعين فعلى الاول يكون من عطف التفسير وعلى الثاني يكون من عطف المبين
والاول هو الظاهر من صنيع الشارح حموي وعلى الثاني جرى العيني (قوله عند أمر به عليه) يعني من
مسلم نهر (قوله اسم لعلم خاص الخ) اعلم ان العلم لغة بمعنى المعرفة تقيض الجهل من علمت الشيء اعلمه
عرفته وفي الاصطلاح ما ذكره الشيخ أبو منصور المتري يدعى العلم ادراك النفس لمعنى الشيء اذ كل من

قاضي الكوفة المتوفى بعد المائة شيخنا عن القسطلاني (قوله سبحانه) سجد بالنهر وفيه كنع سحبا
وسباحة بالكسر عام شيخنا عن القاموس (قوله أقدر) بفتح الدال والراء على أنه أفعل تفضيل كذا
ضبطه شيخنا بالقلم وكأنه لأنه المسموع والافحتمل ان يكون على صيغة المضارع (قوله وكان بك تاضيا)
الياء اسم كان والظرف خبرها وقاضيا حال من المجرور (قوله ولا يسأله) بلسانه ولا يطلبه بقلبه
لقوله عليه السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن أحرع عليه نزل عليه ملك يسدده وكما لا يجوز
الطلب لا تجوز التولية ولهذا قال في الخلاصة طالب التولية لا يولي الا اذا تعين عليه القضاء او كانت
التولية على الرقب من روطه له او ادعى ان العزل من القاضي الاول بغير خنعة زبلي ونهر وقوله
يسدده أي يلهمه الرشدي ونقه للصواب درر وقوله وكل الى نفسه على صيغة المبني للمفعول بتخفيف
الكاف أي فوض أمره اليها ومن فوض امره الى نفسه كان مخذولا ولا غير مرشد الى الصواب لكون النفس
أماراة بالسوء شيخنا عن عزمي (قوله ويجوز تقلد القضاء من السلطان الخ) ظاهر في اختصاص تولية
القضاء بالسلطان حتى لو اجتمع أهل بلدة على تولية واحد القضاء لم يصح بخلاف ما لو لو اساطنا بعد موت
سلطانهم نهر عن البرازية (قوله العادل) هو الواضع كل شيء موضعه وقبل هو المتوسط بين طرفي الافراط
والتفريط وقيل المجامع بين أمهات كلمات الانسان بحر (قوله والمجازر) لان الحماسة تقلدوه من معاوية
في نوبه على وكان الحق يدعى يومئذ وعلما السلف تقلدوه من المجاج الا اذا كان لا يمكنه من القضاء
بالحق فيحرم عليه تقلد القضاء حينئذ زبلي قال في الفتح وهذا نصريح بمجور معاوية والمراد في نرجه
لا في أقضيته نهر قال العيني وفي هذا الزمان لا يوجد السلطان العادل حتى قالوا من قال لسلطان هذا
ازمان عدلت او أنت عادل يكفر (قوله سواء كان كافرا الخ) صريح في صحة سلطة الكافر على المسلمين
وصحة توقيته شخص القضاء وعليه فالاسلام ليس بشرط في السلطان واذا صحت التولية مع العزل أيضا
وفي الفتح ما يخالفه قال في البحر واذا لم يكن سلطانا ولا من يجوز التقليد منه كافي بعض بلاد المسلمين غلب
عليهم الكفار في بلاد المغرب كقرطبة الآن وبلمسية وبلاد الحبشة وافر والمسلمين عندهم على مال
يؤخذ منهم يجب عليهم ان يتفقوا على واحد منهم يعلمونه واليا فيولي قاضيا يقضي بينهم وكذا ينصبون
اماما يصلي بهم الجمعة قال في النهر وهذا هو الذي نظم من النفس اليه (قوله ومن أهل البغي) فاذا ولي
سلطان البغاة باغيا وعزل قاضي العدل ثم ظهر باغيا عليهم احتاج قاضي أهل العدل الى تصديد التولية لان
صحة التولية تعتمد صحة العزل فاذا عزل قاضي العدل وولي باغيا صرح واذا رفع قضاؤه الى قاضي العدل
بعده لان غايته أنه فاسق وقيل لا ينفذه وبه خزم الساجي نهر وقال العيني في شرح الهداية آخر باب
البغاة وعندنا كل مقلد اذا تم تسلطه يصير سلطانا فيصح تقلده القضاء ويصح منه ما يصح من
السلطان العادل (قوله يسأل ديوان قاض قبله) لينكشف له حال المحبوسين فلا يستلزم العمل بقول
المعزول والديوان اصله ديوان قليت أولى الواو ين يا تخفيفا ولهذا ردت في الجمع والتصغير نحو دواوين
ودويرين نهر (قوله وهو الخرائط الخ) فاطلاق الديوان على الخرائط للمجاورة نهر (قوله التي فيها
السجلات) وهو جمع سجل بكسر السين والجيم وتشديد اللام وهو الصلح قال الله تعالى كل السجل
للكتاب ومنه اسمجال القاضي وتسجيله عيني قال في الجلالين في تفسير الآية كل السجل اسم ملك
للكتاب صحيفة بنى آدم عند موته واللام زائدة أو السجل الصحيفة والكتاب بمعنى المكتوب واللام بمعنى
على وفي قراءة لا كتب جمع انتهى قال شيخنا ومنه تعلم ان ما مشى عليه العيني من ان السجل الصلح أي
الصحيفة هو التأويل الثاني انتهى قلت فاضافة الطي الى السجل على التأويل الثاني من اضافة المصدر
للمفعول وعلى الاول للفاعل (قوله والحاضر) المحضر ما يكتب فيه خصوصية المتخاصمين وما جرى من
اقرار المدعى عليه وانكاره والمحكم بالبيعة أو النكول وكذا السجل والصلح ما كتب فيه البيع والرهن
والاقرار والنجحة والوثيقة متناوِلان للثلاثة درر (قوله لانها محال الجرائد) بيان لعلاقة المجازي

سباحة كنت أقدر عليه وكان بك
قاضيا (ولا) ينبغي أن (يسأله) ولا
يطلبه (ويجوز تقلد القضاء من
السلطان العادل والمجازر) أي الظالم
مطلقا سواء كان كافرا أو مسلما كذا
في الاصل (ومن أهل البغي) فان بعد
يسأل ديوان قاض قبله (الد) ان اخذ
من فوضهم دون الكتاب اذا جمعها وعلم
أن كلمة ان تنبيه على أن تقلد القضاء
نادر غير كائن لا يتقلده الا معزول
بعدت النفس (وهو) أي الديوان
(الخرائط التي فيها السجلات
والمحاضر وغيرها) من نصب
الاوصياء والقيم في أموال الوقف
وتقدير النفقات والصكوك هذا مجاز
اذا الديوان هو الجريدة وانما هي
الخرائط ديوان لانها محال الجرائد

الحالية والمحلية حموى (قوله ونظري حال المحبوسين) أى فى محبوسين القاضى اما المحبوس فى سجن الوالى
فعلى الامام اوزنه النظر فى احكامهم فربما اذنبوا الاطاعة ولا يثبت احد فى قيد الارحلا
مطلوب ايدىهم ونفقة من ليس له مال ذى اليد المال نهر (قوله فى بحق الخ) وأما قول المعزول
فلا يقبل لانه بالعزل المحق بواجب من الزعيا وشهادة الفرد غير مقبولة لاسيما على فعل نفسه زيلعى
وهذا يفيد انه لو شهد مع آخر لا يميل شهادته نهر لكن افتى قارى انما يبقوا وتبعه ابن شميم درو لوقال
حبست بسبب سرقة افرت بها فضع المولى يده واطلعه بكسيل وان فاز بيئته لا أى لا يقطع للتقاوم نهر
وتبعه الحموى وفيه نظر لما سبق فى الحدود ان طاب المسروق منه شرط القطع سواء كان الثبوت بالبيئ
او الاقرار كذا ذكره الشارح هناك (قوله نادى مطلعا) سواء كان لنداء فى محلة أو غير ها أخذ
الشارح هذا الاطلاق من عدم تغيد المصنف لكن غير من الشارحين فيدوا بمحلة المحبوس وهو
الظاهر حموى (قوله ينادى كل يوم) عبارة العيني وغيره كالنهر ايام اوهر الاولى (قوله فيها) جواب قوله
فان حضر حموى (قوله اخذ منه كفيلا بنفسه واطلقه) والفرق لاني حذيفة بين هذه المسئلة وبين
قسمة التركة حيث لا يؤخذ من الورثة كفيلا اذا اراد القسمة عنده ان الورثة ظهر حقهم فى المال
فلا يؤخر الى التكفيل لاحتمال ان يكون له وارث غير هم لان ذلك موهوم فلا يعارض المحقق وفي هذه
المسئلة القاضى لا يجيبه الا بحق ما يفر فيه مل عليه حتى يظهر خلافه زيلعى فان قال لا كنيلى
وجب ان يحتمل طوعا آخر فينادى عليه شهرا فان لم يحضر احدا طالع نهر (قوله وعمل فى الودائع الخ) أى
الودائع التى وضعها المعزول فى ايدى الامناء حموى (قوله وسلات الودع) جمع عليه وهى ما يتحصل من
ربيع الاوفاف حموى (قوله اذ افرار) أى اقرار ذى اليد نهر (قوله الارا يقر ذى البدائع) لانه ثبت
باقراره انه مودع القاضى ويد المودع كيد فصار كما نه فى يده فيقبل اقراره الا اذا بدأ صاحب اليد
بالاقرار لغيره ثم اقر بتسليم القاضى اليه والقاضى يعرب لغيره فيسلم الى المعزول الاول وبغض المرفقة
للقاضى باقراره الثانى والمسئلة على اربعة اوجه اما ان يقر بأنه سئل به بعدما اقر به لغيره او ينكر لتسليم
في حكمه ما اذا كرهه او يقربان المعزول سلمه اليه ثم يقربه لغيره فلا يقبل اقراره لثاني لانه لما أقربان
القاضى سلمه اليه صار كما نه فى يد القاضى والرابع ان يقربان القاضى سلمه اليه ثم يقول لا ادري لمن هو
في حكمه ظاهر زيلعى (قوله ويغنى فى المسجد) وكذا السلطان والمعتق والعقبة ويستدبر الغلبة كخطيب
ومدرس خاية قال الحموى هذا مخالف لما تقدم فى باب الجنائز من تعلمهم كراهة الصلاة على الميت
فى المسجد بان المساجد انما بنيت لصلاة المكتوبات فليحبر راتنهى (قوله أى يجلس فى المسجد) لانه عليه
السلام حكم بين المتلاعين فى المسجد ويخرج للحائض او يرسل نائبه كملو كانت الدعوى فى دابة ويختار
مسجدا فى وسط البلد ولا يحكم وهو ماش او راكب وان اختاره هم ارجح وجوع او حاجة ولو جامع أهله
كف عنه ولا يقضى وهو يدافع احدا لا خبثين وكذا لا يقضى حال شغل قلبه ولو بفرح او برد او حر شديد
ولا يضرب فى المسجد حدا ولا تعزير بآخر ومافى الخلاصة من ان القاضى اذا قضى بحق ثم أمره السلطان
بالاستئناف يحضر من العلماء لا يجب عليه انتهى أى لعدم جواز الاستئناف لانه لو حاز لو حب عليه بأمر
الامام لان أمره بالجائز يصيره واجبا لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجبة وهذا على اليرسب العبد
برأى ابن عباس بسبع فى الاولى وخمس فى الثانية لاسره راون الرشيد أبا يوسف كذا نه شيخنا (قوله
ويردهديه الخ) فلو تعذر ردها لعدم معرفته او لعدم مكانه وضعها فى بيت المال فان جاء ردت اليه ولو
تأذى بردها اعطاه مثل قيمتها والاستعراض والاستعارة كالمدينة وتقييد الدابة بالقاضى للاحتراز عن الامام
والمفتى فيجوز لها قبول المديونية واجابة الدعوى الخاصة ككفانى الخانية زاد فى التارخية الواظ وفى
التارخية من خصوصياته عليه السلام ان هداياه له وهذا يفيد انه ليس للامام قبول اذنيها فالمراد
بالامام فى كلام الخانية امام الجامع نهر وبهر (قوله الامن قربه) أى الحرم ما فى ردها من فطنة

(ونظري حال المحبوسين من أمر منهم)
(يقى أو) قامت عليه بيئته بأن أنكر
الحق و قامت عليه بيئته ازمه) أى
ذلك المحبوس المحبس (والا) أى وان
لم يفر المحبوس بحق أو لم تقم عليه بيئته
(نادى سائعا عليه) أى أمر ناديا
ينادى كل يوم المحبوس العلى بحق
فان بن نهر المحبوس العلى بحق
فليحضر حتى يجمع بينه وبينه فان
حضر فاول المحبوس ان فى ذلك اياما
على حسب ما يرى القاضى فان لم يحضر
انتهى به كفيلا بنفسه واطلقه (وعمل
فى الودائع وغلات الوضف بيئته اذ افرار
ولم يعمل) المقاد (يقول المعزول) فى
هذه المسائل (الا ان يقر ذى اليد انه)
أى المعزول (سلمه اليه) أى الى ذى
اليده (فيقبل) المقاد (قوله) أى قول
المعزول (فيها) ويقضى فى المسجد
او داره) أى يجلس فى المسجد مع اولى وقال
مطاعا والمسجد الجامع اولى وقال
الشافعى بكرة الجلوس فى المسجد وقال
مالك انما يكره اذا تعبد بالجلوس فيه
لفصل الخصومات وأما لو كان فى
المسجد فقدم اليه الخصمان لا بأس
بفصل الخصومة فيه (ويردهديه
الا) ان يكون اذنيها (من قربه)

الرحم نهر (قوله او ممن جرت عادته) ظاهره يقتضي انه يقبل من القريب وان لم يكن له عا قوفى كلام بعضهم ما يقتضي انه كالاجنبي وله ان يقبلها من السلطان ومن الباشا كان البحر حيث لم يكن لهما خصومة وليس له قبولها من الضيق نهر وتبت العادة في الاهداء بمرودة كره المريسى في قواعده شيخا عن شيخه (قوله لو علم ان القاضي لا يحضرها لا يتخذها الخ) هذا هو الصحيح في الفرق بين الخاصة والعامة (قوله ويشهد المجازة ويعود المريض) لقوله عليه السلام لا سلم على المسلم ستة حقوق اذا دعاه ان يحببه واذا مرض ان يعودوه واذا مات ان يحضره واذا القيه ان يسلم عليه واذا استنحجه ان ينحبه واذا عطس ان يشتمه وحق المسلم لا يستعط بالقضاء في يلقى (قوله ويسوى القاضي بينهما) لقوله عليه السلام اذا ابتلى أحدكم بالقضاء فليسوي بينهم في المجلس والاشارة والنظر ولانه اذا قدم احدهما يتجرأ على ختمه وتكسر همه صاحبه يفعل ذلك بين الكبير والصغير والاب والابن والخليفة والريعة والذنى والشرى وهذا دليل على ان للقاضي ان يقضى على الملك الذى ولاه القضاء هكذا فعل شريح على مع ختمه وختمه واحد من اريعة فاذا سوى بينهما بالفعل فخرج عليه فيما يحده من قبله من الميل الى احدهما بعد ان حكم بينهما بالحق لان ذلك لا قدرة له عليه كما في القسم بين نسائه زيلعى فله در الامام أبى يوسف حيث لم يعل الى احدا الخصمين حتى بالقلب الا في قضية اريسة مع خصمه الذى مع انه قضى على الرشيد در عن الولوالجية (قوله اى فيهما ومن جهتهما) ضمير النثية في كل منهما يعود على المجلس والقبال وشاربه الشارح الى ان النصب فيهما يجوز ان يكون بنزع الخافض أى بالفعل بعد نزع الخافض وان يكون على التمييز وفيه ان النصب على نزع الخافض مقصور على السماع ولا ينتقل الى جوى وبعضهم يقيسه (قوله يريد به تسوية النظر من الجانبين) اشار بهذا التفسير الى ان الاقبال في كلام المصنف ليس مسجلا في معناه الحقيقي جوى (قوله وتلغين حجة) كذا الشهود قال في الخير به ساعد الشهود المدعى في الخصومة لا تقبل شهادتهم على المدعى عليه (قوله والمزاج معه او مع غيره) في مجلس الحكم ولا يكثر في غيره لانه يذهب بالمهابة فخاصة لانه لا يكسهما بغير ما تقدم اليه لانه فان ذلك يذهب حشمة محاس القضاء اذا حضر فهو بالخيار ان شاء بدأهما بالكلام فقال مال الكاوان شاء تركهما حتى يبدأ هو و هو احسن كيلا يكون مهيبا للخصومة لانه بعد لظهورها زيلعى (تمت) لا ينبغي للقاضي ان يباشر الصلح بنفسه بل يقوض ذلك الى غيره وبذلك ورد لا ترع عن جوى عن المفتاح وهذا وان ذكره في المفتاح مطلقا الا ان الظاهر انه بالنسبة للافارب وسأى آخر كتاب القاضي الى القاضي ما يشيران ذلك (قوله واستحسنه ابو يوسف) في النهر عن البرازيد والقيمة الفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضاء (قوله في غير موضع التهمة) لانه قد يحضر وقد يقول اعلم مكان اشهد لمهابة المجلس فكان في تلقينه احياء الحق ولا تهمة في مثله فكان من باب التعاون على البر كاختصاص الغريم وتكفيله وحيلولة بينه وبين اشغاله قبل ثبوت الحق عليه وهذا نوع رخصة يرجع اليه بعد ما تولى القضاء والعزيمة فيما قال لانه لا يخلو عن نوع تهمة زيلعى وقوله كاختصاص الغريم هو ارسال الرجل أى المختصر لا حضارا الخصم كما في العناية وأما في موضع التهمة كان ادعى المدعى ألفا وخمسمائة والمدعى عليه ينكر خمسمائة وشهد الشاهدان بالالف والقاضي ان قال يحتمل انه أبرأه من الخمسمائة واستفاد الشاهد علم بذلك ووفق في شهادته كما وفق القاضي فهذا لا يجوز بالاتفاق وما في الشرع لبالية من قوله يجوز بالاتفاق صوابه لا يجوز كفى العناية وكذا تبين ان يراد في صدر القولة على قوله واستحسنه أبو يوسف فيما لا تهمة فيه فيقال أماما فيه تهمة مثل ان يدعى ألفا وخمسمائة الخ بدليل ما في العناية وبالألو كان هذا تمثيلا لمسا لتهمة فيه لكان الجواز قاصرا على قول أبى يوسف فدعوى الاتفاق دلت على انه تمثيل لما فيه تهمة (تمت) اجرة المحضر على المرسى وهواء صم جرع عن البرازية وفي الحاشية على المتمرد وهو الصحيح در بى ان يتال ما سبق عن ازيلعى من قوله وهذا نوع رخصة يرجع اليه بعد ما تولى القضاء الخ يوههم

أرمن جرت عادته بذلك قبل القضاء ولو كان للقريب خصومة لا يقبل هديته أيضا وكذا الوزراء المهدى على المعتاد برذر يادة وكذا الووقعت له خصومة لا يقبل أيضا (و) برذر دعوة خاصة) أى لا يحضرها الا ان يكون المضيف قريبا له فحينئذ يحببه هكذا ذكر الخصاص بالاختلاف وذكر الخطاوى أن على قول أبى حنيفة وأبى يوسف لا يجب الدعوة والخاصة للعريب وقال محمد بن حبيب وانما يجب ما الدعوة العامة والصحيح ان المضيف لو علم ان القاضي لا يحضرها لا يتخذها نهى خاصة (ويشهد المجازة ويعود المريسى) هذا اذا كان المريض من غير المختصمين وأما اذا كان من المختصين أى بين (ويسوى) القاضي (بينهما) أى بين المدعى والمدعى عليه اذا حضرا (جلوسا وقيالا) أى فيهما أو من جهتهما يريد به تسوية النظر من الجانبين (ولينق عن مسارة أحدهما وشاربه وتلغين حجة وصياقته) والى الخ فى وجهه (والمزاج) معه أو مع غيره (وتتقين الشاهد) الشهادة مطالبه ومعناه أن يقول أنشهد بكذا وكذا واستحسنه أبو يوسف في غير موضع التهمة

ان محمد لم يتول القضاء وليس كذلك فقد نص في لسان المحكام على انه قد تولى القضاء (فروع)
يصح قضاؤه من ولاه وعليه ولا يكلم أحد الخصمين بلسان لا يعرفه الا خرد عن البدائع وفيه عن
المتارخانية الا حوط ان يقول للخصمين احكم بينكما حتى اذا كان في التقليد خلل يصير حكما بحدكم هما
وفيه عن الفتح متى امكن اقامة الحق بلا ايعار صدور كان اولى وهل يقبل قصص الخصوم في مجلس القضاء
لا وفي غيره يقبل ولا يعمل بمافيها الا اذا اقر بلفظه صريحا انتهى وقوله بلا ايعار صدور قال في الصحاح
الوغرة شدة توقد الحمر ومنه قيل في صدره وغربا لتسكين أي ضعف وعداوة وتقدم من الغيظ انتهى
(فصل في الحبس) لما كان بعض الناس يستحق العقوبة بسبب دعائه والحبس يصلح للعقوبة ذكره
في كتاب القضاء وافرد به فصل على حدة لانه اختص بالحكام كثيرة وهو مشروع بالكتاب والسنة
والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى في قطاع الطريق او ينفوا من الارض والمراد به الحبس وأما السنة فلانه
عليه السلام حبس رجلا بالتهمة وأما الاجماع فلان العجوبة ومن بعدهم اجمعوا عليه ولم يكن في زمنه عليه
السلام وأبي بكر وعمر وعثمان سجن وكان يحبس في المجلس او في المسجد ولما كان في زمن علي بن أبي السجس
وهو أول من بناه في الاسلام كما في الزيلعي وكان من قصب وسماه نافعا ونقبه للصوص فبنى غيره من مدر
وسماه مخيسا وفي ذلك يقول

التراني كياسا مكيسا * بنيت بعدنا فمخيسا

وقال في النهر كان الحبس في زمنه عليه السلام وأبي بكر في المسجد والدمهر حتى اشترى عمر دارا بمكة
باربعة آلاف درهم واتخذها مخيسا وقيل بل لم يكن في زمن عمرو عثمان فاتخذته على والكيس من الكياسة
وهي حسس الماء في الامور والمخيس بالحاء المعجمة وبالياء المشناة التحتية وما في النهر والبحر من ايد بالثناء
المشناة من فوق خلاف الصواب كذا ذكره شيخنا ونقل عن الهامة لابن الاثير ما نصه وفي حديث علي انه
بنى سجنار سماه الخيس وتفتح ياؤه وكسر والتخيس التذليل وانسان يخيس في الحبس أي يذل ويهان
فالتخيس بالفتح موضع التخيس وبالكسر فاعله وصفة الحبس ان يكون في موضع خسر ليس فيه فراش
ولا وطاء وهذا يفيد انه لوحي له بذلك لا يمكن منه كمالا من أحد يدخل عليه للاستئناس الا فاربه
أو جيرانه ولا يكتون ولا يخرج لمجموعة ولا جماعة ولا يفرض ولا حضور جنازة ولو بكفيل الا لا وصول
والفروع وعليه الفتوى بحر عن الخلاصة وفيه نظر لان فيه ابطال حق آدمي بلا موجب نهر عن الكمال
وكذا لا يخرج لمجي رمضان والعبيدين وان مرض مرضا اضناه فان وجد من يخدمه لا يخرج والا خرج
بكفيل وحضرة الخصم ليست شرطا ولا يخرج لمعالجة وكسب بل ولا يتكسب فيه در ولا يجمع من جماع
زوجته أو امته ان احتاج اليه وكان فيه موضع يستره ولوله دين اخرج ليخاص ثم يحبس ولا يغل ولا يجرود
ولا يؤجر ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة وعن أبي يوسف انه يؤثر لقضاء دينه الا اذا خيف فراره
فيمتدأ ويحول الى سجن اللصوص ولا يضرب الا اذا امتنع عن كفارة الظهار مع القدرة أو امتنع من
الانفاق على قريبه بمرويزا اذا امتنع عن القسم بين نسائه بعد وعظه والضابط ما يغوت بالنأخير لا الى
خلفه در عن الاشياء وفيه عن الوهبانية ان في ضرب نأديسا رازأي في تطيين الباب الى القاضي فاذا عمل
ذلك يترك ثقب ليق منه الماء والخبز والعبرة في تعيين مكانه لصاحب الحق وينبغي ان لا يجاب لو طلب
حبسه في مكان اللصوص ويجعل للنساء سجن على حدة نفي الفتنة (قوله واذا ثبت الحق) ولو اثنان
وهو سدس درهم در (قوله عند القاضي) ظاهره ان المحكم لا يحبس قال في البحر ولم اره اقول صرح صدر
الشرعية بار المحكم ليس حوى (قوله امر بدفع ما عليه) ينبغي ان يقيد بان لا يمكن القاضي من
الدفع اليه بنفسه كما اذا ادعى عينا يد غيره أو وديعة له عنده وبرهن انها هي التي في يده أو دين له عليه
وبرهن على ذلك فوجد معه ما هو من جنس حقه كان للماضي ان يأخذ العين منه وما هو من جنس حقه
ويدفعه الى المالك غير محتاج الى امر بدفع ما عليه نهر (قوله هذا اذا ثبت بالاقراران) كذا في الهداية

(فصل في الحبس) واذا ثبت الحق
للدعي على المدعي عليه عند القاضى
(امر بدفع ما عليه) ولا يعسبه على
القهور هذا اذا ثبت بالاقراران ثبت
بالعينة حاسبه كما ثبت (فارابي) عن
الابن

لانه في الاقرار لم يعرف كونه مما طاف له طمع في الامهال فلم يستصحب المال فاذا امتنع بعد ذلك
يجبس لظهور مطله وفي الثبوت بالبينة يجبس كما ثبت لظهور المطل بانكاره كذا حكى عن الصدر الشهيد
وعن السرخسي عكس ذلك لانه اذا ثبت بالبينة يعتذر فيقول ما علمت ان له علي دين الا الساعة فحيث
علمت قضيت ولايتي في ذلك في الاقرار قال الزيلعي والاحسن ما ذكره هنا يعني ما ذكره المصنف من انه
يؤمر بالايقام مطلقا الخ (قوله حبسه) بطلب المدعي لانه لا يجبس بدون طلبه الا في قول شريح نهر
(قوله في الثمن) قبض المشتري المبيع اولا وسواء كان الثمن على المشتري أو على البائع بعد الفسخ باقالة
أو خيار وكذا رأس مال السلم بعد الاقالة وكذا الاجرة لانها ثمن المنافع جوي عن الرمز (قوله والقرض)
وكل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كذا ذكره العيني قال شيخنا هذه عبارة القدوري ودخل فيها بدل
المغصوب وضمن المتلفات وقول القدوري أيضا وما التزمه بعقد يدخل فيه أيضا ما التزمه بعقد الصلح
عن دم المهدو الخلع مع انه لا يجبس في هذه المواضع ان ادعى الفقر وهذا هو السر في عدول المصنف عن
عبارة القدوري هنا كان ينبغي للشيخ العيني تفويت نكتة العدول بمزجه العبارة وهو في ما سلكه
تابع للزيلعي انتهى (تمت) اطلق في القرض فعمم ما لو كان لذي أو مستأمن ولو كان لهما عليه
دين قفا وتوفي قدره فلصاحب الاقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بلارضاه ولو اراد أحدهما
اطلاقه بعد ما رضيا بحبسه ليس له ذلك نهر عن البرازية (قوله وما التزمه بالكفالة) بعم الكفيل وكفيل
الكفيل وان كثروا نهر عن البرازية قال ويعم الكفالة بالدرك ولم ارها صريحا زاد القلانسي في تهذيبه
وفي كل عين بقدر على تسليحها ليشمل حبسه على العين المغصوبة والامانات اذا امتنع الامين من دفعها
غير مدع هلا كما لانها صارت مغصوبة (قوله لاني غيره) فان ادعى في المهر المؤجل مثلا انه معسر
ووجد من يقرضه أو كان له حرفة توفيه فلم يفعلها حبسه المحاكم نهر وهو مقيد بما اذا حل الاجل
وقد طالبت به كما في الهداية والتقييد بقوله ووجد من يقرضه أو كان له حرفة الخ لا حتر اذ عا اذا لم يكن
كذلك حيث لا يجبس لان القول له في دعوى الاعسار وكذا المؤجل بحكم العرف كان تزوجها على
الف والعرف تجبيل خمسة ائنة قبل الدخول وطالبت به بالساق بعد الدخول ما ادعى الفقر كان القول له
كذا نخط شيخنا (قوله كتمان الغصب) والمتلفات وبدل عتق نصيب الشريك وديون النفقات
لازوجة أو القريب واخطأ صاحب الاختيار اذ جعل بدل الخلع من القسم الاول نهر وانما لا يجبس في
هذه الاشياء اذا ادعى الفقر لانه لا دليل على اليسار لان دليل اليسار اذا لم يوجد كان القول لم عليه الدين
وعلى المدعي اثبات غناه بخلاف الفصل الاول لانه حيث حصل المال في يده ثبت غناه به واقدامه على
التزامه باختياره دليل يساره درر (قوله غناه) أي قدرته على وفاء الدين (قوله بما رأى) الباء للتنعدي
وهي ومدخولها متعلقة بمحذوف حال من الضمير المستتر في فيحبسه وما عبارة عن مدة وعائدها
محذوف والتقدير مقدار حبسه بمدة رآها وجوز حذفه بحية مفعولا كذا نخط الشيخ شاهين (قوله
مفوض الى رأى القاضى) ولو يومها هو الصحيح بل في شهادات المتقط قال أبو حنيفة اذا كان المعسر معروفا
بالعسرة لا يجبس وفي الخاتبة لو فقره ظاهر أسأل عنه عاجلا وقبل يئتمه على افلاسه وخلى سبيله نهر وفي
البرازية قال المديون خلفه أنه ما يعلم اني معسر اجابه القاضى فان حلف حبه بطلبه وان نكل خلاه
واقره المصنف وغيره قلت وقد منان ان رأى لمن له ملكة الاجتهاد درر (قوله يسأل عنه) احتياطا
لا وجوبا من جيرانه ويكفي عدل بغية دائن وأما المستور فان وافق قوله رأى القاضى عمل به والا لا
ولا يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة الا اذا تنازع في اليسار والاعسار فلا بد من اقامة البينة على
الاعسار درر ونهر (قوله خلاه) من الحبس جبراعلى الدائن نهر بلا كفيل الا في ثلاث مال يتيم ووقف
واذا كان الدائن غائبا ثم لا يجبسه للاول ولا لغيره حتى يثبت غريمه غنا برازية (فسرع) احضر
الخبوس الدين وغاب ربه يريد تطويل حبسه ان علمه وقرره أخذ أو كفلا واطلقه درر عن الخاتبة

(حبسه في الثمن والقرض والمهر المؤجل
وما التزمه بالكفالة لاني غيره)
أي لا يجبسه في غير ذلك كتمان
الغصب وارث الجنايات (ان ادعى)
المدعي عليه (الفقر) عند الاموال دفع
(الا ان يثبت غريمه غناه) بدليل
شريح (فيحبسه بما رأى) من المصلحة
وعن أبي حنيفة انه مقدر بشهر وعنه
بستة أشهر وعنه باربعة أشهر
والصحيح ان التقدير مفوض الى رأى
القاضى (نهر يسأل عنه) يسأل
التقاضى الناس عن حاله (فان لم يظهر
له مال خلاه) بعد مضي المدة

(قوله ولم يحل الخ) أي لا يمنعهم عن ملازمته عند الامام وهو الصحيح وقال يمنعهم لانه منظر بانظار الله وله انه مغايرة قدرته على الايفاء وذلك ممكن في كل وقت نهروذ كفي النهر أيضا بان معنى الملازمة للرجل والمرأة (قوله ورد البينة على افلاسه قبل حبسه) لانها بينة نفي فلا تقبل ما لم تنأيد بمؤيد وهو المحبس وبعده تقبل عيني (قوله وبينه اليسار أحق) لانه عارض والبيّنات للأنبيات الا ان يدعي المدعي اليسار وهو يقول أعسرت بعد ذلك وأقام بينة تقدم لان معها علم بأمر حادث فتح بحثا قال في النهر وينبغي ان يكون معنى المسئلة انه بين سبب الاعسار وشهادته الخ (قوله وأبد حبس الموسر) لانه جزاء الظلم قلت وسجي في الحجر انه يباع ماله لدينه عنده ما ويبقى وحينئذ فلا يتأبد حبسه در (قوله لنفقة زوجته) لانه طالما امتناعه وانما يتحقق ذلك في اليوم الثاني من يوم فرضها أما مجرد فرضها لا يحبسها أما الماضية المفروضة فلا يحبس عليها وان قضى بها اذ ادعى العسر لانه ليست بيد مال ولا التزامها بعقد نهر حتى لو برهنت على يساره حبس بطلبه ادر والنفقة المترمة بالعقد انما هي النفقة المطلقة كذا بخط شيخنا وهذا تعلم ما في كلام العيني من القصور حيث اقتصر في التعليل لعدم حبسه على النفقة الماضية بقوله لانها تسقط بمضي الزمان انتهى لا تقتضاه المحبس عليها اذا كانت مقررة او تراضا عليها مع انه لا يحبس أيضا اذا ادعى الفقر ولو زاد في التعليل قوله ولانها ليست بيد مال ولا لزمته بعقد كما في الزيلي لم يرد عليه شيء الى هذا أشار الشيخ شاهين (تتمه) حبس المرأة زوجها بجهلها وبدين آخر فقال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضعا في السجن تحبس معه لانها لو لم تحبس تذهب حيث تريد وهو المختار لفساد الزمان جوى عن المفتاح (قوله لاني دين ولده) لانه لا يستحق العنوبة بسببه والمراد بالوالد الاصل وان علا ولو وجد افساد بالولد فرعه وان سفل واذا لم يحبس فالتقاضي ينقض دينه من ماله ان كان من جنسه والاباعه للقضاء والصحيح مدهما بيع عقاره كمنفوله والعبد لا يحبس بدين مولاه كما لا يحبس مولاه بدينه الا اذا كان مأذونا مديونا فيحبس للغرماء وكذا المكاتب لا يحبس ببدل السكابة واختلفوا في حبسه بدين آخر وصح في المبسوط عدم المحبس وعليه الفتوى لانه ممنوع من اسقاطه بتجيزه ولا المولى بدين المكاتب ان كان من جنس بدل السكابة لوفوع المماصة ولا يحبس الصبي بدين الاسنلاك الا تأديبا فان كان له ارب أو وصي وامتنع من قضاء دينه من ماله حبس والاباع القاضي ماله ووفى دينه ولا تحبس العاقلة في دين اربش اذا كان لهم عطاء بل يؤخذ منه فان لم يكن لهم عطاء حبسوا ولا يحبس المديون اذا كان له مال غائب او مديون موسر نهر عن البحر وغيره (قوله الا اذا أبي الخ) لا بد منه هاعنه قصدا هلاكه فيحبس لرفع اسلاك عنه نهر (قوله ادر كان الولد صغيرا) ويجب ان يكون البالغ ازم كذلك نهر والتقييد بالصغير يفهم انه لو كان بالغ فقيرا يحبس اذا امتنع من النفقة عليه مع ان نفقته واجبة عليه وفيه تأمل لا يخفى جوى عن البحر (قوله اشتباه الخ) الاولى ان يقال فيه تشافض قال بعض المشايخ لا اشتباه في كلام المصنف ولا تشافض لان المراد من قوله هيا ويحبس الرجل لنفقة زوجته النفقة المحاضرة اذا امتنع من الاتفاق عليها لا الماضية جوى فالمراد بالنفقة المطلقة فيما سبق هي النفقة المحاضرة (قوله والولد) ان يكون نفقة الولد مما يلزمه بالعدد نهر جوى

باب كتاب العاصي الى القاضي

اعلم ان الكتاب بعلمه كالعضاء بعلمه في الاصح ويقبل كتاب القاضي من محكم بل من فاض مولى من قبل الامام ملك اقامه اجمعه وقبل يقبل من قاضي رستاق الى قاضي مصر أو رستاق واقدمه في منع العمار والكميل وفي البحر عن السراج ادر كان الكتاب الذي ورد عليه لم لا يقبل شهادته له كالأولدين وازوجه جازا قضاء به بخلاف ما اذا تراءفوا اليه من غير كتاب انتهى وفي التنوير وشرحه اذ وقع للقاضي حادثة

(ولم يحل الخ) القاضي بعد سأل حرسه منه
(بينه وبين غرامته ورد البينة)
لوقامت البينة (على افلاسه قبل
حبسه) عند المجهور وقيل تقبل
(وبينة اليسار أحق) اي لو أقام
المحبس بینه على عسر و أقام رب
المسال بینه على يساره فبينة اليسار
اولى وكيفية الشهادة على الابل اس
محكي عن ابي العباس انه قال ينبغي
ان يقول الشهود تشهد بان هذا
معه لا نعلم له مالا سوى كسويه
التي عليه ونياب له ودر اختبرنا
امر في السر والعلانية كذا في
شرح السيد للهادية (وابد حبس
الموسر) الى ان يدفع المال الى المدعي
(ويحبس الرجل لنفقة زوجته لاني
دين ولده الا اذا أبي) الاب (من
الانفاق عليه) أي على الولد فحينئذ
يحبس هذا اذا كانت الولد صغيرا
لا مال له واعدا بدين الولد لان الرجل
يحبس في دين والده بدينه اشتباه لانه
يأمنس قوله فيما تقدم لاني عسر وولو
قال في الاول حبسه في القرض وما
التميمه بالعدد كالمهر والكمال امكن
اولى لان دفعه ارب ووجه وان لم يسل
ما يلزمه بالعدد
باب كتاب العاصي الى القاضي

وغيره) أي غير كتاب القاضي وأورد هذا الباب بعد فصل الحبس لأنه يتم بقاؤه واحدا وكتاب القاضي إلى القاضي لا يتم إلا بقاضين والواحد قبل المتعدد لا محالة وفي السراجية كتاب القاضي إلى القاضي فيمادون مسيرة السفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه لو كان بحال لو غدا إلى باب القاضي لا يمكنه الرجوع إلى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى (ويكتب القاضي إلى القاضي في) المحقوق كلها (غير حد وقود) ولا يقبل في الأعيان المنقولة كالثياب ٣٢ (الجزء الثالث من فتح المعين) والعبيد والاماء وعن أبي يوسف أنه يقبل في العبيد دون

الاماء وعنه أنه يقبل فيهما وعن محمد أنه يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون وقال القاضي الأسدي عليه الفتوى ثم الكتاب إلى القاضي نزعاً أحدهما السجل والثاني يسمى بالكتاب المحكي (فإن شهدوا على خصم) أي على خصم حاضر وهو المدعي عليه (حكم بالشهادة وكتب بحكمه) ليرجع على بائعه (وهو المدعو وسجلاً والآخر) أي وإن شهدوا بغير خصم (لم يحكم وكتب الشهادة لحكم المكتوب إليه بها وهو الكتاب المحكي وهو) أي هذا الكتاب (نقل الشهادة في الحقيقة) والفرق بينه وبين السجل أن السجل لا يكون إلا بعد الحكم والكتاب المحكي لا يكون إلا قبل الحكم وحكم القاضي في السجل إذا وقع في مسألة مختلف فيها ليس المكتوب إليه ولاية الزدبل عليه تنفيذه لا اتصال الحكم به بخلاف الكتاب المحكي فإنه جاز للمكتوب إليه رده وقد ذكر كيفية هكذا يكتب قاضي بخاري إلى قاضي سمرقند أن فلاناً وفلاناً شهدا عندى أن عبد فلان المسمى عبد الله الذي حليته كذا وكذا أتى من مالكة فلان ودفع سمرقند في يد فلان إلى آخره وأجاب ويختمه فإذا وصل إلى قاضي سمرقند يحضر الخصم مع العبد ويقعد بشرائطه التي تأتي في المتن فإن لم تذكر حليته كما كتب يتركه وإن كان فالخصم أن ذهب إلى بخاري فيها والاسم العبد إلى المدعي لأعلى وجه القضاء وأخذ منه كماله بنفس العبد ويجعل في عنقه شيئاً ويختمه حتى لا يتعرض له أحد في الطريق أنه سرق ويكتب إلى قاضي بخاري جواب كتابه وأنه أرسل إليه حكم العبد فإذا وصل إليه الكتاب يحضر الشهود الذين شهدوا في غيبة العبد ليشهدوا في حضرته ويشيروا إليه أنه ملك المدعي لكن لا يحكم ثم يكتب هو إلى قاضي سمرقند أن الشهود شهدوا بحضوره

أولاده فباب غيره وقضى نائب القاضي له أولاده جاز كما لو قضى للامام الذي قلده القضاء وأولاده الامام سراجية خلاف الجواهر والمقتط انتهى (قوله وغيره) أراد بالغير قوله وتقصى المرأة الخ نهر (قوله في المحقوق كلها) أشار بهذا المزج إلى أن المستثنى منه محذوف من كلام المصنف حموي وأراد بالمحقوق كل ما ثبتت مع الشبهة كالدين والنكاح والطلاق والعتاق والشفعة والوصية والإيلاء والموت والورثة والقتل إذا كان موجباً للمال والنسب من المحي والميت والغصب والامانة المحجودة من ودعة ومضاربة وعارية والأعيان المنقولة والعقار إذا بين حدوده الأربع نهر (قوله غير حد وقود) وهذا باب لا جاع إلا في رواية عن مالك أنه يكتب فيها أيضاً عني وإنما يقبل في الحدود والقود لما فيه من الشبهة زيلعي (قوله ولا يقبل في الأعيان المنقولة) في ظاهر الرواية للحاجة إلى الإشارة إليها في الدعوى والشهادة نهر (قوله في العبيد) لغلبة الأباقي فيهم عني (قوله يقبل في جميع ما ينقل) والإشارة إليها لتحقيق عند القضاء من الثاني فاكتم في بيان نهر وفي كون القضاء من الثاني أو من الأول خلاف حكمه أن زيلعي وسيأتي (قوله وعليه الفتوى) للضرورة عني (قوله وكتب بحكمه) قال أن زيلعي إنما يكتب السجل حتى لا ينسى الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكراً لما لا يحتاج إلى كتابة الحكم لأنه قد تم بحضور الخصم نفسه أو من يقوم مقامه إلا إذا غاب بعد الحكم عليه أو جحد الحكم فيئذ يكتب ليسلم له حقه أو لينفذ حكمه انتهى فهذا من الزيلعي صريح في أن المراد بالخصم إما المدعي عليه أو وكيله وأنه لو أراد بالخصم المدعي عليه كان إلى الكتاب الآخر ما قد علمت من الفوائد فسقط قوله في الفتح يريد بالخصم الحاضر من كان وكيله من جهة المدعي عليه أو مسخر أو هو من ينصبه القاضي وكيلاً عن الغائب يسمع الدعوى والالواراد بالخصم المدعي عليه لم يبق حاجة إلى الكتاب الآخر لأن الخصم حاضر عند القاضي وقد حكم عليه نهر فما في الدرر بعد أن عزز النهاية ما قد مناه عن الفتح من قوله والاحسن أن يقال أن قوله فإن شهدوا على خصم ليس بمقصود بالذات بل توطئة لقوله وإن شهدوا بغير خصم لم يحكم الخ فيه نظري أن يقال لو أبدل الزيلعي قوله يسلم له حقه بقوله يستوفي منه الحق لكان أولى (قوله وهو المدعو وسجلاً) أي الحجة التي فيها حكم القاضي هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقائع الناس بجر (قوله وهو الكتاب المحكي) نسبة إلى الحكم باعتبار المآل نهر (قوله جاز للمكتوب إليه رده) يشير إلى ما ذكره من أن المكتوب إليه يحكم برأيه وإن خالف رأى الكتاب بخلاف السجل فإنه ليس له أن يخالفه وينقض حكمه لأنه استحكم بالقضاء عني وتعبير الشارح بجواز رده إليه يعني إذا كان مخافاً لرايه يشير إلى ما قيل من أنه إذا قضى بذهب غيره نغذ ولا عبر بالوجوب (قوله حليته كذا) ويعرف العبد غاية التعريف بصفته واسمه وسننه وقيمه ليتطوع وهم الشركة لأنه ربما يشاركه غيره في الاسم والصفة والحلية وفي المقضي عليه وهو الذي في يده العبد وهذه الجهة بالاحضار والإشارة إليه ترتفع فلهذا يجب احضاره والحجارية كالعبد في جميع ما ذكرنا إلا أنه لا يسلمها للمدعي بل يبعثها مع أمين معه زيلعي (قوله ويجعل في عنقه شيئاً) قال أن زيلعي خاتماً من رصاص (قوله ويكتب إلى قاضي بخاري جواب كتابه) ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب زيلعي (قوله لدن لا يحكم) حكمه أن زيلعي يقبل بعد أن صدر بأنه يحكم به ونصه فإذا وصل الكتاب إلى القاضي وشهد الشهود أن هذا كتابه وختمه أمر المدعي أن يحضر بشهوده الذين شهدوا عنده فيعبدوا الشهادة بالإشارة إلى العبد أنه ملكه فإذا شهدوا

ويجعل في عنقه شيئاً ويختمه حتى لا يتعرض له أحد في الطريق أنه سرق ويكتب إلى قاضي بخاري جواب كتابه وأنه أرسل إليه حكم العبد فإذا وصل إليه الكتاب يحضر الشهود الذين شهدوا في غيبة العبد ليشهدوا في حضرته ويشيروا إليه أنه ملك المدعي لكن لا يحكم ثم يكتب هو إلى قاضي سمرقند أن الشهود شهدوا بحضوره

وارسله مع العبد اليه ليحكم القاضي بسم قد غلب على الخصم ويرأ الكفيل عن كفالتة كذا في الاصيلي ثم يشترط أن يكون الكتاب من معلوم الى معلوم
في معلوم لمعلوم على معلوم واعلام هو لا بد كراسهم ونسبهم الى أبيهم (على من لا مسكين) ٣٣ وخدمهم أو قبيلتهم فان لم يد كراسهم الاب والجد

لا يحصل التعريف ايضا الا ان كان
مشهورا باسمه العلم (وقال) ان يجب
أن يقرأ الكتاب (عليه) أو يعلمهم
بما فيه ان لم يقرأ (ووسمهم) يوسف
مطاعا هذا عندهما وسف
لا يشترط شيء من ذلك وان كان
الكتاب في يد المدعى حتى بأن الخصم
شروط وان كان في يد الشهود في يده
ليس شرط كذا في الاصل (وسم
اليهم) وعمل العتبات واما هم سلمون
الى المدعى وعن أن حقيقه انه سلمه
الى الشهود (فان وصل الى المدعى
المكتوب اليه نظر الى المدعى وسمه
بلا خصم وشهود فان شهدوا ان الكتاب
فلان القاضي سلمه اليها في مجلس حكمه
وفراهم علمنا ونسبهم الى الناس)
المكتوب اليه (وقرأه على الخصم
وأسمه ما فيه) هذا عندهما وسف
يوسف اذا شهدوا ان الكتاب
ولم يشترط ان الكتاب ظهر للعدالة
حيث قال فان شهدوا ان الكتاب
القاضي الى أن قال في حوزة المدعى
فعلم هذا ان لا يشترط المدعى للامتناع
والخصم ان يشترط المدعى عند
الشهود كذا ذكره المحققان ثم حضور
الشهود عند المدعى غير لازم بل هو
احتمال كذا ذكره في ادب القاضي
للخصم (ويصل الكتاب بموت
القاضي) (الكتاب وعمله) ثم عدم
اهلية عن أبي يوسف انه يقبل بعد
موت أيضا (وموت المكتوب اليه)
وعمله (الا) ان يطل بموت المكتوب
اليه (الا) اذا كتب بعد اسمه (اي اسم
المكتوب اليه) (والى كل من يصل
اليهم من قضية المسلمين) لا يثبت
لا يطل بموت المكتوب اليه يقبله
من يصل اليهم من القضية يثبت
بخلاف ما ذكره كتاب الناس انتهاء

حكمه وكتب الى المكتوب اليه اولاً ليقرأ كفيه وقيل لا يحكم به لان الحكم على الغائب لا يجوز الخ
(قوله وارسله مع العبد) أي ارسل الكتاب (قوله كذا في الاصيلي) في بعض النسخ الاصل (قوله وقرأ
عليهم) أي على من أشهدهم وهم شهود الطريق لانهم يشهدون عند الثاني فلا بد من القراءة عليهم
ان لا شهادة بدون العلم ودون وعني ومن شرائطه ان يكون للكتاب عنوان وهو ان يكتب فيه اسمه واسم أبيه
وجده واسم القاضي المكتوب اليه وأبيه وجده حتى لو أخل بشيء منها لا يقبل الكتاب ويكتب العنوان
من داخل الكتاب حتى لو كان على الظاهر لا يقبل وقيل هذا في عرفهم امانى عرفنا فافا العنوان يكون
على الظاهر فيعمل به (قوله وختم عندهم) ومن الشروط ان يكون فيه التاريخ فلم يكتبه لا يقبل نهر
(قوله وعند أبي يوسف لا يشترط شيء من ذلك) وانما الشرط ان يشهدهم ان هذا كتابه ويكتب القاضي
الحاجة التي لا بد من معرفتها واختاره السرخسي والكمال فلا يضر كونه غير مختوم مع شهادة العدل انه
كتاب نهر (قوله وعن أبي حنيفة انه يسلمه الى الشهود) هذه الرواية هي التي مضى عليها المصنف وظاهر
التعبير عن انها ليست المذهب حموي (قوله ولم يقبله) أي لم يقرأه والا فجزد قبوله لا يترتب عليه حكم
نهر (قوله بلا خصم) هو المدعى عليه ثم ان كان مقرا استغنى عن الكتاب وانما كان حضور الخصم
شرطاً لقبوله أي اقراءته لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة (قوله وشهود) مسلمين ولو كان الكتاب لدى
على مثله لانهم يشهدون على فعل المسلم هذا اذا انكر الخصم انه كتاب القاضي فان اعترف استغنى عن
الشهادة بخلاف كتاب الامان في دار الحرب حيث لا يحتاج الى بيعة كما في التذير وشرحه معللاً بأنه ليس
بمكرم وفيه عن الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ودفع البياع والصراف والمعمار (قوله
ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة) أي عدالة شهود الطريق (قوله والصحيح الخ) جزم به ان يلزم
حيث قال يعني اذا ثبتت عدالتهم عنده بأن كان يعرفهم بالعدالة او وجد في الكتاب عدالتهم بأن كان
القاضي الكتاب قد كتب عدالتهم واسأل من يعرفهم من الثقات فركوا ما قبل ظهور عدالتهم فلا يحكم
به انتهى كذا قيل واقول ما ذكره الشارح من الخلاف في اشتراط العدالة والصحيح انها شرط بالنسبة الى
الكتاب واما ما جزم به ان يلزم فهو بالنسبة للحكم به وهي مما لا خلاف فيه وحيث قد عدم اشتراط المصنف
العدالة لفتح لا ينافي جزم ان يلزم بها (قوله ثم حضور الشهود عند الفتح غير لازم) وكذا لا يشترط
حضورهم لقبول الكتاب خلافاً لظاهر قول المصنف فيما سبق ولم يقبله بلاشهود ولله الا وله في النهر حيث
حل القبول على القراءة (قوله بموت القاضي الكتاب وعمله) يعني قبل وصول الكتاب الى الناس
أو بعده قبل ان يقرأ عليهم وقال أبو يوسف لا يطل اما بعدهما فلا يطل ولو قبله مع هذا وحكم به ثم رجع
الى قاض آخر وامضاه جاز لانه صادق محتمل فيه وفي النهر اذا كان الاختلاف في نفس القضية
بنتفيذ قاض آخر وان كان في القضية به استغنى عن ذلك انتهى دروساني لهذا من يدعيان (قوله وعدم
اهلية) بخونه وردته وحده لثقتهم وعماه والاعتماد عليه وكذا فسقه على القول انه يعزل به في ان
يقال ما ذكره الشارح كاز يلزم والعين والجر في توجيه بطلان الكتاب بموت الكتاب بنحوه لا بد من
الشهادة على الشهادة نظريه المرحوم الشيخ شاهين عباسي في الشهادة على الشهادة للفرع بلاموت
أصله او مرضه او سفره ولذا علل في الجوهرة بأن كتابه كخطابه في مجلس قضائه وبموت بطلان اهلية
للخطاب الخ (قوله وعن أبي يوسف انه يقبل بعدمونه أيضاً) الذي في الزبني وقال أبو يوسف الخ (قوله
فيقبله من يصل اليه من النخاسة الخ) ولو وصل الى قاض ولو بعد كتابه المكتوب لا يقبله لعدم اهلية
وقت الخطاب تنوير وشرحه (قوله خلافاً لابي يوسف) استحسنته كثير من المشايخ زبني وفي النهر من
الخلاصة وعليه عمل الناس اليوم قال وفي الفتح وهو الوجه الخ (قوله لا بموت الخصم) لان وارسلهم
مقامه فينفذ عليه ولومات المدعى ينبغي ان لا يطل لان قريته يقوم مقامه فينفذ عليه في النهر
بموت شاهد الاصل خلافاً لما في اخباره ويجوز على ادب القاضي انه يثبته على الشهادة كذا

كتب الى كل من يصل اليه فانه لا يجوز
الخصم وما فرغ من بيان كتاب القاضي شرع في غيره فقال

فيه شهادة النساء بحرو ولو سمع الخصم بوصول كتاب القاضي فهرب الى بلدة أخرى فلقاضي
المكتوب اليه ان يكتب الى قاضي تلك البلدة بما ثبت عنده من كتاب القاضي واذا اقام شاهدا عند
القاضي وسأل القاضي ان يكتب له كتابا الى قاض آخر فعل فانه قد يكون له شاهد في محل المكتوب اليه
نهر وفعله ولو سمع الخصم بوصول كتاب القاضي فهرب الى بلدة أخرى فلقاضي المكتوب اليه
فكيف يكتب مع عدم فتحه والمجرب ان حضور الخصم شرط لفتح الكتاب لاجل المحكم لا لارسال الكتاب
الى آخر حوى عن بعض الفضلاء (قوله وتعضى المرأة الخ) لما مر من ان اهله اهل الشهادة وشهادتها جائزة
في غير ما ذكر فكذلك فضاءها الا ان مولها آثم لم يخرب قوم ولوا أمرهم امرأة والظاهر ان الخشي المشكل
كالمرأة وانما انشراح بنصفه ان عقلا لا يفيد سلب أهلية بالكتابة الا ترى انها تصلح شاهدة وباطرة
الارفاق وصية على اليتامى ثم هو منسوب الى الجنس بخلاف الفرد خلافه ومن حوادث الفتوى ان
وافه شرط الشهادة في وقعه لزيد ثم لولده من بعده فلم يترك بعده الا بشا فأتى صاحب الجبر باستحقاقها
للوفاة فبما على ان قوله في الفتح في الاوقاف يتعلق بكل من شاهدة وباطرة ونظريه في النهر بما يطول
ذكره قال واذا عرف هذا فمقرر به في شهادة وقف ابتداء غير صحيح انتهى ورأيت بخط السيد الحموي
عن المقدسي موانعة ما في النهر ونفسه لعائل ان يقول ان في الاوقاف متعلق بباطرة لا بشهادة وعلى
تقدير تنازع العامة بين فيه فالمتعارف في الاوقاف خلاف هذا وهو كون الشاهد فيها كرا انتهى ثم نقل
عن بعض الفضلاء ما نصه بل الظاهر ان في الاوقاف متعلق بهما لا بباطرة فقط وأما قول المقدسي
فالمتعارف الخ فلا يمنع كونها أهلا للشهادة وقول الاصحاب بان شهادتها في غير حد وفود جائزة فكذا
فض وهما صريح في صحة تقريرهما في الارفاق اه وأما تقريرهما في نحو وظيفة الامامة فلا شك في عدم صحته
لعدم أهلية باحلاف المازعة بعض الجهلة من انه يصح ويستنبط لان صحة التقرير تعتمد وجود الاهلية
وأيا جواز الاستدانة بفرع صحة التقرير وأما ساطنة المرأة والخشي فصححة قال السيد الحموي وفدولي
دعصر امرأة تسمى شجرة الدر جارية الملك الصالح بن أيوب الخ والمختار جواز كونها ندية لارسله لبناء طاهن
على الستر (قوله في غير حد وفود) في النهر عن الخلاصة لو قضت المرأة في الحدود والعصا فرفع الى
قاض آخر فامضاء ليس لغيره ان يبطله انتهى (قوله كشهادتها) فانها لا تجوز فيهما شبهة البدلية زيلعي
(قوله ولا يستخلف قاض) ولو بعد جرح عن العناية لانه مفوض اليه القضاء دون التقليد فصار كوكيل
بالبائع أو النكاح ليس له ان يوكل الا باذن فاذا عقد بحضرة موكله او بغيره فجاز له صم أما الوكيل
بالباطرة أو العتاق اذا أجاز أو حضر لم يصح لان المقصود عبارة نهر عن النية واذا استخلف من لم يفوض
اليه ذلك فتعنى الثاني بخضرم الاول او بغير محضره الا انه أجاز له جاز كوكيل اذا وكل مع عدم الاذن
بشرط ان يكون الخليفة هلالا للقضاء لا رقيقا ولا محدودا في قذف ولا كافرا واعلم ان هذا قضاء فضولي
ابتداء فيستفاد منه ان الفضولي بالاستخلاف لو قضى وأجاز له القاضي صم نهر أيضا واعلم ان الوصي يملك
الا بصاء الى غيره وملك التوكيل والعزل في حياته لان أوان ثبوت حكمها بعد موت الموصى وفديعجز
لوصي عن الجري على موجب الوصية زيلعي قيد باستخلافه قاضيا لان له التوكيل والا بصاء بلا اذن
الامام والفرق ان المنفذ يفعل ما لا يفعله الوكيل والوصي فيكون توقع الفساد في القضاء أكثر بجرح عن
العناية (قوله الا اذا فوض اليه ذلك) صرحا كقول من شئت اود لاله كجعله قاضي القضاء والدلالة هنا
أقوى لان في الصريح يملك الاستخلاف لا العزل وفي الدلالة يملكهما كقوله ول مر شئت واستبدل
من شئت فان قاضي القضاء هو الذي يتصرف فيهم بتقليد او عزلا در (تقمة) استخلف المأذون رجلا وأذن
له في الاستخلاف جاز له الاستخلاف ثم رثم (قوله يجوز له ان يستخلف) سواء كان مذهب الخليفة موافقا
لمذهبه أولا وهل له الاستخلاف قبل وصوله الى محل ولايته في شرح أدب القضاء انما يصير قاضيا اذا بلغ
الموضع الذي فله فيه القضاء وفيه ينبغي للقاضي ان يقدم نائبه كي يعرف أحوال الناس ومقتضى

(ونقدى المرأة في غير حد وفود)
كشهادتها (لا يستخلف قاض)
على القضاء (الا اذا فوض) الامام
(البه ذلك) اى الاستخلاف حينئذ
يجوز له ان يستخلف

الاول انه لا يستخلف والثاني انه يستخلف فيحمل على ارسال النائب باذن الخليفة وان ذلك معروف
بينهم نهر وأقول جواز ارساله لتعرف احوال الناس لا يستغاد منه جزاء حكمه قبل وصول المرسل ثم
رأيت بخط السيد الحموي عن بعض الفضلاء مانعه ليس المراد محض الارسال انما المراد ارساله على
ان يحكم وهو مسموع الخ وحينئذ فلا يعول على ما أفتى به صاحب البحر من جواز استخلافه قبل وصوله الى
محل قضائه (تتمه) النائب يقضى بما شهدوا عند الاصل وبالعكس ولو كان له ولاية القضاء رعين من كل
اسبوع فقضى في غير نوبته واحاز في نوبته جاز وعلى هذا الوقف في غير محل ولايته فأجاز فيها يجوز
(قوله بخلاف المأمور بالجمعة) لكونها على شرف القوات فان كان قبل شروعه لم يحدث أصابه لم يجز له ان
يستخلف الامم شهد الخطبة لانها شرط فيها فلا تنعقد دونها وان بعد الشروع فاستخلف من لم يشهد
جاز لانها انعقدت بالاصل فكان الثاني بانه فلا يشترط للبناء ما يشترط للافتتاح زيلعي ونهر وما في الدرر
من ان الخطيب ليس له الاستخلاف ابتداء الا باذن الاصل له وانما هو فهم فهمه من بعض العبارات وقد
صرح العلامة ابن جريش بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط اول مرة فيكون الاذن منسحباً ولا
يشترط الاذن لكل خطيب بحر (قوله حتى لا يملك القاضي الخ) ولا يعزل بعزله ولا يجوز ولا يعزل
السلطان بل بعزله در عن الزيلعي لكن لا يعزل الا اذا وصل اليه الخبر كولو كبل وس الثاني انه لا يعزل
ما لم يأت قاض آخر صياحه للمسلمين عن تعطيل قضاياهم برار يذم كتاب القضاء (قوله حكم قاض) لم يعزل
آخر ليعم حكم نفسه نهر عن المصالح والنهي يذم في التوقيع برار يذم في التوقيع برار يذم في التوقيع
بقي على فتاواه ومات او سئل لا يذم في سياق الشرط فيعزل يذم في التوقيع برار يذم في التوقيع
اذا كان مرافعه الزيلعي بحر رأيضا ما سألني من قوله الا ان يملك الخ كتاب الخ صريح في مع
ما دعه من الامام ومعنى امسه حكم مقتضاه والمرام الحكم القاضي لا المحكم والمراد من الامضاء ازام
الحكم وهذا اذا كان بعد دعوى فتنة من خصم على سبهم حتى لو فات هذا الشرط لا يملك القضاء الا
فتموى فيحكم الثاني مذهبهم والتناهي في الواقعة في زماننا غير معتبر لصدورهم بلا دعوى بحر وشرطه ان
يكون الثاني عالم بالاختلاف حتى لو قضى في فصل مجتهد به وهو لا يعلم بذلك لا يجوز قضائه عند عاينهم
ولا يعضيه الا ان نهر عن الزيلعي وغيره لكن في الدرر الخلاصة يبقى بخلاف الخ ولا يشترط فيه احضار
شهود الاصل بل يكفي الشهادة على الحكم وفي البحر لو ارباب القاضي في حكم الاول له ان يطلب شهود
الاصل قال النهر ولم أجده لغيره وهذا كله اذا كان الاختلاف في مقتضى به اما اذا كان في نفس
القضاء ففيه روايتان في رواب لا ينفذ وهو الصحيح لان محل الخلاف لا يوجد قبل القضاء فاذا قضى حينئذ
وجد محل الخلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر يرفع أحدهما وذلك مثل القضاء على العائب وللعائب
وقضاء المحدث في القذف وشهادته بعد الموبة بحر عن الزيلعي وفيه عن القبح اذا رأى المصلحة في القضاء
على العائب اوله حكم فانه ينفذ ولا يفتقر الى امضاء قاض آخر وفي الخلاصة الفتوى على هذا انتهى قال
فقد اختلف الترجيح (تتمه) حكم بخلاف مذهب ناس المذهب أو عامدا نفع عند الامام رواية واحدة
في الناسي وكذا العامد في احدي الروايتين عنه وعندهما لا ينفذ في الوجهين قال الزيلعي وعليه الفتوى
وقيل الفتوى على النعاذ ذكره في الكافي انتهى فنقد الخلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يبقى
بقوله لان التمسك لمذهب عمدا لا يفعل الا لاوى باطل وأما الناسي فلانه انما تولى الحكم بمذهب أبي
خليفة فلا يملك الخاتمة فيمكن ان يصر ولا بالنسبة الى ذلك انكم من القبح وأما مراد المومنين في
صنادف فصلا مجتهدا فيه نفعه أمره در عن التناهي في ان يمسك ما سبق عن البحر من ان التناهي في
الواقعة في زماننا غير معتبر لصدورهم بلا دعوى بحال الثاني حاشية الاشياء للعلامة البيري حيث
ذكر عند قول الاشياء الكذب مفسدة محرمة الا في ثلاثة مواضع مانعه ويزاد مسائل منها وهي
السابقة اذا خاف الواقف ان يبطل وقفه فاض فانه يكتب في حلك الوقف وقد قضى بدقاص معناه بانه

(بخلاف المأمور بالجمعة) حين يجوز
له استخلاف غيره وان لم يأت الامام
لا امام اتجمعت بالاستخلاف فاذا اذن
بالاستخلاف فاستخلف من اراد المستخلف
قاضي من جهة الامام لا من جهة
القاضي حتى لا يملك القاضي الاول
سب الثاني الا ان يقول له الخليفة
ولم يأت الثاني واستبدل من شئت
نجمك بدل الثاني (واذا رفع اليه حكم
قاضي اخر امتصاه

ككذب لمنع المبتل من الابطال انتهى معزباً للعمادية فتحصل من مجموع كلام البحر والبيرى ان في
المسئلة اختلافاً فعلى ما ذكره البيرى لا يشترط لصحة الحكم كونه مرتباً على دعوى من خصم على مثله وهذا
هو الموافق لمذهب الامام مالك وقد نهى على ذلك فيما علقناه على الاشياء (قوله ان لم يخالف الكتاب)
الذى لم يختلف في تأويله السلف در كالفناء بجل مزينة ابيه أو ابنته أو بعتة نكاح أم مزينة أو بنتها بحر
أو بلزوم ثمن متروك التسمية عمداً فإنه مخالف لما ظهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا بد
من تقييد الكتاب بان لا يكون قطعي الدلالة والافصح العلة المتواترة من كتاب أو سنة اذا كان قطعي الدلالة
كفر نه عن التسليم قال وظاهر كلامهم ان أيد التسمية على الذبيحة لا تقبل التأويل بل هي نص في
المدعى وفيه نظير يظهر مما انتهى يريد ما سبق عن التلويح (قوله والسنة المشهورة) كتخليل بلاوط
لخالقته حديث العسيلة در والقضاء بشاهد معين فإنه مخالف للحديث المشهور البينة على المدعى واليمين
على من أنكر وفيه بالمشهورة احتراز عن العربي بن رعي الزبالي (قوله والاجماع) كالحكم ببطلان
قضاء القاضي في الختلاف فيه والمراد بالاجماع ما ليس به خلاف يستند الى دليل شرعي وغير المستند بسبب
خلاف الاختلاف قال في الهداية والمعتبر الاختلاف في المصدر انتهى وعليه فرع بعضهم ان للقاضي
ان يبطل ما قضى به المالكى والشافعى برأيه وإنما يغذوا اذا كان قول أحدهما موافقاً لقول بعض الصحابة
أو التابعين باعتبار ارائه مختلف فيه في القدر الاول لا باعتبار ارائه دون أحدهما قال في الفتح وعندى ان
هذا لا يعول عليه فان صح ان مالكاً راى احقيه من الشافعى في شيء فلا شك في كونه المحل اجتهادياً
والا فلا ريب انهم اهل اجتهاد ورغبة شهر (قوله بان قولنا لا دليل عليه) تعليل للاستثناء فكأنه
يقول عدم تقييده اذا كان مخالفاً للدلالة المذكورة بسبب انه يكون قولاً لا دليل عليه كالفناء بسقوط
الدين اذا مضى عليه سنون واعلم انه لا يلزم من عدم سقوط الدين بمضى سنين سماع الدعوى الا ترى الى
ما ذكره في الخلاصة من ان دعواه بعد ثلاثين سنة لا تسمع وفي المبسوط بعد ثلاث وثلاثين اذا كان المدعى
والمدعى عليه في مكان واحد ولم يمنع من الدعوى مانع وجرى على ما في المبسوط في القواعد البدرية
وعلى بان ترك الدعوى هذه المذمومة يمكن يدل على عدم الحن ولا فرق في ذلك بين العقار والدين
وغير ذلك قال المحمدي أفول في صرة المتأوى تغلغل فتسارى الغشابة انه استثنى الارث والوقف فتسمع
الدعوى فيهما بعد مضي المدة المذكورة انتهى (قوله وينفذ القضاء الخ) للنفاد باطلاً بشرط الاول
عدم علم القاضي بكذب الشهود فلو علم به القاضي لم ينفذ كره في النسخ الثاني كون المحل قابلاً اذا كانت
المرأة تحت زوج أو مفعلة أو مرتدة أو غريمه بمساهدة أو برضاع لم ينفذ بحر (قوله بشهادة الزور) في
البحر عن التسمية ادعى جارية اياه اشتراها كذا أى ادعى كذباً وزوراً اذا ذكر خلف فنكل فقضى عليه
بالنكول محل الجارية للمدعى ديانته وقضاءه كما في شهادة الزور انتهى قال في البحر فعلى هذا القضاء بالنكول
كالقضاء بشهادة الزور انتهى قلت فلو حذف المصنف شهادة واقصر على قوله وينفذ القضاء بالزور لكان
اولى وأما القضاء باليمين الكاذبة فلا ينفذ ولهذا قال الزبالي ادعت المرأة ان زوجها بائناً بثلاث
أو بواحدة فجحد الزوج خلفه القاضي خلف ان علمت ان الامر كما قالت لا تسعها الاقامة معه ولا ان تأخذ
من مبراته شيئاً وهذا لا يشكل اذا كان الطلاق ثلاثاً لبطلان المحل للاثبات قبل زوج آخر وفيما دون
الثلاث مشكل لانه يقبل انشاء النكاح فينبغي ان يثبت الانشاء على قياس قول أبي حنيفة وجوابه ان
الانشاء انما يثبت اذا مضى القاضي بالنكاح وهذا لم يقض به لا اعتراف الزوجين بالنكاح الا ان المرأة
ادعت العرفه وعجزت الخ (قوله في العقود) يشمل عقود التبرعات بحر (قوله والعسوخ) في انضاح
الاصلاح اراد بالعسوخ ابطال العقد بآى وجه فيم الطلاق قال في البحر وليس يصح لان الطلاق
لا يبطل النكاح وإنما يرفع القيد المناسب بالنكاح بالاولى ان يقال اراد بالعسوخ ما يرفع حكم العقد فينبغي
الطلاق انتهى وأقول في دعوى عدم الصحة نهاده مانع من ان يكون كلامه على حذف مصنف وقوله

ان لم ينفذ (الف) حكمه ذلك القاضي
(الكتاب والسنة المشهورة)
(الاجماع) ان كان قولنا لا دليل له
(وينفذ القضاء بشهادة الزور) في
(العقود) بان ادعى رجل على امرأه
نكاحاً وهي تعجب وتقام عليها
شاهد زور وقضى القاضي بالنكاح
بينهما (والعسوخ)

فلا تسمع بعدها الا امر الالف الوقف والارث ووجود عذر شرعي امر السلطان انما ينفذ اذا رافق الشرع والالف شأنا
تخفيف الشهود وحب على العبد أن ينصحه قضاء الباشا وكتابة القاضي
جائزا لم يصر من السلطان لقاضي تأخير الحكم بأنهم يعزل ويعز رحامع العصولين وفي
الاشياء لا يجوز له ان يباشر الحكم بعد وجود سرانضة الالف ثلاثا بانه ورع صالح اقارب واذا استعمل
المدعي لكن لا ينبغي له ان يباشر الصلح بنفسه بل يأمر به غيره لا يصح رجوعه عن قضائه الالف ثلاثا
اذا قضى بعلمه او بخلاف مذهبه او ظهر خطأه فعل القاضي حكم فلو زوج اليتيمة من نفسه وابنه لم يحجر
الالف مستثنى اذا اذن الولي للقاضي بتزويجها كان وكما اذا اعطى فقيرا من وقف الفقراء كان له اعطاء
غيره امر القاضي حكم الالف مسئلة الوقف المذكورة فأمره بنوى فلو صرف لغيره صح القضاء بخلاف
غيره الميت ولو اقر به المريض لا يقبل قول امين القاضي انه حلف اخذره الابشاهدين للسلطان
مخالفة شرط الواقف لو غلبه قري ومزارع ويعمل بأمره وان غير الشرط لبس للقاضي البيع مع وجود
اب او وصي ومتى باع اقله القاضي نفسه لواصلح الخ وانظر ما المراد من قوله اذا اذن الولي للقاضي الخ هل المعنى
اذا تروى بوجه من نفسه وابنه بحيث انه لا يملك ذلك اذا اذن بطلاق الترويج ثم رأيت في النهر قبيل المهر
من الفصل عدد قول المصنف وللوكيل ان يزوج موكله من نفسه فانصه فيدبا كويد وكذا في هذا
الخصوص اي خصوص تزويجها منه لانها لو وكله ان يزوجه ان رجل او من شاء لا يملك ان يزوجه من
نفسه الخ فاستفهم منه ان المراد من قوله اذا اذن الولي للقاضي بتزويجها الخ يعني اذنه بتزويجها من نفسه
وابنه وعنه يعلم ما في عبارة الدرر من الالبام واما قوله واذا اعطى فقيرا وقف الفقراء كان له اعطاء
غيره فالظاهر ان الاعطاء على معناه الحقيقي وأنه لا يمتنع على القاضي بعد ان اعطى لفقير شئ من
وقف الفقراء ان يأخذ من يده ويعطيه لغيره ولا يحمل على ان المراد من قوله اذا اعطى فقيرا الخ اي
امر باعطائه لانه حينئذ يقع مكرامه قوله امر القاضي حكم الالف مسئلة الوقف المذكورة الخ ولان الحمل
الذي كور غير مناسب للمقام اذ الكلام اول في فعل القاضي لاف امره

(باب التحكيم)
قال حكم اي من احكم اليه الحكم
ادى مرته من القاضي فلذلك لم يرد
واحد من باب على حده (حكم) لا
ليحكم بينه ما في حكم ذلك ان رجل
يبيد او ادمرا او كدول من الدين

هو جائز له الكتاب والسنة واجماع الامه اما الكتاب فعوله تعالى فابعثوا حكم من اهلوه وحكم من اهلها
ثلاث في تحكيم اروحين واما السنة فروي ابي عبيد اسلام بن علي حكم سعد بن معاذ بنى ربيعة لما
اتعت اليه ود على الرضا بحكمه فيهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه اجماع الصحابة بل على
ريادة شيخنا الكس نقل محمدي عن الفخ ان الاسد لال بقوله تعالى فابعثوا حكم من اهلوه وحكم من اهلها
ليس من هذا القبيل الخ واعلم انه يشترط في الحكم والقاضي ان يكون كل منهما اهل للاعطاء وقب الولاية
والحكم بخلاف الشاهد فانه لا يشترط اهليته وقت تحمل الشهادة بل ودب الامر فقط فلو حكم عبيدا
فعتق او صيدا فباع او ذميا فاسلم ثم حكم لا ينفذ كما في التت ويركك في الدرر سعدى افندي معربا
لمبني لو استعنى العبد ثم عتق ففغضى صح انتهى قلب فعل هذا لما يشترط الالهية وقت القضاء فقط
واذا لم يشترط الالهية للقضاء وقت التقليد فعدم اشتراطها في الحكم وبالحكم يكون بالاولى وندمنا
عن صدر الشريعة ان الحكم المحبس ادوله حكم (بالشديد أي فلا يباشر به قوله اي نوص الحكم اليه
جوى وهو في اللغة جعل الحكم في مالك لغيرك وعرفنا تولية الخدمين كما يحكم بينهم ما وركبه اللط
الدال عليه مع قبول الآخر وشرطه من جهة الحكم بالسكر العقل والبلوغ لا الخمر والاسلام يصح
تحكيم ذمي ذميا ومن جهة الحكم بالفتح صلاحيته للقضاء في غير شرع (قوله) باب من عتق ذميا باجزة
جوى (قوله حكمار جلا) معلوما اذ لو حكم اول من يدخل المستعنى بغير اجماع الحكمي الذي ينفذه والعبد

بالفاء في قوله فحكم اتفاق لا قيد حموى وافاد بقوله لوصح قاضيا اجواز تحكيم المرأة والفساق
لصلاحتهما للقضاء ولو حكما رجلين فحكم احدهما المجتزأ لان اتفاقا على المحكوم به فلو اختلفا لم يجز بحر
واعلم ان ظاهر كلام المصنف بغير صحة التحكيم مطلقا وان لم يكن اهلالا للقضاء وقته بان كان عبدا او كافرا
ثم عتق او اسلم قبل حكمه فيوافق ما سبق عن المبتغي ولا ينفيه قول المصنف لوصح قاضيا ونسدا جعل
الشارح المستتر في قوله صح عائد الى المحكم وفزع عليه فقال فلا يجوز حكم العبد والافعال ولا يجوز
تحكيم العبد (قوله في غير حدود وقود) لان تحكيمهما بمنزلة صلحهما ولا يملك كان دمهما ولهذا لا يباح
بالاباحة وكذا لا ولا يملكه على العادلة فلا ينفذ حكمه عليها ولا على الساتل بالدية لمخالفة النفس فكان باطلا
لان الله يحب على العاقلة لا القاتل زيلعي واراد بالنص قوله عليه السلام قوموا فذوه وما في الكتاب
من منعه في اقتصاص هو قول الخصاص وهو الصحيح كما في الفتح وما في الخيط من جوارزه فيه باستاراه من
حقوق العباد ضعيف لان النصاص لم يخصص في العبد بل هو من قبل ما اجتمع فيه الحقان وان كان
الغالب حق العبد دليل منع شهادة النساء فيه وكتاب القاضي الى القاضي وكذا ما احتاره السرخسي من
جوارزه في حد القذف ضعيف بالاولى لان الغالب فيه حق الله تعالى على الاصح ولم أر حكم التحكيم
في اللعان مع انه ينافي تمام الخبر وفول نقل حموى عن البرجندي ان المحكم ليس له ان يلاع
بين الزوجين ان يبال مقتضى قول المصنف في غير حد وفود اذ حكم بفسخ اليمين المضادة فيقذوبه
صرح الخبر عن اولوا الجبهة ونص حكم المحكم بفسخ اليمين المضافة الصحيح انه ينفذ لانه فيما بينهما بمنزلة
القاضي المولى وان كانا به ترقان في شيء آخر لكن هذا يعلم ولا يفتى به انتهى قال ومعنى قوله لا يفتى به
لا يجيب الماضي بالحمل لا بالذنب ولا باللسان بل يسكت كما افاده في الفتاوى الصغرى بقوله نكتم هذا
ولا تفتى به در ظاهر الهداية ان معناه ان المفتي يجيب بعدم حله (قوله ورضيا) أي بتحكيمه احترازا
لما لو حجه مكرهين على ذلك وليس المراد رضاهما بل حكم حموى (قوله صح ذلك المحكم) لان لهما ولاية
على انفسهما ما قبض نكتهما ما ينفذ حكمه عليهما لانه بمنزلة الحاكم في حكمهما زيلعي (قوله ولكل الخ)
لانه فلهذا من جهنهما وكان له ما عرله قبل الحكم عيني ويفرد احدهما به بعض التحكيم بعد وقوعه
كما مر رد العرفين في مضاربه وشركة بنو وشرحه وقوله بعد وقوعه اي بعد وقوع التحكيم قبل
ان يصدر منه الحكم (قوله لهما) لان حكمه صدر عن ولاية شرعية كالقاضي اذا حكم لم ثم بالعزل
لا يبطل حكمه فكذا هذا عيني وشار الى انه لا ينعدي حكمه الى غيرهما ولو حكمه في عيب مبيع فتقضى
برده ليس للبائع ان يرد على بائعه الا برضا فسخ (قوله امضى القاضي الخ) لانه لا يفتى في نفسه ثم فائدة
هذا الامضاء ان لا يكون لقاض آخر يرى خلافه نقضه اذ ارفع اليه ولو اخبر هذا الحكم باقرار احد الخصمين
او بعدائه لشهودهم على حاش ما يقبل قوله لان الولاية قائمة وان اخبر بالحكم لا يقبل لا نقض الولاية
عيني (قوله والا) اي وان لم يوافق مذهبه بان حكم يقول ابي يوسف مثلا والقاضي يرى قول ابي حنيفة
بطله لا نه حكم لم يصدر عن ولايته انه قال المقدسي وقد يقال يكفي عدم العمل به حموى وقول المقدسي
يكفي عدم العمل به اي لا يشترط ان ينول القاضي ابطال حكمه لا نه اذا لم يعمل به وقضى برأيه ضمن ذلك
ابطاله وان لم يصرح به واقول لا مانع من ان يكون المراد من نول المصنف والا بطله اي لم يعمل به بان
حكم برأى نفسه (تتمة) الحكم كالتقاضي الا في مسائل عدى في البحر منها سبعة عشرة منها وارثا ان عزل
فاذا اسلم احتاج التحكيم جديد بخلاف القاضي در (قوله حكم القاضي هؤلاء المذكورين) الا اذا ورد
عليه كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته فيجوز رفضه وتر النمر بن لالي صحة قضاء القاضي لا امرأته
ولا امرأة ابية ولو في حياة امرأته وابه در

من غير حدود وقودية على العاقلة
منهما ورضيا (صح) ذلك المحكم
لوصح الحكم قاضيا فلا يجوز حكم
العبد والاموي وان يكون والى كافرا
وحدود في القذف ونحوها وانما
يبدل به دل على العاقلة لانه لو دنى
باليد على الفاسد فيم افر باليد
نقض يجوز حكمه باليد عليه (ولكل
من انما كان ان يرجع قبل حكمه
بها فان حكمه هو وادار مع حكمه
الى القاضي (امضى القاضي
ن انفس مذهبهم والا بطله واهل
حكمه اي حكم المحكم لا بد من ولاه
وزوجته كحكم الماضى) كقوله
المدكورين (بخلاف حكمه) اي حكم
المحكم (المدكورين مسائل شتى) من كتاب
النساء اذا كان اعزل رجل والسمل
لا ينفذ

(مسائل شتى) اي متفرقة وهو جمع شيت كجرحي وجرح وهو المتفرق وهو هنا مرفوع على الوصفية
للمسائل فاذا جاءت في النوم شتى يكون نصيبا على الحال اي متفرقين عيني (قوله لا يبد) من وقد

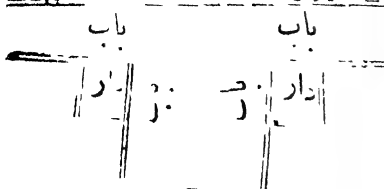
يتقدم باب ضرب عيني وفي البحر عن العرب وقد التذمر به بالميتة وفي البناء انه كالحجازوق وهو القطعة من الخشب او الحديد يدق في الحائط يعلق عليه شيء (قوله ذو سفلى) بكسر السين وضمها ضد العلو (قوله ولا ينقب كوة) بفتح الكاف او ضمها ويتشديد الواو وجمع المفتوح كوات والمنعوم كوى بالمد والقصر والعلو بكسر العين وضمها مع سكون اللام وتسعة عار الكوى لمفاتج المساء الى المزارع والمجداول (قوله بلارضاضا صاحب العلو) لانه تصرف في محل تعلق به سق الغير كارهين ولو انهدم السفلى بلا صنع ربه لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولذي العلو ان يبنى ثم يرجع بما انفق اذا بنى باذنه او اذن قاض والا فقيمة البناء يوم بنى در لا يوم الرجوع بجبر وله منعه من السكنى حتى يدفع زبلي والسكنى مثال فكذا الاستغلال بخلاف الدار المشتركة اذا انهدمت فبناها أحد الشرى يكون بدون اذن الآخر لم يرجع بشئ لانه ليس بمضطر اذا يمكنه البناء فيما يخصه من العرصه بعد القسمة الا اذا كانت صغيرة لا ينقطع بها بعد القسمة فانه يرجع بالقيمة لكونه مضطرا حينئذ ثم اعلم ان للانسان ان يتصرف في ملكه ما شاء ما لم يضر غيره ضررا ظاهرا فيمنع من ذلك وعليه القوي برأيه واحتاره في العمادية وافق به فارى اسداية حتى يمنع الجار من فتح الطاقه استحسانا وظاهرا رايه عدم المنع مطلقا وبدا في ظهير الدين وابى الشحنة ووالده ورجحه في الفتح وفي المجتبى وبه بقي واعتمده المصنف ثمه فقال وقد اختلف الفتاوى وينبغي ان يقول على ظاهرا رايه قلت وجبت تعارض متنه وشرحه فالعمل على المتون وبقى بالواشك هل يضرام لا وقد حرر عشى الاشياء المنع قياسا على مسئلة السفلى والعلوانه لا يتد اذ اضر وكذا ان اشكل على اختيار للفتوى كما في الخاتمة قال الحشى فكذا تصرفه في ملكه اذ اضر او اشكل يمنع وان لم يضر لم يمنع در (قوله وعندهما يصنع الخ) قيل ما حكى عنهم تفسير لغول اى حنيقة على معنى انه لا يمنع الا ما فيه ضرر مثل ما قالوا وقيل فيه خلاف حقيقة وهو ان الاصل عندهما الا باحة لانه تصرف في ما حقه وهو مطلق له والمحرمه لعارض وهو الضرر بالغير فاشكل على اصل الا باحة وعنده الاصل هو الحظر لانه تصرف في محل تعلق به حق الغير كارهين والعين المستأجرة والاطلاق لعارض وهو عدم الضرر بيقين فاشكل يبقى على اصل الحظر وهذه الاشياء من المشكل فظهر فيها ثمة الخلاف ولا خلاف فيما لا اشكال فيه زبلي ثم قال ولو تصرف صاحب السفلى في ساحة السفلى بان حفر بئر عند ابي حنيقة له ذلك وان تضر ربه صاحب العلو وعندهما الحكم معلول بعلة الضرر اذ ربي وانما كان له ذلك عند ابي حنيقة وان تضرر صاحب العلو لانه تصرف في خالص حقه اذ لم يتعلق بالساحة حق صاحب العلو فظهر الفرق (قوله وعلى هذا الخلاف الخ) ظاهره ان الخلاف بين الامام وصاحبيه وليس كذلك وانما الخلاف بين المشايخ على قياس قول الامام وصاحبيه كما في الوولنجية جرى (قوله ان يبنى على علوه الخ) كأن يحدث كنيقا او يضع جنودا (قوله لا يهدم بالطريق الاولى) ولو هدم صاحب السفلى سفله بنفسه يجبر على اعادته تعديا بحال يعلق به حق الغير كارهين يعتق العبد المرهون او مولى العبد الجاني يتصرف فيه بعتق او نحوه زبلي فالسفل كارهين في يده ولا يشبه الحائط لان ارضه تقسم اما السفلى فلا وستف السفلى بكل لا ندل صاحب السفلى واصحاب العلو سكة شيخنا عن منية المفتى ودوله ولا يشبه الحائط معنى اذا انهدم الحائط المشترك فبناها أحدهما بدون اذن الآخر لم يكن له الرجوع عليه بشئ لان ارضه تقسم لم يكن حصصا بخلاف ما انهدم السفلى فبناها صاحب العلو بدون اذنه فانه يرجع بالقيمة لكونه مضطرا كما سبق (قوله رابعة مستطيلة) اى بانيه كانت او غير نافذة بخلاف الثانية فانه لا بد من تعيدها بكونها غير نافذة وقيل لا بد من تعيدها الاولى بكونها غير نافذة ايضا ولكن اكثر الكتب على عدم تعيدها الاولى به عيني (قوله اى سكن) الصواب ان يقال اى سكن ما ثله جوى وأقول لا حاجة للتصويب اذ قول السارح من زانت اى يعيده (قوله سميت بالرابعة لميلها الخ) فيه ايماء الى ما في الجبر عن التهذيب من ان الرابعة هي الضرر اى حاد عن الطريق الا انظم (قوله يتشعب) اى يتفرع

ذو سفلى فيه ولا ينقب كوة لارض
صاحب العلو) مضطرا عند ابي حنيقه
سواء كانا مضرين او لا وعندهما
يصنع ذو السفلى مالا يضر العلو وعلى
هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلو
ان يبنى على علوه مالم يكن قبله
وتخصص الويل والنقب اشارته الى انه
لا يهدم بالطريق الاولى عنده
(رابعة) اى سكن من زانت الشمس
مات سميت بالرابعة لميلها من طرف
الى طرف (مستطيلة) يتشعب عنها
مائلها في الاستطالة (غير نافذة)

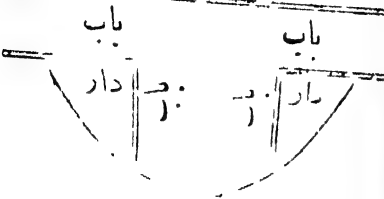
كما ذكره العيني فهو بالمتناة الفوقية (قوله لا يفتح الخ) لان الباب يقصد للمرور ولا حق لهم في الدخول
فيها لكونها غير نافذة وانما ذلك لاهلها على الخصوص ألا ترى انه لو بيعت دار منها كان حق الشفعة لهم
لأهل الاولى عيني أي لا يكون لأهل الاولى حق الشفعة بحق الشركة في الطريق اذ لو كان جاراً لاصقاً
كان له الشفعة شربلية (قوله أهل الاولى الخ) بخلاف أهل القصوى فان لأحدهم ان يفتح باباً في
الاولى لان له حق المرور فيها بغير (قوله من فتح الباب) لان له رفع جداره كله فله رفع بعضه بغير
(قوله والصحيح ان يبيع من الفتح) لانه بعد تركيب الباب يدعى حق المرور على طول الزمان فيستدل
بالباب على ان له حق المرور فيحكم له به زبلي (قوله بخلاف المستديرة) لانها كساحة مشتركة در
وهذا اذا كانت المستديرة غير نافذة. بدليل قول الشارح هذا اذا كان مثل نصف دائرة وأقل ولولا
لكان عدم التقيد بعدم النفاذ أولى وهذا هو السر في تقيد العيني بتعالى الزبلي المستديرة بعدم النفاذ
لكر لم يذكر كل منهما ما ذكره الشارح أعني ما يترتب على التقيد بعدم النفاذ وهو قوله هذا اذا كان
مثل نصف دائرة الخ بل اقتصر على ذكر محترز القيد تعالى وان كانت نافذة فجميع المسلمين فيها حق
المرور انتهى مع ان جواز فتح الباب في النفاذ يكون اولوياً فصيغ الشارح متجه (قوله في الاولى
يكون له فتح الباب دون الثانية) والفرق ان في الاولى تصير ساحة مشتركة بخلاف الثانية فانه اذا كان
داخلها أوسع من مدخلها تصير موضعاً آخر غير تابع للاول شيخنا عن صدر الشريعة (قوله وسلمها)
تقدمه بالنسبة للاحتراز عن دعوى الشبهة المخبردة عن التسليم فانها لا تسمع لعدم صحتها لا بترتب عليها
سؤال ابيته لان ابيته من غير تسليم لا بعد ثبوت الملك وأما دعوى الشراء بعد ابيته وانها مسموعة مطلقاً
سواء ارعاه بعد المبيعة مع التسليم او بدونه حتى لو أقام البيعة على الشراء قبل ان أمكن الموفيق يجعل
الشراء بعد دوف ابيته والا فلا لوجود التناقض بان ادعى الشراء بعد ابيته فشهد الشهود ببيعها
والخاص ان القيد في كلام الشارح بالتسليم لا للاحتراز عن دعوى الشراء بعد ما ادعى ابيته بدون
تسليم بل للإشارة الى ان دعوى ابيته انما تصح بحيث يترتب عليها طلب اقامة البيعة اذا صح ما يدعى
التسليم أيضاً (قوله خيتمه من هنا) لو حذف لك كان أولى اذ لا فرق في ذلك بين ان يقول ببيع ابيته
اولاً زبلي (قوله قبل الوقت) فبعد ذكر التاريخ ما لا يلزم كرهنا ان يبيع او لا يبيع أحدهما فقط
يقبل لا مكل التوفيق بان يجعل الشراء من أرفال في الدر والاكتفاء بما كان التوفيق مختاراً في الإسلام
من افعال أربعة واختار المحقق انه يكفي من المدعى عليه لأم المدعى لا بد مستحق وذلك لدواعي الظاهر
يكفي للدفع لئلا يستحقن بزازية انتهى (قوله لا يقبل) لوجود التناقض وعدم امكان التوفيق وهل
يشترط كون الكلامين عند القاضي او الثاني فقط خلاف وينبغي ترجيح الثاني در عن البحر وفي البحر
التناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره ويرتفع التناقض بتصديق الخصم وبرجوع
المتناقض عن الاول بان يقول تركته وأدعى بكذا وبته كذيب المحاكم كما اذا استحق المبيع من
المشري بالخكم يرجع على البائع بالشر وان كان كل مشتركاً بالملك لبائعه لكان مائة كمبرهان
المستحق صار كذا بشارعاً وكذا يكون التناقض من متكلم واحد يكون من متكلمين كمتكلم واحد حكماً
كوارث ومورث وكيل وموكل والاولى في انرازية ولم أر الا ان الشبهة صريحة وهي ظاهرة من الاولى
الخ وفي هذا دلالة ظاهرة على ما نقله الشيخ حسن في رسالته لابرأع فتاوى الشيخ الشلبي حيث حكى
لاجماع على ان دعوى الوارث لا تسمع شي لا تسمع فيه دعوى مورثه ان لو كان حياً فادعى كما اذا أقر
مورثه بقبض ما يخصه من لركة وابراً ابرأعاً لسمع دعوى الوارث بعده الخ واذا عرف هذا في الابراء
حكراً في غيره من بنية المراتع كما لو ترك الدعوى في حق لأم من جهة الارث حتى مضى خمسة عشر سنة فبات
لا تسمع دعوى وارثه فتقوم له لسمع الدعوى بعد خمسة عشر سنة الا في الارث يحمل على ما اذا لم تمض
الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه (قوله للبائع ان يطأها) لان المشتري لما جدد الشراء كان ذلك فصيحاً

(لا يفتح اهل الزائفة الاولى من)
حائط دارهم (وه) اي الزائفة
المتشعبة (بابا) قبل ان يبيع من المرور
لا من فتح الباب والصحيح ان يبيع من
الفتح ثم هذا اذا يبابا للمرور اما
اذ فتح للاستضاءة او الرشح لا يفتح
صوريه هكذا ٣ وانما قيد بانه غير
نافذ لان المتشعبة لو كانت نافذة
لا يفتح اهل الزائفة الاولى (بخلاف
المستديرة) اي ان كانت الزائفة
النافذة مستديرة فلاتصل طرفها
بالمتشعبة يجوز ان يفتح باباً في
موضع شاء هذا اذا كانت مثل نصف
دائرة واقل حتى لو كانت اكبر من
ذلك لا يفتح فيها فتصور موت يفي
الاولى بكونه له فتح الباب دون
الباقية (ادعى داران ببيع رجل انه)
انما اليد (وهي يابها) وسلمها اليه
(فأدعى) مع من كرهه ان يفضيها
لنفسه (فستل البيعة) يعني طلب
القاضي البيعة من المدعى على دعواه
هذه (فقال) المدعى لم تكن لي بيعة
في حق البيعة ولكن لي بيعة على الشراء
منه وذلك لاني طالبت المدعى عليه
هذا بان اتصرف في هذه الدار لانها
ملكى بطريق البيعة والتسليم منه
شئتم (ادعى) المدعى عليه
فأضطرت الى شراء داره منه
(فأشترىها) من الواهب (وبرهن
على الشراء قبل الوقت) ادعى
فيه البيعة (كشعبان) لا يقبل
البرهان ولا يفتد (ادعى)
كشوال (يعني) وقتاً (وقال)
لا أشترى بسمي هذا قال ما شئت
درهم (زاد) الا حراً قال ما شئت
(البائع ان يطأها)

٣ صورة ازانعة المستطيلة المشعبة



صورة ازانعة المستديرة المشعبة



قوله - وانما اذى فى العالم رس
انه يسمى الرب

ان ترك البائع (الخصومة ومن
انصر بقبض سيرة) من لان
(ثم ادعى انها زيرف) او رجة
(صدق) بغيره وانما فائدة لانه
لو قال انما سيرة موصولة لا يصدق ولو
انصر بقبض سيرة او بقبض حقه
او بالاشارة ثم ادعى انها زيرف او
نهرجة لا يصدق (ومن قال لا تحرك
على السيرة) ما قال المقترله
لاشئ لى عليك (ثم صدده فلانئ
عليه) اى على المقتر مالم يثبت بالبيعة
او بالاشارة بعد ادراكه (ومن ارعى على
آخرا لا يقال) المدعى عليه (ما كان
لك على شئ من غير المدعى على
البرهه) اى المدعى عليه

منه اذا تجرد كناية عن الفسخ لان الفسخ رفع العدم من الاصل والنجس وانكار للعقد من الاصل فكان
يدل على ما مناسبه جازات الاستعارة فكان فسخا من جهة فاذا ساعد المائه ترك الخصومة واقرن تركه
بفعل يدل على ان رضاعا بالفسخ كما هو الحال ونقلها الى منزلته تم الفسخ قبل له وطؤها يعنى بعد الاستبراء ان
كانت فى يد المشتري جوى عن الشلبي بخلافه ان يردها على بائعه ان وجدها عابا قديما بعد ذلك لتسام
الفسخ بالنزاع حتى اذا اقام المشتري بعد ذلك بيته انه اشتراها منه لا يتقبل بيته وفي النهاية اذا عزم على
ترك الخصومة قبل تخلف المشتري ليس له ان يردها على بائعه الا بد غير مضطرب فسخ البيع الثامى
لا احتمال ان ينكح عند التخليف فالتبريعا جديدا فى حق ثالث والاشبه ان يكون هذا التفصيل بعد
القبض وأما قبل القبض فينبغي ان يردها على أى ولو قبل تخلفه لانه فسخ من كل وجه غير العتق فلا
يمكن حمله على البيع بل على ودرا علم ان التبريد بالضرر فى قوله ان وجدها عابا قديما بعد ذلك يتبرز
به عما لو كان له لم يال عيب قبل بيعها من المشتري الذى جدد الشراء حيث لا يكون له ردها بالعيب بعده
لان اذا ما عدى بيعها بعد العلم به اماره ارضاء به وبهذا التقدير تعلم ما فى كلام بعضهم حيث اقتصروا على
قوله وللا بائع ردها بالعيب القديم بعد ذلك ولا يتيد بقوله ان وجدها عابا قديما بعد ذلك وأوهم ان له ازيد
بالعيب - وانما لم يصدق قبل بيعها من المشتري الذى جدد الشراء او بعده وليس كذلك (قوله ان ترك
الخصومة) اختلف فى معنى ترك الخصومة فيقبل بكتفى بالباب وقيل يشهد بلسانه على ما فى قلبه ذكرهما
فى المحيط بحر (قوله ثم ادعى انها زيرف الخ) عبر بتم الدالة على التراخي وعدم الوصل لعلم الحكم فى الوصل
بالاولى لانه اذا صدق فى المفصول فى الموصول بالاولى (قوله وانهرجة) صوابه بنهرجة بتدريج
الباء على السون كما يستفاد من العرب جوى (قوله صدق مع عينه) سواء قال ذلك موصولا او مفعولا
يزيل مع اللابان اسم الدراهم يقع على الجياد والزيرف والنهرجه ولهذا يجوز بهما فى الصرف والسلم جار
والقبض لا يختص بالجياد فيصدق فى انكاره قبض حقه مع عينه تنهى (قوله لانه لو بان سنوثة
لا يصدق) مفعولا او موصولا يصدق فى الكل فالتفصيل فى المفصول فقط كما فى البحر خلافا لما يظهر
من الملاق كلام الشارح وانما لا يصدق اذا ادعى انها سيرة موصولة لان اسم الدراهم لا يقع عليها
حتى لا يبرز النجوس بل عليه الغش على ما قيل هى صغر عمره بخلاف الزيرف والنهرجة والزيرف ما ربه
بيت المال والنهرجة ما رده التجار وقبل الزيرف هى المعشوشة والنهرجة هى التى تصر فى غير دار
السلطان زيلعى فعلى كل قول لم يعتبر فى الزيرف والنهرجة عليه الغش كما اعتبر ذلك فى السيرة فهى بدع
السبب كما فى القبح ونقل الشيخ شاهين عن شرح لمج جواز انتم ايسار (قوله ولو اقر بقبض الجراد او بقبض
حقه الخ) ظاهره انه لا يصدق ان ادعى انها زيرف ونهرجة مفعولا او موصولا كان او موصولا وهو مسمى
بالنسبة لما لو انصر بقبض الجياد وكذا لا يصدق ايضا فى اقراره بقبض حقه او بالاستيفاء او بقبض الثمن
فى المفصول فقط كما فى الزيلعى وبصحة ثم فى قوله قبضت دراهم - ماد لا يصدق فى سيرة الزيرف مفعولا
سواء كان موصولا او مفعولا وفيما اذا اقرانه بقبض الثمن او حقه او استوفى ثم ادعى انها زيرف ينصرفان
كان مفعولا لا يصدق وان كان موصولا يصدق ووجه الفرق ما سله شيخنا من القبح ان قوله قبضت
مالى عليه او حقه اقرار بقبض العذر والجودة بلا فظ واحد او الاستثنى الجوده فعدا ثنى البعض من الجوده
فيصم موصولا - لو قال على الب الامانة اذا قال قبضت سيرة جيادا لم يصدق على حده فاذا قال لانها
زيرف فقد استثنى الكل من الكل فى حق الجوده وذلك باطل كما لو قال على مائة درهم ودينار الا دينار
فان الاستثناء باطل وان كان موصولا تنهى ووقع للعين من التحلل نظير ما وقع للشارح المقتضى له (قوله
فلا شئ عليه) لان الافرار هو الاول وقد ارتد بر المنه والشارح دعوى فلا بد من العينة او منه - بق الخصم
بخلاف ما اذا قال اشتريت وانكر حيث يكون له ان يصدق لان احد المتعاقدين لا ينفرد بالاشارة كما لا ينفرد
بالعقد لان العقد حقه فبين على حانه فعمل فيه المتعاقدين اما نقله من غير الا اقراره فبازيل

فيصدق التصديق بعد الدلالة لوقبل الاقرار ولا ثم رده لم يرتد وكذا الابرار عن الدين وهبته لانه
 بالقبول قد تم وكذا اذا وقف على رجل فقبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد كما في الاسعاف
 وقيد بالاقرار بالمال احتراز عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء لانها لا ترتد بالردبحر
 عن البرازية وشرح المجمع وفيه عن القنية كل شيء يكون لها ما جعها اذا رجع المنكر الى التصديق قبل ان
 يصدقه الا نحر على انكاره فهو جائز كالبيع والنكاح وكل شيء يكون فيه الحق لواحد كالهبة والصدقة
 والاقرار لا ينفعه اقراره بعد انتهى وكان الظاهر ان يقول لا ينفعه رجوعه الى التصديق (قوله برهن على
 القضاء الخ) اطلقه فشمع ما اذا قضى بالمال ثم ادعى الابقاء كما في الملتقط فالدفع بعد القضاء صحيح
 الا في المسئلة الخمسة كما سيأتي وقيد بدعوى الابقاء بعد الانكار اذ لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فان كان
 كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل للتناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاه واقام البيعة على الابقاء بعد
 الاقرار يقبل لعدم التناقض بجرع خزانه المقتى (قوله وعند زفر لا يقبل) لان القضاء والابرار يكون
 بعد الوجوب وقد انكره فيكون مناقضا ولنا ان التوفيق ممكن لان غير الحق قد يقضى وببراهنه الاترى
 انه يقال قضى بباطل وأشار المصنف الى انه لو ادعى القصاص على آخر فأنكر فبرهن المدعى ثم برهن
 المدعى عليه على العفو أو الصلح عنه على مال يقبل وكذا في دعوى الرق كما في الزبلي يعني ادعى الرق
 فأنكر المدعى عليه فبرهن المدعى انه رقيقه وبرهن بعده المدعى عليه على الصلح عن دعواه الرق أو على
 انه اعتقه شيخنا (قوله ولو زاد ولا أعرفك لا يقبل) ومثله ما رأيتك در لتعذر التوفيق لانه لا يكون بين
 اثنين معاملة من غير أن يعرف أحدهما الآخر عني (قوله وذكر القدرى الخ) لان المحتجب من الرجال
 والخدرة فديؤذى بالشغب على بابهم فيأمر بعض وكلاهما بارضاؤه بالدفع اليه ولا يعرفه فأمكن
 التوفيق بهذا الطريق فعلى هذا لو كان المدعى عليه ممن يتولى الاعمال بنفسه لا تقبل بينته ولو قال لم ادفع
 ثم قال دفعت اليه لا يقبل قوله للتناقض الا اذا ادعى اقرار المدعى بذلك تقبل بينته لان التناقض من
 المدعى عليه لا يمنع صحة الاقرار من المدعى زبلي بقليل زيادة لشيخنا بخطه والشغب بالتسكين وبحرك
 وقيل لا تهيج الشر (قوله وقيل تقبل البيعة على الابرار في هذا الفصل) قائله الكافي كما ذكره العيني
 وقوله في هذا الفصل اي فصل المحتجب والخدرة (قوله باتفاق الروايات) لان تحقق الابرار لا يتوقف
 على المعرفة بجر (قوله من المدعى عليه) كذا في النسخ وقد ضرب ابن المؤلف على هذه الكلمة أعني
 كلمة عليه قال السيد الجوى والذي يظهر انه لا صحة لما كما هو ظاهر (قوله لم تقبل بينة البائع) لان اشتراط
 البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف السلامة الى غيره فيقتضى وجود العند وقد أنكره فيكون مناقضا
 عيني (قوله وعند أبي يوسف يقبل) الذي في العيني والزبلي وعن أبي يوسف يقبل لان التوفيق ممكن
 بأن لم يكن باعها هو وانما باعها منه وكيله وابرأه عن العيب الخ (قوله ويطل الصلح بان شاء الله) أي
 يبطل تلك الشراء والاقرار اذا كتب في آخره ان شاء الله حتى يبطل الشراء والاقرار ولا يلزمه شيء لأن
 الاستثناء مبطل زبلي لان الصلح بمنزلة الكلام باعتبار كونه حكاية لكلام وقع شيخنا (قوله يبطل
 المذكركه قياسا) لان الكل كشي واحد بحكم العطف وظاهره ان القياس هنا راجع على الاستحسان لمشي
 المصنف عليه وذكر في الفتح ان الاستحسان هنا راجع على القياس حموى والذي كرمعني المذكور فهو
 مصدر أريد منه اسم مفعول (قوله حتى يفسد الشراء والخلاص) فيه ان ضمان الخلاص باطل بدون
 قوله ان شاء الله وانما ذكره ليقيدان الاستثناء ينصرف الى الكل وان كان فاسدا فكيف اذا كان صحيحا
 بجر وأجاب شيخنا بأنه ليس المراد من الخلاص خلاص المبيع وانما المراد به ضمان الدرك فعني فعليه
 خلاصه أي خلاص ثمنه من البائع اذا استحق المبيع ومنه ما في الشرح في الزبلي والعيني (قوله
 وعندهما الشراء جائز) اذا اصل في الجمل الاستقلال والصلح يكتب للاستيثاق فلو انصرف الى الكل
 يكون مبطالا فيكون ضدا مقصوده فيمنصرف الى ما يليه ضرورة عيني وانفقوا ان الفرقة كفاسل

(برهن على القضاء) بالالف (ار
 الابرار قبل) برهانه وعند زفر
 لا يقبل (ولو زاد) المدعى عليه على
 دولة ما كان لك على شيء فقط
 (ولا أعرفك لا) يقبل ذكر
 القدرى عن أصحابنا في هذه المسئلة
 ان بينته على القضاء تبطل ايضا وقيل
 تقبل البيعة على الابرار (ومن ادعى
 الفصل باتفاق الروايات) من المدعى
 على آخره باعها عنه (من المدعى
 عليه) (وقال) الآخر (لم ابعها منك
 قضا فبرهن) المدعى (على الشراء
 فوجد) المشتري (بها عيبا) كالا صبح
 الزائدة واراد ردها (فبرهن البائع
 انه) أي المشتري (برئ اليه) أي البائع
 (من كل عيبه لم تقبل) بينة البائع
 عندهما وعند أبي يوسف تقبل
 (ويطل الصلح بان شاء الله) وأبطل
 آخره لا تجلج حتى اذا كتب صك
 الشراء كتب في أسفله وما أدرك فلانا
 من درك فعلى فلان خلاص ذلك
 وتسليمه ان شاء الله يبطل الذكركه
 حتى يفسد الشراء والخلاص عنده
 وعندهما الشراء جائز وقوله ان شاء
 الله ينصرف الى قوله فعلى فلان
 الخلاص استحسانا (وان مات ذى
 فقال زوجته اسلمت بعد موته) ولي
 الميراث (وقالت الورثة اسلمت قبل
 موته) ولا ميراث لك

السكوت وعلى انصرافه لكل في جمل تطقت براو واعتقت بشرط الحاصل كفي النجراتهم اتفقوا على
 ان المشيئة اذا ذكرت بعد جمل منعاطفة بالواو قوله عبده حر وامره طالق وعليه المني الى بيت الله
 الحرام ان شاء الله ينصرف الى الكل فتشأ اوجبه ففسل على حكمه وهما الحر حاصورة كتب الصلح من عموم
 بعارض اتقضى تخصيص الصلح من عموم حكم الشرط المنعقب بجملة معاطفة للعادة ونشأ كان فوفهما
 استحسنانا راجعا الى قوته كذا في القبح وظاهره ان الشرط ينصرف الى مجيع وان لم يكن بالمشيئة وفي وكالة
 البرازية وعن الثاني قال امرار يد طلق وعبده حر وعليه المني الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد
 نعم كان لك له لان الحواب يسمن اعاده ما في السؤال انتهى وأما الاستثناء بالواو واحدى اخواتها فيصرف
 الى الاخير كما علم في آية رد شهادة المحدث في القذف فلو اقر لاثنين بمالين واستثنى شيئا كان من الاخير
 الا بقرينة كما لو اقر بمالين كانه درهم وخمسين دينارا لادرهما انصرف الى الاول استثناءنا وأما الاستثناء
 بان شاء الله بعد جملتين ايقاعيتين فالهما اتفاقا وبعد طلاقين معلتين أو طلاق معلق وخلق معلق واليهما
 عند محمد وعند أبي يوسف الى الاخير وانعقد على انصرافه الى الاخير في غير العطف وفي المعصوف بعد
 السكوت كما في ايضاح الكرماني وفيه من الايمان اذا عطف على يمنة فيما فيه تشديد على نفسه صح فلو قال
 ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية في الجمين بخلاف وهذه الدار
 الاخرى ولو قال هذه طالق ثم سكت وقال وهذه طاعت الثانية وكذا في العنق انتهى شيخنا (قوله قال قول
 فم) وبعين عليهم الامدادت عليهم بكفرها بعد موند فيخلعون على نفي العلم حموي وانما كان القول لم
 لان سبب الحرمان ثابت للخال فيثبت فيما يدعى تحكيمه للخال وفيه عاذ كرلان امرأة الميت المسلمة لو قالت
 مات زوجي وهو مسلم وهذه داره ميراث لي ولو قال ولده وهم كفار باب كافر اوصدق اخو الميت المرأة
 وهو مسلم قال في الحران فضيت للمرأة وللاخ دور الولد وفيه لومات رجل وأبواه ذميان فماتت ابنتا
 كافر اوفال ولده المسلمون ماتت مسلمات لاولد دور الابوين اوسى وحاصله انهم اذا اخلعوا في موت
 الميت على الاسلام أزال الكفر قال قول لمن يدعى انه مات على الاسلام على هذا لا يحتاج الى تصديق الآخر
 ويكفي دسوى المراته مات مسلما والا لا العرف بحر (قوله وعند زور مول لها) لان اسلامها من الحوادث
 والاصل فيها اضافتها الى قرب الاوقات وهو ما بعد الموت وأشار بكوا الزوج دينا الى انه لومات مسلم وله
 امرأه نصرانية فماتت مسلمة بعد موند وقالت اسلمت قبل موند وقالت الورثة اسلمت بعد موند بالبول سم
 ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح بطلان الاستحقاق وهي محسنة اليه أما الورثة فهم الدافعون ويشهد لهم
 طاهر الحدوث ايضاً بغير عن الهدايد وفيه عن حرابة الاكل مات ذمي وله ابنتان أحدهما مسلم فماتت على
 ان اياه مات مسلما والا حرة على انه مات كفرا منى بالميراث للمسلم وان كان شهود من اهل الدمة وشهود
 الكفر من المسلمين الخ (قوله دفع المسال اليه) اي وجوب بالاقارره ان ما في يده ملك الوارث خلافة عن
 الميت فيدبا قراره بالبنوة لانه لو قال هذا اخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه والقاضي يتأني ذلك
 والفرق ان استحقاق الاخ مشروط بعدم الابن بخلاف الابن فانه وارث على كل حال فالبنت الاب
 والام كالابن وكل من يرث في حال دور حال فهو كالاخ وفيه بقوله لا وارث له غيره لانه لو قال له وارث
 غيره ولا ادري امام اول لا يدفع اليه شي لا قبل البلوم ولا بعده حتى يقم المدعي بنية ببول لا يعلم له وارثا
 غيره وأشار بالوديعة الى ان المدين اذا قال هذا اب دا ئي فانه يورث بالدفع اليه بالاولى وفيه بالوارث
 احتراز عما اذا اقرانه رصيه او وكيله او المشتري منه فانه لا يدفعها اليه لما فيه من ابطال حق المودع
 في العيين باز التماس يده لان يد المودع كيد المالك ولا يقبل اقراره عليه ولا كذلك بعد موند بخلاف
 ما اذا اقرانه وكيل الطالب بقبض دينه حيث يورث بالدفع اليه لانه اقرار بخالص حقه اذ الدينون به منى
 بأمثالها فلو دفع الى الوكيل في الوديعة قبيل لا يستردها لكونه ساعيا في نقض ما أوجبه وكان
 ينبغي أن يستردها بطلان اقراره في حق المالك والحفظ واجب عليه فكان بالدفع متعديا ولهذا ضمن

(فالقول لهم) ولا يرث الزوجوه
 زفر القول لها (وان قال المودع ار حل
 هذا ابن مودعي ولا وارث له غيره
 دفع المسال اليه) أي بأمره بالساضي
 مدعيه اليه

إذا ذكر المالك التوكيل والعارية والعين المغصوبة كالوديعة بجر (قوله وان قال لا يخرج هذا ابنه أيضا الخ) سواء كان ذلك متصلا أو منفصلا حموي (قوله قضى للأول) لأن إقراره قد صح وانقطع يده عن المال ويضمن المودع نصيب الآخر إذا دفع إلى المتعذر له أو لا بغير قضاء كذا في الزيلعي وهو الصواب كما في البحر عن الفتح قال قيدنا قراره بالولد لأنه لو أقر المودع بهما رجل ثم قال لا بل وديعة فلان أو قال غصبت هذا من فلان لا بل فلان وكذا المارية فإنه يقتضي به للأول ويضمن للثاني قيمته وكذا الإقرار بالدين الخ ولما كان الضمان في الجانب الأول مقيدا بما إذا كان الدفع ينقر به بغير القضاء كما ذكره الزيلعي بخلاف ما بعده فان الضمان فيه مطلق عن هذا القيد استقام قوله في البحر قيدنا قراره بالولد الخ (قوله وبين الورثة) يشير إلى أن المصنف قد حذف من الأول دلالة الثاني وهو ما سياتي من قوله ولما من وارث (قوله لا يكفل منهم ولما من وارث) لأن حق الحاضر ثابت قطعا وواظرا فلا يؤثر لاجل الموهوم وللقاضى أن يختاط ويطلب ولا يدفع إليه حتى يغلب على ظنه أنه لا وارث له غيره ولا غريم وقد مر مدته معوض إلى رأى القاضى وقدره التماسوى بالحوالز يلغى والمراد بالتلوم أخيرا القضاء إلى المدة المذكورة بجر عن غاية البيان (قوله وهو شئ الخ) أى التكفيل المفهوم من قوله لا يكفل حموي (قوله احتاط به بعض القضاة) يعنى عبد الرحمن بن أبى ليلى قاضى الكوفة (قوله وهو ظلم) ليس المراد أنه ائتم به بل معناه أنه يأخذ الكفيل وضعه في غير موضعه كذا بخط شيخنا وفي الزيلعي وقوله ظلم أى ميل عن سواء لسبيل (قوله وقال لا يأخذ الكفيل) لاحتمال أن يكون له وارث آخر أو غريم آخر وللا مام ما سبق من أن حق الحاضر ثابت قطعا أو ظاهرا فلا يؤثر لاجل الموهوم ولأن المكفول قد مجهول وما نى العين من قوله وله أن حق الظاهر ثابت صوابه حق الحاضر قال في البحر ولم أزان الكفاية على قولنا ما هى بالمال أو بالنفس قال شيخنا قال تالدر رأى لم يؤخذ منهم كفيل بالنفس عند الامام وقال لا يؤخذ فيها طاهر فى أنه على قولنا ما يؤخذ كفيل بالنفس ثم رأيت له لتأج الشريعة (قوله أو ثبت الارث) الصواب وثبت بلو حموي (قوله بالشهادة) تنازع ثبت ما سياتي قريبا حموي (قوله أو ثبت الارث) الصواب وثبت بلو حموي (قوله بالشهادة) تنازع ثبت الدين للغرماء وثبت الارث (قوله ولو ادعى دار الخ) قيدنا بقار لأن المقول يوضع عند عدل إلى حضور صاحبه وقيل هو كالغرماء لا يؤخذ منه ولا شئ له على قولنا ما يؤخذ منه ويوضع على يد عدل وأجمعوا أنه لا يؤخذ ولو فمرا جرح جاع الفصولين قال شيخنا فمأمل عبارة الشرح آخر ولعله من الناسخ (قوله أى على أنه مات الخ) الأولى أن يقال أى على الارث حموي (قوله ولا وارث له غيره) أى شهادته وإنما يراد به ضمما بينة العلب زيلعي وفي المبسوط برهن أحد الزوجين ولم يقل أنه لا وارث له غيره يعطى أكثر النصيبين مندهما وهو الصحيح وعند أبى يوسف أقلهما حموي بقى أن يقال ما سبق عن الزيلعي من أن قول الشهود لا وارث له غيره ليس بشهادة الخ يقتضى أن ذكره ليس بشرط وكذا ما نقله الحموي عن المبسوط من قوله برهن أحد الزوجين ولم يقل الخ لكن نقل شيخنا عن الحاشية أنه شرط أى لوجوب القضاء على القاضى على الفور إذا عدلت الشهود انتهى (قوله أخذ نصف المدعى فقط) لأن الحاضر ليس بخصم عن اعائب في استيعاء نصيبه وليس للقاضى أن يتعرض لودائع الناس وجوده قدر ارتفاع بقضاء القاضى عليه وفي قوله أخذ نصف المدعى اشارتان الأولى ما ذكره الشارح من أنه لا يؤخذ من ذى اليد كفيل لأن القاضى نصب لقطع الخصومات لا لانشائها الثانية أن الحاضر يأخذ النصف مشاعا غير مقسوم بجر عن فصول العمدى (قوله ولا يستوثق من صاحب اليد بكفيل) مطلقا يعنى سواء كان ذوا اليد منكر أو مقر أو على هذا فالاطلاق في مقابلة قولنا لكن جعله في مقابلة قولنا ما يقتضى أنهم ما يقولون إذا كان ذوا اليد منكر أو يؤخذ الكفيل وليس كذلك كيف وقد قال الشارح وإنما الخلاف في أخذ النصف الباقي الخ وعلى هذا فالصواب إسقاط لفظة الاطلاق كذا ذكره الحموي بناء على ما فهمه من أن مطلقا يتعلق بقوله ولا يستوثق من صاحب اليد بكفيل وما على ما ذكره شيخنا من أنه يتعلق بقوله

(وان قال لا يخرج هذا ابنه أيضا وكذا) ابن (الأول) وقال ليس له الولد ابن آخر (قضى للغرماء) لا لا يخرج (ميراث فسيم بينهم ولا من وبين الورثة) لا يكفل منهم ولا من وارث (وهو شئ احتاط به بعض القضاة) وهو ظلم عند أبى حنيفة وقال لا يأخذ وهو ظلم عند أبى حنيفة وقال لا يأخذ التكفيل من الغريم الوارث والممسئلة فيما ادأبت الدين للغرماء وفى القاضى بدوئهم واحتل أن يكون على الميت دين غيره أو ثبت الارث بالشهادة ولم تغفل الشهود ولا يعلم و رنا غيرهم حتى لو ثبت الدين والارث بالادوار يؤخذ الكفيل بالاتفاق ولو بالادوار يؤخذ منهم لا يؤخذ منهم أو لا يعلم له وارثا غيره لا يؤخذ منهم ككفيل بالاتفاق سواء كان وارثا يجب بحال أولا (ولو ادعى دار الخ) أى له عه ولا خ غائب وبرهن عليه أى على أنه مات أبوه وترك الدار ميراثا يديه وبين أسبه بلان الغائب ولا وارث وأخذ نصف المدعى فقط له غيرهما (أخذ نصف المدعى) وترك النصف الآخر في يد الذى هو فى يده ولا يستوثق من صاحب اليد بكفيل مطلقا عند أبى حنيفة وعندهما أن كان ذوا اليد منكر لذلك أخرجه نصيب العائب من يده ووضع فى يده حتى يقدم العائب والا ترك النصف فى يده حتى يقدم الآخر

الترك ابعده من التوى زيلعي وانما كان مضمونا عليه لمجوده (قوله فهو يقع على مال الزكاة) فخرج
 رقيق الخدمة ودور السكنى واثاث المنازل وما كان من الخواص الاصلية قيد بالتجيز لانه لو كان معلقا نحو
 قوله مالي صدقة في المساكين ان فعلت كذا دخل المال القائم عند اليمين والحادث بعده بخر وقوله
 والحادث بعده ظاهره ولو بعد وجود الشرط لكان ذكر الايسارى مانصه لوعلقه بشرط دخل المال
 الموجود عند اليمين والحادث بعده الى وجود الشرط انتهى (قوله سواء بلغ النصاب اولاً) وسواء كان
 عليه دين مستغرق او لم يكن لان المعتبر جنس ما يجب فيه الزكاة لا قدرها ولا شرائطها زيلعي قال في البحر
 فان قضى دينه لزمه ان يتصدق بقدره (قوله والقياس ان يلزمه التصديق بالكل) لان اسم المال
 يتناول الكل وجه الاستحسان ان احتساب العبد معتبر بايجاب الله ومطلق المال في باب الصدقات
 منصرف الى البعض كما في قوله تعالى وفي اموالهم حق معلوم وقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة فكذا
 ما يوجب العبد على نفسه بخلاف الوصية لانها اخت الميراث والارث يجري في جميع الاموال زيلعي (قوله
 وفي رواية لوقال ما املك الخ) اختاره في الجمع بخر (قوله يتناول كل المال) لان الملك اعم من المال
 الا ترى ان الملك يطلق على المال وعلى غيره يقال ملك النكاح وملك القصاص وملك المنفعة والمال
 لا يطلق على ما ليس بمال زيلعي (قوله والصحيح انهما سواء) لانها ما يستعملان استعمالاً واحداً فيكون
 النص الوارد في أحدهما وارداً في الآخر زيلعي وذكر الاستيعاب ان الفرق بين المال والملك قول
 أبي يوسف وأبو حنيفة لم يفرق بينهما واختاره الطحاوي في مختصره بخر (قوله وقال مالك الخ) وقال
 الشافعي ان علقه بشرط المنع كان يمينا فاذا حثت فعليه كفارة عني بان قال ان لم يقم غائب فمالي
 في المساكين صدقة فبات قبل قدومه شيخنا (قوله ارض العشر) لانها سبب الصدقة الا ترى ان
 مصرفه مصارف الزكاة فكانت جهة الصدقة فيها راجعة زيلعي (قوله خلافاً لمحمد) لانها سبب المؤنة ولهذا
 يجب في ارض الصبي والمكاتب وفي ارض لا مالك لمساكالا ووقف فكانت جهة المؤنة راجعة عنده وذكر
 في النهاية قول ابي حنيفة مع قول محمد زيلعي (قوله ولا تدخل ارض الخراج بالاجماع) لانها تمحضت
 مؤنة زيلعي (قوله ولم يبين في المبسوط) يعني الامام محمد شيخنا عن العناية (قوله يرجع اليه ماله)
 الظاهر ان يقال كافي في البحر وغيره بتجده له مال مثله (تذنيه) لوقال ان فعلت كذا فاما املكه صدقة
 فخيلته ان يبيع ملكه من رجل بثوب في منديل ويقبضه ولم يره ثم ينفه عن ذلك ثم يرد به بخيار الزويرة
 فلا يلزمه شيء قال العلامة المقدسي ومنه يعلم ان المعتبر الملك حين الخنث لا حين الخلف جموي ولوقال الف
 درهم من مالي صدقة ان فعلت كذا فاعله وهو يملك اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له شيء لا يجب شيء
 در عن البحر (قوله فهو على كل شيء) لان الوصية اخت الميراث وهو يجري في كل شيء كما سبق (قوله
 فهو وصي) اشار بقوله فهو وصي الى انه لا يتم من اخراج نفسه عن الوصاية بشرط ان يتصرف من
 بيع او غيره ليكون ذلك قبولاً والافله اخراج نفسه وعلى هذا فقد ترك المصنف قيداً لا بد منه ولهذا
 قال في الهداية ومن اوصى اليه ولم يعلم فتصرف فهو وصي وان لم يتصرف فليس بوصي لعدم القبول بخر
 والمحاصل انه بعد التصرف لا يملك اخراج نفسه وكذا لا يملك اخراج نفسه بعدما قبل ولو قبل التصرف
 وليس المراد ان وجود التصرف منه شرط لصيرورته وصياً (قوله وعند ابي يوسف الخ) عبارة الزيلعي
 وعن ابي يوسف لا يجوز في الوصية ايضاً حتى يعلم لان كل واحد منهما انابة الا ان أحدهما حال الحياة
 والاخر بعد الممات (قوله بخلاف الوكيل) لان الوكالة اثبات ولاية التصرف في ماله ولا يستلزم باختلاف
 لبقاء ولاية الموكل فلا يصح بلا علم من ثبت له الولاية واما الايضاً فاستخلاف لانه يتصرف بعد انقطاع
 ولاية الموصى فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث والاذن بالتجارة للعبد والصغير بمنزلة الوكالة فلا يثبت
 الا بعد العلم ولا يجوز تصرف المأذون له لان الاذن مأخوذ من الاذان وهو الاعلام زيلعي لكن في البحر
 عن شرح المجمع لابن فرشته من المأذون ان كان الاذن خاصاً بان قال اذنت لعبدى فلان ولم يشتر

فهو يقع (على مال الزكاة)
 كالنقود والسواغم ومال التجارة مطبقاً
 سواء بلغ النصاب أولاً والقياس أن
 يلزمه التصديق بالكل وهو قول زفر
 وفي رواية لوقال ما أملك (والصحيح
 المساكين يتناول كل المال) وقال
 انهما أي مالي وما أملك (سواء) وقال
 مالك يدخل فيهما ثلث المال ويدخل
 فيه أي في كل واحد منهما ما أرض
 العشر عند أبي يوسف خلافاً لمحمد ولا
 تدخل أرض الخراج بالاجماع ثم اذا
 لم يكن له مال سوى ما دخل تحت
 الايجاب يمسك من ذلك قوته وقوت
 من يجب عليه نفقته ثم اذا أصاب شيئاً
 بعد ذلك تصدق منه بمثل ما أملك
 ولم يبين في المبسوط ما يمسك لتوته
 والمتأخرون قدروا وقالوا المحترف
 يمسك لنفسه وعياله قوت يرم وصاحب
 الغلة وهو أجر الدار ونحوها يمسك قوت سنة
 شهر وصاحب الضعة يمسك مقدار ما يرجع
 وصاحب التجارة يمسك مقدار ماله فهو
 اليه ماله (ولو أوصى له بثلاث ماله فهو)
 يقع (على كل شيء ومن أوصى اليه)
 أي جعل وصياً (ولم يعلم بالوصية فهو
 وصي) وعند أبي يوسف لا يكون وصياً
 حتى يعلم (بخلاف الوكيل) حتى
 لو وكل رجل ببيع شيء وهو لا يعلم به

ولم يزد اختلف المشايخ والصحيح انه لا يلحقه عهدة بجر (قوله واستحق العبد) او هلك قبل التسليم الى
المشتري زياعى (قوله لم يضمن) لان أمين القاضى كالقاضى كالامام وكل منهم لا يضمن بل
لا يخلط بخلاف نائب الناظر ورواها لا يضمن القاضى ولا أمينه لانه يؤدى الى تباعدهم عن قبول هذه
الامانة فتعطل مصالح الناس عني لكن ان نعم القضاء بالمجور يضمن ويعزرو ويعزل وان لم يتعمده
كان خطاه على المقتضى له حموى عن جامع الفصولين والمفتاح (قوله وان امر القاضى الخ) تقييده
بامر القاضى اتعاقبوا علم حكمه بغير أمره بالاولى بجر (قوله الوصى) ولو منسوب القاضى لانه نصبه
ليكون قائما مقام الميت عني (قوله رجوع المشتري على الوصى) لانه هو العاقد سابقا عن الميت
فترجع المحذوق اليه عني (قوله وهو على العرماء) لانه عامل لهم ومن عمل لغيره عملا لحقه بسببه
ضمما برجع به على من يقع له العمل ولو ظهر للميت بعد ذلك مال رجوع الغريم فيه بدنيه وهل يرجع
بما ذرم للوصى ذلك المال قبل يجوز ان يرجع بذلك أيضا لان هذا الضمان لحقه في امر الميت وقيل ليس
له ذلك لانه انما ضمن من حيث ان العند وقع له فلم يكن له ان يرجع على غيره والوارث اذا بيع له بمسئلة
الغريم لانه اذا لم يكن في التركة دين كان العاقد عاملا له والاول اصح وصحح مجد الأئمة السرخسى عدم
الرجوع فنداختلف الصحيح بجر عن الفقه (قوله او بالشرب) في المحذوا والتعزير (قوله وسعك
فعله) لان طاعة ألى الامر واجبة عني ولا عني على القاضى وما ذكره المصنف قول الماتريدى شيخنا
وفي الشربة لانيه عن الذخيرة القصاصة أربعة عالم عادل وعالم جائر وجاهل عادل وجاهل جائر فينبى قول
الاول ثم سلا ومفسر الثالث مفسر الاحتمال الثاني والرابع محملا ومفسرا انتهى وهذا الذى ذكره
الشربة لاني يفهم من كلام الشارح (قوله حتى يعاين الحجة) زاد الزيلعي او يشهد بذلك مع القاضى
عادل يعنى في حق يثبت شاهدين فان في رنا فلا بد من ثلاثة ومعناه ان يشهد القاضى ولعادل على
شهادتين شهد وان سبب المحذوا على حكم القاضى رالا لكان القاضى شاهدا على فعل نفسه وفدا يستبعد
ذلك في الفسخ في العادة وهو شهادة القاضى عند الجلا حموى (قوله والقول للقاضى) لان المقتضى
عليه لما اقرانه فعله في فسائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى لا يقتضى بالمجور ظاهرا (قوله بغير
عني) لانه لو لم يعمد عني صار ختما وفضاء الخصم لا ينفذ درر ولو اقرالا أخذ والقاطع بما اقر به
القاضى لم يفتنما زيلعي (قوله وذكري الذخيرة الخ) ظاهره عدم قبول قول المعزول المطلعا وان كان
المأخوذ ماله معترفان به فعلى ذلك وهو قاض وهو خلاف ما يظهر من كلامهم وحاصل ما استبعد من
كلامهم ان القول للقاضى ولا يلزمه الضمان اذا كان المأخوذ ماله والمقطوع يده معترفان به فعل ذلك
وهو قاض بالانصاف خلاف ما يظهر من قول الشارح وذكري الذخيرة الخ الا ان يحمل على ما اذا ادعى
المأخوذ ماله فانه فعل ذلك بعد العزل او قبل ان ينقل القضاء فيقول الشارح بعد قول المصنف اذا كان
المأخوذ يده والمأخوذ منه المال مفرا انه فعله وهو قاض فيد بذلك لانه لو ادعى انه فعل ذلك بعد العزل
ادعى في التقليد لا يقبل قول المأمور ومن المقتضى به كفى الذخيرة لكان أولى (قوله والقاضى مصدق
بكل حال) أى سواء اعترف المعطوع بدهم بان القاضى فعل ذلك وهو قاض ام لا وفيه ان هذا الذى
ذكره الشارح لا يلائم قول المصنف اذا ان المقطوع يده الخ فلو اخره عنه بان قال بعد قوله اذا كان
المقطوع يده الخ وقيل انه مصدق بكل حال لكان صوابا (قوله في الصحيح) وهو اختيارنا فخر الاسلام على
البيرونى والمصدر النهميد لانه أسند فعله الى حاله معهودة منافية للضمان فصا كما اذا قال طلقت
او اعتقت وأنا مجنون وجنونه معه ودولوا أقر القاطع والاخذ في هذا الفصل بما أقر به الماضى يضمنان
لانهم ما أقر بسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لاني ابطال سبب الضمان
عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولو كان المال في يدا لا حذفا او دأقر
بما أقر به القاضى والمأخوذ منه المال صدق القاضى في انه فعله في قضائه او لم يصدق به يؤخذ منه لانه

(واستحق العبد) من يد المشتري
(لم يضمن) كل واحد منهما (ورجع
المشتري) بانفس (على العبد وان
أمر القاضى الوصى ببيع ماله استحق
العبد) أو بغيره (فوضع المال رجوع
دعوى المشتري) (قوله أى الوصى
المشتري على الوصى وهو) (قوله
رجوع) (على الزمارة) (قوله
عادل عالم نصيب على هذا) (قوله
في الزمارة) (أو بالقطع) (في السرقة) (أو
الشرب) (في أحد) (قوله حتى يعاين
قال عندا) (أو لا قبل قوله حتى يعاين
الجمعة كغير من مشايخنا) (أو لا
عبدى هذا ولو اما احسن هذا في
زماننا وان كان عدلا جاهلا يستفسر
فان احسن تفسيره وجب تصديقه
والا لان كان جاهلا فاستغنا وأطاعنا
فاسعدا لا قبل قوله الا ان يعاين سبب
الحكم وهو الشهود (وان قال قاض
على رجل أخذ منك أله اودفعها
الى زيد) حال كونه يد (قوله
ويطالبك فقال ارجل اخذت ماله
والقول للصابي) (قوله
الرجوع لا يقبل قول المأمور بدين
المعنى يد) (قوله الزمارة) (قوله
يد في حق) (قوله فاعنه للمأخوذ
يد في بكل حال) (إذا كان المعطوع
يد والمأخوذ منه المال معترفان
بدهم) (قوله وهو قاض) (قوله
القاضى فعله وهو قاض ماله انه
المقطوع يده والمأخوذ منه ماله انه
لم يكن قاضيا يومئذ را فعل ذلك
قبل التبادلا وبعد العزل والرجوع
قول القاضى ايضا في الصحيح

أقران اليد كانت له فلا يصدق في دعوى النيك الإيجابية وقول المعزول ليس تتجعة فيه مجرود وتوسم
 في تعليل كون القول للقاضي لانه اسند فعله الى حاله منافية للضمآن أى من كل وجه فلا مرد لما قال
 المولى لامة بعدة منها قطعت يدك وأنت أمتي وفانت قطعها أو بآره حيث يكون القول لها ركنا في كل
 شيء أخذ من ساعده أى خيفة وأى يوسف لانه ما اسند فعله الى حاله منافية للضمآن من كل وجه بل الى
 حالة قد حياها معها الضمآن في الجملة لان كونها مائة له لا ينفي الضمآن عنه من كل وجه ألا ترى انه يضمن
 اذا كانت مرهونة أو ما ذونه مديونة بمجرع الخبز وفيه عن الرأية صب دهنه لانس فطالبه المالك
 بالضمآن فقال انه تجبس بوقوع الفأرة قال القول للصاب لانكاره الخ وطاهره ان القول له في عدم الضمآن
 وليس كذلك بل القول قوله في كونه منجسا أو أما الضمآن فلا فيضمن فيتمه منجسا قال الشيخ شرف
 الدين الغري ريدا وضمآن تنوير البصائر على الاشياء

* (كتاب الشهادات) *

(قوله اعانته قبل في مجلس القاضى) ولو بلا دعوى كما في حق الاعنه در قال اس اشمام والذى يتبادران
 تقديمها على القضاء اولى لانه موقوف عليه اذا كان ثبت الحق بها الا انه لما كان الغنى عن المقصود من
 الشهادة قدمه مقدمة المقصود على الوسيلة وانما سببها بالقاضى وان كان انكم كذلك لان الخدم لا يدر
 حكمه بمجلس بل كل مجلس حكم فيه كان تجس حكمه حموى خلاف العاسى قال قضاء رة بعدة
 ولايته (قوله هي اخبار) أى اخبار العاسى لا ثبات الجن بمجلس الحكم لارج احبارها على امر
 حدث واخباره في غير المجلس فلا يعتبر حموى واعلم ان ما ذكره المصنف من تعريف الشهادة تعرف بها
 الشرعى واللعوى الخمس ر قال عليه الصلاة والسلام الغنم لم تشهد الوعد أى حضرها حاد فاللار يلجى
 حيث جعل قول المصنف هي اخبار معناها للعرى ثم قال وهي في اصلاح أهل الشرى بعدة
 اخبار بصدق مشروط فيه بمجلس القضاء ولفظ الشهادة قال العبي وليس كذلك لان سعة ها
 اللعوى المحصور كما ذكرنا وهذا معناه الاصطلاحى وقوله اخبار عن مشاهدة وعان هو اخبار بصدق
 وأما كونه في مجلس القضاء فليس من تمام الحدو اعماهم من شروط الشهادة وشروط الشى خارج عن
 ذاته كما عرف انتهى وتبعه في البحر حيث ذكر ان ما ذكره الزيلجى من جعله تعريف المصنف للشهادة معنى
 لغو يا خلاف الصاهر واعما هو معناها الشرعى كما افادنى ايضاح الاصلاح والمشاهدة المعاني والعيان
 بالأكسر المعانته كما في صياء المحلوم فهو رأ كيدوا من الحدس والحسبان والى امران راد
 على هذا التعريف الشهادة بالنساع فانه لم يصر عن مشاهدة ر أحيى بان جوارها للاسياس
 را تعريف الشرعية انما تكون على وجه القياس او هي عن عيان حتم (قوله وبيان) بطله على
 المشاهدة تعبيرى ولهذا جعله في البزنا كيد المشاهدة وعلم انه حرى على الصلة الاسه ساه او ساهى اداء
 الشهادة أشهد مقتصرين عليه دون غيره من الالفاظ الدالة على تحقيق الشى وعلم انتم وهو سوان
 لا لفظ الكتاب والسنة أيضا فكل ذلك لا يجمع على عيب هذه اللفظة ولا يعلم معنى اعتبارها بل
 غيره ولعل السرفيد ان الشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشى عيانا فاشترط الادعاء بان
 عن المشاهدة و رب شى يدل على ذلك ما اشق من اللفظ وهو أشهد بالعد المنارح لا يجوز شهدت لان
 الماضى درضوع للاخبار عارفع فلوقال شهدت احتمل الاخبار عن الماضى فيكون غير مختص بهى الحال
 والمنارح موصوع للاخبار فى الحال فاذا قال أشهد فعند أخبر فى الحال وأما سبب ان هدى القسم نحو
 أشهد بالله لقد كان كذا أى اقسم فمضمن لفظ أشهد معنى المشاهدة والقسم والاحبار فى الحال فكل
 الشاهد قال اقسم بالله لقد اطاعت على ذلك وألا أن احمر به وهذه المعانى موهبة في سيرة من الالفاظ

(كتاب الشهادات)
 الشهادة اعانته قبل في مجلس القاضى
 راد يكون ملزمة بتدوين القضاء انك
 سبب بكتاب الشهادات (هى اخبار
 عن مشاهدته وعيانا عن شى
 أى ليس

بالسرقة توجب عليه القطع فيسقط عنه الضمان لانهم لا يثبتون انهم لا يسرقون وحكي الفخر الرازي في
التفسير ان هارون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء وفيهم أبو يوسف فادعى رجل على آخرانه أخذ ما له من
بيته فأقر بالاختصاص الفقيه فأقر بقرعة يده فقال أبو يوسف لا يلهى لم يقر بالسرقة وانما أقر بالاختصاص
فادعى المدعى انه سرق فأقر بهان فوابعه القطع فلفهم أبو يوسف فقالوا له لم قال لا يلهى أقر أو لا بالاختصاص
ثبت الضمان عليه وسقط القطع فلا يقبل اقراره بعده بما يسقط الضمان عنه فجمعوا كذا بخط شيخنا
(قوله أربعة رجال) لعوله تعالى فاستشهدوا عاينين أربعة منكم واشترطوا الأربع مع وصف المذكورة
بحق معنى الستراد وقوف الأربع على هذه الفاشحة قلما يتحقق فان قلت التخصيص بالذکر لا يدل
على انتفاء الحكم عند انتفاء المذكور قلت نعم ولكن قد وجد دليل الانتفاء وهو اجماع الصحابة ومن بعدهم
على انه اذا انتقص عدد الشهود عن الأربع يجب عليهم الحد لكونهم قد فزعوا بلعي (تمتة) علق العتق
بالزنا فشهد به رجلان يعتمى ولا يحد درواختة فوافي الشهادة على اللواطة فعنداني حنيفة يقبل فيه
رجلان عدلان لان موجب التعزير عنده وعندهم لا بد فيه من أربعة كازنا وأما تبيان البهيمية فالأصح
انه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل فيه شهادة لنساء شيخنا عن الجوهرة (قوله فلا يقبل في الحدود
والقصاص شهادة النساء) الحديث الزهري مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين
من بعده ان لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص زيلعي وأما القتل خطأ فيقبل فيه شهادة الرجال مع
النساء وفي خزانة الكل لو قضى بشهادة رجل وامرأتين في حد أو قود وهو يراه أو لا يراه فرفع إلى أحرامناه
ومعنى الايمان لم يشهد حال كونهما رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولو لا هذا التأويل لم اعتبر
شهادتهما مع الرجال وفي اللؤلؤ الجيصة ان شرب الخمر فعبدى حرشه رجل وامرأتان بشره عتق العبد
ولا يحد بجر (قوله وشرط للولادة الخ) فشهادة العايلة على الولادة مستبرئة كما سيأتي في كلام الشارح عن
شمس الائمة الخ لمواي لكن في حق النيب دون الميراث وكذا شهادة تها على الاستهلال مقبولة في حق
الصلاة عليه دون الارث قال في البحر وعندهما تقبل في حق الارث ايضا وبقوله ما قال الشافعي وأحمد
وهو ارجح فتح وأشار بقوله فيما يطلع عليه رجل الى ان الرجل لو شهد تقبل شهادته وهو مخمور على ما اذا
قال تعمدت النظر الخ وفي الزيلعي فيقبل تقبل وان قال نعمت النظر كما في الزنا وذكروا في التتارخانية ان في
حق الارث تقبل شهادة امرأة واحدة - ندهما اذا كانت عدلة كشهادة النساء على الجراحات في
الحجرات انتهى بتصرف (قوله فيما لا يطلع عليه رجل) مفهومه ان ما يطلع عليه الرجال من عيوب
النساء كالاصبع الزائدة لا يكفي فيه بشهادة امرأة واحدة صريح باكير (قوله امرأة) للحديث شهادة
النساء حائرة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع الخي بالالف واللام يراد به الجنس فيتناول الاول
وهو الواحد بجر والثنتان أحوط ويشترط في سائر شرائط الشهادة من الحرية والاسلام والعقل
والبلوغ والعبد المذنب (قوله وعمد الشافعي أربع) وقال مالك يشترط امرأتان للشافعي ان الشهادة
المطلقة شهادة رجلين والمثنى منهما بمنزلة واحد ومالك ان الواحد في هذا الباب كثر رجل وبه قال ابن أبي
ليلى قلنا ان هذا خبر وليس بشهادة ولهذا لا يشترط لفظ الشهادة وخبر الواحد في البيانات مقبول عيني
واعترض بأن قوله وهذا لا يشترط لفظ الشهادة قول العراقيين والأصح خلافه وهو ما ذكره المصنف
من اشتراط لفظ الشهادة في الكل وأجيب بأنه يكفي في الرد على الخصم أن يكون قولاً في المذهب وان لم
يكن راجحاً كما في كتب الأصول شيخ شاهين (قوله ولغيرها) يراد به الشهادة باسلام الرجل الكافر حيث
لا تقبل فيه شهادة النساء ولا الكفار وكانه لا نها تجر الى قتله اذا أصر على كرهه فصار كالشهادة بالحدود
والقصاص أما المرأة اذا شهد علمها بالاسلام رجلاً وامرأتان قبلت بخلاف الشهادة بردة المسلم حيث
لا يقبل فيها شهادة النساء بجر والمراد من قوله ولغيرها أي من المحقوق أما البيانات فيكفي فيها شهادة
الواحد كالشهادة على هلال رمضان ويدخل في عموم قوله ولغيرها الرضاع حموى عن البرجندى (قوله)

أربعة رجال ولتبيين الحدود (كأن
الشرب والقتل والسرقة
والعصا) أي القصاص (رجال)
فلا يقبل في الحدود والقصاص شهادة
النساء (و) شرط (للولادة والبكره
وعيوب النساء) والأما (فيما لا يطلع
عليه رجل امرأة) واحدة وعمد
الشافعي أربع وقال مالك يشترط
امرأتان (و) يشترط (لغيرها) ان

أورجل وامرأتان ذكر في المتن المقطع المعلم اذا شهد منفردا في حوادث الصبيان تقبل شهادته حموى عن
البرجندى وهو باطلا فقه شامل لمحوادث الصبيان مطلقا كالصبيان التي في حرفة والنظاره ران التقييد
بصبيان المكتب في عبارة الدر عن القهستاني معزيا للتجنيس اتفاقا فصبيان غير المكتب كذلك (قوله
والوصية) أي الايصاء اذ الكلام فباليس بمال جوهره قال في الشريعة لا يفتقر
في الحكم بين الشهادة بالوصية والايصاء انتهى (قوله وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه لا تقبل الخ) لان
الاصل عدم قبول شهادتهن لنقصان العقل ونقص الولاية واختلال الضبط ولكن في الاموال ضرورة
باعتبار كثرة وجودها وقلة ضررها فيقتصر عليها وبذلك قال مالك وأحمد ولنا ما روي ان عمر وعليا أجازا
شهادة النساء مع الرجال في النكاح والغرفة والاصل قبول شهادتهن لو حود ما يتبى عليه أهلية الشهادة
وهو والمشاهدة والضبط والاداء وما يعرض لمن من قلة الضبط فهو مجبور بضم الاخرى اليها عني فلم يبق
عد ذلك الا الشبهة والاداء لا تقبل فمما يندري بالشهادات وهذه الحقوق تثبت بالشهادات وانما لا تقبل
شهادة الاربع من غير رجل كذا لا يكثر خبر وجهن خبر (قوله اهبط الشهادة) أي لفظ أشهد بصفة المضارع
وقدمنا بذكره فالمراد بالشرط لا بد منه بغيره رأيت بخط شيخنا عن عمرى مانعه قوله وزعم في الكل
اعط أشهد ويصدق ذلك في أصل الكتاب على كونه ركازا ذكره ههنا على كونه من شرائط القبول فلا يخفى
احدهما عن الآخر انتهى (قوله لا تقبل) لان النقص نادى بلفظ الشهادة فلا يقوم غيرها مقامها
لما في سامر ريادة تركه كيد لانها سامر ألفاظا من عيني ويشترط التفسير حتى لو قال أشهد على شهادته
لا تقبل ولو قال أشهد على شهادة صاحبي لا تقبل عند المحصاف وسند عامة مشايخنا قبل وبعده
الا وحدثني عما اذا قال هذا المدرعي على هذا المدعى عليه وبه يفتى بحر (قوله وعن شمس المنة الخ) وهو
قول العراقيين لانهم باب الاخبار لا من باب الشريعة والخبر هو الارل لانه من الشهادة عيني (قوله
ارأخبرت بأمرها ولدت) كذا في عدة نسخ وفي بعضها أخبر بصفة المضارع وهو الظاهر حموى (قوله
والعدالة) لقوله تعالى والله وارضى عدله ثم روى عنه من الشهادته والعامل هو
المرضى يرضى (قوله معلمي في الحدود وغيرها) يدعى اريد ان يفسر الاطلاق فيقال وسواء كان وحيدا
دامر ودام يكن (قوله وعن أبي يوسف الخ) انهم تمسكوا بالكتاب في شهادته لانه لو جاهدته لا يتبى احد
على استجراه لاداء الشهادة ولم يرد عن المتبع عن المتبى بغيره معتقده في ذلك والاول أصح فليست كره
الشارح به انه في الزباني وكذا ضعه في الكل انه يميل في هذا الصل فلا يقبل در و راد بالصل قوله
تعالى وأشهد رادوى عدل (قوله اذا كان وجيها الخ) فمترك العناية لوجبه بأن يكون ذا قدر وشرف بحر
والمرءة اذا بنفسها تحمل في محاسن الاخلاق وجميل العادات والميزة وتشديد الواو فيها الغتان (قوله
تقبل شهادته) أي يجوز قبول شهادته ولا يمنع أن يراد بالقبول الصحة لانهم مجمعون على أن القاضي اذا
قبل شهادة العاقل صحت وان لم لان العدالة ليست شرط لأهلية كما سيأتي (قوله محبة نفاع البكائر) فيه ان
اجتناب متعدي نفسه وكذا ما اشتق منه حموى (قوله والعدالة شرط العمل) يشير الى الجواب عما عساه
يعترض به على المصنف حيث سوى بين العدالة ولفظ الشهادة في الاشتراط مع ان لفظ الشهادة شرط للصحة
الاداء بل ركنه وأما العدالة فليست شرط للصحة الاداء وانما طهورها شرط وجوب القضاء على القاضي
كما في البحر وهذا الوفاضي بشهادة الفاسق صحت وان لم بان يقال وجه التسوية بينهما الاشتراط في مطلق
الشرطية وان كان أحدهما شرط للصحة الاداء والا فليست وجوب القضاء بهما مع ان المصنف في هذه العبارة
تابع لصاحب الهداية وغيره (قوله ويسأل القاضي) لم يذكر ان المؤلف صفة السؤال وصرح في الهداية بأنه
لا بد منه قال في البحر ولم يبين انه شرط أولا ورايت بخط السيد المحوى التصريح بوجوبه فيما لم يتركه ولا
يبطل الحكم وفي البحر عن الملقط لوقضي بغير تركية الشهود اجزا فادار السؤال ليس بشرط صحة فلو قضى
ثم طهران الشهود ففسخه لم ينقض القضاء وفي المحيط البرهاني لوقضي بالحد بدينه ثم طهرانهم ففسق بعد

ار رجل وامرأتان (هذا ما سأل عن الحق
ولا اوعيه كالأطلاق والعناق
في كسح ولو كالة والوصية وقال
انما هي لا تقبل شهادة النساء مع
الرجال الا في الاموال ونواحيها كالأجل
الشرط
ونحوه الخيارات كالعقالة (د) شرط
العدالة أي جميع ما يندم
الشرط
لا يقبل وعن شمس لانها خلاف ان
الشرط
الشرط
لا يمكن (امدالة) في انفسان
وغيره ما وعد أبي يوسف انفسان
اذا كان وجيها في الاصل الاول والعدل
تقبل شهادته في الدين والعامل من
هي الاستدانة في الدين والعامل
كان مجتهدا عن الكناز بغيره بشرط
الشرط الاهلية (ويسأل) الهادي

والبرازية من انه لا يمكن على الشاهد لانه عند ظهور عدالته والكلام عند خفاها خصوصاً في زماننا اذا
 الشاهد مجهول الحال وكذا المزكى غالباً والمجهول لا يعرف المجهول قال في الدر وأقره المصنف ثم نقل عن
 الصيرفية نقويضه للقاضي (قوله بل يسكت) احترازاً عن الهتك ويقول الله يعلم الا اذا علمه غيره وخاف
 أن يحكم القاضي بشهادته فيثبت بصرح زياحي وعيني وقوله ويقول بالواو وفي الهداية او يقول قال شيخنا
 وهو الوجه (قوله ومن لم يعرفه بالعدالة ولا بالفسق يكتب انه عدل) قال شيخنا مخالف لما في الزيلعي
 والعيني والبحر من انه يكتب انه مستور انتهى وكذا المحموي استشكله أيضاً بأنه حيث لم يعرفه بالعدالة
 كيف يصفه بها قال ثم رأيت بصرح في النهاية بأنه يكتب انه مستور انتهى (قوله ربما نجدع المزكى) بالبناء
 للمفعول أي نجدع المدعى عليه أو الشاهد المعدل بما لا يدفعه حموى فان كان المال المدفوع للمعدل من جهة
 المدعى عليه فالغرض حينئذ حنه على عدم تعديل من هو عدل وان من جهة الشهود كان لاجل
 تعديل من لم يكن عدلاً قلت ويحتمل ان يكون الخداع من المدعى ولم أدر ما السرفى عدم ذكر السيد
 المحموي له مع انه الغالب (قوله أو يقصر الخ) للسرفاء فائدة أخرى هي ان المزكى اذا جرح الشاهد يقول
 القاضي للمدعى زدى شهوداً او يقول لم تحمد شهودك ولا يصرح القاضي بانهم جرحوا شهوداً والمزكى
 ولو عدله واحد وجرحه آخر فعند الاماين الجرح اولى وعند محمد توقف الشهادة حتى يجرحه آخر او يعدله
 فيثبت الجرح او التعديل وان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل اولى عندهم وان جرحه اثنان
 وعدله عشرة فالجرح اولى ولو عدل في حادثة وقضى به ثم شهد في أخرى فان بعدت المدة اعيد والا لا
 ولا يعدل غريب حتى تمضي سنة عند أبي يوسف ولم يقدره محمد بل على ما يقع في القلوب الوثوق به وبه يفتي
 بحر (قوله وفي العلانية الخ) تقدم ان الفتى به الا كفاء بتركية السر ولهذا قال محمد تركية العلانية
 بلاه وفتنة (قوله ان يجمع القاضي بين المعدل والشاهد الخ) لتنتفي تهمه شبهة تعديل غيره عن القاضي
 لاحتمال ان يكون في قبيلته من يوافقه في الاسم كذا في التبيين (قوله فيسأل المزكى) بنصب يسأل
 عطفاً على يجمع (قوله وان كان محدوداً في القذف) أو عبداً أو امرأة أو أعمى أو صيباً أو أحد الزوجين
 للآخر أو الولد لولده وعكسه أو العبد لمولاه وعكسه قال في البحر وخرج من كلامه تركية الشاهد بمحد
 الزنا فلا بد في المزكى فيها من اهلية الشهادة والعدد الاربعة اجماعاً ولم ار الا أن حكم تركية الشاهد ببقية
 المحدود ومقتضى ما قالوا اشتراط رجلين لها (قوله وتعديل الخصم لا يصح) هذا تفريع من الامام على
 قول من يرى السؤال عن الشهود ككفر به مسائل المزارعة واما على قوله فلا يتأتى ذلك وانما لا يصح
 لانه ظالم وكاذب في زعم المدعى وشهوده عيني وقيد في البرازية بما اذا لم يكن المدعى عليه ممن يرجع اليه
 في التعديل فان كان صح تنوير وشرحه وشمل الخصم المدعى والمدعى عليه وان اراد به المدعى عليه وهو
 الظاهر فعدم صحته من المدعى بالاولى كتعديل الشاهد نفسه وشمل ايضاً ما اذا عدله المدعى عليه قبل
 الشهادة أو بعدها كما في البرازية مع انه قبل الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان
 الفسق الطارئ على المعدل قبل القضاء كالمقارن ولم يذكر تعديل احد الشاهدين صاحبه بان عرف
 القاضي احد الشاهدين بالعدالة دون الآخر فعده الذي عرفه بالعدالة قال نصير لا يقبل القاضي تعديله
 ولا ينسب سمة فيه قولان بحر (قوله حتى لو قال المدعى عليه الشهود عدول الخ) الا انهم اخطوا أو نسوا
 اما اذا قال صدقوا أو هم عدول صدقة فقد اعترف بالحق بحر عن الهداية ويقضى عليه حينئذ باقراره
 لا بالينة عند الجمهور رد عن الاختيار زيلعي بقي ان ظاهر كلام المصنف والشرح انه لا فرق في عدم صحة
 تعديل الخصم بين ان يزيد على وصفهم بالعدالة قوله الا انهم اخطوا أو نسوا أو لم يزد شيئا وبصرح في الدر
 اذ مجرد وصفهم بالعدالة لا يستلزم قبول شهادتهم وما سبق عن البحر من تنقيده به للاحتراز عما لو سكت
 ولم يزد شيئاً بعد وصفهم بالعدالة بل نوطئة لقوله اما اذا قال صدقة أو هم عدول صدقة الخ (قوله مطلقاً)
 أي سواء كان عدلاً أو غير عدل فهو في مقابلة ما سألني عن الصاحبين من انه يجوز تركيته ان كان عدلاً

بل يسكت ومن لم يعرفه بالعدالة ولا
 بالفسق يكتب انه عدل وينبغي ان
 يكون المزكى عدلاً غير طماع وفقير
 وانما كان ذلك في السر ولو ظهر ربما
 نجدع المزكى بالمال او يقصر في
 التعديل للخفا وفي العلانية لا بد ان
 يجمع القاضي بين المعدل والشاهد
 في مجلس القضاء فيسأل المزكى عن
 الشهادة بحضور الشهود ولا عدول
 من قبل الشهود ويشترط في المزكى
 العلانية ما يشترط في الشاهد من
 العدالة والبلوغ والحرية والعقل
 والبصيرة وان لا يكون محدوداً في
 القذف سوى لقطعة الشهادة وفي
 تركية السر يشترط عدالة المزكى فقط
 وان كان محدوداً في القذف كذا في
 الذخيرة (وتعديل الخصم لا يصح)
 حتى لو قال المدعى عليه الشهود عدول
 لا يقضى بشهادتهم ما مطلقاً حتى
 يسأل من غير الشهود عليه

(قوله وعن ابى يوسف ومحمد بن حنبل في تركه الخ) غير انه عند محمد لا بد من ان يضم اليه شخص حر
 لانه لا يكتفى في التركة بالواحد عنه وعند يوسف يكتفى (قوله الواحد يكتفى) اطلقه في عمل
 العبد والمرأة الاعشى والمخ ودفى القذف اذ اناب والنصي وأحد دار وحير للا حر والوالد لولده وبكسه
 والمعب لمولاه وعكسه وخرج عن كلامه التركة من حدارنا وكذا يكتفى بالواحد من التعريم للمملكات
 ذكره ابن وهبان لكن في النارية لا بد من تقويم عدل لمعرفه المقصود من تحتها الى امر من الدعوى
 وفي تقويم نصاب السرفه لا بد من ان يفي كفاي العنايه وكذا يكتفى بالواحد من المخرج ووجه هو من
 الارش وعند الاختلاف في صفة المسلم فيه بعد احصائه والاخبار بان لاس المحموس لا طلاقه والاخبار
 بعيب المبيع والاخبار برؤية الملال والاخبار بالموت للشاهدين وكذا ما كان من الدنانير يدل به
 قول الواحد العدل كنهارة الماء ونخاسته وحل الطعام وحرصه وكذا يعمل بون العدل في عزل الوكيل
 وحر المأدون واخبار بالكره بالكاح ولها واخبار الشفيع بالبيع والمسلم الذي لم يهاجر كما قدمناه من قول
 الى حبيقة من اشتراط احد شرطى الشهادة اما العدد او العدل حر وهو والاخبار بموت للشاهدين
 سيأتي في كلام الشارح مخيا كقيل حيث قال بعد قول المصنف ولا يشهد عالم يعاينه الا السب الخ وديل
 يكتفى في الموت باخبار واحد (قوله لم يكتفى) أى بركيه السر انما ربه العلة فيه بشرط
 فهم بالعدد بخرج عن المحصاف ولو قال الواحد العدل المسلم لكان أولى لاشتراط العدل فيها الى انه
 والاسلام في المركى لو المشهود عليه مسلم انما يصح التراجع (قوله وارسلته من ايمان الى المار
 لو ابى المس على اطلاقه متنا ولا رسول المركى الى القساعى كفى الجرح عن العلى كذا اولى (قوله
 والترجمة) ليس المراد التسوية بين الثلاثة من جميع الوجوه من حيث المكنة بالواحد والافين
 التركة والترجمة ورفى فان الترجما لو كان اعشى لا يورسدا الامام ويجوز به الثاني وقد صال تركيه
 الاعشى حائره ولا يكون المرحم امرأة كما قدمناه عن الحر انه وضع لتركيه واطلق الترجمة شغل المرحم
 عن الشهود اذ عن المرحى أو المدعى عليه لا الاول ومنه كما يوهمه كلام اربطى رحمه الله تعالى وقال اراهم
 المترحم عن الشهود ثم الترجمة مصدر ترجم كذا منه اراهم واو حذوهم - م كلام غير دارا خبره بلعنه
 لغة المتكلم واسم الفاعل ترجمان وفيه لغات اسودها مع التاء ومن الحزم الثانية صمها مع الفاعل انما
 تابعه للجيم والالف فتحها مع عمل الحزم بابعلة بخرج عن المصباح (قوله اذا كان العاقل لا يفهم لعله
 الشاهد) فلو عرف الناس لعدا شاهد لم يعرف بحروا المبسوط معنى ان يخرج رجل مسلم منه واتحاده
 وقع في اجاهليه والاسلام حموى (قوله والاثنا احوط) الى ان كل ما اعشى أى التركة
 وارسلته والترجمة (قوله هذا عندهما) أى لا كنهان لواحد التركة لهما مروا من دمه
 حبيقة ولهذا لا يشترط بعده لشهادة سبغى (قوله وعند محمد يكتفى الاثنان) لا يشهد التركة
 على مراتب الشهادة بفعال يشترط التركة ما يشترط الشهادة من العدد ونصف الدار حتى تتروا
 تركيه - يهود ما أرعقد - كورونى غيره من الحدود والساس رضى اذ رضى اذ رضى اذ رضى
 ان يطالع ليه لرجال امرأه واحدة ريلعى سبغى وسبغى يعلم ما كان الشارح من عند رضى
 وعند محمد لا يكتفى الاثنان ممن سبغى ما اذا كان المشهود به من العدد رضى - بارا - رضى
 بالواحدى ارسلته ارجه وول كان الاثنان احوط لئلا يرضى من رضى - رضى - رضى - رضى
 حموى قال ودارف شرم مدعى المرحم ان يصير له شاهدان فان رضى - رضى - رضى - رضى
 في تركية شهودا رضى عند محمد) هداى تركيه لى اربا - رضى - رضى - رضى - رضى
 الى هداى شير كلام اربلعى (قوله نوع ثبت به عهده) أى ثبت به عهده على العذر
 أى من غير اشارة اليه (قوله كالبيع) ولوا - رضى - رضى - رضى - رضى
 في الشهادة - انما رضى من الحكم بان رضى من مجهول لا شح - رضى - رضى - رضى - رضى

وعلى ابى يوسف ومحمد بن حنبل في تركه
 ان ان يكتفى في التركة بالواحد يكتفى
 وارسلته (قوله وارسلته من ايمان الى المار
 (قوله وارسلته من ايمان الى المار
 الى حذوهم - م كلام غير دارا خبره بلعنه
 الا ان رضى - رضى - رضى - رضى - رضى
 تركيه هداى شير كلام اربلعى
 هداى شير كلام اربلعى
 سبغى وسبغى يعلم ما كان الشارح من عند رضى
 بارا - رضى - رضى - رضى - رضى

والمضاربة والمهبة والشركة (قوله والاقرار) ولو بالكتابة فيكون مرياد (قوله وحكم المحاكم) اطلقه
 فعم القولي والفعل فان كان الاول من المسموع وان كان الثاني من المروي (قوله وان لم يشهد عليه) لانه
 عين السبب فوجب عليه الشهادة عيني ولو ابدل المؤلف قوله وان لم يشهد عليه بقوله ولو قال له
 لا تشهد على لسان افودلاني الخلاصة لوقال المقر لا تشهد على بما سمعت يسعه الشهادة انتهى في علم حكم
 ما اذا سكت بالاولى بمجرد قال وعن الحسن بن زياد انه اذا قال له لا تشهد على لا يشهد عليه (قوله له وفشر)
 أي مريب وانما يكون البيع من قبيل المسموع اذا صدر بالعقد أما اذا كان بالتعاطي فلا وكذا الحكم اذا
 كان قولاً أما اذا كان بالفعل فلا ولعل هذا هو السر في اطلاق الشارح اللف والنشر جوي (قوله ولو
 شهد به وفشر للناسي لا يقبل) حقه ان يكون مؤخر عن قوله الا اذا دخل البيت وعلم الخ كما في الزيلعي
 والعيني والدر (قوله وله هذا قالوا اذا سمع الرجل صوت امرأة الخ) في جامع الفصولين حسرت يعني عن
 وجهها وقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انها
 فلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن الشاهد ان يشير اليها فان ماتت فيقتضى احتياج الشهود الى شهادة
 عدلين بنسبها قال قبله لو اخبر الشاهد عدلان ان هذه المرأة فلانة بنت فلان يكفي هذا للشهادة على
 الاسم والنسب عندهما وعليه الفتوى فان عرفها باسمها وبنسبها عدلان ينبغي للعدلين ان يشهدا الفرع
 على شهادتهما فيشهد عند القاضي بالاسم والنسب أو باحق اصالة بمجرد فتح من ان الفتوى على
 عدم اشتراط رؤية وجد المرأة وفيه عن العيون رجل خبأ فومازجل ثم سأله عن شيء فأقروهم بسمعون
 كلامه وبرونه وهو لا يراههم جازت شهادتهم وان لم يروه لا يحل لهم الشهادة انتهى (قوله وشهد عنده اثنان
 الخ) اطلت في فعل تعرف من لا تقبل شهادتها كالأب والزوجة وبه صرح في جامع الفصولين شرعاً لآلية
 قال وصحة الشهادة على المنقبة قال به بعض شيوخنا عند التعريف (قوله لا يجوز ان يشهد عليها)
 الا اذا رأى شخصها حال اقرارها فيقتضى جواز ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها الارؤيد وجهها
 شرعاً لآلية (قوله ونوع لا يثبت حكمه) كالشهادة على الشهادة فانها لا يثبت بها الحكم كما لم يشهد (قوله
 ما لم يشهد عليه) قيده في النهاية بما اذا سمعه في غير مجلس القاضي فله جاز وان لم يشهد شرعاً لآلية
 عن الجوهرية وتخالعه تصح برصد الشريعة وغيره الخ الدرر ولو قال كما في نسخة ما لم يشهد عليها لكان
 أولى من قوله عليه لما في البحر عن الخزائن لو قال اشهد على بكذا أو شهد على ما شهدت به كان باطلاً ولا بد
 ان يقول اشهد على شهادتي وانما توقف على الاشهاد لان الشهادة ليست موجبة بنفسها وانما تصح
 موجبة بعد النقل الى مجلس القضاء فيشترط فيها التحميل ولم يوجد وكذا اذا سمعه يشهد غيره على شهادته
 لا ينبغي له ان يشهد لانه لم يحمله وانما جعل غيره فصار نظير ما لو سمع شخصاً يقول حيث لا يجوز للسامع ان
 يتصرف ما لم يوكله لان الموكل لم يرض برأيه زيلعي ولا بد من قبول التحميل وعدم النهي بعده كما في الدر
 فليس له ان يشهد بعد الزدأ والنهي قيد بالشهادته على الشهادة لان الشهادة بقضاء القاضي صحيحة
 وان لم يشهد بها القاضي عليه لان القضاء جزمه من قبل له ان يشهد بها وفي البحر عن شرح أدب القضاء
 ضاع سجل من ديوان القاضي فشهد كاتب عنده انه امضى ذلك فان القاضي يقبله الخ (قوله لا يجوز
 للشاهد ادراك خطه الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا علمت مثل الشمس فاشهد بشرط ان يكون عالماً
 ولا يتصور العلم بدون تذكرة الواقعة ولان الخط يشبه الخط فلا يلزم حجة لانه يحتمل الترويع عني واعلم انه
 لا يجوز للقضاء بخط وان كان بين الخططين تشابه وهو الصحيح خلافاً لما في فتاوى قارى الهدي قال في شرح
 التنوير اخرج المدعى خطاً اقرار المدعى عليه فأنكر كونه خطه فاستكتب فكتب وبين الخططين مشابهة
 ظاهرة على انها خط واحد لا يحكم عليه بالمال هو الصحيح خاتمة واعتمده في الاشباه لكن في شرح الوهبانية
 لو قال هذا خطي لكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدره معذوناً لا يصدق ويلزم
 بالمال ونحوه في المنتقطر (قوله الا ان يتذكر الحادثة) وان لم يعرف مكان الشهادة ووقتها بمجرد عن

والاقرار وحكم المحاكم او رأى الغصب
 والبشارة بنقله (قوله ان يشهد على ما سمع
 او رأى كالبصير والاقرار وحكم المحاكم
 والبصير والقيل وان لم يشهد عليه
 فيه لفظ وفشر ولو سمع من وراء الحجاب
 فيه لفظ وفشر ولو سمع من وراء الحجاب
 لم يجر له ان يشهد ولا يدخل البيت
 للمدعي لا يقبل الا اذا دخل البيت
 وعلم انه ليس فيه غيره ثم خرج ووجد
 على الباب وليس للبصير مدخل غيره
 فسمع اقرار من في البيت ولا يراه
 فيقتضى حله ان يشهد على امرأه
 وهذا قالوا اذا سمع الرجل صوت امرأه
 من وراء الحجاب وشهد عنده اثنان انها
 فلانة بنت فلان لا يجوز ان يشهد عليها
 كذا في الذخيرة ونوع لا يثبت حكمه
 بنفسه كاشهادة على الشهادة فاذا
 سمع شاهداً يشهد بشيء لم يجوز للسامع ان
 يشهد على شهادته الا ان يشهد عليه
 اشارة قوله (ولا يشهد على شهادة
 غيره ما لم يشهد عليه ولا يعمل شاهد
 وقاض دراً وبخط ان لم يتذكر كذا)
 فلا يجوز للشاهد اذا رأى خطه ان
 يشهد الا ان يتذكر كذا الحادثة وكذا
 القاضي اذا وجد في ديوانه اقرار
 رجل لرجل بحق من الخوف وهو
 لا يتذكر الحادثة لا يحكم بذلك وكذا
 اذا وجد شهادة رجل يشهد به وهو
 آخر على رجل من الخوف وهو
 لا يتذكر ذلك لا يحكم بذلك وفيه مذ
 حتى يتذكر لرواها راوى ادا لم تذكر
 رواها الحديث لا يحل له اقراراً

الملتقط (قوله قيل هذا قول أبي حنيفة) يفهم منه ان كون هذا قول الامام فيه خلاف جوى (قوله وقال له ان يشهد الخ) ظاهر كلام الشارح ان ابا يوسف مع محمد حتى في الشهادة وبخلافه ما في الزيلعي والعمري والبحر من ان ابا يوسف حوزا لم يخط ذاتي قن انه خطه لاروى والقاضي دون الشاهد وهذا قال السيد الجوى فيه ان ابا يوسف مع أبي حنيفة في الشهادة ومع محمد رحمه الله في الغناء وازدائه انتهى ويمكن دفع التخالف باخذ النقل عن أبي يوسف وجه الفرق ان خط القاضي وازاوى في فوط تحت أيديهم ما في قطره فقد أمن عليه من التغير والتبدل ولا كذلك خط الشاهد لكونه في يد الخصم والقلم ما تصان فيه الكتب بكسر القف وفتح الميم وتسكين الظاء ولا يقال بالتسديد وينشر ليس بعلم ما يعي القمطر * ما العلم الاماوعاء الصدر

ومحل الخلاف في الغاضى اذ اوجد قضاءه مكتوبا عنده واجمع وان القاضي لا يعمل بما يجده في ديوان قاض آخر وان كان مختوما بغير عن الخلاصة (قوله اذا علم انه خطه) جزم في البرازية انه يبقى بقول محمد الا اذا بين للقاضي انه يشهد احتمالا على الخط لا عن علم بحرقه ومن ان له يعمل بدفن ابيع والصراف والسماح ورأيت بخط شيخنا عن خزانه الا كل صراف كتب على نفسه عمال معلوم وخطه معلوم ثم مات فجاء غيره يطلب من الورثة وعرض خط الميت فعرف الناس خطه ثم لم يبدل في تركته ان اثبت انه خطه وقد جرت العادة بمثلته انتهى واستشكله الطرسوسى ونقل استشكله عن والده ايضا بان الاحتجاب اسكروا على مالك في قبول الشهادة على الخط وقالوا ان الخط يشبه الخط وهنالم يعتبر وهذا الخ (قوله ولا يشهد بمسالم يعاينه الخ) شروع في الكلام على ما تجوز الشهادة به بالتسامع وهي عشرة كما في الدر عن شرح الوهبانية منها العتق والولاء عند أبي يوسف والنسب والموت والسكاح والمهر على الاصح ووجهه كما في البحر انه من توابع السكاح فكان كاصله والدخول بزوجه وولايه الغاضى وأصل الوقف بل يشترط على المختار كما في بابه وأصله كل ما تعلق به صحته ووقف عليه والما من شرائطه انتهى (تمت) انما اذا انقطع ثبوتها ولم يعرف شرائط ومصارف يسلك بها كما كانت عليه في ده او بن النصفه بحر عن الفتح (قوله الا النسب) والمحاصل ان اليهود اذا شهدوا بنسب فان العاضى لا يتعلمهم ولا يحكم بداله بعد دعوى مال الا في الاب والابن كما في البحر وأراد بدعوى المال المقتضية أو الارث شيخنا (قوله والموت) ظاهرا طافه انه لا فرق بين كون الميت مشهورا ولا وفيه في المعراج بان يكون عالما أو من العمال أما اذا كان نائرا أو نحوه فانه لا يجوز الا بالمعاينة والعمل كالموت كما في الخلاصة وغيرها لكن بالنسبة لاعتداد المرأة وتزوجها اذا أخبرت بقتله لا لموت الغصاص وأشار المؤلف الى ان المرأة تعمل بالسماح ففي البرازية قال رجل لامرأة سمعت ان زوجك مات لها ان تنزوج ان كان اخبر عدلا وادلم يعاين المرء الا واحد فالحيلة ان تخبر بذلك عدلا مثله اذ لو شهد هو وحده لا يعنى القاضي بشهادته وحده فادسمع العدل منه ذلك حلت له الشهادة فيشهدان معا ويعنى بشهادتهما بحر وظاهر قول الشارح وقيل تكفى في الموت باخبار واحد الخ ان المذهب في الموت عدم الا كنهما بالواحد وصححه في الظاهر به كما في البحر لكن نقل بعده عن الفتح ان المختار الا كنهما بالواحد في الموت والعدالة اما بشرط في الخبر في غير المتواتر ففي المتواتر لا بشرط العدالة ولا لفظ الشهادة والمراد بقوله من يثق به غير الخصم كما في البحر وفي الدر عن شرح الوهبانية لا بد وان لا يكون الخبر منهما كوارث وموصى له انتهى (تمت) شهد رجل بالموت واخر بالخيانة فامرأة تأخذ بقول من كان عدلا منهم سواء كان العدل اخبر بالخيانة او الموت ولو كانا عدلين تأخذ بقول من خبر بالموت جوى عن فتاوى رشيد الدين (قوله اذا خبره الخ) يدل على ان لفظ الشهادة ليست بشرط الشكل أما ليدى يشهد عند العاضى فلا بد من لفظها بحر (قوله والى يأس ان لا تجوز الخ) لانها بلا علم ولا مشاهدة وجه الاستحسان ان هذه الامور يختص بمعاينة اسبابها وحواس من الناس ويتعلق بها احكام نبي على اقتضاء القرون والاعصار فلم يقبل الشهادة فيها بالتسامع

قيل هذا قول أبي حنيفة وقال له ان يشهد ويقضى ويروى اذا علم انه خطه على الحقيقة (ولا يشهد بما لم يعاينه الا بالنسب والموت والسكاح والادخول ولا يدعى العاضى بأصل الوصية ان يشهد بها اذا خبر بها) ان الشاهد (من يثق به) استحسانا والى يأس ان لا يجوز الشهادة بالتسامع في ثب

لا دى الى المخرج وتعمليل الاحكام عني (قوله ويشترط فيها ان يخبره رجلان عدلان
أو ثلاثة ممن يشترط في الاخذ ارفاض الشهادة في غير الموت وفي الموت لا يشترط فيه العدد فكذلك لفظ
الشهادة زيلعي وفيه بحث لان كلامه هذا يفيد ان المذهب الاكثري بالواحد في الموت مع ان قوله قبل
ذلك لو قيل في الموت يكتفى بواحد ل يفيد انه خلاف المذهب شربالية (قوله وقيل يكتفى بالموت
باخبار واحد) بالنسبة للشهادة وأما القضاء فلا بد له من شهادة اثنين بدليل قولهم ولم يحضر الموت
الا شخص واحد وأراد ان يشهد بموت واحدكم أحر بذلك رجلا عدلا ثم يشهدان بذلك عندئذ كما
كما سبق (قوله أو له) لانه هو الذي يشترطه ولا يبق على الاضمار بغير (قوله دون شرائطه)
هو الصحيح كما في البحر عن البرازيد وفيه عن الفصول العمادية المختار ان لا تقبل الشهادة بالشهرة على
شرائط الوقف ثم نقل عن المجنب مانعه المختار ان تقبل على شرط الوقف قال واعنده في المعراج وقواه
في فتح القدير اثنان والمحصل ان اختيار قبول الشهادة بالشهرة على الشرائط غير محكي في كلام صاحب
البحر بقول المشعة بالضعف خلاف لما عز ذلك اليه نعم حكاه في الدرر بقيل لكن لم يعزه للبحر فلو عزا
ما حكاه بقيل لادرك ان صوابا (تتمه) اختاروا في قبول شهادة أهل الحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء
على وقف المدرسة وهم من أهل تلك المدرسة المعتمد العبول بغير (قوله وعن أبي يوسف انه يجوز) لان
الولاة بمنزلة النسيب ولما نهى عن زوال الملك ولا بد فيه من المعاصرة فكذلك ما نهى عن عليه وذکره
الائمة السرخسي ان الشهادة بالعتق يعني بالتسليم لا بتبيل بالاجماع وذکر الحلو ان الخلاف ثابت فيه
أيضاً الخ ان يلى ان يقال ما جعله الشارح والزيلعي روايت عن أبي يوسف خلاف لما في الشربالية عن
شرح الجميع معزى بالخبر حيث قال وعند أبي يوسف آخر تقبل الشهادة على الولاة بالسماع انتهى (قوله
أى لذى اليد) لان اليد اقصى ما يستدل به على الملك ثم اعلم انه انما يشهد بالملك لذى اليد بشرط ان
لا يخبره عدلان بانه لغيره فلو اخبره فنجزله الشهادة بالملك له كما في الخلاصة وأشار المؤلف الى ان القاضى
لو رأى عيان يد رجل فانه يجوز له العصا بالملك كمال الخلاصة والبرازيد قال في البحر وبه طهران قول
الزيلعي ان القاضى لا يجوز له ان يحكم بسماع نفسه ولو تواتر عنده ولا برؤية نفسه في راساس سمع والان
يحمل ما قاله لورأى شبهة في راساس ثم روى يد سيرة بانه لا يتبرع منه أى من غير ان يدعيه لارأى ما
في الفتاوى فيما اذا ادعاه المالك وما في الزيلعي فيما لم يدعه انتهى ورده العدمه المعسرى بانه لا سهو
في كلام الزيلعي وماراده ان القاضى لا يقضى به فسمعه من غير ما بحيث لو ادعى الخصم لا يقبل عنه بدليل
ما صرح به في قبل هذا في اول القوله بانه يقضى به ففسأ ترك بمعنى انه يترك في يد ذى اليد مادام خصمه
لا يبره به حموى وافول لا حاجة الى تكليف ابداء وجه التوفيق ردفع المعارضة لان المسئلة تخلف فيها ما
في الزيلعي متى على قول المتأخرين من ان القاضى ليس له ان يقضى بعلمه وهو المفتى به وما في الخلاصة
والبرازيد متى على مغالبه (قوله اذا وقع في قلبه الخ) لتصل له نوع علم او غلبة ظن ولهذا قيل لورأى درة
غيبته يد كاس او كتابا في بداهل و ليس في آياته من هو اصل لذلك لا يسعه ان يشهد له عني (قوله وقال
الشاذلي الخ) لان اليد متقنة الى ملك ودية وعاربه واجاره زهره فلا عار بالاسمرف فلما
التصرف ايسر نوع الى وكاله واسالده وسوايه ان العلم العظمى سعة ويشترط فيه غايه ما يمكن وهو
اليد لان الملك لا يعرف بالدليل حقيقته وان رآه يشترط له حتمال ان البائع لا يملكه فيمكن في بطلان هذا
فيستبرأ اذا حصل ان يكون له ملك في يده ماله أو ثمنه ونها في يد غيره هم عارض فرغمه بالاصل ولهذا
يعصى به القاضى باليد فضاء زيلعي (قوله وبه قال بعض مشايخنا) المراد به الخصام زيلعي كذا
وقيل وافول عبارة زيلعي وقال الشاذلي دليل الملك اليد مع التصرف وبه قال المحصا فلين في عبارة
الزيلعي ما يعين كون المراد ببعض المشايخ في كلام اشرار هو الخصاص اذا ما مع من ان يكون بعض
المشايخ غير الخصاص قال به ايضاً فالصواب ابدال قوله المراد به الخ بقوله كالمخاص (قوله رأينا بعد

و يشترط فيها ان يخبره رجلان عدلان
او ثلاثة ممن يشترط في الاخذ ارفاض الشهادة في غير الموت وفي الموت لا يشترط فيه العدد فكذلك لفظ
الشهادة زيلعي وفيه بحث لان كلامه هذا يفيد ان المذهب الاكثري بالواحد في الموت مع ان قوله قبل
ذلك لو قيل في الموت يكتفى بواحد ل يفيد انه خلاف المذهب شربالية (قوله وقيل يكتفى بالموت
باخبار واحد) بالنسبة للشهادة وأما القضاء فلا بد له من شهادة اثنين بدليل قولهم ولم يحضر الموت
الا شخص واحد وأراد ان يشهد بموت واحدكم أحر بذلك رجلا عدلا ثم يشهدان بذلك عندئذ كما
كما سبق (قوله أو له) لانه هو الذي يشترطه ولا يبق على الاضمار بغير (قوله دون شرائطه)
هو الصحيح كما في البحر عن البرازيد وفيه عن الفصول العمادية المختار ان لا تقبل الشهادة بالشهرة على
شرائط الوقف ثم نقل عن المجنب مانعه المختار ان تقبل على شرط الوقف قال واعنده في المعراج وقواه
في فتح القدير اثنان والمحصل ان اختيار قبول الشهادة بالشهرة على الشرائط غير محكي في كلام صاحب
البحر بقول المشعة بالضعف خلاف لما عز ذلك اليه نعم حكاه في الدرر بقيل لكن لم يعزه للبحر فلو عزا
ما حكاه بقيل لادرك ان صوابا (تتمه) اختاروا في قبول شهادة أهل الحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء
على وقف المدرسة وهم من أهل تلك المدرسة المعتمد العبول بغير (قوله وعن أبي يوسف انه يجوز) لان
الولاة بمنزلة النسيب ولما نهى عن زوال الملك ولا بد فيه من المعاصرة فكذلك ما نهى عن عليه وذکره
الائمة السرخسي ان الشهادة بالعتق يعني بالتسليم لا بتبيل بالاجماع وذکر الحلو ان الخلاف ثابت فيه
أيضاً الخ ان يلى ان يقال ما جعله الشارح والزيلعي روايت عن أبي يوسف خلاف لما في الشربالية عن
شرح الجميع معزى بالخبر حيث قال وعند أبي يوسف آخر تقبل الشهادة على الولاة بالسماع انتهى (قوله
أى لذى اليد) لان اليد اقصى ما يستدل به على الملك ثم اعلم انه انما يشهد بالملك لذى اليد بشرط ان
لا يخبره عدلان بانه لغيره فلو اخبره فنجزله الشهادة بالملك له كما في الخلاصة وأشار المؤلف الى ان القاضى
لو رأى عيان يد رجل فانه يجوز له العصا بالملك كمال الخلاصة والبرازيد قال في البحر وبه طهران قول
الزيلعي ان القاضى لا يجوز له ان يحكم بسماع نفسه ولو تواتر عنده ولا برؤية نفسه في راساس سمع والان
يحمل ما قاله لورأى شبهة في راساس ثم روى يد سيرة بانه لا يتبرع منه أى من غير ان يدعيه لارأى ما
في الفتاوى فيما اذا ادعاه المالك وما في الزيلعي فيما لم يدعه انتهى ورده العدمه المعسرى بانه لا سهو
في كلام الزيلعي وماراده ان القاضى لا يقضى به فسمعه من غير ما بحيث لو ادعى الخصم لا يقبل عنه بدليل
ما صرح به في قبل هذا في اول القوله بانه يقضى به ففسأ ترك بمعنى انه يترك في يد ذى اليد مادام خصمه
لا يبره به حموى وافول لا حاجة الى تكليف ابداء وجه التوفيق ردفع المعارضة لان المسئلة تخلف فيها ما
في الزيلعي متى على قول المتأخرين من ان القاضى ليس له ان يقضى بعلمه وهو المفتى به وما في الخلاصة
والبرازيد متى على مغالبه (قوله اذا وقع في قلبه الخ) لتصل له نوع علم او غلبة ظن ولهذا قيل لورأى درة
غيبته يد كاس او كتابا في بداهل و ليس في آياته من هو اصل لذلك لا يسعه ان يشهد له عني (قوله وقال
الشاذلي الخ) لان اليد متقنة الى ملك ودية وعاربه واجاره زهره فلا عار بالاسمرف فلما
التصرف ايسر نوع الى وكاله واسالده وسوايه ان العلم العظمى سعة ويشترط فيه غايه ما يمكن وهو
اليد لان الملك لا يعرف بالدليل حقيقته وان رآه يشترط له حتمال ان البائع لا يملكه فيمكن في بطلان هذا
فيستبرأ اذا حصل ان يكون له ملك في يده ماله أو ثمنه ونها في يد غيره هم عارض فرغمه بالاصل ولهذا
يعصى به القاضى باليد فضاء زيلعي (قوله وبه قال بعض مشايخنا) المراد به الخصام زيلعي كذا
وقيل وافول عبارة زيلعي وقال الشاذلي دليل الملك اليد مع التصرف وبه قال المحصا فلين في عبارة
الزيلعي ما يعين كون المراد ببعض المشايخ في كلام اشرار هو الخصاص اذا ما مع من ان يكون بعض
المشايخ غير الخصاص قال به ايضاً فالصواب ابدال قوله المراد به الخ بقوله كالمخاص (قوله رأينا بعد

أولا يصح لان القضاء بشهادة الفاسق يصح بخلاف العبد والصي والزوجة والولد لايه وعكسه لكن
 في خزنة المقتين قضى بشهادة الاعمى او المحدث في القذف اذا تاب او بشهادة احد الزوجين مع آخر
 او بشهادة الوالد لولده وعكسه نفذ حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه انتهى فالمراد من عدم
 القبول عدم حله بجر (قوله وقال زفر الخ) لان الحاجة في هذه الاشياء الى سمعه وهو صحيح لا آفة به
 عني واختاره في الخلاصة وعزاه الى النصاب جازما به من غير ذكر خلاف بجر (قوله وقال أبو يوسف
 والشافعي اذا تحمل الشهادة وهو بصير الخ) محصول العلم بالمعانة وهو في الحفظ والاداء كالصير فلم يفته
 الا الاشارة وذكر اسم يقوم مقامها عند تعذرهما كما في الشهادة على الميت ولنا ان الاداء يفتقر الى التمييز
 بين الخصمين ولا يفرق بينهما الا بالنمعة فيحشى عليه التلقين من الخصم اذا النمعة تشبه النعمة فكان فيه
 شبهة يمكن التحرز عنها بخدس الشهود والنسبة لتعريف الغائب دون الحاضر بخلاف وطه امرأته حيث
 يجوز له مع هذه الشبهة لانه لا يمكن التحرز عنه لضرورة اقتضاء الشهوة وبقاء النسل ولانه يقبل فيه خبر
 الواحد فيعتمد على خبر المرأة زيلعي بقى ان يقال بماذا يعرف انه كان بصيرا وقت التحمل فان قول
 الشاهد في ذلك غير مقبول وقول المدعى كذلك والمدعى عليه منكر للشهود به أصلا قالوا يتصور ذلك فيما
 اذا جاء وهو بصير ليؤدى الشهادة فلم يتفرغ القاضي لسماع شهادته حتى عي أو كان القاضي يعرف الوقت
 الذي عي فيه وناريج الدعوى سابق على ذلك حموى عن النهاية (قوله وقال مالك تقبل شهادته مطلقا)
 أى سواء شهد بما جرى فيه التسماع ام لا وهذا مخالف لما في شرح المجمع لمصنفه حيث قال ان مذهب
 مالك كزفر فالموافق لما في شرح المجمع لمصنفه ان يكون مذهب مالك قبول شهادة الاعمى فيما جرى فيه
 التسماع لا مطلقا خلافا لما ذكره الشارح الى هذا أشار بعضهم واقول مبنى هذه المخالفة قول
 الشارح وغيره كازيلعي والعيثي وقال زفر تقبل فيما جرى فيه التسماع وهو مخالف لما في شرح
 المجمع لابن فرشته معز بالذخيرة حيث قال ان شهادة الاعمى فيما جرى فيه التسماع تقبل بالاخلاف
 والخلاف فيما لا يجوز فيه الشهادة بالتسماع انتهى فاستفيد من كلام ابن فرشته ان زفر يقول
 بالقبول مطلقا سواء شهد بما جرى فيه التسماع ام لا فتحصل من كلامهم ان النقل عن زفر قد اختلف
 وكذا عن مالك أيضا اذ ما عزاه الشارح لمالك من القبول مطلقا على انه قول مالك وان كان موافقا
 للزيلعي لكن جعله العيني رواية عنه بعد ان ذكر اولا مانسه وقال زفر تقبل فيما جرى فيه التسماع
 وبه قالت الثلاثة الخ اذا علمت هذا ظهر انه لا وجه للاعتراض على الشارح بكلام شرح المجمع (قوله
 وعند أبي يوسف لا يمتنع الخ) لانها أدبت بشرائطها وقبلت فيقضى بها كما لو مات الشاهد بعد
 لاداء او غاب وقال لا يقضى بها لان قيام اهلية الشهادة شرطا وقت القضاء لانها تصبح حجة عنده
 وقد فات كما لو جن او خرس او فسق بخلاف الموت لان الاهلية تستقر به ولا تبطل والشئ بانتهائه يتقرر
 وبخلاف الغيبة لانها لا تنافي الاهلية كذا في شرح المجمع لابن فرشته واعلم ان الشارح لو اقتصر في عزو
 قبول شهادة الاعمى الى أبي يوسف على ما اذا كان بصيرا وقت التحمل لعلم قبولها عنده في الوجه الثاني
 بالاولى قال شيخنا وما ذكره صدر الشريعة حيث قال وقول أبي يوسف اظهر ترجيح لقول أبي يوسف فيما
 اذا تحمل وهو بصير وادى وهو اعمى وفيما اذا أدى وهو بصير فعمى قبل القضاء (قوله والمملوك والصبي)
 والاخرس والمغفل والمجنون الا في حال الصحة بجر اطلق في الصبي فشملى ما في الدر من عدم قبول شهادة
 الصبيان فيما يقع في الملاعب قال ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وعزاه الى البرازية والشرابية لالية
 قال لكن في الحواشي تقبل شهادة النساء وحدهن في التمل في الحمام بحكم الدية كميله مدر الدم انتهى
 والخشني المشكل كالانثى لانه يعامل بالاضر وانما لا تقبل شهادة المملوك والصبي لان الشهادة من باب الولاية
 ولا ولاية لهما على انفسهما فاولى ان لا يكون لهما الولاية على غيرهما وعن أحمد تجوز شهادة المملوك وعن
 الحزني تجوز شهادة العبد في كل شئ الا في الحدود وقال البخاري في صحيحه وقال الحسن رحمه الله شهادة

وقال زفر وهو رواية عن أبي حنيفة
 تقبل فيما جرى فيه التسماع وقال
 أبو يوسف والشافعي اذا تحمل الشهادة
 وهو بصير ثم اداها وهو اعمى تقبل
 وقال مالك تقبل شهادة من منع القضاء
 بعد لاداء قبل القضاء لا يمتنع بل
 عندهما وعند أبي يوسف لا تقبل شهادة
 زيلعي بها (و) لا تقبل شهادة
 (المملوك) مطلقا سواء كان قنالا
 مكانا او مدبرا (والصبي)

العبد جائزة اذا كان عدلا واجازة شريح ووزارة بن اوفى عني لكن قوله وقال البخاري وقال المحسن
 مخالف لما في الفتح والالتقاء والدي فيهما بدل قوله وقال المحسن وقال أنس والخزني يقتضيان الى قرية
 عمرو وبالكسر الى بيع الخنزف واثنان شيخنا عن اللب واعلم ان لولاية المقيمة عن المملوك والصبي هي
 الولاية العامة فلا يردانهما صلحان وكيلان ولا شك ان للوكيل ولاية على الموكل لان هذه ولايته خاصة
 والمقيمة العامة (قوله خلاف المالك فيهما) ظاهره من قول شهادة الصبي عند مالك مصلحا وليس كذلك بل
 فيما لا يحضره الا الصبيان كما في العيني (قوله الا ان يتحتم لائح) ونولعه قد در ونحري يعني تحضها لسيده
 وهو رقيق فادها بعد انعتق تجوز (قوله والبلوغ) وكذا بعد ابصار واسلام وبوبه فسي وطزق
 زوجة لان المعبر حال الاداء وفي البحر من حكم برده لعله ثم زال فشهد وفيه لم يبدل الا في أربعة عبد
 وصبي وأعمى وكافر على مسلم وادخال الكمال احد ازوجين مع الاربعة سهود فعلى هذا لا تقبل شهادة
 الزوج ببردتها ولو بعد الصلح بنى ان يقال مقتضى قوله في الدر وطلاق زوجته انه اذا تحمل الشهادة
 حال قيام الزوجية زوجته ثم ادها بعد الاباء تقبل ولو قبل انقضاء العدة وليس كذلك فيحمل على
 ما بعد انقضاء العدة والقرينة على هذا الحمل ما سيصرح به حيث عز اللقنية ما نصه طلعا اثلا ناوهي
 في العدة لم تجز شهادته لها ولا شهادته لخاله وما في الصغرى مما يشير الى جوار الاداء بعد الاباء ولو قبل
 انقضاء العدة استدرك عليه في الشرع لولاية بما ذكره الكمال عن الخيط لا تقبل شهادته لمعتد من رجعي
 ولا بائن لقيام النكاح في بعض الاحكام انتهى قال فيمكن حمل الاباء في كلام الفناوى الصغرى على
 انقضاء العدة جمع بينهما انتهى (تنبيه) شهد لها ثم روجها باطلت در عن الحامية وقوله ثم تزوجها يعني
 قبل انقضاء بالشهادة (قوله والخدود في قذف) لان ارد من غمام الحدي النص والاستثناء مصروف
 لما يليه وهو وانك هم الفاسقون در وفي المبسوط لا تسقط شهادة القاذف ما لم يضرب غمام الخدود وروى
 عنه انها تسقط اذا اقيم عليه الاكثر وروى عنه اذا ضرب سوطا سقطت شهادته عني واعلم ان الضمير
 في لهم من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدأ عائد الى الخدودين وعند الشافعي الما القاذفين العاجزين
 عن الاثبات فلم يجز تقبل شهادته عندنا خلافا له بحر ولو اقام أربعة بعد ما حدى على ان يرى تقبل شهادته
 بعد التوبة في الصحيح لانه بعد اقامته البينة لا يحدف كذا لا ترد شهادته زيلعي بخلاف ما لو اقام البينة على
 اقرار المقذوف بالزنا حيث لا يشترط ان يكونوا أربعة حتى لو شهد رجلان او رجل وامرأان انه اقر
 بالزنا بعد ما حدى القاذف نعوذ شهادته فلو قال المؤلف والخدود في قذف واناب ان لم نتم بينة على
 صدقه لكان اولى بحجرو فيه عن البدائع كل فاسق ناب عن فسقه قبلت توبته وشهادته الا انيس
 الخدود في قذف والمعروف بالكذب لان من صار معروفا بالكذب واشهر به لا يعرف صدقه من توبته
 بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر انواع الفسق فان شهادته تقبل انتهى واعلم ان الاستثناء في كلام البدائع
 من قبول الشهادة لا من قبول التوبة بدليل قوله بخلاف الفاسق اذا تاب الخ فتوبته الخدود في القذف
 المعروف بالكذب مقبولة عند الله تعالى لكان لا تقبل لهما شهادة (قوله فيمن ثبت) وان
 ضربا اكثر بعد اسلامه على الظاهر لان للكافر شهادة فكان ردها من ماله وبالا سلام حدث
 شهادته اخرى والموجود بعد الاسلام ليس حدى بل هو بعضه فلا يترتب عليه رد الشهادة فالاسلام لا يسقط
 حدى القذف وهل يسقط شيئا من الخدود قال فارى الهداية اذا سرق الدمي او زنى ثم أسلم هل ثبت ذلك
 عليه باقراره او شهادة المسلمين لا يدرأ عنه الخدود ان ثبت شهادة أهل الدمه فأسلم سقط عنه الخدود
 قال في البحر وينبغي ان يكون كذلك في حدى القذف وفي القيمة الدمي اذا وجب التعزير عليه فأسلم لا يسقط
 عنه ولم أر حكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للأدب بل بلغ ونقل ازازى عن الشافعي سقوطه بزجره
 بالبلوغ ومقتضى ما في القيمة انه لا يسقط الخ (قوله وقال الشافعي تبدل شهادته اذ اناب) بناء على ان
 الاستثناء من قوله تعالى ولا تقبلوا ذمهم شهادة ابدأ قبل ان يستثنى من قوله وانك هم الفاسقون دل على

خلافا لما لا فيهما (الا ان تتحتم لا
 في الرق والصغير واديا بعد المحرقة
 والبرغ و) لا تبطل شهادة (المحدود
 في قذف واناب الا ان يجد الكافر
 في قذف ثم أسلم) فيمن ثبت شهادته
 وقال الشافعي تقبل شهادته اذ اناب
 وفي المحدود في غير القذف تبدل
 شهادته ان ناب وانما قيد بالكافر
 لانه لو حدى المسلم في قذف

ذلك ذكر التأييد في النسي من قبول الشهادة فلو قبلت بعد التوبة لضاع ذكر التأييد (قوله ثم عتق ترد
شهادته) لانه لم يكن له شهادة على أحد وقت المجد فلم يتم الرد الا بعد العتق أما الكافر فهو من اهل ان
يشهد على مثله فان قلت ما المراد بالشهادة المذكورة في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا الشهادة
القائمة او المحادثة ان كان المراد القائمة ينبغي ان لا تقبل شهادته على اهل الذمة بعد الاسلام وان كان
المحادثة ينبغي ان لا تقبل شهادته على المسلمين وتقبل شهادته لاهل الذمة وعليهم قال الشيخ شاهين قلت
هذا سؤال خاتمة المحققين صدر الشريعة وأجاب عنه الاستاذ الصلاحى بان المراد اعم من ذلك كله
لكونه نكرة في حيز النفي لكن الاسلام يجب ما قبله (قوله والولد) ولومن وجه فلا تقبل شهادة ولد
الملاعة لاصوله او هوله أو لفروعه لثبوت نسبه من وجه بدليل صحة دعوته ولهذا تحرم مناكنه ووضع
الزكاة فيه فأحكام البنوة ثابتة من الطرفين الا الارث والنفقة كولد العاهر وولد أم ولد نفاه سيدها
لا يشهد له ولا يعطيه زكاته بجرع عن المحيط البرهاني وفيه عن الولوالجية وتجوز شهادة الابن على أبيه
بطلاق امرأته اذ لم تكن لامه او لغيرتها لانها شهادة على أبيه وان كان لامه او لغيرتها لا تجوز لانها
شهادة لامه انتهى وقوله وان كان لامه الخ يعني وكانت الام تدعى اذ لو كانت تجحد قبلت يدل عليه
ما صرح هو به معزيا للولوالجية أيضا حيث قال وفيه عنهار جل شهد عليه بنوه انه طلق أمهم ثلاثا وهو
يجحد فان كانت الام تدعى فالشهادة باطلة وان كانت تجحد فالشهادة جائزة لانها اذا كانت تدعى فهم
يصدقونها فيما تدعى ويعيدون البضع الى ملكها بعد ما خرج وأما اذا كانت تجحد فيشهدون على امهم
وأوردان الشهادة بالطلاق شهادة بحق الله تعالى فوجود دعوى الام وعدمها سواء لعدم اشتراطها
وأوجب بانه مع كونه حقا لله تعالى فهو حقا لها أيضا فلم تسترط الدعوى للاول واعتبرت اذا وجدت مانعة
من القبول للثاني عملا بهما وقيد بالشهادة لم لان الشهادة على أصله وفرعه مقبولة الا اذا شهد الجحد على
ابنه لابن ابنه فانها لا تقبل لوجود المانع في المشهود له الا اذا شهد لابن ابنه بالابنية على أبيه لانه لم يصر
جدا حين شهد عليه بل بعد حكم الحاكم وجوب الشهادة والشئ لا ينفى موجب نفسه بجرع عن المحيط (قوله
لابوي الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الولد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج
لامرأته ولا العبد لسيده ولا المولى لعبده ولا الاجير لمن استأجره ولا المنافع بين هؤلاء فمتكون
شهادة لنفسه من وجه قال العيني ولو قال والفرع لاصله وبالعكس او لولد لابنه وأمهات لكان أولى
(تمة) روى ان الحسن بن علي شهد على مع قنبر عند شريح بدير عله فقال شريح لم على ائت بشاهد آخر
فقال مكان الحسن او مكان قنبر فقال لا بل مكار الحسن قال أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول للحسن والحسين هما سيدا شباب أهل الجنة قال سمعت لكن ائت بشاهد آخر الى آخر القصة
وفيها فاستحسنه وزاده في الزرق ومثل هذا لا يقدح في العدالة لانه انما لا يجوز له كونه شهادة لنفسه من
وجه وشهادة المرء لنفسه غير مقبولة زيلعي ومعنى كونهما سيدى شباب أهل الجنة في الجنة أنهما غيرا
في حال شبابهما بل صغرها بفضائل عن هو في سنهما ابن حجر على الهمزية وقنبر بفتح القاف والباء
ككافي البحر وأما قنبر بضم القاف فهو جد سيد بويه ذكره الذهبي في مشتببه الاسماء والانساب وفي تقريب
التهذيب للحافظ ابن حجر شريح ابن الحارث بن فيس الكوفي النخعي القاضي أبو امية ثقة وقيل له حجة
مات قبل الثمانين او بعدها وله مائة وثمان سنين او أكثر يقال حكم سبعين سنة انتهى شيخنا (قوله
وعكسه) بالرفع على انه مبتدأ محذوف خبره عني (قوله وأحد الزوجين للآخر) ولوفى عدة الثلاث
ككافي التنوير والمعتبر في المنع الزوجية عند القضاء لا عند التحمل والاداء ككافي الدر وأما في باب الرجوع
في الهبة فهي مانعة وقت الهبة لا وقت الرجوع فلو وهب لاجنبيه ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه
وفي باب اقرار المرأى تعتبر الزوجية وقت الاقرار فلو أقر لاجنبيه ثم نكحها ومات وهي زوجته صحيح
وفي باب الوصية تعتبر الزوجية وقت الموت لا وقت الوصية وأطلق في الزوجة فشمع الامه لان لها حقا
في المشهود به ولو شهد أحدهما على صاحبه يجوز الا في مستثنى قذفها ثم شهد عليها بالزنا مع ثلاثة

ثم عتق ترد شهادته (و) لا تقبل شهادة
(الولد لابويه وجديه وعكسه واحد
الزوجين للآخر السيد لعبده) مطلقا
سواء كان عليه دين أو لا (او مكاتبه)

الثانية شهد الزوج وآخر بانها اقربت بارتق لغلان وهو يدعى لم تقبل كذا في البحر وهو ظاهر في ان
المسئلة الثانية لارته اط ذاب القذف خلافا لما يذهبونهم من كلام بعضهم (قوله وماله) حال الفناح) لا محالة
بيننا وبينه في هذا كما اجبرناه انتم من اهل مذهبه شيخنا (قوله ما شهد احد المعاصرين) قال السيد
الحجوى وانظر هل شركة المالك كشركة العنان والمفاوضة انتهى واقول قال في البحر واطنعه فذم عمل شركه
الاملاك وشركة العهود عينا ومفاوضة وجوها وصنائح وحصة في النهاية بشرط العنان قال وأما
شهادة احد المعاضين لصاحبه فلا تقبل الا في الحدود والمصاص وللكسح لان ما عداها مشترك بينهما
وتبعه في العنانية والبناية وزاد في القمق على اثلثة الطلاق والعساق وطعام أهله وكسوتهم وتعبه
الزبلي بانه سهو فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير ولا يدخل فيه العقار ولا العروس ولما
قالوا لو ذهب لاحدهما مال غير الدراهم والدنانير لا تطل الشركة لان المساواة ليست بشرط انتهى
وما ذكره في النهاية هو صريح كلام محمد في الاصل كما ذكره في المحيط البرهاني ثم قال وشهادة احد شريك
العنان فيما لم يكن من تجارتهم مقبولة لا فيما كان منها ولم يذكر هذا الفصل في المفاوضة لان العنان
فد تكون حاصلا وقد تكون عاملا فاما المفاوضة فند يكون الا في جميع الادوال وعلى قياس ما ذكره شيخ
الاسلام ان المفاوضة تكون خاصة بكون المفاوضة على الفصل لدى ذكرنا في العنان انتهى
وكذا لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمساواة مساهمة او مشهورة او النافع ارا لم يد الخاخص الذي بعد مرور
اسداده صر بنفسه ونفعه بيع نفسه وهو معنى قوله غلبه السلام لا شهادة للقانع بأهل البيت اي لخاص
معاشه منهم من القوم في السؤال لامر له اذ هو دورو البحر غير يعامل ان كل شهادة حرب معهما
او دفعت معمر لم تقبل اللهم قال فلا تقبل شهادة المسافر للاجبر بالمسافر والمسير للغير بالمسافر اما
الاجير العام كالحياط فتقبل ثم قال وهما من تلك العلة تحت ولائهم انما في شهادة اهل دار
أوصى بذلك ماله ليعمل في فلان وهما من تلك العلة تحت ولائهم انما في شهادة اهل دار
جيرانه وهما منهم فالحكم كذلك الثالث لو اوصى لغيره بدينه واهل بيته وهم انهم لم يسمع ولو كان
صحت والفرق بين الاوصياء والثالث انما يتعزز بهما حصص المصنف منهم في المال ولو اوصى
لغيره جيرانه فشهد من له اولاد فحسبوا لم يقبل مصنف حتى الاولاد وصرهم والفرق بينهما بين
اولادهم ان الخياط لا يدخل تحت عموم طائفة ولم يباينوا في الكلام بخلاف الاولاد فانهم يدخلون
تحت الشهادة وانما ادخلنا المسكن في مسئلة الشهادة لغيره اهل بيته باستبصارهم يخصون بخلاف ابناء
جيرانه وبني عمهم وذكرنا في هذا ان هذه الدار صدقة موقوفة على وراثة جيرانه وهما منهم جارت
ولو على غيرها فربما لا قال الساطي في الفرق ان العار لا يرول والجواريرول فلم يكن شهادة لنفسه
لا محالة انتهى واهل بيت الانسان لا يرول عنهم الاسم لانهم اهل بيته الذين في عياله فلهذا لم يقبل فيها
ولكن بشكل مسئلة العيلة فان الاسم عنهم لا يرول مع بغيره ولكن لا يدخلان في البحر وبمثل الفرق
في الوصية واوقف بأشياء اليها في الشفعة وأما شهادة الدار لم يثبت وجوبه وان كان معلسا لا يعدم
فلا تقبل وشهدا لا تقبل شهادة عمارة حتى الى العلة لان له حصة في المشه ديد وكان معهما واما
فائدة اسقوط اعيان عن الماطر فلا يحلها القاضى اذا اتهمه بخر (قوله وانما) بالجمع من يعمل الردي
ويؤتى وما بالكسر فالذي في اعصانه وكلامه ليس حلقة در (قوله ولا يرق بين ان تعي للناس الخ) تحرمه
رفع صورته بخلاف الرجل فانه لا يجمع شهادته حتى يجمع الناس به ويأبى تبينه مدومه واسليه ليظهر
عند القاضى كفاي مدمن الشرب على اليهود كره الولى در وعيني (قوله في القول والفعل) الواو عني
اوشينا فاشار الى ان مجرد التشبه بالنساء في القول كافي في رد الشهادة سواء انضم اليه التشبه
في الفعل ام لا وما في المدعي من ان المسكر في اعصانه المتعين في كلامه شبهة باسما مقبول اشهاد
استدرك عليه الحجوى بان التشبه بالنساء حرام قال فيلحز (قوله في له) انه هراي يعال من
بصيغة الجمع حتى يطابق المفسر حجوى (قوله في مصيبيه غيرها) فلو في مصيبيه تقبل لاحد من ارشاه

ومالا يجمع اهل بيته في الولد والولد هو زوج
شهادة كل واحد منهما لصاحبه
والشافعي يراه ان حدان وحس
فهو يجوز شهادة احدهما في
(د) لا تقبل شهادة (البرك) الله
فما هو من شرطهما ولو شهدا ليس
من شركهما بل هما هاتان في شرطي
العمان اما شهادة احد المعاضين
في قبول صاحبه في ميراثه حدود
واصلها من الاصل في شهادة الاجير
(د) لا تقبل شهادة (الخمس) والمأخوذة
والمعينة) ولا يرق بين ان تعي للناس
او معهما هاتان في حشد بائنا
بان يثبت بالنساء يتولوا العمل
او يعمل بهما في الدار واما انما
الذي في كلامه في كسر حبه ولم يثبت
أي آله الردي فهو مقبول الشهادة
والمراد بالانحة التي تنوح في مصيبيه
غيرها

بما يفيد اشتراط الادمان فقال بل ادمان السكر يسقط (قوله وورد ذكره ان الادمان الخ) اعلم ان الانسان
 بالفعل أو اليه فولان محكيان في تفسير الاصرار على الصغيره بحرق وقال الساجي لا تقبل شهادة من يجلس
 بحبال السجور والمحانة على الشرب وان لم يسكر لان اختلافه بهم وتركه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 عدالة وان لم يكن نفس الخلو فسقطا فلا تقبل شهادته عني (قوله وفي عمره ان يشرب كذا) قال ابن
 كمال باشا لا يذهب عليك انه امر حتى لا يصلح ان يكون مدار العدم قبول الشهادة حموى وعنده ان ابن
 الكمال يميل الى ترخيص اشتراط الادمان بالفعل لا بالية (قوله ولا شهادته من يلعب بالخمور) لا يثبت
 العقوبة وقد قال عليه الصلاة والسلام ما انا من دد ولا ددمني والعالم به ان يصعد الى السطح فينظر
 عورات النساء وهو فاسق ريلعي والددا لله واللعب والتكبير الشيوخ أي ما انا في من الله والمعرف
 في الدلالة كانه قال ولا ذلك النوع مني صحر (قوله وهو لا نسب) أي سونه او يعني للناس عني (قوله
 أما اذا كان يمسك الحماة في بيته للاستئناس الخ) الا اذا كانت نجر حجمات احرملوكة لغيره فتخرج وكرها
 فيما كل او يبيع عيني (قوله او يعني للناس) لانه يجمعهم على كذبة هداية وغيرها وكلام سعدى اقدمي
 بعيد تقييده بالاحر ودولا تقبل شهادة من يجلس مجلس العشاء او يسمعه وشهادة الشاعر مسرله ما لم يكن
 نقزف أو هجو والصاهر من كلام المصنف عدم حواز العشاء مطلقا قال العيني ومن المشايخ من أجاز في
 العرس الا ترى أنه لا بأس بصبر الدف فيه اسلاما للذكاح ومنهم من قال اذا رأى يعنى ليدعيه ظم
 القوافي ويصير به فصحح اللسان لا بأس به ومنهم من كرهه مطلقا ومنهم من أباحه مطلقا (قوله او تركب
 ما يوجب الخ) فان قلت فيه عدالة لما قدمه حيث اشترط الادمان في الشرب على الله واما كمال
 ما هنا على ما عدا الشرب أو بحباب الدرد من أنه ليس المراد ان يسكب ما من شأنه ان يشرب به المحديل
 ما يتب به المحديل بالفعل ولا يكون ذلك باظهار واحد من الشهود عليه أي حتى ان سأل من هجره
 الدرد فينتهي اشتراط وقوع المحديل بالفعل وأمس كذلك وقد ادكر عزمي راده أن في عبارته بعد ما ذكرنا
 ركعة اوضح على روايه فوريه او ترك جاحه أو جمعة أو أن يرق الشيع بلا عذر وجعل في الدرد الخروج
 لدرجة قدوم الامير مسقة للعدالة وفيه من الجرح ما اذا كان لا يصح للعظم ولا يجرح للأجزاء
 حيث لا يكون من العبث واللعب وهو حرام الخ وكذا الخ في الدرد كذب البخر من التبريد في ركة
 البخر لا يجمع قبول الشهادة قال وفي شرح أسرار العلماء اسباب المحر ح كثيرة منها ركوب بخر الله لانه شاطرا
 به نفسه ومنه من سكر في الدرد وكثير سوار به وبعدهم لا بل المال ومثله لا سالي شهادة الزور
 وكذا ليس المحرر والمولى في السوق اذ الى اسبابه خمس او اربعة وكذا العهد في المختار في الناس
 والبخل ولا شهادة الاشراف من أهل العراق معصمهم ولا من انتقل من مذهب الى مذهب
 الشافعي وكذا بائع اذا كان لعنه الموت وكذا اذا شهد على صك مع اطعمه الداسين وكذا ان شهد
 على باطل اد عرفه ولا تقبل وما البخر من سبع الادان وانتم اذ فامة سقطت عند اتساعه الخرى
 على اذ ان اتبعه راء فهو مشكل (قوله او بل حل الخ) على هذا يدعي عدم قبول شهادة النساء
 ومن يمشي بالسر او يبل وحده ليس عليه سيرة لا تقبل شهادته لانه يترك المروءة ظاهر من حاشا المصنف
 ان دخول الخ مبادر استقط للعدالة مصله لكن بل الخرى من المدة فاما اذا اعداه (قوله او
 بأكل ربا) أي أخذ قدر ارادته راء نادهى المراد في قوله تعالى وحرم ان ياربوا بالمال كل حال لا
 لانه أسهم مع دفع المال ولا ان يربوا بغير (قوله ان يربوا مشهورا) وذلك
 بالادمان لا لا يمكن الدرد من العمد فاما سده ربا بالخلاف من مال الدم حيث لا يشترط
 الادمان لان الربا يفسد كبري في البخر والحاصل ان العيني يفسد ما عدا شرب الخبوا
 العصى لا يربا لا بعد طهوه ها بل سواء رقى ربا يفسد ما بان أكل مال الله من مدخل في ما
 ومال اربا دخل لا مدية (قوله او سار) من افساد رها في التمرين في العمد او لانه

وقد ذكرنا ان الادمان الخ
 ان يشرب وفي عمره ان يشرب كذا
 وحديث الاصل (قوله) وفي
 (شهادة من يلعب بالخمور) وفي
 (قوله او تركب ما يوجب الخ)
 اسبابه خمس او اربعة وكذا العهد في المختار في الناس
 والبخل ولا شهادة الاشراف من أهل العراق معصمهم ولا من انتقل من مذهب الى مذهب
 الشافعي وكذا بائع اذا كان لعنه الموت وكذا اذا شهد على صك مع اطعمه الداسين وكذا ان شهد
 على باطل اد عرفه ولا تقبل وما البخر من سبع الادان وانتم اذ فامة سقطت عند اتساعه الخرى
 على اذ ان اتبعه راء فهو مشكل (قوله او بل حل الخ) على هذا يدعي عدم قبول شهادة النساء
 ومن يمشي بالسر او يبل وحده ليس عليه سيرة لا تقبل شهادته لانه يترك المروءة ظاهر من حاشا المصنف
 ان دخول الخ مبادر استقط للعدالة مصله لكن بل الخرى من المدة فاما اذا اعداه (قوله او
 بأكل ربا) أي أخذ قدر ارادته راء نادهى المراد في قوله تعالى وحرم ان ياربوا بالمال كل حال لا
 لانه أسهم مع دفع المال ولا ان يربوا بغير (قوله ان يربوا مشهورا) وذلك
 بالادمان لا لا يمكن الدرد من العمد فاما سده ربا بالخلاف من مال الدم حيث لا يشترط
 الادمان لان الربا يفسد كبري في البخر والحاصل ان العيني يفسد ما عدا شرب الخبوا
 العصى لا يربا لا بعد طهوه ها بل سواء رقى ربا يفسد ما بان أكل مال الله من مدخل في ما
 ومال اربا دخل لا مدية (قوله او سار) من افساد رها في التمرين في العمد او لانه

مأخوذ من القمير لانه ماله مرد اذا غلب وينقص اذا غلب كالقمر يزيد وينقص بحر (قوله والشرطيح) بكسر اوله ولا يفتح والسين لغة فيه بحر عن القاموس وقال الجوى قيل بالفتح وقيل بالكسر وهو المختار (قوله او تعوته الصلاة بسببهما) وكذا اذا كان يكثر عليهما الحلف عني لكن قيد الزبلي كثرة الحلف بكونه كاذبا فسادا ان كثرة الحلف بدون الكذب او الكذب في الحلف بدون الكثرة لا توجب رد شهادته لا لان حرمة الكذب تتوقف على الكثرة لانه من البكارة مطلقا خصوصا وقد انضم اليه الحلف بل لانه انما يشترطه اذا كثر ذلك منه (قوله ليس بفسق) لان الاجتهاد فيه مساغا فلا ترد شهادته ما لم ينضم اليه أحد المعاني الثلاثة التي ذكرناها الا ان عني وهي القمار وفوت الصلاة وكثرة الحلف وزاد في التنوير وشرحه فزاد أخر وهي اللعب به على الطريق وان يذكر عليه فسخ وان يداوم عليه (قوله وان كان مكروها) أى حراما شرعا لا يمتنع الفتح (قوله فهو مردود الشهادة بكل حال) يعنى وجد أحد المعاني المذكورة ام لا لان نفس اللعب به فسق وقال عليه الصلاة والسلام ملعون من يلعب بالنرد قال العيني ومن يكون ملعونا لم يكن عدلا (قوله لكان أولى) كان الظاهر ان يقول لكان صوابا الا ان يقال اراد بالاولى ما هو صواب فانه قد يطلق ويراد به ذلك جوى واقول هذا الذى ذكره الشارح ينبئ عني التفرقة بين النرد والشرطيح وان اللعب بالنرد يوجب سقوط شهادته مطلقا بخلاف الشرطيح حيث يشترط ان ينضم اليه أحد المعاني وهذه التفرقة وان صرح بها الشراح لكنها خلاف ظاهر كلام المصنف لان المتبادر من كلامه ان مجرد اللعب بالنرد لا يوجب سقوط شهادته كالشرطيح وان كانت حرمة اللعب بالنرد لا تتوقف على انضمام شئ آخر نحو القمار بل لاجل حصول الشهوة فتعييد المصنف بالقمار في جانب البرد كتنقيده بالادمان في جانب الشرب ألا ترى الى قوله او تفوت الصلاة بسببهما فافهم انما صرح في ان مجرد اللعب به سبب لدون انضمام شئ مما سبق لا يوجب رد الشهادة وان كان مجرد اللعب بالنرد حراما فهو وان فسق بمجرد اللعب بالنرد وان لم يقر لكن ظهور فسقه به وشهرته انما تكون بالقمار ونحوه وهذا هو السر في تقديم المصنف للنرد على الشرطيح والاخره فسقط قول الشارح فلو قال او يعاقب بالشرطيح الخ (قوله او يبول الخ) كذا كل ما يخل بالمرءة وان لم يكن حراما كدراجل عند الناس وكشفه رأسه في موضع يعد فعله اساءة أدب ومصارعة الاحداث في المسجد وسرقة لقمة والافراط في المرح المفضى للاستفاف وصحبة الاراذل والاستخفاف بالناس وليس منه الصناعة المدينة فالزبال والحائك والنحاس والدلال تقبل شهادتهم ان كانوا عدولا ثم اعلم انهم شرطوا الادمان في الصغيرة وما شرطوه في فعل ما يخل بالمرءة وينبغي اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يخل بها سقطت عدالته وان لم يكن فاسقاه ففعل الخلل بها ليس يعدل ولا فاسق بحر (قوله على الطريق) لانه يدل على قلة الحياء عني وكذا كشف عورتك ليستنحي در عن الفتح وأما كشفه البول والغائط اذا لم يجد ما يستتر به فانه لا يفسق به بخلاف الكشف للاستنجاء فيلزمه ترك الاستنجاء اذا لم يجد ما يستتره كما قدمناه (قوله او يظهر سب السلف) وهم الصحابة والتابعون والرحيعة كما في النهاية قيد بالظهور لانه لو كتبه تقبل كما في اشدابه ولو قال او يظهر سب مسلم لكان أولى لان العدالة تسقط بسب مسلم وان لم يكن من السلف والفرق بين السلف والخلف ان السلف الصالح الصدر الاول من التابعين والخلف بفتح اللام من بعدهم في الخير وبالسكون في الشر وعطف أبي حنيفة على التابعين اما عطف خاص على عام بناء على انه منهم كما في مناقب الكردري والعناية او ليس منهم بناء على ما صرح به شيخ الاسلام ابن حجر فانه جعله من الضيقة السادسة من عاصر صغار التابعين ولم يثبت لبقاء أحد من الصحابة ذكره في تقريب التهذيب بحر قال في الدر وفيه أى في البحر عن العناية عن أبي يوسف لا أقبل شهادته من سب الصحابة وأقبلها ممن تبرأ منهم لانهم يعتقدون دينها وان كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب انتهى (قوله وتقبل لآخيه الخ) ولو حال حياة أبيه بحر لعدم التهمة وهذا بالاجماع الا عند مالك لو كان في عياله لا نهمل وعنده لو يصل اليهما كثيرا لا تقبل عني واعلم ان قبول

والشرطيح أو تفوت الصلاة بسببهما
وانما قيس به لان مجرد اللعب
بالشرطيح ليس بفسق مانع من
الشهادة وان كان مكروها عندنا ومن
لعب بالنرد فهو مردود الشهادة بكل
حال فلو قال أو يعاقب بالشرطيح
ويجب بالنرد لكان أولى (أو يبول
أو يأكل على الطريق) متعلق بهما
(أو يظهر سب السلف) أى يحكيه
والعناية والتجديد (وتقبل) الشهادة
لآخيه وعنه

الشهادة للزواج والعزم والمحرمة رضاها او مصادره مقيدها اذا انحصار مع رعي السنة ثم ينقل عن الحرابة
 تحاصم الشهود والمعى عليه تقبل لوعده ولا يبرى والقييد بعدم الحسام على القول به لا يحص الشهاده
 للزواج ونحوه (قوله وانويه رضاها الى قوله وامرأة) لا امرأه منهم ممترة ولا يدي ممترة
 ولا بسوطه لبعض في مال المعص دل تحققت التهمة - فبشهادته قرانه ولاد أو احد زوجين لا يشر
 على ما يميز بلعى (قوله أهل الأهواء) عوانه منهم في حق وبهم من هو الشئ - أحبه - نى
 (قوله كالحوار الخ) ثم كل واحد من هذه السنة ثمة شرفه في حق بلعى صاروا من وسبعين درجه
 (قوله ممترة) لانهم فسقة من حيث السنة دالال الحامل شمع على ذلك التماسه والذين وركب ما يع
 من ارتكاب الكذب عني (قوله ولا يكون ما حما) احون بل على الانسان ما صمعه وودعش - ام
 عن مجربوا شتم من الصحاح (قوله وقال الشاعبي الخ) وعذر أحمد لا على لانه عذر ووجهه
 ورافضة عبي والذم في قوله لثمة معى من (قوله يسعون الى انى الخ) رجل بالكوفة قتله
 عيسى بن موسى ووليه بالكائس لانه كان برعاً من بني اهل الكوفة لانه كان بالكوفة قتله
 لا صغر بلعى وعيني والفتوب بدل الكائس بالكائس لان المدكر ربيته لمدان لياقوت كانه
 نصح لكاف محله بالكوفة واما الكائس فعبره معرفة شيخه من الشيخ عبد الله الخضرى (قوله
 والذى على مثله) قد نال على لان المرتد لا شهاده له واحتجوا بمرتد على مثله لا يصح عدم دمه
 من اخيه واعلم انه يسئ من قبول شهادته الذى على مثله ما الخضر عن خلاصة شهادته من ان
 نصرانيه سلم وهو يحتج به - روى ذلك لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وشهد امرأتان من
 نصرانية لم يسم حار ونحوه على الاسلام ولم يقبل انتهى قال العمدة لمعدى بنى في الامم وقد ناله
 خبر ولا يقتل كمالوا سلم مكرها او كرا ثم قال وهذا الذى نثبت رأيه في الولو الجحوى كذا يسم
 ما في الخبر عن الحامية دعى مات فشهد بشهادة من القصارى انه أسلم لا يحل عليه شهادتهم ذكر الوثر
 وساق من المسلمين ولو كان هذا الملبى على مسلم وقبىه أوليائه كره رضى هل دسه فادعى لولى المسلم انه
 اسلم وانه أوصى اليه واراد ان يأخذ ميراثه وشهادته من أهل الكفر بذلك يأخذ لولى المسلم ميراثه
 بشهادتهم ما يصلى عليه بشهادة وليه المسلم ان عدلا ولو لم يشهد على اسلامه سير لولى على عليه
 وليه المسلم ولا ميراث له انتهى ثم قال يعنى فاصبحان لو شهد على سرائى ربيعة من القصارى انه رضى
 مسلمة فان شهدوا به استكرهها حدار - بل وان قولا ما وصحه درى الخدمهم ما يعرف بالشهود لعددهم
 المسببه وكذا يستثنى ما في الخبر عن السائغ لو ادعى مسلم عدداً يدعى انه عبده وشهد كره ان الله
 قضى به القاضى فلا تقبل لكونها شهادة على نكاحى المسلم المزمع على شهوده من يد القاضى
 كفى امر (قوله لا على المسلم) اطلعه فيه مالوا - لم يعد القضاة بالشهادة فاقبيل - رضى الوثر
 ونصه نصرانيان شهدا على سرائى بنصه يداوقف ص ثم أسلم المشهود عليه بعد القضاة
 من الامضاء من القضاة في العمود انتهى وطب - روى بصلب الشهادة ان الله لا يحب
 وفي الشريعة لا يسمع عن أدب القاضى للخصاف معر بالخيط من أبي يوسف يحب ان يتدول بالكل
 وقيل سمدانى حجة بعد القضاء بحدود النفس ولا يحق بالديف في النفس سمدانى بالحد
 وفيها كالمصاعد ليعول خذوه هذا مصاعداً في حدود النفس ونفسى - نى النفس
 وعندهما يلقى بال - يدقهما ما سبى واسلم ان المرء من دونه لا على المسلم ما داوفاً شهادته فمدا
 سلوفاً عما اوصروه فمات فمات بوجده ما في الخبر حيث قال وفى الخ بعدل شهادته الخدرى العبد
 الكافر الساحر وان كان مولاه مستباً وعلى العكس لا تقبل لان الشاهد فى الاول على الكافر وفى
 الثانى على المسلم والوكيل مع الموتى مبرئة ان بعد مع المولى ونه شهادته لدى بنى دى ميت وان كان
 وصيه مسلماً بشرط ان لا يكون عليه دين لمسلم اسرى وشاريعوله والوكيل مع الموتى اى آخرانى معى التنوير

وانويه رضاها وامرأته (د) اى
 بامرأته (وزوج) بدينه وامرأته
 (د) امرأة (ابيد) بل شهادته (اهل
 الأهواء) لا الحسابة (اى الذين
 يتبعون الهوى ولا يدعون مذهب
 اهل السنة كالكوارج والمشتبه
 والمعطله والتقديره والخبره دارما من
 وشهادته هو لا معصولة سمدانى
 هدى لا يكفر به صاحبه ولا يبر
 ما حار كذا في الاحكام وقال الشاعبي
 لا يسم شهادته اهل اذى والشيخ
 واحصاه وهم جند من واحد
 يدعوى الى ان الخطاب يحد
 ان الشهادة اكمل من سبب عدم
 انه محقق ويقولون ثوب لا يثبت
 ولا يثبت كذا بول سرائى وشهادته روى
 لشيعه - ووايون شهادته روى
 لمواد - يدعى الى مثله (د) على المسلم
 شهادته (د) على المسلم

سواء كانت ملتصقة واحدة أم لا وقال
شهادته على أحد (و) تقبل شهادة
(الحربي على مثله لا على الدمي) (و) تقبل
شهادة (من المصغرة) أي اذنب بمعصية
صغيرة مشفق من الملم وهو المصغرة (ان)
اجتنب الكبيرة) وكانت حسنة
اسلب من سيئه هذا هو الصحيح
في اعاد المعتبرة وقيل من ارتكب
صغيرة واضر على صغيرة سقطت
عديته الكبيرة عند اهل الحديث
سبعة الاشرار بالله والفراهم
الزحف وسقوط الوالدين وقتل النفس
بغير حق ونهب مال المؤمن والزنا
وشرب الخمر وقيل اكل الزنا وكل مال
اليتامى وقيل الكبيرة ما سوى فاحشة
في الشرع كاللواطنة والزنا ولم تسم
فاحشة ولكن شرع عليها عقوبة
بخص قاطع في الدنيا بالحد والوعيد في
العقب كالسرقة واكل مال اليتيم ومالم
يسم فاحشة في الشرع ولا شرع عليها
عقوبة في احدي الدارين كالغسرة
او الدملة فهو مصغرة وسيل ما كان
حراما لعينه فهو كبيرة وما كان حراما
لغيره فهو مصغرة والصحيح ان ما كان
شذوذا بين المسلمين ونهه هتك حرمة
الله تعالى والدين فهو كبيرة والا فهو
مصغرة (و) تقبل شهادة (الافلح)
أي الذي لم يخن وعن ابن عباس انه
لا تقبل شهادته وانما تقبل عندنا اذا
تركه بعد الزنا وخوف الهلاك وان
تركه على وجه الاعراض عن الغرض او
السنة على ما قالوا الاستخفاف بالدين
فلا تقبل شهادته ثم لا بد من معرفة
وقته فأبو حنيفة لم يفدره بشئ وغيره
قال من سبع سنين الى عشرين سنين (.)
تقبل شهادة (الحصى وولد الزنا والخنثي)
الا ان المشكل لا يشهد مع رجل ولا مع
امرأة ولو شهد مع رجل وامرأة تقبل كذا
في الخزانة وانما تقبل شهادة ولد الزنا
مطلقا وشهد في الزنا والا وقال مالك

٧٠ (الجزء الثالث من فتح المعين) ابن ابي ليلى بشرط اتحاد الملة وقال مالك والشافعي لا تقبل

وشرحه حيث قال ومن كافر على وكيل كافر مركبه مسلم لا يجوز عكسه لقيامها على مسلم قصد وفي الاول
ضمننا انتهى والثاني يوضحه ما في الدرر حيث قال لا من كافر على مسلم الا في الايصال والنسب يعني اذا ادعى
الا يصال من نصراني واقام شاهدين نصرانيين على خديم مسلم او ادعى ان فلان بن فلان النصراني مات
وهو وارثه واحضر مسلما عليه دين ثابت واقام شاهدين نصرانيين على نفسه تقبل وهذا استحسان
ووجهه مبين في الدرر وقبول الشهادة في هاتين المسئلتين حله في الشرع لبلية بجماعة على ما اذا كان المحض
المسلم مقرا بالدين منكر اللواطنة والنسب لو كان منكر اللذين كيف تقبل شهادة الذميين عليه (قوله)
سواء كان ملتصقا واحدة أم لا فان قلت يلزم على القول بالجواز مطلقا وان اختلفت الملة ان يكون الدليل
احص من المدعى قلت اشرار زيل الى ما منه يستغاد الجواب بان يقال ان الكفر كله ملة واحدة
(قوله وقال مالك والشافعي لا تقبل شهادته على أحد) لنا ما روى انه عليه السلام رحمهم يهوديين بشهادة
يهود عليهم بالزنا وعن أبي موسى الاشعري وطبر بن عبد الله انه عليه السلام أجاز شهادة النصراني
بعضهم على بعض وعليه اجماع السلف زيل (قوله والحربي على مثله) والمراد بالحربي المستأمن
لانه لا يتصور غيره فان الحربي لو دخل دارا بلا امان يسترق ولا شهادة للعبد على أحد بجرع ان افترق
قال ويستثنى من الحربي على ما له ما اذا كان من دارين فلهن كالا فرسخ والحديث لا تقطاع الولاية فيما
بينهم بخلاف اهل الدمة حيث تقبل شهادة بعضهم على بعض وان كان هذا روميا وذلك تركي لان اهل
الدمة من اهل دارنا عني (قوله لا على الدمي) لا بد لولا له عليه وتقبل شهادة الدمي على المستأمن
لان الدمي أعلى منه حالا فجاز ان يجعل له ولايته عليه عني (قوله ونهب مال المؤمن) الذي في الزيل
والعناية وبهت المؤمن قال الجوهري بهتته اذا قال عليه ما لا يراه شيئا عن ابن مالك في شرح المشارق
(قوله كالسرقة وكل مال اليتيم) نشر على ترتيب الالف حوى (قوله وما كان حراما لغيره الخ) كوطء
الحائض حرم لغيره وهو الاذى الموقت وكذا حرمة استعمال ثوب الغير مثلا شيئا (قوله وتقبل شهادة
الانثى) لا طلاق النصوص من غير قيد بالتحسان عني وفي الالف لغتار بالتأني والغين (قوله أي
الذي ليس) وهو سنة للرجال مكرمة للنساء اذ جاع المختومة الدفال الحلو في كان المسافحتين في زمن
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحاديث الجامع الصغير تدل على وقوعه في زمنه عليه السلام أيضا
(قوله وعن ابن عباس انه لا تقبل شهادته) محمول على ما اذا تركه استخفاها بالسنة عني (تتمة) الكبير
اذا أمكنه ان يحن نفسه فعل والا عليه ان يزوج او يشتري ختانه فتختنه كذا ذكره العتاني ومقتضى
قوله عليه ان يزوج الخ وجوب ذلك عليه ويحالفه ما في البحر عن الكرخي حيث قال تختنه الخامي وفيه
عن ابن مقبل لا بأس للخامي ان يطلى على عوة غير بالنور فانتهى الا ان يحمل ما ذكره الكرخي وابن
مقائل على ما اذا لم يكن بنفسه ولا بمن يجعل نظره اليه كزوجته وأمه (قوله وان تركه على وجه الاعراض
عن الغرض) قال شيخنا ليس مذهبا لنا كما هو صريح كلام الزيلعي حيث جعله قول بعض العلماء بعد ان قال
وهو سنة للرجال عندنا دون النساء انتهى (قوله وأبو حنيفة لم يفدره بشئ) اذ لم يرد به كتاب ولا سنة ولا اجماع
والمعاذير لا تعرف بالزنا وقدره المتأخرون فقيل بسبع الى عشرين سنين وقيل اليوم السابع من ولادته
وبعد الى ان يحمله ولا يهلك به درر واختار ان أول وقته سبع وأخره اثنا عشر بجر (قوله وغيره الخ)
عني من المتأخرين فخذ ان في البحر ولم يفدره الامام للختان وقتا وقدره المتأخرون الى آخره وكذا يهمل هذا
تمامه عن الدرر (قوله والخنثي) بفتح الخاء على وزن فاعيل منزوع الخصيتين بجر (قوله وولد الزنا
والخنثي) لتختن العدة منهم لان قبح المصاورة يذنه أو جنسية ابويه لا توجب قدحا في العدالة عني
(قوله ولو شهد مع رجل وامرأة تقبل) يعني في غير الحدود ولا يهمل امرأته في حق الشهادة احتياطاً حتى
لا يجوز ان يشهد مع رجل في غير الحدود وسالم ينضم اليه امرأة ولا مع النساء وحدهن بل رجل (قوله وانما
تقبل شهادة ولد الزنا الخ) لا وجه لاتباه بالخصر (قوله والعمل) في السراجية ان كان العامل مثل عمر

تقبل في جميع الختوق الا في الزنا وفي بعض الخواشي المذكور في المتن ظاهر الزاوية وقيل لا تقبل مطلقا (و) تقبل شهادة (التمل) والمراد بهم ابن

ابن عبد العزير شهاده حاترة وان كان من يزيد معاونة فلا قال في البحر وفي اطلاق العاقل على
 الخليفة نظر واجاب المقدسي بأنه يمكن ان يكون التشبيه بالنسبة لما قبل زم اخذت وانه كان عام لا
 يقال التشبيه من حيث الدابة لا من حيث الولاد وذلك كما في هذا المقام حموي (قوله عمال السلطان)
 وقيل اراد بالعمال الذين يعملون ويترحمون بنفسهم لمعمل وينبغي تغييره بأن يكون حرفه لا يندرج
 حرفه أبائهم واجدادهم ولا من بعدهم ادا كانت حرفه دينة ولا شهادة له بغيره منه نظر لا يدع له لما قدمه
 هو قريبا من ان صاحب الصماعة الدنيئة كان بال والمخاضت مقبول الشهادة ادا كان عدلا في البحر
 (قوله كالحراج ونحوه) من الحرمة والصدقات شيخنا (قوله فلا تقبل شهادتهم) منهم من ذلك رئيس
 اعريه عن شيخ البلد وكذا المعروف من المراكب والعرباء في جميع الاصناف وصغار الخفاف لا لهم اعوان
 على العلم بحرف الفصح وفيه عن شرح الوهبانية أمير كبير ادعى فشده له بحاله ونواحه ورعاياهم لا تقبل
 كشهادة المزارع لرب الارض (قوله وتجارفا) كلامه) او يحلف عليه كثيرا او استأذنت اولاده
 غيرهم در (قوله ومعتق لمعتق) حيث لم يكن في عيانه الا لله وفي الخلاصة لو شهد العبدان بعد العتق
 ان الثمن كذا عند اختلاف البائع والمشتري لا يسل انتهى وفي البحر لا لهم اعوان لا يفسد نعمت
 باثبات العتق لانه لو لا شهادتهما لكانت الفسخ السبع فيصل العتق وكلام بعضهم في هذا المعام يروهم ان
 التعليل من كلام الخلاصة وليس كذلك بل هو صاحب البحر (قوله والاول من الخ) ونحوه كسكه
 حموي والليل على جواز قبول الشهادة ما بيناه من ان فمرا ان خمس شهد العلى عند شرفه يعمل شهاده
 فمرو هو كان عتيق على رايي (قوله ولو شهدا ان بابا صالح) مثل الاب من لا يعمل الشهادة وأشار
 شهادة الابن الى ان شهادة الدنين او المارويين والموصى له بان الممت الوصى الى ولان ارا الوصيين بان
 الميت ارضي لاهل معهما كذلك في الخمس ان ادعى ميتا ولا لا وذا من كون الموب معروفا ان الكل
 اى طاهرا لاف مسئلة لمديونين باها يعمل وان لم يكن الموب معروفا لاهل ما يقران على انفسهم ما يثبتون
 ولاية العقب للمشهد وله فاسد المهمة وثبت موت رب الدين وراهم ما في جميع ما بحر (قوله والوصى
 يدعى) المراد من الدعوى هنا الرضا بالجواز لا يتوقف على الدعوى بل للعاصي ان يصعب منه الرضا
 رضى به هو عزم راده (قوله حارب الشهادة) ويد كبير الفعل باعتدال ان كور عيني (قوله استحسنانا) لان
 للقاضي ولا بد نص الوصى وهذه الشهادة كفته مؤيد العقبين لانه ثبت هاشي - لاف ما لم يكن
 الميت طاهرا لانه حينئذ لا يملك انعاصي حسب الوصى الا هذه البينة وفي المهمة لحرار مع الساهدين بل
 (قوله والعياس ان لا يعمل) لان الشاهد يعرض نفسه ليعمل (قوله وان ادعى الوصى لا يعمل) لان
 العاصي لا يحرم احد ال الوصى بل يلى (قوله كما تعذر الخ) لانه ليس للعاصي ولا بد نص الو ككل عن
 العائب الا ان المفقر فلرب لا بد بشهدها وهي غير موحدة لاجل المهمة لانهم يشهدون لا يها
 فملا رايي ونحوه (قوله بعض ديوبد) اتعاقا لو شهدا ان بهما رطل بالخصوص لم تبين ايها - رطل
 وحلاسه ولم ارب لا بين كل من لا تقبل شهادته لموت احرا يفسد البراءة في الورد شرحه هدا
 الوصى في لم يلب بعد ما سرت العاصي رتب غيره او بعد بلع الورثة بعد حاد من لا يخلو الوصى محل
 الميت ومساكينك بل نفسه فاستوى حصامه وعدمه الو ككل ارشاه لموت بعد سرت ان حاد من
 بخالس العاصي شهادته بعد سرت لا يعمل انه فالهمة والادب له مها خلافا للثاني الخ وفي التعرض
 لعامة شهدا الميت ارضي هما او وصى - هذا - ساد في حق هذا ويندم اليه احرا ان يبي ودينه
 لو شهد الوصى لو ارب في لم يلب ان المشهود له صغير الم يعرف ما و ان كان بالعا - ذلك عنده
 وعندهما محور لو شهدا لير على احبي قبل في طاهر ارايد ولونهم الوصيان على اقرار الميت شي معين
 وارث باع عمل (قوله وذا سماع صي ح) هذا بعد التعديل ولو لم يلبت كان اسودر بل الاحبار
 ولوم واحد على الجرح ان اردت معبرون وجهه كعاد لوه ملاحسرو منه قبل التعديل دفع لشهادته قبل

عمال السلطان الذين يأخذون
 الحقوق الواحدة كالحراج ونحوه
 عند انجور الواهد امكن في
 عشرهم فاما راسا فلا تقبل
 شهادتهم بل طاهم المحاسل هم
 ان راسا لا تقبل ولا يرد شمس
 الاثمة السرحى ان العامل اذا كان
 و راي الناس دامرو ولا يعارف
 فلا يقبل شهادته واما اذا كان
 ساهد لم يرب عند الناس او يمارف
 فلا يله لا يقبل شهادته (و) يقبل شهادته
 (معين لمعين) والاول مني للمعول
 و الثاني مني للعامل (ولو هذان
 اباهما الوصى اليه والوصى يدعى
 حارب) الشهادة استحسنانا والبيان
 ان لا تقبل (وان اشكر الوصى لا)
 يبل (كثرو هدا) اى سئل راسه
 ولو شهدا ان اباهما لعاب (قوله)
 من ديوبد ادعى الوصى ان ارشاه
 و يسمع

ثبوتها أو بعده رفع لها بدنوتم أو الدفع اسهل من الرفع الخ بقي ان يقال ما ذكره من التفصيل مخالف
 اظاهر كلام المصنف والشارح والزيلعي والعيني حيث اطلقوا في عدم سماع القاضي الشهادة
 على جرح مجرد فعم ما لو كان قبل التعديل وكذا ابن السكيت اطلق في رد الشهادة على الجرح المجرد كما في
 الدر ونصه واطلق ابن السكيت ردها تبعا لعامة الكتب قال وظاهر كلام الوافي وعزمي زاده الميل اليه
 قال وجعله البرجندي على قوله ما لا على قوله اه وكذا صرح في البحر بان عدم قبول الشهادة على الجرح
 المجرد اعم من ان يكون قبل التعديل او بعده ونصه النظر في الجرح المجرد وغيره انما هو بعد التريكة
 كما في السراج فاذا سأل القاضي عن الشهود سرا وعلمنا وثبتت عدالتهم طعن المحقق فان كان مجردا
 لم يقبله والا قبل ولكن عدم قبول الشهادة على الجرح المجرد اعم من ان يكون قبل التعديل او بعده
 ثم ذكر ان التفصيل انما هو فيما اذا ادعاه المحقق وبرهن عليه جهراما اذا خبر القاضي به سرا وكان مجردا
 فاذا برهن عليه سرا بطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل فيقدم الجرح انتهى ومنه يعلم ان المراد
 بالتفصيل في كلام صاحب البحر التفرقة في الجرح بين المجرد وغيره اذا وقع الاخبار به جهراما وليس
 المراد به التفرقة في الجرح المجرد بالنسبة لما لو كان قبل التعديل او بعده كيتوهم من كلام بعضهم (قوله
 على جرح) بفتح الجيم من جرحه بلسانه جرحا عليه ونقصه بجرع عن المصباح قال وفي الاصطلاح اظهار
 فسق الشاهد (قوله من حقوق الشرع) شامل لما اذا تضمن التعزير حقا لله تعالى لكن الظاهر ان مرادهم
 من الحق المحذور لا يدخل التعزير لوفهم وليس في وسع القاضي ازماءه لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حق
 الله يسقط بالتوبة بخلاف المحذور حيث لا تسقط بها بجر (قوله نحو ان يشهدوا ان الشهود فسقة او رناة
 الخ) جعلوا هذا من الجرح المجرد ومن غيره ماسا في من اقامة المدعى عليه البينة بانهم زفوا او شربوا الخ
 فحتاج الى الفرق بينهما فقال الزيلعي يحمل الاول على ما اذا تقدم العهد والافلا فرق بينهما بجر
 والى هذا اشار الشارح بقوله فيما سأي ولم يتقدم العهد واعلم ان الشهادة على الجرح المجرد انما لا تقبل
 لان الفسق المجرد مما لا يدخل تحت الحكم لان الفسق يرفع فسقة بالتوبة وعمله قد تاب في مجلسه او قبله
 قال الزيلعي ولان فيه هتك السر واشاعة الفاحشة من غير ضرورة وهو حرام وللضرورة جائز على ما تبين
 قال ولا يقال فيه ضرورة وهو منع الظالم عن الظلم فينبغي ان يجوز لقوله عليه السلام انصر اخاك الظالم
 او المظلوم لانا نقول لا ضرورة الى هذه الشهادة لئلا يكتفه من الاخبار للقاضي سرا حتى ترد شهادتهما
 فامكن منع الظالم بذلك اما اذا كان الجرح غير مجرد بان كان فيه اثبات حق لله تعالى او حق العبد فقبل
 شهادتهما ما ضرورة احياء الحقوق وان كان فيه هتك لان المقصود ايجاب حق الله او حق العبد وهو
 يدخل تحت الحكم وفي ضمنه يثبت الجرح انتهى اذا علمت هذا طهر لك ان قوله في الدرر وغلام تقبل
 هذه الشهادة لان العدالة بعد ثبوتها لا ترتفع الا باثبات حق الشرع او العبد ولم يوجد واحد منهما فيه
 نظر ظاهرا لا قضاة عدم قبول الشهادة على الجرح المجرد بعد التعديل مطلقا سواء جرحه جهراما او سرا
 وليس كذلك لما علمت من ان كلام الزيلعي يعيد قبول الشهادة على الجرح المجرد سرا ولو بعد ثبوت العدالة
 بخلاف الجرح المجرد جهراما حيث لا تقبل الشهادة عليه مطلقا لا بعد التعديل ولا قبله خلافا لمن فرق
 وهذا هو المراد من التفصيل فيما قدمناه عن البحر قدبر (قوله الا اذا شهدوا الخ) لانه اقراره لا حق له
 فيه في المعنى زيلعي وليس هذا بجرع وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه بجرع وهذا الاستثناء
 منقطع حموي (قوله او نحوه) كشهادتهم على اقراره انه استأجرهم وانده بطل شيخنا (قوله ارقام
 المدعى عليه الخ) وكذا اذا قال صالحت الشهود بكذا من المال على ان لا يشهدوا على بهذا الباطل واذا
 على ذلك بينة وطلب استرداد المال تقبل بينته زيلعي وقوله بكذا من المال اي دعوته اليهم رشوة
 والا فلا صلح بالمعنى الشرعي در وكذا اذا ادعى اجنبي انه دفع كذا لثلاث شهدوا على فلان بهذه الشهادة
 وط ب ردهم وثبت ابا بينة او اقراره وكول فانه يثبت به فسق الشاهد فلا تقبل شهادته بجر (قوله

على جرح مجرد) ولا يحكم بذلك اي
 لا يسمع الشهادة على ما تبين من تنسيق
 الشهود من غير ان يضمن ايجاب
 حق من حقوق الشرع او العبد نحو
 ان يشهدوا ان الشهود فسقة او رناة او
 اكله ربا او شربا الخ وعلى اقرارهم انهم
 انهم شهدوا بان زورا وعلى اقرارهم
 اجروا على اداء لشهادته او على اقرارهم
 ان المدعى مبطل في هذه الشهادة لهم في هذه
 على اقرارهم انهم لا شهادة لهم في هذه
 المحادثة الا اذا شهدوا على اقرار المدعى
 انهم فسقة او شهدوا بان زورا ونحوه او
 اقام المدعى عليه البينة ان المدعى
 استأجر الشهود بعشر دراهم لاداء
 الشهادة

واعطاهم العسرة من مالي الخ) تعذر لادعواه صحبة لما فيه من اجاب والمسال على المشهود عليه وهو
 مما يدخل تحت الحكم ولو لم يبق له لا تعذر الهادة لان الدعوى غير شخصية وكان راجحاً لانه لم يدع
 قبله حقاً يمكن العسرة ودعوى الاستيثار وان كانت صحبة لكنه يدعيها لغيره وسر له ولا يدارام
 غيره لغيره بلعي (قوله ولم يتقادم العهد) هو من جملة كلام اليهود كذا ذكره عمرى راده بان لا يروى
 الزيج في الحجر ولم يمس شهرى المبنى فيدعيه لانه لو كان معادماً لا تقبل لعدم اثبات الحق به لان الشهادة
 بحق معادماً مردوده درر (قوله او انهم عبيد) فلو قالوا اعتقنا سيدنا وبرهنا نائب عنك السيد في عينته
 فاد احضر لا يلتفت الى ادكاره بخبر عن حادثة الاكمل قال والطعن برقمه لا موقوف على دعوى سيدهما
 وذكر ان اثبات لا يخصص في الشهادة بل اذا احبر القاصي برقمه اسقط شهادتهما (قوله او محدودون
 في القذف) فيدعي بالحد في القذف لان المخرج بانه قاذف يوقف على دعوى المذنب بخبر عن المخرج
 (قوله حينئذ تقبل) لما فيه من اثبات حق الله تعالى او العبد والمخافة ماسه الى احيائه وارا تعارض
 بين المخرج والتعديل قدم بينه المخرج لان معهما زيادة علم شيئا واعلم ان المخرج اذا اتهم دفع ضرر
 عام يسمع عليه البيعة كرجل يؤدى المسلمين بيده ولسانه بفعل البيعة عليه ليعلمه انما هو من ذلك وهذا
 هو محمل لقوله عليه السلام ادكروا العاسق بما فيه تحذر (قوله ومن شهد ولم يرح الخ) ادول في كل من
 عبارة الممن والشارح نظرا لما من حيث عدى او هم بنفسه مع انه اعاد بعدى - راف المجرى حوال وجعل
 متعلقتا بالعرض مع انه اعاد بالكل رافا الشارح في سبب او هم بقوله احصاء (قوله
 كانت باطله الخ مع ان هذا التفسير انما يثبت وهم لا او هم قال تعالى في صيغة تقول او هممت الى اني
 اذا تركته كله او هم وودهم في الحساب اراصلب به او هم وودهم الى اني اذا ركب به او هم
 وانت تريد غيرهم او هم وودهم الى اني اذا ركب به او هم وودهم الى اني اذا ركب به او هم
 او هممت عن شهادتي) وفي المعراج او هم من الحد اب ما اسعط وراوعني واوهم من حدرك ركب
 تركها ولو قال الشاهد شكك او صلص او سب فهو مثل او هممت و علم ان طاهر المدين بالعرض
 يعيد له لو قال او هممت الحق انما هو له لان آخر لم يقبل - ر (قوله بل قوله) قدمه الموير ورحه
 لعدم طول المجلس وعدم تكذيب المشهود له وعدم المساقصة ووجهه ان اريح ان الشاهد قد بلى
 بالعرض لمناهة مجلس القاصي فوضعت العذر فعمل شهادته اذا دارك من اوانه وهو عدل قال
 واطلق المصنف العيول فعمل ما اذا كان بعد القسامة وصرح في البابا مع ما الى ان - ر (قوله
 يوسف وعليه الفتوى كما في الحاشية اه ربه يعلم ان المخرج بان علمه المخرج من رازم الخ بقوله من
 كلام النهاية خلافا لما في كلام بعضهم (قوله لو كان عدلا) اي ما بالعدل ما - ر (قوله
 عنه عدل بجرع الفح) (قوله لانه لو قام عن المجلس الخ) ليس عدم العمل على الملا - ر (قوله
 كان كلامه الاول شهادته فان لم يذكر اعط الشهادتي كلامه الاول بمرح مدرك - ر (قوله
 سكي قال ثمري ولا معنى لهذا) حيد عدول المصنف ومن هذا الخ (قوله لم - ر (قوله
 الخ من سره ر شوه - ر اذا كان موضع - ر (قوله بالادوال احصاء) في المسال انما - ر (قوله
 باعادة الكلام مثل ان يدع اعطاشه او سم المدعي والمدعي عليه او تزلزلت اثاره - ر (قوله
 وما يجري شرا وان من عن المجلس بعد ر يكون مدلولها صوردا بل المسال في الشهادة
 و بيان اسم المدعي والمدعي عليه والا ساره لهما شرطه العسرة في - ر (قوله ر - ر (قوله
 به) اولاً لان المشهود به او لا صار تحت المدعي ووجب على القاصي التصديق - ر (قوله
 فعلى هذا معنى العمل قبول شهادته لا قبول قوله او هممت واحساره في الهدى انما - ر (قوله
 جاز شهادته تحذر) (قوله وقيل يعني عاصي) قلت وعليه حمل السارح كلام المصنف - ر (قوله
 كلام المصنف ويقبل قوله دون ان يقول ويقبل شهادته جوى ووجه لبع الماني - ر (قوله

واعطاهم العسرة من مالي اني كان
 في يده او اقام المدعي عليه البيعة بأمر
 ر (قوله او انهم عبيد) فلو قالوا اعتقنا سيدنا وبرهنا نائب عنك السيد في عينته
 فاد احضر لا يلتفت الى ادكاره بخبر عن حادثة الاكمل قال والطعن برقمه لا موقوف على دعوى سيدهما
 وذكر ان اثبات لا يخصص في الشهادة بل اذا احبر القاصي برقمه اسقط شهادتهما (قوله او محدودون
 في القذف) فيدعي بالحد في القذف لان المخرج بانه قاذف يوقف على دعوى المذنب بخبر عن المخرج
 (قوله حينئذ تقبل) لما فيه من اثبات حق الله تعالى او العبد والمخافة ماسه الى احيائه وارا تعارض
 بين المخرج والتعديل قدم بينه المخرج لان معهما زيادة علم شيئا واعلم ان المخرج اذا اتهم دفع ضرر
 عام يسمع عليه البيعة كرجل يؤدى المسلمين بيده ولسانه بفعل البيعة عليه ليعلمه انما هو من ذلك وهذا
 هو محمل لقوله عليه السلام ادكروا العاسق بما فيه تحذر (قوله ومن شهد ولم يرح الخ) ادول في كل من
 عبارة الممن والشارح نظرا لما من حيث عدى او هم بنفسه مع انه اعاد بعدى - راف المجرى حوال وجعل
 متعلقتا بالعرض مع انه اعاد بالكل رافا الشارح في سبب او هم بقوله احصاء (قوله
 كانت باطله الخ مع ان هذا التفسير انما يثبت وهم لا او هم قال تعالى في صيغة تقول او هممت الى اني
 اذا تركته كله او هم وودهم في الحساب اراصلب به او هم وودهم الى اني اذا ركب به او هم
 وانت تريد غيرهم او هم وودهم الى اني اذا ركب به او هم وودهم الى اني اذا ركب به او هم
 او هممت عن شهادتي) وفي المعراج او هم من الحد اب ما اسعط وراوعني واوهم من حدرك ركب
 تركها ولو قال الشاهد شكك او صلص او سب فهو مثل او هممت و علم ان طاهر المدين بالعرض
 يعيد له لو قال او هممت الحق انما هو له لان آخر لم يقبل - ر (قوله بل قوله) قدمه الموير ورحه
 لعدم طول المجلس وعدم تكذيب المشهود له وعدم المساقصة ووجهه ان اريح ان الشاهد قد بلى
 بالعرض لمناهة مجلس القاصي فوضعت العذر فعمل شهادته اذا دارك من اوانه وهو عدل قال
 واطلق المصنف العيول فعمل ما اذا كان بعد القسامة وصرح في البابا مع ما الى ان - ر (قوله
 يوسف وعليه الفتوى كما في الحاشية اه ربه يعلم ان المخرج بان علمه المخرج من رازم الخ بقوله من
 كلام النهاية خلافا لما في كلام بعضهم (قوله لو كان عدلا) اي ما بالعدل ما - ر (قوله
 عنه عدل بجرع الفح) (قوله لانه لو قام عن المجلس الخ) ليس عدم العمل على الملا - ر (قوله
 كان كلامه الاول شهادته فان لم يذكر اعط الشهادتي كلامه الاول بمرح مدرك - ر (قوله
 سكي قال ثمري ولا معنى لهذا) حيد عدول المصنف ومن هذا الخ (قوله لم - ر (قوله
 الخ من سره ر شوه - ر اذا كان موضع - ر (قوله بالادوال احصاء) في المسال انما - ر (قوله
 باعادة الكلام مثل ان يدع اعطاشه او سم المدعي والمدعي عليه او تزلزلت اثاره - ر (قوله
 وما يجري شرا وان من عن المجلس بعد ر يكون مدلولها صوردا بل المسال في الشهادة
 و بيان اسم المدعي والمدعي عليه والا ساره لهما شرطه العسرة في - ر (قوله ر - ر (قوله
 به) اولاً لان المشهود به او لا صار تحت المدعي ووجب على القاصي التصديق - ر (قوله
 فعلى هذا معنى العمل قبول شهادته لا قبول قوله او هممت واحساره في الهدى انما - ر (قوله
 جاز شهادته تحذر) (قوله وقيل يعني عاصي) قلت وعليه حمل السارح كلام المصنف - ر (قوله
 كلام المصنف ويقبل قوله دون ان يقول ويقبل شهادته جوى ووجه لبع الماني - ر (قوله

الشهادة قبل القضاء كالحادث عند الشهادة عيني واقصر عليه قاضيان وعلى هذا معنى القبول العمل بقوله الثاني فعلى الاول يقرأ المتن بالتاء أى تقبل الشهادة وعلى الثاني بالتاء أى يعجل قوله بجر وأقول كونه بالتاء الفوقية أو الباء التحتية لا يعين احدهما الاحتمالين لان ما ذكره الشاهد اولاً وثانياً يصدق عليه انه قول وشهادة واعلم انه وقع للعين هنا تدافع لتصريحه بان قوله أو همت بعض شهادتي لا يسمع ثم ذكر ما ينافيه بقوله لانه قد بتلى بالغلط لها بابتداء مجلس القاضى فوضح العذر فتقبل شهادته اذا تداركه ثم ادانه وهو عدل الخ فقوله اذا تداركه في أوامره يقتضى ان قوله أو همت بعض شهادتي مسموع ولو سلك سلك الزيلعي وحذف قوله ولا يسمع قوله أو همت بعض شهادتي لاستقام كلامه (قوله واليه مال شمس الأئمة الخ) وظاهر كلام الاكل وسعدى ترجيح در (تتمة) شهادة قاصرة بتمها غيرهم كان شهدا بالدار بلا ذكر انها في يد الخصم فشهد به آخران أو شهدا بالملك في المحدود يعني بلا ذكر الحدود فشهد آخران بالحدود أو شهدا على الاسم والنسب ولم يعرفا الرجل بعينه فشهدا آخران انه المسمى به در عن الدرر (تبيينه) شهدا بالوزن والتسليم لا يدعى عليه وكذلك ذرع النوب لو أخبر به الشاهد فان كان رب المال حاضرا حازت شهادته وان لم يكن حاضرا عند الوزن لا تبطل لانه اذا كان حاضرا انتقل العقد اليه فكان شهادته على رجل غيره وان كان غائبا تعذر اضافته اليه فبقي العقد مقصورا عليه خلاصة وفي التمارضية لو وزن له العريم اعم در عنهم ووضعوه وقال خذ مالك فقال المستضى رجل ناواني هذه الدراهم فناولها ثم شهد على المعنى وابنه هو الذى دفع اليه الدراهم جازت شهادته وقال هلال لا تقبل شهادة الذى كال في المكمل وفي المذروع تقبل شهادة الذى ذرع انتهى والفرق ان ملك المشتري يتعين بالكيل بدليل ان رده للدائع وفي المذروع لا يتعين بالذرع لان الزيادة للمشتري فلم تقع شهادة على فعله والموزون كالمكيل وقد يصح كون المذروع كالمكيل اذا سمي لكل ذراع ثم ويجوز شهادة القاسمين ولو باجر من مناهى الشر نبلى

وان يمهال شمس الأئمة الخ
 (باب الاختلاف في الشهادة)
 شهادة واقعت الدعوى

(باب الاختلاف في الشهادة)

شامل تحتها الدعوى ولا اختلاف الشاهدين ولا اختلاف الطائفتين بجر لما ذكر مسائل الانفاق وهو الاصل شرع في مسائل الاختلاف جوى اعلم ان معنى الباب على اصول منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بل ادعى بخلاف حقوقه تعالى ومنها ان الشهادة باكثر من المدعى باطلة بخلاف الاقل للانفاق وبه ومنها ان المالك المطلق ازيد من المقيد لثبوت من الاصل والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وموافقة الشهادة للدعوى معنى فقط ويستضع در (قوله الشهادة ان وافقت الدعوى الخ) لان تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما يوافقها وانعدمت فيما يخالفها والمراد بالموافقة المطابقة او كون المشهود به اقل من المدعى بخلاف ما اذا كان اكثر واتحوا طلق الموافقة ولم يعيدها باللفظ والمعنى ككأن الموافقة بين الشاهدين فيفيد عدم الاشتراط وان الموافقة معنى كافية فلو ادعى الغصب أو القتل فشهدا باقرار المدعى عليه بذلك تقبل ولو شهدا احدهما بالغصب أو القتل والاخر بالاقرار به لا تقبل بجر عن الزيلعي (تبيينه) ما لم يشترط فيه الدعوى لا ينصرفه مخالفة بالشهادة كما لو ادعت الطلاق فشهدا بالجمع تقبل وكذا لو ادعت امة انه اختقها وشهدا بها حره الاصل لانها تدعى حرة عارضة وشهدا بجره بطلقة فتصرف الى حرية الاصل وهي زائدة على المدعى بخلاف العبد لان ابا حيمه يشترط الدعوى فيه فينبغي على قوله ان لا تقبل وعندهما تقبل ولو ادعى حرية الاصل فشهدا أن فلانا حره قيس نقبل لاهما أقل وقيل ترد على القول بانها تقبل هل يشترط حضور المولى طاهر كلام العسولين انه لا يشترط لكن نقل السيد المحوى عن معين

الحكام انه لا بد من حضوره (قوله أى لفظا ومعنى عند أى حنيفة الخ) لم أجده هذا الخلاف هنا من جهة
غيره فيما وقفت عليه من كتب المذهب كالغنية والزباني والدرر والاختيار والبحر وفي الفتاوى الخاتمة
والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظا ليس بشرط عنده وحاصل هذه القول ان الشرط موافقة الشهادة
الدعوى من جهة المعنى فقط من غير اختلاف ولهذا لم يذكره في الجمع مع حرصه على بيانه بل ذكر احدي
العبارات الدالة على الوفاق وصرح شارحه العلامة ابن مالك بعدم اشتراط اعتبارها وكذا في الفصل
الثاني عشر من الفصول العمادية قال شيخنا بعد تحريره ثم رأيت الموافقة للشيخ الشافعي انتهى وكان الشيخ
الاباري اطالع على ما ذكره الشارح ولم يطلع على ما ذكره الشافعي من تعقبه فادعى ان النفل عن الامام قد
اختلف (قوله ادعى دار الخ) كذا الوادعى دينه بقرض فشهد بذلك مطلقا لا يقبل فتح وفي المحيط ما يدل
على القبول لان أولية الدين لا معنى له بخلاف العين انتهى وفي البرازية ادعى بينا أنما شهد انه دفع اليه
ألفا لا ندرى بأى جهة دفع لا تقبل والاشبه ان تقبل انتهى حموى (قوله ادعى أشراف) أى موروثه
أو مشتراة ويجوز ان يكونا منصوبين على التميز حموى سري بين الارث والاشراء والمهور والارث
كما لطلق فتح وترك المصنف قبيدين في دعوى الشراء الاول ان يدعيه من معروف فله ان ملكه اشريه
من رجل او من محبوه وهو غير معروف والشهود شهودا على الملك المطلق لا على المال لا بدعى القيس
مع الشراء فان ادعاهما فشهدوا على المطلق بغير عن الخيانة (قوله نعت الشهادة) لا ههنا شهدا
بأكثر مما ادعاه لانه ادعى ملكا كادنا وشهدا بذلك قديم فان الملك في المطلق ثبت من الاصل حتى يستحق
المدعى بزوائده وببعضه اشارة الى أنه لو تحمل الشهادة على ملك بسبب وأراد أن يشهد بالمطلق فانه
لا يحمل وهو الاصح بغير عن الفتح معلل بأن فيه اتصال حقه باصحابها لا ينسب لادعاه بسبب ويستثنى
ما اذا ادعاه بسبب ارث على المشهور أو تاج أو شراء من مجهول فشهدوا بالمطلق فانها تقبل شربلا لية عن
الكمال ولو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة واقبلوا تقبل بغير عن
البرازية (قوله لا تلغو) لانه أقبل من المدعى ولو ادعى الملك للحال وشهدوا به فبما مضى تقبل وفي
البرازية شهدوا أنها زوجت نفسها منه ولا ندرى في الحال أنها امرأته أولا أو شهدوا أنه باع منه هذه
العين ولا نعلم أنها ملكه في الحال أولا يقضى بالنكاح والبيع في الحال انتهى ولو ادعى ملكا في الماضي
فشهدوا به في الحال أو في الماضي لا تقبل لان اسناد المدعى يدل على نفي الملك في الحال ولو ادعى الاشياء
فشهدوا بالقرار يقبل وعكسه لا ينصور اذ لا يسمع الدعوى بالقرار للاستحقاق بل للدفع بان ادعى
المدعى عليه على المدعى أنه أقر أنه لا حق له فيه وبرهن بحرس البرازية بى أن يقال ما ذكره في البحر
عن القنية من انه في دين الميت لا بد من قول السهو دمان وهو عليه احتياط في أمر الميت ولهذا يخلف مع
اقامة البينة بخلافه في دين الحي الا اذا سلمها الخصم عن البقاء فقال لا ندرى تعقبه الشافعي على ما ذكره
المقدسى بان ما في القنية ضعيف وان قوله مات وهو عليه شرط في الدعوى لاني الشهادة ونسب عن الفتح
ما يدل على ضعف ما في القنية وقوله احتياطي في أمر الميت يكفي في الاحتياط تخفيف حسمه مع وجود ينده
قال العلامة الحموي وفيه انه وان كان فيه احتياط من وجه وهو توفير المال على الورثة ففيه ترك الاحتياط
له في وفاء دينه الذي يحجبه عن الجنب وفيه تضيق حقوق أناس كثيرة لا يجدون من يشهد لهم على هذا
الوجه انتهى (قوله لفظا ومعنى) لان العجمة شهادة المتى فالحال يتعاقبا فشهدا به لم تثبت الحجة والموافقة
المطلقة باللفظ والمعنى واختلاف اللفظ من حيث الترادف لا يمنع باختلاف ولهذا اذا شهد أحدهما بالهبة
والآخر بالعطية فهي مقبولة شيخنا عن العناية بخلاف ما لو شهد أحدهما انه قال لسا أنت خليفة والآخر
انه قال لسا أنت برة لا تقبل لانها لفظان متباينان وان الشك في كافى لارم واحد وهو الدينونة لان معنى
خليفة لغة غير معنى برة وعلى هذا لو شهد أحدهما بالبيع والآخر بالنزول لا تقبل بغير عن المحيط
وفيه نظري سألني وجهه ثم قال وخرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان أمكن رجوعها اليه في الحقيقة

أى لفظا ومعنى عند أى حنيفة
وعندهما معنى (قبات والألا) فان
(ادعى دارا رثا أو شراء فشهدا على ذلك
مطلقا) (الشهادة) (وعكسه)
أى لو ادعى دارا ملكا فشهدا
على ذلك فبذلك لا رث أو نحوه (لا) (تلهو)
فبذلك (ويعتبر اتفاق الشاهدين
لفظا ومعنى) عند أى حنيفة

ردنا) أي الشهادتان وهذا إذا
اجتمعوا عند المحاكم وشهدوا (فان)
سبقت احدهما في الاداء (قضى)
القاضي (باحداهما أولا) ثم جاءت
الآخرى (بطلت) شهادة (الآخرى)
ولو شهدا على سرقة بقررة واختلفا
في لونهما قطع (يد السارق مطلقا أي)
في جميع الألوان عند أي حنيفة وهو
الحجج خلافا لهما هذا إذا ادعى بسرقة
بقررة فقط اما إذا ادعى بسرقة بقررة
سوداء أو بيضاء لا تقبل بالاجماع
قبل الاختلاف في لونين يتشابهان
كالسواد والحمرة أو كالصفرة
والحمرة لا في السواد والبياض فانهما
لا يتشابهان فلا تقبل الشهادة كذا
في الاصل وانما قيد بقوله في لونها لانه
لو اختلفا في القيمة لا تقبل بالاتفاق
(بخلاف المذكورة والاوثنة) أي
إذا اختلف الشاهدان في ذكرورة
المشهود به وانوثته لا تقبل شهادتهما
بالاتفاق فلا يقطع (والغصب)
أي بخلاف اختلاف الشاهدين
في لون البقرة الغصب حيث لا تقبل
بالاتفاق (ومن شهد رجل انه اشترى
عبد فلان بألف وشهد آخر انه اشترى
عبد فلان بألف وخمسمائة بطلت
الشهادة) مطلقا سواء ادعى المدعي
اقل المالين أو أكثر هذا إذا اختلف
البائع والمشتري قبل تسليم العبد
لان الدعوى حينئذ دعوى العقد
بعد التسليم فتكون الدعوى في الدين
حينئذ لا تقبل وفي الفوائد الظهيرية
انه إذا اختلف جنس الثمن واختلف في
قدره كافي هذه المسئلة تقبل الشهادة
بخلاف ما إذا اختلف الجنس بأن
شهد أحدهما الشراء بألف درهم
وشهد الآخر بمائة دينار لا تقبل
(وكذا الكتابة) أي هي كالبيع

(قوله ردنا) لان احدي الطائفتين كاذبة يتيقن وليس احداهما اولى بالقبول من الاخرى وكذا اختلفا
في الزمان أو الآلة التي وقع بها القتل عني قيد يكون المشهود به القتل لانهم لو شهدوا على اقرار القاتل
بذلك في وقتين أو مكانين تقبل لانه قول يعاد ويكرر بحرج عن السراج (قوله بطلت الاخرى) لان الاولى
ترجحت باتصال القضاء بها فلا يقضى بالثانية عني ولو أبدل المصنف قوله بطلت الاخرى بقوله ردت
لكان أولى (قوله وهو الصحيح خلافا لهما) لان المشهود به مختلف ولم يتم على كل فعل نصاب وصار
كاختلافهما في اللون في الغصب وله ان السرقة تقع في الليالي والرائي يرى من بعيد فاللونان يشتهان
والسواد والبياض يجتمعان فان قيل في التوفيق يجب المحذور وهو محتمل لدروته لا لاجبا به قلنا القطع
لا يضاف الى اثبات الوصف لانهم لم يكفان نقله الى مجلس الحكم كلون ثياب السارق على ما قدمه الزيلعي
وما وجب الدرهم يكون في نفس الموجب لا في غيره الخ الزيلعي وظاهره ترجيح مذهب الامام لكن نقل
شيخنا عن صدر الشريعة ان الاظهر قولهما (قوله لا تقبل بالاجماع) لان المدعي كذب أحدهما زيلعي
(قوله بخلاف المذكورة والاوثنة) لانهما لا يجتمعان في واحد وكذا الوقوف على ذلك بالقرب منه فلا
يشبهه ليجتاز الى التوفيق شيخنا عن العناية (قوله بخلاف اختلاف الشاهدين في لون البقرة الغصب)
لان التحمل فيه بالنهار اذا الغصب يكون فيه غالبا على قرب منه بخلاف السرقة فانها انما تكون في الليالي
غالب لان السرقة أخذ الشيء خفية ولا يتحقق ذلك غالبا في النهار أما الغصب فهو أخذ علانية (قوله)
ومن شهد رجل انه اشترى عبد فلان الخ) منتزعا وقوع الشهادة لمدعى الشراء وكذا لو وقعت لمدعى
البيع بحجر (قوله بطلت الشهادة) وذكر علماء الدين السمرة قندي ان الشهادة تقبل لان التوفيق ممكن
عني وغيره كز زيلعي وسيأتي بيان وجه التوفيق ومنه يعلم ما في كلام الشارح من الابهام اذا تأخير قوله
وفي الفوائد الظهيرية الخ عن قوله هذا اذا اختلف البائع والمشتري قبل تسليم العبد الخ يوهم انه بالنسبة لما
بعد التسليم وليس كذلك (قوله هذا اذا اختلف البائع والمشتري الخ) من هنا تعلم ان ما في العيني من قوله
سواء كان المدعي هو العبد أو الولي صوابه مشتري العبد وقوله والرأي يعني البائع كذا نبه عليه الشيخ
شاهين (قوله لان الدعوى حينئذ دعوى العقد) والبيع بألف غير البيع بألف وخمسمائة فاختلف المشهود
به ولم يتم النصاب على واحد منهما الخ الزيلعي (قوله حينئذ تقبل) أي الشهادة وفيه كلام كذا ذكره السيد
المجوى فالشيخنا هو انه ثبت قدر ما اتفقا عليه دون ما تفرد به أحدهما إذا ادعى الاكثر (قوله كافي هذه
المسئلة) لان كلام المصنف صريح في ان جنس الثمن متحد باتفاق الشاهدين وانما الخلاف بينهما في قدره
فقط فقول السيد المجوى ليس في كلام المصنف ما يفهم منه ان جنس الثمن متحد في هذه المسئلة غير مسلم
(قوله تقبل الشهادة) لان التوفيق ممكن لان الشراء الواحد قد يكون بألف ثم يصير بألف وخمسمائة
بان يشترى بألف ثم يزيد عليه خمسمائة فقد اتفقا على شراء واحد زيلعي وفيه تأمل لانه اذا اشترى
بألف ثم زاد خمسمائة لا يقال انه اشترى بألف وخمسمائة ولهذا يأخذ الشفيع بأصل الثمن كافي البحر عن
العناية ومحصله الميل الى ترجيح ما في المتن من بطلان الشهادة (قوله بخلاف ما إذا اختلف الجنس الخ)
لعدم امكان التوفيق لان الشراء الواحد لا يتصور ان يكون بألف درهم ثم يصير بمائة دينار زيلعي (قوله)
وكذا الكتابة) أما إذا كان المدعي هو العبد فظاهر لانه يدعى السبب ليحصل له مقصوده وهو العتق بالاداء
فصار نظير الشراء وان كان المدعي هو المولى فكذلك لان العتق لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات
السبب زيلعي وقيل ان كان المدعي هو المولى لا تقبل بيمينته وان اتفق الشاهدان على قدر البديل شيخنا
لان العقد غير لازم في حق العبد لتمكنه من الفسخ بالتعجز والاجارة كالبيع في اول المدة للحاجة الى
اثبات العقد وكالدين بعدمضى المدة والمراد من كونها كالدين ان يثبت ما اتفقا عليه ان كان المدعي
يدعى الاكثر وان كان يدعى الاقل لا تقبل وتقييده في الدر بقوله والمدعي هو المولى لانه لو ادعى المستأجر
عقدا لاجارة بعد انقضاء المدة كان ذلك منه اعترافا بمال الاجارة فيجب عليه ما اعترف به فلا حاجة الى

اتفاق الشاهدين او اختلافهما عزمي زاده ووجه قوله فلا حاجة الى اتفاق الشاهدين الخ انه ان اقر
بالاكثر لم يبق نزاع وان اقر بالاقول فالأخر لا يأخذ منه بينته سوى ذلك كما في البحر عن النهاية (قوله
وكذا الخ) يعني اذا كانت الدعوى في الخلع واختلف الشاهدان في قدر البدل ردت الشهادة وليس
هذا على إطلاقه بل مقيد بما اذا كانت الدعوى من المرأة كما سيذكره الشارح وهذا ما لا خلاف فيه
بخلاف الدعوى في الكتابة (قوله والاعتاق على مال) يعني اذا ادعى العبد على المولى انه أعتقه على كذا
واختلفا في قدر مردت شهادتهما أيضا بخلاف ما اذا كان المولى هو الذي يدعى العتق كما سيذكره الشارح
(قوله والصلح عن دم العمد) يعني اذا وجب القصاص على شخص فادعى القاتل انه وقع بينه وبين
ولي المقتول الصلح عن دم العمد على كذا فانكر فشهد الشاهدان به واختلفا في قدر البدل ردت أيضا
بخلاف دعوى الولي الصلح على ما سيذكره الشارح (قوله والعبد) يحترز به عما اذا كانت دعوى العتق
على مال من المولى وهذا مما لا خلاف فيه لان رد الشهادة عند اختلاف الشاهدين في مقدار بدل العتق
مقيد بما اذا كان المدعي للعتق هو العبد اتفاقا على ما سيأتي والمحاصل ان التقييد بدعوى العبد للاحتراز
عن دعوى المولى اذا كان الاختلاف في العتق على مال قول واحد وليس احتراز عن دعوى المولى
الكتابة على القول بان كلام المصنف رحمه الله تعالى مجرى على عمومته في ما وعلى القول المقابل يكون
احتراز عن دعوى المولى في كل من الكتابة والعتق وهذا التقرير لم يقع به بعضهم حيث جعل
التقييد بدعوى العبد ارجاعا لقوله كذا الاعتاق لالتقوله كذا الكتابة لما قد مضى عن الفسخ انتهى يريد
به ما قدمه عن الفسخ من ا- قوله وكذا الكتابة شامل لما اذا كان المدعي العبد او مولا له لان ما ذكره في
الفسخ من الشمول أحد قولين حكاهما الزيلعي على ان القول الثاني وان كان محكي في كلام الزيلعي بقبول
لكن خرم به العيني ونفسه وأما الكتابة فان ادعى المولى المكتات منكر لا يلفظ الى شهادتهما لان الدعوى
لا تنفذ لان العبد ممنكر من الفسخ وان ادعى المكتات لا تقبل الشهادة اذا اختلف الشاهدان في بدل
الكتابة انتهى (قوله والمولى) قال السيد المحمدي هذا على قول ونيل ان كلام المصنف مجرى على اطلافه
وهذا من السيد المحمدي يفتي على ما فهمه من ان قول الشارح او المولى تصریح بتحترز التقييد بدعوى
العبد بناء على ان التقييد بدعوى العبد بالنسبة لمسئلة عن نقط وعلمه فلا يتم ما ذكره (قوله او ولي
المقتول) تصریح بتحترز تقييد دعوى الصلح عن دم العبد بدعوى القاتل (قوله فهو بمنزلة دعوى
الدين) فيقع الصلح على الزوج اذا ادعى الخلع لا فراره وتقبل شهادته الشاهدين فيما اتفقا عليه وهو
الاقول وكذا ثبت العتق على المولى بدعواه على عبده انه أعتقه على مال وتقبل شهادة الشاهدين فيما اتفقا
عليه وكذا ثبت العفو عن القاتل لا فرار الولى به وتقبل الشهادة في القدر المتفق عليه دون ما انفرد به
أحدهما وهذا اعني ثبوت لاقول لاتفاق الشاهدين عليه وان اطلعه الزيلعي وغيره كالعيني محمول على
ما اذا ادعى الاكثر كما في الدر (قوله فأما النكاح فيصح بألف) كانه جواب عما يقال كيف الحكم في
النكاح اذا اختلف شاهداه فقيل يصح بألف باتفاقهما عليه ووجهه ان المال في النكاح تبع ولهذا
يصح بلاسمية المهر وبنفية ولا اختلاف فيما هو الاصل وهو العند فيثبت ثم وقع الاختلاف في التبع
فيقضى بالاقول ويستوى فيه دعوى اقل المالكين او اكثرهما في الصحيح صدر الشريعة والحاصل ان
وجوب الاقل عند دعوى الاكثر مما لا خلاف فيه والخلاف فيما اذا لم تدع الاكثر والصحيح وجوب
الاقول أيضا وقيل يجب له ما مهر المثل (قوله وقال لا يقضى بالنكاح أيضا) لان المقصود من المجانين
اثبات السبب والنكاح بألف غير النكاح بألف وخمسائنه (قوله اذا كانت المرأة هي المدعية) فأبو حنيفة
يجعل مقصودها المال فيجب الاقل وهما يعللان مقصودها العقد فلا يثبت كما في الزيلعي وهذا وان كان
محكي بقبول صححه في الفوائد كما في البحر عن النهاية (قوله لا يقبل اجماعا) لانها دعوى عقد (قوله ملك
المورث) كلام اضافي مبتدأ وقوله لم يقض لوارثه الخ خبره عني (قوله بالاجر) عند أبي حنيفة وعنده وقال
أبو يوسف المجر ليس بشرط بل اذا ثبت الوارث ان العين كانت للمورث يكفي لان ملك الميت قد ثبت

(و) كذا (الخلع) والاعتاق على
مال والصلح عن دم العمد اذا كان
المدعي هو المرأة أو العبد أو القاتل اما
اذا كانت الدعوى من جانب الزوج
او المولى أو ولي المقتول فهو بمنزلة
دعوى الدين (فأما النكاح فيصح
بألف) وهو أقل المشهود به عند أبي
حنيفة وقال لا يقضى بالنكاح أيضا
وهذا ما لم يأتى سوى ان كان المدعي
من الزوج أو من المرأة وسواء ادعى
الاقل والاكثر وقيل الاختلاف
فيما اذا كانت المرأة هي المدعية فان
كان المدعي هو الزوج لا يقبل اجماعا
والاصح ان الخلاف في النكاحين
(ملك المورث) متى ثبت (لم يثبت)

بقول الشهود كانت له وملك الوارث خلافة عنه ولم يذير بالعيب ويرد عليه وبصر مغروراً فيما اشتراه المورث ولهما ان ملك الوارث متجدد ثبت له بعد ان لم يكن ألا ترى انه ثبت في حقه أحكام لم تكن ثابتة في حق المورث من استبراء التجارية وحل وطئها لو كانت حراماً على المورث وبالعكس وكذا يحل للوارث الغنى اكل صدقة ورثها من الفقير ولو لا تجدد الملك لما حل له فاذا كان متجدداً فلا بد من اثبات النقل اليه زيلعي قال سعدى وفيه بحث فان من اجتمع عنده أموال الصدقة ثم استغنى بالارث او غيره يحل له اكل ما عنده من الصدقات مع انه لم يوجد تجدد الملك انتهى فظاهر كلام سعدى الميل الى قول أبي يوسف (قوله بان يقول الشاهد انه كان لايه الخ) ولا بد مع الجرم من بيان سبب الورثة فاذا شهدوا انه اخوه فلا بد من بيان انه اخوه لايه وامه أو لأحدهما ومن شرط قبول الشهادة بالميراث ان يدرك الشاهد الميت وان يقول لا وارث له غيره أولاً أعلم له وارثاً غيره والا فهي باطلة لعدم معاينة السبب بحر عن البرازية وميد بالملك لان اثبات ميراث المورث لا يتوقف على الجبر بخرأضاعن الظهيرية (قوله أي بملك المورث) فيكون جازماً ضرورة اذا ثبت ملك المورث وقت موته ولو قال كان لايه ولم يرد على ذلك لم يكن جازماً (قوله او يده) لان فيه جراً أيضاً لان يده ان كانت يده ملك عند الموت فظاهر وان كانت يد أمانة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهلاً والمضمون يملكه الضامن على ما عرف فيكون اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتاً للملك عيني (قوله او يده مودعه او مستعيره) وكذا مستأجره ومترته وغاصبه لان اثبات يدهم يقوم مقامه اثبات يده فيغني اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجرفا كفي به عنه عيني (قوله هذا بالاجماع) اسم الاشارة راجع للاستثناء في قول المصنف الا ان يشهد بملكه الخ (قوله ولو شهدا بيدى الخ) أي شهدا انه كان في يد المدعى منذ شهر والحال انه ليس في يد المدعى عند الدعوى لا تقبل لان الشهادة قامت بمجهول لان اليد متنوعة الى يد ملك و يد أمانة فتعذر القضاء باعادة المجهول بخلاف الملك فانه معلوم غير متنوع ووجه القبول عند أبي يوسف ان اليد مقصودة كالملك ولو شهدوا انها ملكه تقبل فكذا هنا وهذه المسئلة أتى بها المصنف استطراداً ليست من باب الميراث وصورتها اذا كانت الدار في يد رجل فادعى آخر انها له وأقام بينة انها كانت في يده شيخنا (قوله كانت في يد فلان مات) أي وقت موته عيني (قوله دفع الى المدعى) لان الاقرار معلوم فصح الشهادة به وجهالة المقر به لا تمنع صحة الاقرار ألا ترى انه لو قال فلان على شيء صح ويجب عليه البيان ولا تصح الشهادة به وانما قال دفع اليه دون ان يقول انه اقرار بالملك لانه لو برهن انه ملكه يقبل ولو قال انه كان بيده بغير حق ففيه خلاف والمفتي به انه اقرار بجمع الفصولين والمستتر في برهن يرجع بالدعى عليه والله اعلم (فرع) ادعى المدينون الايصال متفرعاً وشهادته مطلقاً ووجه لم تقبل دعى الوهبية

بان يقول الشاهد انه كان لايه
مات وتركه ميراثه (الأ أن يشهدا
بملكه) أي بملك المورث (أو يده
أو يده مودعه أو) يد (مستعيره وقت
الموت) متعلق بالكل بيانه اذا
مات رجل فأقام وارثه بينة على
دار انها كانت لايه أعارها أو أجراها
أو أودعها الذي هي في يده فانه
ياخذها ولا يكف البينة على انه
مات وتركها ميراثه هذا بالاجماع
(ولو شهدا بيدى من شهر ردت)
الشهادة وعند أبي يوسف لا ترد وانما
قيد بقوله بيدى لانهم لم يشهدوا انها
كانت في يد فلان مات تقبل بالاتفاق
كذافي الاصل قوله منذ شهر وجوده
كعدمه والخلاف ثابت أيضاً بدون
ذكره فانه ذكر التمرناشي في الجماع
الصغير شهدوا الخ ان العين كانت
في يده لم تقبل (ولو أقر المدعى عليه
بذلك) أي بأن العين كانت في يد
المدعى (أو شهدا شاهدان انه) أي
المدعى عليه (أقرانه) أي العين
المدعى عليه دفع الى المدعى
(كان في يد المدعى دفع الى المدعى
باب الشهادة على الشهادة تقبل
فيما لا يسقط بالشبهة) بخلاف الحد
والنفود وجوازها استحسان والقياس

***** (باب الشهادة على الشهادة) *****

لما فرغ من شهادة الاصل شرع في شهادة الفرع لان الفرع مؤخر عن اصل وجوده فأحروصنا جوى (قوله تقبل فيما لا يسقط بالشبهة) اطلقه فشمّل الوقف وهو الصحيح احياءه وصوناً عن اندراسه والتعزير كافي الاجناس والنسب كافي خزنة المفتين وقضاء القاضي وكتابه كافي الخانية بحر وفيه عن الننية اشهد القاضي شهوداً أي حكمت لفلان على فلان بكذابه واشهاد باطل الخ ونقل الحموى عن الشلبي معز بالخزانة أي اللبث ان كتاب القاضي للساضي مما لا يصح فيه الشهادة على الشهادة انتهى (قوله بخلاف الحد) أي لا تقبل فيما يوجب حداً فلا يرد انه اذا شهد على شهادة شاهدين ارضى بحد كذا ضرب فلانا حداً في قذف فانها تقبل حتى ترد شهادته بحر عن المبسوط (قوله وجوازها استحسان) لشدة الحاجة اليها

به قريبا فيما سياتي (قوله والاطول اختيار بعض المشايخ) يعني الخصاص (قوله والا فسر اختبار أبي
جعفر الخ) وهو سهل وايسر وروى ان أبا جعفر كان يخالفه فيه علماء عصره فأخرج لهم ازوايه من الذين
فانقادوا وتبين (قوله ولا شهادة للفرع الخ) لان جوازها للحاجة عند مجزئ الاصل والمجزئ يتحقق بهذه
الاشياء وقيد العذر بشهادة الفرع أى عند القاضي لما في خزائن المفتين والاشهاد بنفسه يجوز وان لم يكن
بالاصول عذرو ظاهر كلام المصنف المحصر في الثلاثة وليس كذلك في الفقيه الاصل اذا كانت
أمرأة مخدرة يجوز لها ان تشهد على شهادتها وهي التي لم تغالط الرجال ولو خرجت لغرض حاجة أو جام
بحر (قوله أو سفره) دل كلام المصنف ان السلطان والامير لا يجوز اشهادهما وهما في البلد بحر عن
الفقيه وفيه عن السراج اذا كان شاهد الاصل محبوسا في المصر فاشهد على شهادته هل يجوز للفرع
ان يشهد على شهادته وللقاضي الحكم بها اذا كان محبوسا في سجن هذا القاضي لا يجوز لان القاضي
يخرجه من سجنه حتى يشهد ثم يعيده الى السجن وان كان في سجن الوالي ولا يمكنه الخروج للشهادة يجوز
انتهى (قوله أو يغيبون الخ) فلا يجوز بمجردهما رزاة المصر بل لابد من الغيبة المذكورة (قوله وعن
أبي يوسف انه لم يجعل السفر شرط الخ) وعليه العوي بحر عن السراجية وفي التبيين واخذ كثير من
المشايخ بهذه الرواية وعن محمد بن عيسى بن جعفر كفيما كان حتى روى عنه انه اذا كان الاصل في زاوية المسجد
فشهد الفرع على شهادته في زاوية اخرى من ذلك المسجد تقبل شهادتهم وفي النهاية عن السرخسي
والسعدى اذا شهد الفرع على شهادة الاصول والاصل في المصر يجب ان تجوز على قولهما لا على قول
أبي حنيفة بناء على ان التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عنده وعندهما يجوز وجه البناء ان المدعى عليه
لا يملك انابه غيره مناب نفسه في الجواب لا بعد في ذلك الا يملك الاصل انابه يره مناب نفسه لا بعد
والجامع ان استحقاق الجواب على المدعى عليه كاستحقاق الحضور على الشهود وسددهما المسالك المدعى
عليه انابه غيره مناب نفسه في الجواب من غير عذر فكذلك في الحضور الى مجلس الحكم ريل على فعل هذا
لا يشترط لاداء الفروع ان يكون بالاصول عذرا صلا لهما (قوله فان عدلهم الفروع الخ) وفيما يصح
تعديل الفروع للاصول كذا يصح تعديل الاصول للفروع ريل على وحاصل ان القاضي اذا كان يعرف
الاصول والفروع بالعدالة فني بشهادتهم وان عرفت أحدا الفريقين دون الآخر سأل من الذي لم يعرفهم
انتهى (قوله مع التعديل) أى قبل تعديلهم لا هم من اهلته وفي التصريح وهو طرار وايد وهو
البحر لان الفرع نائب بافل عبارة الاصل الى مجلس القاضي فبالقول ينتهي حكم النيابة بمصير اجنبيا
فيصح تعديله انتهى والمراد ان الفروع معروفون بالعدالة عند القاضي فعادوا الاصول وان لم يعرفهم بها
فلا بد من تعديلهم وتعديل الاصول وكما يكفي تعديل الفرع لاصله كذا يصح في تعديل أحد الشاهدين
صاحبه في الاصل لان العدل لا يتم بمثله ولو ردت شهادة فرع نفق اصل لم تقبل شهادة أحدهما بعد
ذلك بحر عن الحاشية (قوله والاعدلوا) لان المأخوذ عن الفروع العقل دون التعديل تبين (قوله
وان تر كر انز كيتهم) بان سكنوا أو قالوا نعرف حاشيتهم على ان يحكم شر نبلا لينة وشرح الجمع وكنانه قالوا
ليدوا بعد دول در عن القهستاني معز بالتحيط لكن في البحر عن الحاشية اذا قال الفرع للقاضي اناته
في الشهادة فان القاضي لا يقبله انتهى اللهم الا ان يقال نفي الفرع العدالة عن الاصل لا ينافي وثوقه به
في هذه الشهادة حينئذ لانافي بين ما في البحر والدر (قوله وعند محمد لا تقبل) لانهم يسنون الشهادة
ولا شهادة بدون العدالة ولا في يوسف ان الواجب عليهم النقل دون التعديل لانه قد يخفى عليهم حالهم فاذا
خلوا شهادتهم يتعرف القاضي عدالتهم كما لو حضر واوشهد واسنده الفرع اذا لم يعرف الاصل بالعدالة
ولا غيرهما فهو مسمى في الشهادة على شهادته لترك الاحتياط بحر عن خزائن المفتين قال والاساءة الحفش
من الكراهة (قوله بانكر الاصل الشهادة) وان خرجته عن أهليتها بسبق أو عى أو حرس أو ردة
أو جنون ونهيه عنها على الاظهر كما في المحلاص قال في الدر وهي ممنما بخالفه وفي الدر عن الحاشية

والاصول انما يسنون بعض المشايخ
والاصول اختيار أبي جعفر وأبي الليث
رئيس الجماعة السرخسي واد كذا المن
اختيار خمس الأئمة المحلوي
اختيار هذه الفرع بالاموت أصله
(ولا شهادة له) أى لا تقبل شهادة
أو مرئيه أو سفره (قوله أو يغيبون الخ) لا يجوز
شهود الفرع الا ان يموت شهود
شهود كلهم أو بعضهم أو بمحضون
الاصول لا يستطيعون حضور مجلس
مرضاه لا يستطيعون مسيرة ايام
النضاه أو يغيبون مسيرة ايام
والا ليهما فصاعدا وعن أبي يوسف
اذا لم يجعل السفر شرطا ولكنه قال
ان كان غائبا عن المصر في مسافة
اربع الى اقل القاصى لاداء الشهادة
لا يشترط ان يبين بأهله صح
الاشهاد (فان عدلهم) أى الاصول
(فروع صح) التعديل (والا) أى
وان تر كر انز كيتهم (عندلوا) وهذا
عند أبي يوسف وعند محمد لا تقبل
شهادة الفروع اذا لم يعلموا عدالة
الاصول (وتبطل شهادة الفرع
بانكر الاصل الشهادة)

(بامراءه و فالأ) ای شاهد المرع

(لم يدر اهي هذء أم لا فصل للدرعي)

وهدت المحنى على الامة بنت ولاء

العلايه شهاده في الشاهد في ثم

(هاتے تھے) احرار (انہا)

اسماء بنت عبد مناف (فلمدة) بنت فـلان
الـفـلانیة

الدينية (وذلك حسب التماسي الى
العالم) أي، ادا لم يتبين العالم

الى السماء، وبتسود بيدي فؤاد

س دلاں ان اعلان س دلاں - ا دلاں

کدام مسائل وارد کردلائار-راں

ہر فلاں س فلاں الایکون

كتاب العاصي الى العاصي حقه عليه

ماہر شہدا - راراندہ - لاس بی ولان

(دارالافتاء) آیت العظمیٰ (رحمہما) ای

في الشهادة على الشهادة وثبات المعاصي

الى العاصي زبد بن الهذيل (الشمسيه)

(حقیقۂ شہاد) حقیقی دنیا

(١-٢) وقدر اليك الاصله

الذي هو المبدأ وما هو الشئ

ويعود رمل هذا الى الامم

والاشرار اذ قالوا وامل في الالادنا

لنسبہ الی رعاہہ عامہ والی

لاور د س - احمد رضا امام

البروي الدسالى - عمره وندارى

لا اصرح للتعرض بـ بيل الذمه الى

[illegible]

الامير حامد كذا في الاصل

(فوائد) انشاء - (المشهد در را)

شاعر و نثر نویس (۱۳۰۵ تا ۱۳۸۵) هجری شمسی

تقریباً شہادۃ الیٰہیہ

... ..

ولا سورۃ اہل قہار

حاضر و غايبه !

لی ۱۰۰ ، راه - ۱۰۰ - ۱۰۰ - ۱۰۰

نهى الاصل والاعراض شهادة في حرم وحري عليه في من اسووه الحاشية اذا حصر الاصول قبل
 القضاء لا يقتضى نفيه العروغ قال في البحر ومما هو قوله لا يمتنع من ان يقول بطل الاثبات ان الاصول
 لو اريد بعد ذلك في شأنهم (قوله ومعنى المستهاتمة قاله المان الشاه) اما لو سئل اسكتوا فقلت
 دعهن الخلاصة (قوله على فلا يمتنع) يشير الى انه يشترط في الاشهاد الاعلام بان يدعى ما يمكن بحر لا
 مجلس الاشهاد كجلس القضاء (قوله بل يدعى الخ) لان الشهادة على المعصية بالادلة لا بدت
 والمدعى يدعى الحق على المحصية فلعلها غير ما ولا بد من ان يمتنع ان يمتنع فهداهن دليل ما من
 شهادة فاصرة يتمها غيرهم درر وبطوره اذا حملوا الشهادة بدعي محذور وشهدوا على الشرائع كالحذور لا بد
 من آحين يشهدان على ان المحذور في يد المدعى علمه وكذلك اذا لم يكر المدعى عليه ان المحذور المدكور
 في الشهادة محذور ما يريده ولو اقر ان علمه لا يمتنع فلا يمتنع في كذا في هذا الاسم وادعاءه وقال
 اردت بدخلا آخر معنى بذلك صدق قضاء ولا يمتنع عليه بانما حرر البراءة (قوله ثم هات شاهدين
 انهما فلا بد) ولوم رد در لا احتمال التروير (قوله وكذا كتاب العصى الا يمتنع معنى الشاهد على الشهادة الا
 ان العاصي لا يكمل دليته وودور يتبعه بعد بالقل بحر (قوله راد كذا في الخ) كذا في دلائل
 الزبلي والعيبي والدرر في حقه ان لا يكون مكر الا يكلفه ما يشاهدان آحين شهدان ان تلك النسبة
 للمحاصر وهو خلاف ما في البحر وحري عليه في النسبة والدرم انه تكفرك ولو معر ان لا يحال
 التروير (قوله حتى يدعيها الى محذور) انما لا يمتنع العريف وهو لا يحصل بالنسبة العامة
 والنسبة الى من يمتنع عامة ادلا يمتنع في حقه النسبة الى ان لا يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 ذكر المحذور انما اسم المحذور الا على فقام مقام ذكر المحذور في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 وفي العاين لا يمتنع ذكر المحذور في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 العدو واسم المولى واسم ابنته يكتب ويدين حاشا للسر حتى يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 واحلفوا بالسمع مع الاسم هل هما واحد الا يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 مشهورا بان حقه النسبة يكتب ولا يحتاج الى ذكر المحذور في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 (قوله وهو العبد المحال) انما لا يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 البص وقيل من البطل وقيل من العبدية وهو من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 معر بالمصاح (قوله من لشعب) مع الشيش (ما لا يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة)
 واما محمد حكر الصماعة بمولد الفخري لا يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 لا يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 اروسوا عيني (قوله شهر) نعم الاوسكون ائس في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 اعزى ومنه العبد بالعلم بشديد الماء وكذا في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 فصل الصماعة ثم دنا اوله متصل بان لا يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 بعضهم بالمسحة وهو بائع المتجمعة والمهمله قال انما لا يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 كلان الخ (قوله في عتق) وبعثه مع اعزاه انما لا يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة
 الان بحر (قوله وفي حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة)
 وله ان يمتنع كان يشترطه ولا يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة الى من يمتنع في حقه النسبة

کال سو فیہ والی دومہاں کال عمر سو فیہ * السیر فی الجناح قول انارج - باہد سہ درہ
بصرب و بحس وهو قول الشافعی وود - خمس لائمہ - حسی بشہرہ ہما یبدر - ہرہ حاس
الحاکم الامام ابو محمد الکادہ ان رجوع علی سبیل لموند والیدامہ یعبرر للاخلاف - ہرہ ہما سہما

منه بحر (أول بعد الحساء) وقبلها تعريض فطر باهي (قوله وكان المشهود به مالا) فلا ضمان
لور جمع من منفعة الكاح بعد الدحول ومنفعة دار شهداء إلى المؤجر لئلا يجازيها بقل من أجر مثلها
ثم رجوعا بحر لكن نقل المحوى عن المقدسي أنه ينبغي أن يشتمل في منفعة الوقف واليتيم ودار الغلة كما اختاره
المناخرون من ضمان مثلها انتهى (قوله بغير عوض يعدله) لأنه بعوض اتلاف صورة لا معنى كما إذا
شهدا عليه بالبيع بمثل القيمة فكأن كلا اتلاف وقدر لو اجب على قدر الاتلاف لأنه السبب والحكم
يتقدر بقدر العلة (قوله أنه عند فاض) لأنه فسخ لشهادة فيختص بماتخص به لشهادة من مجلس
الحاكم فإذا كان الرجوع عند غيره لا يصح فلو أقام المقدسي عليه بشهادته ما بينه وبينهم رجوعا مدسيرا
القاضي أو طلب منهم الاتقبل بيئته ولا يعلمان لأنه ادعى رجوعا باطلا بخلاف ما إذا أقر أنه ما رجوعا عند
غير التامضي حيث يصح إقرارهما وان أقر بر حرج باطل لأن إقرارهما يجعل رجوعا منهما في المحال
وبخلاف ما إذا أقام البيئته ما رجوعا عند قاض آخر غير الذي كان قاضي بالحق حيث يعدل بيئته لأنه ادعى
رجوعا صحيحا زلمي وتبعه العيني قل شتمنا في بيئته بان القاضي قضى عليه ما رجوعا لثمان ولا بد من هذا
القيد كافي الخبر من حرج المقتين دل ولو بدع المدعى عليه قضاء رجوع والثمان لا تتبع منه البيئته
ولا يخلف عليه الرجوع لا يصح ولا يصبر موجبا لثمان لا باتصال القصة به (قوله فيقضي) لأن
كله منه مقتضى لا ضمان بينهم لا أحد أحسن من غيره لا شيء على أحد عيني لا فرق في عدم
القضاء بالشهادة رجوعا رجوعا من مؤرخا عن الشهادة أو بعضهم حتى لو شهدا بداروينت ومان
وولده ثم رجوعا في بيئته فوالأول لم يضمن بالاصل بخبر عن جامع القدرين معه ثمان لا بد من حرجه
وشهادة القدرين ترد (قوله مدع في نفس) لثمة ما قضاه بخلاف ظهور الشاهد عند محدود
قذف فان القضاء بطل ويرد ما خذو لم يثبت وقص ولا يضمن الشهود لما مر أن المحاكم إذا أحضرت
فالغرم على المقتضى لتدوير وشرحه وقوله لم يضمن بالبيئته لجهول أو لمعلم جوى (قوله وضمة ما نصاد)
وقضاء القاضي وإن كان علة التلغ لثمة من جهنهم فكان التسبب منهم بعدا فيصير الحكم اليه
أي إلى السبب كافي حصر البئر على فارسة الطريق شيئا وانما كل من الواجب القضاء عليه بعد ظهور
عدائهم ما حتى لو امتنع بائنه ويستحق العزل ويعز قال ابن القيس في شرحه قيد هذا الخواص القاضي الزاوية
هنا ذلك لا ملام المدعى والمادعي عليه وانصح له الأمر سأل المحكم الشرعي وجبت عليه اجابته وعلى المتبع
من ذلك مستحلاب كعرجوى (قوله إذا بضع المادعي المال) لعدم لادرف بيئته في شرح الوافية
والتمهيد بالبصيص يشير إلى عدم الضمان قبله وإن كان بعد الحكم كعرجوى إلمان المصنف تبع عن الذي يد
بقصص المال صاحب الهداية مع العلم بخبري وصاحب التبع إلمان الضمان لا يثبت ما بقصص تبعه لا يصح
والبرية وزنه المقتين وعليه القدرى ونجارجى عليه في من التثريب والتمهيد أنه قول أبي حنيفة
الآن وهو مدرها وافر في المحيط بس الدين وعين وقال شهدا بعين ثم رجوعا مدسيرا في بيئته المشهور
لهام لأن ضمان الرجوع ضمانات ف ضمان الألف مدسيرا لئلا كان مشهورا مدسيرا أو ببيعة
أن لم يأن شيئا وإن كان المشهود به رجوعا قبل البصيص لا ضمان وإن عدالة ص ص والتمهيد
أوجب عليه دية من ذلك ولا بد من موفى منهم إلا بعد بضع المشهود به حقيقة المعارضة انتهى
وهذا راجع لاسلامه فاقدم الشارح من قول الشيخ العيني وهذا لا يجمع عائدا إلى تسمين الشاهدين
لا إلى زبدل بل بساق كلامه (قوله أرسية) كذلك العمدار به في مقتضى عدمه لأن العمدار
يضمن الألف من رجوع العصب عند أبي حنيفة وأبي يوسف لعدم تخلفه به زلمي وقوله
عنده أي عند أبي حنيفة وصاحبه في أن يقال طهرت لأم الزمي بعده اشتراط البعض في العقار
لوجود التمسك على ما رجوع عدالة من غير خلاف وبس كذلك بل الخلاف ثابت وإذا

بعد التمسك وكان المشهود به
مالا وقدر الزم به غير عوض يعدله
(لا يصح رجوع عن التمسك من
شكركه فيبرالي به يشترط من
لمست أي فاض كان ولا يشترط
الرجوع عند مدسيرا في بيئته (فان
رجوعا من شهادتهما (قبل حكمه
لم يضمن) المدعى (وهو مدسيرا
رجوعا مدسيرا (في مقتضى) حكمه (وتمسك
ما رجوعا مدسيرا (في المال) (للمشهود به إذا
قبض المادعي المال) (تمسك مدسيرا كان
(دعوى مدسيرا)

قال شيخنا هذا على قول شيخ الاسلام وعلى قول شمس الائمة لا يضمنه الشاهدان بالرجوع الا اذا قبضه المدعى كالمقول انتهى (قوله وقال الشافعي لا يضمنان) لانه لا عبرة للتسبب مع وجود المباشر قلنا القاضى هو المباشر ولا يمكن ايجابه عليه لانه ملجأ ولا على المدعى لان الحكم قدمضى فتعين صاحب السبب ومن العجب انه يوجب القصاص عليهم اذ ارجعوا بعدما قتله الولي وهو يسقط بالشبهة وأمر الدم اسظم ولا يوجب المال مع انه ثبت بالشبهة فان قلت انتم ايضا اوجبتم المال على الشاهد اذ ارجع ولم توجبوا عليه القصاص وكل منهما جزاء الجنائية قلت القصاص نهاية العقوبة فلا يجب الا بنهاية الجنائية والتسبب فيه قصور ولهذا لا يعتبر مع المباشر الا اذا تعذر اعتبار المباشر فكان فيه شبهة والقصاص يسقط بالشبهة دون ضمان المال عني (قوله وفي مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة الخ) هذا من الشارح نقل لكلامهما على وجه الاختصار واستفيد من تقييده بقوله ان كان المشهود به عينا انه اذا كان ديناً ليس له ان يضمن قبل القبض فدعوى السيد المحوى ان الشارح أدخل في نقل كلامهما لانهما فرقا بين العين والدين وما نقله الشارح عنهما لا يفيد ذلك غير مسلمة كما هو ظاهر (قوله قصص المدعى العين اولا) لدخولها في ملك المدعى بمجرد القضاة بدليل جواز تصرفه فيها دون المدعى عليه وفي الدين يشترط القبض اذ لا يخرج عن ملك المشهود عليه بدونه واعلم ان تضمن الشاهد لم ينحصر في رجوعه بل يضمن ايضا بظهور كذب كالمشهد وان له عليه ألف درهم وقضى القاضى بذلك وأخذ الالف ثم أقام المقضى عليه البينة على البراءة قبل القضاء يضمن الشهود بجرع من فروق الكرايسى ثم اعلم ان الضمان يسقط عنهما بأشياء الاول ضمنهما نصف المهر ثم أقرب بالطلاق رده اليهما الثاني ضمنهما قيمة العبد ثم أقرب بالعق ردها اليهما الثالث ضمنهما قيمة العين ثم وهبها المشهود له للمشهود عليه ردها اليهما الرابع رجع الواهب في هبته بقضاء بعدما ضمن الشاهدان رد الضمان الخامس ورثه المقضى عليه رد الضمان بخلاف ما لو اشتراه بجرأ يضاعف العتبية وفيه عنهما شهدا على انه أبرأه من الدين ثم مات الغريم مفلسا ثم رجعا لم يضمنا للطالب لانه توى ما عليه بالافلاس انتهى (قوله ضمن النصف) اذ شهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقي أحدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الراجع ضمان ما لم يبق فيه الحجة وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة كابتداء الحول لا ينعقد على بعض النصاب ويبقى منعقد ببقاء بعضه درر (قوله لم يضمن اراجع شيئا) لانه بقي من يبق بشهادته كل الحق وعند الثلاثة يضمن الراجع ثلث المال عني (قوله ضمن النصف) ولا يقال ينبغي ان لا يضمن الراجع الاول لان الملف كان مضافا الى الباقيين ولهذا لم يضمن شيئا برجوعه لانه يقول التلف مضاف الى المجموع لانه عند رجوع الاول لم يظهر أثره لمناع وهو بقاء الشاهدين فلما رجع آخر ظهر أثره اذ لم يبق الا من يقوم بنصف الحق فيغمران النصف اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر زيلعي (قوله ضمن الربع من المال) لبقاء ثلاثة الارباع ببقاء رجل وامرأة اذ الرجل وحده بالنصف وهذا بالاجماع عني (قوله فان رجعتا ضمننا النصف) لانه ببقاء الرجل بى نصف الحق وعلى هذا لو شهد رجلان وامرأتان فرجع رجل وامرأة فعليهما الربع اثلاثا وان رجع رجلان فعليهما النصف وان رجع امرأتان فلا شيء عليهما وهو ظاهر زيلعي (قوله لم يضمن) بتشديد النون لانه بقي من يبق بشهادته كل الحق وهو الرجل والمرأتان وعند الثلاثة يضمن ثمانية اجزاء النصف عني (قوله ضمن ربعه) لانه ببقاء الرجل والمرأة يبقى ثلاثة ارباع الحق النصف بالرجل وارباع بالمرأة زيلعي (قوله أى الرجل) وقع في النسخة التي كتب عليها السيد المحوى أى الرجال فلما قال صوابه الرجل (قوله وعلى النسوة النصف) لانهن وان كثرن لا يقرن الا مقام رجل واحد ولا امام ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد فصاركما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا فيكون انضمام عليهم اسداسا وعدم الاعتماد بكثرتهم عند انفرادهن لا يلزم منه عدم الاعتماد بكثرتهم عند الاجتماع مع الرجال ألا ترى ان كل اثنين منهم في الميراث يقومان مقام

وقال الشافعي لا يضمنان وفي مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة ان كان المشهود به عينا فله ان يضمنهما بعد الحكم قبض المدعى العين اولا (فان رجع أحدهما ضمن النصف والعين اولا) هذا من الشهود (الامن رجع) فان رجع في الباب (فان شهد ثلاثة من واحد لم يضمن) اراجع شيئا من هذه الشهود (وان رجع آخر) من هذه الشهود (ضمننا) أى الراجعان (النصف وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن الربع) من المال (فان رجعتا ضمننا النصف وان شهد رجل وعشرة نسوة فرجعت ثمان) نسوة (لم يضمن) أى الراجعات (فان رجعت أخرى) ولمسئلة بينهما (ضمن) أى الراجعات التسع (ربعة فان رجعوا) أى الرجل والنساء (فالمعمر بالاسداس) على الرجل السدس وعلى النسوة خمسة اسداس لان كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد وقالا على الرجلين تقوم مقام رجل واحد وقالا بالنسوة (وان شهد رجلان عليه

ابن واحد عند الاختلاط وعند انفرادهن لا يزداد لهن على الثلثين وان كثر وان رجع النسوة العشر دون الرجل كان عليهن النصف اتفاقا وكذا اذا رجع الرجل وحده وان شهد رجلان وامرأة ثم رجعا فالضمان عليهما دون المرأة لان الواحدة ليست بشاهدة بل هي بعض الشاهد زيلعي ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعا فعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعند عليهما الحسن وعليهن ثلاثة الاخماس ولو رجل وامرأة فعليه النصف كله عندهما ولا شيء على المرأة وعند عليهما الثلثان مع الغفار وقوله ولو رجل وامرأة أى ولو رجع رجل وامرأة (قوله بنكاح) قيد به لانهم لو شهدا عليها بقبض المهر او بعضه ثم رجعا بعد القضاء ضمانا لهما لانهما ائتمنا عليهما المهر قليلا كان او كثيرا بجر وتبين (قوله بقدر مهر مثلها الخ) وكذا لو شهدا بأقل من مهر المثل لا يضمنان النقصان وفي المنظومة وشرحا يضمنان ما نقص عندهما خلافا لابي يوسف وفي الهداية وشرحا لا يضمنان وهو المعتمد في المذهب بجر لان منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف اذا تضمنين يستدعي المائنة وانما تضمن وتتقوم بالتملك لضرورة ابانة خطر المخل فصار الاصل ان المشهود به اذا لم يكن مالا كالقبض والبنكاح بأن شهدا بالعوض عن القصاص ثم رجعا لا يضمن الشهود عندنا خلافا للشافعي وان كان مالا فان كان الاتلاف بعوض يعدله فلا ضمان عليهما وان بعوض لا يعدله لا يضمن بقدر العوض ويضمن الزيادة لمخلو ما عن العوض (قوله لم يضمننا) لان الاتلاف بعوض يقابله كالاتلاف (قوله ضمانها) اي الزيادة للزوج لانهما ائتمنا على الزوج قدر الزيادة بالعوض (قوله فيما اذا ادعت المرأة) وفي عكسه لا ضمان مطلقا سواء كان المسمى قدر مهر المثل أو لم يكن بأن كان أكثر منه أو أقل جموى (قوله ولم يضمننا في البيع الخ) قيل بالبيع فقط لانهم لو شهدا به مع قبض الثمن فان شهدا بهما متفرقين ثم رجعا عن الشهادتين فانهما يضمنان الثمن وان كان جملة واحدة وجبت القيمة ولو شهدا بالبيع والا فالة معا فلا ضمان بجر وزيلعي (قوله فيمنئذ يضمنان) أى ما نقص لانهما ائتمنا عليه بالعوض واعلم ان الفعل وهو يضمن من قول الشارح يضمنان وقع في النسخة التي كتب عليها المحوى مجردا عن علامة التثنية بصيغة الافراد فلماذا قال والفعل مبني لمسمى اسم فاعله (قوله هذا اذا كان المدعى مشتريا) بأن شهدا على البائع ببيع عبده بمائنة وهو يساوي مائتين ثم رجعا ضمانا للمائنة لانه اتلاف بغير عوض ولو كان بمثل قيمته أو أكثر لم يضمننا وعكس ذلك الشراء فيضمنان ما زاد لا ما نقص وعلى هذا فتقول الشارح اما اذا كان بائعا فلا يضمنان أى يغصبنا وانما يضمنان ما زاد للمشتري لكن لا محل لتولاه ايضا فامل جموى ولو قال المصنف كما في التنوير وضمننا في البيع والشراء ما نقص عن قيمة المبيع او زاد لكان أولى (قوله او فيه خيار البائع) أى ومنعت المدة لاستبعاد الحكم عند سقوطه الى السبب السابق وهو البيع اما اذا أجاز له اختيارا أو فسخته في المدة فلا ضمان كذا في البحر بالمعنى والمراد انهما اذا شهدا عليه بالبيع بشرط الخيار له فقطض بها ثم رجعا عن الشهادتين لا يضمنان النقصان الا اذا انقضت مدة الخيار بدون فسخ او اجازة وترتب على تضمينهما النقصان بعد انقضائه مدة الخيار مع كونه منكمما من الفسخ ماسيا في عن الزيلعي من الاشكال وجوابه ولو شهدا على البائع بالبيع بألفين الى سنة وقيمتها ألف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا وان شاء أخذ المشتري بالثمن الى سنة وايا ما اختار برى الآخر بجر عن خزائنه المقيتين فان اختار الشهود رجعا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل ونعامه في مخ الغفار فان قيل البيع بشرط الخيار للبائع لا يزيل ملك البائع عن المبيع وقد كان منكمما من دفع الضرر عن نفسه بفسخ البيع في المدة فان لم يفعل فقد رضى بالبيع فوجب ان لا يضمنانه شيئا فلنا السبب الموجب زوال الملك هو البيع المشهود به وان تأخر حكمة وهو زوال الملك ولذا يستحق المشتري المبيع بزوائده عند الفساد فكان الاتلاف حاصلا بشهادتهما فيضمنان لان البائع كان منكرا للمبيع فلا يملكه ان يتصرف بحكم الخيار لانه يعتبر كالمقر بالبيع فتنقض كلامه عند الناس فيكون كاذبا عندهم فيتوقاه حذرا من ذلك زيلعي (قوله قبل الوطاء) والحلوة تنوير

بنكاح بقدر مهر مثلها ورجعا لم يضمننا
وان زاد عليه أى على مهر المثل
(ضمنها) أى الزيادة للزوج فيما
اذا ادعت المرأة البنكاح والرجل جاحد
(ولم يضمننا في البيع) فيمنئذ يضمنان هذا
قيمة المبيع
اذا كان المدعى مشتريا اما اذا كان
بائعا فلا يضمنان أيضا ولا فرق بين
ان يكون البيع بائعا او فيه خيار البائع
(وفي الطلاق) أى ان شهدا على رجل
انه طلق امرأته (قوله الوطاء) ثم رجعا

(قوله ضمننا نصف المهر) لو مسمى والا فالمصلحة لانهم ما كد عليه ما كان على شرف السقوط بردها
او تقبيلها ابن زوجها اطلقه فدخل ما بعد الموت كم لو نهداه قبل الدخول ثم رجعا بعد موته غرما لورثته
نصف المهر ولم ترث للحكم بالبينونة في حياته ولو شهدا بعد موته أنه طلقها في حياته قبل الدخول ثم رجعا
لم يضمن الا ورثا لان الشهادة لهم وضمن المهر اذ دفع المهر والميراث لان المهر كان مؤكدا بالموت بحيث
لا يسقط بسقوط كذا الميراث زيلعي عن الكافي ولو شهدا بعد طلقها ثلثا أو آخران انه طلقها واحدة قبل
الدخول ثم رجعا فضمنان نصف المهر على شهودا ثلث لا غير للحدثة الغليظة تنوير وشرحه (قوله
ولم يضمننا بعد الوطء) لان المهر نأ كذب لدخول لا بشهادة ما قال الشافعي يضمنان للزوج مهر المثل عيني
ولو قال بعد الوطء او الخلوة كفي التوير لسكن اولى (قوله وفي العتق الخ) وفي التدبير ضمننا ما نقتضيه
وهو ثلث ديمته ولومات المولى تتق من الثلث وزمها ما يتبعه ديمته وفي الكذب يضمنان قيمته كلها ولا يعتق
حتى يرزى ما عليه اليه ما تصدق بالفضل والولاء لمزاد ولو عجز عاد اولاه ورد قيمته على الشهود وان
استأثر المولى عدم تضمنين الشهود واتسع المكاتب كان له ذلك وفي الاستيلاء يضمنان قيمتهما بأن تقوم
فئة وأم ولد لو جازي بينهما يضمنان ما بينهما فان مات المولى عتقت وضمننا بقيمة قيمتها تنوير وشرحه بقليل
زيادة وقوله وتصدق بالفضل حق العبارة ان يلحق بلفظ تصدق علامة التمنية أي وتصدق الشاهدان
بالفضل ولو لم يكن للمولى مال سوى العبد الذي شهدا بتدبيره عتق بموت المولى ثلثه وسعي في ثلثيه وضمن
الشاهدان ثلث القيمة ولم يرجع عليه على العبدان بخلاف العبد عن الثلثين يرجع به الوثبة على الشاهدين
ويرجع به الشاهدان على العبد يعني اذا أسر محر عن المحيط قال وبه علم ان ما ذكره الزيلعي من ان العبد
اذا كان معسرا فانهما يضمنان جميع قيمته مدبر او ير جعاز به عليه اذا أسره واما علمت من انه انما
يرجعان عليه بالثلثين وهو مدبر حرج به في المبسوط وقد مننا الفترى ان قيمته مدبر انصف قيمته لو كان
فما انتهى (قوله ضمننا القيمة) موسرير كذا ووسرين لانه ضمان اتلاف الملك بخلاف ضمان الاعناق
لانه لا يتلف الا ملكا وان لم منه فساد ملك صاحبه والولاء نذرى شهدا عليه بالعتق لان العتق لا يتحول
اليهما بهذا الضمان زيلعي (قوله وفي القصاص الدية) ولو شهدا بالعفو فلا يضمنان لان القصاص ليس بمال
در (قوله بعد العتق) لو قال بعد الاستيفاء ليشمل ما اذا كان القصاص في النفس أو مادونها كافي البحر
لكن اولى (قوله ضمننا الدية) وفي السراج الوهيج ان الدية التي على الشاهدين تكون في مالهما في ثلاث
سينين ولا كفارة عليهم ما ولا يجرمان الميراث بان كانوا ولدى المشهود عليه فانهم ما يرثانه بحر (قوله وقال
الشافعي يفتضان) لانهم ما سبوا القتل فصار كالمكره ولنا ان الفعل الاحتيازي من المولى والمحاكم يقطع
النسبة الى السبب كدلالة السارق وفتح باب النص وحل قيد العبد فلم يوحده منه القتل حقيقة لعدم
المباشرة ولا حكم لعدم التجاع خلاف المذكور ولان أقل احواله ان يكون شبهة والقصاص يسقط بها
دون الدية لان المال يجب مع شبهة زيلعي قال وان رجع اولى معهما أو جاء المشهود بقتله حيا فاولى
بالمختيار ان شاء ضمن الولى الدية وان شاء ضمن الشاهدين وأيمهما ضمن لا يرجع على صاحبه عند أبي
حنيفة وكذا عندهما ان ضمن الولى وان ضمن الشاهدين فلهما ان يرجعوا على الولى لانهم ما عاملا له
في الشهادة فبرجعان عليه بما تحققهما بها وللإمام ان الشهود ضمنوا الاتلاف فهم المشهود عليه حكما والمكلف
لا يرجع بما ضمن بسببه على غيره كالولى فانه ضمن بالاتلاف فلا يرجع وانفقوا على رجوعهم ما عليه
في الخطأ (قوله ضمنوا) لان التالف مضاف الى شهادتهم لصدورهما منهم في مجلس القضاء زيلعي (قوله
لم يشهدا الفروع) أي بقولهم لم يشهدا الفروع عني لانهم انكروا السبب أصلا وهو لا يشهد وهو خبر
مخمل للصدق والكذب فلا يبطل القضاء به بخلاف ما اذا قالوا ذلك قبل القضاء لانكارهم التحميل
وهو شرط زيلعي واليه أشار الشارح بقوله ان رجعوا بعد القضاء (قوله وغنظنا) كذا لو قالوا رجعا عنها
لعدم اتلافهم ولا افروع لعدم رجوعهم در ولو أبدل المصنف قوله بل يشهد الفروع الخ بقوله برجعهم

ضمننا نصف المهر ولم يضمننا (لو كان
شهادته بالطلاق) بعد الوطء وفي العتق
أي لو شهدا على رجل انه أعتق عبده
ثم رجعا ضمننا القيمة وفي القصاص
أي ان شهدا بقصاص ثم رجعا بعد
الدية ولم يقتصا وقال
الشافعي يضمنان (ونرجع شهود
الفرع ضمنوا الاشهاد الاصل بل يشهد
الفرع على شهادتهما) أي لا يضمن
مشهود الاصل ان رجعا بعد القضاء
(أو أنشهدناهم وغنظنا)

لأن أولي يشمل المستثنين وليفهم انكار الشهادة بالاولى بحر (قوله وعند محمد في الثانية الخ) لان الفروع قاموا مقام الاصول في نقل شهادتهم الى مجلس القضاء فصار كأنهم حضروا بأنفسهم فشهدوا ثم رجعوا ولا يحنيفه وأبي يوسف ان الموجود من الاصول شهادة في غير مجلس القضاة والشهادة في غير مجلسه لا تكون سبب الاتلاف ولا نقول ان الفروع نائبون منابهم في نقل شهادتهم الى مجلس القضاء فانهم بعد الاشهاد لو منعوهم عن اداء الشهادة كان عليهم الاداء اذا دعاهم المدعى اليه ولو كانوا نائبين عن الاصول لما كان لهم ذلك بعد المنع ولكنهم يشهدون على ماتمعلواز يلبي فتحصل من كلام الزيلعي ان الخلاف مبني على ان الاشهاد على الشهادة اناية وتوكيل عند محمد وعندهما تحميل فإني البحر وجرى عليه بعضهم كالحجوى من انه اناية وتوكيل عندهما وعند محمد تحميل صوابه العكس (قوله ضمن الفروع فقط) دون الاصول لان الاتلاف حصل بالشهادة الموجودة في مجلس القضاة وهي من الفروع مباشرة من كل وجه والاصول مسببون للتلغ من وجه وقد عرف ان المباشرة والمتسبب اذا اجتمعا وهما متعديان فكان الضمان على المباشر زيلعي (قوله وعند محمد المشهود عليه بالخيار الخ) لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القضاة عين شهادتهم وبشهادة الاصول من حيث ان الفروع نائبون عنهم ولا يجمع بينهما في التضمن بل يجعل كل فريق كالمفرد لان جهة شهادتهم متغايران شهادة الاصول على اصل الحق وشهادة الفروع على شهادة الاصول ثم أى فريق أدى لا يرجع على صاحبه لان كلا ضمن بجنايته زيلعي قال المقدسى قلت فعلى هذا الفروع حينئذ معذورون ولا علم لهم بحال الاصول فكان ينبغي ان لا يضمنوا الا اذا علموا انهم غير متقين وشهدوا ثم رجعوا اما اذا لم يعلموا فنقلوا شهادتهم ثم رجع الاصول فرجعوا تبعالهم فلا ينبغي الضمان والتحقيق ان يقال ان اعترفوا بعدم التحميل ورجعوا بنسأ على ذلك يضمنون وان قالوا رجعنا تبعال الاصول لانهم رجعوا عما حملونا فلا حموى (قوله ولا يلتفت الخ) أى بعد الحكم بشهادتهم لان ماضى من الحكم لا ينتقض بقولهم ولا يلزمهم غرامة لانهم لم يرجعوا وانما شهدوا على غيرهم بانهم كذبوا عيني (قوله وعندهما لا يضمن) لانه أتى على الشهود خير افسار كشهود الاحصان وله ان التزكية أعمال للشهادة اذا القضاة لا يعمل بها الا بالتزكية فصار في معنى علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانه شرط محض والخلاف فيما اذا قالوا نعمدنا او علمنا أنهم عبيد ومع ذلك زكينا هم أما اذا قال المزكى أخطأت فيما فلا ضمان اجماعا بحر (قوله لا شهود الاحصان الخ) ففي كلام المصنف لع وشر مشوش (قوله والشرط) عطف على الاحصان عطف عام على خاص اذا الاحصان شرط لتوقف وجوب الحمد عليه بلا عقلية تأخير ولا فناء وأراد من الشرط ما ليس بعلة فشمّل السبب فلا ضمان على شهود التفويض والضمان على شهود الايفاع بحر قال والشرط عند الاصوليين ما يتوقف عليه وليس بمؤثر في الحكم ولا بمقتضى اليه والعلة المؤثرة في الحكم والسبب هو المغنى الى الحكم بلا تأثير والعلامة مادل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه (قوله فالضمان على شهود اليمين) أى التعليق لان اليمين هو السبب والتلف انما يضاف لمن أنبت اليمين دون الشرط عيني (قوله وقال زفر على الفريقيين) لان التلف حصل بشهادة الفريقيين جميعا فلما شهدوا اليمين شهود العلة اذا تلف انما حصل بالاقرار وهم الذين أنبتوه والتعليق بالشرط كان مانعا فعند وجود الشرط أضيف التلف الى علته لا الى روال المانع زيلعي ودرر (قوله احتلف المشايخ) والصحيح أنهم لا يضمنون بحال عيني

وعند محمد في الثانية يضمن الاصول
(ولو رجع الاصول والفروع ضمن
الفروع فقط) دون الاصول عندهما
وعند محمد المشهود عليه بالخيار ان شاء
ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع
ولا يلتفت الى قول الفروع (كذب الاصول
سواء قال الفروع) (ضمن المزكى
أو غلطوا) في شهادتهم (ضمن المزكى
بالرجوع) عن التزكية عند أى حنيفة
وعندهما لا يضمن (و) ضمن (شهود
الزنا وشهود اليمين لا شهود الاحصان
والشرط) أى اذا شهد شاهدان
باليمين أى قال انه قال لعبدان وجود
الدار فأنت حر وشاهدان بوجود
الشرط ثم رجعوا فالضمان على شهود
اليمين وقال زفر على الفريقيين ولو
رجع شهود الشرط وحدهم احتلف
المشايخ وطالعما زفر في الاحصان
(كتاب الوكالة)

المناسبة بين الشهادة والوكالة ان كلا
منهما من باب الولاية على الغير

(كتاب الوكالة) *

قال في مسائل شتى من آخر هذا الكتاب لو دل وكلت ببيع هذا فسكت صار وكلا لان ساكوته دليل

القول ونظيره هبة الدين من علمه الدين فانه اذا سككت هبة وسقط الدين وان قال من ساعته لا أقبل بطل وبقي الدين وكذا لو قال جعلت أرضي عليك وقفاً فسككت صح ولو قال لا أقبل بطل وقال الانصاري الوقف لا يطل بقوله لا أقبل لانه وقع لله تعالى والاشبه ان يكون هذا قول أبي يوسف لما عرف من انه يصير وقفاً عنده بحج دقوله وقعت دارى انتهى زيلعي (قوله على سبيل الاعانة) فكل من المدعى والموكل استعان بالشاهد والوكيل لكن لم يبين الشارح نكتة تقديم الشهادة وكأنه لان معنى الولايتي جانباً أتم (قوله اسم للتوكيل) أي اسم مصدر جوى (قوله وهو المحفظ) أي اسم مصدر التوكيل شيخنا فأشار الى ان مرجح الضمير في قوله وهو المحفظ هو اسم مصدر التوكيل الذي هو الوكيل كالة (قوله ومنه الوكيل في اسمائه) أي من كون الوكيل بمعنى المحفظ الوكيل في اسمائه الخ كذا ذكره شيخنا (قوله ومنه التوكيل) أي من كون تركب الوكيل يدل على معنى الخ شيخنا (قوله وسمى الوكيل به) أي سمي الوكيل وكيلاً لان الموكل الخ (قوله ومنه الخ) بفتح الخ الكاف المخففة شيخنا (قوله لانه موكل اليه الامر) وابنه وكون كل من العنايت والبيداج والمغرب ووجهه ان اسم المنعزل من فعل كنصر ووكيل غير وزن مفعول ومن افعّل مفعول وفي بعض النسخ يوكل وعليه فلا اشكال شيخنا (قوله صح التوكيل) بالكتاب والسنة والاجماع قال تعالى حكاية عن اصحاب الكهف فابعثوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة وكان البعث منهم بضريق الوكيل وكمل عليه السلام حكيم بن خزام بشراء أنخيمية وهو عام وخاص فالثاني ظاهر والاوّل نحو ان يقول ما صنعت من شيء فهو جائز فانه يملك جميع أنواع التصرفات حتى الطلاق قال الصدر الشهيد وبه يفتى واحتمار أبو الليث ابد لوملق او وقف لم يحرك كذا في الولو الجمية وفقدنا فتوى قاضيان انه يختص بالمعاملات بحرف في الشرع بلالية عن قاضيين لو قال أنت وكيل في كل شيء جائز امرك يصير وكيل في جميع التصرفات المسالية واختلاف في الاعتاق والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لا طلاق لفظ التعميم وقال بعضهم لا يملك الا اذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو الليث ثم نقل عن الناطقي ما لفظه وعن أبي عبيدة انه وكيل في المعاوضات لافي الهبات والاعتاق قال وعليه الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه أبو الليث انتهى وقال في الاشباه الوكيل ان كانت وكالته عامة ملك كل شيء الاطلاق ازوجة وحق العبد ووقد البيت انتهى وفي حاشية الاشباه للحموي ينبغي ان لا يملك الابراه والمحط عن المديون لانهم ما من قبيل التبرع الخ وقوله صح التوكيل أطلقه فعمل الاب والوصى في مال الصبي لهما ان يوكل بكل ما يفعله لكن برده عليه العبد المأذون له بنزوح نفسه لا يملك التوكيل به مع انه يملك بنفسه والجواب انه بمنزلة الوكيل عن سيده وان كان عاملاً لنفسه والوكيل لا يوكل الا باذن او تعيم ويرد عليه أيضاً الاستقراض فانه يجوز ان يباشره بنفسه لنفسه ولا يجوز له ان يوكل فيه حتى لو وكل به واستقرض له الوكيل كان له للموكل كما في ازيلعي ووجهه ان البذل في باب القرض لا يجب ديناني ذمة المستقرض بالعقد أي عقد القرض وانما يجب بالقبض والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير بخلاف البيع لان حكمه يثبت بالعقد فله ان يقيم غيره فيه مقامه شيخنا والضمير في لانه من قوله والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير يرجع للقبوض قال البيهقي قلت لو أخرج الوكيل الكلام في الاستقراض مخرج الرسالة يكون القرض للامرح حتى لا يكون للوكيل ان يمنع ذلك منه وعن أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز انتهى وقوله لو أخرج الوكيل الكلام في الاستقراض مخرج الرسالة الخ بان يقول أرسلني اليك فلان يستقرض منك كذا حينئذ ثبت الملك للامرح حتى لا يكون للوكيل ان يمنع ذلك منه وعن أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز انتهى وقوله لو أخرج الوكيل الكلام في الاستقراض مخرج الرسالة الخ بان يقول أرسلني اليك فلان يستقرض منك كذا حينئذ ثبت الملك للامرح لان الرسول معسر والعبارة ملك المرسل فقد أمره بالتصرف في ملكه قال شيخنا وهذا جواب بتسليم انه لا يجوز التوكيل بالاستقراض ولنا جواب يمنع عدم صحة التوكيل بالاستقراض هو ان الوكيل

على سبيل الاعانة في المعاملات ثم هي
بفتح الواو وكسر هاء اسم للتوكيل وهو
المحفظ ومنه انو كليل في اسمائه الخ
بمعنى المحفظ ومنه قالوا اذا قال وكنت
على ان يدملك المحفظ فبطل فيكون
فعلاً بمعنى فاعل وتيسل التبركيب
يدل على معنى الاعتماد في قوله
ومنه التوكيل يقال على الله توكلنا
أي فوضنا أمورنا اليه فالتوكيل
تفويض التصرف الى الغير وسمى
الوكيل بذلك لانه موكل اليه
أي فوض اليه اعتماداً عليه والوكيل
القاضي فوض اليه فبكون فعلاً
بمعنى مفعول لانه يوكل اليه الامر (صح)
التوكيل

بالاستقراض ان أضافه الى الموكل كان للموكل والا كان للموكل كما في البحر عن الحاشية ويصح التوكيل
بالاقتراض ويقبض الغرض بان يقول رجل أقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه سمح كما في البحر عن الفقيه
(قوله وهو إقامة الغير الخ) وإرساله تبليغ الكلام الى الغير فلا دخل له في التصرف كما في الدرر
البحر فان قلت ما الفرق بين التوكيل والا إرسال فان الإذن والامر توكيل قلت الرسول ان يقول أرسلتك
او كن رسولا عني في كذا وقد جعل منه ان يعلني باب جيسار رؤية أمر بك بقبضه وفي النهاية ان
التوكيل وهو الموافقة لما في البدائع اذ لا فرق بين افعّل كذا وأمر بك كذا الخ (قوله في التصرف) أي
الجارح المعلوم حتى ان التصرف اذا لم يكن معلوما يثبت أدنى التصرفات وهو الحفظ كما اذا قال مالك يا
بحر (قوله فلا يصح توكيل الصبي الذي لا يعقل) مطلقا أما الذي يعقل فيصح منه التوكيل بالنسبة
كقبول الفدية أما الضار كعتق وطلاق وتبرع فلا يصح وماترذبين النفع والضرر كبيع وشح ان كان
أذن له في التجارة والا توقف على اجازة وليه واسلم ان توكيل المرتد موقوف اذا سلم نفوسه وان هلك بطل عنده
وقالنا فذحوى ولا يصح توكيل عبد محجور وصح لوم ذونا ومكاتبانوير (قوله من يعقل العقد)
بان يعرف ان الشراء جالب والبيع سالب ويعرف الغبن العايش من اليسير ويتصدق بذلك بنوت احكم
والربح لا الهزل عني قال شيخنا وفيه ان الكلام في صحة التوكيل لاني صحة بيع الوكيل وسما في ان
الوكيل بالبيع المطلق يملك البيع بالغبن العايش فلا حاجة الى اشتراط علمه الغبن العايش من
اليسير ولهذا ترك هذا التفسير المصنف كما في البحر وسبقه يعقوب باشا (قوله بكل ما يعقده الخ) بيان
لضابط الموكل فيه وليس حدا فلا يرد عليه ان المسلم لا يملك بيع امره وملك توكيل الذي لا يؤكل
مسما ببيع خرد وهو يملكه بحر قال ولو قال المصنف بكل ما يشره لكان أولى ليشمل العبد وغيره الخ
أي ليشمل ماله وكله بالخصوصية ونحوها كالقبض مما عقد فيه (قوله بنفسه) أي لنفسه فلا يرد
ان الوكيل يعقده بنفسه ولا يوكل لكون يرد عليه ان الاب والجد يملكان شراء مال ولدهما الصغير
ولا يملكان التوكيل به كما في البحر عن السراج وفي التبيين قيسل ان خص انه يصح فلا يرد قال شيخنا ثم
ظهر لي تسليم الورود وأنه لا مخالفة بين ما في السراج والتبيين وذلك ان ما في السراج من انه لا يملك ملك
مال ولده بالتوكيل بشرائه أي قصد أو ما في التبيين انما ملك تملكه لكونه في ضمن التوكيل ببيع ملك
الشراء من وكله بالبيع انتهى بان قال الاب لشخص وكنك ببيع عبد ابنه مني (قوله قيس هذا على
قولهما) اسم الإشارة عائد الى ما ذكره بقوله من يملكه (قوله حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي الخ)
والتوكيل ببيع الا بقبضه صحيح ولا يملكه سيده (قوله وقيل المراد به الخ) يعني حينئذ يكون المصنف
جاريا على قول الكل حوى (قوله أي الدعوى) في اقتصار الشارح على تفسير الخصومة بالدعوى
فصور لا يهيوهم قصر التوكيل بالخصوصية على ما اذا كان من طرف الطالب او المطلوب لكان أولى ولهذا فسر الخصومة في الجوهرة
متناولا ما اذا كان التوكيل من طرف الطالب او المطلوب لكان أولى ولهذا فسر الخصومة في الجوهرة
بقوله وهي الدعوى الصحيحة او الجواب الصريح وفي منية المفتي ولو وكله بالخصومة له لاعلمه انه اثبات
مال للموكل فلو أراد المدعى عليه الدفع لم يسمع واذا ثبت الحق على الموكل لم يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان
وكيلا عاما لانهم لا تنظم الامر بالاداء ولا السمان بحر عن الخزانة ولا يقبل من الوكيل بينة على وكالة
من غير خصم حاضر ولو قضى بها صح لانه قضاء في مختلف فيه بحر أصا عن القية (قوله في الحقوق)
ولو حدا أو قصاصا أي ولو كان الحق للموكل فيه اثبات حدا أو قصاص حوى قال شيخنا رحمه الله دون
اطلاقه مؤاخنة اذ قد ذكر في التبيين ان التوكيل باثبات حد الزنا والشرب لا يصح اتعافا انتهى وعبارته
ويجوز التوكيل باثبات القصاص وحد الغذف والسرقة باقامة البينة فاذا قامت وبنت الحق فله موئل
استيفائه ثم قال والتوكيل باثبات حد الزنا والشرب لا يصح اتعافا لانه لاحق لاحد فيه وانما دام البينة
على وجه الحسبة فاذا كان أجنبيا عنه لا يجوز توكيله به انتهى ثم رأيت بخط شيخنا عن فتاوى قاضيه خان

ونحو إقامة الدية ومقتضى ما في التصرف
من يملكه فلا يصح توكيل الصبي
الذي لا يعقل والمجنون (اذا كان
الوكيل) (يعقل العقد ولو صديقا
أو عبدا محجورا) أي صحح التوكيل
(بكل ما يعقده بنفسه) كالبيع
والشراء والاحارة والنكاح والطلاق
والخلع والصلح والاستعارة والدية
بكل هذا على قوله ما دام على ذل
أي حقيقة فالسرا أن يكون التوكيل
خاصا بالملك لا التصرف فليس بشرط
الموكل في نفسه توكيل المسلم الذي
حتى يوفى له من ثمنه وتوكل المحرم
بشراء امره والتحرير وقيل المراد به
الاحمال ببيع الصبي وقيل انظر الى
أن يكون ماسكا للتصرف ان اقتنع جارح
أصل التصرف وان اقتنع جارح
وبيع امره يجوز للمسلم (و) يصح
وأيضا ببيع عارص انتهى أي الدعوى
التوكيل (بالخصوصية) أي الدعوى
والجواب (في المحقوق)

ما سهر رجل وكل رجلا بآثبات السرقة ان كان الوكيل يريد القطع كان باطلا وان كان يريد المال فهو
مقبول وهو كما لو طلب المسروق منه ان يحلف السارق يقول له القاضي تريد المال والقطع ان قال اريد
المال حلفه وان قال اريد القطع لا يحلفه الخ (قوله برضى الخصم) طالبا ومطلوبا ولورضى فله الرجوع
مالم يسمع القاضي الدعوى بجر (قوله يلزم منه التوكيل بلارضاه) أى يكون التوكيل من المريض
الذى حاله ما ذكرنا لا يردون رضى الخصم جوى وفيه ايساء الى ماسياتى في كلام الشارح من ان الصحيح
ان الخلاف في اللزوم ووجه لزوم التوكيل بلا توقف على رضى الخصم اذا وجد عذر من مرض ونحوه ان
جواب خصمه حينئذ غير مستحق عليه (قوله وان كان لا يزيد الركوب مرضا) في الاصح كذا في الشئ
وهو مخالف لما في البرازية حيث قال اوريد مرضه لوركب في الصحيح ووجه المخالفة ما ذكره السيد المحوى
حيث قال وظاهره انه لو لم يزد مرضه بالركوب لا يصح توكيله قلت هذا الظاهر انما يتبين لو كان المراد
بالصحيح ما قابل العاصد ولا يتعين اذ يحتمل ان يراد به ما قابل الاصح وعليه فلا تخالف الا ترى الى ما ذكره في
العناية في بحث الاختلاف بين الرازي والكرخي فيما اذا اختلف الزوجان في المهر فانها لا يتحالفان عند
الرازي الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا لاحدهما وعند الكرخي يتحالفان في الوجوه
كلها أى فيما اذا شهد مهر المثل له او لها ولم يشهدوا احدهما واختلاف شراح الهداية في الترجيح ففي
النهاية ذكر ان قول الرازي اصح وغيره من الشارحين ذكر ان قول الكرخي هو الصحيح فقال في العناية ان
ارادوا بقولهم هو الصحيح ان غيره يجوز ان يكون اصح فلا كلام وان ارادوا ان غيره فاسد فالحق ما قاله في
النهاية الخ (قوله وعندهما يصح الخ) لانه تصرف في خالص حقه لتوكيله بالقبض وله ان الجواب مستحق
عليه والناس متفاوت في الخصومة فلو قلنا يلزمه بلارضاه لتصرفه في حقه (تتمة) قال عبد الله بن
جعفر كان على لا يحضر الخصومة وكان اذا خوصم في شئ وكل عقيل قال في النهاية وانما كان يختار عقيل
لانه كان ذكيا حاضرا الجواب حتى حكى ان عليا استقبله يوما ومعه عنزله فقال على على سبيل الدعاية احد
الثلاثة احمق فقال عقيل امانا وعنزك فعاقلان اه شيئا (قوله او غائبامدة السفر) ومن الاعذار
ان لا يكون للموكل قدرة على البيان في الخصومة بنفسه فان القاضي يقبل منه التوكيل كما في الخاتمة يعني
ولا يتوقف على رضى خصمه واعلم ان الخلاف بين الامام وصاحبيه في اشتراط رضا الخصم وعدمه مفيد
بما اذا لم يكن الموكل حاضرا مجلس القضاء كما في الخاتمة وعبارتها انما لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم عند
أبي حنيفة لمن لا عذره اذا لم يكن الموكل حاضرا مجلس القضاء مع الوكيل انتهى (قوله او يريد السفر)
ومن الاعذار المحض من المدعى عليها اذا كان المحكم في المسجد يلبى وهو مفيد بما اذا كان الطالب
لا يرضى بالتأخير وأما محض الطالبة فهو عذر مطلقا والنفس كالحض بجر عن خزنة المفتين ومن
الاعذار ايضا الجبس اذا كان من غير القاضي الذي ترفعوا اليه واعلم ان ارادة السفر امر مبط فلا بد من
تصديق الخصم او تحليف القاضي أو ينظر القاضي الى عذته أو يسأل من رفقائه أو ينقص عن حاله
في السرحوى عن المفتاح (قوله او عذرة) فيه اشارة الى ان الطالب ليس له محاصرة زوجها ولكن
لا يمنعها ازوج من الخصومة مع وكيل امرأته أو معها بجر عن خزنة المفتين (قوله أى صح لها التوكيل
بغير رضا الخصم مطلقا) أى سواء كانت المخدرة معذورة باحد الاعذار المتقدمة وهي المرض والسفر
ونحوهما ام لم تكن فتقول السيد المحوى ليس في كلامه تفصيل سابق ولا لاحق يقابله هذا الاطلاق غير
مسلم ولو اختلف في كونها مخدرة فان كانت من بنات الاشراف فالقول لها بركا او ثيبا لانه الظاهر من حالها
وفي الاوساط القول قولها لو بكر او في الاسافل لا يقبل قولها في الوجهين والخروج للحاجة لا يعدح فيه مالم
يكتر بان تخرج لغير حاجة بجر عن البرازية (قوله وهي التي لا يراها الخ) مأخوذة لغة من المخدر بكسر
الحاء ستر عدا للجارية في ناحية البيت والتخدير لزوم البنت المخدرة جوى ومعنى المخدرة عرفت ما ذكره الشارح
(قوله بعث القاضي امينا الخ) في البحر عن خزنة المفتين بعث اليها ثلاثة من العذر ليلسلفها احدهم

برضى الخصم الا ان يكون الموكل
مريضاً بحيث لا يستطيع ان
يمشي على قدميه الى مجلس القضاء
ولو امكن ركوب الدابة والتحمل على
على ابدى الناس يلزم منه التوكيل
بلارضاه وان كان لا يزيد الركوب
مرضاً في الاصح هذا عند أبي حنيفة
وعندهما يصح بغير رضى الخصم
وهو قول الشافعي ثم قيل الخلاف في اللزوم
في الصحة والصحيح قولهما والتسليم
وفي النهاية الصحيح الا ان يرضى
وعندهما يصح على العاضى الا ان يرضى
وعندهما يصح على السفر او يريد
رحله (او غائبامدة السفر) ولا يريد
السفر بل يحلفه القاضي وهو اختيار
المحقق وقيل لا يحلفه بل ينظر الى
حاله فان كان عليه عدة السفر يلزمه
التوكيل والا (او عذرة) أى صح
لها التوكيل بلارضى الخصم مطلقا
وهي التي لا يراها عبر المحارم من الرجال
ولم تجر عادات البروز وحضور
مجلس المحاكم فاذا توجه اليه من عليها
أو على المريض بعث القاضي امينا
بعرضه لاياميا فاذا عرض فابت ان
تخالف عن اعطائها الى ان تخاف
أو تكل

وشهد الآخران على حلقها أو نكحها انتهى (قوله فإذا نكحت أمرها أن تؤكل الخ) يتظر ما الداعي
إلى أمرها أن تؤكل وكذا آخر مع بقاء وكالة الوكيل الأول حموي (قوله وبإيقافها) فلو وكل بقضاء الدين
فزعم الوكيل قضاءه وصدقه الموكل فلما طالبه وكيله قال الموكل أخاف أن يحضر الدائن وينكر قضاءه وكيلى
وبأخذه منى ثانيا لا يلتفت إلى قول الموكل ويترجم بالخروج عن حق وكيله فإذا حضر الدائن وأخذ من
الموكل يرجع الموكل على الوكيل بما دفعه إليه وإن كان صدقته في القضاء بخبر قال العلامة الحموي نقلا عن
المقدسى هذا إذا قال أخاف أن ينكر الدائن القبض فلو قال الدائن أنكر القبض وطالبني هل يكون كما لو قال
أخاف أو يتوقف ينبغي أنه لا يبرهن على إنكاره يرجع إلى الإذلال أن الوكيل يبرأ بجمعه كما ذكره في السكافي
انتهى (قوله واستيفائها) ومنه الوكيل بقبض الدين فيقبل قوله في قبضه وضياحه ودفعه إلى الموكل
وغير الأغريم ولو كان ممن لا تقبل شهادته للوكيل ينافي إقراره بقبض الضالب ولو وجب على الوكيل
بالقبض مثله لمديون موكله وقت المتعاضدة وكان الوكيل مديون الموكل ولم يملك الوكيل بقبض الدين لأمر
والثمة واخذ ازده وقبول المحوالة دنا أحد لا يقبل بخلاف الوكيل بالبيع حيث مات السكك ولا ينعزل
بموت المطلوب بل يمرت الضالب وأصل أن الوكيل بقبض الدين يجب له الوكيل بالبيع وقبض الثمن
في مسأله فلو كفل الوكيل بقبض الثمن المشتري صحت وقبول كفل الوكيل بالبيع لم يصح وقبول شهادة
الوكيل بقبض الدين بدعي المدعيون كمال بهادات التزاييد بخلاف الوكيل بالبيع ولو باع الوكيل وقبض
الثمن ثم دام البيع بغير بعد ما دفع الثمن لم يملك فله المشتري مطالبة الوكيل بخلاف الوكيل بقبض الثمن
فإنه لا مطالبة عليه كما في القنية (نقطة) ز ما لو كفل بقبض الدين به قبضه وسلمه للضالب حال حياته
لم يصدق بلا حجة بخبر وقال في الاشباه كل أمين ادعى أصل الأمانة في مستحقها قبل قوله كمال المودع
والوكيل والناسطرا في الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعدم موت الموكل أنه قبضه ودفعه له في حين
لم يقبل الابنية بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الأول والحجية انتهى وأقول تعقبه الشرع لا في أحد
من كلام أولو الحجة وغيرهم كتب المذهب بأن دعوى الوكيل الاتصال بقبول لبراءته بكل حال وأما
سراية قوله على موكله لغير أغريمه فهو خاص بما إذا ادعى الوكيل حال حياته موكله وأما بعدم موته فلا
تثبت براءة الغريم الابنية أو تصديق الورثة الخ ماد كره في إرسائنا المسماة بجملة الجليل في قبول قول
الوكيل (قوله أى صح التوكيل) باستيفائها إلا في حدود وقود ظاهره فصر المستثنى منه على الاستيفاء وهو
ظاهر كلام الزيلعي وصرح بكلام العيني حيث قال وهو استثناء من قوله واستيفاءها إلا من قوله وصرح
التوكيل لأن التوكيل باثباتها جائز ولكن لا يجوز استيفاءها ما ان غاب الموكل ووجه العدول عن ما هو
الظاهر من كون الاستثناء من كل من الأيضاء والاستيفاء أن الأيضاء تسلم ظهر القاذف وتسليم نفس
الجاني وهذا لا يتصور الوكيل كالتفقيه كما نقله السيد الحموي عن شرح النقاية آخر لكن نقل أولا عن شرح
الطحاوى ما يخالف ذلك وأن الاستثناء من كل منهما لكن في الأيضاء على إطلاقه وفي الاستيفاء أن غاب
الموكل عن المجلس أما إذا كان حاضرا أمر باستيفائه فإنه يجوز انتهى وأعلم أن ظاهر ما سبق عن العيني صحة
التوكيل باثبات الحد مطبقا وليس كذلك كما قدمناه وقد منان ما ذكره الزيلعي من صحة التوكيل باثبات
حد السرقة بخلاف لما قدمناه عن قاضي خاير الله لا أن يجعل كلام الزيلعي على ما إذا كان الموكل لا يريد
القطع بالمال وإنما لم أن جواز التوكيل باثبات حد القذف مذهب الامام ومنعه أبو يوسف وقول محمد
مضطرب وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحد والقصاص غير أن إقرار الوكيل
لا يقبل عليه لأن فيه شبهة عدم الأمر به وغير خاف أن قصر الاستثناء على الحد والتوديع بشرح صحة التوكيل
باثبات التعزير وبه صرح القهستاني عن شرح الطحاوى (قوله أن غاب الموكل) بخلاف ما إذا كان
الموكل حاضر العدم تمكن شبهة العفو (قوله وقال الشافعي) يستوفي القصاص لأنه حق العبد ولنا
أنه عقوبة فيسقط بالشبهة وشبهة العفو ثابتة في حال غيبة الموكل بل هو الظاهر إذا العفو مندوب إليه

فإذا نكحت أمرها بغير أن تؤكل
ولا يحضر مع نكحتها إلى القاضي
ويحضره هذان بشهران على
نكحها سنة واحدة ثم يكتم القاضي
بالنكاح ولو بغيرها ما وجب لها
والله عز وجل أعلم بالصواب
القاضي إذا علم من الخصم العبداني
إبراء التوكيل لا يمكنه من ذلك ويبرأ
التوكيل من الموكل بغير رضاه
وإن سلم من الموكل التصديق الأضرار
لصاحبه في التوكيل لا يقبل منه
الوكيل الأبرضى صاحبه وهو
اختصاص من الأئمة السرخسي (و)
صح التوكيل (بإيقافها) أى بإدائه
المحتدق (واستيفائها) أى بقبض
المحتدق (الأنى حدوده) أن صح
المحتدق باستيفائها إلا في حدود
أن غاب الموكل وقال الشافعي
يستوفي القصاص في حال غيبته
الموكل (والمحتدق) الكفاية

بمختلف نسبة الشهود لأن رجوعهم نادري ان يقال ما جعله الشارح وانزاعه قول الشافعي نسبة العيني
 للامة الثلاثة ونسبه وعند الثلاثة يصح في القود وان غاب الموكل الاروايه عن أحمد وقولاً عن الشافعي
 انتهى (قوله فيما يضيفه الخ) أي لا بد من اخذ نية اليه لينفذ على الموكل وليس المراد ظاهر العبارة
 من انه قد يضيفه وقد لا يضيفه فان اضافه الى نفسه تتعلق بالوكيل وان اضافه الى موكله تتعلق بالموكل
 كما هم من الملك ثم اجمع لما في الخ رخصة والبرازيه وكيل شراء العبد جاء الى مال كذا فقال اتبيع
 هذا العبد من المرحل فباعه من الموكل وقال لو وكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا ترجع
 اليه العبد ويدرجعت والصحيح ان الوكيل يصير فضولياً وتوقف العقد على اجازة الموكل بحر تصرف
 قال العلامة المقدسي عبارة ابن الميثاد اضاف العبد الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل لا بالوكيل انتهى
 فرده انه صار كرسول وليس مراده انه وكيل تتعلق الحقوق بموكله حتى يعهم منه ان الوكيل بالبيع
 قسمان بل الوكيل طاهراً اما ان يصير موكله فالحقوق تتعلق بالموكل واما لو وكيل حقيقة وحكم
 فالحقوق تتعلق به ولا ينافي ذلك ما في الرزبه ثم قال لم يذكر كراهه بعد ان كان فضولياً ترجع الحقوق اليه
 ام لا وقالوا لا حازه الا حقه كالتوالت السابقة فتمتضاة لزوم العهدة على الغضولي وهو ينافي ما سبق حموي
 بتصرف أي ينافي قوله في الخبر الصحيح ان الوكيل يصير فوضلياً يتوقف العقد على ازالة الموكل لان
 المتبادر منه انه اذا اجاز عقده رجعت العهدة الى الموكل ثم قال أي المقدسي وقد يفرق بين هذا وبين
 الغضولي اساءة فانه لم امر غير ان يباشر عقد الوكيل دل على عدم رضاه بالحقوق العهدة حذف الغضولي
 ابتداء فانه رضى اذا اجاز عقده ان تلحقه العهدة انتهى وأقول ما أحاب به المقدسي عن ابن ملك يتضمن
 تسليم ما ذكره في الخبر وسعته في التنوير من ان الوكيل يعني في الشراء ونحوه لا بد وان يضيف العقد الى
 نفسه لكن في الدرر من كل من ملك وامر بحفضه وايدى رسول بن السكال يكتفي بالاضافة الى نفسه ورد
 عن التنوير ببوله بقوله لا بد فيه ما فيه انتهى ووجه التأييد تعبير ابن السكال يكتفي فهو صريح في ان
 اضافه العقد الى نفسه ليس بالزوم خلافاً لمن عبر بالابد وحيفاً نفعه ما ذكره ابن ملك ويسقط ما اعترض به
 في الخبر عليه وماني الخلاصة والبرازيه لا ينافي جوار الاضافه الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل
 فيما اذا لم يصف الوكيل العقد الى نفسه بان اضافه الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه ثم رأيت في
 الزيلعي من باب الوكالة بالبيع والشراء التبريح بعدم لزوم اضافة الوكيل في الشراء ونحوه العقد الى
 نفسه حيث ذكر في شرح قول المصنف ولو تركه اشراء شيء بعينه لا يشتري لنفسه ما نصه بخلاف ما لو تركه
 ان يزوجه امرأه بعينه حيث جاز له ان يترجح بها لان المكاح الذي اتي به الوكيل غير داخل تحت امره لان
 الداخل تحت الوكالة مكاح مضاف الى الموكل وفي الوكالة بالشراء الداخل فيها شراء مطلق غير مقيد
 بالاضافة الى احد فكل شيء اتي به لا يكون مخالفاً له فهذا من الزيلعي صريح فيما ذكره ابن الملك واعلم ان
 قول الزيلعي وفي الوكالة بالشراء الداخل فيها شراء مطلق الخ صريح في ان الوكيل اذا اضاف العقد الى
 الموكل لا يكون مخالفاً ويلزمه العقد ولا يتوقف على ايازته خلافاً لما سبق عن الخلاصة والبرازيه (قوله
 تتعلق بالوكيل) بخلاف ان رسول لا يضيف العقد الى مرسله وبخلاف المكاح لانه لا بد فيه من ذكر
 الموكل واسم العبد اليه انتهى ولو اختلف في كون المشتري رسولا أو وكيلاً فالقول للمشتري والبيعة على
 البايع بحر وفيه عن البرازيه مات الوكيل عن وصي تتبطل الحقوق الى وصيه وان لم يكن له وصي نصب
 الحاكم وصياً وقيل ينتقل الى موكله ولو وكل بغير اذن وتعميم فباع بخضرة الوكيل الاول جاز والعهدة على
 الوكيل ثانياً بخبر يصاح عن الخلاصة (قوله ان لم يكن محجوراً) عبادا كان المحجور اوصياً فاذا عقد بطريق
 الوكالة تتعلق الحقوق بالموكل اذ يصح من اشجور ان يراى العهدة لعف ورا هليته ولحق مولى العبد
 كما في ان رسول والبايع رامينه ثم العبد اذا عتق نزلته تلك العهدة والوصي اذا باع لا نزلته وقوله ان لم يدر
 محجوراً يراى ان العبد والوصي المأذون لهما ان يبايعا فيهما الحقوق وتلزمهما العهدة وظاهر كلام المصنف

(فما يضيفه الوكيل الى نفسه
 كما يبيع والا حازه والاصل على اقرار
 تتعلق بالوكيل ان لم يكن محجوراً
 لا بالموكل)

ان العهدة على المأذون مصلها وفصل في الذخيرة بين ان يكون وكيل بالبيع والعهدة عليه سواء باع بئمن
 حال أو مؤجل وبين ان يكون وكيل بالشراء فان كان بئمن مؤجل فهو على الموكل لانه في معنى الكفالة
 وان كان بئمن حال فهو على الوكيل لكونه ضمان ثم جرى وفيه اشارة الى ما سطره ان يلقى من الفرق
 وفي البحرمان ان يلقى عن الابصاح اذا امره ان يشتري بالمقدح والعهدة عليه وان امره بالشراء سطره
 كان ما اشتراه دون الامر بخلاف لما في الذخيرة (قوله وقال اشفعي بعملي بنون) وبذلك ما نك
 واحمد لان الحقوق تتبع للحكم والوكيل ليس باصل فيه فلا يكون اصلا في افسار كالتسليم والوكيل
 بالنكاح ولنا ان الوكيل اصل في العقد بدليل استعمائه عن اصاصته الى الموكل ولو كان سفيرا كما زعم لما
 استغنى وانما جعل نائباً في الحكم للضرورة كيلا يطل مقصود الموكل ولا ضرورة في حق الحقوق ولان
 العاقد الاخر اعتمد رجوع الحق اليه فلو لم يرجع لتضرر على تقدير كون الموكل معسرا ومن لا يضر على
 مطالبته عني وزيلعي (قوله كتسلم المبيع) قبض الوكيل الثمن اولاً ولو نهاه عن تسليمه حتى ينصبه
 كان باطلاً كما في الفقه وفيه في البرازية بما اذا كان المبيع في يد الوكيل فلو في يد الموكل وأى عن الدفع
 قبل قبض ثمنه له ذلك أما لو نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن لم يجز بيعه حتى يقبض الثمن من المشتري
 ثم يقول بعتك بهذه الدراهم التي قبضت منك ولودفع المبيع الى الدلال فباع في يده ضمن في اختيار
 كما لو قال بعتك وسلمته من رجل لا أعرفه وضاع الثمن يضمن قال القاضي لا بد لا يملك التسليم قبل قبض
 ثمنه والحكم صحيح والعلة لا ما مر من النهي عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعمل النهي عن التسليم
 فلان لا يكون ممنوعاً عن التسليم اولى وهذه المسئلة بخلاف مسئلة الفقهية انتهى قلت مراد القاضي انه
 لا يملك التسليم ممن لا يعرفه لا مصلحاً في التعليل أيضاً جرى وأقول لم يجرى رضى وجه ما في الفقه من
 بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض ثمنه مع ان المخرج به ان المشتري يؤمر بتسليم الثمن أولاً حيث
 كان الثمن حالاً وعلموا ذلك بقولهم لبتعين حق البائع فيه أما المشتري فقد عين جمعه في المبيع بمجرد
 العقد لان الثمن لا ينعين بالتعيين حتى لو اضيف العقد الى دراهم معينة كان له ان يتقدم غيرها فالظاهر ان
 ما في الفقه من بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض ثمنه ضعيف (قوله وقبض الثمن) ويسمى ابراء
 وكيل البيع قبل قبض الثمن وحواله على الاملا والمماثل والادوين واقابته وانما حله عنه بهما وشمس
 خلافاً لابي يوسف ولا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف وكيل الشراء ولا يجزى الى المتعاضى لانه مخرج
 بخلاف الدلال والسماح والبيع لانهم يعملون بأجر بجر عن البرازية (قوله راجع الخ) شامل لمسئله
 الاولى ما اذا كان الوكيل بائعاً وقبض الثمن ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل
 سواء كان الثمن باقياً في يده او سلمه الى الموكل وهو يرجع على موكله الثانية ما اذا كان مشترياً واستحق
 المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع دون موكله جرفان قلت فعلى هذا يكون المصير مشتركاً
 بين مصدر الفاعل والمفعول جرى (قوله والمالك يثبت للموكل) جواب عن سؤال من رغب فيه
 اذا كانت الحقوق في هذا الفصل راجعه الى الوكيل ينبغي ان يعتق قريبه اذا اشتراه ولو كاله لان شراء
 القريب اعماق فأجاب عنه بقوله والمالك يثبت للموكل اي في ابتداء امره خذله عنه معنى ان
 الوكيل اصل في حق العقد لكن في حق الحكم يخلفه الموكل فيقع له من غير ان يكون اصلاً فيه كالعبد
 يذهب أو يصطاد فكما ان المولى يثبت للمالك له ابتداء فيما اتهم عبده واصطاد خذله عنه فكذلك الموكل
 يثبت له المالك ابتداء فيما اشتراه وكيله خلافاً عنه قال السمي وهذه طريقة أبي طاهر النجاشي وقال
 في البحر انه الاصح (قوله وقال ابر الحسن الكرخي الخ) قال الثمن وعلى طريق الكرخي لا يعتق ايصاده
 يثبت للموكل ملك غير منقرر ولا لا يفسد سكاحه اذا اشترى زوجته ولو كاله فلا تفرق هذا الاختلاف
 لان الموجب تملك والفساد المالك المستقر ولهذا اذا اشترى اوكيل قريب موكله يعتق عليه ويفسد
 نكاحه اذا اشترى زوجته موكله (قوله وفيما يضيفه الى الموكل الخ) يعني لا يستغنى عن اصاصته الى موكله

وقال الشافعي في تتعلق بالموكل قوله
 ومحقوق متداخراً خبره يعني (كذا لم
 فيما ارباع هذا بيان
 المبيع) (وقبضه) وما اشترى
 لا يبيع (وقبض الثمن) فبما باع (والرجوع
 في الاستحقاق والحصول في العيب
 في بيت للموكل انما
 لا لا يبيع (حتى لا يعتق قريبه
 لا لا يبيع (حتى لا يعتق قريبه
 الوكيل يثبت للموكل
 الا كرهت المالك يثبت للموكل
 أولاً ثم يبيع الى الموكل
 (در) كرهت فيما يبيع الى الموكل

الاصل فيها انها ان عمت أو علت أو جهلت جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المحض كفرس صحت
وان لم يبين الثمن وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت سواء بين الثمن او لم يبين وان متوسطة
كعبد فان بين الثمن أو النوع كتركى صحت والا لادر وزيلعى (قوله انما قدم التوكيل بالشراء على
التوكيل بالبيع الخ) لة ثل أن يقول كما ان الشراء جالب للثمن أى ملك المبيع كذلك البيع جالب للثمن
الثمن الا ان يقال ان جالب المبيع أقوى من جالب الثمن لان الاصل في باب البيع المبيع جوى (قوله
لان الشراء جالب للثمن الخ) اولان الشراء يتحقق بالموجود والمعدوم والبيع لا يتحقق الا في الموجود
كما في البحر يعنى الشراء تارة يكون بالموجود الذى هو النقد وتارة يكون بالمعدوم وهو النسبة بخلاف
البيع فانه انما يتحقق في الموجود للنهي عن بيع المعدوم واعلم ان الوكيل بالشراء اذا اشترى نسبة
فعل بموته لا يعمل على الا كفى منية المفتى (قوله هروى) منسوب الى هراة مدينة بخراسان فتحت زمن
عثمان عيني (قوله صحح سمي ثمناً أولاً) لانه لم يبق الا جهالة الصفة وهي محتملة فيها لان مبنها على
التوسعة اكونها استعانة وفي اشتراط بيان الوصف بعض المخرج وهو مدفوع بحرر واعلم ان الوكيل بالشراء
يطالب بالثمن من مال نفسه وان لم يدفع اليه الموكل كفى منية المفتى وهو مستفاد سابق لان المطالبة
بالثمن من جملة حقوق العقد وقد تعلقت بالعقد وهو الوكيل (قوله لان البيع مقدم عليه) فيه ان
الانسان يشترى الشيء الا ثم يبيعه جوى (قوله ثم اذا اشترى بمثل قيمته الخ) وهذا باقتضاق الامام
بخلاف الوكيل بالبيع حيث كان له البيع بما قل وكثر عنده خلافا لما وسياقى (قوله صحح ان سمي ثمناً)
لانه بتقدير الثمن يصير النوع معلوماً سواء كان الثمن يخصص نوعاً او لا ولو بين النوع كعبد حبشى أو رومى
صح وان لم يسم ثمناً فلو قال ان سمي ثمناً أو بين نوعاً كان أولى وجعل المصنف الدار كالعبد بخلاف لما
في فتاويه حيث جعلها كالثوب (قوله وبشراء ثوب أو دابة الخ) للجهالة الفاحشة واذا اشترى الوكيل
وقع الشراء له معراج ولو وكله بشراء ثياب صح وبشراء أثواب لان ثياباً براديه الجنس مدفوعاً الى الوكيل
لدلالته على العموم لكونه جمع كثره بخلاف أثواب خلافاً لما في البحر مقدسى ولو وكله بشراء أى ثوب صح
بزازية واعلم ان ما ذكره المقدسى من المناقشة مع صاحب البحر ليست من حيث التسوية في الحكم بين
ثياب وأثواب لتصريحه في البحر بالفرق بينهما بل من حيث انه عكس الحكم فهما جوى (قوله يقع
على البرود قيمته) ان بين قدره او دفع ثمنه والالم يميز على الا كفى مسياً فى كلام الشارح وفي الوصية
بطعام يدخل كل مطعوم ولو دواء به حلاوة كسكر كجبن تنوير وشرحه (قوله مطلقاً) هذا الاطلاق
في مقابلة ماسياً من قوله وقيل ان كثرت الدراهم الخ (قوله والقياس ان يقع على كل مطعوم) لانه
اسم له وبه قالت الثلاثة وقول العيني وعليه الفتوى قال الصدر الشهيد ليس مرتبة على ما قبله وفي كلامه
حذف ذكره الزيلعى بقوله وقال بعض مشايخ ما وراء النهر الطعام في عرف ما ينصرف الى ما يمكن أكله
يعنى المهيأ للأكل كاللحم المطبوخ والمشوى ونحوه وقال الصدر الشهيد رجه الله تعالى وعليه الفتوى
هذا ما ظهر لى وقت المطالعة ثم رأيت الموافقة عليه للرحوم الشيخ شاهين رجه الله تعالى بقى ان يقال
ما ذكره الصدر الشهيد رجه الله تعالى وغيره كصاحب الذخيرة رجه الله تعالى من ان الفتوى على
ما ذكره بعض مشايخ ما وراء النهر بخلاف لعرف القاهرة فان الطعام عندهم للطبخ بالمرق واللحم بحر
(قوله وقيل ان كثرت الخ) والفارق العرف ويعرف بالاجتهاد حتى اذا عرف انه بالكثير من الدراهم
يريد الخبز بأن كان عنده وليمة جازله ان يشتري الخبز زيلعى وفي الدرر وفي متخذ الوليمة يقع على الخبز
مطلقاً يعنى قلت الدراهم أو كثرت لدلالة الحال انتهى (قوله ولو كبل الرديع) ولو بغير اذن لانه
من حقوق العقد وكلها اليه ولو ارثه او وصيه بعد موته فان لم يكونا فله وكل وكذا الوكيل بالبيع ولورضى
بالعيب بزمه ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء بزم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك يملك من مال الموكل
واشار المصنف الى ان الرديع لو كان وكيل بالبيع فوجد المشتري بالمبيع عيباً مادام الوكيل حياً عاقلاً

انما قدم التوكيل بالشراء على
التوكيل بالبيع لان الشراء جالب
للملك والبيع سالب له والمجالب
أقوى من السالب فقال (أمره بشراء
ثوب هروى زفرس أو بغل صح
سمى ثمناً أولاً) وأخروى في العنوان لان
البيع مقدم عليه ثم اذا اشترى بمثل
قيمتها أو بما يتغاب الناس فيه نفذ
على الموكل وان اشترى بغيب فاحش
نفذ على الوكيل (و) أمره (بشراء عبد
أو دار صحح ان سمي ثمناً أولاً) أى لا يصح (و) أمره (بشراء
لم يسم (لا) أى لا يصح الأمر) وان سمي
ثوب أو دابة لا يصح الأمر (و) أمره (بشراء طعام يقع على البر
ثمناً) وأمره (بشراء القياس أن يقع على
ودقيقه) مطلقاً والقياس أن كثرت الدراهم
كل مطعوم وقيل أن كثرت الدراهم
فعل على البروان قلت فعلى الدقيق
كانت بين الأمرين فعلى الأوسط
والقاعدة مثل الدرهم الى ثلاثة وأوسط
مثل أربعة الى خمسة أو سبعة كذا
في شرح السيد وان لم يدفع اليه شيئاً
وقال اشترى خنطة لم يخبر على الامر
(ولو كبل الرديع) الوكيل (الى الامر
في يده فلو سلمه) الوكيل (الى الامر

لا يبرده الا بأمره) والوكيل (حسب
المبيع لئن دفعه من ماله فلو هلك
المبيع (في يده قبل حبسه) أى
الوكيل (هالك من مال الموكل
ولم يسقط الثمن) عن الموكل فيرجع
الوكيل عليه (وان هلك) المبيع
في يده (بعد حبسه) لاستيفاء الثمن
(فهو كالمبيع) عندهما أى يكون
مضمونا بالثمن متعاقلا قيمته
أو كثر وعندها ب يوسف هلاك
الرهن حتى لو كان فيه وفاء لئن يسقط
والا يرجع بالفضل على الموكل وعند
فقر هلاك المصوب فعليه ضمان
منه (وتعتبر مفارقة الوكيل في الصرف
والسلام دون الموكل) حتى لو فارق
الوكيل صاحبه قبل القبض بطل
العقد هذا اذا كان حاضر في مجلس
البيع وأما اذا كان الموكل صارف
العقد يصير كأن الوكيل كذا
بنفسه فلا تعتبر مفارقة الوكيل
في النهاية تقبلا عن خواهره بالسلام
فارق الموكل لا يطل والمراد بالسلام
السلام وهو أن يوكل رجلا ليسلم
دراهم معدودة في كرم معلوم

من أهل لزوم العهدة فان كان محجورا برده على الموكل والى ان الموكل اجنبي في الخصومة بالغيب فلو اقر به
الموكل وانكره الوكيل لم يلزمه ما شئ بخلاف عكسه فانه يلزم الوكيل لا الموكل الا ان يكون عيبا لا يحدث
مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في المدة لا يبرده على الموكل
الا ببرهان ولا يخلفه فان نكل رده والازم الوكيل بجرع البرازية (قوله لا يبرده الا بأمره) لانه انتهى حكم
الوكالة ولان فيه ابطال يده الحقيقية فلا يتمكن منه الا باذنه قيد بالغيب لانه لو وكله ببيع متاعه فباع
فاسدا وسلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه لمحق
الشرع بجرع القنية (قوله وحسب المبيع) لانه كالبايع هذا اذا كان الثمن حالا فان اشتراه بئمن مؤجل
تأجل في حق الموكل أيضا بخلاف ما اذا اشتراه بتقديم أجله البائع كان للوكيل ان يطالبه به حالا وهى
الحيلة بجرع الخلاصة ولو وهبه كل الثمن رجوع بكله ولو بعثه رجوع بالباقي لانه حظ درع البهر (قوله
لئن دفعه من ماله) فحسب عدم الدفع له الحبس بالاولى لانه مع الدفع رجعا يتوهم انه متبرع وفي جامع
الفصولين من السابع والعشرين الوكيل لو لم يقبض ثمنه حتى لقي الآمر فقال بعث ثوبك لفلان فأنا
أقضيك عنه ثمنه فهو متطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال اقضيكه على ان يكون المال الذى على
المشتري لى لم يجز ورجع الوكيل على موكله بما دفع (تقمة) يباع عنده بضائع لناس امره ببيعها
فباعها بئمن مسمى فجعل الثمن من ماله لا يحاسب على ان أثمنا له اذا قبضها فافلس المشتري فللبائع ان
يسترد ما دفع لا يحاسب البضائع حموى (قوله ولم يسقط الثمن) لان يده كيدته فاذا لم يجلس يصير الموكل
قابض يده ولو دفع اليه الفاشترى به فاشترى وقبل ان يتقده للبائع هلك فن مال الآمر وان اشترى
ثم نقده الموكل فهلك الثمن عند الوكيل يهلك من مال الوكيل بجرع البرازية وفيه عن الجامع الصغير
وكله به ودفع الفاشترى ولم يتقدر رجوع بدمرة فان دفع وهلك ثابسا لا يرجع أخرى والمضارب مرارا
والكل رأس المال انتهى (قوله وان هلك بعد حبسه الخ) قيد بالهلاك لانه لو ذهب عنه عنده بعد
حبسه لم يسقط شئ من الثمن لانه وصف والاوصاف لا يتقابلها شئ لكن يخير الموكل ان شاء أخذه بجميع
الثمن وان شاء تركه بجرع زيادات قاضيه (قوله فهو كالمبيع عندهما) لان الوكيل بمنزلة البائع من
الموكل وكان حبسه لاجل استيفاء الثمن فيسقط الثمن بهلاكه عني (قوله قلت قيمة أو كثر) فلا رجوع
لا حدهما على الآخر شئ (قوله هلاك الرهن) لانه صار مضمونا بالحبس للاستيفاء بعد ان لم يكن
مضمونا به وهذا هو معنى الرهن بخلاف المبيع فانه مضمون بنفس العقد حبسه البائع او لم يحبسه
وينفسخ البيع بهلاكه ولهما ان بينهما مبادلة حكيمه بدليل ما ذكرنا من الاحكام فيكون معتبرا بالمبادلة
الحقيقية وهو البيع ولا نسلم ان العقد لا ينفسخ بل ينفسخ بينهما وان لم ينفسخ في حق البائع كما اذا رضى
الوكيل بالغيب ولم يرض به الموكل زيلعى (قوله حتى لو كان فيه وفاء بالثمن الخ) بأن كانت قيمته قدر
الثمن أو أكثر ولا رجوع للموكل على الوكيل بما زاد من القيمة على الثمن لكونها امانة (قوله والا يرجع
بالفضل) أى ان لم يكن فيه وفاء بالثمن بان كان الثمن أكثر من القيمة رجوع الوكيل على الموكل بما زاد
من الثمن (قوله هلاك الغصب) لانه ليس له الحبس عنده بالحبس يكون متعديا كالمودع يمنع الوديعة
من صاحبها (قوله فعليه ضمان مثله) يعنى ان كان مثليا فان كان قيميا ضمن قيمته (قوله وتعتبر مفارقة
الوكيل الخ) بخلاف ان رسول فيه ما لان الرسالة حصلت في العقد لا في القبض وكلام الرسول ينتقل الى
المرسل فيكون العاقد هو المرسل فيكون قبض المرسل غير قبض العاقد فلا يجوز عني واستفيدة
التوكيل فيهما در (قوله بطل العقد لو جرد الافتراق عن غير قبض اذ المستحق بالعقد قبض العاقد وهو
الوكيل ولو صييا او عبدا محجورا عليه زيلعى (قوله كذا في النهاية) قال في البحر وما في النهاية ضعيف
لكون الوكيل اصيلا في الحقوق مطلعا وفي ازيلعى بعد ان نقل كلام النهاية قال هذا مشكل فان
الوكيل أصيل في باب البيع حضر الموكل العقد ولم يحضر ثم ذكره بعده باسطر فقال العتبر بقاء المتعاقدين

في المجلس وغيبة الموكل لا تضروا عزاء الى المبسوط قال واطلاقه واطلاق سائر الكتب دليل على ان مفارقة الموكل لا تعتبر اصلا ولو كان حاضرا انتهى ورده العيني بانه ليس بمشكل فان الوكيل نائب عنه فاذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب انتهى وتعقبه السيد المحوى بان الوكيل نائب في اصل العقد اصيل في الحقوق وحينئذ فلا اعتبار بحضرة الموكل انتهى قلت ومما يتضح به ترتيب جواب العيني ما ذكره هو بنفسه عند قول المصنف فيما سبق وللمشتري منع الموكل عن الثمن من ان الموكل اجنبي عن العقد وحقوقه لانها تتعلق بالعقد على ما بينا انتهى (قوله مالو وكل المسلم اليه بدفع المسلم اليه بخرقه فانه لا يجوز توكيله لان الوكيل اذا قبض رأس المال يبقى المسلم فيه في ذمته أي ذمة الوكيل وهو مبيع ورأس المال ثمنه ولا يجوز ان يبيع الانسان ماله بشرط ان يكون الثمن لغيره كما في بيع العين واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقدا لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له واذا سلمه الى الآخر على وجه التملك منه كان قرضاً زليعي (قوله عشرة ابطال قيد بالموزون) لانه في القمي لا ينفذ شيء على الموكل اجماعا فلو وكله بشراء ثوب هروي بعشرة فاشترى له ثوبين هرويين بعشرة مما سواي كل واحد منهما عشرة لا يلزم لان ثمن كل واحد منهما مجهول اذا لم يعرف الا بالخزرج بخلاف اللحم لانه موزون مقدرفي قسم الثمن على اجزائه زليعي وبخر (قوله فاشترى عشرين) قيد بالزيادة الكثيرة لان القليلة كعشرة ابطال ونصف رطل لازمة للآخر لانها تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة بخبر عن غاية البيان (قوله وعندهما يلزمه العشرون) لانه خلاف الى خير كما اذا أمره ببيع عبده بألف فباعه بألفين وله ان امره بشراء عشرة ولم يأمره باكثر فينفذ الزائد عليه بخلاف ما استشهد به لان الزيادة فيه بدل ملكه زليعي قال المحوى وهو مخالف لما ذكره في بابه ما يجوز من الاجارة وكله بالبيع بألف درهم فباعه بألف دينار لا ينفذ بعه فليتأمل انتهى واقول سيما في انه متى اختلف جنس الثمن بأن أمره بالدرهم فباع بالدينار يصير مخالفا لمطلقا ولو الى خير (قوله نفذ السكك على الوكيل) وقع في بعض النسخ عن الوكيل وعلى هذه النسخة كتب المحوى فقال ان عن معنى على الى حد قوله تعالى لتركن طبعا عن طبق انتهى ووجه نفاذ السكك على الوكيل وجود المخالفة لان الامر يتناول السمين وهذا موزون فلم يحصل مقصود الا مرقاضى زاده (قوله ولو وكله بشراء شيء بعينه الخ) بخلاف ما اذا وكل نفس العبدان يشترى له من مولاه او وكل العبد رجلا بان يشترى له من مولاه فاشترى حيث لا يكون للآخر ما لم يصرح للولي انه يشترى بهنهما للآخر مع انه وكله بشراء شيء بعينه وبخلاف ما اذا وكله ان يزوجه امرأة معينة حيث جاز له ان يتزوج بها لان النكاح الذي اتي به الوكيل غير داخل تحت امره لان الدخول تحت الوكالة نكاح مضاف الى الموكل فكان مخالفا باضافته الى نفسه فان عزل وفي الوكالة بالشراء الدخول فيها شراء مطلق غير متقيد بالاضافة الى احد فكل شيء اتي به لا يكون مخالفا حتى لو خالف مقتضى كلام الآخر في جنس الثمن او قدره كان مثله زليعي ثم قال ولو وكله رجل آخر بان يشترى له ذلك الشيء بعينه فاشتراه له كان للموكل الاول دون الثاني لانه اذا ملك الشراء لنفسه فأولى ان لا يملك الشراء لغيره انتهى فلو اضافته الى الثاني ينبغي ان يكون للثاني كما لو قبل وكالة الثاني بحضرة الاول او شره بما عينه الثاني مخالفا للاول محوى عن المتقدمين وأشار بقوله شره بما عينه الثاني مخالفا للاول الى ما في البحر عن البرازية من انه اذا وكله الاول بشرائه بألف والثاني بمائة فاشتراه بمائة فهو الثاني لانه يملك شراء لنفسه بمائة فيملك شراء لغيره ايضا بخلاف الفصل الاول انتهى قال المحوى وأشار بالشراء الى انه لو وكله باستئجار محل معين لا يجوز له ان يستأجره لنفسه وانه لو استأجره لنفسه ما يوافقا وتلفظا وقع للموكل الا ان لم اره الا ان صرح بمحله وهو حادثة الفتوى انتهى (قوله لا يشترى لنفسه) لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب حتى لو كان الموكل حاضرا وصرح بانه يشترى لنفسه كان له لان له ان يعزل نفسه بحضرة الموكل وليس له ذلك بغير

اما لو وكل المسلم اليه رجلا تقبل الثمن
 فانه لا يجوز تركه (ولو وكله بشرا
 عشرة ارطال محمد بدرهم ناسري
 عشرين رطلا بدرهم ماسياع) أى
 من محمد ميساع (منه عشرة) ارطال
 (بدرهم) لزم الموكل من عشرة بنصف
 عند أبي حنيفة وعندهما
 يلزمه العشرون وقول محمد مع أبي
 حنيفة في بعض النسخ قوله ماسياع
 إلى آخره أى اذا كانت عشرة ارطال
 من ذلك اللحم تساوى قيمته درهمان
 وانما قيد بدله اذا كانت عشرة ارطال
 منه لا تساوى درهما فذا السك على
 الوكيل بالاجماع (ولو وكله بشرا
 شئ بعينه) اما بالاشارة أو بامره العالم
 أو بالاشارة إلى مال السك (لا يشترط
 لنفسه) أى ليس للوكيل ان يشترط

4442

علمه لانه فسمع عقد فلا يصح بدون علم صاحبه كسائر العقود عيني وزيلعي وغيرهما كالعناية وغاية
 البيان واورده عليهم ان العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل بأسباب متعددة منها حضور صاحبه ومنها بعث
 الكتاب ووصوله اليه ومنها ارسال الرسول وتبليغ الرسالة ومنها اخبار واحد عدل او اثنين غير عدلين
 بالاجماع واخبار واحد عدل لا كان او غيره عند أبي يوسف ومحمد وقد صرح بهما في عامة المعقبات سيما
 في البدائع واشترط علم الآخر في فسخ أحد المتعاقدين العقد القائم بينهما لا يقتضي ان لا يملك الوكيل
 عزل نفسه الا بمحض من الموكل لان انتفاء سبب واحد لا يستلزم انتفاء سائر الاسباب فلا يتم التبرير اللهم
 الا ان يحمل وضع المسئلة على انتفاء سائر اسباب العلم بالعزل ايضا لكنه غير ظاهر من عبارات الكتب
 اصلا قاضي زاده (قوله ولو اشترى لنفسه) ناويا ومن غطا (قوله او بخلاف مسمى له من الثمن) او شري
 غيره بأمره بغيره فان حضر فلا مَره كذا في الغرر (قوله بان وكله بشرائه بمائة درهم الخ) فان اشترى باقل
 من المائة نفذ على الآخر لانه خلاف الى غير معنى يختلف الجنس بان امره بالدرهم فباع بالدنانير يصير
 مخالف مطلقا ولو الى خبر قال في الدر الوكيل اذا خالف ان خلافا الى خير في الجنس كباع ألف درهم فباعه
 بألف ومائة نفذ ولو بمائة دينار لا ولو خيرا خلاصة ودررا انتهى ولا فرق في هذا بين ان يكون وكلا
 بالبيع والشراء وقوله كباع الخ مجرد مثال لا للاحتراز عن الوكيل بالشراء كما لا يخفى (قوله وقع
 للوكيل) لخالفه امره وينعزل (قوله او يشترى بماله) يعني اذا اضاف العقد الى دراهم الآخر ينبغي
 ان يقع للآخر لانه لو لم يقع للآخر كان واقعا للوكيل فلو وقع له كان غاصبا لدراهم الآخر وهو لا يحمل شرعا
 كذا قال صاحب النهاية وعليه عامة الشراح اقول فيه نظرا لان الغصب انما يلزم لو تقدم من دراهم الآخر
 واما اذا اضافته الى دراهم الآخر ولم يتقدم من دراهم بل تقدم من دراهم نفسه فلا يلزم الغصب قطعا كذا
 بخط الشيخ شاهين (قوله اي اضاف العقد الى مال الموكل الخ) انما أول كلام المصنف بما ذكره وان كان
 خلاف الظاهر منه لقصوره وعدم شموله لما اذا تقدم الثمن من مال غيره حموي (قوله سواء تقدم الثمن
 من ماله او من مال غيره) اشار به الى ان المراد من قول المصنف تبعه القدرى او يشترى بماله الاضافة
 عند العقد الى دراهم الموكل دون التقدم من مال الموكل بغير اضافة اليه قال صاحب الهداية وهو مطلق
 اي قول القدرى او يشترى بمال الموكل مطلق لا تفصيل فيه فيحمل على الاضافة الى مال الموكل كذا
 قاله جمهور الشراح قال قاضي زاده اقول فيه نظرا لانهم حملوا التفصيل المذكور في قول المصنف لان فيه
 تفصيلا على انه ان تقدم من دراهم الموكل كان الشراء له وليس يصحح لان ذلك تفصيل للنقد المطلق لا للنقد
 من مال الموكل كما لا يخفى وما يصلح لترجح كون المراد بقول القدرى او يشترى بمال الموكل الاضافة
 الى دراهم الموكل دون التقدم من ماله انما هو وقوع التفصيل في التقدم من مال الموكل لا وقوعه في النقد
 المطلق اذ لا مساس له بكلام القدرى فان المذكور فيه مال الموكل دون مطلق المال انتهى (قوله لانه
 لو اضاف العقد الى دراهم نفسه فهو له) جلالته على ما يحل له شرعا او يفعله عادة اذا اشترى لنفسه
 باضافة العقد الى دراهم نفسه غير مستنكر شرعا وعرفا بجر (قوله فهو له) وان نوى خلافه وبصير غاصبا
 لدراهم الآخر ان تقدم منها شيئا (قوله وان نواه لنفسه فهو له) لان له ان يعمل لنفسه ويعمل للآخر
 في هذا التوكيل بجر ويكون بالتقدم من مال الموكل غاصبا فيما اذا نواه لنفسه زيلعي (قوله يحكم النقد
 اجماعا) لان دلالة على التعيين مثل دلالة اضافة الشراء اليه زيلعي (قوله وعند محمد هو للوكيل) وان
 تقدم الثمن من دراهم الموكل حموي لان الاصل ان كل أحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت
 وظاهر ما في الكتاب يعني الكثر ترجيح قول محمد لدخوله تحت قول المصنف فالشراء للوكيل فانه لم يخرج
 عنه الا في مسئلتين اذا نواه للآخر او اضافته الى ماله واليه مال الزيلعي حيث قدمه على قول أبي يوسف
 وعلمه بقوله لان ما يملكه الانسان من التصرفات يكون لنفسه (قوله وهذه المسئلة على ثمانية
 اوجه) اي هذه المسئلة أحد ثمانية اوجه قال ابن الملك واحد على الاختلاف والبواقي على الوفاق حموي

ولو اشترى لنفسه فهو للآخر (قوله ولو اشترى
 بغير النقد) وأمر بالنقد (أو بخلاف
 مسمى له من الثمن) بان وكله بشرائه
 بمائة درهم فاشترى بعشرة دينار
 أو بمائة وعشرين درهما (وقع)
 الشراء (للكيل وان كان بغير عينه)
 فالشراء للوكيل الا ان ينوي
 الوكيل (للكيل) أو يشترى بماله
 أي ان اضاف العقد الى مال الموكل
 سواء تقدم الثمن من ماله أو من مال
 غيره وانما يديه لانه لو اضف
 الى دراهم نفسه فهو له وان اضاف
 الى دراهم مطلقه فان نواه للآخر
 فهو كما نوى وان نواه لنفسه فهو له
 وان تكاد في النية يحكم العقد اجماعا
 ان تقدم الثمن من ماله فهو له وان تقدم
 من مال الموكل فهو له وان تصادقا
 على انه لم تحضره النية فعند أبي يوسف
 يحكم النقد وعند محمد فهو للوكيل
 وان قال اشترى للآخر وقال الآخر
 اشترى (لنفسه) ولم يدفع الثمن الى
 المأمور (فالقول للآخر وان كان
 الموكل دفع اليه الثمن فللمأمور)
 أي القول له وهذه المسئلة على
 ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مأمورا
 بشراء عبده بغيره أو بغير عينه وكل
 وجه على وجهين لانه اما ان يكون
 الثمن منقودا أو لا وكل وجه على وجهين
 لانه اما ان يكون العبد حيا حين
 اخبر الوكيل بالشراء أو ميتا فان كان
 مأمورا بشراء عبده بغيره فان اخبر عن
 شرائه والعبء قائم حتى

والخلافية هي ما لو كان العبد المأمور بشراؤه بغير عينه حيا ولم يكن الثمن منقودا شيئا (قوله فالقول
للمأمور أجماعا) لأنه أخبر عما يملك استثنافه ولا تهمته فيه لأن الوكيل بشرأى بعينه لا يملك شراؤه لنفسه
بمثل ذلك الثمن في حال غيبته بخلاف غير المعين على قوله بجر (قوله فالقول للآمر) لأنه أخبر عما لا يملك
استثنافه لأن الميت ليس محلا لانشاء العقد فيه وغرضه الرجوع بالثمن والامر منكرف. كان القول قوله
ز يلقى قال شيئا وقوله لا يملك استثنافه معناه استثناف سببه فهو مجاز بالحذف ولهذا قال في العناية
لأن المأمور أخبر عما لا يملك استثناف سببه فان سبب الرجوع على الأمر هو العقد وهو لا يقدر على
استثنافه لأن العبد ميت وهو ليس بمحل للعقد فكان قول الوكيل فعلمت ومات عندي لارادة الرجوع
على الموكل وهو منكرف فالقول قوله انتهى (قوله وان كان الثمن منقودا فالقول للمأمور مع عينه) لأن الثمن
كان أمانة في يده وقد ادعى الخروج عن عهده الامانة من الوجه الذي أمر به (قوله وعندهما القول
للمأمور) لأنه أخبر عما يملك استثنافه فصيح كافي المعين فلا يتم في الاخبار عنه وله انه موضع تهمة
بان اشتراؤه لنفسه فلما رأى الصفقة خاسرة ألزمها الأمر بخلاف ما إذا كان الثمن منقودا لأنه أمين فيه
أي في الثمن فيقبل قوله في الخروج عن العهدة وفي ضمنه يكون العبد للآمر تبعا ركن من شيء ثبت تبعا
وضمنوا وان لم يثبت قصد ازيلي وبجر (قوله وان كان العبد ميتا) وهي مسألة الكتاب ندر فيه السيد
المجوى بان مسألة الكتاب تشمل موت العبد وحياته وقت قول المأمور اشتريته للآمر كافي البخر فان كان
ميتا أخبر عن امر لا يملك استثنافه وان كان حيا فهو يدعى حق الرجوع على الأمر وهو ينكره ولا خلاف
في الاول انه على التفصيل المذكور وفي الثاني الاختلاف فقال الامام هر كذا على التفصيل وقال
القول للمأمور وان لم يكن الثمن منقودا فاصله ان الثمن ان كان منقودا فالقول للمأمور في جميع الصور
وان كان غير منقود يظرفان كان الوكيل لا يملك الانشاء بان كان ميتا فالقول للآمر وان كان عاكثا لانشاء
فالقول للمأمور عندهما وكذا عند أبي حنيفة في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول للآمر انتهى
فلا فرق عندهما في ان القول للمأمور اذا كان يملك الانشاء بين ان يكون الموضوع موضع تهمة ام لا فان
قلت بماذا ثبت التهمة قلت بالرجوع الى اهل الخبرة فان أخبروا ان الثمن يزيد على القيمة زيادة فاحشة
ثبتت والا فلا (قوله يعني هذا الفلاس) أي لاجله (قوله انكر الامر) بفتح الراء على المصدر (قول أخذه
فلان) لاقاربه بالوكالة عنه والاقارب بالشي لا يسطر بالانكار اللاحق بجر (قوله لم يكن لفلان ان
يأخذه) لان اقرار المشتري ارتد بده والاقرار بما يرتد بالرد فينفذ على المشتري لان الشراء ادا وجد
نفاذا لا يتوقف زيلعي وليس هذامن شراء الفضولي لأنه اخصاف البيع الى نفسه بقوله يعني وصورة
شراء الفضولي ان يقول بيع عبدك من فلان بجر عن فتح القدير (قوله الا ان يسلمه المشتري) الفاسل
يعني هذا فلان (قوله وتكون العهدة على المشتري) المراد بالمشتري فلان كافي التبيين والبحر والعناية
ونصها وعليه العهدة أي على فلان عهدة الاخذ بتسليم الثمن لانه صار مشتريا بالتعاطي كالفنولي
اذا اشترى لشخص ثم سلمه قال الزيلعي ودلت المسئلة على ان التسليم على وجه البيع يكفي لان عقد البيع
بالتعاطي وان لم يوجد نقد الثمن لا عرف ولوجود التراضي وهو المعتبر في باب المعاوضات المسالمة الخ قال
شيخنا ومعنى كون العهدة على المشتري الذي هو فلان انه يلزمه تسليم الثمن (قوله عبيدين معينين) قال
في البحر ولم يذكر الشارحون فائدة التقييد بالمعينين والظاهر انه اتفاق في غير المعين كالمعين اذا نواه للموكل
واشتراه له انتهى وتبعه بعضهم كالمجوى والمدرو وغيرهما وأقول دعوى ان التقييد اتفاق غير مسلم
لانه عند عدم التعيين يسطر التوكيل لعدم تسمية الثمن او ما يقوم مقامه من بيان النوع كالتركي
والحبشي فهذا غفلة عن قول المصنف فيما سبق قريبا أمره بشراء عبد او دار صرح ان سمي ثمنا والا فلا (قوله
فاشترى أحدهما) بقدر قيمته او بزيادة يتغاب الناس فيها ألاما لا يتغاب فيه فلا يجوز اجماعا بخلاف
الوكيل بالبيع عند الامام فانه يبيع بما قل وكثر على ما سألني (قوله صحيح) لان التوكيل مطلق غير مقيد

فالقول للمأمور أجماعا منقودا كان
الثن أو غير منقودا كان ميتا
حين أخبر فقال هلك عندي بعد
الشراء وأنكره الموكل وكان الثمن
غير منقودا فالقول للآمر مع عينه
الثن منقودا فالقول للمأمور مع عينه
وان كان العبد بغير عينه فان كان
حياتن قال المأمور اشتريته لك وقال
الآمر لا بل هو عبدك فان كان الثمن
منقودا فالقول للمأمور وان لم يكن
منقودا فالقول للآمر معناه أن حنيفة
وعندهما القول للمأمور وان كان
العبد ميتا وهي مسألة الكتاب
فان لم يكن منقودا فالقول للمأمور
وان كان منقودا فالقول للمأمور
(وان قال) رجل لا (يعني هذا)
(الابن) فلان فانه ثم انكر الامر
أي أمره ان يسلمه المشتري
(أخذه) فلان الا ان يسلمه المشتري
(لم آمر به) أي بأشترى
لعل ان يأخذه (ان يسلمه المشتري)
البيه (فان سلمه اليه وأخذه من
المشتري وتكون العهدة على المشتري
(وان أمره بشراء عبيدين معينين
ولم يسلم ثما فاشترى له) أي الموكل
(أخذهما) صرح ان أمره (بشراهما)
بالف وفيهما سواء واشترى أحدهما
بثمنه أو أقل صح

جوى وأجاب شيخنا بان المراد من البائع المأمور اذ هو بمنزلة المأذون المشتري الا مراده بمنزلة لانه
 ينفق بينهما مبادلة حكمية فسقط تصويبه انتهى واذا عرف ان الامر بالمأمور بمنزلة البائع والمشتري لما
 علم من انه ينفق بينهما مبادلة حكمية ظهر انه يبدأ بيمين الامر كونه بمنزلة المشتري بناء على ما سياتى
 في المتن من باب التحالف حيث قال وبدئ يمين المشتري وقد توقف في ذلك العلامة الشرنبلالى فقال
 وهل يبدأ بيمين الامر والمأمور (قوله وهو اختيار أبى منصور) يعنى المأذون كفى الهداية وذكر انه
 الاظهر وفي الكافي وهو الصحيح عن ابي (قوله وقيل لا تحالف) لان الخلاف يرتفع بتصدق البائع
 اذ هو حاضر فيجوز تصادقهما بمنزلة انشاء العقد في الحال وفي المسئلة الاولى هو غائب فاعتبر الاختلاف
 عني (قوله والاصح الاول) وجعل قاضيان قول الفقيه أبى جعفر أصح زيلعي (قوله ولا يعتبر تصديق
 البائع) لانه ان استوفى الثمن فهو أجنبي عنهما وان لم يستوف فهو أجنبي عن الامر فلا مدخل له بينهما
 (قوله وقد نص محمد في الجامع الصغير الخ) الظاهر ان مقتضى الشارح من نقل كلام الجامع الصغير
 تأييد قول أبى جعفر جوى (قوله ان القول للمأمور مع عينه) فمنهم من نظر الى ظاهره فنفي التحالف
 ومنهم من قال مراده التحالف بدليل ما ذكره في موضع آخر وانما نص على عين الوكيل هنا لانه هو المدعى
 ولا يمين على المدعى الا في التحالف فكان هو المقصود والموكل منكروا يمين عليه فلما عرفنا ان مدعى اليها
 بحر قال الزيلعي بعد عز وما ذكرنا من الاشياء لان فيه اشكالا لا بد وان كان يدل على ما ذكرنا من حيث المعنى
 لكن لفظه لا يدل على ذلك فان قوله ان القول للمأمور مع عينه يدل على ان المأمور يصدق فيما قال وفي
 التحالف لا يصدق واحد منهما ولو كان مراده التحالف لما قال ذلك فهذا من ازيلعي تأييد لابي جعفر قال
 في البحر وقولنا هنا انهما اتفقا على عدم تسمية الثمن اولى من قول ازيلعي وهذا فيما اذا انفصل على انه امره
 ان يشتره له بالف اذا المسئلة انما فرضها المؤلف وغيره فيما اذا لم يسم ثمنها فهو وان اختلفا فقال الامر
 امرتك ان تشتره بخمسمائة وقال المأمور امرتني بالشراء بالف والقول قول الامر مع عينه لان الامر
 يستفاد من جهته ويلزم العبد المأمور بالخلفه فاذا اقاما البينة والبينة بينة الوكيل لانها اكثر اثباتا
 كفاي الزيلعي (قوله عتق العبد ولا يؤده لسيده) لان بيع نفس العبد من نفسه اعتناق على مال وشراء
 العبد نفسه قبول الاعتناق بيد لان اعتباره به حقيقة غير ممكن فاذا اشتراه الوكيل صار البائع معتقا
 فيلزمه الولاء والوكيل بالتقوى لسفير معبر عنه فلا ترجع الحقوق اليه عني (قوله فالعبد للمشتري) لان
 اللفظ حقيقة للمعاوضة وامكن العمل بها اذا لم يمين فيما فقه عليه بخلاف شراء العبد نفسه لان الجار به
 متعين وان كان معاوضة ثبت الملك له والالف للمولى لانه كسب عبده وعلى المشتري ألف مثله انما للعبد
 فانه في ذمته حيث لم يصح الاداء بخلاف الوكيل بشراء العبد من غيره حيث لا يشترط بيانه لان العقدين
 هناك على نط واحد وفي المحالين المطالبة تتوجه نحو العاقد اما هاهنا فاحدهما اعتناق معتقب للولاء
 ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساه لا يرضاه ويرغب في المعاوضة الخسة فلا بد من البيان زيلعي وبحر
 (قوله والالف لسيده) راجع للسائلين وكان ينبغي ان يقول بعده وعلى العبد ألف اخرى بعد الاعتناق
 وعلى المشتري في الثانية ألف ثمن العبد بطلان الاداء فيهما لا استحقيق المولى ما اداه بجهة اخرى وهو انه
 كسب عبده فكان مملوكا له قبل الشراء وقبل العتق وأشار بالاحتياج الى اضافته الى العبد الموكل الى
 انه سفير لا ترجع الحقوق اليه فالمطالبة بالالف الاخرى على العبد لا على الوكيل وهو الصحيح بحر (قوله
 أي مثل ألف دفع العبد اليه) هذا ظاهر فيما اذا وقع الشراء للمشتري اما اذا وقع الشراء للعبد نفسه حتى
 عتق هل يجب على العبد ألف اخرى قال قاضي خان لم يذكر في الكتاب ثم قال وينبغي ان يجب لان الاولى
 مال المولى فلا يصلح بدلا عن ملكه جوى عن النهاية (قوله يكون اتيانا بنس تصرف آخر) والوكيل اذا
 خالف وأتى بنس آخر من التصرفات نفذ عليه جوى وقد ماعا الدر معز بالخلاصة والدررأ الوكيل
 اذا خالف ان خلافا الى خير في الجنس كبيع بالف فباعه بالف ومائة نقد ولو بمائة دينار لا ولو خيرا انتهى

وهو اختيار أبى منصور وقيل لا تحالف
 وهو اختيار الفقيه أبى جعفر والاصح
 الاول وان تحالفا يلزم الامر
 ولا يعتبر تصديق البائع في حق الامر
 وقد نص محمد في الجامع الصغير ان
 القول للمأمور مع عينه (و) ان امره
 (بشراء نفس الامر) لا ينافى الى الوكيل
 ودفع (الوكيل) لسيده ذلك العبد
 لنفسه (أي نفس هذا) أي على
 (فباعه) سيده (على هذا) العبد
 أن يشترى لنفسه (عق) العبد
 (ولا يؤده) لسيده وان قال اشترى نفسه
 ولم يرد له نفسه (فالعبد للمشتري) الف
 والالف لسيده وعلى المشتري ألف دفع
 (فله) ثمن العبد أي نفس العبد
 العبد اليه ان كان دراهم فدراهم
 وان كان دنانير فدينار فدينار ان
 يقول قد كثر فيما يرد من الوكيل
 بشراء عني (أي العبد) لسيده
 فلا يجوز ان يكون العبد للوكيل
 ويمكن ان يجب عنه بان يوكيل العبد
 بشراء نفسه يكون في كسبه لا في نفسه
 الاعتناق حقيقة فشرأ الوكيل له
 يكون اتيانا بنس تصرف آخر
 قال رجل آخر (اشترى نفسك من
 مولاي) بالف درهم (فقال) العبد
 (لمولى يعني نفسي لعلان) بالف درهم
 (ففعّل) وباعه ولا

واستفيد منه ان الدراهم والدنانير في باب الوكالة جنسان (قوله فهو للآمر) لان العبد يصلح ان يشتري نفسه لنفسه وغيره بطريق الوكالة لان جواز الشراء باعتبار المسالية والعبد اجنبي عن نفسه في حكم المالك الا ان البائع لا يملك حبس العبد حتى يستوفي البدل لان العبد في يده نفسه فيكون قابضاً لنفسه بمجرد العقد كالمودع يشتري الوديعة فاذا اضاف العقد الى الامر صلح امتثالاً لبيعة العقد للآمر فلو وجد به عيبا ان علم به العبد فلا رد لان علم الوكيل كعلم الموكل وان لم يعلم فالرأى العبد در عن الاختيار (قوله وان لم يقل لعل ان الخ) وجه عقده انه مطلق يحتمل الوجهين فلا يتبع امتثالا بالشك ثم الثمن هنا يكون في ذمة العبد في الوجهين دون ذمة الآمر اما اذا وقع الشراء له فظاهر واما اذا وقع للآمر فلا نه هو المباشر للعقد فترجع اليه الحقوق فيطالب بالثمن ويرجع به هو على الآمر فيلبي وفيه نظراذ ليس كل عقد باشره الوكيل ترجع حقوقه اليه بل بشرط ان يضيفه الى نفسه كما سبق وهنالم يضيفه الى نفسه لا يقال العبد هنا محجور عليه فلا ترجع الحقوق اليه لانا نقول زال الحجر هنا بالعقد الذي باشره مقترنا باذن المولى ثم ان كان الشراء للآمر فلا بد من قبول العبد لانه يبيع فلا ينعقد الا بالاجاب والقبول وان وقع للعبد يكتفي بقول المولى بعت ولا حاجة الى قبول العبد بعد قوله بعني نفسي لانه اعتاق فيستبد به المولى بناء على ان الواحد يتولى طرفي العقد في العتق كالتكاح بخلاف البيع فيلبي قال في البحر وفي الكتاب اشارة الى انه يتم بقول المولى بعت لانه قال ففعل كذا في المعراج معزيا الى الفوائد الظهيرية قال المحموي وفي الاشارة تأمل فان قول المصنف ففعل في صورة وقوعه للآمر لا في صورة وقوعه عتقا للعبد

(فصل في قوله الوكيل بالبيع والشراء الخ) قيد بالوكيل لان الوصي لو باع منهم بمثل القيمة فانه يجوز وان حالي فيه لا يجوز وان قبل والمضارب كالوصي يخرج عن السراج الوهاج وفي جامع الفصولين لو باع القيم مال الوقف أو اجر من لا تقبل شهادته لم يجز عند أبي حنيفة وفيه المتولى اذا أجرد ارام ابنه البائع أو ابيه لم يجز عند أبي حنيفة الا باكثر من اجمال (قوله سواء كان بمثل القيمة الخ) ظاهره ان المنع من البيع أو الشراء مع من ذكر لا يجوز عند الامام بمثل القيمة رواية واحدة وليس كذلك لان فيه روايتين عن الامام بخلاف المضارب اذا تقدم مع من لا تقبل شهادته لم بمثل القيمة حيث يجوز عند الامام رواية واحدة ووجه الفرق بين الوكيل والمضارب على احدي الروايتين ان المضارب كالتصرف لنفسه من وجه الا ترى ان رب المال لا يملك نهيه عن التصرف بعدما صار المثل عروضا ولانه شريك في الربح فلا تلحقه التهمة في البيع بمثل القيمة قالوا هذالما يطلق له الموكل واما اذا اطلق بان قال بع عن شئت فمئذ يجوز بيعه لم بمثل القيمة فيلبي قال المقدسي بع عن شئت مستدرك لان الوكيل بمجرد الوكالة يبيع من شاء فلا ينبغي الا ان ينص على بيعه من هو لا حتى يكون اطلاقا انتهى وأقول كون الوكيل بمجرد الوكالة يبيع من شاء ممنوع فان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات والبيع من ذكر موضع تهمة جوى (قوله مع من ترد شهادته له) وكذا لا يجوز له البيع أو الشراء من نفسه عندهم جميعا سواء كان خيرا أو شر الموكل او للوكيل كما في فتاوى قاضي خان قال في البحر وهو مفهوم من كلام المصنف بالاولى لانه اذا المالك العقد مع من ترد شهادته له فأولى ان لا يملكه من نفسه والحيلة ان يبيعه من آخر ثم يشتريه منه انتهى واعلم ان الاولو يثبت بالنسبة لمذهب الامام وأما الصاحبان فلا يعن ان الوكيل من العقد مع من ترد شهادته لهم اذا كان بمثل القيمة الا من عبده ومكاتبه بخلاف منعه من البيع من نفسه فانهم مع الامام فيه (قوله الا اذا زاد عن ثمن المثل الخ) مستثنى من منع المصنف الوكيل من العقد مع من ذكر لان اطلاقه المنع من العقد شامل لما اذا كان باكثر من القيمة في البيع وباقل منها في الشراء مع انه لا خلاف في جوازه فدعوى السيد المحموي ان الشارح لم يثبت على ذلك وانه لم يرد كلام المصنف بما اذا لم يكن باكثر من القيمة غير مسلم (قوله وقال لا يجوز بيعه منهم الخ) لان التوكيل مطلق ولا تهمة اذا املك متبانية والمنافع منقطعة بخلاف العبد لانه يبيع من نفسه لان ما في يد العبد للمولى وكذا للمولى حق في كسب المكاتب

اد هو للآمر وان لم يبدل (العلان) بان قال بعني نفسي ولم يرد عليه شيئا (عتق) (فصل في الوكيل بالبيع والشراء) لا يعتد عند أبي حنيفة بطلان ما سواه كان بمثل القيمة أو اقل من المثل في شهادته (الا اذا زاد على ثمن المثل في الشراء) البيع ونقص عن ثمن المثل في الشراء وهو الابوان والاجداد والمجدات وان علوا والا ولاد وان سفلوا والزوجات والسيد المملوكه والمكاتب والشريك للشريك وقال لا يجوز بيعه منهم

ويقلب حقيقة العجز وله ان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة ولان المنافع بينهم متصلة فكان بيعا من نفسه من وجه زباني (قوله بمثل القيمة الخ) حاصله ان الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا تقبل شهادته ان كان باكثر من القيمة يجوز بالاخلاف وان كان باقل منها بغبن فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان بغبن يسير لا يجوز عند أبي حنيفة خلافا لما وان كان بمثل القيمة فعن أبي حنيفة روايتان كفي الغبن عن النهاية قال ابن زيبي وعلى هذا الخلاف الاجارة والصرف والسلم ونحوها انتهى (قوله الامن عبده ومكاتبه) وابنه الصغير ومفاوضه فالمستثنى على منهما أربع وقيد العبد في المبسوط بخبر المدين وفيه اشارة الى انه لو كان مديونا فانه يجوز كذا في المعراج وقيد بقوله له لانه لو تقدم مع من تردد زهادته لم يملك كأييه وابنه ومكاتبه وعبده المدين حار وكذا الوكيل العبد اذا باع من مولاه بغير عرض الخلاصة (قوله ببيع مضيق) أي عن التقييد بمقدار ثمن وعن التقييد بعرض وتقييد رئيسية حموى (قوله بما قدر وكثر) ولا يلزم ان يبيع بالعرض فانه لا يجوز له ان يبيع بالاقول أصلا لان موكله لا يملك ذلك بالصفت فكذلك اوكيله غناية (قوله والذبيئة) أطلق في جواز بيعه نسبة وهو مقيد عند أبي حنيفة بما اذا كان للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز كما مرأه اذا دفع غزلا الى رجل لبيعه ما هو على البيع بالنقد وبه يفق ويقيد بما اذا باع ببيع الناس فان طول المدة لا يجوز ولو قال له بالنقد فباعه بالنقد او بالنسيئة يجوز قال الامام ابو الليث والفتوى على قول أبي يوسف ولو قال لا تبع الا بالنقد فباعه بالنسيئة لا يجوز وقال بعه بالنسيئة بالبيع فباعه بالنقد بالنقد يجوز فان باعه باقل من المثل لا يجوز خلاصة ثم قال لو قال بعه الى رجل فباعه بالنقد قال السرخسي الاصح انه لا يجوز بالاجماع انتهى قلت ولا يخالفه بين الفرعين كذا في البحر لان الثمن في السابقة متعين بخلاف ما هنا فيتمثل ان ما قبضه من الثمن للحال أقل مما لو باعه بنسيئة بل هو الظاهر (تمت) وكذا ببيع عبده بالف وفيتمه كذلك ثم زادت قيمته لا يملك بيعه بالف بحرأيسر من الرأية (قوله وقال لا يجوز بيعه بنقسان الخ) لان مطلق الوكالة يتقيد بالمتعارف وما يتقيد بالتوكيل شراء الاضحية والخدم والمجد بآيام الحاجة من تلك السنة والامام ان التوكيل بالبيع مطلق فيجوز في غير موضع التهمة والوكيل بالشراء منهم لاحتمال انه اشترا لنفسه فلما رأى الصفة خاسرة تسبها اليه ولا يمكن ذلك في البيع فلا يتم زباني ومقتضاها ان الوكيل بالشراء اذا اشترى ما وكل بشرائه بغبن فاحش وكان لموكل بشرائه معه ان ينفذ على الأمر وبه صرح في الهداية معللا بان لا يملك شراء له نفسه قال في العنابة وهو قول العامة وبعضهم قال لا ينفذ على الا مرانتهى فظهر ان ما جرى عليه ابن زيبي من ان الوكيل يشترى بغيره لا يكون له ان يشترى لموكل بالغبن الفاحش وان كان لا يملك شراء لنفسه لانه بالخالفه فيه يكرن مشترى لنفسه ذكوات التهمة فيه باقية انتهى خلاف ما عليه العامة والظاهر ان المراد بالخالفه خالفه ما هو المتعارف في ثمنه والا فالكلام معروض فيما اذا لم يقدر الا ثمنه (قوله ولا يجوز الا بالدرهم الخ) لان مطلق العقد يتقيد بالمتعارف وفي البحر عن الرأية ويفق بنقوسما (قوله والنسيئة تجوز عندنا) طالبت المدة أو فسرت على الصحيح من قول الامام وقال صاحباه ان باع باجل متعارف في تلك الساعة يجوز وعند أبي يوسف ان كان البيع للتجارة فباع الى أجل تساع تلك السلعة بذلك الثمن الى ذلك الاجل جاز وان كان التوكيل بالبيع للحاجة الى النفقة أو قضاء الدين ليس له ان يبيع بالنسيئة وعليه الفتوى كذا في الحاجة ومقتضاها ان البيع بالنسيئة اذ لم يكن متعارفا كبيع الامين الغلال بئولا لم يكن له ذلك على ما عليه الفتوى ويضم وهي حادثة الفتوى وقد مناهنا بتقيد بزمان ومكان لكن في الرأية الوكيل الى عشرة أيام وكيل في العشرة وبعد هاتي الاصح كذا الكفيل لكن لا يطالب الا بعد الاجل تنوير المسائر وزواهر الجواهر (تمت) قال بعه بشهود او برأى فلان أو علمه أو معرفته فباع بدونهم جاز بخلاف لا تبع الا بشهود أو لا يحضر فلان به يفق قلت وبه علم حكم واقعة الفتوى دفع له ما لا وقال اشترى زيتا بعرقة فلان فذهب

بمثل القيمة وعما تنفان فيه الزمان
عبده ومكاتبه (وصح بيعه) في الامر
ببيع مطابق (بما قيل) من الثمن
(وكثر وبالعرض والنسيئة) عند
أبي حنيفة وقال لا يجوز بيعه بنقصان
لا يتغابن الناس في مثله ولا يجوز
الا بالدرهم أو الدينار وهو قول
الشافعي والنسيئة تجوز عندنا خلافا
للشافعي

واشترى بلامعرفته فهل انزيت لم يضمن بخلاف لا يشترى الا بمعرفة فلان در (قوله وتغيد شراؤه الخ)
 لان التهمة فيه متحققة فلعله اشتراه لنفسه فاذا لم يوافقه الحقه بغيره بخر وكان الاولى ان يقول فلما لم يوافقه
 الخ والحاصل ان التعليل بالتهمة بالنسبة لما اذا اشتراه بزيادة لا يتغابن فيها (قوله بالشراء المطلق) أى
 عن التقييد بثمن جوى (قوله بمثل القيمة) بالاجماع (قوله يتغابن الناس فيها) قال في البحر
 والمراد بالتغابن الخداع فقولهم لا يتغابن الناس فيه معناه لا يخدع بعضهم بعضا بحشده وقولهم يتغابن
 الناس فيه أى يخدع بعضهم بعضا لقلته قال في القاموس غبته في البيع يغبنه غبنا ويحرك خدعه
 والتغابن ان يخدع بعضهم بعضا انتهى وهذا اذا كان سعره غير معروف بين الناس ويحتاج فيه الى تقويم
 المتوهمين وأما اذا كان معروفا كالثمن والحد والجوز والمجن لا يعنى فيه الغبن وان قل ولو كان فلسا واحدا
 عني وفي الدر عن البحر والنهاية وبه يقتضى (قوله أما الزائد في الشراء والنقص في البيع فلا) وهذا
 هو الاصح في حد الغبن اليسير والفاحش بخر (قوله فلا) أى فلا يكون مما يتغابن فيه هذا انما يتم
 في البيع على قوله ما لا على قوله جوى وأقول هذا لبيان الحرف الفاصل بين الغبن اليسير والفاحش وهو
 متفق عليه لا خلاف للامام فيه سواء كان وكبلا بالشراء أو بالبيع وأما ان الوكيل بالبيع هل يملك البيع
 على الأمر ولو بالغبن الفاحش فعند الامام نعم خلافا له ما نهذا شئ آخر ليس مما الكلام الا ان فيه
 (قوله وفيل في العروض) أى الغبن اليسير في العروض الخ وما خرج عنه فهو مما يتغابن الناس فيه ووجهه
 ان التصرف يكثر وجوده في العروض ويقبل في العتار ويتوسط في الحيوان وكثرة الغبن لقلته التصرف بخر
 وفي انزيلي جعل نصف العشر في العروض فاحشا (قوله دونهى أى نصف العشر) وده يارده أى العشر
 وده دوازده أى الخمس وبقي ما يتغابن فيه من الدراهم والدينار وهو ربع العشر جوى (قوله ولو وكله
 ببيع عبده الخ) ونحو المسئلة في بيع العبد لان الخلاف بين الامام وصاحبيه في الجواز وعدمه
 مسيد يتعيب بالشركة والاجازة كما في الدر عن ابن الكمال وهذا ملل انزيلي والعينى عدم الجواز
 للصاحبين بان فيه ضرر الشركة (قوله صح عنده) لا طلاق التوكيل در (قوله وعندهم ما لا يبيع)
 لان فيه ضرر الشركة وهى عيب نقص به القيمة فلا يدخل تحت الأمر المطلق فلا يجوز الا ان يبيع النصف
 الآخر قبل ان يتحصلا لان يبيع النصف قد يقع وسيله الى الامتثال بان لا يخدم من يشتريه بجملة فيحتاج
 الى التفريق فيقتدين ذلك ببيع الباقي بعده ودوله ما استحسن والقياس ما قاله أبو حنيفة رضى الله عنه
 ان يبيع وسيره قال في الدر بظاهره رجع جميع قوله ما والمفتى به خلافة والله اعلم (قوله وفي الشراء يتوقف)
 وان فرق لاني حنيفة رضى الله تعالى عنه ان في الشراء تحقق التهمة دون البيع ولان الأمر ببيع بصارف
 ملكه فيعتبر فيه اطلاقه والأمر بالشراء صادف ملك الغير فلم يصح فلم يعتبر فيه الاطلاق ولفرق بين
 التوكيل بشراء عبده بغيره او بغيره زياى واعلم ان يبيع على المشتري لانه لا يخالف من كل وجه ولا على
 الأمر لانه لم يوافقه من كل وجه فلهما يتوقف فلو اخذتة الأمر زمن التوقف نفذ عند أبي يوسف لا المأمور
 وعكس محمدا لانه محال وتوقفه لتمرهم رفع الخلاف بشراء الباقي ففي الخلاف قبل الشراء فلا ينفذ على
 الأمر وأبو يوسف يقول توقف على اجازة الموكل والاستساق اجازة (قوله فان اشترى باقية نزم الموكل)
 وارفع التوقف وهذا بالاجماع بخلاف لو كمل ببيع العبد عند أبي حنيفة للفرق الذى سبق بيايه وهذا
 اذا اشترى الوكيل النصفين فلو اشترى النصف ثم سرى الموكل النصف لم ينفذ على الأمر بخلاف عكسه
 جوى عن الحنيفة واعلم ان ما اعترض به العينى على انزيلي حيث قال فان اشترى باقية قبل ان يتحصلا
 نزم الموكل والازم الوكيل وهذا بالاجماع فلهذا شارح قلب فيه خلاف زفر واثنائه الخ ساقط لان كلام
 انزيلي فيما اذا كان وكبلا بالشراء فاشترى نصفه ثم اشترى الباقي فلا يرد على دعوى اجماع ما اعترض به
 العينى لان خلاف زفر والثلاثة بالنسبة لما اذا كان وكبلا بالبيع فباع نصفه ثم باع الباقي واثن سلما
 كون خرف زفر والثلاثة في مسألة التوكيل بالشراء فقول أراد بالاجماع الامام مع صاحبين

(وتغيد شراؤه) أى الوكيل
 بالشراء المطلق يجوز شراؤه (بمثل
 القيمة) زيادة يتغابن (زايى فيها)
 وهو ما يدخل تحت تقويم المتوهمين
 ولو قوله عدل بعشرة وعدل آخر
 بمائة وآخر بسبعة فما بين العشرة
 والسبعة داخل تحت تقويم المتوهمين
 اما الزائد في الشراء والنقص في
 البيع فانه وقيل في العروض دونهى
 وفي الخيوانات دونه يارده وفي العتار
 دونه دوازده (ولو وكله ببيع عبده)
 (فباع نفسه) أو عشرة (صح) عنده
 وعندهم ما لا يبيع (وفي الشراء
 يتوقف المأمور الباقى) فان اشترى
 بانيه ثم اشترى الباقي (قوله التوقف
 بالبيع) (بالعيب) مصفا سواء كان
 محمدا أو غيره في هذه المسئلة أولا
 كالا صبيح الزائدة والسنة الزائدة
 (بنيته) أو سكرول

كما يدل عليه قوله بخلاف الوكيل ببيع العبد عند أبي حنيفة الخ (قوله رده الوكيل على الأمر) لان
 المينة حجة مطلقة والوكيل مضطر في النكول لعدم ممارسته المبيع فيلزم الأمر عني (قوله وكذا
 باقراره فيما لا يحدث) لان القاضي يعلم ان العيب كان في يد البائع فلم يكن قضاءه مستنداً الى الاقرار
 ولا الى المينة والنكول فاصله ان العيب لا يخلو اما ان لا يكون حادثاً كالسن الزائد او يكون حادثاً لكنه
 لا يحدث مثله في مثل هذه المدة او يحدث في مثلها فان ممكن ان غير حادث رده القاضي بغير حجة من بينة
 او نكول او قرار وكذا اذا كان حادثاً لكن لا يحدث في مثل هذه المدة رده القاضي بغير بينة ولا نكول
 ولا اقرار اعلم بكونه عند البائع وتأويل اشتراط المينة والنكول او الاقرار في الكتاب ان الحال قد
 يشتبه على القاضي بان لا يعرف تاريخ البيع فاحتاج الى هذه الحجة ليظهر التساير او كان عيباً لا يعرفه
 الا اطباء او انساء وقولهم حجة في توجه الخصومة لا في الرد فيه مقرر اليها الى الحجة للرد حتى لو كان
 القاضي عاين البيع وكان العيب ظاهر الاحتجاج الى شيء منها وان كان عيباً يحدث مثله فكذلك الحكم
 ان كان بينة او نكول لان المينة حجة مطلقة وكذلك النكول حجة في حقه فيرد عليه ثم في هذه المواضع
 كلها ارد القاضي على الوكيل يكون رداً على الموكل زبلي (قوله نزم الوكيل دون الموكل) لان الاقرار
 حجة قاصرة وهو غير مضطر اليه لانه امكنه السكوت او الانكار حتى يعرض عليه المين ويتقضى بالنكول
 لسكره ان يخصم الموكل فيلزمه بينة او نكول الموكل لان الرد بالنكول فسخ للعموم ولا يندب القاضي
 غير ان الحجة وهي الاقرار قاصرة في حيث الفسخ كان له ان يخصمه ومن حيث القصور لا يلزمه يعني
 بمجرد رد القاضي عليه باقراره اذا قامت المينة او نكول وهو هذه فند الحاجة الى القضاء مع الاقرار
 فسقط ما قيل اذا اقر الوكيل بالعيب لاحاجة حينئذ الى قضاء القاضي لانه يقبله لاحالة كذا في العناية
 وقال في ايضاح الاصلاح ولا يمنع من ذلك اقراره حيث قضى القاضي عليه باز دلت عليه بانه اذا رد
 المبيع على البائع بالقضاء كان له ان يرد ايضاً على بائعه وان كان القضاء بالاقرار قال في الملتقى ومن باع
 ماشراه فرد عليه بعب بقبضه اقرار او نكول او بينة رده على بائعه وعزا الى مبسوط شمس الائمة قال
 وبهذا ظهر عدم الحاجة الى التأويل الذي ذكره صاحب الهداية معنى القضاء بالاقرار انه انكر الاقرار
 فأثبت بالبينية والتخلف انما قيل في توجيهه انه اذا اقر عند القاضي بكون طائعا في اخذ المبيع فلا
 يكون له ان يرد على البائع الاول انتهى فان قلت كيف يترتب القضاء عليه باز اذا كان مفراً بالعيب
 في مجلس القاضي غير منكره قلت يحتمل على ما اذا اقر بالعيب وامتنع من قبوله فيخلف في قضى عليه ثم
 رأيت في البحر عن التمام انه ودعاء الماضي مع اقرار الوكيل متصور فيما اذا اقر بالعيب وامتنع عن
 القبول فيقضى عليه جبراً على النكول وفيه عن البرازية اقرار الموكل بعيب وانكره الوكيل لا يلزم الموكل
 ولا الوكيل شيء لان الخصومة فيه من حقوق العبد والموكل اجنبي عنها ولو اقر الوكيل وانكره الموكل
 رده المشتري على الوكيل لا على الموكل لان اقراره صحيح في حق نفسه انتهى (قوله فالقول للأمر) لان
 الأمر يستقر من جهته وكذا لو باع خمسة مائة فقال امرتك بألف وكذلك هذا في النكاح والمكاتب
 والجار والعق على مال ولو قال المؤنف ولو اختصا في عبيده او كل فالقول له كان اولى ليشمل ما ذكر
 ووكيل الخلع والمقدار والصفة من حلول وتأجيل بحر واء لم ان قياس ما سبق عن الخلاصة يقتضي ان
 يكون المراد من امر الأمر وكيهه بالبيع نقدا ان يقول له لا تبعه الا بالنقد لا مجرد الأمر بالبيع بالنقد
 الا ترى الى سبق من انه لو قال له بعه بالنقد فباع بالنسيئة جاز بخلاف لا تباع الا بالنقد وبه خصصناه
 وقال به من فلان بكفيل فبعه منه بغير كفيل جاز بخلاف لا تبعه منه الا بكفيل لكن في البحر عن
 الكافي مردان ببعه من فلان بكفيل فباع بغير كفيل لم يجز تدبير في وجه الفرق (قوله فالقول
 بمضارب) لان الاصل في المضاربة الاضلاق والعموم ان ترى انه يملك الايداع والابضاع فالقول لمن
 تمسك بالاصل بخلاف الوكيل فان الاضلاق والعموم ليس فيه ابطال ان ترى انه لا يودع ولا يبيع جوى

رده الوكيل (على الأمر وكذا
 باقراره) أي رده الوكيل على الأمر
 لواقعة الوكيل ان العيب حصل في يد
 الموكل (فيما لا يحدث) أي رده فيما
 لا يحدث مثله في هذه المدة وانما قيد
 به لانه اذا كان مما يحدث ورد
 باقراره لزم الوكيل دون الموكل
 (وان باع) الوكيل بالمبيع
 (بنسيئة فقال) الموكل (امرك بنقد
 وقال المأمور اطاعت) الامر ولم يتبين
 بشئ (فالقول للأمر) في المضاربة
 للمضارب (يعني لو احتلفا المضارب
 ورب المال فقال رب المال امرتك
 بالمبيع والنقد فقال المضارب امرتك
 بالمبيع والتأجيل عليه فالقول للمضارب
 (ولو) أمر رجلاً ببيع عبده فباعه
 و(أخذ الوكيل بالثمن وهو الضاع)
 (بهن ثمنه) أو (أخذ بالثمن) كعبد

عن الذخيرة بخلاف ما إذا دعى رب المال المضارب في نوع والمضارب في نوع آخر حيث يكون القول
 لرب المال لستقوط الاطلاق بانفساهما ثم مطلق الامر بالبيع يقتضيه نقدا او شيئا الى أجل متعارف
 عندهما والى أي أجل كان عنده بخلاف المضارب به حيث يقتيد بأجل متعارف بين التجار زيلعي (قوله
 فتوى المال على الكفيل) أي بموت مفسد والتوى مقتضوا هلاك المال وبابه علم جوى (قوله لم يضمن
 الوكيل) لان حق الاستيفاء له لكونه أصليا في الحقوق بخلاف الوكيل بقض الدين لانه يفعل
 نيابة وقد أتاه في قبض الدين دون الكفالة والارتبان والوكيل بالبيع يقبض اصاله ولهذا لا يملك
 الموكل خروجه عنه هداية وهو مخالف لما في الخلاصة والبراز بمن ان الوكيل بقض الدين له أخذ الكفيل
 فيحمل كلام الهداية على أخذ الكفيل بشرط براءة الاصيل فانها حاوالة وهو لا يملكها بحر عن البرازية
 اذ لو دلر قضا المراد من الكفالة هنا الحاوالة الخ) عزاء الزيلعي الى النهاية وحكى ما ذكره الشارح من قوله
 وفيل بل الكفالة على حنيفة فان التوى يتحقق فيها بان مات الكفيل الخ ثم قال وهذا كله ليس بشئ
 لان المراد نرى يضاف الى أخذه الكفيل والتوى الذي ذكره أي صاحب النهاية غير مضاف الى أخذه
 الكفيل بدليل انه لو لم يأخذ الكفيل لتوى حقه بموت من عليه الدين ووجهه على الحاوالة فاسد لان الدين
 لا يقرى فيها بموت المحال عليه بل يرجع به على المحيل وانما يتوى بموته مما مفسد كالكفالة والاوجه
 ان يقال المراد بالنرى توى يضاف الى أخذه الكفيل وذلك يحصل بالمرافعة الى حاكم يرى براءة الاصيل
 عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بموته مفسدا انتهى مثل ان يكون القاضي مالكا ويحكم
 به بموت الكفيل مفسدا انتهى قال السيد الحموي فدعوى ان التوى لا يتحقق في الكفالة ممنوعة (قوله
 وذكر في الجامع الصغير المنهاج التوى على الكفيل الخ) نظريه الحموي ولم يبين وجهه ووجهه ان
 التوى لا يتحقق بموت الكفيل مفسدا رجوع الطالب على الاصيل وانما يتحقق بموت الكفيل والمكفول
 عنه مفسدا او غاب المكفول عنه ولم يدر موضعه شيخنا عن الحلبي (قوله ولا يتصرف احد الوكيلين الخ)
 لان الموكل رضى براه ما لا يرى أحدهما ولو كان البديل متقدرا لا تقديره لا يمنع استعمال الرأى في الزيادة
 والنقصان واختيار البائع والمشتري وشمل اطلاقه ما اذا كان أحدهما حرا بالغا قلا ولا تحريدا
 او صديقا محررا عليه وشمل ما اذا مات أحدهما وذهب عمله لم يحز للآخر ان يتصرف وحده زيلعي واعلم
 ان الوصاية والمضاربة والتضامن والنولية على الوقف كالوكالة فليس لأحدهما الا افراد الا في مسألة شرط
 الواقف النظر والاستبدال له مع فلان فان للواقف الا افراد دون فلان تنوير وشرحه عن الاشياء
 (قوله الا في الخصومة) لان اجتماعهما عليها يؤدي الى الشغب والتشويش فيبائر أحدهما برأى الآخر
 حتى لو باشر بدون رأى الآخر لا يجوز عندنا عني وليس في كلامه ما يعين انه يشترط حضور رأيه عند
 الخصومة لان ذلك ليس بشرط عندنا منهم كما ذكره الزيلعي وسيصرح به الشارح فيحمل كلامه على ما هو
 الاعم منه ومن كونه ساقا على الخصومة وان كان خلاف المتبادر منه والشغب بفتح الشين وسكون
 الغين المعجمتين هيجان الشر شيخنا عن المصباح والقاموس (قوله لا يشترط حصة صاحبه الخ) بل
 يشترط رأيد فاذا انتهى الى القبض حتى يجتمعان درع المجوهر لكن سيأتى ان الوكيل بالخصومة لا يملك
 القبض وبه يقتضى (قوله في دفعة واحدة) لا حاجة اليه بعد قوله بكلام واحد حموي (قوله كان لكل
 واحد الخ) لانه رضى برأى كل وف توكيله فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصيين على التعاقب حيث لا يجوز
 لأحدهما ان يتفرد بالتصرف الاصح لان وحب الوصية بالموت والوكالة تثبت حكمها بنفس التوكيل
 زيلعي (قوله ان يكونا مجزين) أي والمرأة والعبد معنيين كافي التنوير فلو وكلهما باطلاق واحدة بغير
 عيها او بعق عبد غير معين لزم اجتماعهما كافي الدرر لانه يحتاج الى الرأى (قوله لا يتفرد بالطلاق
 والعاق) لان المعلق بشئين لا ينزل عند وجود أحدهما زيلعي وكذا الوقال طلقاها جميعا ليس لأحدهما
 ان يطلقها وحده ووقال طلقاها جميعا لا فطلقها أحدهما طلقه والاخر طلقته لا يقع غيني (قوله ورد

نرى) المال (عليه) أي على الكفيل
 بان رفع الامر الى قاض يرى براءة
 الاصيل بنفس الكفالة كما هو
 مذهب مالك فيحكم ببراءة الاصيل
 فترى المثل على الكفيل (لم يضمن)
 الوكيل في صورتين وقيل المراد
 من الكفالة هنا حاوالة لان النرى
 لا يتحقق في الكفالة وقيل بل
 الكفالة على حنيفة فان التوى
 يتحقق فيها بان مات الكفيل
 والمكفول عنه مفسدا انتهى وذكر في
 الجامع الصغير المنهاج التوى على
 الكفيل بان يموت مفسدا كذا في
 النهاية (ولا يتصرف احد الوكيلين
 وحده الا في الخصومة) فانه لا يشترط
 حضور صاحبه عند المجهور وقيل
 يشترط وهو قول زحلر والشافعي
 راعى ان هذا المحكم الذي ذكره
 فيما اذا وكلهما بكلام واحد في دفعة
 واحدة بان قال وكلتكم ببيع بدين
 هذا أو بخلع امرأتى اما اذا وكلهما
 بكلامين كان لكل واحد منهما
 ان يتفرد في التصرف كذا في النهاية
 (و) في (طلاق وعتاق بلا بدل) متعلق
 بهما وانما قيد به لانه لو شرطه ببذل
 لا يجوز ان يتصرف أحدهما وحده
 والمراد بالطلاق والعتاق ان يكونا
 متخيرين بان قال طلقاها أو أعتقها
 اما لو قال طلقاها ان شئهما أو قال
 أمرها بأيديكم لا يتفرد أحدهما
 بالطلاق والعتاق (و) في (ردود يعة)
 في يده لا يذاوكل رجلين ببعض
 الوديعة

ودبعة) لو قال وردعين لكان أولى فانه لا فرق بين رد الوديعة والعارية والمغصوب والمبيع فاسد البحر
 عن الخلاصة (قوله ليس لكل واحد منهم ما ان يتفرد بالقبض) لان لكل واحد فيه غرض صحيح لان حفظ
 اثنين خير من حفظ واحد عني ولم يخرج على ما صرح به الزيني في التعليق بوجوبه لان اجتماعهما فيه
 ممكن ولعل وجهه ان الحكم لو كان مع لولا بامكان الاجتماع لم يميز لحددهما لانفراد في التوكيل برد
 الوديعة (قوله صار ضامنا) أي كله زيلعي لانه قبض غير اذن المالك اذا مره تناوله مجتمعين لا منفردين
 فلم يكن مأمورا في حالة الانفراد بقبض شيء وما في البحر عن السراج من قوله وان قبض بذنبي ان يقصر
 النصف لان كل واحد منهما مأمور بتقبض النصف فلما اذن مع اذن صاحبه امان حاله لانه انفراد فغير
 مأمور بتقبض شيء منه فيه نظر لانه اذا قبض باذن صاحبه لا يلزمه الضمان أصلا (قوله وتضمنان)
 بخلاف اقتضائه وتسليم هبة لمعين بخلاف قبضها واداء الوكيل بنصاء الدين من ماله ومن مال موكله
 لا يجبر عليه اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين كما بسببه العمادى ومفقدان التوكيل يدع معين من مال
 الموكل لوفاء دينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بخسوط ذوق ولو بطلها على المعتمد وعنى وهم من فلا يبيع
 منه لكونه متبرعا لا في مسأله اذا وكله بدفع عين غاب او يبيع ره شرط فيه اذ عده في الاصح
 او بخصوصه بطلب المدعى وغاب المدعى عليه شبهه خالفما في بدوى الشدايد وظاهر الاشهاد ان
 الوكيل بالاجر يجبر تنوير وشرحه (تمت) نقل شيخنا عن الحاشية من كتاب الوفاء عن الاصل ان الوكيل
 بتضامن الدين اذ صرف مال الموكل في حاجته نفسه ثم قضى بحال نفسه دين الموكل يكون شتر عاقبة قضاء
 دين الموكل انتهى (قوله ولا يوكل الا باذن) لانه رضى برأى بدون رأى غيره ولا ان المفوض اليه التصرف
 دون التوكيل به الا اذا قدر له ان فانه يجوز زعمه في غيبته بخلاف ما راوكل كميل رندرسا اثنى
 حيث لا يفرد أحدهما لانه تقديره لا يجمع استعمال رأى الآخر في المقصود في الشراء او زيادة في البيع
 زيلعي وكذا يستثنى من منع الوكيل من التوكيل ولو كان وكيل لا يدفع كانه خلاف التوكيل بشراء
 الاضحية در عن الحاشية وكذا لو وكيل بتقبض الدين ان يرسل من في عياله كما في التنوير والمراد منه عن
 ان يوكل فيما وكل فيه ليخرج التوكيل بحقوق العقد فيم ترفع المحقوق به الى الوكيل فله التوكيل
 بلا اذن لكونه اصيلا في بحر وزيلعي (قوله فيما وكل فيه) يشير الى ما قد مضى من ان له التوكيل
 في حقوق العقد وما وقع في عبارة بعضهم كالحوى من زيادة قوله حتى الموكل فغير مناسب وان كان صحيحا
 في حد ذاته ما ان الكلام مفروض فيه اذا وكل بدون اذن ولا يصحور الا اذا كان الذي بطه الا قول غير
 الموكل فاللائق حذف هذه الزيادة (قوله لا باذن) فاذا اذن في التوكيل فكل كان الثاني وكلاهما
 الموكل حتى لا يكون للاول عزله ولا ينعزل بموته وينعزلان بموت الموكل بهر نظير استخلاف القاضي حيث
 لا يملكه الا باذن الخليفة ثم لا ينعزل بعزل الذي الاول ولا بموته وينعزلان بعزل الخليفة لهما لكان
 لا ينعزلان بموته عني والفرق ان الخليفة عامل للمسلمين فلا ينعزل بموته الذي ولا هو اولاد القاضى
 باذنه والموكل عامل لنفسه فينعزل وكذا بموته لبطان حقه زيلعي (تمت) وكل الوكيل بالقبض
 بلا اذن فدفع له المديون فان وصل الى الوكيل الاول برئ والا فان برئ من في عياله برئ والا فان هلك
 المال في يد الثاني كان لا غريم تضمنه وللثاني الرجوع على الوكيل الاول بحر عن الذخيرة (قوله
 او اعمل برأى) فانه كالاذن في التوكيل الا في طلاق وعناق لانهما مما يخلف به فلا يقوم غير مقامه
 تنوير وشرحه عن القنية (قوله فعقد بخصرته) لان المقصود حضور رأيه وقد حصل وترجع الحقوق
 الى الثاني في الاصح لانه العاقد وقيل الى الاول لان الموكل كل رضى بلزوم العهد للاول وظاهر كلامه
 الاكتفاء بالمحضرة وهو قول البعض والعام على أنه لا بد من اجازة الوكيل او الموكل وان حضره الوكيل
 الاول لا تكفي كما في النهاية والسراج والحاشية قيد بالعقد احترام اذن الطلاق والعتاق لانهما يقبلان
 التعليق بالشروط فكان الموكل ملقه بلفظ الاول قال في البحر ويزاد البراءة عن الدين فاذا وكله بان يبرئ

ليس لكل واحد منهما ما ان يتفرد
 بالقبض واذا قبض بدون الاذن
 صار ضامنا كذا في النهاية (وقضاء
 دين الموكل وكيل) فيما وكل به
 (الا باذن او التوكيل برأى) (بلا اذن
 زيلعي) (فان وكل) (الوكيل
 الموكل بعقد) (الوكيل الثاني
 لا ينعزل) (أي بخصرته) (الوكيل الاول)

غرضه فوكل الوكيل فأبرأه بحضرة الاول لم يصح ويزاد المحصومة وقضاء الدين فلا تنكفي الحضرة
كافي شرح المجمع ويخالفه في المحصومة ما في الحاشية الخ البحر ومنه يعلم ما في الدرر من الابهام اذ ظاهر
كلامه يفيد الاكتفاء بالحضرة في غير المحصومة أيضا بالنسبة للحنائية وليس كذلك (قوله اوباع اجنبي)
لم يقل عندللا احتراز عن الشراء فانه لا يتوقف بل يتقضى على الاجنبي ككمان السراج لكن لا يشمل
النكاح والوكالة والمخلع مع انها كالبيع بحر عن الحاشية (قوله ارشترى) لوقال واشترى لها بما لها المكان
أولى لانه اذا اشترى لها مال نفسه كان مشتريا لنفسه وعدم المجاوز فيما اذا اشترى لها بما لها البحر عن المعراج
(قوله لم يجز) لان الرق والكفر يتطعمان الولاية لا ترى ان العبد لا يملك انكاح نفسه فكيف يملك
انكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم قال الله تعالى ولن يجعل الله لكافرين على المؤمنين
سبيلا (قوله والمرتب) يعني اذا زوج المرتد صغيرته الحرة المسلمة اوباع لها واشترى ومات على الردة
لم يجز تصرفه عليه سحوى (قوله اذا مات على الردة) وقبل الموت تصرفه على ولده موقوف اجامعا
وان كان بافذاً ماله عندهما بخلاف تروجه بنفسه حيث لا يجوز وان أسلم بعد ذلك لان جواز انكاح
يعتمد الملة ولا مله لم يرتد فلا يتوقف اذ لا يجزى له في الحال لان شرط التوفيق ان يكون له مجزى في الحال
فصار نظير اعتاق العبي وطلاقه وهبته حيث لا يتوقف على البلوغ اذ لا يجزى له في الحال ونكاح
أولاده الصغار له مجزى في الحال وهو الولي والقاضي فيتوقف على أسلم نكاحه فصح انكاحه والابن زيلبي
وفي البحر عن خزانة المهين الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم وصي وصيه ثم الى اب ثم الى
وصيه ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي وليس لوصي الام ولاية التصرف في شركة ادم مع حضرة
الاب او وصيه او وصي وصيه او الجد وان لم يكن واحداً من ذكره المحفوظ وبيع الموقوف لا لعقار الخ
ولا يشترى الا الضعاف والكسوة لانهما من جملة حفظ الصغير در عن الحاشية وفي التنوير من كتاب المأذون
سائعه ووليد أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم الداعي او وصيه دون الام او وصيه انتهى بقي ان يقال ظاهر
قوله في البحر وان لم يكن واحداً من ذكره المحفوظ وبيع الموقوف لا للعقار الخ يملك بيع العقار
حيث لم يكن وصي الام مع ان المشرح يداند ليس له ذلك الا لمسوغ كان كونه الثمن ضعف القيمة او يكون
في يده مقلب او اشرف على الخراب او نحو ذلك من الاستدراك التي ذكرها في الدرر كتاب الوصايا معزيا
للدرر والاشباه ولب المسئلة بخلاف في البحر عن خزانة المفتين يتنى على ما عوطا هارار وان من انه
اذا باع بمثل القيمة يجوز قال شمس الأئمة الخ لوانى وهذا جواب السالف وما ندمناه معر بالدرر والاشباه هو
جواب المتأخرين قال في الوقعات وبه يتنى ومن الاعذار المسوغة للبيع ان يكون على الميت دين فبملكه
بقدر الدين أوله صغر الوصية مرسله أى مطلقة بان يقول ثلث مالي اربعة وصية اوز اربعة خروجه
على غلته درر (تنبيه) الاب ادا باع عقار ابنه الصغير بمثل القيمة فان كان الاب محمودا عند الناس يجوز
وليس للابن نفسه بعد البلوغ خلاف ما اذا كان فاسقا حيث يملك نقضه هو المختار شيخنا عن الوقعات

(اوباع اجنبي فاجار الوكيل (صح)
وقال زفر لا يبيع وهو القياس وانما
قيده بحضرة لانه لو عقد حال غيبته
لم يجز الا ان يبلغه فيجيز (وان زوج
عبد او كاتب أو كافر صغيره لم يجز)
المسلمة اوباع لها واشترى للمحررى
والكافر ينسأل لدى الردة
والمسلمان ولم يرتد ادا مات على الردة
نحو ذلك الله تعالى
* (باب الوكالة بالخصومة والقضاء)
لما كانت الخصومة من محذور شرعا
أحراب الوكالة بالخصومة (الوكيل
بالخصومة) أى باتيان الدين ونحوه
(والتقاضي)

* (باب الوكالة بالخصومة والقضاء) *

(قوله أحراب الوكالة بالخصومة) لانكته تظهر لوضع الظاهر موضع المعر حوى (قوله ونحوه)
كالودعة المحجودة والعصب حوى (قوله والتقاضي) أى الطلب العلم ان الوكيل بالتقاضي يملك
القبض على اصل الزاوية لانه في معناه وضعاً أى لغة يقال تقاضيت ديني وبديني واقتضيت منه حق أى
أخذته الا ان العرف بخلافه لان الناس يفهمون من التقاضي المطالبة لا القبض والعرف قاض على
الوضع كذا قيل وفيه نظر لان الحفيظة مستعملة والمجاز متعارف وهى أولى منه عند أبي حنيفة وأوجب
بان ذلك وجه لاصل اذ لا كلام فيه وانما الكلام في أن القسوى على اصل الزاوية او على العرف لظهور

الخيانة في الوكلاء قالوا على العرف فلا يملك القبض (قوله لا يملك القبض) لظهور الخيانة في الوكلاء وقد يؤتمن على الخصومة من لا يؤتمن على المال ولأنه رضى بخصومته والقبض غيرها وكما لا يملك القبض لا يملك الصلح اجماعا ورسول التقاضي يملك القبض لا الخصومة اجماعا بحر وارسلك وكن رسولا على ارسال وامرتك بقبضه توكل خلافا للزباني ولا يملكه ما أرى الخصومة والقبض وكيل الملازمة كما لا يملك الخصومة وكيل الصلح تنوير وشرحه (قوله وعليه الفتوى) ولهذا اختاره في المتن تبعا لاختيار المبرحسي لكن في المراجعة الفتوى على انه ينظر ان كان التوكيل بالتقاضي في بلدة العرف فيه ما بين التجاران المتقاضي هو الذي يقبض الدين كان الوكيل بالتقاضي وكيل بالقبض والا فلا واستمده في البحر وأقره في الدر (قوله وعند علم ثلثة يملك القبض) أي قبض العين والدين لأن الوكيل بالشئ وكيل باتمامه واتمام الخصومة والتقاضي يكون بالقبض والمقبض بالخصومة قائمة (قوله والوكيل يقبض الدين الخ) اعلم ان الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندى او دفعته الى الموكل وكذبه الموكل يصدق في حق ابراهم المدينون لافي حق الزجوع على الموكل بتقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما أقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل منية المفق ولو وكاله بطلب كل حقه قبل فلان تقيده بما عليه يوم التوكيل ولا يدخل الحادث وذ كرشيم الاسلام انه اذا وكاله بقبض كل حقه على فلان يدخل القائم والحادث أيضا فليتأمل عند الفتوى وفي المتن وكله بقبض كل دين له يدخل الحادث أيضا كماله وكله بقبض غلته بقبض الغلة الحادثة أيضا بحر (قوله يملك الخصومة) ولا ينزل بموت المطلوب بحر (قوله عند أي خيفة) اعلم ان الخلاف بين الامام وصاحبه في ان وكيل القبض يملك الخصومة او لا مقيده بما اذا كان وكيل الدائن اما اذا وكاله القاضي بقبض مال الغائب فلا يكون وكيل بالخصومة اتفاقا ثم نبه على ان شرح المجمع معز بالخيانة بخلاف وكيل القسمة والاخذ بالشفعة واز جوع في الهبة والرد بالعيب فانه يملكها مع القبض اتفاقا قدر (قوله حتى لو أقام المدعى عليه البيعة) وكذا اذا جحد الغريم وأقام الوكيل البيعة عليه تقبل زباني (قوله وهو رواية عن أبي حنيفة) رواها المحسن عنه لأن القبض غير الخصومة وليس كل من يؤتمن على المال يمتد في الخصومات فلم يكن الرضا بالقبض رضاهما ولا يوجب خيفة انه وكله بالتلك لأن الدين تقضى بامثالها اذ قبض الدين نفسه لا يتصور ان يجعل استيفاءه من حقه من وجه فأشبهه او وكيل باخذ الشفعة بحر عن الهداية وفيه عن الذخيرة على قولهما لا تقبل البيعة لبراءة وتقبل لتعريض الوكيل حتى لا يتمكن من قبضه بل يوقف الامر الى حضور الغائب انتهى (قوله لا يملك الخصومة) اتفاقا لانه أمين محض حيث لا مبادلة لقبضه العين الموكل بها شيخنا يشير به الى ما ذكره الزباني في وجه الفرق بين الوكيل بقبض الدين والوكيل بقبض العين حيث يملك الوكيل بقبض الدين الخصومة عند أبي حنيفة فالوكيل بقبض الدين وكيل بالتلك لأن المقبوض ليس يملك للموكل بل هو بدل حقه لأن الدين تغنى بامثاله لا بآبائهم فان تصب خصما بخلاف الوكيل بقبض العين لكونه وكيل باستيفاء عين حقه فلم يكن وكيل بالمبادلة فصار رسولا أميننا محضا فلها لا ينتصب خصما انتهى (قوله فلو برهن ذو اليد على الوكيل بالقبض ان الموكل باعه) لم تقبل بيته الا في حق قصر يد الوكيل عن العين عيني (قوله ووقف الامر حتى يحضر الغائب) وهو الموكل فانما حضر أمر الخصم باعادة البيعة على ما ادعى به لأن البيعة قامت على نفس الحق وعلى قصر اليد والوكيل خصم في حق اليد فحسب فتمثل في حقه فقصر يده عنه كما اذا أقام الخصم البيعة أن الموكل عزله عن الوكالة فانها تقبل في حق قصر اليد عيني لافي حق ثبوت العزل (قوله استحسنانا) والقياس ان يدفع الى الوكيل لأن البيعة قامت لا على خصم فلم تعتبر وجه الاستحسان انه خصم في قصر يده اقيامه مقام الموكل في القبض فقصر يده بحر (قوله ولو أقر الوكيل الخ) اطلته وهو بمقيد بغير الحد والعقد كما في التنوير وغيره فلا يصح اقرار الوكيل على موكله بهما للشبهة وشمل اطلاقه

لا يملك القبض) وهو قول زفر وعليه الفتوى وعند علم ثلثة يملك القبض (و) الوكيل (قبض الدين) يملك الخصومة عند أبي حنيفة حتى لو أقام المدعى عليه البيعة ان رب الدين استوفى منه أو أبرأه تقبل بيته وقال لا يكون خصما وهو رواية عن أبي حنيفة (و) الوكيل (قبض العين) يملك الخصومة (فلو برهن ذو اليد لا) يملك بالقبض ان الموكل باعه (على الوكيل بالقبض) لا يحضر من ذي اليد (وقف الامر حتى يحضر الغائب) استحسنانا أي اذا وكل رجل رجلا بقبض عبده والذي وكله ذو اليد بيعة انه اشتراه من الذي وكله بالقبض لم تقبل بيته في اثبات الشراء وتسمع هذه البيعة لدفع الخصومة فتمتوقف حتى يحضر الموكل (وكذا فيموقوف والعقبات) يعني لو كان الطلاق بتقبل المرأة والمسلوك من التوكيل بتقبل المرأة بيعة على وليها في بلد فقامت المرأة على العتاق الطلاق أو المسلوك على العتاق لا تقبل على اثبات الطلاق أو العتاق وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب (ولو أقر الوكيل بالخصومة) أي ان وكل وكيل بالخصومة فاقدم الوكيل

مالو كان وكيل المدعى او المدعى عليه كافي النهاية (قوله على موكله) بالتبض أو الابراء ان كان من قبل المدعى أو بلزوم المال ان كان من قبل المدعى عليه جوى (قوله بالخصوصية) قيد بها للاحتراز عن الوكيل بغيرها كلوكيل بالصلح حيث لا يصح اقراره مطلقا (قوله الا ايدى يخرج عن الوكالة بهذا الاقرار) حتى لا يدفع اليه المال وان برهن بعده على الوكالة للتناقض در عن الدرر لكان انما يخرج عن الوكالة اذا اقيمت الدينة على اقراره في غير مجلس القضاء وقول الجوى رحمه الله في غير مجلس القضاء يتعلق بالاقرار لا بقوله انيتم ووجه الخروج عن الوكالة بالاقرار على موكله في غير مجلس القضاى ان اقراره على الموكل ينضم الاقرار على نفسه بانه ليس له ولا ية بالخصوصية فيقبل في حق نفسه لا في حق الموكل كالب والوصى اذا اقر بمال الصغير لغيره فانه يخرج عن الولاية في ذلك المال زيلعى (قوله وقال أبو يوسف يصح اقراره الخ) لانه ما يثبت فيصح اقراره كقارره ينقذا ينما وجد ولهما انه وكيل بجواب الخصم بطريق الجواز والجواب المعتبر في الحكم هو الجواب في مجلس القضاى لاني غيره ولو استثنى الموكل بالخصوصية الاقرار فمن أبي يوسف لا يصح لانه يكون وكيل بالانكار فقط وهو لا يملك ذلك عينا فلا يصح التوكيل به وعن محمد بنه فرق بين الطالب والمطلوب فصح في الطالب دون المطلوب ووجه الفرق ان الطالب لا يعبر على الخصوصية فله ان يؤكل في شئ دون شئ على ما يختار والمطلوب يحصر عليها فلا يملك التوكيل بما فيه استمرار الطالب وفي الدرر من البرازية اذا قال وكنت بالخصوصية غير جائز الاقرار صح التوكيل والاستثناء لم يقيد به الطالب فغنضاء صحة استثناء الاقرار من التوكيل بالخصوصية سواء كان التوكيل من الطالب أو المطلوب وبه صرح الزيلعى وفرع في التنوير على صحة استثناء الاقرار فقال فلو اقر عنده اى القاضى لا يصح ونخرج عن الوكالة فلا تنضم خصوصيته وعزا شارحه الى الدرر وكما يصح استثناء الاقرار يصح التوكيل بالادار كمال التنوير والحاصل انها على خمسة اوجه بجر عن الذخيرة الاول ان يوكل بالخصوصية فيصير وكيل لها الثاني ان يستثنى الاقرار فيكون وكيل بالانكار فقط الثالث عكسه فيصير وكيل بالادار فقط في ظاهر الرواية لان الموكل ربما خيره الانكار بان كان المدعى به امانة ولو وجدها الوكيل لا يصح دعوى الرد بعده ويصح قبله ففيه فائدة الرابع ان يوكله بالخصوصية جائز الاقرار فيكون وكيل بها الخامس ان يرثه بها غير جائز الاقرار ففيه اختلاف المتأخرين وفي الخلاصة ولو كان التوكيل بسؤال الخصم واستثنى الاقرار موصولا لا يصح ومفصولا لا يصح ولو استثنى الاقرار والانكار فقبل لا يصح لعدم بناء فرد تخنه وفيل يصح لبقاء السكوت بجر عن البرازية وفيه عن النهاية ويصح التوكيل بالاقرار ولا يصير به مقرا (قوله وهو العباس) لانه مأمور بالخصوصية عنه في مجلس القضاى وما أتى به من الاقرار جواب فلا يصح ولنا ان التوكيل صحيح فيدخل تحته ما يملكه الموكل وهو مطلق الجواب اقرارا كان أو انكارا فيملك الاقرار من حيث انه جواب لامن حيث انه اقرار والجواب يستحق في مجلس الحكم فيكون التوكيل مختصا به فيقوم مقام الموكل في مجلس الحكم (قوله وبطل توكيل الكفيل بمال) فلو قبضه من المدين دهن في يده لم يهلك على الطالب ولو ابرأه عن الكفالة لا تنقلب صحته لوقوعه باطلا ابتداء كالوكيل عن غائب فانه يقع باطلا ثم اذا بلغه فأجازه لم يجز وتبيد الكفالة بالمال للاحتراز عما لو كان كفلا بالنفس حيث يصح توكيله بالخصوصية لان الواحد يقوم بهما عني وزيلعى (قوله لا يكون وكيل في ذلك ابدا) كما لا يصح لو وكله بنفسه اى الدين من نفسه أو عبده لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت وكذا الوكيل المحتمل الخيل بتبعض من احوال عليه او وكل المديون وكيل الطالب بالتبض لم يصح تنوير ومشرحه ومثله في البحر عن الغنية ونسبه ركله بتبض دينه على فلان فأخبر به المديون فوكله ببيع سلعته وايضا الثمن الى رب الدين فباعها وأخذ الثمن وهلك يهلك من مال المديون لاستحالة ان يكون قاضيا ومقتضيا انتهى فان قيل برده عليه توكيل المدين ببراءة نفسه فانه صحيح مع انه عامل لنفسه بحاجب بانه يملك لا توكيل كافي قوله لامرانه طلق نفسك فانه يملك حتى تقيد بالمجلس لا توكيل لكن في الدرر عن الاشباه له عزله قبل ابرائه

على موكله بالخصوصية (عبد القاضى)
(صحيح) اقراره عليه (والا) أى وان اقر
في غير مجلس القضاء (لا) يصح اقراره
عليه عندهما استحسانا لا ايدى يخرج
من الوكالة وقال أبو يوسف يصح
اقراره عليه وان اقر في غير مجلس
القضاى وقال زفر والشافعى لا يصح
في الوجهين وهو قول أبي يوسف وألا
فهو القياس (و بطل توكيل
الكفيل بمال) أى لو كان رجل
على رجل مال فكفيل بقبض المال
فوكيل الطالب الكفيل بقبض ذلك
من المطلوب لا يكون وكيل في ذلك
ابدا

نفسه فلو كان توكيلا لم يملك عزله الا ان يجاب بانه ليس بتوكيل محض فان قلت اذا تكفل بما توكل بقبضه
 صحت الكفالة وبطلت الوكالة فكان ينبغي ان لا يصح توكيل التوكيل بالمال وتبطل الكفالة قلت انما
 صح تكفيل الوكيل لان الكفالة أقوى لكونها لازمة فكانت ناسخة بخلاف العكس كما في الزيلعي
 لكن قوله فكانت ناسخة يقتضي كون الكفالة بعد الوكالة مع ان ذلك لا يتعين ففي التنوير الكفالة
 بالمال مبطل للوكالة تقدمت الوكالة أو تأخرت (تنبيه) از رسول ووكيل الامام ببيع الغنائم والوكيل
 بالتزويج يصح ضمانهم لان كلامهم سفير ومعبّر بخلاف وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري حيث
 لا يجوز لانه يصير عاملا لنفسه كذا في الدرر فالحجب من الشرب لا لي حيث استشكل احدي المسائلين
 بالآخرى فقال بعد قوله والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن الخ يشكل عليه وكيل الامام ببيع الغنائم الخ ولم
 يتنبه لمسا بين يديه من الفرق الذي ذكره في الدرر وهو ان الوكيل ببيع الغنائم سفير ومعبّر فلا تلحقه عهدة
 (قوله ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه الخ) فلو قال له لا تقبضه الا جميعا فقبضه الادرهما لم يجز
 قبضه على الاثر لخالفت له فلم يصروا وكلا ولا امر الرجوع على الغريم بكاه وكذا لا تقبضه درهم مائة
 درهم تنوير وشرحه (قوله أمر بدفعه) المراد بامر جبره كما في البحر عن السراج لانه افرار على نفسه اذ
 الدينون تنفي بامثالها فيكون مقرا بوجوب دفع ماله اليه حتى لو ادعى انه اوفى الدين الى الطالب لا يصدق
 لانه لزمه الدفع الى الوكيل باقراره فلا يثبت الا بقاء بمجرد رد عواه قال الزيلعي وفي المسئلة نوع اشكال
 وهو ان التوكيل بقبض الدين توكيل بالاستقراض معنى لان الدينون نقض بامثاله ما قبضه رب الدين
 من المدين يصير مضمونا عليه وله على الغريم مثل ذلك فالتقيا فصا صا والتوكيل بالاستقراض لا يصح
 والجواب ان التوكيل بقبض الدين رسالة بالاستقراض من حيث المعنى وليس بتوكيل بالاستقراض لانه
 لا بد للوكيل بقبض الدين من اضافة القبض الى موكله كما لا بد للرسول من الاضافة الى المرسل والرسالة
 بالاستقراض جائزة هكذا ذكره في النهاية وعزاه الى الدخيرة وهذا سؤال حسن والجواب غير مخلص على
 قول أبي حنيفة فانه لو كان رسولا لما كان له ان يخاصم انتهى واجاب قاضي زاده بما حاصله ان هذا مسلم في
 الرسول المحض وهنالك كذلك فاذا له الخاصة وقول الزيلعي وفي المسئلة نوع اشكال الخ قال في البحر وقد
 تقدم ان الوكيل بقبض الدين وكيل بالمبادلة والتملك فلا اشكال في صحة التوكيل به وبه سقط ما في الدخيرة
 وقول الزيلعي وهذا سؤال حسن والجواب غير مخلص الخ فعلة عما قدمه (قوله فلا شيء على الغريم) جواب
 قول المصنف فان حضر الغائب جوى (قوله والادفع اليه الخ) اذ لم يثبت الاستيفاء لانكاره الوكالة
 والقول فيه قوله مع يمينه فيفسد الاداء فلم يصروا قبضه قبض الطالب فبقي الدين في ذمه الغريم كما كان درر
 وعزمي زاده (قوله ورجع به الخ) لانه ملكه وانقطع حق الطالب عنه اطلاق في البقاء فشمع البقاء
 المحكي بان استهلكه الوكيل فانه باق ببقاء بدله ولهذا قال في الخلاصة وان استهلكه ضمن مثله فان ادعى
 الوكيل هلاكه او دفعه الى الموكل خلفه على ذلك واذا مات الموكل ورثته غريمه او وهبه له وهو قائم في يد
 الوكيل اخذ منه في الوجوه كلها ان كان موجودا وان كان هالكا ضمنه الا اذا صدقه على الوكالة ببحر واذا
 انكر الغريم الوكالة وأقر بالدين فلهو وكيل ان يحلعه بالله ما يعلم ان الطالب وكله فان نكل قضى عليه
 بالمال للوكيل وعن أبي حنيفة انه لا يحل لان حق التحليف بناء على انه خصم ولم يثبت بلا حجة عني وهو
 بظاهره يقتضي ان عدم تحليفه رواية عن الامام وظاهر ما في البحر عن البرازية انه مذهبه (قوله لا يرجع)
 لانه بتصديقه اعترف بانه محق في القبض وهو اى الغريم مظلوم في احذرب الدين منه نائيا والمطلوم
 لا يظلم غيره درر وعزمي زاده فان قلت يرد على هذا ان أحد الابن اذا صدق المدينون في دعواه الا بقاء
 لليت وكذبه الا حرج المسكذب عليه بالنصف فان للمدينون الرجوع على المصدق بالنصف ان كان
 لليت تركه غير الدين مع انه في زعمه ان المسكذب طامم قلت اجيب بان الرجوع على المصدق لانه اقر
 على ابيه بالدين من العار (قوله الا اذا ضمنه) او قال له قبضت منك على اى ابرأك من الدين فهو كمالو

(ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض
 دينه فصدقه الغريم) أى المدينون
 (أمر بدفعه اليه فان حضر الغائب
 فصدق أى صدق الغائب الوكيل
 في دعوى الوكالة منه فلا شيء على
 الغريم (والا) أى وان لم يصدقه
 في ذلك (دفع اليه) أى الى رب المال
 الغريم الدين (فانبا ورجع) الغريم
 (بدعى) أى لو كان المدينون
 (باقيا) في يده (وان ضاع) لا يرجع
 (الا اضمنه عند الدفع)

قال الاب للختن عند أخذ مهر بنته أخذ منك على اني ابرأتك من مهر بنتي فان اخذته البنت ثانيا رجع
 الختن على الاب فكذا هذا تنوير وشرحه عن البرازية واعلم ان معنى قوله الا اذا ضمنه أى ضمنه المأخوذ
 ثانيا فيصح ضمناه حينئذ لانه مضاف الى سبب الوجوب وهو كقوله ما غصبك فلان فعلى واماما أخذه
 الوكيل فلا يصح ضمناه لانه امانة في يده لتصادقهما على انه وكيل والامانات لا تصح الكفالة بها على ما مر
 شيخنا (قوله اولم يصدق) معطوف على ضمنه أى اذ لم يصدق فانه يرجع عليه لانه انما دفع له على رجاء
 الاجازة فاذا انقطع رجاءه رجع عليه وفي الوجه كله ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب لان المؤدى
 صار حقا للغائب اما ظاهره او محتملا فصار كمالا اذا دفعه الى فضولى على رجاء الاجازة لم يملك الاسترداد
 لاحتمال الاجازة هدية وذلك كفي جامع الفصولين قولين في الاسترداد من الفضولى وكذا الواقام الغريم
 البينة انه ليس بوكيل او على اقراره بذلك لم تقبل ولا يكون له حق الاسترداد ولو اراد استخلافه على ذلك
 لا يتخلف لان كل ذلك يتنى على دعوى صحيحة ولم توجد اعيان في نقض ما وجبه للغائب ولو اقام
 البينة ان الطالب جحد الوكالة وأخذ منى المال تقبل بخر (قوله بان سكت او كذب) يشير به الى ان عدم
 التصديق لا يختص بالتكذيب بل يشمل السكوت (قوله فأناضا من به) اي بالدين الذي يأخذه
 منك رب الدين ثانيا للورجوع عليك ولا يصح جعل مرجع الضمير في كلام الشارح هو قوله بذلك المال لما
 قدمناه (قوله لم يؤمر بالدفع الخ) لانه اقرار بجمال الغير بخلاف ما اذا ادعى انه وكيل بقبض الدين فصدقه
 حيث يؤمر بالدفع لانه اقرار بجمال نفسه اذ الدين يقضى بمثله لا بعينه فلو لم يكت الوديعة عنده بعد ما منع
 لا يضمن ولو سلمها له فهلكت في يده وانكر المودع الوكالة يضمن المودع وله تحليفه انه ما وكله فان نكل
 برئت ذمته وان حلف ضمن ولا يرجع على الوكيل لان في زعمه ان المودع لم يتضمنه والمظلوم لا يظلم الا
 اذا ضمنه عند الدفع كما مر فلودفع له ولم يصدقه على الوكالة يرجع عليه مطلقا كانت العين موجودة ولا
 ولو كانت قائمة اخذها في كل الوجوه لانه ملكها بالضممان ولو اراد استردادها لم يملكه واختلفوا في الملتقط
 لو اقر بالملقة لرجل هل يؤمر بالدفع اليه بخر عن القنية بقي ان يتنال قول المصنف لم يؤمر بالدفع اليه هو
 المشهور بخلافه لابن النخعي كما في الدر ومنه يعلم ان ما ادعاه السيد الجوى من انه لا يؤمر بالدفع اليه اجماعا
 فيه نظر (قوله وتركهاميرانا) لوفال وتركهاميرانا اوصية له لكان اولي لان الموصى له منزل منزلة الوارث
 عند عدمه ولا بد من التلوم فيهما لاحتمال ان يكون له وارث آخر ولا بد في دعوى الوصية من قوله لم يترك
 وارثا والالم يكن ذواليد خصما والدين كالوديعة بل اولي اما الا بصاء فكل وكالة فليس لمودع الميت ومدينونه
 الدفع الى مدعى الا بصاء ولو صدقاه لا ببينة ولا يبرأ بالدفع قبل ثبوت انه وصى ولولا وصى فدفع الى
 بعض الورثة ببراءة عن حصته خاصة بخر عن جامع الفصولين وقوله والدين كالوديعة يعني اذا ادعى ان رب
 الدين مات وتركهاميرانا له وصدقه المدين أمر بالدفع اليه (قوله ولا وارث له غيره) لم يذكره صاحب الدرر
 ونعقبه عزى زاده بانه اسقطه من لفظ الكافي ولا بد من ابراده انتهى (قوله وصدقه) قيد به لانه لو انكر
 مرتد او قال لا ادري لا يؤمر بالتسليم اليه ما لم يقيم البينة بخر (قوله دفع اليه) لان ملكه قد زال بموته
 وانفق انه مال الوارث قال في البحر واطلق في دفعها الى الوارث وهو مقيد بما اذا لم يكن على الميت دين
 مستغرق بخر عن جامع الفصولين وكذا يضمن ان لم يكن مستغرقا ودفع الى الوارث بلا امر القاضي على
 ما يستفاد من سياق كلام البحر معزى الى جامع الفصولين ايضا (قوله فادعى الغريم ان رب المال اخذه)
 او ابراه او ادعى اقراره بانه ملكي كما في الدر فلو ابدل المصنف قوله ان رب المال اخذه بقوله ما يسقط
 حق موكله كما في التنوير لكان اولي (قوله دفع المال) لان جوابه تضمن اقراره بالوكالة والدين ولم يثبت
 الايفاء بمجرد دعواه وله تحليف الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تجرى في الدين ولو برهن على الايفاء قبل
 اذ الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصوص بخلاف وكيل اجارة الدار وقبض الغلة اذا ادعى بعض السكان انه
 يحل الاجرة لموكله او برهن توقف حتى يحضر الغائب بخر عن جامع الفصولين والفرق ان هذا وصكيل

أولم يصدق (أى المدين الوكيل على
 الوكالة) بان سكت او كذب (ودفعه)
 الغريم (اليه على ادعائه) ولفظ
 ضمنه مروي بالتشديد ويجعل المدينون
 قهري التشديد هو ان يجعل ضمنه مسند
 الوكيل ضمنا فانما المستكن في ضمنه مسند
 الى المدينون والبارز راجع الى الوكيل
 ومعنى التخفيف وان يقول الوكيل
 ومعه التخفيف عليك رب الدين
 للمدينون لو رجع عليك به فاما مستكن
 ثانيا بذلك المال فاناضا من به فاما مستكن
 مستند الى الوكيل والبارز الى المدين
 (ولو قال) رجل (أى الوكيل المودع)
 الوديعة فصدقه (أى الوكيل المودع)
 فيما ادعاه (لم يؤمر بالدفع اليه وكذا)
 فيما ادعاه (لأدعى الشراء)
 لم يؤمر المودع بالدفع (لأدعى الشراء)
 أى لو ادعى انه اشترى الوديعة من
 صاحبها (وصدقه) المودع فيما ادعى
 صاحبها (ان المودع مات
 رجل (ولا وارث له غيره)
 وتركهاميرانا له (دفع) الوديعة (اليه)
 (وصدقه) المودع (فادعى الغريم
 فان وكله بقبض ماله فادعى الغريم
 ان رب المال اخذه دفع) المدينون
 (المال) الى الوكيل (واتبع) المدينون
 (رب المال واستخلفه) أى المدينون
 (رب المال على اخذه واستخلفه) وان
 رب المال على اخذه (أى ان وكله برد
 وكله بعيب في أمة) أى ان وكله برد
 حاربه بسبب عيب فيها (فادعى
 الا يأتى رضى المشتري

في العقد فحق القبض له اصاله فلو ثبت على الغائب كان حكما على الغائب ابتداء وفي المسئلة السابقة هو
وكيل القبض فقط والدين لم يثبت بعقده حموى عن المقدسي (قوله لم يرد عليه الخ) بخلاف مسئلة الدين
لان التدارك يمكن هناك باس تراد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند نكوله ولا يمكن ذلك في العيب
لان القضاء بالغيب نافيظا هرا وباطنا عند أي حنيقة فيصح القضاء ويلزم ولا يستخاف المشتري بعد
ذلك لانه لا يفيد اذ لا يجوز فصح القضاء وفي مسئلة الدين ليس فيه قضاء وانما فيه الامر بالتسليم فاذا ظهر
الخطا فيه امكن نزعه منه ودفعه الى الغريم من غير نقص زيلعي فلوردها الوكيل على البائع بالعيب
فحضر الموكل وصدقه على الرضا كانت له لا البائع اتفاقا في الاصح لان القضاء لا عن دليل بل للجهل
بالرضا ثم ظهر خلافه فلا يفيد باطنا تنوير وشرحه عن النهاية (قوله يتعد الجواب في الفصلين) لان
التدارك ممكن لبطان القضاء لان القضاء بالخطا لا ينفذ الا طاهرا عند هما فامكن التدارك فيهما
(قوله وقيل الاصح عند أبي يوسف انه يؤخر في الفصلين) لان مذهبه ان القاضي لا يرد بالعيب على البائع
ما لم يستخف المشتري بالله ما رضى به هذا العيب وان لم يدع البائع الرضا فلا بد من حضور المشتري
وحلفه زيلعي (قوله لينفقها على اهله) او بناته او انصاء دينه او لشراء او للتصدق عن زكاته كذا
اطلقه في التنوير وشرحه وفصل في البحر في مسئلة التوكيل بالشراء ونصه عن الخلاصة والوكيل بالشراء
اذا اشترى ما امر به ثم انفق الدراهم بعد ما سلم الى الامر ثم نفذ البائع غير ما جاز ثم نقل عن الزايد ان
التفصيل هو الخسار واما الوكيل يبيع الدينار اذا امسك الدينار وبيع ديناره لا يصح عزاه في البحر الى
الخلاصة (قوله فانفق عليهم عشرة من عنده) هذا اذا كانت عشرة الدافع قائمة وقت الانفاق وكان
يضيف العقد اليها او يطلق اما اذا كانت مستهلكا و اضاف العقد الى عشرة نفسه يصير مشتريا لنفسه
متبرعا بالانفاق لان الدراهم تبين في الو كالة البحر عن النهاية قال ولو قال المصنف والوكيل بالانفاق
او القضاء والشراء والتصدق اذا امسك المدفوع اليه ونفذ من ماله حال قيامه لا يكون متبرعا اذا
لم يصف الى غيره لكان اولى ولو انفق الوصي من ماله ومال اليتيم غائب فهو متطوع الا ان يشهد عليه انه
قرض او انه يرجع انتهى معزى الى جامع الفصولين واقول فيه مخالفة لما في الدرر اخر الكتاب من
الوصايا حيث قال بعد ذلك وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه
فانه لا يكون متطوعا واذ كرف الفتاوى الحانية ما نصه فرق بين الوالد والوصي اذا ادى الثمن من مال نفسه
لا يحتاج الى الاشهاد والاب يحتاج لان الغالب من حال الوالد انهم يقصدون الصلة والتبرع فيحتاج
الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهورا لابنته ن لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية ان لم تشهد
عند اداء الثمن لا ترجع انتهى (قوله والقياس ان يكون متبرعا) لان الدراهم تبين في الو كالة ولانه
خالفه وجه الاستحسان ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء والوكيل بالشراء يملك التقدم من مال نفسه
لانه لا يستحب مال الا في كل مكان ويتفق له ما أمر به من غير قصد فيشتره فلم يكن متبرعا تحقيقا
لنقص الا ثم ونفيا للخرج عن المأمورين حموى

***** (باب عزل الوكيل) *****

(قوله وتبطل الوكالة بعزله) لانها من العقود الغير اللازمة كالعارية ولهذا لا يدخلها اخبار شرط ولا يصح
الحكم بها مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى صحبة على غريم وبيان في الدرر قبيل هذا الباب ويتفرع
على عدم لزوم الوكالة من الجانبين ما ذكره في التنوير وشرحه حيث قال فلوكيل اي بالخصوصية وشراء
العين لا الوكيل بنكاح وطلاق وعتاق وبيع ماله وشراء شيء بغير عينه كما في الاشياء عزل نفسه بشرط
علم الموكل كما يشترط علم السلطان بعزل قاض وأمير نفسهما (قوله ان علم به) ولو قبل وجود الشرط في المعلق

لم يرد (الامة عليه) أي على البائع
(خى بجلف المشتري) انه لم يرض
بالعيب وعند أبي يوسف ومحمد يتعد
الجواب في الفصلين أي فصل الرد
بالعيب وفصل الدين ولا يؤخر القضاء
برد الجارية وقيل الفصلين (ومن
يوسف انه يؤخر في الفصلين) ومن
دفع الى رجل عشرة لينفقها على اهله
فانفق فانفق عليهم عشرة من عنده فالعشرة
بالعشرة والقياس أن يكون متبرعا
ففيجب عليه رد ما قبض*
(باب عزل الوكيل)*
(وتبطل الوكالة بعزله ان علم به)
الوكيل (به)

به أى بالشرط به يفتى ويثبت بمشافهة وكاتبه وارساله رسولاً بميزا عدلاً أو غيره جراً أو عبداً صغيراً
أو كبيراً صديقه أو كذبه إذا قال الرسول أرسلنى إليك لأبلغك عزله أياك ولو أخبره فضولى فلا بد من أحد
شطرى الشهادة ومتى صدقه قبل ولو فاسقاً ثقافاً تنوير وشرحه (قوله أى بالعزل) اعلم أن الموكل عزله
أى وقت شاء إلا إذا تعلق بها حق الغير بان وكاه بالخصومة بالتماس من الطالب عند غيبة المطلوب فإنه
لا يملك عزله كالوكالة المشروطة بيدع الرهن سواء كانت مشروطة فى الرهن أو بعده على الأصح فالعزل
العدل نفسه بحضرة المترهن إن رضى به صح والا لا بخلاف ما إذا كان المطلوب حاضراً أو كانت من غير
التماس الطالب ولهذا قالوا إذا وكل الزوج وكيلاً بطلاق زوجته بالتماسها ثم غاب لا يملك عزله وفى الصحيح
له عزله لأن المرأة لا حق لها فى الطلاق وعلى هذا قالوا لو قال الموكل للوكيل كلما عزلت لك فانت وكيلي لا يملك
عزله لأنه كلما عزله تتجدد الوكالة وقيل ينعزل بقوله كلما وكلت فانت معزول والصحيح إذا أراد عزله وأراد
أن لا تتعدى الوكالة بعد لعزل أن يقول رجعت عن المعلنة وعزلت لك عن المنجزة لأن ما لا يكون لازماً
يصح الرجوع عنه والوكالة منه زيلعى ثم اعلم أنه لو قال كلما وكلت فانت معزول لم يصح للمغرق أن
التوكيل يصح تعليقه بالشرط والعزل لا فإذا وكله لم ينعزل بمجرد عن الصغرى والصغيرة واعلم أن الوكالة
المعلقة هى الحاصلة بقوله كلما عزلت لك فانت وكيلي والمنجزة هى الحاصلة بقوله وكلت بك إذا قبل صدور
المعلقة كذا بخط شيخنا وقد سماها صاحب الدرر حينئذ كران المنجزة هى الحاصلة من كمالها العلامة عزى
وهو سهو وقع من قلم الناسخ لأن المرأة لا حق لها فى الطلاق (قوله فان لم يبلغه العزل الخ) هذا إذا كان
عالمًا بالوكالة فلو وكله ولم يعلم بها فله عزله وإن لم يعلم بمجرد عن البرازية قال وقيد بالوكيل لأن عزل
الرسول يصح بلا علمه انتهى وقول الوكيل بعد القبول بحضرة الموكل الغيت توكيلي أو أنا برى من الوكالة
ليس بعزل لمجود الموكل لأن يقول والله لا أو كلك بشئ فقد عرفت أنها ونك فانه عزل تنوير واستدرك
عليه فى الدرر بما فى الزيلعى من الوصايا من أن جوده عزل قال وحله المصنف على ما إذا وافقه الوكيل على
الترك لكن أثبت القهستانى اختلاف الرواية وعلمه بان جوده ما عدا النكاح فسخ ثم قال وفى رواية
لم ينعزل بالمجود انتهى قلت فعلى هذا كلام الزيلعى قد اختلف لتصريحه هنا بان المجود ليس بعزل
ونصه ولو جحد الموكل الوكالة فقال لم أو كله لم يكن ذلك عزلاً ثم رأيت بخط السيد الحموى عن الولوالجية
تصحج أن المجود يكون رجوعاً قال وعليه الفتوى بعد أن حكى اختلاف الرواية فيما إذا جحد الوصاية هل
يكون رجوعاً أم لا (قوله وقال الشافعى ينعزل) لأن الموكل بالعزل يسقط حق نفسه فينفرد به ولما
أن فى انعزاله أضراراً به لأنه قد يتصرف بعد العزل قبل أن يبلغه فيلزمه الضمان والضرر رمد فوع شرعاً
بخلاف الاعتاق والطلاق والعزل المحكى لأن العزل فيه حكمى لضرورة عدم المحل زيلعى (قوله
وموت أحدهما) إلا الوكالة اللازمة إذا وكل الراهن العدل أو المترهن ببيع الرهن عند حلول الأجل
فلا ينعزل بالعزل ولا بموت الموكل وحنونه كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء لا ينعزل بموت
الموكل بخلاف الوكيل بالخصومة أو الطلاق تنوير وشرحه قال والحاصل كما فى الجهر أن الوكالة ببيع
الرهن لا تبطل بالعزل حقيقةً أو حكماً ولا بالخروج عن الأهلية بجنون وردة وفيما عداها من اللازمة
لا تبطل بالحقيقة بل بالحكمى وبالخروج عن الأهلية قلت فاطلاق الدرر فيه نظر انتهى (قوله أى جنون
أحدهما) أحسن من جعل العيني الصغير فى الجنون والحق للوكيل ما فيه من القصور (قوله مطبقاً)
بكسر الباء والعامية تفتح الباء على معنى طبق الله عليه الجنون وعلى هذا فالصل مطبق عليه فذفت
الصلة تخفيفاً ويكون الفعل مما يستعمل لازماً ومتعدياً بحر عن المصباح (قوله أى مستوعباً) وقيل دائماً
كذا قيل وأقول قال فى البحر فالمطبق أى الدائم كذا فى النهاية والبنية زاد فى البنية وقيل مستوعباً
(قوله شهر) اعتباراً بما يسقط به الصوم عني وبه يفتى شرب ليلية عن المضمرات وكذا فى القهستانى
والباقيات وجعله قاضحاً ن قول أبى حنيفة وإن عليه الفتوى (قوله وعنه أكثر من يوم وليلة) لأنه

أى بالعزل فان لم يبلغه العزل لا ينعزل
وقال الشافعى ينعزل (وموت أحدهما
وجنونه) أى جنون أحدهما جنونا
(مطبقاً) أى مستوعباً من قوله
طبق الغيم السماه أى استوعبها واحد
الجنون المطبق شهر عند أبى يوسف
وعنه أكثر من يوم وليلة وعند محمد

يسقط به الملوأه عيني (قوله حول كامل) اسقوط جميع العبادات به حتى ان كاة فقد ربه احتياطاً
 لان استمراره حولاً مع اختلاف فصوله آية استحق كاهه أماما دون المحول فلا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون
 في معنى الموت زبلي وبحر (قوله ومحرقه) أي الحكم بلحوق أحدهما ما قبل الحكم فوقفه عند
 الامام ونافذة عندهما ولا تبطل وكالة المرأة بارتدادها ما لم يحكم بلحاقها لان ردتها لا تؤثر في عقودها
 الا اذا وكلته بالتزويج ثم ارتدت تبطل لانها لا تملكه بنفسها واذا بطلت بالالحاق من احدهما لا تعود
 بعوده مسلم على المذهب ومقتضاه انه لو افاق بعد جنونه مطبوعاً لا تعود بحرقه وقوله ولا تبطل وكالة المرأة
 بارتدادها ما لم يحكم بلحاقها يقتضي بطلان وكالة الرجل بازردة ولا يتوقف على الحكم بالالحاق فينا في ما بعده
 هو قبله عن اصحاب الاصلاح حيث قال والمراد بلحاقه بثبوته يحكم الحكم وفيه عن التجنيس رجل غاب
 وجعل داره في يد رجل ليعمرها فدفع اليه ما لا ينفذه ثم فقد الدافع فله ان يحفظ وليس له ان يعمر الدار
 الا باذن الحاكم لانه له عليه قدماء ولا يكون الرجل وصياً للفقير حتى يحكم بموند انتهى قال وبهذا علم ان
 الوكالة تبطل بفقده الموكل في حق التصرف لا المحفظ انتهى ورده العلامة المقدسي بان طاهر ما في التجنيس
 انه انما دفع المال ليحفظه وحينئذ فلا يدل على ما استنبطه فلما قل ان يقول لودفعه ليعمر منه كان له ذلك
 وانما امتنع لعدم ادبه جوى (قوله واقتراق الشريكين) وان لم يعلم الوكيل به لانه عزل حكى فلا يشترط
 له العلم زبلي وما في الغنى من قوله وان لم يعلم الشريك به غير مناسب والمناسب وان لم يعلم الوكيل به
 كذا بخط الشيخ شاهين (قوله وسواء وكل كلاهما ثلثاً واحداً) فان قلت فيه قصور لان كلام
 المصنف صادق بشيئين الاول ان يعزل كل منهما عن الوكالة التي تضمنها عقد الشركة لان كل واحد
 منهما وكيل عن صاحبه فينعزل بالافتراق الثاني ما اقتصر عليه الشارح من ان كلا منهما أو احدهما وكل
 من يتصرف في المال فاذا افتراقا انعزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منهما اذ لم يصرح بالاذن في
 التوكيل قلت انما حمل الشارح كلام المصنف على الثاني مع ان احتماله للاول اقرب لان فيه اشكالاً
 من حيث انه لا يصح ان ينفرد احدهما بفتح الشركة بدون علم صاحبه لانه عزل قصدي فكيف
 يتصور ان ينفرد به بدون علمه قال الزبلي ويمكن ان يحمل على ما اذاهلك المال لان واحدهما قبل
 الشراء فان الشركة تبطل به وتبطل الوكالة التي كانت في ضمنها علماً بذلك ولم يعلم لانه عزل حكى
 اذ لم تكن الوكالة مصرحاً بعقد الشركة فان قلت هل يجوز الشركة بمنزلة الافتراق قلت فيه
 اختلاف نقله السيد المحوى عن اللؤلؤ الحجة ونصه بعد ان حكى الاختلاف في ان جود الوصاية هل يكون
 رجوعاً أم لا قال وعلى هذا الخلاف جود الوكالة من الوكيل أو الموكل وجود الشركة وجود الوديعة
 من المودع وجود المتبائعين وجود المستأجرين والمراد بالمستأجرين في كلامه المؤجر والمستأجر على طريق
 التعليق (قوله وعجز موكله لومكنا بجره لوماً أذوا) علم بذلك ولم يعلم هذا اذا كان وكيله في العقود
 والمخصومات اما الوكيل في قضاء الدين واقتضائه وقبض الوديعة فلا ينعزل بعجزه ولا ينعزل بغيره
 المحرر عن انشاء التصرف لاعن قضاء الدين واقتضائه ولا تعود الوكالة بكتابه موكله ولو عزل المولى وكيله
 العبد المأذون لم ينعزل زبلي (تنبيه) سئلت عن ناظر وكل وكيل في أمر الوقف ثم عزله القاضي هل
 ينعزل وكيله بعزله فأجبت انه ينعزل اخذ من قوفهم هنا يشترط لدوامها ما يشترط لابتدائها بجر
 (قوله وتصرفه بنفسه) اذا كان تصرفاً بعجز الوكيل به عن الامتثال كما اذا وكله بطلاقها فطلقها هو ثلثاً
 او واحدة فانقضت عدتها ولو تزوجها بعد ذلك ليس للوكيل ان يطلقها التحق بعجز الموكل عن الابتاع
 بانه قضاء العدة فكذلك الوكيل وانما يتم كمن من الابتاع بعده بسبب جديد ولم يحصل ذلك للوكيل اماما
 لا بعجزه كما اذا طلقها واحدة ولم تنقض عدتها فالوكيل ان يطلقها أخرى ولو ارتد الزوج وانحوى وقع طلاق
 وكيله ما بقيت العدة در فان قلت كيف يملك الوكيل ابتاع الطلاق بعد التحق الموكل بدرا الحرب
 ما بقيت العدة مع ما سبق في المتن من انه ينعزل بلحوقه مرتداً قلت ذكر الزبلي في شرح قول المصنف

حول كامل وهو الصحيح (ومحرقه)
 حال كونه (مرتداً واقتراق الشريكين)
 أي وبطلت الوكالة التي تضمنها
 الشركة مطلقاً سواء كانت الشركة
 مفوضة أو عناناً وسواء وكل كلاهما
 ثلثاً أو واحداً (وعجز موكله) عن
 بدل الكتابة (لو) كان الموكل
 به كتاباً وعجزه لوماً أذوا وتصرفه
 بنفسه

وحوقه مرتدا ان المراد منه حكم المحاكم بلحاظه فاذا حكم به بطلت الوكالة بالاجماع وأما قبل ذلك فموقوفه
عنده وعندهم ما نافذة فيحمل ما ذكره في الدر على ما اذا صدر ذلك من الوكيل قبل حكم المحاكم بلحاظه
(قوله أي اذا وكل رجلا بشئ ثم تصرف بنفسه الخ) من هنا أتى شيخنا حين سئل عن امرأة وكلت شخصا
في الخصومة فاصطلمت مع زوجها بابا به انعزل عن الوكالة لعجزه عن التصرف الخ (قوله بطلت الوكالة)
وتعود لوعاد اليه قديم ملكه كما لو كان وكلا بالبيع فباع بنفسه فرد عليه بخيار شرطا ورؤية مطلقا
أو فساد بيع وكذا لو رد عليه بخيار عيب بقضاء أما لو رد عليه بالاقالة أو بخيار العيب بالرضى لا تعود لانه
في الاول عاد اليه قديم ملكه بالفسخ فتعود الوكالة بخلاف الثاني لانه رد بما لا يكون فسحا فكان بيعا
في حق ثالث والوكيل نائبهما والوكالة تتعلق بالملك الاول وهذا ملك جديد (تمت) باع الموكل
والوكيل معا ولم يعلم السابق فيبيع الموكل أولى عند محمد وعند أبي يوسف يشتركان ويخيران (تكميل)
باع الموكل العبد الموكل ببيعه فلم يعلم الوكيل بذلك فباعه الوكيل أيضا وقبض الثمن فهلك في يده
ومات العبد قبل التسليم ورجع المشتري على الوكيل رجوع الوكيل على الموكل وكذا لو دبره الموكل
أو اعتقه الموكل قبل بيع الوكيل أو استحق أو كان حرا لاصل لانه صار معزولا من جهة الموكل ولومات
الموكل أو جن يعني قبل بيع الوكيل لعدم علمه بموت الموكل وجنونه لم يرجع لعدم الغرور والوكيل
بقبض الدين لو قبضه وهلك في يده بعد ما وهبه الموكل للدين ولم يعلم الوكيل لم يضمن بجرع البدائع

أي اذا وكل رجلا بشئ ثم تصرف
بنفسه فبطلت الوكالة
(كتاب الدعوى)*
هي اضافة الشيء الى نفسه حالة
المنازعة وشرط جوازها

(كتاب الدعوى)*

لا يخفى مما سبقت له من كونه بالخصومة در لا الوكيل بالخصومة يحتاج اليها والدعوى اسم وليس بمصدر
والفعل ادعى او عمل والمصدر ادعاء او فعل والفعل الثاني فلان تون وتجمع على دعاوى بكسر الواو وعلى
الاصل وبفتحها محاذاة على ألف التثنية قيل الفتح أولى وقيل الكسر وقيل هماساؤه ومثله الفتوى
والفتاوى بجرع المصباح وما في الكافي والعيني من انه بالفتح لا غير تعقبه عزمي بقوله ومن صححه بالفتح
والكسر اس السخنة في شرح الوهبانية (قوله هي اضافة الشيء الى نفسه الخ) هذا في الشرع وفي اللغة
عبارة عن اضافة الشيء الى نفسه الخ مطلقا من غير تقييد بمنزعة او مسالمة زيلعي فلو قال ليس لي هذا الشيء
وليس هناك منازع لا يصح فيه ولو ادعا بعد ذلك لنفسه صح وان كان ثمة منازع فهو اقرار بالملك
للمنازع فلو ادعاه بعد ذلك لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك له بجرع البرازية قال
والتعريف المذكور في الكتاب خاص بدعوى الاعيان والديون فخرج عنه دعوى ابراء الدين والابراء
منه ورده العلامة المقدسي بان هذا انما يكون من جانب المدعى عليه لدفع الدعوى وايضا اذا علم أن الديون
تقضى بامثالها فلا يفاء دعوى دين والابراء تملك معنى انتهى وما في البحر من قوله ولم ار اشتراط لفظ
مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل على الجزم والتحقيق فلو قال اشك اواظن لم تصح الدعوى
انتهى غير محتاج اليه اساسا في المتن من انه لا بد ان يقول واطالبه جوى عن المقدسي (قوله وشرط
جوازها) أي محتاجا لمجلس القضاء وحضور الخصم فلا يقضى على غائب وهل يحضر بمجرد الدعوى ان
بالمصر أو بحيث يثبت نزله نعم والافتى يبرهن او يحلف منية ومن الشرائط عفل المدعى والمدعى عليه
ومعلومية المدعى وكونه مما يحتل الشبوت فدعوى ما يستحيل وجوده باطلة كقوله لمعروف الذنب او لمن
لا يولد مثله لهذا هذا ابني وكدعوى فقير اموالا عظيمة على غني انه غصبها على ما استظهره في البحر قال
في الدر وبه جرم ابن الفرس في الفواكه البدرية وكونها بلسان المدعى فلا تصح بلسان وكيله الا برضى
خصمه عند الامام اذا لم يكن به عذر وفي البحر من خزنة المفتين لو كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر
قلب فكتب دعواه في صحيفة وادعى تسمع انتهى فاسبق من انه اذا عجز عن البيان يقبل منه التوكيل
ولا يتوقف على رضی خصمه بالاتفاق يحمل على ما اذا عجز عن البيان حتى من العييفة وكونها ملزمة

فلا يصح دعوى التوكيل على موكله الحاضر لا مكان عزله وعدم التناقص في الدعوى الا في الحرية
والنصب كما اذا أقر بالملك لشخص ثم ادعى الشراء منه قبله لا بعده او مطلقا وذكر في منية المفتي ان الخصم
شرط لقبول البينة اذا اراد المدعى ان يأخذ من يد الخصم الغائب شيئا أما اذا اراد ان يأخذ حقه من ثمن مال
كان للغائب في يده لا يشترط حضرة الخصم فلا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل انتهى هذا وقد قدمنا عن
التنوير والدرر ان القضاء على الغائب ينفذ في اظهر الروايتين عن الامام وذكر في البحر انه اذا ادعى
حقا في الزكاة وأثبت به بالبينة فانه يخلف من غير خصم ومن ادعى انه دفع ثلث دينه ينبغي ان يحل
احتياطاً وفي حاشية الاشباه عن المتقدمين انه قال ولم أر أن هذا التحليف واجب أو مندوب اهـ قال شيخنا
وقد سألني بعض الموالى بحضرة جرح حنفية انه لو حلف المدعى انه ما استوفى دينه ولا بعضه ولا احتال به
فشكل ايقضى عليه بالاستيفاء بنكوله فقلت نعم فأورد بعض المحاضرين انه ليس هناء مدعى للاستيفاء
فأجبت به انه مدعى عليه في ضمن دعواه وقوله ولم أر أن هذا التحليف الخ جزم ذلك المورد بوجوب البين
أخذاً من قولهم ان اخبار المجتهد بمنزلة اخبار الشارع وهو للوجوب الا لصارف قلت له غير مسلم اذا صار
قوله عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر فاستقام قول الشيخ المقدسي لم أر قال شيخنا ثم
رايت بحمد الله تعالى في البحر عن الولوجية ان تحليف المدعى مع اقامته البرهان فيما ذكر ونحوها مثل
حقوق الله تعالى من غير دعوى انتهى وقوله فأجبت به مدعى عليه في ضمن دعواه لان الشخص
الواحد قد يكون مدعياً من وجه مدعى عليه من وجه آخر الا ترى الى قول القهستاني بعد قول المن
والمدعى عليه من يجبر على الخصومة حيث قال فلا يشكل بوصي اليتيم فانه مدعى عليه معنى اذا أجبره
القاضي على الخصومة لليتيم انتهى وقوله اذا صار في قوله عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من
أنكر يعني والمدكر هنالك يمكن مدعى عليه صريحاً وان كان مدعى عليه ضمناً (قوله مجلس القضاء) فيه
مناقشة فان شرط الشيء خارج عن ذلك الشيء وحضور مجلس القاضي مأخوذ في مفهوم الدعوى حيث
عرفها في الدرر بانها مطالبة حق عند من له الخلاص شيخنا عن الواني وأما على التعريف الذي ذكره
في الكنز فلا تترد هذه المناقشة (قوله وحكمها وجوب الجواب) فلو سكت كان انكاراً فسمع البينة عليه
الا انه يكون آخرى من الاختيار قال في البحر وزاد ان يلجى وجوب الحضور على الخصم وفيه نظر لان
حضوره شرطها كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها المتأخر عنها انتهى وافول عبارته ان يلجى وحكمها
وجوب الجواب على الخصم اذا بحث ورتب على صحتها وجوب احضار الخصم والمطالبة بالجواب بلا أو نعم
واقامة البينة أو اليمين اذا أنكر انتهى فليس في كلام ان يلجى ما يفيدانه جعل وجوب الحضور حكماً وغاية
ما استفيد من كلامه ان القاضي لا يحضره بمجرد طلب المدعى بل بعد سماعه دعواه فان رآها صحيحة
احضره لطلب الجواب والا فلا فتدبر وسببها تعلق البقاء المقدر بتعاطي المعاملات وشرعية اليست لداتها
كما في البحر عن العناية بل من حيث انقطاعها بالقضاء دفعا للفساد المظنون ببتائها انتهى ودليلها
الكتاب والسنة والاجماع وركنها اضافة الحق الى نفسه عند النزاع لواصل كل على كذا او اضافة الى
من ناب المدعى منابه كوكيل ووصي وتنوير وشرحه (قوله والمدعى) اسم فاعل من ادعى يدعى وأصله
متدعى لان ثلاثه دعى فتدخل الى باب الافعال فصارت تدعى وقلت لنا دالا وادعت الدال في الدال
فصار ادعى وكذلك في باقي التصرفات من المضارع والامر والمصدر وانما ابدلت التاء باللام
بعكس لانها من المهموسة والدال من المجهورة فالقوى لا يتحول الى الضعيف (تنبيه) لما كان دولة
والمدعى الخ متناولاً لا غلب من المتنازعين فعلا احترز عنه في الدرر بقوله من المتنازعين قولاً ولما كان
هذا متناولاً للمتنازعين في المباحث احترز عنه بقوله في الحق أى حق العبد انتهى قال شيخنا بوجه انه
اذا تضاربا وكان الضاهر احدهما فافاه بطلان المدعى مع انه اذا ترك لا يترك فاحتاج الى ان راجه
بقوله من المتنازعين قولاً انتهى (قوله أى لا يجبر على الخصومة اذا تركها) لان حق الطلب له

مجلس القضاء وحكمها وجوب
الجواب على المدعى عليه (والمدعى
من ادرك ترك أى لا يجبر على
الخصومة اذا تركها) (والمدعى عليه
بخلافه)

فاذا تركه لاسيدل عليه عيني (قوله أي يجبر على الخصومة) ظاهره ان الخيار للمدعي في تعيين القاضي
 لو في البلدة قاضيان الا ان المفتي به ان الخيار للمدعي عليه وهو مذهب محمد بن در عن البرازية وفي الخانية
 لو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محل على حدة فوقعت الخصومة بين رجلين أحدهما في محلة
 والاخر في محلة اخرى والمدعي يريد ان يختصمه الى قاضي محله والاخر ياتي بذلك اختلف فيها أبو يوسف
 ومحمد والصحیح ان العبرة لمكان المدعي عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلد
 فأراد العسكري ان يختصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا وعبار البرازية قاضيان في مصر طلب كل
 واحد منهما ان يذهب الى قاض فالتخير للمدعي عليه عند محمد وعليه الفتوى قال في البحر وهو باطلاقة
 شامل لما اذا اراد المدعي قاضي محلة المدعي عليه والمدعي عليه بالعكس وما اذا تعددت القضاة من
 المذاهب الاربعة وكثروا كما في القاهرة فأراد المدعي قاضيا شافعيًا مثلاً والاخر مالكيًا مثلاً ولم يكونا من
 محلة ما فان التخير للمدعي عليه وهذا هو الظاهر وقد أفتيت مرارا كثيرة انتهى ورده العلامة المقدسي بأنه
 غير صحيح أما لو افان النسخ المشهورة من البرازية ليست على الاطلاق الذي ادعاه وبني عليه فتواه بل
 على ما قبله من ان كلام المتداعيين يطلب المحاكمة عند قاضي محله وعلى تقدير ان في نسخة منها
 اطلاقا فهو محمول على التقييد المصرح به في العمادية والخانية وغيرهما فان الذي ولا خصه بتلك المدة
 أو بتلك المحلة ولهذا قال في جامع الفصولين اختصم غريبان عند قاضي بلدة صح قضاؤه على سبيل التحكيم
 أتول ولا يحتاج الى هذا الآن لان القضاة يفوض لهم التحكيم على العموم في كل من هو في بلدهم أو قريتهم
 التي يتولون القضاء بها ولهذا قال في الفصول العمادية بعد ذكر المسئلة مقيدة بما ذكرنا وكذا لو كان
 أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلد فأراد العسكري ان يختصمه الى قاضي العسكر فهو على
 هذا ولا يولد للقاضي العسكري غير المجندي انتهى فهذا دليل واضح على ان المعتبر هو الولاية فالسلطان
 لماولى قاضيا ببلدة أو محكمة مخصوصة خصه بأهل تلك البلدة فليس له ان يحكم على غيرهم ومعلوم ان
 قاضي مصر لما ولى لم يخص حكمه بأهل مصر بل بمن هو فيها من مصري وشامي وحلبى وغيرهم فينبغي
 التعويل على قول أبي يوسف لما افقته لتعريف المدعي والمدعي عليه وان ما ذكره المتأخر يعني العلامة زينا
 لا وجه له جوى عن المقدسي (تمت) سئل قارى الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه وبين غيره
 فأجاب لا يجبر المدعي على الدعوى لان الحق له انتهى قال في البحر ولا يعارضه مانع قوله في الفتاوى من
 صحة الدعوى بدفع التعرض والفرق بينهما ما ظاهره فانه في الاول يدعى انه ان كان له شئ عليه يدعيه
 ولا يشهد على نفسه بالابراء وفي الثاني يدعى انه يتعرض له في كذا بغير حق فيطالبه بدفع التعرض
 انتهى (قوله هذا صحيح) صوابه هذا فرق صحيح جوى (قوله علم جنسه وقدره) بالاجماع
 لان الغرض الزام المدعي عليه عند إقامة البينة ولا الزام فيما لا يعلم جنسه وقدره قال في البحر وأشار
 باشتراط معلومية الجنس والقدر الى انه لا بد من بيان الوزن في الموزونات ودعوى الجهول لا تنجح
 الا في الابراء وقال في البحر ويستثنى من ذلك الدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب لما في الخانية
 اذا شهدوا انه رهن عنده ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للمرتن في أي ثوب
 كان وكذلك في الغصب اه قال والحاصل انه في دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة
 في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للغاصب والمرتن الخ (قوله والمدعي به خطأ) كذا
 في الكافي والمغرب وفي طلبة الطلبة ولا يقال مدعى فيه وبه وان كان تكلم به المتفهمة الا انه مشهور فهو
 خير من الصواب المهجور جوى وحينئذ يستغنى عما قيل من ان الادعاء يضمن معنى الاخبار فيعدي
 بالباء (قوله كلف احضارها) اطلعه وهو مقيد بما لا حمل له ولا مؤنة امامه حمل ومؤنة فانه لا يجبر على
 احضاره وتغيير الحمل والمؤنة كونه بحال يحمل الى مجلس القاضي باجر لا جانا وقيل ما يمكن حمله بيد
 واحدة فهو مما لا حمل له ولا مؤنة وقيل ما يحتاج في نقله الى مؤنة كبر وشعر مما له حمل لا ما لا يحتاج الى

أي يجبر على الخصومة اذا تركها هذا
 حد صحيح (ولا تدفع الدعوى حتى
 يذكر) المدعي (شئ علم جنسه)
 بأن قال حنيفة مثلاً (وقدره) بأن قال
 عشرة أوقية مثلاً (فان كان) المدعي
 (عينا) وهو المال والمدعي به خطأ
 (في يد المدعي عليه كلف) المدعي
 عليه (احضارها) البشير المدعي بها
 بالدعوى وكذا في الشهادة
 والاستخلاف (أي يكلف المدعي
 عليه باحضار المدعي لبشير الشهود
 باداء الشهادة والقاضي عند
 الاستخلاف والمدعي عليه عند
 الخاف هذا اذا امكن احضار
 العين في مجلس القضاء كالنياب
 والعبد

حضر عندهما الحكم أو بوست أميناً
لسمع شهادة الشهود عند حضرة
الرجح فأذا سمع يخبر القاضي بذلك
فيقضي القاضي بأخبار أمينه وحده
كذا في القيمة وماله في الخاتمة (فان
تذكر) إذا رها بان لم تكن حاضرة
(ذكر قيتها) وقال القتيبي أبو الليث
شترط مع بيان القيمة ذكر الكورة
والأرض وقال القاضي نقر الدين
ومصاحب الدخيرة فيها وان كان
العين عاماً وادعى انه يد المدعي
سلبه فأنكره ان بين المدعي قيمته
وصدقته سمع دعواه وتقبل بيئته
وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني
عن كذا وأرى اياه لك أوفائهم
ولم أدرى اياكم كانت بمنه ذكر في
عامته الروايات سمع دعواه (وان
ادعى عازاد كحدوده) الاربعه
منها سواها من مشهوراً أولاً واليه
مال أبو حنيفة وهو ظاهر الرواية
دليل ان كان مشهوراً كدار الواسع
بالكوفة ودار الفضل بخاري
تكتفي بذكرها دون الحدود وهو
دونها (وكنت ثلاثاً أي لو ذكر
ثلاثه من الحدود يكتفي بها خلافاً
لغيره بخلاف ما ادخل في الزاوية
لأنه لا يدرى (و) ذكر (اسماء
أصحابها) وأصحابهم ولا يضمن ذكر
المجدد أي ذكر جد صاحب المجدد
(ان يكن) صاحبه (مشهوراً) وان
كان مشهوراً لا يكتفي بذكره (و) ذكر
(انه) أي المقار (نبي يه) أي في يد
المدعي عليه ولا يحتاج الى هذا الغيد
في المذهب لانه مشاهد في البلد
(ولا ثبت اليد في العتار بتصادقهما)
بان ذكر المدعي ان العقار المدعي
في يد المدعي عليه وصديق المدعي عليه
في ذلك (بل) تثبت اليد (ببيئته أو علم
قاص) في الصحيح قال بعض المشايخ
يكفي التصديق (بخلاف المنقول) فانه تثبت فيه اليد بتصادقهما

مؤنة كسك وزعفران وقيل ما يختلف سعره في البلدان مما له حمل ومؤنة لا ما تنفق بحر (قوله وان
كان مما يتعسر نقلها) كذا في بعض النسخ وفي بعضها وان كان مما يتعسر نقله وهو الرط الذي يقابل
الممكن انما هو المتعسر لا المتعسر جوى وأقول المراد بالمكان لا مؤنة في نقله لا ما يمكن من نقله لا يلزم
تسليمه الاحضار مع الامكان ولو في حاله حمل ومؤنة مع انه لا يلزمه وحيداً في القيمة لا ما يمكن من نقله لا يلزمه
ان المراد بالتعذر هنا التعسر بان كان في نقله مؤنة وان قلت كما في الدرر ابن السكال (قوله كالأرض
والخشب) وكذا اذا كان المدعى ودبعة لا يتعسر على احضارها بان لواجب فيها القيمة لا نقلها (قوله
بان لم تكن حاضرة) صوابه بان لم تكن قائمة به لا كذا أو غيرهما جوى (وله ذكر كذا كورة لا زنة)
يعني في الحيوان واحتماله في الاختيار وشرط السهول واليسر (قوله ومصاحب الدخيرة)
فيها) زار فيها بالدفع ما عساه ان يتوهم من عدم ذكره في الدخيرة بل في مؤنة آخره (قوله
وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني الخ) واذا صح دعوى الغصب بلا بيان القيمة فلا يصح دابن قيمه
الكل جملة فيما اذا ادعى اسماً ما خلفه الجنس والنوع والسفوف وان لم يذكر فيه كل على حد بالهرق
الاولى وقيل في دعوى السرقه يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها نصباً فأساً في غيره فلا يشترط في دعوى
الايداع لا يضمن بيان مكانه سواء كان له حمل أو لا وفي الغصب ان له حمل فلا يضمن بيان له لجهة السرقه
والا لا تزيروا شرحه (قوله ذكر في عامة الروايات الخ) قال في السكالي لان الانسان ربما لا يعرف قيمه
ماله فلو علم بيان القيمة لتعسر ربه قال في الدرر وفائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة زنة
اليمين على الخصم اذا أنكر والجبر على البيان اذا أقر أو نكل عن الجبر فليعلم أن كلام السكالي لا يكون
كافياً لانه لا يثبت في هذا التحقيق انتهى أقول في هذا التحقيق نسراً لما صرح به فاضلخان عن شمس الأئمة الخليلي ان
الجهالة كما تمنع قبول البيئته تمنع الاستحلاف الا اذا تهم القاضي وصى اليقين او قيم الوقف انتهى وحيداً
زيت ما ذكره والحفي ان هذه الدعوى والبيئته تقبل في حق الحبس فيدعى المدعي عليه حتى يبره
لتشهد البيئته على عينه فلو قال لا اقدر عليه حبس فدر ما لو قدر احضره ثم ينسب عليه بهيمته يعني بعد
الجبر على بيان القيمة وفي الخاتمة قدر الحبس شهرين جوى (قوله أنه سمع دعواه) فالجهالة في الدعوى
وفي الشهادة تمنع الحجة الا في الغصب والسرقه والرهن كما في الاشياء بغير هذا الغرض وهذا لا يضمن ما سبق عن
الدرر ولا يتم حيثما ذكره السيد الحموي في الرضا عليه السلام فاضلخان (قوله وان ادعى عقاراً) اسلم ان البناء
والنخل من المنفولات وانه لا شععه فيها اذا بيعا بلا عرصه فان بيعا معاً وجبت فيها عرصه ولا غلط
بعض العصريين فجعل النخل من العقار جوى وقوله لا شععه فيها اذا بيعا بلا عرصه يسهل على مال الزم
تسكن الارض محكرة والا فالبناء بالارض المحكرة تثبت فيه الشععه لانه لماله من حق الارر التحق
بالعقار كما سيأتي في الشععه (قوله ذكر حدوده) والمصر واخلة والموضع وقيل ذكر الخلة والسوق
والسكك ليس بلزم وذكر مصر والقريه لازم شرعاً لانه (قوله سوء) فان مشهوراً (و) الا اذا عرف
الشهود الزار بعينها لا يحتاج الى ذكر حدودها ونوير كما لو ادعى ثمن العقار لا مدعى دوى الدين حقيقه در
عن البحر (قوله وكنت ثلاثه) لان لا أكثر من الثلاث (قوله بخلاف ما ادخل الخ) لانه
يختلف به المدعي ولا كذلك تركه ثم انما ثبت الغلط باقرار الشاهد من العتارين وظهوره اذا ادعى
سواء بمن منقود فان الشهادة تقبل وان سببها عن بيان جنس الثمن ولو ذكره ذلك رأيت موافقه
لم تقبل وكما يشترط ذكر الحدود في الدعوى يشترط في الشهادة لانه بها يصير معلوماً للقاضي رايه (قوله
في الزاوية) صوابه في الزاوية (قوله ولا تثبت اليد في العتار بتصادقهما) لان اليد فيه غير مشاهدة
ولعليه يد غيرهما انما وضع فيه ليكون له ما ذريعة الى أخذه بحكم الحكم عني (قوله بل بيئته الخ)
لان المدعي عليه لا يكون خصماً الا اذا كان العقار في يده فلا يضمن اثباته بل يدعى به وهذا اذا ادعى
ملكاً مطلقاً ما في دعوى الغصب ودعوى الشراء من ذي اليد فلا يقبل البيئته لان دعوى الفعل كما صح

على ذي اليد تصح على غيره أيضا تنوير وشرحه عن البرازية (قوله وانه يطالبه به) وليس المراد لفظ
 واطالبه به بل هو ما يفيد من قوله مرة ليعطى حق واما اصحاب الفتاوى كالتحلاصة جعلوا اشتراطه
 قولاً ضعيفاً فالصحيح على ما في الفتاوى عدم اشتراط المطالبة اصلاً كذا بخط شيخنا (قوله ليجب على
 القاضي اعانته) الى قوله كذا في النهاية هذا وان عزاه السلي الى مسكين لا وجود له في غالب النسخ شيخنا
 (قوله وظنى انه لرفع احتمال التأجيل) اذ يجوز ان يكون رهناً بقاؤه في يده مؤجلاً ببقاء الدين كذا بخط
 شيخنا (قوله فعلم من هذا ان هذا القيد) أى قيد المطالبة حموى (قوله ذكر وصفه) لانه لا يعرف
 الا به در (قوله ولو ادعى الخطة الخ) ولا بد في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر
 وسبب الوجوب كما في التنوير فلو ادعى كبردينا عليه ولم يذكر سبباً لم تسمع واذا ذكر في سلم اغماله المطالبة
 في مكان عيناه وفي نحو قرض وغصب واستهلاك في مكان القرض ونحوه در عن البحر (قوله فقد قيل
 لا يصح) وقيل يصح كذا في النهاية لان المدار على المعلومية وان كانت بالوزن في المكيل شيخنا (قوله فان
 اقرأ وانكر) ولو قال لا اقر ولا انكر حبسه حتى يقرأ وينكر لانه ظالم فجزاؤه الحبس در و كذا للوزن
 السكرت بلا آفة عند الثاني خلاصة قال في البحر وبه أفتت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق
 بالضمائم نقل عن البدائع الاشبه انه انكار فيستخلف در (قوله قضى عليه) بلا طلب المدعى در (قوله
 حلف القاضي المدعى عليه) قيد بتخليف القاضي لان المدعى عليه لو حلف بطلب المدعى بمينه بين يدي
 القاضي من غير استخلاف القاضي فهذا ليس بتخليف لان التخليف حق القاضي كذا في القنية ولو اصاب لمحا
 على ان يحلف عند غير القاضي ويكون بريئاً فهو باطل وكذا لو اصاب لمحا ان المدعى لو حلف فالحصم ضامن
 للمال وحلف لم يضمن بحر وتنوير (قوله بطلبه) اعلم انه لا تخليف الا بعد الطلب عندهما في جميع الدعاوى
 وعند أبي يوسف يستخلف بلا طلب في أربعة مواضع في الرد بالعيب يستخلف المشتري على عدم الرضا به
 والشفيع على عدم ابطاله الشفعة والمرأة اذا طلعت فرض النفقة على زوجها الغائب تستخلف انه لم يترك
 لها شيئاً ولا أعطاها النفقة والرابع المستحق بحلف بالله تعالى ما بعث واجعوا على ان من ادعى ديناً على
 الميت يتخلفه القاضي بلا طلب الوصى والوارث بحر وقوله بالله ما بعث فيه قصور والاولى ان يحلف بالله
 ما خرج عن ملكك ليشمل ما لو خرج عن ملكك بالبيع وغيره ثم اعلم ان المدعى عليه لا يجوز له الانكار مع
 علمه بالحق الا في دعوى العيب فان للبايع انكاره ليقوم المشتري البينة عليه فيتمكن من الرد على بائعه وفي
 الوصى اذا علم بالدين ذكرهما في بيوع النوازل شرعية لالية عن الاشياء (قوله أى المدعى) أشار به
 الشارح الى ان اضافة الطلب الى الضمير من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل بناء على ما ذكره حيث جعل
 الضمير للمدعى وهذا لا يتعين بل يحتمل عود الضمير للحلف وعليه فالاضافة من اضافة المصدر للمفعول
 فيكون التقدير بطلب الحلف وحذف الفاعل للعلم به (قوله وان لم يطلبه لا حلف عليه) لقوله عليه
 السلام لك عينة فصار اليمين حقاله لا اضافته اليه بلام التملك وانما صار حقاله لان المنكر قصد اتواء حقه على
 زعمه بالانكار فكأنه الشارع من اتواء نفسه باليمين الكاذبة وهي الغموس ان كان كاذباً كما يزعم وهي
 اعظم من اتواء المال ولا يحصل للحالف الثواب بذكر الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم زيلعي
 (قوله ولا تردعين على مدع مطلقاً) أى سواء نكل الخصم او لم ينكل (قوله وقال الشافعي الخ) لان يمين
 المدعى عليه محتملة ويمين المدعى غير محتملة بل هي دليل على ظهور صدق دعواه فيحكم بها ولنا قوله عليه
 السلام لو أعطى الناس بدعواهم لادى ناس دماء رجال وأموالهم لكن البينة على المدعى واليمين على من
 انكر لان الالف واللام للاستغراق وليس وراءه شئ آخر حتى يكون على المدعى ولانه عليه الصلاة والسلام
 قسم بينهما والقسم تنافي الشركة عني وقوله ان الالف واللام للاستغراق لان لام التعريف تحمل على
 الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذ لم يكن هناك معهود وقوله ليس وراءه شئ آخر أى ليس وراء
 الجنس شئ آخر من افراد ذلك الجنس فيكون المعنى ان جميع الايمان على المنكرين فلوردا اليمين على المدعى

(و) ذكر (انه يطالبه) به ليجب على
 القاضي اعانته وقيل لان المطالبة
 حقه وفيه اشتباه وظنى أنه لدفع
 احتمال التأجيل واعلم ان الدين اذا
 كان وزنياً لا بد ان يمين القدر
 والجنس كما في الكيل واذا كان
 مضروباً لا بد ان يمين نوعه نحو بخارى
 الضرب وان كان في البلاد تقود
 مختلفة لا بد ان يمين نوعه وصفته بانه
 جمد اوردى كذا في النهاية (به) أى
 ذكر المدعى انه يطالب المدعى عليه
 بالعقار أى بتسليمه اليه لانه يحتمل ان
 يكون رهوناً في يده أو محبوساً بوجه
 شرعى في يده وانما يزول هذا
 الاحتمال بالمطالبة وهذا قالوا في
 المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق
 كذا في السكا في فعمل من هذا ان هذا
 القيد يراد في المنقول أيضاً (وان
 كان) المدعى (ديناً) في الذمة (ذكر)
 المدعى (وصفه وانه يطالبه به)
 ولو ادعى الخطة بالامانة وبين
 أو صافها فقد قيل لا يصح (فان
 صحت الدعوى سأل) القاضي (المدعى
 عليه عنها) أى عن الدعوى (فان اقر)
 المدعى عليه (أو انكر فبرهن المدعى
 قضى عليه) لكن في الأولى بالاداء
 فقط وفي الثانية بالاداء وللزوم
 فيمنع ذلك لا يكون قضاء بل مجازاً في
 الأولى حقيقة في الثانية (والا) أى
 وان لم يبرهن بان عجز عن البينة
 (حلف) القاضي المدعى عليه (بطلبه)
 أى المدعى الحلف وان لم يطلبه
 لا حلف عليه (ولا تردعين على مدع)
 مطلقاً وقال الشافعي اذا لم يكن للمدعى
 بينة أصلاً وحلف القاضي المدعى عليه
 فنسكل يرد اليمين على المدعى فان
 حلف قضى له والا لا

لزم المخالفة لهذا النص فقد حصل الاستدلال بالحديث من وجهين جوى عن تكلمة قاضي زاده (قوله)
وكذا اذا اقام المدعى شاهدا واحدا (الخ) لما روى انه عليه السلام قضى باليمين مع الشاهد ولما روىناه
ومارواه ضعيف رده يحيى بن معين ولانه يرويه ربيعة عن سهيل بن صالح وانكره سهيل فلا يبقى حجة بعد
ما انكره الراوى فضلا عن ان يكون معارضا للتحجاج المشاهير عني (تتمة) طلب من القاضي ان يخلف
المدعى انه محق او يخلف الشهود انهم صادقون او محققون في شهادتهم لا يصحبه ولو علم الشاهدان القاضي
يخلفه له الامتناع عن اداء الشهادة تنوير وشرحه عن البرازية (قوله الا ان يكون تاريخ ذى اليد اسبق)
بخلاف ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذواليد الشراء من فلان وبرهنا وارخا وتاريخ ذى اليد اسبق فانه
يقضى للخارج بغير عن الظهيرية (قوله اما اذا ادعى ذواليد النتاج) لان بينة ذى اليد في النتاج تثبت
اولية الملك (قوله وارخا تاريخا وتاريخ ذى اليد اسبق) مقتضى التقييد بسبق تاريخ ذى اليد عند عدم
سبقه لا يقضى لذى اليد بل للخارج فعلى هذا لا فرق في انه يقضى لذى اليد عند سبق تاريخه وللخارج
عند عدم سبق بين الملك المطلق وغيره فلا يكون التقييد بالملك المطلق في كلام المصنف احترازا بحيث لا
لما علمت من ان القضاء بينة الخارج في الملك المطلق مقيد بعدم سبق تاريخ ذى اليد وكذا ان قضاء بينة
ذى اليد في غير الملك المطلق كالنتاج ونحوه مقيد بسبق تاريخه فلو حذف المصنف التقييد بالملك المطلق
وأبدله بقوله ان لم يسبق تاريخ ذى اليد لكان أولى (قوله فان في هذه الفصول تسبق بينة ذى اليد)
بالاجماع اذا كان سببا لا يتكررعني مثل غزل النطن والسكن وحلب اللبن وان كان يتكرر كالبناء
والغرس يقضى للخارج وان سبق تاريخ ذى اليد (قوله وقال الشافعي الخ) لان بينة ذى اليد نأكدت
باليد فصار كما اذا اقاما البينة على النتاج وعلى نكاح امرأة والمرأة في يد أحدهما فانه يكون أولى وكذا
لو ادعى أمة وادعى كل واحد منهما انها أمته دبرها واعتقها واستولدها واما بينة كانت بينة صاحب
اليد أولى وانما ان بينة الخارج اكثر اثباتا واظهارا لان قدر ما اثبتته اليد لا تثبت بينة ذى اليد اذا اليد
دليل مطلق الملك بخلاف النتاج لان اليد لا تدل عليه وكذا على الاعتناق واخويه وعلى الولاء الثابت بها
زيلي ويحرف وقوله وعلى الولاء الثابت بها أى الثابت بالاعتناق واخويه فاني بعض النسخ من تنبيه الضمير
تحريف (قوله يقضى بينة ذى اليد مطلقا) أى في الملك المطلق شيخنا لانه المختلف فيه بيننا وبين الشافعي
لمسبق من انه في غير الملك المطلق يقضى لذى اليد بالاجماع وعلى هذا فغنى الاطلاق انه لا فرق عنده
في القضاء لذى اليد في الملك المطلق بين ما اذا كان تاريخ ذى اليد اسبق ام لم يكن (قوله وقضى بمال
المدعى) الاولى ان يقال بالمدعى جوى (قوله ان نكل مرة) لان النكول بذل او اقرار فيه شبهة البذل فلا
يوجب شيئا بالقضاء بخبر عن الزيلي من باب التحالف ولا بد ان يكون النكول في مجلس القاضي وهل
يشترط القضاء على فور النكول خلاف ولم ارفيه ترجيحاً ووقضى عليه بالنكول ثم اراد ان يخلف لم يبلغ
اليه والقضاء على حاله درر فبلغت طرق القضاء ثلاثا وعدها في الاشياء سبعاً بينة وافرار ويمين ونكول
عنه وقسامة وعلم قاض على المرجوح والسابع قرينة قاطعة كان ظهر من دار خالية انسان خائف معه
سكين بلوث بدم فدخلوها فورا فوجدوا مذبوحا تحينه اخذه اذ لا يمتري احدا فانه ولوشك فيما يدعى
عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يخاف تخرزا عن الوقوع في المحرام وان أبى خصمه الاخلفه ان اكبر رأيد
ان المدعى مبطل حلف والا لبرازية وتقبل البينة لو اقامها بعد يمين المدعى عليه كما تقبل بعد القضاء
بالنكول خاتية وهو الصحيح لتقول شريح العين الفاجرة أحق ان ترد من البينة العادلة ولان اليمين كالتحلف
عن البينة فاذا جاء لاصل انتهى حكم التحالف ويظهر كذبه باقامتها لو ادعاه بلا سبب حتى يحنث في عيینه
وان ادعاه بسبب خلف لانه لا دين عليه ثم اقامها على السبب لا يظهر كذبه مجوارانه وجد القرص ثم وجد
الابراء أو الايفاء وعليه الفتوى در عن الفضولين وغيرها (تتمة) الصبي العاقل المأذون له أن يستخلف
ويقضى عليه بالنكول ولا يستخلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولى في مال الوقف

وكذا اذا اقام المدعى شاهدا واحدا
وعجز عن اقامة شاهدا آخر فانه يرد اليمين
عليه ان حلف قضى له بما ادعى وان
نكل لا يقضى له بشئ (ولا بينة لذى
اليد في الملك المطلق) أى لا تعتبر (وبينة
الخارج أحق) وأولى يعني لو ادعى
الخارج داراً أو منقولاً ملكاً مطلقاً
وذا اليد ادعاه كذلك وبرهنا ولم يورخا
أو أرخا تاريخاً واحداً لا تدل بينة
ذى اليد ويقضى للخارج الا ان يكون
تاريخ ذى اليد اسبق فينتد يقضى
لذى اليد وقوله وبينة الخارج
بيان لقوله ولا بينة لذى اليد والمراد
بالمطلق ان يدعى ان هذا ملكي
وسكت عن السبب اما اذا ادعى
ذواليد النتاج أو ادعى اتقى الملك من
واحد أو أحدهما قابض أو ادعى
الشراء وارخا تاريخاً وتاريخ ذى اليد
اسبق فان في هذه الفصول تقبل بينة
ذى اليد بالاجماع كذا في المبسوط
لشيخ الاسلام وقال لشافعي يقضى
بينة ذى اليد مطلقا (وقضى بمال
المدعى) (ان نكل) المدعى عليه
(مرة) صريحا (بلا أخلف) أى بان
قال لا أخلف وهو النكول المحقق في
(اوسكت) وهو النكول المحكي اذا
علم انه لم يكن من خرس أو صم أو طرش
في الصحيح وعند الشافعي لا يقضى به
بل يرد اليمين على المدعى فان حلف
المدعى أخذ المال وان أبى انقطعت
المنازعة بينهما

والنسب فان مجهولية نسب المدعى رقه ونسبه شرط صحة الدعوى شيئا قلت ولما قال الشئني في جانب
دعوى الولامان ادعى رجل على آخر ان له عليه ولا معتانة أو مولاة والعكس انتهى ولم يقيد بالمجهول
وانما لا يحلف في الاشياء الستة عنده لان النكول بذل وياحة اذ لو حل على الاقرار لا كذبناه في الانكار
ولو جعل بذل لا انقطعت الخصومة بلاكذب فكان هذا أولى صيانة لاسلم عن ان يظن به الكذب
وهذه حقوق لا يجرى فيها البذل فلا يقضى فيها بالنكول كالتصاص في النفس بخلاف الاموال وذلك لان
المرأة لو قالت مثلاً لا نكاح بيني وبينك ولكن بذلت نفسي لك لم يصح كلامها ولو قال في دعوى الولاء
عليه لست أنا مولاة أو أنا حر أو معتق فلان آخر ولكن أبحث له ولائاً لا يكون له عليه ولا وكذا سائر
الأمثلة فالمحاصل أن كل محل يقبل الاباحة بالاذن ابتداء يقضى عليه بنكوله وما لا فلا والذل قطع
الخصومة بدفع ما يدعيه المخدم غناية وفي الدرر اشارة اليه وكلام الزيلعي ينتضي عدم اشتراط الدفع
حيث قال ومعنى البذل ترك المنع وما في البحر عن الظهيرية يشهد لما ذكره الزيلعي حيث فسره بترك
المنازعة والاعراض عنها لا يقال ان اباحية ترك الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام واليمين على
من أنكر بارأي وهو لا يجوز لانه لم ينصف وجوب اليمين فيها لكنه يقول لما تمقدا ليمين فأنتهاه وهو القضاء
بالنكول لكونه بذلاً لا يجرى فيها استتطت كستوط الوجوب عن معذور لا يتحقق منه اداء الصلاة لقوات
المقصود غناية (قوله وعندهما يستحلف) لان هذه حقوق تثبت بالشهادات فيجربى فيها الاستحلاف
كالاموال بخلاف الحدود وهذا لان فائدة الحلف ظهور الحق بالنكول والنكول اقرار لان الحلف لما
وجب فتركه دليل على انه باذل أو مقرر ولا يمكن ان يجعل باذلاً لان النكول يعتبر من المأذون والمكاتب
وهما لا يمكن البذل فيجعل مقر اضرة والاقرار يجربى في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة لانه
سكوت في نفسه والسكوت محتمل فلا يكون حجة فيما يستقط بالشهادات واللعان حد الزواج فأشبهه حد
القذف درر والجواب عن قول الصاحبين ان النكول يعتبر من المأذون والمكاتب وهما لا يمكن ان
البذل الخ ان يقال انما جاز من المكاتب والعبد والصبي المأذون لهما لان فيه ضرورة فيدخل تحت
الاذن في التجارة كالضيافة البسيرة واعلم ان الاختلاف في التحليف في الاشياء المذكورة اذا لم يقصد بها
المال كما اذا ادعت انه تزوجهام لها قبل الدخول وما عليه نصف المهر يحلف فان نكل قضى بنصف
المهر اجماعاً حموى عن البرازية ومثله في الشرع لالبالية عن المواهب وتحصل من كلامهم ان الاختلاف بين
الامام وصاحبيه في الاستحلاف وعدمه يبتنى على الاختلاف في النكول هل هو بذل أو اقرار (قوله
ادعت على زوجها انه قذفها بالزنا الخ) قصر التصوير على ما اذا كانت الدعوى من جانبها المسبق من
عدم تحقق الدعوى في اللعان من المجانين وكذا في حد القذف ولذا قصر الشارح الدعوى فيه على
المقذوف حيث قال ادعى على آخر انك قد قذفتني (قوله لا يستحلف اجماعاً) يرد عليه ما في البدائع
من قوله وأما في دعوى القذف اذا حلف على ظاهر الرواية فنكل يتنصى بالحديث في ظاهر الاقاويل لانه
بمنزلة القصاص في الطرف عند أبي حنيفة وعندهما بمنزلة النفس وقال بعضهم بمنزلة سائر الحدود
لا يقضى فيه بشئ ولا يحلف وقيل يحلف ويتنصى فيه بالتعزير دون المحكم في السرقة يحلف ويتنصى بالمال
دون القطع شرعاً لبالية (قوله بالزنا) أي زنا نفسه كما في الدرر (قوله فادعى العبد انه قد زنى)
وهل يصير العبد قاذفاً مولاة بهذا الكلام في أدب القاضي اشارة اليه فانه قال وقد أتى بالذي علقه عليه
ولم يقل انه زنى فحذر عن ذلك وذكر في الحدود رجل قذف غيره فقال رجل آخر للقاذف هو كما قلت يصير
الثاني قاذفاً انتهى (قوله استحلف المولى) أي على السبب بالله ما زنت بعدما حلفت بعتق عبدك هذا
بحر عن الخانية (قوله قال القاضي الامام فخر الدين) الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد
العزيز الازجندی الغرغاني المعروف بقاضيان صاحب الفتاوى تفرقه على جماعة من الكبار منهم
أبو اسحاق بن علي المرغيناني وتفرقه عليه جماعة من الكبار منهم أبو اسحاق شمس الأئمة محمد بن عبد

وعندهما يستحلفونه بقى فيها
(ولا) يستحلف في (حد ولعان)
صورة اللعان ان امرأه ادعت على
زوجها انه قذفها بالزنا وعليك
اللعان وهو منكرو صورة الحداد
على آخر انك قد قذفتني بالزنا وعليك
الحسد وهو ينكر في الصورين
لا يستحلف اجماعاً الا اذا تضمن حقا
بان علق يتنصى بعبده بالزنا وقال ان
زنت فانكر فادعى العبد انه قد زنى
ولا يثبت له عليه استحلاف المولى حتى
اذا نكل يثبت له على العبد (قال
في أدب القاضي الامام فخر الدين) فانه

(رحمه الله)

الستار الكردى توفى يوم الاثنين خامس عشر شهر رمضان سنة خمس مائة واثنتين وتسعين رحمه الله عني
 (قوله الفتوى على انه يستخلف) واختار المتأخرون انه ان كان المكرمة معتنا يستخلف اخذ بقوله ما وان
 كان مظلوما لا يستخلف اخذ بذهب الامام زيلعي صورة الاستخلاف على قوله ما هي بزوجته الى وان
 كانت زوجة الى فهي طالق بائن لانها لو كانت صادقة لا يبطل النكاح بمجموده فاذا حلف بتبقى معطلة
 وقال بعضهم يستخلف على النكاح فان حلف يقول القاضي فرقت بينكما بجرع الخيانة (قوله وهي
 سبعة) يعنى المختلف فيه فلا يردانها تسعة باعتبار الحد والامان لان عدم التحليف فيها مجمع عليه عني
 (قوله ويستخلف السارق الخ) قيد بحد السرقة لان غيره من بقية الحدود لا يستخلف فيها بالاجماع بجرع
 ويخلف في التعزير كما في النذر معللا بانه محض حق العبد وهذا التعليل موافق لما سيجي منه في اوائل كتاب
 الصلح لكنه يخالف لما سبق منه في فصل التعزير من ان حق العبد غالب فيه ولهذا قال المولى عزى
 فبين كلاميه تدافع ظاهر (قوله ضمن المسروق) لان المال يجب بالمشبهة عني (قوله ولم يقطع) لان
 المنوط بفعله شيان الضمان ويعمل فيه بالنكول والتقطع وهو لا يثبت به فصار كما اذا شهد عليها رجل
 وامرأتان بجرع وقوله كما اذا شهد عليها أى على السرقة فيقتضى بشهادة الرجل والمرأتين بالنسبة للضمان
 المال دون التقطع (قوله اذا ادعت المرأة طلاقا) ولا فرق بين ان تدعى المهر أو نفقة العدة بجرع عن
 الخيانة (قوله والتقييد بقبول الوطء اتفاقا في الخ) لكن فائدة تعيين صورة المسئلة في الطلاق قبل الوطء
 هي تعليم ان دعوى المهر لا تتفاوت بين ان تكون الدعوى في كل المهر او نصفه وسواء كان دعوى
 المهر في صورة الطلاق أولا كذا في مفتاح الكنز جوى (قوله لان الاستخلاف يجري في الطلاق)
 أى بالاجماع كما ذكره ائزى يلغى وكذا في النكاح اذا ادعت الصداق او النفقة لانه دعوى المال ثم ثبت
 المال به كقوله ولا يثبت النكاح وكذا يستخلف في النسب اذا ادعى حقا كالارث والحجر والنفقة والعق
 بسبب الملك وامتناع الرجوع في المبة الخ ونما يستخلف في النسب المجرد عندهما اذا كان يثبت باقراره
 كالأب والابن في حق الرجل بخلاف المرأة لان في دعواها الابن تحميل الذنب على الغير (قوله وجا حد
 القود) أى منكر القصاص بان ادعى عليه رجل قصاصا عني (قوله هذا عند أى حنيفة) لان
 النكول بذل وانما يجوز في الطرف ولا يجوز في النفس الا ترى انه لو قتله بأمره يجب عليه القصاص
 في رواية ولو قطع يده بأمره لا يجب عليه شئ عني والمنفى وجوب الضمان فلا ينافي انه اتهم ولهذا قال في البحر
 ولو قال افطع يدي فقطعه لا يجب الضمان اعمالا للبذل الا انه لا يباح لعدم الفائدة وفي كيفية الاستخلاف
 على القتل روايتان في رواية يستخلف على المحاصل بالله ماله عليك دم ابنه أو أبيه أو وليه فلان وفي رواية
 يستخلف على السبب بالله ما قلت بجرع (قوله وعندهما يلزمه الدية فيهما) ولا يقتضى بالقصاص لان
 النكول اقرار فيصيح لا يجاب المال دون القصاص وعند الثلاثة يقتض فيهما بعد حلف المدعى عني (قوله
 ولو قال المدعى الخ) فيد بقوله المدعى لانه لو كان له بينة عادلة حاضرة ولم يخبر القاضي بها فهو مخير بين
 الاستخلاف واقامة البينة بجرع القنية (قوله حاضرة) فلو كانت خارج المصر يخلف بالاجماع عني
 (قوله في المصر) قيد بالمصر وان كان اطلاق كلام المصنف متناولا لما لو كانت حاضرة في المجلس لانه
 المختلف فيه قال في البحر أطلق في حضورها فتشمل حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف انه لا يخلف
 وحضورها في المصر وهو محل الاختلاف انتهى (قوله لم يستخلف) لان ثبوت الحق أى حق الاستخلاف
 مرتب على الجرح عن اقامة البينة فلا تكون حقه دون عني أى فلا تكون اليمين حقه دون الجرح (قوله
 خلافا لابي يوسف ومحمد) لان اليمين حقه بالمحدث الذي مضى ذكره فله ذلك اذا طلبه عني وأراد
 بالمحدث قوله عليه الصلاة والسلام لك يمينه حين سأل المدعى فقال ألك بينة فقال لا فقال عليه الصلاة
 والسلام لك يمينه فقال يخلف ولا يبالى فقال عليه الصلاة والسلام ليس لك الا هذا شاهدك او يمينه
 لكن ظاهر قول العيني لان اليمين حقه بالمحدث الذي مضى ذكره انه ذكره هو وليس كذلك وانما ذكره

الفتوى على انه يستخلف المتكسر
 في الاشياء الستة) فان قيل كيف
 تكون هذه المسائل ستة وهي
 سبعة قلنا مرمية الولد تابعة لثبوت
 النسب (ويستخلف السارق) فمما
 اذا ادعى رجل على آخر انه سرق منه
 كذا (فان نكل) عن اليمين (ضمن)
 المسروق (ولم يقطع) يده (و) يستخلف
 المهر اذا ادعت المرأة طلاقا قبل
 (انزوج اذا ادعت ضمن نصف المهر)
 الوطء فان نكل ضمن نكاح لان
 والتقيد بقبول الوطء اتفاقا لان
 الاستخلاف يجري في الطلاق مطلقا
 (ويستخلف) جاحدا القود فان نكل
 في قتل (النفس) فلا قصاص
 ولا دية ولكن (حبس حتى يقر)
 او يخلف وان نكل (فيما دونه)
 أى فيما دون النفس (يقتض) منه
 هذا عند أى حنيفة وعندهما يلزمه
 الدية فيهما ولا يقتضى بالقصاص
 (ولو قال المدعى الخ) يمينه حاضرة
 في المصر (وطلب اليمين لم يستخلف)
 خلافا لابي يوسف ومحمد

أولهم رواد البخاري ومسلم وأحمد وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا
 إلا بالله ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون رواد النسائي عني وعن ابن مسعود لأن أحلف بالله كاذباً خير من أن
 أحلف بغيره صادقا فتقاني وفي الخزانة واليمين بالله ذكر اسمه تعالى وهو أن يقول والله انتهى وظاهره أنه
 لو حلف بالرحمن أو الرحيم لا يكون عينا قال في البحر ولم أره صريحا ورده العلامة المقدسي على ما نقل عنه
 المحمدي بأنه قصور لوجود النص على خلافه فقد ذكر في كتاب الأيمان أنه لو قال والرحمن أو الرحيم والقادر
 فكل ذلك يمين ويدل عليه قولهم فيما إذا غلط بك كراصة يحترز عن الاتيان بالواو وثلاث تكرار اليمين ونصوا
 هنا في تحليف الآخر أن يقال له عهد الله عليك ولا فرق بينه وبين الصحيح بل صرح بهذا في الصحيح
 وصح في روضة القضاء بأن الرحمن الرحيم وسائر أسماء الله تعالى تكون يمينا انتهى (تنبيه) تحليف
 الآخر أن يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه أن كان كذا وكذا فإذا أومأ برأسه أي نعم صار
 حالفا ولو أصر أيضا كتب له ليحيب بخطه أن عرفه ولا في إشارته ولو أعى أيضا فأبوه أو وصيه أو من
 نصبه القاضي در عن شرح الوهبانية وإذا استخلف الوصي ونحوه يستخلف على العلم وهذا يستثنى من قولهم
 الاستخلاف لا تجزى فيه النيابة (قوله لا بطلاق وعناق) لأن التحليف بهما حرام در عن الخاتبة بل
 في القهستاني عن المخمرات اختلفوا في كفره إذا قال حلفه بالطلاق فلو حلف بالطلاق أنه لا مال عليه
 ثم برهن المدعي على المال أن شهدوا على السبب كالأقراض لا يفرق وإن شهدوا على قيام الدين يفرق
 لأن السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا بحث لاحتمال صدقه خلافا لابي
 يوسف در عن شرح الوهبانية لا شرب لابي (قوله إذا ألع الخصم الخ) حكاه في الهداية بقيل فظاهره أنه
 خارج عن ظاهر الرواية فما كان ينبغي للألف ذكره في المتن لأنه موضوع لظاهر الرواية مع أنه ضعيف
 أيضا لما في الخلاصة والتحليف بالطلاق والعناق والأيمان المغلظة لم يجوزها أكثر مشايخنا انتهى
 وفي التتارخانية الفتوى على عدم التحليف بالطلاق والعناق انتهى وفي منية المفتي وإن مست إليه
 الصلوة يفتي أن أرى فيه للقاضي بحر (قوله فحينئذ يحلف بهما) لقلة المسألة باليمين بالله وكثرة
 الامتناع عن الحلف بالطلاق حموي (قوله لا يقضي القاضي بالنكول) لأنه امتنع عما هو منهى عنه
 شرعا زيلعي (قوله وإذا قضى لا ينفذ قضاؤه) أعلم أن سياق كلام الشارح يقتضي أن عدم نفاذ القضاء
 حتى على القول بأنه يجوز التحليف بالطلاق إذا ألع الخصم وهذا هو الظاهر أيضا من كلام الزيلعي ونصه
 وقال بعضهم يسوغ للقاضي أن يحلف بهما إذا ألع الخصم لكن إذا نكل لا يقضي عليه بالنكول ولو قضى
 عليه بالنكول لا ينفذ انتهى ويخالفه ظاهر ما في الخزانة حيث قال فلو حلفه القاضي بطلاق فنكل
 وقضى بالمال لا ينفذ على قول الأكثر ولهذا قال في البحر وظاهره أي ظاهر التقييد بالكثران من قال
 بالتحليف بهما قال يقضي بنكوله لأن التحليف بهما جاء بالنكول فيقتضي به والافلا فائدة الخ وفي الدر
 عن مصنف التنوير أنه اعتمد ما في البحر من أنه يقضي بالنكول عن الحلف بالطلاق لكن نقل السيد
 المحمدي عن العلامة المقدسي ما يخصه أن فائدة التحليف بهما على القول بأنه يجوز أن كان لا يقضي
 عليه بالنكول أطمئنان خاطر المدعي إذا حلف فرجما كان مشددا عليه الأمر لسيان ونحوه فإذا حلف له
 بهما صدقه انتهى (قوله وتغلظ بك أوصافه) لأن منهم من يمتنع عن اليمين بالتغليظ ويتجاسر
 عند عدمه فيغلظ عليه لعله يمتنع عني فلو غلظ فحلف من غير تغليظ ونكل عن التغليظ لا يقضي عليه
 بالنكول لأن المقصود بالحلف بالله وقد حصل زيلعي (قوله بغير حرف العطف) تحترز عن تعدد الأيمان
 عليه مع العاطف لأن المستحق يمين واحدة (قوله وله أن يزيد الخ) أي للقاضي لأن الاختيار في صفة
 التغليظ بالزيادة والنقصان إلى القضاء بحر عن الخزانة (قوله إلا أنه يحتمل) أي عن العطف (قوله
 لا يزمان ومكان) لأن في التغليظ بالزمان تأخير حق المدعي في اليمين إلى ذلك الزمان قال العلامة المقدسي
 كذا في المكان لأن فيه التأخير إلى الوصول إلى ذلك المكان المغلظ به فلا يشرع كذا في التبيين والكافي

(لا) أن يحلف (بطلاق وعناق) إذا
 ألع الخصم (فحينئذ يحلف بهما ومع
 ذلك إذا نكل لا يقضي القاضي
 بالنكول وإذا قضى لا ينفذ قضاؤه
 أي تؤكد اليمين (بذكر
 وتغلظ) مطلقا أي بذكر
 أوصافه (مطلقا أي بذكر
 أوصاف الله تعالى بغير حرف العطف
 نحو قوله قل والله الذي لا إله إلا هو
 عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم
 الذي يعلم السر ما يعلم هذا
 ما فلان هذا عليك وهو كذا وكذا
 المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا
 ولا يئى منه وله أن يزيد في التغليظ
 على هذا وله أن يتنص منه الإله
 يحتمل وقيل لا يغليظ على غيره
 المعروف بالصلاح ويغلظ على غيره
 وقيل يغليظ في الخطير من المال دون
 الحقير (لا يزمان) أي لا يغليظ اليمين
 على المسلم بزمان (ومكان) مطلقا

بتمديد العقد والرجعة (قوله فان المدين في ان يكون على المحاصل) الا اذا كان في التحليف على المحاصل ترك النظر في جانب المدعى فيمنه يحلف على السبب بالاجماع كمثلتي المتن وهما دعوى الشفعة والنفقة شيخنا (قوله لا على السبب عندهما) فلا يحلف بالله ما نكحت ولا بالله ما بعت ولا بالله ما غصبت ولا بالله ما طمقت لان هذه الاشياء قد تقع ثم ترتفع برافع كالطلاق والاقالة والنجاسة والنكاح المجدي فلا يمكن تحليفه على السبب فيحلفه على المحاصل كذا لا ينشأ من المدعى عليه لانه لو اقر بالسبب ثم ادعى طرورا رافع لا يقبل منه فيختال بهذا الطريق اذا لضرر فيه على المدعى لان المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفيها لا على نفي السبب بل على (قوله وعند أبي يوسف يحلف في الجميع على السبب) أي فيما يرتفع بعد وقوعه وبلا يرتفع لان المدين حتى المرعى فيحلف على رفق دعواه والمذهب في التحليف قوله ما هو طاهر ان رواية تجر عن غرائه لمعنيين (قوله أي المدعى قديم مع الانسان شيئا ثم يتأمله) هذا هو الصواب في بيان التعريض خلافا لما في العين لان قوله وقع البيع ثم تأملنا ليس بتعريض بل هو اقرار بالبيع فلا يقبل منه دعوى الاقالة (قوله شيئا ثم تأملنا لعله الماضي على المحاصل) لعل ان يقول ينبغي ان يحلف على السبب دائما وان عرض المدعى عليه مدعىا فعليه البينة على الاقالة فان عجز فعلى المدعى المدين حوى في دعوى الاقالة يصح للمدعى عليه مدعىا فعليه البينة على الاقالة فان عجز فعلى المدعى المدين حوى عن صدر الشريفة (قوله كذا لعبد المسلم) نية بالعبد المسلم للاحتراز عن الامة ولو مسلمة وعن العبد الكافر لان اقراره بغير علمه ما لا يرداد ونقص العهد ثم ان لا يفي بدار الحرب ولا يترك على العبد المسلم اذا يقبل منه الا الاسلام والسبب عند ارتداده ثمانية ايام (قوله يحلف على السبب) بالله ما اعتقه لعدم الضرورة الى التحليف على المحاصل اذا لا يجوز ان يعذر ان يقر بعد العتق مسلمات (قوله وكان المشتري والزوج) وفي نسخة أو الزوج لا يراد ما وفي نسخة لا يراد ما أي الشفعة وشفعة المبتوتة سلبى وظاهره حوازا لافراد والتنبيه في السمع على كل من استخفى وليس كذلك بل النسخة التي وقع التعبير فيها بالواو بتعين ديهات تنبيه الخبير لوجوب المطابقة بين السمع ومرجعه بخلاف النسخة التي وقع التعبير فيها باوفاها تحتمل كلام من الافراد والتنبيه فيعود الخبير المفرد على واحد منهما لا بعينه اما الشفعة بالنظر لدعوى الشفعة او بالشفعة بالنظر لدعوى المبتوتة (قوله بان كان المشتري شافعي المذهب) فلو حلف على المحاصل بالله ما عليك حق الشفعة تحلف ولا بحث في معتقده لانه لا يرى الشفعة تستحق بالجوار فيفوت النشر في حق المدعى وقد استغنى عنه انه لا اعتبار بمذهب المدعى عليه وأما مذهب المدعى ففيه اختلاف والظاهر ان اختلافهم في سماع القاضي الحنفى دعوى شافعي شفعة بالجوار فرع الاختلاف في ان العبرة لمذهب المدعى أو القاضي فمن قال العبرة لمذهب القاضي قال يسمعها ومن لا فلا فكذا ما قبل من ان القاضي يسأله هل يعتد بوجوبها يعني ان قال نعم سمعها والا فلا واستوجه في الدرر ان القاضي يسأله هل يعتد بوجوب شفعة الجوار قال واعلم انه المصنف تبع لما في البحر عن الصدر الشهيد حيث ذكر ان القول الاخير اوجه الاقوال واحسنها (قوله أو الزوج كذلك) فلا يستحلف على المحاصل بالله ما عليك حق الشفعة من الوجه الذي تدعى لانه يحلف ولا بحث في اعتقاده لانه لا يرى وجوب الشفعة للمبتوتة فيفوت مراعاة النظر للمدعية فيحلف على السبب بالله ما هي معتدة (قوله يحلف على السبب) فان قيل بالحلف على السبب يتضرر المدعى عليه لجوار ان يكون قد اشترى وسلم الشفعة أو سكت عن الطلب وليس باولى بالضرر من المدعى أجيب بانه اولى بذلك لان القاضي لا يجديدا من الجواق الضرر باحدهما والمدعى يدعى ما هو اصل لان الشراء اذا ثبت يثبت الحق له وسقوطه انما يكون باسباب عارضة فيجب التمسك بالاصل حتى يقوم الدليل على العارض عنانية (قوله وانما قيد بالجوار والمبتوتة الخ) ففي دعوى الشفعة بالشركة ودعوى المطلقة رجعيًا يستحلف على المحاصل عندهما وعند أبي يوسف على السبب الا اذا عرض كما سبق (قوله وعلى العلم لو ورث الخ) ولا يحلف على

فان المدين فيها يكون على المحاصل
لا على السبب عندهما وعند أبي يوسف
يحلف في الجميع على السبب الا اذا
قال المدعى عليه اذا عرض عليه
التقاضى المدين ايها القاضي قد يبيع
الانسان شيئا ثم يقبله فيمنه يحلفه
التقاضى على المحاصل وعنه ان يتظر
التقاضى الى انكار المدعى عليه انه
ان انكر السبب كالبيع ونحوه يحلف
على السبب فان انكر الحكم كمن يبيع
على المحاصل وعليه اثر التمسك
وقال فخر الاسلام يفوض الى رأى
التقاضى وان كان مدعى الا يرفع برافع
فالتحليف على السبب اجماعا كالعبد
المسلم اذا ادعى العتق على مولاه
وجحد المولى يحلف على السبب (ون
ادعى شفعة بالجوار وشفعة المبتوتة
وكان (المشتري والزوج كان
أي لا يعتد بمذهب المدعى بان كان
المشتري شافعي المذهب أو الزوج
كذلك فيمنه يحلف على السبب)
انفاقا وانما قيد بالجوار لان الشفعة
عند الشافعي تستحق بشركة المبتوتة
وبالمبتوتة لان المطلقة الرجعية تستحق
النفقة عند الشافعي (و) يحلف على
العلم لو ورث عبدا (مثلا) فادعاه آخر
بان العبد له ولا يثبت للمدعى

البتات لان الوارث لا يعلم بما فعل المورث فيمتنع عن اليمين فيلحقه بذلك ضرر وهو محقق ظاهر فلا يصار اليه دفعا للضرر عنه زيلعي وهذا اذا تحقق الارث بعلم القاضي أو اقرار المدعى أو بينة المدعى عليه فان لم يتحقق كونه ميراثا حلف على البتات انما تهستأى ولو قال المؤلف لو ادعى على الوارث عينة او ديناً لكان أولى ليشمل دعوى الدين على الميت بحره وضاهره لا يشترط ان يدعى وارث الدائن وصوة اليه وهو خلاف المختار قال التهستأى لا يحلف وارث الدائن قبل وصوله اليه ولازل المختار عند العقبة وقاضين (قوله وعلى البتات) وفي بعض كتب الفقه البت بدل البتة وقرأت في بعض كتب الامتثال البتات بمعنى القطع وانما ذكر في القاموس ان البت بمعنى النسخ وان البتات ارادوا المجاهر في دعوى الميت ومجمع البتة ولم يذكره في المصباح والمغرب بحر (قوله لو وهب له او اشتراه) لو حذر المطلق لليمين ان الشراء سبب الملك وضعه وكذا مبيعة ومراوده وصوله بسبب اختياري ولو كان غير شراء رابطة وشراي ان التحليف على فعل نفسه يكون على البتات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا ادعى المشتري العبد اياه تحليف البتات على البتات مع انه فعل الغير لو جوب تسليم تسليمه مرجع الى فعل نفسه وهذا اذا قال المدعى اني علم في دلو ادعى العلم حلف على البتات كودع ادعى فبصر به اذ وكيل ادعى قبضه وكله الثمر بحره ليس المراد بالابق الذي يدعيه المشتري الا بالبق الكائن عنده ولو قرره البائع لا يلزمه نفي لان الاباق من العيوب التي لا بد فيها من المعاودة بان ثبت وجوده عند البائع ثم عمد المشتري كل ما في بصره او كبره الى ما سبق في محله (تتمة) ذكر في الخلاصة لو قال ان لم يدخل فلان الدار اليوم فامر اذ طائقي ثم قال انه دخل يحلف على البتات بان لم يدخل الدار اليوم انتهى مع انه فعل لغيره كونه ادعى عليه بحكمه اجاب في البحر من نصرا عليه مع انه يمكن ان يجاب بتضير ما سبق بان يقال انما حلف على البتات وان كان الدخول فعل غيره لان عدم الدخول انما اثر في الطلاق باعتبار عدمه والتعلق بدولاشك ان التعلق بفعل نفسه ثم في كل موضع وجب فيه اليمين على البتات تحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يرضى عليه بالنكول ولا نسقط اليمين عنه وكل موضع وجب فيه اليمين على العلم تحلف على البتات بغیر حتى تسقط اليمين عنه ويرضى عليه اذا نكل لان الحلف على البتات آكد فيعتبر بخلاف العكس در عن الزيلعي قال في الشريعة لامية معزيا لعدة شلبي وفيه بحث اما اولاً فلان قوله لا يقضى عليه بالنكول ولا تسقط اليمين ليس كما ينبغي بل اللائق ان يقضى بالنكول فانه اذا نكل عن الحلف على العلم ففي البتات اولى والجواب المنع لجواز ان يكون نكوله لعدم عدم فائدة اليمين على العلم فلا تحلف حذر عن التكرار ما نأيد لان قوله فينقض عليه اذا نكل انما محل تأمل فانها اذا لم تجب عليه كيف يقضى عليه اذا نكل انتهى وقال يقرب باشا بعد نقله من النهاية وفيه كلام وهو ان الظاهر عدم الحكم بالنكول لعدم وجوب اليمين على البتات من باب لا يمتنع ووجه عدم الحكم بالنكول هو انه بعد هذا النكول يحتمل ان يحلف على العلم وفي هذا المقام كلام غزالي زاده فلم يرجع (قوله صح الاقضاء والصالح) لما روى ان عثمان ادعى عليه اربعون درهما فأعطى شيئا وقتدي يمينه ولم يحلف فقبيل التحلف وانت صادق فتعال اني أخاف ان يوافق قدر يميني فيقال هذا بسبب اليمين الكاذبة كذا في العيني تبعاً للرياحي وعزاه في العناية الى الفوائد الظهيرية لكن بابدال قوله وانت صادق بقوله وانت صاحب حق ولانه اذا اقتدى يمينه فقد صان عرضه وهو حسن قال عليه السلام ذروا عن اعراضكم باموالكم وذكر الصدر الشهيد ان الاحتراز عن اليمين الصادقة واجب انتهى أي نائب بدليل جواز الحلف صادقاً روي ان مقداد بن الاسود استقرض من عثمان سبعة آلاف درهم ثم تقاضاه بأربعة آلاف درهم فقرأ فعلى عمر في خلافته فقال مقداد يحلف يا أمير المؤمنين ان الامر كما يقول وليأخذ سبعة آلاف فتعال عمر لعثمان انصفك المتداد احلف انها كما تقول ونفذها فلم يحلف عثمان فلما خرج المقداد قال عثمان لعمر انها كانت سبعة آلاف درهم قال فما منعك ان تحلف وقد جعل ذلك اليك فقال عثمان عند ذلك ما قاله فيكون دليلاً للشاهي على جواز رد اليمين على المدعى والجواب انه كان يدعى الايفاء

(وعلى البتات لو وهب له أو اشتراه)
أي يحلف المنكر على النطق لا على العلم
لذلك العبد بالهبة والشراء
(ولو ادعى المنكر يمينه أو حلفه)
أي لو ادعى عليه
منه على شيء
آية ما لا يكره فاستحلف فأنذرى
بيمينه بحال أو دوماً حلفه عن يمينه
(صح) الاقضاء والصالح

المشتري يدعى زيادة المبيع والبائع ينكرها فان خيار البائع يمنعه لتمكنه من الفسخ والماخيار المشتري
فلا هذا مظهر لي تخريجاً لا انقلاباً (قوله اي ان لا يمكن لكل واحد منهما بيئته) تفسير العجز بما ذكر
يفهم منه انه لو كان لكل منهما بيئته لكن غائبة عن المصراة لا تخالف جوى (قوله قيل للمشتري الخ)
لو قال بدل هذه الاطالة قيل لكل منهما اما ان ترضى بما قال صاحبك والافسخنا المبيع لو كان اولى
(قوله اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع) فيه قصر لثمن على بعض ما تناوله وهذا نقل عزمي عن صدر
الشرية ان قوله وان عجز يرجع الى الصور الثلاثة اي ما اذا كان الاختلاف في الثمن او في المبيع او فيهما
انتهى (قوله ويجب ان لا يجعل القاضي بالفسخ حتى يسأل الخ) لان المقصود قطع المنازعة وهذه جهة فيه
لانه ربما لا يرضيان بالفسخ فاذا علمنا به يتراضيان عنساية وتأيت اسم الاشارة من قوله وهذه جهة فيه
باعتبار الخبر (قوله استخلف القاضي كل واحد) لان البائع يدعى زيادة الثمن والمشتري ينكره والمشتري
يدعى وجوب التسليم بما تقدم والبائع ينكره فكل منهما منكر فيعلم ان عناية وذكر الضمير في قوله والمشتري
ينكره مع ان المرجع مؤث وهو الزيادة لا كتساها التذكير من المضاف اليه ثم ان كان الاختلاف قبل
القبض فهو على وفق القياس اذ الممين على من انكر بالمحدث المشهور وكل منهما منكر اما بعد القبض
فهو على خلاف القياس لان المشتري لا يدعى شيئاً لان المبيع سالم له في يده فبقى دعوى البائع في زيادة
الثمن والمشتري ينكره فكل القياس الاكتفاء بما خلفه لئلا يعرضه بالانص وهو قوله عليه السلام اذا
اختلف البائعان والسلعة قائمة بينهما تحالفا وتراد اقل في العناية ولقائل ان يقول هذا الحديث مخالف
للمشهور يعني قوله عليه السلام البيئته على ادعى والممين على من انكر ووجه المخالفة ظاهر لان حديث
التخالف صريح في وجوب الممين عليهم ما معا ويعارضه المشهور لان يحمل المشهور على ما عدا اختلاف
المتبايعين وهذا كله اذا كان الاختلاف في البدل مقصودا فان كان في ضمن شيء كاختلافهما في الزرق
فلا تخالف والقول للمشتري في انه الزرق لانه اختلاف في المقبوض والقول فيه لا قباض ولم يذكر المؤلف
حكم الاختلاف في الوصف وفيه تفصيل فان كان في وصف الثمن تحالفا وان كان في وصف المبيع كما لو قال
المشتري اشتريت هذا العبد على انه كاتب او خباز فقال البائع لم اشترط قال القول للبائع ولا تخالف بغير
الظهيرية قال شيخنا وقد اقتصصر صاحب الدرر على الاختلاف في وصف الثمن (قوله وبديء بين المشتري)
لانه اشدهما انكارا لكونه اول من يطالب بالثمن فهو البادي بالانكار وهذا يدل على تقدم الانكار
دون شدته واعلمه ارباب الشدة التقدم وهو انساب بالمقام لانه لما تقدم في الانكار تقدم في الذي يترتب
عليه اولان فائدة النكول تجعل بالبداءة وهو الزام الثمن ولو بدى بين البائع تأخرت المطالبة بتسليم المبيع
الى زمن استيفاء الثمن عناية (قوله وعن أبي يوسف انه يبدأ بين البائع) لقوله عليه السلام اذا اختلف
المتبايعان فالقول ما قاله البائع خصه بالدرك فكان ينبغي ان يكفي بينه فان تقاصر عن افادته فلا
ية تقاصر عن افادة التقديم وقيل يقرع بينهما زيلعي (قوله وهذا اذا كان بيع عين الخ) يعني الخلاف
في انه يبدأ بين المشتري او بين البائع مقيد بما اذا كان بيع عين بدين فان كان بيع عين بعين كان
مقايضة او بيع دين بدين بان كان صرفا بدين بين البائع او القاضى بين ايها اراد انفاقا كذا ذكره في الاصل يعني
المبسوط وهو الاصح جوى وما في المعنى حيث قال بعد قول المتن وفي المقايضة وهي بيع الثمن بالثمن
او السلعة بالسلعة ففيه تقديم وتأخير والصواب تقديم الصرف بأن يقال وفي المقايضة والصرف
وهما بيع الثمن بالثمن الخ ووصف الثمن (قوله وبديء بين المشتري) لانه اشدهما انكارا (قوله ولقد
اشتراه بألف) بضم الا ثبات الى النفي تأكيذا والاصح الاقتصار على النفي لان الايمان على ذلك وضعت
الاترى انه اقتصر عليه في القسامة بقولهم ما قبلناه ولا علمنا له فالتا والمعنى ان الممين يجب على المنكر
وهو النافي فيحلف على هيئة النفي اشعارا بان الحلف وجب عليه لانكاره وانما وجب على البائع
والمشتري لان كلا منهما منكر (قوله فسخ القاضي بطلب احدهما وهو الصحيح) لانهما ما خلفا لم يثبت

أي ان لم يكن لكل واحد منهما بيئته
قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي
ادعاه البائع والافسخنا المبيع وقيل
للبيع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري
من المبيع والافسخنا المبيع ويجب
ان لا يجعل القاضي بالفسخ حتى يسأل
كل واحد منهما عما يجتار به
فان لم يراضيا استخلف القاضي كل
واحد منهما على نفي دعوى الآخر
(وبديء بين المشتري) في الصحيح
وهو المروي عنهما وهو قول محمد
وزرر رحمه الله تعالى وعن أبي
يوسف انه يبدأ بين دين فان كان بيع
اذا كان بيع عين بدين فان كان بيع
عين بعين أو ثمن بدين بدين القاضى
بين ايها شاء وصحة التحالفا ان
يجاب المشتري بالله ما اشتراه بالدين
ويحلف البائع بالله ما باعه بالدين
كذا ذكره في الاصل وفي الزيارات
ويحلف البائع بالله ما باعه بالدين
ولقد باعه بالدين ولقد اشتراه بالدين
بالله ما اشتراه بالدين (فسخ القاضي) البيع
(و) اذا تحالفا

قوله وبديء بين المشتري هذه
القولية تقدمت في محلها في هذه
الصفحة فلامعنى لاعادتها اصلا

ما دعه كل منهما بقي يعاين مجهول فيفسخه القاضي قطعا للمنازعة وقرع عليه في المبسوط بقوله
فلو وطئ المشتري الجارية المبيعة بعد التحالف وقبل الفسخ يحمل لانها لم تخرج عن ملكه ما لم يفسخ
القاضي درر وفسخ القاضي ليس بشرط حتى لو فسخاه انفسخ لان الحق لهما وظاهره ان فسخ احدهما
لا يكفي وان اكتفى بطلمه بحر وحموى وقوله في الدرر ولو وطئ المشتري الجارية لم يفسخ وان وطئه لا يمنع من
ردها بعد الفسخ للتحالف بخلافه لو ظهر بها عيب قديم بعد الوطء حيث لا يملك ردها وانما يرجع
بالنقصان الا اذا وطئ لا اختبار بكارتها فوجدها ثيبا ونزع من ساعته ولا يثبت (قوله بطلب احدهما)
فيفرق بين هذا واللعان وهو ان الزوجين اذا تلاعنا فالقاضي يفرق بينهما طالما التفرق اولم يطلبه لان
حرمة المحل قد ثبتت شرعا للعان على ما قاله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وهذه الحرمة حق
الشرع داما للعقد وفسخه فحتمهما بديل قوله عليه السلام تحالفا وترادا (قوله وقيل يفسخ بنفس
التحالف) فلا يحمل وطء المشتري الامة بعد التحالف قبل الفسخ (قوله وان اختلفا في الاجل) أي
في اصله اذ في قدره لا يتحالفان والقول قول البائع وقال زفر والشافعي رضي الله عنهما يتحالفان لان
الاجل جار مجرى الوصف فان اثنى يزاد عند زيادة الاجل والاختلاف في وصف الثمن يوجب التحالف
فكدا هذا ولنا انه اختلاف في غير المعقود عليه والمعتقود به والاختلاف في غيرهما لا يوجب التحالف لان
التحالف ورد فيه النص عند الاختلاف فيما يتم به العقد والاجل وراء ذلك فلم يكن في معنى المنصوص حتى
يلحق به وصار كالاختلاف في الحط والبراءة بخلاف الاختلاف في وصف الجودة والزيادة حيث يكون
الاختلاف فيهما كالاختلاف في قدره في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن لكونه دينيا
وهو يعرف بالوصف بخلاف الاجل لانه ليس بوصف الا ترى ان الثمن موجود بعد مضيه والوصف
لا يفارق الموصوف فهو اصل بنفسه لكنه يثبت بعراض الشرط والقول في العوارض للمسكر
ولو اختلفا في مضى الاجل فالقول للمشتري لان الاجل حقه وهو ينكر استيفاءه عناية (قوله اوفي شرط
الخيار) لانه اختلاف في غير المعقود عليه والمعتقود به لانه باعدهما لا يحتل ما به قوام العقد فقد جزموا
هنا بان القول لمنكر الخيار وذكر وافي خيار الشرط فيه قولين والمذهب ما ذكر وههنا لانه لا تعلق للخيار
ههنا بالصحة والفساد فكان القول لنا فيه بخلاف الاجل في السلم اذا اختلفا فيه حيث يكون القول لمثبته
عند الامام لانه شرط لصحة السلم فكان الظاهر شاهدا له وبخلاف ما لو اختلفا في مقدار الاجل في السلم
فانهما يتحالفان بحر عن النهاية كذا الاختلاف في شرط الرهن او شرط الضمان او العهدة بالمال فلا تحالف
والقول للمسكر بحرايض المعراج (قوله اوفي قبض بعض الخ) ليس قيد اذا اختلف في قبض كله
كذلك وهو قبول قول البائع بحر والى هذا اشار الشارح بقوله اوفي اصل الثمن أي اختلفا في قبض كل
الثمن شيئا (قوله اوفي مكان دفع فيه المسلم فيه) لانه اختلاف في غير المبيع والثمن فاشبه الاختلاف
في الحط والبراءة بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر درر
(قوله اوان اختلفا في قدر الثمن) بعد هلاك المبيع لم يتحالفا علم ان عدم التحالف مقيد بما اذا كان الثمن
الذي اختلفا في قدره دينيا ثابتا في الذمة كالدراهم والدنانير والمكيلات والموزونات الموصوفة الثابتة
في الذمة فأما اذا كان عينا بان كان العقد مقايضة وهلك احد العوضين فانهما يتحالفان لان المبيع
في احد الجانبين قائم فتوفر فائدة الفسخ وهو التراد ثم يرد مثل الهالك ان كان مثليا أو قيمته ان لم يكن كما لو
اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بأن قال احدهما دراهم والاخر دنانير تحالفا ولزم المشتري رد
القيمة در عن السراج (قوله لم يتحالفا والقول للمكر مع عينه عندهما) لهما قوله عليه السلام اذا اختلف
المتبايعان والساعة فائمه تحالفا وتراد شرط قيام السلعة ومثل الهلاك خروجه عن ملكه او صار بحال
لا يقدر على رده بالعيب كما في العناية الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري در (قوله وعند محمد
والشافعي يتحالفان) لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان تحالفا وتراد امطلقا من غير اشتراط قيام

(بطلب احدهما) وهو الصحيح وقيل
بفسخ بنفس التحالف (ومن نكل
منهما) عن الدين (زومه دعوى الاجل
وان اختلفا في الاجل) أي في اجل
الثمن (لم يتحالفا) قال زفر والشافعي
تتعلقان في اختلاف الاجل (اوفي
شرط الخيار اوفي قبض بعض الثمن
اوفي اصل الثمن اوفي مكان دفع فيه
المسلم فيه) (أو) ان اختلفا في قدر الثمن
(بعد هلاك المبيع) لم يتحالفا والقول
للمسكر مع عينه عندهما وعند محمد
والشافعي يتحالفان ويفسخ المبيع
على قيمة الهالك

السلعة ولا يعارضه ما في الحديث الآخر من قوله والسلعة قائمة لانه مذكور على سبيل التنبيه اى تحالفا وان كانت السلعة قائمة فان عند ذلك يتم الصادق من الكاذب بتحكيم قيمة السلعة ولا كذلك بعد الهلاك فاذا جرى التحالف مع امكان التمييز فمع عدمه بالاولى وللإمام الاظم وابي يوسف ما سبق من الحديث الآخر وما روى من المطلق يحمل عليه ولفظ الترادف فيه يدل عليه كما ذكره الزيلعي اى لفظ الترادف في الحديث المطلق يدل على انه محمول على الحديث المقيد بقيام السلعة لان الترادف يكون في التام دون المالك ولانه يحمل المطلق على المقيد اذا كان اراوى لهما معه عليه الصلاة والسلام واحدا بالاجماع وهذا الحديثان يرويهما ابن مسعود عنه عليه الصلاة والسلام فيؤخذ بالمقيد لما ذكرنا ولا معنى لما قيل انه مذكور على سبيل التنبيه لانه ليس بمعنى متصوّد بل هو كائن ككيد والتأسيس اولا على انه اما معطوف على الشرط او حال فيكون مذكور على سبيل الشرط ككيد والتأسيس عبارة عن افادة معنى لم يكن حاصل قبله فهو خير من التام كيد لان حمل الكلام على الافادة خير من جملة على الاعادة شيخنا (قوله أو بعضه) يعنى اذا اختلف بعد هلاك بعض المبيع او خروج البعض عن ملكه لا تحالف ايضا عند الامام قال الزيلعي هذا اذا هلك بعضه بعد القبض وان هلك قبله يتحالفان بالاتفاق وكذا نورد احدهما بعيب لان الكل يعود الى ملكه فلا يؤدى الى تفریق الصفقة على البائع (قوله لم تحالفنا عند اى حنيفة) لتعذر الفسخ في المالك لانه عقد واحد ولا يهلك السلعة مانع من التحالف كما سبق فكذا هلاك بعضهما عند الامام اذ السلعة اسم لجميع اجزائها والجمع لا يبقى بقوات البعض (قوله الا ان يرضى البائع ان يترك حصته اذ المالك) الى قوله وفي الجماع الصغير يقول قول المشتري الا ان يشاء البائع الخ اعلم ان المشايخ اختلفوا في توجيه قوله الا ان يترك حصته اذ المالك وقوله ان يأخذ الحى ولا شئ له وفي مصرف الاستثناء في الروايتين جميعا قالوا معنى الاول ان يخرج المالك من العقد فكأنه لم يكن وصار الذين كلهم بمقتضى الاستثناء ولا استثناء ينصرف الى التحالف لانه المذكور في الكلام اى كلام القدرى فكان تقدير كلامه لم يتحالف الا اذا ترك البائع حصته اذ المالك فيتحالفان والمراد من قوله في الجماع الصغير يأخذ الحى ولا شئ له معناه لا يأخذ من ثمن المالك شيئا اصلا وعلى هذا عامتهم فالاحلاف على هذا في هاتين الروايتين يكون في اللفظ على ما لا يخفى وقال بعضهم معناه لم يتحالفوا والفقول قول المشتري مع عينه الا ان يرضى البائع ان يأخذ الحى ولا يأخذ من ثمن المالك شيئا آخر رائدا على ما اقر به المشتري وعلى هذا ينصرف الاستثناء الى عين المشتري لا الى التحالف لانه لما أخذ البائع بدول المشتري وصدقه لا يحلف المشتري قال في العناية وكلام المصنف يشير الى ان أخذ الحى لم يكن بطريق الصلح كما نقل صاحب النهاية عن الفوائد انظريته بل بطريق تصديق المشتري في قوله وترك ما يدعيه عليه وهو اولى لانه لو كان بطريق الصلح لكان متعلنا بمشيتها قبيلا والصحح هو الشان لان البائع لا يترك من ثمن الميت شيئا مما اقر به المشتري انما يترك دعوى الزيادة انتهى (قوله وفي الجماع الصغير الخ) في التبيين الاطهر الاول وهو انصراف الاستثناء الى نفي التحالف لا الى عين المشتري ونسبه في العناية الى العامة كما سبق (قوله الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحى ولا شئ له) وعليه فلا استثناء ينصرف الى عين المشتري لا الى التحالف وقد مناع العناية حكاية تعجيجه بقيل وعلمه فقد اختلف الترجيح (قوله وقال أبو يوسف يتحالفان في الحى) بأن يحلف المشتري بالله ما اشتريته بما يدعيه البائع والبائع بالله ما بعتهما بالثمن الذي يدعيه المشتري فان حلفا ففسخا العقد في القائم وتسقط حصته من الثمن ويلزم المشتري حصته للمالك من الثمن الذي يقربه المشتري فانه يقسم على وجه ما وقت القبض فاصاب الحى سقط وما اصاب المالك لزم المشتري (قوله ويفسخ العقد في الحى الخ) لان امتناع التحالف للمالك فيتم بقدره عني (قوله وقال محمد يتحالفان عليهما) اى على المالك والعاثم لان هلك كل السلعة غير مانع من التحالف عنده فهلاك البعض اولى بعدم المنع (قوله قيمة يوم القبض) وقد طواب بوجه تعين قيمة

(أو بعضه) أى ان اشترى عبدين
صفقة واحدة وفي نفسه ثمنات
احدهما راختماني قدر الثمن فقال
المشتري اشترى بهما بالف وقال البائع
اشترى بهما بالفين لم يتحالفا عند اى
حنيفة الا ان يرضى البائع ان يترك
حصته المالك وفي الجماع الصغير
النول قول المشتري مع عينه عند اى
حنيفة الا ان يشاء البائع ان يأخذ
الحى ولا شئ له وقال أبو يوسف
يتحالفان في الحى ويفسخ العقد
في الحى والنول للمشتري في حصة
المالك من الثمن مع عينه وقال محمد
يتحالفان عليهما وراى في حصة
المالك قيمة يوم القبض

انما لك يوم القبض دون القيمة يوم العقد والمبيع تعتبر قيمته يوم العقد في حق انقسام الثمن دل على ذلك مسائل الزيادة قال محمد قيمة الام يوم العقد وقيمة الزيادة يوم الزيادة وقيمة الولد يوم القبض لان الام صارت مقصودة بالعقد والزيادة بالزيادة والولد بالقبض وكل واحد من العبدین هنا صار مقصودا فوجب اعتبار قيمتهما يوم العقد لا يوم القبض وأجيب بأن الأصل فيما هلك وكان مقصودا بالعقد ان تعتبر قيمته يوم العقد الا اذا وجد ما يوجب فسخ العقد فعتبر حينئذ قيمته يوم القبض لانه لما انسخ العقد وهو مقبوض على جهة الضمان تعين اعتبار قيمته يوم قبضه وفيما نحن فيه لما كانت الصفقة واحدة وانسخ العقد في القاسم دون المالك صار العقد مفسوخا في المالك نظر الى اتحاد الصفقة غير مفسوخ نظر الى وجود المانع وهو انك لا تعلمنا فيه بالجهتين وذلنا بلزوم الحصة من الثمن نظر الى عدم الانساح وبانقسامه على قيمته يوم القبض نظر الى الانساح والقبول لا شترى في قيمة المالك والبينة بينه البائع خلافا لما ذكره الفقهاء حيث جعل القول قول البائع والبينة بينه ايضا لان ذلك خلاف المعهود اذا البائع امان يكون مدعي عليه فان كان الاول فعليه البينة وان كان الثاني فعليه اليمين اذا انكر فالجميع بينهما جميع بين المتنافيين كما في العنايه (قوله أوفى بدل الكتابة) لان التحالف يكون في المعاوضات عند تحايد المحذوق اللازمة وبديل الكتابة غير لازم درر (قوله والقول قول العبد مع يمينه) لانكاره الزيادة وان أقام البينة في يمينه المولى اولى لانها تثبت الزيادة الا انه اذا أدى قدر ما أقام البينة عليه يعتق ولا يتمتع وجوب بدل الكتابة بعد عتقه كما لو كاتبه على الف على انه ادعى خمسة ائنه عتق وكما لو استحق البديل بعد الاداء بغير زيلعي (قوله يتحالفان ونسخ الكتابة) لانها عتقه معا وضمة يقبل الفسخ عيني (قوله بعد اقالة السلم) لانها ليست ببيع بل هي ابطال من وجه فان رب السلم لا يملك المسلم فيه بالاقالة بل يسقط فلم يكن فيه ما معنى البيع حتى يتحالفان واعتبر حقيقة الدعوى والانسكار والمسلم اليه هو المنكر فكان القول قوله ولا يعود السلم لان الساقط لا يعود واعلم ان التقييد بقوله بعد اقالة السلم مفهومه انهما لو اختلفا قبل الاقالة تحالفوا وتقدم في كلام المنصف اول مسألة من باب التحالف كذا ذكره شيخنا وأراد بها قول المنصف اختلفا في قدر الثمن لانه شامل لرأس المال في السلم كما لا يخفى (قوله تحالفوا ويعود البيع) حتى يكون حق البائع في الثمن وحق المشتري في المبيع كما كان قبل الاقالة لان التحالف قبل القبض موافق للقياس لما ان كل واحد منهما مدع ومنكر فيتعدي الى الاقالة ولا بد من الفسخ منهما ومن القاضي زيلعي وعنايه (قوله ولو قبض البائع الاول) لا يحمل لدكر الاول فالاولي حذفه شيخنا (قوله خلافا لمحمد) لانه يرى النص معلولا بعد القبض أيضا وهما قالا كان ينبغي ان لا تحالف معا لقا لانه انما ثبت في البيع المطلق بالنسبة والاقالة فسخ في حقهما الا انه قبل القبض على وفق القياس فوجب القياس عليه كما قدمنا الاجارة على البيع قبل القبض والوارث على العاقد والقيمة على العين فيما اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري بجر (قوله وان برهننا فللمرأة) هذا اذا كان مهر المثل يشهد للزوج بان كان مثل ما يدعى الزوج أو اقل لان الظاهر يشهد للزوج وبينه المرأة تثبت خلاف الظاهر وكانت اولى وان كان مهر المثل يشهد لها بان كان مثل ما تدعيه أو أكثر كانت بينة الزوج اولى لانها تثبت الخط وهو خلاف الظاهر والبيئات للائبات على ما بينا وان كان مهر مثلها لا يشهد ذساولا له بان كان أقل مما ادعته المرأة وأكثر مما ادعاه الزوج فالصحيح انهما يتها تان لانهما استويا في الاثبات لان بينهما تثبت الزيادة وبيئته تثبت الخط فلا تكون احدهما اولى من الاخرى زيلعي وما في الشر نبلاية من قوله عقب قول الدرر وان لم يشهد أى مهر المثل لمات اتر الا يعلم منه ما لا يجب لها ولعله مهر المثل كما اذا عجزا وتحالفوا وكان مهر مثلها بين قوليهما اه مبناه عدم وقوفه على ما حزم به في التنوير من وجوب مهر المثل والتهاتر من المتبركسهما وهو السقط من الكلام والخط فيه عنايه (قوله تحالفوا) وايهما انكل لزمه دعوى الاخر لا بد صار منه راجما يدعيه خصمه او باذلا در وجه تقديم التحالف على التحكيم وهو قول

(أوفى بدل الكتابة) أى لو اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتحالفوا والقول قول العبد مع يمينه عند أبي حنيفة وعندهما وعند النسافعي يتحالفان ونسخ الكتابة (أو) ان اختلف رب السلم والمسلم اليه (في) قدر (رأس المال رأس المال) فيقال رب السلم رأس المال عشرة ذفال المسلم اليه خمسة (لم يتحالفوا والقول للمكاتب مع يمينه) قوله لم يتحالفوا الى آخره جواب الشرط وقيل حتى بالجميع (ولو) اشترى امة بالف درهم ونفسها ثم تقابل بالبيع حال قيام الامة ثم اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة (قبل ان يقبض البائع الاول الامة) يحكم الاقالة (تحالفوا) ويعود البيع الاول ولو قبض البائع الاول الامة يحكم الاقالة يجب ان لا يتحالفوا ويكون القول للمكاتب خلافا لمحمد (ولو اختلفا القول للمكاتب ان برهن وان برهننا في المهر قضى ان برهن وان عجزا) فلا للمرأة أى قضى لها (وان عجزا) عن اقامة البينة (تحالفوا)

الكرخي ان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية لانه موجب نكاح لا تسمية فيه وسقوط اعتباره
 أي التسمية بالتخالف فلهذا يقدم أي التخالف في الوجوه كلها يعني فيما اذا كان مهر المثل مثل ما اعترف
 به الزوج أو أقل منه أو مثل ما ادعته المرأة أو أكثر منه أو كان بينهما فهي خمسة وجوه وأما في قول الرازي
 فلا تخالف إلا في وجه واحد وهو إذا لم يكن مهر المثل شاهدًا للاحدهما وفيما ساءه فالقول قوله بيمينه
 إذا كان مهر المثل مثل ما يقوله أو أقل وقوله مع يمينها إذا كان مثل ما ادعته أو أكثر عنانية (قوله عند
 أبي حنيفة) وعند أبي يوسف لا يتخالفان والغول قول الزوج مع يمينه إلا أن يأتي بشئ مستكر وقد بيناه
 في النكاح زيلعي (قوله ولكن لم يسخ النكاح) لأن يمين كل منهما تبطل ما يدعيه صاحبه من التسمية
 فبقي العقد بلا تسمية وهو لا يفسد النكاح إذا المهر نابع فيه لأن الفسخ في البيع بعد التخالف إنما كان لبقاء
 العقد بلا بدل والنكاح ليس كذلك لأن له موجباً أصلياً يصار إليه عند انعدام التسمية (قوله بل يحكم
 مهر المثل) لقائل ان يقول ما بالهم لا يحكون قيمة المبيع إذا اختلف المتبايعان في الثمن لمعرفة من يشهد
 له الظاهر كما في النكاح فانه لا محذور فيه ويمكن ان يجاب عنه بان مهر المثل امر معلوم ثابت بيمينين خارج
 ان يكون حكماً بخلاف القيمة فانها تعلم بالحزر والظن فلا تنفذ المعرفة فلا تجعل حكماً عنانية (قوله فقد
 ذكر التخالف أولاً الخ) ظاهر قصر اختلاف بين الرازي والكرخي على ما ذكر وليس كذلك لأن الخلاف
 في شيئين الأول ما ذكره والناسي ان التخالف في الوجه والخمس عند الكرخي وعند الرازي في وجه واحد
 كما سبق عن العنانية وكلام الشارح لا يستفاد منه ذلك (قوله الاصح قول الكرخي) اعلم ان شراح
 المدايد اختلفوا في الترجيح فذهب منهم من صح قول الكرخي كالشارح ومنهم من ذكر ان قول الرازي هو الاصح
 كصاحب النهاية مع لا بقوله لان تحكيم مهر المثل ليس لا يجاب مهر المثل بل لمعرفة من يشهد له الظاهر
 ثم الاصل في الدعاوى ان يكون القول قول من يشهد له الظاهر بيمينه قال في العنانية وذكر في بعض
 الشروح ان قول الكرخي هو الصحيح لان وجود التسمية يمنع التصير الى مهر المثل وهي موجودة باتفاقهما
 وأقول ان ارادوا بقولهم هو الصحيح ان غيره يجوز ان يكون اصح فلا كلام وان ارادوا ان غيره فاسد فالحق
 ما قاله صاحب النهاية لان التسمية تمنع التصير الى مهر المثل لا يجابه وأما التحكيم لمعرفة من يشهد له الظاهر
 فمنوع انتهى (قوله ولو اختلفا في الاجارة الخ) وجه التخالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع قبل
 قبض المبيع في كون كل من المتعاقدين يدعي على الآخر وهو ينكر وكون كل من العقدين معاوضة
 يجري فيها الفسخ فالحق فيه واعتراض بان قيام المعقود عليه شرط لحد التخالف والمنفعة معدومة
 وأجيب بان الدار مثلاً لا يثبت مقام المنفعة في حق اراد العبد عليها فكما انها قائمة بتقدير اراد
 فان وقع الاختلاف في الاجرة بدئ بيمين المستأجر لانه مكر وجوب الزيادة فان قيل كان الواجب ان يبدأ
 بيمين الاجر اتجمل فائدة السكول فان تسليم المعقود عليه واجب أجيب بان الاجرة ان كانت مشروطة
 بالتجسس فهو الاسبق ان ذكر اقيدها به وان لم يشترط لا يمنع الاجر من تسليم العين المستأجرة لان تسليمه
 لا يتوقف على قبض الاجرة عنانية (قوله أي بعد استيفاء المنفعة) اعلم ان المراد بالاستيفاء التمكن منه
 في المدة وعدمه عدمه لما عرف انه قائم مقامه في وجوب الاجر بحر فلا بد من المصنف قوله قبل الاستيفاء
 بقوله قبل التمكن من الاستيفاء لكان اولى وشارف في البحر بقوله في وجوب الاجر الى الاحتراز عن
 الاجارة الفاسدة فان اجر المثل انما يجب بحقيقة الاستيفاء لا بمجرد التمكن على ما سألني (قوله لا يتخالفان)
 وهذا عندهما ظاهر لان هلاك المعقود عليه يمنع التخالف عندهما وكذا على أصل محمد لان الهلاك انما
 لا يمنع عنده في المبيع لان له قيمة تقوم مقامه والمنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد ولا يعتد (قوله
 والقول للمستأجر مع يمينه) فيما مضى أوفى المنافع المقبوضة كلاً أو بعضها فستأني لان جريان التخالف
 لاجل الفسخ والمنافع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد فيها دريقي ان يقال ما ذكره المصنف من ان القول
 للمستأجر يعني لانه المنكر كما في ازيلعي ظاهر اذا كان الاختلاف في الاجرة فلو كان الاختلاف في المدة كان

عند أبي حنيفة (و) لكن (لم يسخ
 النكاح) بعده (بل يحكم مهر المثل
 فقط) بقوله لو كان مهر المثل
 (أو أقل) منه
 (كما قال) الزوج (أو أقل) منه
 (و) قضى (بقوله لو كان مهر المثل
 (كما قال) المرأة (أو أكثر) منه
 (و) قضى (به) أي يجوز المثل (لو) كان
 (بينهما) أي بين قوليهما بان كان
 أكثر مما قاله وأقل مما قاله فقد ذكر
 التخالف أولاً الخ
 الكرخي وعند الرازي يحكم مهر المثل
 ثم يتخالفان وقال شمس الأئمة
 السرخسي الاصح قول الكرخي
 (ولو اختلفا في الاجارة قبل الاستيفاء)
 أي استيفاء المنفعة (تخالفان)
 ونفاسخا العبد مطلقاً سواء اختلفا في
 البدل أي الاجرة أو ابدل أي المنفعة
 أو فيها ما بان قال المؤجر أجرت سنة
 بمائتين وقال المسأجر بمائة أو ادعى
 المؤجر اجارته سنة بمائة وقال المسأجر
 سنتين بمائة تعال أو تراد فان وقع
 الاختلاف في الاجرة بدئ بيمين
 المستأجر وان وقع في المنفعة بدئ
 بيمين المؤجر وإيهما نكل لزمه دعوى
 صاحبه وإيهما أقام البينة تقبل بينته
 ولو أقامها فبينة المؤجر اولى ان كان
 الاختلاف في الاجرة وان كان في
 المنافع فبينة المستأجر اولى وان اختلفا
 فيها معاً كما اذا قال المؤجر أجرت سنة
 بمائتين وقال المسأجر لا بل أجرت
 سنتين بمائة وأقاما البينة ثبت في
 سنتين بمائتين (و) ان اختلفا (بعده)
 أي بعد استيفاء المنفعة (لا) يتخالفان
 (والقول للمستأجر) مع يمينه (والبعض
 معتبر بالكل) يعني اذا اختلفا بعد
 استيفاء بعض المنفعة

ادعى المستاجر بعد الاستيفاء مدة أكثر مما ادعاه المؤجر لا يكون القول للمستاجر بل للمؤجر وكأنهم تركوا
التنبيه على ذلك لظهوره (قوله تحالفوا فسخا العقد فيما بقي) وهذا بالاجماع فأبو يوسف مر على أصله
في هلاك بعض المبيع فان التحالف فيه يتقدر بقدر الباقي عنده فكذا هنا وهما خالفوا أصلهما في المبيع
وان فرق لمجد ما بيناه في استيفاء الكل من ان المنافع لا تتقوم الا بالعقد فلو تحالف الا يبقى العقد فلم يمكن
ايجاب شيء والفرق لا يحنيفة ان العقد في الاجارة بقدر ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع فيصير
كل جزء من المنافع كالعقد وعليه عقد امتدأ على حدة فلا يلزم من تعذر التحالف في الماضي التعذر
فيما بقي اذ هما في حكم عقدين مختلفين فيتحالفان فيه بخلاف ما اذا هلك بعض المبيع حيث يمنع التحلف
فيه عنه لانه عقد واحد فاذا امتنع في البعض امتنع في الكل ضرورة كيلا يؤدي الى تقرير الصفقة
على البائع زيلعي (قوله سواء كان حال قيام النكاح الخ) وكذا لا فرق بين المسلمين والمسلم مع الذمية
وشمل اطلاقه ايضا المملوك والمكاتبين كما في البدائع والزواجين الكبيرين والصغيرين اذا كان الصغير
يحامع كما في خزانة الاكل وأما اذا كان احدهما حرا والاخر مملوكا فسيأتي وشمل ما اذا كان البيت
ملكاً لهما او لا احدهما بآخر (قوله فالقول لكل منهما فيما صلح له) محمول على ما اذا ادعى الملك المطلق
فلو ادعى احدهما ما نال الملك من الاخر بشراء أو هبة لا يقبل قوله بمجرد بل لا بد من بينة يقيمها شيخنا
وما في التنوير من انه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع يمينه
استثنى منه في الدرر ما اذا كان كل منهما مبيعاً بل أو يبيع ما يصلح للاخر فالقول له لمتعارض
الظاهرين انتهى واعلم ان في التعليل بتعارض الظاهرين تأملاً لانه حيث استويا في القوة لا يصلح ان يكون
تعارضهما حيث ذكرهما احدهما كذا توقفت برهة ثم راجعت عبارة الدرر فلم أجدها في التعليل المذكور
ومع هذا ذكر في الشرنبلالية ان ما ذكره في الدرر ليس على ظاهره لان المرأة اذا كانت تباع ما يصلح
للرجل أو ما يصلح لها فله للرجل لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لذى اليد
بخلاف ما يختص به لانه عارض يد الزوج قوى منه وهو الاختصاص بالاستعمال انتهى معزياً بالعناية
واعلم ان التقييد بمتاع البيت للاحتراز عن نفس البيت فان القول فيه للزوج الا ان يكون لها بينة
طعن الدرر عن البحر واعلم ان المراد بمتاع بيت يسكن فيه فلو اختلفا في متاع بيت خاص للزوج لا تسكن
المرأة فيه فهو للزوج بالاتفاق ولو اختلفا في متاع بيت خاص بالمرأة لا يسكن فيه الزوج فهو للمرأة اتفاقاً
محمول عن المفتاح (فرع) التقطاس ما بل أو حشيشا فهو بينهما قهستانى بتصرف (قوله وما يصلح
للنساء الخ) في البحر عن البدائع هذا لم يقل المرأة ان هذا المتاع اشتراه فان اقرت بذلك سقط قولها
لانها اقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال الا بالبينة انتهى وكذا اذا ادعت
انها اشتريته منه كما في البحر ايضا عن الخانية قال ولا يخفى انه اذا برهن على شرائه كان كقرارها بشرائه منه
فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بهمة ونحو ذلك ولا يكون استمتاعها بمشريه ورضاه بذلك دليلاً على
انه ملكها ذلك قال في البحر وقد اقيمت به مراراً (قوله وله فيما صلح لها كالفرش الخ) لان المرأة وما
في يدها في يدا الزوج واذا تنازع اثنان في شيء وهو في يد احدهما كان القول له كذا هنا بخلاف ما يختص
به لان لها ظاهراً آخر اظهر من اليد وهو الاستعمال فجعل القول لها كرجلين اختلفا في ثوب
احدهما لا بيه والاخر متعلق بكمه فاللباس أولى درر ولو اقاما بينة يعنى في المشكل يقضى بينهما
لانها خارجة تنوير وشرحه عن الخانية بقي ان يقال لو ابدل المصنف هذه العبارة بقوله وان
اختلف الزوجان في متاع البيت فلها ما صلح لها وله ما صلح له أو لهما كما في متن النقاية لكان اخصر (قوله
فللعى منهما) أيهما كان اذ لا يثبت بقبول يد الحى بلامعارض وهو باطلاقة شامل لما اذا كانت
المرأة ماتت ليلة الزفاف وهو خلاف المتعارف ببحر عن خزانة الاكل واعلم ان الاب لو ادعى بعد موت ابنته
ان الجهاز كان عارية والزوج انه كان ملكاً فالقول للاب على المختار الا اذا شهد العرف بدفع الجهاز

تحالفوا فسخا العقد فيما بقي والقول
للمستاجر فيما مضى مع المبيع (وان
اختلف الزوجان في متاع البيت)
مطلقاً سواء كان حال قيام النكاح
أو بعد فسخ النكاح وكل واحد
منهما يدعى بدينه (فالقول لكل
منهما فيما صلح له فاصح
منهما ما في متاعه وانما بالنسبة
للرجل كالجماعة وانما بالنسبة
والطليسان والسلاح وما يصلح
والكتب فهو له مع يمينه وما يصلح
للنساء كالنهار والدرع والسوار
والمخدة واللاء ونحوها فهو لها مع
يمينه الشهادة الظاهر الا اذا كان
الزوج يبيع هذه الاشياء فلا يكون
القول له بالتعارض الظاهرين وكذا
اذا كانت امرأة تباع ما يصلح للرجل
لا يكون القول له في ذلك (وله) أي
القول قول الرجل مع يمينه (فيما صلح
لها) كالفرش والاولى والامتنع
والرقيق والمنزل والعتار والمواشي
والرقيق والمنزل اذا كانا حيين (فان
والنقود ههنا) واختلف ورثته مع
مات احدهما) واختلف في غير المشكل على
الاخر فاجاب في غير المشكل على
ما مر وما في ما يصلح لها (فلا يحى)
منها ايها كان وهذا الذي ذكرنا
قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف

ملاك قهستاني عن الخزانة (قوله يدفع الى المرأة الخ) لانها تأتي بالجهاز عادة فكان الظاهر شاهدا لها وهو أقوى من ظاهري الزوج فيبطل به ظاهره ولا معارض في الباقي فيعتبر زيلعي قيد بكونهما زوجين للاحتراز عما اذا طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة وكان المشكل لوارث الزوج لانها صارت اجنبية لم يبق لها يدوان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي حنيفة لانها لم تكن اجنبية فكان هذا بمنزلة ما لو مات الزوج قبل الطلاق بجر عن الحنانية ومنه يعلم ان مانعها بعضهم عن الهداية من ان الطلاق والموت سواء لقيام الورثة مقام مورثهم انتهى ليس على اطلاقه (قوله وقال محمد الى ان قال وما صلح لهما فله اولورثته) ولو كان بعد موتهما للمشكل لورثة الزوج اتفاقا لمحل الخلاف ما اذا مات أحدهما شيخنا (قوله وقال مالك والشافعي وزفر) يعني في رواية عن زفر ولهذا قال الزيلعي وعنه ان المتاع كله بينهما نصفان وبه قال مالك والشافعي لانهما استويا في سبب الاستمتاع اذ هما ساكنا في بيت واحد والبيت مع ما فيه في أيديهما ولا معتبر بالشبهة في الخصومات ألا ترى ان اسكافا وعطارا لو اختلعا في آلة الاساكفة أو آلة العصارين وهي في أيديهما بقنى بها بينهما نصفين ولا ينظر الى ما يصلح لاحدهما لانه قد يتخذ لنفسه أو للبيع فلا يصلح مرجع انتهى فان قلت ما المانع من جعل الضمير في قوله هو بينهما للمشكل فيكون قول الشارح وقال مالك والشافعي وزفر جاريا على ظاهره بناء على ان المراد من قوله وزفر أي وقال زفر فوافق ما ذكره الزيلعي حيث قال وقال زفر للمشكل بينهما نصفان والباقي مثل ما قال ابو حنيفة انتهى قلت المانع ظاهره هو ما حكاه الشارح من موافقة مالك والشافعي لزفر اذ لم يوافقاه على التفارقة التي قال بها زفر بين المشكل وغيره وانما وافقاه على ما روى عنه من ان المتاع كله بينهما وما روى هنا تعلم ان ما ذكره بعضهم معر بالزيلعي حيث قال وعن زفر ان نذى يقسم بينهما هو للمشكل فقط والباقي مثل ما قال ابو حنيفة انتهى فيه مل (قوله وقال ابن أبي ليلى الخ) لان المرأة في يد الزوج فاني البيت أيضا يكون في يده وان كان البيت لا ترى انه صاحب البيت وان البيت يضاف اليه بمنزلة المؤجر مع المستجر اذا اختلف في متاع البيت فان المول لمستأجر لكونه منه ان اليه بالسكنى وليس للمؤجر سوى ما عليه من ثياب بدنه فكذا هذا زيلعي (قوله ودل الحسن البصري الخ) قال الزيلعي وهذه هي السبعة وقد ذكرنا الاقاويل السبعة انتهى وذكر في الدر عن الحنانية انه سبعة اقوال (قوله فللمحر في الحياة) لان يد المحر أقوى لانها يد ملك ولا كذلك يد المملوك (قوله ودل المأذون والمكاتب كالمحر) لان لهما يد معتبرة في الخصومات ولهذا الواحتم المحر والمكاتب في شيء في أيديهما ما يقتضي به بينهما بالاستواءهما في اليد ولو كان في يد ثالث واقاما البيئة استويا فيه فكذلك يترجح المحر بالمحرية في سائر الخصومات فكذلك في متاع البيت والجواب ان اليد على متاع البيت باعتبار السكنى فيه والمحر في السكنى أصل دون المملوك فلا تعارض بينهما سنابذ (قوله وللعي في الموت) أي الكل له اذا اختلف بعد الموت كما في عامة شروح الجامع ودل المرخصي انه مهور الواب للمحر مطلقا قال القهستاني وقوله الكل مشير الى وقوع الاختلاف في مذهب المتاع على ما ذكره في الاسلام كما في المستصفي لكن في الحقائق عا اذا كان الاختلاف في الامنعه المشكله انتهى بنحرف (قوله المتاع له مطلقا) أي للحي مطلقا لانه لا يدل على نجات يد الحي عن المعارض وقوله مطلقا أي حرا كان أو مملوكا لان موت أحدهما شامل لما اذا مات المملوك وبقي الحرا وبالعكس بان مات الحر وبقي المملوك ومنه يعلم ان جعل الضمير للمملوك وتفسير الاطلاق بالمحجور والمأذون والمكاتب كما ذكره السيد المحوى غير مناسب لما يلزم عليه من قصر كلام المصنف على بعض افراده (قوله للمحر فيهما) أي في الحياة والموت

جوى

* (فصل) — فيمن يكون خصما ومن لا يكون خصما عن يكون خصما لان معرفة الامكان قبل معرفة الاعداد فان قبل الفصل مشتمل على ذكر من يكون خصما أيضا قلت

يدفع الى المرأة من المشكل ما يجزئها
منها والباقي للزوج مع عيئته أو لورثته
وقال محمد ما يصلح لهما فله الأولورثته وما صلح
لهمانله أو لورثته وقال مالك والشافعي
وزفر هو بينهما وقال ابن أبي ليلى
الكل للرجل ولا ثياب بدنها وقال
الحسن البصري الكل لها وله ثياب
بدنه هذا اذا كانا حري (و) اما
(لو) كان (احدهما مملوكا) المعرفي
الحياة) مطلقا سواء كان المملوك
محجورا أو مأذونا أو مكاتبا وقالا
المأذون والمكاتب كالمحر (وللعى
في الموت) أي فيما اذا مات أحدهما
المتاع له مطلقا وفي رواية محمد
والزعفراني للمحر فيهما
* (فصل) — فيمن يكون خصما

نعم من حيث الفرق لا من حيث القصد عنانية (قوله في جواب من ادعى عينا في يده) أى في يد المدعى عليه أى ادعى ملكا مطلقا للاحتراز عما سأتى آخر الفصل أنه لو ادعى شراءه من فلان الغائب وقال ذواليد اودعني فلان الغائب فانها تندفع بلاينة اتفاقا فحل الخلاف اذا ادعاه المدعى ملكا مطلقا شيئا ثم اعلم أنه لا فرق في قبول الدفع بعد الدعوى بين ان يكون قبل اقامة البينة او بعدها وانما الخلاف في ان الدفع هل يقبل قبل القضاء وبعده فقبل انما يقبل قبل القضاء لا بعده وجرى عليه في الخزنة والفصول وتبعهما في البحر وتقبل قبل مطلقا وعليه جرى في الاشياء وأما ما ذكره في البحر من قوله ولم يذكر معنى المصنف برهان المدعى ولا بد منه لما عرف من ان الخارج هو المطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعى عليه الى الدفع قبله وحاصله ان المدعى لما ادعى الملك المطلق فيما في يد المدعى عليه فأذكره فطلب من المدعى البينة فاقامها فلم يتقض القاضي حتى دفعه المدعى عليه بما ذكر وبرهن على الدفع ففيه نظرا لأنه لم يشترط احد من أئمتنا القبول الدفع اقامة المدعى البينة فقوله ولا بد منه غير مسلم لأنه لم يستند فيه الى نقل سوى قوله لما عرف من ان الخارج هو المطالب بالبرهان اذ لا يستفاد منه ما ذكره وكذا قوله ولا يحتاج الى الدفع قبله مسلم من حيث ان الاضطرار الى الدفع انما يكون بعد اقامة البينة لكن لا ينافي صحة الدفع قبله وان كان غير مضطر اليه فكما تمتنع على القاضي القضاء بالبينة بعد الدفع فكذا تمتنع عليه سماعها والتضام بها بعده كما لا يخفى (قوله هذا الشيء) يشمل المنقول والعقار وظاهر الاشارة انه قائم فلو كان هالكيا لم تندفع الخصومة لانه يدعى الدين عليه وايداع الدين لا يمكن بحجر وقال الشافعي لو كانت العين هالكية لا تندفع الخصومة لانه عند قيامها تقع الدعوى في العين وذواليد انما ينتصب خصما بظاهر يده واذا كانت هالكية تنفع الدعوى في الدين ومحل الدفعة المدعى عليه ينتصب خصما بذمته وبالبينة على انه كان في يده وديعة لا يتبين ان ما في ذمته لغيره فلا تتحول الخصومة عنه انتهى بتصرف (قوله اودعني) ظاهره انه يشترط للدفع دعوى الايداع في الكل وليس كذلك بل كذلك اذا ادعى الايداع في النصف وبرهن بان قال النصف لي والنصف وديعة فلان الغائب اندفعت في الكل لتعذر التمييز كما في البحر عن الاختيار قال وأفاد بقوله فلان انه عينه باسمه فلو قال اودعني رجلا لا أعرفه لم تندفع ولا بد من تعيين الغائب في الدفع والشهادة فلو ادعاه من مجهول وشهدا بيمين أو عكسه لم تندفع الخ (قوله او غصبته) ظاهر اقتصار المصنف في دعوى الدفع على ما ذكره انما يختص في هذه الوجوه الخمسة وليس كذلك بل منه ما لو قال في جواب الدعوى هذا الشيء وكلني فلان الغائب بحفظه فانها تندفع كما في البحر عن الميسر ومنه ما لو قال أسكنني فيها بان كان النزاع في دار كما فيه أيضا عن الخلاصة أو قال سرقته منه أو أخذته أو ضل منه فوجدته والاولان يرجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى الامانة ويلحق بهاد دعوى المزارعة كما في البرازية بان قال هذه الارض المتنازع فيها دفعها الى فلان الغائب مزارعة فالاولى ان تفسر الخمسة بالثاني يعني انما سميت بخمسة كتاب الدعوى لان فيها خمسة أقوال للعلماء لان فيها خمسة أوجه لما علمت من انها قد بلغت احد عشر وعلى ما في البرازية من المحاق المزارعة بالاجارة او الوديعة لا تزيد على العشرة وللمقدسي هنا كلام فليراجع (قوله وبرهن) مراده بالبرهان وجود دجة على ما قال سواء كانت بينة أو علم القاضي أو اقرار المدعى بحجر عن الخلاصة قال العلامة المقدسي ينبغي ان يكون هذا على قول من يجوز في زماننا قضاء القاضي بعلمه وعلى ما اختاروه من قول محمد لا يتأتى جوى (قوله دفعت خصومة المدعى) أى حكم القاضي بدفعها لانه اثبت بينته ان يده ليست بدفع خصومة بخلاف ما اذا ادعى الفعل عليه كالغصب وغيره لان ذا اليد صار خصما للمدعى باعتبار دعوى الفعل عليه فلا تندفع الخصومة باقامة البينة ان العين ليست للمدعى زيلعي (قوله مطلقا) أى سواء كان ذواليد صالحا ومعه وفيا بحمل جوى فالاطلاق في مقابلة ما سأتى من التفصيل عند أبي يوسف (قوله لا تندفع الخصومة) فلو طلب بين المدعى

في جواب من ادعى عينا في يده (هذا
الشيء اودعني أو اجزئيه أو امانته
فلان الغائب) عندى (أو رهنه)
أو غصبته منه (وبرهن عليه دفعت
خصومة المدعى) مطلقا أو اقام ذواليد
بينة أن المدعى أقرانه لفلان اندفعت
الخصومة عنه وقيل بقوله وبرهن لانه
ما لم يقيم البينة لا تندفع الخصومة

استخلفه القاضي فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة بجر من خزانه الاكمل (قوله
 خلافا لابن ابي ليلى الخ) وجهه ارذا اليد اقرار بالملك لغيره فبين ان يده يحفظ فلا حاجة الى البينة
 والمجواب انه صار خصما بظاھر يده وباقراره بريدان تحول حقا مستحقا على نفسه فهو متهم في اقراره
 فلا يصدق الابحجة كما اذا ادعى تحول الدين من ذمته الى ذمة غيره بالمحولة فانه لا يصدق الابحجة لا يقال
 يلزم اثبات اقراره نفسه بالبينة وهو غير معهود في الشرع لانها لا ثبات اليد بالحافضة التي انكرها المدعي
 لا لاثبات الاقرار عاياه (قوله وقال ابن شبرمة) بضم الشين المعجمة وسكون الباء الموحدة وضم الراء واسمه
 عبد الله بن صبيبة بفتح الصاد وتشديد الباء. وحدث ابن الطفيل أحد فقهاء الكوفة (قوله لا يخرج
 من خصومته وان برهن) لانه اثبت بيئته الملك للغائب واثبات الملك للغائب بدون خصم متعذر
 اذ ليس لاحد ولا يداخل شئ في ملك غيره بغير رضاه والجواب ان مقتضى هذه البينة شيان ثبوت الملك
 للغائب ولا خصومة فيه فلا يثبت ودفع الخصومة عن نفسه وهو خصم فيه كالوكيل بنقل امرأه الى
 زوجها اذا أقامت البينة على الطلاق فانها تعزل لقصر يد الوكيل عنها ولا يحكم بوقوع الطلاق ما لم يحضر
 الغائب عناية (قوله وقال أبو يوسف الخ) ويؤخذ ملتقى واختاره في المختار در (قوله وان كان معروفا
 بالحمل لا تندفع) وجهه كفاي الشئ انه قد بدأ حذغ غصب مال غيره ويدفعه سرا الى عريب بريدان يعس
 عن البلد ويؤاخذ به ان يأتي به ويودعه عنده ويشهد عليه الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه
 يقيم ذواليد المحجة على ان فلانا اودعه عنده فيدفع عنه الخصومة فيجتال لابطال حق غيره انتهى (قوله
 فالقاضي لا يقبل شهادتهم) لاحتمال ان يكون المودع هو هذا المدعي ولانه ما حاله الى معي يمكن المدعي
 اتباعه فلواندفعت الخصومة لتضر والمدعي عناية (قوله لا تندفع الخصومة عند محمد) وجهه ما سبق
 من الوجه الثاني من انه ما حاله الى معين فصار بمنزلة مالوفال اودعه رجل لا يعرفه لان المعرفة بالوجه
 ليست بمعرفة على ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ابد قال رجل تعرف فلانا فدل نعم فقال هل
 تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال اد لا تعرفه (قوله وسند ابى حنيفة سدفع الخصومة عنه) وجهه
 ان المدعي عليه اثبت بيئته ان العين وصلت اليه من جهة غير حيث عرفه اشهود بوجهه للعلم بقيان
 المودع غير المدعي فأفادت الشهادة ان يده ليست بدخومة وهو المصود والحديث دل على نفي المعرفة
 التامة وليس على ذي اليد تعريف خصم المدعي تعريف تاما لما عليه ان يثبت انه ليس بخصم وقد ائب
 والمدعي هو الذي اضر بنفسه حيث نسي خصمه عناية وظاهره كالمداير ترجيح مذهب الامام - كثر
 في البحر عن البرازية تعويل الأئمة على قول محمد ثم قال آخر ارجل الاختلاف بينهم وبين شذاهون في
 اذا ادعاه الخصم من معين بالاسم والنسب فشهد اعجهول لكن لا تعرفه بوجهه أسالوادعاه من مجهول
 لم تقبل الشهادة اجماعا وهو الصحيح انتهى فتحصل من هذا ان ابا حنيفة وأبا يوسف يكفيان بعرفة الوجه
 ومحمد يشترط معرفة الاسم والنسب أيضا اخفى الدرر قوله وقال اشهود نعرفه باسمه وشترط محمد
 معرفته بوجهه أيضا تعريف من التماسخ والصواب ان يقال وقال الشهود نعرفه بوجهه وشترط محمد
 معرفة الاسم والنسب أيضا (قوله لانها جس صور) فيه انها تريد على ذلك حموى (قوله سرق مني
 او غصبته الخ) ذكر الغصب والسرقة تمثيل واراد دعوى فعل عليه فلوقال المدعي اودعتك اياه
 او اشتريته منك وبرهن ذواليد كما ذكرنا لا تندفع ولوقال المدعي ملكي وفي يدك بغير حق لا يكون دعوى
 الغصب فتندفع لو برهن على الايداع بالطريق المذكور بجر من البرازية (قوله لا تندفع الخصومة)
 يعني فيقضي القاضي ببرهان المدعي في الاولى لانه بدعواه الشراء معترفا بان يده يملك فيكون
 معترفا به خصم وكذا في الثانية والثالثة لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا يده بخلاف دعوى
 الملك المطلق فانه خصم فيه باعتبار يده حتى لا تصح دعواه على غير ذي اليد وبعد القضاء لو حضر الغائب
 واقام بيئته على ذلك تقبل بيئته لانه لم يصرم مقضا عليه وانما قضى على ذي اليد فقط ودرر غيرها

خلافا لابن ابي ليلى فان عندة تندفع
 الخصومة بمجرد قوله بغير يده وقال
 ابن شبرمة لا يخرج من خصومته
 وان برهن وقال أبو يوسف اذا كان
 ذواليد صالحا لم تندفع عنه الخصومة
 اذا برهن واذا كان معروفا بالحمل
 لا تندفع الخصومة بالبينة رجع اليه
 حين انبى بالصام وعرف احوال
 الناس هذا الذي ذكرنا اذ عرف
 الشهود صاحب اليد المودع باسمه
 ونسبه ووجهه فاما اذا قال شهودي
 اليد اودعه رجلا لا نعرفه أصلا
 فالمدعي لا يسئل شهادتهم ولا سدفع
 خصومة المدعي عن صاحب اليد
 بالاجماع وان قال الشهود نعرفه
 المودع بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه
 لا يرفع خصومه عند محمد وعبد ابى
 حنيفة سدفع الخصومة عنه وتسمى
 هذه المسئلة خمسة كتاب الدعوى
 اما لانها جس صور او لان فيها جس
 ادوال كما يابا (وان قال) المدعي عليه
 (ابنته) أي اشتريته (من) الغائب
 أو قال المدعي سرق مني (أر قال غصبته
 مني أو سرقته) وقال ذواليد اودعني
 فلان وبرهن ذواليد (عليه) أي
 على ما قاله وهو الودعة (لا) تندفع
 الخصومة وقال محمد تندفع في قوله
 سرق مني ولوقال غصب مني تندفع

كأن يلقى وتعقبه عزمي زاده فلما راجع فان قلت دعوى الفعل عليه فيما اذا قال غصبته او سرقته ظاهر
وايس بظاهر فيما اذا قال سرق مني ببناء الفعل للجهول لانه لم يدع عليه الفعل فالقياس ان تدفع
الخصومة فيه كما هو قول محمد قياسي على غصب فانها تندفع فيه بالاتفاق قلت القياس ما ذهب اليه محمد
من ان الخصومة تندفع في كل من سرق وغصب لعدم دعوى الفعل عليه خلافا لهما في سرق ولا تكن
وجه الاستحسان ان ذكر الفعل يستدعي الفاعل البتة والظاهر انه الذي هو في يده لانه لم يعينه درءا
للحد عنه شفقة عليه بخلاف ما اذا قال غصب لانه لا حد فيه فلا يحترز عن كشفه (قوله وان قال المدعي
ابتهته من فلان الخ) حاصل هذه المسئلة ان المدعي ادعى الملك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذواليد
بان يده من الغائب فقد اتفق على ان الملك فيه للغائب فيكون وصولها الى ذى اليد من جهته فلم تكن
يده يخصصه الا ان يقيم المدعي بينة ان فلانا وكله بقبضه لانه اثبت بينته كونه احق بما ساءلها
ولو صدقه ذواليد في شرائه منه لا يأمره القاضي بالتسليم اليه حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره قال
في البحر وهي بحجية وسبقه على التعجب ان يلقى قال الخبي ولا يحب لان اقراره على الغير غير مقبول واعلم
ان دعوى الشراء ليست بقيد فلما ادعى انه غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد ان هذا
الغائب اودعه عنده اندفعت لتوافقه ما ان اليد لذلك ارجل ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى
سرقة لا تندفع بزعم ذى اليد ادع ذلك الغائب استحسانا لتوفير وشرحه عن البرزاية (قوله اودعه
فان ذلك) أى بنفسه فلو وكل لم تندفع بلا بينة در وغيره لان الوكالة لا تثبت بقوله وقيد باتحاد
الغائب لانه لو ادعى النراء من فلان الغائب الملك وبرهن ذواليد على ادعائه غائب آخر لا تندفع بجرع
البرزاية (فروع) قال المدعي عليه لي دفع بهل الى المجلس الثاني صغير * للمدعي تحليف مدعي
الايداع على البتة در روله تحليف المدعي على العلم وقامه في البرزاية كذا في الدر والمراصد من قوله وله
تحليف المدعي على العلم أى للمدعي عليه اذا ادعى الدفع بالايداع ونحوه وعجز عن اثباته ولم يصدقه المدعي
في الدفع

(وان قال المدعي ابتهته من فلان
وقال ذواليد اودعه ففلان ذلك
سقطت الخصومة بعريضة
*) (باب ما يدعيه الرجلان)
اذا ادعى اثنان عينا في يد آخر وكل
زعم اتهامه و (برهنه على ما يدعي)
وجعل (آخر قضى) بد (نما) على
سبيل التنصيف وفي احد فولى
الشافعي

(باب ما يدعيه الرجلان) *

أى على ثالث واحد على الآخر ومناسب تأخير هذا الباب عن دعوى الواحد غنية عن البيان اذ
الواحد قبل المتعدد (قوله وكل يزعم انه له ملكا) مظنا ولم يذكر ان باب الملك ولا ناريخه اما ذكر ذلك
فسيأتي حكمه حموى (قوله وبرهنه على ما في يد رجل آخر) فيد بالبرهان ان لو برهن أحدهما فقط
فانه يقضى له بالكل فلو برهن الخارج الآخر يقضى له بالكل لان المقضى له صار اذا يد بالقضاء وان لم
تكن العين في يده حقيقة فتقدم بينة الخارج الآخر عليه ولو لم يبرهنه على صاحب اليد فان حلف لهما
ترك في يده فضاء ترك لا قضاء استحقاق حتى لو أقاموا البينة بعد ذلك يقضى بها وان نكل لهما جميعا يقضى
به بينهما نسفين ثم بعده اذا أقام صاحب اليد البينة انه ملكه لا تقبل لانه صار مقضيا عليه بجر (قوله
على سبيل التنصيف) لتساويهما ومحدث تميم بن طرفة الطائي ان رجلا اختصه الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ناقة أقام كل واحد منهما البينة فعضى بها بينهما نصفين قال في البحر ومن هذا القبيل ما في
المنية أقاموا بينة على عبد في يد رجل أحدهما بغصب والاخر ببيعة فهو بينهما وظاهره ان ما في المنية
لم يذكره المصنف وليس كذلك ولهذا نقل الحموى عن المقدسي ان ما في المنية سيد كره المصنف بعد قليل
انتهى وأراد به ما سأتى من قوله ولو برهن أحدا الخارجين على لغصب والاخر على الوديعة استموا وشمل
اطلافة ما اذا ادعى الوقف قيمان في يد ثالث فانه يقضى بالعقار نصفين لكل وقف النصف وهو من قبيل
الملك المطلق باعتبار ملك الوقف ولهذا الوادعى وقفية ما في يد آخر وبرهن فدفع ذواليد بانه مودع فلان

ونحوه وبرهن فانهما تندفع خصومة المدعى كما في الاسعاف فدعوى الوقف داخل في المسئلة الخمسة بجر
 وذ كر شيخنا مانصه المستأجر والمرتهن والمودع والغاصب من الواقف ليسو خصما أما فلا تسمع دعوى
 الوقف عليهم اذا برهنوا على ما ذكر على ما عرف في خمسة الدعوى انتهى وذكر الخصاص مانصه ان كانت
 الارض في يد رجل اودعه الواقف اياها أو رهنه اياها أو كان مستأجرا من الواقف او غصبها من الواقف
 وهو مقرانها لاواقف قال لا يكون احدهم هؤلاء خصما عن الواقف حتى تقوم البينة على اقرار الواقف
 بحضرة وارث له او وصى انتهى (قوله تهازت البيئات) لان احدهما كاذبة يبين زيلعي (قوله يشرع الخ)
 رد بان حديث القرعة كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ بجر (قوله سقطا) لتعذر العمل به لان الخلل
 لا يقبل الاشتراك وقرق القاضي بينهما حيث لا مرجح بان كان قبل الدخول فلا شيء على كل واحد منهما
 بجر عن منية المتق (قوله هذا اذا كانت حال حمايتها) اسم الاشربة يعود على سقوط كل من البرهانين
 لعدم ما ترجح به احدي البيتين على الاخرى بان لم يؤرخا فلوارخت احدهما دون الاخرى فضى
 للمؤرخ على ما يعلم من كلام البحر (قوله وان كانت الدعوى بعدموتها تقبل البيتان) ان لم يؤرخا
 أو أرخا واستوى تاريخهما وعلى كل منهما نصف المهر وبرتان ميراث روج واحد فان جاءت بولد ثبت
 الذنب منهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وبرتان من الابن ميراث أب واحد بجر
 الخلاصة ونيرخا فان المراد من قوله في الخلاصة فان جاءت بولد الخ أى بان كانت جاءت بولد قبل الموت
 فسقط قول السيد المحوى ولا يخفى أن قوله في الخلاصة فان جاءت بولد مشكل لان مبنى الاشكال عدم
 تصور مجيئها بالولد بعد الموت وقد علمت مراده (قوله وهي لم صدقت) لان المكاح مما يحكم به بتصادق
 الزوجين فيرجع الى تصديقها الا اذا كانت في بيت احدهما ودخل بها أحدهما فمكون هو اولى
 ولا يعتبر قولها لان تمكنه من نقلها أو من الدخول بها دليل على سبق عقده الا ان يقيم الآخر البينة انه
 تزوجها قبله فيكون هو اولى لان الصريح في قوة الدلالة زيلعي وفي البحر عن التمهيد لو دخل بها
 احدهما وهي في بيت الآخر فصاحب البيت اولى (قوله اوسبغت بيته) طاهره ان الترجيح بالتصديق
 في رتبة الترجيح بسبق التاريخ وليس كذلك حتى لو صدقت من لم يسبق تاريخه لا يعتبر تصديقها ويقضى
 بالنكاح لمن سبق تاريخه لان سبق التاريخ ارجح من الكل ثم الديثم الدخول ثم الاقرار فلوقال المصنف
 وهي لمن صدقت ان لم يسبق تاريخ الاقرار لكان اولى ولما الترجيح بوجود التاريخ من احدهما فقط
 فشرط بأمرين عدم اقرارها لآخر وعدم كونها في يده وهذا قال في البحر وعلم مما قررناه ان احدهما
 لو أرخ فقط فانها لمن اقرت له كمن أرخ أحدهما ولا خير يدافعها الذي يدعى في الخلاصة والبرازية
 والحاصل ان احدهما اذا أرخ فقط قدم ان لم يكن اقرارا لآخر ولا يدانج (قوله الا ان يوقت الشهود
 وقنا سابقا) فيمضى له ويتقض القضاء الاول والقضاء لا يكون قساع على الكافة مطلقا بل بشرط عدم
 التاريخ كفي البحر عن الصغير ونصه القضاء لا يكون على الكافة الا في القضاء بالحريفة والنسب
 والولاء والنكاح وليكن في المكاح يشترط ان لا يؤرخا فان أرخ المحكوم له ثم ادعاها آخر بتاريخ سابق
 فانه يقضى له ويبطل القضاء الاول وسبق منها شترط ذلك في المحريد أيضا في باب الاستحقاق انتهى
 وقوله وليكن في النكاح الخ أى القضاء في النكاح انما يكون على الكافة اذا لم يؤرخا ويعمل على ما اذا
 ترجحت بينته بمرجح آخر غير التاريخ كالنقض والتصديق والا فلا يتصور القضاء له لاسنواها في عدم
 التاريخ (قوله لا تقبل بينة الخ رج الاعلى وجه السبق) صريح في ان سبق التاريخ ارجح من اليد فيكون
 ارجح من التصديق أيضا بالاولى لان التصديق لا يعتبر مع وجود اليد فشرط اعتبار التصديق ان لا يوجد
 سبق التاريخ وان لا تكون في يدهما كما قدمناه والحاصل كما في زيلعي انه ما ان تنازعاني امرأة
 واقاما البينة فان أرخا وكان تاريخ أحدهما اقدم كان هو اولى وان لم يؤرخا واستوى تاريخهما فان كان
 مع أحدهما قبس كالدخول بها او نقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد شيء يرجع الى تصديق المرأة

تهازت البيتان وفي قول ترجح
 بينهما ويسمى ان خرجت قرعته
 (و) لبرهنها (على نكاح امرأة سبطا)
 أى البرهانان هذا اذا كانت حال
 حياتها وان كانت الدعوى بعد
 موتها تقبل البيتان لان الارث يقبل
 الاشتراك (وهي أى المرأة ان
 صدقت له) اوسبغت بيته أى
 لودعى على امرأة نكاحا في حديث
 فانام البينة ففضى به اليه ثم ادعى آخر
 فانام البينة على انها امرأته
 لا يحكم بها الا ان يوقت الشهود وانما
 سابقا وكذا اذا كانت المرأة في يد
 الزوج ونكاحه طاهر لا تقبل بانه
 المخارج الاعلى وجه السبق عبد
 في يد رجل ادعى رجلان كل واحد
 (و) برهنها (على الشراء منه)

انتهى (قوله أى من ذى اليد) ليس بقيد بل كذلك ينتصف المتنازع فيه بينهما إذا ادعى الشراء من غير
 ذى اليد وبرهن عليه (قوله ونقد الثمن) أى وبرهن على نقد الثمن وليس قيداً احترازياً إذا حكم بالتصنيف
 لا يتوقف عليه لكن ينظر حكم ما إذا برهن أحد البيتين على نقد الثمن دون الأخرى (قوله ولم توف
 واحدة من البيتين وقتاً) احتززه عما إذا وقتت أو سبق تاريخ أحدهما حيث يقضى به للسابق كما سيأتى
 وكذا يعتبر التاريخ من أحدهما بين عند أبى يوسف كما سيأتى فى الشارح ومقتضاه ثبوت الخلاف لغيره
 وسيأتى ما فيه (قوله وان شاء تركه وأخذ كل الثمن) لأن شرط العقد الذى يدعيه وهو اتحاد الصفقة قد
 تغير عليه ولعل رغبته فى تلك الكمل ولم يحصل فيرده وبأخذ كل الثمن فإن قيل ينبغى أن تبطل البيدات
 لكذب أحد الفريقين لاستحالة توارد العقدين كلاً فى وقت واحد جيب بأنهم لم يشهدوا بكونهما فى
 وقت واحد بل شهدوا بنفس العقد فخاران يكون كل منهما معتمداً في وقت أطلق له الشهادة به غناية
 (قوله لم يأخذ الاخر كله) لأنه صار مقضياً عليه بالصف فأنفس العقد فيه والعقد متى انفسخ بقضاء
 الغاضى لا يعود الا بتجديد ولم يوجد غناية (قوله اشارة الى انه يجوز له ان يأخذ كله قبل القضاء) وذكر
 بعض الشارحين ناقلاً عن مبسوط شيخ الاسلام انه لا خيار له وهو الظاهر كما فى العناية فلا فرق على
 الظاهر بين ان يكون الامتناع من اخذ النصف قبل القضاء او بعده (قوله فللسابق) لأنه اثبت الشراء
 فى زمن لا ينزعه فيه احد فاندفع الآخر به بحر (قوله عند أبى يوسف) فى الزيلعى ما يفيد الاتفاق
 وكذا فى البحر وهو الظاهر أيضاً من كلام العناية وعلل المسئلة بأنه اثبت ملكه فى ذلك الوقت واحتمل
 الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يغضى له بالشك انتهى لكن كلام العيني فى شرح قول المصنف ولو برهن
 الخرجان على الملك والتاريخ اوعلى الشراء من واحد شهد بما ذكره الشارح ونصه ولو أرخت احدهما
 دون الأخرى فهو مساو عند أبى حنيفة وقال أبو يوسف المؤرخ اولى وقال محمد المصنف اولى لان البينة
 على الملك المطلق تدل على الملك من الأصل الا ترى انه يستحق به الاولاد والا كساب وملك الاصل اولى
 من التاريخ ولا يوجب يوسف ان المؤرخ ملكه متيقن فكان اولى ولا يوجب حنيفة ان المصنف يحمّل ان يكون
 اقدم فلا يترجح المؤرخ مع الاحتمال اه (قوله وان ادعى الشراء من واحد الخ) مقصوده من هذا الاشارة
 الى الاعتراض على المصنف بأن قوله والا فلذى القبض لا يطابق ما تقدم فانه مفروض فيما اذا كانا خارجين
 تنازعا فيما فى يد ثالث فاذا كان مع احدهما قبض كان ذايد تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة وبجواب
 بما أشار اليه الشارح أيضاً من ان فى كلام المصنف حذفاً وان هذا الجزء المذكور جراً مشروطاً محذوف
 تقديره وان ادعى الشراء من واحد الخ وان الشرط المذكور فى كلام المصنف بقوله وان أرخا جزأه
 محذوف قدره الشارح بقوله فيما تقدم فللسابق وهذا تكلف وتعسف والظاهر فى تصحيح كلام المصنف
 ان يقال يجوز ان يراد انه اثبت بالبينة قبضه فيما مضى من الزمان وهو الا أن ييد البائع كفى البحر عن
 المعراج الا انه استشكل بما فى الذخيرة من ان ثبوت اليد لاحدهما بالمعاينة انتهى فالحق انها مسئلة
 أخرى وكان ينبغى افرادها وحاصلها ان خارجاً اذا يدعى كل الشراء من ثالث وبرهننا قدم ذواليد
 فى الوجوه الثلاثة والخارج فى وجه واحد اه وجوز العلامة المقدسى ان يجعل ضمير أرخا مطلق المدعين
 ولو على سبيل التحريد على ما نقل عنه السيد الحموى وهو احسن ما يصار اليه فى الجواب لان جعل الضمير
 لمطلق المدعين شامل لما اذا كانا خارجين او احدهما ذا قبض فأنحل الاشكال وأراد بالوجوه الثلاثة
 ما اذا لم يؤرخا أو أرخا تاريخاً واحداً أو أرخ واحد منهما وقوله والخارج أى وقدم الخارج فى وجه واحد
 وأراد به ما اذا أرخا وسبق تاريخه (قوله فلذى القبض منهما) لأنه يدل على سبق شرائه (قوله والشراء
 احق من الهبة) لقوته لكونه معاوضة من المجانيين ومثبات الملك بنفسه والملك فى الهبة يتوقف على القبض
 وكذا اذا ادعى أحدهما الشراء والاخر الصدقة والقبض واطلاق فى الهبة وهى مقيدة بان لا تكون
 بعوض اذ لو كانت بعوض كانت بينهما كفى البحر قال ومقتضاه استواء الشراء والهبة بعوض واذا ادعى

أى من ذى اليد ونقد الثمن ولم يثبت
 واحدة من البيتين وقتاً فيكون
 (الكل) واحداً من المدعين (نصفه
 يبدله ان شاء) ورجع كل منهما
 على البائع بنصف الثمن وان شاء تركه
 وأخذ كل الثمن (وبإيهما أحدهما
 عن أخذ نصف المدعى) (بعد القضاء)
 بينهما (لم يأخذ الاخر كله) أى
 لا يجوز الا بالعقد الجديد فى النصف
 الا لثاني الباقي قوله بعد القضاء اشارة
 الى انه يجوز له ان يأخذ كله قبل
 القضاء هذا اذا لم يؤرخا أو أرخا
 تاريخاً واحداً (وان أرخا) وتاريخ
 أحدهما سابق فللسابق وكذا
 اذا أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر
 للمؤرخ عند أبى يوسف وان ادعى
 الشراء من واحد واحد منهما قابض
 وأرخا تاريخاً (فللسابق والا) أى
 وان لم يؤرخا أو أرخا تاريخاً واحداً
 أو أرخ واحد منهما (فلذى القبض
 منهما والشراء احق من الهبة)

أحدهما هبة وقبضا والآخر صدقة وقبضا فها سواء ويقضى به بينهما لاستوائهما في وجه التبرع فان قيل لان السلم التساوى فان الصدقة لازمة لا تقبل ازجوع دون انبة يحجب بها في الهدية من انه لا ترجيح بالزوم قال في العناية وتقرر ان الترجيح بالزوم ترجيح بما يظهر في ثانی الحال اذ للزوم عبارة عن عدم صحة الرجوع في المستقبل والترجح انما يكون بمعنى قائم في الحال وهذا أي الحكم بالتصنيف بينهما فيما لا يحتمل القسمة لان الشئ لا يضره واختلافهما فيما يحتمل القسمة والاصح انه لا يصح لانه تنفذ الهبة في الشائع فصار كقائمة البيئتين على الارتهان وقيل هذا قول أبي حنيفة وعندهما يجوز بناء على ان هبة الواحد من الاثنين جائزة عندهما خلافا له وقيل يجوز بالاجماع لضروبيته (قوله حتى اذا ادعى أحدهما) أي أحدا الحارجين على ذي يد وقيدنا بكونهما خارجين للاحتراز عما اذا كانت في يد أحدهما والمسئلة بحاشا فانه يقضى للخارج الا في سبق التاريخ فهو للاسبق وان أرخت احدهما فقط فلا ترجيح لهما وان رت في أيديهما يقضى بهما بينهما في سبق التاريخ فهي له كدعوى ملك متى بخر (قوله ولا نار يخضع معهما) فان أرخا فصاحب التاريخ المتقدم أولى وار لم يؤثر مع أحدهما قبض كان هو أولى عني وكذا ان أرخ أحدهما فقط بخر (قوله ولو ادعى من اثنين الخ) ينزل في الدر عن هبة الدرر مانصه ولو اختلف المالك استويا وهذا فيما لا يقسم اتفاقا واختلف الترجيح فيما يقسم والاصح ان الكل لم يدعي الشراء لان الاستحقاق من قبيل الشئوع المنسارن لا الضارئ اهـ (قوله فانه يقضى به بينهما نصفين) لانهما عند اختلاف المالك يصير كل منهما خاتما عن مملكته لاحتجاجة الى اثبات المالك وهما في ذلك سواء وفيما اذا اتحد المالك لا يحتج بالاثبات للملك لثبوتها بتقافهما وانما احتجتهما الى اثبات سبب الملك لانفسهما وفيه يتقدم الاقوى وفيما اذا كان معهما تاريخ والمملك لهما واحد كان لا قدمهما تاريخا لثبوت ملك في وقت لا يمازعه فيه أحد بخلاف ما اذا كان المملك لهما مختلفا حيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ على ما بينه من فريزيابي (تقته) نقل في البحر عن البرازية انه لو ادعى الشراء من رجل وآخرا فبسة والقبض من غيره والثالث الميراث من أبيه وار اربع الصدقة من آخر قضى بينهم ارباعا لانهم يملكون الملك من مملكتهم فيجعل كائهم حضروا وأقاموا البيعة على الملك المطلق اهـ وهذا لا ينافي ما سبق في المتن من ان الشراء احق من افسه لانه محمول على ما اذا اتحد المملك ولهذا أفيد الشارح اطلاق المتن بقوله معاه من واحد وما هما مروض فيما اذا اختلف المملك وحينئذ يستطمان غله الحموى عن المقدسي حيث قال ولتقابل أن يقول رجحتم البيع فيعبر بكونه معوضة من الجانيين وهذه العلة موجودة هنا فينبغي الترجيح بها انتهى (قوله واشراء والمهر سواء) لاستوائهما في اعوه فان رل واحد منهما معاوضة ثبتت الملك بنفسه وهذا ادم بخرط او أرخا وتاريخهما على سواء فان سبق تاريخ أحدهما سابق أولى غاية البيان عن مبسوط حواهر زاده (قوله فيعنى لكل واحد منهما بالنصف) فلم أره نصف العبد ونصف قيمته على الزوج وللمشترى نصف العبد ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ انفردت الصفة عليه عني وهل للمرأة الفسخ في نصف العبد والرجوع على الزوج بكل القيمة لم أره والظاهر ان لما ذلك أيضا لوجود العلة وهي تفريق الصفة (قوله وعند محمد الشراء أولى) لانه أمكن العمل بالبيئتين بتقديم الشراء اذ التزوج على عين مملوك لا غير صحيح وتجب قيمته عند تعذر تسليمه بخلاف العكس لان تقدم النكاح مبطل للبيع فلا يجوز بيع ملك الغير من غير اجازة المالك فريابي (قوله وفي القياس الهبة أولى) لانها ثابتت الملك والرهن لا يثبت ووجه الاستحسان ان المنبوض بمحكم الزهن مضمون وبمحكم الهبة غير مضمون وعقدان ا أقوى ا طابق الهبة وهي مقيدة بار لا عوض فيها فان كانت بشرط العوض فهي أولى من الزهن لانه عتد ضمان ثبتت الملك بصورة ومعنى الزهن لا يثبت الا عند الهلاك معنى لا صورة بخر (قوله من واحد) أراد به غير ذي اليد قال في الدرر احترازه اذ ابرهن على ما في بداخر كلاما انتهى وفيه كلام لعزى زاده فليراجع (قوله فالاسبق أحق) لانه اثبت انه أول

حتى اذا ادعى أحدهما شرا والآخر هبة وقبضا معناه من واحد واقاما البيئته ولا نار يخضع معهما فالشراء أولى ولو ادعى من اثنين ذلك فانه يقضى به بينهما نصفين (والشراء والمهر سواء) حتى لو ادعى أحدهما شرا العبد من ذي اليد وأدعت امرأة ان ذا اليد تزوجها عليه استويا فيقضى لكل واحد منهما بالنصف هذا عند ليل وفي وعند محمد الشراء أولى اي يرف وعند محمد الشراء حتى لو ادعى (والرهن احق من الهبة) حتى لو ادعى أحدهما رهنا وقبضا والآخر هبة أحدهما رهنا فالرهن أولى (ولو برهن وقبضا وبرهنا فالرهن أولى) ولو برهن وفي القياس الهبة أولى (المطلق) على المخارجان (وهو مختلف) (أو برهن المخارجان) (على الشراء من واحد فالاسبق أحق) قوله من واحد اي من غير صاحب اليد زاده واهما بالشراء من صاحب اليد

المالكين فلا يملك الملك الامن جهته ولم يملك الاخر منه قال في البحر والمحاصل انهما لم يورخا
 أو أرخا وأستويا فهي بينهما في المسئلةين وان أرخا وسبق أحدهما فالسابق أولى فيهما وان أرخت
 أحدهما فقط فهي الاحق في الثانية لافي الاولى وقد مرنا ان دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق
 لا تقدم لخارج والاسبق تاريخ الخ والمرد من قوله فهي الاحق في الثانية هي ما اذ ابرهن الخارجان
 على الشراء من واحد آخر غير ذي اليد والاولى هي ما اذ ابرهن على الشراء من ذي اليد ومنه يعلم مرجع
 ضمير الثانية في قوله فالسابق أولى فيهما (قوله قدم في صدر الباب) وهو قوله ولو ابرهن على الشراء منه
 لكل نصفه ببدله ان شاء الخ لان الضمير في منه يعود على ذي اليد كما ذكره الشارح (قوله لان حكمها
 واحد) فان قلت لان سلم ان الحكم واحد بل هو مختلف لنول المصنف هنا فالاسبق احق وفي السابقة
 لكل نصفه قلت لا تخالف لانه انما كان الاسبق احق هنا لاجل اختلاف التاريخ حتى لو لم يورخا أو أرخا
 تاريخا واحدا يكون الحكم كالسابقة وهو الغضاء بالتصنيف فتقوله لان حكمها واحد أي عند عدم
 سبق التاريخ ومن هنا خرج الجواب عن دعوى التكرار وان لم يكن المراد بالواحد في كلام المصنف غير
 ذي اليد فدعوى الشارح المذكور ممنوع أيضا لاشتمال هذه الصورة على سبق التاريخ بخلاف السابقة
 والتقدير في كلام المصنف بقوله من واحد وأراد به غير ذي اليد لا لدفع التكرار بل للاشارة الى انه
 لا فرق في الحكم وهو الغضاء بالتصنيف عند سبق التاريخ أو القضا به للاسبق عند وجود السابق بين
 ما اذ ابرهن الخارجان على الشراء من ذي اليد أو من غيره فأشار الى الوجه الاول بالمسئلة السابقة والى
 الوجه الثاني بهذه المسئلة ثم رأيت في العناية قال قوله من واحد أي من غير صاحب اليد ليس فيه
 زيادة فائدة فانه لا تفاوت في سائر الاحكام بين ان يكون ذلك الواحد ذا اليد أو غيره انتهى فهذا يعين
 ما قلنا (قوله من رجل آخر) أي غير الذي يدعى الشراء منه الرجل الآخر (قوله وذكرنا تاريخا واحدا
 استويا) لانهما يشتملان الملك لباثعهما ولو اختلفا في التاريخ كان للاسبق كما اذا كان المملك لهما
 واحدا وما نال الزبلى من انه يكون بينهما وان سبق تاريخ أحدهما وتبعه العيني فسهو قال في البحر
 والاحتج من الزبلى انه جعله من قبيل دعوى الملك المطلق ونسب ما قاله في الذب قريب سامن قوله ولو
 برهن الخارجان على الملك والتاريخ بالاسبق احق مطلقا انتهى ومعنى مطلقا أي سواء تعدد المملك او
 اختلف وعن هذا قيد الشارح التاريخ الذي ذكره المصنف مطلقا بقوله واحدا للاحتراز عما اذا اختلف
 التاريخ ثم رأيت الفندقي انتصر للزبلى فليراجع ورأيت بخط شيخنا انه في الدرر نقل عبارة العيني
 واقرها قال وعليه فلا تنصوب اه ثم اعلم ان المؤلف لو قال وذكرنا تاريخا واحدا فلهما فقط لكان أولى
 اذ لا ترجح صاحب التاريخ بل غيره لان نوقيت أحدهما لا يدل على عدم الملك لجواز ان يكون
 الآخر قد قدم بخلاف ما لا كان البائع واحدا لانهما انفعلا على ان الملك لا ياتي في الامن جهة فاذا ثبت
 أحدهما تاريخا حكم به حتى يتبين انه تقدمه شراء غيره بغير (تقوله استويا) لان لكل واحد منهما
 ثبت الملك لباثعاه ومملك باثعاه مطلق ولا تاريخ فيه زبلى ثم لا بد من ذكر المدعى وشهوده ما يفيد ملك
 باثعاه ان لم يكن المبيع في يد البائع وان شهدوا بيده فقولان در عن ابن ابي زيد (قوله وعن محمد انه لا تقبل)
 لان الذين فاستأخلى مطلق الملك ولم تعرضا لجهة الملك فكان التقدم والتأخر سواء ولهما ان البيئة مع
 التاريخ متضمنة معنى الدفع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت فثبت بونه بعده لغيره لا يكون الا بالتلفيق من
 جهته وبينه ذي اليد على الدفع مقبولة وعلى هذا الخلاف لو كانت الدار في ايديهما والمعنى ما يباحر قيد
 سبق تاريخ ذي اليد لانهما لم يورخا راستوى تاريخهما وأرخت أحدهما فقط كان الخارج أولى ولو
 في ايديهما فالمرتبة أولى ولو في يد ثالث فهما سواء عند عدم أي يوسف قدم المرتبة وعند محمد المطلقة
 الخ (قوله النتائج) النتائج ولادة الحيوان ووضعه عنده من نتجت عنده بالبناء لمفعول ولدت ووضعت
 كمانى المغرب والمراد ولدته في ملكه أو في ملك باثعاه أو مورثه ولها قال في خزانه الاكل لو قام بيته ان

قدم في صدر الباب فالتقدير غير
 اليد لدفع التكرار لا لأخراج صاحب
 اليد لان حكمها واحد (ولو برهن
 الخارجان على الشراء من رجل آخر
 وذكرنا تاريخا واحدا استويا)
 فيكون بينهما ثم يخرج كل واحد منهما
 كما ذكر من قبل (ولو برهن تاريخ
 على ملك) مطلق (مورخ وتاريخ
 ذي اليد سابق) فذو اليد احق
 منه وعن محمد انه لا تقبل بيته ذي اليد
 (أو برهن)
 (على النتائج)

الخ (قوله ولا ترج) يحتمل ان يقرأ الفعل بالتذكير أو التأنيث فعلى الاول يعود الضمير المستتر على المحكم وعلى الثاني يعود على الدعوى الى هذا أشار العيني (قوله بزيادة عدد الشهود) لان الترجيح يكون بقوة في العلة لا بكثرته في العلة ولذلك فلنسان الخبرين اذا تعارضا لا يترجح أحدهما على الآخر بخبر آخر بل بما يثبت كد معني المجبة فيه وهو الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يترجح المشهور بكثرته رواية على الشاذ لظهور زيادة ثبوت فيه من حيث الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم وبتريخ بقره الراوى وحسن صحبه واتقاه لا بقوة به معنى الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم وبتريخ بقره الراوى وصل البناء المنقل وكذلك لا يتأتى اذا وقعت المعارضة بينهما لا يترجح أحدهما بأية أخرى بل بقوة في معنى المجبة وهو انه نص مفسر والاخر مؤول وكذلك لا يترجح أحدا الخبرين بالقياس فعرفنا ان ما يقع به الترجيح هو ما لا يصلح علة للحكم ابتداء بل ما يكون مقتويا لما به صارت العلة موجبة للحكم غاية البيان (قوله وعدا لهم) مراده ان احدي البيتين لا يترجح على الاخرى بكثرته العادلة الخ فليس المراد بالعادلة أصلها وسيأتي في كلامه ما يدل على ذلك وهو قوله وعند مالك يقضى لا عدل البيتين (قوله وعند الاوزاعي الخ) وهو مذهب الشافعي في القديم وبعض المالكية عيني والاوزاعي مجتهد بالشام معاصر لابي حنيفة (قوله وعند مالك يقضى لا عدل البيتين) قلنا العبرة لاصل العدالة فلا ترجيح بزيادتها اذا لا أحد للأعدلية (قوله فللاول ربعها والباقي للآخر) لان مدعى الكل لا ينزعه أحد في النصف فسلم له من غير منازعة ثم استوت منازعته حتى النصف الاخر فيكون بينهما سلم مدعى الكل ثلاثة الارباع ولمدعى النصف الربع وهذا عند أبي حنيفة بطريق المنازعة (قوله وقال لا تقسم الدار بينهما اثلاثا) بطريق العول والمضارب لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتعمل الى ثلاثة فصاحب الجميع يضرب بكل حقه بسهمين وصاحب النصف بسهم واحد واعلم ان انواع القسمة اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا وبطريق المنازعة اجماعا وبطريق المنازعة عنده والعول عندهما وعكسه كما بسطه الزيلعي والعيني ونعناه في البحر (قوله نصفها على وجه القضاء) وهو الذي كان يبدى صاحبه لانه اجتمع فيه بينة الخارج وبينته ذى اليد وبينته الخارج أولى فيقضى له بذلك درر (قوله ونصفها على وجه القضاء) وهو الذي كان يبدى لان صاحبه لم يدعه ولا قضاء بلاد دعوى فيترك في يده درر والضمير البارز في قوله وهو الذي كان يبدى يرجع لمدعى الكل شيخنا (قوله قضى لمن وافق سنهنا تاريخه) لشهادة الظاهر ولا فرق في ذلك بين ان تكون الدابة في ايديهما أو في يد أحدهما وفي يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في التساج من غير تاريخ حيث يحكم بها الذي البدان كانت في يد أحدهما او لهما ان كانت في ايديهما وفي يد ثالث زيلعي (قوله اي تاريخ البينة) وذكر المصنف الضمير لتأويل البينة بالبرهان شيخنا (قوله فلهما) لان أحدهما ليس اولى من الآخر لانهما أشكل الأمر سقط التاريخان فصارا كأنهما لم يؤثر عيني (قوله هذا اذا ادعى خارجا) اسم الاشارة راجع لتقييد الاطلاق في قول المصنف فلهما أي انما يقضى به لهما ان أشكل سنهنا ولم يوافق أحد التاريخين اذا ادعى خارجا وذو اليد هذا اشار شيخنا واعلم ان موافقة السن احد التاريخين تسمة زم اختلاف التاريخ حتى لو لم يختلف التاريخين بان ارجا تاريخا واحدا يقضى به لهما أيضا وان لم يشك بان وافق التاريخين (قوله وان وافق وقت ذى اليد أو أشكل) أو خالف في الاصح شيخنا (قوله وان خالف سن الدابة الوقتين) يعني في الخارجين كما في العناية ومثله ما لو كانا ذوي يد فهو وتصريح بمعهم المن كذا بخط شيخنا (قوله بطلت البيئات) لظهور كذب الفريقين فترك في يده من كانت في يده والاصح انهما لا ييطان بل يقضى به بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد أحدهما يقضى به للذي اليد عيني (قوله وفي المبسوط الخ) وهو الاصح كما في العناية واراد بالفصلين ماذا كانت سن الدابة مشككة وفيما اذا كانت على غير الوقتين وهذه الرواية مخالفة لما روى ابو الليث عن محمد انه قال اذا كان سن الدابة مشكلا لا يقضى به بينهما نصفين

(ولا ترج بزيادة عدد الشهود) وعدا لهم حتى لو أقام أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فلهما سواء وعند الاوزاعي يقضى لا عدل البيتين وعند مالك يقضى لا عدل البيتين (دار في يد) رجل (آخر) أي خاله مثلا (ادعى رجل آخر) أي زيد مثلا (ادعى رجل آخر) أي (نصفها) ادعى رجل (آخر) على ذلك (نصفها) (كلها وبرهنا) وهو بشريشا (كلها وبرهنا) وهو تقسم الدارينهما ارباعا (فللاول) وهو مدعى النصف (ربعها والباقي للآخر) أي مدعى الكل (ولمدا) أي اثلاثا لثلاثها (مدعى الكل) ولو كانت في ايديهما (مدعى النصف) ولو كانت في ايديهما (أي في ايدي مدعى النصف ومدعى الكل) (فهى للثاني) أي الدار كلها (الكل) (مدعى الكل نصفها على وجه القضاء) ونصفها لا على وجه القضاء (قضى على نتائج دابة وارخا) تاريخا لمن وافق سنهنا تاريخه أي تاريخ البينة (وان أشكل ذلك) أي لا يعلم سنهنا (فلهما) هذا اذا ادعى خارجا اما اذا ادعى الخارج وذو اليد التساج واقاما بينة وذكر تاريخا فان وافق سن الدابة وقت الخارج قضى له وان وافق وقت ذى اليد أو أشكل قضى لذي اليد وان خالف سن الدابة والوقتين أي لا يوافق تاريخ هذا ولا تاريخ في ذلك بطلت البيتان هكذا ذكر المحاكم في مختصره وفي المبسوط الدابة بينهما في الفصلين

عناية (قوله ولو برهن أحد الخارجين على الغصب والالتزام على الوديعة الخ) تدنكر من صاحب
 الجرد كره هذه المسئلة في هذا الباب وعزاها للثنية ثم ذكرها فيما بعد من هذا الباب أيضا معزوة إلى
 الخلاصة وعذره الذهول عن ذكر المصنف لما والا لا كفي بذكر المصنف (قوله فهو بينهما) لأن الوديعة
 تصير غصبا بالتحديد حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع إلى الوفاق عني بخلاف ما إذا خالف
 بالفعل بلا جحد ثم عاد إلى الوفاق (قوله أحق من أخذ اللجام والكم) فيه لف ونشر مرتب (قوله فالراكب
 واللابس أولى) لأن تصرفهما يظهر إلا أن يقيما البينة وكذا إذا كان أحدهما راكبا والآخر دابته فله
 تكون للراكب كما في الهداية وحري عليه في التنوير وغيره كالعيني لكن نقل الاتفاق عن الاستيعابي
 في شرح الطحاوي أنه إذا كان أحدهما في السرج والآخر خارج السرج يقضى به بينهما بالاجتماع
 وروى عن أبي يوسف أنه يقضى به بالراكب في السرج ونقل الناطقي في الاجناس عن نوادر المعلى
 رجلان على دابة أحدهما في السرج والآخر ديفاد عداها فهي لراكب السرج فإن كانا في السرج فهي
 بينهما نصفان قال الشيخ الشلبي فعلم مما ذكره في شرح الطحاوي والاجناس أن الدابة في ظاهر الرواية
 بينهما نصفين وإن كان أحدهما ديفا وما في الهداية فذلك على رواية النوادر انتهى ولو كان أحدهما
 متعلقا بذنبها والآخر ماسك للجاءها قالوا ينبغي أن يكون الماسك أولى ولو تنازع في بساط أحدهما فاعد
 عليه والآخر متعلق به فهو بينهما نصفان لا يظري القضاة وكذا إذا كانا جالسين عليه بخلاف ما إذا كانا
 جالسين في دار وتنازع فيها حيث لا يحكم لهما بها لا احتمال أنها في يد غيرهما وهما علم أنه ليس في يد غيرهما
 عيني وأعلم أن ما ذكره العيني هنا بلفظ ينبغي ذكره في شرحه على الهداية معزوا للذخيرة بلفظ ينبغي بل
 جزم به من غير تردد (قوله أحق من الغير) أما الأولى فلأن صاحب الحمل هو المتصرف فيها بالتصرف
 المعتاد كما إذا ادعى جماعة سفينة وكان واحد منهم راكبا والآخر ماسكا بذنبها وآخر يجذف فيها وآخر يمدحها
 فهي بينهم الأمان يمدحها فانه لا يبدله فيها وأما الثانية فلأن صاحب الجذوع هو المستعمل لأن البناء يبنى
 للجذوع عادة ولو كان لكل منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما ما ولا تعتبر الكثرة ولا القلة عدان تباع ثلاثا لأن
 الحائظ يبنى للمستغنى وذلك لا يحصل غالب بدون الثلاث فصار الثلاث كالنصاب ولو لا أحدهما ثلاث
 وللآخر دون الثلاث فهو لصاحب الثلاثة وروى عن الإمام أنه بينهما ولصاحب الجذوع أو الجذعين
 حق الوضع فلا يؤثر بالتلع لأن الظاهر يصلح للدفع لئلا يستحق الا إذا ثبت بالبينة أن الحائظ لصاحب
 الجذوع ولو لا أحدهما جذوع دون الآخر قيل لصاحب الجذوع وقيل بينهما وأما الثالثة فلأن الاتصال
 يدل على أنه ما يبنى في وقت واحد فترجح به عيني وقوله يجذف أي يقذف بالدال والجيم قال في المغرب
 جذف يجذف من باب ضرب إذا حرك وقال الكسائي جذف الطائر يجذف جذوفا إذا كان مقصودا
 فرأيت أنه إذا طار كانه يرد جناحيه إلى خلفه قال الاصمعي ومنه سمى مجذاف السفينة وجناحا الطائر
 مجذافا قال ابن دريد مجذاف السفينة بالدال والذال جميعا الغتان فصيحتان صحاح الجوهري (قوله
 فصاحب الحمل أحق) فلو الحمل لهما استويا وإن كان مال أحدهما أكثر عيني (قوله فصاحب الجذوع
 أولى) فإن كان له عليه هراوى أو بواري لم يستحق بها شيئا وإن كان الحائظ لصاحب الجذوع لكنه لا يؤثر
 بدفع الهراوى والبواري عيني وذكر في الدر عن الحائفة مانصه ولا يختص بصاحب الهراوى بل صاحب
 الجذوع الواحد أحق منه انتهى والهراوى خشبات توضع على الجذوع والبواري الخصر التي توضع عليها
 (تممة) حق المطالبة برفع جذوع وضعت تعديلا لا يسقط ببراءة ولا صلح ونحوه ويبيع وأجاره در عن
 الأشباه (قوله فصاحب الاتصال أحق) حيث لم يكن إلا آخر ذاتصرف لأن الظاهر أنها ما يبنى معافا كان
 صاحب الاتصال أسبق ملكا من الآخر فترجح به دعواه وأما إذا كان المتنازع فيه في تصرف المدعى
 عليه ويده فهو أحق من صاحب الاتصال كذا نخط شيخنا (قوله والمراد بالاتصال الخ) يريد به اتصال
 الترييع فالاتصال الملزقة غير معتبر كما في التنوير (قوله طرفه في يده) لو أبقى المن على إطلاقه ليشمل

(ولو برهن أحد الخارجين على الغصب
 والالتزام على الوديعة استويا) أى
 إذا كان العبد في يد رجل وأقام رجلان
 عليه البينة أحدهما بغصب والآخر
 بوديعة فهو بينهما نصفان (والراكب
 واللابس أحق من أخذ اللجام والكم)
 أى إذا تنازع في دابة أو قيس أحدهما
 راكبا والآخر لابس عليه والآخر متعلق
 باللجام والكم فالراكب واللابس
 أولى (وصاحب الحمل والجذوع
 والاتصال أحق من الغير) أى إذا
 تنازع في دابة ولا أحدهما عليه حمل
 فصاحب الحمل أحق أو تنازع في
 حائط ولا أحدهما عليه جذوع
 فصاحب الجذوع أولى وإذا كان
 فصاحب الحائط متصل بذنبه فصاحب
 لرجل حائط متصل بذنبه فصاحب
 الاتصال أحق والمراد بالاتصال
 مداخلة لبن جدار فيه ولبن هذا في
 جداره وإن كان الحائط من الخشب
 فالأصل أن يكون ساجة أحدهما
 مركبة في الأخرى (نوب) طرفه (في
 يده وطرفه) الآخر (في يده) يخص

مالو كان الذي في يده أكثر مما في يده الآخر كان أولى إذا حكم وهو التنصيف بينهما لا يختلف لان
 الزيادة من جنس الحجة فلا توجب زيادة الاستحقاق (قوله نصف الثوب بينهما) لان يد كل منهما ثابت فيه
 ولا معتبر بالكثرة في أحدهما لان الترجيح بالقوة لا بالكثرة بخلاف ما إذا كان في يده الآخر المدة
 اذ هي غير منسوجة فلم يكن في يده شيء من الثوب فلا يراحم الا خرعيني (قوله فحوى الخ) فحوى القول
 معناه يد ويقتصر (قوله فالقول له) لانه في يد نفسه فلا تقبل دعوى أحد عليه انه عبده عند انكاره
 الابينة كالبالغ دروعيني وفي كلام المصنف ادخال الفاء في خبر المبتدأ الذي ليس هو من صيغ العموم
 وهو مما منعه الجمهور واجازة الانخس وقد يقال ان الخبر محذوف وما ذكر معطوف عليه والتقدير صبي
 يعبر عن نفسه ادعى عليه انه عبده فقال الخ كذا قيل وتعب بأن المبتدأ هنا ذكره موصوفة بجمله وهي
 من صيغ العموم (قوله فلان) أي غير ذي اليد دليل قول الشارح والذي هو في يده يدعى الخ (قوله
 فهو عبده للذي الخ) لانه أقرانه لا يده حيث اقر على نفسه بالرق لا يقال الاقرار بالرق من المضار فلا يعتبر
 من الصبي فكيف يصح اقراره به لانا نقول الرق لم يثبت بقول الصبي بل بدعوى ذي اليد ادم
 المعارض بدعوى الحرية لا بد لما صار في يد المدعى بقي كالتماش في يده فيقبل اقراره عليه ولا نسلم
 ان الاقرار بالرق من المضار لانه يمكنه التدارك بعده بدعوى الحرية اذا التناقض فيه لا يمنع صحة الدعوى
 بخلاف الاقرار بالدين ولا يقال الاصل في الأدمي الحر يده لانه ولد آدم وحواء عليهما السلام وهما حران
 فوجب ان لا يقبل دعوى الرق الابينة وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالتقيط حيث لا يقبل
 قول الملتقط انه عبده وان كان في يده لانا نقول الاصل اذا اعترض عليه ما يدل على خلافه يبطل
 وثبوت اليد عليه دليل على خلاف ذلك الاصل لانه دليل الملك فيبطل به ذلك الاصل زيلعي (قوله
 أوصي لا يعبر) معطوف على المبتدأ او لي فاعل قال وعلى الاول فالقول ومقوله محذوفان وعلى الثاني
 المحذوف هو المقول ولو قدر الشارح كان واسمها العائد على صبي فقال أو كان الصبي الخ لاستغنى كلام
 المصنف عن التقدير وان كان حذف كان واسمها مع غيرا ولو قيل لا يلزم على تقدير الشارح التسوية
 بين من يعبر عن نفسه ومن لا يعبر عن نفسه ان الحكم برقه موافق على اقراره وليس كذلك لان من لا يعبر عن
 نفسه بمنزلة المتعاقب فيكون ملكا لذي اليد ان ادعاه لادم المعارض وأما من يعبر فهو في يد نفسه فيعتبر
 اقراره كذا قيل وفيه نظر لان استراجه مبنى على اعتبار مفهوم الشرط وهو غير معتبر عندنا على ان
 الفائل باستباره انما يقرب به اذا لم يكن مفهوم الخ لفتاوى الحكم أو مساو يا وهنا سكوت من لا يعبر
 مساو لقوله لعدم اعتبار اقراره (قوله فالساحة نصفان) لان كلامنا لا يحتاج اليها للاستعمال في
 انواع المرافق من المرور فيها والتوضؤ وكسر المحطب ووضع الامتعة ونحو ذلك وهما في ذلك سواء فتتصف
 بينهما كالطريق لان الترجيح بالقوة لا بالكثرة بخلاف ما اذا زعم في الشرب حيث يقسم بينهما على
 قدر ارضيهما لان الاحتياج اليه لاجل السقي فعند كثرة الاراضي تكثرت الحاجة عني واعلم ان القسمة
 على الرأس في الساحة والشفعة وأجرة القسام والنواب أي الهوائية المأخوذة ظلمة والعاقلة وما يرمى
 من المركب خرف العرق والطريق كذا بخط الشيخ شاهين (قوله لكن ابن) بتشديد الباء أو التخفيف
 مع الاضافة الى قوله أحدهما فيها أي ضرب فيها البناء وهو الطوب التي على اول أو كان لبنه موضوعا
 فيها على الثاني حموى وأقول ما ذكره من الاحتمال الثاني يأباه قول المصنف أو بنى حيث ذكره بصيغة
 الفعل بدليل رسمه بالياء لا بالالف وتجريده عن الضمير ولهذا اقتصر العيني على التشديد (قوله فهي
 في يده) لان اليد في الارض غير شاهدة فلا يتب بمجرد دعواها بل بينة او تصرف بمأذ تركا لئلا
 أو الباء أو المحر لان الخسار من هذه الاشياء دليل انها بيده ثم ان تصادفانها في أيديهما أو في يد
 أحدهما لم ينض بلاينة لاحتمال بواضعهما على ذلك عيني (قوله كما لو برهن انها في يده) فانه يتنى
 له باليد فيها ويدون الآخر خارجا وان برهن على انها في أيديهما قضى به اليه فان طلبا القسمة لم تقسم

نصف (نصف الثوب بينهما) (صبي)
 في يد رجل (يعبر عن نفسه) أي يعتل
 فحوى ما يجري على لسانه (فتعال)
 فحوى (الناحر) وانكر صاحب اليد
 الصبي (الناحر) أي الصبي (وان قال
 (فالقول له) أنا عبده فلان) والذي
 الصبي العادل (أنا عبده فلان) والذي
 هو في يده يدعى انه عبده فهو عبده
 للذي هو في يده (أو) صبي (لا يعبر
 عن نفسه فهو عبده من دار في يده
 المسمتين (عشرة آيات من دار في يده
 وبيت في يد رجل (آخر) تنازعا
 في الساحة (والساحة نصفان) بينهما
 (ادعى كل) واحد من المدعين
 ارضا منها في يده (ولاينة لهما
 (و) لكن (ابن أحدهما ذبح أو بنى)
 أحدهما فيها (أو خرفه في يده
 كما لو برهن انها في يده

بينهما ما لم يقم البينة على الملك قيل هذا قول أبي حنيفة وعندهما تقسم عني

(باب دعوى النسب)*

لما فرغ من دعوى الاموال شرع في دعوى النسب لان الاول أكثر وقوعا فكان أهم ذكر اعنائه
والدعوة الى الطعام بالفتح وفي النسب بالعكس وقد يعكس وأما في الحرب فبالضم نهاية ثم الدعوة
في النسب على ثلاثة أنواع دعوة استملاء وهي التي تستند الى وقت العلوق بان يكون العلوق في ملكه
ودعوة تحرير وهي التي تقتصر ولا تستند لعدم كون العلوق في ملكه ودعوة شبهة وهي دعوة الاب ولد
أمة ابنه فيثبت منه النسب وان لم يصدقه ابنه بشرط ان تكون الامة في ملك ابنه من حين العلوق الى
حين الدعوة (قوله لا قل مدة الحمل) أي من ستة أشهر في هذا المزج نظر لانه جعل من في كلام المصنف
بيان وجعل صلة فعل محذوفة من كلام المصنف فصار مفاده انها جاءت به لا قل مدة الحمل التي هي
سنة أشهر وهذا فاسد لانها اذا جاءت به لسنة أشهر لا تصح دعوة البائع ان لم يوجد اتصال العلوق
بملكه يقينا وهو الشاهد حوى (قوله فادعاء البائع فهو ابنه) بشرط ان لا يسبقه المشتري في الدعوة
كما سيذكر الشارح قريبا والحاصل ان البائع اذا ادعى ولدا لم يبيعه فلا يخلو اما ان يبيعه لا قل من
سنة أشهر أم لا والثاني لا يخلو اما ان يبيعه لا قل من سنتين أم لا ثم ذلك لا يخلو اما ان يبيعه المشتري
في الدعوة أم لا وكل ذلك لا يخلو اما ان يسبقه المشتري في الدعوة أم لا بان ادعاه مع البائع أو بعده أو لم
يدع أصلا وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون الولد المدعى نسبه حيا أو ميتا والاول لا يخلو اما ان يوقع المشتري
به ما لا يمكن نقضه كالعتق والتدبير أو ما يمكن كالبيع والكتابة والزهر والابار وانبة أم لا ولذلك
الام على هذا التقسيم اما ان تكون وقت الدعوة حية أو ميتة فان كانت حية فاما ان يكون المشتري اوقع
بها ما لم يكن نقضه وهو العتق والتدبير أو ما يمكن وهو البيع والكتابة والزهر والابارة والهبة
والتزويج اذا عرف هذا فقول اذا ادعى البائع ولدا لم يبيعه يتطرازا جاءت به لا قل من سنة أشهر وهو حي
لم يتصف بالعتق أو التدبير ولم يسبقه المشتري في الدعوة ثبت النسب من البائع مطلقا صدقه المشتري
أم لا فالتمتعيد بالحياة للاحتراز عن الوفاة حيث لا يثبت نسبه لان المحقوق لا تثبت له ابتداء ولا عليه
والتمتعيد بعدم اتصافه بالعتق والتدبير للاحتراز عما اذا كان الولد عند الدعوة عتقا أو مدبرا بان
اعتقه المشتري أو دبره حيث لا يثبت نسبه أيضا لان ثبوت نسبه يستلزم نقض عتقه أو تدبيره وكل
منهما بعد وقوعه لا ينتقض بخلاف ما اذا ادعى نسبه بعد ان باعه المشتري أو كاتبه أو رهنه أو وهبه
أو أجره حيث يثبت نسبه ومنتقض هذه النصف والتمتعيد بعدم سبق المشتري البائع في الدعوة للاحتراز
عما اذا ادعاه قبله فان النسب منه يثبت ولا يتصور بعده ثبوت النسب من البائع بخلاف ما اذا ادعاه
معه أو قبله حيث لا تعتبر دعوة المشتري مع دعوة البائع لان دعوة البائع أقوى لاستيادها الى وقت
العلوق بخلاف دعوة المشتري فانها تقتصر ولا تستند لعدم كون العلوق في ملكه فيعرق بين ما اذا
ادعاه بعدموته واعتقه أو تدبيره وبين ما اذا ادعاه بعد كتابته أو رهنه أو نحو ذلك ففي الثاني يثبت النسب
لا في الاول بخلاف ما اذا ادعاه بموته أمه أو عتقها أو تدبيرها حيث لا يفترق الحال في ثبوت النسب
بين موتها وعتقها أو تدبيرها وبين كتابتها واجارتها وتزويجها ونحو ذلك مما سبق الكلام عليه بل يثبت
نسب ولدها بالدعوة مطلقا ولا يجمع منه ثبوت هذه الا وساف لامه غير انه في الوجه الاول أعني الموت
وأخويه لا يثبت لها أمومية الولد اما في الموت فلما سبق من ان ثبت لا يثبت له احمق ابتداء ولا عليه
وأما في العتق ونحوه فلان ثبوت أمومية الولد لا يستلزم نص احمق وهو بعد وقوعه لا ينتقض
وفي الوجه الثاني أعني الكتابة واخواتها يثبت لها أمومية الولد بالتبعية لثبوت نسب الولد لعدم المسامح

(باب دعوى النسب)*
(ولدت) أمة (مبيعة لا قل مدة الحمل)
أي من ستة أشهر (مذبيعت فادعاء
البائع فهو ابنه وهي أم ولده ويفسخ
البيع ويرد الثمن) الى المشتري

لان الكفاية ونحوها تنتقض ضمن ثبوت الاستيلاء لها هذا كله اذا ادعى نسبه والحال انها قد جاءت به
لاقل من ستة أشهر فان جاءت به لاكثر ردت دعواه الا ان يصدقه المشتري فان صدقه ثبت منه النسب
سواء جاءت به لاقل من سنتين أو لاكثر منها وهل ثبت لأمه الاستيلاء فينتقض البيع ويرد الثمن أم لا
ان جاءت به لاقل من سنتين انتقض البيع وثبت لها الاستيلاء فتصير أم ولد البائع ويرد الثمن والا فلا
(قوله مطلقا) أي سواء صدقه المشتري أم لا فهو في مقابلة لتفصيل الآتي عن زفر والشافعي (قوله
وهو أخذ زفر والشافعي) كذا في عامة الكتب كالزيلي وغيره خلافا لما في شرح العيني حيث جعل هذا
قول الأئمة الثلاثة ووجه القياس تناقض البائع لان اقامه على البيع كالاقرار بان الولد عبد فبدعواه
نسبه يكون متناقضا ودعوى المتناقض لا تسمع ووجه الاستحسان انه تناقض في محل الخفاء فيغفر لان
النسب يتنى على العلوق وفيه من الخفاء ما لا يخفى ونظيره المختلعة تدعى الطلاق وتريد الرجوع بالبدل
مدعية انه طلقها قبل الخلع تسمع دعواها وان كانت مناقضة لان اقامها على الخلع كالاقرار بقيام
العصمة لكن لما كان التناقض في محل الخفاء جعل عفو الان الزوج يستقل بالطلاق فاعلمه طلق ولم تعلم
فاذا أقامت البينة على الطلاق قبلت وكذا المكاتب يدعى على المولى بعد ادائه البذل انه أعتقه قبل
الكفاية تسمع وان كان بدعوى العتق متناقضا لكنه في محل الخفاء فيعذر لان المولى يستقل بالعتق
فاذا أقام البينة عليه تقبل ويحمل على عدم علمه بالعتق وقت الكفاية فيرجع بما أدى من البذل
(قوله وان ادعاه المشتري معه أو بعده) واصل بما قبله ووجه تقديم دعواه البائع على دعوة المشتري
سبق بيانه لكن لو حذف المصنف قوله أو بعده لكان أولى لانه معلوم بطريق الأولى وتذكير الضمير
في قوله قبله أو بعده مع ان الرجوع مؤث لتأويل الدعوة بالادعاء (قوله لا يثبت النسب من البائع)
لاستغنائه بثبوت نسبه من المشتري ولان النسب لا يحتمل الابطال زيلي (قوله بل من المشتري) لوجود
ملكه وثبت أميتها باقراره وقيل يحمل على انه نكحها واستولدها ثم اشتراها رد وقوله وثبت أميتها
أي أمية الولد لها (قوله ويرد الثمن كله عند أي حنفية) لانه تبين انه باع أم ولده وبيعها باطل
ولا يضمنها المشتري لانها غير متقومة عنده كالحرة ولهذا لا تضمن بالغصب عنده عيني (قوله وعندهما
رد حصص الولد فقط) ولا رد حصصه لام لتقومها عندهما فتضمن بالغصب والعقد فيضمنها المشتري فاذا
ردا ولد دونها يجب على البائع رد حصصه ما سلم له وهو الولد كيلا يجتمع البذل والمبدل في ملكه ولا يجب رد
حصص الام قال الزيلي هكذا ذكروا المحكم على قولهما وكان ينبغي ان يرد البائع جميع الثمن عندهما
أيضاً ثم يرجع بقيمة الام لانه لما ثبت نسب الولد منه تبين انه باع أم ولده وبيع أم الولد غير صحيح بالاجماع
فلا يجب فيه الثمن ولا يكون لاجزاء المبيع منه حصص بل يجب على كل واحد من المتعاقدين رد ما قبضه
ان كلن باقيا والافضل انهى قال العلامة المقدسي لعل مرادهم ما ذكره بناء على ان الغالب تساوى الثمن
والقيمة انتهى وانما يمكن موته امانا من ثبوت نسب الولد لانه هو الاصل في النسب لانها تستفيد الحرية
من جهته ألا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام أعتقها ولدها فالنابت لما حق الحرية وله حقيقة الحرية
والحقيقة اقوى من محقق تستتبع الادنى ولا يضره فوات التبعية درر والحديث ذكره عليه الصلاة
والسلام حين ولدت مارية القبطية ولده ابراهيم فقيل له ألا تعتقها فقال عليه الصلاة والسلام اعتقها
ولدها غاية البيان (قوله بخلاف موت الولد) لتعذر اثبات النسب فيه لان الحقوق لا تثبت للميت
ولا عليه كما سبق واذا لم يثبت النسب لم يثبت الاستيلاء لانه فرع النسب وكانت الام بحالها اتقانى (قوله
حتى لو حبلت أمة في يدرجل فباعها فولدت الخ) تقييده بيدها قبل الولادة لا للاحتراز عن بيعها مع
ولدها بعد الولادة اذا المحكم لا يختلف بل لان الكلام في دعوة ولدها المبيعة وهذا انما يكون بالولادة بعد
البيع والباء من حبلت مكسورة لان فعله من باب طرب شيخنا (قوله فهو ابنه يحكم بحريته) ولا نصير
أمه ام ولد للبائع لان عتق المشتري فيها لا ينتقض وليس ثبوت الاستيلاء للام من ضروريات ثبوت

مطلقا والقياس ان لا يثبت النسب
من البائع ذالم يصدقه المشتري وبه
أخذ زفر والشافعي (وان ادعاه
المشتري معه أو بعده) وانما قيد
بهما لانه لو ادعاه المشتري أو لا ثم ادعا
البائع لا يثبت النسب من البائع بل
من المشتري (وكذا ان مات الام)
فادعاه البائع وقد ولدت لاقل من ستة
اشهر ثبت نسب الولد وأخذ البائع
ويرد الثمن كله عند أبي حنيفة
وعندهما يرد حصص الولد فقط بخلاف
موت الولد أي ان مات ثم ادعاه البائع
والمسألة بجاء الم يثبت نسبه منه
(وعتقها كحرة ما) أي عتق الولد
والبيعة حتى لو حبلت أمة في يدرجل
فباعها فولدت في يدها المشتري لاقل
من ستة اشهر من ذبا عها واعتق
المشتري الام فادعاه البائع فهو ابنه
بحكم بحريته

والتوأمان المح) يتال هما توأمان كما يتال هما زوجان وقولهم هما توأم وهما زوج خطأ اتفاني عن المغرب
(قرله ثم ادعى البائع نسب الآخر) وحيلة استلط دعوة البائع ان يقر البائع انه ابن عبده فلان فلا يصح
دعواه ابدأ دعوى المشتري (قرله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقر بأب كسر الزاعلي صيغة اسم
المسائل وعلمه ان العتق يعمى الاعتناق وان رأفتح الزاعم صدر على صيغة اسم المفعول فعلى الاول
الاضافة من قبيل اصابة المصدر للماعل وعلى الثاني للمفعول ووجه بطلان العتق ان دعوى البائع بعده
معتنى الذى لم يعمه وفرا المعنى في اى لم يدع خانه انه ابنه سبق قلم والصراب كما ذكرنا فى الذى لم يعمه ومم
ضرورة ذلك ثبوت نسب الآخر لانهم ما من ماء واحد فيلزم منه بطلان عتق المشتري لكونه ما حوى
الاحتمال اذ يستعمل ان يكون احدهما ساحرا لاصل ولا خرقا فقه وهما من ماء واحد بخلاف ما اذا كان
اولد واحد حيث لا يطل فيه اعتناق المشتري بدعوى البائع نسبة لان العتق لو بطل فيه بطل متمسودا
لاجل حن الدعوة البائع وبدلا يجوز وهو سائبة المحرقة التى لم يعمه ثم تمضى الى الاخر فعندنا وتبعنا
وكم من شيء ثبت فمما ران لم يثبت منصوصا عنى (قرله وان لم يكن فى ملكه) بان انتراهم بعد الولادة
او اشترى امرأتهى جال يبيعها باعها فجاءت ممالا عكس من ستن عيني (قوله والمسئلة بمثلها)
يعنى انه باع احدهما فاعلم انه المشتري وادعى البائع نسب الآخر (قوله ثم نسب الولدين منه) لان
التوأمين لا ينفك عن نسبهما واذ ثبت نسب الذى عنده بمصادفة الدعوى ملكه فيثبت نسب الآخر
ضرورة ويعنى الذى عند البائع ولا يطل على عتق المشتري أى الذى عنده ولا يتحقق نفع بيعه
لان هذه دعوة تعبر بها القضاة في الامور الاستيعادية الى اتصال الملقوق بملك المدعى فيقتصر على محله ولا يمتد
وصار كان البائع امة بهما حتى من ماله كذا وتطو وليس من ضرورة عتق أحدهما توأمين بعق
عائز من حرد الآخر فلهذا لا يعق من عند المشتري عليه حموى عن الزمر (قوله لان هذا دعوة
تحرير) لعدم العارق من المالك (قوله صبي عند رجل الخ) كونه عبده اتفاني عيني (قوله فلان
العائق) الساهران التغيد بالغيبة اتفاني لا احترازمى وانذا كرف الدرر المسئلة مطابقة عن هذا
الزيد (قوله لم يكن ابنه) لان اقراره بغيره من الغير يمنع ثبوت نسبه منه بدعوى لان اقراره بحجته فى حق
نفسه عيني (قوله لم يكن يعق ليه) بدعوى لو كان عبد الله مرأا اخذ له بعه (قوله وعند هذا اذا
جحد العبد الخ) صوابه اذا جحد العبد لان امرار بدلى بجحد المقر له فصرنا لم يقر ومارجا اذا اقر
بالولاء لغيره بذكره بغيره لغيره لغيره بان اقر اشترى على البائع بالعتق فكذب فقال اذنته ولللام
ان ثابت النسب زعم المخبر لان الانزال لا يرتب جحد المخبر فى حق المقر بل ينفى حتى كان لمقر له العود الى
التصديق بعد النكاح بدب ومما اذا أغر بحرية عبد غيره بذكره بغيره لا يرتب الاقرار فى حق المقر حتى
لو ملكه يوما يعق عليه مائة سنة بزمعه والجواب عن مسئلة الولاء ان نقلنا لان سلم انها اتفاقية بل هى على
هذا الاختلاف أيضا وان سلمنا انها اتفاقية فنقول انما كان كذلك لان الولاء يقبل الابطال كما فى جر
الولاء لا ترى ان العبد اذا زوج من معتقة تأت منه بولد كان الولاء عليه لموا الى أمه فاذا اعتق الاب جر
ولاء ابنه الى مواليه وكذا المعتقة اذا ارتدت وتحقت بدار الحرب ثم سميت فاسنة وفأنتها المشتري
الثانى يثبت الولاء له بعد ان كان ثابتا للعتق الاول بخلاف النسب فانه مما يحتمل النقص بعد ثبوته غاية
البيان (فرع) ولد الملاء لا يثبت نسبه من غيره لعتاق حقه به بتكذيب نفسه شره بلالية (قوله ولو
كان الصبي فى يد مسلم ونصرانى الخ) الظاهر ان المراد به خصوص من لا يعبر عن نفسه حتى لو كان يعبر
عن نفسه يعبر بتصديقه وسياقى من الشارح من باب اقرار المريد بغيره بقول المتن وان اقر بغيره بجهول
بولد لئله انه ابنه الخ ما يدل على ذلك (قوله فهو حرا بن النصرانى) لانه يكون حرا لا مسلمانا لا لظهور
دلائل التوحيد لكل عاقل وفى العكس يثبت الاسلام تبعه ولا تحصل له المحرقة مع الجحز تحصيلها
قال فى العناية ولقائل ان يقول هذا مخالف للكتاب وهو قوله تعالى ولعبدهم من خير من مشرك ودلائل

ثم ادعى البائع نسب الآخر (قوله لم يكن يعق ليه)
المشتري) وثبت نسبها منه هذا
اذ كان اصل العتق فى ماله باع
وان لم يكن فى ملكه او المسئلة بمثلها
ثبتت نسب الولدين منه ولا يمتد
عتق المشتري فى الذى عنده ولا ينفك
بغيره هذا دعوى جحد الذى
ان يثبت (صبي عند رجل الخ)
بيده (ان) عبدى (هو ابنى
العائق) (عبدى) (هو ابنى
لم يكن ابنه) (ابن) (هو ابنى
ان يكون) (عبدى) (ابن) (هو ابنى
عليه وان لم يثبت نسبه منه كذا
المبسط وهو هذا عندنا (قوله ابنه
وعنده اذا جحد العبد الخ)
فهو ابن المولى وعلى هذا فراسه ثم
قال هو ابن فلان وادعى (قوله
ادعاء نفسه) (هو ابنى) (قوله
مسلم) (قوله) (ابن) (قوله)
النصرانى) (هو) (ابن) (قوله)
هو) (عبدى) (هو حرا بن النصرانى)
دلائل ادعاءه مع كذا ان الظاهر به

التوحيد وان كانت ظاهرة لكن الالفه بالدين مانع قوى الا ترد الى كفر بالله مع ظهور دلالة التوحيد
وقد تقدم في المحضانه ان الذممة أحق بولدها المسلم ما لم يعتل لاديان او يخفى أن يلف الكفر للنظر قبل
ذلك واحتمال الضرر بعده ويمكن ان يجاب بان قوله تعالى ادعوهم لا تتبهم بوجوب دعوة له ولا دلائلهم
ومدعى النسب أب لان دعوتهم لا تحتمل النقص فتعارضت الاية وكفره لا ينافي دعوتهم والاصل عدمه
الا ترى انى انتشار الاسلام بعد الكفر في الاتفاق وتبني المحضانه لا يبرم رق فيملع منه بخلاف ترك
النسب هنا فان المصير بعده الى الرق وهو ضرر عظيم لا محالة انتهى لكن في الدرر ابن الكمال معزيا
للتخفة جزم بأنه يكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام الخ وعليه فلا شك (قوله وفيه إشارة الى)
وكذا في التقييد بقول المسلم هو عبدى إشارة الى انه لو قال هو ابني يكون ابنة ترجيحها بالامم ووزن
بغلام نصراني بالغ ادعى على نصراني ونصرانية اندابنها مساو ادعياء مسلم وعسمة وأقام كل واحد من
الطرفين بينة فقد تساوت الدعوات في البينة ولم يترجح جانب الاسلام وأجيب بان البينتين وان ساربا
في اثبات النسب لكن ترجحت بينة العلام من حيث انه ثبتا حقه لنفسه من معظم النعمان الذم
لارلدون الولدين لان الولد يعبر بعدم الاب المعروف والوالدان لا يعبران بعدم الوالد وبينة من ثبت
حقا لنفسه اولى وفيه نظر لانه أى ما يدعيه لنفسه من الحق أضعف من الاسلام في الترجيح لا سيما
والجواب ان ينوى بولده عليه الصلوة والسلام البينة على المدعى لا يكون يدعى حقه لنفسه عنان (بره
فيها انها) لان كل واحد منهما أغر للولد بالنسب وادعى ما يطل حتى صاحبها ولا رجحان لاسد
على الآخر لاستواء أيديهما فيه فيكون بينهما هذا اذا كان لا يعبر عن نسب والانهولى صدق
(قوله وان لم تشهد قابلية) واصل بما قبله وهذا اى ثبوت نسب منها اذا اراد معاناة
فقط هل يثبت بسببه تجرد قول اولاد من شئ آخر كشهادة اهل بيته او صدق روح فيه فصيل
في العناية اذا ادعى مرأته بولد ابنها فاما ان يكون ذات زوج او معذرة او لا معذرة لا مع
فان كانت ذات زوج وصدقه فيما زعمت انه ابنها منه ثبت النسب منها بالتزويج لا سيما ان
كذبهم لم تجز دعوتها حتى تشهد بولادها امرأة لانها تدعى تحصيل النسب من الغير لا صدق الابان
ونسبها بالاب كاذبة لان لا يعبر بحصول بها وهو المباح اليه اذا نسب ثبت بالعرش الحسام
صح انه عليه الصلوة والسلام قبل شهادة قابلية على الولاد وان كانت معذرة حتى اجت الى جميعه كامله
عنه اى حميقة لارا كان هذا قبل ماهر او اعتراف من قبل الزوج ولا يفي في جميعه اده امرأ
واحدة وقد مر في انطلاق وان لم ينكر ذات زوج ولا معذرة فالواجب في نفسه بقره لادان فيه رابعا
على نفسه سادون سيرها وفي هذا لا فرق بين الرجل والمرأة وممن هل لا يثبت وان اراد ان يول
الاصل ان كل من ادعى أمرا لا يكثر اثباته بايديته كان القول فيه عليه من سيره يدل على يدعى مر
يكفه اثباته بالبينة لا قبل قوله فيه الا بالبينة والمرء يمكنها اثبات النسب بايديته من نفس قوله
شمايشه فلا بد من بينة والرجل لا يمكنه اقامة البينة على الاحد حواء فمذموم في هذا لا دل
هراختة راعدم التحميل انتهى (قوله ومن اشترى جارية فوضعتها ثم ولدت الخ) في هذا مرجح
يقعنى ان يكون فالى ولدت ضمير امشترى ارجع لقوله جاريدى ان الفاسل في كلامه عدم
ظاهر جوى (قوله ثم ولدت الجارية لمشتراته الخ) ليس ثبوت المثل في ما اشترى من الرقيق
وجوب لثمان عليه المستحق يشمل ثبوت المثل فيه بسبب آخر كان جعلت احدا اتم ما فيها
عليه او اوصى له بها وكذا اذا تزوجها على انها ساهرة قولت ثم اسقعت فلربد لمسه فولد
المشتراة بقوله ولدت المملوكة بملك اليقين أو بملك النكاح لكان أولى ومخرج المغرور عما
ضمن لا يعم هذه الصور بل يتتصر على المشتراة والمجبرة لاجرة وانما كوجه شرط الحرية لا المهر
والمصدق بها او اوصى بها (قوله أى ضمن المشتري قيمة الولد) اما ان ولد المغرور رجلا اصل من غير

وفيه إشارة الى انه لو سبق دعوة المسلم
زوجه بغيره (واذا كان صبي ثيب
من يرهاوزعمت) اى قال اروح (انه ابنة
من يرهاوزعمت) المرأة (انه ابنة
من يرهاوزعمت) جميعا وان لم تشهد
قابلية على الولاد ومن اشترى جارية
قوله (واذا) اوصى (بها) (غير
ولاد) (المشترى) (قيمة الولد)

خلاف ولا خلاف انه مضمون على الاب الا ان السلف اختلفوا في كيفية الضمان فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يفل الغلام بالغلام والجارية بالجارية يعني اذا كان الولد غلاما فعلى الاب غلام مثله وان كان جارية فعليه جارية مثلها وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه عليه قيمته واليه ذهب أصحابنا فانه قد ثبت بالنسبة ان الحيوان لا يضمن بالمثل وتأويل الحديث الغلام بقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية ولان النظر من الجانبين واجب دفعا للضرر عنهما فما فيجعل الولد حرا الاصل في حق أبيه رقيقا في حق مدعيه نظرا لما عناية (قوله يوم التخصم) لانه يوم منع الولد من المستحق (قوله لا يوم القضاء) في حاشية الشيخ حسن ما يخالفه حيث فسر يوم التخصم يوم القضاء واستدل عليه بعبارة الزيلعي وشرح الطحاوي ولا شك ان المغاربة يدينهم ما اظهر لاحتمال تأخر القضاء عن التخصم بان لم يقيم المستحق البينة في يوم دعوى الاستحقاق بل في يوم آخر وكان بين اليومين تفاوت في القيمة (قوله وقال الطحاوي الخ) صريح في المغاربة بين يوم التخصم والقضاء ويشكل بما نقله الشيخ حسن عن شرح الطحاوي بما يفيد خلاف ذلك والجمع بينهما ممكن (قوله وهو حر) لانه ولده المغرور والمغرور من وطئ امرأة معتددا على ملك عيني أو نكاح فولدت فاستحققت لا يقال ينبغي أن يكون الولد مشتركا بينهما لانه حر الاصل في حق الاب رقيق في حق المدعي لانه عاق حرا الاصل في حق المدعي أيضا ولهذا لا يكون الولد له وانما رنا الرق في حق ضرورة القضاء بالقيمة الثابت بالضرورة لا بعد وموضعها عناية (قوله وان مات الولد ثم استحققت لم يضمن الاب قيمته) لعدم المنع در على ان الولد لو كان مملوكا لمستحق حقيقة لم يكن مضمونا عليه فان ولد المعضوب أمالة عندنا على ما عرف في موضعه فاولى أن لا يكون مضمونا عليه مع عدم الملك حقيقة زيلعي (قوله وان ترك مالا) واصل بما قبله لان الارث ليس ببديل عنه فلا يقوم مقامه فلم يحمل سلاسة الارث كسلامة نفسه زيلعي (قوله فيكون المال ميراثا للاب) لانه حر الاصل في حق المدعي (قوله وان قتل الاب الولد الخ) لان المنع تحققت بقتله كما في ولد المعضوب اذا أثلغه الغاصب زيلعي (قوله فأخذنيته) انما يفيد ذلك لانه لم يأخذ الولد من النساء لا يضمن شيئا لانه لم يمنع الولد من ذلك حكما ولا حقيقة عزمي عن غاية البيان ولا بدوان يكون المأخوذ من الديعة قدر القيمة كما في الزيلعي حيث قال وان قبض أنل من قيمته وجب عليه بتقديره اعتبارا للبعث بالكل (قوله ويرجع بالثمن الخ) وكذا لو استولدها المشتري الثاني لكن انما يرجع المشتري الاول على البائع الاول بالثمن فقط در عن الواهب (قوله على بائعه) أي فيما اذا ملكها بالشرع وعلى المستأجر فيما اذا ملكها بالاجارة بان جعلت اجرة كما سبق بخلاف الهبة والصدقة والوصية حيث لا رجوع له فيها كما سبق خلافا للإمام الشافعي فانه عذبه يرجع لان الغرور قد تحقق من الواهب ار الموصى او المتصدق بايجابه الملك له فيها واخبره انها مملوكته قلنا بمجرد الغرور لا يكفي للرجوع لان من اخبرنا اننا ان هذا الطريق أمن فسلوكه فأخذ للصومس ماله لم يرجع على المخبر بشئ زيلعي وكذا يرجع على المزوج بشرط الحرية قال الزيلعي وكذا لو زوجه على انها حرة ثم استحققت يرجع الاب على الزوج بقيمة الولد اذا لاستيلا دينا على التزويج وشرط الحرية فكان المشارط صاحب علة فبطل كالتعاقب ما تخلف بسبب هذا العذر فعلى بخلاف مجرد الاخبار بالحرية من المزوج أو من صاحبها حيث يكون رذينا ويرجع على المخبر بشئ لعدم الغرور لانه يكون باحد أمرين بالشرط أو بالمعاضضة انتهى (قوله لا بالعقر) أي لا يرجع بالعقر الذي أخذه منه المستحق لانه زمه باستيفاء منافعها وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البائع ضامنا لسلامته صدر الشريعة ودر وقوله باستيفاء منافعها على حذف مضاف أي منافع بعضها دل على ذلك قول الزيلعي بالعقر عوض عما استوفى من منافع البضع فلورجع به سلم له المستوفى مجانا (قوله وقال الشافعي يرجع بالعقر) لانه ضمن زمه بقوات السلامة وجوابه ما مر (قوله وفيه اشارة الخ) أي في قول المصنف لا بالعقر جوى

يوم التخصم لا يوم القضاء ولا يوم الولادة
وقال الطحاوي يعرف قيمة الولد يوم
القضاء (وهو) أي الولد (مروان
مات الولد) ثم استحققت (لم يضمن
الاب قيمته وان ترك) (مروان
فيكون المال ميراثا للاب
نقل) (الاب) الولد غير قيمته يعرف
وكذا ان تله غيره فأخذنيته (أي ثمن
ويرجع) المشتري (بالثمن) (على
الامة) (وفيها) (أي قيمة الولد) (على
بائعه لا بالعقر) وقال الشافعي يرجع
بالعقر أو يشاع على البائع وفيه اشارة
الى انه لو استحققت أخذ العقر من
المشتري

* (كتاب الاقرار) *

اعلم ان السكوت نزول منزلة الاقرار في مسائل منها ما أجاب به شيخنا حين سئل عن شخص أعتق أمته بحضرة أخيه وهو ساكت ثم بعد مائة ادعى أخوه ان له حصة في الامة المعتقة فهل تسمع دعواه فأجاب بان حضوره وقت العتق وسكوته مانع له من الدعوى قال ويشهد له ما قاله في الكبر باع عقاراً وبعض أقاربه حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا تسمع ومعلوم ان البيع ليس بعتق ولهذا نعل شيخنا عن الشلي شارح الكبر انه قال فالعتق والوقف كذلك انتهى فعلى هذا متى ثبت ان المحصم عاين ذا اليد يتصرف في المتنازع فيه تصرف المالك وهو ساكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعاً له من الدعوى فلا تعجل بنته ولا يتقيد حينئذ تركه المعارضة بما اذا مضى عليها خمسة عشر سنة ويحمل قولهم ان الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع الا في الارث ونحوه على عدم معانة التصرف فتدبر واعلم ان المانع من سماعها خمسة عشر سنة معلول بنهي السلطان فضائه عن سماعها بعد هذه المدة وأما عدم النهي فتسمع الا اذا بلغت المدة ثلاثين سنة أو ثلاثاً وثلاثين ففي الخلاصة المدعى والمدعى عليه اذا كانا في موضع واحد ولا مانع وادعى بعد ثلاثين سنة أو بعد ثلاث وثلاثين سنة على ما في الميسر والقوا كالبدرية لا تسمع دعواه وفي فتاوى العتبات لا تسمع الدعوى بعد ستة وثلاثين سنة الا ان يكون المدعى غائباً أو صبياً أو مجنوناً وليس لهما وليان أو المدعى عليه أميراً أو إماماً أو شاهاً قال شيخنا وهذا ليس على إطلاقه لانه في صرة القتاوى نقل عن فتاوى العتبات استثنى الارث والوقف واعلم انه اذا ثبت المانع من سماع الدعوى في حق شخص ثبت في حق وارثه أيضاً حتى لو مات شخص بعد ان ترك الدعوى خمسة عشر سنة فادعى وارثه لا تسمع أخذاً مما ذكره الشيخ حسن في رساله الابراء عن فتاوى ابن الشلي ونصه أفرت امرأة انها لا تستحق قبل جماعة عينتهم ثم ماتت لا تسمع دعوى ورثتها بحق لمورثهم لقيامهم معام المورث وهو لو كان حياً لا تسمع دعواه الخ ماذ كره بالعزيز والى اهل المذاهب الاربعة ثم رأيت بخط شيخنا انه اذا رأى رجلاً يتصرف في أرض زماناً ثم مات ولم يدع اراثي حال حياة المصروف لا تسمع دعواه بعد وفاته وذكر في الفتاوى من له دعوى في دار فلم يحاصم ثلاث سنين وهو في المصربطل حقه وفي منية الفقهاء رأى غيره يبيع أرضاً فقبضها المشتري وهو ساكت كان ذلك اقراراً بالملك للبائع الخ (نمرة) الاستبراء والاستتباب والاستيداع والاستتجار يجمع دعوى الملك لان كلا منها اقرار بان ذلك الشيء ملك لدى اليد والاستتجار في الامه يجمع دعوى الملك وفي المحرقة يجمع دعوى النكاح وأما في الشر نبلاية ان الاستتراء ونحوه مانع من دعوى الملك لنفسه اتفاقاً وهل يكون مانعاً من دعوى الملك لغيره فيه خلاف واختلاف التصحيح واعلم ان ما سبق من كون الاستتجار مانعاً من دعوى الملك لنفسه مقيد بما اذا لم يدع المالكية بشراء ووليه في صغره كما في الدرر (قوله قرأ الشيء اذا ثبت) وادعاه غيره اذا ثبتته فالأقرار في العدة الاثبات كما في الرباعي وهذا أي قولهم أفرت اذا كان حياً فان كان قولياً يقال أقرب جوى (قوله لما كان مترزلاً) أي بنسب الجود والنبوت جوى (قوله وفي الشرع الخ) أفاد ان أقرب استعمال القهها لازم يتعدى بالحرف لتضمنه معنى أخبر وعند اللغويين متعدياً بمرة شيخنا وشرط صحته ان يكون المقر بالغاً قاطعاً وكبره حر ليس بشرط حتى يصبح اقراراً العبد وينفذ في الحال فيما لا تتمه فيه كالحود والقصاص وقيامه ثم لا يؤخذ به في الحال لانه اقرار على الغير وهو المولى ويؤخذ به بعد العتق لزوال المانع وهو نظير ما اذا أقر المحر لانسان بعين مملوكة لغيره لا ينفذ في الحال واذا ملكها يؤمر بتسليمها الى المقر له لزوال المانع لان الاقرار اخبار وليس بانشاء والاخبار في ملك الغير صحيح فينفذ في حق نفسه بخلاف الانشاء وهذا هو اقرار بالطلاق والعناق مكرها لا يصح ولو كان انشاء لصح زبلي وانما لا يصح بالطلاق مكرها لان الاقرار اماره كذبه

* (كتاب الاقرار) *
قرأ الشيء اذا ثبت
لما كان مترزلاً وفي الشرع

في اخباره واستفيد من قول الزيلعي أقرار المحرل انسان بعين مملوكة لغيره الخ انه اذا ادعى شخص عينا في يد غيره فشهد له بها شخص فردت شهادته لنهمة ونحرها كنفرد الشاهد ثم ملكها الشاهد يؤمر بتسليمها الى المدعى ومن هذا القبيل ما في الدر عن الاشياء أقر بحرية عبد غيره ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالنعم أو بوقفية دار ثم شرها أو ورثها صارت ونفامرأه اذ ذله بزمه بخلاف ما اذا غصب ضيعة من رجل فوقعها ثم اشتراها حيث لا يجوز وقفه كما في الخصاص والفرق ان فعل الغاصب انشاء لا في غير ملكه فلا يصح لان شرط صحته ملكه بخلاف الاقرار لكونه اخبارا لا انشاء (قوله هو اخبار) أي في الاصح وليس بانشاء لصحة في ملك غيره ولو أقر مريض بملكه لا جني صح من غير توقف على اجازة وارث وللقول بأنه انشاء فروع تشهد له منها لوردا قراره ثم قبل لا يصح وكذا الملك الثابت بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة فلا يملكها المقر له جوي بقي ان يقال في قول السيد المحوى هو اخبار في الاصح وليس بانشاء مخالفة لما صرح به في البحر وجي عليه في التنوير من انه اخبار من وجه انشاء من وجه فلا قول يصح اقراره بمملوك الغير ويلزمه تسليمه اذا ملكه ولو أقر بالطلاق والعتاق مكرها لا يصح وللثاني لوردا قراره ثم قبل لا يصح وكذا الملك الثابت بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة فلا يملكها المقر له انتهى من غير ذكر خلاف ومنه تعلم ان ما ذكره السيد المحوى مما يدل على ثبوت الخلاف فيه حيث صحح كونه اخبارا لا انشاء لا يصح عزوه لصاحب البحر كما وقع في كلام بعضهم وتنبه (قوله على نفسه) قيده بأن يكون على نفسه لانه لو كان على غيره لغيره يكرن شهادته ولو لم نفسه يكون دعوى زيلعي وأطلق الحق في قوله هو اخبار عن ثبوت حن للغير ان عمل ماله كان الحق المنزله من قبيل الاستقاطات كالطلاق والعتاق اذ لا يقع رفع التميد الثابت سرعا بالملك باذنا بالطلاق يثبت للمرأة من الحق ما لم يكن لها من قبل وكذا العبد يثبت له على سيده حق الحرية اذا أقر سيده بعقده فاسيل من انه يرد على التعريف الاقرار بالاستقاطات كالطلاق والعتاق لعدم الاخبار فيها عن ثبوت حق للغير غير سديد وركنه لفظ أو ما في حكمه دال عليه وشرطه العقل والطوع لا الحرية والبلوغ لصحة اقرار المأذون في التجارة وتوابعها بخلاف ما ليس من باب التجارة حيث لا يصح اقرار السبي به وان كان مأذونا وهذا هو محمل ما قدمناه عن الزيلعي من ان البلوغ شرط صحة الاقرار وسبب زائد بوضوح وحكمه ظهور المقربة لا ثبوته ابتداء فصيح الاقرار بالخبر لمسلم حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان عليه كالمبتدأ الماصح كما في الدر وقوله فصيح الاقرار بالخبر لمسلم يعني الخبر القائمة لا المأذون لا يجب بدنا لمسلم نس عليه في المحيط واليه الاشارة بقول صاحب الدر حتى يؤمر بالتسليم اليه كما في الشرع لبلالة ودليله الكتاب وهو قوله تعالى فليعلم الذي عليه الحق أمره بالاملا فلو لم يقبل اقراره لما كان لا ملاله معنى وقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم والمراد به الاقرار كما في الزيلعي والسنة ترجح ما عز والغامدية باقرارهما أو الاجماع لان الامة أجمعت على ان الاقرار حجة في حق نفسه حتى أوجبوا عليه الحدود والقصاص باقراره وان لم يكن حجة في حق غيره لعدم ولايته عليه فالبلال أولى والمعتول لان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه أو ماله فترجت جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكمال الولاية بخلاف اقراره في حق غيره حتى لو أقر مجهول النسب بالرق جاز ذلك على نفسه وماله ولا يصدق على أولاده وأمهاتهم ومديرهم ومكانه بخلاف ما اذا ثبت بالبينة لان البينة انما تصير حجة بالقضاء والقضاء ولاية عامة فينفذ في حق الكل اما الاقرار فخجة بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضاء فينفذ عليه وحده الخ وقوله ولا يصدق على أولاده الخ لانه ثبت لهم حق الحرية أو استحقا قها فلا يصدق عليهم كما في الدرر (قوله أقر حر) قيده ليصح اقراره مطلقا لان العبد المحجور عليه يتأخر اقراره بالمسال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كافراره بالمهر بوطه امرأته تزوجه بغير اذن مولاه وكذا اذا أقر بخيانية موجبة للام لا يلزمه لان اذ لم يتناول الا التجارة بخلاف ما اذا أقر بالحدود والعصا لان العبد مبيع على اصل الحرية في حقها ما زيلعي (قوله

(هو اخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه اذا أقر حر)

من العضة وقوله في أقل الخ متعلق بمحذوف أي لا يصدق في أقل من عشرين انتهى (قوله في أقل من خمس وعشرين) لأنه أقل نصاب تجب فيه الزكاة من جنسه زيلعي (قوله لا يصدق في أقل من قدر النصاب قيمة) ينظر ما المراد بالنصاب الذي تعتبر قيمته هل هو نصاب الفضة أو نصاب الذهب أو نصاب السواثم حموي (قوله ثلاثة نصاب) لأن أقل الجمع ثلاثة عيني (قوله من جنس ماسماه) وإن بينه وبين ما من الزكاة يعتبر أن تبلغ قيمته قدر ثلاثة نصاب ويعتبر الأدنى في ذلك للتيقن به زيلعي ومنه يعلم الجواب عما توقف فيه السيد الحموي بقوله ينظر ما المراد بالنصاب الخ بأن يقال المراد أدنى النصاب من حيث القيمة لأن الأقل هو المتيقن (قوله لزمه عشرة) لأن العشرة أقصى ما يذكر بلفظ الجمع فكان هو الأكثر من حيث اللفظ فينصرف إليه (قوله وعندهما يجب مائتان) وعلى هذا الخلاف إذا قل على دنائير كثيرة أو وصائف كثيرة فعنده عشرة وعندهما يلزمه ما يساوي مائتي درهم وإن قال غصبت ابلا كثيرة أو بقرا كثيرة أو غنما كثيرة أو حنطة كثيرة ينصرف إلى أقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جنسه كخمسة أسوق في الحنطة عندهما وعند مرجع إلى بيان المقرر ولوقال على مال نفيس أو كريم أو خطير أو جليل لا رواية فيه وقال الجرجاني يلزمه مائتان زيلعي (قوله وعلى البعض) المراد به صدر الشريعة حموي (قوله وفيه اشتباه) وجهه أن العشرة غاية ما دل عليه جمع القلة فإنه يدل حقيقة على ثلاثة إلى عشرة وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية فأقله أحد عشر ويستعمل كل منهما ماموضع الآخر مجازا والذي علل به للإمام في العناية هو قوله وقال أبو حنيفة الدراهم مبرز يقع به تمييز العدد وأقصى ما ينتهي إليه اسم الجمع تمييزا هو العشرة لأن ما بعده يميز بالمفرد يقال أحد عشر درهما ومائة ألف درهم فيكون العشرة هو الأكثر من حيث دلالة اللفظ عليه فيصرف إليه الخ (قوله ولوقال له على درهم لزمه ثلاثة) بالاقصاق لأنه أقل الجمع الصحيح إلا أن بين أكثر منها احتمال اللفظ وينصرف إلى الوزن المعاد فان لم يكن فيه وزن معاد عمل على وزن سبعة لكونه معتبرا في الشرع عنائية (قوله ولوقال كذا درهما) لزمه درهم وجهه أن كذا كناية عن العدد والأصل في استعماله اعتباره بالمفسر فإليه نظير في الأعداد المفسرة حمل على أقل ما يكون من ذلك النوع وما ليس له ذلك بطل فإن قال كذا درهما كان كما إذا قال له على درهم عنائية (قوله عليه دينار) لأن كذا كناية عن العدد وأقل العددين إن كان الواحد لا يعد حتى يكون معه شيء آخر قيل وفيه نظر لأن كون الواحد ليس عددا في اصطلاح الحساب حموي فإن قلت ماذا كره في التهمة وفتاوى قاضيان من لزوم دينارين مخالف لما سبق من قول المصنف وكذا درهما درهم فالفرق بينهما قل لا فرق بينهما وإنما المسئلة فيها قولان أحدهما ما ذكره المصنف والآخر ما حكاه الزيلعي عن التهمة والذخيرة وغيرهما من أنه يلزمه درهما مع لابلان كذا كناية عن العدد وأقل العددين إن كان الظاهر أن القائل يلزم الدينارين في كذا دينار يقول يلزم درهمين في كذا درهما كما أن القائل يلزم درهم يقول بمثله أساني مسئلة الدينارين لا ترى أن لزوم كل من الدينارين والدرهمين معزى للتهمة والظاهر أن صاحب التهمة لم يذكر مسئلة الدرهم والدينارين في موضع واحد بل في موضعين بدليل اقتصار الشارح في العز واليهاء على مسئلة الدينارين كاقصصار الزيلعي على الدرهم فلا إشكال ثم رأيت في الشريعة ليلية أن ما في الهداية من لزوم درهم فيما لوقال كذا درهم ما يقدم على ما في قاضيان من أنه يلزمه ديناران إذا قال كذا دينار إذ عند معارضة الفتاوى للتمون تقدم المتون اه بالمعنى فهو نص فيما ذكرناه من أن في كل من مسئلة الدرهم والدينارين قولين وأنه لا فرق بينهما (قوله وكذا وكذا كذا أحد عشر وكذا وكذا أحد وعشرون) لأن كذا كناية عن عدد مجهول فقد أقر بعددين مجهولين ليس بينهما محارف العطف وأقل عددين كذلك من المفسر أحد عشر درر ومع العطف أحد وعشرون ووجوب الأقل في القنمين لتيقننا به والأصل في الذم البراءة وإن ثلث بغيره ولم يرد على ذلك أي أحد عشر لعدم النظر سائدا فيجمل على التكرار در (قوله ولوربع الخ) ولو خمس زيدة عشرة آلاف ولو سدس براد مائة ألف ولو

في أقل من خمس وعشرين وفي غير مال الزكاة لا يصدق في أقل من قدر النصاب قيمة (و) لوقال له على (أموال عظام) لزمه (ثلاثة نصاب) من جنس ماسماه (و) لوقال له على (دراهم كثيرة) لزمه (عشرة) من الدراهم عند أبي حنيفة وعندهما يجب مائتان وعلى البعض مذهب الإمام بأن جمع الكثرة أقله عشرة وفيه اشتباه (و) لوقال له على (دراهم) لزمه (ثلاثة و) لوقال (كذا درهما) لزمه درهم وذكر في التهمة وفتاوى قاضيان (و) لوقال (كذا دينار) فاضى نحو الدين ولوقال كذا دينار عليه ديناران (و) لوقال له على (أحد عشر كذا) بغير الواو لزمه (أحد عشر كذا) (كذا وكذا) بالواو واحد لزمه (و) لوقال (كذا وكذا) بالواو لفظه كذا (أحد وعشرون) بالواو (بزيادة) (بالواو) فيكون واوان (بزيادة) (بالواو) واحد وعشرون (ولو فيجب مائة واحد وعشرون (ولو لفظه كذا بالواو فيكون (ربع) (زيد ألف) ثلاث واوات

ولو سبع بزيادة ألف ألف وهكذا درر (قوله فيجب ألف ومائة واحد وعشرون) لانه أقل ما يعبر عنه
 بأربعة أعداد مع الواو (قوله فهو اقرار بدين) لان على الايجاب وقبلي بنبي عن الضمان يقال قبل
 فلان عن فلان أى ضمن وسعى الكفيل قبلا لانه ضامن للمال وان وصل به ودية صدق لان المضمون
 عليه الحفظ والمال محله فقد ذكر المحل واراد المحال مجازا فيعبر موصولا لامفصولا عنناية ودرر
 (قوله انه اقرار بالامانة) لان اللفظ ينتظمها حيث صار قوله لاحق لقبول فلان ابراعن الدين
 والامانة جميعا والامانة قلها فيحمل عليها او تقول ان قبلي بمعنى عندى ولوقال عندى يكون اقرارا
 بالامانة ودعوى ان قبلي بنبي عن الضمان ممنوعة كذا في نكحة فانه يخاف ان قبلي والاول هو
 المذكور في المسموع وهو الاصح لان استعماله في الدين اغلب واستفيد من العناية ان عادة صاحب
 الهداية تقديم ما هو الاصح (قوله أو في كيسي) كذا جيبى كى عماتى خاى صندوقى حانوقى (قوله
 فهو امانة) لان هذه المواضع محل للعين لا للدين اذ الدين محله الذمة والعين يحتمل ان تكون مضمونة
 وامانة والامانة ادناهما فيحمل عليها للتيقن به زياى ونوقض بما اذا قل له قبلي مائة درهم دين ودية
 أو ودية دين فانه دين ولم يثبت اقلها وما هو والامانة واجب بانه ذكر لفظين أحدهما يوجب الدين
 والاخر يوجب الودية والجمع بينهما غير ممكن واهما هما لا يجوز وحمل الدين على الودية حملا لا على
 على الادنى وهو لا يجوز لان الشئ لا يكون تبعا لما دونه فتعين العكس عنناية (قوله فهو اقرار) لان التضمير
 راجع للالف المذكور وهو موصوف بالوجوب فكانه قال اتزن الالف الواجب لك على وهذا اذا لم يكن
 على سبيل الاستهزاء فان كان وشهدا الشهود بذلك لا يلزمه شئ اما لو ادعى الاستهزاء لا يصدق درر (قوله أى
 لوقال بلا ضمير لا يكون اقرارا) لانه لا دليل على انصرفه الى المذكور فكان كلاما مبتدأ والاصل ان كل
 ما يصلح جوابا لا ابتداء يجعل جوابا وما يصلح للابتداء لا للبناء أو يصلح لمبايعة ابتداء لا يلزمه المال
 بالثبوت كما في الاختيار قال اليس لي عليك فسال بلى فهو اقرار وار قال نعم لا تنويرو قيل نعم لان الاقرار
 يحتمل على العرف لا على دقائق العربية جوهره والفرق ان بلى جواب الاستفهام المعنى بالانبات ونعم
 جوابه بالنفي درر والايام بارأس من الناطق ليس باقرار بحال وعق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة
 بخلاف اقداء ونسب واسلام وكفر وامان كافر واسارة محرم لصيد تنوير وشرحه وقوله ونسب أى الاشارة
 من سيد الامه تنزل منزلة سرح الدعوة (قوله زمة حالا) لانه اقر بحق على نفسه وادعى حقا على المقر له
 فاقراره حجة في حق نفسه ولا تتقبل دعواه بعير حجة كما اذا اقر بعد في يده لغيره وادعى الامارة لا يصدق
 في دعوى الاجارة بخلاف ما اذا اقر بدرهم سـ ودفاته يصدق لان السود صفة في الدراهم فتلزمه على
 الصفة التي اقر بها عنناية (قوله وحلف المقر له على الاجل) لانه منكر واليمين على من انكر عنناية (قوله
 فيلزمه مائة درهم) قلت مراد مع الدرهم المذكور المفسر للمائة المهمة قال في الخسار ولوقال له على مائة
 ودرهم فالكل درهم وكذا كل ما يوزن واعلم ان صاحب الدرر ذكر مائة مائة بصيغة الجمع
 وفضه اذا قال له على مائة ودرهم زمة مائة درهم ودرهم وتعقبه عزى بان الصواب مائة درهم بالافراد
 واستدل بما في المقدمة المحامية حيث قال وميز مائة والالف مخفوض مفرد انتهى واجاب شيخنا بان
 دعوى التصويب ساقطة وما ذكره ابن الحاجب في المقدمة هو الكثير وما وقع لصاحب الدرر حيث
 اضاف المائة الى الجمع قليل وليس بخطا ومنه قراءة حمزة والكسائي ولشواني كلفهم ثلاث مائة سنين
 باضافة مائة الى سنين والحاصل ان العدد المضاف على قسمين أحدهما مالا يضاف الى الجمع وهو ثلاثة
 الى عشرة والثاني مالا يضاف كثيرا الى مفرد وهو مائة والالف وتنبيهها نحو مائة درهم وألف درهم الخ
 (قوله وهو قول الشافعي) لانه عطف مفسر على مهم والاصل في العطف المغايرة ولسان قوله ودرهم
 بيان للمائة عادة لان الناس استقلوا تكرار الدرهم واكتفوا بذكر مرة وهذا فيما يكثر استعماله وهو عند كثرة
 الوجوب بكثرة اسبابه وذات المقدرات كالمكيلات والموزونات لانها تثبت ديناني الدمة سلموا وقرضوا ونمنا

ففيجب الف ودية واحدة (و) اقرار له (على او قبلي) ولم يرد على
 ذلك فهو (اقرار بدين) وفي نسخ
 مختصر النقاد ورى في قوله قبلي انه
 اقرار بالامانة (و) لوقال له (عندى)
 او (مى) او (في بيتي) او (في صندوقي)
 او (في كيسي) فهو (امانة قال) له
 رجل (لي عليك الف فقال) الا حـ
 (اتزبه او انتقده او اجلسني به
 او قضيتك او احلتك به) على الغير
 او قضيتك او احلتك به (أى لوقال
 فهو اقرار وبلا كتابة) (ون
 بلا ضمير) (لا يكون اقرارا) بان قال
 اقر رجل (بدين مؤجل) بان قال
 لك على مائة درهم مؤجل الى شهر
 (وادعى المقر له حال زمة) حال
 كونه (حالا وحلف المقر له على الاجل)
 بان لم يكن (لوقال له) (على مائة ودرهم
 فهو درهم) فيلزمه مائة درهم
 ولوقال له على (مائة ونوب يفسر المائة)
 أى زمة نوب ويرجع اليه في تفسير
 المائة والتباس في مائة ودرهم كذلك
 وهو قول الشافعي (وكذا) لوقال له
 على (مائة ونوبان)

بجـ خـ لـ فـ انـ ثـ ابـ و ما لا يكال ولا يوزن فان وجوبها لا يكثر في الذمة والثياب وان ثبتت في الذمة في السلم
والنكاح الا انها لا يكثران كثره القرض والتمن قال شيخنا والمتقارب الذي لا تخلف احادهما بالكبر
والصغر كالمكيل والموزون ذكره الاسيحياني (قوله زمة ثوبان ويرجع اليه في تفسير المسألة) لانها
مهمة در (قوله حيث يلزمه السكك ثيابا) لانه ذكر عدد من مهمين اعني مائة وثلاثة واعقبهما تفسير
فانصرف اليهما لاستواءهما في الحاجة الى التفسير لا يقال الاثواب لا تصلح تفسير المائة لانها ما اقترنت
بالثلاثة صار العدد واحد وفي على نصف درهم ودينار وثوب يلزمه نصف كل منها وكذا انصف هذا العبد
وهذه المجارية لان الكلام كله وقع على شيء بغير عينه أو بعينه بخلاف ما اذا كان بعضه معيناً وبعضه
غير معين بان قال نصف هذا الدينار ودرهم حيث يجب عليه نصف الدينار والدرهم كله درر وزيلعي
وأصله ان الكلام اذا كان كله على شيء بعينه او كان كله على شيء بغير عينه فهو كله على الانصاف وان كان
أحدهما بعينه والآخر بغير عينه فالنصف على الاول منه مباشرة لئلا يكون قال العلامة المقدسي بعد
ان عزا وجوب كل الدرهم للتبدين فيه ان هذا على تقدير جر درهم مشكل أما في الرفع أو السكون فلم
انتهى (قوله اقر بقر في قوصرة) وكذا لو اقر بثوب في منديل او طعام في سفينة أو حنطة في جوالق
ووجهه ان غصب الشيء وهو مظروف لا يتحقق بدون الظرف بخلاف ما اذا قال غصبت من قوصرة لان من
للانتزاع فيكون اقرارا بغصب المتزوع عناية ودرر وفي الشرع لئلا ينعى عن الجوهر ان أضاف ما اقر به الى
فعل بان قال غصبت منه تمر في قوصرة لزمه التمر والقوصرة وان لم يصفه الى فعل بل ذكره ابتداء فقال له
على تمر في قوصرة فعليه التمر دون القوصرة كما لو قال بعث له زعفراني ثلثاه (قوله لزماه) لان الظرف
امكن ان يجعل ظرفاً حقيقة وامكن نقله ولو ادعى انه لم ينقله لم يصدق لانه اقر بغصب تام لانه مطلق
فيحمل على السكك وفي درهم في درهم لزمه الاول لان الثاني لا يصلح طرفاً درر (قوله وهي بالتخفيف
والتشديد) ظاهره انها على حد سواء وليس كذلك قال في مختار الصحاح القوصرة بالتشديد وقد تخفف
انتهى (قوله بالزئيل) الزئيل معروف فاذا كسرت شددت فقلت زئيل لانه ليس في كلام العرب
فعليل بالفتح كذا في الصحاح بقي ان يقال مقتضى قوله فاذا كسرت الخ يفيد جواز الفتح وقوله لانه ليس
في كلام العرب الخ يقتضى عدم جوازه وبعبارة القاموس يفيد جوازه مع القلة (قوله كذا في المغرب)
الذي في المغرب وقولهم انما سمي بذلك مادام فيها التمر والافه وزئيل مبنى على عرفهم حوى (قوله لزماه
الدابة) لان غير المنقول لا يضمن بالغصب والاصل ان الظرف ان امكن ان يجعل ظرفاً حقيقة وامكن
نقله لزماه والازمه المظروف فقط درر وقوله والاشامل لما اذا لم يمكن نقله وشامل لما اذا لم يمكن جعله
ظرفاً حقيقة وان امكن نقله وبهذا تعلم ما وقع لبعضهم حيث تصرف في عبارة الدرر على وجه قاصر بقي
ان يقال ما سبق من التعليل بان غير المنقول لا يضمن بالغصب تبع فيه صاحب الدرر والزليعي وفيه
ما لا يخفى والاولى ان يعلى بعدم تحقق الغصب في غير المنقول كالعيني حيث قال لان غصب العقار
لا يتحقق عندهما واعلم ان ما سبق من ان الظرف ان امكن جعله ظرفاً حقيقة وامكن نقله لزماه والازمه
المظروف فقط يفيد انه لو قال دابة في خيمة زماه ولو قال ثوب في درهم لزمه الثوب قال في الدرر ولم اره فليحرر
(قوله وعلى قياس قول محمد زماه) لانه يرى تحقق الغصب في العقار (قوله له الحلة والغص) لان
الاسم يشملها زليعي والغص بفتح الفاء وأما كسرهما فردى مصباح وفي القاموس الغص للغصم مثلث
لفاء والكسر غير محن ووهما الجوهري انتهى يعني في دعوى اللحن حوى (قوله والجفن) بفتح الجيم
وهو غمداهي غلافه عني (قوله وهي غلافه السيف) وقال الاصمعي جائل السيف لا واحداً لها من لفظها
وانما واحداً مجمل وذلك لان اسم السيف ينطلق على السكك عني (قوله وبجمله) بتقديم الحاء على الجيم
وهو بيت يزى بالثياب والاسرة والستور ويجمع على جبال عني (قوله أى في الاولى ثوب ومنديل الخ)
لانه ظرف له وهو ممكن حقيقة فيدخل فيه على ما بينا زليعي والمنديل بكسر الميم قال في المغرب تمتد

لزمه ثوبان ويرجع اليه في تفسير
المائة بخلاف له على (مائة وثلاثة
اثواب) حيث يلزمه السكك ثيابا اقر
بقر بان قال غصبت تمر (في قوصرة
بقر) بان قال غصبت تمر والتشديد
لزمه وهي بالتخفيف والتشديد
وعاء التمر يتخذ من القصب ويسمى
بها مادام التمر فيها والافهى تسمى
بالزئيل كذا في المغرب (وبدأته في
اصطبل لزمه الدابة فقط) عندهما
وعلى قياس قول محمد زماه (وبخاتم)
أى لو اقر بخاتم بان قال له على خاتم
لزمه (له) أى للقر له (الحلة والغص
وبسيف) لزمه (له) النصل أى
المحددة (والجفن) أى غمداه
(والجائل) جمع جمالة بكسر الحاء
وهي غلافه السيف (وبجمله) لزمه
(له) العبدان والسكوة والجمله
بالتحريك بيت يزى بالثياب والسر
وقيل بيت يتخذ من خشب واثواب
اسمه بش خانه وقيل خركانه والعبدان
جميع عود وهو الخشب كدبدان
جميع دود (وبثوب في منديل أو)
ثوب (في ثوب لزماه) أى في الاولى
ثوب ومنديل وفي الثانية ثوبان
(وبثوب في عشرة) أثواب

بمديله خيش أى شده برأسه ويقال غندلت بالمديله وتعدلت أى تمسحت به انتهى حموى (قوله له
 ثوب) لان العشرة لا تكون ظرفا لواحده عادة والمتنع عادة كالمتمنع حقيقة عيني (قوله عندهما) لوقال
 عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة أولا كما في العيني والزبلي لكان أولى (قوله وعند محمد واحد عشر
 ثوبا) لان النفيس من الثياب قد يلف في العشرة فامكن جعله ظرفا عيني ودرر قال الزبلي وهو منقوض
 بما اذا قال غصبت منه كبراسا في عشرة أثواب حريقانه يلزمه الكل عنده مع انه متمنع عرفا (قوله له خمسة)
 لان اثر الضرب في تكثير الاجزاء لا في تكثير المال وعشرة دراهم وزنا وان جعلت ألف جزء لم يزد فيه وزن
 قيراط عنائة (قوله وقال الحسن بن زياد الخ) لعرف الحساب عيني (قوله وهو قول زفر) بخالفه قول
 الزبلي وقال زفر عليه عشرة ثم ظهران النقل عن زفر قد اختلف في التقريب ذكر ان مذهب زفر مثل
 قول الحسن كما ذكره العيني (قوله وعشرة ان عني مع) لان اللفظ يحتمل المعية فقد نوى محتمل كلامه
 فيصدق عيني (قوله وقال زفر يلزمه ثمانية) وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر حدا
 والمحد لا يدخل في المحدود ولما ان الغاية يجب ان تكون موجودة اذا العدوم لا يجوز ان يكون حدا
 للموجود ووجوده بوجوبه فقد دخل الغايتان وله ان الغاية لا تدخل في الغيالات الحمد بغاير المحدود
 ولكن لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية الاولى
 ضرورة ولا ضرورة في الثانية درر ووجه عدم تحقق الثاني والثالث بدون الاول انه لا يحتمل ثلث بدون
 اول ويتفرع على دخول الغاية الاولى دون الثانية عند الامام ما نقله الشلبي عن قاضيه خان لوقال له على
 مابين مائة الى مائتين في قول أبي حنيفة يلزمه مائة وتسعة وتسعون فقد دخل فيه الغاية الاولى دون الثانية
 انتهى ولوقال له كبر برالى كشر فعليه عنده كبر وكشر الاخير لان الاخير لاخير من الشعر
 هو الغاية الثانية ولوقال من عشرة دراهم الى عشرة دنانير فعنده ترمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما
 الكل ذكره الزبلي عن النهاية وذكر الاتقاني عن الحسن ولوقال له من درهم الى دينار لم يلزمه الدينار قال
 الحموى وهذا يوجب ان تكون الغاية اكثر الشئ انتهى وانظر ما وجه لزوم الكرم من الشعر الا فيهما مع
 انه جعل الغاية نفس الكر (قوله له مابينهما فقط) أى دون الحد نصين لقيامهما بانفسهما مشربا لالة
 عن البرهان وعلى المسئلة في الدرر بما للزبلي بقوله لما ذكرنا ان الغاية لا تدخل في الغايات ولا يخفى
 ما فيه بالنسبة لمبدأ الدخوله فيما سبق بخلاف ما هنا ولما زاد العيني على ما اقتصر عليه الزبلي حيث قال
 لان الغاية لا تدخل في الخمس ولا المبدأ بخلاف ما تقدم انتهى (قوله وصح الاقرار بأجل) وان لم يبين
 السبب بالاجماع لان لصحجة جهة واحدة وهي الوصية من جهة غيره عيني وزبلي أى يحصل هذا
 الاقرار على ان رجلا أوصى بأجل لرجل ومات الوصى فالان يقر وارثه بأنه للموصى له صدر الشريعة
 (قوله أى لوقال حمل امتي الخ) يعنى وقد يتحقق بوجوده وقت الاقرار أو احتمل ولهذا قال الزبلي
 ثم ان كان المقر به حمل جارية فانما يستحقه المنرله اذا علم وجوده وقت الاقرار أو احتمل ذلك على الوجه
 الذى بينا يعنى بان تجب له اقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ان كانت ذات زوج أولا قبل من سنتين
 اذا كانت معتدة (قوله او حمل شاتى لفلان) بشرط ان يتحقق بوجوده وقت الاقرار فيقدر بادي مدة
 يتصور ذلك عندها هل الخبرة على ما جرت به عادتهم كفى الزبلي وفي الدرر عن الجوهرة اقل مدة حمل الشاة
 اربعة اشهر واقبلها البقية الدواب ستة اشهر اه (قوله وللحمل ان بين الخ) والاقرار للرضيع صحح وان
 بين سببا غير صالح منه حقيقة كالاقرار كفى التنوير لانه وان لم يتصور منه ذلك حقيقة فقد يتصور
 حكما بشأبه وهو القاضى او من بأذن له القاضى واذا تصور بالنائب جازاضافة الاقرار اليه عنائة بخلاف
 المجنين لعدم تصور ذلك منه لاحقيقة ولا حكما لانه لا يولى عليه درر أى لا يكون لاحد عليه ولا يشترط
 (قوله ان بين سببا صالحا) متعلق بالاقرار للحمل (قوله بان وضعته لاقول من ستة اشهر الخ) وكما يشترط
 لصحة الاقرار للحمل يتحقق وجوده وقت الاقرار له واحتماله فكذا يشترط هذا في الاقرار به كما قدمناه

لزمه (ثوب) عندهما وعند محمد واحد
 عشر ثوبا (وبخمسة في خمسة وعنى)
 به (الضرب يلزم) له (خمس) وقال
 الحسن بن زياد يلزمه خمسة وعشرون
 وهو قول زفر (و) يلزمه (عشرة)
 انما قال ان نوى مع (قوله له على من درهم
 خمسة) (و) لوقال (له على مابين
 الى عشرة او) قال له على (مابين
 درهم الى عشرة) يلزمه (له) في
 الدرر (تسعة) عند أبي حنيفة
 السدرين (عشرة) وقال زفر
 وعندهما يلزمه (له) مائة
 يلزمه ثمانية (و) لوقال (له مابين
 مابين هذا الحد الى هذا الحد
 مابين (له مابينهما فقط) فلا تدخل
 لزمه (له مابينهما فقط) فلا تدخل
 الغايتان (وصح الاقرار بأجل) أى
 لوقال حمل امتي او حمل شاتى لفلان
 (والحمل) أى
 صح اقراره وزمه (له) اقل درهم
 صح لوقال حمل فلان على ألف درهم
 صح لوقال حمل فلان (ان قال أوصى
 ان بين سببا صالحا) بان قال أوصى
 له فلان أو مات أبو فلان فله مال فلان
 فهذا الاقرار صحيح وزمه المال فلان
 فهاهنا حجة فى مدة يعلم انه كان قائما
 جاءت به حجة فى مدة يعلم انه كان قائما
 وقت الاقرار وزمه بان وضعته لاقول
 من ستة اشهر من وقت الاقرار
 والموصى فان وضعته لاقول من ستة
 اشهر لم يتحقق شيئا

عن الزبلي فكان على الشارح ان ينبه على ذلك (قوله الا ان تكون المرأة معتدة الخ) لانه لما حكم
بثبوت النسب لاقبل من حولين كان حكما بوجوده في البطن حين مات الوصي والمورث جوى (قوله وان لم
يبين سببا صالحا لا يصح الى قوله او ايهما في الاقرار) وهذا عند أبي يوسف لان مطلقه ينصرف الى القرص
والمباينة ولا تصور ان فيلغو وعند محمد يحمل على سبب صالح كالوصية أو الارث والفرق لابي يوسف
بين هذا وما تقدم تعين طريق للتصحيح هناك وعدمه هنا فالطريق هنا الوصية أو الميراث والجمع
بينهما معذور وليس احدهما بالاعتبار اولى من الآخر فيكم بالفساد نظيره لو شري عبد ابنا فلان ثم قبل
العتق بعه وعيدا آخر من البائع بالف وخمسائه وقيمتها ما سوا فاته يطل وان أمكن جوازه بان يجعل
الالف او اكثر حصصا للمشتري والباقي حصصا لآخر زبلي وفيه نظرا لان تسليم ان تعدد جهة الجواز توجب
الفساد لا يصح في صحة الحمل على الجواز صلاحية فرد من الوجهين وان لم تتعين خصوصيته لا ترى
ان جهالة نفس المقر به لا تمنع صحة الاقرار انفا فاف كيف منعها جهالة سبب المقر به جوى عن قاضي زاده
وهذا منه ترجيح لقول محمد ويؤيد ببحث قاضي زاده ما ذكره في الشرع لئلا يسهل حيث قال ولقائل ان
يقول قد تقدم من الزبلي في الاقرار بالجهول انه اذا لم يبين ان سبب يصح ويحمل على انه وجب عليه
بسبب تصح معه الجهالة فما الفرق بينه وبين ما ذكره من عدم حمله على السبب الواجب للصحة على
قول الغنائل به وفي كل احتمال الفساد والصحة انتهى (قوله وعند محمد ان ايهما في الاقرار يصح) لان
الاقرار اذا صدر من أهله مضافا الى محله كان حجة توجب العمل بها ولا نزاع في صدوره من أهله لانه
هو المفروض وأمكن اضافته الى محله بحمله على السبب الصالح لجلالكلام العاقل على الصحة كالعبد
المأذون اذا أقرب بدين فان اقراره وان احتمل الفساد بكونه صدقا او دين كفاية والصحة بكونه من التجارة
كان صحيحا تصحیح الكلام العاقل عناية (قوله وان كان السبب مستحيلا لا) فتحصل ان للمسئلة ثلاث
صور اما ان يهيم الاقرار فهو على الخلاف واما ان يبين سببا صالحا فيجوز بالاجماع واما ان يبين سببا غير
صالح فلا يجوز بالاجماع فان قيل ظاهر اقراره يقتضي الوجوب وكيف يقدر على ابطاله ببيان سبب
غير صالح والابطال رجوع وهو في الاقرار لا يصح اجيب بانه ليس برجوع بل ظهور كذبه بيقين
كما لو قال قطعت يد فلان عمد او خطأ ويد فلان صحيحة زبلي مع عناية (قوله وبطل الشرط) لان الاقرار
اخبار ولا مدخل للخييار في الاخبار لانه ان كان صدقا فهو واجب العمل به وان لم يختر وان كان كذبا فهو
واجب الرد فلا يتغير باختياره وعدم اختياره وانما تأثير اشتراط الخيارات في العقود ليتخير من له الخيار بين
فسخه وامضائه درر وعناية فان قيل الاقرار يرتد بالرد وهو فسخ قلنا ليس بفسخ للاقرار لانه رفع الشيء
بعد ثبوته ورد الاقرار ليس رفعه بعد ثبوته في حقه بل بيان انه غير ثابت أصلا واما اذا قال على ألف
ثم مبيع بخيار فيصع ان صدقه المقر له او برهن لان المقر به عقدي يقبل الخيار وهو من العوارض فلا بد
من التصديق أو البيان كما لو أقرب بدين بسبب كفاية على انه بالخيار مدته معلومة ولو طويلا لان الكفاية
عقد بضادر * (تنبيهه) * لو قال المدعي عليه عند القاضي كل ما يوجب في تذكرة المدعي بخطه فقد
التزمته ليس باقرار وكذا قوله كل ما أقربه فلان على فانا مقر به لا يكون اقرارا لانه يشبه الوعد
شرعيا لئلا يسهل عن المحيط (تنبيه) ان شهد على ألف في مجلس واشهد درج ليس آخر في مجلس آخر بل بيان
السبب لزمه الفان كما لو اختلف السبب بخلاف ما لو اتحد السبب أو الشهود أو شهد على صك واحد أو أقر
عند الشهود ثم عند القاضي أو بعكسه الامر بكفاية الاقرار اقرارا حكما أحد الورثة أقرب بالدين يلزمه كله
وقيل حصصه واختاره أبو الليث أقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار يحلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في
اقراره عند الثاني وبه يقتضى وكذا الحكم لو ادعى وارث المقر كذب مورثه فانه يحلف المقر له وان كانت
الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم ان لا تعلم انه كان كاذبا تنوير وشرحه عن الدرر وصادر
الشرعية وقوله وان كانت الدعوى على ورثة المقر له بأن كان للمقردين أقرب بقبضه ثم بعد موت المقر له

الا ان تكون المرأة معتدة في ثلث اذا
ولدت لاقبل من سنتين لزمه أيضا فان
ولدت ميتا فالسالم مردود على ورثة
الموصى والمورث ولو ولدت ولدين حين
قائال بينهما وان كان احدهما ذكرا
ولا آخر انتهى ففي الوصية يقسم بينهما
نصفين وفي الميراث للذكر مثل حظ
الانثيين (والا) اي وان لم يبين سببا
صالحا (لا) يصح مطلقا سواء كان
سببا مستحيلا او ايهما في الاقرار وعند
محمد ان ايهما في الاقرار يصح وان كان
السبب مستحيلا لا بان قال اقرضني
أو باعه مني شيئا بالف درهم فهذا
الاقرار باطل ولا يلزمه شيء (وان
أقر) رجل بدين على انه (بشرط
الخيار) ثلاثة أيام (لزمه المال
وبطل الشرط

طالب الورثة بالدين الذي أقر بقبضه وادعى أنه أقر بقبضه كاذبا فالدين عليه - ثم على نفي العلم على قول أبي يوسف كذا أشار إليه شيخنا بقى ان يقال ظاهر ما ذكره في التنوير وشرحه ههنا ان المقر اذا ادعى الاقرار كاذبا لم يلزمه المفعول أو وادعى على المفتي به من قول أبي يوسف مطابقة ما كان مضطرا الى الكذب في الاقرار أو لا قال شيخنا وليس كذلك لما سألني في الدرر من مسائل شتى قبيل كتاب الصلح عند قول المصنف أقر بمال في صلح واشهد عليه به ثم ادعى ان بعض هذا المال المقر به قرض وبعضه ربا لم يخ حيث نقل عن شرح الوهبانية للشمسبلاي ما يدل على انه انما يقضى بقول أبي يوسف من انه يحلف المقر له ان المقر ما أقر كاذبا في كل صورة يوجد فيها الضرر المقر الى الكذب في الاقرار كالصورة التي تقدمت ونحوها قول شيخنا من أفتى بقول أبي يوسف في مسألة لا يوجد فيها الاضرار هي ان له دينه على وفاء أخرجه عنه رزقك الثاني وكيلاً بنسليم الوقف من الناظر له قول ودفع ماله من الدين فأقر الاول للوكيل ببعض دينه منه وكتب الوكيل عليه حجة باقراره فسات الوكيل وادعى المقر على ورثته انه أقر على نفسه بالقبض من مورثهم كاذبا فقد أخطأ أما أولا فلفظ الاضرار لا يدعى على ورثة الوكيل تبرعه له بالقبض عليه أو من الناظر الثاني بالدفع له من مال الوكيل وهو لو امتنع من الدفع له حال حياته لا تسوغ له الدعوى عليه فكيف تسوغ على ورثته ولا يكون له رجوع على الوقف مؤخرا فله باقراره أنه وصاه له الدين الذي له على الوقف ولا تخلف المقر له على قول أبي يوسف في صورة دعوى المقر له على المقر بنسليم ما أثر به كفاي الدرر عن الكافي ومنه صرح في ١٥٠ م اربعي فله محمد في ظهور الحق في دعوى على المقر في هذه الصورة

(باب الاستثناء)
وهو التكلم بالباقي بعد التناهي (وما في)
معناه مع استثناء بعض ما ذكره
حال كونه

(باب الاستثناء في الاقرار)

لما ذكره موجب الاقرار بلا غير شرع في بيان موجبه مع المغير وهو الاستثناء وما في معناه في كونه مغير وهو الشرط والاستثناء استفعال من الشيء وهو الصرف لغة واصطلاحا ما ذكره الشارح كذا يستفاد من العيني وهو متصل وهو الاخراج والتكلم بالباقي ومن فصل وهو ما لا يصح اخلاله كفاي العناية وقوله من الشيء وهو الصرف تقول نية أي صرته عن حاجته صحاح (قوله وهو التكلم بالباقي) عندما أي تكلم بالباقي معنى لا صورة درر وعند الشافعي اخراج بطريق المعارضة قال في شرح المنار لابن مالك فصار تقدير قول الرجل لفلان على ألف الامانة سندنا فلان على تسعة وثلاثين لم يتكلم بالالف في حق زوم المائة وعند الشافعي الامانة قائمها ليست على فان صدر الكلام بوجبه والاستثناء ينفيه فتعارضنا فتساقط بقدر المستثنى انتهى واستشكل ان ياتي مذهب الشافعي بوزن في الاطلاق والاعتق فلو كان اخراجا بطريق المعارضة لاصح لان الاطلاق والاعتق لا يتخلان الرجوع والرفع بعد الوضوع قال وتظهر ثمة الخلاف فيه اذا قال لفلان على ألف درهم الامانة أو خمسين فعندنا يلزمه تسعة وثلاثين لانه لم كان تكلم بالباقي فمكان مانع من الدخول شككنا في التكلم به والمصل براءة الدم فلا يلزمه الزائد بالشك فصار نظير ما لو قال على تسعمائة أو تسعمائة وخمسون فانه يلزمه الاقل وعنده لما دخل الالف كله صار الشك في المخرج فيخرج الاقل وهو خمسون والباقي على حاله انتهى امكن قول ان ياتي فعندنا يلزمه تسعمائة خلاف الاصح قال في البحر واذا استثنى عدد من بينهما حرق الشك كان الاقل مخرجا نحوه على الالف درهم الامانة أو خمسين لزمه تسعمائة وخمسون على الاصح (قوله بعد التناهي) أي بعد المستثنى فيكون الاستثناء عندنا لبيان ان المصدر لم يتبدل والمستثنى والتناهي يصح الباء اسم من الاستثناء وكذلك التنوي بالفتح مع الواو شيخنا عن ابن مالك والفتح وفي الحديث من استثنى فله نية أي ما استثناه (قوله وما في معناه) أي في كونه مغيرا وهو الشرط كما سبق عن العناية لكن اعترض عليه قاضي زاده بأنه قد غنى

حصر ما في معناه في الشرط فلا يدخل أكثر ما في هذا الباب فالأولى ما في شرح تاج الشريعة والكفاية من قوله كالشرط وغيره كقوله ولو قال له على ألف من ثمن عبدا شريته ولم أقبضه الخ (قوله متصلا) النفس أو سعال أو أخذ فم والنداء بينهما لا يصح كقوله لك على الألف درهم بفلان الا عشرة بخلاف لك ألف فاشهدوا الا كذا ونحوه بحر (قوله سواء كان الاستثناء أقل مما بقي أو أكثر) قال الزيلعي وهو المذهب وفي العناية انه قيل الاكثر والدليل على جوازه قوله تعالى قم الليل الا قليلا نذره أو انقص منه قليلا أو زد عليه (قوله وعن أبي يوسف وهو قول مالك والفراء الخ) لان العرب لم تتكلم به فلما تكلمت به العرب وهو موجود في القرآن قال تعالى لا يؤمنونهم أجمعين الا عبداك منهم المخلصين ثم قال ان عمادى ليس لك عليهم سلطان الا من تبعك من الغاوين فاستثنى المخلصين تارة والغاوين أخرى فأيهما كان أكثر نزهه وقال الشاعر

أدوا التي نقصت تسعين من مائة * ثم ابعثوا حكما بالعدل حكما

استثنى تسعين من مائة وان لم يكن بادائه لانه في معناه وقال صاحب النهاية ولا فرق بين استثناء الأقل والاكثر وان لم تتكلم به العرب ولا يمنع محته اذا كان موافقا لطريقهم كما استثنى الكسور لم تتكلم به العرب وهو صحيح ثم لا فرق بين ما يقسم وما لا يقسم حتى اذا قال هذا العبد لفلان الا ثلثه أو ثلثيه صح زيلعي (قوله لا استثناء السك) لو بعين لفظه نحو علماني كذا الا علماني وكذا اذا كان بمردفه لعدم ما يتكلم به بعده فيكون رجوعا كقوله له على مائة الا خمسين وخمسين حموي بخلاف الا فلانا وفلانا وفلانا ولا غلام له غيرهم كذا اذا قال علماني كذا الا هر لافا فيصح أيضا لوجود التعابير اللفظية درر وكذا لو قال ثلث مالى لذكر الا ألفا وثلث ألف صح الاستثناء ولا يستحق الموصى له شيئا لان توهم بقاء شيء في لجة الاستثناء ولا يشترط حقيقة الباعث ربلا لية وزيلعي وتحقيق ذلك ان الاستثناء اذا وقع بغير اللفظ الاول أمكن جعله تكلما بالمحصل بعد انذاره انما صار كذا ضرورة عدم ملكه فيما سواه لا امرير رجوع الى اللفظ فبالنظر الى ذات اللفظ أمكن ان يجعل المستثنى بعض ما تناول المصدر والامتناع من خارج بخلاف ما اذا كان بعين ذلك اللفظ فانه لا يمكن جعله تكلما بالمحصل بعد انذاره ان قيل هذا ترجيح لجانب اللفظ على المعنى واهمال المعنى رأسا ووجه ذلك أجيب بأن الاستثناء تصرف لفظي ألا ترى انه اذا قال أنت طالق ست تطليقات الأربعا صح الاستثناء ووقع طلقتان وان كان السبعة لا تحصى لسان حيث المحكم لان الطلاق لا يزيد على الثلاث ومع هذا لا يجعل كانه قال أنت طالق ثلاثا إلا أربعا فكان اعتباره أولى عناية وقوله لا نه انما صار كذا ضرورة عدم ملكه فيما سواه أى لان الخرج بغير لفظ المستثنى منه انما صار كذا ضرورة عدم ملكه فيما سوى المستثنى شيئا (قوله أى لا يصح استثناء السك) لما ذكرنا أنه تكلم بالمحصل بعد انذاره ولا حاصل بعد السك فيكون رجوعا والرجوع عن الاقرار باطل موصولا كان أو مفصولا كفى العناية وغيرها كالعيني حيث علل عدم صحة استثناء السك فحوله على عشرة الا عشرة بانه رجوع فلا يصح وتعبه الشيخ شاهين بأن ما ذكره من التعليل بانه رجوع وهم لانه منتهى من بما اذا قال أوصيت له بثلث مالى الا ثلثه مع ان الرجوع في الوصية حائز ولو كان استثناء السك رجوعا لما صح هذا فالأولى في انه مليل ان يقال كانه لم يتكلم به انتهى قال شيخنا وقوله وهم هو الوهم لانه انما صح ذلك في الوصية لان له الرجوع فيها انتهى (قوله وكذا ان كان مفصولا بطل الاستثناء) خلافا لابن عباس استدلل بما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال والله لا ذنوب قريش انتم قال بعد سنة ان شاء الله فلما هو مغير والمغير لا يصح الا متصلا كالشرط واستثناء النبي عليه السلام كان لامتناهية أمره تعالى بقدر الامكان ولا يمنع الانقطاع زيلعي وقوله لا يمثل أمره تعالى بمعنى قوله تعالى ولا تقول لشيء انى فاعل ذلك غدا الا ان شاء الله (قوله وهو ان لا يسكت الخ) أى الا العذر كالتنفيس ونحوه سابق (قوله) وصح استثناء السكيلي الخ وكذا العدى المتعارب لانه بمنزلة المثل في قبه التفاوت عناية وتنوير

(متصلا) بالاقرار (قوله) (الباقى) أى بعد انذاره مضطرا سواء كان الاستثناء أقل مما بقي أو أكثر وعن أبي يوسف وهو قول مالك وعنه لا يصح الاستثناء الا اذا كان الباقى أكثر (لا استثناء السك) أى لا يصح استثناء السك بان قال له على ألف درهم لا ألف درهم فكذا اذا كان ألف درهم لازم عليه وكذا اذا كان درهم ولا بطل الاستثناء وانما راد من قوله متصلا اتصال بحسب التلخيص وهو ان لا يسكت بين المستثنى والمستثنى (وصح) منه لا الاستثناء انما عمل (الدرهم) استثناء السكيلي والفوزنى من الدراهم بان قال له على ألف درهم الا دينار أو درهم خنطة

(قوله وهو لا يساوي الف) مقتضى التقيد به انه ان كان يساوي الف بطل الاستثناء وبه صرح في البرازية ويخالفه ما في الشربلالية عن المقدسي وقاضي زاده معزى بالينابيع والذخيرة ويوافق ما في النبايع والذخيرة ما ذكره في التنوير بانه لا يجوز حيث قل ويكون المستثنى القيمة وان استغرقت جميع ما أقرب به بخلاف دينار الامة درهم لاستغراقه بالساوي انتهى فكأنه قال له على دينار الامة دينار الامة استدرك عليه في الدر بما في الجوهره وغيرها على مائة درهم الا عشرة دنانير وبها مائة او اكثر لا يلزمه شيء فليجرب انتهى قلت ولا شك ان ما في الجوهره اوجه لما سبق من ان بطلان الاستثناء المستغرق مقدر بما اذا كان بلفظه او بما يرادفه واعلم ان قاضيخان فرع على صحة استثناء الكيل والوزن وخبرهما من المندران التي ثبتت في الذمة من الدراهم والدنانير فقال لو قال له دينار الامة درهم او الا درهم او الامة بموزة صحيح ويخرج من المندم قدر قيمة المستثنى فان كانت قيمته اقل على جميع ما أقرب به لا يلزمه شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما أقرب به وليس له جنس من مثله كقوله دينار الثوب او شاة لا يصح الاستثناء وان كان من جنسه صح الاستثناء في قولهم الا ان يستثنى جميع ما حكمه فلا يصح الاستثناء انتهى وآخيه يخالف اوله كذا بخط السيد الحموي عز مز وأقول يمكن الجواب بحمل مذكرة فاصحاب آخر على ما اذا كان الاستثناء عمدا فله كقوله له على ألف دينار الامة مائة وخمسة فلا يخالف ما ذكره اوله لان الاستغراق فيه من حيث القيمة فتدبر (تقمة) اذا كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر له على مائة درهم الا شيئا او الا قليلا او الا بعض الزمة احد وجوه لوقوع الشك في خروج ما حكمه من روح الامل تنوير وشبهه (قوله لا يصح) وهو الفاسد انه انما ينشأ خلاف الجنس فصح ربه لو قال الامة وانه قال ردروا أحمد وشبهه انه انما ينشأ من مدرو وهو جنسه يعني بخلاف الشاهدي (قوله لا يصح) لعدم وصف الثمنية ولو معنى وفيه ان في العير به في كلام المنصف والشارح صادق باسناد العددي المتعارف من الدراهم فظاهر عدم صحة الاستثناء وليس كذلك كما سبق (قوله وقال الشافعي يصح) لان الشرط اتحاد الجنس وهو موجود من حيث المانية فاسق المانع بعد تحقق المسمى وهو التصرف المعنى وكلام الشاذلي يشير الى ان الجانسة بين المسمى والمسمى منه شرط عند الشافعي أيصال في العناية وهو الحق وقرر الشراح لكلامه على انه لا يستلزم بشرط بناء على ان الاستثناء عنده يعارض الصدر وليس من شرطه الجانسة وليس بصحيح لانه يقول بالاخراج عند الدخول بطريق المعارضة ونحو ان الاستثناء لبيان أن النص لم ينمأ والمسمى المستثنى فهو خروج الى اثبات الجانسة لاجل الدخول ما ولا في حنيقة وأبي يوسف ان عدم تناول الدراهم غيرها لفظا لا يراد فيه أحد وانما الكلام في تناول الامة حكما فقلنا يتناول ما كان على أحسن اوصافها الذي هو الثمنية وهو الدنانير والمقدرات والعددي المعارب وأما الثوب يعني ونحوه كالشاة وليس بثمن أصلا وما ليس بثمن لا يصلح مقدر للدراهم لعدم الجانسة فبني الاستثناء من الدراهم مجهولا وجهالة المسمى توجب جبه لثمة المستثنى منه فلا يصح الاستثناء وانما قل ان يقول ما ليس بثمن لا يصلح مدراهم من حيث اللفظ او تقية راول مسلم وليس الكلام فيه وانما في مجموع فان المندرات نذكر الدراهم من حيث القيمة والجواب ان لتقدير الاستثناء في معنى حبيبة الفاس او معناه فلا بد من تدبر التجانس ثم انحصار الى القيمة وليس ذلك في غير المقدرات انتهى وأقول ان كان المراد بالجانسة التي ادعى صاحب العناية ان كلام لهاديد يشير الى شرط عند الشاذلي وهو الحق الجانسة من حيث الثمنية فمنوع اذ لو كانت هذه الجانسة شرطاً عنده لما صح استثناء الشاذلي ودراهم الدراهم وان كان المراد بها الجانسة من حيث المالية وهو الرضا هو لا ينافي ما ذكره شراح الهداية من عدم اشتراط الجانسة عنده اذا الجانسة التي نفوا اشتراطها عنده هي الجانسة من حيث الثمنية وبه يقين ان قوله في العناية فهو راجع الى اثبات الجانسة من غير صحيح وان يجب ان هذا مع ظهوره كيف خفي على صاحب العناية (قوله ولو وصل باقراره الخ) قيد بالوصل لانه لو كان مفصلا لا يؤثر خلافه لاس عباس كما سبق الا اذا كان عدم الوصل

وهو لا يساوي الف
الامة الدينار أو البغيز وهذا
عندهما هو الاستحسان وقال محمد
وزن لا يصح وهو العباس (لا يصحهما)
أي لا يصح استثناء غيره
والوزن من الدراهم ما بان قال له على
العددي من الدراهم أو ثوبا وقال
الشافعي لا يصح طرحه وهو رقيمة
المندري (ولو وصل باقراره الخ)

لغير من الاعذار التي تقدمت ولو قال لامرأته أنت طالق فخرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد وكان
قصده ابتغاء الطلاق لا يقع لان الاستثناء موجود حقيقة والكلام مع الاستثناء لا يكون ابتغاء عيني
(قوله ان شاء الله) وكذلك ان علق اقراره بمشيئة من لا تعلم مشيئته كالجح والملائكة جوى عن المختار
(قوله بطل اقراره) لانه ان كان ابطالا فظاهر وان كان تعليقا فلا قرار لا يحتمل التعليق لانه ليس بمبين
اذ لا يخلف به ولانه خبر متردد بين صدق وكذب فلا يتغير بالشرط وكذلك لو قال ان أردت أو أراد الله أو هبت
الريح ولو قال اشهدوا ان له على ألفان مت فهو عليه مات أو عاش وليس هذا تعليقا لان موته كائن
لا محالة ومراده ان يشهدهم لتبرأ ذمته ويشهدوا بعدم موته ان جدد الورثة فرجعه الى تأكيده الاقرار
زبلي وغيره لكن ذكرنا في باب المهمة لو قال لمدينه ان مت فأنت بريء ان البراءة لا تصح لتعليقها بالشرط
فحتاج الى الفرق والجواب ان المعلق هنا الشهادة ولقائل ان يقول يحتمل رجوعه الى التبريد وهو
الاقرار والجواب ان تصرف العاقل بصان عن الالغاء ممكن وذلك بجعله شرطا للشهادة ولو قال
أردت تعليق الاقرار ورضي بالغاء كلامه فلنا تعلق حق المقر له بمنع ذلك جوى عن الرمز قال وكذلك لو قال
اذا جاء رأس الشهر واذا أفطر الناس أو الى العطر لانه ليس تعليقا بل دعوى أجل الى الوقت المذكور
فتقبل اقراره ودعوى الاجل لا تتبلل بالبحجة جوى عن الزبلي وغيره وكذلك ان شاء فلان فشاء فهو باطل
كما في المحيط ويتنظر مع ما قدمناه في تعليق الطلاق بمشيئة العبد فشاء في محله صح ووقع الطلاق
شربلا لية قال شيخنا وجوابه ان الاقرار اخبار فلا يصح تعليقه والطلاق انشاء الاسماط فصيح تعليقه
واقترعت مشيئته على المجلس نظر المعنى التملك انتهى قال في الدرر بقى لو ادعى المشيئة هل يصدق لم أره
وقد منافي الطلاق المعتمد فلا يمكن الاقرار كذلك لتعلق حق العبد قاله المصنف انتهى (قوله فلا يلزمه
شيء) معطفا وان جرى على لسانه من غير قصد لو جود الاستثناء حقيقة كما في العيني وانما لا يلزمه شيء لان
التعليق بمشيئة الله تعالى ابطال عند محمد فيقبل انعقاده للحكم وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند أبي
يوسف فكان اعدا ما من الاصل درر وثمرة الخلاف تطهر فيما اذا قدم المشيئة فقال ان شاء الله أنت طالق
عند أبي يوسف لا يقع لانه ابطال وعند محمد يقع لانه تعليق فاذا قدم الشرط ولم يذكر حرف الجزاء لم يتعلق
وبقي الطلاق من غير شرط فيقع عناية وكذلك تطهر أيضا فيما اذا قال لامرأته ان حلفت بطلاقك فأنت
طالق ثم قال لسا أنت طالق ان شاء الله بحث عند أبي يوسف لانه عين عنده وعند محمد لا يكون مبينا فلا
يبحث عيني واعلم أنه لا يلزمه شيء أيضا فيما اذا قال على ألف في شهادة فلان او علمه لانه في معنى الشرط ولو
قال بعلمه او بشهادته فهو اقرار لان البناء لا لصاق جوى ومن التعليق المبطل له على ألف الا ان يبدو لي
غير ذلك او أرى غيره وكذلك اشهدوا أن له على ألفا فيما أعلم شربلا لية (تنبيهان) الاول ما سبق عن الدرر
من ان التعليق بمشيئة الله ابطال عند محمد وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف بشكل بما نقلناه
عن العناية مما يقتضى كون الخلاف بين الصاحبين على عكس ما ذكره في الدرر وجوابه ان النقل عنهما
قد اختلف في الشربلا لية بعد ان ذكرنا نقلناه عن الدرر قال وقيل الخلاف على العكس واختاره بعض
شراح الهداية (الثاني) ما ذكره في الدرر من أنه عند أبي يوسف تعليق بشرط لا يوقف عليه أحد وجهين
والوجه الثاني هو ان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشرط كما في الشربلا لية عن قاضي زاده (قوله فلهما
المثله) لان البناء دخل تبعا لافضاء ولهذا لم يسقط باستحقاقه قبل القبض شيء بل يخير والاستثناء تصرف
في الملعوظ بخلاف قوله الاثنتم الا لا يثبت الا ان أجزاء الدار داخله تحت لفظ الدار فصح الاستثناء وطوق
الامة وفص الخاتم ونحلة البستان نظير البناء في الدار زبلي وغيره قال المقدسي وفي طوق الامة كلام
لانهم قالوا الامة اذا بيعت لا يدخل في البيع معها الاثابها المعتادة للمنة اما التي للزينة فلا تدخل الا بالنص
ومنه الطوق اللهم الا أن يعمل على طوق حديد أو نحاس الخ فان قلت البناء في الدار جزء ولهذا يضمن
بالاتلاف فينتفي ان يصح استثناءه كالثلث والبيت قلت هو وان كان جزءا لكنه زائد بمعنى ان اسم

(ان شاء الله) أى بان قال له على
الف درهم ان شاء الله (بطل اقراره)
فلا يلزمه شيء (ولو استثنى البناء من
الدار) بان قال هذه الدار اعلان الا
بناء ما فانه لي (فهما للمثله وان قال
بناء ما لي والعرض لك) وهي البقعة

الدار لا ينتفي بانتفائه الى هذا أشار في الدرر ونوعه البناء جزء من الدار فواجه عدم صحة استثنائه دل
وتحقيق معرفة وجهه موقوف على مقدمة هي ان الركن قسمان اصلي وهو الذي دخل في مدلول الاسم
بحيث اذا انتفى لا يصح اطلاق الاسم على الباقي كواحد من العشرة ورأس من الحيوان وزائد وهو الذي
دخل في مدلول الاسم لكنه اذا انتفى لا ينتفي اطلاق الاسم على الباقي كزيد ورجله حتى اذا قال هذا
العبد لزيد ابيده او رجله لم يجز وبهذا التحقيق يظهر دفع ما رد على ظاهر قولهم الاقرار في الايمان ركن
زائد بان الركنية تقتضي الدخول والزيادة تقتضي الخروج فكيف يجتمعان ووجه الدفع ان الدخول
بالنظر الى تناول اللفظ ظاهرا وخروجه بالنظر الى التبعية حقيقة فلا منافاة انتهى باختصار (قوله
الخالية عن الشيء) يعني المعهود وهو البناء والشجر اذا لا تخلو عن شيء حموي (قوله فكما قال) لان
العرضة اسم للبقعة الخالية عن البناء والشجر فيكون مقرا ببيان هذه الارض دون البناء بخلاف قوله
ارضه الله حيث يكون له البناء ايضا بخلاف قوله بناؤه لزيد والارض لعمر وحيث يكون لكل ما أقرب
ولو قدم الاقرار بالارض كان الكل للمقر له لان البناء تبع الارض والاصل ان دعواه لنفسه لا تمنع
الاقرار لغيره واقراءه لا يقبل على غيره كذا في التبيين وهو منقوض بما لو أقر مستأجر بدين يسرى على
المؤجر وتفسخ بدعوى الامام ولو أقر زوجته بدين تحبس ويمنع عنها حموي (قوله ولو قال له على الف من
عمر عبد الح) قال شيخنا هذه العبارة اولى من عبارة الدرر حيث قال وصح أي الاقرار بالف من عمر قن
الح لان التعبير بالحجة يومهم لزوم الالف محكم بجهة الاقرار مع عدم الفحص (قوله ولم يشبه) أي ذكر
ذلك موصولا باقراره كافي للتبوير (قوله فان عين العبد) بن ذكر عبد بعينه عني (قوله لزومه الالف)
لقال ان يقول قد تقر عندهم فيمن باع سلعة بعين يسال لمشتري ادفع الثمن أولا ثم للبائع سلب المبيع
فالاقرار بوجوب ادائه الثمن لا يقتضي القبض والجواب ان ذلك فيما اذا كان المبيع حادا باذالم يكن
حاضرا فالأقرار بوجوب ادائه الثمن يقتضي القبض حموي عن حواشي حفيد السعد على صدر الشريعة ثم
قال بقي ان كلمة على تقتضي أصل الوجوب أو وجوب الاداء ونقل عن المقدسي ما نصه ذكره في أول
المبيع ان المشتري يلزمه تسليم الثمن أولا فكيف عكس هنا والجواب اعلمهم أرادوا بالتسليم الاحضار أو
يخص هذا من ذلك لا بد ليس ببيع صريح انتهى (قوله وان لم يسلمه اليه لاشئ له) لانه اقرار بالالف على
صفة وهي سلامة العبد له فلا يلزمه بدونها (قوله احدها هذا) وهو ما اذا صدق وسلمه اليه وحكمه لزوم
الالف لان الثابت بتصادقهما كالثابت بعينه اناز يلغي وفيه انه اذا تصادقا فالحكم عكس ذلك وجوابه ان
ذلك اذا ادعى المقر له تسليم الثمن وليس هنا كذلك فان حكمه كان حكما لا يدعيه أحد وهو باطل
حموي عن العناية (قوله وفيه المال لازم على المقر) لانها لا تنفع على ما أقر به من ان كلامهما يستحق
ما أقر به واختلفا في سببه ولا يبالى باختلافهما ولا باختلاف السبب عند حصول المتصدد اتحاد الحكم
كما لو أقر بغصب ألف فقال بل فرض تزمه / تعافهما على الاستحقاق حموي عن الزيلعي قال وفي المنية
لو سكت ثم ادعى انها قرض لم يصدق (قوله لا يلزم شيء على المقر) لعدم سلامة العبد له (قوله وحكمه ان
يتخالف) لان كلامهما مدعى كذا لان المقر يدعى تسليم من عينه والاخر ينكر والمقر له يدعى على المقر
القبض ببيع غيره وهو ينكر درر (قوله لزومه الالف مطلقا) أي سواء وصل او فصل فهو في مقابلة
التفصيل الا في عندهما (قوله ولا يصدق في قوله ما قبضت) لا بد رجوع عن الاقرار لان الصدر
موجب وانكار قبض مبيع غير معين ينافيه ولانه لو ادعى تأخير الثمن شهره لم يقبل فكيف دهره اما
من عدي في به الا في له منع كونه المبيع بخلاف المعين هذا اذا كذب المقر له وان صدق في السبب
فكذلك عند أي حنيفة لانه لزومه الثمن بالاقرار فلا يسقط عنه الا اذا اقر المقر له ان المقر له قبض المبيع
حموي اخذ من كلام الزيلعي (قوله وعندهما ان وصل صدق الح) لانه بيان تعبير فصح موصولا
لامفصولا كالاستثناء والشرط درر (قوله فالقول قول المقر) لان البيع لما ثبت بتصادقهما بقي أمر

الخالية عن الشيء (فكما قال ولو قال)
له على الف من عمر عبد (قوله فانه عين)
(ولم يقضه فان عين) (قوله فانه عين)
وسلمه (أي المقر له) (قوله فانه عين)
أي وان لم يسلمه اليه (لا شيء له على)
المقر وهذه المسئلة على وجه أحدها
هذا والثاني أن يقول المقر له العبد
عبدك ما بعته لك وانما بعته لغيره فوف
قبضته ولي عليك ألف درهم ثم
وفيه المال لازم على المقر له ان
يقول العبد عبدي ما بعته لك وفيه
لا يلزم شيء على المقر له ان يقول
العبد عبدي ما بعته لك وانما بعته
لغيره وحكمه ان يتخالف واذا تعالما
انتفى دعوى كل واحد منهما من المال
صاحبه فلا يقتضي عليه شيء من المال
والعبد سالم لمن في يده هذا اذا عين
العبد (وان لم يعين) العبد (لزمه)
الالف) مطلقا ولا يصدق في قوله
ما قبضت عند أي حنيفة وسندهما
ان وصل صدق ولا يلزمه شيء وان
فصل لم يصدق اذا انكر المقر له ان
يكون ذلك من عمر العبد وان أقرانه
من عمر العبد فالتقول قول المقر له
اؤفضه (كنهه)

القبض محلا لانه لم يقربه نصا ولا اقتضاء لان اقراره بوجوب الثمن ليس اقرارا بقبض المبيع اذ هو واجب بالعقد فلم يكن تعبيراً بل تفسير مجمل لتصادقهما عليه ولو قال شريت منه مبيعاً الا اني لم اقبضه فالقول له اجماعاً لانه اقرب بشراءه وبمجرد العقد لا يجب الثمن لانه ان اشتراه بشرط الخيار لا يجب وانما يجب بالقبض بخلاف ما تقدم لاقراره بالوجوب ولو اقر ببيع عبده هذا منه ولم يقبض ثمنه وجب به كان له ذلك لانه في يده فالظاهر انه ملكه فاذا اقربه لغيره نفذ على الوجه الذي اقربه زيلعي ولا يخفى ما فيه فانه قال في تعليل قوله ما ان اقراره بوجوب الثمن ليس اقرارا بالقبض اذ هو واجب بالعقد ثم قال وبمجرد العقد لا يجب الثمن والجواب ان العقد بمجرد مقتضى أصل الوجوب لا وجوب الاداء جوى عن المقدسي (قوله من ثمن خراج) كذا لو قال من ثمن حراً ومبتة أو دم أو من مال القمار فيلزمه مطلقاً وان وصل لانه رجوع الا اذا صدقه وأقام بيته ولو قال له على ألف درهم حرام أو بافهي لازمة مطلقاً وصل أم فصل لاحتمال حله عند غيره ولو قال زوراً أو باطلا لزمه ان كذبه المقر له در (قوله وهي زيف) جمع زيف وصف بالمصدر ثم جمع على معنى الاسمية كفلس وفلوس وفعله زافت الدراهم تزييف زيفه فاردت جوى والمراد ما برده بيت المال والنهر رجة دون الزيف فانه مما برده التجار أيضاً والتوقية ارد آمن النهر رجة شرب ليلية (قوله لزمه الجياد) لان العقد يقتضي السلامة عنها بخلاف الجودة زيلعي (قوله ما اذا قال الا انها وزن خمسة ونقد البلد وزن سبعة حيث يصح موصولاً لا مفصولاً لانه استثنى القدر فصار مغيراً فيصح بشرط الوصل ولو قال على كرخطة من ثمن دار اشتريتها منه الا انها رديئة يقبل موصولاً ومفصولاً لان الرداءة نوع لا عيب فطلق العقد لا يقتضي السلامة عنها بخلاف الجودة زيلعي (قوله وعندهما الخ) قال الزيلعي وقال في الهداية وعلى هذا الخلاف اذا قال هي ستوقية أو رصاص وذكر في النهاية لابي يوسف روايتين فيهما (قوله ان وصل صدق الخ) لانه في معنى الاستثناء لانه يبين باسخر كلامه انه أراد الابطال لا التحقيق اذ الكلام يتم باسخره فصارت كأن شاء الله قلنا هذا ابطال والا بطل ليس بياناً فلا يصح ولو وصل وقوله ان شاء الله تعليق بشرط لا يوقف عليه والتعليق من التغيير فيصح موصولاً كذا في الكافي وفيه ان المرجح ان شاء الله انه ابطال جوى عن المقدسي (قوله وعن أبي حنيفة الخ) عبارة الزيلعي وعن أبي حنيفة في غير رواية الأصول في القرض انه يصدق في الزيف ان وصل لان القرض يتم بالقبض فاشبهه الغصب والوديعة والظاهر هو الاول لانه يجب بالتعامل فاشبهه ما يجب بالبيع انتهى (قوله قيل يصدق اجماعاً) يعني اذا وصل كما في الزيلعي لانه لم يصرح بالعقد واستحقاق الجودة به (قوله وقيل هو على الخلاف أيضاً) لان مطابق الوجوب يحمل على انه وجب عليه بسبب موضوع له وهو التجارة فيكون على الخلاف زيلعي فعند أبي حنيفة لا يصدق ويلزمه الجياد مطلقاً وعندهما ان وصل صدق وان فصل لا ويرجح في التتوير الاول تبعاً للبحر ونصه ولو قال له على ألف درهم زيف يعني ولم يذكر السبب كما في الدرر نفه وكما قال على الاصح (قوله بخلاف الغصب والوديعة) اذ لا اختصاص للغصب والوديعة بالجياد لان الغاصب يغصب ما يجود والمودع يودع ما يحتاج الى حفظه فلم يكن قوله زيوفاً تغييراً الاول كلامه بل هو بيان النوع فصيح موصولاً ومفصولاً ولو قال الا انها ستوقية أو رصاص فان وصل صدق وان فصل لا اذا الستوقية ليست من جنس الدراهم ولهذا لا يجوز بها التجوز في الصرف والسلم لكن الاسم يتناولها مجازاً فكان بيان تغيير فصيح موصولاً لا مفصولاً در (قوله وعن أبي يوسف انه اذا قال غصبت ثم قال هي زيف الخ) كما في القرض لان كلامهما مضمون عليه بالقبض زيلعي (قوله اذا فصل) كان الاولى جعله عليه لعدم التصديق لان الفصل استقيد من التعبير بكلمة ثم شئنا (قوله صدق المقر) لجهة استثناء التدرج لا الوصف كالزايافة در (قوله بانقطاع النفس) او بامساك احده (قوله فهو وصل) دفعاً للخرج وبه يقتض زيلعي والتداني بينهما الا ضرر كقوله لك على ألف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف لك ألف واشهدوا الا كذا بجر واسار بالمثال الذي ذكره الى ان المسئلة

من ثمن خراج أو خنزير) هذا متصل بقوله لزمه الألف أي يلزمه هناك كما يلزمه هنا ما لنا فيما اذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن خراج أو خنزير عند أبي حنيفة وعندهما ان وصل صدق ولا يلزمه شيء (ولو قال له على ألف درهم (من ثمن متاع) باعه مني (أو) قال (أقرضني) ألف درهم (و) قال (هي زيف أو نبهرجة) وقال (المقر له جياد) لزمه الجياد) مطلقاً عند أبي حنيفة وعندهما ان وصل صدق وان فصل لا وقال زفر يطل اقراره اذا قال المقر له هي جياد وعن أبي حنيفة انه يصدق في القرض في الزيف اذا وصل وانما قيد بتم متاع وبالقرض لانه لو لم يذكر البيع والقرض بان قال لفلان على ألف درهم زيف فقط قيل يصدق اجماعاً وقيل هو على الخلاف أيضاً بخلاف الغصب والوديعة) أي اذا قال غصبت منه ألفاً او ودعني الفانتم قال هي زيف أو نبهرجة صدق في الغصب مطلقاً وعن أبي يوسف انه اذا قال غصبت ثم قال هي زيف لم يصدق اذا فصل (ولو قال) في البيع والغصب والقرض والوديعة ان له على الف (الا انه يتنص كذا) حال كونه (متصلاً) بقوله (صدق) المتسر (والا) أي وان لم يقل متصلاً بل منفصلاً (لا) يصدق واعلم انه لو وقع الفصل بين الاستثناء وبين صدره ضرورة انقطاع الكلام بانقطاع النفس أو بأخذ السعال فهو وصل (ومن أقر بغصب ثوب

مفروضة فيما اذا كان المنادى هو المقر له فلا يرد عليه حينئذ ما اورده المجوى عن الجوهره من انه اذا كان
المنادى غير المقر له يضر (قوله وجاء بمعيص صدق المقر) أى يمينه ان لم يثبت الخضم سلامته لان الغصب
لا يقتضى السلامة درر كالوديعه (قوله فهو صامس) لانه أقر سبب الضمان وهو الاخذ ومثله القبض
زيلي ثم ادعى ما يوجب البراءة وهو الاذن بالاخذ والاخر يكره القول قوله مع بینه بخلاف ما اذا قال
المقر له بل اخذتها قرضاً حيث يكون القول لاغراً لانهم ما تصادقوا على أن الاخذ حصل باذنه وهذا
لا يوجب الضمان على الاخذ لا باعتبار عقد الضمان فالمالك يدعى عليه العقد وهو يكره القول قوله
المشكر عني وعلى هذا اذا أقر بأخذ الثوب وديعه وقال المقر له بل اخذته يباعا كان القول لاغراً لما ذكرنا
زيلي (قوله لا يضمن المقر) اذ لم يترسبب الضمان بل بالاعطاء وهو فعل المقر له وهو يدعى عليه سبب
الضمان وهو يكره فان قيل اعطاؤه يكون بقبضه فكان مقرره قلنا ويكون بالتعليق والوضع بين يديه
ولو اقتضى ذلك فالتعدي لا عموم له لثبوته ضرورة فيتمد بقدرها فلا يظهر في انعقاده ميباً للضمان (قوله
أخذه عمرو) لان الاخذ أقرب باليد له ثم لاخذ منه وهو سبب الضمان وادعى استحقاقه عليه فلا يقبل
درر (قوله وقال كذبت بل الثوب والداه لي) وقد اخذتها مني طمأخينا (قوله فالتقول للمقر) وللاخر
اليمين شيخنا ولو قال قبضت منه ألعاً كانت لي عليه وأسكره أخذه لانه أقر له بالمالك وانه أخذه بحقه
وادعى ما يبرئه والاخر يكره بخلاف الاجارة والاعارة لان اليد فيه مال الضرورة استيعابه المعقود عليه
فلا يكون اقراراً باليد قصداً بيمينت فيما وراء الضرورة في حكم يد المالك بخلاف الوديعه والقرص لان
اليديهما مقصودة فيكون اقرارهما قراراً له ما باليد وليس مدار الفرق على ذكر الاخذ في الوديعه
ونحوها وعدم ذكر الاخذ في الاجارة ونحوها خلافاً لتوهم ذلك لا بد ذكر الاخذ في الطرف الآخر زيلي
وفيه كلام للقدس فيليراجع شرح المجوى (قوله وهو القياس) وبه قالت الثلاثة وعلى هذا الخلاف
الاعارية والاسكان بأن قال أعرت فلاناً ثوبى ثم اخذته منه أو أسكت فلاناً دارى ثم اخذتها منه وقال
فلان هو لي وجه القياس أنه أقرب باليد له ثم ادعى عليه الاستحقاق فيقبل اقراره له دون دعواه فيجب عليه
الرد ووجه الاستحسان ما سبق من ان اليد في الاجارة مثبت ضروره استيعاف المقصود عليه وفي الاسرار
الاختلاف فيما اذا لم تكن الدابة معروفة للمقر والا فالتقول له اجماعاً عني وغيره واعلم ان ما ذكره في الاسرار
ينفي على ما عليه المتقدم من ان للتقاضى التصاع بعد وان كان المقتضى به ماد كره المتأخرون من أنه
ليس له ذلك ومن هنا تعلم سقوط قول المجوى وفيه انه اذا كان المقر بمعرفة المقر فالتقاضى لا يعرف ذلك
الابشادة العارفين عنده لا بمجرد قوله انتهى (قوله وعلى المقر مثله للثاني) بخلاف ما اذا قال هي اعلان
لا بل فلان بلا ذكر ايداع حيث لا يجب عليه لثبتي شيء ان كانت معيبة وان كانت غير معيبة نرهم أيضاً بان
قال لفلان على ألف لا بل لفلان كقولك عسبت فلاناً مائة درهم وسأته دينار وكرخطة لا بل فلاناً زمه
لكل واحد منهما ما كله ولو كانت بعينها فهي للاول وعليه للثاني مثلاً وان كان المقر له واحداً يلزمه
أوعكسه ولو قال الدين الذي لي على فلان لفلان أو الوديعه التي لي عند فلان هي اعلان فهو اقرار له
وحق القبض للمقر ولو سلم إلى المقر له برى بجرى عليه في التنوير قال في الدر بعد عزوه
للخلاصة وفيه مخ لفة لماني الحوى البدسى وعامة المعبرات فيليراجع

وجاء بمعيص صدق المقر (وان قال
أخذت منك الفاء وديعه وهلك
وقال) المقر له لا بل (أخذتها غصباً
فهو صامس) فالتقول قوله لا يضمن
يمينه وان نكل عن يمينه لا يضمن
المقر (ولو قال اعطيتها وديعه)
فهاكت (وقال) المقر له (غصبها
لا) يضمن المقر وكان القول للمقر
مع اليمين فان نكل عن اليمين يلزمه
الالاف (وان قال) زيد لعمرو (هذا)
الثنى (كأن وديعه لي عندك
فأخذته) منك (وقال) كذبت
(وهو لي أخذه) عمرو (وان قال
أجرت بعيري أو ثوبى هذا فلا يكره
أولسبه فرد) على وقال كذبت بل
الثوب والداه لي (فالتقول للمقر) عند
أبي حبيبة وفاء القول للذي أخذ
الثوب منه والدابة وهو القياس (ولو
قال هذا الالف وديعه فلان لا بل
وديعه اعلان فالالف لا يرد على
المقر مثله للثاني) أى للمقر له الثاني
مثل ذلك الالف وعند أبي يوسف
ليس عليه شيء
(باب اقرار المربى دين الهبة
ومآزته في مرضه

(باب اقرار المربى) *

يعني مرض الموت وحده مرفى طلاق المربى وسبب في الوصايا وأخره أمانان المرض عارض والاصل
عدمه أولان في اقرار المربى اختلاف في بعض الصور بخلاف اقرار الصحيح فكان أقوى وأورد بسبب

على حدة لاختصاصه بأحكام ليست للصحيح حموى (قوله بسبب معروف) بينة أو بعناية قاض
والسبب المعروف ما ليس بترع در وقوله أو بعناية قاض يتنى على ما قدمناه من ان للقاضي القضاء بعلمه
وانتفى به خلافه (قوله والتزوج) أى بمهر المثل لان الزيادة عليه باطلة والنكاح جائز شرعاً بلالية عن
العناية (قوله مقدم على ما أقرب به في مرضه) ولو دية كفى البحر لان المريض محجور عن الاقرار بالدين
ما لم يفرع عن دين الصحة فالدين الثابت باقرار المحجور لا يراحم الدين الثابت بلا حجر كعبد مأذون اقر
بالدين بهداً محجراً فالشأنى لا يراحم الاوّل حموى وليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو أعطاه
مهر أو أيفاء اجرة الا اذا قضى ما استقرض في مرضه أو نقد ثمن ما اشتري فيه بمثل القيمة وقد علم ذلك
بالبينة لا باقراره للتمسك بخلاف ما اذا لم يؤد حتى مات فان البائع اسوة للغرماء اذا لم تكن العين في يده فان
كانت كان أولى ولو أقرب بين ثم يدين تحاصلاً أو فصل للاستواء ولو أقرب بين ثم يود دية تحاصلاً
وبعكسه الودية أولى در وجهه كما في شرح الحموى أنه لما بدأ بالودية ملكها المقر له بعينها فاذا أقرب بين
لم يجز ان يتعلق بمال الغير واقراره يبيع عبده في صحته وقبض الثمن مع دعوى المشتري ذلك صحيح في
اليسع دون قبض الثمن الا بقدر الثلث بخلاف اقراره ان هذا العبد لفلان فانه كالدين ولو أقرب قبض دينه
ان كان دين الصحة يصح مطلقاً سواء كان عليه دين الصحة أو لا وان كان دين المرض ان كان عليه دين الصحة
لا يصح والانفاد من الثلث الا في اقراره باستيفاء بدل الكتابة فنسأله بخلاف اقراره باستيفاء ثمن ما باعه
في صحته من وارثه فانه لا يصح ولو اشترى في صحته بعين فاحش بشرط الخيار ثم أجاز أو سكوت وهو مريض
حتى مضت المدة ثم مات كانت الحسابات من الثلث وبراؤه مدينونه وهو مدينون غير جائز ان كان أجنبياً
وان كان وارثاً لا يجوز مطلقاً سواء كان المريض مدينواً أو لا للتمسك بحيلة صحته ان يقول لاحق لى عليه
فترفع به مطالبة الدنيا لا المطالبة الاخرة الا المهر فلا يصح على الصحيح لظهور انه عليه غالباً بخلاف اقرار
الذنت في مرضها بان الشيء الغلافى ملك أبى أو أمى لاحق لى فيه أو انه كان عندى عارية فانه يصح ولا تسمع
دعوى زوجه فيه بحرود عن الاشياء (قوله والارث مؤخر عن دين أقرب به في مرضه) يفهم من هذا
انه جعل الضمير في قوله وأخر الارث عنه لما أقرب به في مرضه والاولى ان يجعل راجعاً لمطلق الدين وان كان
خلاف الظاهر من كلام المتن حموى نلت وعلى ما فى الشارح من جعل الضمير لما أقرب به جرى الزيلعى
والعينى (قوله يستويان) لانه اقرار لا تهمة فيه لانه صادر عن عقل والذمة قابلة للحقوق في المحالين
وبه قال مالك واحمد ولنا ان حق غرماء الصحة يتعلق بمال المريض مرض الموت في أول مرضه لانه محجور
عن قضائه من مال آخر فلا قرار به صادف حق غرماء الصحة فكان محجوراً عنه وانما استوى الدين
المعروف والسبب ودين الصحة لانه لما علم سببه انتفت التهمة في الاقرار به عيني (قوله وان اقر المريض
الخ) أو اسند الاقرار الى الصحة كما في الاشياء (قوله بطل) الا اذا أقر باستهلاك ودية لوارثه فيخص به
الوارث شرعاً بلالية عن قاضى زاده وأقول ينبغى تقييده بما اذا كانت الودية معروفة لقوله في الاشياء
محجور الاقرار للوارث موقوف على الاجازة سواء كان بدين أو عين أو قبض دين منه أو الابرار الا في ثلاث
لواقر با تلاف وديعته المعروفة أو أقرب قبض ما كان عنده ودية أو قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من
مدينونه ويلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية انتهى (قوله الا ان يصدقه
البقية) وكذا لو كان له دين على وارثه فأقر بقبضه لا يصح الا ان يصدقه البقية زيلعى فاذا صدقه
في حياة المقر فلا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث حيث لا ينفذ الا باجازة
الوارث بعد موت الموصى حموى عن العمادى ولو ادعى المقر له ان الاقرار في الصحة وكذبه بقية الورثة
فالقول لهم ولو أقام البينة فيينة المقر له أولى بحرفه لو لم يكن له وارث آخر وأوصى لزوجته أو هى له صحت
الوصية وأما غيرهما فبرث الكل فرضاً ورداً فلا يحتاج لوصية در عن الشرع بلالية (قوله وقال الشافعى
يصح) لما فيه من اظهارة حق ثابت عليه وجانب الصدق راجح فيه فصار كقراره لأجنبى وبوارث آخر

سبب معروف قدم على ما أقرب به في
مرضه وأخر الارث عنه (أى اذا أقر
الرجل في مرض مؤتمد بدين وعليه
دين في صحته ودبور لزمته في مرضه
باسباب معلومة من القرض والشراء
والتزوج وعين الصحة والدين
الاسباب فدين الصحة والدين
المعروفة الاسباب مقدم على ما أقر
به في مرضه والارث مؤخر عن دين
أقرب به في مرضه وقال الشافعى دين
المرض ودين الصحة يستويان (وان
أقر المريض لوارثه) مطلقاً سواء أقر
بدين أو عين (بطل) الاقرار (لان
يصدقه البقية) أى الا أن يصدقه
بقية ورثة المريض في الاقرار وقال
الشافعى يصح (وان أقر) المريض
بدين أو عين لأجنبى

و بديعة مستهلكة للوارث وهي معروفة بأن أودعها على رؤس الاشهاد ولسا قوله عليه الصلاة والسلام
 لا وصية لوارث ولا اقرار له بالدين (قوله صح وان احاط بماله) أى وليس عليه دين ولو في المرض بسبب
 معروف شرعيا لانه عن قاضي زاده (قوله والقياس ان لا يصح الخ) لان الشرع قصر تصرفه على الثلث
 الا ان اثر كناه باثر عمر رضى الله عنه فانه قال اذا اقرار رجل في مرضه لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط
 بماله حموى ولا بد لولم يقبل اقراره لامتنع الناس عن معامته حذرا من اقواء ما هم فيفسد عليهم طريق
 التجارة والمداينة زيلعي (قوله ثبت نسبه) لان النسب من الحوائج الاصلية ولا تهمة فيه عني بقى ان
 يقال لم يشترط المصنف ولا الشارح لثبوت نسبه وجود التصديق من المعر له يد مع انه شرط حيث كان
 من أهل التصديق شرعا لانه عن الياييع وقوله حيث كان من أهل التصديق أى بأن كان يعبر عن
 نفسه (قوله وبطل اقراره) لان دعوى النسب تستند الى وقت العلوق فيظهر ان البنوة ثابتة زمان
 الاقرار حموى ولولم يثبت نسبه بان كذبه او عرف نسبه صح الاقرار لم يثبت النسب شرعا لانه
 عن الياييع (قوله وعند زفر بطل) لمحصل التهمة لانها وارثة عند الموت ولما لم اقر وليس يثبتها
 سبب التهمة فلا يبطل بسبب يحدث بعده عني لان الزوجية تقتصر على زمان الزوج بخلاف النسب فانه
 يستند الى وقت العلوق (قوله تبطل ابنة والوصية) تعافلان الوصية تثبت بعد الموت وهي وارثة
 حيث لا يصح والمهبة في المرض وصية حتى لا ينفذ الامم الثلث فلا تنفع ايساعني (قوله وان اقر لم
 طلعهما ثلثا) يعني باننا ولو يدون الثلث شرعا لانه وهذا اذا كانت لعدة وطلعهما بسر انشائا
 مضت العدة جار لعدم التهمة وان طلعهما بلاسؤالا فله الميراث بالعلم بايع وايصح الاقراره لانه ارادته
 ادهو فارتوى وشرحه وان كانت من لا ترث بان كانت ذميمة صح قراره لان جميع اهل وصيته
 من ائمت حدادى (قوله فلها الاقل الخ) ويرفع صاحبكم الاقرار لاحكام الارث حتى لا يصير شرعا
 في ايمان التركة در عن الشرع لانه كان هذا الاقل لقيام التهمة بغيره من غير ما ادعى من
 العلوق ايصح اقراره لما زاد على الارث ولا تهمة في الاقل در (قوله ولو لم يعزم) لا يخفى ان
 المسئلة المتقدمة مندرجة في هذه شرعا لانه قال الحموى وكان الاوى به من هذه المسئلة على قوله
 ولو اقر لا جنى ثم اقر بينونه لان الشروط الثلاثة معتبرة هناك (قوله بطل النسب) لا يوده
 اوفى بده وفيها در وقال الحموى أى لا يعلم له أب بنى بلدة كما في شرح ابيص واصا هرا ن المراد بالدهو
 فيه كما في القنية لانه مستقر رأسه كذكره البعض لان فيه حرجا انتهى معبريا الى الحواشى اليعقوبية (قوله
 وصدقه الغلام) المعبر عن نفسه لا راق له ومن لم يعبر عن نفسه لا يعبر تصديقه حموى وسيد مرجع
 الشارح (قوله في باب اقرار المريض لا يحسن) وفيه اجاب الشارح المزمع منى عن المصنف بانه عاقل
 ذك ذلك دفع الوهم كذا ذكره الحموى قال شيخنا وهو المريض لا يجمع تحته لانه من النسب من الحوائج
 الاصلية فتسار كالكاح بمهر المثل انتهى (قوله ويشرك الورثة) لانهم ضرورات ثبتت بسبب زيايى
 ثم لا يصح الرجوع لان النسب بعد ثبوته لا يتبدل الا بهما بخلاف الرجوع عن الاقرار للنسب نحو الاخ
 فانه يصح لعدم ثبوته لانه كالوصية وان صدقه المقر له كما في البدع الحسن في الدرر المصنف معبريا
 لشرح السراجية بالتصديق ثبت فلا يرفع الرجوع الخ (قوله وصح داره بالود والوالدين) لانه
 اقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير وشرحه ما يثنى الابن يلى راحة ذكرا بالولد
 لذك رجلة ما يصح في جانب الرجل وافاد بالسرعة تحذره قراره من ان العدة دهورا ينفقه
 الفغها وشرح الفرائض للامام سراج الدين لانه كور في الميسوط والايصاح واجامع الصغير
 للمحبوبى ان اقرار الرجل يصح بأربعة بالاب والابن والمرأة ومولى العتقة انتهى ومن اضاهر ان الابن
 ليس بعيد عن صحة الاقرار بالبنوة انتهى وقال في البرهان يصح اقراره بالولد والوالدين معنى الاصل
 وان علانته ونظر فيه العلامة المقدسى بما في الزيلعي اذا اقر بالمجد أو ابن الاب لا يصح اذ فيه حمل

صح وان احاط بماله) يعني وان اقر
 بجميع ماله والقياس ان لا يصح
 اقراره الا بالثلث (وان اقر)
 المريض (لا جنى) مجهول النسب
 نعم اقر بيمينه ثبت نسبه من المريض
 (وبطل اقراره وان اقر) المريض
 (لا جنى) ثم يذهب صح الاقرار
 وعند زفر بطل (بهدف الهبة
 والوصية) أى لو وهب المريض او
 اوصى لاجبيه ثم تزوجها تبطل
 الهبة والوصية (وان اقر بان طاعها
 ثلثا نافية) أى في المرض (فلها الاقل)
 حال دونه (من الارث والدين وان
 اقر بعلام مجهول) النسب (بولد)
 مثله (لمثله ابنة وصدقه لعلام
 ثبت نسبه من المقر (ولو) كان المعر
 (مريضا ويشرك) الغريم (الورثة)
 واعايد بقوله مجهول لانه لو كان
 له نسب معروف لا يثبت نسبه منه
 وبطل يولد مثله لا يولد له من كذا ذلك
 لا يثبت نسبه منه واعايد بطل
 تصديق العلام لان المسئلة في علام
 يعبر عن نفسه فلا بد من تصديقه
 لا بد في يدينه اما اذا كان صغيرا
 لا يعبر عن نفسه فلا يعتبر تصديقه
 قوله ولو لم يرد في باب اقرار المريض
 لا يحسن (وصح اقراره بالولد) بان
 قال رجل هذا ولدى (والوالدين)
 بان ول هذا ابى وامى (والزوجة)

(قوله قوله في باب اقرار المريض
 لا يحسن حق هذا لقوله لا يخبر عن
 قوله قوله ويشرك الورثة كما هو ظاهر)

النسب على الغير انتهى شرئلا لية وعبارة المحوى عن حواشى المفيد على صدر الشريعة ان صحة الاقرار بالام موافق لما فى الهداية والكافي وتحفة الفقهاء لكنه مخالف لعامة الروايات على ما فى النهاية والخلاصة والمحيط وقاضيان حيث صرحوا بان لا يجوز اقرار الرجل بوارث مع ذى قرابة معروفه الا بأربعة الاب والابن والزوجة والمولى وفيما وراء الاربعة كالام مثلا لا ترث مع الوارث المعروف أما الاقرار فصحيح فى نفسه حتى يقدم المقر له على بيت المال اذ الميراث وارث معروف الخ وقال فى الدرر وما ذكره من صحة الاقرار بالام كالاب هو المنهور الذى عليه الجمهور وهو الحق بجماع الاصالة فكانت كالاب فليحفظ (قوله اذا كانت المرأة خالية عن نكاح الغير) وأقول ينبغي ان يراد وان لا تكون محسوبة او وثنية حوى (قوله والمولى) أى الاعلى والاسفل ان لم يكن ولاؤه نابتا من الغير شرئلا لية عن قاضى زاده (قوله ان شهدت قابله) او غيرها لتعين الولد اما بالنسب فبالفراس ولو معتدة جدت ولادتها بجمعة تامة در (قوله او صدقها زوجها) وكانت ذات زوج او معتدة وادعت ان الولد منه لان فيه تحمیل بالنسب عليه فلا يلزم بقولنا اما اذ لم يكن لها زوج ولا هى معتدة او كان لها زوج وادعت ان الولد من غيره صح اقرارها لان فيه انما على نفسها دون غيرها فينفذ تسليم اعني قال فى الدرر بقى لولم يعرف لها زوج غيره لم أره فيقدر راتتهى وأقول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر لها كونها من الزنا مع انه ليس بلازم بقرض تحقق كونه من الزنا يلزمها أيضا لان ولد الزنا واللعان يرث بجمعة الام فقط فلا وجه للتوقف فى ذلك (قوله ولا بد من تصديق هؤلاء) يعنى الوارث والمولى والزوجة والمولى والزوجة لان اقرار غيرهم لا يلزمهم لان كلامهم فى يد نفسه الا اذا كان المقر له صغيرا لا يعبر عن نفسه او عبد له فيثبت نسبه بمجرد الاقرار ولو كان عبد الغير يشترط تصديق مولاه اعني (قوله بعد موت المقر) لبقاء النسب بعد موت المقر وان أقرب نكاحها فصدقة بعد موته صح حتى يكون لها ميراث والمهر لبقا لحكم النكاح وهو العدة شيئا (قوله لم يصح تصديقه عند أى حنيفة) لانها لما ماتت زال النكاح بعلايقه حتى يجوز له ان يتزوج آخرها واربعها سواها ولا يحل له ان يغسلها فبطل اقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان الاقرار وقول العيني وكذا اذا أقر الرجل بالزوجة فصدقة المرأة بعد موته عند أى حنيفة ظاهرة فى التسوية بين الزوج والزوجة وليس كذلك ولهذا تعقبه الشيخ شاهين بان تصديق الزوجة بعد موت الزوج صحيح بالاتفاق لان حكم النكاح باق فى حقها وهى العدة فانها من آثار النكاح ولهذا جاز لها غسله ميتا كما فى حال الحياة وانما الخلاف فى تصديق الزوج بعد موته فعند أى حنيفة لا يجوز وعندهما يجوز كما فى الزيلعى (قوله) وعندهما يصح الخ) لبقاء النكاح بعد موت المرأة فى حق الارث والاقرار قائم لان التكذيب منه لم يوجد ولهذا أقام البينة بعد موته ساقبل (قوله وان أقرب بنسب نحو الاخ والعم) كذا الحمد وابن الابن كما فى التنوير ولهذا اعترض فى الدرر على الدرر حيث قال أقرب بنسب من غير ولد الخ بانه فاسد اذ يرده عليه ما لو أقرب بالجد وابن الابن واعلم ان الاقرار بابن الاب ذكره فى التنوير وشرحه مطلقا لكن ذكره المحوى بخطه مقيدا بما اذا أقرب به فى حياة ابنه معللا بان فيه حمل النسب على الغير (قوله لم يثبت) أى فى حق غيره ما لم يصدق المقر عليه او الورثة وهم من أهل التصديق ويصح فى حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادق عليه تنوير وشرحه بتصرف (قوله قريب كالم او بعيد كولى المولاة) موافق لما فى الزيلعى حيث مثل للقريب بذوى الارحام وللبعيد بحوى المولاة ويخافه ما صرح به فى العناية من ان الوارث القريب كذوى الفروض والعصبات والبعيد كذوى الارحام قال فى الشرئلا لية وما قاله الزيلعى أوجه لان مولى المولاة ارثه بعد ذوى الارحام مقدما على المقر له بنسب الغير انتهى (قوله ورثه) لانه أقرب بنسب على الغير فلا يقبل وباستحقاق ماله بعده فيقبل حيث لا مزاحم اذله ان يتصرف فى ماله بما شاء فيوصى بجمعه فيجعله لهذا المقر له فهو وصية من وجه فله ان يرجع عنه ارث من وجه فلم تنفذ وصيته بأكثر من الثلث بدون اجازة المقر له مادام على اقراره فلو أقر باخ

اذا كانت المرأة خالية عن نكاح الغير وعنده وان لا يكون تحت المقر له ولا أربع نسوة سواها (والمولى) صح (اقرارها) أى المرأة (بالوالدين) والمولى وبالولد ان شهدت الزوج والمولى وبوالها أى صدق قابله او صدقها زوجها (ولا بد من المرأة زوجها) أى انما يصح الاقرار تصديق هؤلاء فى الاقرار فى المسائل اذا صدق المقر له أى تصديق كلها (وصح التصديق) أى تصديق المقر له (بعد موت المقر) أى ان أقرت الزوج بعد موتها (ماتت فصدقتها بنكاح رجل) صدقته عند أى حنيفة الزوج لم يصح تصديقه عند أى حنيفة وعندهما يصح فعليه مهرها وله الميراث منها (وان أقرب بنسب نحو الاخ والعم لم يثبت) نسبهما من الاب والمجد (فان لم يكن له وارث غيره قريب) كالم او بعيد كولى المولاة (ورثه) المقر له

ولهذا قال عليه السلام في الآية ان يغلب عسري سرين وان كان الاول نكرة والثاني معرفة فالثاني هو الاول جملا على المعهود نحو ارسلمنا الى فرعون رسولا فعمى فرعون الرسول فيها مصباح الصباح في زجاجة الزجاج الى صراط مستقيم صراط الله ما عليهم من سبيل انما انسيبيل وان كان الاول معرفة والثاني نكرة فلا يطلق القول بل يتوقف على القرائن فتارة تقوم قرينة على التغاير نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة يسألك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا من السماء ولقد آتينا موسى الهدى وأورثنا بني اسرائيل الكتاب هدى قال الزمخشري المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين والمجيزات والشرائع وهدى الارشاد وتارة تقوم القرينة على الاتحاد نحو ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون قرأنا عريضا ثم قال الشيخ برهان الدين الظاهران هذه القاعدة غير محررة فانها مئة تقضى بايات كثيرة منها في القسم الثاني هل جزاء الاحسان الا الاحسان فانها مئة مئة فتان والثاني غير الاول فان الاول الحمل والثاني الثوب ومنها في القسم الاول وهو الذي في اسماء اله وفي الارض اله يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قتال فيه كبير فان الثاني فيها عين الاول وهما نكرتان ومنها في القسم الثالث ان يصلحا بينهما الصلح خيرا ويؤت كل ذي فضل فضله ويردكم قوة الى قوتكم فان الثاني فيها غير الاول قال المحافظ السيوطي في الاتقان واقول لا انتقاض بشئ فان اللام في الاحسان للجنس فهو كالنكرة وكذا آية النفس والحمر بخلاف آية العسفران ال فيها اما للعهد او للاستغراق كما يفهمه الحديث وكذا آية الصلح لا مانع من أن يكون المراد الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين واستحباب الصلح في سائر الامور يكون مأخوذا من السنة او من الآية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعوم خبرية الصلح في الآية لان ما أحل حراما من الصلح أو حرم حلالا فهو ممنوع وكذا آية القتال ليس الثاني فيها عين الاول بلا شك لان المراد بالاول المسئول عنه القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة لانه سبب نزول الآية والمراد بالثاني جنس القتال لاذن بعينه وأما آية وهو الذي في السماء اله فقد أجاب عنها الطيبي بانه من باب التكرير لا ناطة أمر زائد بدليل تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله تعالى سبحان رب السموات والارض رب العرش ووجهه الاطناب في تنزيهه تعالى عن نسبة الولد اليه وشرط القاعدة ان لا يعهد التكرير وقد ذكر الشيخ برهان الدين ان المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكورا في كلام واحد او كلامين من متكلم واحد بينهما تواصل بان يكون أحدهما معطوفا على الآخر وله به تعلق ظاهر وتناسب واضح ودفع ايراد آية القتال بان الاول فيها محكي عن قول السائل والثاني محكي من كلام النبي عليه الصلاة والسلام انتهى (قوله والقبول) وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعى عليه ان كان المدعى لا يتعين بالتعيين كالدرهم والدنانير لانه اسقاط للبعض وهو يتم بالمسقط وان كان مما يتعين بالتعيين فلا بد من قبول المدعى عليه لانه كالباع تنوير وشرحه عن العناية والبحر وليس المراد ان الطلب من المدعى يكفي عن قبول المدعى عليه كما قد يتوهم وانما المراد ان طلب المدعى عليه الصلح يكفي عن القبول منه ولهذا قال السيد المحمدي وفي غير ما يتعين بالتعيين يكفي طلب المطلوب عن القبول انتهى (قوله وشرطه أن يكون البدل الخ) وكذا العقل لا البلوغ والحريية فصع من صبي مأذون ان عرى عن ضررين ومن عبيد مأذون ومكاتب والمصالح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه ولو غير مال كالقصاص والتعزير لا ما لا يجوز الاعتياض عنه كحق شفعة وحد قذف وكفالة بنفس تنوير لكن ذكر في البحر قبيل كتاب المضاربة ضمن فروغ ذكرها عن المجتبى أن الصلح عن دعوى حق شرب او شفعة أو وضع جذع ونحوه يجوز على الاصح واعلم انه يشترط للصلح شرط ما يلحق به لان الاصل ان الصلح يجب جملة على أقرب العقود اليه احتيا لا تصح تصرف العاقل ما أمكن وفيه انه قد يقع على ترك الدعوى من الجائسين وامكان حل مثله على شيء من العقود غير ظاهر سيما اذا وقع على ترك دعوى جنائية العمد حموى عن نكلمة قاضي زاده وسيله تعلق البقاء المقدّر

والقبول وشروطه ان يكون البدل
اي المصالح عليه مالا معلوما ان احتيج
الى قبضه

بمعاطيه وحكمه في مصالح عليه ملكه للمدعى مقرا كان المدعى عليه أو منكر أو في المصالح عنه وفوق الملك
 للمدعى عليه أن يحتل التملك كالمالك في الإقرار وإن لم يحتل التملك كقود وبراءة فبراءته عن الدعوى
 كما في الإنكار مطلقا فلواتكرفضالح ثم أقرا لا يلزمه ما أقربه وكذا برهن بعد صلحه لا يقبل بجر والصلح
 بعد الحلف يصح عند محمداية - أم المخصوصة ولذا تنفع المينة وعند أبي يوسف لا يصح لأن المين بدل عن
 المدعى وقد استوفاه (قوله واللام تشترط معلوميته) كما لو ادعى كل واحد منهما حقا في دار الأخرى وقد أحبا
 على أن يترك كل واحد دعواه قبل صاحبه صم وان كان المصالح عليه مجهولا من الجانبين لار جهالة
 الساقط لا تقضي إلى المنازعة حموى (قوله وهو جائز الخ) لا إطلاق قوله عليه الصلاة والسلام كل صلح جائز
 بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم - لا لا يباقي البيان على وجه التحقيق في الزيلعي والمراد من جواز
 الصلح اعتباره في إثبات ملكا للمدعى في بدل الصلح وانقطاع حق الاسترداد للمدعى عليه وبطلان حق
 المدعى في أصل الدعوى حموى عن الحنفائق (قوله وقول الشافعي لا يجوز الصلح مع إنكار أو كوت)
 لأنهما صلح أحل حراما لأنه أخذ المال بغير حق في زعم المدعى عليه فيكون رشوة فلما معنى قوله عليه
 الصلاة والسلام أحل حراما أو حرم حلالا أي لعينه كما إذا صلح على ترك طء أو ضرة أو على أن لا يتصرف
 في بدل الصلح أو أن يجعل عوض الصلح خيرا أو خيرا أو قوله أخذ المال بغير حق في زعم المدعى عليه
 فيكون رشوة غير مسلم لم لا به في زعم المدعى عين حتمه أو بدله فهو حلال أخذه وفي حق المدعى عليه
 لا قتداء المين ودفع الشرع نفسه وهو أيضا حلال ولو لم لا به رشوة فهي جائزة للدافع لدفع الظلم عن
 نفسه وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الراشي والمرشئ أراد به إذا كان هو الظالم في دفعها بعين
 الطلبة يستعين بها على الظلم أو المدفع الضرر عن نفسه فلا شبهة فيها حتى روى عن أبي يوسف أنه أجاز
 ذلك للوصى من مال اليتيم لدفع الضرر عن اليتيم الخ الزيلعي (قوله أي في المصالح عنه) الأولى أن يجعل
 الضمير المجرور ربا إذا الضرر راجع لهذا الصلح ليشمل المصالح عنه وعليه كفي شرح لعين حتى لو صلح عن
 إربدار وجبت فيه ما الشفعة أو صلح من دار بعرض وجبت فيها الشفعة حموى (قوله وإردا لعيب)
 بأن كان بدل الصلح بدلا لا فوجد المدعى فيه عيبا له أن يرده لأنه اعتبر بيعا عيني (قوله وخيار الرؤية)
 بأن لم يبر المصالح ما وقع عليه الصلح وقت الصلح ثم رآه له الخيار فيه كما لو اشترى ما لم ير عينه (وله وخيار
 الشرط) بأن تصالح على شيء فشرط أحدهما الخيار لنفسه لأنه من أحكام البيع عيني (قوله وينسده
 جهالة لبدل) أي الذي وقع عليه الصلح لأنه يبيع فدار كجهالة الثمن عيني وبشرط العسرة على تسليم
 البدل در وكذا يفسد بجهالة الاجل إذا جعل البدل مؤجلا زيلعي (قوله إذا كان يحتاج إلى قبضه) إماما
 لا يحتاج إلى قبضه لا تضرة الجهالة لأنها جهالة في الساقط كما سبق (وله لا جهالة المصالح منه) لأنه
 لا يحتاج فيه إلى تسليمه فلا تضرة الجهالة كفي الزيلعي بخلاف بدل الصلح (قوله واستحق الخ)
 صورته كما في العيني ادعى زيدا دار في يد عمر وذا قمر ووصلح زيد على منته درهم فدارت المائة زيد
 زيد والدار في يد عمر وتم استحق نصف الدار من لا يرجع عمر وعلى زيد ثمنين درهم ما انتهى (قوله
 أو بكنه) أي بكل العوض حتى إذا استحققت الدار كلها في الصورة المذكورة يرجع عمر وعلى زيد ثلثه
 درهم وهو كل العوض عيني وإن لم يكن في كلام المصنف لفسا ونشر مرتبا (قوله يرجع المدعى على المدعى
 عليه) وقع في بعض نسخ العيني عكس ما ذكره الشارح حيث قال يرجع المدعى عليه على المدعى وفي
 بعضها كما هنا بتقديم المدعى على المدعى عليه وهو الصواب (قوله بكل المصالح عنه الخ) لأنه مبادلة
 كما ذكره العيني ون كلام المصنف لفسا ونشر مرتب تغير ما بقوله (قوله اعتبر إجارة) لما ذكرنا من أنه
 يحمل على أشبه العتود وله إذا العبرة للعاني فوجب حله عليها وجود معناها فيه وهو تملك المتناقم بعوض
 زيلعي (قوله في شرط التوقيت) يعني في الإجير الخاص بأن ادعى شيئا فوقع الصلح على خدمة العبد
 أو سائر الدار سنة وفيما عداه لا يشترط التوقيت كما إذا صلحه على صبيغ الثوب أو ركوب الدابة

والا لا تشترط معلوميته (وهو) أي
 الصلح (جائزا بإقرار) المدعى عليه الصلح
 على ثلاثة أضرب صلح مع إقرار (و)
 صلح مع (سكوت) وهو أن لا يبر المدعى
 عليه بما ادعاه المدعى ولا ينكره (و)
 صلح مع (إنكار) ذلك وقال الشافعي
 لا يجوز الصلح مع إنكار أو سكوت
 (فان وقع) الصلح (عن مال مال بإقرار
 اعتبر بيعا) يعني تجرى فيه أحكام
 البيع (فتثبت فيه) أي في المصالح عنه
 (الشفعة) إذا كان عقارا (والردا لعيب
 وخيار الرؤية) أي بردين خيار الرؤية
 وخيار الشرط (و يفسده جهالة البدل)
 إذا كان يحتاج إلى قبضه (لا جهالة
 المصالح عنه) وهو والمدعى (وان
 استحق بعض المصالح عنه أو كله رجوع
 المدعى عليه) على المدعى (بخصه
 ذلك) أي بخصه ما استحق من المصالح
 عنه حال كونه الخصم (من العوض
 أو) رجوع (بكنه) ولو استحق المصالح
 عليه (أي بدل الصلح) كله أو بعضه
 رجوع (المدعى على المدعى عليه) بكل
 المصالح عنه أو ببعضه (وان وقع
 الصلح عن مال بشفعة اعتبر إجارة)
 يعني تجرى فيه أحكام الإجارة
 (في شرط التوقيت) أي توقيت
 استيفاء ثمن المنفعة حتى لو صلح على
 سائر بيت أبا أو حتى يموت المدعى
 لا يجوز كمال المحبط

أوجب الطامع الى موضع زيلبي (قرله ويطل الصلح بموت أحدهما) ان عقده لنفسه لانه اجارة
وهذا حكمها وقول السيد المحوى أى الصلح عن مال المنفعة لا مطلقا لاجابة الله اذ الكلام فيه
(فرع) اذ اطل الصلح بطل ما في ضمنه من الاقرار الصادر من مدع أزمتدعى عليه كذا
فيلزم زيلبي المحوى وأقول عبارة المحوى عن التنية بخطه اذا أقر المدعى في ضمن الصلح انه لا حق له
في هذا الشيء ثم بطل الصلح يطل اقراره الذي كان في ضمنه وله أن يدعيه عليه بعد ذلك والمدعى عليه
اذا أقر عند الصلح بان هذا الشيء للمدعى ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء الى المدعى انتهى فهي صريحة
في ان اقرار المدعى عليه في ضمن الصلح لا يبطل ببعثانه فتنبه (قوله وكذا اذ اهلك محل المنفعة الخ)
لان اجارة وهي تبطل بذلك ولو كان الصلح على خدمة عبد فقتل ان كان القاتل المولى بطل والا ضمن
قيمه راشترى بها عبد اخذته ان شاء كما وصى بخدمة عبد فقتل ان كان القاتل المولى بطل والا ضمن
والعتق وانما يعتبر اجارة اذا وقع على خلاف المدعى به فان ادعى دارا فصالحه على سكاها شهرا فهو
استيفاء له وعن حقه لاجارة فتمسح اجارته للمدعى عليه بخر واعلم ان التفصيل بين المولى وغيره
هو مذهب أبي يوسف وعند محمد يبطل مطلقا كما ذكره زيلبي والمعنى ونصه وان قتل العبد يبطل الصلح
عند محمد مطلقا كالا جارة وعند أبي يوسف يتطرفان قتله المدعى أو الاجنبي ضمن قيمته ويشتري بقيته
عبد فيخدمه الخ فعلى صاحب البحر مؤاخذه (قوله لا يبطل الصلح الخ) لان الصلح لقطع المنازعة
وفي ابطاله بموت أحدهما اعادته فيبقى فيما لا تنفادت الناس فيه مطلقا لا مكان الاستيفاء فيه
اما باستمرار العاقدة أو باقامة وارثه مقامه وفيما يتفاوتون فيه كلبس الثياب وركوب الدابة ان
بات المدعى عليه يبقى لا مكان الاستيفاء بالاستمرار وان مات المدعى يبدل تعذرا قامة الوارث مقامه
لتنسب المالك بذلك (قوله فداء لليمين وعوض عنه في حق المنكر) لانه في زعمه لا حق عليه وان المدعى
ببطل في دعواه وانما دفع المال اليه لئلا يخلف يعني (قوله ومعاوضة في حق ادعى) لانه في زعمه انه
يأخذ عوضا عن ماله رابه محقق في دعواه ويجوز ان يكون شيء واحد حكمان مختلفان باعتبار شخصين
كأنكاحه وجبه المحل في المتناكحين والحرمة في أصولهما فيؤخذ كل واحد منهما بما يرمي عنهما (قوله
فلا شفعة ان صالحه عن دار بهما) لكن للشفيع ان يؤم متسام المدعى فيدلى بحجته فان كان للمدعى
بينة اقامها للشفيع عليه واخذ الدار بالشفعة لان بقامة البينة تبين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا
ن لم يكن له بينة فخلف المدعى عليه فنكل در عن الشر نيلالية (قوله وتجب لو صالح على دار بهما) لان
للمدعى يأخذها عوضا عن حقه في زعمه وانكاره لا يخرج المعاوضة لا يمنع وجوب الشفعة فيهما يعني
(قوله ورد المدعى البديل على المدعى عليه) توضيحه زيد ادعى دارا في يد عمرو فأمنك عمرو وأمسكت
ثم صالح على مائة فصار المائة في يد زيد والدار في يد عمرو ثم استحق كل الدار فان زيد ابردا المائة الى
عمرو ويرجع بالخصوصية في الدار الى المستحق لانه قام مقام المدعى عليه حين أخذ المدعى منه فيكون له
ان يخصه يعني (قوله ولو استحق بعضه فبقدره) صورته استحق نصف الدار مستحق في المسئلة
المذكورة بزيد خسين الى عمرو ويرجع الى المستحق بالخصوصية في النصف الثاني يعني (قوله يرجع
المدعى الى الدعوى في كله أو بعضه) لان المدعى ما ترك الدعوى الى السلم له البديل فاذا لم يسلم له يرجع
بالبديل وهو الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيته كالعقاص والعق والنكاح
والخلع كما في الجامع الكبير كذا في الاشباه وقوله الا اذا كان الخ أى الا اذا كان المصالح عنه المفهوم من
المقام والاضمير في قوله بقيته يرجع للمصالح عليه ففي العبارة فكيف حموى وقوله كالعقاص فيه نظر
فانه ذكر في الجامع الكبير اذا كانت الدعوى قصاصا فصالحه المدعى عليه من غير اقرار على جاريد
فاستولدها المدعى ثم استحق وأخذها المستحق وضمنه العقد وقيمة الولد فان المدعى يرجع الى دعواه
فلو أنام البينة أو نكل المدعى عليه يرجع بقيمة الولد وقيمة الجارية أيضا ولا يرجع بما ادعاه لان الصلح

(ويبطل) الصلح (بموت أحدهما)
مطلقا أى اذ اهلك المدعى أو المدعى
عليه وكذا اذ اهلك محل المنفعة قبل
الاستيفاء بطل الصلح فبأسا وهو قول
محمد فيعود المدعى على رأس الدعوى
ولو كان بعد استيفاء بعضها بطل بقدره وقال
ما بقي ويرجع في دعواه بقدره وقال
أبو يوسف رحمه الله ان مات المدعى
عليه لا يبطل الصلح والمدعى يستوفى
المباقي على حثا وان مات المدعى كذلك
في خدمة العبد وسكن الدار والوارث
في خدمة العبد ويبطل في ركوب الدابة
يقوم مقامه ويبطل في هلاك
ولبس الثوب ولونال ويبطل في هلاك
كل واحد لا يتناول المحل لكان أولى
والسافر من مسائل الصلح مع اقرار
شرع في مسائل الصلح مع سكوت
وانكار فتنال (وليس له) سكوت
أو انكار فداء لليمين وعوض عنه
(في حق المنكر ومعاوضة في حق
المدعى فلا شفعة) للبارء الى المدعى
عليه (ان صالحه عن دار بهما) أى
بسكوت وانكار (وتجب) الشفعة
للجار على المدعى (لو صالح على دار بهما
ولو استحق التمساع فيه) كله بعد
الصلح (رجع المدعى) على المستحق
(بالخصوصية ورد) المدعى (البديل)
على المدعى (عليه) ولو استحق
(بعضه فبقدره) واستحق المصالح
عليه (كله أو بعضه) يرجع المدعى
الى المدعى في كله أو بعضه

عنوه ولا ينتقض وقوله والعق والنكاح والمخاع أقول لم يجعل في الجامع الكبير العتق وما عطف
عليه من الألفاظ كان المصالح عنه لا يقبل النقض بل نظيرها للتصاص في عدم قبول النقض ومن ثم قال
بعض الفضلاء تصوير المسئلة فيها محتاج إلى إمعان النظر والتأمل كذا في حاشية الأشبه للحموي وأعلم أنه
إذا وقع الصلح بلفظ البيع بان قال أحدهما بعتك هذا الشيء بهذا وقال الآخر اشتريت برجع المدعي عند
الاستحقاق على المدعي عليه بالمدعي نفسه لا بالدعوى لأن إقدام المدعي عليه على المباينة إقرار منه بان
المدعي ملك المدعي فلا يعتبر أنكاره بخلاف الصلح لأنه لم يوجد منه ما يدل على أنه أقر بالملك له إذا صلح
قد يقع لدفع الخصومة كفي العيني (قوله وهلاك بدل الصلح بعد التبعين الخ) هذا إذا كان البدل
مما يتبعين بالتبعين وان كان مما لا يتبعين بالتبعين كالدرهم والذناير لا يبطل بهلاكه لأنهما لا يتبعيان
في العقود والفسوخ فلا يتعلق العقد بهما عند الإشارة إليهما وانما يتعلق بمثلهما في الذمة فلا يتصور فيه
الغلاك كما أن الزيلعي (قوله وقدم حاكمهما) فإن كان عن إقرار رجع بعد الهلاك إلى المدعي وإن كان عن
انكار رجع بالدعوى ردرا واقتصر على ذكر الانكار ولم يذكر السكوت لأنه في حكمه (تتمة) الصلح
عن كل ما يدعيه أو بعضه صحيح بلفظ بين العين والدين في ظاهر الرواية فلا تصح الدعوى بعده وار
برهن كما في العزيمة بالعز والى البرزايه ومشي عليه في الاختيار وعزاه في الدرر إلى الشر بنسب ليلية خلافا لما
في الدرر والتزوير من أنه لو صلح على بعض ما يدعيه فإنه لا يصح حتى لو ادعى دارا فصالحه على قطعة منها
لا يصح وهو على دعواه في الباقي لأن الصلح إذا كان على بعض المدعي يكون استيفاء بعض الحق واستقاطا
لبعضه والاستقاط لا يرد على الدين بل هو مخصوص بالدين ونقل الحموي عن حواشي صدر الشريعة للتحفيد
ما نصه معنى قولنا البراءة عن الأعيان لا تصح أن العين لا تصير ملكا لمدعي عليه لأن يبقى المدعي على
دعواه الخ ولو صلح عن دعوى مجهولة في دار فاستحق بعضهم يرد شيئا من العون أما إذا ادعى نصف
دار وقال نصفها لمن هي بيده فصالحه على دراهم فاستحق نصفه أرجع نصف الدراهم ولو قال نصفها
لفلان آخر أو لادري لمن هو لم يرجع شيء حتى يستحق كلها أو أكثر من النصف حموي وإذا استحق الكل
يرجع عليه بكل ما أخذوا واستحق أكثر من النصف فبحسب ما بهان ينظر لأن الدر المستحق كم نسبه للنصف
(فصل) لما فرغ من بيان الصلح وشروطه وأوقافه شرع في بيان ما يجوز الصلح منه وما لا يجوز
حموي (قوله جاز صلحه) أي الصلح فيه حموي (قوله الصلح جائز عن دعوى المال) لأنه في معنى
البيع في حقه ما ان وقع بمال عن إقرار أو في حق المدعي وحده أو وقع عن أنكار أو سكوت وفي حق
الآخر خلافا لآل يمين وقطع الخصومة عيني (قوله والمنفعة) لأن المنافع يجوز أخذ العوض عنها باعتد
الاجارة فكذا بعقد الصلح لكن انما يجوز الصلح عن المنافع على المنفعة إذا كانا متعلقين بالجنس كان يصالح
عن السكنى على خدمة العبد أما إذا اتحد جنسا هما كالصلح عن السكنى بالسكنى فلا يجوز كمال العيني
والزيلعي قال السيد الحموي لكن في الولو الحمية ما يخالفه حيث قال وإذا ادعى سكنى دار فصالحه على سكنى
دار أخرى مدة معلومة جاز واجارة السكنى بالسكنى لا يجوز قال وانما كان كذلك لأنه ما يعتد به في ملكه
بتمليك انتهى (قوله بان ادعى في دار سكنى سنة الخ) كذا صور المسئلة في الجوهره على ما ذكره
الشر بنسب إلى ونصه صورة دعوى المنافع ان يدعى على الورثة ان آت اوصى له بخدمة هذا العبد وانكر
الورثة لأن الرواية مخفوضة على أنه لو ادعى استجار عن والمالك ينكر ثم تصالحا لم يجز كذا في المسئلة تصح في
انتهى وأقول يرد عليه ما في البحر حيث صرح بان صلح المستأجر مع المؤجر عند أنكاره لاجارة جائز (قوله
العبد والمخطأ الخ) وسواء كان عن إقرار أو أنكار أو سكوت أما العمد في النفس فلنؤله تعالى في عفى
له من أخيه شيء الآية نزلت في الصلح عن دم العمد أو المخطأ في النفس فلأنه وجبه المال والصلح عن
دعواه جائز لا أنه لا تمنع الزيادة على قدر الدية إذا وقع الصلح على أحد متاخير الدية للربا كما لا يجوز الصلح
على أكثر من الدين من جنسه في دعوى الدين بخلاف الصلح عن القود حيث يجوز الزيادة فيه على قدر

وهلاك بدل الصلح) بعد التبعين (قبل
التسليم) إلى المدعي (كاستحقاقه)
أي استحقاق بدل الصلح في الحكم
(في الفصلين) أي في الصلح عن إقرار
والصلح عن أنكار وسكوت وقدر
حكمهما أن نفاة الله أعلم
(فصل) وأعلم أن ما جاز بيعه جاز
صلحه (الصلح جائز عن دعوى سنة
والمنفعة) بان ادعى في دار سكنى سنة
أو في دار خدمة سنة أو في داره رب المال
أو في داره بنته ماتت وجبه له الورثة فصالحه
أو في داره بنته ماتت وجبه له الورثة فصالحه
أو في داره بنته ماتت وجبه له الورثة فصالحه
(و) دعوى (مخانة) هذا اللفظ
يتناول العمد والمخطأ والنفس وما دونه

الدية وكذا على الأقل وان كان أقل من عشرة دراهم لأنه لا موجب له في المال ولو وقع الصلح على غير مقادير الدية جاز كيف ما كان لعدم الرأى بالآلانه يشترط القبض في المجلس اذا كان ما وقع عليه الصلح ديناً في الدية لئلا يكون افتراقاً عن كلى بكلى ولو قضى القاضي باحدم مقادير الدية فباع على جنس آخر منها بالزيادة جاز لان الحق تعين فيه بالقضاء فكان غير ممنوع مقادير الدية كجنس آخر فبممكن الحمل على المعاوضة زيالي (قوله بخلاف الحمد) لان الحدود حق الله تعالى لاحق المرافع ولا يتباض عن حق الغير لا يجوز ولهذا الوادعتان ولداهما من زوجه المطلق فأنكر وصالحهما على شئ حتى ترك الدعوى كان الصلح باطلا لان النسب حق الولد وكذلك لو كان لرجل ظلة أو ثياب على طريق العامة فخاصه رجل على نقضه فصالحه على شئ كان الصلح باطلا لان الحق للعامة فلا ينفرد به بخلاف الامام اذا صالح عنه على مال حيث يجوز لان له ولا ينعامة وله ان يتصرف في مصالحهم ولهذا الوباغ شيئاً من بيت المال جاز بيعه وبخلاف ما اذا كان في طريق غير نافذ فصالحه رجل من أهل الطريق حيث يجوز في حقه لأنه مفيد اذ يسقط به حقه ثم يتوصل الى تحصيل رضا الباقي زيالي ولو صالح شقيق عن حق شفقتة بمال سقطت وبطل الصلح كخيار الشرط والعيب وخيار الخيرة والكفالة بالنفس كالشفعة واختلاف في بطلان الكفالة والمفتى به بطلانها جوى عن العناية والبيان (قوله أوسارقا) اطلقه فمالموقع الصلح بين السارق ورب المال المسروق اذا كان بعد مرفع الى القاضي وكان بلفظ العفو حيث لا يصح بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة أو البراءة سقط القطع عندنا كما في الشرع بلالية عن قاضيان ومن هنا تعلم ما في الدرر حيث صور المسئلة بقوله بان اخذ سارقاً من غيره الخ وإذا اعترض عليه في الشرع بلالية بقوله لا يختص عدم صحة الصلح بالسرقة من غيره انتهى وأقول انما قيد بالسارق من غيره لأنه لو كان سارقاً منه فاصطاح معه قبل الرفع الى القاضي صح الصلح وسقط القطع سواء وقع بلفظ العفو أو بلفظ آخر كالهبة على ما يعلم من سياق كلام قاضيان وكذا بعد الرفع اذا كان بلفظ الهبة أو البراءة بخلاف السارق من غيره حيث لا يصح الصلح معه مطلقاً بخلاف (قوله فهو باطل الخ) ولا يسقط حد الزنا والشرب سواء كان الصلح قبل الرفع أو بعده وحد القذف يسقط به ولو قبل الرفع وجه بطلان الصلح عن حد القذف مع ان فيه حق العبد هو ان الغلب فيه حق الله تعالى بخلاف التميز والقصاص في النفس وما دونها لانها حق العبد كما في الدرر (قوله وعن دعوى النكاح) عبارة الدرر وعن دعوى الزوج النكاح قال في الشرع بلالية لو أسقط لفظ الزوج لكان اولى ثم قال وهذا اذا لم تكن ذات زوج لأنه لو كان لها زوج لم يثبت نكاح المدعى فلا يصح الخلع انتهى (قوله مطلقاً) أى سواء كان دعوى النكاح من قبل الزوج او المرأة جوى (قوله فصالحها على مال جاز) كان زاد في مهرها ثم خالعهما على أصل المهر دون الزيادة فسقط الاصل لا الزيادة درر (قوله نسخ المختصر) أى مختصر اقدورى جوى (قوله وفي بعض اقال لم يجز) اختار عدم المجاوز صاحب الوقاية واطال صاحب غايه البيان في ترجمه جوى لأنه لو جعل ترك المدعى منها طلاقاً فزوج لا يعطى العوض في الفرقة فلم يسلم له شئ في هذه الفرقة وهي يسلم لها المال والنفس وان لم يجعل فرقة فالتمس بعد الصلح على ما كان عليه قبله فتكون هي على دعواها فلا يكون هذا الصلح مفيداً قطع الخصومة فلا يصار اليه زيالي وكذا جرى على تصحيح عدم المجاوز في المجتبى والاختيار والمتقى وصححه في درر البحار كما في الدرر فاختلاف التصحيح (قوله لا نكاح المدعى عليه) فلو وقع الصلح باقرار من المدعى عليه يكون عتقاً بمال في حق المدعى والمدعى عليه فيثبت الولاء درر (قوله دون اثبات الملك) لأنه جعل معتقاً بالصلح فلا يعود رقيقاً وكذا في كل موضع أقام بينة بعد الصلح لا يستحق المدعى لأنه بأخذ البذل باختياره نزل بأدنى وكل موضع وقع فيه الصلح والمدعى كاذب لا يحل له فيما بينه وبين الله تعالى أخذ العوض ونظيره المقر له اذا كان يعرف ان المقر كاذب لا يحل له الا اذا سلمه اليه بطيبة نفسه فيكون حينئذ هبة مبتدأة زيالي (قوله لم يجز صلحه عن نفسه) لأنه ليس من التجارة فلم يلزم المولى لكن يسقط به القود

(بخلاف الحمد) فانه لا يصح الصلح من دعوى حد حتى لو أخذ زانياً أو سارقاً أو شارب خمر فصالح على مال على ان لا يرفعه الى السلطان فهو باطل ويرد ما أخذ (و) الصلح جائز (عن) دعوى (النكاح) مطلقاً (و) من (الرق) (و) كان خلعاً وعتقاً على (مال) والصلح من دعوى النكاح على وجهين احدهما ان يدعى رجل على امرأة نكاحاً وهي تعبد فصالحته على نكاحاً والثاني ان يدعى امرأة نكاحاً على رجل فتصالحها على مال جاز على رجل فتصالحها على مال جاز هكذا في بعض نسخ المختصر وفي بعضه اقال لم يجز قوله والرق أى الصلح جائز عن دعوى الرق اذا ادعى على جاهره اذ عتقه فصالحه المدعى عليه جاهره اذ عتقه فصالحه المدعى عليه لا ولا له لا نكاح المدعى عليه لا يقيم المدعى بينة فتقبل بينته على اثبات الولاء دون اثبات الملك (وان قتل العبد المأذون رجلاً بعد الميز صلحه عن نفسه) مطلقاً (وان قتل عبداً أى عبد العبد المأذون رجلاً بعد الميز فصالحه عنه)

و يؤخذ بالبدل بعد عتقه در و قول الشارح مطلقاً أي سواء كان المأذون مديوناً أولاً (قوله أي صالح
 العبد المأذون عن عبده الخ) لان استخلاصه عبده كثرته لانه باستحقاق القتل كالأذل عن ملكه
 وهو لو خرج عن ملكه كان له ان يشتره فكذلك ان يستخلصه بخلاف المكاتب حيث يجوز له ان يصالح
 عن نفسه لانه كالحر حر وجهه عن يد المولى ولهذا الواجب احذر قبته كان هو الخصم فيه واذا جنى عليه
 كان الارش له وكذا اذا قتل لا تكون قيمته للمولى بل لورثته حتى تؤدي منها كتابته ويحكم بحريته في آخر
 حياته ويكون الفضل لهم زليعي واعلم ان ما عبر به الشارح حيث قال أي صالح العبد المأذون عن عبده
 هو الظاهر بخلاف ما في الدرر حيث قال أي صحح المولى عن نفس عبده فعل القتل عمداً ولهذا تعقبه
 عزى زاده بان الكلام على مصالحة العبد المأذون له قال وجعل المولى عبارة عن العبد المأذون تعسف
 لا يخفى انتهى ووجه التعسف ان المولى انما يطلق على الاسفل بعد عتقه ورق المأذون قائم فلا يصح
 اطلاق المولى عليه كذا بخط شيخنا عن شيخه (قوله ولو صالح عن المغصوب المتلف بما زاد على قيمته الخ)
 يعني قبل القضاء بالقيمة حتى لو كان بعد القضاء بالقيمة لا يجوز لان تقدير القاضي كالشارع تنوير
 وشرحه واذا لم يجز الصلح على ما يزيد على القيمة بعد القضاء بها يلزمه رد الزيادة (قوله صح عند أبي حنيفة)
 فلا تقبل بينة الغاصب بعد الصلح ان قيمته اقل مما صالح عليه ولا رجوع للغاصب على المغصوب منه
 بشئ لو تصادق بعد الصلح انها اقل تنوير وشرحه (قوله يبطل الفضل) لان الواجب هو القيمة وهي مقدرة
 من النكود فالزيادة عليها تكون ربا وله ان حقه في المالك باق وانما ينتقل الى القيمة بالقضاء فاذا
 تراضيا على الاكثر كان اعتبارا فلا يكون ربا واما الصلح باكثر من قيمته على العرض فهو جائز بالاجماع
 لان الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس عيني والمحصل ان الامام يقول ان الضمان بدل عن العين
 المستهلكة فيجوز بالغام بالغ كما اذا كانت قائمة حقيقة والصاحبان يقولان ان القيمة هي الواجبة في ضمان
 العدوان لانها هي التي يمكن وجوبها في الذمة دون العين فيكون المأخوذ بدلا عن القيمة عند صاحبه
 خازن اذ على القيمة يكون ربا شيخنا (قوله بما لا يتغاب الناس) يعني اذا كان الصلح على غير عرض اذا الصلح
 على عرض لا خلاف فيه مطلقا كما سبق عن العيني ومنه يعلم ما في كلام الشارح من الابهام (قوله أي
 المعتق الشريك) بنصب المعتق اذ هو بيان للفعول وهو الضمير في فصاحته ولولا وجود الضمير لكان
 المتبادر رفعه ونصب الشريك (قوله لا يصح الصلح في حق الزيادة من نصف قيمته) لان ضمان المعتق
 منصوب عليه فيكون مقدرا فلا يجوز الزيادة عليه لان تقدير الشرع فوق تقدير القاضي وبه يتقرر
 فكذلك ما هو فوقه تبين (قوله وان صالحه على عرض قيمته أكثر منه جاز) أي بالاجماع لما سبق من
 ان الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس (قوله بالصلح عنه) اطلاقه صادق بما اذا مدر التوكيل من
 المجاني أو ولي المجني عليه بالنسبة للصلح عن دم عمده كذا صادق بما لو صدر التوكيل من رب الدين
 أو المدين (قوله ما لم يضمنه الوكيل) فاذا ضمن وادى رجوع على الموكل وفي النكاح لا يرجع لان الامر
 بالصلح عنه أمر بالاداء عنه ليعيد الامر فائدة اذا الصلح عنه جائز بلا أمره بخلاف النكاح لانه لا ينفذ
 عليه من الاجنبي والامر بالجمع كالامر بالصلح حتى يرجع على الاثران ضمن وأدى عنه زليعي (قوله
 اذا كان الصلح عن دم العمد) عن اقرار أو سكوت أو انكار او فيما لا يحمل على المعاوضة كالصلح على
 بعض الدين لانه اسقاط فسكان الوكيل سفيرا فلا يلزمه شيء الا بالاتزام وأما فيما يحمل على المعاوضة بان
 كان عن مال بمال عن اقرار فان الوكيل يلزمه ما صالح عليه ثم يرجع به على الموكل لان الوكيل اصيل
 في المعاوضة المالية فترجع الحقوق اليه فيطالب هو بالعوض دون الموكل زليعي ومنه يعلم ما سقط من
 كلام العيني حيث قال أو فيما لا يحمل على المعاوضة بان كان عن مال بمال عن اقرار الى هذا أشار
 الشيخ شاهين ومحصله ان قول العيني بان كان عن مال بمال الخ تصوير لما سقط من قيمته وهو وأما فيما
 يحمل على المعاوضة (قوله أو عن بعض ما يدعيه من الدين) من مكيل وموزون در (قوله أما اذا كان

أي صالح العبد المأذون عن عبده
 (جاز) مطلقا سواء كان المأذون
 مديونا أولا (ولو صالح عن المغصوب
 المتلف بما زاد على قيمته أو) صالح
 (على عرض) قيمته أكثر من قيمة
 المغصوب المتلف (صح) عند أبي
 حنيفة رحمه الله وعندهما يبطل
 الفضل على قيمته بما لا يتغاب الناس
 ويلزم رد الزيادة (ولو اعتق مؤسر
 عبدا مشتركا) بينه وبين آخر
 (فصاحته) أي المعتق (الشريك على
 أكثر من نصف قيمته لا يصح) الصلح
 في حق الزيادة من نصف قيمته وان
 صالحه على عرض قيمته أكثر منه
 جاز وانما قيد بقوله مؤسر لانه اذا كان
 مؤسرا تجب سعيه النصف على العبد
 (ومن وكل رجلا بالصلح عنه) أي عن
 الموكل (فصالح) التوكيل (لم يلزم
 الوكيل ما صالح عليه) أي بدل الصلح
 (ما لم يضمنه) الوكيل (بل يلزم الموكل)
 ما صالح عليه هذا اذا كان الصلح
 ما صالح عليه أو عن بعض ما يدعيه
 عن دم العمد أو عن بعض ما يدعيه
 من الدين اما اذا كان وكله بالصلح عن
 مال بمال فهو بمنزلة البيع فيكون
 المصالح بالمال الوكيل دون الموكل
 (وان صالح) رجل (عنه) أي عن
 رجل (بلا امر) من ذلك الرجل

وكله بالصلح عن مال بمال الخ) هذا اذا كان الصلح عن اقرار فلو كان عن انكار لا يجب البذل على الوكيل درر عن الكفاية (قوله صح ان ضمن الفضولي المال) لان المحاصل للمدعى عليه ليس الا البراءة وفي حقها الاجنبى والمدعى عليه سواء فيصلح أصيلا فيه اذا ضمنه كالفضولى بالخلع اذا ضمن البذل ويكون متبرعا على المدعى عليه كما لو تبرع بقضاء الدين عيني (قوله أو أضاف الى ماله) لان الاضافة الى نفسه التزام منه للتسليم الى المدعى وهو قادر على ذلك فيجب عليه تسليمه عيني (قوله بأن قال صالحا كذا على ألقى هذا الخ) وصار متبرعا في الكل اذا ضمن بأمره درر عن عزمي زاده وما في الدرر من تخصيصه النبرع بالصورة الرابعة غير ظاهر بل هو عام في الجميع برشد اليه تعاليله بقوله لانه فعله بلاذن المدعى عليه كذا بخط شيخنا (قوله أو على عبدى هذا) قال الزيلعى ولو استحق العوض في الوجوه التى تقدمت أو وجدته زيوفا واستوقه لم يرجع على المصالح لانه متبرع التزم تسليم شئ معين ولم يلتزم الا بفاع من غيره فلا يلزمه شئ آخر لم يلتزمه ولكن يرجع بالمدعى لانه لم يرض بترك حقه مجانا الا فى صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه التزم بالضمان فصار دينافى ذمته ولهذا لو امتنع من التسليم بجبر عليه بخلاف غيرها من الصور زيلعى ومنه تعلم ما فى الدرر من الابهام حيث قصر الكلام على العبد فقال ولو استحق هذا العبد أو وجدته عيبا فردته أو وجدته أومدبرا أو مكاتبافلا سبيل له على المصالح الخ لانه يوهم الرجوع على المصالح فى غير العبد كما اذا وجد الالف زيوفا فتنبه (قوله تم الصلح بقوله) لانه كالمضاف الى نفسه لانه تعين بالتسليم اليه زيلعى (قوله وسلم الالف اليه) لانه بالتسليم تم رضاه فصار فوق الضمان والاضافة الى نفسه كذا بخط شيخنا (قوله وان لم يجز بطل الصلح) لان الاصيل فى العقد انما هو المدعى عليه لان دفع الخصومة حاصل له الا ان الفضولى يصير أصيلا بواسطة اضافة الضمان الى نفسه فاذا لم يصف ببق عاودا من جهة المطلوب فيتوقف على اجازته

(صح ان ضمن) الفضولى (المال أو أضاف الى ماله) أى مال نفسه بان قال صالحا كذا على ألقى هذا الخ أو عبدى هذا ولو قال صالحا كذا على هذا الالف أو على هذا العبد ولم ينسبه الى نفسه تم الصلح بقوله (أو قال) صالحا (على الالف وسلم) الالف اليه (والا) أى وان لم يضمن أولم يصف الى ماله أو لم يسلم الالف الى المدعى (توقف) الصلح وفى الدخيرة انه يتوقف عند البعض وعند البعض يتوقف على المصالح (فان اجازته المدعى عليه جاز) وزمه الالف (والا) أى وان لم يجز (بطل الصلح) (باب الصلح فى الدين) * (باب الصلح على استحق) أى وجب و ثبت (باعتق المداينة) هى البيع بالدين ثم ذكر عقد المداينة مع ان الحكم فى العصب كذلك جلالا لمسلم على الصلاح (أخذ البعض حقه واسقاط للباقي لا معاوضة) لان ما بدلة الاكثر بالاقول لا يجوز (فلو صلح عن الف) بالاقول لا يجوز (فلو صلح عن الف مؤجل حال) على نفسه أو على الف مؤجل (جاز) الصلح (و) لو صلح عن الف درهم (على) الف (بنا بغير مؤجلة) الى شهر (أو) صلح (عن الف مؤجل) أو سود على نصف حال

(باب الصلح فى الدين) *

وهو الذى ثبت فى الذمة عيني اما ذكر الصلح مطلقا فى عموم الدعاوى ذكر الصلح فى الدين لانه صلح مقيد والمنه بعد المطلق جوى والاصل انه متى كان المصالح عليه أدون من حقه قدر او وصفا وفى أحدهما فهو اسقاط للبعض وأخذ للباقي وان كان أزدي منه بأن دخل فيه ما لم يستحق من وصف أو ما هو فى معناه كتجهيل مؤجل فمعاوضة (قوله الصلح على استحق) قال الزيلعى هذا هو لانه اذا صلح عن الدين لا يكون جميع صورداستيفاء لبعض حقه واسقاط للباقي وانما يكون كذلك ان لو وقع الصلح عن الدين على بعض الدين ألا ترى انه لو وقع عن الدين بجنس آخر يحمل على المعاوضة والصواب ان يقال الصلح على ما استحق بعقد المداينة الخ كما وقع فى القدرى انتهى وما أجاب به فى الشر بنسبالية من ان قوله أخذ بعض حقه يقتضى ان الصلح انما وقع على جزء ما يستحقه غير دافع لما أورده الزيلعى اذ مبنى صحة جواب الشر بنسبالية على عبارة دلالة الالتزام وهى مبحورة فى التعاريف ببق ان يقال قول الزيلعى والصواب ان يقال الصلح على ما استحق الخ على حذف مضاف والتقدير على بعض ما استحق (قوله هى البيع بالدين) فى الحصر المستفاد من تعريف الجملة نظر فان الاقراض كذلك جوى (قوله جلالا لمسلم على الصلاح) كفاي قوله عليه السلام من نام عن صلاة أو نسيها الحديث مع ان الحكم فيما تركه فسقا كذلك لهذا المعنى جوى (قوله على نصفه) أى الالف وذكرا ضمير الالف لكونها ليست مؤنثة حقيقة جوى (قوله على ألف مؤجل) وكذا الوصل المحم عن ألف حالة على خمسمائة مؤجلة جاز كانه ابراه عن النصف وآخر النصف جوى (قوله جاز الصلح) فى الوجهين أما فى الاول فيجعل مستوفيا للنصف حقه ومسقطا للنصف وأما فى الثانى فكأنه أجل نفس الحق ولا يحمل على المعاوضة تحرزا عن الربا لان بيع النقد

بمثله نسيئة لا يجوز حموى ولو صالحه عن ألف جيا د على خمسمائة ز يوف حالة أو مؤجلة جازلان من يستحق
 الجيا د يستحق الز يوف بخلاف عكسه وهو ما اذا كان له ألف ز يوف وصالحه على خمسمائة جيا د حيث
 لا يجوز لانه لا يمكن حله على ان استوفى بعض حقه واسقط الباقي لانه لا يستحق الجيا د فيكون معاوضة
 ضرورة فلا يجوز التفاضل ز يلى (قوله أو ييض) بكسر الباء جمع ييضاء كعيس جمع عيساء عيني
 والعيس بالكسر الابل البيض ييا الطيباضها شئ من الشقرة واحدها عيس والاني عيساء بينة العيس
 شيخنا عن الصحاح (قوله لا يجوز) في الصور الثلاث لان الدنانير والحال والبيض غير مستحق بعقد المداينة
 فتعبدت المعاوضة ولزم الربا فضلا أو نسيئة لان من له الدراهم لا يستحق الدنانير فكان معاوضة وهو
 صرف فلا يجوز تأجيله وكذا من له دين مؤجل لا يستحق الحال والتأجيل حق المدين وقد تركه بازا
 حط شئ من الدين فكان اعتياضا عن الاجل وهو حرام وانما كان تعجيل المؤجل كالوصف لانه خير منه
 ولهذا نقص الثمن لاجله والحط بازائه ربا الا في المكاتب كما اذا صالح مولاه عن ألف مؤجل على نصف
 حال لان معنى الارفاق بينهما أظهر من المعاوضة فيكون ارفاقا من المولى بحط البعض ومساهلة من
 المكاتب ليسارع الى شرف الحرية وهو مذوب ز يلى وكذا من له دراهم سود لا يستحق البيض فيكون
 أخذه بطريق المعاوضة وشرطها عند اتحاد الجنس المساواة ولم توجد حتى لو صالحه على ألف حالة عن
 الالف المؤجلة أو صالحه على ألف ييض عن الالف السود جاز بشرط قبضه في المجلس لوجود المساواة
 في القدر وهو المعبر في الصرف دون المساواة في الصفة ولو كان عليه الف فصالحه على طعم موصوف
 في الذمة مؤجل لم يجز لانه يكون افتراقا عن دين بدين ولو كان عليه ألف درهم ومائة دينار فصالحه على
 مائة درهم جاز سواء كانت حالة أو مؤجلة لانه يجعل اسقاط الدنانير كلها والدراهم الالمائة وتأجيلا للمائة
 التي بقيت ولا يحمل على المعاوضة لان فيه فسادا عيني (قوله برئ) أي بالانفاق لان البراءة يحتمل
 التقييد بالشرط وان لم يحتمل التعليق به وكلمة على جعلت شرطا تعديدا لتصرفه وان كانت تستعمل
 للمعاوضة (قوله وعند أبي يوسف لا يعود) لان اشتراط الاداء ضائع لان النقد واجب عليه في كل زمان
 طال به وفيه اذا مال حال فطل التعليق فصار ابراء مطلقا ولهم ان علق ابراء بشرط ولم يوجد
 وهذه المسئلة على وجوه الاول ما ذكرنا والثاني ان يصرح بالتقييد بان يقول صالحك عن الالف على
 خمسمائة تدفعها الى غدا أو أنت برئ من الزيادة على أنك ان لم تدفعها الى غدا فلا تبرأ من الباقي فيكون
 الامر كما قال والمثال اذا قال ابرأ بك من خمسمائة من الالف على ان تعطيني خمسمائة غدا فخكمه انه
 يبرأ مطلقا وان لم يؤد الخمسمائة في الغد والاربع ان يقول اذالى خمسمائة على أنك برئ من باقيه ولم يوقت
 للاداء وقتا فخكمه انه يبرأ مطلقا لانه ابراء مطلق والخامس اذا قال ان أدبت الى خمسمائة واذا أدبت
 اومتى أدبت فخكمه انه لا يسمح لانه تعليق بالشرط صريح والبراءة لا تحتمل التعليق بالشرط لما في
 معنى التملك عيني وكان المناسب ان كلامه سابقا ولاحقا ان يبدل قوله ولهم ان علق ابراء بشرط ولم
 يوجد بقوله ولهم ان علق ابراء الخ كذا ذكره شيخنا (تمت) وجه بطلان تعليق البراءة بالشرط ان ابراء
 اسقاط حتى لا يتوقف على التبول وفيه معنى التملك حتى يرتد بالرد والتملكات لا تعتمد التعليق بالشرط
 والاسقاط يحتمل ذلك فلمعنى التملك قلنا اذا صرح بالتعليق بالشرط لم يصح ولمعنى الاسقاط اذا لم يصرح
 بالشرط يتقيد عزمي زاده (قوله بمالك) بفتح اللام وكسر هاء حموى (قوله صح عليه) لانه ليس بمكره
 لتمكنه من اقامة البينة او التحليف فينكل وهو نظير الصلح مع الانكار فكان مختارا في تصرفه أقصى
 ما في الباب أنه مضطر لا يمكن الاضطرار لا يمنع من نفوذ تصرفه كبيع ماله بالطعام عند الحاجة ز يلى
 (تمت) ادعى ألهما فجعد فقال أقر لي به على ان احط منه مائة جاز بخلاف على ان أعطيك مائة
 لانها رشوة ولو قال ان أقررت لي حطاماتك من مائة فأقرصم الاقرار لا الحط يرد عن المجتبى
 ووجهه أنه تعليق للابراء بالشرط صريحا

أو ييض لا يجوز فيه له ونشره الاول
 بالاول والثاني بالثاني (ومن له على
 آخر الف فتسال) الدائن للمدين
 (ادع انصفه على أنك برئ) أي
 في الحال (من الفضل ففعل برئ)
 من النصف الآخر (والا) أي
 وان لم يؤد اليه خمسمائة في الغد (لا)
 يبرأ من الفضل وعاد الالف عليه
 عندهما وعند أبي يوسف لا يعود
 (ومن قال لا تحركك بمالك حتى
 اى مطالبته) غنى أو تحط
 تؤخره (ففعل صح عليه) أي
 بعض المال (فقال ان يطالب المدينون
 لزمه وليس للدائن ان يطالب المدينون
 في الحال ويجازى هذا اذا قال له سرا
 حتى لو قال علانية بحضور الشهود
 يؤخذ المقر بالمال في الحال

(فصل في الدين المشترك) * أنه عن المفرد لان المشي بعد الواحد جوى (قوله كما لو باع عبد مشتركاً الخ) كذا اذا كان لكل منهما عين على حدة فباعاهما صفقة واحدة من غير تفصيل ثمن كافي الزبالي مع أنه لا شركة بينهما في نفس المبيع واحترز بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عبدان رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بخمسمائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسمائة درهم وكتب عليه صكاً واحداً بالف درهم وقبض أحدهما منه شيئاً لم يكن للآخر ان يشاركه لانه لا شركة لهما في الدين لان كل دين وجب بسبب على حدة عزى زاده (تتمة) سئل العلامة أحمد بن يونس الشهير بالشلي عن دار مشتركة بين ثلاثة أوقاف كل وقف له حصة معلومة ومستحقون محتصون به فاذا قبض بعض النظار شيئاً من الأجرة هل لباقي النظارة ان يشاركه في المقبوض أم لا فأجاب بان لباقي النظارة الشركة فيما قبضه أحدهم حيث صدرت الأجرة منهم صفقة واحدة قياساً على ثمن المبيع صفقة واحدة انتهى ونعقبه العلامة المحوى بان جوابه انما يصح اذا كان ما أجرة كل من النظارة معينا غير مشاع وأقول هذا انما يرد أن لو صدرت الأجرة في بعض الدار لما يلزم عليه حينئذ من أجرة المشاع غير الشريك ولا شيوع هنا لصدور الأجرة في كل الدار فتنبه (قوله او كان الدين ميراثاً بين الورثة) او كان موصى به لهما او كان بدل قرضهما كذا بخط شيخنا (قوله دين بينهما الخ) قيد بالدين لانه لو كان عن عين مشتركة تختص المصالح ببذل الصلح وليس لشريكهما ان يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه لان المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين وفي الدين اذا رجع على المصالح أثبتنا للمصالح الخيار أيضاً بين ان يدفع نصف ما وقع عليه الصلح او ربع الدين دفعا للضرر عنهما بقدر الامكان شرئلاً لانه عن التبيين وأراد بالتوب خلاف جنس الدين لانه لو صالحه على جنسه يشاركه فيه او يرجع على المدين وليس للتوب فيه خيار لانه بمنزلة قبض بعض الدين عيني (قوله باقرار او سكوت وانكار) لان المدعي متصا دقاً على ان دما على المدعى عليه ديناً وما يأخذانه بدل عنه وزعمه - ما يكون حجة عليه - ما زبالي (قوله ويطلب المديون بنصفه) اي بنصف الدين لبقاء حصته في ذمته عيني (قوله او يأخذ نصف الثوب من شريكه) لانه عوض عن دينه عيني (قوله فينشد لا يأخذ نصفه) لان حقه في الدين لافي الثوب عيني فكان الخيار للمصالح بكسر اللام كذا بخط شيخنا (قوله شركة الآخر) لان قسمة الدين لا تتصور والمقبوض بدل عنه فله ان يشاركه فيه لكونه عين حقه من وجه بخلاف ما اذا اشترى به ثوباً حيث لا يشاركه فيه لانه مبادلة من كل وجه وانما كان له ان يشاركه في الثوب في فصل الصلح كيلا يلزم المصالح الضرر ولو سلم المقبوض واختار متابعة الغريم ثم مات الغريم ففسل رجع على القابض بنصف ما قبض لان التسليم مقيد بشرط سلامة الباقي لكن ليس له ان يرجع في عين تلك الدراهم المقبوضة لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود الى ذمته في مثلها كذا في الزبالي ومنه يعلم ما في العيني من الخلل (تتمة) شرك من باب تعب قال في المصباح شركته في الامر شركته من باب تعب شركاً وشركة وزان كلم وكلمة بفتح الاول وكسر الثاني اذا صرت له شريكاً انتهى وقوله بفتح الاول الخ اي بفتح الشين من الماضي وكسرها من المصدر (قوله يبيع من المطلوب كفان زبيب الخ) أو يهب الغريم قدر الدين وهو يهبه عن دينه زبالي (قوله ضمنه ربع الدين) يعني ان شاء لانه صار قابضاً حقه بالمقاصة ولا ضرورة عليه لان مبنى البيع على الماكسة بخلاف الصلح لان مبناه على الاغراض والمحاطة فلوا لمناه دفع ربع الدين لتضرر لا يقال قسمة الدين قبل القبض لا تتصور فكيف تتصور المقاصة فيه لانا نقول قسمة الدين قبل القبض تجوز ضمناً وانما لا تجوز قصداً وهنا وقعت القسمة في ضمن صحة الشراء وصحة المصاحمة وللشريك ان لا يتبع القابض في الجميع ويرجع على المدين لان القابض قبض حقه الا ان له حق المشاركة ولو كان للمطلوب على أحدهما دين قبل وجوب دينه ما عليه حتى صار دينه قصاصاً به فلا ضمان عليه لانه أحد الدينين قضاء لولهما الاقتضاء والضمان انما يجب بالاقتضاء وكذا المشاركة لا تجب بالقضاء وانما

(فصل في الدين المشترك وهو ما حصل بسبب متجدد كما لو باع عبداً مشتركاً صفقة واحدة أو استهلكه انسان أو كان الدين ميراثاً بين الورثة فان كان (دين بينهما ثم صالح أحدهما) باقرار او سكوت او انكار (عن نصيبه على ثوب لشريكه) الآخر ان يتبع (ويطلب المديون بنصفه أو يأخذ نصف الثوب من شريكه) الا ان يضمن ربع الدين (ولو قبض) احد لا يأخذ نصفه (نصيبه شركة) الشريك الآخر (نصيبه شركة) على الغريم (قوله ورجع الباقي على الغريم) فلوا راد أحدهما ان يأخذ حصته ولا يكون لشريكه حصة فيما قبض قال في التوازل يبيع من المطلوب كفاً من زبيب بقدر حصته من الدين ويسلم الزبيب اليه ثم يبرئ الغريم عن حصته دينه ويطلبه بثلث الزبيب ويأخذ منه فلا حق لشريكه في ذلك (ولو اشترى) أحدهما (بنصيبه شيئاً ضمنه ربع الدين

تجب بالاقتضاء ولو أبرأه أحدهما عن نصيبه لا يضمن ولو غصب أحدهما من المدين عينا واشترى منه
شرا فاسدا فلهلك عنده فهو قبض والاستنجار بنصيبه قبض لا التزوج به لعدم ادكان المشاركة فيه
كالجناية على نفس المدين وكالابراء بخلاف التزوج على دراهم مطلقة فانه قبض بالاجماع لوقوع التقاض
زيلي (قوله وبطل صلح أحدرى السلم) فيه ان تعبيره بالصلح مخالف لما في الدرر والتنوير من قوله
صلح أحدرى السلم عن نصيبه على ما دفع فان أجاز له الاخر فذاع عليه ما وان رده رد وسأني في كلام
الشارح أيضا التصريح بالتوقف حيث قال فالحاصل انه يتوقف هذا الصلح على ما قلنا أراد بالبطل ما قابل
الناس فذيق صدق بالموقوف حينئذ بقي ان يقال معنى الصلح على ما دفع هو ان يأخذ رأس ماله ويفسخ
عقد الشركة وسماه صلحا مجازا اذ هو فسوخ في الحقيقة عزمي زاده وشرطا ان يكون الصلح على رأس المال
لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه من الاستبدال بالمسلم فيه زيلي (قوله لم يجوز عندهما) الا
اذا كانا شرعيين مفاوضة فانه يجوز مطلقا عن البحر (قوله وعند أبي يوسف يجوز) لانه دين مشترك
فاذا صلح أحدهما على حصته جاز كما في سائر الديون عيني ولهما انهما لو جازا فاما ان يجوز في نصيبه خاصة
او في النصف من النصيبين فعلى الاول يلزم قسمة الدين قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا
بالتبميز ولا تبميز الا بالقسمة وقد تقدم بطلانها وان كان اثاني فلا بد من اجارة الاخر لانه فسوخ على شريكه
عقده فيقترأ الى رضاه ودرر واعلم ان الخلاف ثابت بينهم على الصحيح سواء حلطت رأس المال اولا وقيل
ان لم يخلطت رأس المال جاز عندهما أيضا بشرط بلالة عن التبيين (قوله عن تركة عرض الخ) يجوز ان
يقرب أيضا فاعرض الى ما قبله وبقطعها على ان يكون قوله عرض او عقار بدلا من التركة والعقار
بالفتح الارض والضياع والتخل ومنه قوله ماله دار ولا عقار ويقال أيضا في البيت عقار حسن أى
متاع وأداة والعرض المتاع وكل شئ فهو عرض سوى الدراهم والدنانير فانها غير قال أبو عبيدة العروض
الامعة التي لا يدخلها كبل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا تقول اشتريت المتاع بعرض أى بمتاع
مثله شيخنا عن الصحاح (قوله صلح الصلح) لعدم الربا لاختلاف الجنس ويقسم الباقي بينهم على سهامهم
الخارجة قبل التخرج الا ان يجعل هذا خارجا كان لم يكن بيانه امرأة وبنت وأخ شقيق اصلها ثمانية
واحد للمرأة وأربعة للبنت والباقي للأخ فاذا أخرجت المرأة قسم الباقي على سبعة ولو جعلت كان لم تكن
قسم نصفين سوى عن الشيخ عماد الدين واعلم انه اذا أخرجوا واحدا فخصته تقسم بين البقية على السواء
ان كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث وان كان مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم وقبضه الخصاص بان يكون
عن انكار ما اذا كان عن اقرار فهو بينهم على السواء مطلقا ولا يشترط ان تكون اعيان التركة معلومة
كفى البحر لعدم الحاجة الى التسليم كن أقر بغصب شئ فباعه له المقترح لو كانت في يد المصالح او بعضها
لم يجز ما لم يعلم جميع ما في يده للحاجة الى التسليم (قوله صلح قل او كثر) لانه معاوضة لا ابراء اذا ابراء
عن الاعيان باطل كذا قيل وأقول ما قيل من ان ابراء عن الاعيان باطل قيده في البحر بما اذا كان على
وجه الانشاء فان كان على وجه الاخبار كقوله هو برى من مالى قبله فهو صحيح متناول للدين والعين
فترسم الدعوى وكذا اذا قال لا ملك لى في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فعلم ان قوله لا استحق
قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عينا كان او دين قال
في المبسوط ويدخل في قوله لا حق لى قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو اجارة أو حد فان
ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا انه كان بعد ابراء الخ واعلم ان قوله لا حق لى
قبله ونحوه ليس من قبيل ابراء العام خلافا لما توهمه في البحر وجرى عليه في الدرر المختار ولهذا رأيت
بخط شيخنا عند قول التنوير وشرحه من مسائل شتى قبيل كتاب الصلح صلح احد الورثة وبراء ابراهاما
وقال لم يبق لى حق من تركة أبى عند الوصى ثم ظهر في يده نصيبه من التركة شئ لم يكن وقت الصلح وتحققه
نعم مع دعوى حصته منه على الاصح ولا تنافض لمحل قوله لم يبق لى حق أى مما قبضته على ان ابراء

وبطل صلح أحدرى السلم من
نصيبه على ما دفع أى رجلان
اسما الى رجل في طعام ثم صلح
أحدهما من نصيبه على رأس المال
لم يجوز عندهما وعند أبي يوسف
لم يجوز فالحاصل انه يتوقف هذا الصلح
يجوز فالحاصل انه يتوقف فانه رده
عندهما على اجازة صاحبه فان رده
عندهما ويكون الضام المسلم فيه
بطل اصلا ويكون الضام المسلم فيه
بينهما وان اجازة نصف رأس المال
صالحا فيكون نصف رأس المال
بينهما ونصف الطعام المسلم فيه أيضا
بينهما وعند الصلح جائز على من باشره
وله نصف رأس المال وشريكه ان شاء
شاركه فيما قبض ثم يتبعان المطلوب
بنصف الطعام المسلم اليه بنصف
له ما قبض ويتبع المسلم اليه بنصف
المسلم فيه الا ذاتوى ما على المسلم اليه
فغير جمع على الشريك المصالح ثم
المصالح بالخيار ان شاء دفع اليه ربع المسلم
ما قبض وان شاء دفع اليه ربع المسلم
فيه (وان أخرجت الورثة أحدهم
عن تركة عرض او عقار بمال
أو عن ذهب فضة أو بالعكس صلح
الصلح قل المصالح عليه أو كثر)

عن الأعيان باطل وحينئذ فالوجه عدم صحة البراءة المخمسة ليس هذا من قبيل البراءة العامة وانما هو
اشتباه حصل لصاحب الاشياء وتبعه فيه في شرح التنوير لان قوله لم يبق لي حق الخ اقرار مجرد انتهى
واعلم ان الجواب عما ذكره في الاشياء وتبعه في التنوير من ان الوارث تسمع دعواه بعد البراءة العام من اوجه
أحدها ما ذكره الشيخ حسن في الرسالة وجرى عليه المحوى في حاشية الاشياء من انه اشتبه عليه الاقرار
المجرد فظنه من قبيل البراءة العامة وساق مسائل أخر ظنها مستثناة من البراءة العامة ثانياً انه على فرض
تسليم الاستثناء انما سمعت دعوى الوارث بعد البراءة العام مجهله بمعرفة مال والده على التفصيل والتحرير
بخلاف ما اذا كان مثل هذا الاشهاد مجرداً عن سابقة المجهل المذكور فاستحسنوا سماع دعواه هنا كما في
حاشية الاشياء أيضاً عن الطرسوسي ثالثاً انما سمعت دعوى الوارث بعد البراءة العام لعدم صحة البراءة
لان البراءة عن الأعيان باطل كما في الدر عن ابن الشحنة بقي ان يقال مقتضى الجواب الاول ان المدعى
بعد الاقرار المجرد تسمع بخلاف البراءة العام وهو مخالف لما في الرسالة عن الفواكه البدرية لابن الفرس
حيث سوى بينهما في عدم سماع الدعوى ونصه ابراه مطلقاً واقرانه لا يستحق عليه شيئاً ثم ظهر بعد
ذلك ان المقرر له كان مشغولاً بالذمة بشئ من متروك أبي المقر ولم يعلم المقر بذلك ولا بوثايبه الا بعد الاقرار
والبراءة لا يكون له انطالبة بذلك ويعمل الاقرار والبراءة عمله ولا يعذر المقر انتهى (قوله فلا يعتبر
التساوي) وفيه الاثر وهو ان تضر امرأة عبد الرحمن بن عوف صاحبها ورثته عن ربع ثمنها على ثمانين
ألف دينار وقيل على ثلاثة وثمانين ألفاً بخضر من الحجابة وروى ان ذلك كان نصف حقها زيلعي وتماضر
بنت اصبع بن عمرو السكلي التي طلقها عبد الرحمن في مرض موته ثلاثاً ثم ماتت وهي في العدة فورثها عثمان
وكانت مع ثلاث نسوة أخرفها نحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين ألفاً في رواية هي دراهم وفي رواية
هي دنانير شيخنا عن كمال باشا وتماضر بضم المثناة الفوقية وكسر الصاد المعجمة قدم بها المدينة فولدت
اباسمة في سريته الى دومة الجندل في شعبان سنة ست شيخنا عن المواهب قال والخمير في سريته لعبد
الرحمن بن عوف ودومة بضم الدال وقتحها مدينة يديها وبين دمشق نحو عشرين مراحل وبعدها من المدينة
نحو ثلاث عشرة مرحلة سميت بدومي بن اسماعيل لانه كان نزلاً عليه السلام واصبح هذا من
الخضر من ادرك الجاهلية والاسلام ولم يجتمع به عليه السلام اسلم على يد سيدنا عبد الرحمن بن عوف
وقوله روى ان ذلك كان نصف حقها فعلى كون بدل الصلح ثمانين ألفاً وانها نصف حقها يكون جميع
ماله المتروك رضى الله عنه خمسة آلاف ألف ومائة وعشرين ألفاً ويكون ثمنه ستمائة ألف واربعين
الف وربع الثمن مائة ألف وستون ألفاً ونصف ربع الثمن ثمانون ألفاً (قوله ويعتبر القبض في المجلس)
لانه صرف غيران الذي في يده ببيعة التركة ان كان جاحداً يكتفي بذلك القبض لانه قبض ضمان
فيستوب عن قبض الصلح وان كان مقراً غير مانع لا بد من تجديد القبض لانه قبض امانة فلا ينوب عن
قبض الصلح وهذا يشير الى ان العلم به شرط لان قبض المجهول لا يمكن زيلعي وقوله وهذا يشير الى ان
العلم به أى بكل التركة فيقابل ما ذكره قبله من قوله ولا يشترط أن تكون اعيان التركة معلومة لعدم
الحاجة فيه الى التسليم الى هذا أشار شيخنا وذكر ان زيلعي ان عدم اشتراط العلم باعيان التركة هو الصحيح
(قوله ما لم يكن المعطى أكثر) بفتح الطاء على صيغة اسم المفعول والمراد بدل الصلح عزى زاده (قوله
والزيادة بحقه في ببيعة التركة) لانه لما حمل على المعاوضة لتعذر حمله على البراءة من الأعيان وجب
اعتبار شرط المعاوضة فيه وذلك بما ذكرنا زيلعي وانما تعذر الحمل على البراءة لان الاسقاط انما
يستعمل في الديون لا في الأعيان شيخنا عن النهاية (قوله أولاً يعلم قدر نصيبه الخ) الصحيح ان الشك ان
كان في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وان علم وجود ذلك في التركة لكن لا يعلم ان بدل الصلح أقل
من حظه او أكثر أمثله فسد بحر عن فتاوى قاضيان (قوله فسد الصلح) وجه الفساد فيما اذا
أعطوه قدر حقه او أقل كون العوض أو العروض وبعض الذهب أو الفضة حاصلهم بالعوض

فلا يعتبر التساوي في التقدير ويعتبر
القبض في المجلس (وعن تقديم
وغيرهما باحد التقديريين) أى باعطائه
أحدهما (لا) أى لا يجوز مطلقاً
(ما لم يكن المعطى أكثر من خطئه منه)
أى من جنس المعطى ليكون نصيبه
عنده الزيادة بحقه في ببيعة التركة
ولو كان ما أعطوه أقل او مساوياً
لنصيبه أولاً يعلم قدر نصيبه من
الدراهم فسد الصلح

فيكون ربا وكذا إذا لم يعلم قدر نصيبه لاحتمال الربا لان الفساد على تقدير كونه مساويا له أو اقل فكان أرجح وأولى بالاعتبار زيلعي بخلاف الصحة فانهما من جانب واحد وهو ما إذا كان المأخوذ أكثر من نصيبه فكانت العبرة بجانب الفساد لكونه من وجهين (قوله ولا بد من التقابض الخ) لكونه صرفا زيلعي (قوله قال المحاكم) أي الشهيد زيلعي (قوله وأما في حال المناكحة فالصالح جائز) بأن أنكر وأورائه ووجه الجواز ان في حالة التمسك كاذب ما يأخذه لا يكون بدلا لافي حق الاخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكره المرغيناني زيلعي وقوله لا يكون بدلا يعني وانما هو لقطع المنازعة واقتداء بمنه به والمراد في البدلية المتحصنة فقوله لا يكون بدلا أي محضا فلا ينافي كونه بدلا في زعم الاخذ باعتبار زعمه شيئا (قوله وقيل انه باطل في الوجهين) القائل شيخ الاسلام ووجهه أنه يكون معاوضة في حق المدعى فيدخل فيه معنى الربا من الوجه الذي قلنا حموى عن الغاية واعلم أن تعقيد المصنف بقوله باحد النكدين للاحتراز عما لو كان بدل الصلح نقدين أو عرضا حيث يجوز الصلح في الصور كلها قليلا كان بدل الصلح أو كثيرا أما في العرض فلم يعد الربا وأما في النكدين فلان انصرف الجنس الى خلاف الجنس ولكن يشترط القبض في المجلس لكونه صرفا بخلاف العرض حيث يجوز الصلح عليه وان لم يقبض زيلعي (قوله بطل الصلح مطلقا) لان فيه تملك الدين وهو نصيبه من غير من عليه الدين وهم الوثة فيبطل ثم تعدى الى الكل لان الصفقة واحدة ولا فرق عند الامام بين أن يبين حصة الدين أو لم يبين زيلعي قال وينبغي أن يجوز عندهما في غير الدين اذا بين حصته وأصل الخلاف فيما اذا جاع بين حر وعبد أو شاة ذكيرة وميتة وباعهما صفقة واحدة وبين حصة كل واحد منهما من الثمن بطل في الكل عنده وعندهما صرح في العبد والذكية انتهت ومنه يعلم ان ما ذكره الشارح من قوله في الدين والعين ليس تفسير القول مطلقا كما يتوهم بل تفسيره ما سبق من قول ان زيلعي سواء بين حصة الدين أو لم يبين وانما بطل تملك الدين من غير من عليه الدين ولو بعوض كما في الدرر لكونه رصعا لا يرد عليه قبض وأما من عليه الدين فوجه الصحة انه اما اسقاط أو استيفاء بطريق المقاصة (قوله والعين) العين تم العرض والعقار والنقود المحاضرة شيئا عن عزمي زاده (قوله وعندهما ياتي العقد صحيحا الخ) ليس على اطلاقه لما سبق عن الزيلعي من أنه ينبغي ان يجوز عندهما في غير الدين اذا بينت حصته (قوله وقيل هو قول الكل) فيه اشكال لان قياس مذهبهما في الجمع بين الحر والعبد والشاة الذكيرة والميتة حيث يجوز العقد في العبد والذكية اذا بين ثمن كل منهما أن يجوز الصلح عندهما أيضا في غير الدين اذا بينت حصته اللهم الا أن يحمل هذا على ما إذا لم يبين ما يقابل كل واحد منهما أو يفرق عندهما بين البيع والصلح والظاهر أنه لم يرد نص في الصلح عنهما ولهذا ذكره الزيلعي بافظ ينبغي قياسا على البيع وكذا قول الشارح قيل هذا قول أبي حنيفة وقيل هو قول الكل طاهر في عدم ورود نص عنهما فهذا اختلاف المشايخ فيه (قوله صرح الصلح) لانه اسقاط أو تملك للدين ممن هو عليه وهذه حيلة الجواز وأخرى أن يجعلوا قضاء نصيبه متبرعين قال في الهداية وفي الوجهين ضرر ببقية الوثة والوجه ان يقرضوا المصالح مقدار نصيبه ويصالحوا عماراء الدين ويحملهم على استيفاء نصيبه من الغرماء وليس عليهم في هذه الصورة ضرر لانه وان خرج منهم قدر الدين لكن حصل لهم الدين بمقابلته فانتفى الضرر عنهم الاضرار بالتقديم فان العين خير من الدين وأوجه منه أن يبيعوه كذا من تقرأ ونحوه بقدر الدين ثم يحملهم على الغرماء أو يحملهم ابتداء من غير بيع شيء ليقضوه ثم يأخذوه لانه سهم وأقول في قوله وفي الوجهين ضرر ببقية الوثة نظر اذا الوجه الاول لا ضرر فيه عليهم انما الضرر على المصالح الذي أخرجه على شرط ان يبرأ الغرماء من نصيبه في الدين فالوجه حذف بقية والاقتصار على قوله وفي الوجهين ضرر بالورثة كما هو الواقع في خط الحموى في صدق حينئذ بما اذا كان الضرر على المصالح بالنسبة للوجه الاول أو على بقية الوثة بالنسبة للوجه الثاني (تمت) اختلفوا في صحة صلح عن

ولا بد من التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة قال المحاكم انما يبطل الصلح على مثل نصيبه أو اقل من مال الربا في حال التصديق وأما في حال المناكحة فالصلح جائز وقيل انه باطل في الوجهين (ولو في التركة دين على الناس فخرجوه) أي اركان دين على ان يخرجوا المصالح عن الدين (أي يكون الدين لهم بطل) الصلح مطلقا في الدين والعين قبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يبقى العقد صحيحا فيما وراء الدين وقيل هو قول الكل (وان شرطوا) أي الورثة في هذه المسئلة (ان يبرأ الغرماء منه) أي من نصيب المصالح من الدين (صرح الصلح) ولو على الميت دين بحيث أي مستغرق جميع التركة بأن لا يبقى شيء بعد أدائه

تركة مجهولة اعيانها ولا دين فيها على مكيل أو موزون والصحيح الصحة لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في التركة جنس بدل الصلح لم يجوز والاجاز ان لم يدر فعلى الاختلاف تنوير وشرحه (قوله بطل الصلح والقسمة) لان الورثة لا يملكون التركة في هذه الحالة تعينى الا أن يضمن الوارث الدين بشرط ان لا يرجع في التركة أو يضمن أجني بشرط براءة الملت أو يؤدوا دينه من مال آخر بحر (قوله لا ينبغي الخ) يعني الاولى ان لا يفعلوا ذلك حتى يقضوا الدين بحر (قوله ولو فعلوا قالوا يجوز الصلح) ويرفعون منها قسمة رالدين حتى لا يحسوا الى نقض القسمة بحر (قوله لا تجوز استحسانا وتجاوزا قاسا) موافق لما في الامني ونخاله ما في الزيلعي ونصه وان لم يكن مستغرقا جازا استحسانا والقياس ان لا يجوز لان كل جزء من اجزاء التركة مشغول بالدين لعدم الاولوية بالصرف الى جزء دون جزء فصار كالمستغرق فيمنع من دحواله في ملك الورثة وجه الاستحسان ان الانسان لا يخلو عن قليل دين فلو منع غير المستغرق منه تلك الوارث أدى الى المحرج أولى أن لا يملكوا أصلا الخ وما في الدر المختار موافق لما في الزيلعي (تقنة) الموصى له بمبلغ من التركة كوارث فيما قدمناه من مسئلة الخارج صاحبوا حدهم ثم طهر لليت دين أو عين لم يعلمها هل يكون ذلك داخلا في الصلح قولان أشهرهما لا وفي البرزاية انه الاصح ولا يبطل الصلح كل صلح بعينه صلح فالثاني باطل تنوير وشرحه (خاتمة) ادعى مالا أو غيره فاشترى رجل ذلك من المدعى يجوز الشراء ويقوم مقام المدعى في الدعوى فان حقد المطلب ولا يئنه فله أن يرجع والصلح عن دعوى فاسدة يصح لا باطله والعاسدة ما يمكن تعميمها والصلح عن دعوى حق شرب أو شفعة أو وضع جنع ونحوه يجوز على الاصح والاصل أنه متى توجهت عين نحو شخص في أى حق كان فافتدى الجنب بدراهم جاز بحر عن المجتبى قال ولو قال المدعى عليه ان حلفت انها لك دفعتها لحلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم ان كان دفع له بحكم الشرط فهو باطل وللدافع أن يسترد الخ وفيه عن مجمع النوازل وقع بين امرأة وزوجها مشاجرة فتوسط اتوسطون بينهما الصلح فقالت لأصالحه حتى يعطيني جسدي درهمي ائحل لك ذلك لان لها عليه حق من المهر وغيره انتهى قال المحمى نقلا عن المقدسى قلت هذه دعوى لا دليل عليها فحق لا يثبت لاني لا اطلب ذلك اهو أقول ما ذكره في مجموع النوازل من أنه يحل لها الا حذم فروص فيما اذا وافقها الزوج بان اعطاها ما طلبت بازيق الصلح وحينئذ لا يتوقف حل الا حذم على ان يكون لها عليه شيء اذ ليس هذا بادي مما سبق التصريح به من ان الصلح يجوز ولو عن انكار وقد مناعن الزيلعي التصريح بأنه يحل للمدعى اخذ هذه لأنه في زعمه عين حقه او بدله وان كان المدعى عليه يزعم انه لا شيء عليه ومع هذا حل له اندفع ايضا دفعا للشرع نفسه وحينئذ فقول له لان لها عليه حق من المهر وغيره انما ذكره تحسينا للظن به لا لانه شرط لجواز الصلح

(بطل الصلح والقسمة) وان لم يكن مستغرقا لا ينبغي ان يصالحوا مالم يعطوا دينه ولو فعلوا قالوا يجوز الصلح وذكر الكرخي رحمه الله في آفته انها لا تجوز استحسانا وتجاوزا قاسا والله أعلم بكتاب المضاربة*)

*) كالمصالححة من حيث انها تقتضى هي كالمصالححة من حيث انها تقتضى وجرد البذل من جانب واحد ثم هي متفاعلة من ضرب في الارض اذا سار فيها وفي الشرع (هي شركة بال من جانب) رب المال (وعمل من جانب المضارب والمراد الشركة في الربح

(كتاب المضاربة)

(قوله هي كالمصالححة الخ) فيه تأمل لان الصلح اذا كان عن مال باقرار يكون بيعا والبيع يقتضى وجود المبادلة من الجانبين حموى واجاب شيخنا بانه يكفي في بيان وجه المناسبة اشتراك المضاربة والصلح في الوجود والصورى وباعتباره يكون قاصرا على المصالحح عليه ولا شك ان وجوده من جانب واحد كراس مال المضاربة واما اعتبار الصلح عن مال باقرار بيعا فبالنظر الى المعنى كما لا يخفى اه (قوله من ضرب في الارض الخ) وسمى هذا العقد بها لان المضارب يسير في الارض غالبا طلبا للربح قال الله تعالى وآخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله زيلعي (قوله وعمل من جانب) بحر عمل عطف على الجبرور من قوله بمال (قوله والمراد الشركة في الربح) فلو شرع الربح لاحدهما لا تكون مضاربة على ما سياتي وقيل هي عقد على الشركة في الربح بمال من أحدهما وعمل من الآخر وهو معنى ما ذكره الشيخ

عيني (قوله والمضارب أمين) هذا بيان حكمه لانه قبضه باذن مالكه لا على وجه البذل والوثيقة
عيني احتراز بقوله لا على وجه البذل عن المقبوض على سوم الشراء وبقوله والوثيقة عن المقبوض بحكم
الرهن كما في الدرر وركنها الايجاب والقبول وسيأتي الكلام على الشروط (قوله قبل التصرف) قيد به
لانه بعد التصرف يكون وكيله كما سيذكره المصنف (قوله وبالتصرف فيه وكيل) لانه يتصرف فيه له
بأمرة حتى يرجع بما لحقه من العهدة على رب المال درر (قوله فهو شريك له في الربح) لانه حصل بالمال
والعمل (قوله حتى يستوجب اجر المثل) كالأجارة الفاسدة مطلقا سواء ربح او اربا بلا زيادة على المشروط
كالأجارة الفاسدة ولا ضمان فيها كالحجج لانه أمين فلا يكون ضميना درر وقوله بلا زيادة على المشروط
هو مذهب أبي يوسف وعند محمد والثلاثة يجب اجر المثل بالغاما بالغ واستثنى في الاشياء من لزوم اجر المثل
في المضاربة الفاسدة ما اذا أخذ الوصي مال اليتيم مضاربة فاسدة كشرطه لنفسه عشرة دراهم فلا شيء له
في مال اليتيم اذا عمل وجري عليه في التنوير وظاهره ان الوصي ان يضارب في مال اليتيم مجزء من الربح
وكلام الزيلعي فيه اظهر وأقارن بلي أيضا ان الوصي دفع المال الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة
عن اليتيم كآبيه (قوله فهو غاصب ضامن) والربح للمضارب لكنه غير طيب شيخنا عن القهستاني
(قوله وان اجاز بعد ذلك) واصل بما قبله لبطلانها بالخلاف والباطل لا تلحقه الاجازة (قوله فالحيلة
الح) فيه تأمل حموي قال شيخنا وجهه ان العمل في هذه الصورة من جانب المستقرض وهو رب المال
وليس في هذه الصورة بمضارب يكون مالها مضمونا عليه بحكمه السابق ضمانا لمالها بحجة القرض على
عقدها انتهى (قوله ان يقرض المال الح) ومن حيل النعمان ان يقرضه المال الادرهما ثم يعقد
شركة عنان بالدرهم وبما أقرضه على ان يعملوا الربح بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان هلك فالقرض
عليه درر (قوله ويشهد عليه) فلو لم يشهد ذلك المال يملك على رب المال ويكون القول للمضارب
بيمينه على عدم القرض (قوله وباشتراط كل الربح له مستقرض) لانه لا يستحق الربح كله الا اذا صار
المال ملكا له لان الربح فروع المال كالثمر للشجر فاذا شرط ان يكون جميع الربح له فقد ملك جميع رأس
المال فلا يكون هذا الا بطريق القرض عيني (قوله مستبضع) أي طالب بضاعة لانه لم يطلب لعله
بدلا فكان متبرعا فهذا معنى البضاعة فكأنه نص عليها عيني (قوله وانما تصح المضاربة بما تصح به
الشركة) لانه عليه السلام عن ربح ما لم يضمن والمضاربة بغير النقود تؤدي اليه لانه امانة في يد
المضارب وربها زادت قيمتها بعد العقد فاذا باعها لشركة في الربح فحصل ربح ما لم يضمن اذا المضارب يستحق
نصيبه من غير ان يدخل شيء في ضمانه بخلاف النقود فانه عند الشراء يجب الثمن في ذمته لانها
لا تعين بالتعيين فما يحصل له بذلك فهو ربح ما ضمن والمكيل والموزون عروض زيلعي ومن الشروط
كونه عينا لا دين لان المضارب أمين ابتداء ولا يتصور كونه امينا فيما عليه من الدين فلو قال اعمل بالدين
الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجز درر ويكون الربح للعامل ولا شيء للدين في قول أبي حنيفة وقال
أبو يوسف ومحمد ان ربح الرب الدين ويبرأ المضارب عن الدين عزى زاده عن الحنابلة ووجه الجواز فيما
اذا كان الدين على غير المضارب انه أضاف المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يصير عينا درر بخلاف
ما عليه من الدين اذا ليصلح رأس المال لكونه مضمونا عليه ومن شرط المضاربة كون رأس المال أمانة
عند المضارب حموي ومن الشروط كون رأس المال معلوما تسمية أو إشارة ويكون القول في قدره وصفته
للمضارب مع يمينه والبيئة للمالك ومن الشروط كون نصيب المضارب من الربح معلوما عند العقد درر فلو
شرط له من رأس المال اومنه ومن الربح فسدت درر وانما أذكر في الشروط كون رأس المال مسلما الى
المضارب وكون الربح بينهما شائعا لانه مستغنى عنه لتصريح المصنف به (قوله من الدراهم والدنانير)
وأما التبر فان كان في موضع يروج كالثمار يجوز ولا فلا يجز (قوله وعند محمد بهما وبالفلوس الرائجة)
فيه مخالفة لما في القهستاني عن الكبرى ونصه في المضاربة بالتبر روايتان وعن الشيخين انها تصح بالفلوس

(والمضارب أمين) بعد القبض قبل
التصرف (وبالتصرف) فيه (وكيل
وبالربح) أي اذا ربح فهو (شريك
له في الربح) (وبالفاسد اجبر) حتى
يستوجب اجر المثل (وبالخلاف) أي
اذا خالف المضارب رب المال فيما
افوضه اليه (فهو غاصب) ضامن
وان اجاز بعد ذلك حتى ان اشترى
ما ليس عنه ثم باعه وتصرف ثم اجاز
رب المال فانه لا أثر لاجازته خلافا
لمالك ولو ادر رب المال ان يقرض
مضمونا على المضارب ويشهد عليه
المال من المضارب ويشتد عليه
فهو دائر ثم يأخذ منه مضارب بالثالث
ثم يدفع الى المستقرض يستعين به
في العمل حتى لو هلك في يده هلك
في القرض عليه واذا ربح لم يملك
كالقرض عليه على ما شرطت
فان ربح بينهما على ما شرطت
في الاصل (وباشرتراط كل الربح له)
أي للمضارب (مستقرض وباشرتراطه)
أي كل الربح (لرب المال مستبضع وانما
تصح) المضاربة (بما تصح به الشركة)
من الدراهم والدنانير عندهما وعند
محمد بهما وبالفلوس الرائجة ولو دفع
اليه عرض وقال له بعه

وعند محمد لا تصح وعليه الفتوى اهـ قوله وعمل مضاربة في ثمنه الخ) بخلاف ما اذا دفع اليه العرض على ان تكون قيمته رأس المال حيث لا يصح لانه يؤدي الى ربح مالم يضمن لاحتمال ازدياد القيمة كما سبق ولوقال اشترى عبدانسيمة ثم بعه وضارب بثمنه ففعل جاز كقوله لغاصب أو مستودع أو مستبضع عمل بما في يده مضاربة بالنصف در عن المجتبى (قوله فباع بدراهم أو بدنانير فصرف صح) وقال الشافعي لا يجوز لان فيه اضافة عقد المضاربة الى ما بعد البيع وقبض الثمن ولنا انه وكله ببيع العرض اولا وهو كبيع نفسه ثم عقد المضاربة على الثمن المقبوض وهو كالمقبوض في يده فوجب القول بجوازه كما اذا قال ببع هذا العبد واشتر بثمنه هذا العبد لان المضاربة ليس فيها الاتوكيل واجازة وكل ذلك قابل للاضافة على الانفراد فكذا عند الاجتماع زيلعي (قوله تفسد) لان اشتراط ذلك منقطع الشركة بينهما لانه ربما لا يربح الا هذا القدر عني (قوله فله اجر مثله) لانه لم يرض بالعمل مجانا ولا سبيل الى المنوط للفساد والربح رب المال لانه نعمة ملكه جوى (قوله لا يجاوز عن المشروط) لرضاه به هذا ظاهرا اذا كان المسمى معلوما وهو هنا مجهول ولم يوجد ربح لا يتال رضى بالعمرة الزائدة لانه لم يرض بها الا مع نصف الربح وهو معدوم فالمسمى غير معلوم فيجب اجر المثل بالغاما بالغ وقديعاب بان هذا العقد لما كان فاسدا كان ماسمى فيه محظورا فقطع النظر عما هو موجب المضاربة وعول على ما عين معه على انه اجر مثل في اجارة لا موجب مضاربة ولهذا قالوا هذه اجارة في صورة مضاربة جوى عن المقدسى فلت ما بحسنه المقدسى صرح به القهستاني معزيا للفصولين ونصه بعد ان حكى الخلاف عن الصحابين في ان اجر المثل هل يجب بالغاما بالغ اولا لا يجاوز به المشروط قال والخلاف فيما اذا ربح وانما اذا لم يربح فاجر المثل بالغاما بالغ لانه لا يمكن تقديره الخ وحينئذ لا حاجة الى تكلف الجواب ولا يتأني كلام القهستاني ماسمى في الشارح من قوله وعن أبي يوسف ان لم يربح فلا أجر له لانه ذكره بلفظ عن فلا ينافي كون المذهب عنده استحقاق الاجر بالغاما بالغ بقي ان يتال ظاهر كلام المقدسى ان المسمى للمضارب من الربح اذا كان جزءا شائعا كالنصف يقال انه معلوم وهو مخالف لما في الثماني حيث قال فان كان المسمى معلوما لا يزداد عليه وان كان مجهولا كدابة أو ثوب يجب بالغاما بالغ وان كان معلوما من وجه دون وجه كالحجر الشائع مثل النصف والربع فعند محمد يجب بالغاما بالغ لانه مجهول اذ يكثر بكثر ما يحصل وينقص بقائه وعندهما لا يزداد على المسمى لا بد معلوم من جملة ما يحصل بعلمه اهـ (قوله لا يجاوز الاجر عن القدر المشروط) وهو المختار شيخنا عن القهستاني (قوله وان لم يربح في رواية الاصل) لان اجرة الاجير يجب بتسليم المنافع أو العمل وقد وجد زيلعي (قوله وعن أبي يوسف انه اذا لم يربح فلا أجر له) وهو الصحيح لثلاثه بالفسادة على الصحيحة شيخنا عن ابن العز على الهداية ولا ضمان في المضاربة الفاسدة كالصحيحة لانه أمين فلا يكون ضميئنا در وقال الطحاوى انه لا يضمن عنده خلافا لما قال القهستاني والاصح انه لا يضمن عند الكل كما في العمادى ولو ادعى المضارب فسادها قالوا لرب المال وبعبكسه فلما مضارب والاصل ان القول لم يدعى الصحة في العمود الا اذا قال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب الثلث قالوا لرب المال ولو فيه فسادها لانه ينكر زيادة يدعيها المضارب خائفة وما في الاشياء فيه اشتباه تنوير وشرحه (قوله وكل شرط يوجب الجهالة في الربح) او قطع الشركة يفسده وما لا فلا زيلعي وغيره قال الاكمل شرط العمل على رب المال يفسدها وليس بواحد منهما فلم يطردوا الجواب ان الفساد يرد به ما يشمل عدم وجود المضاربة اذ شرط العمل على رب المال يخرج العقد عن المضاربة اذ حقيقة المضاربة ان يكون العمل فيها من طرف المضارب فكان هذا من قبيل سلب الشيء عن المعدوم لا يجوز ان تقول زيد المعدوم ليس بصير جوى عن المقدسى (قوله أى عقد المضاربة) اشار به الى الجواب عما عساه يقال كان الظاهر تأنيث الضمير لتأنيث المرجع (قوله نحو ان يشترط على المضارب الخ) يحترز به عما قال محمد فيمن دفع الفام مضاربة على ان الربح بينهما نصفين وعلى ان يدفع اليه رب المال ارضه بزرعها سنة أو على ان

واعمل مضاربة في ثمنه فباع بدارهم
أو بذناير فتصرف صح (و يكون
الربح بينهما مشاعا فان شرط
لاحدهما زيادة عشرة) (فله
على ما شرطت انفسد المضاربة
اجزأه) (و لكن لا يجاوز) الاجزأ
القدر (المشروط) عند أبي يوسف
وعند محمد يجاوز ويبلغ الغلما بالغ
ويجب الاجزأ في المضاربة الفاسدة
وان لم يربح في رواية الاصل وعن أبي
يوسف رحمه الله انه اذا لم يربح فلا اجزأ
(وكل شرط يوجب الجعالة في الربح
يفسده) أي عند المضاربة وذلك نحو
ان يشترط على المضارب ان يسكن
المسال داره وأرضه سنة لا به جعل
نصف الربح عوضا عن عمله واجرة
الدار فصارت حصة اهل بيته ولم
يصح

يسكنه داره سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة لانه الحق بها شرطا لا تقتضيه ولم يفسدها لانه لا يوجب
جهالة نصيبه من الربح ولا قطع الشركة فيه وهذا هو معنى ما سياتى من قوله والا لا أى وان لم يوجب
الشرط الخ شيخنا (قوله وكذلك لو رد في الربح الخ) كما لو قال لك نصف الربح او ثلثه أو ربعه يعنى ذكر مجموع
الثلاثة بطريق التردد لا قضاء التردد جهالة الربح وروى عن زاده (قوله كشرط الوضعية) أى
الخسران لانها جزء هالك من المال فلا يجوز ان يلزم غير رب المال وانما لا يفسدها لكونه شرطا زائدا
لا يوجب الجهالة ولا قطع الشركة (قوله ويدفع المال الخ) عطف على ويكون الربح بينهما أى من شرط
صحته المضاربة ان يدفع المال الى المضارب ليتم كمن من الاسترباح ولا نهائى معنى الاجارة والمال محل
فيجب تسليمه ليحل بخلاف الشركة لان عقدها على العمل منها وسواء عقدها المالك أو غيره كولى صغير
وكذا لو دفع أحد الشريكين بشرط عمل الآخر ولو بشرط عمل عاقد غير مالك فان لم يكن أهلا
للمضاربة فيه ففسد كما ذون دفع بشرط عمل نفسه أو مولاه ولا دين عليه ولو مدني ناصح عند أبى حنيفة
ولو دفع مكاتب بشرط عمل مولاه صح مطلقا حموى وقوله وكذلك لو دفع أحد الشريكين الخ أى دفع المال
مضاربة بشرط ان يعمل شريكه مع المضارب لان للشريك فيه ملكا فتمتع يده من تسليمه الى المضارب
كفى ان يلقى واعلم ان عدم الجواز مقيد بما اذا كان المال من شركتهما كما يشير اليه تعليل الزيلعي بقوله
لان للشريك فيه ملكا ولا فهو جائزة كفى البحر (قوله ويبيع بتقيد ونسيئة) اذا كانت المضاربة
صححة مطلقة بان دفع اليه مضاربة بالنصف مثلا ولم يزد عليه لان المطلق يتناول انواع كلها فله ان
يفعل ما هو معتاد بين التجار يلقى واحترز بالمعتاد عما لم يعمد كالببيع الى عشرين سنة كفى الدرر
وفي الدرر ان يملك البيع ولو فاسدا ولم يرد به جواز مباشرة البيع الفاسد بل أشار به الى انه بالبيع فاسدا
لا يكون مخالفا فلا يكون غاصبا فلا يخرج من ان يكون المال في يده امانة (قوله ويسافر) برا وبحرا
في الروايات الظاهرة عن الامام كفى الخمانية وفي الظهيرية له السفر بمال المضاربة مطلقا على الاصح
الا ان ينهاء نصا حموى (قوله وعن أبى يوسف الخ) خلاف الظاهر وكذا ما سياتى من التفصيل خلاف
الظاهر أيضا قال في البحر ويسافر برا وبحرا ولو دفع اليه في بلده على الظاهر انتهى والكلام في المضاربة
المطلقة التي لم تقيد بكان أو زمان أو نوع (قوله ويضع) أى يدفع مال بضاعة ولولرب المال ولا تبطل به
المضاربة درر وقول العيني ويكون الربح للعامل صوابه ولا يكون أو يحمل العامل على المضارب الذى
وجد منه الابضاع وان لم يعمل بالفعل كذا ذكره الشيخ شاهين وليس المراد بالربح الذى يكون للمضارب
في كلام الشيخ شاهين دون رب المال اذا دفع اليه المال بضاعة أصل الربح بل ما يخصه منه فتنبه (قوله
ويودع) المال وكذلك ان يرهن ويرهن ويستأجر ويحتمل بالثمن مطلقا على الايسر والاعمر لان كل
ذلك من صنيع التجار درر (قوله وعن أبى يوسف الخ) لانه من باب الاكتساب اذ يستفيد به المهر ويستقط
النفقة من مال المضاربة ولما انه ليس من التجارة والعقد لا يتقيد بالالتوكيل بالتجارة فلا يملكه
وان كان اكتسابا كالكتابة والاعتاق على ضعف القيمة درر (قوله يزوج الامه) وكذا المأذون عبدا
كان أو صديعا على هذا الاختلاف وكذا الشريك شركة عنان وأما الاب والوصى فيملكان تزويج امه
الصغير بالاتفاق وكذا أحد المفارضين له ذلك اتعاقا كذا في الهداية من كتاب المكاتب وما في الهداية
من كتاب المأذون من ان الاب والوصى على هذا الخلاف رده الاتعاق فليراجع (قوله ولا يضارب) لان
الشيء لا يتضمن مثله الا بالتخصيص عليه أو التفويض المطلق اليه كالوكيل لا يوكل الا اذا قال له اعمل
برأىك فله ان يوكل غيره ولا يملك ان يقول للثاني اعمل برأىك فلم يكن له ان يوكل قبل ما ذكر في احدهما
رواية في الاخرى وقيل فرق بينهما ما هو الظاهر كفى المحيط بخلاف المستعير والمكاتب فانهما يملكان
الاعارة والكتابة لانهما يتصرفان بحكم المالكية وكلاهما في التصرف نيابة والمضارب يعمل بطريق النيابة
والمستعير ملك المنفعة والمكاتب صار له يد حموى وكذا الاذن للعبد يتضمن مثله كالكتابة لانه

وكذلك لو رد في الربح أيضا يفسد
عقد المضاربة (والا) أى وان لم يوجب
الشرط جهالة الربح (لا) يفسد
العقد (و) لكن (يبطل الشرط كشرط
الوضعية) أى الخسران (على
المضارب) أو عليهما (ويدفع المال الى
المضارب ويبيع) المضارب (ويؤكل)
ونسيئة (ويشترى) المضارب (والشراء
المضارب احدا للبيع والشراء
المضارب مطلقا وعن أبى
(ويسافر) المضارب مطلقا
يوسف انه ليس له ان يسافر بلا اذنه
وعنه عن أبى حنيفة رحمه الله ان دفع
المال اليه في مصر وهو من أهل ذلك
المصر فليس له ان يسافر به وان دفع
المال اليه في غير مصر فله ان يسافر به
الى بلده (ويضع) أى يعطى المال
بضاعة للتجارة (ويودع ولا يزوج)
المضارب من مال المضاربة (عبدا
ولا امه) وعن أبى يوسف رحمه الله
انه يزوج الامه (ولا يضارب)
المضارب (الا باذن) من رب المال
(أو بعمل) أى الا ان يقول رب المال
ان يعمل (برأى)

يتصرف بحكم المالكية اذ هو فك الحجر زيلعي بخلاف الاستقراض والاستدانة حيث لا يملكها وان
 قيل له اعمل برأيك لانهم ليسا من صنيع التجار فلا يدخلان في التعميم ما لم ينص عليهما تنوير وشرحه
 وكذا ليس له الشركة ولا خلط مال المضاربة بما له أو مال غيره الا ان يقول له اعمل برأيك بحرل ان الشركة
 والخلط من صنيع التجار فيدخلان تحت قوله اعمل برأيك (قوله ولم يتعد الخ) شروع في المضاربة
 الخاصة (قوله عما عينته من بلد الخ) لان المضاربة تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد ما لم يصرا لمال
 عروضا لانه حينئذ لا يملك عزله فلا يملك تخصيصه كما سيجي قيدنا بالمفيد لان غير المفيد لا يعتبر أصلا
 كنهيه عن بيع المحال وأما المفيد في الجملة كسوق من مصرفان صرح بالنهاي صبح والا لا در و قوله كنهيه
 عن بيع المحال يعني عند عدم اختلاف السعر كما في شرح العيني (قوله فاشترى) ليس الشراء شرط
 في تحقق الغصب كما يستفاد من كلام الزيلعي ونفسه ولو عين له بلدا وأخرجه الى غير البلد أو دفعه بضاعة
 له من يخرجها ضمن لانه بالخالفه صا رغا صبا لانه بالاخراج بطلت المضاربة وتقرر ذلك بالشراء والنقد
 من مال الغير فكان ما اشتراه له كمن اشترى شيئا ونقد الثمن من المغصوب انتهى (قوله حتى رده الخ)
 فلو هلك قبل رده الى البلد كان ضامنا لانه لا يعود الى الوفاق الا برده الى البلد التي أذن في المبيع بها
 كذا بخط شيخنا (قوله برئ من الضمان) كما لو دعوا اذا خالف في الوديعة ثم رجع الى الوفاق عيني وكذا
 لو عاد في البعض اعتبار الجزاء بكل در فان قيل اذا زال العقد بالتعدي احتج الى تجديده قلنا في رواية
 الجامع الصغير لم يزل لان الخلاف انما يتحقق بالشراء والقرض خلافه فن قال رجعت المضاربة بناء
 على مشاركة الزوال وفي رواية المبسوط زوالها موقوف قال في الهداية والعلم انه بالشراء يتقرر الضمان
 زوال احتمال الرد الى المصرا الذي عينه جوى فعلى رواية المبسوط لا اشكال لان زوال المضاربة
 بالاخراج يتوقف على الشراء (قوله لا يصح التقييد) لان المصرا لو احدث قلما تغاوت جوانبه الا ان صرح
 بالنهاي لاحتمال الافادة لجود الاختلاف حقيقة وكذا حكما فان المودع لو شرط عليه الحفظ لم يجعله ليس له
 ان يحفظ في أخرى بخلاف اختلاف السعر لو قيد به فزاد لانه الى غير يبيعين كمن وكل شخصا ببيع عبد
 بألف درهم ونهاه عن البيع باز يادة فباعه بألفين فانه يجوز لما قلنا جوى وعيني (قوله على ان تشتري
 بها الطعام) كان الظاهر تذكير الضمير لعوده على المال (قوله على ان تشتري من اهل الكوفة الخ)
 كذا لو قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لانه تفسير له أو قال فاعمل به في الكوفة لان الفاء لا وصل
 أو قال خذ هذا بالنصف بالكوفة لان الباء لا لاصاق أو قال خذ مضاربة بالنصف في الكوفة لان
 في اللطف وانما يكون ظرفا اذا حصل الفعل فيه أو قال على ان تعمل بالكوفة لان على للشرط في تقييده
 بخلاف ما لو قال خذ هذا المال واعمل به في الكوفة حيث كان له ان يعمل فيها وفي غيرها لان الواو للعطف
 فيصير بمنزلة المشورة زيلعي (قوله جاز) لان المقصود من هذا الكلام التقييد بالمكان أو بالنوع حتى
 لا يجوز له ان يخرج من الكوفة في الاول ويبيع فيها من أهلها أو من غير أهلها ولا يجوز له ان يعمل في غير
 الصرف في الثاني ويشتري ويبيع من الصيارفة وغيرهم لان التقييد بالمكان والنوع مفيد ولا يفيد
 التقييد بأهل الكوفة والصيارفة لان كل واحد منهما جامع كثير لا يمكن احصاؤه زيلعي (قوله ولم يشتر
 من يعتق) مطلقا سواء ظهر ربح أم لا بدليل جعل الشارح قول المصنف ان ظهر ربح قيد في شراء من
 يعتق على المضارب (قوله بقرابة) ليكونه مخالفا لما قصد بخلاف الوكيل حيث يجوز له ان يشتري من
 يعتق على الموكل لان التوكيل مطلق فيجوز على اطلاقه وهما مفيد بمال يمكن التجارة فيه حتى لو وجد
 في الوكالة أيضا ما يدل على التقييد بان قال اشترى عبدا أبيه أو جارية أطوها كان الحكم كذلك
 ولو اشترى من يعتق على رب المال صار مشتريا لنفسه ويضمن لانه نقد الثمن من مال المضاربة وعند
 مالك لو كان عاموسرا ضمن والا فلا كذا ذكره العيني ومقتضاها الضمان عندنا مطلقا سواء كان عاموسرا
 موسرا أولا (قوله أو يمين) بان قال ان ملكته فهو حر (قوله ان ظهر ربح) لانه يعتق نصيبه ويفسد

ولم يتعد أي لم يجاوز المضارب (عما
 عينته من بلد) وكذا ليس له أن يدفعه
 بضاعة إلى من يخرجها من تلك
 البلدة فان خرج المضارب إلى غير
 ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك
 له وله ربحه وعليه وضيقته وان لم
 يشتري حتى رده إلى البلد الذي عينه
 برئ من الضمان وانما قيد بالبلد لانه لو
 قال له على ان تشتري في السوق
 لا يصح التقييد به وله أن يعمل به في
 غير السوق في المصرا استحسانا (و لم يتعد
 عما عينه (من ساعة) بان قال له خذ
 هذا المال مضاربة على ان تشتري بها
 الطعام (و وقت) بان وقت للمضاربة
 وقتا بعينه (ومعامل كما في الشركة)
 أي لم يجاوز عما عينه من هذه الاشياء
 كما لا يتعدى احد الشريكين في الشركة
 المقيدة مع شيء فيها والمراد بالمعامل
 المعينة معين لانه لو قال على ان
 معامل معين اهل الكوفة أو قال على
 تشتري من اهل الكوفة وتشتري في
 ان تعمل في الصرف وتبيع بالكوفة
 الصيارفة وتبيع منهم فباع بالكوفة او
 من رجل ليس من اهل الكوفة (ولم يشتر)
 من غير الصيارفة جاز (بقرابة أو يمين
 المضارب (من يعتق) أي على المضارب
 (على المالك وعليه) ان ظهر ربح)

بسيبه نصيب رب المال أو يعتق على الاختلاف الذي مضى وهذا أولى من عطف الشارح قوله ويعتق نصيبه على قول المصنف ضمن كما لا يخفى كذا بخط شيخنا ووجه الأولوية أن عتق نصيب المضارب خاص بما إذا ظهر ربح فلا يناسب عطفه على قول المصنف وضمن لأن الضمان لا يخص هذه الصورة بل يعم صورتين كما ذكره هو ولم أر أن الضمان في صورتين هل هو على نمط واحد فيضمن جميع ثمنه أو يفرق بينهما والذي يظهر التفرقة بينهما في الوجه الأول يضمن جميع الثمن إذ ليس له فيه نصيب لعدم ظهور الربح بخلاف الوجه الثاني حيث يسقط عنه من ثمنه بحسب ما يخصه فيما ظهر فيه من الربح هذا ما ظهر لي وكانهم انما تركوا التنبية عليه لظهوره والمراد من ظهور الربح هنا أن تكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال سواء كان في جملة مال المضاربة ربح أو لم يكن حتى لو كان المال ألبا فاشترى بها المضارب عبدين قيمة كل واحد منهما ألف فاعتقه جميعا المضارب لا يصح عتقه وأما بالنسبة إلى استحقاق المضارب فإنه يظهر في الجملة حتى لو أعتقه مضارب المال في هذه الصورة صح وضمن نصيب المضارب منهما وهو خمسة مائة مائة مائة كذا في الفتاوى الظهيرية وإن لم يظهر ربح بالمعنى المذكور جاز شراؤه لعدم ملكه بجر (قوله متعلق بقوله أو عليه) لأن عتق قريب رب المال أو من حلف بعتقه لا يتوقف على ظهور الربح (قوله وضمن الخ) ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه أو الأب أو الوصي من يعتق على الصغير نفذ على العاقد والمأذون إذا اشترى من يعتق على المولى فإنه يصح ويعتق عليه إن لم يكن مستقرا بالدين والألا وعنده ما يعتق بناء على أنه هل يدخل في ملك المولى أم لا بجر مع زيلعي (قوله في صورتين) يعني إذا اشترى من يعتق على رب المال وإن لم يظهر ربح أو اشترى من يعتق عليه هو بشرط ظهور الربح وأعلم أن ما مشى عليه الشارح حيث جعل دونه وضمن متعلق بالصورتين أولى من حل العين لاقتضائه أن قول المصنف وضمن مرتبط بالصورة الثانية فيلزم عليه سكوت المصنف عن بيان الضمان في الصورة الأولى وليس كذلك (قوله ويفسد نصيب رب المال عنده ويعتق عندهما) هذا بالنسبة للصورة الثانية والخلاف بين الإمام وصاحبيه في نصيب رب المال فعند الإمام يفسد ولا يعتق وعندهما يعتق أيضا كنصيب المضارب يعتق على الاختلاف بينهما في تجزئ الاعتاق عنده لا عندهما وأما الصورة الأولى وهي ما إذا اشترى المضارب من يعتق على رب المال ولم يظهر ربح فإنه لا يعتق منه شيء أصلا لا على المضارب ولا على رب المال من غير خلاف أما عدم العتق على رب المال فلا نه لم يثبت له الملك فيه لأن المضارب صار مشتر بالنفسه وأما عدم العتق على المضارب فلعدم الثرابة إلا إذا كان قريبه أيضا وقد ظهر ربح فاعتق عليه حينئذ بقدر ما يخصه من الربح الذي ظهر (قوله صح إن يشتري من يعتق عليه) أي صح شراؤه للمضاربة لأنه إذا لم تزد قيمته على رأس المال لا يعتق عليه إذا لم يملك للمضارب فيه عني وهذا إذا اشترى بمثل القيمة أما إذا اشترى بأقل من قيمته فليس له أن يشتري من يعتق عليه جوى واليه يشير قول الشارح فإن زادت قيمته بعد الشراء ووجه ظاهره لأن ما زاد عن ثمنه إلى تمام القيمة يكون ربحا فيعتق منه بقدر ما يخصه فيه من الربح ويفسد نصيب رب المال أو يعتق أيضا على حسب اختلافهم فلا يتم حينئذ من بيعه للمضاربة (قوله فإن زادت قيمته الخ) فلو كانت قيمته قدر رأس المال أو أقل لا يعتق حظه سواء كان في جملة مال المضاربة ربح أو لم يكن لأنه إذا كانت قيمته قدر رأس المال أو أقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجعل مشغولا برأس المال حتى إذا كان رأس المال ألفا وصار عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيمه ألف أو أقل لا يعتق عليه وكذا لو كان له ثلاثة أولاد أو أكثر قيمة كل واحد ألف أو أقل فاشتراهم لا يعتق منهم شيء لأن كل واحد مشغول برأس المال ولا يملك المضارب منهم شيئا حتى تزيد قيمة كل عين على رأس المال على حدة من غير ضمها إلى آخر زيلعي (قوله ولم يضمن الخ) لأنه انما يتق عند الملك لا يصنع منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار فصار كما لو ورثه مع غيره بأن اشترت امرأة ابن زوجها ثم ماتت وترك هذا الزوج وأما

متعلق بقوله أو عليه (وضمن)
في صورتين (إن فعل) ويعتق
عليه نصيبه ويفسد نصيب رب المال
عنده ويعتق عندهما (فإن لم يظهر
ربح) في المال (صح) إن يشتري
من يعتق عليه (فإن) زادت قيمته
بعد الشراء حتى (ظهر الربح) يعتق
حظه منه ولم يضمن (المضارب) (رب
المال) شيئا

عق نصيب الزوج ولا يضمن شيئاً لاختلاف عدم الصنع منه درر (تقمة) شري نصفه بمال المضاربة ولا فضل فيه ونصفه بماله صح لان هذا النصف لاربح فيه فلم يثبت العتق فيه وانما دخل العتق فيه حكماً لما اشتراه لنفسه فلم يصرفه بخلاف ما يلى عن الكافي (قوله وسعى العبد المعتق في قيمة نصيب رب المال معه) لانه احتسبت ماله عنده فيضمنها كالعبد الموروث بين اثنين وأحدهما أبوه عني (قوله قيمتها ألف الخ) فلو صارت قيمتها ألفاً ونصفه صارت أم ولد ضمن المالك ألفاً وربعه لو موسراً ولو معسراً فلا سعاية عليها لان أم الولد لا تسعى درر البحر (قوله فومئذها المضارب) لوقال وومئذها أى والحال انه قد وطمئنها فيستفاد حينئذ كون الولاء سابقاً على الشراء لكان أولى بان يحمل على ان البائع زوجها منه ثم باعها منه وهي حبلية منه جلالاً لمره على الصلاح بخلاف التعبير بالفاء فانه يفيد سبق الشراء على الوطاء لكن لا تقيد هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط اذ كل واحد من الجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر فيه الربح لما عرف ان مال المضاربة اذا صار أجناً ساءت لفة كل من لا يزيد على رأس المال لا يظهر الربح عندنا خلافاً لفرلان بعض مال المضارب بليس بأولى من البعض فاذا كان كذلك لم يكن للمضارب نصيب في الامة ولا في الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمة الغلام وصارت ألفاً وخمسمائة ظهر الربح فيه فملك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته السابقة فيه لوجود شرطها وهو الملك بخلاف ما ذكروا استحق الولد ثم ظهرت الزيادة حيث لا ينفذ اعاقه السابق لان الاعاق انشاء فاذا بطل لعدم الملك لا ينفذ بعده بدونه فاما الدعوة فاخبار فاذ ردت حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذا ملكه بعد ذلك نفذت دعونه فيه كما اذا أقر بحرية عبده لغيره يرد اقراره فادام ملكه بعد ذلك صار حراً ولو أعتق عبد العبر ثم ملكه لا ينفذ دعونه لانه لا ينفذ دعونه لانه لا ينفذ دعونه لانه لا ينفذ دعونه لانه لا ينفذ دعونه منه وهو ربه ولم يضمن المضارب حصة رب المال من الولد لان العتق يثبت بالملك والنسب فصارت العلة ذات وجهين المالك آخرها اوجودا فيضاف الحكم وهو العتق اليه لان الحكم يضاف الى الوصف الاخير أصلاً وضع النفقة على السفينة والقدرح الاخير زيلعي ويوضحه ما في الكافي في باب اليمين باطلاق والعتاق سفينة لا تحمل الامة من فأوقع رجل فيها مائتاً ففترقت كان الضمان كله عليه انتهى يعني لان الحكم يضاف الى الاخير وكذا حرمة الشرب تعلق بالقدرح الاخير لانه الذي حصل به الاسكار دون ما قبله لكان العتوى على قول محمد ما ذكره كثيره فقيله حرام (قوله فادعاه المضارب الخ) ولوا عى رب المال انه ابنه لا المضارب فهو ابنه والجارية أم ولده ولو لم يضمن للمضارب شيئاً من عقر وئمة بحر وهو ظاهر فيما اذا لم يظهر ربح في الامة وولدها وقت ان ادعاه رب المال فان ظهر الربح فيها فعلى رب المال ما يخص المضارب في العتق وقيمتها فلو كان الربح يظهر في الامة وحدها فعليه ما يخصه في عقر الامة وقيمتها فقط ولو ظهر الربح الولد وحده دون الامة ضمن رب المال ما يخص المضارب في قيمة الولد فقط فتأمل فاني لم ارم من به على ذلك (قوله سعى الولد رب المال في الف وربعه) وهو مائتان وخمسون لان الالف مستحق له برأس المال ومائتان وخمسون نصيبه من الربح فاذا قبض منه ألف درهم صار مستوفياً لرأس ماله وظهر ان الام كلها ربح لغراغها عن رأس المال فكانت بينهما ما نصفين ونفذ فيها دعوة المضاربة وصارت كلها ام ولده ويجب نصف قيمتها لرب المال موسراً كان أو معسراً لانه ضمان التملك وهو لا يختلف بالاعسار واليسار ولا يتوقف على التعدي بخلاف ضمان الاعاق فانه ضمان الافساد فلا يجب عليه بغير تعد ولا على معسر عني (قوله او اعاقه رب المال) لكونه قابلاً للعتق فان المستسعى كالمكاتب عند أبي حنيفة عناية (قوله فيكون لرب المال الخيار) اي ان شاء المالك استسعى الغلام في الالف ومائتين وخمسين وان شاء اعاقه درر (قوله فان قبض رب المال الالف من الغلام الخ) وانما شرط قبض رب المال الالف من الغلام حتى يصير الجارية أمة للمضارب لانها مشغولة برأس المال فاذا قبضه من الغلام فرغت عن رأس المال وصارت كلها ربحاً فظهر فيها ملك المضارب فصارت أم

(وسعى) العبد (المعتق في قيمة نصيب
رب المال معه) اي مع المضارب (الف)
انخذها مضاربة (بالنصف فاشترى
بها أمة قيمتها الف) فوطئها
المضارب (فولدت) أمة (ولدا
يسارى) الولد (الفادعاه) المضارب
حال كونه (موسراً فبلغت) بعد
الدعوة (قيمتها الف وربعه) وهو
الولد (رب المال في الف وربعه) رب
مائتان وخمسون (او اعاقه) فان
المال فيكون لرب المال الخيار (فان
قبض) رب المال (الف من الغلام
بالاستسعاء وهو المال ضمن المدعى)
اي مدعى البنوة (نصف قيمتها)
واعلم ان قوله موسراً ليس بقيد لازم
ذكره لانه لم يضمن في الولد مع
أولى

ولذلك فان قيل لم لا يجعل المقبوض من الولد من الربح وهو مكر بان يجعل الولد كله ربحا وهي مشغولة برأس المال على حادنا قلنا المقبوض من جنس رأس ماله فكان أولى بجعله من رأس المال لان رأس المال مقدم على الربح فلا يسلم لما شئ من الربح الا بعد سلامة رأس المال لرب المال زيلعي

(باب المضارب يضارب) *

لما قدم المفردة شرع في المركبة در (قوله وهو حال من انضارب اوصفته له) او خبر عنه وباب بترك التنوين لاضافته الى المضارب على الاولين والى الجملة على الثالث ويجوز التنوين على الثالث ويرد على تقدير المحالية ان المجال لا يحد من المضاف اليه اذ اكل المضاف خبرا من المضاف اليه او كجر او عاملا في الحال وما هنا ليس كذلك (قوله لان المضارب بمنزلة النكرة) يشير الى القاعدة من ان الجمل والظروف بعد المعارف احوال وبعد النكرات صفات وبعد المختملة والمعرف بالجنسية معرفة لفظا نكرة معنى فجاز في الجملة بعده المحالية نظر التعريفه لفظا والوصف به نظرا لأكبره معنى انتهى (قوله لا يضمن بمجرد الدفع) لان الدفع ايداع وهو على كذا عني (قوله ما يضمن الثاني) اذ العمل تبيين انه مضارب وهو لا يملكها فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة كالمبيع كره الشارع فلا ضمان وان ربح بل للثاني اجر مثله على المضارب الاول وللاول الربح المشروط در (قوله وهو طاهر الزاوية عن أي ختمه) حتى لو ضاع في يده قبل العمل لا ضمان على احد وكذا لو نصب من الثاني فالضمان على الخاصص فقط ولو استلمك الثاني المال او وهبه كان الضمان عليه دون الاول وادعى الثاني خسر المال ان شاء ضمن رب المال الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني وان اختار رب المال ان يأخذ ربح ولا يضمن ليس لذلك كذا في المبدى فان ضمن الاول صححت المضاربة بينهما وبين الثاني وكان الربح على شرط وان ضمن الثاني ربح بمصاحم على الاول وصحبت بينهما وما وكان الربح بينهما وطالب لثي ما ربح دون الاول بشر (قوله وهو رواية عن أبي يوسف) وهو قول الثلاثة ايضا لا بدفع ماله الى غيره بلا امره فيضمن عني (قوله لا يضمن بالدفع حتى يربح) لان العقد المجرد لا يوجب الضمان ولهذا لا يضمن العسولي بمجرد بيع مال الغير ولا بالتسليم لاجل التعريف لانه ايداع ولا بالتصرف لانه وكيل وانما يضمنه منابا لثلاثة وهذه الاشياء لا يصير مخالفا لالتري ان لها ان يفعل كل واحد منهما ما على المنع اذ لم يكن اذ ربح اثبت الشركة فيه واثبات الشركة في مال الغير سبب للضمان كما اذا خطه بمال غير ذي ربحه طاهر الزاوية ان الربح انما يحصل بالعمل فيقام بسبب حصول الربح مقامه في صيرورة المال مضمونا به در (قوله حتى لو هلك المال قبل ظهور الربح الخ) تعريض على رواية المحسن وعلى طاهر الزاوية اذ اهلك المال بعد العمل وجب الضمان ولو قبل ظهور الربح (قوله فاذا ربح ضمن الاول) كذا في القدوري ولم يتعرض للثاني فقبل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند أبي حنيفة ويضمن عندهما بسبب على اختلافهم في مودع المودع وقيل يتخير رب المال في تضمين أي ما شاء قال في انداية بالاجماع وهو المشهور ووجه الفرق ان المضارب الثاني قبضه لنفع نفسه بخلاف مودع المودع فانه يقبضه لمصلحة صاحب المال ثم ان ضمن الاول صححت المضاربة لانه ملكه بالضمان من وفاء المخالفة وان ضمن الثاني ربح على الاول وصحت المضاربة لان اقرار الصمان على الاول ويطيب الربح للثاني لانه يستحقه بالعمل ولا حث فيه ولا يطيع للاول لانه يستحقه برأس المال وملكه فيه ثبت مستندا الى ان لا يتعدى فلا يضمن شبهه فكأن سبيله التصديق عني وزيلعي وكذا لا يطيب الربح للاول ايضا لو ضمن كافي شرح النجاشي لثانية (قوله هذا اذا كانت المضاربة صحيحة) اطلقها كالمدايد ليشمل الاولى والثانية وعبارة الزيلعي هذا اذا كانت المضاربة بتان صحيحتين وعبارة الدرر كعبارة اشارة قال في الشريعة لانه لا يملكها الا اذا صححت الاولى

(باب المضارب يضارب) *
وهو حال من المضارب أو صفة له
لان المضارب بمنزلة النكرة وعلم ان
المضارب لا يملك ان يضارب الا بذن
رب المال فان ضارب المضارب بلا
اذن رب المال (المضمن) بمجرد
الدفع (ما لم يعمل) المضارب (الثاني)
مطاعا سواء ربح او لم يربح وهذا
عندهما وهو ظاهر الراية عن أبي
حنيفة رحمه الله وقال زهير بن
حزيفة رحمه الله وهو رواية عن
أبي يوسف رحمه الله في رواية المحسن
عن أبي حنيفة لا يضمن بالدفع حتى
يربح حتى لو هلك المال قبل ظهور
الربح لا يضمن كلاهما فاذا ربح ضمن
الاول رب المال هذا اذا كانت

(قوله فان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني) لانه اجبر فيه والاجبر لا يستحق شيئا من الرجوع فلا تثبت الشركة له بل له أجر مثله على المضارب الاول وللأول ما شرط له من الرجوع ورجوع به الاول على رب المال والوضعية على رب المال والرجوع بين الاول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني اجرة اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة والا فللمضارب الاول أجر مثله ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث ورجع الثالث أو وضع فان قال الاول للثاني اعمل فيه برأيتك فرب المال ان يضمن أي الثلاثة شاء ورجع الثالث على الثاني والثاني على الاول والاقل لا يرجع على أحد اذا ضمنه رب المال بحر (قوله لا يضمن الاول وان عمل الثاني) وكذا لا يضمن الثاني لانه ان كانت الثانية هي الفاسدة صار اجرا على ما بينا وللأول ان يستأجر من يعمل وان كانت هي الاولى فكذلك لان فسادها يوجب فساد الثانية لان الاولى ما فسدت صارت اجارة وصار الرجوع كله لرب المال ولو صححت الثانية في هذه الحالة لصار الثاني شريكا وليس للاجير ان يشرك غيره بل المضارب لا يملك ذلك فكانت فاسدة بالضرورة وكانا اجيرين وكذلك اذا كانتا فاسدتين فاذا كانا اجيرين لا يضمن واحد منهما ولا يقال الاجير ليس له ان يستأجر للعمل فكيف جاز هنا للمضارب الاول أن يستأجر بعد ما فسدت الاولى وهو اجبر فيها لانه قول الفاسد من العقود معتبر بالصحيح منها فلما كان له أن يستأجر في المضاربة الصحيحة فكذلك في الفاسدة أيضا ربي (قوله فللمالك النصف من الرجوع وللأول السدس الخ) لان الدفع الى الثاني صحيح لانه بأمر المالك وقد شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله وجعل الاول للثاني ثلثه فينصرف ذلك الى نصيبه لانه لا يقدر ان ينقص من نصيب رب المال شيئا فبقى له السدس ويطيب ذلك لكلهم لان رب المال يستحقه بالمال وهما بالعمل عني (قوله والباقي بين المالك والمضارب الاول نصفان) لان رب المال هنا شرط ان يكون ما رزق الله المضارب الاول بينهما نصفين والمرزوق الاول هو الثلثان لان الثلث استحقه الثاني بشرط الاول وهو ما أذن له فلم يكن من رزق الاول الا الثلثين فيكون ذلك بينهما نصفين ويطيب لهم بلا شبهة أيضا عني (قوله فللثاني النصف واستويا فيما بقي) لان الاول شرط للثاني النصف وشرطه صحيح لانه باذن المالك واستويا فيما بقي وهو النصف لان رب المال لم يشترط لنفسه هنا الا نصف ما ربحه الاول ولم يرجع الاول الا النصف والنصف الا تحصر للثاني بشرطه فلم يكن من ربح الاول عني (قوله ولا شيء للاول) لان قول رب المال ما رزق الله أو ما كان من فضل ينصرف الى جميع الرجوع فيكون له النصف من الجميع وقد شرط المضارب الاول للثاني نصف جميع الرجوع فلم يبق للاول شيء عني (قوله وضمن الاول للثاني السدس) لان رب المال شرط لنفسه النصف من مطلق الرجوع فله ذلك واستحق المضارب الثاني ثلثي الرجوع بشرط الاول لان شرطه صحيح لكونه معلوما لكن لا ينفذ في حق رب المال اذ لا يقدر ان يغير شرطه فيغرم له قدر السدس لانه ضمن له سلامة الثلثين بالعقد لانه غره في ضمن عقد المضاربة عني (قوله ولعبد ثلثه) شامل لما لو شرط للمالك ان يكتب بعض الرجوع فانه يصح وكذا لو كان المالك المضارب لكن بشرط ان يشترط عمله فمهما وكان المشروط للمالك ان لا يمولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من الاجانب فتصح المضاربة ويكون لرب المال ويبتل الشرط والولد والمرأة كالا جانب بحر عن النهاية (قوله على ان يعمل) عمل العبد ليس بقيد للصحة اذ لو اشترط له الثلث ولم يشترط عمله صح ويكون مولاه لكن فائدة اشترط عمله تظهر في أخذ غرمائه ما شرط له حيث ذوالا فليس لهم بل للمولى قال الزياهي وهذا ظاهر لانه باشرط عمله صار مضاربا في مال مولاه فيكون كسبه له فيأخذه غرماؤه والا فهو للمولى الخ واستفيد منه انه اذا اشترط عمله فلم يعمل لم يكن للغرماء بل للمولى لانه حيث لم يعمل لم يكن من كسبه (قوله وثلثا لرب المال) ان لم يكن على العبد دين سواء شرط فيها عمل العبد او لم يشترط زبلي (قوله وان كان عليه دين فهو للغرماء) ان شرط عمله وان لم يشترط عمله فهو للمولى كما سبق عن الزياهي وكذا اذا شرط الثلث لعبد المضارب يصح سواء اشترط عليه العمل او لم يشترط ان لم يكن عليه دين ويكون ما شرط له للمولى وان كان

فان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني (فان دفع) الاول الى الثاني (باذن) رب المال المال (بالثلث) أي دفع بشرط الثلث (و) المحال انه (قيل له) أي للمضارب الاول (ما رزق الله بيننا نصفان) وقد تنصرف الثاني ورجع (فللمالك النصف) من الرجوع (وللأول السدس) وللثاني الثلث ولو قيل له أي للمضارب الاول (ما رزقك الله بيننا نصفان) والمسئلة بجملها (فللثاني ثلثه والباقي بين المالك والمضارب الاول نصفان) فيكون الرجوع ثلثا ولو قيل له أي للمضارب الاول (ما ربحت بيننا نصفان ودفع) الاول الى الثاني (بالنصف) فللثاني النصف واستويا أي رب المال والاول (فيما بقي من النصف) فيكون الربع لرب المال والربع للاول ولو قيل له أي للاول (ما رزق الله فلي نصفه) او قيل (ما كان من فضل بيننا نصفان فدفع) المضارب الاول (بالنصف) فللمالك النصف وللثاني النصف ولا شيء للاول ولو شرط (المضارب الاول للثاني ثلثه) والمسئلة بجملها فرب المال النصف والمضارب (الاول) النصف (وضمن) المضارب (الاول) من ماله (للثاني السدس) من الرجوع (وان شرط) المضارب (للمالك ثلثه) ولعبد (أي عبد رب المال) ثلثه على ان يعمل (عبد المالك) (معه) شرط (لنفسه ثلثه صح) وتنصرف ورجع فكان ثلث الرجوع للمضارب وثلثاه لرب المال ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين فهو للغرماء

عليه ان شرط عمله جاز وكان المشروط لغرمائه وان لم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط لرب المال عند أبي حنيفة لان المولى لا يملك كسب عبده المدينون خلافا لما ولو شرط بعض الربح لم يكتب احدهما ان شرط عمله جاز وكان المشروط له وان لم يشترط عمله لا يجوز وكذا الاجنبي كما في الزيلعي لكن في الدر عن القهستاني انه يصح مطلقا والمشروط للاجنبي ان شرط عمله والا فللمالك ايضا وعزاءه لا تخير ولو اشترط عمل مضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع المضارب الثاني تفسد لانه يمنع التخلية ولو شرط بعض الربح للمساكين او للجمع أو في الرقاب أو لأمراء المضارب أو مكاتبه لم يصح ويكون لرب المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان شاء المضارب لنفسه أو لرب المال صح الشرط وان شاء الاجنبي لم يصح ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب أو دين المالك جاز ويكفي للمشروط له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغرمائه بحروته في التنوير وشرحه وقوله ولو شرط بعض الربح للمساكين الخ عزاءه في البحر الى المحيط وهو مخالف لما نقله شيخنا عن منية المفتي بعلامة الفتاوى السراجية حيث قال اشترط المضارب ثلث الربح لامرأته أو مكاتبه أو للمساكين أو في الرقاب أو في الحج جاز انتهى قال شيخنا ولعل في المسئلة قولين (قوله لا يصح ان لم يكن عليه دين) لانه اشترط العمل على المالك ففقدت به تسليمه وهو شرط (قوله صح عند أبي حنيفة) لان المولى لا يملك كسب عبده المدينون فصار من اهل ان يعمل في مال المضاربة خلافا لما زيلعي بخلاف المكاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل مولاه لا تفسد مطلقا فان عجز قبل العمل ولا دين عليه فسدت ولو دفع المكاتب ماله الى مولاه يصح بحره عن المحيط (قوله بموت احدهما) لكونها وكالة وكذا بقتله وجبر بطرأ على أحدهما ويجنون أحدهما مطبعا در عن القهستاني وفيه عن البرازية مات المضارب والمال عروضا باعها وصيه ولومات رب المال والمال نقد تبطل في حق التصرف ولو عروضا تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرض ونقد انتهى (قوله وبحقوق المالك مرتدا) لان الحقوق بمنزلة الموت والمراد بالمالك خصوص الرجل ولهذا قال في غاية البيان ولو كان رب المال امرأة فارتدت فهي بمنزلة المسلمة لانها لا تقتل فلم تنعقد الردة بسبب التلف في -تها انتهى (قوله يتوقف تصرف مضاربه عند أبي حنيفة الخ) وعندهما يجوز فلا يتوقف عزمي زاده عن شرح المجمع (قوله فالمضاربة على حالها عندهم) مخالف لما نقله انجوى عن الولوالجية وجه كون المضاربة على حالها ان تصرفاته انما توقفت لمكان توقفه في ملكه ولا ملك له هنا في مال المضاربة وله عبارة صحيحة لان صحتها بالآدمية والتميز ولا خلل في ذلك والعبارة الصحيحة مبنى صحة الوكالة ولا توقف في ملك رب المال لان توقف تصرف المرتد لثقل حق الوارث ولا تعلق لورثة المضارب بملك رب المال فبقيت المضاربة على حالها خلا ان ما يلحقه من العهدة فيما باع واشترى يكون على رب المال في قول أبي حنيفة لان حكم العهدة يتوقف برده لانه لو لم يمتد له لغيره من ماله ولا تصرف له فيه فكان كالصبي المحجور اذا توكل عن غيره بالبيع والشراء وفي قولهما حاله في التصرف بعد الردة كهي فيه قبلها فاف العهدة عليه ويرجع على رب المال زيلعي مع عناية (قوله ثم عاد مسلما جاز الخ) حكم بالمحاقه ام لا عناية بخلاف الوكيل لا بد لاحق له بخلاف المضارب تنوير وشرحه وليس المراد ان الوكيل ارتد وتحق ثم عاد مسلما كما يتوهم بل الموكل هو الذي ارتد وتحق ثم عاد مسلما بدليل ما في البحر حيث قال عاد رب المال بعد اللعوق مسلما فالمضارب على مضاربه بخلاف الوكيل والفرق ان محل التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل بخلاف المضارب انتهى (قوله ان علم) لافرق في اشتراط العلم بالعزل بين العزل المحكمي وغيره في المضاربة بخلاف الوكيل فانه يعزل في المحكمي وان لم يعلم بحرو زيلعي (قوله ان علم المضارب بعزله والمال عروضا الخ) والمراد بالعلم ما يستفاد من خبر رجلين مطلقا أو واحد عدل ان كان فضوليا ولا خفي مميّز بحر والمراد بالعروض هنا خلاف جنس رأس المال فالدرهم والدنانير هنا جنسان در (قوله باعها) ولو نسيته ولو نهاه عنها ولا يملك المالك فسخها في هذه الحالة ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه بخلاف

هذا اذا كان العاقد هو المولى ولو عقد العبد المأذون عقد المضاربة مع اجنبي وشرط العمل على المولى لا يصح ان لم يكن عليه دين وان كان على العبد دين صح عند أبي حنيفة (وتبطل) المضاربة (بموت أحدهما وبحقوق المالك) أي المحكم بالحقوق المالك دارا لم يرب حال كونه (مرتدا) قيدا للحقوق لان قبل محو به يتوقف تصرف مضاربه عند أبي حنيفة رحمه الله ان اسلم بعد اوان مات أو قبل على الارتداد بطل وقيد با المالك لانه لو ارتد المضارب وتحق فالمضاربة على حاد عندهم ولو تحق المالك مرتدا ثم عاد مسلما جاز ما فعله مضاربه من البيع والشراء وتبقى المضاربة على ما شرط كذا في المبسوط (ويعزل) المضارب (بقوله ان علم) المضارب العزل قيد به لانه لو لم يعلم به حتى اشترى وباع فتصرفه جائز (وان علم) المضارب بعزله (والمال عروضا باعها)

أحد الشريكين إذا فسخها وما لها امتعة تنوير وشرحه (قوله ولا يمنع العزل عن ذلك) أي لا يغزل عن بيعها لأن له حق الرجوع ولا يظهر إلا بالنقض فثبت له حق البيع ليظهر ذلك وموته وارتداده مع الحقوق وجنونه مطبقا والمال عروض كعزله والمال عروض زيلعي وعيني (قوله ثم لا يتصرف في ثمنها) لأن البيع بعد العزل كان للضرورة حتى يظهر الرجوع إن كان فيه ولا حاجة إليه بعد النقص فصار كما إذا عزله بعد ما نض وصار من جنس رأس المال ولو عزله والمال نقود لكن من خلاف جنس رأس المال ففي القياس ليس له بيعه بجنس رأس المال لأن النقد من جنس واحد من حيث الثمنية وفي الاستحسان له ذلك لأن الواجب على المضارب أن يرد مثل رأس المال وانما يتحقق ذلك برد جنسه زيلعي (قوله أجبر) لأنه كالأجير والرجوع كالاجرة (قوله ولا لا يلزمه الاقتضاء) لأنه وكيل محض وهو متبرع فلا جبر على المتبرع على انتهاء ما تبرع به ولهذا لا يجبر الواهب على التسليم زيلعي ولا يقال الرد واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كما أحذه لانا نقول الواجب عليه رفع الموانع وذلك بالتخليه لا بالتسليم حقيقة (قوله ويؤكد المالك عليه) لأن حقوق العقد تتعلق بالمال فقدره المال ليس بما قد فلا يتمكن من المطالبة لا بتوكيله فيؤمر بالتوكيد لئلا يضيع حقه وعلى هذا كل وكيل بالبيع وكل مستبضع إذا امتنع من التقاضي لا يجبر عليه ولكن يجبر على أن يجيل صاحب المال لئلا يضيع حقه عيني (قوله والسهمسار) هو المتوسط بين البائع والمشتري باجر من غير أن يستأجر ولو استأجره بأجرة معلومة على أن يشتري أو يبيع شيئا معلوما لا تجوز الاجارة لأنه استؤجر على عمل لا يتقدر على اقامته بنفسه والحيلة في جواز أن يستأجر يوما للخدمة فيستعمله في البيع والشراء إلى آخر المدة عيني (قوله يجبر على التقاضي) لأنه يبيع ويشتري للناس عادة بأجرة فجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة فيجب التقاضي والاستيفاء لأنه وصل إليه بدل عمله فصار كالمضارب إذا كان في المال ربح زيلعي (قوله فمن الرجوع) لأنه تابع ورأس المال أصل فيصرف المالك إلى التابع كما في العفو في الزكاة عيني والقول للشريك والمضارب في مقدار الرجوع والخسران مع عيونه ولا يلزمه أن يذكر الأمر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك نهري الشركة (تنبيه) هلك مال المضاربة قبل أن يشتري به شيئا بطلت وإن استهلكه المضارب ضمنه ولم يكن له الشراء بعد ذلك لصيرورته ضميئا وإن استهلكه غيره فأحذه منه كان له الشراء على المضاربة جوي عن الاقطع (قوله لم يضمن المضارب) لكونه امينا سواء كان من عمله أو لا بجر (قوله لم يتراد الرجوع) فيضمن المضارب ما أخذه على أنه ربح لأنه أخذه لنفسه بخلاف ما بقي في يده لا يضمنه إذ لم يأخذه لنفسه جوي (قوله لا يأخذ المالك رأس ماله) لأن الرجوع تابع كذا كرنا فلا يسلم بدون سلامة الأصل عيني (قوله فهو بينهما) لأن رب المال لم يبق له حق بعد استيفاء ماله إلا في الرجوع عيني (قوله لم يتراد الرجوع الاول) لأن المضاربة الاولى قد انتهت بالفسخ وثبتت الثانية بعقد جديد فهلاك المال في الثانية لا يوجب انتفاض الاولى فصار كما إذا دفع إليه مالا آخر وهذه هي الحيلة فيما إذا خاف المضارب أن يسترد منه الرجوع بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال وصورة هذه الحيلة أن يسلم المضارب رأس المال إلى رب المال ثم يقسمان الرجوع ثم يرد رب المال رأس المال إلى المضارب ويقول له اعمل على المضاربة فتمكون بذلك مضاربة مستقلة زيلعي لكن قوله وصورة هذه الحيلة أن يسلم المضارب رأس المال إلى رب المال يومهم أنه شرط وليس كذلك حتى لو بقي المال بعد فسخ المضاربة في يد المضارب والمسئلة بحال لم يختلف الحكم قال في الدر بعد قول التنوير وإن قسم الرجوع وفسخ المضاربة والمال في يد المضارب الخ ومثله في حواشي عزمي زاده عن صدر الشريعة

ولا يمنع العزل عن ذلك (ثم لا يتصرف) المضارب (في ثمنها ولو افترقا) يعني فسخا المضاربة (و) احتمال أنه (في المال ديون ورجوع) أي المحاكم المضارب (على اقتضائه) أي اقتضيت منه حتى أخذته (الديون) أي وان لم يكن في المال ربح (والا) أي وان لم يكن في المال (لا يلزمه لا اقتضاء) ويؤكد المالك (عليه) أي على اقتضاء الديون من (السهمسار) بالكسر الدلال (العزما) (و) السهمسار (بالفتح) أي على امتناعه (فارسى معرب) (يجبر على امتناعه) أي على أخذ ثمن المبيع (و) ماله (أي على المضاربة فمن الرجوع) أي يملك من مال المضاربة (فإن زاد المالك على دون رأس المال) فإن زاد المالك على الرجوع لم يضمن المضارب وإن قسم الرجوع قبل استيفاء رأس المال (الرجوع) قبل استيفاء رأس المال كله (وبقيت المضاربة) ثم هلك المال كله أو بعضه (ترادا) أي المالك والمضارب (الرجوع لا يأخذ المالك رأس ماله وما فصل) من رأس ماله (فهو بينهما) (فصل) من رأس ماله بأن كان (وإن نقص) من رأس ماله (لم يضمن المالك أكثر من الرجوع) (ففسخت) المضارب وإن قسم الرجوع (ففسخت) المضاربة (ثم عقداها) أي رب المال (والمضارب المضاربة ثانيا) (فهلك المال) في العقد الثاني (لم يتراد) (الرجوع الاول) فصل

(فصل) * ما يملكه المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما كان معتادا بين التجار ونوع لا يملكه الا إذا قال اعمل برأيك كالمضاربة والشركة والخياط ونوع لا يملكه الا بالصرح كاستئانة والعق مطلقا والكتابة والاقرض والهبة والصدقة زيلعي وقوله والعق مطلقا أي ولو بمال (قوله ولا

تفقد المضاربة بدفع المال الى المالك بضاعة) ليس المراد ما يوهمه ظاهر العبارة من اختصاص المالك بالربح بل يقسم بينهما على ما شرطه كافي الشريعة لئلا يسيأ في التصريح به في الشارح ولهذا نقل الشلبي عن باكير مانصه وتفسير الابضاع الاستعانة لان يكون المال للبضاعة انتهى والمراد بالمال في قوله لان يكون المال للبضاعة ما سير به المالك أي لان يكون الربح للبضاعة وحده عملا بقضية البضاعة بل يكون بينهما على الشرط وحينئذ لا يرد ما ذكره في الدرر حيث قال فان قيل ينبغي ان يكون الابضاع للمالك مفسدا للعقد لان الربح حينئذ يكون للمالك وقد اعتبر في مفهومه الشركة في الربح وشرط كونه مشاعا بينهما وكذا يسقط ما ذكره جوابا عن هذا الاشكال حيث ذكر ان العقد اذا صح ابتداء باعتبار شيوع الربح بينهما لا يبطل تخصيص أحدهما بالربح واعلم ان التقييد بدفع المال للاحتراز عما لو أخذه المالك بغير امر المضارب وباع واشترى فانها تبطل ان كان رأس المال نقدا لانه عامل لنفسه وان صار عرضا لان النقص الصريح حينئذ لا يعمل فهذا أولى ثم ان باع بعرض بقيت وان باع بتقديرات تنوير وشرحه (قوله فالربح بينهما) فيه دلالة ظاهرة على بطلان ما ذكره في الدرر جوابا عن اشكاله الذي قد ذكرناه وعلى ان اشكاله غير وارد من اصله (قوله وقال زفر تفقد المضاربة) لان رب المال يتصرف في مال نفسه فلا يصلح وكيله في مال نفسه فيكون مستردا ولنا ان الواجب هو التخلية وقد تمت وصار التصرف حقا للمضارب وله ان يوكل ورب المال صالح لذلك والابضاع توصيل لانه استعانة وما صح استعانة المضارب بالاجنبي فرب المال أولى بخلاف ما اذا اشترط عليه العمل ابتداء حيث لا يجوز لانه يمنع التخلية زيلعي والمحصل ان أخذه لا على وجه الفسخ لا يكون مبطلا لما كان من اذا استعاره الراهن لا يكون فسخه وما في الزيلعي والعيني من قوله اذا استعاره المرتهن سبق قلم (قوله لا تصح المضاربة الثانية) لانها تنعقد شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو جوزناه يؤدي الى قلب الموضوع واذا لم تصح بقي عمل رب المال بامر المضارب فلا تبطل به المضاربة الاولى بجرع عن الهداية اذا علمت هذا ظهر ما في عبارة الدرر من الايهام حيث قال ولا تبطل بالدفع الى المالك بضاعة او مضاربة ولو قال كافي التنوير لا مضاربة لكان أولى لا يهاجمه جواز دفع المال اليه مضاربة كالبضاعة ولهذا قال في العزيمة أي لا تبطل المضاربة الاولى ومعناه عدم صحة المضاربة الثانية انتهى واعلم ان المنع من قول للتنوير لا مضاربة هو صحة المضاربة الثانية بقي ان يقال ما سبق من قوله ولا مال هنا وعزاه في البحر الى الهداية أي ولا مال من جهة الدافع (قوله فان سافر الخ) هنا اذا سافر بمال المضاربة فقط ولو سافر بماله ومال المضاربة او خلطه باذن رب المال او سافر بمالين لرجلين انفق بالخصصة ثم نبلاية عن شرح الجميع (قوله فطعامه الخ) وكذا فراش النوم بجرع المحيط (قوله وركوبه) بفتح الراء ما يركب بجرع وجوز الشلبي ضم الراء على انه مصدر (قوله وغسل ثياب باليسها) لان نظافة البدن والثياب توجب كثرة من يعامله لان صاحب الوسخ يبعده الناس من المغاليس فيجتنبون معاملته فيضيق له من ذلك بالمعروف حتى اذا زاد يضمن زيلعي ولما كان المعتبر عادة التجار كان لها كل الغلبة وان لم يكن من النفقة وله الخضاب وأشار بقوله فطعامه الى انه يأكل ما كان معتاده بجرع الخلاصة والتقييد بالمعتاد صريح في المنع من غير المعتاد من الطعام وقوله ولما كان المعتبر عادة التجار الخ يشير الى ان التفكيك مقيد بالمعتاد ايضا (قوله وأجرة اجير يخدمه) كذا كل من يعين المضارب على العمل ويخدمه وابه فنفقته في مالها لا يعيد رب المال ودوابه فان نفقتهم في مال رب المال شربلاية عن البرازية وليس له شراء جارية للوطء او للخدمة بجرع عن الظهيرية (قوله والدهن) يجوز ان يراد به بين الدهن فتضم داله ويجوز فتحها على المعنى المصدرى ولو نفق من ماله ليرجع في مالها ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك در (قوله في مال المضاربة) لان النفقة تجب جزاء الاحتماس كنفقة القامى والمرأة والمضارب والمضارب المصرا كن بالسكن الاصلى واذا سافر صار محبوسا بالمضاربة فيستحق النفقة قيد بالمضارب لان الاجير والوكيل

ولا تفقد المضاربة بدفع المال الى المالك بضاعة) فالربح بينهما وقال زفر تفقد المضاربة ولو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تصح المضاربة الثانية ولا تفقد المضاربة الاولى عندنا ويكون الربح بينهما على ما شرطه وعند زفر تنسخ المضاربة الاولى (فان سافر) المضارب (فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه) مظاهرها وان كان كراء أو شراء وغسل ثياب باليسها وأجرة اجير يخدمه وعلف دابة يركبها والدهن في موضع يحتاج اليه كالحمام وأجرة الحمام والمخلاق (في مال المضاربة)

والمستبضع لان نفقة لهم مطلقا لان الاجبر يستحق البدل لا محالة والوصكيل والمستبضع متبرعان وكذا
الشريك اذا سافر بمال الشركة لان نفقة له لانه لم يجر التماثل به ذكره المصنف في الكافي وصرح في النهاية
بوجوبه في مال الشركة وأطلق المضاربة فانضرفت الى الصحيحة لان المضارب في الفاسدة أجبر
لان نفقة له بجر (قوله مطلقا) يقابل هذا الاطلاق ما سبذكره الشارح عن الامام مالك أن كثير المال
ينفق من مال المضاربة الخ (قوله وان عمل في مصر) سواء ولد فيه او اتخذ دارا اما اذا نوى الإقامة
بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة بجر عن شرح المحجج فلو أخذ ما لا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدم
الكوفة مسافرا فلان نفقة له في المال مادام بالكوفة فاذا خرج منها مسافرا فله النفقة حتى يأتي البصرة
لان خروجه لاجل المال ولا ينفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن أصلي له فكان اقامته فيه
لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة له ان ينفق من المال الى ان يأتي الكوفة لان خروجه
من البصرة لاجل المال وله ان ينفق أيضا ما أقام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان
وطن اقامته وانه يبيطه بالسفر الخ (قوله كاللدواء) سواء كان في السفر أو محض درر (قوله وعن أبي حنيفة
ان الدوا في مال المضاربة) لانه لا صلاح بدنه وكذلك النورة والدهن في قولهما خلافا للمجد في الدهن
ووجه الظاهر كما ذكره الزيلعي ان النفقة معلوم وقوعها والحاجة الى الدوا من العوارض فكان
موهوما فلا يجب كما في حق المرأة انتهى أي كما لا يجب على الزوج ثمن أدوية الزوجة (قوله ولو كان
خروجه دون السفر) أي الشرعي حموي (قوله وان كان بحيث لا يبيت في أهله الخ) لانه بمنزلة السفر
الشرعي حموي (تتمة) ما فضل من الطعام وغيره في يده بعد الاقامة برده الى مال المضاربة كما يحتاج
عن الغير اذا بقي شيء في يده برده على المحجج عنه أو الورثة وكالغازي اذا خرج من دار الحرب برز الى القيمة
مامعه من النفقة وكالامة اذا باها المولى منزلا مع الزوج ثم أخرجها الى الخدمة فان الزوج يسترد ما بقي
في يدها من النفقة زيلعي (قوله فان ربح) فيه اشارة الى ان للمضارب ان ينفق على نفسه من مال
المضاربة في السفر قبل اربح والى انه لو لم يظهر ربح لاشي على المضارب بجر (قوله أخذ المالك ما أنفق
المضارب من رأس المال) حتى يتم به رأس المال عني قيد بالنفقة لانه لو كان في المال دين غير ما قدم
ايفاؤه على رأس المال بجر كما اذا استدان المضارب باذن صريح من رب المال أو اشترى شيئا بأكثر
من رأس المال (قوله فتكون النفقة مصروفة الى الربح) لان ما أنفق يجعل كالمالك والمالك يصرف
الى الربح كما مردد (قوله ولا تكون مصروفة الى رأس المال) لان رأس المال أصل والربح تبع
فلا يلزم لهما التبع حتى يسلم زب المال الاصل عني (قوله حسب ما أنفق الخ) الاصل ان ما أوجب
زيادة المأية حقيقة أو حكما أو اعتاده التجار يضمن تنوير وشرحه عن النهاية (قوله وأضاف الى الثمن)
أي حسب ما أنفق وأضاف الى الثمن لانه لا يلزم من حسابه اضافته لكن يلزم على هذا حذف العاطف
والمعطوف معا وهو جائز اذا كان العاطف الواو والفاء وأمن اللبس كما هنا في ذلك مع الواو وسرايل تقيم
الحرأى والبرد ومع الفاء ان اضرب بعصاك الخ فانه يجست أي فضر ب فان يجست (قوله لا يحسب الخ)
حسبه عده وبابه نصر وحسابا أيضا بكسر الحاء وضمة شينها عن المختار (قوله ما أنفق على نفسه) لانهم
لم يتعارفوا ذلك ولانه لا يزيد في قيمة المتاع درر (قوله ويقول قام على بكذ) ولا يقول اشترى به بكذا
تحرز عن الكذب (قوله فهو متطوع) لان رأس المال لم يبق منه شيء فيكون تنفيذه على رب المال
بعد ذلك استدانة من غير اذنه وهو لا يجوز وعلى هذا لو زاد عن الثمن بأن اشترى بأكثر من رأس المال
يكون متطوعا في الزيادة زيلعي (قوله فهو شريك بما زاد الصبغ فيه) لان الصبغ عين مال قائم وقد
اختلف بمال المضاربة وهو متقوم فيكون شريكا ضرورة بخلاف القصار والحمل لانه ليس بعين مال
قائم فلا يكون خلطا بمال المضاربة زيلعي والقصار بفتح القاف مصدر من قصر الثوب وبكسر هاء حرفته
بجر (قوله ولا يضمن المتاع) لانه ما ذون فيه بقوله عمل برأيك ولم يقع على المضاربة لان فيه استدانة

مطلقا استعسانا وقال الشافعي رحمه
الله ينفق المضارب من مال نفسه مطلقا
وقال مالك رحمه الله ان كثر المال
ينفق من مال المضاربة ولو قل فمن
مال نفسه (وان عمل) المضارب في
المصر أو في قريته (فنفقته في ماله)
أي مال نفسه لاني مال المضارب
(كاللدواء) وعن أبي حنيفة ان الدوا
في مال المضاربة ولو كان خروجه
دون السفر فان كان بحيث يغدو
ثم يروح فبيت باهله فهو بمنزلة
السوق في المصر وان كان بحيث
لا يبيت في أهله فنفقته من مال
المضاربة (فان ربح) المضارب (أخذ
المالك ما أنفق) المضارب (من رأس
المال وما بقي يكون بينهما) على
ما شرط فتكون النفقة مصروفة الى
الربح ولا تكون مصروفة الى رأس
المال (فان باع المتاع مرا بحة حسب)
وأضاف الى الثمن (ما أنفق على
المتاع) من الحمل ونحوه كاجرة السمار
والقصار والصباغ (لا) يجب
ما أنفق (على نفسه) ويقول قام على
بكذا (ولو) كان مع المضارب ألف
فاشترى به متاعا (قصره) ووجهه
بماله (الحمال) انه قبل له أي
للمضارب (اعمل برأيك فهو) أي
المضارب (متطوع) متبرع فيما أنفق
(وان صبغه) المضارب صبغا (اجر
هو) أي المضارب (شريك بما زاد
لصبغ فيه ولا يضمن) المتاع

قوله فيه أى فى قيمة الثوب الأبيض حتى لو كان قيمته غير مصبوغ (على من لا مسكين) ٢٠١ الفاسو مصبوغاً ألفاً ومائتين كان الألف

للمضاربة ومائتادهم للمضارب بدل ماله وانما خص الحجر لان السواد يوجب النقصان وهو خلاف سائر الألوان عند أبى حنيفة رحمه الله وأما سائر الألوان فمثل الحجر كذا ذكره غير الاسلام فى الجامع الصغير (معه ألف بالنصف فاشترى) أى المضارب (به بزاز) البز قيل متاع البيت وقيل ثياب السكن والقطن (وباعه بالعين واشترى) المضارب (بهما) عبداً (ولم يتقد) الثمن (فضاعاً) أى الألفان (فى يده) أى فى يد المضارب غير ما أى رب المال والمضارب الفاسو (غرم المالك الفاسو) أيضاً حده (وربع العبد للمضارب) وباقية على المضاربة (ورأس المال الفاسو وخمسائة) لان رب المال دفع مرة ألفاً على المضارب ومرة ألفاً وخمسائة (ويراجع على الفين) أى لا يبيع المضارب العبد الا على الألفين فان باع العبد بأربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب لا يبدل ماله وثلاثة أرباعه وهى ثلاثة آلاف للمضارب يدفع رأس المال وذلك الفان وخمسائة ويبنى خمسائة بينهما على ما اشترى (وان اشترى) المضارب (من المالك بألف عبداً) صغيراً صفة (اشترى) المالك (بنصفه راجع) أى يبيع المضارب ذلك العبد مرابحة (بنصفه) فيقول اشترى بخمسائة (معه ألف بالنصف فاشترى به عبداً) قيمته الفان فقتل العبد رجلاً خطأ) أمر بالدفع أو الفداء فان اختار الدفع يدفع وتنتهى المضاربة وان اختار الفداء (فثلاثة أرباع الفداء على المالك وربعه على المضارب) وانتهت المضاربة ثم العبد لهما على المضاربة (يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب

على المالك وليس له ولاية ذلك شيخنا عن العناية بخلاف ما اذا لم يقل له اعمل برأى فانه لا يكون شريكاً بل يضمن كالغاصب بجحر (قوله فيه) أى فى قيمة الثوب الأبيض تعقب بأنه لم يتقدم لثوب ذكر وانما تقدم ذكر المتاع واجب بان دخول الثوب فى عموم المتاع كاف (قوله لان السواد يوجب النقصان) هذا بحسب زمانهم أما الآن فيوجب الزيادة والاحكام تختلف باختلاف الأزمان جوى (قوله وقيل ثياب السكن والقطن) لا الخبز والصوف بجحر عن المغرب (قوله ولم يتقد الثمن) تقول نقدت الدراهم نقداً من باب قتل اذا نظرت حال تعرف جيدها وزيفها ونقدت الرجل الدراهم بمعنى أعطيتها فانقدتها أى قبضتها (قوله وربع العبد للمضارب الخ) لانه لما ناض المال ظهر الربح وله منه خمسة مائة فاذا اشترى بالعين عبد اصابه مشترياً ربعه لنفسه وثلاثة أرباعه للمضاربة على حسب انقسام الألفين فاذا ضاعت الألفان وجب عليه الثمن وله الرجوع بثلاثة ارباع الثمن على رب المال لانه وكيل من جهته ويخرج نصيب المضارب وهو الربح من المضاربة لانه مضمون عليه ومال المضاربة أمانة ويضمنها فاقبحه ويضرب رب المال على المضاربة لعدم ما ينفقها وهو معنى قوله وباقية على المضاربة يعنى ثلثة ارباع العبد كذا نخط شيخنا (قوله أى لا يبيع المضارب العبد) مرابحة الا على الألفين لانه اشترى بهما (قوله صفة) أى صفة العبد انه اشترى المالك بنصفه جوى (قوله فيقول اشترى بخمسائة) لان يبعه من المضارب كبيعته من نفسه لانه وكيله وان حكم بجواز دلت على حق المضارب به فلا يجوز بناء المراجعة عليه لانها مبنية على الأمانة والاحتراز عن شبهة الخيانة فتبنى على ما اشترى المالك ليكون البيع السكوت بينهما كالمعدوم وكذا عكسه بان اشترى المضارب عبداً بخمسائة فباعه من رب المال بألف يبيعه رب المال مرابحة على خمسائة لان البيع الجارى بينهما كالمعدوم كذا فى الزيلعى والعينى والدرر وكذا فى الهداية والجامع الصغير كما ذكره المحوى وكذا فى الدرر ونصه ولو كان بالعكس يبيعه مرابحة بخمسائة لان البيع الجارى بينهما كالمعدوم فتبنى المراجعة على ما اشترى به كانه اشترى له وناله اياه بالبيع وذكر فى البحران ما ذكره الزيلعى موافق لما فى المحيط قال وليس ما ذكره الزيلعى هذا مخالفاً لما ذكره هو فى باب المراجعة من انه يضم حصص المضارب وقد اشتهت هذه المسئلة على كثير حتى زعموا انه وقع منه تناقض وليس كذلك بل ما ذكره هنا هو الوجه الاول فى كلام المحيط الخ اذا علمت هذا ظهر ان ما قيل من ان ما ذكره الزيلعى هنا من التسوية بين المسئلة وعكسها سهو بل فى العكس راجع على سبع مائة وخمسين غير مسلم (قوله امر بالدفع أو الفداء الى قوله فان اختار الدفع الخ) ذكر الشارح هذه الافعال مجردة عن ألف التثنية مخافة ما فى الدرر وجرى عليه المحوى فى شرحه وسأنى لهذا مزيد بيان (قوله يدفع وتنتهى المضاربة) لان العبد بالدفع زال عن ملكهما لا يبدل درر (قوله وان اختار الفداء) خرج العبد عن المضاربة أما حصص المضارب فلان ملكه فيه تقر بالعداء فصار كالقسمة وأما حصص المالك فلان العبد بالجناية صار كالأثر عن ملكهما اذا الموجب الاصل هو الدفع وبالفداء صار كأنهما اشترياه درر (قوله فثلاثة ارباع الفداء على المالك وربعه على المضارب) لان الفداء مؤنة المالك فيتمتع بقدرة وقد كان الملك بينهما أرباعاً لان مال المضارب اذا كان عيناً واحدة قيمتها اكثر من رأس المال يظهر فيها الربح وهو ألف ههنا بينهما نصفان وألف رب المال برأس ماله لان قيمته ألفان فصار العداء بينهما على هذا الوجه ارباعاً ثلاثة ارباعه على رب المال والربع على المضارب درر وعينى (قوله ثم العبد لهما على المضاربة) بخروجه عن المضاربة بالفداء لتتأني درر (قوله يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوماً) بحكم الاشتراك بينهما لانه بحكم الفداء كأنهما اشترياه عيني (قوله وانما قيد بقوله قيمته الفان لانه اذا كان الفالاشئ على المضارب) لان الرقبة على ملكه لا ملك للمضارب فيها فان اختار رب المال الدفع واختار المضارب الفداء مع ذلك فله ذلك لانه يستبقى بالفداء مال المضاربة وله ذلك لتوهم الربح كذا فى الايضاح ثم اعلم ان العبد المشتري فى المضاربة اذا جنى خيراً لا يدفع بها حتى يحضر المضارب ورب المال سواء كان الارش

وهلك الثمن قبل التقدير (المالك)
الى المضارب (ألقا آخر) حتى يتقد
المضارب ثمن العبد (ثم وثم) أى
ويرجع على رب المال الى ان يتقد
ثمن العبد ولو عشر مرات (ورأس
المال جميع ما دفع) المالك اليه (معه
ألقا ن قال) المضارب (دفعته الى
ألقا ن بحت أنا الفاقول) المالك
(دفعته اليك) (الفين) مضاربة
(فالقول للمضارب) وكان أبو حنيفة
يقول أولاً القول لرب المال وهو قول
زفر ثم يرجع وقال القول للمضارب
وهو قولهما وإذا اختلف رب المال
والمضارب في رأس المال والربح فقال
رب المال رأس المال الفان وشرطت
لك ثلث اربح وقال المضارب رأس
المال الف وشرطت لى النصف
فالقول للمضارب فى قدر رأس المال
كأمر فى الاختلاف والقول لرب المال
فما شرط له من الربح وإيهما أقام
البينة على ما ادعى من الفضل قبلت
بينته ولو ادعى المضارب العموم فى كل
ما كان وادعى رب المال الخصوص
أو ادعى رب المال المضاربة فى نوع
وقال المضارب ما سميت لى تجارة بعينها
فالقول للمضارب وقال زفر لرب المال
(معه الف فقال) المضارب (هو
مضاربة بالنصف) أو قرض والحال
ان المضارب (قدر مخرج الفاقول المالك)
هو (بضاعة) أو ودعة (فالقول
للمالك) والبينة بينة المضارب فان قلت
ما وجه الفرق بين هذا وبين ما إذا
انعكس صورة المسئلة بأن ادعى رب
المال القرض والمضارب المضاربة
فالبينة هناك بينة رب المال والقول
للمضارب قلت وجه الفرق انعكاس
العلة لانهما قد انفقتا على ان لاخذ
كان بالاذن ورب المال يدعى ضمانا
وهو يشترط كذا فى الايضاح

مثل قيمة العبد أو أقل أو أكثر وكذا لو كانت قيمته ألفا لا غير لا يدفع الا بمحضرتهم لان المضارب له فيه
حق ملك حتى ليس رب المال ان يأخذه ويمتنعه من بيعه كالمراهون ذاجنى خطأ لا يدفع الا بمحضرة الراهن
والمرتحن والحاصل انه يشترط حضرة رب المال والمضارب لا يدفع دون الفداء الا اذا أبى المضارب الدفع
والفداء وقيمته مثل رأس المال فرب المال دفعه له عتته فان كان أحدهما غائبا وقيمة العبد ألف درهم
فقداه المحاضر كان متطوعا لانه أدى دين غيره بغير امره وهو غير مضطرب فيه فانه لو أقام البينة على الشركة
لا يطالب بحصة صاحبه لا بالدفع ولا بالفداء كذا فى النهاية وذكر قاضيان ان المضارب ليس له الدفع
والفداء وحده لانه ليس من أحكام المضاربة فلهذا كان اليهما بحر (قوله وهلك الثمن قبل النقد) ولم
يضمن لانه أمين در (قوله دفع المالك الى المضارب) هو الظاهر خلافا لما فى العين من قوله الى البائع
كذا بخط شيخنا (قوله الفاقول آخر) ذكر الصفة لان الف مذكور جوى عن الصحاح وقوله ذكر الصفة الخ
يعنى حيث لم يقل اخرى (قوله ثم وثم) فيه حذف المعطوف ودخول حرف العطف على مثله جوى (قوله
ولو عشر مرات) بخلاف الوكيل حيث لا يرجع عنده هلاك الثمن بعد الشراء الامرة واحدة لانه وجب له
على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع فاذا قبضه صار مستوفيا لذلك فصار مضطربا عليه فاذا هلك ليس له
أن يرجع لانه لم يبق له حق بعد الاستيفاء حتى لو لم يقع استيفاء بأن دفع اليه الثمن قبل الشراء فاشترى به
فهلك قبل التقدير يرجع به على الموكل لوقوع الاول أمانة لانه لا يمكن جعله مستوفيا قبضه قبل الشراء
زبلى ومنه يعلم ما نى كلام بعضهم حيث اطلق فى محل التقييد (قوله فالقول للمضارب) قيد الاختلاف
بكونه فى المقدار لان الاختلاف اذا وقع فى صفة المقبوض فالقول لرب المال كما سيأتى بحر (قوله وكان
أبو حنيفة يقول أولاً الخ) لان المضارب يدعى اربح والشركة فيه ورب المال ينكر فالقول قول المنكر زبلى
(قوله ثم يرجع الخ) لان حاصل اختلافهما فى المقبوض فالتقول للقابض فى مقدار المقبوض أمينا كان
أدعيهما كما لو أنكر القبض بالكلية زبلى وقوله أمينا كان الخ السمين كالغاصب والأمين كالودع
كذا بخط شيخنا (قوله فالقول للمضارب فى قدر رأس المال) لانه القابض ورب المال فيما شرط له من الربح
لانه المنكر للزيادة وهو لو أنكر استحقاق الربح عليه بالكلية بأن قال كان المال فى يده بضاعة فكذا
فى انكاره الزيادة زبلى قال شيخنا وجواب لوما يفهم من سياق كلامه وهو كان القول له (قوله وأيهما
أقام البينة الخ) وان أقام البينة فى هذه الصورة كانت بينة رب المال اولى فى مقدار رأس المال وبينة
المضارب اولى فى مقدار الربح لانها اكثر اثباتا زبلى (قوله فالقول للمضارب) لان الاصل فى المضاربة
العموم والقول لمن يتمسك بالاصل ولو ادعى كل نوعا فله المالك لان اتفاقهما على الخصوص فاعتبار اول من
يستفاد الاذن من جهته اولى والبينة للمضارب لاحتياجه الى نفي الضمان درر (قوله فالقول للمالك) يعنى
مع اليقين كما نى شرح المحوى لان المضارب يدعى عليه تفويم عمله أو الشركة فى ماله أو شرطان جهته ورب
المال منكر ولو اتا للمضارب اقرضتني وقال رب المال هو ودعة أو بضاعة أو مضاربة فالقول لرب المال
والبينة للمضارب لان المضارب يدعى عليه التملك وهو ينكر زبلى (قوله بأن ادعى رب المال القرض
والمضارب المضاربة) ليس هذا عكس صورة المسئلة فليراجع الايضاح جوى وأقول ليس المراد عكس
مسئلة المصنف بل عكس المسئلة التى أشار اليها الشارح بقوله أو قرض بأن قال المضارب اقرضتني
وقال رب المال هو ودعة أو بضاعة أو مضاربة كما قدمناه عن الزبلى فهى عكسها بالنسبة لدعوى
رب المال المضاربة (تمت) مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيه خلف عادية نى فى تركه درر عن شرح
الوهبانية وظاهره انه لو كان على المضارب دين آخر فرب المال يكون اسوة الغرماء وليس كذلك فقد نقل
شيخنا رحمه الله تعالى عن فتاوى قاضيان مانصهما المضارب وعلمه دين فرب المال أحق برأس ماله
وحصته من الربح ان كانت المضاربة معروفة (خاتمة) ذكر فى الدرر من فروع مانصه شرى
المضارب بالمهامة عا فتاى أنا مكيه حتى اجد ربحا كثيرا وأراد المالك بيعه فان فى المال ربح اجبر على بيعه

لعله باجر الان يقول لئلا يك رأس المال وحضتك من الربح فيجبر المالك على قبول ذلك الخ
ففهوم قوله فان في المال ربح الخ انه ان لم يكن ربح لا يجبر على البيع الان بل يهل وهي حادثة الفتوى

***** (كتاب الوديعة) *****

كان القياس ان يقول كتاب الوديعة بدون التاء لانه فيعمل بمعنى مفعول وفيه يستوى المذكر والمؤنث تقول
رجل جريح وامرأة جريح وانما عدل عن القياس لانه جعل من عداد الاسماء تدخل عليه التاء كالذبيحة
والنطيحة فتكون للتثنية لا للتأنيث نوح أفندي (قوله فكانت أكثر وجودا) فيه تأمل اذ لا يلزم من
كون المضاربة للاسترباح ان تكون أكثر وجودا جوى (قوله ثم الوديعة والايداع في اللغة الخ)
فيه تأمل لان الوديعة كفي الطلبة المال المتركة عند انسان لحفظه فعيلة من الودع وهو الترك والايداع
والاستيداع بمعنى ويقال أودعه أى قبل وديعته وما ذكره النخاعة من ان العرب أما توام صدر يدع رده
قاضى زاده بأنه عليه الصلاة والسلام أفصح العرب وقذف لئلا ينهين أقوام عن ودعهم الجماعات أى تركهم
أياها جوى والمراد من الختم في الحديث أى في قوله عليه السلام لينهين أقوام عن ودعهم الجماعات
أولئك ممن على قلوبهم أويلتكن من الغافلين ان يحدث في نفوسهم هيبه تترهم على عدم نفوذ الحق فيها
كذا حط شيخنا وقوله ليختمن بضم الياء التحتية وفتح التاء المثناة من فوق وفتح الميم أيضا وقوله ليكتبن
بضم الياء التحتية وفتح اثنائه من فوق وبضم الباء الموحدة من تحت كذا السماع من شيخنا (قوله وركنها
الايحاب) قولنا أودعنا صريحا أو كناية والقبول صريحا أو دلاله في حق الحفظ حتى لو قال اسطنى ألف درهم
أو انشوب فقال أعطيتك فوديعة كفي المحيط لانها أدنى من الهبة والأدنى متين فصار كناية وشمل
الايحاب والقبول العلى كوضع شئ عند آخر ساكتين الان يقول لا قبل لان الدلالة لم توجد رتم
بمجرد الايحاب في حق الامانة فلو قال لغاصب أودعتك برئى من الضمان قبل أو لم يغبل جوى عن
المقدسى معزى بالاختيار وفي البحر عن الخلاصة وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذا ضاع
واذا فاهوا واحدا بعد واحد ضمن الاخير لانه تعين للحفظ فتعبر للضمان انهم ولو وضع ثيابه بمرعى من
التيابى كان ايداعا وان لم يتكلم ولا يكون الجماعى مودعا مادام الثيابى حاضرا فان كان غائبا فالجماعى مودع
ولو قال لصاحب الخان أين اربطه فقال هناك كان ايداعا بجر أيضا عن الخاتبة وفيه عن الخلاصة
ليس ثوبا بمرعى من الثيابى فظن الثيابى انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن وهو الاصح فان قلت ما ذكره
في البحر عن الخلاصة من انه يضمن وهو الاصح لا يلائم ما في البحر أيضا عن الخلاصة من ان اشتراط
الضمان على الامين باطل ولهذا الوشرط الضمان على الجماعى ان ضاعت ثيابه كان باطلا وهو اختبار
الفقيه أى اللثوبه يفتى انتهى قلت انما ضمن لانه بتركه السؤال والتقص يكون مفرا وانما كان
اشتراط الضمان على الامين باطلا لما سبق في الكفالة من عدم صحته بالامانة فلو تسليمها انصح (قوله
وشروطها كون المال قابلا الخ) فيه تسامح والمراد اثبات اليد بالفعل وبه عبر الزياهى ولا يكتفى بقول
الاثبات لان حفظ شئ بدون ايداع عليه محال جوى تبع للشرعية وجرى عليه بعضهم وأقول
ليس المراد من جعل القابلية شرطا عدم اشتراط اثبات اليد بالفعل بل المراد الاحتراز عما لا يقبل ذلك
بدايل التعليل والتفريع الذين ذكرهما الشارح فتدبر (قوله وكون المودع مكفاه شرط لوجوب
الحفظ) حتى لو أودع صديقا فاستلمه مكفاه لم يضمن ولو كان عبدا محجورا ضمن بعد العتق بجر عن المحيط والمراد
بالعبء هو البالغ حتى لو كان قاصرا لا ضمان عليه أصلا (قوله وحكمها الخ) بقى من حكمها وجوب الاداء
عند الطلب واستحباب قبولها كفى البحر وبها تعلق البقاء المقدر بتعاطيها من حيث التعاضد ومن
محاسنها بذل منافع بدنه وماله في اعانة عباده الله واستجابة الاحوال للماء (قوله وفي الشرع الايداع)

هي أمانة تركت للحفظ والمضاربة
للاسترباح فكانت أكثر وجودا من
الوديعة فلهذا اخرجت عنها اسم الوديعة
والايداع في اللغة تسليط الغير على
الحفظ أى شئ كان مالا أو غيره
بمال أو دعتز يدا مالا واستودعته
أياد اذ اذفعته اليه للحفظ فانا مودع
ومستودع بالكتاب فيهما وزيد
مودع ومستودع بالفتح فيهما والمال
مودع ووديعة وركنها الايحاب
والقبول وشروطها كون المال قابلا
لايثبات اليد لئلا يكتفى من حفظه حتى
لو أودعه الأبق أو المال الساقط
في البحر لا يصح وكون المودع مكفاه
شرطا لوجوب حفظه عليه وحكمها
وجوب الشرع (الايداع)

عطف على قوله في اللغة أي الوديعة في الشرع الايداع قال الحفيد في حواشي صدر الشريعة بحجى
 اوديعة بمعنى المصدر لا يظهر شرعا ولا لغة انتهى قال العلامة المقدسي واعلمهم استعملوها أي الوديعة
 اسم لا ايداع تسمية للأعمال أي الايداع بالمفعول أي الوديعة صك قوله ان تجنب المرء مضطجعا أي
 اضطجعا في الاضطجاع باسم المفعول الذي هو المضطجع لان المقصود البحث عن فعل المكلف
 كعكسه وهو تسمية المفعول باسم فعله كما في هذا خلق الله فلهمذا عرفت بتعريفين أحدهما بمعنى
 الايداع والثاني بمعناها الاصل انتهى ومنه يستفاد الجواب عما بحثه الحفيد جوى مع زيادة ايضاح
 لشيخنا (قوله تسليط الغير) أي صريحنا اود لالة بان انفتق زق رجل فأخذه رجل ثم تركه ولم يكن
 المسالك حاضر اضمن لانه لما أخذه فقد التزم حفظه دلالة ولولم يأخذه لا يضمن وان كان المسالك حاضرا
 لا يضمن في الوجهين بحر عن المحيط بقي ان يقال قوله تسليط الغير الخ ليس خبرا عن الايداع المذكور
 في المتن بل هو خبر مبتدا محذوف والتقدير وهو أي الايداع تسليط الغير الخ دل على ذلك ما قدمه الجوى
 حيث قال أي الوديعة في الشرع الايداع وبني عليه ما ذكره من اعتراض الحفيد فتنبه (قوله وهي أمانة)
 من حمل العام على الخاص وهو جائز كأنسان حيوان بخلاف عكسه لان الوديعة عبارة عن كون الشيء
 أمانة باستحقاق صاحبه عند غيره قصد اوالامانة فتكون من غير قصد جوى قال ولقاضي زاده
 في التكملة كلام يتعلق بهذا المحل فليراجع انتهى (قوله الا ان الفرق بينهما ما الخ) قال في البحر
 والفرق بين الوديعة والامانة من وجهين أحدهما ان الوديعة خاصة بما ذكرنا والامانة خاصة بما وقع
 في يده شيء من غير قصده بان هبت الرشح بنوب انسان وألقته في حجر غيره وحكمهما مختلفا في بعض
 الصور لان في الوديعة يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد الخلاف
 الثاني ان الامانة عام لما هو غير مضمون فيشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجر
 والموصى بخدمته في يد الموصى له والوديعة ما وضع للامانة بالانجاب والقبول فكانا متغايرين واختاره
 صاحب النهاية ونقل الاول عن الكردى وفي الصحاح وجبر الانسان بالفتح والكسر والجمع المحجور
 (قوله والامانة عامة) فانها قد تكون بغير عقد فعلى هذا يكون بينهما ما للعموم والخصوص وهذا
 الفرق الذي ذكره الشارح موافق للفرق الثاني الذي عزا في البحر الى النهاية وأما على ما ذكره في البحر
 أولا وعزا الى الكردى فيكون بينهما التباين (قوله فلا يضمن المودع بالهلاك) الا اذا كانت الوديعة
 بأجر در عن الاشياء معز بالز يلعى (قوله مطلقا) سواء هلك بماء يمكن التخزين عنه أم لا وسواء هلك
 وحدها بدون هلاك مال المودع أولا وكذا لا يضمن اذا سرقت لقوله عليه السلام ليس على المودع غير
 المغل ضمان والمغل الخائن والاعلال الخيانة الا ان يموت المودع مجهلا لم يمين حال الوديعة فانه يكون حينئذ
 متعديا فيضمن كذا كل أمين مات مجهلا يضمن الامتوليا أخذ الغلة ومات مجهلا وسلطانا اودع بعض
 الغنائم ومات مجهلا بلا بيان المودع وقاضيا اودع مال اليتيم ومات مجهلا درر وقوله الامتوليا الخ يعني
 العدل كذا قيد به في شرح المنظومة لابن الشحنة ويراد ما في الاشياء وهي سبعة أحد المتقاضين اذ مات
 ولم يمين حال المال الذي في يده والوصى اذ مات مجهلا والاب اذ مات مجهلا مال ابنه والوارث اذ مات مجهلا
 ما اودع عند مورثه ومن مات مجهلا ما ألقته ارض في بيته ومن مات مجهلا ما وضعه مال كد في بيته بغير عمله
 والصبي المحجور اذ مات مجهلا ما اودع عنده قال فصار المستثنى عشرة وزاد عليها في الشريعة لالة تسعة
 الجدد ووصيه ووصى القاضى والمحجور لصغر ورق وجنون وغفلة ودين وسفاهة وعته لكن القول بان
 الاب لا يضمن ضعفه العمدى الخ واعلم ان ما ذكره في الدرر من ان القاضى اذا اودع مال اليتيم ومات مجهلا
 لا يضمن يشير الى ان ما في الشريعة لالة عن العمدى من انه اذا وضع اموال اليتامى في بيته ومات ولا يدري
 أين المال يضمن بموته مجهلا ويخالفه ما في الشريعة لالة عن قاضيهما بالعز والى ابن رستم من أنه لا ضمان
 عليه انتهى واعلم ان التقييد بالغلة في جانب المتولى للاحتراز عن البدل ولهذا قال في الدرر لومات الناظر

تسليط الغير على حفظ ماله والوديعة
 ما يترك عند الامين وهي أمانة الا
 ان الفرق بينهما ان الوديعة خاصة
 والامانة عامة (فلا يضمن المودع
 بالهلاك) مطلقا

بجهل لمن الارض المستبدلة فانه يضمن قال فلعين الوقف بالاولى كالدراهم الموقوفة على القول بجوازه
 قاله المصنف وأقره ابنه في الزواهر وقدم موته بجهل بالعبادة فلو مرض ونحوه ضمن لتمكنه من بيانها
 ثم اعلم ان ماسبق عن الاشياء حيث استثنى أحد المتقاضين اذ مات بجهل وأقره في الشر بنبلالة خلاف
 المعتمد ولهذا قال في الدرر وليس منها مسألة أحد المتقاضين على المعتمد لما نقله المصنف هنا وفي الشركة
 عن وقف الخانية ان الصواب ان يضمن نصيب شريكه بموته بجهل وخلافه غلط واعلم ان في استثناء
 الصبي المحجور نظر لانه لا يجب عليه الحفظ وذا لا يجب عليه الضمان باستهلاك الوديعة كما سبق وليس
 المراد من التحميل عدم بيان حال الامانة مع القاسوا كما قال الوارث يعلم حالها لا كما يتوهم من كلام
 بعضهم بل بقيد ان لا يكون للوارث علم بحالها ولهذا قال في الاشياء ومعنى موته بجهل ان لا يبين حال
 الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها فان يبينها وقال في حياته ترددها فلا تحصيل ان برهن الوارث على مقتله
 والالم يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلمها فلا تحصيل الخ فلو قال الوارث أنا علمتها وانكر
 الطالب ان فسر ما قال هي كذا وأنا علمتها وهلكت صدق در (قوله وبعباله) يعني الامناء فيضمن
 بالدفع الى المتهم شر بنبلالة عن الخانية وقال في الخلاصة لم في عياله اريد دفع الى من في عياله ولونها
 عن الدفع الى بعض من في عياله فدفع ان لم يجد بدا من الدفع لا يضمن والا ضمن قال وطاهر المتون
 ان كسب الغير في عياله شرط واختاره في الخلاصة وقال والابوان كالأجنبي حتى يشترط كونهما
 في عياله واختار صاحب النهاية تبع الغير عدم الاشتراط قال وسليه الفتوى حتى يجوز الدفع الى
 وكيله أو أمين من امنائه وليس في عياله أو شريكه ما وضعت أو عمتا ببحر واختلف فيما يدفع الى من
 في عياله صاحب الوديعة شر بنبلالة عن الخانية وفي الذخيرة ترجيح رواية الضمان حموى عن حواشي
 صدر الشريعة للنفقة (قوله من زوجة) يعني الامينة فلو غير أمينة وهو عالم بذلك ضمن بجرع الخلاصة
 والنهاية (قوله أو ولده أو والديه) اعلم ان التعبير بالولد والوالدين اولى مما وقع في الدرر حيث قال ووالده
 ووالدته لا بد لا يعلم منه حكم جواز الحفظ بالولد فالواقع للكتب ما ذكره شارح ولقد بالغ حموى زاده
 حيث ادعى ان ما في الدرر غير صواب ما يلزم عليه من خروج الابن من هذا الحكم وهو غير صحيح وابه
 ودراية (قوله أو أجيره) يعني الاجير مسانحة أو مشاهرة كفي البرهان وقيد الزيلعي الاجير مشاهرة
 بان تكون نفقته عليه واستشكله في الشر بنبلالة بما قدمه الزيلعي من ان المعترف به المساكنة
 لا النفقة (قوله والعبرة في هذا الباب للمساكنة) أي ولو حكما فلو دفعه الولد المميز وزوجته ولا يسكن
 معها ولا ينفق عليها لم يضمن درء الخلاصة فان قلت تفسير العيال بمن يسكن معه حقيقة أو حكما
 مخالف لما في الاسعاف والزيلعي من كتاب الحج حيث قال ولو قال لي عيالي يدخل فيه كل من كان في نفقته
 وان لم يكن ذارحم محرم منه قلت لا تخاف لان ما هنا بالنسبة لحفظ الوديعة وما هناك بالنسبة للوقف
 ونحوه كالارصاد فان قلت ما المراد بالمساكنة حكما قلت جوابه يعلم من قوله في الدرر فلو دفعه الولد
 المميز وزوجته فان الزوجة وان كانت في مسكن آخر الا انها في الحكم كائنها في مسكن زوجها (قوله
 فان حفظها بغيرهم ضمن) أي بغير من في عياله لان صاحبها لم يرض بيد غيره والا يدي تختلف في الامانة
 ولان الشيء لا يضمن مثله كالمضارب لا يضارب والوضع في حزر غيره عن غير استئجار له ايداع حتى
 يضمن به لان الوضع في المحرز وضع في يد من في يده المحرز فيكون كالتسليم اليه زيلعي ولو ادع بلا اذن
 ثم أجاز المسالك خرج الاول من البين والرد الى عيال المسالك كازد الى المسالك فلا يكون ايداعا بخلاف
 الغاصب اذ ارد الى من في عيال المسالك فانه لا يبرأ وفي الخلاصة اذ ارد الوديعة الى منزل المودع الى
 من في عياله فضاقت لا يضمن وفي رواية القندوري يضمن بخلاف العارية قال في البحر والفتوى
 على الاول (قوله وأودعها عند غيرهم) أو أودعها في كلام الشارح تفسيرية حموى (قوله فيسلمها الى جاره
 الخ) فلو ادعى الدفع الى جاره أو ذلك آخر صدق ان علم وقوة يعني الغرق أو المحرق والا لا يصدق

وقال مالك ان سرق الوديعة عند
 المودع ولم يسرق معها مال آخر للمودع
 يضمن (ولو ادع ان يحفظها بنفسه
 وبعباله) من زوجته أو ولده أو والديه
 أو أجيره والعبرة في هذا السبب
 للمساكنة لا للنفقة حتى لو دفعت
 وديعتها الى زوجها لا يضمن وان لم يكن
 الزوج في نفقتها والابن الكبير اذا
 كان يسكن مع المودع ولم يكن في
 نفقته فخرج وترك المنزل على الابن
 لا يضمن الوديعة والتلميذ الخاص
 والاجير الذي استأجره مشاهرة أو
 مسانحة دون المياومة فهو بمن في
 مسانحة أما الاجير يعمل من الاعمال
 عياله أو أبا الاجير يضمن بالدفع (فان
 فكسائر الاجانب يضمن بالديعة فان
 حفظها بغيرهم) وأودعها عند غيرهم
 (ضمن الا ان يخاف المحرق أو الغرق
 فيسلمها الى جاره أو فلك آخر) أي
 يضمن الا ان يقع في داره حريق غالب
 يخاف على الوديعة فيسلمها الى جاره
 أو يكون في فلك يخاف الغرق
 فألقاها الى سعية أخرى فيسلمها
 لا يضمن

مطلقا قبل هذا اذا احاط المحرق بمنزل المودع وان لم يحيط بمنزله يضمن ولا يصدق على العذر حتى يقيم البيعة ذكر شمس الاثمة المحلواني لودفعها الى جاره مع امكان الدفع الى بعض مافي عياله يضمن والا فلا الفرق بفحتمين مصدر غرق في الماء من باب لبس فهو غريق والمحرق بالسكون من النار وبالتحريك من القصار كذا في المغرب ٢٠٦ (الحزب الثالث من فتح المعين) (فان) اودع ثم (طلبها بها فحبسها) المودع حال كونه (قادرا على تسليمها او خلطها) المودع (بماله حتى لا يتميز) بأن خلطها بجنسها كاللبن باللبن والحنطة بالحنطة (ضمنها) في المسئلتين وانما قيد في الاول بقوله قادرا لانه لو كانت ببعده من المودع لا يقدر على دفعها لضيق الوقت او غيره فلا ضمان عليه ويكون القول قوله كذا في الحاشية واعلم ان الخلط على أربعة اوجه خلط بطريق المجاورة مع نيسر التمييز كخلط الدراهم البيض بالسود والدراهم باللذائير والمجوز بالوز وانه لا يقطع حق المالك بالاجماع وخلط بطريق المجاورة مع تعسر التمييز كخلط الحنطة بالشعير وذلك بقطع حق المالك ويوجب الضمان وقيل لا يقطع حق المالك عن المخلوط بالاجماع هنا ويكون له الخيار وقيل القياس ان يصير المخلوط ملكا للخالط عند أي حنيفة وفي الاستحسان لا يصير وخلط الجنس بخلافه مما راجع كخلط الخل بالشيرج وهو دهن السمسم أو الخجل بالزيت وكل مائع بغير جنسه وانه يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجماع وخلط الجنس بالجنس مما راجع أو مجاورة كخلط دهن اللوز بدهن اللوز مما راجع أو دهن الجوز بدهن الجوز أو اللبن باللبن أو الحنطة بالحنطة أو الشعير بالشعير أو الدراهم البيض بالدراهم البيضاء أو السود بالسود فعند أي حنيفة هو استهلاك مطلقا لا سبيل لسا حبه الاتصين المودع مثله او قيمته وصار المخلوط ملكا للخالط وعندهما لا يقطع ملك المالك عن المخلوط بل له الخيار ان شاء ضمن الخالط مثله وان شاء شاركه في المخلوط بقدر دراهمه بالماور

الابينة فصل بين كلامي الخلاصة والمداية التوفيق در والظاهر ان المراد من قوله صدق أي بيمينه (قوله مطلقا) أي سواء احاط المحرق بمنزل المودع ام لا (قوله قبل هذا اذا احاط المحرق بالخل) ظاهر التعبير بقيل انه مرجوح وليس كذلك ولهذا جزم به في التنوير وشرحه من غير ذكر خلاف (قوله ولا يصدق على العذر حتى يقيم البيعة) أي لا يصدق على الدفع الى جاره او فلك آخر الا اذا قام البيعة على الغرق او المحرق يعني وكان الغرق او المحرق غير معلوم الوقوع كما سبق عن الدر (قوله لودفعها الى جاره مع امكان الدفع الخ) لانه لا ضرورة له فيه وكذا الواقع في سقينة أخرى فوقعت في البحر ابتداء وبالتدرج يضمن لان التلف حصل بفعله شرعا لا لبيعة عن التبيين (قوله كذا في المغرب) عبارة المحرق اذا كان من النار فهو بسكون الرء وان كان من دق القصار فهو محرك وروى السكون كذا بخط شيخنا (قوله ثم طلبها بها) بنفسه ولو حكما كوكيله بخلاف رسوله ولو بعلمة منه على الظاهر در (قوله او خلطها) قيد بكون المودع خلطها لان الخالط لو كان اجنبيا او من في عياله لا يضمن المودع والضمان على الخالط صغيرا وكبيرا ولا يضمن ابوه لاجله بر عن الخلاصة ذال وان خلطها باذنه كان شريكه اه (قوله بان خلطها بجنس الخ) فيه حصة للئن على بعض ما تناوله لان قوله او خلطها بماله حتى لا يتميز شامل لما اذا خلط الجنس بغير جنسه كالحل بالزيت لانه يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجماع كما سيذكره الشارح فالمدار في الضمان على عدم التمييز (قوله ضمنها في المسئلتين) اما في الاولى فلانه طالم بالمنع حتى لو لم يكن بالمنع ظالم لا يضمن كما لو كانت الوديعة سيفا راد صاحبه ان يأخذها ليضرب به ظمافانه لا يدفعه لثلاث يكون معينا على الظلم ولو اودعت كتابا فيه اقرار منها الزوج بماله او بقبض مهرها من الزوج فلمودع ان لا يدفع الكتاب لثلاث يذهب حق الزوج تنوير وشرحه وأما في الثانية فلانه صار مستهلكا كالمسا (قوله لو كانت ببعده الخ) لعلمه ببعده كما يدل عليه آخر كلامه جوى (قوله وذلك بقطع حق المالك ويوجب الضمان) في الصحيح زيلعي (قوله كخلط دهن اللوز الى نوله باللبن) تمثيل لخلط الجنس بالجنس مما راجع وقوله أو الحنطة الى قوله بالسود تمثيل للخلط بالجنس مجاورة ففي كلامه لف ونشر مرتب (قوله وصار المخلوط ملكا للخالط) ولا يباح له قبل أداء الضمان ولا سبيل للمالك عليها عند أي حنيفة ولو أبرأ سقط حقه من العين والدين بجر (قوله وعندهما لا يقطع ملك المالك عن المخلوط بل له الخيار الخ) لا يملكه الوصول الى عين حقه صورة واما كنهه معنى بالقصة فكان استهلاك من وجه فيميل الى ايها شاء لان القصة فيها لا تتفاوت آحاده افراز وتعين حتى ملك كل واحد من الشر يكن ان يأخذ حصته عينا من غير قضاء ولا رضا فكان امكان الوصول الى عين حقه قائما معنى فيخير وله انه استهلاك من كل وجه لا به فعل يتعذر معه الوصول الى عين حقه ولا يكون الاستهلاك من العبادا اكثر من ذلك لان اعدام المخل لا يدخل تحت قدرتهم فيصير ضامنا زيلعي (قوله اشتركا) لان الضمان لا يجب الا بالتعدي ولم يوجد فبشتر كان شركة املاك عيني (قوله ولكن لو اتفق الخ) لوجه لهذا الاستدراك وفي بعض نسخ الدرسة بحذفه وهو الوجه قال شيخنا ثم رأيت السيد المحمدي قال لوجه لهذا الاستدراك (قوله ضمن الكل) لخلطه ما به بما لهذا اذا لم يمكن التمييز فان امكن لم يضمن الا ما اتفق كما لو اتفق ولم يردا او دعو ديتين فانفق احدهما در عن المجتبى (قوله ثم ازال التعدي الخ) يعني وصدقه المالك فان كذبه لا يبرأ عن الضمان الا ان يقيم البيعة جوى عن العمادى (قوله زال الضمان) لانه مأمور بالحق في كل الاوقات فاذا خالف في البعض ثم رجع الى

للخالط وعندهما لا يقطع ملك المالك عن المخلوط بل له الخيار ان شاء ضمن الخالط مثله وان شاء شاركه في المخلوط بقدر دراهمه بالماور (وان اختلط) الوديعة بماله (بلا فعله) كما اذا انشق الكيس في صندوقه فاختلط بدراهمه (اشتركا) أي المودع والمودع في المخلوط حتى لو هلك بعضها هلك من ماله ما دراهم ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل منهما ولو كان (لو اتفق) المودع (بعضها فرد) المودع (مثله) أي مثل ما اتفق (وخلطه بالباقي) من الوديعة (ضمن الكل وان تعدي) المودع (فيها) بأن كانت الوديعة دابة فركبها أو ثوبا فلبسه أو عبدا فاستخدمه او اودعه غيره (ثم ازال التعدي) وردا الى يده على ما كان (زال الضمان) الواجب بالتعدي

بالمأمور به كما اذا استأجره للحفظ شهر فترك الحفظ في بعضه ثم حفظ الباقي استحق الاجر بقدره بجرته
 ذكر ان الضمان انما يزول بشرط ان لا يعزم على العود الى التعدي حتى لو نزع ثوب الوديعة ليلا ومن عزمه
 ابعدها رآه ثم مرق ليلا لا يبرأ عن الضمان انتهى مغزى الظاهرية قال العلامة المحوى ومعنى زال الضمان
 انه كانت الوديعة بحيث لو هلكت ضمنمت فزال هذا المعنى (قوله وقال الشافعي الخ) لان عقد الوديعة
 ارتفع حين صار رضا من اللئافاة بين الضمان والامانة فلا يبرأ الا بالرد على صاحبها ولا تعود الامانة الا بعقد
 جديد فصار كالمستعير والمستأجر وكالمجور زيلعي (قوله بخلاف المستعير الخ) لان البراءة منه انما تكون
 باعادة يد المالك حقيقة او حكما ولم يوجد ذلك لان قبضهما لانفسهما بخلاف المودع فان يده يد المالك
 حكما لانه عامل له في الحفظ زيلعي وكالمودع الوكيل يبيع او يحفظ او اجارة واستأجر والمضارب
 والمستبضع وشريك عسان او مفاوضه ومستعير الزهن والحاصل ان الامين اذا تعدى ثم ازاله لا يزول
 الضمان الا في هذه العشرة لان يده كيد المالك ولو كذب في عوده الى الوفاق فالقول له وقيل للمودع در
 عن الاشياء والعمادية وقوله والمضارب والمستبضع الخ معطوف على الوكيل من قوله وكالمودع الوكيل
 وقوله ومستعير الزهن يعني اذا استعار عبد اليرهنه او دابة فاستخدم العبد وركب الدابة قبل ان يرهنهما
 ثم رهنهما بمثل قيمتهما ثم قبض المالك ولم يقبضهما حتى هلكا عند الميرتن لاضمان على الزهن لانه
 قد برئ عن الضمان حين رهنهما وانما كان مستعير الزهن كالمودع لان تسليمه الى الميرتن يرجع الى
 تحقيق مقصود المعبر حتى لو هلك بعد ذلك بغير دينه مقتضيا فيستوجب المعبر الرجوع على الزهن بمثله
 فكان ذلك بمنزلة الرد عليه حكما كما في البحر واعلم ان ما ذكره المصنف من قوله بخلاف المستعير والمستأجر
 هو المقتضى به كما في الشر بنبلالية احترز به عما ذكره في الدرر من ان منهم من قال المستعير والمستأجر كالمودع
 اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق برئوا عن الضمان اذا كانت مدة الايداع والاعارة باقية الخ (فسرع)
 استأجر رجلا ليحمل له شيئا له مؤنة الى بغداد الى رجل فوجد ذلك الرجل غائبا فترك المحمول على
 يد عدل ليوصله الى ذلك الرجل يحب ان لا يضمن منية المقتضى (قوله وبخلاف اقراره بعد جوده) بان
 قال لم تودعني اموال قال ليس له على شيء ثم ادعى ردًا او تلفا صدق شر بنبلالية عن جامع الفصولين (قوله
 بعد ما جدها) بان قال لم يودعني عندما اكها بعد ما لم يردّها ونقلها من مكانها وقت الانكار وكانت
 منقولة وليكن هناك من يخاف منه عليها ولم يحضرها بعد المجود لمال كها لان المجود رفع للعقد فلا يعود
 الا بعقد جديد قيدنا بكونه أنكر الايداع لانه لو ادعى ان المالك وهبها منه أو باعها له وأنكره احبها ثم
 هلك لم يضمن ويكونه بعد الطلب لانه لو قال له ما حال وديعتي عندك فجدها لم يضمن ويكونه نقلها
 لانه لو لم يبق لها من مكانها حال المجود فهلك لم يضمن ويكونه منقول لانه لو كانت عقارا لا يضمن
 بالمجود خلافا لمحمد ويكونه لم يحضرها بعد المجود لانه لو جدها ثم أحضرها فقال له صاحبها ادعها وديعة فان
 امكنه أخذها لم يضمن والا ضمن لانه لم يتم الرد ولو جدها ثم ادعى ردّها وأقام البينة قبلت كما لو برهن
 انه ردّها قبل المجود وقال غلطت في المجود ونسيت ولو ادعى هلاكها قبل جوده حالف المالك ما تعلم
 ذلك فان حلف ضمن وان نكل برئ بخلاف مضارب جدها ثم اشترى لم يضمن تنوير وشرحه عن الخلاصة
 والاختيار والعمادية والخمانية وأقول ما ذكره من اشتراط نقلها من مكانها وان مشى عليه في التنوير
 تبعنا في الخلاصة وعزاء في الشر بنبلالية الى الناطق بخلاف لما في الشر بنبلالية أيضا عن جامع الفصولين
 ونصه جدها او العار يضمن ولو لم يحول (تتمة) اذا ضمن المودع بالمجود تيمم قيمتها يوم الايداع
 لا يوم المجود بجر عن الخلاصة وتعقبه العلامة المقدسي بان الذي في الخلاصة يقضى عليه بقيمته يوم المجود
 وان قالوا لا تعلم قيمته يوم المجود ولكن علمنا قيمته يوم الايداع وهي كذا قضى عليه بقيمته يوم الايداع
 محوى (قوله وعند زفر يضمن) لان المجود سبب الضمان لكونه اتلافا حكما فلا يختلف باختلاف
 الاحوال كالاتلاف حقيقة فتنا انما يكون اتلافا اذا اراد تملكها ومارده هنا حفظه زيلعي (قوله وله ان

وقال الشافعي لا يبرأ عن الضمان
 (بخلاف المستعير والمستأجر) يعني
 اذا تعدى في المستأجر والمستأجر بان
 استعار ثوبا بالباسه يوما فلبسه يومين
 ونزعه للتسليم أو استأجر الدابة فركبها
 أياما مديدة ولم يحمل عليها أكثر من ثمانية
 معلومة فركبها أو حملها أكثر من ثمانية
 ردها كما كانت لم يبرأ بخلاف (اقراره بعد
 الله فيهما) أي يضمن المودع باقراره
 بالوديعة بعد ما جدها ولو جدها
 عن غير صاحبها بان قال اجني
 عندك وديعة لفلان فقال لا لا يضمن
 وعند زفر يضمن (وله أن يسافر بها)
 مطلقا

يسافر بها) أى فى البر قال العيني وأجمعوا على أنه لو سافر بها فى البحر يضمن (قوله سواء كان لها ساحل ومؤنة أولا) واستثنى فى شرح القدرى الطعام الكثير فانه يضمن اذا سافر به استغسانا ببحر وفيه عن قاضيخان للمودع ان يسافر بمال الودعة اذا لم يكن له حمل ومؤنة وتعقبه المحوى بان مالى الحناية من اشتراط عدم الحمل والمؤنة مبنى على قوله ما مالى قول أبى حنيفة فيسافر بها مطلقا عند عدم النهى (قوله عند عدم النهى) لان الامر مطلق فلا يتقيد بالمكان كما لا يتقيد بالزمان بحر (قوله لو كان الطريق مخوفا) ومن اخوف السفر بها فى البحر لان الغالب فيه العطب بحر عن الاختيار وتعقبه المحوى نقلا عن المقدسى فقال يخالف هذا الاطلاق قوله فى مجيب اذا كان الغالب السلامة ولو جرحا انتهى وأجيب بأن التقيد مستفاد من تعليقه (قوله وله بدم من السفر) فيه ان التقيد بهذا القيد لا يخص خوف الطريق خلافا لما يؤولهم من سياق كلام الشارح فلو جعله قيد فى كل من خوف الطريق ونهيه عن السفر كما فى الشربة لالية عن التبيين لكان أولى واعلم ان التقيد به للاحترار عما اذا لم يكن له بدم من السفر بأن احتج الى نقل عياله وسافر بهم فانه لا يضمن كما سيأتى التنصيص عليه فى كلام الشارح واستفيد منه انه ان سافر بنفسه يعنى من غير عياله يضمن وبه صرح فى البحر عن الحناية (قوله هذا عند أبى حنيفة) أى جواز السفر مطلقا ولو كان لها حمل ومؤنة فاهم الاشارة راجع للاطلاق السابق (قوله وعندهما ليس له الخ) ينبغى ان يحمل ما ذكره الشارح من منعه عن السفر باله حمل ومؤنة عندهما على ما اذا طالت مدة السفر فلا ينفى ما سيذكره من قوله وقال أبو يوسف له ان يسافر بها سفرا قصيرا الخ (قوله اذا كان له حمل ومؤنة) لانه يلزمه مؤنة الرد والظاهر انه لا يرضى به زيلعى (قوله ليس له ذلك فى الوجهين) لان المطلق يخصرف الى المتعارف وهو المحفظ فى الامصار قلنا للمفازة محل للمعطف اذا كان الطريق آمنا ولهذا يملكه الاب والوصى فى مال الصبي زيلعى (قوله وقال محمد لا يسافر مطلقا) معنى الاطلاق عدم الفرق عنده بين السفر الطويل والقصير كما يدل عليه سياق كلامه وليس الاطلاق شاملا لماليس له حمل ومؤنة ولهذا قال العيني وقال محمد لا يخرج ساه له حمل ومؤنة والحاصل ان الخلاف فى خصوص ماله له حمل ومؤنة اماما ليس له حمل ولا مؤنة فله السفر به اتفاقا عند عدم النهى والخوف وكذا مع النهى والخوف أيضا ان لم يكن له من السفر بد كما سبق (قوله بأن كان بعض عياله ثمة ولم ينجح الى نقلهم) مقتضا انه اذا ترك الودعة فى داره فسافر ولم يكن بعض عياله فيها يضمن وانه حينئذ لا يعتبر المحفظ باسكان لاقتضاء ما التصویر بذلك قال شيخنا وليس كذلك فى البحر عن الخلاصة مودع غاب عن بيته ورفع مقتاح البيت الى غيره فلما رجع الى بيته لم يجد الودعة لا يضمن وبدفع المفتاح الى غيره لم يجعل البيت فى يد غيره وزكر قبل هذا معزى البحر أيضا ان الوضع فى حوز غيره من غير استئجار له ايداع حتى يضمن به انتهى (قوله لم يدفع الى أحدهما حظه الخ) فيه اشارة الى انه لا يجوز له الدفع حتى لو حاصره الى القاضى لم يأمره بدفع نصيبه اليه فى قول أبى حنيفة والى انه لو دفع اليه لا يكون قسمة حتى اذا هلك الباقي رجع صاحبه على الاخذ والى ان لا أحدهما ان يأخذ حصته منها اذا ظفر بها والى انه لو دفع وارثك الممنوع لا يضمن وفي فتاوى قاضيخان ما يفيد ولفظه ثلاثة أودعوا رجلا وقالوا لا تدفع المال الى أحدهما حتى تجتمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد فى القياس يضمن وبه قال أبو حنيفة وفى الاستحسان لا يضمن وهو قول أبى يوسف فقد جعل عدم الضمان هو الاستحسان ان فكان هو المختار بحر وتعقبه المقدسى فقال كيف يكون هو المختار مع ان سائر المتون على قول الامام وقال الشيخ قاسم اختار النسبى قول الامام والمحوى وصدر الشريعة وقال المقدسى وقول بعضهم عدم الضمان هو المختار مستدلا بكونه الاستحسان مخالف لما عليه الاثمة الايمان بل غالب المتون عليه منه قون جوى (قوله وعندهما يدفع الخ) قياسا على الدين المشترك وفرق الامام بينهما بان المودع يملك القسمة بينهما فكان تعديا على ملك الغير وفى الدين يطالب بحقه اذا الدينون تقضى بامثالها فكان تصرفا فى مال

سواء كان لها ساحل ومؤنة أولا (عند عدم النهى والخوف) وان نهى عن السفر بها فصار ضمن بالاتفاق وقيد بقوله عند عدم الخوف لانه لو كان الطريق مخوفا وله بدم من السفر ضمن بالاتفاق هذا عند أبى حنيفة وعندهما ليس له السفر بها اذا كان له حمل ومؤنة وقال الشافعى ليس له ذلك فى الوجهين واعلم ان الاطلاق قوله له ان يسافر يدل على انه لا فرق بين السفر الطويل والقصير وذكر فى الجامع الصغير الحانى والذخيرة قال أبو حنيفة رحمه الله له ان يسافر مطلقا وقال محمد رحمه الله لا يسافر مطلقا وقال أبو يوسف له ان يسافر بها سفرا قصيرا لا سفر طويلا وهذا الخلاف فيما اذا ملكه المحفظ فى المصر بان كان بعض عياله ثمة ولم ينجح الى نقلهم أمالوا لم يمكنه بان لم يكن أو كان ولكن احتاج الى نقلهم لا يضمن بالاجماع (ولو اودع شيئا) وديعة عند رجل فحضر أحدهما ومال نصيبه (لم يدفع) المودع الى أحدهما حظه حتى يحضر الآخر) عند أبى حنيفة ولو فعل ضمن نصيبه وعندهما يدفع اليه نصيبه ولا يضمن والخلاف فى المكمل والموزون وفى الذخيرة ذكر الخلاف فى الثياب والدواب أيضا وكذا فى الكافى والعجم ان الخلاف فيما هو مر ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وفيما عداها مام الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه بالاجماع (وان اودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم) كالمكيلات والموزونات والثياب وكذا كل ما لا يتعيب بالتقسيم

نفسه ومن مناقب الامام ان اثنين اودعا الحماشي شيئا فخرج أحدهما وأخذ الوديعة وانصرف
فخرج الآخر وطالب سامنه فلم يجبه الحماشي واستمهل وانطلق الى الامام رضى الله عنه فأخبره فقال له
قل له اننا اعطى الوديعة الا لك كما عايناه وانصرف ولم يعد زيلعي (تنبيه) لغريم المديون ان يأخذ وديعته
ان ظفر بها وليس للمودع الدفع اليه شيئا واذا مات المودع بلا وارث كان للمودع صرفها الى نفسه ان كان
من المصارف والا صرفها الى المصرف حموى عن البرازية (قوله اقتسماه الخ) اعلم ان مذهب الامام
هو الاquis لانه انما رضى بحفظهما ما لا يحفظ أحدهما كترتين ومستبضعين ووصيين وعدلى رهن
ووكيلي شراء فيضمن أحدهما اذا سلم الكل الى الآخر بدون رضا المالك زيلعي ودريس المراد من قوله
فيضمن أحدهما اذا سلم الكل الخ انه يضمن الكل بل النصف (قوله لا القايض) لان مودع المودع
لا يضمن عنده زيلعي (قوله وقال لا يضمنان به) لان لا أحدهما ان يحفظ باذن الآخر في الوحيين زيلعي
(قوله جازن يحفظه باذن الآخر) لان المالك رضى بثبوت يد كل واحد منهما على الانفراق في الكل عيني
لانهما لا يملكان القسمة فيما لا يقسم وكذلكهما التهاؤ في الحفظ خلاصة قال الحموي فلو دفعه زائد على
زمن التهاؤ في نظر (قوله فدفعها الى من لا بد له منه) كدفع الدابة الى عبده وما تحفظه النساء الى عرسه
در (قوله لم يضمن) لانه لا يملكه المحفظ مع مراعاة شره فلم يكن متعديا هذا اذا كانت الوديعة مستحقة
في يد من منعه حتى لو كانت قد سافهته من دفعها الى امرأته أو عقد جوهر فخره من دفعه الى غلامه ودفع
ضمن زيلعي ومن حوادث الفتوى شرط على المودع الحفظ بنفسه فلو تزوجه هل يضمن للخالفه ولا
والذي يظهر من كلامهم عدم الضمان حموى وأقول ينبغي ان يقيدهم الضمان بالدفع الى الزوجة
بما اذا كانت الوديعة نحو عقد فلو كانت نحو فرس ضمن (قوله او حفظها في بيت آخر) مساو له في الحفظ
فلو فيه خلل ضمن وكذلك لو كان ظهر البيت على السكة بجر (قوله وان كان له منه بد) هذه المسئلة صادقة
بصورتي الاولى ان تكون الوديعة شيئا خفيا يمكن المودع الحفظ بنفسه كالحاتم فانه يضمن بدفعه الى
عياله الثانية ان يكون له عيال سوى من منعه من الدفع اليه بجر فان قلت هذا انما يتبعه ان لو منعه من
الدفع الى بعض معين من عياله وهو خلاف ما يستفاد من قول المصنف ولو قال لا تدفع الى عيالك قلت
مبني هذا الاشكال ما هو المتبادر من ان قوله واركان له منه بد مرتبط بقوله ولو قال لا تدفع الى عيالك
وليس كذلك ولذا شرح العيني قول المصنف وان كان له منه بد بقوله بأن نساه ان يدفعها الى امرأته
فلا تله امرأته أخرى ونسأه ان يسلمها الى غلامه فلا راد له غلام آخر فله نعمته (قوله أى المودع)
تفسير للضمير في له وهذا على ما وقع في بعض النسخ أى من الدفع وعلى هذه النسخة لا وجه لذكر من بعد
اى فلهذا ضرب عليها شيئا بالقلم وقال في بعض النسخ اى من الدفع وعلى هذه النسخة تبقى اسمها من
في محلها ويكون هذا بيان الجار مع مرجع الضمير المجزور في منه (قوله او حفظها في دار أخرى) هذا محمول
على ما اذا لم تكن الدار الاخرى مثلها املوا كانت مثلها او احزمتها لا يضمن بجر عن الخلاصة (قوله ومودع
الغاصب ضامن) لانه قبض بلا اذن المالك كذا غاصب الغاصب والمشتري من الغاصب ريلعي (قوله
وذكر أبو اليسر الخ) استظهر في الدرر انه يرجع وان علم كفى الدرر خلافا للقهستاني والباقي والبرجندى
وغيرهم لكونه عاملا للغاصب (قوله وعندهما له ان يضمن أيهما شاء) لان الاول جنى بالتسليم الى
الثاني بغير اذن المالك والثاني تعدي بالقبض بلا اذن فيميل المالك الى أيهما شاء وللإمام الاول لا يضمن
بالدفع الى الثاني ما لم يفارقه لان حفظه لا يفوت مادام في مجلسه والمالك انما رضى بحفظه ورأى لا بصورة
يده بدليل انها لو هلكت قبل ان يفارقه لا يضمن واحدهما بالاجماع فاذا فارق الاول الثاني ضمن
لانه صار مضيا والثاني امين استمر على الحالة الاولى ولم يوجد منه تعد ولم يكن متعديا من الابتداء
بالقبض فلا يملك متعديا من غير احداث فعل زيلعي بخلاف مودع الغاصب فان قبضه وقع تعديا من
الابتداء (قوله لم يرجع على الثاني) لانه ملكه بالضمان فظهر انه اودع ملك نفسه (قوله يرجع على

(اقتسماه وحفظ كل واحد منهما
(نفسه ولو دفع أحدهما) كله أى
كل ما في يده (الى الآخر) فضاع
عنده (ضمن) الدافع لا القايض عند
أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمنان به
(بخلاف ما لا يقسم) أى ان كانت
الوديعة مما لا يقسم كالعبد والثوب
الواحد وكل ما يتعيب بتقسيم جازان
يحفظ باذن الآخر فلو دفع الى آخر ثم
ضاع لا يضمن (ولو قال) المودع له
(لا تدفع الوديعة الى عيالك او قال
(احفظ في هذا) البيت (فدفعها الى
من لا بد له منه او حفظها في بيت آخر
من الدار) التي كلا البيتين في تلك
الدار (لم يضمن) الدافع (وان كان
له منه) أى من الدفع (بد او حفظها
في دار أخرى ضمن ومودع الغاصب
ضامن) حتى لو غصب رجل شيئا
فأودع عند رجل فهلك عنده ضمن
والمالك مخير ان شاء ضمن المودع
وان شاء ضمن الغاصب وذكر أبو
اليسر رحمه الله ان لم يعلم ان المودع
غاصب يرجع عليه بعد التفتيش
وان علم لا يرجع وكذا اشار اليه
المرحوم رحمه الله (لامودع المودع)
اى لا يضمن مودع المودع بان اودع
عند رجل وديعة فادعها المودع
عند شخص آخر من غير عياله فهذه
ضمن الاول دون الثاني عند أبي
حنيفة وعندهما ان يضمن أيهما
شاء فان ضمن الاول لم يرجع على
الثاني وان ضمن الثاني رجع على
الاول (معه الف ادعى رجلا من
كل واحد منهما) (انه اودعها به)
فانكر وليس له ما يئنه

الاول) لانه عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة ولو قال المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها وهلك عندى لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه أمين در وفيه عن المجتبى القصار اذا غلط فدفع ثوب رجل الى غيره فقطعه فكلاهما ضامن وعن محمد اصاب الوديعة شيئا فامر المودع رجلا ليعالجها فعطبت من ذلك فلبسها تذهين من شاة لكن ان ضمن المعالج رجوع على الاول ان لم يعلم انها لغيره والالم يرجع انتهى (قوله ثم عرض البين عليه) يشير الى ان المودع يحلف اذا انكر الايداع كما يحلف اذا ادعى ردها او هلاها ما لنفى التهمة او لانكاره الضمان ولو حلف لا يثبت الرد بيمينه حتى لا يضمن الوصى لو ادعى ارد عليه وحلف حموى عن الميسوط يعنى اذا كانت الوديعة لصبي او دعهما وصيه فادعى المودع الرد على الوصى وانكر الوصى الرد فاستحلف المودع فحلف برئ لكن لا ضمان على الوصى (قوله فشكل لهما) ولا يهمل ابد القاضى بالتخليف جاز لتعذر الجمع بينهما وعدم الاولوية والاولى عند النزاع ان يقرع بينهما تطييبا لقلوبهما ونفيا للتهمة الملبى زيلعى ونكل من باب دخل يقال نكل عن العدو وعن اليمين أى حين وقال أبو عبيد نكل بالكسر لغة فيه وانكرها الا صمعى مختار صحاح (قوله فالالف لهما) لانه واجب الحق لكل منهما عليه ببذله أو اقراره وعليه ألف آخر لان نكلهما واجب لكل منهما كل الالف فاداصر فهما فقد صرف نصف نصيب هذا الى ذاك ونصف نصيب ذاك الى هذا فغرم ذلك درر (قوله ان لا يقضى بالنكول الخ) لينكشف وجه القضاء هل هو لهما أولا أحدهما كما اذا أقام اليمينه بخلاف ما اذا أقر لاحدهما فانه يحكم به لانه لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه والنكول لا يكون حجة الا بالقضاء كاليمينه زيلعى وفي التخليف للثاني يقول بالله ما هذه العين له ولا قيمتها لانه لما أقر بها الاول ثبت الحق فيها فلا يفيد اقراره بها للثاني فلو اقتصصر على الاول لكان صادقا بجر (قوله لا ينفذ قضاؤه) وقال الخصاص ينفذ لانه محل مجتهديه ووضع الخصاص المسئلة في العبد دون النقد ولا فرق بينهما لان النقد معين في الودائع والغصب زيلعى

ثم عرض البين عليه (فشكل) عنه
(لما قال الف) المودع (لما اوعيه)
أى على المدعى عليه (الف آخر
بينهما) وانما قيد بقوله فشكل لهما
لانه ان حلف لهما فلا شئ لهما فان
حلف للاول ونكل للثاني فالالف
له وان نكل للاول وحلف للثاني
فالالف للاول ولا شئ للثاني ولاول
للقاضى ان لا يقضى بالنكول للقاضى
حتى يحلف للثاني فلو قضى له ذلك
للاول حين نكل مع انه ليس له ذلك
لا ينفذ قضاؤه حتى لو حلف للثاني
بعده فشكل يكون الالف بينهما
ويغرم الف آخر بينهما
(كتاب العارية)*

المناسبة بين الكتابين ظاهرة لان
الاول امانة تركت للحفظ والانتفاع
امانة دفعت للحفظ والانتفاع
والعارية فعلية منسوبة الى العارة اسم
من الاعارة كالاعارة اسم من الاعارة
وأخذها من العار العيب أو العرى
خطأ يقال استعرت منه الشئ
فأعارنيه واستعرت اياه على حذف
الجار كذا في المغرب وفي الميسوط هي
مشتقة من التعاور وهو التناوب
فيكونه على أن تعود النوبة اليه
بالاسترداد متى شاء (هى تملك
المنفعة)

(كتاب العارية)*

بالشديد وتخفيف در وشرطها شرط سائر التبرعات من الحرية والعقل والبلوغ كذا قالوا لكن نقل
المحموى عن الحاشية التصريح بان الصبي المأذون اذا أعار ماله تحت الاعارة ومحاسنها النيابة عن الله في
اجابه المضطر لانها لا تكون الاحتياج كالقرض فلهذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بنمائية عشر
ومشر وعيتها بالكتاب قال تعالى ويمنعون الماعون فانه تعالى ذم على منع الماعون الذى هو عدم اعارته
فتكون اعارته محمودة وبالسنة وهى ما روى البخارى من انه عليه السلام استعار من أبى طلحة فرس يقال
له المندوب فركبه وبالأجاء فال امانة اجعت على جوازها وانما اختلفوا في انها مستحبة أو واجبة
والاكثر على انها مستحبة واعلم ان ما ذكره نوح افندى حيث استدلل على مشروعيته بقوله تعالى ويمنعون
الماعون يمتنى على ما ذكره البضاوى آحرا حيث فسر الماعون بمائة عاور في العادة وذكر أن لانه الزكاة
(قوله المناسبة بين الكتابين الخ) تضمنت هذه المناسبة وجه تقديم الوديعة على العارية فتدبره حموى
فال شيخنا وهوان الوديعة مفردة والعارية مركبة من الوديعة انتهى (قوله فعليه) بفتح العين وأصلها
عورية قلبت الواو ألفا لفتح ما قبلها حموى (قوله أرا العرى) قال المحموى يرجع المغرب انتهى والذى
في الزيلعى انها مأخوذة من العريذ وهى العطية (قوله خطأ) لان النبي عليه الصلاة والسلام استعار فلو
كان العار في طلبها لما باشرها بجرع النهاية (قوله على حذف الجار) اذا اصل استعرت منه اياه حموى
(قوله مشتقة من التعاور) يقال تعاورنا الكلام بيننا أى تداولناه وتناولناه كذا بخط شيخنا (قوله
تمليك المنفعة) أفاد بالتمليك لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا فلو استعار من رجل شيئا فسكرت لا يكون

اعارة بجرع عن الخانية وشرطها قابلية المستعار للانتفاع وخلوها عن شرط العوض لانها تصير اجارة وحكما كونها امانة وقالوا علف الدابة على المستعير وكذا نفقة العبد اما كسوته فعلى المعير وهذا ان طلب الاستعارة فلو قال المولى اخذه واستخدمه من غير ان يستعيره فنفقته على المولى ايضا لانه ودية در (تممة) ليس للاب اعارة مال طفله وكذا القاضى والوصى تنوير وشرحه (قوله بلا عوض) أى بغير عوض فلا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بعدها أى لكونها على صورة المحرف وفيه نظرا ذ كونها على صورة المحرف لا يقتضى ظهور اعرابها فيما بعدها بل كونها فى محل كذا فالاولى ان يقال انها فى محل جر بالباء وما بعدها مجرور باضافتها اليه وهذا مذهب الكوفيين وغيرهم براهنا حرفا ويسمى ازايدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح المعنى باسقاطها (قوله اباحة الانتفاع) لانه يشترط لها ضرب المدة ومع المجعالة لا يصح التملك وكذا يعمل نفيه ولا يملك الاجارة من غيره قلنا انها تنبئ عن التملك لانها مأخوذة من العربية وهى العطية فى الثمار بالتملك من غير عوض ثم استعمل فى المنفعة كذلك فاقضت تملكها ولهذا تنعقد بلفظ التملك وله ان يعير فيما لا يختلف باختلاف المستعمل ولو كانت اباحة لما جاز والمجعالة لا تقضى الى المنازعة لانها غير لازمة اذ ان يرجع فى كل ساعة فلهذا جازت من غير ضرب المدة والنهى منع عن تحصيل ما لم يحصل ولم يوجد بعد فيكون امتناعا عن التملك ولهذا لا تجوز اجارته لانها لم تدخل فى ملكه قبل الحدوث زيلعى والمراد جهالة المنافع لالعين لما فى البحر عن الخلاصة لو استعار من آخر حمارا وله فى الاصطبل اثنان فقال خذا احدهما واذب فآخذ احدهما يضمن اذا هلك بخلاف خذا أيهما شئت قال فى البحر وان عقادها بلفظ الاباحة لانه استعير للتملك (قوله باعرتك) لانه صريح فيه عيني (قوله أى جعلت طاعما لها) أى لغتها لان الاطعام اذا اضيف الى ما لا يؤكل عينه يراد به ما يستعمل منه مجازا من اطلاق السبب وارادة السبب كذا ذكره بعضهم تبعا للشر نبلاى وتعقبه شيخنا بان ادنى درجات السبب ان يكون مفضيا للحكم والارض لا تقضى اليه فلهذا جعل المجهور كالزبلى والعيني والدرر والبحر والدر والمجوى علاقة المجاز اطلاق اسم المثل على المحال (قوله ومحتك ثوبى) معناه اذ لم يرد به الهبة لان المنع لتملك العين عرفا وعند عدم ارادته يعمل على تملك المنافع واصل المنع ان يعطى الرجل ناقه او شاة ليشرب لبنها ثم يرد بها اذ ذهاب درها ثم كثر ذلك حتى قيل فى كل من اعطى شيئا منع وان اراد به الهبة فاد ملك العين والابق على أصل وضعه زيلعى (قوله ثوبى هذا او جارىتى هذه) انى باسم الاشارة ولم يكتف باضافة الثوب والمجارية الى نفسه لانه لا يلزم من الاضافة اليه ان يكون الثوب او المجارية معينة الاحتمال ان يكون له اكثر من ثوب وجارية لانه يشترط عدم جهالة العين المستعارة كما سبق عن البحر معزى للخلاصة وحينئذ سقط قول السيد المجوى ينظر ما الداعى الى اتمام اسم الاشارة فى هذا وما بعده وهلا غنت الاضافة الى نفسه عن ذلك (قوله وجعلت على دابتي) كان الاولى اتمام اسم الاشارة هنا ايضا كما فى الدرر للوجه الذى ذكرناه (قوله اذا اراد به العارية الخ) او اطلق جملا على الادنى كى لا يلزم الاعلى وهو الهبة بالشك كما يأتى منه فى الهبة كذا بخط شيخنا قلت فلما قصر على قوله ولم يرد به الهبة وحذف قوله اذا اراد العارية كالشيخ العيني لكان اوله (قوله ولم يرد به الهبة) لان هذا اللفظ مستعمل فيهما يقال حمل فلان فلانا على دابته يراد به الهبة تارة والعارية اخرى فاذا نوى أحدهما صحت نيته وان لم يكن له نية حمل على الادنى زيلعى (قوله واخدمتك عبدى) لانه يراد به العارية لانه اذن له فى الاستخدام عيني (قوله ودارى لك الخ) لان قوله دارى لك وان كان لتملك العين ظاهرا فهو يحتمل تملك المنفعة وقوله سكتى محكم فى العارية فحملنا المحتمل على المحكم جوى ولو قال لغيره أخدمتك هذه الدار شهر بغير عوض كانت اعارة ولو لم يقل شهر الا تكون اعارة بجرع عن الخانية (قوله اسم من الاعمار) أى اسم مصدر جوى (قوله وسكتى تمييز) أى عن النسبة الى المخاطب وهذا أولى مما فى المغرب من انه حال نعم - وزار يكون خبرا ولك

بلا عوض) القيد الاول احتراز عن الهبة لانها تملك العين والثانى احتراز عن الاجارة فانها تملك المنفعة بعوض وقال الشافعى والكرخى الاعارة اباحة الانتفاع لا تملك المنفعة وثمرة الخلاف تظهر فى اعارة المستعير عندهما لا يعير لانه اباحة وعندنا يعير لانه تملك (وتصح) الاعارة باعرتك واطمعتك ارضى أى جعلت طاعما لها (ومحتك) أى اعطيتك (ثوبى) هذا او جارىتى هذه (وجعلت على دابتي اذا اراد به العارية) ولم يرد به الهبة (وأخدمتك عبدى ودارى لك سكتى ودارى لك) (عمري سكتى) والعمرى اسم من الاعمار معناه جعلت سكنها لك مدة عمرك فعمري مفعول مطلق لفعل مخدوف تقديره اعمرتمك عمري وسكتى غير

متعلق به او بالنسبة بين المبتدأ والخبر كما في قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام جوى عن الحفيد على صدر الشريعة (قوله ويرجع المعير متى شاء) لقوله عليه الصلاة والسلام المنحة مردودة والعارية مؤداة ووجه الاستدلال ظاهر وفيه تعيم بعد التخصيص لماعرف ان المنحة عارية خاصة عنانية ولا ان المنافع تحدث شيئا فشيئا ويثبت الملك فيها بحسب حدوثها فرجوعه امتناع عن تملك ما لم يحدث وله ذلك زيلعي والماق في قوله ويرجع المعير متى شاء فتملى ما لو كانت موقته وفيه ضررين بالمستعير فان الاعارة تبطل وتبقى العين باجر المثل كمن استعار امانة لترضع ولده وصار لا يأخذ الا نديها فافلها أجر المثل الى الفظام بجر عن الخانية وفي الدرر الاشياء العارية تلزم فيما ذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعها ثم باع المعير الجدار ليس للمشتري رفعها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع قلت وبالقيل جزم في الخلاصة والبرازية وغيرهما الخ (قوله والعارية امانة الخ) وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن وهذا اذا لم يبين انها مستحقة للغير فان لم يراستحقاقها ضمنها ولا رجوعه له على المعير لانه متبرع والمستحق يضع المعير واذا ضمنه لا رجوع له على المستعير بخلاف المودع اذا ضمنها المستحق حيث يرجع على المودع لانه عامل له بجر واستفيد من تعليمه ان المستحق اذا ضمن المستعير لا رجوع له على المعير لانه عامل لنفسه (قوله حتى لو هلكت بلا تعدى يضمن) هذا اذا كانت العارية مطلقة فان كانت مقيدة مثل ان يعيره يوما فلم يرد ما بعد مضي الوقت ضمن اذا هلكت كما في شرح المجمع وهو المختار كما في العمادية انتهى قال في الشرع بلاية سواء استعملها بعد الوقت ام لا وذكروا صاحب المحيط وشيخ الاسلام انه انما يضمن اذا انتفع به بعد مضي الوقت لانه حينئذ يصير غاصبا (قوله وقال الشافعي الخ) لانه قبض مال الغير لنفسه لا عن استحقاق فاشبه الغصب وقد استعار عليه الصلاة والسلام در وعامن صفوان يوم أحد فقال اغصبا يا محمد قال لا بل عارية مضمونة فضاع بعضها فعرض عليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال اننا اليوم في الاسلام ارفع والاذن بالقبض ثبت ضرورة الانتفاع فلا يظهر فيما وراء حالة الاستعمال بخلاف المستأجر لان القبض فيها عن استحقاق ولا لانه لمنفعة صاحبه ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ليس الى المستعير غير انغل ضمان ولا به قبضه باذن صاحبه لا على وجه الاستيفاء فلا يضمن كالاجارة والوديعة فاذا تضمن الابانة تعدى ومع اذن ينتفى التعدي وحديث صفوان كان بغير اذنه لم حاجة المسلمين ولنا ان قال اغصبا يا محمد وعند الحاجة يبرخص تناول مال الغير بغير اذنه زيلعي وقوله يوم أحد يخالفه ما في العيني حيث قال يوم خيبر (قوله وان هلكت لافي حال الانتفاع يضمن) هذا لا يصلح مقابلا لما قبله كما يظهر بادنى تأمل جوى قلت لو حذف ما قبله واقتصر على هذا كازيلعي لكان أولى اذ عدم الضمان فيما اذا هلكت من استعماله المعتاد مما لا خلاف فيه بيننا وبينه (قوله وان تعدى الخ) ومن التعدي كجتها بالاجام بجر (قوله ولا تؤجر العارية الخ) لان الاعارة دون الاجارة والرهن والشئ لا يضمن ما فوقه درر لان الاجارة لازمة والرهن ايقاف (قوله أى كما ان الوديعة لا تؤجر الخ) بل ولا تودع ولا تعار بخلاف العارية على المختار وصح عدمه وتفرغ عليه ما لو ارسلها الى يد أجنبي فهلكت يضمن على الثاني لا على الاول بجر وأما المستأجر فيؤجر ويودع ويعار ولا يرهن وأما الرهن فيكال وديعة در (قوله فان أجر المستعير) اورهن درر وتنوير وينبئ على قولنا أورهن ما سيدكره شيخنا متعقبا للقهستاني (قوله فعطب أى هلك) وكذا اذا استهلك المستأجر يتخير المعير في التضمن أيضا لكر ان اختار تضمين المستعير رجوع على المستأجر وفي الهلاك لا يرجع جوى عن المقدسى (قوله لا يرجع على المستأجر) لانه لما ملكه بآء الضمان مستند اصار كانه أجر ملك نفسه ويتصدق بالاجرة عندهما خلافا لابي يوسف بجر عن الخلاصة واعلم انه وقع في بعض العبارات كالدرد بدل قول الشارح لا يرجع على المستأجر لا يرجع على أحد قال النههستاني والمراد به المستأجر لا غير فلا فائدة في النكرة العامة وتعبه شيخنا بان سلب الفائدة ممنوع لجواز كون قيمة الرهن عشرين وكان رهنا بعشرة فلا يرجع بالرأى على المترهن (قوله وان ضمن

(ويرجع المعير متى شاء) العارية
أمانة حتى (لو هلكت بلا تعدى
لم يضمن) مطلقا سواء هلكت من
استعماله او لا وقال الشافعي رحمه
الله ان هلكت من استعماله المعتاد
لم يضمن وان هلكت لافي حال
لم يضمن وان هلكت بلا تعدى ضمن
الانتفاع يضمن وان تعدى ما يعلم ان
بالاجام خذون يحمل عليها ما يعلم ان
منها الانتفاع (ولا تؤجر العارية
أى كما ان
(ولا ترهن كالوديعة) فان أجر
(الوديعة لا تؤجر ولا ترهن) ضمن
المستعير (فعطب أى هلك) وان
المستعير حين سلبه الى المستأجر وان
شاء المعير ضمن المستأجر فان ضمن
المستعير لا يرجع على المستأجر وان
ضمن المستأجر يرجع على المؤجر

المستأجر الخ) أقول وسكت عما لو ضمن المرتن فينظر حكمه ثم نبلاية قال شيخنا حكم المرتن في هذه الصورة حكم الغاصب كما ذكره نوح أفندي لانه قبض مال الغير بلاذنه ورضاه فيكون للغير تضمينه وبإدائه الضمان يكون الرهن هالكاً على ملك مرتنه ولا رجوع له على الزا هن المستعير بما ضمن لماعلمت من كونه غاصباً ويرجع يدينه انتهى وتقييده بقوله ولا رجوع له على الزا هن المستعير للاحتراز عما لو كان الزا هن مرتناً فإن الثاني يرجع على الأول اذا ضمنه المسالك كما في الدر عن شرح الوهبانية ونصه لا يملك المرتن ان يرهن فيضمن وللمالك الخيار ويرجع الثاني على الأول انتهى (قوله اذا لم يعلم انه كان عارية) دفعا للضرر والغرور عنه درر (قوله لم يرجع) كما لم يرجع من الغاصب عما بالانصب لانه لم يغيره درر (قوله ويعبر بالاختلاف الخ) سواء عن منفعه او لا وقوله في الدرر ان عين منفعه فان فيه واصله بدون واو وان كان قليلاً كما في قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكري ثم نبلاية (قوله لا يختلف باختلاف المستعمل) الا ان يقول لا تدفع الى غيرك فان دفع بعد انتهى وهلك ضمن واماً ما يختلف به فله ان يعبر ان لم يعين منفعه فان استعارة اداة اوجه ما طلبه بالانقييد يحمل عليها ما شاء ويعبر له ويركب بنفسه ويركب غيره واما يفعل تعين ضمن غيره وما في البحر عن المحيط استعارة اداة ايركها فركب وأركب غيره فعطبت ضمن نصف قيمته بمعناه أنهم ما ركباها مع الاذن سبب العطب ركوبها معاً وأخذها مأذون فيه فلهذا ضمن النصف حتى لو أركب غيره فقط ضمن الكل هذا ما ظهر لي ولم أر من نبه عليه (قوله وان أطلق في الاعارة) بان لم يقيد بها بوقت او منفعة كمن استعار اداة لركوب او ثوباً لللبس ولم يسم شيئاً كان له ان يلبس ويركب بنفسه وله ان يعبر ما لم يلبس هو ولم يركب فاذا ألبس غيره او اركبه فليس له ان يركب بنفسه بعد ذلك في الصحيح لانه تعين بالفعل فيكون خلافه تعدياً ثم في كل موضع يتقيد بالمسمى له ان يخالف الى ما هو خير منه او مثله كما اذا استعارها لجل هذه الخطة كان له ان يحمل عليها ما لها ودونها في الضرر عيني (قوله وعارية الثمن الخ) مراده ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء العين ولو فيما حتى لو قال أعرتك هذه القصعة من الثريد فأخذها وأكلها فعليه مثله او قيمته وكان قرضاً الا ان يكون بينهما مباسطة فيكون ذلك دالة الا باحة بجرع الخلاصة وتصح عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يجري مجرى الهلاك در عن الصيرفية (قوله قرض) فيضمن بهلاكها قبل الانتفاع كما هو حكم القرض وانما كان كذلك لان الاعارة تملك المدفوعة ولا يتفع به هذه الامور الا باستهلاكها ولا يملك استهلاكها الا اذا ملكها فاقترضت تملك عينها ضرر ورده وذلك بالهبة او العرض والقرض أدانها لم تكونه موجبات للمثل درر (قوله اول الغرس) بفح الغيب وكسر هاء بجرع المغرب (قوله ويكلف فلها) لانه شاغل أرضه بملكه فيؤثر بالتفريق اذا اشأ ان يأخذها بقيمتهم فيما اذا كانت الارض تستضر بالعلع فينتد يضمن له قيمته ما مقلوعين ويكون له كى لا تلف عليه رضىه ويستبد هو بذلك لانه صاحب أصل بخلاف ما اذا كانت الارض لا تستضر بالقلع حيث لا يجوز الترك الا باتفاقهما بخلاف القلع حيث لا شرط فيه اتفاقهما بل أيهما طلب القلع أجيب بلى (قوله ولا يضمن ان لم يوقت) لانها غير لازمة ولم يغيره عيني (قوله وان وقت ورجع قبله الخ) وهو مكرره ولا رفيه خلف الوعد درر وظاهره انها تحريرية لكن صرح القهستاني بانها تنزيهية ووفق شيخنا بحمل ما ذكره القهستاني على ما اذا وعد وكان من نيته الوفاء ثم طرأ الخلف فلا يخالفه انتهى واعلم ان التقييد بما يعبر للاحتراز عن ورثته ولهذا قال في الدر ضمن فروع ذكرها وصى بالعارية ليس للورثة الرجوع الخ (قوله ضمن مانقص) أى مانقص البناء والغرس أى نقصانه على انما مصدرية ويجوز ان تكون موصولة وقص حينئذ من نقص المتعدى فعلى هذا يكون البناء والغرس منصوبين وعلى الاول مرفوعين كذا في العناية قال قاضي زاده لا يظهر وجه صحه لذكر البناء والغرس منصوبين ههنا لان الذى نقص البناء والغرس انما هو القلع فيجوز ان ينعى على تقدير نصب البناء والغرس ضمن المير قلع البناء والغرس وليس هذا بصحيح لان القلع ليس من جنس ما يضمن بل

اذا لم يعلم انه كان عارية في يده وان علم به لم يرجع عليه (ويعبر) المستعير (ملاً) يختلف باختلاف المستعمل (كالحمل والاستخدام والزراعة والسكنى) (ولو قيده) المعبر (بوقت) كيوم أو شهر (او منفعة) كما اذا قال اركب هذه الدابة (او) قيد بها الا بخلاف ما عساه وان أطلق في الاعارة ان يتفع بأي نوع في اي وقت شاء وعارية الثمن اي الدراهم والدنانير (المكيل) كالخطة والعسل (والموزون) كالذهب والفضة والعسل (المنقوص) كالخمر والبيض (قرض) فالواحد اذا أطلق العارية اما اذا عني الجهة بان استعار صير في دراهم او دنانير ليرين به ساد كانه او يعبر بهاميرنا فانه لا يكون قرضاً (وان اعارة رضىا فانه لا يكون قرضاً) (الاعارة) وله البناء والغرس (صحيح) (المستعير) ان يرجع ويكلف المعبر (المستعير) (قلعه) ما ولا يضمن (المعبر مانقص) من البناء والغرس بسبب النقص (ان لم يوقت وان وقت) المعبر (ورجع قبله ضمن مانقص) منها (بالبيع) وذكر الحكم الشهيد رحمه الله انه يضمن رب الارض للمستعير

هو سبب الضمان وانما المضمون قيمة البناء المنتقصة بالقلع وتمنع أيضا صحة المعنى على ذلك التقدير اذ يصير المعنى حينئذ وضمن المعبر القلع بالقلع ولا يخفى ما فيه فالوجه رفع البناء والغرس لا غير جوى ووجه الضمان انه لما وقت وقتا معلوما فالظاهر الوفاء بما وعد فقد اعتمد على قوله ثم غرسه بقلعه فيضمن عيني ومعنى قوله ما نقص ان يقوم قائما غير مقلوع لان القلع غير مستحق عليه قبل الوقت زيلعي فاذا كان قيمتهما وقت مضي المدة عشرة دنابر وحين قلعهما ثمانية بر جمع بدنيارين شربلاية عن البرهان بقي ان يقال قوله فاذا كان قيمتهما وقت مضي المدة الخ يقتضى اعتبار القيمة وقت مضي المدة وهو مخالف لما في الدرر من ان القيمة تعتبر يوم الاسترداد انتهى ومثله في البحر عن الولوالجي ولا شك ان اعتبارها يوم الاسترداد أسهل (قوله قيمة غرسه وبنائه) قال في الشربلاية عن البرهان لو اراد تملكهما فيما اذا وقت يملكهما بقيتهما قائمتين غير مقلوعين يعني بكم يشترى ان بشرط قيامهما الى المدة المضروبة لان القلع غير مستحق عليه قبل الوقت الخ (قوله فيكون له ذلك) لانهما ملكه وانما اوجبت الضمان على المعبر لدفع الضرر عنه فاذا رضى هو كان أحق بملكه شربلاية عن البرهان (قوله فالحيار لرب الارض) لانه صاحب أصل والمستعبر صاحب تبع والترجيح بالأصل اولى هداية (قوله لا تؤخذ الخ) لان له نهاية معلومة وفي الترك مراعاة الحقين بخلاف الغرس اذ ليس له نهاية معلومة فيقلع دفعا للضرر عن المالك درر قال في الشربلاية ليس في عبارته الامراة حق المستعبر في العبارة سقط هو ويترك باجر المثل لان في الترك الخ وأجاب شيخنا بان قوله وفي الترك مراعاة الحقين أى الترك باجر المثل فليس في العبارة سقطا انتهى وكذا الحكم في الاجارة اذا انقضت المدة والزرع لم يدرك يترك باجر المثل زيلعي (قوله حتى يحصد الزرع) بالبناء للمفعول من الثلاثي المجرد قيل والاصح ان يقرأ بكسر الصاد من احصد الزرع اذا حان حصده فان قال المعبر أعطيتك البذور ونفقتك ويكون الزرع على ورضى به الزارع ان كان قبل ظهور الزرع لم يجز لان بيع الزرع قبل نباته لا يجوز وبعدياته فيه كلام أشار الى الجواز في المعنى جوى عن النهاية وغيرها (قوله على المستعبر الخ) لان المنفعة حصلت لهم الامستعبر الرهن فان مؤنة الرد على المعبر لان هذه اعادة فيها منفعة لصاحبها فانها تصير مضبوطة في يد المرتن والمعبر ان يرجع على المستعبر بقيته فكانت بمنزلة الاجارة بحر عن الحانية قال ويدخل في المستعبر الموصى له بالخدمة فان مؤنة رد العبد عليه قال الجوى وفائدة كونها على المستعبر تظهرا ايضا فيما اذا كانت العارية مؤنة فضى الوقت وأمسكها المستعبر فهلكت ضمنها نهاية هذا اذا كان الانراج باذن رب المال والا فؤنة رد مستأجر ومستعار على من اخرجهم در عن البرازية وفي الخلاصة الاجير المشترك كالحياط ونحوه مؤنة لرده عليه لا على رب الثوب انتهى وفي اجارة الظهيرية فان شرط أجر الرد على المستأجر فسدت الاجارة وحكى عن المرغيناني انها جائزة ويجعل اشتراط الرد على المستأجر بمنزلة الزيادة انتهى ومؤنة رد مال المضاربة والشركة والبضاعة واللقطة والابق على رب المال ورد المنة بعد القضاء بالرجوع على الواهب جوى عن رمز المقدسي والاصل ان مؤنة الرد تجب على من وقع القبض له (قوله وعلى المودع) لان منفعة حفظها عائدة اليه عني (قوله وعلى المؤجر) لان منفعة القبض حصلت له وهي الاجرة عني (قوله وعلى الغاصب) لان الرد الى المالك واجب عليه عني (قوله وعلى المرتن) لان قبضه قبض استيفاء فكان قابضا لنفسه عني (قوله ثم رد المداية الخ) قيد بالمداية لانها لو كانت عقد جوهر لا يرد لها الا الى المعبر كذا في البحر والهداية وبالأصل بل لانه لو ردها الى أرض مالكها لا يبرأ بحر ايضا عن المحيط ومنه يعلم ما وقع في كلام بعضهم عن البحر حيث عز ذلك كله للمحيط وكان من اللائق العزو اما للبحر او غيره مما نقل عن المحيط ثم رأيت بخط شيخنا معزيا لحاشية الاشياء للبري ما نصه عز والفائدة الى مفيدهما من الامور المطلوبة قال ابن جماعة في منسكه الكبير صرح عن سفيان الثوري انه قال نسبة الفائدة الى مفيدهما من الصدق في العلم وشكره والسكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره انتهى (قوله برئ من الضمان) لانه أنى بالتسليم المتعارف

قيمة غرسه وبنائه ويدونان له الا ان يشاء المستعبر ان يرفعهما ولا يضمنه فقيمتها فيكون له ذلك وهذا اذا لم يكن القلع مضرا بالارض فان كان مضرا لم يملكها لرب الارض (وان اعارها) اي الارض ليزرعها المستعبر (لا تؤخذ حتى يحصد) الزرع (وقت اول) يوقت استحسانا حصدا لزراع جزء حصدا وحصادا من بابي طلب وضرب كذا في المغرب (ومؤنة اردت) وضرب كذا في المغرب (ومؤنة رد الودعة) على (على المستعبر) مؤنة رد الودعة (و) مؤنة رد (المودع) بكسر الدال (و) مؤنة رد (المستأجر) على المؤجر (و) مؤنة رد (الغصب) على الغاصب (و) استعار (المرهون) على الرهن (و) (الدابة الى دابة ثم رد) (المستعبر) (الدابة الى) (اصطبل مالكها) ولم يسلم (او) استعار (العبد) ثم رده الى (دار المالك برئ) من الضمان استحسانا

لان رد العواري الى دار الملاك متعارف كآلة البيت بجرع الهداية (قوله والقياس انه يضمن) لانه لم يرد هــ ما الى صاحبهما وانما ضيعا وهو قول الثلاثة عني وجه الاستحسان ما ذكرناه من انه أتى بالتسليم المتعارف (قوله بخلاف المغصوب والوديعة) أما الوديعة فلانها للحفظ ولم يرض بحفظ غيره والامساك اودعها عنده وأما الغصب فلان الواجب عليه ابطال فعله وذلك بالرد الى المالك درر والمستأجر كالوديعة بجرع النحيط (قوله وان رد المستعير الخ) قيد بالمستعير لان المودع لو رد مع عبد رب الدابة او اجيره لا يبرأ لعدم العرف ومع عبده لا يضمن لان له ان يستحفظ وقيد بالدابة لانه لو كان شيئا نفيسا فردّها الى يد غلام صاحبها ضمن لعدم العرف بجرع (قوله مع عبده واجيره الخ) لانها من عياله (قوله لا مياومة) لانه لا يعد من عياله فلا يكون المالك راضيا به عادة (قوله لا يملك الايداع) قال به بعض المشايخ كالكرخي واستدلوا عليه بمسئلة ذكرها في الجماع هي ان المستعير اذا بعث العارية الى صاحبه على يد اجنبي فهل كنت في يد الرسول ضمن المستعير العارية وليس ذلك الايداع منه قال الباقلاني هذا القول أصح لان الايداع تصرف في ملك الغير بغير اذنه قصدا فلا يجوز بخلاف الاعارة لانه تصرف في المنفعة وتسليم العين من ضروراته فافتقر الى باع (قوله وقال مشايخ العراق انه يملك الايداع الخ) وبهذا قال الاكثر منهم مشايخ العراق وأبو الليث والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والصدر الكبير برهان الائمة لان الايداع دون الاعارة والعين وديعة عند المستعير فاذا ملك الاعلى فأولى ان يملك الادنى (قوله يكتب المعار) يعني المستعير عني (قوله وعندهما يكتب انك اعزني) لان الاعارة هي الموضوع لهذا العقد والكتابة بالموضوع أولى وله ان اغضة الاطعام أدل على المراد من الاعارة لانها تختص بالزراعة واعارة الارض تارة تكون للزراعة وتارة تكون للبناء ونصب القسطاط فكانت الكتابة بافظ الاطعام أولى ليعلم ان غرضه الزراعة درر وفائدة الكتابة امن وجود المستعير عند تناول الزمن او موت المعير وامن المستعير من لزوم الاجر بدهوى المعير انه انما أجره وقوله انك بفخ المعززة لانها وقعت معه عولا ليلتص بها مصدرية ويجوز كسر هـ على معنى انه يكتب هذا اللفظ أعني قوله انك اطعمتني أرضك جوى

***** (كتاب المبة) * *****

وزنها فعلة بكسر الفاء لان أصلها وهبة من وهب كعدة أصلها وعدة من وعد عني (قوله المناسبة بين الكتابين الخ) وقدم العارية على المبة على طريق الترتي من الادنى الى الاعلى أو على طريق تقديم المفرد على المركب لان التبرع بالاعيان مركب بالنسبة الى التبرع بالمنافع جوى فان التبرع عليه بالعين ينتفع بها تارة ويمنع عنها أخرى والتبرع بالمنافع قاصر على الانتفاع بها كذا بنظر شيخنا (قوله ثم هي في اللغة الخ) قال تعالى فهب لي من لدنك وليا وقال تعالى يهب لمن يشاء آنا الآتية وهي من صفات الكمال فان الله تعالى وصف بها نفسه بقوله تعالى انك أنت العزيز الوهاب والبشر اذا باشرها فقد اكتسب من أشرف الصفات قال في البحر عن النهاية ومحاسنها كثيرة حتى قال الامام أبو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والايمن اذ حب الدنيا رأس كل خطيئة انتهى (قوله هي تملك الخ) هذا تعريف للمبة المطلقة عن العوض لا المطلق المبة الشاملة للمبة بشرط العوض وما في الدرر من ان قوله بلا عوض أي بلا شرط عوض لأن عدم العوض شرط فيه اعترض بان قوله بلا عوض نص في اشتراط عدم العوض والمبة بشرط العوض نقيضه فكيف يجتمعان جوى ثم رأيت الوافي سبق الحموى في الاعتراض وأجاب عنه سرى الدين افندي فقال هذا البحث نشأ من عدم تحقيق هذه المسئلة ويندفع بمراجعة شرح المقاصد من مباحث الماضية حيث قال فان قبل المشروط بالشيء واللازم مشروط به متنافيان فكيف يتصادقان قلت التنافي انما هو بحسب المفهوم

والقياس انه يضمن (بخلاف المغصوب والوديعة) حتى لو رد المغصوب والوديعة الى دار المالك ولم يسلم اليه فضاعا ضمن (وان رد المستعير الدابة مع عبده واجيره مشاهرة) او مسانمة لا مياومة (أو) رد (مع عبد رب الدابة او اجيره) مشاهرة او مسانمة (برئ) المستعير في الصورتين والمسئلة الثانية مطلقة أي سواء كان عبدا يقوم على الدواب أو غيره قيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب والاول هو الصحيح (بخلاف الاجنبي) أي ان ردها مع اجنبي فهل كنت ضمن دلت هذه المسئلة على ان المستعير لا يملك الايداع من اجنبي وقال مشايخ العراق انه يملك الايداع وعليه الفتوى وأولوا هذه المسئلة بأن وضع المسئلة فيما اذا كانت العارية موفقة وقد انتهت العارية بانقضاء مدتها في نذير المستعير مودعا والمودع لا يملك الايداع بالانفاق ومن أعار راضيا لغيرها وأراد كتابة الصك (يكتب المعار انك اطعمتني أرضك) عند أي حنيفة وعندهما يكتب انك اعزني وانما قال ارضك اشارة الى أنه في اعارة الارض يكتب اطعمتني وفي غيرها يكتب انك اعزني اجا

(كتاب المبة)

المناسبة بين الكتابين ان كلامهما تملك بغير عوض ثم هي في اللغة ايصال المنفعة الى الغير مالا كان او غير مال وفي الشرع (هي تملك العين بلا عوض) قوله تملك العين

بمعنى ان هذا المفهوم لا يكون مر ذلك وهو لا ينافي الاجتماع في الصدق كالانسان المشروط بالنطق
والحيوان المشروط به وانما التنافي في الصدق في الشرط والشيء المشروط بعدمه الخ ولا يراد على التعريف
هبة الدين من عليه لانها مجاز عن الاسقاط واما تملك الدين من غير من عليه فيصح بشرط ان يأمره بقبضه
رجوعه الى هبة العين فيصير قابضا للواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضا لنفسه بحكم الهبة وان لم يأذن
في القبض لم يجز بحر عن المحيط مع زيادة قال المحوى ومنه يعلم ان تصدير معلومه المتجمل للغير بعد فراغه له
غير صحيح مالم يأذنه بالقبض وهي واقعة الفتوى وسببها ارادة الخیر للواهب كما في التنوير وشرط صحتها
في الواهب كونه مكافرا لو حكم حراما لكافلا تصح هبة المجنون والصغير والعبد ولو مكاتباً أو أم ولد أو
مدبراً او مبعوضاً وغير المسالك وانما قلنا ولو حكم لم يشمل السكران وفي الموهوب ان يكون مقبوضاً غير مشاع
متميزاً غير مشغول وحكمها نبوت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار
الشرط فيها ولو أبرأه على انه بالخيار صح الا برأ وبطل الخيار وانما لا تبطل بالشرط العاسدة وركنها الايجاب
والقبول ولودلالة وانما حثت لو حلف لا يهب فوهب ولم يقبل الموهوب له لانه انما منع نفسه عما هو في وسعه
ويقتضى بالبيع وأجاب المقدسي بأن الهبة عقد تبرع فتم بالتبرع بخلاف البيع (تمت) حيلة هبة
المشغول ان يودع الشاغل أولاً عند الموهوب له ثم يسلمه الدار وفي الاشياء هبة المشغول لا تجوز الا اذا
وهب الاب لطفله قلت وكذا الدار المعارة والتي وهبها الزوج لزوجته والمرأة ومتاعها في يد زوجها دار
وفي جامع الفتاوى وهب له داراً ثم المتاع أو اودعه او نصفها فارغته ثم نصفها في المجلس أو في غيره ثم سلمه
يصح وبعد التسليم لا انتهى (قوله احتراز عن الاعارة) والاباحة والجارحة وسببها عن الفهستاني
معزى بالانظمة الهبة مطلق التملك الشامل لتملك العين أو المنفعة (قوله اذهي في المعنى بيع) صوابه اذ
هو محوى (قوله وتصح بايجاب الخ) أطلقه فشمّل ما اذا كان على وجه المزاح فان الهبة صحيحة بحر عن
المخالصة ورده المقدسي على ما ذكره المحوى بأنه ليس في الخلاصة ما يفيد دعواه والذي فيها انه طلب الهبة
مزاها لا جداً فوهبه جداً وسلم صحت الهبة لان الواهب غير مازح وقد قبل الموهوب له قبولاً صحيحاً
ثم رأيت القهستاني ذكر أنها تملك الغير ولو هزل الخ وشمّل ما اذا قال لتعوم فدوهبت جاريته هذه لاحدكم
فليأخذها من شاء فأخذها رجل منهم ملكها وكذا لو قال أذنت الناس جميعاً من أخذ شيئاً من ثمر نخلي
فهو له قال في البحر وظاهر ما في المنتقى ان من أخذ شيئاً ولم تبلغه مقالة الواهب لا يكون له الخ وقول
في جامع الفتاوى عن القنية لو قال رجل من يتناول من مالي فهو مباح فتناول رجل من غير ان يعلم
اباحته جاز الخ واختلف في ان ركنها الايجاب والقبول أو الايجاب فقط والى الثاني ذهب صاحب الهداية
والوقاية واعلم ان المراد بالايجاب خصوص ما يوجب جدم طرف الواهب يدل عليه ما نقله القهستاني عن
المخالصة وغيرهما من أن القبول ليس بركن ونقل عن الكرماني ما يفيد ذلك ايضاً حيث قال الايجاب
في الهبة عقد تام الخ فقوله الايجاب ما يملّظ به أولاً ليس على إطلاقه بل بالنسبة لعقود المعاوضات (قوله
كوهبت ونخلت واطعمت هذا الطعام) أما الاول والثالث فلانهما صريح في الهبة وأما الثاني فليس كثرة
استعماله فيه بخلاف اطعمت ارضي فانه عارية لرقبتها واطعام لغلتها لانها لا تطعم عيني ودروري النعمان
ابن بشير انه قال نخلتني أبي غلاماً وأنا ابن سبع فابت أمي الا ان تشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم فحملني أبي على عاتقه الى الرسول عليه السلام واخبره فقال لك ولد سواء فقال نعم فقال أكل ولدك
نخلت مثل هذا فقال لا فقال هذا جور عنائي واستفيد من قوله عليه السلام هذا جور حرمه تفضيل بعض
الاولاد على بعض فحاشي البحر من انه يكره تفضيل بعض الاولاد على بعضها الا زيادة فضل أي كراهة
تحريم (تمت) يقال نخل نخل نخل نخل بكسر الحاء في الماضي وفتحها في المضارع تقول نخله كذا أي اعطاه
اياه بطيب نفسه بلا عوض والنخل بالضم مصدر محله والنخل العطية بوزن حبلى شيخنا عن الصحاح والمختار
(قوله واطعمت هذا الطعام) زاد صاحب الدرر كلمة فاقبضه تبعاً لما في المحيط فقال اضافة الاطعام الى

احتراز عن الاعارة وبلا عوض احتراز
عن تملك بعض اذهي في المعنى بيع
(وتصح) الهبة (بايجاب) من الواهب
كوهبت ونخلت أي اعطيت
(واطعمت) هذا الطعام

ما يطعم عنه يحتمل التملك والاباحة فاذا احتمل الامر من فاذا قال اقبضه دل ذلك على ان المراد التملك الخ
 (قوله وجعلته لك) لان اللام للتملك بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذا هي حلال لك الا ان
 يكون قبله كلام يفيد الهبة در عن الخلاصة (قوله واعمرتك هذا الشيء) لقوله عليه السلام من أعمار عمرى
 فهو للمعمر له ولورثته من بعده ولان معنى المعمرى هو التملك للحال واشترط الاسترداد بعدموت المعمر له
 فصح التملك وبطل الشرط كذا لو قال أعمرتك هذا الدار حياتك فاذا ماتت فهي لى لان الهبة لا تبطل
 بالشرط الفاسد زيلعى وبجر (قوله ناو يا به الهبة) لانه نوى محتمل كلامه ومثله اخذتمك هذه الحجارية
 بحر (قوله وكسوتك هذا الثوب) لانه يراد به التملك قال تعالى فى الكفارة أو كسوتهم لان الكفارة
 لا تتأدى بالمنافع زيلعى ولودفع لرجل ثوبا وقال اكس نفسك كان هبة ولودفع له دراهم وقال انفقها
 كان قرضا خلاصة ولو قال متعتك بهذا الثوب او بهذه الدراهم فهو هبة محيط بحر (قوله لاهبة سكنى
 او سكنى هبة) بنصب هبة فيها على المحال أو التمييز عنى انها عارية فيها لان السكنى محكم فى تملك المنفعة
 فكان عارية قدم لفظ الهبة او اخره ولو قال هى لك هبة اجارة كل شهر بدرهم واجارة هبة فى اجارة غير
 لازمة ولو سكن وجب الاجر وحاصله ان اللفظ ان انبأ عن تملك الرقبة نهبة او المنافع فعارية واو احتمل
 اعتبرت النية بحر ودر عن عدم النية يثبت الادنى وهو العارية وهذه المسئلة اعنى دارى لك هبة سكنى
 لا ترد على تعريف الهبة بانها تملك العين الخ لانه بالنسبة للهبة الصلقة بان كانت غير مقيمة فلهذا كانت
 التملك المنفعة بخلاف تسكنها حيث لا ينافى نبوت الملك فى العين لانه للتنبيه على ما هو المقصود فلم يكر
 للتقييد وأما هبة الدين من عليه فجاز عن الاسقاط كما سبق فالتعريف بالذكو بالنسبة للخصم وكذا
 لا يرد على التعريف الوصية لان المتبادر من تعريفها بانها تملك العين أى حال على ان الكرماتى ذرائعها
 هبة معلقة بالموت ثم رأيت فى الغهسة انى ما يفيد كون العارية ثم افراد الهبة حيث قال بعد ان عرف الهبة
 بانها تملك العين مانعه ويخرج عنه الاجارة والعارية وانها يامسكن فى النظم ان الهبة لم يعم التملك
 حتى لو قال وهبت لك هذه الدار واثوب لك ~~مكر~~ فيها أو تلبسه شهرا فقبل يصح انتهى لكن اللائق
 التعريف الذى ذكره المصنف ما قدمناه من الجواب بان سكنى للتنبيه (قوله لا مدخل له فى الهبة الخ) بل
 تنبيه على المتفرد بمنزلة قوله هذا الضعام لك نأكله وهذا الثوب لك تبسه درر (قوله وقبول)
 ولوفعه لا ومنه ما قدمناه لو قال قد وهبت جاريتى هذه لآدمك فليأخذها من شاء فأخذها رجل منهم فكان
 له وكان أخذها قبولا وما فى الخيط من ان لا يشترط فى الهبة القبول مشكل بحر وأقول يمكن لجواب بان
 المراد بالقبول القبول بالقول (قوله أى تصح باليجاب وقبول) أى فى حق الموهوب له أمانى فى حق
 الواهب فتصح باليجاب وحده لانه تبرع حتى لو حالف ان يهب عبده لفلان فوهب ولم يقبل بوجهه
 حنث بخلاف البيع در وفى قول الشارح وقبول من جانب الموهوب له اشارة اليه (قوله وقبض منه)
 أى لا بد من القبض لثبوت الملك لا لصحة بحر والتمسك من القبض كالقبض فلو وهب من رجل ثيابا
 فى صندوق متفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان مقبوضا كان قبضا التمكن منه ولو نهاه عن
 القبض لم يصح قبضه معلقا ولو فى المجلس لان الصريح أقوى من الدلالة تنوير وشرحه واعلم ان اشترط
 الاذن للقبض فى غير المجلس مخالف لظاهر ما فى التتارخانية ونصه قال أبو بكر اذا قال الرجل لغيره وهبت
 عبدى منك والعبد غائب فذهب وقبضه ولم يقبل قبلت جازت الهبة قال أبو الليث وبقول أبى بكر نأخذ
 انتهى (قوله بلاذنه اذا كان فى المجلس الخ) والقياس ان لا يجوز بلاذنه لانه تصرف فى ملك الغير
 فلا يجوز الا باذنه وبه قال الشافعى وجه الاستحسان ان القبض كالقبول فى الهبة من حيث انه يتوقف عليه
 ثبوت حكمه وهو الملك فيكون الايجاب منه تسلطا على القبض عني فكما لا يشترط للقبول اذنه بعد
 الايجاب فكذا القبض خلافا لآية توهم من عبارة الدرر حيث قيد بقوله اذا قبض الموهوب باذنه ولهذا
 قال فى الشربة لآية انه مخالف لما قدمه اذ لا يشترط الاذن صريحاً فى مجلس الهبة فتنه المعلق أحسن

وجعلته لك) عمرى (وأعمرتك هذا
 الشيء ويصح) بقوله (جئت على هذا
 الدابة) حال كونه (ناو يا به) الهبة
 مطاعة او قال السلطان أو غيره قيد
 بد لانه لو قال جئت على هذه الدابة
 ولم ينو الهبة يكون عارية وقيل هو من
 السلطان هبة مطلقا (و) بقوله
 (كسوتك هذا الثوب) أى من جهة الهبة
 (دارى لك هبة) قوله تسكنها لا مدخل له
 (تسكنها) قوله تسكنها لا يكون
 فى الهبة حتى لو لم يقبل تسكنها تسكن
 هبة أيضا (لا) بقوله دارى لك (هبة
 سكنى او) دارى لك (سكنى هبة
 وقبول) أى تصح باليجاب وقبول من
 جانب الموهوب له (وقبض منه) أى
 المجلس بلاذنه وبعبارة أى تصح
 الهبة ان قبض بلاذنه اذا كان
 فى المجلس

انتهى (قوله وان قبض بعد الافتراق لا تصح الا باذنه) لانا اثبتنا التسليم فيه المحاقلة بالقبول وهو
 يتقيد بالمجلس عني ثم ان القبض في المجلس هل يحصل بالتخليه اختل فوافيه قال أبو الليث هي قبض عند
 محمد لا عند أبي يوسف والمختار الاكتفاء بالتخليه في الصحبة لا الفاسدة درر وقول العيني لان الدلالة
 لا تعمل في مقابلة الصريح تعليل لمسئلة ذكرها الزيلعي وسقطت من قلم العيني هي قوله بخلاف ما اذا ناه
 عن القبض في المجلس لان الصريح يفوق الدلالة كذا نبه عليه الشيخ شاهين (قوله وقال مالك رضى
 الله عنه ثبت الملك فيه قبل القبض) كالباع وعلى هذا الخلاف الصدقة ولنا قوله صلى الله عليه
 وسلم لا تجوز الهبة الا مقبوضة والمراد بنفي الملك وقال أبو بكر الصديق اعائشة في مرضه كنت فخلتك جداد
 عشرين وسقما من مالى بالعالية وانك لم تكوني قبضته ولا خزته وانما هو مال الورثة فلو كانت تلك قبل
 القبض لكان لها ذلك زيلعي والمجداد بالفتح والكسر صرام النخل وهو قطع ثمرتها يقال جد الثمرة
 يجدها جدا ومنه حديث أبي بكر كذا ذكره ابن الاثير في الجيم مع الدال والوسق ستون صاعا كما في مختار
 الفحاح (قوله ثم يصح بايجاب وقبول) اعاده لي عطف عليه متعلق الجار في قوله في محوز حموى وقوله
 لي عطف عليه أى على المعاد وهو قول المصنف وتصح بايجاب الخ وقوله متعلق الجار هو قول الشارح
 ويثبت الملك في محوز الخ كذا بنط شيخنا (قوله محوز) أى مجموع احتراز عما لو هب الثمر على
 النخل بدونها او ازرع بدون الارض ومحوز بوزن مقول اسم مفعول من حازره اذا جمعه (قوله متسوم)
 معناه انها تملك بهذا الشرط لان الصحة متوقفة على القسمة لانه لو هب شائعا يقسم تسخ الهبة من غير
 ملك ولهذا الوقبضه مقسوما ملكه ولو كان شرطا للهبة لا احتيج الى تجديدها العقد بجر (قوله ومشاع
 لا يقسم) كالعبد والدابة فاكتفى بالقبض اقتصار فيه لان القبض الكمال لا يتصور فيه والصدقة
 كالهبة ثم الحد الفاصل بين ما يحتل القسمة وما لا يحتلها ان كل ما كان مشتركا بين اثنين فطلب أحدهما
 القسمة وأبى الآخر فان كان للقاضي ان يجبر الا بى على القسمة فهو مما يحتلها كالدار والبيت الكبير
 وان كان مما لا يجبره فهو مما لا يحتلها كالحمام ويشترط اهبة المشاع الذى لا يحتلها ان يكون قدرا
 معلوما فلو وهبه نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز للجهالة واعلم ان هبة المشاع فيما لا يقسم تقيد الملك
 للموهوب له على وجه لا يستحق المطالبة بالقسمة لانها لا تمكن وامامها اية فلا تجب في ظاهره رايه لانها
 اعارة فان كل واحد منهما يصير مغيرا نصيبه من صاحبه والجبر على الاعارة غير مشروع وفي رواية تجب
 بحر واعلم ان الدار التى فيها المتاع والجوالتى التى فيها الدقيق كالمشاع لان الموهوب مشغول بمتاع
 الواهب حتى لو نزع وسلم صح زيلعي وكلامه يعطى ان هبة المشغول فاسدة والذى في الهادية انها غير تامة
 قال السيد الحموى في حاشية الاشباه فيحتمل ان في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في هبة المشاع المحتمل
 للقسمة هل هي فاسدة او غير تامة والاصح كما في البناية انها غير تامة فكذلك هنا كذا بنط شيخنا ومنه
 يعلم ما وقعت الاشارة اليه في الدرا المختار حيث قال والاصل ان الموهوب ان مشغولا بملك الواهب منع
 تمامها وان شاغلا فلا وهب جرابا فيه طعام الواهب اودار فيها متاعه اودابة عليه سرجه وسلمها
 كذلك لا يصح وبعبارة يصح في الطعام والمتاع والسرج فنط انتهى فلنأثر الى أحد القولين بما ذكره
 أولا من عدم التمام والى القول الثانى بما ذكره آخر من عدم الصحة فتدبر ويعتبر الاذن بالقبض بعد
 الفراغ ولا يعتد بالاذن قبله كما لا يعتد بالتسليم قبله ولو وهب المتاع الذى في الدار وسلمها معه أو الدقيق
 الذى في الجوالتى وسلم الدقيق مع الجوالتى جاز لان الموهوب ليس بمشغول وانما هو شاغل الملك الواهب
 وذلك لا يوجب يد الواهب على الموهوب غاية ما فيه ان يد الواهب قائمة في النظر وهو آلة الحفظ
 فيكون تبعا لقبول اليد في التبعية لا يوجب قيامها في الاصل (قوله لا فيما يقسم) ولو من شريكه على
 المذهب وقيل يجوز اشريكه وهو المختار والمفسد هو الشيوع المقارن لا الطارئ كما اذا وهب ثم رجع
 في البعض الشائع والاستحقاق اذا ظهر بالبيئة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون متارنا لا متارنا

استحسننا وان قبض بعد الافتراق
 لا تصح الا باذنه وقال مالك ثبت
 الملك فيه قبل القبض ثم يصح بايجاب
 وقبول ويثبت الملك (في) شئ (محوز
 مقسوم) في شئ (مشاع) لا يقسم
 يقسم

كما زعمه صدر الشريعة وان تبعه ابن الكمال درفلو وهب أرضا وزرعوا وسلمها فاستحق الزرع بطلت
 في الأرض ومما لا يمتثلها الدرهم الصحيح حتى لو وهب درهمًا صحيحًا لرجلي صبح ولو كان معه درهمان
 فقال لرجل وهبت لك درهمًا منهما فان كانا مسموعين لم تجز الهبة الا ان يفرز أحدهما وان كانا مختلفين
 تجوز لعدم احتمالنا كذا في البحر ثم قال وأفادانه لودفع درهمين الى رجل وقال أحدهما هبة لك
 والاخر امانة عندك فهما كذا يضمن درهم الهبة وهو في الاخر أمين انتهى قاضيان وفي الدر وهب
 لرجلين درهمان صحيحين وان مغشوشا لا لأنه مما يقسم لكونه في حكم العروض معه درهمان فقال
 لرجل وهبت لك أحدهما أو نصفهما ان استويا لم يجز ان يختلعا جازا لأنه مشاع لا يقسم وهذا لو وهب
 ثلثهما جاز مطلقا (قوله وقال الشافعي تصح) لأنه عند غلبتك في المشاع كالبيع وكونه تبرعا
 لا يبطله الشيوخ كالقرض والوصية ولنا ان القبض منفوض عليه في الهبة فيشترط كماله والمشاع
 لا يقبله الا بضم غيره اليه وذلك غير موهوب والوصية ليس من شرطها القبض وكذلك البيع الصحيح
 وأما في البيع الفاسد والصرف والسلم والقرض فالقبض غير منفوض عليه فلا يراعى كماله نال الزايحي
 وقوله عليه الصلاة والسلام يدايه المراد به التبعين غير ان التبعين في الثمنين يكون بالقبض ولان
 القبض فيه شرط البقاء على الصحة لا شرط الصحة والبقاء أسهل الخ (قوله فان قسمه وسلمه صح) لان تمامها
 بالقبض وعنده لا شيوخ ولو سلمه شائع لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه ويكون مضمونا عليه وينفذ فيه
 تصرف الواهب زيلعي وظاهره يعطى ترجيح ان الهبة الفاسدة لا تعيد الملك بالقبض وقد قدمنا اختلاف
 التصحيح في ذلك لكن ذكر في الدران المقتضى به افادتها الملك على خلاف ما صححه في العمادية ولعل
 الفتوى آكد من لفظ الصحيح وهبل للتريب الرجوع في الهبة الفاسدة قل في الدر نعلم أمنا على قول من
 لا يرى الملك بالقبض فظاهره وأما على قول من يرى فلازم المعبوض بحكم سببه الفاسدة مضمون فاذا كان
 مضمونا باقية بعد اهلاكه كان مستحق الرد قبل اهلاكه فيملك الرجوع والاسترداد قال في الشريعة
 وهذا غير ظاهر لان قوله فلان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون لا يكون متجها الى القول بعدم
 الملك والا فكيف يكون مال الكاوضا منا ونظر فيه الشيخ شاهين بان المقبوض في البيع الفاسد مملوك
 بالقبض مضمون بقيته فلا يبعد كون الشخص مال الكاوضا منا فكان الجواب مستقما وكان القول
 بالضممان متجها حتى على قول من قال بملك الموهوب فاسد انتهى وكذا لا يمنع من الرجوع في الهبة الفاسدة
 القرابة فكذا غيرهما من باقي الموانع كافي العمادى شيخنا عن الهبة متى رجع على القول بثبوت
 الملك بالقبض في الهبة الفاسدة ما في البحر عن الاسعاف من انه اذا وقع الأرض التي وهبت له هبة
 فاسدة صح الوقف وعليه قيمتها (قوله وان وهب دفتياني براح) لأنه معدوم فلا يملك الا بعقد جديد
 بخلاف لبن في ضرع وصف على غنم ونخل في أرض وغمر في نخل لأنه كشاع فلورفسله وسلمه جاز زوال
 المانع وهل يكفي فصل الموهوب له باذن الواهب ظاهرا وايد نعم تنوير وشرحه واعلم انه قد وقع لصاحب
 الدر رهنا اشتباه حيث قال ويجوز هبة البناء دون العرصة اذا أذن الواهب في نفسه وهبة أرض فيها
 زرع دونها ونخل فيها ثم ردونه اذا امره بالمحصاد والمجداد الخ قال عزى زاده هذا لما اشبهت عليه المسئلة
 مع عكسها وهي هبة زرع بدون أرضه وهبة ثم ردون شجره فانه يصح استحسانا ان أمره بالمحصاد والمجداد
 وفعل بخلاف ما ذكره حيث لا يصح مطالع الا لا بد متصل به اتصال خلية فكان بمنزلة المشاع الذي يحتمل
 القسمة فلا تتم بدون الافراز والحيازة كافي الكافي وأيضا هبة البناء دون الأرض من قبيل هبة زرع
 بدون أرضه لامن عكسه فجعل صاحب الدر مع هبة الأرض بدون زرعها من غير واحد غلط صريح
 انتهى (قوله لو يدا الموهوب له) لان القبض ثابت فيها وهو الشرط سواء كانت في يده امانة أو مضمونة
 لان قبض الامانة ينوب عن مثله لا عن المضمون والمضمون ينوب عنهما والاصل انه متى نجاس القبضان
 ناب أحدهما عن الآخر وان اختلفا ناب الاقوى عن الاضعف دون العكس هذا اذا كان الموهوب

وقال الشافعي تصح ونعني بالمحوزان
 يكون معرنا عن املاك الواهب
 وحقوقه وبعبارة اخرى لا يقسم ما لا يمتثل
 القسمة أى لا يفتى متفعلا به بعد
 القسمة اصلا كعبد واحد ودابة
 واحدة ولا يفتى متفعلا به بعد القسمة
 من جنس الانشباع الذي كان قبل
 القسمة كالنهر الصغير والجمام الصغير
 والثوب الصغير ونعني بالمقسم ان
 يبقى متفعلا به في الحالين قبل القسمة
 وبعد فان وهب شيئا مشاعا
 فسدت الهبة (فان قسمه وسلمه) الى
 الموهوب له (وان يلعن وسلمه) اليه
 بر لا يصح (وان يلعن وسلمه) اليه
 وهذا الدهن في السهم والسهم في
 الابن وملك الموهوب (بالقبض
 جديد لو كان الموهوب في يد
 الموهوب له

مضموناً في يده كالغصب والمهرن والمقبوض على سوم الشراء لا اشكال فيه لان المقبوض في يده حقيقة وحكم فيبرأ عن الضمان بمجرد قبول الهبة وكذا اذا كان في يده عارية أو اجارة لانه قبضها لنفسه وبه ثابتة فيه وأما اذا كانت في يده بطريق الوديعة فشكل لان يده يد المالك لكن لما لم يكن عاملاً للمالك بعد الهبة اعتبرت يده الحقيقية زيلعي واعلم ان في قول الزيلعي فيبرأ عن الضمان اشارة الى ان العين المرهونة تكون مضمونة في يد الموهوب له بمثلها أو قيمتها احترازاً عما اذا كانت العين مضمونة بغيرها كالبيع المضمون بالثمن وكازهن المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد عقد الهبة ومضى وقت يتمكن من قبضها لان العين وان كانت في يده مضمونة الا ان هذا الضمان لا تصح البراءة منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءة واذا كان كذلك لم يوجد القبض المستحق بالهبة فلم يكن بد من تحديد قبض آخر غاية عن شرح الاقطع (قوله وهبة الاب الخ) لان قبضه ينوب عنه كذا من له ولاية على الطفل في الجملة وهو كل من يعوله فدخل الاخ والعلم عند عدم الاب لو في عياله ثم يورثه وليس المراد من عدم الاب خصوص موته بل ما يشمل غيبته المنقطعة ولو عبر به كفي البحر لكل أولى لانه حينئذ يعلم المحكم في الموت بالطريق الاولى والاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكتفي فيه بالاجاب درو ما في الدرر والزيلعي من قوله لانه وليه فيشترط قبضه قال في الشريعة لانية حق العبارة فلا يشترط قبضه (قوله وهبت هذا الشيء لابني) يشير الى ما في الدرر من انه لا بد وان يكون الموهوب معلوماً (قوله أو يد مودعه) لان يد المردح كيد المالك بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب او الميراث أو المستأجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه لان كل واحد منهم قابض لنفسه زيلعي قال الشيخ شاهين يؤخذ من العلة ان هبة الاب لطفله العين المعارة لا تصح انتهى ووجهه ان المستعير قابض لنفسه كالمستأجر ونحوه قال شيخنا ولم اقف عليه بعد المتبع لكلام الزيلعي والنهاية والعناية والبحر فاضحيان ثم رأيت في البرازية صرح بالجواز حيث قال هبته من ابنه الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الاب قابضاً بكونه في يده أو يد مودعه أو مستعيره انتهى ووجهه عدم لزومها أي العارية فلا اعتبار بالدلالة مع وجود الصريح انتهى بقي ان يقال شمل اطلاقه ما لو كان الذي وهبه لابنه عبداً آتقاً وارسله في حاجته قبل عودته فانها صحيحة كما في البحر لكن يعر على صحة الهبة في الأبق ما نقله شيخنا عن منية الماتى حيث قال سقطت لؤلؤة فوهبها لرجل وسلطه على الطلب والقبض فطلب وقبضها فالباطلة لان في قيامها وقت الطلب خطر انتهى ووجهه ان الأبق في وجوده خطر اللهم الا ان يحمل على ما اذا علم وجوده وقت الهبة ثم رأيت في الدرر مانعه ويجوز هبة أبق متردد في دار الاسلام لطفله لان يد المولى باقية عليه حكماً لقيام يد اهل الدار عليه فخرج ظهور يده من ذلكهم ان دخل فيها ولو وهبه بعد دخوله فيها لم يزوق قدر في باب استيلاء الكفار انتهى (قوله وكذا اذا وهبت للطفل امه الخ) وكذا كل من يعوله ولم في يده ضرب ولا به حتى كان له تأديبه وتسليمه في صناعة ودخل الملتقط ويملكه الصغير بمجرد الهبة والصدقة في هذا كله كالطه زيلعي وبحر وبياح لوالديان بأكل من مأكول وهبه وقبل لا بخلاف غير المأكول حيث لا يباح الاحتاجه ويبيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبته درو ليس للاب التعويض من مال الصغير بحر (قوله وأبره ميت) او غائب غيبة منقطعة (قوله وهو الاب أو الجد الخ) أي الاب ووصيه والجد ووصيه على هذا الترتيب ولا يجوز قبض غير هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عيال القابض أو لم يكن وسواء كان ذارح محرم أو اجنيداً واذا قبضها الاجنبي أو غيره غير الاربعة ليس له الانفاق منها كذا في البحر ومقتضاه ان غير الاربعة ليس له الانفاق منها ولو كان وصى القاضي فليراجع (قوله في حجرهما) بالفتح والكسر والجمع المحجور شيخنا عن الصحاح وحجراً الانسان حضنه وهو مادون ابطه الى الكسح ومعنى كونه في حجره انه في كنفه ومنعته حموى (قوله وتم قبضه ان عقل) ولومع وودأبيه لانه في النافع المحض كالبالغ حتى لو وهب له اعمى لا نفع له ولحقه مؤثمة لا يصح قبوله والمراد بعقل هنا

وهبة الاب لطفله تتم بالعقد أي بقوله وهبت هذا الشيء لابني فلان ولا فرق بين ان يكون هذا الشيء في يده أو في يد مودعه وانما قيد بقوله لطفله لانه لو وهب شيئاً لابنه الكبير يشترط قبضه وان كان في عياله ولا يكتفي بقبض ابيه عندنا وكذا اذا وهبت بقبض ابيه عندنا وهو في عياله وابوه للطفل امه شيئاً وهو في عياله (وان ميت ولا وصى له جازت الهبة) وهو وهب له اجنبي يتم قبضه عليه الاب والجد ابوالاب عند عدم الاب او وصيهما (و) قبض (امه واجنبي لو) كان الطفل (في حجرهما) قبضه لانه لو لم يكن في حجرهما لا يتم قبضهما في حجره (و) تتم (قبضه ان عقل)

ان يكون مميزا يعقل التحصيل وصح ردها لقبوله كما في البحر واختلف فيما لو قبض من يعوله والاب حاضر فقيل لا يجوز والصحيح هو الجواز على ما اعتمد المصنف في شرحه درر ويجوز قبض زوج الصغيرة ما وهب لها بعد الزفاف هكذا شرح عليه الزيلعي والبحر ولم يوجد في غالب نسخ الشارح قال الزيلعي واشترط الزفاف لثبوت ولاية الزوج لانه انما يملكه باعتبار انه يعولها وذلك بعد الزفاف ولا يشترط ان تكون ممن يجامع مثلها في الصحيح ولو قبض الاب جاز وكذا لو قبضتها ان كانت عاقلة وفيه دية الهبة لانه لا يملك قبض دونها مطلقا ولا يملك المولى قبض ما وهب لعبد المحجور اذا قبضه العبد مملوكا للمولى لانه كسب عبده وكذا المملوك لکن لا يملكه المولى لانه احق باكتسابه بحجور قد منسا كراهة بفضيل بعض الاولاد في الهبة حالة الصحة لان زيادة فضل ولو وهب ماله كله لواحد جاز قضاء وانهم واختلف التسوية بين الذكر والانثى في الهبة ولو كان ولدها فاسقا فآراد صرف ماله في الخير وحرمانه فهذا حير من تركه لان فيه اعانة على المعصية ولا يعطى للفاسق اكثر من قوته ولو اتخذ لولده أو تلميذه شيئا ثم اراد اعطاه لغيره ليس له ذلك ما لم يمين وقت الاتخاذ عارية وثياب البدن يملكها باليسر بخلاف نحو ملحفة ووسادة وضربا بين يدي الصبي هدايا المحتان في يصلح له كتياب الصبيان فالمدية له والافان المهدي من اقرباء الاب او معارفه فللاب وان من اقرباء الام او معارفها فلا م سوا قال هذا الصبي ولم يقل ولو قال هديت للاب اوللام فالقول قوله وكذا زفاف اننت ولا يجوز ان يهب شيئا من مال طفله ولو بعوض بحجور ود زفاف بكسر الزاي مصدر زفت المرأة زفها وزفها نوح أفندي والمراد بالزفاف بعثها الى بيتة همتاي (قوله وان وهب اثنتان لواحد اراصح) لانها سلماتها هبة وهو قبضها منها كما كذلك فلا شيع عيني (قوله لا عكسه) وهو ان يهب من اثنتين كبيرين ولم يمين نصيب كل واحد عند أبي حنيفة لانه هبة النصف من كل واحد منهما بديل انه لو قبل أحدهما فيما يقسم تحت في حصته دون الآخر فعلم انها مما عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما لا يصح لانه عند واحد قيد بالهبة لان الزهن من رجلين ولا جازة من اثنتين حائرا اتفاقا وقيد بكون الواهب واحدا لانه لو كان اثني والموهوب له كذلك لا يجوز اتفاقا نهائيد وقيدنا بكون الموهوب لهما كبيرين لانه لو كان أحدهما كبيرا والاخر صغيرا وهو في عياله لا تجوز الهبة اتفاقا لانه حين وهب ارقاب احصة الصغير في النصف الاخر شاعا محيط وقيدنا بعدم البيان لانه لو بين بان قال هذان ثلثها وثلثها أو هذان نصفها وثلثها لانه لا يجوز عند أبي حنيفة وابي يوسف وان قبضتها وقال محمد يجوز ان قبضتها وقيد بالدار ومراده ما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها كالبيت يجوز اتفاقا وقيد بكون الموهوب له اثنتين لانه لو كان واحدا فوكل اثنتين بقبضها فقبضها جاز خاتية كذا في البحر (قوله ولا يهب اصح) لان هذه هبة الجمله منها اذ التملك واحد فلا يتحقق فيه الشيع فصارك اذا رهن من رجلين بل أولى لان تأثير الشيع في الرهن أقوى منه في الهبة حتى امتنع رهن المشاع فيما لا يقسم أيضا بخلاف الهبة والجواب عنه من طرف الامام في الزيلعي (قوله وصح تصديق عشرة وهبتها الخ) هذا رواية الجامع الصغير جعل كل واحد منهما مجازا عن الآخر حيث جعل الهبة للفقيرين صدقة والصدقة على الغنيين هبة وفرق بين الهبة والصدقة في الحكم حيث أجاز الصدقة على اثنين ولم يجز الهبة والجامع بينهما ان كلامهما تملك بلا عوض فجازت الاستعارة والفرق بينهما ان الصدقة يتبني بها وجه الله وهو واحد والفقير نائب عنه ولا كذلك الهبة فيكون تملكها من اثنين ولما لو أوصى بثلاث ماله للفقراء صح وان كانوا مجعولين لانها وقعت لله تعالى وهو معلوم ولو أوصى به لاغنياء غير معينين لا يجوز وفي الاصل سوى بينهما فوجب ان يمنع في البابين فكان في المسئلة روايتان وهذا كله قول أبي حنيفة واما عنددهما فالهبة من شخصين جائزة فالصدقة أولى عيني وصح في الهداية ما ذكره المصنف من الفرق والمراد من نفي الصحة نفي الملك فلو قبضها وسلمها صح بحج

(باب الرجوع في الهبة)*

ويجوز قبض زوج الصغيرة ما وهب لها بعد الزفاف (وان وهب اثنتان دارا) مشتركا بينهما (لواحد اصح لا عكسه) أي لا يصح لو وهب واحد دارا من اثنتين عند أبي حنيفة وعنددهما يصح (واصح تصديق عشرة) من الدراهم (وهبتها للفقيرين لا الغنيين) أي لا يصح تصديقها وهبتها للغنيين وقال أبو يوسف ومحمد يجوز كله وانما اخص العشرة بالدار كرايا جازا فانه وضع المسئلة في الجامع الصغير هكذا (باب الرجوع في الهبة)* اذا وهب هبة لاجنبي

بمعنى الموهوب لأن الرجوع انما يكون في حق الايمان لا في حق الاقوال ولو وهب الدين من غير من عليه الدين وسلطه على قبضه وقبل وقبض له الرجوع لأن الهبة هنا تمليك لا إسقاط جوى وإطلاق الرجوع في الهبة فانصرف الى الايمان فلا رجوع في هبة الدين للدين بعد القبول بخلافه قبله لكونه إسقاطا بغير (قوله صح الرجوع) أى . أن كره تحريما وقيل تنزيها ولومع إسقاط حقه في الرجوع درويدي دخل في الهبة الحديثة فلم يهدى الرجوع كما في المنية شيخنا عن القهستاني وقيد بالهبة لأن الصدقة لا يصح الرجوع فيها لأن الغرض منها الثواب فتدحى أصل العرض حموى وإفاد في الشرع بلالية أنه لا رجوع في الهبة للفقير لأنها صرقة انتهى (قوله من ليس بذي رحم محرم) فخرج به من كان ذارحم وليس بمحرم ومن كان محرما وليس بذي رحم ولهذا قال في الدرر ومنه المحرمة بالقرابة واحتز به عن المحرمة بالسبب لا بالنسب الخ والمراد بمحرمة السبب اما الرضاع او المصاهرة فالمراد من قوله فخرج به من كان ذارحم بمعنى من النسب والافاضة من الرضاع لو كان ابن عم يصدق عليه أنه رحمه محرم كذا ذكره شيخنا والحكم المذكور في القرابة صحيح ولومع اختلاف الدين شرعا بلية بل وان كان حربيا كما سيأتي عن القهستاني (قوله وقال الشافعي لا رجوع فيها) لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبته الا الواهب فيما يهب لولده ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الواهب أحق بهبته مالم يهب منها أى مالم يعرض والمراد حق الرجوع بعد التسليم لأنها لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم والمراد بما روى ان لا ينفر ديار الرجوع بلا قضاء ولا رضاء الا بالدادا احتاج الى ذلك فانه ينفر ديار لاخذ الحاجة الى الاتفاق ويسمى ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة درر أو المراد أنه لا يحل الرجوع بطريق الديانة والمروءة وهو كقوله عليه السلام لا يحل زجر بل يؤمن بالله واليوم الآخر ان كان بيت سبعان وجاره الى جنبه طأوى لا يلبق ذلك بالديانة والمروءة وان كان جائزا في الحكم نهاية وقال الزيلعي بعدما أجاب بما أجاب به صاحب الدرر على ان لا نسلم ان الحديث الذي رواه ينافي الرجوع لانه خبر عن قبضه فنعنا أنه لا يلبق به ان يرجع فيه الا الواهب فيما يهب لولده ونظيره قوله عليه السلام المؤمن لا يكذب وقوله عليه السلام الزاني لا يزني وهو مؤمن أى لا يلبق به ان يكذب أو يزني وهو مؤمن لانه ينافي صفة الايمان بل هو قبيح ومع الايمان أفتح فكذا هذا الخ أى تبيح من حيث العادة لا الشرع لأن الشرع ممكنه من الرجوع وبمذهب الامام الشافعي قال الامام مالك وأحمد في طاهر مذهبه وينب في الحديث السابق بضم الياء التحية وفتح الثاء المثلثة مضارع مجزوم من أتاب يشيب أى عوض عزى زاده (قوله سبعة أشياء) مأخوذة مما قيل

(صح الرجوع فيها) أى في الهبة اما بالنقص أو بالرضى والمراد بالرجوع هبة من ليس بذي رحم محرم (ومنع الرجوع) في الشافعي لا رجوع فيها (دمع حروف) في السبعة أشياء (جمعها المصنف في حروف دمع حروفه) فالرمال الزيادة المتصلة كالغرس

ومانع عن الرجوع في الهبة * يا صاحبي حروف دمع حرقه

(قوله حروف دمع) في هذا المزج تغيير لأعراب المتن ان يقال ان المصنف حذف المضاف وأقام المضاف اليه مع ما رفعه ارتفاعه ومزج الشارح بيان لاصل ذلك حموى والمعنى التركيبي ان دمعته لا تكثر به بحال كان اطرافه تنسحل جرح وجهه فالحرف الطرف ونزقه نفذ فيه قهستاني (قوله الزيادة المتصلة) ولوزادت قبل الرجوع كما اذا شب الصغير ثم شاح لانه لا وجه للرجوع في الموهوب دون الزيادة لعدم الامكان ولا مع الزيادة لعدم دخولها تحت العقد بغير لكن في الخيانة الزيادة لو ذهبت كان له الرجوع واعتمده القهستاني كذا قيل وأول ما ذكره في الخيانة من أنه له الرجوع اذا ذهبت الزيادة صرح به في البحر أيضا فكان المناسب ذكره العزو للبحر بعد قوله لكن في الخيانة الخ بقى ان يقال علل في الدرر ما اعتمده القهستاني موافقا للخيانة بقوله لان الساقط لا يعود وهو صريح في ان قاضيا لا يحال ما ذكره الزيلعي بل ينول بعدم الرجوع أيضا وهو خلاف ما في البحر عن الخيانة فتنبه (قوله كالغرس) كذا السمن والمجال والخياطة والصبغ والقصر في الثوب وكبر صغير وسماع أصم وابصار أعشى واسنم عبود ما واته وفرو جناية كذا في الدرر وقوله ومداواته يعنى كان مريضا فداواه بخلاف

ما اذا مرض عنده فداواه حيث لا يمتنع الزجوع كما في الجوع عن المحيط (قوله بالكسر) وبالفتح كما سبق
 (قوله فلا يسقط حق الزجوع) الا في القطعة التي بنى فيها أو غرس زبل على كذا قيل وأقول ما ذكره
 الزبلي مغروض فيما اذا كان البناء والغرس بقطعة من الارض موجباً لزيادة القيمة فيم افلهذا الممتنع
 الزجوع في القطعة التي بها البناء والغرس دون غيره وما ذكره الشارح مفروض فيما اذا لم يوجب
 زيادة القيمة أصلاً بدليل قول الشارح أما اذا لم يزد المالكه ماله الى حوله لا يعاين به فيكون قوله لا يسقط
 حق الزجوع على اطلاقه ومن هنا تعلم ان استثناء القطعة التي بها البناء أو الغرس غير صواب وان أردت
 زيادة الايضاح فاعلمك بمراجعة الشرع لاية فيم اعان الخاتمة لهو من فيم اكرناه (قوله فانها ليست
 بزيادة حقيقة) بالمعنى المتقدم وهو الحقيقة الشرعية بل ان صان نظرك لكانت زيادة في العين
 حقيقة جوى (قوله من زوج أو جفور) فيدبه ليعيد امتناع الزجوع لو كانت الولادة باسقاط
 سيدها الموهوب له لانها به كازالة عن ملكه لم يثبت لها من أسومية بل لا يذهب القسح لقوله
 عليه السلام اعنقها ولدها نذاذ كره شيخنا بقها ومنه يعلم خط من اتى بان له الزجوع حين سئل منه
 بمكة وهذا قال السيد انجوى فيه أى في الافتاء باز جوع تأمل ولم يبين وجهه ووجهه ما ذكره (قوله
 ان يرجع في يادون الولد) يعني اذا استغنى ولدها فهو ما انى ان نزل البر حدى رعيه انه قول أبى
 يوسف ولو جلبت ولم تلد هل للواهب الزجوع قال في السراج لا يقال زبلى نعم هو الجوهرة مريض
 بدون تستعرق وهب أمة فبات وقد وضعت ردها مع غيرها هو لخصار كذا في الدونى انصاره
 ذكر الوفاء اشارة الى انها لو جلبت لا ترد وهو كذلك فيما يهرو ينبغى ان يكون من سرحا ف وما ي
 عن السراج والزبلى من الخلاف ينبغى حمله الى ما اذا صار الحل من غير السيد بدليل ما ذكره من
 شيخنا من انها بالاسقة لا بد بغير كازالة عن ملكه (قوله وان كان من يادى السعر له ان يرجع) فانه
 لازيادة في العين (قوله واذا وهب عبد فعلمه القرآن أو المحررة الخ) كذا لو سلمه اليك بدار كانت انجبيه
 فعلها الكلام أو شيئا من المحرور لا يرجع حدوث الزيادة في العين كما في البحر ان كانت بعنوان كك
 في الزبلى والعينى ما يخالفه فايراجع (قوله لا يرجع عند أبى يوسف) قال النجوى وهو المختار
 كما في المتقطعات (قوله وفي قول زفر يرجع) لان هذه ليس - زيادة في العين فأشبهت اربا به في السعر
 وروى الخلاف بالعكس زبلى (قوله وكذا الوهاب الخ) وفي المحيط لو قال رجل وهب لك مورثى هذا
 العبد فلم تقبضه في حياته بل بعد وفاته وقال الموهوب له فقبضته في حياته وللعبد يد الوارث بالمول
 للوارث لان القبض قد سلم الساعة والميراث قد تقدم البعض بمر ومقتضى التفيد بكون العبد في يد
 الوارث انه لو كان في يد الموهوب له لاركون النول للوارث بل للموهوب له (قوله فالتقول للواهب)
 لانه يركز زوم العقد زبلى وذكر في الخاتمة بقصدا حسا وهو ان زيادة الميراث ككهم الجار يد الصغيرة
 اذا انكر الوهاب وجودها عند الموهوب له كان النول قوله وأما في البناء والخياطة النول للموهوب له
 وهكذا ذكر في المحيط لانه استثنى ما اذا كان لا يبنى في مثل تلك المدة مصر (قوله موت أحد المتعاقدين)
 لان بموت الموهوب له ينتقل الملك الى ورثته وهم لم يستعيدوا من جهة الوهاب فلا يرجع عليهم كما اذا
 انتقل اليهم حال حياته ولان تبدل الملك كتبدل العين فصار كعين أخرى وموت الوهاب يصل حياته
 لانه وصف وهو لا يورث كخيار ازرؤية والشرط خلاف خيار العيب وخيار النعمين ولان الشارح
 أوجه للواهب والوارث ليس بواهب زبلى هذا اذا مات أحد حيا بعد التسليم فلو قبله بطلت ولو اخذها
 والعين في يد الوارث فالتقول للوارث كما في الدرر سبق عن البحر قال وقد نظم المصنف ما يسقط بالموت فقال
 كفارة دية حراج ورابع * ضمان اعتق هكذا بقات
 كذا هبة حكم الجميع سقوطها * موت لسان الجميع صلات
 (قوله خذ عود من هبة) أما اذا لم يوجب له شيئا أو صدق عليه ولم يذكر انه عوض لا يسقط الزجوع

بالكسر (والبناء والسمن) وغيرها
 مما يوجب زيادة قيمة الموهوب أما اذا
 لم يزد المالكه ماله كما اذا بنى دكا
 صغيرا أو غرس عرسا لا يعاين به فلا يسقط
 حق الزجوع وكذا اذا زاد زيادة
 توجب بمسألة كالسمن الشاخصه
 فانها ليست بزيادة حقيقة بل هي
 نقصان من السمن مع الزجوع ولو
 كانت الزيادة من السمن لكانت
 الهبة أمة فبات بغير رد الوهاب ان
 من زوج أو جفور ولولا ذلك وان كانت
 من زوج أو جفور لكانت
 الزيادة في السعر لكانت
 وهب ادا علمه ان الزيادة
 لا يرجع عند أبى يوسف وفي قول زفر
 يرجع ولذا في الميراث له انه سمن
 من يدى ويكسبه الوهاب بالمول
 لا وهب من يدى ويدرار النول
 لا وهب من يدى (وامم موت أحد
 المعاقدين اذا مات الموهوب له
 أو الوهاب يبع الزجوع من الوهاب
 أو زبلة الوهاب والعين العوض
 أو مال الموهوب له الوهاب خذ
 عود من هبة أو يبدل الوهاب

فوائد كراهه الخ الشطر لا يترن الا
 الساع في اوله وتشديدا لما مع
 يجوز حذفه امه

بل لكل منهما ان يرجع في هبته كذا في البحر وهو صريح في عدم الفرق بين الهبة والصدقة فيخالف ما قدمناه من انه اذا كان الموهوب له فقير ليس له الرجوع لانها صدقة اللهم الا ان يحمل ما هنا على ان المتصدق عليه غني فترول المخالفة لانها حينئذ تكون مجازا عن الهبة (قوله فقبضه) يشير الى انه يشترط في العوض ما يشترط في الهبة من القبض والافراز فاذا انه تمليك جديد وان سمي عوضا فدل على انه يجوز باقل من الموهوب من جنسه في المقدرات ولا يجوز للاب ان يعرض عما وهب للصغير من ماله وان عوض فللموهاب ان يرجع لبطلان التعويض شيخنا عن البرازية وقوله من ماله أى مال الصغير والعليل ببطلان التعويض يفيد ان للاب الرجوع بالعوض وفي الدر عن البحر قال ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فلنكسر منه الرجوع انتهى ووجهه في العبد ظاهر لان الهبة تبرع وهو ليس من أهله فاذا ملك العبد الرجوع لبطلان الهبة فكذلك الموهوب له الرجوع بالعوض لان التعويض مبنى على الهبة وقد بطلت (قوله والعوض درهم من تلك الدراهم) فالدرهم تعيين في الهبة والرجوع در عن المجتبى ولو كان الموهوب شيئين فعوضه أحدهما عن الجميع ان كان في عقد واحد لم يكن ذلك عوضا وان كان في عقدين في مجلس أو مجلسين فعوضه أحدهما عن الآخر فهو عوض في ظاهر الرواية لان اختلاف العقد كان اختلاف العين ودقيق المحنطة يصلح عوضا عنها لكونه حادنا بالطحن وكذا الوصبع ثوبان من الثياب الموهوبة او خاطه اولت بعض السويقي ثم عوضه لان حقه في الرجوع قد انقطع بهذا الصنع مبسوط والمشهود عليه بالهبة اذا ضمن شهوده بعد رجوعهم لا رجوع له على الموهوب له لحصول العوض وان لم يضمهم فله الرجوع فتح القدير ولو وهبه جاريةتين فولدت احدهما فوهبه الولد امتنع الرجوع لانه ليس له الرجوع في الولد فصلح عوضا كذا في البحر ولا بد من تقييد الولادة بكونها من زوج أو فخور كما قدمه الشارح حتى لو كانت من السيد الموهوب له امتنع الرجوع في المستولدة وان لم يعرضه عنها (قوله وصح من اجنبي) لان الموهوب له لم يحصل له بهذا العوض شيء لم يكن سالما له من قبل فيصح من الاجنبي كما يصح منه كالحمل والصلح عن دم العبدز يلعب (قوله بطل حق الرجوع) مطلقا سواء كان بأمر الموهوب له أولا لان العوض سلم له فلم يبق حق الرجوع درر (قوله ثم المتبرع لا يرجع على الموهوب له الخ) وكذا لا يرجع في عوضه لانه متبرع عن الموهوب له لاسقاط حق الرجوع عليه وذلك جائز درر (قوله وان أمره به الخ) واصل بما قبله والاصل ان كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامرابادانه مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما فلا الا اذا شرط الضمان ظهريه وحينئذ فلو أمر المديون رجلا بقضاء دينه رجوع عليه وان لم يضم لوجب عليه ونخرج عن الاصل ما لو قال انفق على بناء دارى أو قال الاسير اشترى فانه يرجع فيه سبلا بشرط رجوع در عن كمال الحائمية (قوله رجوع الموهوب له على الواهب بنصف العوض) لانه لم يدفعه الا ليسلم له الموهوب كله فاذا فات بعضه رجوع عليه بقدره كغيره من المعاوضات درر وهذا فيما لا يحتمل القسمة اما فيما يحتملها اذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع بالعوض جوى (قوله لاحق يرد ما بقى) لانه يصلح عوضا لكل ابتداء فكذا بقاءه لكنه يتخير لانه ما سقط حقه في الرجوع الا ليسلم له العوض ومراده العوض الغير المشروط اما المشروط فبإدلة فيوزع البذل على المبدل بجرع النهاية فاذا استحق بعضه يرجع بما قبله من المعوض وما في الدر من قوله يرجع بما قبله من العوض صوابه من المعوض كما في الشربة لالية ولو استحق جميع العوض فللموهاب ان يرجع في كلها ان كانت قائمة لان كانت هالكة كما لا يرجع لو استحق بعد ان زادت الهبة خلاصة ولو استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان قائما وبمثله ان كان هالكا وهو مثلى وبقيته ان كان قيما تنوير وشرحه عن غاية البيان قال العلامة المقدسى بشكل ما في الغاية على ما في قبله من الخلاصة فانه جعل الزيادة مانعة من الرجوع وما في الغاية لم يجعل الزيادة مانعة من الرجوع انتهى أقول ليس في عبارة الغاية ما يفيد صريحان الزيادة غير مانعة غير ان اطلاق عبارته يقتضى ذلك ويمكن

فقبضه الواهب سقط الرجوع ولو وهب الواهب شيئا ولم يقل خذ هذا عوضا عن هبتك او ماشا كله فلكل واحد منهما ان يرجع اما اذا كانت الهبة ألف درهم او دارا والعوض درهم من تلك الدراهم أو بيت من تلك الدار لا يكون ذلك عوضا وللموهاب ان يرجع في الباقي (وصح من اجنبي) اى ان عوضه فقبض عن الموهوب له بطل حق الرجوع الواهب العوض بطل على الموهوب له ثم المتبرع لا يرجع على الموهوب له بما عوضه وان أمره به لم يضم له (وان استحق الموهوب له صريحا رجوع) الموهوب نصف الهبة رجوع) بنصف العوض له على الواهب (ان استحق نصف وبكسسه) اى ان استحق في الهبة العوض (لا يرجع الواهب ما بقى) من ثبتي حتى يرد الواهب (ما بقى) وقال العوض فحينئذ يرجع فيها وان زفر اذا استحق نصف العوض له ان يرجع في الهبة وان كان لا يقبل القسمة (فالعوض النصف رجوع) الواهب (بالمعوض) الموهوب له

تقييده بعبارة الخلاصة حموى بقى ان يقال ما سبق من الخلاصة من قوله لان كانت هالكه ينبغي
 ان يقيدهم الضمان بما اذا لم يكن العوض مشروطا ولم اره (قوله رجوع بالمعوض) لان التعويض
 مانع فاذا وجد في النصف يمنع بقدره درر ولا يضر الشروع لانه طارئ (تبيينه) نقل في المجتبى
 انه يشترط في العوض ان يكون مشروطا في عقد الهبة أما اذا عوضه بعده فلا ولم ار من صرح به غيره
 وفروع المذهب مطلقة كما مر فتدبر درر فلت الظاهر ان لاشترطا بالنظر لما سبق من توزيع البدل على
 البدل مطلقا وحينئذ في المجتبى لا يخالف اطلاق فروع المذهب فتأمل (قوله خروج الهبة) لانه
 حصل بتسليم الواهب فلا يتقضى اطلاق في الخروج فشمهل ما اذا وهب لانسان دراهم ثم استقرضها منه
 فانه لا يرجع فيها لاستهلاكها خانية وشمهل ما اذا وهبها الموهوب له فانه لا يرجع للواهب الا اولا اذا
 رجع الثاني فللواهب الاوّل الرجوع سواء كان بقضاء او تراض مبسوط وفي المحيط لو تصدق بها الثالث
 على الثاني او باعها منه لم يكن للاوّل ان يرجع لانه عاد اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا
 الملك فلا يرجع انتهى ومفاده ان العير اذا عادت الى ملك الموهوب له بفسخ كان للاوّل الرجوع واطلاق
 في الخرج عن الملك فانصرف الى الخروج من كل وجه فلو ضي الموهوب له بالشاة او نذر التصديق بها
 وصارت لحما فانه لا يمنع الرجوع في الهبة عند ابن حنيفة ومحمد لعدم الخروج عن الملك وقال أبو يوسف
 بامتناعه لانها خرجت عن ملكه كذا الى الله تعالى حموى عن شرح المجمع وكذا ذهبها عن هدى المتعة
 والقران لا يمنع الرجوع درر المجتبى (فخرج) بعد عليه دين او جناية خصا فوهبه مولاه لغريمه او لولي
 الجناية سقط الدين والجناية ثم لو رجع صح استحسانا ولا يعود الدين والجناية عند محمد ورواية عن الامام
 كما لا يعود النكاح ولو وهبها لزوجها ثم رجع وفي البحر عن الحامية قال وفي رواية يعود النكاح انتهى
 ولو ذهبها من غير تضيعة فله الرجوع اتفاقا تنوير وشرحه واعلم ان صاحب الدرر ذكر مسألة التصديق
 بالهبة وبيعها مقيدة بالفقر في جانب الصدقة وبالغنى في جانب البيع ونسبه ولو تصدق به الثالث على
 الثاني ان كان فقيرا او باعه منه ان كان غنيا لم يرجع الاوّل لان هذا ملك جديد الخ قال عزى زاده لعله
 انما قيد بالفقر لانه لو كان بدل الصدقة الهبة لا يكون سيما جديدا كذا بخط بعض العلماء انتهى وتعقبه
 شيخنا بقوله سيما في كلام الدرر ان في هبة الموهوب له العير الموهوب له للواهب انتقل الملك من
 الموهوب له الى الواهب ولهذا اشترط بغيره بخلاف الرجوع بالقضاء او الرضا فانه فسخ واعادة للملك
 القديم وحينئذ فلا شك ان الهبة سبب جديد فسقط ما قاله عزى عن بعض العلماء والظاهر ان قيد الفقر
 اتفاقا كقيد الغنى في جانب البيع ولهذا اطلقهما في البحر عن المحيط فجعله أى فجعل عزى الصدقة
 سببا جديدا دون الهبة تبعها البعض ثم حكى ما اذ قد تقرر ان كلامنا عليك بلا عوض انتهى وما في الدرر
 من قولهم فلم يشترط قبضه مفرع على ما ذكره ولا من ان الرجوع بتراض أو حكم فاض فسخ لعقد الهبة
 من الاصل واعادة للملك القديم يدل عليه تعليله بأن القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود الملك
 القديم انتهى فظهر واتضح ان التمرة التي نقلها عزى عن بعض العلماء بين الصدقة والهبة باء على ان
 التقييد بالفقر احترازي غير صحيح ومما يدل على ذلك ايضا ما ذكره القهستاني اولا حيث جعل خروجها
 عن ملك الموهوب له مانعا من الرجوع ولو بالهبة أو الصدقة ونسبه وخروجها أى الهبة بالبيع والهبة
 والاعتاق والصدقة ونحوها عن ملك الموهوب له كتبدل العير انتهى ثم ذكرنا بما بعد خوصصة ما هو
 اصرح من ذلك حيث ذكر ان الواهب الاوّل لا يرجع اذا وصل الموهوب الى الواهب الثاني بهبة او ارت
 أو وصية أو شراء وغير ذلك كما في المحيط انتهى وانظر هل يكفي ذبح الهبة عن واجب الاضحية وان رجع
 فيها الواهب لم اره والظاهر انه يجزى لان القرينة تحصل بالاراقة (قوله كعدم بيع شئ) لان من له
 حق الرجوع في الكل يجزى بين ان يستوفى الكل أو النصف وكذا لانه ان يترك الكل او البعض عني
 (قوله الزوجية) لانها نظير القرابة في التواصل بدليل جريان التوارث بينهما فكان المقصود الصلة

قوله رجوع بالمعوض تقدم هامشه
 في آخر المزملة التي قبل هذه

(والخاء خروج الهبة من ملك الموهوب
 له) بان باع الهبة او وهبها لآخر
 وبيع نصفها رجوع في النصف أى
 ان وهب دارا وبيعها الموهوب له
 ثم باع نصفها فالواهب ان يرجع
 في النصف (كعدم بيع شئ) أى
 ان لم يبيع شيئا منها لانه ان يرجع
 في نصفها (والراء الزوجية)

وقد حصل درر (قوله حتمها ان تكتب بالياء الخ) في الزاى خمسة أوجه من العرب من يدها فيقول
 زاومهم من يقول زاى ومنهم من يقول هذه زافية قصرها ومنهم من ينون فيقول زا وهذه اقيح
 الوجوه لانه لم يأت اسم على حرف وتنوين ومنهم من يقول زى فيشد الياء كذا ذكره أبو علي اسماعيل
 ابن القاسم عبدون في كتاب المقصور والممدود (قوله ثم نكح رجيع الخ) لان المعتبر حالة الهبة
 فان كانت اجنبية فيها كان مقصوده العوض فيثبت له الرجوع فيها فلا يسقط بالتزويج وان كانت
 حليلة له كان مقصوده الصلة دون العوض وقد حصل فسقط الرجوع فلا يعود بالابانة زيلعى وكذا
 الحكم اذا وهبت زوجها ولاجنبي قهستانى (فرع) لا تصح هبة المولى لام ولده ولوفى مرضه ولا تنقلب
 وصية اذ لا يدلل المحجور املوا وصى لها بعد موته يصح لعتقها بموته فيسلم لها در عن الكافي (قوله لا بالمصاهرة)
 فيه قصور فان المحرمية بالرضاع كذلك حموى (قوله لذى رحم محرم) ولو ذميا او مستأمنيا محر عن
 الميسوط لكن في القهستانى ولو كان كافرا حريبا كالاصل والفرع انتهى (قوله لانه لو وهب لذى رحم
 غير محرم) أراد بالمحرمية المنع ما كانت من جهة النسب فلا يراد بان العلم اذا كان أخاه من الرضاع (قوله
 يرجع عنده) لان الملك لا يقع فيه بالتقريب من كل وجه بدليل ان العبد أحق بما وهب له اذا احتاج اليه
 ولو كان ذارحم محرم من الواهب فزرجوع فيها اتفاقا على الاصح لان الهبة لا يها وما وقعت تمتع الرجوع
 ميسوط ولو عجز قريبه المالكات فعند محمد لا يرجع خذ فالابى يوسف واز عتق لا رجوع وان كان
 مولاه فريبا للواهب يرجع عجزا لكتاب أو عتق عند الامام وفي البحر عن الخانية وهب لآخيه ولاجنبي
 شيئا فتقبضاه كان له الرجوع في نصيب الاجنبي وقوله شيئا يعين ما لا يتسم كفى الدر عن الدرر (قوله
 وقال أبو يوسف ومحمد لا يرجع في الاول) وفي الثانى يرجع لان الملك يقع للمولى وله ان الهبة تقع للمولى
 من وجه وهو ملك الرقبة ولاعبد من وجه وهو ملك اليد الا ترى انه أحق به ما لم يفضل عن حاجته
 فباعه ارا حاد الجانبين تلزم فيهما وباعتبار الجاناب الا تحل تلزم فيهما فلا تلزم بالشك ولان الصلة قاصرة
 في حق كل واحد منهما زيلعى (قوله صدق بلا حلف) لانه منكر لوجوب الرد عليه فاشبهه المودع نوح
 أفندى فان قال الواهب هي هذه حلف المنكر انما ليست هذه كما يحلف الواهب ان المودع له ليس
 بأخيه اذا ادعى ذلك لانه ادعى بسبب النسب ما لا لازم فان المقصود اثباته دون النسب بمحر عن الخانية
 وفي قوله فكان المقصود اثباته الخ اشارة الى ان النسب لا يثبت بالكول (بتمة) نقل شيخنا عن
 القهستانى انه يصح الرجوع في الفاسدة وان وجد احد الموانع لان المقبوض منها مضمون بعد الهلاك فله
 الرجوع قبله انتهى عن العمادى (قوله بتراضيهما الخ) والكلام مثير الى ان الرجوع لا يصح بغيرهما
 لكن في الكرماني وغيره انه يصح من الاب حكما ولو كان لا يليق مروءة قهستانى وهو مخالف لما في الدرر
 حيث ذكر مانعه قال صدر الشريفة للوالدان يرجع فانه يتملك للحاجة فتوهم بعض الناس منه ان
 للاب ان يرجع فيما وهب لابنه عندنا ملقا وهو وهم باطل منشأ الغفلة عن قوله فانه يتملك للحاجة
 فان مراده ما ذكرنا يعنى حاجته الى الانفاق حتى لو لم يحتج الاب لم يجز له الاخذ من مال ابنه فان ما توهموا
 مخالف اتصريح علمائنا كقاضيخان وغيره ان قرابة الولاد من جملة الموانع انتهى (قوله او بحكم الحاكم)
 لانه مختلف فيه ففهم من رأى ومنهم من أبى وفي أصله وهاء لان الواهب ان طالب بحقه فالموهوب له يمنع
 بملكه وفي حصول المقصود وعدمه خفاء اذ من الجائز ان يكون مراده الثواب والتواضع على هذا لا يرجع
 لمحصل مقصوده ومن الجائز ان يكون مراده العوض فعلى هذا يرجع فلا بد من الفصل بالقضاء
 او ارضاء درر قال في المغرب الوهاب بالمدخا وانما هو الوهبى وتعقبه في العناية بأن المقصور السماعى
 ليس بخفا (قوله نفذ ما صنع الموهوب له) ولو كان بعدا نرافعة الى الحاكم زيلعى (قوله وكذا اذا هلك
 في يده بعد القضاء لم يضمن) قبل المنع لان أول القبض كان غير مضمون عليه فلا ينقلب مضمونا
 بالاستقرار عليه زيلعى (قوله الا لا يمتنع بعد القضاء) وبهذا استغنى عما ذكره السيد الحموى حيث قيد

الزاى حتمها ان تكتب بالياء الخ
 وبين الزاى الموهبة والعبرة بوقت الهبة
 لا يوفى الرجوع (فلم يوجب رجلا)
 لاجنبيه (ثم نكح رجيع وبارعكس
 لا) أى ان وهب زوجها (المحرمية
 لا يرجع) والقف القرابة (المحرمية
 بالرحم لا بالمصاهرة) (فلا يرد
 رحم محرم منه لا يرجع فيها) (قيد
 لا يرد لو وهب لذى رحم غير محرم
 العمل الرجوع فيها فلا يرد لو وهب لذى
 أخيه ولا أخيه (لكن لا يرجع
 وقال أبو يوسف ومحمد لا يرجع
 في المودع) (فلا يرد عاه) أى المودع له
 الموهوب (فلا يرد عاه) (صدق)
 هلك الهبة عند الرجوع (انما يصح الرجوع
 بلا حلف) (وانما يصح الرجوع
 بتراضيهما او بحكم الحاكم) (بالرجوع
 بتراضيهما) (فلا يرد عاه) (الموهوب
 فلو كانت الهبة عند فباعه الموهوب
 له أو عتقه قبل ان يعنى بد القضاء
 لا وهب نفذ ما صنع الموهوب له
 منه بعد الرجوع قبل القضاء فله
 منه بعد الرجوع قبل القضاء فله
 لم يضمن وكذا اذا هلك في يده بعد
 القضاء لم يضمن الا ان يمتنع بعد
 القضاء وقد طالب منه الواهب واذا
 رجع بالقبض او بالرضا

عدم الضمان فيما اذا اهلك في يده بعد القضاء بقوله يعني من غير منع (قوله يكون فسحان من الاصل) مرادهم بالسح من الاصل ان لا يترتب على العقد اثر في المستقبل لابطال اثره اصلا والاعادة الزوائد المنفصلة المتولدة الى ملك الواهب برجوعه در عن الفصولين (قوله حتى لا يشترط العيب) وصح الرجوع في الشائع ولو كان هبة لم يصح وللواهب رده على بائعه مطلقا بخلاف ان رده بالعيب بعد القبض بغير قضاء لان حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ فافترا قاتنوير وشرحه وقوله وصح الرجوع في الشائع بان رجوع في بعض ما وهب وقوله وللواهب رده على بائعه ان يحكم خيار العيب يعني ولم يعلم بالعيب قبل الهبة (قوله لم يرجع على الواهب) لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه وصف السلامة والاعادة كالهبة لان قبض المستعير كان له من خلاف الوديعة والعيب المستحق جرة لال العتد فيه ما يكون للدافع بحر وتغوير وشرحه عن العمادية (قوله فيشترط التقاض في العوضين) لان القبض شرط في الهبة كما مر وكل واحد منهما الواهب من وجهه عني (قوله في المجلس) أي مطلقا وان لم يكن بذه (قوله وتبطل بالبيع) أي فيما تحتل القسمة شربلاية (قوله ببيع انتهاء) هذا اذا كان العوض معلوما فلو جهل كانت هبة ابتداء وانتهاء ولو تعلقا ان ائتمت بعوض وختلفا في قدره فمال الواهب الفوهل لمعوض ختمائة والعوض لم يقبض والهبية فائمة خبير الواهب ان شاء قبض ختمائة او رجوع في الهبة وان هال كذرجع بقيمة ان شاء أي بقيمة الموهوب اذ مالك ولو استلم في اصل العوض فالنزل للموهوب له في انكاره ولا راد الرجوع ان كان قائما ولو لمستهلكا فلا شيء عليه ولو اراد الرجوع فمال انا أخوك او عوضتك او انما تصدقت بها على فالقول للواهب استسما او في اوفاف الناصح لو هب الواهب الارض التي شربا الاستبدال بها ولم يشترط عوضا لم يجز وان شرط عوضا فهو كالبيع حموى اخذا من البحر والرمز واندخيرة (قوله فترد بالعيب وخيار الرؤية) والامام في فتردون قوله فيشترط قبضه ما قبله من الكلام عني (قوله ولا يبطله الشيع) أي مطلقا سواء كان مما تحتل القسمة أم لا لان الهبة بشرط العوض ببيع ابتداء وانتهاء عند الامام الشافعي وزفر وكذا تضرع ثمة الخلاف أيضا في خيار الرؤية والرد بالعيب فعندهما بشتان قبل القبض وعندنا بعده (نقطة) فني بطلان الرجوع ابع ثم زال عاد الرجوع كما لو بني في الدار الموهوبة وابطل القاضي رجوع الواهب بسبب البناء ثم هدم البناء كاله الرجوع بخلاف ما اذا اشترى عبدا بالخيار ثلاثة ايام ثم العبد من مدة الخيار وخاصم المشتري البائع في الرد وابطل القاضي حقه في الرد بسبب المحي في مدة الخيار ليس له الرد ان زالت المحي ومدة الخيار باقية كذا في الدرر الا قوله ان زالت المحي ومدة الخيار باقية فاني وحدثني شيخنا بخطه ووجه العرق بين مسئلة الهبة والبيع ان المحي في العبد لم يتحقق زوالها لكونها امرانا طينيات لا في زوال البناء واشباهه اذ لا توهم لبقائه بعد زواله شربلاية واعلم ان عود الرجوع بعد زوال المانع يشكل بماله وهب زوجته ثم ابانها حيث لا يعود حق الرجوع ونحوه كذا في الشربلاية ان المانع من مسئلة الهبة للزوجة مقارن بخلافه في غيرها

(فصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما) * لما كانت المسائل المذكورة في هذا الفصل متعلقة بالهبة بنوع من التعلق ذكرها في فصل على حدة عناية وقوله وغيرهما اراد به ما ذكره المصنف من قوله والصدقة كالهبة حموى (قوله او يعوضه شيئا منها) فيه اشكال فانه ان اراد الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهي تكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها ان يلقى قال في الدرر نختار لشيء الاول وقوله فهي والشرط جائز ان ممنوع وانما يجوز اذا كان العوض معلوما و اجاب العيني بان قوله على ان يرد شيئا منها لا يستلزم ان يكون عوضا لان كونه عوضا انما هو بالفاظ مخصوصة فيجوز ان يكون ردًا ولا يكون عوضا واما قوله على ان يعوضه شيئا منها فتصريح بالعوض ولا شك انها متغايران بقي ان يقال ما اجاب

يكون فسحان من الاصل فيعود الملك القديم حتى لا يشترط القبض الواهب (فان تلقت) العيب (الموهوبة) او استحقها مستحق وضمن (المستحق) (الموهوب له لم يرجع على الواهب) بما ضمن والهبية بشرط العوض (بان يهب عبدا لرجل على ان يهب الموهوب له عبده له) (هبة ابتداء) فيشترط التساوي في العوضين (في المجلس او بعده باذنه) (وتبطل بالبيع) فان وهب شتصا مشاعا بشرط العوض لا يجوز (بيع انتهاء) حتى لو فاقضا صحيح العوض وصار في حكم البيع (فترد بالعيب وخيار الرؤية) وتو ذبا للهبية (لو كان قارا وقال زفر والشافعي ينه عن بيعا ابتداء وانتهاء حتى ثبت الملك بمجرد العقد ولا يبطله الشيع) وذكر الامام الميود في اشباع الصغير هذا اذا ذكره كالهبة على وانما اذا ذكره بالبائ بان قال وهب ملك هذا العبد بملك هذا او بالمد درهم فهو بيع ابتداء وانتهاء كذا في النهاية (فصل) * في الاستثناء والتعليق وغيرهما (ومر وهب امة الاجلها او وهب امة (على) شرط (ان يرد لها) الموهوب له (عليه) بعد حين (او) على شرط (ان يعقدها او يستولدها) وهب (دارا على) شرط (ان يرد) الموهوب له (عليه) شيئا منها او يعوضه شيئا منها) أي يعطى بعض الدار الموهوبة عوضا عن كل الدار

به في الدرر وسبقه اليه صدر الشرية معتقب فقد ذكر عزمي زاده مانصه يفهم من كلام صاحب الدرر
 انه اذا وحب دارا بشرط ان يعوضه شيئا معيناً منها تصح الهبة والشرط مع انه ليس بذلك فالصواب
 في الجواب ان يختار الشق الثاني ولا تكرار لان الرد عليه لا يستلزم كونه عوضاً في هذا المقام كلام يعلم
 بمراجعة تكملة قاضي زاده (قوله صححت الهبة في الصور كلها) لانها لا تبطل بالشرط والفسادة درر قال
 شيخ الاسلام أي التي تفسد البيع مع كونها غير آيلة إلى الهبة بشرط العوض كما يظهر ذلك من فتاوى
 قاضيخان وغيره وذلك كهيئة مهرها بشرط ان يخرج بها ويحسن اليها ويقطع لها في كل حول ثوباً مرتين
 فجعلوا اشتراط نفقة المخرج والاحسان لها وقطع الثوب بمنزلة شرط العوض بل جعل بعض المشايخ شرط
 ترك ظلمها في هبتها مهرها او شرط المكث معها مثله في الحكم فحكموا بطلان هبتها اذا ظلمها ولم يمكن
 معها مهر المختار وكأنه لا تنقاعها بما يشبهها بالعوض في الجملة وان لم يكونا عوضين حقيقة فكانهم عملوا
 فيه بالشبهين فأفسدوا الهبة حتى لم يحصل النفع المشروط للواهب لشبهه بالعوض فانه لا تتم الهبة اذا لم
 يحصل العوض وصححوها متى حصل النفع المشروط وان كان مجعولاً جهالة فاحشة كترك الظلم
 المجعول لجهالة مدته لانه ليس بعوض حقيقة وهذا بخلاف الشرط المذكور في الكتاب وأما اذا شرط
 عوضاً مجعولاً جهالة فاحشة كما اذا شرط ان ينفق على الواهب ما يخرج من ارض المراح الموهوبة
 فالهبة فاسدة مطلقاً كما صرحوا به والعاهران الفساد لكونه تعليق الهبة بالمحطرات الخروج وهو موهوم هذا
 ما فهمت من كتب الفتاوى كذا ذكره جوي زاده (قوله وبطل الاستثناء) لانه لا يعمل الا في محل يعمل
 فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل لكونه وصفاً وكذا الحكم في كل معاوضة مال بغير مال كالتكاح والمخلع
 والصالح عن دم عمد والصدقة والعق بغيره بخلاف المعاوضات المالية كالبيع والاجارة والرهن والسكينة لانه
 عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع وشرط وبخلاف الوصية حيث تجوز في الام دون الحمل وفي الحمل دون
 الام لان بائها اوسع ولو أعتق حملها ثم وهبها صحت لان المحن غير مملوك له فاشتغال بطنها به لا يوجب الفساد
 بخلاف ما اذا برأ الحمل ثم وهبها حيث لا تجوز الهبة لان ملكه فيه باق فكانت هبة مشغول بخلاف الاول
 زيلعي وبهر (قوله وبطل الشرط في سائر الصور) لانه بعض او مجعول والهبة لا تبطل بالشرط والفسادة
 دروز يلعي قال المحوى وقوله في سائر الصور أي في جميع الصور ولا يصح ان يكون سائرهما بمعنى باقي
 انتهى يعني لانه لو اريد سائر بمعنى باقي يلزم صحة الشرط في بعض الصور وأقول ذكر العيني مانصه وبطل
 الشرط في الصور الباقية ولا مانع من صحته لانه يراد بباقي الصور ما عدا الاول من صورة الاستثناء (قوله
 فهو باطل) لان هبة الدين من عليه ابراء وهو تعليق من وجه فيرتد باردولو بعد المجلس على خلاف فيه
 واستقاط من وجه فلا يتوقف على القبول الا اذا اوجب انفساخ عقد صرف او سلم والتعليق يختص
 بالاستقطاعات المحضة التي يحلف بها كالطلاق والعقاق فلا يصح تعليق التملكات والاستقطاعات من
 وجه او من كل وجه مما لا يحلف به كالعقود عن القصاص وقد بقوله ان أدبت لانه لو قال انت بريء
 عن النصف على ان تؤدي الى النصف صح لانه ليس بتعليق بل تقييد لان المعلق بعلي هو ما بعدها
 لا ما قبلها ببحر وغيره وفي قولهم والتعليق يخص بالاستقطاعات المحضة التي يحلف بها اشارة الى ان من
 الاستقطاعات المحضة ما لا يحلف بها أي لا يقبل التعليق بالشرط كالمجر على المأذون وعزل الوكيل والابراء
 عن الدين غناية (قوله للمهر حال حياته ولورثته بعده) لقوله عليه الصلاة والسلام من امر عمرى فمهرى
 للمهره بحياه ومماته لا ترقبوا من أرقب شيئاً فهو سبيل الميراث عني وقال عليه السلام امرى لمن وهب له
 بحر (قوله فاذا مات المهر ترد عليه) لا يخفى ما فيه من القصور وايها ما ليس مراداً بوجه قول النقاية
 وشرحها للقهستاني وهي أي العمرى في الشريعة جعل داره أي المهرلة مدة عمره أي المهرلة بشرط
 ان ترد الدار على المهر او على ورثته فاذا مات المهر له او المهر بان قال عمرتك دارى هذه حياتك فاذا مات
 فهي لى واذا مات أنا فهي لورثتي وبطل في الشريعة الشرط أي شرط الرد على المهر او ورثته كما في الجاهلية

(صححت الهبة في الصور كلها) وبطل
 الاستثناء في الاول (و) بطل (الشرط)
 في سائر الصور (ومن قال لمدينه اذا
 جاء عند فذلك او انت منه بريء او
 جاء عند فذلك نصفه او
 ان أدبت الى نصف الباقي فهو)
 انت بريء من النصف هذه الاقوال
 أي كل واحد من هذه (بلفظ
 ا) باطل وصح العمرى للمهر
 (حال حياته ولورثته بعده
 المفعول) (ان يجعل) المهر
 وهي أي العمرى (عمره) أي مدة
 (داره) أي للمهر (عمره) أي مدة
 (فاذا مات) المهر (ترد عليه
 عمره) أي
 لا الرقبى

فالدار للعمر له حال حياته ولورثته بعد وفاته اه باختصار وانما بطل الشرط لانه عليه السلام ابطال شرط المعمر وبطلانه لا يؤثر في بطلان العقد لما بينا ان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسدة غناية (قوله ان مت قبلك فهو لك) وانما لم يصرح بقوله وان مت قبلي فهو لي احترازا عن سماجة ذكر مونه فهو سنانى يتصرف (قوله أى لا يصح عندهما) لعدم التملك في الحال واذا لم يصح هبته فهي عارية لانها تتضمن اطلاق الانتفاع جوى عن النباييع (قوله خلافا لابي يوسف الخ) وهو الاصح كما غاية البيان اعلم ان الخلف لغنى بقول ابي يوسف يجوز الرقبى بناء على انها تملك للحال واشترط الاسترداد بعده عدة وقوله ما بعدم صحة الرقبى بناء على ان التملك مضاف الى زمان فلا يصح لعدم التملك للحال دررا فحاصله انه متى وجد التملك في الحال واشترط الرقبى المآل يجوز بالاجماع لما بينا ان الهبة لا تبطل بالشرط بل الشرط يبطل ومتى كان التملك مضافا الى زمان في المستقبل لا يجوز بالاجماع فكان الخلاف مبني على تفسير الرقبى فن قال انه تملك في الحال اذ هو من قال انه مضاف لم يجزه وبالجمله فقد ورد في المعرى والرقبى اخبار كثيرة بعضها بالمنع فيها وبعضها بالجواز فيها وبالجملة على ما علمناه يحصل الويت زيلعي (قوله والصدقة كالهبة) قدم المصنف احكام الهبة على الصدقة اعمومها في حق المسلم والذم وكثرة تفاريها كذا في المفتاح وهو عكس ما هو المشهور من ان ما كثرت تفاريه يؤثر لطول الكلام عليه جوى (قوله ولا في مشاع الخ) فان قلت قد تقدم ان الصدقة له مقبرين حائر فيما يحتتمل القسمة قلت المراد هنا ان يهب لواحد فقط فحينئذ هو مشاع يحتتمل القسمة بخلاف المقبرين لقبضهم تمام ما لا يشوع بحر (قوله ولا رجوع فيها) لان المقصود هو الثواب وقد حصل فيل سله ان حصول اثره في الآخرة فضل من الله تعالى ليس بواجب عندنا خلافا للمعتزلة فلا يتطع بخصوله يمكن ان ينال المراد به حصول الوعد بالثواب انى شلى ولو احتلغا فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقه فالقول للواهب بخر عن الحناية قال واطلعه فشمع ما اذا تصدق على غنى واختاره في الهدايا لانه يدق بصدقه بالصدقة على اغنى الثواب لكثرة عياله قال الزيلعي وما ذكره من عدم جواز التصديق على اثنين يناني هذا لانهم هالك لم يمتروا فيه وفي الهبة الاحال للملك حتى اجازوهما المقبرين ومنه وهسه الغنيين على الصحيح وهو المذكور في الجماع الصغير على ما بينا من قبل فقياسه ان يملك الرجوع في الصدقة على الغنى ولا يملك الرجوع في الهبة على الفقير انتهى

***** (كتاب الاجارة) *****

هي لغة اسم للاجرة أى كراء لاجير ون المصباح اجرت الدار والعبد من بابي قتل وضرب واجرت بالمدة لغة نالمة قال الزنجشري اجرت الدار على افعلت فاما مؤجر ولا يقال مؤاجره خطا رقيق قال حميد بن زاني في حواشي صدر الشريعة وجه القبح انه يستعمل عرفا فمين يؤاجر اهله للزنى ثم قال وفيه ما يدفع في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة جوى (قوله يكون غايكا بعوض) خطأ صريح لان الهبة تملك بغير عوض جوى راؤول ما ذكره الشارح بالنظر للهبة بشرط العوض لا مطلقا نعم لو حدف فوله بعوض واكتفى بالاستراك في مطلق التملك كما في العنايه والدرر والبحر لكان أولى (قوله لكن الاجارة تملك المفعلة) اشار به الى نكتة تقديم الهبة لان الاعيان مقدمة على المنافع غناية (قوله هي بيع منفعة معلومة الخ) وقيل هي تملك المنافع بعوض بخلاف النكاح فانه ليس بتملك وانما هو استباحة المنافع بعوض زيلعي ولهذا كان المهر عندنا في مقابلة ملك الاباحة دون المنفعة بدليل انه لو مات أحد الزوجين قبل الدخول لا يسقط المهر ولو كان في مقابلة المنافع لسقط لانه لم يوجد الانتفاع كما لو تلغت العين المستأجرة شيخنا عن غاية البيان بقى ان يقال ما ذكره الزيلعي من ان النكاح

ان مت قبلك فهو لك أى لا يصح عندهما خلافا لابي يوسف فان عنده كالعمرى (والصدقة كالهبة فحينئذ لا تصح) الصدقة في الجلس او بعده من المصدق غايه في الجلس والناسى باذنه وعن ابراهيم الغنى والناسى شريح فيه روايتان في رواية تجوز بدون القبض وفي رواية لا تجوز ويشترط القبض (ولا) صح الصدقة في مشاع يخل القسمة هذا يستقيم هي رواية الجماع الصغير مقيد وعلى رواية الجماع الصغير مقيد بالغنى وانما قيد بالقسمة لان الصدقة تصح في مشاع أى في الصدقة (ولارجوع فيها) * (كتاب الاجارة) * تناسب الكتابين من حيث ان كل واحد منهما يجوز عليه كاي بعوض لكن الاجارة تملك المفعلة بعوض (هي بيع منفعة معلومة بأمر معلوم)

ليس بتملك وانما هو استباحة المنافع بعوض موافق لما ذكره سعدى أفندي حيث اعترض على قول الهداية في تعريف الاجارة هي عقد على المنافع بعوض فقال لو قال تملك المنافع بعوض لكان أولى لان النكاح ليس بتملك وانما هو استباحة المنافع بعوض لكن تعقبه قاضى زاده بانه غير سديد اذ لو قال بملك المنافع لم يتفاوت الامر فان النكاح ايضا تملك لاستباحة محضة والا لما وجب الاعتياض عنه كذا ينحط شيخنا والمراد بالمنفعة المقصودة من العين حتى لو استأجر ابنى ليتجمل بها أو دابة ليتجمل بها بين يديه أو دارا ليسكنها بل اعطن الناس انهم لا اجارة فاسدة ولا أجر له بجرع عن الخلاصة وركنها الايجاب والقبول وشرطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين لان جهاتهما تنقضى الى المنازعة وهل تعتقد بالتعاطى ظاهر الخلاصة نعم ان علمت المدة وفي البرازية ان قصرت نعم والا لدرو تعتقدا بعنك هذه الدار شهر ايكذا أما العارية فلا تعتقد بلفظ الاجارة حتى لو قال أجرتك هذه الدار بلا عوض كانت اجارة فاسدة لا اعارة واختلف في انعقادها بلفظ البيع فهم من قال تعتقد كالركن كفى الدرر لكان نقل في الشرع بلاية عن البرهان انه جزم بعدم الانعقاد لان بيع المعدوم باطل الخ وحكمها وقوع الملك في البدلين ساعة فساعة والمراد عمل العلة ونفاذها في المحل ساعة فساعة لا ارتباط الايجاب والقبول كل ساعة وان كان ظاهر كلامهم بوجه ذلك والحكم تأخر عن زمان انعقاد العلة الى حدوث المنافع ساعة فساعة لان الحكم كفايل للتراخي كفى البيع بشرط الخيار ثم عقد الاجارة على ما عرف في الاصول علة اسمها لاضافة الحكم اليه ومعنى لكونه مؤثرا فيه لاحكام التراخي الحكم عنه بجرع عن غاية البيان (قوله وكل ماصح الخ) أشار بهذا المزج الى عموم ماؤها تصليح سورا للكلية جوى (قوله كالدرهم الخ) كذا العددي المتقارب بشرط بيان الوصف بجرع (قوله وهذا لا ينعكس) أى عكسا لغويا أما عكسا منطقياً فينعكس جوى فلا يصح ان يقال كل مالا يصليح ثمنا لا يصح اجرة بخلاف قوله بعض ما يصح اجرة يصح ثمنا فانه صحيح لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية (قوله فان الثياب الخ) علة لعدم صحة الانعكاس وفيه كلام يعلم بمراجعة الاكلمية والتكملة جوى قال شيخنا وقوله فيه كلام هو ان بيع المقايضة ليس فيها الا العين من الجانبين فلو لم يصليح العين ثمنا لكان بيعا بلا ثمن وهو باطل قال في العناية ويمكن ان يجاب عنه بان النظر على المثال ليس من داب المناظرين فاذا كان الاصل صحيحا جاز ان يمثل بتمثال آخر فليمثل بالمنفعة فانها تصليح اجرة اذا اختلف جنس المنافع ولا تصليح ثمنا أصلا انتهى ثم اذا كانت الاجرة ثيابا أو عروضا فالشرط بيان الغدر والاجل والصفة لانه لا يثبت دين في الذمة الا في السلم فكان لشبوتيه أصل واحد وهو السلم فلا يجوز الا على شرائطه بخلاف الكمي والوزن لان لشبوتيهما أصلان القرض والسلم والاجل في القرض ليس بشرط فان بين جاز كالسلم وان لم يبين جاز كالقرض وهذا كله اذ لم يشترط اليها ما اشار فهي كافية ولا حاجة الى بيان الغدر والوصف والاجل وان كانت حيوانا فلا يجوز الا ان يكون معيناً بجرع عن الاسمين (قوله وتصليح اجرة) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الظاهر خلافا لما في بعضها من قوله وتصليح اجارة جوى (قوله ببيان المدة) وان طالت ولو مضافة كاجرتكها غدا ولتؤجر بيعها اليوم وتبطل الاجارة به يفتى درع الحاشية واستفيد من قوله به يفتى انه على خلاف المفتى به لا تبطل الاجارة به كفى غير المضافة واعلم ان الاجرة لا تملك في الاجارة المضافة ولو اشترط التجمل خاتمة (قوله أى مدة كانت) بجرأى على انها بدل من قوله على مدة كذا في المفتاح يعني وكان قامة وأقول يجوز ان تكون ناقصة وأى بالنصب خبر مقدم والمراد من قوله أى مدة كانت أى مطلقة عن قيد سنة مثلا بعد كونها معينة طالت او قصرت جوى (قوله على ثلاث سنين) كيلا يدعى المستأجر ملكها وأطلقه فشمع الضياع وغيرها وقد أفتى الصدر الشهيد بعدم الزيادة على ثلاث في الضياع وعلى سنة في غيرها الا اذا كانت المصلحة في غيره قال في المحيط وهو المختار للفتوى وهذا عند عدم شرط الواقع فان نص على شئ وزاد عليه لم يجز وتفسخ في كل المدة على الراجح الا اذا كانت الزيادة على ما عينه الواقف أنفع

(وكل ماصح) ان يكون (ثمنا)
في البيع (صح) ان يكون (اجرة)
في الاجارة كالدراهم والدينار
والمكيل والموزون وهذا لا ينعكس
فان الثياب والاواني والدواب والعبيد
ولا ماء وغيرهم من الاعيان لا تصليح
ثمنا وتصليح اجارة والمنفعة تعلم بأمور
ثلاثة الاول (بيان المدة) أى مدة
الاستئجار كالسكنى والزراعة فتصح
على مدة معلومة أى مدة كانت ولم
تزد المدة (في) اجارة (الاوقاف على
ثلاث سنين) في الغدير وعند الشافعي
في قول لا تصليح في أكثر من سنة واحدة
وفي قول تجوز الى سنتين وفي قول
تجوز أبدا

فيؤجره القاضي لا المتولى لان ولايته عامة واعلم ان اجارة الوقف لا تصح الا باجرة المثل او اكثر فلو اجر
 الناظر بأقل لم يصح ويلزم المستأجر تمام اجر المثل بحر ودر (تنبيه) سئل عن الجهات التي راجية المجارية
 في الاراضي المصرية وان المترمين واضعون أيديهم عليها وجسوها عن اوقافها بالالتزام وما في معناه
 كالتمسيط ومال الحماية مما يلزم منه حبسها عن اوقافها ويستغلون مالها بأقضى القيم ويدفعون
 مجهة الاوقاف من المال او الغلال شيئا قليلا دون اجرة المثل بغبن فاحش ويأخذون الباقي لانفسهم
 ثم انهم في هذه السنة التي هي سنة ثلاثة عشر ومائة وألف يدعون الشرائف في الاطيان والبلدان ويمتنعون
 من دفع هذا الشيء القليل فهل يسوغ لهم الامتناع او يلزمهم دفع خراج جهات الاوقاف بالتمام والكمال
 فأجاب شيخنا بما نصه لا يجوز للمتزمين وضع أيديهم على الاوقاف بدون اجارة شرعية بان تكون من
 نظارها باجر المثل فصاعدا او بما يتعاقب الناس فيه ويوضعهم وتصرفهم بالالتزام والحماية بدون
 الاستئجار مما له ولاية ذلك صار واغصبة فيضمنون به المنفعة مطلقا وسفوها وعطوها باجر المثل
 بالغاما ببلغ مدة وضع أيديهم وما أجروهم منها للزراع وقبضوا أجرته يرد الى الاوقاف على ما عليه الفتوى
 والاجرا بما يسقط بعدم الرى اذا استأجروا من الناظر للزراعة وأما في هذه الحادثة فيلزمهم شيئا لولة
 وبقاء وضع يدهم تعديا أجر المثل لغير الزراعة كما يلزمهم الاجر المسمى لو كانوا قد استأجروها من الناظر
 مقيلا وراحا في ثاب المحاكم الشرعية على رفع أيديهم عن الاوقاف وتمكين الناظر من التصرف فيها
 بالوجه الشرعى والزاهم تمام اجر المثل عن المدة الماضية حتى فيما استأجروهم من الناظر بغبن فاحش والله
 اعلم ثم رأيت بخطه أيضا على سؤال آخر ما نصه الواجب عليهم فيما وضعوا أيديهم عليه من الارضين
 الموقوفة تعديا ورفعوا أيدي الناظر عنها بما ذكر تمام اجر المثل للسنين الماضية فيما استوفوا منفعة
 بالزراعة بأنفسهم او عطلوها وأما ما أجروهم منها للزراعة وقبضوا أجرته فلا يلزمهم اجر المثل وانما يردون
 جميع ما قبضوه من المستأجرين مجهات الاوقاف هذا حكم غصبهم في سنى الرى الماضية وأما حكمه في هذه
 السنة التي لم يرو فيها بعض الاوقاف ولم يرفعوا أيديهم فأجر مثلها صالحة لغير الزراعة وأما ما استأجروه
 من الناظر بغبن فاحش فالواجب عليهم أيضا تمام اجر المثل وما استأجروه بعضهم مقيلا وراحا فاصدين
 بذلك لزوم الاجروا لم يرو فوالواجب عليهم دفعه عن هذه السنة أيضا قال في تنوير الابصار واذا
 أجره المتولى بدون اجر المثل لزم المستأجر تمامه كأجر منزل صغيره بدونه ويغنى بالضمان في غصب سائر
 الوقف وغصب مسافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف فيه العلماء انتهى وقال البرهان
 الطراباسى في الاسعاف في فصل انكار المتولى الوقف وفي غصب الغير اياه ولو استغل العاصب الارض
 سنين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما نقص من الارض ولا يلزمه اجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال
 المتأخرون يلزمه اجر مثلها وأجر مثل مال اليتيم وما اعد للاستغلال انتهى والفتوى على قول المتأخرين
 لما علمت من انه الأنفع للوقف ولما يأتي من جزم صاحب الاشياء بنص عبارته العاصب اذا أجر ما منفعه
 مضعونة من مال وقف او يتيم او معد للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا اجر المثل ولا يلزم العاصب أجر
 المثل انما يرد ما قبضه من المستأجر ونقل هذه العبارة بحر وفها تليده الغزى في منع العمار وأما تمسيط
 البلاد فقد قال شيخ الاسلام فقيه الطبع العلامة الشرنبلالى انه لم يدخل تحت قاعدة شرعية انتهى ولا
 يصح جعل الالتزام اجارة لانه عقد ولا تعاطيا لان ما يؤخذ منهم وقته ليس أجره قطعاً وقبض الارض
 بالتخلية وتخلية البعيد باطله نصا وعليه في البيع والاجارة بيع المنافع ويظهر ان الالتزام الآن الحادث
 من زمان قريب عمالة شرعية للعامل مما يتحصل ما يكفيه وأعوابه الخ ووافقه على ذلك علماء مصر من
 اهل المذاهب كالشيخ عبد الحمى والشيخ أحمد الدقوسى والشيخ محمد زرقانى والشيخ ابراهيم البرماوى
 والشيخ أحمد المرحومى والشيخ صالح الحنبلى وغيرهم (قوله ثم لو وقفنا وقتنا لا يعيش اليه أحد من الخ)
 يعنى في الملك كذا بخط شيخنا (قوله قيل لا تصح) لا بد في معنى التأيد وبه كان يعنى الدضى أبو عصمة ريلعى

ثم لو وقفنا وقتنا لا يعيش اليه أحد من الخ
 قالوا قيل لا يصح

(نوله وقيل تصح) عبارة ان يلقى وبعضهم جوز ذلك والمخالف منهم لان العبرة بالكلام المتعاقدين وانه
 يقتضى التوقيت ولا يقتضى تعيين الوقت انتهى (قوله لا تصح عند مشايخ الخ) هو الصحيح حموى (قوله
 حتى يطله) أى يغسله وهو ظاهر فى العفة وبه صرح فى البحر بالعرف والى الشئنى (قوله حتى يجوز)
 أى يقتضى مجوازه فيرفع الخلاف (قوله ان يعقدوا عقوداً متفرقة) كل عقد سنة فيلزم العقد الاول
 لانه ناجز لا السابق لانه مضاف فلم يتولى فسخه كذا فى الدرر المنجية قال والفتوى على ابطال الاجارة
 الطويلة ولو بعقد (قوله كالاستيجار على صبيغ الثوب الخ) ومنه استيجار الدابة للمحمل والركوب
 اذا برأى اركب وما يحمله والمسافة كما فى ان يلقى وفى البحر عن البرازية لا بد من بيان الوقت والموضع فى
 استيجار الدابة للركوب حتى لو خلا عنها فهى فاسدة الخ (قوله وخياطته) لا بد من تعيين الثوب فى
 المحيط استأجره لقصير عشرة اوثاب ولم يرها فالاجارة فاسدة وان سمي جنسها لانه يختلف بغلظه ورقته بغير
 (قوله وذ كرى بعض السلب أنه يشترط) وبه جزم ان يلقى حيث ذكر ان المنفعة لا تعلم الا اذا بين المصوبغ
 والصبيغ وقد مر ما يصح به وجنسه انتهى وقيد فى البحر اشتراط بيان قدر الصبيغ بما اذا كان مما يختلف
 (قوله لا تملك بالعقد) لان العقد ماموضه ومن قضيتها المساواة فى ضرورة التراخي فى جانب المنفعة
 التراخي فى جانب البدل الا تولى يقال يصح الا برأى من الاجرة بعد العقد فلو لم يملكها الماصح وكذا يصح
 الارتهان والكفالة وكذا التزويج امرأة بسكنى داره سنة وسلم الدار اليها ليس لها ان تمنع نفسها لانا نقول
 لا يصح الا برأى عند أبى يوسف لعدم وجوبه كالمضامى بخلاف الدين المؤجل لانه ثابت فى الذمة والجواب
 على قول محمد انه وجب بسبب وجوبه فجاز ابرأؤه بعد وجود السبب كالعفو عن القصاص بعد الجرح
 والرهن والكفالة للوثيقة فلا تشترط حقيقة الوجوب وانما لم يكن للمرأة حبس نفسها بعد تسليم الدار
 اليها لانه اوفى ما سمي لها برضاها فصار كما اذا أجلت المهر كله زيلعى (قوله ولا يجب تسليمه به) كان
 الظاهر ان يقال تسليمه حموى ولو ذكره بالفاء تفرعاً على ما قبله كما فى البحر حيث قال فلا يعتق قريب
 المؤجر لو كان أجرة ولا تملك المطالبة بتسليمها للعالم لكان أولى (قوله عينا كان اودينا) وقيل ان كانت
 الاجرة عينا لا تملك بنفس العقد وان كانت ديناً تملك بنفس العقد ويكون بمنزلة الدين المؤجل وعامة
 المشايخ رحمهم الله تعالى على ان الصحيح الاول حموى عن الذخيرة (قوله او بشرطه) والمراد انه يستحقها
 بذلك ولكن لا يملكها الا بالقبض كذا قيل وأقول فى الدرر عن شرح الوهبانية لا شرئى لى انه يقتضى
 برواية تملكها بشرط التجمل للحاجة (قوله أى بشرط التجمل) فى غير الاجارة المضافة أما فيها فاشتراط
 التجمل باطل ولا يلزمه للعالم شئ لان امتناع وجوب الاجرة فيه ليس بمقتضى العقد بل بالتصريح
 بالاضافة الى وقت فى المستقبل والمضاف الى وقت لا يكون موجوداً قبل ذلك الوقت (قوله أى باستيفاء
 المعقود عليه) لتحقيق التسوية (قوله او بالتمكن منه) وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة أما فى الفاسدة
 فلا يجب الاجر بالتحقيق الانتفاع وظاهر ما فى الاسعاف اخراج الوقف فتجب اجرة فى التناسدة بالتمكن
 قلت وهل مال اليتيم والمعدل للاستغلال والمستأجر فى البيع وفاء على ما أفتى به علماء الروم كذلك محل تردد
 تنوير وشرحه (قوله بان قبض الدار) فلو سلمها بعد مضي بعض المدة فليس لاحدهما الامتناع اذ لم
 يكن فى مدة الاجارة وقت يرغب فيها لاجله فان كان فيها وقت كذلك كبيت مكة وحوايتيها من الموسم
 خير فى قبض السابق بحر ولو سلمه المفتاح فلم يقدر على الفتح لضاعه ان أمكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر
 والا لا اشياء وكذا لو عجز عن الفتح هذا المفتاح لم يكن تسليمه لان التجمل لم تصح صيرفة ولو اختلفا بحكم
 الحال ولو برهننا فيمنه المؤجر ذخيرة كذا فى الدرر ويستثنى من تحكيم الحال ما اذا ادعى المستأجر الشراى
 ولهذا أجاب المقدسى بان على المستأجر ان يثبت لانه النزاع وقع بعد فوات أوان الشراى الذى هو المانع
 ولا ينظر الى كون الماء منقطعاً فى ذلك الوقت لان انقطاعه ليس مانعاً مطلقاً بل فى وقت مخصوص وهو
 وقت الرى اذ لو كان المانع هو عدم الماء لكان ذلك موجوداً فى كل أرض رويت ثم زال عنها الماء

وقيل تصح فى الوقت لو أجاز أكثر من
 ثلاث سنين لا تصح عند مشايخ الخ
 وغيرهم وقال بعضهم يرفع الى الحاكم
 حتى يطله والمجمل فى جواز الاكثر انه
 يرفع الى الحاكم حتى يجوز وقيل ان
 يعقدوا عقوداً متفرقة كذا فى
 الذخيرة (او بالتسمية) أى المنفعة تارة
 تعلم بتسمية العمل الذى تصرف اليه
 المنفعة وذابيان محله (كالاستيجار
 على صبيغ الثوب وخياطته) وهذا
 يشير الى انه لا يشترط بيان قدر
 الصبيغ وقد نص عليه فى كتاب
 الاستصناع وذ كرى فى بعض الكتب
 انه يشترط حتى لو بين قدر الصبيغ
 لا يجوز (او بالاشارة كالاستيجار على
 نقل هذا الطعام الى موضع) كذا
 وأجرة لا تملك بالعقد ولا يجب تسليمه
 به عندنا عينا كان اودينا (بل) تملك
 الاجرة (بالتجمل) من طرف المستأجر
 من غير شرط (او بشرطه) أى بشرط
 التجمل (او بالاستيفاء) أى باستيفاء
 المعقود عليه (او بالتمكن منه) أى
 من استيفاء المعقود عليه بأن قبض
 الدار

انتهى (قوله فعليه الاجرة وان لم يسكن) لوجود التحكم من الاستيفاء اقامة للتحكم من الشيء مقام ذلك الشيء (قوله وقال الشافعي تملك بنفس العقد الخ) لانها عقد معاوضة فيثبت الملك في البدلين بنفس العقد بناء على أصله ان المنفعة المعدومة عنده جعلت موجودة حكما ولنا ان هذا عقد معاوضة فيقتضى المساواة بينهما وذلك بتقابل البدلين في الملك والتسليم واحدا للبدلين وهو المنفعة لم تصر ملكا بنفس العقد لاستحالة ثبوت الملك في المعدوم فكذا في البدل الآخر فلو ملك الاجرة ملكا بغير بدل فتأخر الملك ضرورة وجواز العقد ليس باعتبار ان المعدوم جعل موجودا وكيف يقال ذلك والموجود من المنفعة لا يقبل العقد لانه عرض فلا يمتص فيه التسليم بحكم العقد والقدر على التسليم شرط لجواز العقد بل باعتبار ان العين التي هي سبب وجود المنفعة أقيمت مقام المنفعة وهذا أولى مما ذهب اليه الامام الشافعي لان فيه قلب المحقق وهو جعل المعدوم موجودا وما ذهبنا اليه ليس الا اقامة السبب مقام المسبب ألا ترى ان الشارع أقام السفر مقام المشقة وأقام البلوغ مقام اعتدال العقل حتى علق التكليف به لانه سببه ونظائره كثيرة زيلعي وأشار بقوله والموجود من المنفعة لا يقبل العقد الى ما هو موضح به من ان العقد اذا أضيف الى المنفعة لم يحجز بخلاف ما اذا أضيف الى العين (قوله فان غصب الخ) المراد بالغصب الحيلولة بين المستأجر والعين لان حقيقة الغصب لا تجرى في العقار (قوله سقط الاجر) لان تسليم العين انما أقيم مقام تسليم المنفعة للتحكم من الانتفاع فاذا فات التحكم فات التسليم الا اذا أمكن اخراج الغاصب بشقاعة او حامية اشباهه ولو أنكر المؤجر ذلك ولا يثبت للمستأجر بحكم الحال تنوير وشرحه ويستقط الاجر بغير الارض قبل زرعها وان اصطلمه آفة سماوية يلزمه الاجر تاما في رواية عن محمد لانه قد زرعتها والفتوى على انه يلزمه اجر ماضى فقط ان لم يتمكن من زرع مثله في الضرر ثم نبلا ليه عن البرهان (قوله وذكر في الهداية ان العقد يفسخ) واليه يشير كلام المصنف بمرور الزمن من أين الاشارة لانه لا تلازم بين وجوب الاجر وقيام العقد كذا ذكره شيخنا ثم ثمة الاختلاف في ان الغصب هل يوجب فسخ الاجرة أم لا تظهر فيما اذا زال الغصب قبل انتفاء المدة فعلى القول بعدم الفسخ يستوفى ما بقي من المدة وعليه من الاجر بحسابه (قوله اذا لم يبين الخ) قيد المسئلة في العزيمة بقوله هذا اذا لم تكن الاجرة مجعلة أو مؤجلة أو منجمة الخ (قوله وللاقتصار) يتال قصر الثوب بالتخفيف من باب نصر أى دقه ويجوز التشديد أيضا وان أفندى (قوله بعد الفراغ من عمله) هذا اذا سلمه فلو هلك قبل التسليم فلا أجر له وكذا كل من عمله أثر وان لم يكن له أثر فكما فرغ له الاجر وان لم يسلم كالحمال والملاح ولو خاء الثوب ففقه رجل فلا أجر له بل له ضمن الغاتق ولا يجبر على الاعادة وان كان هو الغاتق فعليه الاعادة وهل للغياط أجر التفصيل بلا خياطة قال في الدرر الاشياء الاصح لانهم استدلوا عليه بما في المضمرات من ان المفتى به نعم بقى ان يقال أطلق المصنف في اشتراط الفراغ من العمل فعم مالو كان يعمل في بيته أو في بيت المستأجر حتى لو لم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجرة على ما في الهداية والتجريد لكن هذا خلاف المشهور كما في الثمر نبلا ليه عن البرهان والمشهور انه اذا سرق الثوب بعد ما خاط بعضه استحق الاجر بحسابه قال في الدرر وهذا هو المذهب (قوله بعد اخراج الخبز من التنور) هذا اذا كان الخبز في بيت المستأجر لانه صار مسلما اليه بمجرد الاخراج فيستحق الاجر وبان اخراج البعض بحسابه أما اذا كان خارجا عن بيت المستأجر فلا يستحق الاجرة الا بالتسليم حقيقة زيلعي ودر (قوله له الاجر) لتسليمه بالوضع في بيته ولا ضمان لعدم التعدي تنوير وشرحه (قوله ولا ضمان على الخبز بالهلاك) عند الكل اذا كان خبز في بيت المستأجر لانه هلك بعد التسليم بناء على ان الوضع في بيت المستأجر تسليم عندهما كذا نخط شيخنا (قوله وذكر القدوري في شرحه ان على قولهما يجب الضمان) لان العين مضمونة عندهما على الاجير بمنزلة الغاصب فلا يبرأ عن الضمان الا بالتسليم دور الوضع في بيت المستأجر كما هو الحكم في المغصوب فذكره بعد قوله ولا ضمان على الخبز بالهلاك عند الكل ليفيد ان عدم الضمان في احتراقه لا بفعله بعد اخراجه

فعليه الاجرة وان لم يسكن وكذا لو استأجر دابة ليركبها الى مكة فذهب بها الى مكة ولم يركب تحب الاجرة وقال الشافعي تملك بنفس العقد ويجب تسليمه باعنا تسليم الدار والدابة الى المستأجر (فان غصب) المؤجر (منه) أى من المستأجر (سقط الاجر) وهل يفسخ العقد ذكر الفضلي والنفاذى في التنوير انه لا يفسخ نهر الدين في التنوير الاجر مادامت الاجرة ولو كان يسقط الاجر مادامت في يد الغاصب أى لا يفسخ وذكر في الهداية ان العقد يفسخ وان وجد الغصب في بعض المدة يسقط بقدره (و) من استأجر دارا او أرضا معلومة فيكون (أرب الدار والأرض) من استأجر ربعا طالب الاجر كل يوم (و) من استأجر ربعا فيكون (للجمال) ان يطالبه (كل مرحلة) اذا لم يبين وقت الاستحقاق فان بين بان قال بشرط ان اعطى الاجر بعد شهرين يطالب به بعدهما (وللاقتصار والخياطة) ان يطالب به بعد (الفراغ من عمله) وللخباز بعد اخراج الخبز من التنور فاذا انرجسه من الخبز (فا حرق) من غير فعله (له) أى للخباز (الاجر ولا ضمان) على الخبز بالهلاك عند الكل وذكر القدوري في شرحه ان على قولهما يجب الضمان

من التنوير وهو مخبئ في بيت من استأجره قول أبي حنيفة فقط لكونه أمانة لانه قول الكل وهو اختيار
 القدوري وأما عند غيره ففي الضمان مجرى على عموم فوجه عدم الضمان عنده لم يملك من
 عمله وأما على قوله ما فلا ناله هلك بعد التسليم وهذا يتم ان كان الوضع في بيته تسليما قاله في العناية بعد العزو
 الى النهاية وقوله أمالوا حترق أو سقط من يده الخ وعليه الضمان في قول أصحابنا جميعا كما في الدرر
 من غاية البيان لما سمي أني ان العتدية تضي السلامة كذا بخط شيخنا وهو في تضمينه بالخيار ان شاء ضمنه
 مثل دققة ولا أجر له وان شاء ضمنه الخبز واعطاه الاجر هداية ولا يضم الحطب والمخ شر بلاية وغيرها
 لان ذلك صار مستهلكا قبل وجوب الضمان عليه (قوله أمالوا حترق) أي في التنوير قبل الانحراج
 (قوله أو سقط من يده) أي فاحترق بسبب سقوطه من يده قبل الانحراج فقوله قبل الانحراج ظرف
 للعلين قبله (قوله لا أجر له) أي على كل حال سواء كان في بيت المستأجر أو الاجير وعليه الضمان لانه جنابة
 يده كذا بخط شيخنا وقوله لا أجر له أي للهلاك قبل التسليم عناية (قوله وللطباخ بعد الغرف) فان أفسد
 الطعام أو أحرقه أو لم ينخجه فيه وضامن ولو دخل بنار لخبز أو ليطبخ بها فوقت منه شرارة فاحترق
 البيت لم يضم للآذ ولا يضم صاحب الدار لو احترق شيء من السكان لعدم التعدي تنوير وشرحه
 عن الجوهرة (قوله للولي) اعلم ان الولائم أحد عشر نظما بعضها بعض الفضلاء في قوله

ان الولائم عشرة مع واحد * من عدها قد عذ في اقرانه
 فالخرس عند نفاسها وعقبة * للطفل والاعذار عند ختانه
 ومحفظ قرآن وآداب لقد * قالوا الحذاق لحذقه وبيان
 ثم الملاك بعقدته ووليمة * في عرسه فاحرص على اعلانه
 وكذلك مأدبة بلا سبب يرى * ووكيرة لبنائه لمكانه
 ونقعة لذومه ووضيعة * لمصيبة وتكون من جيرانه
 ولا قول الشهر الاصم عميرة * بذبيحة جاءت لرفعة شأنه

كذا بخط السيد المحمدي (قوله وللبن الخ) بشرط تعيين الملبن فلوم يعين ولزم ملابن يستعمل على السواء
 فسدت الاجارة فلوم يكن لهم الاملبن واحدا ومتعددا ولكن يغلب استعمالهم لواحد منها صحت قهستاني
 (قوله لضرب لبننا) اللبن بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند المحققين وجمع
 عند الاكثرين قهستاني (قوله اذا أقامه عند أبي حنيفة) لان العمل تم بالاقامة ولهما ان التشرية
 من تمام العمل لا يلا يؤمن عليه من الفساد قبله زيلعي وبقوله ما يفتي در عن ابن الكمال معز بالعميون
 والاقامة المنصب بعد الحفاق والتشريع ان يركب بعضه على بعض بحر عن الجوهرة ومثله في العناية
 حيث فسر التشرية بتضميده بأن يضم بعضه الى بعض لكن ذكر العيني ان تشرية نقله من مكانه
 فظاهره انه لا يشترط ضم بعضه الى بعض (قوله وعنده ما لا يستحقه حتى يشرجه) فلونلف قبل
 التشرية تلف من مال المستأجر عنده ومن مال الاجير عنده ما قهستاني (قوله بالعد عليه بعد اقامته)
 زيلعي ولم يشترط المصنف العد في المستصفي تبعا للايضاح والمبسوط وهو الاولى كما في البحر لانه لو سلمه
 بلاعد كان له الاجر (فسره ع) الملبن على اللبان وارتاب على المستأجر وادخل المحل المنزل على الحال
 وصبه في الجواق أو صعوده للغرفة الا بشرط وايكاف دابة للمحمل لاعلى المكاري وكذا المحبال والجوالق
 والمخبر على الكاتب واشترط الورق عليه يفسد هاد عن الظهيرية (قوله يحبسها للاجر) هذا اذا كان
 الاجر حالا أما اذا كان مؤجلا فلا كعمله في بيت المستأجر لتسليمه حكما ويضمن بالتعدي ولو في بيت
 المستأجر تنوير وشرحه عن الغاية (قوله بالنشا) في القاموس النشا وقديم النشا معرب حذف
 شطره وفي المصباح النشاما يعمل منه المحلوة فارسي معرب وأصله نشاسته تحذف بعض الكلمة فبقي
 مقصورا ذكره في البارع والحجاج وغيرهما وبعضهم يقول تكلمت به العرب بمدودا والنقص مولى

أمالوا حترق أو سقط من يده قبل
 الانحراج لأجر له (وللطباخ بعد
 الغرف) أي من استأجر طباخا يطبخ
 في الضمام للولية فالغرف عليه أي
 انحراج المرق من انقدر الى الاصاع
 عليه وان استؤجر لطباخ (وللبان
 فالغرف ليس عليه للغرف) (وللبان
 بعد لاقامة) أي ان استأجر لبنا
 ليضرب لبننا في ملكه فلينه يستحق
 الاجر اذا قامه عند أبي حنيفة
 وعنده ما لا يستحقه حتى يشرجه
 وهذا اذا ضرب اللبن في ملك المستأجر
 وان ضرب في ملك نفسه فلا يجب
 الاجر عنده الا بالعد عليه بعد اقامته
 وعنده ما لا يعد عليه بعد التشرية
 كذا في نظم الزندوستي (ومن اعمله
 أنثر) قائم (في العين) كذا الصباغ
 والقصار يحبسها (النشا) (الاجر)
 عندنا لا فان فرود كفي الذخيرة ان
 القصار اذا قهر بالنشا او يبيع
 البيض له حق المحبس

انتهى (قوله وان يبيض الثوب فقط الخ) يشير الى ان المراد بالاثنتين مملوكة كالنشا والغزل المجرد
ما يعاين ويرى لمن ذكر في الدرر المحتجب ان الاصح الثاني قال فغاسل الثوب وكاسر الفستق والمخطب
والطحان والخياط والمخفاف وحالق رأس العبد ثم حبس العين بالاجر على الاصح انتهى (قوله ليس له
حق الحبس في الاصح) مخالف لما سبق عن الدرر معز بالاحتجب ومثله في الدرر عن النهاية معز بالجامع
الصغير لقاضيخان حيث قال الاصح ان له حق الحبس على كل حال وان لم يكن لعمله الا ازالة الدرن لان
البياض كان مستترا وقد ظهر بفعله بعد ان كان هالكا بالاستتار وصار كانه احدته بالاضه رانتهى
فقد اختلف التصحيح (قوله فلا ضمان الخ) لان العين امانة في يده وله حق الحبس بالاجر فلا يكون متعديا
ولا يجب له الاجر لذلك المعقود عليه قبل التسليم زي لم ي (قوله ومن لا أثر لعمله الخ) بخلاف رد الابق حيث
يكون له حق الحبس ون لم يكن لعمله أثر في العين فانه كان على شرف الملاك فكأنه احياء وباعه منه
بالعمل درر (قوله كالحال) جوز في النهاية كونه بالحاء المهمة وبالحجم المعجمة قال في العزيمة والاول
اولى لان المحل يجوز ان يقع على الظاهر وعلى الدابة فهو اعم من لفظ الحال بالحجم (قوله لا يحبس الاجر)
فلو حبس ضمن ثم هو في تضمن الحال بالخيار بين ان يضمه البديل محمول له الاجر او غير محمول ولا اجر له
تنوير وشرحه (قوله ولا يستعمل غيره الخ) لان المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه
ولا يستحق به الاجر زي لم ي (الشرط فيها استعمال غيرها بشرط وغيره تنوير وشرحه عن الخلاصة وكذا
السلم لان المعقود عليه فيه العين لا العمل فبان ان يعمل غيره درر واراد بالسلم ما اذا استصنع نحو خف
مؤحلا كما في الشرع بلالية لان مؤجل الاستصناع سلم كما سبق وقيد بقوله ان شرط عمل زه لا نولد بشرطه
اليوم او غدا فلم يعمل فضال به مرات ففطر حتى سرق لا يضم واحاب شمس الائمة بالنعمان مجر عن
الخلاصة قال والمراد من اشتراط العمل بنفسه ان يقول له اعمل بنفسك ولا تفعل بيد غيره اما اذا قال
على ان تعمل فهو من قبيل ما اذا اطلق لك في المستعفى الخ (قوله وان اطلق له ان يستأجر غيره) لان
الواجب عليه عمل في ذمته ويمكنه الايعاء بنفسه وبغيره كما لم يور بنضاه الدين عني (قوله لتخيط لي
هذا ثوب) او على ان تخيط (قوله فله ان يستأجر من يعمل) اما اذا لا يستأجره لودفع لاجني ضمن الا نل
لا الثاني درر عن الخلاصة (قوله فله اجرة بحسابه) لانه اوفى بعض المعقود عليه عني ومعنى قوله فله
أجره بحسابه اي فله اجر الذهاب بكامله واجر المجيء بقدر من بقي لان الاجر مقابل بتغل العيال لا بقطع
المسافة فهستاني (قوله قال الفقيه ابو جعفر الخ) مخالف لما في ازي لم ي حيث نزل عرابي جعفر تقييد
المسئلة بما اذا كاوا معلومين حتى يكون الاجر متقابل لا بجمعهم فاذا مات البعض انتقص اجر الميت من اجر
لكل اما اذا لم يكونوا معلومين فلا يكون الاجر متقابلا بجمعهم وهو خلاف ما ذكره الشارح فقد اختلف
القول عن أبي جعفر كذا ذكره بعض الافاضل قلت الظاهر ان ابا جعفر ذكر القيد غير ان ازي لم ي نقل
عنه أحدهما والشارح نقل القيد الاخر بني اري يقال ما ذكره ازي لم ي من وجوب الاجر كله اذا كانا غير
معلومين مخالف لما في القهستاني حيث قال فان جهلوا فسدت الاجارة ووجب اجر المثل انتهى (قوله بان
مات البكر) كان من حقه ان يقدمه على قوله اما لو استوت الخ كذا بنط شيخنا (وله ولا اجر محامل
الكتاب الخ) لان الاجر انما يقبل بالنقل فيها واسيلة الى القصد أي وصول الطعام وعلم ما في الكتاب
فبرده نقض المعقود عليه فلا اجر له كمن لو فتق الخياط ما خاطه جوى وقوله محامل الكتاب قيد به لانه
لو ذهب بلا كتاب فلا اجر له اتفاقا كذا يستعاد من الشرع بلالية (قوله ليذهب بكتابه) عبر بعضهم بالنط
بدل الكتاب قال الوالي وهو بكسر القاف وتشديد الطاء اسم للكتاب وفي الشرع بلالية قال ومنه نزل
تعالى محل لنا فطنا انتهى أي صحيفة اعمالنا ننظر فيها يضاوي (قوله فرد الكتاب) فلو تركه ولم يرد
استحق اجرة الذهاب اتفاقا شرع بلالية (قوله وعند محمد له اجر الذهاب) أي في الكتاب لجعله الاجر بمقابله
قطع المسافة بخلاف الضعام لان فيه مؤنة زياحي سواء شرط المجيء بالجواب ام لا كما في النهاية وغيره فمن

وان يبيض الثوب فقط ليس له حق
الحبس في الاصح (فان حبس) الصانع
العين (فضاع) العين (فلا ضمان)
عليه عند اي خفيفة وعندهما يضم
ولصاحبه الخيار ان شاء ضمنه قيمته
غير معمول (ولا اجر له) وان شاء
ضمنه قيمته معه ولا وله اجر (ومن
لا أثر لعمله) في العين (كالحال
والملاح لا يحبس بالاجر ولا يستعمل)
الاجر (غيره ان شرط عمل نفسه)
اي ان قال له اجرتك لتخيطه بنفسك
أو بيدك فليس له ان يستعمل غيره
(وان اطلق له ان يستأجر غيره) بان
قال استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب
بدرهم فهذا من قبيل اطلاق العمل
عرا وان كان المذكور خياطة لفظا
فله ان يستأجر من يعمل له (وان
استأجر ليحيى بعينه ومات بهضمهم)
أي ان استأجر رجلا يذهب الى
البحر ويأتي بعينه فذهب فوجد
بعضهم قدماء (فجاء من بقي فله اجره
بحسابه) مطلقا هذا ظاهر الرواية
قال الفقيه ابو جعفر الخاندواني هذا
اذا مات مؤنة البعض عن مؤنة الكل
اما لو استوت مؤنتهما بان مات البكر
مؤنة الاجر كله (ولا اجر محامل
الكتاب الجواب) اي ان استأجر
رجلا يذهب بكتابه الى فلان بالبصرة
ويجيء بكتابه فذهب فوجد فلانا
ميتا فرد الكتاب على المستأجر فلا اجر
له عندهما مطلقا وعند محمد له اجر
الذهاب وذكر الفقيه أبو الليث قول
أبي يوسف مع محمد وغيره ذكره مع أبي
خليفة

الظن انه لا بد من التقييد بالمجىء بالجواب حتى يتأتى خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام
الاجرة عند محمد فهستاني وقال الواني ككار اللائق ان يقول في اول المسئلة استأجر رجلا لصال قط
والا تيان بجوابه لانه لو لم يذكر في العقد ان الجواب يجب تمام الاجر صرح به في شرح المجمع انتهى
(قوله وانما قيد بتبليغ الكتاب الخ) هذا القيد واحد من ستة تعلم بمراجعة الشرع بلالية (قوله لانه
لو استأجره لتبليغ الرسالة الخ) لان الاجر يقطع المسافة لانه في وسعه واما الاسماع فليس في وسعه زيل
وفرق في الشرع بلالية نقلا عن خط المقدسي بان الرسالة لا تخلو عن الاسرار بحيث ان المرسل لا يرضى
باملاص غير الرسول وغير المحتوم من الكتاب لا يكون سرا وقال شمس الائمة المحلواني الرسالة والكتاب
سواء (قوله ليذهب بطعامه) فاذا رجع بالطعام وهلك في الطريق لا يضمن جوى عن البزازية (قوله
فلا اجله) لانه نقص تسليم المعتود عليه عني (قوله وعند زفر له الاجر) اى في الطعام صرح به الزيلعي
وسياق كلام الشارح يدل عليه لان الاجر مقابل بحمله وقد وفي به فلا يسطر الاجر برده بخلاف نقل
الكتاب لان الاجر فيه لا يقابل المحل ولو استأجره ليدعوله فلانا فذهب اليه فلم يجده له الاجر رعن
الخانية ولو استأجره ليدعوب بالكتاب الى بغداد فادعى انه دفع الكتاب اليه ولم يجده وانكر المستأجر
ان يرهن على دعواه وجب جوى عن البزازية (قوله لانه ان ترك المحمول في ذلك المكان الخ) بان دفع
الكتاب والطعام الى ورثته في صورة الموت او من سلم اليه اذا حصر في صورة الغيبة كذا يخطط شيخنا
(قوله يستحق اجر الذهب حامل الكتاب) وهو نصف الاجر المجمى لانه اتي باقصى ما في وسعه وان وجده
ولم يوصله اليه لم يجب شي لان نفاء المعتود عليه درر وتبعه مصنف التنوير وتعقبه المحشون وعولوا على لزوم
كل الاجر لكن في الفقه تانى عن النهاية اذا شرط المجىء بالجواب فنصفه والافكاه وهذا هو التوفيق
در (فروع) قال القصار هذا ثوب وقال المالك ليس هو هذا فالقول للقصار قال القصار رددت
عليك الثوب وقال المالك ما رددت لا يصدق الابينة لانه يدعى الخروج عن الضمان كذا في الوالوجية
أقول ينبغي ان يكون هذا على قولهما ما على قول ابى حنيفة فيصدق بيمينه جوى * دفع له ثوبا ليدعوه
على ان له ما زاد على كذا فله قال ابو يوسف يكون اجارة ويكون في الثوب بمنزلة الاجير المشترك خانية *
طلب ثوبه من القصار فغسل دفعته الى رجل ظننت انه له ضمنه جوى عن الظهيرية وقوله في الخانية
يكون اجارة يعنى فاسدة اذا سماه له من الاجر مجهول فيكون الثمن كله للمالك وللأجير أجر مثله

وانما قيد بتبليغ الكتاب لانه لو استأجره
لتبليغ الرسالة الى فلان بالبصرة
فذهب الرجل ولم يجد المرسل اليه
فذهب الا انه لم يبلغ الرسالة
او وجده الاجر بالاجماع كذا في شرح
ورجع فيه الاجر بالاجماع ان رده
الهدي (او يحامل المستلمين اى ان
لموت) متعلق بالمستلمين الى فلان
استأجره ليدعوب بطعامه الى فلان
بالبصرة فذهب فوجد فلانا ميتا ولم
يجده فلانا او وجده لكن لم يدفع اليه
فرده فلا اجره وعند زفر له المحمول
قيد بقوله ان رده لانه ان ترك المحمول
في ذلك المكان وعاد يستحق أجر
الذهب حامل الكتاب وكل الاجر
حامل الطعام بالاجماع وما يكون
* (باب ما يجوز من الاجارة وما يكون
خلافا فيها) * بان خالف المستأجر
في الاجارة ما اقتضاه العقد للسكنى وان
الدور والمكانيت المعدة للسكنى وان
كان (بلايان ما يعمل فيها)
والقياس ان لا يجوز ما لم يبين (وله)
اى للمستأجر (ان يعمل) فيها كل
شيء مما لا يضر بالبناء نحو الوضوء
وغسل الثياب وكسر الخطب ووضع
المتاع ونحو ذلك وله ان يسكنها في جميع
الاحوال (الا انه) اى المستأجر
(لا يسكن) حال كونه (جدادا أو
قصارا او طحانا)

* (باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها) *

ذكر الزيلعي في باب المضارب يضارب انه لو استأجر شخصا باجرة معلومة لبيع ويشترى شيئا معلوما لا تجوز
الاجارة لانه استأجر على عمل لا يقدر على اقامته بنفسه والحيلة ان يستأجره للخدمة مدة معلومة ثم يستعمله
فيها في البيع والشراء قال شيخنا وهذا باطلا لانه شامل للحر والعبد فخالف ما ذكره في منية المعنى في الاعمال
التي تصح الاجارة لها والتي لا تصح راجعا الى الفتاوى السراجية بعلامة س استأجر عبدا لبيع له ويشترى
جاز فلو لحقه دين اخذ المستأجر بذلك ولا سبيل للغرماء على العبد انتهى (قوله والقياس ان لا يجوز ما لم
يبين) لان الدار تصلح للسكنى وغيرها وكذا المحوانيت تصلح لاشياء مختلفة وجه الاستحسان ان
المتعارف فيها السكنى فينصرف اليها لان المتعارف كالمشروط ولانها اى السكنى لا تختلف زيلعي (قوله
حال كونه جدادا) مقتضاه ان يقرأ يسكن بفتح الياء من الثلاثي المجرد ويفهم منه عدم اسكانه غيره
بالاولى ويجوز ان يكون بضم الياء وكسر الكاف وانتصاب ما بعده على المفعولية ويفهم منه عدم سكا
بنفسه بالاشارة بجر (قوله او طحانا) قال في البحر والمراد من الرحي غير رحي اليد امارحى اليد لا يمنع من
الطحن عليها وان كان يضر وعليه القموى كذا في الخلاصة انتهى وتعقبه شيخنا بان عبارة الخ لاصلة

وان كان يضرب منع وعليه الفتوى ثم رأيت السيد المحمدي ذكر ان ما في البحر عن الخلاصة سقط منه لفظة
 يمنع (قوله الا برضا مال كنه) يفهم منه انه لو كان وقف او رضى المتولى بسكاه لا يكون كذلك حموي ولو اختلفا
 في الاشتراط فالقول للأثر كمال وانكر اصل العقد وان أقاما البينة فالبينة بينة المستأجر لا ثباتها الزيادة
 خلاصة وفيها استأجر للقصار فله الحدادة ان اتحد ضرره مما ولو فعل ما ليس له زمة الاجران انهم لم يه
 البناء ضمنه ولا اجر لانهم جال يجمعهم ان تنوير وشرحه قيد بالدور والحوانيت لان استئجار البناء وحده
 لا يجوز في ظاهر الرواية لانه لا ينتفع به وفي القنية يفتى برواية الجواز اذا كان البناء منتفعا به كالمجدران
 مع الستف انتهى وفي الخلاصة اذا أجزبا أكثرهما استأجر تصدق بالفضل الا اذا اختلف فيها شيئا وأجزها
 بخلاف جنس ما استأجر والكس ليس بأصلاح وفي الجوهره أجزها من المؤجر لم يجز سواء كان قبل القبض
 او بعده وتنفى الجارة في الاصح كذا في البحر وعلى هذا يطلب الفرق بين الجارة بعد القبض والتبيع
 حيث يجوز البيع من التابع بعد القبض حموي قلت في الدرر بان عز البحر انه لو أجزها من المؤجر لا تنفع
 وتنفى الجارة على الاصح قال وسيجيء تفصيلا خلافه الخ وعليه فلا فرق وفي القنية استأجر حائوا وبعها
 لدق الارزله ذلك ان لم يضرب بالبناء وليس مستأجر الدار الموقوفة ارجحها اصطلاحا (قوله وصح اجارة
 الاراضى للزراعة) لانها منتفعة مقصودة وفي فقه قارى الهداية لا يجوز اجارة الارض المشغولة بزرع
 الغير حيث كان الزرع بحق بان كان باجارة مالم يستحصل الزرع ان يؤجرها مضافة الى المستفيل وان كان
 بغير حق صححت الاجارة لان الزرع واجب القلع والمؤجر قدرة على تسليم ما أجزه بان يجيره على قلع زرعه اذ كان
 ام لا لانه لا حق له في ابقائه انتهى والله ارا المشغولة بمحتاج الساكن الذي ليس بمستأجر تصح اجارتها
 وابتداء المدة من وقت التسليم فارغة بحر عن القنية وفيه الذي ليس بمستأجر صادق بالمستعير وبما
 اذ كان مستأجرا فانضت هذه الاجارة وفي التنوير وشرحه أجزها وهي مشغولة بزرع غيره كان زرع
 بحق لا يجوز مالم يستحصل الزرع لكن لو حصده وسلمها انقلبت جائرة وما سبق عن قارى الهداية من قوله
 الا ان يؤجرها مضافة الى المستفيل كان يقول اجرتك ارضى غدا اؤرس شهر كذا وليس المراد من اضافة
 الاجارة الى الزرع ان يستقبل مطلقا بل شرط ان تكون الارض فارغة عند عيني الزرع الذي انضت
 الاجارة اليه كذا ذكره شيئا في ان يقل ما سبق عن قارى الهداية من انه لا يجوز اجارة الارض المشغولة
 بزرع الغير مالم يستحصل ان كان بحق بان كان باجارة شامل لمساكنات الاجارة فاسفة كذا في التنوير
 الوقف بدون اجارته بناء على ما رجحه الخلف من ان المؤجر بدون اجارته المثل لا يكون غصبا ويكرن اليه
 اجارته ويبدل عليه ما في الفصل العاشر من العماد استأجر بدون اجارته المثل وزاد غيره وعدا بالزيادة فهو
 أحق ثم رأيت في فتاوى قارى الهداية ان المستأجر اجارة فاسدة اذا زرع ببق وكذا المساقاة انتهى حموي
 عن المقدسي وحينئذ فقوله وان كان بغير حق صححت الاجارة أي بان لم يكن الارض في يده بطريق
 الاجارة اصلا بل بطريق الغصب وكذا لم تكن بطريق الاعارة أيضا حتى لو استعار ارضه فزرعه لا تجوز
 اجارته قبل ان يستحصل الزرع يشير الى ذلك التعليق الذي ذكره حيث عال قوله وان كان بغير حق
 صححت الاجارة بقوله لان الزرع واجب القلع الخ يمكن اذا رجع المعير قبل ان يستحصل الزرع يلزم
 المستعير أجزها من الارض لما يستقبل (قوله وان لم يشترطها) الا ان تكون الاجارة في بلدة فان الشرب
 لا يدخل الا بالشرط حموي عن أبي الليث (قوله بخلاف ما لو اشترى الخ) لان المقصود منه ملك الرقبة
 دون الانتفاع في الحال ولهذا اجاز بيع انجش والارض السبعة بدلف الاجارة فانما تتعلق بالانتفاع
 ولا انتفاع الا بهما زيلعي (قوله ما يزرع) بفتح الياء حموي عن المعراج (قوله لا يصح العقد الخ) ويكون
 فاسدا للجهالة وتنقلب صححة بزرها ويجب المسمى لارتفاعها كاستئجار ثوب لم يبين لابسها اذ البسه
 شخصا انقلب صححة بحر وفيه عن القنية استأجر ارضه سنة الى ان يزرع فيها ماشاء فله ان يزرع فيها
 زرعين ربيعيا وخريفيما واذ لم تكن الزراعة في الحال لاحتياجها الى السقي او كرى الانهار ان امكنه

الارض مال كنه (و) صح اجارة
 الاراضى للزراعة) والمستأجر الشرب
 والطريق وان لم يشترطها بخلاف
 ما لو اشترى ارضا فان الشرب
 ما لو اشترى لم يدخله لا ذكر (ان بين
 ما يزرع فيها) انما في يده لانه
 لا بد من العتق حتى يبين ما يزرع فيها
 لان ما يزرع فيها (و) ان قال صلى
 بغير الارض (و) صح اجارة الارض
 ان يزرع بها فان ضمت المساء
 (لبنه والغرس) المستأجر ان لم يزرع
 المؤجر تبركها (رسولها) حال كونها
 (فارغة) خالية من غيرها

قوله لعدم نهائيتها هذه العلة ساقطة
من نسخ الشارح الموجودة بآيدنا
ولعلها موجودة في النسخة التي كتب
عليها الخشي عقب قول الشارح
فليهما المستأجر أن يرضى المؤجر
بتركها فهي علة للقلم وهو ظاهر
انتهى نقله من نسخة من خط حضرة مفتي
مصر

(الا ان يعزم المؤجر فتيه) اي قيمة
كل واحد منهما حال كونهما مقلوعا
ان (يتملكه) المؤجر فتيه فتيه هذا اذا
لغوله ان يعزم المؤجر فتيه فتيه
كان صاحب الغرس والبناء راضيا
ولم يرض الارض فأما اذا رض الارض
فحينئذ يتملكها بغير رضاه (او يرضى)
المؤجر

الزراعة في مدة العقد جاز والاولا ويكون الاجرم قابلا بكل المدة لا بما ينتفع به فقط وقيل بما ينتفع به
وفيه عن غاية البيان وكما يجوز اجارة الارض لازراعة فكذلك الغيرها كطبخ الاسر والخزف وفتح عليه
صحة اجارتها مقيلا ومراحا كما هو الواقع في زماننا قاصدين لزوم الاجرم مطلقا شملها الماء وامكنت زراعتها لا
(قوله لعدم نهائيتها) الا ان يكون في الغرس ثمرة فتبقى بأجر المثل الى حين الادراك وفي القنية استأجر
ارضاً وقما وبني فيها او غرس ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر ان يستبقها بأجر المثل اذا لم يكن في ذلك
ضرر ولو أوى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال في البحر وبهذا نعلم مسألة الارض المحتكرة وهي
منقولة أضافى اوقاف الخصاص انتهى لكنه يخالف لما في الاسعاف والعمادية من انه اذا كان رفع
البناء لا يضر بالوقف برفعه الباني لانه ملكه ويحجر عليه ولو بني باذن القيم كان له الرجوع عما انفق على
العمارة في غلة الوقف وهي للوقف انتهى حموي عن المقدسي واقول ما ذكره في الاسعاف والعمادية يحمل
على ما اذا كان انشاء البناء يضر بالوقف فلا يخالف حينئذ ما في البحر عن القنية والخصاص لانه مشروط بما
اذا لم يكن في ابقائه ضرر ببقائه ان يقال على ما سبق عن القنية والخصاص لا يحتاج في ثبوت الخلو الى الحكم
به من حاكم مالكي الاعلى وجه الاحتياط وقد استدل محمد بن بلال الحنفى على جواز الخلو بأشياء
اوضحها ما نقله عن واقعات الضريرى رجل في يده دكان فغاب ورفع المتولى أمره الى القاضى فأمره القاضى
بفتحها واجارته ففعل المتولى ذلك ثم حضر القضايب فهو أولى بدكانه وان كان له خلو فهو احق بخلوها الخ
ما ذكره في الفتاوى الخيرية (تتمه) رأيت بخط شيخنا أن الشيخ خير الدين الرملى الحنفى رحل الى
مصر سنة سبع بعد الالف ولازم العلماء بالجامع الازهر أخذ عن الشيخ عبد الله الخريزى والسراج
الحانوفى والشيخ احمد بن الشيخ احمد أمين الدين بن عبد العال وقرأ الاصول على الهبى والحو على الشيخ
أبى بكر الشنولى ورجع من مصر الى بلده واسطوى القعدة سنة ثلاث عشرة ألف انتهى وقوله وقرأ
الاصول على الحب يعيدانه كان معاصراً للمجد وللعلامة الشرنبلالى اذ كل منهما أخذ عن الهبى (قوله
الا ان يعزم المؤجر فتيه مقلوعا) هذا هو الموافق لما في الهداية والوقاية وجامع المصولين خلافاً لما في الدرر
من قوله مستحق القلع قال عزمى راده والفرق بينهما واضح وفي الشرنبلالية قال ومعرفة قيمته كذلك
يعنى مستحق القلع ان تقوم الارض مع الشجر المأمور بملكه بقلعه وتقوم وليس بها هذا الشجر ففضل
ما بينهما هو قيمة الشجر قال وانما يفسرنا به هذا لان قيمة المقلوع اريد من قيمة المأمور بقلعه لان المؤنة
مصرفه للقلع انتهى عن شرح المجمع ويوضحه ما نقله الحموى عن البرجندى حيث قال قيمة مستحق
القلع اقل من قيمة المقلوع بمقدار اجرة القلع انتهى (قوله اي قيمة كل واحد منهما) يشير به الى صحة
رجوع الضمير بلفظ الافراد الى البناء والغرس باعتبار التقدير المذكور (قوله بمنزلة التفسير) وليس
تفسير لان التفسير لا يكون بالاسم والملك أعظم من الغرم حموي (قوله او يرضى المؤجر بتركه) اعلم ان
اشتراط رضا المؤجر بتركه مخلف لما قدمناه من القنية حيث ذكر ان المستأجر الاستبقاء بأجر المثل بعد
انقضاء مدة الاجارة اذ لم يذكر على الوقف ضرر ولو أوى الموقوف عليهم لا القلع ليس لهم ذلك قلت الظاهر
ان ما ذكره هنا من ان بناء المستأجر امان يقلع او يرضى المؤجر بتركه مفروض فيما اذا لم يشترط
المستأجر بقاء العمارة له بعد انقضاء مدة الاجارة وما في القنية مفروض فيما اذا اشترط ذلك يرشد الى هذا
ما نقله في البحر عن القنية أيضاً قبيلى قول المسنف والرطوبة كالشجرة حيث قال وفي القنية بنى في الدار
المسجلة بلا اذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف يحجر القيم على دفع قيمته للباني ويجوز لاستأجر الغرس
في الموقوفة بغير اذن ان لم يسردون حفرة الحياض هذا اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها اما اذا كان
فيجوز الحفر والغرس وبناء الحياض من تراها الوجود الاذن دلالة انتهى فتحصل ان المستأجر اذا بنى بشرط
استبقاء العمارة له بأجر المثل بعد انقضاء مدة الاجارة ثبت له حق القرار حيث لا ضرر على الوقف وحينئذ
ليس للمتولى تملكه نجهة الوقف الا برضاه وكذا ليس له تكليفه القلع وهذه هي مسألة الخلو التي اشار

اليها في البحر بقوله وبه تعلم مسئلة الارض المحتكرة وامام عساه ان يفرق به بين المقامين بأن يقال ما هنا بالنسبة للاجارة في الملك فلا يخالف ما في القنية والذي يظهر انه لا يصلح راقا فان قلت يلزم على التسوية بين المقامين ثبوت الخلو في الارض المملوكة قلت لا مانع منه بل في كلامهم ما يشير اليه في الدر من كتاب الوقف عن قارئ الهداية وشارح الوهبانية وقف البناء بدون الارض صحيح ولو الارض مملوكة على ما عليه الفتوى انتهى ووجهه اشارة ان قوله ولو الارض مملوكة صادق بما اذا كانت اغير الواقف كما لا يخفى هذا ما ظهر لي في هذا المقام ولم أجد من نبه عليه ثم رأيت في الفتاوى الخيرية من كتاب الوقف مانعه ذكر في الاشباه والنظائر في القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه افقي كثير باعتباره قال فعلى اعتباره ينبغي ان يقتضى بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلو الخوانيت لازم وبصير الخلو في الخانات عقاله فلا يملك صاحب الخانات اخراجه منها ولا اجارتها غيره ولو كانت وقفا لم يخفى فقله ولو كانت وقفا صريح فيماد كرهه من التسوية بين الملك والوقف في ثبوت الخلو واعلم ان المجدك المتعارف في الخوانيت المملوكة ونحوها كالقهاوى ان تعلق بماله حق القرار كالبناء فلا فرق حيث يذنيه وبين الخلو في المحكم وان تسمية ما بالملك بالمجدك وما بالوقف بالخلو تفرقة اصطلاحية بخلاف ما اذا تعلق المجدك بما ليس له حق القرار كالبحار والفتاحير بالنسبة للهواء والقشة والقوط بالنسبة للبحار ومن هنا ظهر ان المجدك اعم لصدقه بالخلو وغيره وفي حاشية الاشباه للسيد المحوى في هذا المقام كلام طويل ذكره قوله بتركه وهذا الترك ان باجر فاجارة والافاعارة فلهما ازار باجرهما الثلث ويقسم على الاجر على قيمة الارض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا ارض فيأخذ كل حصته در عن المجتبى (قوله والرطوبة كالشجر) المراد بالرطوبة ما يبقى أصله في الارض أبدا وانما يقطر ثمره او زهره واما ان كان له نهاية معلومة كمانى الفجل والجزر والباذنجان فينبغي ان يكون كالأرض بترك باجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف في حواشى الكنز وقواه بما في معاملة الخانية قلت بقي لوله نهاية معلومة لكننا طويلا كالقصب فيكون كالشجر كما في فتاوى ابن المحلى در (قوله والزرع يترك باجر المثل الخ) رعايه للجانبين لان له نهاية معلومة بخلاف موت احد ههما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى الى الحداد وان انسخت الاجارة لان ابناءه على ما كان اولى ما دام المدة باقية اما بعدهما فباجر المثل وكذا المستعير بخلاف الغاصب فانه يؤجر بالملع مطلقا نظمه وأجر المثل اما بالقضاء او بعقد ههما حتى لا يجب الاجر الا باحد هما بجر عن الغنية واستثنى في الشربة لالة ارض الوقف واليتيم والمعدل للاستغلال فان وجوب اجر المثل لا يتوقف على القضاء ولا على العقد (قوله للركوب والمثل) بفتح الحاء كما في الدر وفي التقييد بهما اشارة الى انه لو استأجرها لجعلها جنسية بين يديه اربطها على باب داره ليراهها الناس لا يصح تنوير وشرحه وسبق (تمسه) الشريك في الدابة ليس له الانتفاع بدون اذن شريكه بخلاف الانتفاع بالبيت والخادم والارض اذا كان ينفعها الزرع در عن البحر والفت واين قيل شركة العقد ومعه انه لا اذن لاجنبي في الانتفاع بالدابة يكون متعديا بالنسبة لمحصة الشريك فيضمهما (قوله والتوب للبس) وان لم يكن يديه او حوانوته فسدت لما قدمناه من ان هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا فسدت فاجر وكذا لو استأجر بيتا ليحلى فيه او طيبا لشمه او كتابا ولو شعر البقرة او مصفاة در عن شرح الوهبانية ويكفي في استئجاره الثوب للبس التمسك منه وان لم يلبس كالسكنى تحب الاجرة بنفس الغرض وان لم يسكن كما في الخلاصة بخلاف ما اذا استأجر دابة ليركبها حيث لا يكفي التمسك حتى لو أمسكها في منزله في المصر لا يجب الاجر ويضمن لو هلكت عمادية ولو استأجرها للعمل فله الركوب وان للركوب لا يحمل عليها وان حمل فلا أجر لان الركوب يسمى جلا لا عكسه قال في البحر فالماحصل انهم اتفقوا على ان من استأجرها للعمل له ان يركبها لكن الزاوى قيده بأن لا يجمع بينهما والفقهاء عم (قوله فانه لا يجوز) للجهانة فلواركها او ركب بنفسه وجب عليه المسمى استحضارنا وفي القياس عليه أجر المثل لانه استوفى المنفعة بركبها فقد فاسد وجه

(بتركه فيكون البناء والشجر لهذا)
أى للمستأجر (والارض لهذا) أى
للؤجر (والرطوبة كالشجر) فى حكم
التلع والترك على حاد (والزرع يترك
أى ان يترك الى ان يدرك) أى ان
استأجر الارض للزراعة فضت المدة
ولم يدرك ترك باجر المثل الا ان يدرك
(و) صحيح اجارة (الدابة للركوب
والمثل بشرط ان يبين من يركبها او
ما يجعل عليها) (و) صحيح اجارة (الثوب
لللبس فان اطلق) بان قال على ان
ركب او ليس من شاء وهو المراد
بالاطلاق لان يسأجر الدابة
للركوب وبطلناه اطلاقا فانه لا يجوز
نص عليه فى الدخيرة والمغنى وشرح
المجداوى (الركوب واللبس من شاء)
ولكن ذكر ركب بنفسه او ركب

واحدا

الاستحسان ان المفسد وهو الجاهل قد زال فيزول الفساد لانا نجعل التعمين في الانتهاء كالتعمين في الابتداء ولا ضمان بالهلاك لانه غير متعد لعدم المخالفة زيلعي (قوله ليس له ان يركب غيره) فيه قصور اذ كان حقه ان يقول ولان يركب بنفسه ليكون لغا ونشراحوى (قوله بخالف) من صور الخلف ما ذكره في الخلاصة استأجر دابة ليركب الى مكان كذا فذهب الى مكان آخر فبليت الدابة او هلك فلا أجر عليه ولم يذهب الى مكان آخر بل الى المكان الذي استأجرها اليه لكان جاوزه ثم ردها اليه بعد الجاوزة فنفتت فهو ضامن قيل تأويل هذه المسئلة اذا استأجرها اذا جاءها لانه ينتهي العقد بالوصول الى الاول فلا تصير بالعود مردودة الى يد المالك معنى اما اذا استأجرها اذا جاءها بواجبا يكون بمنزلة المودع اذا خالف ثم عاد الى لوفاق وقيل الجواب يصير على اطلاقه والفرق ان المودع مأمور بالحفظ متصودا فبقى الامر بالمعط بعد العود الى الوفاق فحصل الرد الى نائب المالك وفي الاجارة والعارية يصير المحفظ مأمورا به تبعه لانه لا متصودا فاذا انقطع الاستعمال لم يبق هو نائب فلا يبرأ بالعود قال في الهداية هذا اصح وقال في الكافي والاول اصح كذا في الدرر وهو في الشرع بلاية وذكر انه في الكافي اعتمد على ما اعتمد عليه في الهداية فلا مخالفة الخ (قوله ضمن) لان التعيين مفيد لتفاوت الناس في الركوب واللبس ولا اجر عليه لعدم اجتهادهم لانا جعلنا فعله ابتداء والاول لا يقابل بالاجر وكذا لا أجر عليه ان سلم بخلاف ما اذا استأجر حائزا وقعد حداد او قصارا حيث يجب عليه الاجر ان سلم لانه لما سلم تبين انه لم يخلف وانه لا يوهن البينة غاية البيان وفيه نظرا تقدم ان الحدادة والقسارة مما يوهن البناء واستفاد من كلام المصنف انه اذا قيد ليس له الاجارة والاعارة كما انه اذا عم له ذلك وليس له الايداع في الاول ولو اضرة دون الثاني بحر ورجوى (قوله حتى لو استأجر فسطاطا فدفعه الى غيره الخ) يعني وقد كان قيد بان يستعمله بنفسه حوى (قوله ضمن عند أبي يوسف) وكذا عند أبي حنيفة على ما نقله شيخنا عن المفتاح ووجه الضمان كمال الدرر تفاوت الناس في تسيبه واختيار مكانه وضرب اواناده وشمده جعله كالسكنى فصار كالدار (قوله حمل مثله في الضرر) بشرط التساوى في الوزن والواو من قوله في الدرر له حمل مثله وان تساوى في الوزن زائدة كمالى الشرع بلاية قال في الدرر والاصل ان من استحق منفعة فاستوفها او دونهما جاز ولو اكثر لم يجز (قوله كالشعير والسهم) قال بعضهم فيه لف ونشر فيرجع قوله كالشعير الى مثل الحنطة في الضرر وقوله والسهم الى قوله اخف وليس ذلك بشئ لان الشعير ليس مثل الحنطة بل اخف منها حوى ويؤيده ما في العناية حيث قال اذا كان الشعير والسهم خمسة أوقية كانا أقل وزنا وكانا أقل ضررا (قوله أى ليس له ان يحمل ما هو اضر من البر) كالمخ وان كان مثلها كبلالاه أثقل (قوله فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا) لانه ربما يكون اضر بالدابة لان الحديد يجتمع في موضع من ظهر الدابة والقطن ينسبط على ظهرها درر وانما ذكره مع كونه معلوما مما سبق لان ذلك كان نظير المكيال وهذا نظير الموزون عناية (قوله وان عطبت بالارداف ضمن النصف) ولا معتبر بالثقل لان الدابة قد يعقره الزاكب الخفيف ويخف عليها ركوب الثقيل لعلمه بالفروسية ولان آدمى غير موزون فلا يمكن معرفته بالوزن فتعلق الحكم بالعدد كالجناية في باب الجنايات زيلعي والجناية جمع جان كالبعرة جمع باع فانه اذا جرح رجل رجلا جراحة واحدة والاخر عشر جراحات خطأ فالدابة بينهما نصافا لانه رب جراحة واحدة اكثر تأثيرا من عشر جراحات عناية (قوله يضمن كل قيمتها) كذا الوجه الزاكب على عاتقه لكون الثقل يجتمع في مكان واحد وان كانت تطبق جملهما بخر عن النهاية (قوله ضمن ما زاد الثقل) كحمله شيئا آخر ولو من ملك صاحبها كولد الناقة لعدم الاذن درر ومنه يعلم ما في صدر عبارة البحر من الايهام لان قوله أطلق الاردا في شئ ما اذا أردف خلفه ولد الناقة الذي ولدته بعد الاجارة يوهن ان الواجب ضمان نصف القيمة وكأنه في البحر ان كل في دفع هذا الايهام على ما اشار اليه آخر العبارة (قوله ويلزم تمام الاجرة اذا عطبت الخ) أى مع نصف قيمتها أما الاجر

ليس له ان يركب غيره (وان قيد براكب ولا يس) بان ما على ان يركبها فلان او بلبسه فلان (فتح الخ) المستأجر ثم عطب (ضمن ومثله) ما يخلف بالمستعمل (كالفسطاط ونحوه حتى لو استأجر فسطاطا فدفعه الى غيره اجارة او اعارة فنصبه وسكن فيه حتى تلبس ضمن عند أبي يوسف وعند غيره لا يضمن (وما لا يخلف به) من الاعيان (بطل تقييده كما لو اشترط سكنى واحده ان يسكن غيره مان سعى نوعا) آخر (وقد راك كبر برله) أى للمستأجر (حمل مثله) في الضرر (واخف) كالشعير والسهم (لا اضر) أى ليس له ان يحمل ما هو اضر من البر (كالمخ) والحديد وان استأجر دابة ليحمل عليها مقدار من التطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا (وان عطبت بالارداف ضمن النصف) أى ان استأجرها ليركبها فاردف معه رجلا فعطبت ضمن نصف قيمتها مطلقا سواء كان أخف او أثقل هذا اذا كانت الدابة تضيق حمل اثنين فان علم انها لا تطيق ذلك يضمن كل قيمتها (لو اردف صديقا لا يستمسك عليها ضمن ما زاد الثقل وان كان صديقا يستمسك فهو كارجل كذا في الفتاوى ثم المالك بالخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن ذلك الرجل فان ضمن المستأجر لا يرجع هو على ذلك الرجل مستأجرا كان او مستعيرا وان ضمن ذلك الرجل يرجع هو على المستأجر ان كان ذلك الرجل مستأجرا وان كان مستعيرا لا يرجع ويلزم تمام الاجرة اذا عطبت بعد البلوغ الى المقصد كذا في الذخيرة

فلا نه استوفى المنفعة وأما الضمان فلانها تلفت بركوب اثنين احدهما غير مأذون فيه كما في الخلاصة
 والحاصل ان ضمان نصف القيمة بالنظر لركوب غيره ولزوم الاجر بالنظر لركوبه بنفسه فكان الجمع
 بين الاجر والضمان باعتبارين مختلفين واعلم ان ضمان نصف القيمة محله ما اذا كان الرديف غير المستأجر
 فلو كان هو ضمن الكل ولا اجر لانه صار غاصبا (قوله وبازيادة على الحمل الخ) هذا اذا حملها المستأجر فان
 حملها صاحبها وحده فلا ضمان على المستأجر وان حملها معا وجب النصف على المستأجر ولو كان البرق
 جوالقين فحمل كل واحد جوالقا وحده ووضعاه عليهما او متعاقبا لا ضمان على المستأجر ويجعل حمل
 المستأجر ما كان مستحقا بالعدد ومقادير الغاية انه لا ضمان على المستأجر سواء تقدم او تأخر وهذاهو
 المعول عليه خلافا لما في الخلاصة ومضى عليه في التنوير حيث قال ولا ضمان لو حمل المستأجر أولا ثم ركب
 الدابة وان حملها ربه الا ان المستأجر ضمن نصف القيمة انتهى (قوله ضمن ما زاد الثقل) ونوقض بما اذا
 استأجر نوراً لمطعم به عشرة مخاتيم حزمة فضحن احد عشر محتوما فهلك ضمن الجميع وان كانت الزيادة
 من الجنس وأجيب بار الطحن انما يكون شيئا فشيئا فاذا طحن العشرة انتهى الاذن فبعد ذلك هو
 الطحن بخلاف في استعماله لدابة بغير الاذن فيضم الجميع فاما الحمل فيكون جملة واحدة (قوله لا يطيقه)
 قال في القاموس وقد طاقه طوقا وأطاقه (قوله محتاتيم) في المغرب المحتوم الصاع ويشهد له حديث
 الحذري الواسق ستون محتوما كذا بخط شيخنا ووجه الشهادة ان الواسق ستون صاعا كما قدمناه غير مرة
 (فحمل عليها خمسة عشر محتوما) اد حمل الزيادة مع المسمى معا فلو حمل المسمى وحده ثم حمل الزيادة
 وحدها ضمن الكل ولم يمتد بضوا الاجر اذا سلمت لظهور وجوب المسمى فقط اما ان حملها الجمال بنفسه
 وحده فلا كلام وأما ذلك المستأجر زائد على المسمى فلان منافع الغصب لا تضمن عندنا ومنه يعلم
 حكم المكاري في طريق مكة بحرف فلا يستحق شيئا زائدا على المسمى اذا زاد المستأجر على القدر المشروط
 (قوله يضمن ثلث قيمتها) ويجب كل الاجرة ولا يقال كيف اجتمع الاجر والضمان لانا نقول الاجر في مقابلة
 الحمل المسمى والضمان في مقابلة الزائد كما تقدم تنبيهه (قوله يضمن جميع القيمة) لان الدابة هلك
 بغير المأذون فيه وفي الزيادة من الجنس هلك بالجميع زيلعي بتصرف (قوله وقال لا يضمن الخ) لدخوله
 تحت مطلق العتد ولا في حنيقة الازد مع بدو وصف السلامة وعلى هذا الخلاف ضرب ابواب الوصي
 الصغير اذا لم يتجاوز تأديب مثله بخلاف العبد المستأجر حيث يضمن بضربه بالاعتاق لانه يؤثر وينتهي
 لفهمه فلا ضرورة الى الضرب وفي غاية البيان عن التهمة الاصغر رجوع الامام الى قولهما والمعلم والاستاذ
 ليس لهما ضرب اصغر الاذن الاب والوصي وأما ضرب دابة نفسه ففي القية عن أبي حنيفة حاصم
 فيما زاد على التاريت زيلعي ويحرم وللزوج ضرب الزوجة في مواضع عددها في البحر (قوله ونزع
 السرج) فلو استأجره عربا بالركب خارجا صرفا سرجه لا يضمن اتفاقا وان لركوب في المرفق كان
 من الاشراف لا يضمن اتفاقا وان كان من الاسافل يضمن وقيد بتبديل سرجه با كافي لا بد لوبدل
 اكافها بسرج لا يضمن اتفاقا لانه اخف من الاكاف شرنا ليلية عن شرح المجمع وفيه غفلة لما نقله
 المحموي عن الخلاصة ونصها - تأجره عربا بانه فأسرجه او ركبها ضمن الخ والوجه يشهد لما في الخلاصة لانه
 اذا استأجرها عربا بانه لم يكن راضيا بأسراجها وفي كلام الزيلعي ما يدل عليه (قوله ضمن كل القيمة عند
 أبي حنيفة اذا هلك) لان الاكاف ليس من جنس سرج الدابة لاختلافهما صورة ومعنى فيضمن القيمة
 اذا عطبت كما اذا حمل الحديد مكان الحنطة درر (قوله وعندهما يضمن الزيادة) لان السرج والاكاف
 سواء فاذا رضى بالسرج يكون راضيا بمثله من الاكاف فيضمن الزيادة بحسبه زيلعي وفي الحقائق عن
 العيون الفتوى على قولهما انتهى واختلاف في تفسير الزيادة قيل مساحة حتى اذا كان السرج يأخذ من
 ظهر الحمار قدر شبرين والاكاف قدر أربعة أشبار يضمن نصف القيمة وقيل تلاح حتى اذا كان السرج
 منوبن والاكاف ستة أماء يضمن ثلثي القيمة شرنا ليلية عن البرهان (قوله بان اسرج الحمار بسرج

(و) ان عطبت (بازيادة على الحمل
 المسمى ما زاد) أي اذا استأجرها
 ليحمل عليها مقداراً من الحنطة
 فحمل عليها أكثر منه فوطبت ضمن
 ما زاد الثقل الا اذا كان حملاً لا يطيقه
 مثل تلك الدابة فيضمن قيمتها
 فلو استأجرها ليحمل عليها عشرة
 مخاتيم حزمة فحمل عليها خمسة عشر
 محتوما فهلك يضمن ثلث قيمتها هذا
 اذا كانت زيادة الثقل من جنس المسمى
 اما اذا كانت من غير جنسه يضمن
 جميع القيمة لا قدر الزيادة فقط كذا
 في الاصل (و) ان عطبت (بالضرب
 والسكج) أي ضرب الدابة وكعبها
 بلجامها أي جذبها الى نفسه لتقف
 اذا سرعت في السير فوطبت ضمن
 كل قيمتها عند أبي حنيفة وقال يضمن
 اذا فعل فعلا متعارفا (نزع السرج
 والاكاف) يعني اذا اكترى حمارا
 فنزع السرج واوكفه با كاف
 لا يوكف بمثله يضمن اجاعا وان
 اوكفه با كاف يوكف بمثله الحمار ضمن
 كل القيمة عند أبي حنيفة اذا هلك
 وعندهما يضمن الزيادة (أو الاسراج
 بما لا يسرج بمثله) أي نزع سرجه
 واسرجه بسرج لا يسرج بمثله الحمار
 بان اسرج الحمار بسرج السبدون
 ضمن كل القيمة وان كان يسرج بمثله
 لا يضمن الا اذا كان زائدا عليه
 في القدر فيضمن الزيادة (وسلوك
 طريق غير ما عينه وتهاونا)

البرزون الخ) لانه بعد اطلاق الدابة كن ابدل المحنطة بالحد يددر (قوله فعطبت ضمن السكل) وان لم
تملك وبلغ وله الاجر استحسننا ولا يلزم اجتماع الاجرة والضمان لانهما في حالتين عيني (قوله أى اذا
استأجر رجلا ليحمل له متاعا وعين له الطريق الخ) فيه تأمل لان كلام المصنف في عطب الدابة المؤجرة
لا في المتاع المستأجر على جملة حموى وتعقب بان كلام المصنف هنا في المتاع بقريته قوله وجهه في البحر
وعبارة المصنف مساوية لعبارة الدرر وقد قال في شرح قوله وسلوك طريق أى يضمن المحال قيمة متاع
بسلوك طريق الخ وأقول ما ذكره في الدرر أحدا احتمل بالنسبة لكلام المصنف وحمل كلام المصنف
على الاحتمال الثاني هو المناسب لكلام الشارح حيث ذكر فعل العطب مؤثرا على قوله فعطبت لان
تأنيده يعين ما ذكره الحموى من ان كلام المصنف في عطب الدابة المؤجرة لا في المتاع أى لا في عطب
المتاع المستأجر على جملة وانظروا هرا ما ذكره الحموى من التأمل يبنى على ما وقع في نسخة من ذكر فعل
العطب مجردا عن علامة التأنيث لكن كان المناسب لتأنيث فعل العطب المشعر بان الكلام في عطب
الدابة لا في عطب المتاع تأنيث فعل اهلك أيضا لان يقال ذكره لتأويل الدابة بالمركوب وما قيل من
ان قول المصنف وجهه في البحر قريته على ما ادعاه غير مسلم لانها مسألة اخرى لاتعلق لها بما قبلها فتدبر
(قوله فلا ضمان عليه اذ لم يكن بين الطريقين تفاوت) لانه لا فائدة في تعيينه حينئذ (قوله بان كان
لطريق المسلول اوعر) قال العلامة المقدسي قلت فديتعيين الاوعر لخوف في السهل او عكسه فاذا
خالف ما الحكم حموى (قوله وحمل في البحر) اذا قيد بانير فلولم يقيد لا يضمن بحر وسيا في كلام الشارح
ما يشير اليه وهو قوله أى ان استأجر رجلا ليحمل متاعا في البر الخ ومن هنا يعلم ما في عبارة الدرر من الابهام
حيث ذكر المسئلة مطلقا عن هذا القيد وعلى الضمان بقوله لان البحر متاف حتى ان للودع ان يسافر
بالوديعة في البر لا البحر انتهى وكان الظاهر توكيد الضمان بالخالفه (قوله أى اذا استأجر ليحمل متاعا
في البر الخ) أشار به هذا التفسير الى ان حمل كلام المصنف على ظاهره غير صحيح لان ظاهره ان الدابة
عطبت بالحمل في البحر وهذا لا وجه له فتدبر حموى (قوله وان بلغ المتاع الخ) محصول المقصود وارتفاع
الخلاف معنى وان بقي صورة عناية بقى ان يقال ظاهر قول الشارح وان بلغ المتاع الخ تعلقه بقول
المصنف وحمله في البحر فقط وليس كذلك فلو حذف الشارح المتاع او زاد عليه قوله والدابة لكان أولى
لنتعلق بالمسئلة التي قبلها ايضا وهي قوله وسلوك طريق الخ وما في العيني من ذكر المتاع مع ما صرح به
من جعل قوله وان بلغ متعلقا بالمسئلتين يبنى على أحد الاحتمالين اللذين قدمناهما في قول المصنف
وسلوك طريق الخ (قوله ضمن ما نقص من الارض) ولا أجور على المستأجر أما ضمان ما نقص فلان الرطبة
اعظم ضررا من البر لا تتشاعر وقها وكثرة الحاجة الى سقيها فمكان خلافا الى شر وأما عدم الاجر فلانه
صار غاصبا حيث اشغل الارض بجنس آخر درر قيد بزرع الاضر لانه بالاقول ضررا لا يضمن ويجب الاجر
كما في الدرر لانه خلاف الى خير فلم يكن غاصبا (قوله فخطاه قباء الخ) وكذا اذا خطاه سراويل في الاصح
تنوير للاتحاد في اصل المنفعة من حيث السترو دفع الحر والبرد حموى والقباء ما تلبسه الاثر كما كان
القميص فارسي معرب (قوله ان شاء ضمنه قيمة ثوبه الخ) لانها ما يتقاربان في المنفعة لانه يقدر وسطه
ويتمتع به انتفاع القميص ففيه الموافقة والخالفه فيميل الى اى الجهتين شاء لكن يجب اجر المثل لقصور
جهة الموافقة ولا يجوز به الدرهم المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة درر ومثل الخياط الصباغ اذا خالف
فصبغ الاصفر مكان الاحمر فان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض وان شاء اخذه واعطاه ما زاد الصبغ فيه
ولا اجر له ولو صبغ ردثا ان لم يكن فاحشا لا يضمن وان كان فاحشا يضمن قيمة ثوب ابيض ولو قال للخياط
اقطع طولوه وعرضه وكه كذا فجاء ناقصا ان كان قد را صبغ ونحوه فهو عفو وان اكثر ضمنه ولو قال
ان كفاني قميصا فاقطعه وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك ضمنه ولو قال لا يكفيني قميصا فقال نعم فقال
اقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن تنوير وشرحه عن الخلاصة (قوله وروى الحسن عن ابي حنيفة الخ)

قوله فعطبت الخ حتى هذه القولة
التي اخبر عن التي بعدها كما هو ظاهر
اه

اى اذا استأجر رجلا ليحمل له متاعا
وعين له الطريق فاحمل في طريق آخر
عما لا يسلكه الناس فعطبت ضمن
السكل فان كان مما يسلكه الناس
فهذا فلا ضمان عليه اذ لم يكن بين
الطريقين تفاوت اما اذا كان بين
الطريقين تفاوت بان كان الطريق
المسلوك وعرا وابعدا واخوف
مما عينه المالك ضمن كل قيمة (السكل) أى اذا
في البحر) ضمن (السكل) أى اذا
استأجر رجلا ليحمل ما في البر فحمله
في البحر كما يحمل الناس وعطبت ضمن
السكل قوله السكل يتعلق بالمسائل
المذكورة كلها من قوله وبالضرب
(وان بلغ) المتاع الى المقصد (قوله
الاجر بزرع رطبة و) قدر اذن بالبر
أى استأجر أرضا ليزرعها ابرافرعها
رطبة ضمن (ما نقص) من الارض
(ولا اجر) على المستأجر (وخطا طه
قباء و) قدر (أمر بقبص) أن ان دفع
الى خياط ثوبا وأمره ان يخيط قبصا
بدرهم فخطاه قباء وعمل بالخلاف
فأرب الثوب الخياط (ان شاء ضمنه
قيمة ثوبه) وترك القباء عليه (وله
أخذ القباء ودفع اجر مثله) ان شاء
وروى الحسن عن ابي حنيفة انه
لا خيار لرب الثوب والخياط ضمان
قيمة ثوبه

لأن القميص والقباء جنسان فصار غاصبا زيلعي

(باب إحصاء الفاسدة)

انحرها عن الصحيحة لا الأصل في عقود أهل الإسلام الصحة جري والفساد ما كان مشروعا باصلا دون وصفه وحكمه وجوب إجر المثل والباطل ما ليس مشروعا أصلا ولا إجر فيه ولا تملك المنافع في الإجارة الفاسدة بالقبض حتى لو قبضها المستأجر ليس له أن يؤجرها أو أجزاها وجب إجر المثل ولا يكون غاصبا ولا مؤجرا الأول أن يتقضى الثابتة وفي البيع الفساد يملك المبيع بالقبض تنوير وشرحه عن البحر معربا للخلاصة قال وفي الأشياء المستأجرة فاسد الواجب صحيحا جازا انتهى فإني الأشياء بشيراني أن المنافع . الإجارة الفاسدة تملك بالقبض كالبيع الفاسد وقولهم الباطل ما ليس بمشروع صلا كما إذا استأجر بمئة أو دم أعني ما ليس بمال عند أحدكم ما تقدم ثم المراد إجر المثل إجر شخص مماثل له في ذلك العمل لا الاعتبار فيه زمان الاستئجار كفي وقف الظهيرية ولم يكن الاستئجار من جنس الدراهم أو الدنانير لا من جنس المسمى إن كان غيره ولو اختلف إجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يعطى وإن كان السبب حراما فهو مستأجر وفي إجارة الأشياء أجزت دارها من زوجها ثم سكتا فيها فلا أجر قال العلامة المقدسي والفتوى على أنه يصح لأن سكتها معه لا تمنع التسليم كما في المضمرات انتهى ومثله في الخانية مع ملا بديعته الف السكنى (قوله يفسد الإجارة الشرط) يعني الخارج عن مقتضى العقد لا مطلقا ولا بضابطه الكرجي فقال كان ما وقع عليه عقد الإجارة مجهولا في نفسه أو في إجره أو في مده الإجارة وفي العمل المستأجر له فبالإجارة فاسدة وكل ما فسد البيع يفسد إجره وكذا يفسد الإجارة باسقاط طعام العبد أو تلف الدابة أو مرة الدار أو مغارمها أو مؤنتها أو عشرين راض أو حراج على المستأجر وأعلم أن مال الدرعن الأشياء حيث سوى بين طعام العبد وتلف الدابة هو قول المتقدمين وأما زماننا فالعبد ديا ككل من مال المستأجر عادة كما في الشربة لالية عن الخانية وذكر في البحر زفر يعا على ما سبق من أن شرط المغارم ونحوها يفسد الإجارة أن ما يقع في زماننا من إجارة أرض الوقف باجرة معلومة على أن المغارم أو تلف الكاشف أو الحرف على المستأجر فاسد وله أجر مثله لا يجاوز به المسمى أم وهو مخالف لما ذكره المقدسي من أن إجر المثل في الوقف يجب بالغاما بلغ قال شيخنا ودار لصي كالوقف (قوله مثل أن يستأجر الخ) يشير به إلى أن مطلق الشرط لا يفسد الإجارة وإنما يفسدها الشرط الخالف لمقتضى العتد لا يفسد إلى المنة زعة جوى وسبق (قوله واستيفاء المستأجر المنفعة) أو وهو استيفاء المنفعة فأجر المثل في الفاسدة لا يجب بمجرد التمكن بل لا بد من وجود الاستيفاء بالفعل بخلاف الإجارة الصحيحة حيث يكفي وجوب المسمى بغير التمكن لكن ذكر في الأشياء من كتاب الإجارة ما نصه وطاهر ما في الأسعاف وجوب الإجر في الفاسدة بالتمكن إذا كان وقفا (قوله لا يجاوز المسمى) فإن كان مساويا لإجر المثل أو زاد عليه فأجر المثل وإن كان أقل فالمسمى فهو مستأجر إلا في الوقف ودار لصي كما سبق هذا إذا لم يكن الفساد مجهولا المسمى أو عدم التسمية فإن كان يجب أجر المثل بالغاما بلغ وكذا إذا استأجر باجرة معلومة بشرط أن يجرها واستثنى الزيلعي ما إذا استأجر دارا على أن لا يسكنها فالإجارة فاسدة ويجب أجر المثل بالغاما بلغ أن سكنها قال في البحر وفيه نظر لأن الأجزاء لم تكن مسماة فهي المسئلة المتقدمة وإن كانت مسماة ينبغي أن لا يجاوز المسمى وأجاب المقدسي بأنه لما شرط عدم السكنى لم يكن راضيا بالمسمى قال المحوى وفيه تأمل فمديره انتهى ثم ظاهر ما في البحر عن الخلاصة من قوله وإن شرط أن يسكنها المستأجر وحده يجوز أن ينتهي اعتبار هذا الشرط وليس كذلك في منية المفتى شرط رب الدار على المستأجر أن يسكن وحده له أن يسكن مع نفسه غيره انتهى قال شيخنا فهو مريح في أن شرط السكنى وحده لا يعتبر (قوله وقال زفر والشافعي الخ) لأن المنافع متقومة فتجب القيمة بالغة

(باب الإجارة الفاسدة يفسد الإجارة الشرط) * مثل أن يستأجر ربحي ماء على أنه أن تقطع الماء فلا أجر عليه (قوله) أي لا أجر (أجر مثله) بعد التسليم واستيفاء المستأجر المنفعة حال كونه (لا يجاوز به) أي بإجر المثل الإجر (المسمى) وقال زفر (فإن أجر دارا) على شرط أنها

ما بلغت عند تعذر المسمى ولنا ان المنافع لا قيمة لها في أنفسها عندنا وانما تنقوم بالعقد أو شبهه وان لم تنقوم في أنفسها وجب الرجوع الى ما قومت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها بما باسقاطه درر وقوله أو شبهه وهو العقد الفاسد وانى أفندى (قوله كل شهر الخ) كل اذا دخلت فيما لا نهاية له تنصرف الى الواحد لتعذر العمل بالعموم كذا بخط شيخنا (قوله صح في شهر فقط) لان كلمة كل دخلت على مجهول فانصرف الى الواحد لكونه معلوما وفسد في الباقي للجهالة كما اذا باع صبرة من طعام كل قفيز بدرهم فانه يجوز في قفيز واحد فكذا هذا وهذا عند ابي حنيفة وهما وافقاه في المشهور واجاز العقد في الكل في الصبرة والفرق لهما ان الشهر لا نهاية له فلا يمكن رفع الجهالة فيه او الصبرة متناهية فترفع الجهالة بالكيل زيلعي (قوله بحضرة صاحبه وان كان غائبا لا يجوز بالاجماع وقيل لا يجوز عندهما الا بحضرة الآخر وعند ابي يوسف يجوز قياسا على الفسخ بشرط الخيار زيلعي (قوله الا ان يسمى الكل) بان يقول اجرتك داري عشرة اشهر كل شهر بكذا لان المدة صارت معلومة فانفتحت الجهالة (قوله وكل شهر سكن ساعة منه صح العقد فيه) لمحصل رضاها بذلك ولم يكن لثبوت اجراءه الى ان ينقضي ولو فسخا انشاء الشهر لم تنفسخ وقيل تنفسخ اذا خرج الشهر ولو قال في انشاء الشهر فسخت رأس الشهر تنفسخ اذا هلك الشهر فيكون فسخا مضافا ولو جعل اجرة شهرين او ثلاثة لا يكون لواحد منهما انفسخ في قدر المجهول اجرتهم منه بالتقديم زالت الجهالة في ذلك القدر فيكون كل مستحق والعقد عيني وزيلعي (قوله وفي ظاهر الرواية الخ) وبه يفتى لان في اعتبار الساعة حرجا عظيما زيلعي (قوله وان لم يسم اجر كل شهر) لان ابداء معلومة الا ترى ان اجارة شهر واحد تنفسخ وان لم يسم قسط كل يوم درر (قوله وابتداء المدة وقت العقد) لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثله يتعين الزمن الذي يعقب السبب كما في الاجال بان باع الى شهر والايام بان حلف لا يكمل فلان شهر احيث اعتبر فيه ما لا ابتداء بعد الفراغ من التكلم درر (قوله يهل الهلال) بضم الياء وفتح امسا أي يبصر غناية وقارى المداية وجرى عليه نوح افندى وجوز الاتقاي ان يكون على صيغة المبني للفاعل وعلى صيغة المبني للمفعول قال في المجهرة هل الهلال واهل ومنع الاصمعي هل وقال لا يقال اهل واهل لنا نحن اذا رأينا الهلال كذا بخط شيخنا (قوله اي يوم الغرة) قال الاتقاي فيه نظر بل المراد بجحى يهل الهلال اول الليلة الاولى من الشهر حموي (قوله وعند محمد الخ) لان الاصل في الشهر واعتبارها بالاهلة عند الامكان وقد امكن ذلك في الشهور المتخللة وتعذر الاول فيكمل بايام الشهر الاخير وله ان الشهر الاول يتم بايام تليه من الشهر ان متصل به فيبدأ الشهر الثاني بالايام ضرورة وهكذا الى آخر المدة كل شهر ثلاثون يوما والسنة ثلاثمائة وستون يوما عيني (قوله وذكري في الاخيرة الخ) عبارتها على ما وجدته بخط السيد الحموي في مسودة شرحه ادا عقد الاجارة على كل شهر بدرهم ان وجدت في وسطه يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام وكذا كل شهر بعد ذلك بلا خلاف لهما انما يعتبران بالاهلة اذا علم اخر المدة ليمكن تحصيله منه انتهى (قوله وصح اخذ اجرة الحمام) لانه عليه السلام دخل الحمام بالحفة وتعارف الناس ولا اعتبار بالجهالة لانها لا تنغضي الى المنارعة والنساء فيه كالرجال والصحح للحاجة بل حاجتهن اكثر لانهن اسباب اغتسالهن وكراهة عثمان محمول على ما فيه من كشف العورة درر وزيلعي وفي المتن يكره لها دخول الحمام في قول وقيل الا لمرضاة او نفساء والمعقد عدم الكراهة مطلقا قلت ولا شك في زماننا في الكراهة تحقيق كشف العورة درر قال الحموي والحمام مؤنث في الاغلب وجعه جامات على القياس وفي ذكرى ان اول من وضعه نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام انتهى (قوله والحمام) لانه صلى الله عليه وسلم احتج به واعطى اجرة وقالت الظاهرية لا يهل لما روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اجرة عيب التيس وكسب الحمام وقفيز الطحمان وبه قال اجد قلنا انه منسوخ كذا ذكره العيني فان قلت حيث كان الحديث منسوخا فعدم الجواز في عيب التيس وقفيز الطحمان مشكل قلت النسخ بالنسبة لكسب الحمام فقط لا مطلقا هذا ما ظهري ثم رأيت التصريح به في كلام

(كل شهر بدرهم صح) العقد (في شهر) واحد (فقط) فتفسد في بقية الشهر ونعم اذا اتم الشهر الاول فكل واحد منهما ان ينقض الا مارة بحضرة صاحبه (الا ان يسمى الكل) أي كل شهر عدا في نفسه يصح (وكل شهر سكن ساعة منه صح) العقد (فيه) أي في ذلك الشهر وهذا هو القياس وقد مال اليه بعض التأخرين وفي ظاهر الرواية لكل واحد منهما ما تخيار في الليالة الاولى من الشهر الداخل ويومها وفي الخلاصة وفي الفتاوى الصغرى رجل استأجر دارا للسكنى كل شهر بكذا جاز وزم في الشهر الذي يليه ولا يلزم في سائر الشهور بالاجماع (وان استأجرها) أي دارا عشرة دراهم (سنة صح) العقد (وان لم يسم اجر كل شهر وابتداء المدة وقت العقد) ان لم يسم شيئا وان سمي يعتبر باسمي (فالكان) التمس (حين يهل) الهلال أي يوم الغرة (تعتبر الاهلة) فشهرا سنة كلها بالاهلة (والا) أي وان لم يكن يوم الغرة (بان كان في انشاء الشهر) (فبالايام) فشهور السنة كلها بالايام ثلاثون يوما عند ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وعن محمد وهو رواية عن ابي يوسف الشهر الاول بالايام والثاني بالاهلة فيكمل الاول ثلاثين يوما بايام الاخر وذكري في الاخيرة اذا استأجر في انشاء الشهر يعتبر الكل بالايام بالاتفاق (وصح اخذ اجرة الحمام) لا اجرة عيب التيس

ان يلقى فله الحمد (قوله لا عيب التيس) يسكنون السين لان ثمرته المتصودة غير معلومة لانه قد يلقى وقد لا يلقى فهو غرر ولانه لا قيمة لما فيه ولان المؤجر التزم ما لا قدرة له على تسليمه جوى عن البرجندى قال شيخنا والتقيد في كلام المصنف بالاجرة للاشارة الى ان المراد بالنهي عن عيب التيس النهي عن اخذ الاجر عليه فكان حراما صرح به الزيلعي والاختيار والتيس في الاصل المذكور من المعز اذا حال عليه المحول قال البرجندى على ما نقل عنه الجوى والمراد به هنا مطلق الفعل وفي استئجار الكلب والبازي للصطياد روايتان ولو استأجر قدرا الكلب يتيه يجوز اذا كرم المدة لانه يعمل بالضرب بخلاف السنور لصيد الفأرة لانه يعمل لنفسه ومحصل ما نقله شيخنا عن شرح المتظومة لابن الشحنة ان الخلاف ثابت في الكل حتى في كلب الحراسة بخلاف مسألة السنور فانه متفق عليها (قوله وهو ضرب به) ويقال ماؤه كذا في الصحاح وذكر في المجمل ان العيب الكراء الذي يؤخذ على ضرب الفحل (قوله عيب الفحل) بانه ضرب (قوله كذا في المغرب) الذي في المغرب انما هو النهي عن عيب التيس نهيه عن كراء العيب على حذف مضاف انتهى (قوله ولا الاذان الخ) لان القرينة تنفع عن العامل ولقوله عليه الصلاة والسلام اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به بخلاف الاستئجار على أداء الزكاة وكتابة المحصف والسقفة وتعليم المعلوم الادبية عيني (قوله وتعليم القرآن) اعلم ان المستأجر للتحتم ليس له ان يأخذ الاجر اقل من خمسة واربعين درهما شرعا ٧ الا ان يهب ما فوق المسمى الى خمسة واربعين درهما بعد العقد عليه او شرطا ان يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم ولو قال اقرأ بقدر ما قدرت من الاجر حين امره بالتحتم بابل من خمسة واربعين فقرا من القرآن ذلك المقدار من المثلث او الربع فلا يأثم مقدسي عن الكواشي والمبدوط قال الجوى قلت واصل المسئلة تخرجة على قول المتأخرين من جوار الاستئجار على الطاعات (قوله ثم المذهب عندنا الخ) ولان القرينة اذا صدرت من أهلها وقعت عنه فلا يجوز اخذ الاجرة من غيره عما وقع له قال العلامة المقدسي ويشكل على هذا المجع عن الغير لا يدق عن امر على الصحيح مع ان نية الاثر ليست بشرط وكون العامل عاملا لانه مع انه طاعة وعلى قول محمد لا يقع له الا ثواب النفقة يبقى الاشكال بان ثوابه وقع لغير الفاعل مع انه قد يبدى شكل على قولهم القرينة متى وقعت يقع ثوابها لفاعلها لا لغيره انتهى قال الجوى هذا البحث ذكره قاضي زاده مع زيادة اتهى فلت ولا خصوصية للجع عن الغير اذ غيره من الطاعات كذلك بناء على ما ذهب اليه أعتن ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره (قوله بخلاف الاستئجار على الصلاة واليوم) فانه لا يصح انفاقا ما عندنا فاعدم جواز النيابة واما عند الامام الشافعي فلتعين اقامتها عليه (قوله أو الكفاية) عطف الكفاية على الخط من عطف التفسير (قوله أو الشعر) عطفه على ما قبل من عطف الخاص على العام جوى (قوله والقوى اليوم الخ) لانه ظهر التواني في الامور الدينية وقالوا انما كره المتقدمون ذلك لانه كان للمسلمين عطيات من بيت المال وكان للناس رغبة في التعليم حسبة ولم يبق ذلك ثم ان صحت الاجارة بنسب المدة وجب المسمى والا فاجر المثل عناية ودر (قوله لتعليم القرآن) او قراءته واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة واختار انه يجوز كذا في الجوهرة وقال في القنية بنى مقبرة ووقف عليها خضيرة وشرط ان ثلاثة ارباعها للمتفقه والربع على مصانع المقبرة من الكدس وفتح الباب وغلقه وعلى من يترأ عند قبره وجعل آخره للفقراء قال محل لمن يقر عند قبره أخذ هذا المرسوم وقال بعضهم ان كان النصارى معينين يجوز والا فلا الخ قال شيخنا وقد وضعه صاحب البحر في كتاب الوقف (قوله يجبر الاب) ولو لم يجز به يفتى تنوير وشرحه (قوله على المحلوة) هي ما يهدي للعالم على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة اهداء المحلوة در (قوله وذكر في الحانية وأجمعوا الخ) أي المتقدمون فلا يخالف ما استحسنه المتأخرون الى هذا اشار شيخنا وكذا لو استأجر محصفا او كتابا ليقرا فيه فغيره لم يزلوا لانه لا يقرأه والناسر منفعة تحدث من التاري لامن الكتاب فصار كالمواستأجر شيئا لينظر اليه شيخنا عن الاختيار (قوله

٧ قوله الا ان يهب الخ في بعض النسخ زيادة قوله هذا اذا لم يسم شيئا من الاجر قبل قوله الا ان يهب ويظهر ان هذه الزيادة غير ظاهرة اه مخيه

وهو ضربه يقال عيب الفحل الناقصة به سماعا اذا قرعها كذا في المغرب (و) لا اجرة الاذان والمج والامامة وتعليم القرآن والعقبة وصورة المسئلة ان يقول استأجرتك بكذا على ان تعج عني او ان تؤذن اما اذا امره بالمج او الاذان من غير ذكر الاجارة فيجوز كذا في الاصيل ثم المذهب عندنا ان كل طاعة يختص بها المسلم فلا يستأجر باطل بخلاف بناء المساجد واقفاط وعند الشافعي وكل ما لا يتعين على الاجير اقامته فلا يستأجر على ذلك صحيح بخلاف الاستئجار على الصلاة واليوم ونحوه من تعليم القرآن والنفقة بشرا الى انه لو استأجر تعليم الخط أو الكفاية أو علم الادب أو الشعر أو الحساب أو الطب جاز (والتموى أو الحساب أو الطب جاز الاستئجار لتعليم اليوم على جواز الاستئجار لتعليم القرآن) وكذلك نفق اليوم بجواز الاجارة على تعليم القرآن والعقبة قال مشائخنا يجبر الاب على دفع الاجر له الاستاذ وكذا يجبر على المحلوة المرسومة وقال الامام أبو محمد المجيز يجوز في زهنا لا امام والمؤذن والمعلم أخذ الاجرة كذا في الذخيرة واروضته وذكر في الحانية وأجمعوا على ان الاستئجار على تعليم النفقة باطل

ولا تجوز الاجارة على الغناء والنوح والملاهي لان المعصية لا يتصور استحقاقها بالعقد فلا يجب الاجر وان اعطاه الاجر وجب ردّه في المحيط اخذ الاجر من غير شرط يباح لانه عن طوع من غير عقد وكذا لا تجوز الاجارة على المحداء او قراءة الشعر والطبل انما يكون منها اذا كان للهو ولغيره كطبل الغزاة والعرس والقافلة فلا بأس به عيني والمحدث سوق الابل والغنم لها والغناء من السماع بالدرس والمدوم المقصور فهو اليسار كفاي الصحاح واما بالفتح مع المد فهو النفع كذا بخط شيخنا ونقل عن المصباح مانصه الغناء ككتاب وقياسه الضم لانه صوت وقال ناحيت المرأة على الميت نوحا من باب قال والاسم النوح وربما قيل نباح بالكسر فهي نائحة انتهى وغنى بالتشديد ترنم بالغناء والنوح البكاء على الميت وتعدد محاسنه ذكره البرجندي ولواستأجر من له القصاص رجلا ليقتل له فلاجر له خلافا لمحمد ولواستأجر القاضي رجلا ليقوم في مجلس القضاء ويقيم الحد ووجاز ولواستأجره للحدود والقصاص لم يجز ولواستأجره لاستيفاء القصاص فيمادون النفس جاز يلحق وذكر الكرخي انه اذا ذكر مدة في استئجاره للحدود والقود جاز واليه مال شمس الأئمة وفرق بانه اذا لم تذكر كان عقدا على عمل مجهول ولا يدري اوجد ام لا وبذكرها يكفي تسليم النفس جوى (قوله وفسد اجارة المشاع) بان يؤجر نصيبا من دار مشتركة من غير شريكه او من أحد شريكه در عن انفع الوسائل والعمادية وانما فسد لان المقصود منها الانتفاع وهو امر حسي لا يمكن بالمشاع ولا يتصور تسليمه فلا يجوز بخلاف البيع لان المقصود به الملك وهو امر حكمي يمكن في المشاع فيجوز در رثم ما ذكره المصنف من فساد اجارة المشاع هو الصحيح فيجب اجرا مثل قهستاني وقيل انه باطل برجندي (قوله الامن الشريك) سواء اجر كل نصيبه او بعضه لانه لا شيوع في حقه اذا لكل في يده وفيه نظرا لانه لو لم يكن فيه شيوع لجاز الهبة والرهن من الشريك لكنه لم يجز وأجيب بان المراد شيوع يمنع التسليم وهو المقصود فيما نحن فيه ويجوز ان يكون الشيوع مانعا للحكم باعتبار دون آخر فيمنع من جواز الهبة من حيث القبض فان القبض التام لا يحصل في الشائع لما تقدم ان الشريك والاجنبي فيه سواء وينع جواز الرهن لانعدام المعقود عليه وهو الحبس الدائم لانه في المشاع غير متصور والشريك والاجنبي فيه سواء واما ما هنا فلا ينع عدم المعقود عليه وهو المنفعة وانما نذر التسليم وذلك لا يوجد في حق الشريك عناية واعلم ان قوله الامن الشريك ظاهره جواز اجارة المشاع من الشريك مطلقا واحدا او اثنين لكن ذكر في العمادية اذا كانت الدارين ثلاثة فأجر أحدهم نصيبه لا يجوز جوى وأقول سبق عن الدر معزى لانفع الوسائل والعمادية ما يقتضاه كون المراد بالشريك في كلام المصنف خصوص الواحد وعليه فلا استدراك (قوله وعندهما يجوز) لان للمشاع منفعة والتسليم ممكن بالتخلية او بالتهاتؤ فصار كالبيع بشرط بيان نصيبه وان لم يبينه لا يجوز في الصحيح كذا في الشربلالية وغيره وفيه بحث للعلامة المقدسي يعلم بمراجعة شرح الجوى (قوله والفتوى على قولهما) كذا في الزبلي والعيني وشرح الجميع لابن مالك وتهذيب القلانسي ويخالفه ما في ايضاح الاصلاح عن المحققين من قوله والفتوى على قوله ومثله في الخانية (قوله كذا في المعنى) قلت شاذ مجهول القائل فلا يعارض ما ذكرنا عن قاضيان وغيره كذا بخط شيخنا معزى بالشرح الكناز جدين يونس الشهير بالسلي وكذا في الدر معزى بالعلامة قاسم في تصحيحه قال وفي البدائع لو أجر مشاعا يحتمل القسمة فقسمة وسلمه جاز لزال المانع ولو ابطالها المحاكم ثم قسم وسلم لم يجز ويقتى بجوازه والبناء لرجل والعرضة لا تراهتهى معزى بالفصولين (قوله والحيلة في جواز ذلك الخ) وكذا حيلة جوازها عنده ان يلحقها حكم حاكم شربلالية عن شرح الجميع والتبيين (قوله ان يعقد العقد على الكل الخ) او أجر رجلان دارهما الواحدة فاحد المؤجرين او أجر رجل من رجلين ثم مات أحد المستأجرين در روى زاده (قوله ثم يفسخان العقد في بعضه) لان الشيوع الطارئ لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية وقال زفر يفسد وهو رواية عن أبي حنيفة در روى شربلالية بقاء ان يقال قوله ثم يفسخان العقد في بعضه قيده الجوى بما اذا لم تكن الدار مشتركة (قوله وصح

(ولا تجوز) الاجارة (على الغناء والنوح والملاهي) كالزمار والطبل (وفسد اجارة المشاع) مطلقا فيما يقسم وفيما لا يقسم عند أبي حنيفة وزفر (الا من الشريك) وعندهما يجوز وهو قول الشافعي وروى الحسن عن أبي حنيفة انه لا يصح من الشريك ايضا والفتوى على قوله ما كذا في المعنى والحيلة في جواز ذلك على قول الكل اولاهم ان يعقد العقد على بعضه بقدر ما يتفق به مستحان العقد في بعضه بقدر ما يتفق عليه العاقدان وهذا جائز اتفاقا كذا في الاصيلي (وصح استئجار النظر

استجار الطئر) بهمة ساكنة ويجوز تخفيفها الناقة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل لامرأة تحضن
 ولد غيرها ظئروا للرجل المحاضن أيضا والجمع اظثار كاحمال ورجعما جعت المرأة على ظئار بكسر الظاء
 وضما جوى (قوله بأجرة معلومة) ويشترط التوقيت اجاعا جوى عن المنصورية واطلاق كلام
 المصنف يشير الى انه يجوز للسلمة ان تؤجر نفسها لارضاع ولد الكافر وبه صرح في الخانية حيث قال
 ولا بأس للسلمة بان ترضع ولد الكافر باجر لان من الصيانة من عمل للكافر باجر انتهى وتقييد الجواز
 باجر انفسها ظئرا يشير الى انها اذا أجزت نفسها لخدمة الكافر لا يجوز وبه صرح في الاشياء من كتاب
 الاجارة ونصه استأجر نصراني مسلما للخدمة لم يجز وغيره اجازا زمان وقت وقوله استحسانا يشير الى ان
 القياس يأبى جواز حارة الطئر لانها تترد على استهلاك العين وهو اللب فصار كاستجار البقرة لشرب لبنها
 ووجه الاستحسان قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ولانه جرى به التعامل من غير تكبير
 ولا نسلم ان العبد يرد على العين بل على المنفعة وهي حضانة الصبي وتلقينه ثديها وترتيبه وخدمته
 والعين تدخل تبعاً للمنفعة لان العين قد تتبع كالصبغ للصباغ بخلاف استجار البقرة لشرب لبنها لان
 فيه عقد الاجارة ورد على العين مقصودا وقيل العقد يرد على اللبن لانه المقصود هكذارواه ابن سماعة
 عن محمد فانه قال استحقاق لبن الادمية بعقد الاجارة دليل على انه لا يجوز بيعه وجواز بيع لبن الانعام
 دليل على انه لا يجوز استحقاقه بعقد الاجارة والى هذا القول مال شمس الائمة لكن قال الزيلعي والاول
 أشبه وفي الكافي وهو الصحيح (قوله وبطعامها وكسوتها) بلا بيان الجنس والقدر والصفة ولهذا الوسط
 جوى وأعاد المصنف الجار لانها مسألة مستقلة ولهذا اعترض في الشرع بلالية على الدر حيث قال
 وطعامها بحذف الجار (قوله وعندهما لا يجوز) للجهالة وله ان العادة جارية بالتوسعة على الطئر
 شفقة على الولد فلم تكن الجهالة مفضية الى المنازعة عني (قوله ومعنى تسمية الطعام الخ) فيكون
 معناه على هذا التقدير ان يسمى بدل الطعام دراهم حذف المضاف وأقام المضاف اليه متماه لا يكره
 لا يفهم منه انه أعطى بدل الدراهم طعاما وانما يفهم منه انه سمي بدل الطعام دراهم لا غير زيلعي كذا
 قيل وأقول ما ذكره الزيلعي من ان المعنى على هذا التقدير ان يسمى بدل الطعام دراهم حذف المضاف
 الخ مسلم واليه أشار الشارح بقوله يعني يسمى الدراهم المقدرة بمقابلتها طعامها وأما استدركه على
 كلامهم حيث قال لكن لا يفهم منه الخ فأشار الشارح الى دفعه بقوله ثم يدفع الطعام عوضا لها
 ولما كان هذا خفيما من عبارة الجامع الصغير أرى الشارح بلفظة يعني لانها انما تستعمل فيما خفي مراده
 وفي هذا المقام كلام يعلم بمرجعة تكلمة قاضى زاده (قوله ولو سمي الطعام وبين وصفه وقدره جازا أيضا)
 بالاجماع زوال الجهالة ولا يشترط تأجيله لان المقدرات الموصوفة في الذمة أثمان ولا يشترط في الثمن ان
 يكون مؤجلا زيلعي (قوله ولا يمنع زوجهما من وطئها) وان خيف الحمل لانه حق ثابت بالنكاح
 لا تبطله الاجارة فهستأني وله منع أقرب بانها من المكث معها في بيته لامن الزيارة الا اذا كان يؤدي الى
 الاخلال بتعاهد الصبي وليس علم ان تمكث في بيته حيث لم يشترط ذلك في عقد الاجارة وللأمة
 المأذونة والمكاتب ان تؤجر نفسها ظئرا كذا في الخانية وقوله وليس عليهما ان تمكث في بيته الخ يعني
 اذا كانت مأمونة على الصبي وعلى ما عليه من حلى وكسوة وان سرق شيء منه لا ضمان عليها جوى عن
 مختصر الكرخي والمحيط (قوله فليس له ان يتقاضى الاجارة) لانها لا يصدق في حق المستأجر كما اذا
 أقرت المنكوحه المجعولة بالرق لانسان تصير رقبة ولا تصدق في حق بطلان النكاح زيلعي (قوله
 ولما استأجر ان يمنع من غشيانها في منزله) ظاهره ان المنع من الغشيان في منزله فيما اذا لم يعرف انها زوجته
 الا بقولها وليس كذلك كما يعلم من كلامهم اذ ليس له دخول منزله بغير اذنه وقرع عليه التهستانى ان الوطء
 في المهرهون لا يجوز (قوله فان حلت) من باب طرب (قوله فسخت) لان لبن الحبلى والمر يفضة ينظر
 بالصغير وهي أيضا يرضعها الرضاع فكان لها ولهم الخيار دفعا للضرر عنها وعن الصبي لان الاجارة تفسخ

بأجرة معلومة) استحسانا (و) صح
 (بطعامها وكسوتها) استحسانا عند
 أبي حنيفة اذا كانت المدة معينة
 وعندهما لا يجوز قياسا وهو قول
 الشافعي وفي الجامع الصغير فان سمي
 الطعام دراهم ووصف جنس
 الكسوة واجلها وذرعهما جازا جاعا
 الية تسمية الطعام دراهم ان يجعل
 ومعنى يسمى الدراهم المقدر بمقابلتها
 الاجرة يسمى الدراهم المقدر بمقابلتها
 يعني يسمى الدراهم المقدر بمقابلتها
 طعامها ثم يدفع الطعام عوضا لها
 ولو سمي الطعام وبين وصفه وقدره
 جاز أيضا وان استأجرها بالثياب
 جاز أيضا بشرط فيه بيان شرائط
 أو المراد بشرط فيه بيان شرائط
 السلم (ولا يمنع) المستأجر (زوجها
 من وطئها) فان أجزت نفسها باجر
 اذن الزوج فله ان يفسخ الاجارة
 سواء كان الزوج ممن يشنه
 ان تكون امرأته فائرا ولا وهذا
 اذا كان الزوج معروفا فما اذا كان
 لا يعرف انها امرأته الا بقولها
 لا يعرف ان يتقاضى الاجارة وللمستأجر
 فليس له ان يتقاضى الاجارة (فان
 ان يمنع من غشيانها في منزله) فان
 حلت (النظر) والمرض فسخت
 الاجارة (وعاينها صلاح طعام
 الصبي)

بالاعذار وكذا لو تم بالإنه يضره وكذا اذا كانت سارقة للخوف منها على متاعهم او فاجرة لانها
تشتغل عن الصبي بالفجور بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها ولا يضر بالصبي زيلعي
وعيني ويخالفه ما في الحانية اذا ظهرت الفثر كافرة وزانية او مجنونة او حقا كان لهم ان يفسخوا الاجارة
انتهى وفي النهاية لا يبعد ان يقال عيب الفجور فوق عيب الكفر الا ترى انه كان في نساء بعض الرسل
كأمر أنى نوح ولوط عليهما السلام وما بغت امرأة نبي قط هكذا قال عليه الصلاة والسلام وكذا اذا كان
الصبي لا يأخذ ثديها ولا يفسخ الاجارة اذا حصل لها الاذى منهم ولم تجربها عادة بارضاع ولد غيرها لانها
ربما لا تعرف عند ابتداء العقد ما يتلى به من المقاساة والسهر فاذا جرت ذلك كان لها الفسخ حيث كان
ذلك اول الاجارة لها فاستأنى وكذا اذا عير وما به لانها تتضرر به على ما قيل تجوع الحرة ولا تأكل ثديها
ولومات الصبي او الظئر انتقضت الاجارة ولومات ابو الصبي لا تنتقض لان الاجارة واقعة للصبي سواء كان
له مال او لم يكن ولهذا لو كان للصبي مال تجب الاجرة من ماله كالنفقة ولو سافرت الظئر واهل الصبي تفسخ
الاجارة لانه عذر زيلعي وفيه اشعار بان الظئر والمسترضع لا يفسخاها بلا عذر قهستاني (قوله يريد به
المضغ) وقيل ان لا تأكل ما يضر بالصبي ولا تتغذى بغيره بخلاف طبع الصبي ومزاجه قات وهذا هو
الظاهر حموى (قوله وغسل ثيابه) بالرفع عطف على اصلاح والمراد غسل ثيابه عن البول والغائط لا عن
الوسخ ابن فرشته وتاج الشريعة قال في الكفاية وهذا هو الصحيح (قوله وطعام الصبي على أبيه) يعني
ان لم يكن له مال كما قدمناه عن ابي يعلى قال الحموى وطعامها وكسوتها عليها ان لم تشتري في العقد عليهم
وتتبع مما يضر بالصبي كالحرج من منزله زمانا كثيرا (قوله فان أرضعته بلبن شاة) بان اقربت به او
شهدت بينة بارضاعها بابن البهايم وان وجدت كونه بلبن شاة فالقول فامع عينيها استحسانا ولو شهدوا انها
ما أرضعته بلبن نفسها لم تقبل لقيامها على النفي مقصودا بخلاف الاول لدخوله في ضمن الاثبات وان اقاما
فالبينة بينة الظئر ولو أرضعته خادمتها فلها الاجر كاملا اذا لم يشترط ارضاع ثديها الا ان شرط على الصحيح
شرب لآلئ من الذخيرة وقيل اذا أرضعته جاريته واستأجرت من أرضعته فلها الاجر وان شرط ان ترضعه
بنفسها لان المقصود من الارضاع حياة الصبي وهو ما فيه سواء وما ينفه ما من التفاوت يسيرا يعتبر
كفا في الاختيار ثم ان كان ما استأجرت به أقل مما عين لثامن الاجرة تصدق بالفضل كفا في غاية البيان لانها
اخذت زيادة لا على عمل منها ولو أجزت نفسها للارضاع لقوم آخرين ولم يعلم الاولون فأرضعتهما او فرغت
أثمت ولها الاجر كاملا على الفريقين شبهها بالاجير الخاص والمشارك ولا تصدق بشئ دُر عن العناية
(قوله فلا أجر لها) لانها لم تأت بالمعقود عليه وهو الارضاع لان هذا الجار زيلعي اقول يؤخذ منه انها
لو أرضعته لبنها لا على وجه الارضاع بان حلبت لبنها في اناء وأجزته به انها لا تستحق أجرا حموى
بقي ان يقال ما ذكره المصنف من انه لا أجر لها اذا أرضعته بلبن شاة ظاهرا على اختيار شمس الأئمة حيث
قال والاصح ان العقد يدبر على اللبن لانه هو المقصود وما سواه من القيام بمصالحه تبع وأما على اختيار
صاحب الهداية من أن المعقود عليه المنفعة وهو القيام بخدمة الولد ففيه نظر لانه جعل الارضاع
مستحقا تبع للخدمة فكيف يسقط كل الاجر بتركه شرب لآلئ عن البرهان (قوله لينسجه) من باب
ضرب شاي عن المصباح (قوله ومشايخ أهل بلخ يفتنون بجواز هذه الاجارة) قال في منية المفتي دفع غزلا
الى حائك لينسجه بالثلث ونحوه جوزة مشايخ بلخ وأبو الليث وغيره بالعرف انتهى وقوله ومشايخ بلخ
يفتنون بجواز هذه الاجارة أى في حمل الطعام ببعض المحول ونسج الثوب بنقص المنسوج لتعامل
اهل بلادهم وقالوا ان لم يجوز انما يجوز به القياس على قفيز الطحان والقياس يترك بالتعارف ولئن
قلنا ان النص تناوله دلالة فالنص يختص بالتعامل الا ترى ان الاستصناع ترك القياس فيه وخص
عن القواعد الشرعية بالتعامل ومشايخنا لم يجوزوا هذا التخصيص لان ذلك يتعامل اهل بلدة واحدة
وبه لا يخص الاثر بخلاف الاستصناع فان التعامل جرى به في كامل البلاد وبذلك يترك القياس ويخص

يريد به المضغ (وغسل ثيابه) وطعام
الصبي على أبيه ونسجه على الظئر وما
ذكره من ان الدهن والرجحان على
الظئر فهذه من عادة أهل الكوفة
(فان أرضعته) في المدة (بلبن شاة فلا
أجر لها) ولو دفع غزلا لينسجه بنسجه
أى بنصف الثوب وللحائك أجر
فالتوبار برب المنزل والمحلوانى يحكى
المثل وكان شمس الأئمة المحلوانى على
عن استاذ القضاى الامام أى على
النسفي انه يفتي بجواز العقد في دارنا
بنسف ومشايخ أهل بلخ يفتنون بجواز
هذه الاجارة (او استأجره ليحمل
طعامه) الى موضع كذا (او لينسج
أى من الطعام الذى يحمله) (اليوم
له كذا) أى من الدقيق (اليوم
بدرهم الجوز)

الاثرز يلحق فتلخص انه على ما ذكره مشايخ بلغة يعتبر العرف الخاص وعلى ما ذكره الزيلعي انما يعتبر العرف العام (قوله متعلق بالمسائل المذكورة) لانه في الاولى والثانية جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله فيصير في معنى قفيز الطحان وقد نهى عنه عليه السلام وهو ان يستأجر ثورا يطحن بقفيز من دقيقه فصار هذا اصلا يعرف به فساد جنسه وفي الثالث المعقود عليه مجهول لان ذكر الوقت يوجب كون المعقود عليه هو المنفعة وذكر العمل مع تقدير الدقيق يوجب كون العمل هو المعقود عليه ولا ترجح لاحدهما على الآخر فنفع المستأجر في وقوعها على العمل لانه لا يستحق الاجر الا بالعمل ونفع الاجير في وقوعها على المدة لانه يستحق الاجر بمضي المدة عمل ام لم يعمل والحيلة في جوازه ان يشترط قفيزا مطلقا من غير ان يشترط انه من المحمول او من المطحون لوجوبه في الذمة قهستانى وقول الزيلعي ونفع الاجير في وقوعها على المنفعة قال في الشرنبلالية لعل الصواب على المدة بوضحه تعليله بقوله لانه يستحق الاجر بمضي المدة عمل اولاولا لكونه قسما لما يقع العقد عليه وهو العمل او الزمان اه اى ما يقع العقد عليه اما العمل تارة او الزمان اخرى كذا ذكره شيخنا (قوله وان حمله فله اجر مثله) لا يجاوز بالاجر قفيزا وكذا اذا سمح فله اجر مثله لا يجاوز به المسمى بخلاف ما اذا استأجره ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الاخر حيث لا يجب له شئ من الاجر كما في الزيلعي اى لا يجب له المسمى ولا اجر المثل وهذا يتنى على اصلين احدهما ان الاجارة متى فسدت مع قيام المعقود عليه وجب اجر المثل عند التسليم ومتى بطلت الاجارة عند عدم المعقود عليه لم يجب الاجر بحال والثاني ان تسليم الاجرة متى وجد على وجه التملك وجب المالك في الاجرة بحكم التجبيل واذا ثبت هذا فنقول في المسئلة الاولى استوفى صاحب الطعام منافع الاجر بحكم اجارة فاسدة لانه في معنى قفيز الطحان لان المحنطة انما تصير محمولة بعمل الاجير كالدقيق يوجد بعمل الاجير فكان في معنى قفيز الطحان فيكون النهى الوارد ثمة واراد ههنا واستيفاء المنفعة بحكم الاجارة الفاسدة يوجب الاقل من المسمى ومن اجر المثل ولا يقال ينبغي ان يجعل بالقبض مال كالتقير وان كان العقد فاسدا حتى لا يستوجب اجر المثل لانا نقول انما استأجره ليحمل جميع الطعام له فلو كان مال كالمكان حاملا لنفسه واما في المسئلة الثانية وهى ما اذا استأجره ليحمل نصفه الى بغداد بنصفه الباقي ودفع اليه انما سلمه اليه على سبيل التملك لنصفه من قبل ان البدل هنا نصف مطلق لا نصف محمول الى بغداد فصار بتسليم الطعام اليه مجهولا لاجرة فله كها بنفس القبض بخلاف الوجه الاول لانه فيه اشترط المستأجر عليه حمل جميع الطعام لنفسه ثم جعل قفيزا منه بوصف كونه محمولا للاجير فقبل الحمل لا توجد الاجرة فلم يملك الاجير شيئا من الطعام واذا ملكه بالتسليم في المسئلة الثانية بطل العقد قبل العمل لانه صار شريكه في الطعام قبل ايفاء شئ من المعقود عليه وما قيل تسليم المنفعة في الاجارة يكون بمنزلة ابتداء العقد ولو ابتداء العقد على العمل في شئ العامل فيه شريك المستأجر بطلت الاجارة واذا بطلت الاجارة لم يجب الاجر والحاصل انه متى قال المستأجر استأجرتك لتحمل هذا الطعام بقفيز منه لا يصير شريكا ومتى قال لتحمل نصفه بنصفه الاخر يصير شريكا نهاية بتصرف شيخنا قال في الشرنبلالية ويتقرر هل سيج النوب مثله اى مثل الحمل (قوله وعندهما لا تقسده هذه الاجارة) ويكون العتد على العمل وذكر اليوم للتجبل فاذا فرغ نصف النهار استحق الاجر كاملا وان لم يفرغه في اليوم فعليه ان يعمل في الغد (قوله وعن ابي حنيفة انه يصح اذا قال في اليوم) لان كلمة في اللظرف لا تقتضي المدة فلا تقتضى الاستغراق فكان المعقود عليه العمل وهو معلوم بخلاف ما اذا حذفت فانه يقتضى الاستغراق زيلعي وحاصل ما أشار اليه من الفرق ان اليوم مدة وفي اليوم ظرف كفى المحصور وفي القنية اذا ذكر الوقت اولان الاجر جاز وان ذكر الاجرة ولا ثم الوقت لم يجز والفتوى على انها فاسدة فيها سواء ابتداء ذكر العمل او المدة اذا ذكرهما قبل تمام العقد ولم يدكر الاجر بعد اما اذا ذكر احدهما وذكر الاجر حين تم العقد ثم ذكر الثاني فلا تقسده جوى عن البرجندى واعلم ان التقيد بقوله ولم يدكر الاجر بعد مخالف لما في الشرنبلالية عن المخاتبة ونصه الصحيح من مذهب ابي

متعلق بالمسائل المذكورة وان حمله
فله اجر مثله لا يجاوز بالاجر قفيزا
والمسئلة الاخيرة فاسدة عند ابي حنيفة
وعندهما لا تقسده هذه الاجارة وعن
ابي حنيفة انه يصح اذا قال في اليوم

حينئذ ان الاجارة فاسدة قدم العمل وانما اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل واما اذا ذكر الوقت اولاً ثم الاجر
ثم العمل او ذكر العمل اولاً ثم الاجر ثم الوقت لا يفسد العقد انتهى (قوله صح العقد) لانه شرط يقتضيه
العقد لان الزراعة لا تنأى الا بالكرب والسقي عيني (قوله ان ينسها) بالتشديد من التفعيل او التخييف
من الافعال أى يكربها مرتين وقيل ان يردها مكر وبه حموى (قوله او يكربها) أى يحفرها من
باب رمى حموى (قوله في المسائل الاربع) اما عدم المجاوز في المسائل الثلاث فلان أثر التثنية وكري الانهار
والسرقنة يبقى بعد انقضاء مدة الاجارة فيكون فيه نفع صاحب الارض وهو شرط لا يقتضيه العقد الا
اذا كان بحيث لا يبقى لهذه أثر بعد المدة كما سيذكره الشارح واما عدم المجاوز في الرابعة فلانه يبيع الشيء
بمثله نسبته وهو حرام حكى ان محمد بن سماعة ارسل كتاباً الى محمد بن الحسن يسأله لم لا يجوز اجارة سكنى
دار بسكنى دار فأجابته بقوله انك املت الفكرة واصابتك الحيرة وجالست الحناى فكانت منك زلة
اما علمت ان اجارة السكنى بالسكنى كبيع القوهى بالقوهى نسبته وفيه نظر لان حرمة ذلك في المقدرات
وما نحن فيه ليس منها ولانه لو كان كذلك لما جاز بخلاف الجنس أيضاً لان الدين بالدين لا يجوز وان كان
بخلاف الجنس ولان العقدية قد ساءت فساداً فساداً حسب حدوث المنفعة كما بين فقبل وجودها لا ينعقد
عليها فاذا وجدت فقد استوفيت فكيف يتصور فيها النسبة فالاولى ان يقال اجبرت الاجارة على خلاف
القياس للحاجة ولا حاجة الى استئجار نفع بنفسه فبقى على الاصل بخلاف مختلف الجنس واذا استوفى
أحدهما عند الاتحاد فعليه اجر المثل زيلعى واعلم ان الخصاف ذكر ان الدار والمخاوت جنسان وفي اجارة
الاصل ذكر ان اجارة منافع الدار بالمخاوت لا تجوز وهو يدل على انها جنس واحد فيحتمل ان في المسئلة
روايتين وان حرمة الربا مبنية على شبهة الجنسية حموى عن شرح المجمع للمصنف ونقل شيخنا عن منية المفتى
ان اجارة البقر بالمخاوت تجوز بخلاف الثيران بالثيران (تمت) الحناى اسم رجل يحدث ينكر الخوض
في هذه المسئلة جعل بحالته اياه زلة وفي الظهيرية الحناى بكسر الحاء وتشديد النون رجل من أهل
المحدث كان يحالسه ابن سماعة وكان ينكر عليه خوضه في هذه المسائل التى وضعها محمد وبقول لم تكن
هذه المسائل من السلف ولا برهان لكم عليها فبقول محمد بن الحسن لابن سماعة زلت من بحالستك اياه
بتشكيكك في صحة ما قلنا والقوهى منسوب الى قوه تعريب كوه قرية تشبى اشبابها وفي نهاية السغناقي
يقال ثوب قوهى منسوب الى قوهستان كورة من كور فارس الكورة المدينة كذا بخط شيخنا (قوله خلافاً
لشافعى في الاخيرة) لان المنفعة جعلت موجودة عنده فيكون يبيع الموجود بالموجود زيلعى وبقول
الامام الشافعى قالت الائمة الثلاثة عيني (قوله فان اشتراط كرى الجداول صحيح) اذ لا يبقى أثره الى
القابل (قوله وانما المراد بها الانهار العظام) لا أثره يبقى الى القابل عادة وفي لفظ الكتاب اشارة اليه
حيث قال كرى الانهار ولان مطلقه يتناول الانهار العظام عيني والصواب حذف الواو من قوله ولان
مطلقه الخ لانه تعليل لقوله وفي لفظ الكتاب اشارة اليه (قوله فان استأجر احدهما صاحبه او حمار
صاحبه) مفهومه ان الحمار لو كان مشتركاً بين اجنبى والشريك في الطعام فاستأجره منه انجل الطعام
المشترك وجب عليه الاجر للاجنبى بحسبه شيخنا (قوله ليحمل نصيبه منه) أى شائعه شيخنا (قوله فحمل
الطعام كله) مفهومه انه لو قسمه وحمل نصيبه منه بعدها وجب الاجر لتصور المعقود عليه حينئذ بخلاف
حمله شائعاً فان المقصود عليه وهو الحمل له بخصوصه غير متصور فلا يجب الاجر أصلاً بل طلاق عقد
الاجارة شيخنا (قوله فلا أجر له) لانه لا يتميز عمله لنفسه من عمله لشر كد فوقع الشك فلا يجب به عتي
(قوله لا المسمى) لان الاجر والضمن لا يجتمعان لانه ضار غاصبا للعين فكان هذا اتلافاً بطريق الغصب
لا استيفاء للمنافع المملوكة بالعقد فلم يجب عليه بدلهما درر وعزمى (قوله ولا أجر المثل) لان العقد ورد
على ما لا يحتل الوجود فبطل كاجارة ما لا منفعة له لان المعقود عليه حمل النصف الشائع وحمله غير متصور
بخلاف البيع لانه تصرف شرعى وهو محتمل درر (قوله وقال الشافعى له المسمى) وبه قال مالك وأحمد

(وان استأجر أرضاً على شرط
ان يكربها) أى يقابلها للحرث
من باب طلب (ويزرعها) أى يسهلها
او يسهلها (ان ينسها) أى يجعلها في الارض
او يسهلها (ان ينسها) أى يجعلها في الارض
السرقنة (او يزرعها) أى يسهلها
الشرقية (او يزرعها) أى يسهلها
أخرى لا يجوز (في المسائل الاربع)
خلافاً للشافعى في الاخيرة ولو كانت
الارض في بلدة تحتاج الى تكرار
الكرب ليخرج الربيع لا يكون هذا
الشرط مفسداً للعقد واما اذا اشترط
عليه ان يسهلها فانما يفسد العقد
اذا بقيت منفعة بعد انقضاء المدة ما
اذا لم تبقى فلا يفسد العقد وليس المراد
انما تبقى الانهار الجداول في الصحيح فان
يكرب الانهار الجداول صحيح وانما
اشترط كرى الانهار العظام قوله ان
المراد بها الانهار أى ان اجار أرضاً
يزرعها الى آخره أى ان اجار أرضاً
للزراعة وجعل الاجر زراعة أرض
اخرى للتؤجر زرعها بالسكنى) بأن أجر
كاجارة السكنى بالسكنى بالثؤجر
داره ليسكنها بدل ان يسكن المؤجر
دار المستأجر فانه لا يجوز خلاف لشافعى
(وان استأجره) أى اذا كان الطعام
مستشاركاً بين رجلين فان استأجر
أحدهما صاحبه او حمار صاحبه
ليحمل نصيبه منه كله فلا أجر له المسمى
فحمل الطعام كله فلا أجر له المسمى
وذا بر المثل وقال الشافعى له المسمى

عيني لان الاجارة بيع المنافع فتجوز في الشائع كبيع الاعيان لان المنفعة كالعين عنده ولنا ان العقد
ورد على ما لا يمكن تسليمه لان المعقود عليه حمل النصف شائعا وذلك غير متصور لان الحمل فعل حسي
لا يتصور وجوده في الشائع ولهذا يحرم وطء المجارية المشتركة زيلعي (قوله كراهن استأجر الرهن من
المرتهن) فانه لا يجوز لانه ملكه والمرتهن ليس بملك حتى يؤثره عيني (قوله فالاجارة فاسدة) اما الاول
فلان الارض تستأجر للزراعة والبناء والغرس فالحال بين شيئا منها لم يعلم المعقود عليه وأما الثاني فلتفاوت
انواع الزراعات واضرار بعضها بالارض فلا بد من البيان ليعلم المعقود عليه الا ان يعم المؤجر بان يقول على
ان تزرع ماشئت فحينئذ يصح لوجود الاذن منه درر (قوله فزرعها فحضي الاجل فله المسمى) اقول صحة
العقد لا تتوقف على مضي الاجل بعد الزراعة بل اذا زرع ارتفعت الجهالة قبل تمام العقد ثم نبلا لية ومن
هنا قال في الدرر لو حذف قوله فحضي الاجل كقاضي خن لكان اولي انتهى وأقول تنبيهه بمضي الاجل
لانه شرط عود العقد الى الصحة بل لتوجه المطالبة بالاجراء لا طلب له عليه بالاجرة قبل انقضاء وقتها
فتدبر لا يقال ذكر هذه المسئلة تكرار لانه ذكر في أول باب ما يجوز من الاجارة ويجوز استئجار الاراضى
للزراعة ولا يصح العقد حتى يسمى ما يزرع فيها لان ذلك وضع القدرى وهذا وضع الجامع الصغير
لا شتماله على زيادة فائدة وهي وارزوعها فحضي الاجل فله المسمى عناية (قوله والقياس ان يجب أجر
المثل) لانه وقع فاسدا فلا ينتقل جائزا وجه الاستحسان ان الجهالة قد ارتفعت قبل تمام العقد فينتقل
جائزا كما اذا سقط الاجل المجهول قبل مجيئه وفيه خلاف زفر أياض عيني (قوله لم يضمن) لان العين أمانة
في يده وان كانت الاجارة فاسدة ولم يتعد فاذا تعدى ضمن ولا أجر عليه عيني كذا لا يضمن اذا استأجر رجلا
ليحمل له شيئا له مؤنة الى رجل بغير عدد فوجد ذلك اجل غائبا فترك المحولة على يد عدل ليوصله الى ذلك
الرجل منية المفتى ولو استأجر امة ثم جحد الاجارة في بعض الطريق وجب عليه أجر ماركب قبل الانكار
ولا يجب لما بعده عند ابي يوسف لانه بالجحد صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وقال محمد يجب الاجر
كله لانه سلم س الاستعمال فسقط الضمان زيلعي (قوله وان بلغ مائة فله المسمى) لان الفساد كان للجهالة
ما يحمل عليها فاذا حمل عليها شيئا يحمل على مثلها تعين ذلك فانقلب صحيحا زيلعي وغيره ومقتضاه انه
لو كان زائدا على ما يحمل على مثلها لا يجب المسمى بل أجر المثل (قوله وفي القياس يجب أجر المثل) لانها
انعدت فاسدة فلا تنتقل جائزة وجه الاستحسان ما سبق (قوله دفعه للفساد) قلت الاولى ان يقال رفعها
للفساد باراء لا بالبدال شي قال الشيخين في الشهادة وسبقه الى ذلك الاتفاق شيخنا (قوله ولو تعدى
المستأجر وضمن لا يجب الاجر) لانهما لا يجتمعان ولو استأجر شيئا ثم أجره قبل قبضه لا يجوز وقبل يجوز
في العقار عند أبي حنيفة وان أجره بعد القبض يجوز بالإخلاف فان كانت الاجرة الثانية أكثر
لا يطيب له الفضل فيصدق به الا اذا كانت الثانية خلاف الاجرة الاولى او كانت بعد الاصلاح وقدمنا
ان الكس ليس باصلاح وهل الدراهم من جنس الدنانير ولا (فروع) اجرة نزع بيت الخلاء لا تجب
على المؤجر ولكن يغفر الساكن وكذا اصلاح الميزاب وتطين السطح ونحوهما لان المالك لا يجبر على
اصلاح ملكه وانما اجرت ارباب المستأجر عليه وكاسته وماده لا تقربع بالوعة شيخنا عن الاشياء وقوله
ولكن يخير المستأجر أى ثبت له خيار فسخ الاجارة (تمت) ذكر في الاختار ما نصه وفي الاشياء قصر
الثوب المجعود فان قبله فله الاجر والا لا وكذا الصباغ والنساج اه ثم ذكر ما نصه استأجر امرأته لتغبرله خبرا
للاكل لم يجز ولبيع جاز صيرفية وجاز اجارة لماشطة لتزين العروس ان ذكر العمل والمدة بزازية وجاز
اجارة القنأة والنهر مع الماء به بقى لعموم البلوى اه وقوله فان قبله الخ أى ان قصره قبل المجعود استحسنت
الاجر والا فلا ونقل المحوى عن الولوالجية ما نصه دفع داره لا تحرب سكنها ويرمها ولا أجر عليه فهذه عارية
لا اجارة الخ والله تعالى اعلم

(كراهن استأجر الرهن من المرتهن)
فانه لا اجرة (وان استأجر ارضا ولم
يذكر كراهه) أى المستأجر (بزرعها أو)
ذكر كراهه بزرعها ولا يمكن لم يذكر
(أى شئ يزرع) فالاجارة فاسدة
(فزرعها فحضي الاجل فله) أى
للمؤجر (المسمى) وينقلب العقد
جائزا استحسانا والقياس ان يجب
أجر المثل وهو قول زفر (وان استأجر
جارا) بدنيار (الى مكة ولم يسم
عليه فاجارة فاسدة)
(ما يحمل) عليه (ما يحمل الناس)
(فحمل) (فنفق) أى ملكا في الطريق
على مثله (وان باع مكة فله المسمى)
(لم يضمن) وان باع مكة فله المسمى
استحسانا وفي القياس يجب اجر
المثل (وان تشاحنا) أى ان اختصما
الى القاضى (قبل الزرع) فى الاولى
(و) قبل (الحمل) فى الثانية (تقتضى)
الاجارة دفعه للفساد ولو تعدى
المستأجر وضمن لا يجب الاجر
* (باب ضمان الاجير)
هو فعل بمعنى فاعل وفى المجل اجرت
الرجل مؤجرة اذا اجعت له على فعله
اجرة والا جبر على ضربين اجير مشترك
واجبر خاص (الاجير المشترك)

لمافرغ من صحيح الاجارة وفاسدها شرع في بيان الضمان لانه من جملة العوارض التي تترتب على عقد
الاجارة فيحتاج الى بيانه جوى (تنبيهه) الناقدا اذا كسر الدرهم بالغمر يضمن الا اذا قال اغمره شيخنا
عن منية المفتي قال ولو ظهرت الدرهم بعد ما نقد هامغشوشة يرد ما أخذ من الاجر ولا ضمان عليه (قوله
من يعمل لغير واحد) معناه من لا يجب عليه ان يختص بواحد عمل لغيره ولم يعمل ولا يشترط ان يكون عاملا
لغير واحد بل اذا عمل لواحد ايضا فهو مشترك اذا كان بحيث لا يمنع ولا يتعذر عليه ان يعمل لغيره زيلعي
(قوله ولا يستحق الاجرة حتى يعمل لان المعقود عليه العمل فاذا لم يسلم الى المستأجر لا يجب الاجر بقى ان يقال
مفهوم قوله حتى يعمل ان الاجير الخاص يستحق الاجر بتسليم نفسه وان لم يعمل ~~هكذا~~ فارق بينهما
القدوري قال الزيلعي وهذا يؤل الى الدوران هذا حكم لا يعرفه الا من يعرف الاجير المشترك والخاص
والاوجه ان يقال الاجير المشترك من يكون عقده واردا على عمل معلوم ببيان محله والاجير الخاص
من يكون العقد واردا على منافعه وحكمهما ان المشترك له ان يتقبل العمل من أشخاص لان المعقود
عليه في حقه هو العمل أو أثره فكان له ان يتقبل من العامة لان منافعه لم تصر مستحقة لواحد في هذا
الوجه يسمى مشترك كالاجير الخاص لا يمكنه ان يعمل لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة للمستأجر
والاجر مقابل بالمنافع ولهذا سبق الاجر مستحقا وان نقض العمل انتهى وقوله وان نقض العمل بالبناء
للفعل يعني وان نقض عمل الاجير رجل بخلاف ما لو كان النقص منه فانه يضمن كما سيأتي (قوله
والمحتاج في يده غير مضمون بالهلاك عند أبي حنيفة الخ) افتى به بعضهم عني (قوله وهو القياس)
لان العين امانة والمحفظ مستحق عليه تبع الاقامة العمل لا مقصودا لان العقد واردا على العمل فلم يكن
المحفظ مقصودا أصلي بل لاقامة العمل فكان تبعا ولهذا لا يقابله الاجر واذا كان تعاملا ضرورة اقامة
العمل لم يتعد الى ايجاب الضمان بخلاف المودع باجر لان المحفظ مستحق عليه مقصودا حتى يقابله
الاجر عنانية (قوله وقالان هلك الخ) لان عمر وعليا كانا يضمنان الاجير المشترك ولان المحفظ مستحق
عليه اذ لا يمكن العمل الا به ولا حفظ اذا هلك بسبب كان الاحتراز عنه ممكنا كالغصب والسرقة وترك
المستحق عليه تقصير من جهته فيوجب الضمان كالوديعة اذا كانت باجر عنانية وفي الزيلعي وبقولهما
يفتى اليوم لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم اه وفي المحيط والخلاف فيما اذا كانت الاجارة
صحيحة وان كانت فاسدة لا ضمان بالاتفاق لان العين حينئذ تكون امانة لكون المعقود عليه وهو
المنفعة مضمونة باجر المثل شيخنا عن شرح الجمع لابن ملك (قوله بالصلح على نصف القيمة) وقيل ان
الاجير مصلحا لا يضمن وان بخلافه يضمن وان مستورا الحال يؤثر بالصلح در عن العمانية وفي الشريعة لالية
عن البرجندی معز بالعمادية كان ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول أبي حنيفة وفيه سماع قاضيخان
والمختار في الاجير المشترك قول أبي حنيفة اه (قوله والفقهاء أبو الليث يفتي الخ) ذكره بعد حكاية الاول
بقيل يؤذن بترجيحه ولهذا جزم به في الدرر ولم يحتج خلافا وعلاه بقوله لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
لا حد المتعاقدين (قوله كتحريق الثوب) وصاحب الثوب يخير ان شاء ضمنه قيمته غير معمول ولم يعطه
الاجر وان شاء ضمنه معمول واعطاه الاجر وقدم نظيره شرعية لالية عن التبيين (قوله وكفساده من قصره)
فلو فسد من وطئه ان كان ثوبا يوطأ مثله لا يضمن وان كان رقيقا لا يوطأ يضمن وان جل أجير القصار ثوب
القصار باذن الاستاذ فسقط على ثوب آخر فأفسده ان سقط على ثوب القصار يضمن الاستاذ وان سقط
على غير ثوب القصار ضمن الاجير واذا سقط من يد المودع شيء على ودعة فافسدها يضمن كذا في منية
المفتي وفيه دفع الثوب الى المحامي ليحفظه فضاء لا يضمن اجماعا لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع
الا ان يشترط بازاء الانتفاع والمحفظ فيمنه على الاختلاف وان دفع الى من يحفظ باجر كالثياب فعلى
الاختلاف أيضا دخل الحمام وترك الثياب بين يدي المحامي فهو استخفاف عادة اه وثمرة قوله فهو استخفاف
تظهر فيما اذا ضاعت بتفريطه (قوله وزلق الحال) زلق من باب طرب مصباح (قوله وغرق السفينة

من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجرة
حتى يعمل كالصباغ والتصاير والمتاع
في يده غير مضمون بالهلاك عند أبي
حنيفة وزفر والمحسن بن زياد وهو
القياس مطلقا سواء هلك بامر يمكن
التحريم عنه كالسرقة والغصب او بامر
لا يمكن الاحتراز عنه كالحرق
الغالب والغارة الغالبة والمكبرة
وقالان هلك بامر لا يمكن التحريم عنه
فلا ضمان عليه وان هلك بامر يمكن
التحريم عنه فعليه الضمان استحضانا
واختار المتأخرون الفتوى بالصلح
على نصف القيمة كذا في الاسرار
وقيل اذا شرط الضمان على الاجير
المشترك يصح عند أبي حنيفة وصار
كان الاجر في مقابلة العمل والمحفظ جميعا
كذا في شرح الوقاية وهو قول الفقيه
ابي بكر والفقيه ابو الليث يفتي بان يلو
شرط عليه الضمان لا يصح (وما تلف)
اي المتاع الذي تلف (بجمله كتحريق
الثوب من دقه) وكفساده من قصره
او شمسه (وزلق الحال) المكارى
المجمل الذي يشبهه من مده
(المجمل وغرق السفينة)

(قوله بالمبزغ) بكسر الميم وفتح الزاي المعجمة (قوله مشروط) بكسر الميم وفتح الزاي المهملة (قوله والاجير الخاص الخ) هو تعريف بالحكم فيلزم الدور واجيب بانه علم مما سبق من يستحق الاجر بلا عمل وعرفه بعض المتأخرين بانه من يعمل لواحد او مافي حكمه عملا موقنا بالتخصيص اهـ وانما قال او مافي حكمه لئلا يرد عليه ما لو استأجر اثنين او ثلاثة عبد الخدمتهم مدة او رعى غنمهم فيخرج من التعريف مع ان الظاهر انه اجير خاص بل صرح في البرزالية به قال واجير الواحد قد يكون لرجلين بان استأجر رجلا ليرعى اغنامهما ليكر ذكر في جامع الفصولين لو تعلق الاغنام بسوقه فان كانت لواحد لم يضمن ولو كانت لاثنتين او ثلاثة ضمن قال العلامة المقدسي ينبغي ان يفرق بان تكون الغنم مشتركة بين الثلاثة فيكون خاصا للمم وبين ان يكون لكل منهم غنم على حدة لكن جمعوها واستأجر والمزارعيا واحدا فيكون مشتركا وفرق الحموي بانه اذا استأجر واحدا واكثر شخص الرعي غنم مشتركة او مجموعة تعقد واحد على ان لا يعمل لغيرهم كان خاصا وان جوز والده عمله لغيرهم فمشارك (قوله هذا اذا تمكن من العمل) يعني ولم يمتنع من العمل حتى اذا امتنع لا يستحق الاجر حموي عن البرجندی وأقول هذا الحاجة اليه اذا ذكره الشارح من انه اذا منعه من العمل لا يستحق اجرا فيفقد دم استحقاق الاجر عند الامتناع من العمل بالطريق الاولى (قوله فطر ذلك اليوم) يقال مطرت السماء من باب طرب فهي ماطرة وأمطرت بالالف أي سا (قوله وقد يسمى اجير واحد) اسلم ان الاجير الخاص هو الذي يكون العقد واردا على منافعه ولا تصير منافعه معلوم الا بدكر المدة او بدكر المسافة ومنافعه في حكم العين فاذا استحققت بعقد المعاوضة لا ينبغي ان يكون من اجاره لغيره حموي عن البرجندی (قوله اجير واحد) بالاضافة بسكون الحاء وفتحها بمعنى الواحد أي اجير استأجر الواحد كذا في المغرب وقيل الواحد من معنى التوحيد والمعنى عامل التوحيد أصيغ الى فعله لادنى ملاسه أي المتوحد في العمل حموي عن البرجندی (قوله لانه لا يمكن ان يعمل الخ) فلو عمل نقص من اجره بقدر ما عمل در عن فتاوى البوازل لكن ذكرنا ان النظر اذا اجرت نفسها الارضاع آخر ولم يعلم حتى مضت المدة وقد أرضعت ما تستحق الاجر عليها ولا تصدق بشئ وتأنم كما في الذخيرة ويمكن ان يقال يكفي ظهور اثره في الاثم حموي وانما حصل ان المسائل في النظر تعارضت فتم ما يدل على انها في معنى اجير الواحد كقولهم لا ضمان سابع اذا ضاع الصبي من يدها او سرق ما عليه ومنها ما يدل على انها في معنى المشترك كقولهم انها تستحق الاجر على العريقين اذا اجرت نفسها لغيره قال الانفاقي والصحاح انه ان دفع الولد اليه الترصعه فهي اجير مشترك وان حملها الى منزله فهي اجير واحد وقال في العناية وذكر في الذخيرة ما يدل على انها في جزان يكون خاصا او مشتركا حتى لو اجرت نفسها لغيره استحققت الاجر على العريقين كاملا عملا بشبهه الاجير المشترك وتأنم نظرا الى ان لها شبهة بالاجير الخاص اهـ (قوله فهو اجير مشترك) بأول الكلام لا يقع العقد على العمل في أوله وقوله شهراني آخر الكلام يحتمل ان يكون لا يقع العقد على المدة فيصير اجير واحد ويحتمل ان يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغير اول كلامه بالاحتمال ما لم يصرح بخلافه درر (قوله بان استأجر لرعي غنم شهر ابد رهم) كذا فيما اوقف عليه من نسخ الدرر وصوابه بان استأجر شهر ابد رهم لرعي غنم كما في الزياحي وغيره والدليل عليه قوله وان ذكر المدة او لا وهذا ظاهر كذا ذكره شيخنا ومافي الدرر حيث صور للاجير الخاص فيما اذا ذكر المدة او لا بقوله نعم وان استأجر اعيان شهر الرعي له سمى مسماة بأجر معلوم تعقبه في الشر نبالية بانه اذا وقع العقد على هذا الترتيب كان فاسدا كما قدمناه وصحتم ان يلي ذكر المدة الاجرا واعلم ان الاعتراض على الشارح من حيث انه أخذ ذكر المدة وكان الواجب ذكرها او لا كما ذكره شيخنا والاعتراض على صاحب الدرر لامن هذا الوجه لانه ذكر المدة او لا بل من حيث انه لم يذكر الاجر والبالذ المدة حيث فصل بينهما بقوله لرعي له غنما مسماة بخلاف ما ذكره الشارح فانه لم يفصل بينهما بدكر المنة بل ذكر الاجر والبالذ المدة ومن هنا تعلم مافي كلام

المبزغ وهو مشروط بالاجام (و)
الاجير الخاص من يستحق الاجر
تدبير نفسه في المدة وان لم يعمل
استأجر شهر ابد رهم من العمل
رعي الغنم هذا اذا تمكن من العمل
اما اذا منعه من العمل لا يستحق
الاجر ان استأجر اجيرا يوما في
الاجراء كاتخاذ الطين ونحوه فطر ذلك
اليوم بعد ما خرج الاجير الى العراء
لا أجر له كذا في الذخيرة وقد يسمى
اجير واحد لانه لا يمكن ان يعمل في تلك
المدة لغيره ثم اعلم انه اذا استأجر رعي
شهر ابد رهم شهر ابد رهم في نفسه
ان يقول ولا ترع غنم غيري في تلك
باب استأجر رعي غنم شهر ابد رهم

وفي النقصان عن نصف درهم ان اجر المثل ان زاد على درهم كان له اجر المثل زائدا على درهم في غير ظاهر
 الرواية ولا وجود له فالصواب ما مر يجعل مجموع النفيين قولا واحدا او جعل قوله في ظاهر الرواية قيدا
 في قوله ولا ينقص عن نصف درهم فقط وتأخير قوله في رواية النوادر الى قوله وروى أبو يوسف عن أبي
 حنيفة انه لا يزاد على نصف درهم فان هذه هي رواية النوادر وقوله في هذه الرواية ولا ينقص عن نصف
 درهم زيادة على ما وقعت عليه من الكتب المعتمدة وان كانت مستقيمة في حد ذاتها فان في الزيادة على
 نصف درهم لا يستلزم النقصان عن نصفه وهذا اذا ذكر لك ما وقعت عليه قال في الحاشية فان خاطه
 في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطه في اليوم الثاني يجب اجر المثل الا ان في رواية الاصل
 يجب اجر المثل لا يزاد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب اجر المثل لا يزاد على نصف
 درهم وذكر القدوري الصحيح رواية النوادر ووجهه ان نصف الدرهم هو المسمى في اليوم الثاني والمعنى
 انه صار راضيا به ووجه رواية الاصل والجماع الصغيران التسمية الاولى باقية في الغد فتعتبر لمنع الزيادة
 وتعتبر الثانية لمنع النقصان وقال في النهاية وذكر في الايضاح واختلغت الرواية عن أبي حنيفة اذا خاطه
 في اليوم الثاني وذكر في الاصل والجماع الصغيران يجب اجر المثل لا يزاد على الدرهم ولا ينقص عن نصف
 درهم وذكر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ان له في اليوم الثاني اجر مثله لا يزاد على نصف درهم ثم قال
 وهذه الرواية هي الصحيحة ووجهه ان الاجارة الفاسدة يجب فيها اجر المثل لا يزاد على المستحق والمسمى
 الثاني نصف درهم ذمما لدرهم فهو والمسمى في اليوم الاول اه ومثله بتقديم رواية النوادر على ظاهر
 الرواية وعز وتصحح رواية النوادر الى القدوري كما سبق في العناية والتبيين وصدر الشريعة مقتصرين
 على نفي الزيادة على نصف درهم ثم علم ان سبقهم كقاضي خنجان وصاحب الايضاح كذا حرره شيخنا (قوله
 وقال الشريطان جائزان) لانهما عقدا بينهما من مختلفين فيصح كلاهما معني فصار نظير الحياطة الرومية
 والفارسية زيلعي (قوله الشريطان فاسدان) لانهما جتمع تسميتان في اليومين لان المسمى في الغد هو المسمى
 في اليوم أيضا لان ذكر اليوم والغد للتجمل والترخية لا ترى انه لو قال خط الى هذا الثوب بدرهم اليوم
 فخاطه غدا يستحق الدرهم فاذا كان كل واحد منهما مسمى في الوقتين فسدت الاجارة لان ذكر البديلين
 بمقابلته مبدل واحد ففسد كقرله خطه بدرهم او بنصف درهم ليكون الاجر مجعولا زيلعي مع عناية
 (قوله ولا ينقص عن نصف درهم) هذه زيادة على ما في الزيلعي وهو ثابت في بعض النسخ دون البعض
 الاخر ولعل الصواب حذفها كذا ذكره شيخنا (قوله فالصحيح انه لا يتجاوز نصف درهم عند أبي حنيفة)
 لانه اذا المريض بالتأخير الى الغد فبالزيادة الى ما بعد الغد اولى عناية وفيه ان هذه الاولوية بالنسبة للتأخير
 الى ما بعد الغد وليس الكلام فيه اما بالنسبة الى ما ذكره من قوله فالصحيح انه لا يتجاوز نصف درهم
 عند أبي حنيفة ولا اولوية والكلام فيه كذا ذكره شيخنا (قوله وصح ترديد العمل في الدكان) في هذا
 المزج نظر والصواب كما هو مقتضى العطف على الثوب ان يقال وصح ترديد الاجر بترديد العمل
 في الدكان وكذا يقال فيما بعده جوى وكذا لو خبره بين ثلاثة أشياء ولو بين أربعة لم يجوز كما في البيوع
 لكن يجب اشتراط خيار التعيين في البيع في احدى الروايتين وكلا الروايتين صحيح شرعا بلالية
 (قوله وقال الاجارة فيه غير جائزة) لان المعقود عليه واحد والاجران مختلفان ولا يدري ايهما يجب
 فلا يصح وبه قال زفر والثلاثة وله ان اقل الاجرتين يجب بتسليم المحل والزيادة موقوفة على ظهور العمل
 ولو كان كل الاجر موقوفا على ذلك اى على ظهور العمل كما في مسألة الحياطة الرومية والفارسية جاز فهذا
 اولى عيني (قوله وقال لا يجوز) صوابه وانهما قال لا يجوز جوى (قوله بلا شرط) لان مطلق العقد
 يتناول الخدمة في المحضر اذ هو الاغلب وعليه عرف الناس فلا يكون له ان ينقله الى خدمة السفر
 لانه اشق ومثل الشرط ان يكون وقت الاجارة متهيئا للسفر وعرف به لان الشرط ملزم والمعروف
 كالمشروط ولو سافر به ضمن لانه صار غاصبا ولا اجر عليه وان سلم لان الضمان والاجر لا يجتمعان بخلاف

وقالا الشريطان جائزان وقال زفر
 والشافعي الشريطان فاسدان وهو
 القياس وروى أبو يوسف عن أبي
 حنيفة انه لا يزاد على نصف درهم ولا
 ينقص عن نصف درهم فان خاطه في
 اليوم الثالث فالصحيح انه لا يتجاوز
 نصف درهم عند أبي حنيفة والصحيح
 عندهما انه ينقص من نصف درهم
 ولا يزاد عليه هذا اذا قال على سبيل
 الترديد اما اذا قال ان خصته في اليوم
 فلك درهم كان له درهم وان خاطه
 في الغد وكذا ان قال ان خصته غدا
 فلك نصف درهم كان له نصف درهم
 وان خاطه في اليوم كذا في نرح
 الجامع الصغير البرهاني (و) صح
 ترديد العمل (في الدكان والبيت)
 اى ان قال اجرتك هذا الدكان او
 البيت على انك ان سكنته عطارا
 فبدرهم وان سكنته حدادا
 فبدرهمين فالاجارة جائزة وأى العملين
 عمل استحق المسمى فيه وقال الاجارة
 فيه غير جائزة (و) صح ترديد العمل
 (في الدابة مسافة) اى ان قال اجرتك
 هذه الدابة الى مكة فبدرهم وان
 جاوزتها الى المدينة فبدرهمين فهو
 جائز كرمح هذه المسألة ولم يحتج بها
 جائز كرمح هذه المسألة ولم يحتج بها
 خلافا لما احتل ان يكون قول البطل
 واحتمل ان يكون قول أبي حنيفة
 وقال لا يجوز (و) صح ترديد العمل
 في الدابة (جلا) ان قال اجرتك هذه
 الدابة الى مكة على انه ان حمل عليها
 كرسية فاجرة نصف درهم وان حمل
 كرسية فاجرة درهم درهم جاز عنده
 عند ههنا لا يجوز (ولا يسافر بعبد
 استأجره للخدمة بلا شرط) فان سافر به

العبد الموصى بخدمته فان له ان يسافر به مطلقا لان مؤنته عليه ولم يوجد العرف في حقه زيلعي مع تنوير
 (قوله فهو ضامن لمولاه) أي ضامن العبدان هلك لمولاه حموى (قوله وان رده الخ) الصواب حذف
 هذه الواو حموى وفيه نظروهم مثل ما في الشرح في العيني والزيلعي والتنوير (قوله ولا يأخذ المستأجر الخ)
 والقياس ان يأخذه لان عقد المحجور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستأجر وجه الاستحسان ان التصرف
 نافع على اعتبار الفراغ سالما صار على اعتبار هلاك العبد والناسف ما ذون فيه فيجوز فخرج الاجرة عن
 ملكه فليس له ان يسترده وكذا الصبي المحجور عليه اذا أجر نفسه وسلم من العمل كان الاجر له لانه
 غير ممنوع مما ينفعه من التصرفات وفي النهاية الاجر الذي يجب في هاتين الصورتين اجر المثل زيلعي وقول
 الحموى وفي شرح العيني ما يخالفه فليراجع اه يعني شرح العيني على الهداية فان اعتقه المولى في نصف المدة
 نفذت الاجارة ولا خيار للعبد فأجر ماضى للمولى واجرم ما يستقبل للعبد وان أجره المولى ثم اعتقه في نصف
 المدة فللعبد الخيار فان فسخ الاجارة فأجر ماضى للمولى وان اجاز فأجر ما يستقبل للعبد والقبض للمولى لانه
 العاقد تبين وقول العيني واذا هلك العبد المحجور في حالة الاستعمال يجب عليه قيمته ولا يجب عليه الاجر اه
 يعني اذا أجر نفسه فلوز كره مقدما كالزيلعي لكان اولى لما في التأخير من الايام (قوله لا يضمن عند أبي
 حنيفة) كما لا يضمن اتفاقا لو أجرة الغاصب لان الاجر له لماله كنه تنوير وشرحه (قوله وعندهما انه
 يضمن) الظاهر حذف انه حموى وجه الضمان انه اتلف مال الغير بغير اذنه وله ان الضمان يجب بالتلف
 مال محرر متقوم وهذا ليس بمحرر لان الاجر ان يكون بيده او يد نائبه والغاصب ليس بنائب عنه والعبد
 ليس في يده نفسه فهو نظير مال السروق في يد السارق بعد القطع بخلاف ولد المغنوب حيث يضمن
 الغاصب لانه جزء الام لا بدل المنفعة ولهذا الاستولادها لا يكون الولد له ولو اجر العبد كان لاجره زيلعي
 (قوله ولو وجد ربه اخذه) لانه عين ماله ولا يلزم من بطلان التقوم بملان الملك عني كسروق بعد القطع
 در (قوله وصح قبض العبد اجرة) الحاصل من ايجاره نفسه اتفاقا لانه نفع محض مأذون فيه كقبول الهبة
 وفائده تظهر في حق خروج المستأجر عن عهدة الاجرة فانه يحصل بالاداء اليه لا لواجره المولى الا بوكالة لانه
 العاقد رد رور قال الحموى هذا التركيب قليل يعني ما سبق من قول المصنف وصح قبض العبد اجرة لان
 اضافة المصدر الى فاعله وذكر المفعول قليل وقوله اجرة أي أجر عمله (قوله والشهر الاول يكون باربعة
 الخ) لان الشهر المذكور ولا يهرف الى ما يلي العقد فخر بالي الجواز فينصرف الثاني الى ما يلي الاول
 ضرورة درر (قوله حكم الحال) أي يكون القول قول من يشهد له الحال مع يمينه لان القول في الدعاوى
 قول من يشهد له الظاهر ووجوده في الحال يدل على وجوده في الماضي فيصلح الظاهر مرجحا وان لم يكن حجة
 زيلعي (قوله والعبد مريض أو أبق) لو حذف هذا لكان اولى ليجبه قوله فان كان آبقا ومريضنا
 اذ بعد الحكم بمرضه واباقه كيف يرد دينه وبين عدمه شربلاية (قوله وقال رب العبد الخ) وكذا
 لو أنكر ذلك بالمدة شربلاية (قوله فالقول للاستأجر) يعني بيمينه (قوله فالقول للأجير) أي مع يمينه كما سبق
 لكنه يشكل من حيث انه يستحق الاجرة بالظاهر وهو لا يصلح للاستحقاق وجوابه انه يستحقه بالسبب
 السابق وهو العقد وانما الظاهر يشهد على بقاءه واستمراره الى ذلك الوقت فلم يكن مستحقا بمجرد الظاهر
 لانها لما اتفقا على وجود سبب الوجوب اقرب الوجوب عليه ثم بالانكار بعد ذلك يكون متعرضا لغيره
 فلا يقبل منه الابحجة وعلى هذا اذا ادعت الامة العتق قبل الولادة والمولى ادعى العتق بعدها واختلفا
 في بيع التمر مع الشجر يكون القول لمن في يده الولد والتمر تحكيما للحال زيلعي فالحال في الحقيقة دافعه
 لاستحقاق السقوط بعد الثبوت لاموجبة عناية وقول الزيلعي في الجواب انه يستحقه بالسبب السابق
 وهو العقد أي مع تسليم العبد اليه في المدة كفاي العناية بخلاف ما اذا كان الظاهر يشهد لمسه أجر فانه
 لا اشكال فيه لانه ليس فيه الادفع الاستحقاق عليه والظاهر يصلح للدفع واعلم ان ثمة دعوى الامة
 العتق قبل الولادة تظهر في حرية الولد لعتقه تبعالها (قوله والقول لرب الثوب الخ) أما في الاولين

فهو ضامن لمولاه ولا أجر عليه وان
 رده على مولاه بعد ذلك (ولا يأخذ
 المستأجر من عبد محجور أجر اذا دفعه
 له عمله) استحسانا (ولا يضمن غاصب
 العبد ما اكل من اجره) أي ان غصب
 العبد فأجر العبد نفسه وسلم من العمل
 محت الاجارة فان اخذ العبد الاجرة
 واخذ الغاصب الاجر منه فأكله
 لا يضمن عند أبي حنيفة وعندهما
 انه يضمن (ولو وجد ربه اخذه وصح
 قبض العبد اجرة) ولو اجر عبده هذين
 الشهرين شهرين باربعة وشهر خمسة
 صح (العبد) (و) الشهر (الاول) يكون
 (باربعة) والثاني بخمسة (ولو اخذها
 في ابق العبد ومريضه وجرى ما الرحي
 حكم الحال) حتى لو استأجر عبدا
 شهر ابد رهنه فقبضه في أول الشهر
 ثم جاف في آخر الشهر والعبد مريض او
 آبق فاختلغا فقال المستأجر ابق او مرض
 حين اخذته وقال رب العبد لم يكن
 ذلك الا قبل ان ياتيني بساعة فالقول
 للمستأجر ولو كان صحيحا في الحال وغير
 آبق فالقول للأجير (والقول لرب
 الثوب في القميص والقباء والحجره
 والصفرة) أي فيما اذا قال رب الثوب
 امرتك ان تغيطه قباء وقال الخياط
 بل قمتا فالقول لرب الثوب وان قال
 رب الثوب للصباغ امرتك ان

تصبغه اجر

فلأن الاذن يستفاد من جهته فكان اعلم بكيفية ولا نه لو أنكر الاذن بالكلية كان القول قوله فكذا
إذا أنكر وصفه إذا الوصف تابع للاصل لكنه يختلف لانه ادعى عليه شيئا أو أقر به بلزمه فإذا أنكره بحلف
فاذا حلف فالحياط ضامن وصاحب الثوب بخير ان شاء الله هذه قيمة الثوب غير معمول ولا أجر له أو قيمته
معمولا وله أجر مثله لا يجاوز به المسمى زيلعي وتبعه العيني والمحوى وجرى عليه بعضهم قال شيخنا تقلا عن
عزى زاده هذا هو مخالف الكلام القوم والذي في عامة الكتب وان شاء الله أخذه واعطاه أجر مثله وههنا
قيدان الاول اختلافهما بعد العمل أما قبله فيتعلقان كفاي الدر عن الاختيار الثاني ان لا يكون لهما ينية
فان أقاما البينة فالبينة بينة الحياط شيخنا عن عزى زاده (قوله فصبغه الخ) صبغ الثوب من باب قطع
ونصر محتاروا واختلاف الصانع مع رب الثوب في مقدار الاجرة حكم قيمة الصبغ بخلاف سائر الاجارات
شيخنا عن الزيلعي من باب المهر (قوله والقول رب الثوب في الاجر وهدمه) لان المستأجر ينكر تقوم عمله
ووجوب الاجر عليه والصانع يدعيه فكان القول للأنكر زيلعي وتبعه العيني وفي التعبير بالمستأجر
نظرا ذ كيف يكون مستأجره مع كونه منكرا تقوم عمله ووجوب الاجر عليه فلو عبر برب الثوب بدلا
عن المستأجر كان صوابا (قوله والقول رب الثوب مطلقا) أي عند الامام قال في الهداية والنقياس
ما قاله فعلى هذا يكون المصنف أخذ بالقياس في هذه المسئلة حموى (قوله حريقاله) أي معاملا وجمعه
حرفاء كشرى وشرفاء (قوله ففعل ذلك مرارا) قال في العناية بان تكررت تلك المعاملة بينهما ما جاز
(قوله وقال محمد الخ) وبه يقتضى شهادة الظاهر شر نبلاية عن الصغرى والتدين (تتمة) الاجرة
للارض كالخراج على المعتقد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام
وسقط ما بعده اشاء لكن جزم في الخانية برواية عدم سقوط شئ حيث قال أصاب الزرع آفة فهل
او غرق ولم ينبت لزم الاجر ولو غرقت قبل الزرع فلا أجر عليه درو في الاشياء ادعى نازل الخان او المعد
للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اه واعلم ان منافع الغصب تضمن في ثلاث مسائل على
ما هو المفتى به الوقف وعقار اليتيم والمعد للاستغلال

فصبغه اصغرو قال الصباغ بل امرتني
اصغرو قال القول رب الثوب (و) القول
رب الثوب في (الاجر وعدمه) أي ان
قال رب الثوب علمته لي بغير اجر وقال
الصباغ بأجر قال القول رب الثوب
مطلقا وقال ابو يوسف ان كان الصانع
حريفا له اي يدينه بما اخذ واعطاه
كالخباط يخيط الثوب بأجرة ففعل
ذلك مرارته اجر والا فلا وقال محمد
ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة
بأجر القول له
*(رب) صبغ الا جارة وصبغ بالعب
بان اسما جدارا وجد بها عيبا
يقصر بالسكنى فله الصنع (وخراب
الدار

* (باب فسخ الاجارة) *

تأخير هذا الباب عما قبله ظاهر المناسبة إذ الفسخ يعقب العقد نهائية (قوله وتفسخ بالعيب) لا قضاء العقد السلامة ولو استوفى مع العيب فقد رضى فيه لزمه كل البدل ولو زال التأثير العيب فلا خيار له ولا بد من حضرة المؤجر للفسخ لأن الرد بعيب شرطه ذلك اتفاقاً ولو فسخ الملاحظ ضرورة لزمه الأجر لأن الرد لم يصح ولو أنهدم كل الدار كان له الفسخ عند غيبته ويسقط الأجر عند الكل حموى عن المخاتبة وأعلم أن خيار العيب في الأجرة يفارق خيار العيب في البيع فإنه ينفرد المشتري بالرد في البيع قبل القبض وأما بعده فيشترط القضاء أو الرضا وفي الأجرة ينفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعده حموى عن البرجندی وفي الدرر حاشية الاشباه معزيا للنهاية أن العذر ظاهرًا ينفرد بالفسخ وإن مشتبهًا لا ينفرد وهو الأصح اهـ وأعلم أنه يشترط للفسخ بالعيب عدم رؤياه وقت الأجرة قال في الاختيار وإن رأى هذه العيوب وقت الأجرة فلا خيار له رضائه به وعلى المستأجر رمى التراب والرماد المجتمع في الدار من كنفه لأنه ليس من باب السكنى وكري نهر رمى الماء على الأجر إلا أن يكون شرطه على المستأجر كذا بخط شيخنا (قوله يضر بالسكنى) أو أئخذمة سواء كان العيب قديماً أو حدث بعد العقد أو بعد القبض وقيدنا بكون العيب مضرًا لأنه لو لم يضر بالنفع كما لو سقط حائط من الدار ولم يخل بالسكنى لا تفسخ الأجرة كذا في البرجندی والأصل فيه أن العيب إذا حدث بالعين المستأجرة فإن أثره في المنافع ثبت الخيار للمستأجر كالعبد إذا مرض والدار إذا انهدم بعضه لأن كل جزء من المنفعة كالمعقود عليه فحدث عيب ببل القبض يوجب الخيار

وان لم يؤثر في المنافع لا يثبت الخيار كالعقد المستأجر للخدمة اذا ذهبت احدى عينيه أو سقط شعره وكالدار
 اذا سقط منها حائطا لا ينتفع به في سكنها لان العقد ورد على المنفعة دون العين وهذا النقص حصل بالعين
 لا بالمنفعة والنقص بغير المعقود عليه لا يثبت الخيار جوى عن الاتفاقى (قوله وانقطاع الماء عن الضيعة
 الخ) كما لو كانت تسقى بماء السماء فانقطع المطر فلا أجر در عن الخانية (قوله وماء الرحى) لان كلا منهما ينفوت
 النفع به فيثبت خيار الفسخ ولا أجر على المستأجر لعدم التمكن من الانتفاع على الوجه الذى قصده
 بالاستئجار وكما تنفسخ بعيب ينفوت النفع به فكذا بعيب تختل المنفعة به بحيث يجوز ان ينتفع به في الجملة
 كمرض العبد ودبر الدابة فلو لم تختل المنفعة أو انتفع بالمنفعة المحتملة فلا خيار له در وعزى زاده ودبر الدابة
 جرح ظهرها وخفها فاستأنى عن ابن الاثير (تممة) ذكر في شرح الاستيعابى لمختصر الطحاوى من كتاب
 المزارعة مانصه اذا اجام من المأمة قد ارمأ بزرع به بعض الضيعة كان المستأجر بالخيار ان شاء تنقض الاجارة
 كلها وان شاء لم ينقضها وكان للزوج بحساب ما روى منها كذا بخط شيخنا (قوله في هذه المسائل الثلاث)
 صريح في قصر الخلاف عليها خلافا لما يظهر من سياق كلام الدرر ولهذا قال عزى زاده يظهر من سياق
 كلام الدرر ان تكون تلك المخلافية جارية في غير هذه المسائل الثلاث وليس الامر كذلك (قوله فقبل
 تنفسخ) لفوات المقصود لان المعقود عليه وهى المنافع قد فانت قبل القبض فصار كهلاك المبيع قبل
 القبض والاول اصح لان المنافع قد فانت على وجه يصور عودها فاشبه اباق المبيع قبل القبض
 ولو استأجرية فانهدم فبناه المؤجر فأراد المستأجر ان يسكنه في بقية المدة فليس له ان يمنعه وليس
 للمستأجر ان يمنع وما فى الزيلعى وغيره من انه اذا انقطع ماء الرحى والبيت مما ينتفع به لغير الطعن فعليه
 الاجرة بحصته لانه بقى شئ من المعقود عليه فاذا استوفاه لزمه حصته اه يحمل على ما اذا انتقضت مدة
 الاجارة قبل الفسخ بعد انقطاع ماء الرحى لانه بانقطاعه يثبت له خيار الفسخ والمراد من قوله فاذا استوفاه
 الخ التمكن من الاستيفاء (قوله بموت أحد المتعاقدين) اطلاقه شامل لمستأجر الوفاء لنفسه فتنفسخ
 بموته وبه صرح قارى الهداية فى فتواه قبل آخرها بورقين والتقييد بالموت للاحتراز عن المجنون فلا
 تنفسخ الاجارة به ولو مطبقا كما فى الخلاصة من باب اجارة الظئر وفى الفتاوى الصغرى بموت الموكل
 تنفسخ الاجارة بموت الوكيل لا واذا اجر الاب ارض الصغرى او الوصى ومات لا تبطل الاجارة وكذا لا تبطل
 اجارة الظئر بموت والد الصبي الذى استأجرها وتبطل بموت الصبي وكذا لا تبطل الاجارة بموت الواقف
 المؤجر قبل انقضاء المدة والقياس ان تبطل وبه أخذ أبو بكر الاسكاف لانه فى معنى المالك وجه الاستحسان
 انه عقد له الغيرة كالوصى والعمل على الاستحسان شئى عن الزيلعى (قوله ان عقد هذا لنفسه)
 الضرورة كموته فى طريق مكة ولا حاكم فى الطريق فتبقى بالاجر المسمى فيرفع الامر الى القاضى ليفعل
 ما هو الاصلح فيؤجره له لو اميناً أو يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الاياب ان برهن على دفعها وتقبل
 البينة هنا لا خصم لانه يريد الاخذ من ثمن ما فى يده ولورضى الوارث وهو كبير ببقاء الاجارة ورضى به
 المستأجر جاز فيجعل الرضا بالبقاء انشاء للعقد مجاوزها بالتعاطى واعلم ان المستأجر والمرتهن والمشتري
 احق بالعين من سائر الغرماء لو انعقد صحيحا ولو فاسد فاسوة الغرماء در عن الاشباه وحاشيتهم او جامع
 الفصولين وقوله فيرفع الامر الى القاضى الخ: نى بعد الوصول الى المقصد فلا ينافى قوله قبله ولا
 حاكم فى الطريق (تممة) سكن المستأجر بعد موت المؤجر ومضى المدة فالتقوى على انه لا يجب الاجر
 بالسكنى قبل الطلب لافرق بين المعدل للاستغلال وغيره خانية وفى الخلاصة الفتوى على انه ان كانت
 معدة للاستغلال يجب الاجر على كل حال اه جوى وقوله على كل حال أى سواء وجد الطلب ام لا بقى
 ان يقال ما نقله المحوى عن الخانية من ان الاجر لا يجب قبل الطلب بخالف انظاره ما فى الدر عن الخانية
 حيث قال استأجر دارا وجماء ارضها شهر افسكن شهرين هل يلزمه اجر الثمانى ان معد للاستغلال نعم
 والا لا وبه يفتى... وكذا لو تلف ومال البيت وهل يلزمه المسمى او حوالته... هر القنية الشائى الخ

وانقطاع الماء عن الضيعة (و) ماء
 (الرحى) وقد اختلف المشايخ فى هذه
 المسائل الثلاث فقبل تنفسخ بنفسها
 ولا يحتاج الى الفسخ (و) تنفسخ
 بموت أحد المتعاقدين ان عقدها
 لنفسه

زاده (قوله ذكر في الزيادات الخ) صححه شمس الأئمة المرحوم (قوله وأشار في الجامع الصغير الخ) صحح قاضيان والمحجوب قول من وفق فقال ان كان العذر ظاهر لا يحتاج الى القضاء لظهور العذر ارى لكونه ظاهرا وان كان غير ظاهر كالدين يحتاج الى القضاء لظهور العذر ارى لان يظهر العذر شيئا عن العنسية (قوله فسكن الوجع الى قوله فاختلعت) اما في سكن الوجع فلانه لو بقي العقد لم يقطع سن صحيح وهو غير مستحق بالعقد واما في الخلع فلانه لو بقي العقد يتضرر المستأجر باتلاف ماله في غير الوليمة درر وغيرها ومقتضاه انه لو لم يخالعها أو لم يسكن الوجع لم يملك فسحقها كسر في الشرع لئلا يملكها مطلقا وليس ماذ كشرط لان الانسان لا يجبر على اتلاف ماله ولا جسده لانه قد تلف لماته بالقاع ولهذا قالوا في القصاص يبرد سن الحيا تحاميا عن اتلاف لماته بنزعه ولا يجبر على اطعام ماله لم لا يشكره هذا ما ظهر لي ثم رأيت في البدائع الامثلة الخلع لكنه يفيد ذلك (قوله فافلس) اما بديون كثيرة وصار بحال لا تأمنه الناس على امة نعمهم أو بظهور خيانة عند الناس فامتنعوا من معاملاته عنزي (قوله وزمه دين بعيان أو ببيان) ولا مال له سواء أي لزمه دين لا يقدر على قضائه الا يبيع ما أجراها تفخيخ والا لزم ضرر الحبس ويكفي توقع الحبس وان لم يحبس بالفعل على ما يظهر من كلام المدعي ويخالفه ما في المبسوط حيث قال اذا كان على المؤجر دين فحبس فهو عذر حموي عن البرجندی وأقول في كون كلام المبسوط يفيد عدم الاكتفاء بتوقع الحبس وانه لا بد من الحبس بالفعل نظر ظاهر لان التنصيص على السى لا يفي الحكم عما عده قال الزيلعي اختلعا في كيفية الفسخ قال بعضهم يبيع الدار ولا يفيد بيعه وتفسخ الاجارة ضمنا وقال بعضهم يفسخ الاجارة أو لا ثم يبيع اها أو قول في كون البيع يفسخ الاجارة ضمنا اشكال لان الاجارة لا تفسخ بالبيع وانما ثبت للمشتري خيار الفسخ أو يتطرق فراغ مده الاجارة ان لم يكن له علم بالاجارة وقت البيع فان كان له علم به لم يفسخ الاجارة ولا يتخير اللهم الا ان يكون عدم فسخ الاجارة بالبيع مقيدا بان لا يكون البيع لاجل الدين ثم اتم ان البيع لاجل الدين مقيد بان لا تكون الاجارة المجعلة تستغرق قيمة العين المؤجرة فان كان لم يبيع در (قوله والناس اهران أحدهما مغن عن الآخر) يعني قوله بعيان أو ببيان من المؤجر أشار به الى ان المراد بالبيان البينة التي يقيمها رب الدين وبالبيان البينة التي يقيمها المؤجر على ما ركب من الدين الذي أوجب له بيع الدار المؤجرة حموي في التحاشية وأقول ذكر العيني وغيره كازيلعي والدروجرى عليه الحموي في شرحه ان العيان المشاهدة من الناس والبيان اقامة البينة وعليه فيكون عطف البيان على العيان من عطف المغاير ولا يستغنى حينئذ بأحدهما عن الآخر (قوله وان المراد بالاجارة الخ) عطف على قوله ان أحدهما حموي (قوله فبداله منه الخ) يقال بداله في هذا الامر بداء المداوى نسأله فيه رأى ولى فندى عن الصحاح ومرجع الضمير في منه من قوله فبداله منه هو الاستئجار (قوله ليس بعذر على رواية الاصل) لانه يكتفى ان يقع ويبيعت دابته على يد تلميذه أو أجيده فلا يلحقه ضرر (قوله وروى الكرخي انه عذر) قال في السراج الوهاج والمعراج وهو لا يظهر لان غيره لا يتوهم مقامه في الشفقة كذا نخط شيئا وفي الملتقى لومرض فهو عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل قلت وبالاولى يقتضى وفي الاشباه لا يلزم المكارى الهاب معها ولا ارسال غلام وانما يجب تخليها در

ذكر في الزيادات انه يشترط القضاء
او الرضا وأشار في الجامع الصغير وفي
الاصول انه لا يشترط القضاء والرضا
(كن استأجر رجلا ليقطع ضرره
فسكن الوجع أو ليضج) له طعام
الوليمة (فاختلعت) امرأته (منه)
اومات (او حانت) ليتجبر فيه فافلس
أو أجره وزمه دين بعيان أو ببيان من
المؤجر (او باقرار) منه والنظر اهران
أحدهما مغن عن الآخر والاي لم
بالاقرار السابق على الاجارة والا يلزم
ان يكون حجة متعدي (ولا مال له سواء
او سأ حردانه للسفر فبداله منه) أي
فتنهر له منه (رأى) يعني ندم عنه
(لا للمكارى) أي ان بدا للمكارى
رأى منه فبداله ليس بعذر على روايه
الاصول وروى الكرخي انه عذر
(مسائل متفرقة) وواضح حصائد
ارض مستأجرة أو مستعارة فاحترق
شي من ارضه ونحوه (في ارض غيره
لم يضر)

(مسائل متفرقة) *

(قوله مستأجرة أو مستعارة) ومثله أرض بيت المال المعدة لمخيم القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح
المحصاد وحاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع في أرض يضمن ما أحرقه في مكانه بنفس الوضع
لا مانع له الرجوع على ما عليه الفتوى لان الرجوع نسيحت فعله در وعيني (قوله لم يضر) لان هذا تسبب

وأيضا وضع المسئلة فيهمادون ارض ملكه لانه لما لم يضمن هنا فعدم الضمان بالاحراق في ارضه بالطريق الاولى والمحصاد جمع حصيدة اى محصودة أراد ما يبقى في الارض من اصول القصب محصودة كذا في المغرب قال الامام السرخسي هذا اذا كانت الريح هادئة من هدى أى ساكنة وفي نسخة هادئة بالياء من هدى أياهمز أى ساكن حين أوقد النار ثم تغيرت فاما اذا كانت مضطربة بمعنى ان يضمن ولو سقى لا تتحمله الارض فتعدي الى ارض جاره يضمن (وان اقعد خياط أو صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح) صورته خياط أو صباغ افعد في حانوته خياط أو صباغا على ان يقبل العمل ويطرح عليه ويكون الاجر بينهما نصفين صح استحسننا (وان استأجر جملا ليحمل عليه مجمل) بفتح الميم الاول وكسر الهمزة أو بالعكس المودج الكبير (رأى كمين الى مكذ صبح وله الحمل المعداد) وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي (ورؤيته) أى رؤية الجمال الحمل (احب ولمقدار زاده) ضعف على قوله ليحمل لان معناه لان يحمل أى الحمل يعنى استأجر جملا ليحمل مقدار زاده فحمل (كل منه) في الطريق (ردعوضه) أى جاريه ان ردعوض ما وكل (بفتح الجارة وفتحها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والابصار والوصية والقضاء ولا مارة والطلاق والعتق والوقف) اى يصح هذه الاشياء الاربعة عشر عسرا بخلاف الشافعي حال كون المذكور او كل واحد (مضافا) الى ردها الى قبل

وشروط الضمان التعدي ولم يوجد فصا ركن حفر بئر في ملك نفسه فتألف به انسان بخلاف ما اذا رمى سهما في ملكه فأصاب انسانا حيث يضمن لانه مباشر فلا يشترط فيه التعدي ولو أخرج الحداد الحد من الكبر في دكانه فوضعه على العللة وضربه بمطرقة وخرج ثمر النار الى طريق العامة وأحرق شيئا ضمن ولو لم يضر به ولكن أخرج الرمح شيئا فأحرق شيئا لم يضمن عيني والعللة من قوله فوضعه على العللة هو السندان شيخ شاهين (قوله وانما وضع المسئلة الخ) وعليه فالتقييد بما اتفقا بالنظر للارض المملوكة اما بالنظر الى ما لم يكن له حق الانتفاع فيها كما قدمناه عن الدرر فاحترزى (قوله والمحصاد) جمع حصيدة وحصيدهم الزرع المحصود (قوله هادئة) بالنون جوى عن النهاية (قوله حين اوقد النار) متعلق بقوله هادئة (قوله ينبغي ان يضمن) لان موقد النار يعلم انه لا يستقر في ارضه فيكون مباشرا درر (قوله لا تتحمله الارض) بان كانت صعودا وارض جاره هبوطا يعلم انه لو سقى ارضه نفذ الى جاره ضمن ولو كان يستقر في ارضه ثم تعدي الى ارض جاره فلو تقدم اليه بالاحكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا كاشهاد على حائط ولو لم يتقدم لم يضمن ثمر نبلاية عن جامع الفصولين (قوله فتعدي الى ارض جاره يضمن) لانه مباشر لا متسبب (قوله وان افعد خياط الخ) سواء اتحد العمل واختلاف كنهيا مع قصار درر (قوله على ان يتقبل) أى الخياط الذى افعد في حانوته خياط او ذلك بان كان صاحب الدكان ذاهبا ولا حذافه له بالضمة فاقعد من يعلم ويعمل بالنصف ويجوز ان يكون الضمير راجعا للخياط الذى لا حانوت له وذلك بان كان صاحب الدكان حاذقا ولا كنه غير معروف لا يؤتمن ولا يقصد فاقعد على دكانه معروف غير حاذق ليطلع هذا الذى قعد على صاحب الدكان بالنصف قال في البيانية والاول أشبه جوى (قوله صح) استحسننا وكان القياس ان لا يجوز لانه استأجر بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كقفير الضمان لكنه جاز استحسننا لانه شركة الوجوه في الحقيقة فان هذا الوجهاته يقبل وذات حذافته يعمل فتنتظم المصلحة ولا تضر الجهالة فيما يحصل لماعلمت انها شركة لا اجارة هداية ودرر فان قلت قال الزبائى وقول صاحب المداين هذه شركة الوجوه فيه نوع اشكال فان تفسير شركة الوجوه ان يشتري ان يشتري شيئا بوجوههم ويبيعهما وهذا ليس فيه بيع ولا شراء فكيف يتصور ان تكون شركة الوجوه وانما هي شركة الصنائع على ما ياتى او تعنه العيني وغيره كالشربلاية والجوى وشارح التنوير قلت نقل شيخنا عن عزى زاده ان صاحب الهداية لم يرد شركة الوجوه ما هو المصطلح عليه المار في كتاب الشركة بل مراده بها هنا ما وقع فيه تقبل العمل بوجاهته يرشدك اليه هنا قوله هذا بوجاهته يقبل وهذا بذات حذافته يعمل فاندفع الاشكال (قوله وفي القياس لا يجوز) يعنى للجهالة أمانى الاستحسان فيجوز لان المقصود هو الزاكب وهو معلوم والحمل تابع وما فيه من الجهالة يزول بالصرف الى المعتاد جوى وعيني (قوله ورؤيته أحب) لانه اقرب الى حصول الرضا وانفى للجهالة (قوله لان معناه لان يحمل الخ) يعنى فهو عطف على المعنى جوى (قوله فحمل فأكل منه) يشير الى ان المعطوف عليه محذوف من كلام المصنف (قوله وتصح الاجارة وفتحها الخ) شروع في بيان العتود التي يصح اضافتها والتي لا يصح (قوله والقضاء) اعلم ان القاضى يستحق الاجر على كتب الوثائق والمحاضر والسجلات قدر ما يجوز لغيره كالفتى فانه يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه الجواب باللسان (قوله خلافا للشافعي) لان المنافع عنده كالاعيان فلا يجوز اضافتها كإضافة البيع ولما ان العقد يتجدد بحسب حدوث المنافع فيجوز اضافتها ولا فرق في الاجارة المضافة بين ان يقول اجرتك هذه الدار غدا أو اذا جاء غدا فقد اجرتك هذه الدار وان كان فيه تعليق وعليه الفتوى خلافا لمن فرق بينهما شلبي عن الواجبية والعمادية (قوله حال كون المذكور أو كل واحد) يشير الى ان قوله مضافا حال من الاجارة وما عطف عليها بأحد التأويلين اللذين ذكرهما جوى (قوله مضافا الى الزمان المستقبل) منصوب على المحال من فاعل تصح وهي حال تعقبت جملة تعاطفة فتكون قيدان في جميع جوى (قوله الى الزمان المستقبل) وقع

في النسخة التي كتب عليها السيد المحوى الى زمان المستقبل فهذا قال الظاهر ان يقال الى الزمان
المستقبل الا ان يقال الاضافة بيانية اه (قوله لا البيع واجازته) لان هذه الاشياء تملك وقدا يمكن
تجزئها للحال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان الاجارة وما شاكلها لا يمكن فيه التملك
وكذا الوصية وأما الامارة والعضاء فمن باب الولاية والكفالة من باب الالتزام وقد ينما في البيوع زيلعي
(قوله اذا جاء غدا الخ) فيه نظر لان هذا تعليق لا اضافة جموي واقول المراد بالاضافة ما يشمل التعليق
بدليل ما قدمناه عن الشلبي معزيا للولولة والجمية والعمادية اذ قوله ولا فرق في الاجارة المضافة لمخ صريح
في ان في التعليق اضافة (تتمه) للمستأجر ان يؤجر المؤجر بعد قبضه قيل وقوله من غير مؤجره وأما من
مؤجره فلا يجوز وان تخلل ثالث به يبقى لازوم تملك المالك وهل تبطل الاولى بالاجارة للمالك الصحيح
لا در فيكون للمستأجر استرجاعها ولا يجب عليه الاجرة مادامت في يد المؤجر على ما في المنتقى وفي البرازية
لا يسقط الاجر عن المستأجر واستظهره في شرح الوهبانية وكان وجهه ان المستأجر هو الذي فوت التمكن
من استيفاء المنفعة على نفسه

***** (كتاب المكاتب) *****

قال في شرح الوهبانية ذكر هذا الكتاب بعد العتاق انساب اه وقال الاتقاني في وجه المناسبة ان كل
واحد من الاجارة والكتابة عقد يستفاد به المال بطريق الاصل لانه يتبع ما ليس بمال بخلاف النكاح
والطلاق والعتاق على مال فان العوض ليس بأصل في الطلاق والعتاق وكذلك النكاح لانه يصح بلا
تسمية المال وقال في الدرر مناسبة للاجارة ان في كل منهما ملك الرقبة لشخص والمنفعة لغيره ووجه تذييل
الاجارة كما في العناية انها تشبه البيع من حيث التملك وكان الانسب ان يقال كتاب الكتابة كما في
نظائرها قال البرجندی ويجوز ان يكون المكتب مصدرا ميميا فلا اشكال قال المحوى وفيه تأمل (قوله
تحرير المملوك يداني الحال ورقبة في المال) فان المكتب مملوك يدان ومملوك ورقبة در قال السكال لا معنى
لقوله المكتب مملوك بل الواجب ان يقال ملكه مترزلا اذ لا شك في انه ملك شرعا لكنه بعرض ان
يزول بتجزئة نفسه شربلاية وقوله رقبة أي ذانا فانها وان كانت في الاصل العتق الا انها جعلت كائنة
عن مجموع ذات الانسان تسمية للكل باسم الجزء قهستاني (قوله من محل المفعول) الذي هو المكتب
اذ هو في محل نصب على المفعولية (قوله بدل البعض من الكل) فيه نظر لان بدل البعض من الكل لا بد
فيه من رابط وليس هنار رابط ولان اليد هنا بمعنى التصرف لا المجارحة التي هي بعض الكتاب والظاهر
ان يقال انه بدل اشتغال والرابط محذوف جموي (قوله الاتياب والقبول) بلفظ الكتابة او ما يؤدي
معناه كان يقول لعمري ان اديت الغاف أنت حرا وكذا تملك على الع ذبل لانها معاوضة فلا بد من الاتياب
والقبول در ودر قال في الشربلاية قوله ان اديت الى الغاف أنت حر منافع لما قدمه في باب العتق على
جعل فانه قال المعلق عتقه بالاداء بان قال ان اديت الى الف درهم فانت حره دون لا مكتب فجاز بيعه
ولا يكون احق بمكاسبه اه فكيف يجعله من جميع المكتبة وحكمها متباين قال شخارها
الاعتراض ساقط مما وجد من مناهي المصنف يعني صاحب الدرر ونسبه قوله فقبل معتبر في المثالين وه
يكون المثال الاول مثالا للكتابة بخلاف ما سبق فانه فيه انما صار مأذوا لا مكتبة باعتراف عدم القبول
فيه (قوله وحكمها الخ) والمالك في البدل اذ قبضه در (قوله صيرورة العبد الخ) عبارة الدرر
وحكمها في جانب العبد انتفاء الحجر وثبوت الحرية في حق اليد لا الرقبة حتى يكون احق بمنافعه ومكاسبه
لان الغرض من الكتابة وصول المولى الى بدلهما والعبد الى الحر يتبادر ولا يلائم ذلك في الجانب
المولى بقا رقبة العبد على ملكه وثبوت حق المضالبة به يدان متى شاءه المولى ملكه اذا عجز اه

(لا البيع واجازته) بان باع فضولي
عبد رجل فقال المالك اذا جاء غدا فقد
اخرت (وفسخه والقبضه والشركة
والهبة والنكاح والمرابحة والبصع عن
مال) فبديه لا بد لو كان عن دم العبد
يصح (وابراء الدين)
* (كتاب المكاتب)
اسم مفعول من كاتب بده مكاتبه
وكما قال المطرزي لم الجسد الكتابة
بمعنى المكاتبه الا في الاساس (الكتابة
تحرير المملوك) سواء كان رقبة في المال
ومدبر (يداني الحال ورقبة في المال)
اي عند اداء البدل قوله يدان منصوب
على التمييز وعلى البدل من محل
المفعول بدل البعض من الكل ثم
مدار تر كنيه يدل على الجمع ومنه
كتب الكتاب لانه جمع المحرور
ونسب بعضها الى بعض فسمى هذا
العقد كتابة لانه لا يخلو عن كتابة الوثيقة
عادة فالمكاتب ككتب على
المزك باعيا البدل والمولى كتب على
نفسه الاتحاق بعد قبض البدل
وربما الاتياب والتبديل وحكمها
صيرورة العبد احق نفسه ومنافع
نفسه من سببه حتى لا يبقى له عليه
وعلى كسابه سبيل وشروط جوارها

وكان الاولى ابدال الانتفاء بالانفكاك كما ذكره عزمي قال العلامة نوح افندي انما عبر بالانتفاء لمناسبة
 الشبوت لانه مقابله (قوله قيام الرق في المحل) وان يكون البدل معلوم القدر والمجنس وسببها رغبة
 المولى في بدل الكتابة عاجلا وفي ثواب العتق آجلا ورغبة العبد في الحرية واحكامها حالاً وما لا يلبي
 وسيأتي عن العناية بالكتابة مع جهالة ثدر البدل او جنسه لانه قد اختلفوا في كتابة باطلة (قوله كاتب
 مملوكه) عبر بالمملوك لصدقه بالغن والمدبر وام الولد وما في الدرر حيث عبر بالقن اجيب عنه بانه جرى
 على الغالب كما في الشربلالية ولو كاتب نصف عبد جاز ونصفه الاخر ما ذون له في التجارة ولو اراد منعه
 ليس له ذلك كيلا يسلط على العبد حق العتق در وفي مختصر الطحاوي كاتب نصف عبده جاز فنصفه
 مكاتب ونصفه ما ذون وعتق بالاداء نصفه وما فضل من الكسب نصفه له ونصفه للمولى ويسمى في نصف
 قيمه جموي وقالوا العبد كله مكاتب على ذلك المال قال في المحاوي القدسي وبه نأخذ في باب كتابة
 العبد المشترك (قوله ولو صغيراً عقل) احترازاً عما لو كان لا يعقل فلا يصح اتفاقاً الا ان يكون تبعاً
 فلا يصح مكاتبه المجنون والصغير الذي لم يعقل ولو قبل عنه رجل ورضى المولى ولا يتوقف على اجازته بعد
 البلوغ في الصحيح ولو ادى المال عنه غيره لم يعتق ويسترد ما دفع لعدم القبول من المكاتب وهو شرط
 غنتف بانه فاء اهلية له شربلالية مع قه ستاني وما في العيني من ان قوله ولو صغيراً يحتمل وجهين أي
 ولو كان المولى صغيراً والعبد صغيراً الخ قال بعض الفضلاء فيه نظر لان الكتابة لا تصح الا باجازة وليه
 جموي (قوله يعقل البيع والشراء) أي ان البيع سالب للملك والشراء جالب للرجوع ويعرف الغبن اليسير
 من الفاحش (قوله بمال) ليس قيداً احترازاً باعن الخدمة قال محمد اذا كاتب عبده على ان يخدمه
 شهراً القياس لا يجوز والاستحسان يجوز شربلالية عن الذخيرة (قوله حال) لا يقال العبد لا يكون له
 مال فكيف تجوز الكتابة على مال حال لا نأقول يمكن تحصيل المال بالاستقراض والاستيهاج والتكدي
 قال البرجندي وفي الاخيرين تأمل قال السيد الحموي وجه التأمل ان العبد لا يملك وان ملك اه وقدمنا
 ما يدفع هذا التأمل عند قول الشارح ولو وهب لقن اخيه وهو ان الهبة تقع للعبد من وجه وهو ملك اليد
 الا ترى انه احق به مالم يفضل عن حاجته الخ ما قدمناه معزياً للزيلي واعلم انه اذا كاتبه حالاً فكا امتنع
 عن الاداء مرد في الرق لانه محجز وخز المكاتب يوجب رده الى الرق شيخنا عن الاختيار (قوله او مؤجل)
 هو افضل ثم الكتابة اما عن النفس خاصة او عنها وعن المال الذي في يد العبد وكلها جائز ولو كان
 في يده أكثر من بدله وليس للمولى ابدال الكتابة لا غير شربلالية عن السراج وقوله وليس للمولى
 الا بدل الكتابة لا غير لم يظهر لي وجهه اذ هو كسب عبده فلا يمنع على المولى اخذه بدليل ما سبق عن مختصر
 الطحاوي فيما اذا كاتب نصف عبده ولا ينافيه ما سيذكره الشارح عند قول المصنف فيخرج من يده حيث
 قال حتى لا يبقى للمولى عليه وعلى كسبه سبيل لانه يحمل على ما كتبه بعد الكتابة لا على ما هو الا اهم
 مما في يده وقتها هذا ما ظهر لي في هذا المقام ولم اجد من نبه عليه ثم رأيت التصريح بذلك في الشربلالية
 حيث نقل عن البدائع ان مال العبد أي المال الذي يكون للمكاتب ولا يكون للمولى عليه سبيل هو ما يحصل
 بعد العقد أي عقد الكتابة بتجارة او قبول هبة او صدقة لان ذلك ينسب الى العبد ولا يدخل فيه ما كان
 من مال المولى في يد العبد وقت العقد لان ذلك لا ينسب الى العبد الخ ثم ظهر لي ما يتوصل التوفيق في
 في السراج مفروض فيما اذا كاتبه عن نفسه وعن المال الذي في يده بخلاف ما في البدائع مما يفيد ان
 المولى لا يمنع عليه اخذ الغاضل مما كان في يده وقت العقد لانه يحمل على ما اذا كاتبه عن نفسه فقط فلا
 تخالف حينئذ (قوله او منجم) أي موقت بأزمنة معينة اخذ من التوقيت بطولوع النجم ثم شاع في مطلق
 التوقيت در في النجم نوع من المؤجل لا عينه ولا غيره مطلقاً عزمي زاده (قوله ثم سمي به الوقت) مجازاً
 علاقته المحالية شيخنا (قوله ثم سمي به ما يؤدى فيه من الوظيفة) مجازاً علاقته المحلية والظرفية
 شيخنا (قوله وقبل المملوك) لانه مال يلزمه فلا بد من التزامه (قوله صح عقد الكتابة) والامر به في الآية

قيام الرق في المحل فلور كاتب مملوكه
 ولو صغيراً يعقل البيع والشراء بمال
 حال او مؤجل بان قال كاتبك
 على الف درهم الى سنة انهم
 منجم بان قال كاتبك على الف
 درهم الى سنة على ان تعطني كس
 شهر كذا من النجم وهو الطالع ثم سمي
 به الوقت ثم سمي به ما يؤدى فيه من
 الوظيفة ثم اشتقوا منه فقالوا النجم الدية
 اذا اداها نجوماً (وقيل) المملوك
 (صح) عقد الكتابة وقال الشافعي

للندب لا لا صاحب وقيل هو لا لا باحة والمراد بالخبر ان لا يضر بالمسلمين بعد العتق فان كان يضر بهم
 فالأفضل الترك وقيل المراد به ان يكون كسوبا يقدر على اداء البدل زيلعي (قوله لا تجوز كتابة الصغير)
 اي مطلقا وان كان يعقل لانه ليس بأهل للتصرف ولا يصح ان يراد بالصغير هنا من لم يعقل فان عدم صحة
 الكتابة حينئذ يكون اتفاقا فتدبر (قوله لا مؤجلا) أقله تخيمان لانه اذا كان البدل حالا لا يكون عاجزا
 عن تسليم المعقود عليه ولنا اطلاق قوله تعالى في كتابهم الآية فانه يتناول الحال والمؤجل فلا يجوز
 تقييده لانه نسخ ولان البدل في الكتابة معقوده كالتمن في البيع حتى صح الاستبدال به قبل القبض
 والقدرة على تسليم الثمن ليست بشرط صحة العقد زيلعي (قوله فان ادبته فأتت حر) قيد به لان ما قبله
 يحتمل الكتابة والضريبة وبما ذكر ترجيح الكتابة زيلعي والضريبة واحدة الضرائب التي تؤخذ في الجزية
 ونحوها ومنه ضريبة العبد وهي غلته شيخنا عن شرح المجمع (قوله والا فتقن) غير محتاج اليه وانما
 ذكره حثا للعبد على الاداء فوج افندي ولو قال ان ادبت الى الفاكل شهر مائة فهو كتابة في رواية ابى سليمان
 لان النجم يدل على الوجوب ولا يجب على العبد لسيده الا بالكتابة وفي رواية ابى حمص بكون اذنا لا كتابة
 اعتبارا بالتعليق بالاداء بدفعة واحدة والتنجيم ليس من خصائص الكتابة لانه يدخل في سائر الديون
 وقد تخلوا الكتابة عنه فلم يوجد ما يختص بالكتابة وهو الاصح زيلعي ولا يجب حط شيء من البدل خذافا
 للشافعي حيث اوجب حط ربع البدل لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ولما اراد العقد يوجب
 البدل فلا يجوز ان يكون موجبا لاستقاطه اذ العبد يقتضى شيئا وضده والمراد بالامرف الاية الندب
 دون الحتم كالامر بالكتابة وعن الكلبي المراد بالاتباء دفع الصدقة اليهم رواه عن جماعة من الصحابة
 ولفظ الاتباء يدل عليه لانه للتملك وهذا هو الظاهر لانهم المراد بقوله تعالى وان ارفاق في آية الصدقة
 ويجوز ان يراد به دفع الصدقة بعد الاداء لانهم من جملة فقراء المسلمين زيلعي (قوله صح العقد استحسنانا)
 والقياس ان لا يكون مكتوبا لان النجوم فصول الاداء وله ان يعرب على عبده ما شاء من المال فيما
 شاء من المدة وقوله بعد ذلك ان ادبته فأتت حر هو تعليق العتق باداء المال وهو لا يوجب الكتابة وجه
 الاستحسان ان العبرة للمعالي دون الاعاظ وقد ادى بمعنى الكتابة مغفرا (قوله فخرج من يده) يرده عليه
 مالوكاتبه على خدمته سنة حيث لا تنقطع يد المولى عنه ما لم يتوف الخدمه حموي عن المعدسي (قوله
 دون ملكه) حتى لو اعتقه نفذ لبقاء ملكه ويستقط البدل لا بد له بل يرمه مجانا بل بازاء العتق وقد حذر
 بدونه ولقوله عليه السلام المكتاتب عتقوا جميعا الا المكاتبين لانهم وان كانوا ملكوكين لكنهم احرار ايد حموي قال والعرب
 الثاني مذكور في المتن قبيل باب العيين في البيع (قوله وغرم المولى الخ) لانها بعقد الكتابة اتحققت
 بالايجاب نعم لاحد ولا قود على المولى للشبهة در عن الشعمي بنى لو كان الذي وطئها اوجنى عليها غير المولى
 هل يكون العقر والارش لها تسعين به على الكتابة كما لو كان المولى هو الذي وطئها اوجنى عليها ذكر
 في البدائع انه لا يكون لها وان حصل بعد العقد بل يكون للمولى وكذا المحمداي قال واما الارش الجراحة
 والعقر فذلك للمولى واستشكاه في الشربلاية بقوله فليستظر مع الزام المولى العقر وطئها والارش بالجناية
 عليها (قوله ان وطئ مكاتبته) قال الولولجي في كتاب النكاح لو وطئ مكاتبته مرارا فعليه مهر واحد
 لانه شبهة ملك شيخنا عن الشلبي واعلم ان العقر في المحرث يراد به المثل في الاماء يراد به عشر قيمتها ان
 كانت بكر او ان كانت ثيبا فنصف عشر قيمتها ولو شرط وضئها فسدت الكتابة وتعتق باداء البدل ولا ثبت
 لها شيء من الاحكام المتعلقة بما قبل الاداء وهو كذا حكى الفاسدة بفوات شرط من شروط الصحة واما
 الباطلة وهي التي فاتها شرط من شروط الانعقاد فلا ثبت لها شيء من الاحكام يعني مطلقا ولو بعد الاداء
 الا ان علق عتقه باداء البدل فيعتق به كسائر الشرروط ثمر بلاية عن المجوهرة والداية والبدائع

لا تجوز كتابة الصغير وقال لا يجوز عقد
 الكتابة الا مؤجلا فنجما وانما قيد
 بقوله يعقل لانه لو لم يعقل لا يجوز
 بالاتفاق (وكذا ان قال) لعبد
 (جملة عليك الفاتؤديه نجوما اول
 النجم كذا واخره كذا فان ادبته فأتت
 حر والا) اي وان لم يؤد (ف) انت (فن
 صح) العقد استحسنانا (فخرج من
 يده) بدفعة اسبق أي يخرج بعد
 الكتابة من يده المولى حتى لا يبقى للمولى
 عليه وعلى كسبه سبيل فلا يبعه من
 السعر وان شرط عليه ان لا يخرج
 من الباب (دون ملكه وغرم) المولى
 (ان وطئ مكاتبته) فيكون لها عقر
 (او جنى) المولى (ملابها او على ولدها
 او ابانها مادام)

وايضاحه ما في الزيلعي في الكلام على قول المصنف فان ادى المخبر عتق حيث قال وفي ظاهر الرواية يعتق
 بأداء المخر وكذا الخنزير والفرق بينهما وبين الميتة والدم ان المخر والخنزير مال في الجملة وان لم يكن لهما قيمة
 في حق المسلمين فاعتقد بهما العقد وموجب الانعقاد العتق عند اداء البديل المشروط واما الميتة والدم
 فليس بمال أصلا عند احد فلم يعتقد العقد بهما فاعتبر فيهما معنى الشرط لا غير وذلك بالتعليق صريحا
 اهـ (قوله وان كاتبه المسلم الخ) لما انتهى المصنف الكلام على الصحيحة شرع في الفاسدة واعلم ان للمولى
 الفسخ في الفاسدة بغير رضاه وللمكاتب فسخها مطا في الجائزة والفاسدة وان لم يرض المولى تنوير وشرحه
 من باب موت المكاتب وعجزه (قوله على خمر او خنزير) يعني لو كاتب المسلم عبده المسلم على خمر
 او خنزير فالكتابة فاسدة وكذلك ان كان المولى ذميا والعبد مسلما وعكسه قال العلامة المحوى ويمكن ادخال
 الصور المذكورة في قوله وان كاتبه الخ ولما صرح بعد بالهبة فيما اذا كانا كافرين علم عدم الهبة فيما عدا
 ذلك (قوله وعين غيره) والمراد به شئ يتعين بالتعيين كالثوب والعبد والمكيل والموزون غير النقيدين
 حتى لو كاتبه على دراهم او دنانير بعينها وهي لغيره تجوز الكتابة لان النقود لا تتعين بالتعيين في العقود التي
 هي معاوضة ولا في فسوخها وانما يجب منهلها في الذمة زيلعي (قوله وصيفا) وهو العبد للخدمة جمعه
 وصفاء عنانية (قوله عبدا بغير عينه) قيد به اذ لو كان معينيا يجوز بالاتفاق لجواز بيع المعين فكذا
 استثنائه ذكره في المختلف وعند الائمة الثلاثة لا يجوز في المعين وغيره لانه شرط اوصفة في صفقة شيئا
 عن الدراية بقي ان يقال سياق كلام الشارح يقتضي ان الوصيف لا يصدق بالانثى فيوافق ما في المغرب
 على ما ذكره عزمي من ان الوصيف هو الغلام والحارية وصيفة ونحو الفقه ما في تاج الاسماء من ان الوصيف
 هو الخادم عبدا كان او امة اهـ (قوله فسد عقد الكتابة) اما الكتابة على خمر او خنزير فعدم المالية
 في حق المسلم بخلاف النكاح حيث لا يفسد بتسمية المخر والخنزير لان النكاح يجوز بلا تسمية المهر ومع نفيه
 واما اذا كاتبه على قيمة نفسه فلتفاحش الجهالة لكونها مجهولة القدر والجنس ثم اذا ادى قيمته عتق
 لانها هي البذل ذكره العيني وهو محمول على ما اذا تصادق على قدر اما عند عدم التصادق لا بد من اداء
 اقصى ما به يقع تغويم المقومين كمال الشر بلائيه عن الاختيار واما اذا كاتبه على عين معينة لغيره فلجزمه
 عن تسليم تلك العين كافي الدر وما في الزيلعي والعناية من انه اذا كاتبه على عين لغيره تتعين بالتعيين
 لا يعتد العقد أصلا في ظاهر الرواية الا اذا قال اذا اديت الى فانت حر فحينئذ يعتق بكم الشرط يفيد
 بطلان الكتابة كذا في الشر بلائية لكن في القهستاني معزى بالقاضي خن ان الاظهر الفساد فيما اذا كاتبه
 على عين لغيره كالمكيل والموزون والمذروع اهـ واما الاخيرة فلجهالة قدر البذل كما اذا كاتبه على
 قيمة وصيف لان الوصيف لا يمكن استثنائه من الدنانير الا باعتبار القيمة وتسمية القيمة تفسد العقد لما بينا
 كذا في الزيلعي وذكر في الشر بلائية ان الكتابة في هذه الصورة باطلة ايضا بدليل ما في الزيلعي حيث قال
 الاصل عند علماء الثلاثة ان المسمى متى كان شيئا لا يصلح عوضا مجهولة القدر او جهالة الجنس فان العبد
 لا يعتق بأداء المسمى ولا بأداء القيمة اذ لا يعتد بهذا العقد أصلا ولهذا استشكل عزمي زاده التعبير بالفساد
 مع تحقق البطلان في بعض الصور ثم اجاب بأن المراد بالفساد ما يعم الباطل كافي قولهم باب البيع الفاسد
 (قوله وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز في الرابعة الخ) لان المسمى مال متقوم والقدرة على التسليم
 موهومة فصار كالمهر وجه ظاهر الرواية ان العين في المعاوضات معقود عليها والقدرة على تسليم المعقود
 عليه شرط الهبة في العقود التي تحت حمل الفسخ وتسليم تلك العين ليس في قدرة العبد فلا يصح تسميته كافي
 الزيلعي وقوله فلا يصح تسميته يعني لبطلان الكتابة كافي العزيمة عن البيانية ولفظه لو ملك وادى او اجاز
 صاحب العين لا يعتق لبطلان الكتابة والباطل لاحكم له اهـ بخلاف ما اذا كان البذل غير معين لانه
 معتوده فلا تشترط القدرة عليه زيلعي وقول الشارح في الرابعة يتنى على جعل مسئلة الكتابة على خمر
 او خنزير مسئلتين والاقال في الثالثة (قوله فعن محمد انه يجوز) لانه لو اشترى به شيئا يجوز بالاجازة مع

وان كاتبه المسلم (على خمر او خنزير)
 او قيمته او (على شئ) (عين لغيره او)
 على مائة ليرد سيده (عليه) (وصيفا)
 أي على ان يرد المولى عبدا بغير عينه
 (فسد) عقد الكتابة وروى الحسن
 عن ابي حنيفة انه يجوز في الرابعة
 حتى لو ملك ذلك العين واداه الى المولى
 عتق وان عجز عن اداؤه رده المولى الى
 الرق فلو اجاز صاحب العين ذلك
 فعن محمد انه يجوز

وعن أبي حنيفة انه لا يجوز عن أبي يوسف انه يجوز اجاز ذلك او يجوز غير
 انه عند اجازة يجب تسليم قيمته
 وعند عدمها يجب تسليم قيمته وروى
 ابو يوسف عن أبي حنيفة انه ان ملك تلك
 العبي فأتى لم يعتق الا ان يكون المولى
 قال له ان أدت ذلك فأنت حر فينشد
 يعتق وذكروا في اختلاف زفر وروى يعقوب
 ان قول زفر كذلك وهو رواية الحسن
 ابن ابن مالك عن أبي يوسف وروى
 اصحاب الاملاء عن أبي يوسف انه يعتق
 بالاداء سواء قال له المولى ذلك او لم يقل
 وان كتبه على عبي في يد المالك وهو
 من كسبه بان كان مأذونا له في التجارة
 ففيه رواية ابن ولو كتبه على دراهم
 في يد العبد من كسبه يجوز بانفاق
 ازوايات وقال ابو يوسف في المسئلة
 الخامسة ان الكتابة جائزة وتسمى المسئلة
 على قيمته وقيمة عبد وسط فيبطل منها
 حصة العبد ويكون مكنسا بما في
 (فان ادى الخمر) في المسئلة الاولى
 (عنى) مطلعا وقال زفر لا يعتق الا
 باداء قيمته وعدنى يوسف ابي سادى
 عتق وعن أبي حنيفة وعنه زفر انه يعتق
 باداء عبي الخمر اذا دل ان ادته اذ
 حروف شرح الطحاوى والخراس
 حتى لو ادى الخمره لا يعتق ولو ادى
 القيمة يعتق (و) اداء قبال الخمر
 (سعى في قيمته ولم ينقص المسمى)
 يعنى اذا كاتب قيمته نفسه ان سعى
 المسمى سعى في المسمى (لا) في قيمته (نفسه)
 وزيد ساعيه) يعنى اذا كاتب قيمته نفسه
 اكثر من المسمى سعى في قيمة نفسه
 بالغلبة باعتددا وان كان مستفادا
 من قوله وسعى في قيمته الا انه ذكره
 بانا وتأكيد الدفع وهم نشأ من قوله
 لا ينقص عن المسمى (وضح) عقد
 الكتابة (على حيوان غير موصوف)
 معناه ان بين الجنس كالفرس او
 العبد

انه مبنى على المعاكسة فالكتابة الاولى لكونها مبينة على المسامحة والمساهلة زيل على قال في المولى الحمية وهو
 المختار حموى (قوله وعن أبي حنيفة انه لا يجوز) لانها الوصحة لادى من مال المولى اذا اجازة تستند
 الى العقد فتصير كسبه حينئذ وهو ملك المولى حموى (قوله فينشد يعتق) اى بحكم التعليق كما فى الزيل على
 لاجرم الكتابة (قوله الحسن بن ابى مالك) تفقه على ابو يوسف وتفقه عليه محمد بن شجاع وكان ابو يوسف
 يشبهه بجمل جل أكثر ما يطبق توفى في السنة التى توفى فيها الحسن بن زياد سنة اربع ومائتين حموى عن
 ما بقات عبد القادر (قوله انه يعتق بالاداء سواء قال له المولى الخ) لان العقد ينقد مع الفساد لكون
 المسمى بالامتة وما وجد الاداء فيعتق كما لو كتبه على خرفاداه اوجه قول أبي حنيفة ان ملك العبد
 لم يصير بدلا في هذا العقد بتسميته لانه لا يقدر على تسليمه فلا يعتق أصلا فيعتق ان ادى باعتباره صريح
 التعليق وان لم يصرح لا يعتق كما لو كتبه على ثوب او مئة كذا في الزيل على وقوله فلا يعتق العقد أصلا
 يقتضى بطلان الكتابة وهذا بالنسبة لقول الامام فلا ينافى تصريحه بالفساد لانه بالنسبة لقول أبي يوسف
 (قوله ففيه رواية ابن) ورواية لا تجوز لانه كتبه على مال نفسه والعصم الجواز لانه كتبه على بدل
 معلوم يقدر على تسليمه شيخنا عن غايه البيان (قوله فان ادى الخمر) يعنى قبل ان يترافعا للناسى در
 عن ابن السكال وهذا الخنزير كما فى التنوير وكذا الوادى الى ورثته بعد موت المولى كما فى شرح الحموى عن
 الرمز (قوله عتق مطلقا) أى سواء قال ان ادته اذ ادته حرا ولا حموى لان الخمر واد الخنزير مال في الجملة
 وان لم يكن لهما قيمة في حق المسلمين فانه يبيعهما بالعقد وموجب العقد العتق عند اداء البدل المشروط
 زيل على (قوله وقال زفر لا يعتق بالاداء قيمته) أى قيمة نفسه ووقع في بعض نسخ الهدايات الابداء قيمته
 الخمر وتبعه في الاختيار وهو غلط شرى لالبية (قوله وعند أبي يوسف ايم ما دى سعى) اما عن اداء الخمر
 فلانه بدل صورة واما عتقه باداء قيمة نفس المكاتب فلانه البدل معنى ونزوه الحكم المذكور الى أبي يوسف
 بلفظ عند دون لفظ عن كما فى الزيل على تبعا للهداية وادع في محله قال شيخنا وكان الموافق لما فى المبسوط
 والذخيرة ان لا يخص ابا يوسف لقوله في العنايدنا فاعل النهاية وهذا الحكم الذى ذكره ظاهر الرواية عن
 علمائنا الثلاثة على ما ذكره فى المبسوط والذخيرة اه (قوله اذا قال ان ادته الخ) باعتبار انه معلق
 بالشرط وقد وجد فصار نظيره ما لو كتبه على مئة ادرم فانه لا يعتق الا في صور التعليق زيل على (قوله
 لو ادى الخمرهنا لا يعتق) يمكن جملة على ما اذا لم يسل ان ادته فأنت حر فلا يصح ما قبله من قوله
 وعن أبي حنيفة ومحمد الخ ثم ظهر انه على اطلاقه وان خلاف ظاهر الرواية كما فى الزيل على لكن لم يذكر
 وجه عدم عتقه باداء الخمر وكأيد لظهوره وهو انه ليست بمال في حق المسلم واما ما ذكره بعضهم معر يا
 للزيل على حيث قال لان الكتابة انتقلت الى القيمة ولم تنقل الخمر بل لا تخذ كرمافى الشرى لالبية عن العنايد من
 ان فى العتق باداء الخمر روايتين ففيه نظر هرا لا زيل على وكذا الشرى لالبية لم يذكر كراهنا انى فيما
 اذا كاتب المسلم عبده واما ما ذكره فى سياسى اذا كاتب الكافر عبده الكافر اسلم احدهما او تدبر
 (قوله ولو ادى القيمة يعتق) اى قيمة نفسه كما فى بعض النسخ حموى (قوله وسعى في قيمته) لا بد وحب عليه
 رد قيمته لفساد العقد وقد تعذر بالعنى فيجب رد قيمته كذا فى العنى وغيره كازيل على والدرزى بالهداية
 وتعقبه عزى زاده بأن الصواب ابدال قوله فيجب رد قيمته بقوله فيجب فيه القيمة اذ القيمة ليست ببرصة
 حتى ترد (قوله ولم ينقص الخ) لان المولى ماضى بالمقتضى والعبد رضى بالزيادة لا بطل حتم
 فى العتق در ربى ان المسمى هنا هو الخمر فلا يصح قوله ولم ينقص عن المسمى الخ فاما ان يدبر من ساق أى
 قيمة المسمى او تجعل هذه مسئلة مبتدأة لا تعلق ما ساقا قبلها وورثها كانه على مال منقوض ونسبت
 الكتابة لفقد شرط من شروط الصحة كذا قيل واقول قال فى الدرر هذه مسئلة لا تخرج تعلق ما قبلها
 غير مختصة بها يعنى ان القيمة فى الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى
 لا ينقص منه وان كانت زائدة عليه زيدت وما فى الدرر من قوله واعلم انه متى سعى مالا وفسدت الكتابة

وجه من الوجوه لم ينقص عن المسمى ويزاد عليه يقتضى ان هذه المسئلة لا تعلق لها بمسئلة الحجر والخنزير
وبه صرح صدر الشريعة بقى ان يقال ما سبق عن الدرر من قوله وان كانت زائدة عليه زيدت تبع فيه
صدر الشريعة قال المولى عزى وفيه تسامح والمراد زيد على المسمى بقدر القيمة فان نفس القيمة لا تزداد لهذا
قال في المبسوط زيد عليه اه (قوله ولا بين النوع) كذا في العناية ونصه اذا كاتبه على حيوان وبين
جنسه كالعبد والفرس ولم يبين النوع انه تركى او هندي ولا الوصف انه جيد او ردىء جازت وينصرف الى
الوسط وانما صرح العقد مع الجهالة لانها سيرة ومنهلا يتحمل في الكتابة لان مبناه على المساهلة فتعتبر
جهالة البدل بجهالة الاجل حتى لو كاتبه الى الحصاد صحت ولا يمكن قال في الاختيار والكتابة على
الحيوان والثوب كالنكاح ان عين النوع صحت وان اطلق لا يصح اه وامله اراد بالنوع الجنس والانا قضيه
ما في العناية شربلاية (قوله وينصرف الى الوسط) قدره ابو حنيفة في العبد بما قيمته اربعون
درهما وقالاهو على قدر غلها السعر ورخصه عناية (قوله ويجبر على قبول قيمته) كما يجبر على قبول
عينه لان كل واحد اصل فالعين اصل تسمية والقيمة اصل ابقاء لان الوسط لا يعلم الا بها فاستويا زيلعى
(قوله وهو القياس) لان المسمى فيه مجهول فصار كما لو كاتبه على دابة او دارا وثوب وكالبيع ولنا ان ابن
عمر اجاز الكتابة على الوصيف بخلاف البيع لانه مبنى على المما كسة وبخلاف ما اذا كاتبه على دابة
او نحوها لتعاقش الجهالة زيلعى (قوله له قيمة الخنزير) لان المسلم ممنوع عن تملك الخنزير وتلكها عني
(قوله وعق بقبضها) قال العلامة المقدسى ولما كان الخلاف ثابتا بجل المصنف في الضمير ليرجع
الى الخنزير والقيمة بل الظاهر رجوعه الى نفس الخنزير وفي البيانية ولو ادى عين الخنزير عتق أيضا فيما اذا سلم
أحدهما لان في الكتابة معنى التعليق وبه قال قاضيان في شرح الجامع الصغير وظن بعضهم في شرحه
انه لا يعتق باداعين الخنزير ليس بصحيح حموى (قوله واذا ادى الخنزير عتق أيضا) لتضمن الكتابة تعليق
العتق باداء الخنزير اذ هي المذكورة في العقد فصار كما لو كاتب المسلم عبده على خرفانه يعتق باداء الخنزير وقيمة
نفسه على ما مر زيلعى (قوله ولو ادى القيمة يعتق) أى قيمة الخنزير حموى أخذ من تعليل الزيلعى بأن
الكتابة انما علمت الى القيمة ولم يتبق الخنزير لانه في هذا العقد لانه انما عقد صحيحا على الخنزير ابتداء وبقي بعد الاسلام
على قيمته صحيحا على حاله الخ والله اعلم

ولا بين النوع والصفة كالتركى
والهمدى والمجيد والردىء وينصرف
الى الوسط ويجبر على قبول قيمته وقال
الشافعى لا يجوز وهو القياس (او
كتب) عطف على قوله كاتب فى أول
الكتاب أى صرح هذا العقد أيضا
از- كذا أى صرح هذا العقد ان قال
على قوله قال فى درله وكذا ان قال
أى وكذا صرح ان كاتب (حسن) معلوم
الكتاب على مقدار (حسن) معلوم
(ردىء) من المولى وانعبد له (اى
تأوى) قيمة الخنزير وعق بقبضها (اى
اوى الخنزير عتق أيضا كذا فى شرح
الجامع الصغير وفى شرح الطحاوى
والتمزناى لو ادى الخنزير لا يعتق ولو
اوى القيمة يعتق
* (باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز) *
* (باب ما يجوز للمكاتب البيع) *
وله ثمن المثل

(قوله للمكاتب البيع والشراء) كذا الجارند واعارته وايداعه واقراره بالدين واستيفائه وقبول حوالة
بدين عليه لان لم يكن عليه وله ان يشارك عنانا لا مفاوضة لاستلزامها الكفالة وهو ليس من أهلها
شربلاية عن البدائع وله المضاربة ويبيع ويشترى من مولاه الا انه لا يبيع منه درهما بدرهمين
وكذا عكسه لانه بالكتابة صار احق بمكاسبه فكان كالاجنبى واستشكل بما سبق من ان للمولى ان يكتبه
عن نفسه وعن المال الذى فى يده ولو كان ما فى يده اكثر لانه لا ربا بين المولى وعبده وأجيب بالفرق
وهو انه فيهما ورد عقد الكتابة عليه وهو قن وما هنا البيع من المولى صدر بعقد تمام الكتابة وصيرورته
احق بمكاسبه فيجزم الربا وكذا لا يجوز له ان يبيع ما اشتراه من مولاه مباحة الا ان يبين كعكسه لما مر فى
بابه (نقطة) لم يذكر المصنف وصية المكاتب وكذا العلامة الشربلانى لم يذكرها أيضا بل أحال على
البدائع واقول هى كفاى الخانية على ثلاثة اوجه ان اوصى بوصية ثم مات عن واه لا يصح وصيته لانه يعتق
قبل الموت فى ساعة لا تسع الا بصاء الثانى ان يقول اذا اعتقت فقد اوصيت بثلاث مالى فلان ثم ادى وعق
ثم مات بمذ ذلك كانت وصيته صحيحة فى قولهم الثالث اوصى بوصية ثم ادى فعتق ثم مات وصيته
فى قول أبى يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا تصح الوصية الا ان يجددها بعد العتق اه (قوله واطلاقه

اليسير منه من ضرورات التجارة ليجمع عليه المجاهزون فيملكه لان من ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته
 زيلعي واعلم ان اطلاق المنع من الهبة والتصدق شامل لما كان باذن المولى وهو مصرح به ووجهه ان
 المولى لا يملك له في كسبه والمجاهز عند العامة الغنى من التجار فكانه اريد المجهز وهو الذي يبعث
 التجار بالمجاهز وهو فائز اذ اتعافى من المجاهز شيئا عن المغرب (قوله لا يسير) يعني من المالك
 قال في الجوهره ولا يهب ولا يتصدق الا باليسير يعني كالرقيق والبصل والمخ ونحو ذلك شربلاية وهو
 مخالف لما سجد كره الشارح عن الذخيرة من انه يتصدق ويهب بقدر فلس وفضة اقل من درهم (قوله
 وياخذ الضيافة اليسيرة) الظاهر ان يقال ويعمل الضيافة جوى (قوله ولو هب او اهدى درهما
 فصاعدا لا يجوز) فاذا عتق رد اليه ذلك لان هذا عقد لا يحجز له حال وقوعه فلا يتوقف شربلاية عن
 البدائع وتقييد رده اليه بالعتق لا للاحتراز عما قبل العتق بل لدفع ما عساه ان يتوهم من انه موقوف
 وبالعتق ينفذ (قوله ولا التكفل) في المضمرات لو كاتب عبده كتابة واحدة بألف فله ان يطالب كل
 واحد منهما بما يجمع الف وان لم يذكر الكفالة فهستاني (قوله بنفس او مال) وكذا لا فرق بين
 ان يكون باذن المولى او غير اذنه لانها تبرع والمولى لا يملك كسب المكاتب فلا يصح اذنه بالتبرع
 شربلاية عن البدائع وفيها عن الجوهره اذن له مولاه في الكفالة فكمثل اخذ به بعد العتق وفيها عن
 المقدسي كفل عن سيده صح لان بدل الكتابة عليه فلم يكن متبرعا اه وبعني به لو كان باذن المولى ليلتقي
 قصاصا بما ادى عن بدل كتابته اه فان قيل بدل الكتابة مال في ذمته وتسليم النفس لا ينافي ذلك
 ولا يضره اجيب بأنه يضره فربما عجز عن تسليم النفس فيجبر على ذلك وهو يخل بالالاكتساب الذي
 يحصل به المال عنانية (قوله ولا الاقراض) لانه تبرع لم يدخل تحت الكتابة وينبغي ان يجوز باليسير
 كالهبة فهستاني (قوله ولا اعتاق عبده الخ) لانه ليس بأهل للاعتاق لان العتق لا يتصور الا من
 المالك والمكاتب لا يملك الرقبة فلا يذمته ولوعلى مال لان فيه اسقاط المالك عن العبد بمقابلته دين
 في ذمة المفسد فلا يكون من باب الاكتساب وقدينا بيع العبد من نفسه اعتاق على ما ينال في الوكالة
 فلا يملك كذا يلحق (قوله وتزوج عبده) لكونه شاغلا لرقبته بالمهر ولكسبه بالنفقة وليس هو من
 باب الاكتساب في شيء بخلاف تزويج الامه على ما ينال يلحق (قوله كالمكاتب) لان الاب والوصي
 يملكان الاكتساب فيما كان ماعلا كالمكاتب عني (قوله من غيره) أي من غير الرقيق فهو احتراز
 عن بيع الرقيق من نفسه فانهم لا يملك ذلك كالمكاتب وسيصرح به (قوله وكاتبته) يعني استحسانا
 واذا اقر الاب والوصي بقبض بدل الكتابة فان كانت ظاهرة بمحض من الشهود يصدق ويعتق المكاتب
 وان لم تكن معروفة لم يحجز اقراره بالعتق لانه في الاول اقرار باستيفاء الدين فيصح وفي الثاني بالعتق وهو
 لا يصح شربلاية عن البدائع (قوله ولا يملك ما اذن الخ) لانهم لا يملكون الا التجارة والتزويج والكتابة
 ليسامنها والاصل فيه ان كان تصرفه عاما في التجارة وغيرها يملك تزويج الامه والكتابة كالأب والوصي
 والمجد والمكاتب والقاضي وامينه وكل من كان تصرفه خاصا في التجارة كالمضارب والشريك والمأذون
 لا يملك تزويج الامه ولا الكتابة عند أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يملكون تزويج الامه لان فيه منفعة
 على ما ينال وجوابه انه ليس من باب التجارة فلا يملكه وجعل في النهاية شريك المفاوضة كالمكاتب
 وجعله في الكافي كالمأذون قال الزيلعي وجعله كالمأذون اشبه بالفقه (قوله أي دخل في كتابته تبعا)
 لان المكاتب من اهل ان يكتب فيجعل مكاتب تحقيقا للصلة بقدر الامكان لان المكاتب ليس بمالك
 رقبته والعتق يختص بمن يملك الرقبة لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملك ابن آدم فاذا تعدد الاعتاق
 صار مكاتباً مثله بخلاف المحرف انه يملك الرقبة ولا تعدد في حقه فيعتق عليه سواء كان أهلا للاعتاق
 بأن كان بالغاً قلا وكان صغيراً أو مجنوناً لان هذه الصلة وهي العتق تجب حق العبد فلا فرق بين المكلف
 وغيره كمنعة الزوجات ز يلحق وكذا ضيمان المتلفات يجب في مال الصغير وان لم يكن مكلفاً واراد بالاب

الايسير اي بصدقة يسيرة وهبة
 يسيرة ولا يוכל بها وكره الذخيرة
 انه يتصدق ويهب بقدر فلس ورقيق
 وفضة اقل من درهم وياخذ الضيافة
 اليسيرة ويهدي الطعام المهيأ لكل
 بقدر اذني ولو هب او اهدى درهما
 فصاعدا لا يجوز (و) لا (التكفل)
 فصاعدا لا يجوز (و) لا (الاقراض) و) لا
 بنفس او مال (و) لا (بال وبيع
 عتاق عبده ولو) كان (بال وبيع
 نفسه) اي لا يجوز بيع نفسه عبده
 من عبده (وتزوج عبده) اي لا يجوز
 مطلقا اي لا فرق بين ان تزوج عبده
 من امته او من امه غيره وهو ظاهر
 ازواية وعن أبي يوسف انه لو تزوج
 امته من عبده يجوز (والاب والوصي
 في حق) رقيق الصغير (في باب
 التصرف) كالمكاتب (فيما كان
 يبيع رقيق الصغير من غيره وكتبته
 لا تزويجه ولا يبيعه من نفسه ولا
 اعتاقه ولو بمال ويملكان تزويج
 امته ولا يملك ما اذن ومضارب
 وشريك) مطلقا سواء كانت الشركة
 شركة المفاوضة والعنان (شيئا
 منه) اي من المذكور عندهما وعند
 أبي يوسف لهم تزويج الامه (ولو
 اشترى) المكاتب (اباه وابنه) كالمكاتب
 عليه اي دخل في كتابته تبعا وانما لم
 يترك صارا مكاتباً لانه لو كان مكاتباً
 اصله لكانت كتابته بعد عجز المكاتب
 الاصل وليس كذلك حتى اذا عجز
 المكاتب تبعه الاب (ولو اشترى اخاه
 ونحوه) في العتق ووجهه ان ذى رحم
 محرم لا ولد بينهما

والابن قرابة الولاد واقواهم دخول الولد المولود في كتابته ثم الولد المشترك قال شيخنا أي المولود قبل الكتابة قلت وسياقي في باب موت المكاتب معزى بالدر ما يدل عليه ثم الابوان وعن هذا يتفاوتون في الاحكام فالمولود في كتابته حكم ابيه حتى اذا مات ابوه ولم يترك وفاء يسمى على نجوم ابيه والمشتري يؤدى الكتابة حالا والارد الى الرق والوالدان يردان كمات ولا يؤدى بالاحالا ولا مؤجلا ومنها ان المولى لا يطالب من دخل في الكتابة تبعه حال قيام المتبوع درر وشرب ليلية ولو قال لا يعتق بالاداء لاحالا ولا مؤجلا لكان أولى لان المقصود بالنفي انما هو العتق بالاداء لا الاداء نفسه بقي ان يقال ما ذكر من ان الابوين يردان الى الرق كمات ولا يعتقان بالاداء الخ يخالف لما في البدائع حيث قال اذا مات المكاتب من غير مال يقال للولد المشتري وللوالدين اما ان تؤدى والكتابة حالا والارد لنا كم في الرق لكن تنتفي المخالفة بحمل ما في البدائع على قول الصحابين وغيره على قول الامام كافي مختصر الظهيرية شرب ليلية واعلم ان الكاف من كمات للمبادرة كما يقال سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت وفي افندي عن معني اليبس (قوله لا يدخل في كتابة المكاتب) عند أبي حنيفة حتى يجوز له ان يبيعه لانه لم يملكه ليمتنع بيعه لكنه اذا أدى المكاتب دعت نحو الاخ لان كسب المكاتب موقوف بين ان يؤدى فيتقرر له وبين ان يعجز فيتقرر للمولى وههنا تقرر له فعتق عليه ولا سعاية عليه لانه صار كسواء القريب ابتداء درر (قوله وعندهما يدخل) لان وجوب الصلة يشمل القرابة المهرمة للنكاح ولهذا يعتق على المحرك ذي رحم محرم وتجب نفقتهم وله ان للمكاتب كسبا وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينفقه وهو الرق ولهذا لو اشترى امرأته لا يفسد نكاحه غير ان الكسب يكفي للصلة في لولاد الا ترى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الابوين ولا يكفي في غيرها حتى لا يخاطب الاخ بنفقة اخيه الا اذا كان موسرا زيلعي واعلم ان ثمره الاختلاف بين الامام وصاحبيه فيما اذا اشترى المكاتب ذارحم محرم لا ولاد بينهما تطهر في جواز بيعه وعدمه فعند الامام لا مكاتب بيعه لانه لم يتكاتب عليه خلافا له او تظهر ايضا فيما اذا مات لاعتن وفاء فعندهما يقوم ما به ويسمى على نجومه خلافا للامام صرح بالمسئلة الاولى في الدرر كما قدمناه واما الثانية فتقسم فقام كلام الشرب ليلية حيث قال وقال يتكاتب عليه ويسمى على نجومه عندهما كافي الثانية اه واما ما يعتق ولا سعاية عليه اذ اعتق المكاتب بالاداء او بموته عن وفاء فادى البديل مما ترك فلا خلاف فيه (قوله ولو اشترى ام ولده) المستولدة بالنكاح عزمي وكلام الشارح يفيد (قوله ثم اشترى مع الولد) كذا لو اشترى امه اشترى عن الجوهرة وقبل شرائه لا يحرم بيعها ذكره ابن الملك في شرح المجمع ومحصله انه ان اشترى او لاثم اشترى امه لا يحرم بيعها لان الولد يتكاتب عليه اولا وبواسطته يتكاتب امه اذا اشترى او لاثم اشترى امه لا يحرم بيعها الانتفاء المقتضى وهو يتكاتب الولد ثم اذا اشترى الولد حرم بيعها عند شراء الولد لوجود المقتضى اه ومن هنا تظهر ان المدار على اجتماعهما في ملكه اعم من ان يكون قد اشترى امه معا او متعاقبا (قوله لم يجز بيعها) لان الولد لم يدخل في كتابته امتنع بيعه فمتبعه امه لانها تابعة له بحديث اعتقها ولدها يعني (قوله حتى لا يعتق عليه بعته) ولم يفسخ النكاح لانه لم يملكها فجاز له ان يطأها بملك النكاح وكذا المكاتبه اذا اشترى زوجها غير ان لما يبيعه كيفما كان لان الجزئية لم تثبت من جهة زيلعي (قوله لو لم يكن معها الولد الخ) هذا اذا كانت الولادة قبل الكتابة بدليل قول السيد الحموي واما اذا ولدت في ملكه لم يجز بيعها سواء كان ولدها باقيا او ميتا اه اذا اراد من قوله واما اذا ولدت في ملكه أي بعد ان كوتب (قوله خلافا لها) وجه قوله ما انها ام ولده وله ان القياس جواز بيعها وان كان معها ولد لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به ما لا يحتمل الفسخ وهو اعمومية الولد الا انه ثبت هذا الحق فيما اذا كان معها ولد انبوت في الولد وبدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء والقياس ينفيه زيلعي وقوله والقياس ينفيه أي ينفي امتناع البيع نوح افندي (قوله وان ولده من أمته الخ) فان قيل المكاتب لا يملك وطء أمته قلنا النسب لا يتوقف على الحل كافي وطء أمته مشتركة حموي عن الزمر (قوله

(لا) يدخل في كتابة المكاتب عند أبي حنيفة حتى يجوز له ان يبيعه وعندهما يدخل (ولو اشترى ام ولده معه) بان تزوج امه رجل فولدت منه ثم اشترى امه الولد (لم يجز بيعها) ولم يدخل في كتابته حتى لا يعتق عليه ولم يفسد نكاحه ولا يدخل بعته نص عليه في المبسوط ويدخل ولدها في الكتابة وانما قيد امه الولد معها لانه لو لم يكن معها الولد يجوز البيع خلافا لها (وان ولده) أي من امه المكاتب

تكتاب عليه) لانه بالدعوة ثبت نسبه منه فثبت في التكتاب زيلعي (قوله وكسبه له) لانه في حكم
ملوكه كما كان قبل دعوته وكذا المكتبة اذا ولدت فالحكم كما سبق زيلعي (قوله وان زوج المكاتب
امته من عبده الخ) استشكله في الشريعة لانه بما تقدم من ان المكاتب لا تزوج عبده قال وقد يقال
لانما فاة لان تزويج المكاتب امته من عبده ليس مفيدا صحة مقدمه وملكه اياه فالحق غير صحيح ومع
ذلك يثبت النسب كما في النكاح الفاسد وكان المكاتب لا يملك التسري ومع ذلك لو وطئ امته فادعى
ولدها ثبت النسب وليس تزويج المكاتب عبده كزوجته يكون موقوفا اذا لم يحيز له حال صدوره
وتزوجه هو له محيز وهو المولى المحرر الخ فتحصل ان المكاتب ليس له تزويج عبده وان اذنه المولى لانه
لا يملك كسب مكاتبه بقي ان يقال ما ذكره الشرنبلالي من التنافي انما يتجه على قراءة المكاتب من قوله وان
زوج المكاتب وقوله فكاتبهما المكاتب بفتح التاء على صيغة اسم المفعول اما ان قرئ بصيغة اسم الفاعل
بكسر التاء كما وجدته بخط شيخنا فلا ثم رأيت بخط الشيخ عبد الحمى مانصه قال الشهاب الشلي ينبغي
ان يقرأ بكسر التاء لا بفتحها لان من كوتب لا يملك تزويج امته من عبده فلوز كرا المولى بدل المكاتب
لكان أولى كما لا يخفى لان المتبادر لفهم ان المكاتب بفتح التاء هو العبد وبكسرهما هو المولى وان كان
يطلق على كل من العبد والمولى بفتح التاء وكسرهما لغة لانه من باب المفاعلة كما صرح به في المصباح اه
(قوله وكسبه لها) لان تبعية الام ارجح ولهذا يتبعها في الحرية والرق كما مر درر ولو قتل هذا الولد تكون
قيمه للام دون الاب لانه كزنا بخلاف ما لو قتل الاب لكانت قيمته عنهما وعن ولدهما فقتل فالقيمة حينئذ بينهما
لان قبول العقد منهما فلا أولوية بخلاف مجرد التبعية زيلعي (قوله نسكج باذن مولاه حرة) لاني
الواقع (قوله وعند محمد ولد لها حرة بالقيمة) لانه شارك الحر في سبب ثبوت هذا الحق وهو الغرور فانه
لم يرغب في نكاحها الا لئلا حرية الاولاد ولهما ماله ولدين رقية فيكون رقيقا وقد مر مرار ان الولد
يتبع الام في الرق والحرية لكن ترك هذا الاصل في المغرور باجتماع العجاجة وهذا ليس في معناه ليلتحق
به لان حق المولى هناك مجبور بقيمة ناجزة يدفعها الزوج الحر وهما بقيمة متأخرة الى ما بعد العتق فيبقى
على الاصل واستشكله الزيلعي بان دين العبد اذا لزمه بسبب اذن المولى يظهر في حق المولى ويطلب به
للمحال والموضوع هنا مغرور عن فيما اذا كان باذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان الزوج بغير اذن
المولى فلا يلزمه المهر ولا قيمة الولد في المحال واجاب المقدسي بان الاذن بمطلق النكاح لا يستلزم الوطء
مجاوز تركه وعلى تقدير فعله فقد لا تار منه اه جوى ولا يخفى ما فيه اذا الاذن بالنكاح اذن بما يفضي
اليه فالجواب ما وجدته للرازي بخط شيخنا حيث قال وهذا ليس بوارد لان المولى اذنه بالنكاح
وماتعلق به من المهر والنفقة فيظهر في حقه اما الغرور فليس باذنه فلا يكون راضيا به فيتأخر الى
ما بعد عتقه اه ثم رأيت في حاشية الوافي على وجه البحث ذكر ما يقتضى صحة جواب المقدسي حيث
قال ان الاذن بالنسبة انما يكون اذا بما يتعلق به اذا كان من لوازمه والوطء ليس كذلك الخ (قوله
وان وطئ امته بشراء بغير اذن مولاه) تقيده الوطء بكونه بغير الاذن ليس احترازا بل ليفيد وجوب
العقد في المكتبة اذا كان الوطء بالاذن بالطريق الاولى (قوله بشراء صحيح) تعقبه في الشرنبلالية
بان الاستحقاق يمنع صحة الاشراء فكيف يوصف الشراء بالحقه فكان ينبغي أن يقال كما في المواهب
لو وطئ مشترأة فاستحققت اوردت لفساد البيع واجاب شيخنا بان وصفه بالحقه باعتبار الظاهر وقت
الشراء وان كان في نفس الامر غير صحيح الخ (قوله اخذ به مذعق) والفرق انه لولا الشراء لما سقط
الحمد والم يسقط الحمد لا يجب العقر فيكون العقر من ثوابع التجارة فيكون ثابتا في حق المولى وهنا
النكاح ليس من الكسب فلا تنظمه الكتابة فلا يظهر في حق المولى ولقائل ان يقول العقر ثبت
بالوطء لا بالشراء والاذن بالشراء ليس اذا بالوطء والوطء ليس من التجارة في شيء فلا يكون ثابتا في حق
المولى صدر الشريعة واحسن ما اجيب به عن هذا الاشكال ما ذكره في الشرنبلالية عن العناية من ان

(ولد مكاتب عليه وكسبه)
اي كسب هذا الولد (له) اي
للمكاتب (وان زوج) المكاتب
(امته من عبده فكاتبهما) المكاتب
(فولدت دخيل) الولد (في كتابها)
(مكاتب او ماذون نسكج باذن)
وكسبه لها (حرة) كاتبة حريتها (بزعمها)
مولاه (حرة) كاتبة حريتها فولدها
فولدت منه (فاستحققت فولدها)
عبد (فلا يأخذها بالقيمة وهذا عندهما)
وعند محمد ولد لها حرة بالقيمة (وان)
وطئ (بشراء صحيح) بغير اذن مولاه
ملكها (بشراء فاسد فرددت)
فاستحققت او بشراء فاسد في الكتابة (ولو)
الامة الى بائعها (فالعقد في الكتابة) (ولو)
اي في المكسوب او الماذون امته (بنكاح)
وطئ المكاتب او الماذون (اخذ به)
بغير اذن المولى فاستحققت (هذا اذا كانت)
اي بالعتق (مذعق) هذا اذا كانت
الامة نبيا ما لو كانت بكرا فاقترضها
يؤخذ بالعتق في المحال والوطء زوجها
باذن مولاه يؤخذ بالمهر في المحال

الكتابة اوجب الشراء والشراء اوجب سقوط المحدوس سقوط المحدوس اوجب العقر فالكتابة اوجب العقر بخلاف النكاح اه وقوله بخلاف النكاح يعني فان الكتابة لا توجب

* (فصل قوله ولدت مكاتبه من سيدها الخ) اطلعه فعم ما لو كانت الولادة من وطئه الكائن قبل الكتابة أو بعدها خلافا لظاهر قول الشارح صورته كاتب امه ثم وطئها فولدت ولهذا تعقب بأن تأخير الوطء عن الكتابة ليس بلازم قلت انما قيد الوطء بكونه بعد الكتابة لا للاحتراز عما لو كان قبلها بل ليتوجه لها عليه المطالبة بالعقر حتى لو كانت الولادة من وطئه الكائن قبل الكتابة فلا عقر لها فقصل من تعبير الشارح بثم ان استحقاقها العقر عليه مقيد بما اذا ولدت من وطئه بعد الكتابة لا مطلقا ولهذا قال في الشرنبلالية وهو اى استحقاقها العقر ظاهر فيما اذا اقربوطئها حال كتابتها اما لو جاءت بالولد لدون ستة أشهر من وقت الكتابة ولم يقرب الوطء بعد الكتابة لا يتوجه استحقاقها العقر عليه (قوله فهى بالخيار) لانه تلقاها جهتا حرة عاجلة تبدل واجلة بغير بدل فتخير بينهما عيني (قوله واخذت العقر) اى مهر مثلها غناية (قوله سواء صدقته في الدعوة او كذبت) لانها مملوكة له ربة بخلاف ما اذا ادعى ولد جارية المكاتبه حيث لا يثبت النسب من المولى لا بتصديق المكاتبه لانه لا ملك له حقيقة في ملك المكاتبه وانما له حق الملك بخلاف ما اذا ادعى ولد جارية ابنه حيث يثبت نسبه بمجرد الدعوة من غير تصديق الابن لان له تلك مال ولده للعاجلة فيملكها قبيل الاستيلاء بشرط الذيل (قوله فان مات المولى عتقت الخ) تفريع على ما اذا اختارت المضي على كتابتها حموى (قوله وسقط عنها بدل الكتابة) لانها ما التزمت البذل الا لتسلم لها نفسها بجهة الكتابة فاذا سلمت لجهة أخرى لم ترض بتسلمه زيل (قوله وما بقى ميراث لولدها) لثبوت عتقها في آخر جزء من أجزاء حياتها ولا ارث لولدها لان العصبه النسبية مقدمة (قوله فلا سعاية على هذا الولد) لانه حر عيني (قوله لانها مكاتبه) ولا يحل للمولى وطئها حتى اذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن ان يكون العلوق بعد التمجيز ثبت نسبه من غير دعوة الا اذا نفاه صريحا كسائر اثمات الا ولاد زيل (قوله فلا يثبت النسب منه الا بالدعوة) لان نسب ولد ام الولد انما يثبت بالسكوت اذ لم تكن محرم الوطء وهذه محرم وطئها كما ذكره الشارح فلا بد من الدعوة فان قلت تصرحهم بجرمة وطئها يشك كل بما في الدرر حيث صرح بجواز استيلاء المكاتبه قلت ما في الدرر متعقب بأنه غير جيد وان اجيب عنه بأن المراد بالجواز المحضة لا التحل شرنبلاية (قوله فاذا ماتت سعى هذا الولد) اى ماتت من غير وفاة ولم يده فانه يسعى فيما بقى عليها لانه مكاتب تبعا لانه لم يثبت نسبه تكاتب عليها عيني وحموى (قوله فلو مات المولى بعد ذلك) اى بعد موت الام حموى (قوله عتق الولد) الاخر لان ولد ام المولى يعتق بموت المولى كما هو حموى (قوله وبطلت عنه السعاية) لانه بمنزلة ام الولد اذ هو ولدها فيتم بهازيل (قوله صار حرا) موت المولى ولا سعاية على المحر حموى (قوله وان كاتب أم ولده او مدبره صح) لان ملكه ثابت في كل واحد منهما ما وان كانت ام الولد غير متمتومة عند ابى خنيقة وعقد الكتابة يرد على المملوك الحاجة الى التوصل الى ملك اليد والمكاسب في الحال والى المحر في المال زيل (قوله وعتقت مجانا الخ) اى عتقت بموت المولى بغير شيء يلزمها وسقط عنها بدل الكتابة لانها عتقت بسبب امومية الولد لبقاء حكم الاستيلاء بعد الكتابة لعدم التنافي بينهما من حكمه فتعقبا بعد الموت مجانا وتسلم لها الاولاد والا كساب لانها عتقت وهى مكاتبه وملكها يمنع من ثبوت ملك الغير فيه فصار كما اذا اعتقها المولى حال حياته زيل (قوله وسعى المدبر في ثلث قيمته الخ) لانه سلم له بالتدبير السابق على الكتابة الثلث فيكون البذل بمقابلته الثلثين لتجزى الاعناق عنده فعندها كان متجزى ثابتي ما وراء الثلث عبدا وبقيت الكتابة فيه كما كان قبل عتق الثلث فتوجه لعتقه جهتان كتابة مؤجلة وسعاية معجلة فيخير لكون احد البدين مؤجلا وفي التخيير فائدة مجوز ان يكون أكثر المالين ايسر باعتبار الاجل واقلهما عمر اداء لكونه حالا فكان في التخيير فائدة وان كان جنس المال متقدما

* (فصل) * واذا (ولدت مكاتبه من سيدها مضت على كتابتها او عجزت نفسها) وهى ام ولده (صورته كاتب امه ثم وطئها فولدت فهى بالخيار ان شاءت مضت على كتابتها وادت بدلا وانخذت العقر واكتسبها من مولاه وان شاءت عجزت نفسها عن ادائه بدل الكتابة وردها الى الرق وصار بام ولده سواء صدقته في الدعوة او كذبت فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة وان ماتت وترك ميراث لولدها فان لم تترك منه وما بقى ميراث لولدها فان لم تترك ما فلا سعاية على هذا الولد وان ولد ولدت ولد آخر فنفاه المولى اولم يده فان نسبه لا يثبت منه لانها مكاتبه ولا يحل للمولى وطئها فلا يثبت النسب منه الا بالدعوة فاذا ماتت سعى هذا الولد فيما بقى عليها فلو مات المولى بعد ذلك عتق الولد وبطلت عنه السعاية (وان كاتب ام ولده او مدبره صح) عقد الكتابة حتى لو ادبا بدل الكتابة قبل موت المولى عتقا بالكتابة (وعتقت مجانا بموته) المدبر في ثلث قيمته او كل البذل بموته اى حال كون المولى (فقر) لا مال له غير عبده

زيلي فاستفيد منه انه بالخيار بين ان يسمى في ثلثي قيمته حالا وكل البديل مؤجلا يدل عليه قوله فتوجه
 لعتقه جهتان كتابة مؤجلة الخ ولكن في تعليقه التخيير بقوله لجواز ان يكون اكثر المالين اسرا الخ نظر
 لاحتمال ان يكون الحال من المالين وهو ثلثا قيمته هو الاكثر حينئذ فلا يتم ما ذكره من قوله وفي التخيير
 فائدة الخ لانه لا يتم الا اذا كان المؤجل هو الاكثر ايها كان وذلك باياه قوله فتوجه لعتقه جهتان الخ
 فتأمل فاني لم ارم نبه على ذلك (قوله وعند ابى يوسف يسمى في الاقل منهما) لانه لم اعني كنهه بعق
 ثلثه لعدم تجزى الاعتاق بطات الكتابة وبطل الاجل لانه كان لاجل الكتابة وقد بقي عليه أصل الدين
 غير مؤجل لان عتق بعضه حصل بطريق الوصية لكون التدبير وصية وعتق بعضه بطريق الوصية
 لا يسقط عنه بدل الكتابة كما لو اعتقه المولى في مرض موته ولا مال له سواء تأنه يعق كله عندهما ويسقط
 عنه ثلث بدل الكتابة ان لم يكن عليه دين واذ بقي عليه بدل الكتابة حالا ووجب عليه ثلثا القيمة بالتدبير
 يلزمه الاقل من غير تخيير اذ الفائدة في التخيير بين القليل والكثير في جنس واحد زيلي (قوله وعند
 محمد يسمى في الاقل من ثلثي قيمته وثاني بدل الكتابة) لان الكتابة صادفت كله وقد عتق ثلثه بالتدبير
 فيبطل ما بازائه فالخلاف في موضعين في الخيار والمقدار وابي يوسف مع ابى حنيفة في المقدار ومع محمد في
 نفي الخيار (قوله وان دبر مكاتبه صح) لانه يملك تخيير العتق فيه فيملك التعليق بشرط الموت لانه يملك
 رقبته وهذا التصرف نافع له باحتمال ان يموت المولى قبل اداء بدل الكتابة فتبقى له جهة الحرية متحصلة
 تدين (قوله وعندهما يسمى في الاقل منهما) وهو الاظهر كما في المواهب جوى فالخلاف في التخيير
 لا غير بخلاف الاول فان الخلاف فيها في التخيير والمقدار اما المقدار هنا فاتفق عليه لان بدل الكتابة مقابل
 بكل الرقبة اذ لم يستحق شيئا من الحرية قبل ذلك فاذا عتق بعض الرقبة بحالنا بعد ذلك سقط حصته من
 بدل الكتابة بخلاف ما اذا تقدم التدبير لان به سلم الثلث فيكون بدل الكتابة مقابلا لما سلم وهو الثلثان
 زيلي (قوله والقياس ان لا يصح) لانه اعتياض عن الاجل وهو ليس بمال والدين مال فكان ربا
 وجه الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على الاداء الا به فأعطى له حكم المال
 وبديل الكتابة مال من وجه حتى لا تصح الكفالة به فاعده لا فلاربا ويجعل هذا الصلح فسخا منهما للكتابة
 السابقة وتحميدا للعقد منهما على خمسمائة حالة زيلي وجوى لا يقال يجعل هذا الصلح اسقاطا لبعض
 الحق فيجوز لان الاستايط انما يتحقق في المستحق والمؤجل لم يكن مستحقا لهذا لا يجوز مثله بين الحرين
 وقد مر في كتاب الصلح وكذا لا يجوز اذا كان على مكاتب الغير ألف الى سنة فصالحه على خمسمائة مجعولة
 عناية للزوم الربا بقى ان يقال ما ذكره زيلي من ان بدل الكتابة مال من وجه بخلاف ما في الدرر حيث
 ذكر انه ليس بمال من وجه قلت ما ذكره زيلي موافقا لما في الهداية ولا ينافيه ما في الدرر لانه اذا
 كان مالا من وجه يفهم انه من وجه آخر ليس بمال فالمال واحد (قوله مات مريض الخ) المحاباة في هذه
 المسئلة في الاجل لا في القدر جوى (قوله كاتب عبده الخ) أي كاتبه في المرض اذ لو كانت الكتابة في
 الصحة لنفذت المحاباة مطلقا وان لم تجز الورثة ولو قال كما في التنوير مريض كاتب عبده على العين الى
 سنة فسات الخ لكان اولى (قوله وقيمه ألف) فلو كان مال الكتابة والقيمة على السواء كان ألفا
 فانه يجب تعجيل ثلثي الالف اتفاقا كما في المفتاح (قوله اورداخ) بالبناء للمجهول أي رده الورثة الى حالته
 الاولى رفيقا جوى (قوله وعند محمد يؤدى ثلثي الالف) لان المولى له ان يترك الزيادة بأن يكتبه على
 قيمته فله ان يؤخرها بالطريق الاولى ولهما جميع المسمى بدل الرقبة حتى اجري عليه احكام الابدال
 من حق الاخذ بالشفعة وجريان المراجعة وحق الحبس بالمسمى كله فيما اذا باع ما يساوى ألفا بالعين وحق
 الورثة متعلق بالمبدل فكذا بالبديل والتأجيل اسقاط معنى فيعتبر من ثلثي الجميع زيلي (قوله والباقي
 الى أجله) أي الباقي من البديل لامن القيمة كذا استفاد من عبارة الدرر (قوله ادى ثلثي القيمة حالا
 الخ) وهذا بالاجماع لان المحاباة هنا في القدر والتأخير فاعبر بالثلث فيهما والفرق لمجدين هذه المسئلة

وعند ابى يوسف يسمى في الاقل منهما
 وعند محمد يسمى في الاقل من ثلثي قيمته
 وثاني بدل الكتابة وقيد بقوله فقديرا
 لانه لو مات وترك مالا يخرج المديبر
 من الثلث عتق بالتدبير وسقط بدل
 الكتابة (وان دبر مكاتبه صح فان عجز
 نفسه (بقي مديرا والا) أي وان لم يعجز
 ومضى على الكتابة ومات المولى ولا
 مال له سواء (يسمى في ثلثي قيمته) أي
 ثلثي البديل (بجوه) حال كون المولى
 (معسرا) لا مال له غير عند ابى حنيفة
 وعندهما يسمى في الاقل منهما وانما
 قيد بقوله معسرا لانه لو كان موسرا
 ويخرج المديبر من ثلث المال يعق ولا
 يلزمه السعاية (وان اعتق مكاتبه
 عتق ويسقط) عنه (البديل وان
 كاتبه على الف مؤجل فصالحه على
 نصف حال صح) والقياس ان لا يصح
 (مات مريض ككاتب عبده على
 العين) مؤجلا (الى سنة وقيمه ألف)
 درهم ولا مال له غيره (ولم تجز الورثة)
 التأجيل (ادى) العبد (ثلثي البديل
 حالا) (ادى) الباقي الى أجله اورد
 رقبته هذا عندهما وعند محمد
 يؤدى ثلثي الالف وهو القيمة حالا
 واذ بقي الى أجله (ون كاتبه على
 الف) مؤجلا (الى سنة وقيمه ألفان)
 ومات مؤد مال له سواء (ولم يجز وا)
 أي الورثة (ادى) العبد (ثلثي القيمة
 حالا اورد رقبته)

والاولى ان الزيادة على القيمة كانت حق المريض في الاولى حتى كان يملك اسقاطها بأن يبيعه بقيمة فتأخيرها أولى لانه اهون من الاسقاط وهنا وقعت الكتابة على اقل من قيمته فلا يملك اسقاطها ما زاد على ثلث قيمته ولا ناجيله لان حق الورثة متعلق بجميعه بخلاف الاولى زايى وقوله حالا ما من الحلول او مقابل المستقبل حموى فعلى الاول يقرأ بالتشديد وعلى الثانى بالتخفيف (قوله ويسقط عنه الباقي) أى من القيمة أى يسقط عنه ما زاد على ثلث القيمة وبهذا التقرير تعلم ان قوله ويسقط عنه الباقي مرتبط بقوله ادى ثلث القيمة حالا كما يفهم من الدرر فلو قدمه على قوله اوردر فبقا كفى التنوير لكان أولى (قوله اذا قبل المحر لا جنبى الخ) فيه تأمل حموى ولم يبين وجهه ووجهه ان فى قول الشارح أى اذا قبل المحر الخ ان حواجا لكلام المصنف عن ظاهره المتبادر فان قوله أى اذا قبل المحر الخ يفيد ان ايجاب عقد الكتابة صدر من مولى العبد وهذا خلاف ما يظهر من كلام المصنف لان قوله حر كتاب عن عبد يفيد عكس ذلك فلم يكن بين المتن والشرح ملائمة (قوله قبل ادائه) أى قبل اداء المحر شيئا (قوله وقبل الرجل) صريح فى ان الامر لا يكون ايجابا فى باب الكتابة كالبيع فليحرم حموى بقى ان يقال يفهم من قول الشارح ثم ادى الفبا بعد قوله وقبل الرجل انه لو لم يقبل وادى الفبا لاعتق خلافا لما يظهر من الدرر حيث اطلق فى انه يعتق بالاداء ولم يقيد به بقبول الرجل ونذا قيدته فى العزيمة بقوله عتقه بالاداء معيد بما اذا قبل الرجل ثم ادى الفبا كما ذكره الزيلعي اه (قوله فانه يعتق بحكم الشرط) من غير قبول العبد واجازته واذا بلغ العبد فقبل صار مكاتباً لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقبوله فصار اجازته فى الانتهاء كقبوله فى الابتداء كذا بخط شيخنا (قوله ولو لم يتل على انى الخ) قيل هذه هى صورة الكتب واليه مال الفقيه ابو الليث فى شرح المجامع الصغير حموى (قوله لا يعتق قياسا) لان العبد موقوف والموقوف لاحكم له ولو يوحى التعليق زيلعي (قوله وفى الاستحسان يعتق) لان الكتابة ما فذة فيما ينفع العبد وهو عتقه باءا ما شرط وتوقفها فيما يرجع الى وجوب البذل عليه نظرا له كذا فى البنائة قال العلامة المتقدم وفيه انه اذا كان خاليا عن شرط التعليق كيف يقال اذا ادى يعتق بحكم الشرط واجيب بأن الكتابة تتضمن تعليقا يعتق باءا ما شرطه المولى من البذل وهو المراد من قولهم عتق باءا ما شرط وان لم يكن هناك تعليقا صريح حموى فان قيل ما الفرق بين هذا والبيع فان بيع الفضولى يتوقف على اجازة المبيز وهما لم يتوقف اجيب بان ما هنا اسقاط محض وهو لا يتوقف على القبول فليراجع تكلمة البحر للطورى (قوله لا يرجع على العبد) لانه متبرع وقد حصل مقصوده وهو عتق العبد فلم يحصل المقصود وهو العتق بان ادى بعض البذل يرجع بما اداه على المولى سواء اداه بضمن او بغير ضمان لانه لم يحصل غرضه وهو العتق زيلعي (قوله ان اداه بضمن يسترد) لان الضمان باطل لانه ضمن غير الواجب ان ترى انه لو ضمن بدل الكتابة الصحيحة فأدى يرجع بما اداه فلهنا أولى واذا رجع على المولى لا يرجع المولى على العبد لانه لا شئ على العبد قبل الاجازة فيعتق بغير شئ كما فى الغاية بخلاف ما اذا ادى بلا ضمان حيث لا يرجع لانه تبرع به ليحصل العتق فتم مراده وبخلاف ما اذا قبل العبد بنفسه الكتابة ثم تبرع انسان ببعض بدل الكتابة لا يرجع بما ادى سواء ادى البعض او الكل الا اذا اداه عن ضمان لان الضمان فاسد فيرجع بحكم فساد زيلعي (قوله ويتوقف فى حق الغائب على اجازته) لعدم ولا يد المحاضر على الغائب كمن باع ماله وماله غيره او كاتب عبده وعبد غيره وجه الاستحسان ان المولى خاطب المحاضر قصد اوجع الغائب تبعاله والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا كوتبت دخل فى كتابتها ولدها المولود فى الكتابة او المشتري فيها او المضموم اليها فى العتد تبعاله حتى يعتقوا باءا وليس عليهم شئ من البذل ولا تعتبر اجازة الغائب ولا رده اذا لا يتوقف فى حقه ولا يؤخذ الغائب بالبدل ولا شئ منه لانه ليس عليه دين الكتابة أصلا زيلعي واعلم ان التبعية بالنسبة للمولود فى الكتابة والمشتري ظاهرة وكذا فى المضموم اليها فى العتد لا يجب عليه من البذل شئ فالتبعية فيه بالنظر لهذا الوجه (قوله وايها ادى عتقا) اما اذا دفع المحاضر فلان

ويسقط عنه الباقي (حر كتاب) أى اذا قبل المحر لا جنبى عقد الكتابة لمولى العبد ناسبا (عن عبد بالف وادى) حين عتقه (عتق فان قبل العبد) حين سمع كلامه قبل ادائه (فهو مكاتب) وان قال لا قبله ثم ادى القائل الفبا لم يعتق لانه ارتد بربه كذا فى النهاية صورتها حر قال لمولى عبد كاتب عبدك فلا ناعلى الفدرهم على انى ان ادى اليك الفبا فهو حر فكتابة المولى على هذا الشرط وقبل الرجل ثم ادى الفبا فانه يعتق بحكم الشرط ولو لم يتل على انى ان ادى اليك الفبا فهو حر فأدى لا يعتق قياسا وفى الاستحسان يعتق ولو ادى العتق على البذل لا يرجع على العبد العتق البذل لا يرجع على العبد وهل يرجع على المولى ويسترد منه ما ادى ان اداه بضمن يسترد وان اداه بغير ضمان لا (وان كاتب) العبد (المحاضر والغائب) معنى المستثنى ان يقول العبد كاتبا على الفبا على نفسى وعلى فلان الغائب وكاتبه على هذا (وقبل المحاضر) ان تصح الكتابة على المحاضر محضه من البذل ويتوقف فى حق الغائب على اجازته (وايهما ادى عتقا) وتخير المولى على القبول (و) ايها ادى بدل الكتابة

البذل عليه وهو أصل فيه وأما إذا دفع الغائب فلأنه ينال به شرف المحرية فيجبر المولى على القبول لكونه مضطرا كما إذا أدى ولد المكاتب فانه يجبر على القبول وان لم يكن البذل عليه كعبر الرهن إذا دفع الدين الى المرتهن فانه يجبر على القبول لم حاجته الى استخلاص عينه وان لم يكن عليه الدين كذا في الزيلعي ووقع في بعض نسخ الدرر ذكر دينه بدل عينه وهو غلط كما الشربة ليلية (قوله لا يرجع على صاحبه) أما المحاضر فلأنه قضى دينه عليه وأما الغائب فلأنه أدى بغير أمره وليس بمضطر فيه بخلاف معبر الرهن فان الاضطرار بفوات شيء حاصل وههنا ليس كذلك بل انما هو بعرضية ان تحصل له المحرية وهذا كما يقال عدم الرجح لا يسمي خسرانا فان قيل حق المحرية حاصل بالكاتبه وربما فات لولم يؤد اجيب بأنه متوهم وحق الرجوع لم يكن ثابتا فلا يثبت به حموى عن الاكمل (قوله وان وهبها للغائب لم يعتقا) لانه لا دين عليه فكان تملك الدين من غير من عليه الدين بخلاف مال وهبها للمحاضر لكون الدين عليه (قوله وان حرر العبد الغائب عتق) وسقط عن المحاضر حصته من البذل لان الغائب دخل في العقد مقصودا فكان البذل منقضا عما عليها وان لم يكن مطالب بخلاف الولد المولود في الكاتبه والمشتري حيث لا يسقط عن الامه شيء من البذل بعينه لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل في الكاتبه تبعا لرواقه لا يسقط عن الامه مسا والمسا في الزيلعي من قوله عن الام اذا المعين لا يختلف لكن ذكر عزمي زاده ان مافي الزيلعي اظهر (قوله ويؤدى الغائب حصته حالا) كذا لومات المحاضر درودر (قوله والاردي الرق) لانه دخل في العقد مقصودا بخلاف المولود في الكاتبه حيث يبقى على نجوم والده اذ مات درودر وفيه نظر اذ دخوله في العقد مقصودا لا يقتضي تحتم الاداء عليه حالا ولارده في الرق ههنا عدم الاداء للحال والنظار ان يعمل بما ذكره عزمي عن الكافي من ان الاجل كان مشروطا للمحاضر دور الغائب ثم ظهر انه تعليل لسقوط حصته من بدل الكاتبه ولو ذكره عقبه مقدما على قوله وادى الغائب حصته حالا والاردينا كان يلبي لكان صوابا وليس المراد تقديم الكل بل خصوص قوله لانه دخل في العقد مقصودا وأما قوله بخلاف المولود في الكاتبه الخ فانه يبقى في محله مؤثرا كما هو في الزيلعي كذلك (قوله ولا يؤخذ الغائب) بشيء من البذل لانه لا دين عليه اذ لم يلتزم شيئا وانما دخل في الكاتبه تبعا عيني (قوله وقبوله لغو) وكذا رده زيلعي يحتاج للفرق بين هذه المسئلة والمسئلة السابقة فانه قال هناك اذا قبل العبد صار مكاتب وان افندى واقره نوح افندى (قوله والكاتبه لازمة للشاهد) أي للمحاضر من الشهود بمعنى المحضور لا من الشهادة (قوله وعن ابنين صغيرين) مفاده ان قبول الاولاد ووردهم لا يعتبر وبه صرح الزيلعي وانظر هل تقييد الابنين بكونهما صغيرين احترازي لم اره والظاهر انه اتفاقا في بدائل مافي الزيلعي حيث جعل هذه المسئلة مثل كتابة المحاضر والغائب في جميع الاحكام فلولا تقييد الصغر كعدم تقييد الغائب به لكان اولى (قوله وأى أدى لم يرجع) لانه متبرع در (قوله ويجبر المولى على القبول) تقدم وجهه فيما اذا كاتب المحاضر والغائب (قوله ويعتقون) لوجود شرط العتق وهو اداء البذل ولوا تيق المولى الام بقي عليها من بدل الكاتبه بحصتها يؤدiane في الحال ويطالب المولى الام بالبذل دونها ولو اعتمقها سقط عنها حصتها وعليها الباقي على نجومها ولو اوكتسبها شيئا ليس للمولى أخذه ولاله ان يبيعهما ولو ابراها عن الدين او وهبها لا يصح كفاي العيني لما فيه من تملك الدين من غير من عليه الدين بخلاف مال وهبها لها او ابراها منه حيث يصح فعتق ويعتقان

(لا يرجع على صاحبه) بشيء وان وهب المولى الكاتبه للمحاضر عتقا وان وهبها للغائب لم يعتقا وان حرر العبد الغائب عتق وان حرر المحاضر العتق وبطل عنه حصته من الكاتبه ويؤدى الغائب حصته حالا والاردي في الرق (ولا يؤخذ) العبد (الغائب) يعني بشيء من البذل (وقبوله لغو) يعني قبل العبد الغائب او لم يقبل فليس ذلك منه بشيء حتى لا يجب عليه شيء من البذل والكاتبه لازمة للشاهد وان كاتب الامه عن نفسها وعن ابنين صغيرين لها صم (العقد) (واى أدى) بدل الكاتبه (لم يرجع) على صاحبه بشيء ويجبر المولى على القبول ويعتقون

* (باب كتابة العبد المشترك) *
عبدلها اذن احدهما صاحبه ان يكتب حظه) اى حظ المأذون (بالف و) ان (يقبض) الشريك المأذون (بذل الكاتبه فكاتب) نصيبه بالف (وقبض بعضه فمجزز فاقبوض للقباض) وان أدى الفاعل حظه ولا يضمن لشريكه ولكن يسمى العبد في نصيب الساكت هذا عنده وعندهما الكاتبه لا تجزأ فيكون الاذن بكتابة نصيبه اذنا بكتابة الكل فيكون بدل الكاتبه بينهما فاذا قبض المكاتب شيئا يكون بينهما قبل الجزر وبعده وانما قيد بقوله اذن احدهما لانه لولم يأذن

* (باب كتابة العبد المشترك) *

(قوله فاذا قبض المكاتب الخ) بكسر التاء على صيغة اسم الفاعل (قوله لانه لولم يأذن الخ) وفائدة اذنه بالقبض ان ينقطع حقه في المقبوض ويختص به القابض لان اذنه بالقبض اذن لعبد بالاداء اليه

فيكون الاذن متبرعا بنصيبه على المكاتب أي على العبد المكاتب فيصير المكاتب اخص به فاذا
 قضى به دينه اخص به القابض وسلم كله له كرب الوديعة اذا اذن المودع بقضاء دينه من الوديعة فقضى
 لم يبق لرب الوديعة عايه سبيل كذا هذا الا اذا نهى قبل الاداء فيصح نفيه لانه تبرع لم يتم زيلعي ومن
 هنا تعلم ما في عبارة الدرر من الحلل حيث قال فيكون متبرعا بنصيبه على القابض لما علمت من ان التبرع
 انما هو على العبد كما نبه عليه عزمي ثم ظهر ان ما ذكره في الدرر موافق لما يظهر من سياق كلام الهداية
 والاتقاني (قوله له حق الفسخ) لانه يتضرر بالكفاة اذ بها يمنع بيع نصيبه في الحال ويصير
 مستسهي في ثانی الحال ولا يصح فسخه الا بقضاء القاضي أو برضا العبد شرئلا لية عن البدائع بخلاف
 ما اذا باع نصيبه حيث لا يفسخ البيع لانه لا ضرار فيه اذ لا يخرج نصيبه من يده ولا يؤل الى ذلك
 وبخلاف عتقه وتعلق عتقه بالشرط حيث لا يفسخ لانه لا يقبل الفسخ زيلعي (قوله ولا ساكت ان
 ياخذ الخ) لانه كسب عبد بينهما ويرجع الذي كاتب على العبد بما اخذ شريكه منه لانه كاتبه على
 بدل ولم يسلم له فيرجع عليه الى تمام بدله وما يكون من الكسب في يد العبد له نصيبه بالسكابة ونصفه
 لشريكه الذي لم يكاتب هذا في الكسب الذي اكتسبه قبل الاداء وما اكتسبه بعد الاداء له خاصة لانه
 بعد الاداء يصير مستسهي وهو احق بمنافعه ومكاسبه من السيد والقول له فيه لان الكسب حادث
 في حال حذونه الى اقرب الاوقات شرئلا لية عن البدائع واعلم ان الرجوع على العبد بما اخذه
 الشريك مفروض فيما اذا كاتب حظه على بدل وقبض بعضه فخذ الشريك منه نصفه لان السك
 كان بدل نصيبه ولم يسلم له الا نصفه وأما اذا كان البدل مقابلا بلكه كما لو كان كله مكاتباً بألف لم يرجع
 على المكاتب بشئ مما اخذه منه شريكه لانه سلم له بدل نصيبه زيلعي (قوله صحت دعوته) لقيام ملكه
 فصار نصيبه ام ولدا لان المكاتب لا تقبل النقل من ملك الى ملك فقتصر أمومية الولد على نصيبه كما
 في المدبرة المشتركة واذا ادعى الآخر ولدها الثاني صحت دعوته لقيام ملكه ثم اذا عجزت جعلت الكفاة
 كان لم تكن وتبين ان الامة كلها ام ولدا لا لاول لان المانع من الانتقال قد زال ووطؤه سابق درر
 (قوله وضمن لشريكه نصف قيمتها) لانه غلبت نصيبه لما استكمل الاستيلاء درر وعبرة المكافي
 لتكامل الاستيلاء قال عزمي زاده ومنه يظهر ان العبارة لما يكسر اللام وتخفيف الهم لا غير اه
 وقوله نصف قيمتها أي مكاتبته (قوله ونصف عقرها) لو طئه جارية مشتركة عيني (قوله وضمن
 شريكه الآخر عقرها) لانه وطئ ام ولد الغير حقيقة فيكون النصف بالنصف قصاصا وينبغي للاول
 على الثاني نصف العقر وقيمة الولد درر مع عناية (قوله وهو ابنة) لانه بمنزلة المغرور لانه حين وطئها
 كان ملكه قائما ظاهرا وولدها المغرور ثابت النسب منه حر بالقيمة على ما عرف عيني قال في المفتاح
 وكان ينبغي أن لا يضمن المستولد الثاني قيمة الولد للاول عند أبي حنيفة لان ولدا ام الولد كانه في عدم
 التقوم والحكم كذلك عند أبي حنيفة وما ذكر في المتن قولهما كذا في النهاية قال الحموي وفيه ان ما ادعاه
 من ان ما في المتن قولهما ممنوع فقد اطبق الشراح على ان ما في المتن قول أبي حنيفة غاية ما فيه انه يشك
 على قوله وقد أجيب عنه باجوبة منها ان في تقوم ام الولد وايتين فيكون الولد متقوما على احدهما
 ومنها ان ام الولد متقومة في الجملة بدليل صحة كتابتها وعلى تسليم عدم تقومها أصلا فيمكننا بتقوم ولدها
 على مذهب الخصم للضرورة اه والاولى في الجواب ما نقله الشيخ شاهين عن المبسوط حيث قال لا يقال
 ولدا ام الولد لانه لا مال له فيه عند الامام كانه فكيف يضمن بالغرور لان هذا بعد ثبوت أمومية الولد (قوله
 وأي دفع العقر الى المكاتبه صح) لانه حققها حال قيام الكفاة لا اختصاصا بمنافعها وايدى الدرر قال
 في الشرئلا لية وكان الاولى في التعليل ان يقول كما قال الزيلعي لا اختصاصا بنفسها اه وأقول ما ذكره
 في الدرر موافق لما في الهداية (قوله واذا عجزت ترده الى المولى) لظهور اختصاصه (قوله وعندهما
 هي ام ولدا الخ) هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في تجزى استيلاء المكاتبه فعند زيلعي وعندهما

له حق الفسخ عند الكل وان لم يفسخ
 حتى أدى بدل الكفاة عتق حظه عند
 أبي حنيفة والسكابة ان يأخذ من
 الذي كاتب نصف ما اخذ من البدل
 (أمة بينهما فوطئها
 أحدهما فولدت) ولدا (فادعاه)
 الواقي صحت دعوته وثبت النسب
 الوافي تلك (الامة الشريك الآخر
 ثم وطئ) ولدا (فادعاه) الآخر صحت
 فولدت) ولدا (فادعاه) (فمجزت)
 دعوته وثبت النسب (فمجزت)
 عن الاداء (فهو أم ولد للاول
 وضمن) المستولد (الشريك نصف
 قيمتها) ونصف عقرها (و)
 (شريكه الآخر) (عقرها وقيمة الولد
 وهو ابنة وأي) من المستولين (دفع
 العقر الى المكاتبه صح) فلا يظالمه
 ثانيا يعني قبل المجزى واذا عجزت ترده
 الى المولى وهذا عند أبي حنيفة
 وعندهما هي أم ولد للاول

لا يتجزأ واستيلا دالقة لا يتجزأ بالاجماع واستيلا المدبرة يتجزأ بالاجماع فأبو حنيفة قاس المكاتب
على المدبرة لان الكتابة عقد لازم كالتيدير فنفعت من تكميل الاستيلا وهما قاساهما على القنة لان
الكتابة تحتسمل الفسخ فيما لا يتضرر به المكاتب ففسخناها في حق تكميل الاستيلا وبقيت فيما
وراءه لا يقال لم لا تنسخ الكتابة ضمنا للصحة الاستيلا لان في انفساخها ضرر باطلان حقها في الكتابة
والكتابة لا تنسخ فيما يتضرر به المكاتب زيلعي (قوله وهي مكاتبه كلها) وعليها كل بدل
الكتابة عند الجمهو لان الانساح لضرورة التملك تكميلا للاستيلا فلا يظهر فيما وراء الضرورة وقال
ابو منصور الماتريدي عليها نصف بدل الكتابة لان الكتابة انفسخت فيما لا يتضرر به المكاتب ولا
تتضرر بسقوط نصف بدل الكتابة زيلعي (قوله وعليه نصف قيمتها) مكاتبه لانه تملك نصيب شريكه
في حال كتابتها موسرا كان أو معسرا لانه ضمان تملك وقيمة المكاتب على النصف من قيمة القن لانه
حريدا اذا بقيت الرقبة شربلا لينة عن الفسخ وفي المحيط اختلاف على قولهما قيل يضمن نصف قيمتها قنة
ويضمن نصف عقرها للساكت ونصفه للمكاتب وقيل يضمن نصف قيمتها مكاتبه والاول اصح
جوى عن المقدسي (قوله وعند محمد عليه الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة)
وعلى هذا فغنى ما سبق من قول المصنف والشارح فجوزت من الاداء أى اداء كل البدل بعد ان أدت
بعضه واعلم ان الزيلعي وغيره كصاحب الهداية علل المذهب محمد بقوله لان حق الشريك في نصف القيمة
على اعتبار الجزع عن الاداء وفي نصف بدل الكتابة على اعتبار الاداء والاقل متيقن فيجب اه وفيه تأمل
لانه صريح في ان الواجب هو الاقل من نصف القيمة ونصف بدل الكتابة فينا فيه ما سبق من ان عليه
الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة فليجروا وقد يحاج بان المراد من نصف بدل
الكتابة نصف ما بقي منه (قوله من نصف القيمة) من بيانية شيخنا (قوله ومن نصف ما بقي) أى
نصف هو ما بقي شيخنا (قوله ولا يثبت الخ) لان وطئه صادف ام ولدا الغير فلا يثبت نسب الولد منه
زيلعي (قوله بطل التدبير الخ) بالاجماع اما عندهما فلا والمستولد تملكها قبل الجزع واما عنده
فلا به بالجزع ظهر كلها ام ولدا لاول وان الثاني لم يكن له فيها ملك والملك شرط لصحة التدبير بخلاف ثبوت
النسب لان الملك من حيث الظاهر كاف لثبوت النسب واستحقاق الولد بالغرور ولا كذلك التدبير
فانه لا يثبت بالشبهات ولهذا لو اشترى امة قدبرها ثم استحققت بطل التدبير ولو استولدها فاستحققت لم يسلط
النسب وكان الولد حرا بالقيمة (قوله والولد لاول) هذا وان استفيد من قوله وهي ام ولدا لاول لانه
لا يعد معه تكرارا اذ ذاك بالنظر لذات الامة وهذا بالنظر لذات الاولاد ولو أبده بقوله وتم الاستيلا
للاول لكان أولى اذ قوله والولد لاول يومهم كون الثاني وطئ واذعى والفرض خلافه (قوله فجوزت)
أما قبل الجزع ليس له ان يضمن المعتق عند الامام لان الاعتاق لما كان يتجزأ عنده كان اثره ان يجعل
نصيب غير المعتق كالمكاتب فلا يتغير نصيب صاحبه لانها مكاتبه قبل ذلك وعندهما لما كان لا يتجزأ
يعتق الكل فله ان يضمنه قيمة نصيبه مكاتبان كان موسرا ويستسعى العبدان كان معسرا جوى لانه
ضمان اعتاق فيختلف باليسار والاعسار (قوله ضمن لشريكه الخ) يعنى اذا اختار الشريك تضمينه
وان شاء اعتق أو استسعى شربلا لينة (قوله ورجع به عليها) لانه قام مقام الساكت شربلا لينة
(قوله وعندهما لا يرجع) لانه ضمن حصة شريكه باعتاقه وهو فعله ولا يلزمها ضمان ما لزمه بفعله
لان الاعتاق لا يتجزأ عندهما شربلا لينة (قوله نصف قيمته مدبرا) لان الاعتاق صادف مدبرا
وهو ثلثا قيمته فثالثا ببيع وشبهه واستخدام وشبهه واعتاق وتوابعه وفات البيع فيسقط
الثلث ولا يملكه بالضمان اذ لا يقبل النقل كالمعسر مدبرا وأبقى ضمن قيمته جوى عن الرمز (قوله)
ولكنه ان شاء اعتق وان شاء استسعى فتخير المدبر بكسر الباء بين الاعتاق والاستسعاء ثابت له
في صورتين اعنى ما اذا دبره أحدهما ثم حرره الآخر او كان بالعكس وهي الصورة التي ذكرها المصنف

وهي مكانة كلها وعليه نصف قيمتها
لشريكه عند أبي يوسف وعند محمد عليه
الاقل من نصف القيمة ومن نصف
ما بقي من بدل الكتابة ولا يثبت النسب
للولد الاخير من الاثر ولا يكون الولد
حرا بالقيمة ويغرم العقر لها (وان دبر)
الامة الشريك (النسبي) ولم يطأها
فجوزت بطل التدبير (عندهم) وهي
أم ولدا لاول (ضمن) المستولد لاول
(لشريكه) وهو الذي دبرها (نصف
قيمتها) ونصف عقرها والولد لاول
وان دبرها لاول صح في خطه عند أبي
حنيفة وعندهما صح في الكل
ويضمن نصيب الشريك موسرا أو
معسرا (وان كتابها فخرها
أحدهما) حال كون المعتق (موسرا
فجوزت ضمن) المعتق (لشريكه
نصف قيمتها ورجع به) أى بما أدى
(عليها) عند أبي حنيفة وعندهما
لا يرجع (عندهما دبره) أحدهما ثم
حرره الآخر (حال كون المعتق نصف
(موسرا المدبر ان يضمن المعتق وان شاء
فيمته) مدبرا وان شاء أعنتق وان شاء
استسعى (وان حرره أحدهما ثم دبره
الآخر لا يضمن) المدبر (المعتق)
ويكفيه ان شاء أعنتق وان شاء
استسعى وهذا عند أبي حنيفة
وعندهما ان دبر أحدهما أولا صار
كله مدبرا وملك نصيب صاحبه

بعدها بقوله وان حرره أحدهما ثم دبره الآخر بخلاف تضمن المدبر المعتق فإنه خاص بالصورة الاولى ولهذا انفاه في الصورة الثانية بقوله لا يضمن المدبر المعتق (قوله فبطل تحرير الآخر) لان التدبير لا يتجزأ عندهما فتملك نصيب صاحبه بالتدبير (قوله موسرا كان أو معسرا) لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار والاعسار (قوله وبطل تدبير الآخر) لان الاعتاق لا يتجزأ عندهما (قوله ان كان معسرا) لان هذا ضمان اعتاق فيختلف بالاعسار واليسار

***** (باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى) *****

(قوله اى قسط) استعمال النجم بمعنى القسط مجاز عن استعماله بمعنى الوقت واستعماله بمعنى الوقت مجاز عن استعماله بمعنى الطالع فيثبت يكون استعماله بمعنى القسط مجازا بمرتبته جوى (قوله اى برجى وصوله) فيه ان هذه الصيغة لا تفيد معنى الرجاء جوى (قوله الى ثلاثة أيام) لانها مدة ضربت لابلاء الاعذار كمالهال الخصم للدفع والمدين للقضاء والتأخير الى ثلاثة أيام انما كان لاجل انضاء موجب العقد لان الاداء لا يتوجه الا بعد انضاء مدة النجم ولا بد لاداء من زمان فاستحسننا هذا التقدير على ان يكون من باب التجبيل دون التأخير نظر المما واظهار العذر كما في شرط الخيار وقصص الاخبار كذا في الزبلي وقوله وقصص الاخبار يسانه ان المحضر قال موسى بعد الثلاثة هذا فراق بيني وبينك وقوله على ان يكون من باب التجبيل لان اليومين والثلاثة لا بد منها لا يمكن الراء وليس بتأخير وقوله كمالهال الخصم للدفع اى دفع الدعوى يسانه ان المدعى عليه اذا توجه المحكم عليه فادعى الدفع وقال لى بينة حاضرة فانه لا يؤثر أكثر من ثلاثة أيام كفاى العناية ومعنى ابلاء الاعذار اختيار أصحاب الاعذار وقوله والمدين للقضاء بالجور والتقدير وكمالهال المدين الحى يعنى اذا ثبت على رجل دين فاقبل المدعى عليه امهالى للقضاء اى لا قضيت دينك يمهل الى ثلاثة أيام لا زائد عليه والكلام في غير المعسر اياه ووجهه الى الميسرة (قوله عجزه المحاكم) لم يقل القاضي ليشمل المحكم لان حكمه يصح فيما سوى الحدود والقصاص اذا كان له اهلية القضاء جوى عن البنابة (قوله وما فى يده لسيده) اى من الاكساب اذ ظهر له كسب عبده درر (قوله لانه فى حال الكتابة مرقوق) لانه عبد ما بى عليه درهم لان شرط عقه اداء كل البذل وقوله فى الدرر عادره على حذف مضاف اى احكام ربه واعلم ان المكاتب كامل الرق ناقص الملك بخلاف المدبر وام الولد فانهما على العكس وثمرة هذا تظهر فى الاعتاق عن الكهارة فاستاق المكاتب يجزيه عنها لكونه كامل الرق بخلاف المدبر وام الولد ونظرا لسانى قوله كل مملوك لى حر حيث لا يعتق مكاتبه لكونه مراد بخلاف المدبر وام الولد (قوله وعند اى يوسف الخ) قال فى الاسلام على البرزوى وقول اى يوسف استحسان بصار اليه تيسيرا على العبد شيخنا عن الانعائى (قوله حتى يتوالى عليه نجمان) لقول على اذا توالى على المكاتب نجمان ردى الرق والاثرفى لا يدرك بالقياس كالجور ولهما ما روى عن ابن عمر أن مكاتبه عجز عن نجم فرد فى الرق والمروى عن على يفيد انبات الفسخ اذ توالى عليه نجمان فلا ينفى ثبوت الفسخ قبله لان تخصيص الشئ بالذكر لا ينفى المحكم عما عداه زبلي (قوله ينفرد المولى الخ) كما اذا وجد المشتري فى المبيع عيبا قبل القبض فانه ينفرد بالفسخ فلما العبد بعد العند صار فى يده اى فى يده نفسه فصار هذا فسخا بعد القبض فلا بد من القضاء وارضائى (قوله وله مال لم تفسخ) قيد به لانه لو مات ولا مال له تفسخ كتابته حتى لو توطع أحد باء بدل الكتابة لا يقبل منه وهذا قول الاسكاف وقال أبو الليث لا تفسخ ما لم يتض بالجور والفسخ حتى لو توطع باء بدل قبل القضاء بالفسخ جاز وعق جوى عن المنصورية (قوله فى آخره من اجزاء حياته) هذا قول الجمهور وذهب بعضهم الى انه يعتق بعد الموت بأن يقدر حيا قافلا للعتق كما قدر المولى حيا مال الكامعتقا كذا فى الكافى

فبطل تحرير الآخر فيضمن نصف قيمته فناء وسرا كان أو معسرا وعندهما ان اعتق أحدهما نصيبه أو اعتق كله وبطل تدبير الآخر ويضمن نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد فى ذلك ان كان معسرا * (باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى) * مكاتب عجز من نجم اى قسط ووظيفة من وظائف بدل الكتابة (و) قد كان له مال سيصل اى برجى وصوله اليه بأن كان دينه يقضى أو مالا يقدم عليه (لم يعجزه المحاكم الى ثلاثة أيام والا) اى وان لم يكن له مال سيصل اليه وطالب المولى بعجزه (محكم) المحاكم (وفسخها) اى فسخ (عجزه) المحاكم (أو) فسخها (سيده) المحاكم (أو) فسخها (سيده) برضا أى برضا العبد (وعاد احكام الرق وما فى يده لسيده) وانما لم يقل عاد فى الرق لانه فى حال الكتابة مرقوق أيضا هذا عندهما وعند اى يوسف لا يفسخ ولا يعجزه ولا يرد فى الرق حتى يتوالى عليه نجمان وفى بعض الروايات ينفرد المولى بالفسخ ولا يشترط رضا العبد (وان مات) المكاتب (وله مال لم تفسخ الكتابة وتؤدى كتابته) اى بدل الكتابة (من ماله وحكم بعقده فى آخر) جزء من اجزاء (حياته) وما بقى

واعلم ان سباق قول المصنف وان مات وله مال لم تنسخ وتؤدى كتابته من ماله الخ يقتضى انه لا يحكم له بالعتق قبل الاداء حموى عن البناية والاختيار قال وفي الينا بيع انه يعتق قبل موته ولا يتوقف على الاداء الخ (قوله فهو ميراث لورثته) قال الزيلعي ولومات المكاتب وترك ثلاثة اولاد حرا وولدوا في السكابة ومكاتبها معه بعقد واحد ورثوه اه وبخالفه ما في الخانية حيث قال وان ترك المكاتب ولدا حرا وولدا كان مكاتباً معه كاتبة واحدة وولد اشترى في كتابته وقد ترك المكاتب وفاء كان ميراثه لولده المكاتب اه قال شيخنا يعني المكاتب معه كاتبة واحدة والمشتري (قوله ويعتق اولاده الذين ولدوا من امته واشترى منهم) كان ينبغي ان يراد عتق ابنه فيما اذا كوتب هو وابنه صغيراً أو كبيراً بكتابة واحدة فان كلا منهم يتبعه في السكابة وبعتقه عتقوا كفى بالمرء رلكن اعترض عزمي زاده على ما ذكره من التعليل بالتبعية بالنسبة للصورة الاخيرة قال والصواب ما قاله الزيلعي من انه اذا حكم بعتق أحدهما في وقت حكم بعتق الآخر في ذلك الوقت ضرورة اتعاد العقد الخ لا يقال قوله ويعتق اولاده الذين ولدوا من امته مشكل لتصریحهم بأن المكاتب لا يجوز له التسرى لاننا نقول عدم جواز التسرى لا ينافي ثبوت نسب الولد اذا وطئها فولدت فادعاه كما سبق معزيا للشرنبلالية (قوله وهو قول الشافعي) له ان العقد لو بقي لبقى لتحصيل العتق بالاداء وقد تعذر اثباته فبطل ولما ان الكتابة عقد معاوضة لا تنسخ بموت أحد المتعاقدين وهو المولى فلا تنسخ بموت الآخر وهو العبدز يلحق (قوله وادى كتابته) لا قبلها در (قوله اى لم يترك ما لا يفي الخ) يشير الى ان العطف بحسب المعنى حموى (قوله على نجومه) لان المولود في السكابة يتكاتب تبعاً لايه وكان التأجيل نابها لايه فلا يسقط التأجيل بموته بخلاف المحرذات وعليه دين مؤجل يحل لان حق التأجيل لم يثبت للوارث حموى (قوله حكم بعتقه الخ) لانه داخل في كتابته وكسبه ككسبه فيخلفه في الاداء فصار كما اذا ترك وفاء درر (قوله ولواشترى المكاتب ولدا الخ) كذا في النسخة التي كتب عليها السيد الحموى وفي نسخة اخرى ولواشترى المكاتب ولده بالاضافة الى الضمير قال وفي هذا المزج خلل وكان حقه ان يقول ولومات وترك ولدا الخ ووجه الخلل ما يقتضيه من جهة من كون المراد بالولد في قول المصنف وترك ولدا مشترى غير ما اشتراه لكونه نكرة (قوله فقط) أى دون وفاء أخذ من قول المصنف بعد فان اشترى ابنه فمات وترك وفاء حموى (قوله يحل الولد البذل الخ) لان حكم العقد لم يسر اليه لكنه اذا دى في الحال فقد ظهر ان اباه مات عن وفاء وان الكتابة باقية وابنه مات حراً عيني وفي التقييد بالولد اشارة الى ان الولدين ليسا كالولد فيباعان كسائر اكسابه وهذا عندنا حنيفة وعندهما اذا مات المكاتب وترك ولداً مشترى او اباً او اما يسعى على نجوم المكاتب كالولد المولود في السكابة فشرنبلالية عن مختصر الظهيرية ونقل بعضهم عن الخانية ان ذا الرحم كذلك اه بقى ان يقال ما ذكره الشرنبلالى من ان الاب والام يسعى على نجوم المكاتب عندهما مخالف لما في الدر حيث قال واما الابوان فيردان للرق كومات وقالار ادا باحالة عتقا والا لا اه (قوله وعندهما يؤديه على نجوم ابيه) كالمولود في السكابة وبه قال مالك عيني (قوله وكذا لو كان هو وابنه الخ) لان الولدان كان صغيرا فهو تتبع لايه وان كان كبيرا جعلا ك شخص واحد لا اتحاد العقد اما اذا كان الابن مكاتباً بعقد على حدة لم يرث الابن منه شيئاً لانه لا يعتق بعتق ابيه بل يعتق بادائه فيتأخر عتقه عن عتق ابيه فلا يرث لان الرق مانع من الارث كالكفر حموى عن غاية البيان وقوله فيتأخر عتقه الخ يشير الى انه اذا دى الابن قبل ابيه لا مانع من ارثه منه حينئذ (قوله من حرة) أى معتقة در والقرينة على ذلك قوله الآتى فقضى به على عاقلة الام (قوله لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب) لان هذا القضاء يقرر الكتابة لانها تقتضى الحاق الولد بمولى الام واجباب العقل عليهم لكن على وجه يحتمل ان يعتق فيعجز الولاء الى موالى الاب والعزاء بما يقرر حكمه لا يكون تعجزا درر وتذكر الضمير في حكمه مع ان مرجع الضمير وهو الكتابة مؤنث نظرا الى عقد ها واذا العجز الولاء لقوم الاب فلموالى الام الرجوع عليهم بما عاقلوا لا على ولى الخيانة كذا نقله بعضهم عن الطورى والديرى وأقول ذكر شيخنا مانصه واذا العجز الولاء لقوم الاب فلا رجوع

فهو ميراث لورثته ويعتق اولاده الذين ولدوا من امته واشترى منهم في حال السكابة وهو قول على وابن مسعود وبه اخذ علما واما قال زيد بن ثابت تنسخ السكابة بموته ويموت عبد او مات السكابة بموت الشافعي (وان مات) لمولاه وهو قول الشافعي ولد في كتابته المكاتب (ترك ولدا ولدا اى لم يوفاه) عطف على قوله ولد اى لم يترك ما لا يفي بيدل السكابة فاذا يترك ما لا يفي في كتابته على نجومه فاذا الولد (كاتبه في كتابته) أى يعتق الولد اذى حكم بعتقه (اشترى) (وعتق ابيه قبل موته ولو) وندا (المكاتب ولدا من مات وترك ولدا) (المكاتب فقط) (يحل) الولد البذل (مشتري) فقط (ولدا) (رفيقا) عند ابي (حالا) (ورد) الولد (رفيقا) على نجوم ابيه حنيفة وعندهما يؤديه على نجوم ابيه (فان اشترى) المكاتب (ترك وفاء) (ابنه) (أى المكاتب) (ترك ولدا) (كاتباً) (أى ورث ما بقى من بدل السكابة) (لو كان هو) (وكذا) يرث ابنه منه (لو مات) (وابنه مكاتبين) كاتبة واحدة (من حرة) (المكاتب) (ترك ولدا) (كاتباً) (ففيه) (أى) (دينار) (على الناس) (أى) (ترك) (دينار) (ففى الولد فقضى به) (وفاء) (بكتابته) (ففى الولد فقضى به) (بارش الخيانة) (على عاقلة الام لم يكن ذلك) (القضاء) (قضاء بعجز المكاتب) (وفى قايدين بالدين

لعاقلة الام على عاقلة الاب لان الولاء انما يثبت لقوم الاب مقتصر على زمان اعتاقه اه وصرح في
 الدر بعدم الرجوع ثم رأيت في الزيلعي من كتاب الولاء مانصه وفي الجامع الصغير اذا تزوجت معتقة بعد
 فولدت أولاد وجنى الأولاد فمقلهم على موالى الام لانهم عتقوا بآلهم ولا عاقلة لآلهم ولا موالى
 فالحق موالى الام كما في ولد الملاءنة وان أعتق الاب جروا لا الولاد الى نفسه ولا يرجعون على عاقلة الاب
 بماء علقوا بخلاف ولد الملاءنة اذا علق عنه قوم الام ثم اكذب الملاءن نفسه حيث يرجعون على عاقلة
 الاب والفرق ان النسب يثبت من وقت العلق لا من وقت الكذاب وفي الولاء حين عقل قوم الام كان
 الولاء ثابتا لهم وانما يثبت لقوم الاب مقتصر على زمان الاعتاق لان سببه وهو العتق يقتصر فلا يرجعون
 به اه ثم انى راجعت تكلمة فنج القدير للدبرى فرأيت في نقل عن الدراية في الرجوع وعدمه تفصيلا
 فقال ثم في مسألة الارش اذا ظهر للولد ولا من قبل الاب عند ادائه البدل فوالى الام لا يرجعون بماء علقوا
 من جنسية الولد في حياة المكاتب على موالى الاب لانه انما حكم بعتقه في آخره من اجزاء حياته فلا
 يستند عتقه الى أول عقد الكتابة اما لو علقوا عن جنسيته بعد موت الاب قبل ادائه البدل رجعوا لان عتق
 الاب استند الى حال حياته الخ (قوله لانه لو ترك عينا) يعنى تفي بالبدل بدليل التعليل باه كان الوفاء
 في المحال (قوله اذ يمكن الوفاء في المحال) أى وفاء بدل الكتابة من العين فيظهر انه مات حرا فيكون ولاء
 ولده لموالى آبيه (قوله وان اختصم موالى الام الخ) يعنى مات ولد المكاتب بعد موت آبيه فقال موالى
 الام مات المكاتب رقيقا والولاء لنا وقال موالى الاب مات حرا والولاء لآل عناية (قوله فهو قضاء بالعجز
 والفسخ) لان معنى القضاء بكون ولاء الولد لموالى انهم ان الاب مات رقيقا وانفسخ الكتاب فيكون القضاء
 في مجتهده فيه فينفذ وتفسخ الكتابة دررفان الكتابة تنفسخ عند الشافعى بموت المكاتب قبل الاداء وان
 ترك ما يفي بالبدل وأشار بقوله فيكون القضاء في مجتهده فيه الخ الى الجواب عما قيل فسخ الكتابة مبنى
 على نفوذ القضاء وزومه وذلك لصيانة القضاء عن البطلان وفي صيانه بطلان ما يجب رعايته وهو الكتابة
 رعاية لمحق المكاتب وليس أحد البطلان ارجح وأجيب بارصانه القضاء أولى لانه اذا لاقى فضلا
 مجتهده فيه نفذ بالاجماع وصيانه ما هو مجمع عليه أولى من صيانه كتابه اختلعت الصحابة في بقائها عناية
 (قوله طاب اسيد) بالاجماع لان تبدل الملك كتبدل العين كما طاب ما أخذه العنبر صدقة ثم استغنى
 أو تركه لو ارته الغنى وما أخذه اس السيل ثم وصل الى ماله ولو لم يتبدل الملك كما اذا أباح الهير للغنى
 أو الهاشمى ما أخذه من الزكاة لا يحل أو أباح ما اشتراه فاسد الا يطيب بالاباحة أو ملك يد يطيب شره باللية
 عن التبيين وهنا اشكال وهو ان ملك الرقبة كان للمولى فاني يتحقق تبدل الملك وأجيب بان تبدل
 ملك الرقبة للمولى كان معلوبا في مقابلة ملك اليد للمكاتب فان للمكاتب أن يمنع المولى عن التصرف في ملكه
 وليس للمولى أن يمنع المكاتب عن التصرف في ملكه وبالعجز ينعكس ذلك وليس ذلك الا بتبدل الملك
 للمولى وفيه نظرا لانا نسلم ان ذلك تبدل ملك ولئن كان فلان نسلم ان مثله بمنزلة تبدل لعين ولعل الأولى أن
 يقال المولى لم يكن له يد قبل العجز وحصل به فكأنه تبدل عناية (قوله فكذلك يطيب وان كان عينا
 عند محمد بلا اشكال) لان المكاتب عنده اذا عجز ملك المولى ما في يده ملكا مبتدأ حتى تلتقط احارته
 وعند أبي يوسف لا يطيب لانه اذا عجز لا يملك المولى اكسابه ملكا مبتدأ وانما كان له فيه نوع ملك فبتأكد
 بالعجز ولم يتجدد له فيه ملك ولهذا لا تنتقض اجارة المكاتب عنده بالعجز كفى العبد المأذون له اذا جرح عليه
 والصحيح انه يطيب بالاجماع لما ذكرنا ان المحرم هو ابتداء الاخذ زيلعي (قوله دفع أوفدى) لانه لما
 كاتبه ولم يعلم بالجناية لزمه قيمته لانه لم يصرح بمختار الفداء بالكتابة من غير علم وامتنع الدفع فاذا عجز زال
 المانع فيختبر عيني (قوله أوفيمته) كذا في النسخ التي وقفت عليها والصواب أو الارش الى ولى الجناية
 شيخنا (قوله وكذا ان جنى مكاتب ولم يقرض به فجهر) لانه لما عجز صار قنا وجناية الفتن خير فيه المولى
 بين المدفع والفداء وقبل العجز يجب عليه الاقل من قيمته ومن الارش لان دفعه متعذر بسبب الكتابة

لانه لو ترك عينا لا يتأني القضاء
 بالامحاق بالام اذ يمكن الوفاء في محال
 كذا في شرح السيد (وان اختصم
 موالى الام و) موالى (الاب في ولائه)
 أى ولاء ولد المكاتب (فقدى به)
 أى بالولاء (المولى الام فهو) أى
 القضاء بالولاء لمولى الام (قضاء
 بالعجز) والفسخ (وما أدى
 المكاتب) الى مولاه (من الصدقات)
 والمولى ممن لا تحصل له الصدقة
 (وطاب اسيد) هذا
 (وعجز) العبد (طاب اسيد) هذا
 اذ عجز بعد ادائه الى المولى فلو عجز
 قبل الاداء الى المولى فكذلك يطيب
 وان كان غنيا عند محمد وكذا في الصحيح
 من مذهب أبي يوسف (وان جنى
 عتق وكتبه سبيده) حال كون
 السيد (جاهلا بها) أى بالجناية
 (دفع أوفدى) أى دفع المولى نفسه
 العبد أو قيمته الى ولى الجناية وانما
 قيد بقوله حاه لانه لو كان عاملا
 به عند الكتابة يصير مختارا للفداء
 (وكذا) دفع أوفدى (ان جنى
 مكاتب ولم يقرض به) أى بارش
 الجناية على المكاتب (فجهر)
 عن الاداء (فان قدى به) أى
 بارش الجناية (عليه في) حال
 (كتابة فجهر) المكاتب عن الاداء
 (فهو) أى قدر قيمته (دين) على
 المكاتب اذا كان ارش الجناية
 أكثر وان كان أقل فارش الجناية
 دين (بيع)

وهو أحق بكسبه من المولى وموجب الجناية عند تعذر الدفع يجب على من يكون له الكسب الاترى
ان جناية المدبر وأم الولد توجب على المولى الأقل من القيمة ومن الارش لأنه أحق بكسبهما زباني ولومات
المكاتب وعليه دين وجناية وبدل كتابة ومهر امرأة تزوجها بغير إذن المولى بدى بالدين ثم بالجناية ثم
ببدل الكتابة ثم بالمهر الاقوى فالاقوى حموى عن الخزنة (قوله يبيع فيه) لان الحق انتقل من الرقبة
الى القيمة بالقضاء در قال المولى عزى وهذا موافق لما فى الهداية والكافي ومبناه أن يكون الحكم الاصلى
لجناية المكاتب جناية خطأ وجوب القيمة وما فى المبسوط هو أن يكون الواجب سعى العبد فى الأقل من
قيمه ومن ارش الجناية كما نبه عليه فى العناية (قوله يبيع أيضا) لان المانع من الدفع موجود وقت
الجناية وهو الكتابة فوجب أن يكون موجب القيمة ولا يتغير كجناية المدبر وأم الولد ولنسان الاصل فى
جناية العبد الدفع وانما يصار الى القيمة عند تعذر الدفع والمانع ههنا مردد لا خيال انفساخ الكتابة فلا
يثبت الانتقال عن الموجب الاصل الا بالقضاء أو بالصلح عن الرضا أو بالموت عن الوفاء بخلاف المدبر وأم
الولد لانهم لا يقبلان الفسخ زباني باختصار (قوله لم تنسخ الكتابة) لئلا يبطل حق المكاتب حموى
(قوله ويؤدى المال الى ورثته على نجومه) لانه استحق الحرية على هذا الوجه والسبب انعقد كذلك
فبقى بهذه الصفة لكن الورثة يحلفونه فى الاستيفاء درر وهذا اذا كانت كاتبة وهو صحيح فلو كانت
وهو مريض لا يصح تأجيله الامن الثلث فيؤدى ثلثي البدل حالا والباقي على نجومه شربلا لينة عن
التبيين ولو كان للمولى وصى وعليه دين مستغرق أو لم يكن مستغرقا لا يعتق بقبض الورثة لانهم لا يملكون
القبض ويعتق بقبض الوصى وان لم يكن عليه دين ويعتق بقبض الغرماء ولو أوصى بمال المكاتب لرجل
فسلمه المكاتب اليه عتق لانه اوصل الحق الى مستحقه زباني لكن فى عدم عتقه بقبض الوارث اذا لم يكن
الدين مستغرقا نظر فى غايه اليسار اذا كان الدين محطابا به يمنع انتقاله الى الوارث فتقييد الدين
بالحيط بيمينان غير المحيط لا يمنع انتقاله الى الوارث فينشد يعتق بقبض الوارث فتدبر (قوله والقياس
انه لا يعتق) لعدم ملكهم عيني وجه الاستحسان انه يجعل ابراء عن بدل الكتابة فاه حقههم وقد جرى
فيه الارث فيكون الاعناق منهم ابراء اقتضاء أو اقرارا بالاستيفاء منه فتم اذمتة كما اذا ابراء المولى
عن بدل الكتابة كله ويشترط أن يعتقه فى مجلس واحد حتى لو اعتقه متفرقا لم يعتق وقيل يعتق اذا
اعتقه الساوقون ما لم يرجع الاول درر (قوله لم ينفذ عتقه) لانه لم يملكه ولا يملك أن يجعل ابراء ولا
اقرارا بالاستيفاء لان ابراء البعض أو استيفاءه لا يوجب عتقه ولا يبرأ من الدين أيضا لان البراءة لم تثبت
الاقتضاء فاذا بطل المقتضى للابراء بطل المقتضى أيضا بخلاف اعتناق الجميع عيني والله أعلم

***** (كتاب الولاء) *****

(قوله هو من آثار العتق الخ) أى الولاء باعتبار أحد نوعيه لا مطلقا حموى (قوله فيمتلوه) لانه اثره والاثر
يكون بعد المؤثر من غير فصل ولم يذكركه عقب كتاب العتق ليعكون واقعا عقب سائر أنواع العتق فان
الكتابة من اسبابه (قوله ثم هو مأخوذ من الولى الخ) أى لغة واما شرعا فقرابة حكيمه حاصله من العتق
أو الموالاة غرر (قوله ومنه) أى من الولاء بمعنى القرابة الحكيمه حموى ومقتضاه ان زيادة قوله حكيمه
حاصله من العتق أو النسب من كلام الشارح لكن ذكر شيخنا ان هذه الزيادة ليست من الشارح (قوله
لمحة كلمه النسب) اختلف فى ضم اللحمة وفتحها فقبل فى النسب بالضم وفى الثوب بالضم أو الفخ
وقيل فى الثوب والنسب بالفتح وأما بالضم فهو ما يصاد به الصيد ومعنى الحديث المخالطة فى الولاء وانها
تجرى مجرى النسب فى الميراث كما تخالط اللحمة سداء الثوب حتى يصير كالشيء الواحد لما بينهما من
المداخلة الشديدة حموى عن نهاية ابن الاثير (قوله وقيل الولاء الخ) مقابل لما تقدم من ان الولاء

المكاتب (فيه) أى فى حق قدر قيمته
الأن يقضى المولى عنه هذا عندهما
وهو قول أبى يوسف الاخر وفى قوله
الاول وهو قول زفراد بن جابر قبل
العشاء يبيع أيضا (وان مات السيد
لم تنسخ الكتابة ويؤدى) المكاتب
(المال الى ورثته على نجومه وان
حرره عتق مجبانا) والنياس أن
لا يعتق (وان حرر البعض لم ينفذ
عتقه) وقال الشافعى عتقه صحيح
* (كتاب الولاء) *
هو من آثار العتق فيمتلوه ثم هو مأخوذ
من الولى بمعنى القرب يقال بينهما ولاء
أى قرابة حكيمه حاصله من العتق
أو من الموالاة ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم الولاء لمحة كلمه النسب وقيل
أى وصلة كوصلة النسب والنسب
الولاء والولاء يفتح النصرف

بمعنى القرابة حموى (قوله وحصول الثاني بعد الاول) المراد بالثاني الولاء وبالأول العتق شيخنا (قوله
فسمى باسم الولاء) أى سعى الاثر الحاصل من العتق بالولاء لوجود معنى الولاء فيه حموى (قوله وسبب
هذا الولاء الاعتاق عند الجمهور) لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق زيلبي لان الحكم اذا ترتب
على مشتق دل على ان المشتق منه علة لذلك الحكم فان قيل الاستدلال به على هذا الوجه يناقض جعل
العتق سببا لان اعتق مشتق من الاعتاق فالجواب ان الاصل في الاشتقاق هو مصدر لثلاثى وهو
العتق عنانية (قوله والاصح ان سببه العتق على ملكه) لانه يضاف اليه يقال ولأه العتاق ولا يقال ولأه
الاعتاق والاضافة دليل الاختصاص وهو بالسبي ولا من ورث قريبه فعق كان مولى له ولا اعتاق
من جهته والمحدث لا ينافى أن يكون العتق على المالك هو السبب لان العتق يوجد عند الاعتاق
لا بحالة وتخصيصه به خرج مخرج الغالب زيلبي أو ان القصر في الحديث اضافى حموى عن المقدسى
فيكون المعنى الولاء لمن اعتق لان شرطه لنفسه من بانه ونحوه كواهب وموص (قوله تجرى بين اثنين)
التقييد بالاثنتين هل قيد اتفاقا أو احترازا حموى (قوله الولاء لمن اعتق) ولو المعنى قد ادرى
الزيلبي لانهم يتوارثن بالولاء كالمسلمين لانه احد اسباب الارث اه (قوله ولو بتدبير الخ) ورد ان الولاء
بالتدبير والاستيلاء كيف يكون للمولى مع انهما انما يعتنان بعد موته وأجيب بأيدى تنصور فيما اذا ارتد
المولى ولمحق بدار الحرب حتى حكم بعتق مديره وام ولده ثم جاء مسلمات مديره وام ولده فالولاء له والا حسن
أن يقال المراد ان ثبوت الولاء لعصبة المولى انما يكون بسبب ثبوته للمولى فانه المستحق له وسبب العتق
منه ثم يسرى منه الى عصبته درر يعنى المتعصبين بأنفسهم كما فى الشرع لانه قال وبتفرع على قوله فانه
المستحق له قضاء ديونه ونحوها اه وأراد بنحوها تنفيذ وصاياه كما فى الدرر (تسمية) قال الزيلبي ولو ادى
المالك بعتق مديره المولى فعق فولأه للمولى فيكون لعصبة المولى كور وكذا العبد المولى بعتقه أو بشرائه
واعتقه الوصى بعد موته لا ينتقل فعل الوصى اليه (قوله ومالك قريب) فان كلاً منهما يعنى التدبير
والكتابة والاستيلاء ومالك القريب اعتاق بعتق بدار الحرب (قوله هذا اذا لم يكن المعتق حراً الخ) الظاهر
القريب يحصل العتق بلا اعتاق وكذا الاستيلاء اه (قوله هذا اذا لم يكن المعتق حراً الخ) الظاهر
أن يقرأ المعتق بصيغة اسم الفاعل بكسر التاء دل عليه قوله وأما اذا اعتق حراً الخ لكن يرد عليه المسلم
اذا اعتق عبده الحرة فى دار الحرب فانه لا ولأه له عليه عند ابن خزيمة خلافاً لابن يوسف وقول محمد
مضطرب شرعية لانه عن البدائع (قوله عبد حراً فى دار الحرب) قيد العبد به حراً لانه لو كان
مسلياً أو ذمياً صح اعتاقه بالاجاع والولاء له لانه لا يسترى حموى عن البدائع والقييد بكونه فى دار
الحرب لانه لو اعتقه فى دار الاسلام صح (قوله فلا ولأه له عندهما) وله أن يأتى غير عند ابن خزيمة
لانه ما عتق بالقول وبالتخلية صح العتق فى حق زوال الملك لانه لم يتم فى حق زوال الرق لان كونه
الحرة فى داره سبب رقه ولو سبى ملكه من سباه اه قال بقوله التملك حموى وطورى (قوله فالشرط
باطل) لكونه مخالفاً للحكم الشرع فيرثه كما فى النسب اذا شرط انه لا يرثه درر (قوله ولا ينتقل ولأه الحمل
الخ) لانه عتق على معتق الام مقصودا اذ هو جزء منها والولاء لا ينتقل عن المعتق زيلبي وعلى هذا اذا
اعتق الرجل امه وولدها اعتقا ولا ولأه له فان اعتق الاب بعد ذلك لا يجزى ولا ولأه له كما كان منفصلاً
عن الام كان مملوكاً لملك الام والعتق تناوله مقصودا فلا يتبع احد اعني ما قال فى تكملة فتح الندير
للدري بخلاف ما اذا والتم رجل لا وهى حلى وارز والى غيره حيث يكون ولأه الولد للمولى الاب لان
الحمل لا يقبل هذا الولاء قصد الان تمامه بالانجاب والقبول والجنين ليس من أهله الخ (قوله وهذا اذا
ولدت لاقل الخ) كذا لو ولدت لدين احدهما لاقل من ستة أشهر والاخر لا كثر منه وبينهما أقل
من نصف حول ضرورة كونه مانوعين تنوير وشرحه (قوله لا كثر من ستة أشهر) لو قال ستة أشهر
أو أكثر منها كما فى الدرر والشرعية لانه كان أولى (قوله فان عتق العبد) أى قبل موت الان

وحصول الثاني بعد الاول بغير فصل
واستحقاق الارث والنصرة ثبت بعد
العتق هنا فسمى باسم الولاء ثم علم ان
الولاء نزاع ولا عتاقه ويسمى ولأه
زعمه وسبب هذا الولاء الاعتاق عند
الجمهور والاصح ان سببه العتق على
ملكه ولأه المولاة وسببه العقد
الذى يجرى بين اثنين (الولاء لمن
اعتق ولو) كان العتق (بتدبير
وكتابة واستيلاء ومالك قريب) بان
ملك دار حرم محرم منه عتق عليه مطلقاً
سواء كان بمال أو بغير مال هذا اذا لم
يكن المعتق حراً ما اذا اعتق حراً
عبد حراً فى دار الحرب وخلافاً
نخرج من داره الى المسلمين ثم خرجا
مسلمين ولا ولأه له عندهما وعند ابن
يوسف الولاء له ثم المعتق لا يرث من
المعتق وقال المحسن يرث (وشرط
السابقة اه) حتى لو اعتق وشرط
ان لا ولأه بينهما فالشرط باطل والولاء
لمن اعتق (ولو اعتق) رجل امه
لمن اعتق (ولو اعتق) لرجل آخر
(حاه) لا من زوجها (لن) لا ينتقل ولأه
عندهم وعتق حملها (ولا ينتقل ولأه
الحمل عن مولى الام) الى مولى الاب
(أبداً) وهذا اذا ولدت لامل
أشهر (فان ولدت بعد ستة أشهر
من ستة أشهر ولا ولأه له) فان
عتق العبد فى هذه المسئلة

أما بعده فلا جرحي (قوله جرولاء ابنه الى مواليه) لان الولاء كالنسب والاصل فيه أن يكون للاب
 الا أنه تعذر لرقه فاذا صار أهلا بالاعتاق عاد اليه ولم يتيقن بوجوده حال اعتاق أمه حتى يكون مقصودا
 هذا الملة. لأن معتدة فان كانت معتدة فجاءت بولد لا أكثر من ستة أشهر من وقت العتق قبل الفراق
 لا ينقل ولا يؤهل الى موالى الاب لانه كان موجودا عند عتق الام لثبوت نسبة العلوق الى ما قبل العتق بل
 قبل الفراق ولهذا ثبتت نسبة من الزوج فان قيل الولاء كالنسب وهو لا يحتمل الفسخ بعد ثبوته قلنا لم
 يفسخ بل حدث ولا أقوى منه فقدم عليه كما قيل الاخ عصبة فاذا حدثت من هو أولى منه بالارث لا يبطل
 تعصبيه ولكنه يقدم عليه ولا يجرح المحدث ولا حافده امواليه ولا يكون مسلما باسلامه لفصل الاب بينهما
 فلا يتبع الجدة فيهما والامساك بالام رأسا ولصار الناس كلهم مسلمين باسلام آدم عليه السلام
 والمعلوم خلافه جوى والاصل في جرولاء ان الزبير ابصر فتيمة بكسر الفاء جمع فتي لعسا بخبر فاعجبه
 ظرفهم وامهم مولاة لرافع بن خديج وابوهم عبد بعض المحرقة من جهينة فاشتري الزبير اباهم فاعتقه
 ثم قال انتسبوا الى قال رافع بل هم موالى فاخصم الى عثمان ففضى بالولاء للزبير وفي هذا دليل على ان
 الولد ينسب الى قوم الام مالم يظهر له ولا من قبل ابيه فاذا ظهر له ولا بالعتق جرولاء الولد اليه زبلي
 واللحس لون الشفة اذا كانت تضرب الى السواد قليلا وذلك يستعمل يقال شفة لعساء وفتية ونسوة لعس
 وربما قال نبات العس اذا كثرت وكثف لانه حينئذ يضرب الى السواد وانظر الى الكفاة وقد ظرف
 الرجل بالضم ظرفا فة فهو ظرفيف وقوم ظرفاء وظراف شيخنا عن الصحاح والكيس بوزن الكيل
 ضد الحق والرجل كيس أى ظريف وبابه باع شيخنا عن المختار وخديج بفتح المعجمة وكسر الدال المحارنى
 الانصارى ذكره انما سوى والمحرقة بضم الحاء المهملة وفتح الراء والقاف لقب لبطن من جهينة شيخنا
 عن خط الزبلي (قوله سواء كانت للعرب أو للجم) وما ذكره القدرورى من وضع الخلاف فى معتقة
 العرب اتفاقا بين (قوله وعند ابى يوسف حكمه حكم ابيه) لان النسب الى الاب كما اذا كان عربيا
 بخلاف ما اذا كان الاب عبدا لانه هاتك معنى ولمحان وللاء العتاقه قوى معتبر فى حق الاحكام حتى
 اعتبرت الكفاة فيه والنسب فى حق العجم ضعيف لتضييعهم انسابهم ولهذا لا تعتبر الكفاة بالنسب
 بينهم والضعيف لا يعارض القوى بخلاف ما اذا كان الاب عربيا لان انساب العرب قوية معتبرة فى حكم
 الكفاة والعقل لا يكون تناصرهم بها أى بالنسب فأغنت عن الولاء واجمعوا انهم موالو كانوا معتقين
 أو كان الاب معتقا ولا مولى مولاة أو كان الاب عربيا والام معتقة كان الولد تبعا للاب وكذا اذا كانا
 عربيين أو عجميين أو كان احدهما عجميا والاخر عربيا زبلي ودرر ومعنى قوله اعتبرت الكفاة
 فيه ان الناس يتفانون بالعتاقه ويعتبرونها فى الكفاة فن له أب واحد فى الحرية لا يكون كفوا لمن له
 أبوان فيها عناية (قوله ومعتق أمه) أو عصبة كذا بخط شيخنا (قوله لمعتق أمه) اذ لا ولا عليه موالى
 الام عند ابى يوسف كذا بخط شيخنا (قوله اذا لم يترك عصبة) أى نسيبة كذا بخط شيخنا (قوله يكون
 منسوب الى موالى الام بالاتفاق) اعلم ان الام ان كانت حرة أصلية بمعنى عدم الرق فى أصلها فلا ولا على
 ولدها كما فى الدرر والمحصل ان الصور خمس اربعة منها على الوفاق والخامسة على الخلاف الاولى حران
 اصلان لم يكن فى نسبهما رقيق لا ولا على ولدهما الثانية معتقان أو فى أصلهما معتق الولاء لقوم الاب
 الثالثة الاب معتق أو فى أصله رق والام حرة الاصل بمعنى عدم الرق فى أصلها عريية كانت أولا ولا ولا على
 الولد لقوم الاب الرابعة الام معتقة والاب حرة الاصل أى لم يكن معتقا ولا فى أصله رق فان عربيا فلا ولا
 على ولده لقوم الام وان لم يكن عربيا وهى الخامسة المختلف فيها عند ابى حنيفة ومحمد الولاء لقوم الام
 وعند ابى يوسف لا ولا عليه (تمت) ذكر فى تنوير الابصار من باب الولى انه البالغ العاقل الوارث
 قال شيخنا تقييده بالوارث يخرج مانبه عليه صاحب الدرر من ان الام اذا كانت حرة أصلية فلا ولا على
 ولدها وعليه فعتق الاب أو عصبة لا يلى انكاحها وتليه أمه مع وجوده هـ (قوله مقدم على ذوى

(جرولاء ابنه الى مواليه) حر (عجمي)
 لم يعتقه أحد (تزوج معتقة) سواء
 كانت للعرب أو للجم وسواء كانت
 عربية أو عجمية (فولدت) منه ولدا
 (فولاء ولدها لمواليها وان كان له)
 أى للجمي (ولاء المولاة) بأن ولى
 رجلا عندهما وعند ابى يوسف
 حكمه حكم ابيه حتى لو ترك هذا الولد
 عمة أو خالة ومعتق أمه فبرائه لو ارثه
 عنده لماعتق أمه وعندهما للمعتق
 اذا لم يترك عصبة بطريق الولاء وانما
 قبل بالجمي لانه لو كان عربيا كان
 الولد منسوب الى قوم ابيه والتقييد
 بالحر اشارة الى انه لو كان الاب عيدا
 يكون منسوب الى موالى الام بالاتفاق
 (والمعتق مقدم) فى الارث (على
 ذوى الارحام) حتى لو اعتق رجل
 عبده ثم مات المعتق وترك المعتق
 وخالته أو عمة أو نحوهما يرث المعتق
 دون الخالة والعمة ونحوهما
 (والمعتق)

الارحام) وعلى الرد على ذوى المهام كما سيذكر. كذا بخط شيخنا وادبه ما سألني من قول الشارح فان كان هناك صاحب فرض فله الباقي بعد فرضه أى فلا معتق الباقي بعد فرضه وحيث كان هذا الحكم اعني كون المعتق مقدما على الرد على ذوى السهام مصرح به في كلام الشارح فعزوه لازيالي حيث ذكر كما وقع في كلام بعضهم غير مستحسن (قوله مؤخر عن العصبية النسبية) علامة قوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض فجعلنا العصبية النسبية مثل النسبية عند عدمها فتقدم العصبية النسبية على من تقدم عليه العصبية النسبية وتأخر عن تأخر عنه العصبية تبين (قوله وليس للنساء الخ) اثبت هنا الولاء للنساء فيما اعتقن ونفاه عنهن فيمن اعتقه غيرهن حتى لا يرثن الولاء من أعتقه مورثن لان الولاء لا يجري فيه الارث وانما اثبت للعصبية بطريق الخلافة والخلافة انما تتحقق ممن تتحقق منه النصرة والنصرة تتحقق من الذكور دون الاناث الا ترى ان النساء لا يدخلن في العاقلة ليتحملن الدين كما تتحمل الرجال لعدم النصرة منهن فاذا كان ثبوته بطريق الخلافة يقدم الاقرب فالاقرب من عصبية المعتق فيقوم مقامه كالارث حتى لو ترك أباه مولاه وابن مولاه كان الولاء لابن ولوترك جده مولاه وأخاه مولاه كان الولاء لجده لانه الاقرب في العصبية وفي الاولى خلاف لابي يوسف فانه يعطى للاب السادس والباقي للابن وفي الثانية خلاف من يرى توريث الاخوة مع الجد وكذا الولاء لابن المعتقة بكسر التاء دور اخيهما وعقل جنائيتها على اخيهما لانه من قوم ابيهما وجنايته معتقة بفتح التاء بجنايتها فيكون عليهم اى فيكون العقل على قوم ابيهما وابن المعتقة بكسر التاء ليس من قوم ابيهما وروى ابي بن ابي طالب وزبير بن العوام اختصا الى عثمان في معتق صفية بفتح التاء بنت عبد المطلب حين مات فقال على هو مولى عمى فانا احق بآرثه لاني اعقل عنها وعنائه وقال ان زبير هو مولى اى فانا ارثها فكذا ارث معتقة ففتى عثمان بالولاء لاربي وبالعقل على ولوترك المعتق بفتح التاء ابن مولاه وابن ابن مولاه كان الولاء لابن دون ابن الابن لاروى عن جماعة من الصحابة منهم عمرو بن عبد الله بن مسعود انهم قالوا الولاء للكبرى لا لبراولاد المعتق والمراد اقربهم نسباً لا اكبرهم سناً زيلعي الا ترى ان المعتق اذا مات وترك ابنين صغيرا وكبيرا ثم مات المعتق فالولاء لاي منهما نصفين لا ستواهما في القرب الى الميت من حيث النسب والصلب اقرب فيستحق الجميع عناية والكبير بضم الكاف وسكون الباء قال الجوهري وفي الحديث الولاء للكبر وهو ان يموت الرجل ويترك ابنا وابن ابن فالولاء للابن دون ابن الابن اه بقى ان يقال ما سبق من قول المصنف وليس للنساء من الولاء الخ قال في اذنايه هذا اللفظ ورد الحديث عنه عليه السلام وفي آخره اوجروا مع معتقه وتعبه العيني بانه حديث منكر لا اصل له (تقمة) مات المعتق ولم يترك الابنة المعتقة فلان في ظاهر الرواية ويوضع ماله في بيت المال وبعض مشايخنا فتى بدفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكانت اولى من بيت المال وكذا البنت والابن من الرضاع كذا في النهاية قال في الدرر جري عليه في الاشهاد واقربه المصنف انتهى بتصرف وذكر القهستاني مانصه وعن نجم الاثمة ان ذوى الارحام يرثون في زماننا اذا ليكر للمعتق وارث كما في المنية اه (قوله الاما اعتق الخ) عبر بالموضوعه لما يعقل لان الرقيق بمنزلة الميت المحق بالمجاد نظيره قوله تعالى والذين هم لفرور جهم حافظون الاعلى ازواجهم او ما ملكت ايمانهم وبه دعتهم عبر عن في اواعتق من اعتقن لانه صار بالمعتق حيا كما يدرى في التكملة (قوله اوجروا مع معتقه) بأن زوجته عبداه بمعتقه قوم فولاء ولدهما الى امه فلواعتقت عبدها جروا لانه الى مولاه والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل في ولأه الموالاة) * من والاه موالاة وولاء بمعنى تابعه هذا معناه لغة ونحوه ان يقول رجل غريب ليس لي عشرة ولا ناصر فانضم اليك والى عشرتك حتى اعدم من جاعتك فتدبر في وتدفع عنى نواصي وان مت كان ميراثي لك فينقد بينهما عقد موالاة ويكون بمنزلة الموصى له بجميع المال ينفذ ايضا واذ لم يكن له وارث جوى عن شرح الاسيحابي وقوله ويكون بمنزلة الموصى له بجميع المال الخ

(مؤخر عن العصبية النسبية) حتى لو اعتق رجل عبده فمات المعتق وترك ابنا وأخا وعصبية غيرهما وترك المعتق يرث الابن أو الاخ دون المعتق وان لم يكن له عصبية من النسب فان كان هناك صاحب فرض فله الباقي بعد فرضه وان لم يكن صاحب فرض فسيراثه للمعتق قوله عن العصبية النسبية احترازا عن العصبية النسبية وهو مولى الموالاة فان المعتق مقدم عليه (فان مات المولى) بعد الاعتاق (ثم مات المعتق) ولم يترك صاحب فرض ولا عصبية (فيراثه لا قرب عصبية المولى) اى بان مات المولى وترك ابنا وأبا يكون ميراثه لابن دون الاب عندهما وعند ابي يوسف للاب السادس والباقي للابن (وليس للاب من الولاء الا) ولأه (ما اعتق) بان اعتقت امرأة عبدان ففرض وعصبية نسبية (أو اعتق من اعتقن) بان اعتقت امرأة عبدان ثم اعتق معتقه اعبدت فمات العبد المعتق ثم مات المولى (من كان من معتق معتقه) اى بان كان من معتق معتقه (أو جروا مع معتقه) (فصل في ولأه الموالاة) *

بقضى ثبوت الارث بالموالاة وان اختلف الدين وفي الدرر ما يخالفه ثم شرط صحة هذه الموالاة ان يشترط
الميراث والعقل لان هذا العقد يقع على ذلك فلا بد من ذكره في العقد وان يكون مجهول النسب وان
لا يكون عليه ولاء عتاقة ولا ولاء موالاة قد عقل عنه وان يكون حرا بالغاعا فلا يدخل فيه أولاده
الصغار ومن يولد له بعد عقد الموالاة ولو عقد مع الصغير ومع العبد لا يجوز الا باذن الاب والمولى كذا في
الزيلي ومن الشروط ان لا يكون عقل عنه بيت المال كما في الدرر واعلم ان اشتراط كونه مجهول النسب يعني
عماد ذكره ازيلعي وغيره من شرط ان لا يكون الاسفل عربيا لان العرب انسابهم معلومة بقي ان يقال ما حكاها
الزيادي عن بعضهم من عدم اشتراط كونه مجهول النسب يتخرج عليه ما في الظهيرية اسلم رجل على يد
رجل ووالاه ابن كبير اسلم على يد رجل آخر ووالاه أيضا فوالاه كل للذي والاه لان كلا ذوا ولاء بنفسه
فهما كاب وابن اعني كلار رجل قال العلامة المحوى وبهذا تبين ان كون الاسفل مجهول النسب ليس
بشرط لصحة الموالاة اه وكذا الوافي ذكر عند قول صاحب الدرر والى صبي عاقل باذن أبيه او وصيه صح
فقال من هنا يفهم ان ذكر مجهولية النسب على سبيل العادة لا على سبيل الشرطية لكن تعقبه الشيخ
شاهين فقال وفيه نظر لان الجهولية شرط فلا تنبى على معلوم النسب ولا موالاة والسبي العاقل اذا والى
باذن أبيه او وصيه يكون ولاء الموالاة له لا عليه كما فهمه المحشى اذ واقره شيخنا (قوله يتوارثان من
الجانبيين) اي جازان يرث أحدهما صاحبه اذ حقيقة التفاعل متبعية واعلم ان صحة شرط التوارث
من الجانبيين ذكر في غير ما كتاب من غير خلاف كالجوهرة والمبسوط والمجندى ولكن نقل المقدسي عن
ابن الضياء مانصه ولو كان رجلا ليس له ما وارث مسلم وهما مسلمان في دار الاسلام فوالى أحدهما
صاحبه ثم ووالاه الآخر فعند أبي حنيفة يصير الثاني مولى الاول ويطل ولاء الاول فلا كل منهما
مولى لصاحبه شرعا لئلا يفلت فملى هذا المولى الى شخص شخص بشرط التوارث من الجانبيين بان وقع اشتراط
ذلك بكلام واحد مان قال واليتك على ان يكون التوارث بيني وبينك من الجانبيين فتقبل الآخر ذلك
لا يصح عند الامام بناء على ما ذكره ابن الضياء (قوله بخلاف ولاء العتاقة) حيث لا يرث الا الاعلى وقد
يرث كل منهما صاحبه باعتبار اعتاقه له كما اذا اشترى مستأمن عبدا دار الاسلام فاعتقه ثم رجع
المستأمن الى دار الحرب فسي فاشترى عتيقه فاعتقه فكل منهما ما يكون مولى صاحبه وكذا الذي اذا
أعتق عبده الذي ثم هرب سيده ناقضا للعهد الى دار الحرب فسي فاشترى عتيقه فاعتقه فكل منهما ما
يكون مولى صاحبه وكذا الوارثت امرأة بعد اعتاق عبدها ونكحت ثم سببت فاشترى عتيقه فاعتقها
فاسلمت شرعا لئلا يفلت (قوله ميزه بفصل) وأخره لان ولاء العتاقة أقوى ولهذا لم يختلف في كون ولاء
العتاقة سبب الارث بخلاف ولاء الموالاة لبطانته عند الامام مالك والشافعي (قوله أسلم رجل الخ)
ليس الاسلام بشرط فتجوز موالاة المسلم الذي وعكسه در ومثله في الشرب لئلا يفلت عن البدائع معلل بان
الموالاة بمنزلة الوصية بالمال (قوله آخر ذوى الارحام) معناه انه مؤخر عنهم عني (قوله وان مات
الاعلى فبرائهم الخ) أي ميراث الاسفل (قوله وقال الشافعي الموالاة ليس بشئ شرعا) وبه قال مالك لتو له
تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله قيل انها نزلت ناسخة لقوله تعالى والذين عاقدت
ايمانكم فآتوهم نصيبهم والمراد عقد الموالاة نقل عن أئمة التفسير وروى عن عمرو بن عبد الله بن مسعود
وابن عباس مثل مذهبنا ولم يرو عن غيرهم خلاف ذلك فكان اجماعا ولانه اذا لم يكن له وارث كان له
ان يضع ماله حيث شاء اذ ليس فيه ابطال حق احد معين وبيت المال ليس بوارث ولا مستحق وانما يوضع
فيه مال ضائع ليتصرف فيه الامام اذا لم يتصرف صاحبه فاذا تصرف فيه صاحبه كان تصرفه أولى من
تصرف الامام وقولهم ان الآية منسوخة بقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض قلنا الذي ورد
انها منسوخة في حق التقديم فانهم كانوا يقدمون على أولاد الارحام فتمسكوا بذلك التقديم وما تمسكوا به من
قوله عليه السلام لاحلف في الاسلام المراد به الحلف الذي كانوا يتعاهدون عليه في الجاهلية من قولهم

وهو يخالف ولاء العتاقة بأشياء
منها ان في ولاء الموالاة يتوارثان من
الجانبيين اذا اتفقا على توريث كل
واحد من صاحبه بخلاف ولاء
العتاقة ومنها أن ولاء الموالاة يحتمل
العسخ قبل أن يعقل عنه وولاء
العتاقة لا يحتمله ومنها انه متأخر عن
ذوى الارحام وولاء العتاقة مقدم
عليهم فلذلك ميزه بفصل على حدة اذا
(أسلم رجل على يد رجل ووالاه على
ان يرثه) اي الذي أسلم بان قال
وايتك على اني ان مت فبرائ لك
(و) على أن (يعقل عنه) اي قال ان
جنب فعلى عليك وقبل الآخر منه
(او) اسلم (على يد غيره ووالاه) اي
الرجل على ما بيننا (صح) العقد
(وعقله على مولاة) أي دبه على
الاعلى (وارثه له ان لم يكن له) أي
للاسفل (وارث) نكرة في موضع
النفي فيعم جنس الورثة من أصحاب
المرأئض والعصبات النسبية
والسببية وذوى الارحام (وهو) اي
مولى الموالاة (آخر ذوى الارحام)
في استحقاق الميراث وان مات الاعلى
فبرائهم لا قرب عصبات الاعلى كما في
ولاء العتاقة كذا في الذخيرة وقال
الشافعي الموالاة ليس بشئ شرعا حتى
لا يرث ولا يعقل عنه

قوله فانهم كانوا يقدمون الخ عبارة
ان زياد فانهم كانوا يقدمونه بالبعض
على اولى الارحام انتهت فتقول المحشى
على اولاد الارحام صوابه على اولى
الارحام كما لا يخفى اه

هدمى هدمك ودمى دمك ترثى وأرثك فكان ذلك للتناصر على الحق والباطل ولتقديمه بالارث على القريب فخطر الاسلام التناصر على الباطل وأوجب التعاون على البر والتقوى وقدم القريب عليه بالارث زباجى قال فى الصحاح يقال دماؤهم بينهم هدم أى هدر وهدم أى هدم أيضاً اذ لم يؤدوا اه وقال ابن الاثير والهدم بالسكون وبالفتح أى هاهوا هادرم القتل يقال دماؤهم بينهم هدم أى مهدرة والمعنى ان طلب دمكم فقد طلب دمي وان اهدردمكم فقد اهدردمي لاستحكام الالفة بيننا الخ (قوله وله أن ينتقل عنه) لان العقد غير لازم كالوصية والوكالة عيني (قوله بمحض من الآخر) كما فى عزل الوكيل قصد اذ ان عزل الوكيل حال غيبته مقصود لا يصح عزى والمراد من المحضرة العلم حتى اذا وجد العلم بالاحضور كفى ثمره بلالية عن غاية البيان بخلاف ما اذا عقد الاسفل الموالاة مع غيره بغير محض من الاول حيث يصح وينسخ العقد الاول لانه فسخ حكى فلا يشترط فيه العلم كما فى الوكالة والمضاربة والشركة ونظير العزل المحكى فى الوكالة ما لو أعتق العبد الذى وكله ببيعته سنانية (قوله لم يكن للأسفل ان يتحول بولائه الى غيره) وكذا لا يتحول ولده بعد ما تحمل الجنانية عن أبيه وذا اذا عقل عن ولده لم يكن لكل واحد منهما أن يتحول الى غيره لانهما كن شخص واحد فى حكم الولاء زباجى (قوله وليس للمعتق ان يوالى احدا) لار لواء العتاقة لازم لا يمتثل النقص فان قلت هذا يشكل بما ذكره الشارح عند قول المصنف وارثه انه ان لم يكن له وارث حيث ذكر ان الوارث يع جنس الوثة حتى العصبية السببية ووجه الاشكال انه لا يكون له عصبية سببية الا اذا كان معتقاً قلت هذا الاشكال اعما يتجه ان لو كان قوله وليس للمعتق ان يوالى احدا على اطلاقه واما ان حمل على ما اذا كان المعتق او عصبية موجودا فلا (قوله ولولوالت امرأة الخ) وكذا الواقرت انهما مولاة فلان ومعهما صغير لا يعرف له أب صح اقرارها على نفسها وتبعها ولدها عيني (قوله فولدت) أى ولدا لا يعرف له أب زباجى (قوله وهالا لا يندعها) لان الام لا ولاية لها فى ماله فاولى ان لا يكون لها فى نفسه وله ان الولاء كالنسب وهو مع محض فى حق صغير لا يدرى له أب فتملكه الام كنبول الهبة (تقنة) قال فى المحيط لم يدكرى الكتاب ما اذا سلم رجل على يد حربي ووالاه وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز ان يكون للحربي ولواء العتقة يندفع على المسلم فكذا واء الموالاة كما فى الذى وقيل لا يصح لان فى عقد الموالاة مع المحربي تناصر المحربي ووالاه وقد بينا عنه بخلاف الذى واستشكله فى الدرر بان الارث لازم للولاء وقد عبر ان اختلاف الديين مانع من الارث اللهم الا أن يقال معناه ان سبب الارث ثبت فى ذلك الوقت لكن لا يظهر الا دارالمانع ككفر العصبية او صاحب الفرض مانع من الارث فار زال قبل الموت يعود المنسوع اه والمراد من قوله لم يدكر فى الكتاب مختصم القدورى فانه من الاعلام الغالبة له عندنا لهاء كما انه من الاعلام الغالبة للقرآن عند الاصوابين وكل سببويه عند النجاة عزى والله سبحانه وتعالى اعلم

(وله) أى للأسفل (ان ينتقل عنه)
 أى عن المولى الاعلى (الى غيره بمحض من الآخر) وهو الاعلى (ما لم يعمل من الاعلى عنه) أى عن الاسفل وكذا للاعلى أن يرأى عن ولائه وانما قيد بغيره ما لم يعقل لانه اذا عقل الاعلى عن الاسفل ونحمل جنانيه عنه أو عن ولده لم يكن للأسفل أن يتحول بولائه الى غيره (وليس للمعتق) على اعط اسم المفعول (أن يوالى أحدا ولوالت امرأة فولدت ببعها) الولد (فيه) وقال لا يتبعها
 * (كتاب الاكراه)
 * (كتاب الاكراه) من حيث الندرة المناسبة بين الكتابين من حيث الندرة والعروض وهو مصدر أكرهه اذا كرهه على أمر يكرهه ولا يريد به والكره بالفتح

(كتاب الاكراه) * (كتاب الاكراه) *

(قوله المناسبة بين الكتابين من حيث الندرة) اقول فيه تأمل حموى وجه التأمل ما فهمه المحشى من ان المنظور اليه فى وجه المناسبة الولاء مطلقا وليس كذلك بل خصوص ولواء المعاقدة ولا شك فى ندرته (قوله اذا حله على امر يكرهه ولا يريد) أى لغة سواء كان له قدرة على تحقيق ما هذبه او لا وسواء خاف الفاعل وقوعه او لا وسواء كان الفاعل ممتنعاً عن الفعل لمحق لشمع او العبدام لا (قوله واكرهه بالفتح) قال فى مختار الصحاح كرهت الشي من باب سلم وكرهية ايضا فهو شئ كرهه ومكرهه والكرهية الشدة فى الحرب وقال الفراء الكره بانضم المشقة وبالفتح الا كراه يقال قام على كراهى على مشقة واقامه فلان على كراهى اكرهه على القيام وقال الكسائى هما الغتان بمعنى واحدوا كرهه على كذا حله عليه كراهه وكرهت

اليه الشيء تكريمه اذ حبيته اليه واستكرهت الشيء اه ونقل المحوى عن المغرب بالعز والى الزجاج
ان كل ما في القرآن من الكره بالضم فالفتح فيه جائز لا قوله تعالى في سورة البقرة كتب عليكم القتال
وهو كره لكم اه (قوله اسم منه) اى اسم مصدر محوى (قوله وفي الشرع الخ) اعلم ان الزيلعي عكس
الطريقة المألوفة للمصنفين حيث ذكر المعنى اللغوي للاكراه بعد الشرعي (قوله فيزول به الرضا) اى مع
بقاء اصل الاختيار لكنه ان كان الاكراه بالمعنى فساد اختياره والا فلا كما سيذكره الشارح فالحاصل ان
عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار في جميع صورها ثابت لكنه في بعض الصور يفسد
الاختيار وفي بعضها لا يفسد ولهذا قال صدر الشريعة في التلخيص وهو اى الاكراه اما المعنى بان يكون
بفوت النفس او العضو وهذا معدوم للرضا مفسد لا للاختيار واما غير المعنى بان يكون بحبس او قيد
او ضرب وهذا معدوم للرضا غير مفسد للاختيار لا يقال يشكك على هذا حينئذ قوله في الوقاية هو فعل
يوقعه بغيره فيفوت به رضاه او يفسد اختياره حيث جعل قسم الشيء قسمياله لان مراده فيفوت به رضاه
ولا يفسد اختياره بقرينة المقابلة فلا يكون فيه جعل قسم الشيء قسمياله كما ذكره عزمي فيسقط اعتراض
صاحب الدرر وقول عزمي في الجواب مراده فيفوت به رضاه ولا يفسد اى ان كان الاكراه بغير المعنى
او يفسد اختياره ان كان به وعلى ما في الوقاية جرى في النقاية و اشار القهستاني الى ان في التعريف اكتفاء
حيث قال ثم افادت به الرضا نوعان اشار اليهما بطريق الاكتفاء الخ (قوله ثم يفسد به اختياره) ان كان
لمعنى بان كان بفوت النفس او العضو ثم الظاهر من كلام الشارح ان الاكراه نوعان وبه صرح في البدائع
على ما نقله السيد المحوى ونسبه الاكراه نوعان نوع يوجب الاجزاء كالقتل والقطع والضرب الذي يخاف منه
تلف النفس او العضو قل الشرب او كثرة هذا النوع من الاكراه يسمى اكراهانا ما ونوع لا يوجب الاجزاء
والاضطرار وهو الحبس والقيد والضرب الذي لا يخاف منه التلف وليس فيه تقدير لازم سوى ان
يلحقه منه الاغتمام وهذا النوع من الاكراه يسمى اكراهانا قضا اه ولا يؤثر هذا النوع من الاكراه الا
في تصرف يحتاج فيه الى الرضا كالبيع والاجارة والاقرار الا ترى ان الهزل يؤثر فيه لعدم الرضا حتى
لا ينفذه منه فكذا مع هذا الاكراه لانه ينعدم به الرضا والاول يؤثر في الكل فيضاف فعله الى المكروه
فيصير كانه فعله والمكروه آله فله فيما يصلح ان يكون آله كانه كان تلف النفس والمال وان لم يصلح ان يكون آله
اقتصر الفعل على المكروه فيصير كانه فعله باختياره من غير اكراه وذلك مثل الاقوال والا كل لان
الانسان لا يتكلم بلسان غيره ولا يابى كل بفم غيره فلا يكون مضافا الى غير المتكلم والا كل اذا كان فيه
اتلاف فيضاف اليه من حيث الاتلاف لصلاحيته آله فله فيه حتى اذا كرهه على العتق يقع كانه اوقعه
باختياره حتى يكون الولاية ويضاف الى المكروه من حيث الاتلاف فيرجع عليه بقيمته وكذا لو كرهه
على الطلاق يقع ويرجع عليه ان كان فيه اتلاف بان كان قبل الدخول ولو كره المرأة على قبول الطلاق
بالمال فقبلت يقع الطلاق ولا يلزمها المال لعدم الرضا لان الرضا في حق المال شرط دون الطلاق زيلعي
(قوله ولا يسقط عنه الخطاب) لان المكروه مبتلى والابتلاء يصح في الخطاب الا ترى انه متردد بين فرض
وخطر وخصه وبأثم مرة ويؤخر أخرى وهو دليل الخطاب وبقاء الاهلية درر (قوله وشرطه ما هدد به)
الخ) وكون الشيء المكروه به تلف نفس او عضو او موجد غايما يعدم الرضا وهذا دنى مراتب الاكراه كما سبق
وهو يختلف باختلاف الاشخاص فان الاشراف يعمون بمجرد الكلام العنيف والاراذل ربما لا يعمون
الا بالضرب المبرح وكون المكروه ممتنع عما كرهه عليه قبله اما الحقه كبيع ماله او محق شخص آخر كاتلاف
مال الغير او محق الشرع كشرب الخمر والزنى تنوير وشرحه (قوله على تحقيق ما هدد به) قال شيخنا ظاهره
ان التهديد شرط وليس كذلك ولهذا قال في الاختيار آخوالكتاب ولو أمره ولم يكرهه الا انه يخاف القتل
ان لم يفعل فهو في حكم المكروه لان الاجزاء باعتبار الخوف وقد تحقق اه ومثله في منية المفتى على ما نقل
عنه في الاشباه ونصه امر السلطان اكراه وان لم يتوعده وامر غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يمتثل امره

اسم منه وفي الشرع (هو فعل زيلعي)
الانسان بغيره فيزول به الرضا ثم يفسد
به اختياره ان كان لمعنى والا لا يفسد
ولا يزول به أهلية المكروه ولا يسقط
عنه الخطاب (وشرطه ما هدد به)
المكروه على تحقيق ما هدد به

يقتله أو يقطع يده أو يضر به ضرر باخفاف منه تلف نفسه أو عضوه اه واعلم ان خوف تلف العضو صادق بالاثمة وبه صرح في الاختيار (قوله وخوفه) لاجابة اليه للاستغناء عنه بقول المصنف وخوف المكره جوى (قوله وحكمه وهو اربعة اوصاف او اربعة اوصاف) يتضرر المراد بغيرهما جوى واقول اراد به الفرض والمحظوران افعال المكره مترددة بين فرض وحظر وابطاح و رخصة كما ذكره الزيلعي وغيره (قوله يثبت عند وجود شرطه) خبر قوله وحكمه جوى (قوله خير) يعني بعد زوال الاكراه لان صحة هذه العقود تعتمد الرضا والا كراهه يفسد وكذا الاقرار جعل صحة حالة الاختيار لترجح جانب الصدق وعند الاكراه يترجح جانب الكذب عيني (قوله أو يفسد) هذا اذا كان يحتمل الفسخ كالبيع والشراء والاجارة وصححه وبراءته مديونه وكفيله وهبته واقراره اما لا يحتمل الفسخ فسمي حكمه (قوله بحبس يوم) فيه اشارة الى ان الحبس المديد ما زاد على يوم وهكذا يستفاد من عبارة العيني تبعا للزيلعي (قوله أو ضرب سوط) اوسوطين الاعلى العين والذا كبر كما صرح به (قوله والمحدث الحبس الخ) اختلف في الاكراه بحبس الوالدين والاولاد في الزيلعي لا بعد اكرهه لان ليس بمجبى ولا بعدم الرضا بخلاف حبس نفسه ومثله في البرهان عن الميسوق قال العلامة المقدسي وهو العباس وفي الاستحسان اكرهه ولا ينفذ شيء من التصرفات لان حبس أبيه يلحقه بد من الحزن ما يلحقه بحبس نفسه او اكثر فالولد البار يسعى في تخليص أبيه من السجن وان كان يعلم انه يحبس فما في الزيلعي ايسر بحسب كذا في الشرع بلالية وفي تكملة المحرر للطوري عن المحيط اكره بحبس أبيه او عبده فهو اكره استحسانا ولا فرق بين الوالدين والولد وهو المعتقد وكذا يصير مكرها لو هدد بحبس ذى رحم محرم كفى القهستاني (قوله ويثبت به الملك عند القبض) فلو كان المبيع عبدا فقبضه المشتري من المكره على البيع واستغنه فابى ينفذ عقده درر وكذا التمييز والاستيلاء بشرعية بلالية ويلزم المشتري القيمة يوم العقب فهتاني وما سبق عن الدرر من تقييده المسئلة بقوله فقبضه المشتري الخ يشتر الى ما في القهستاني من انه نواعقه قبل القبض لم يصح ونفسه باع مكرها والمشتري غير مكره لم يصح استغنه قبل القبض وأما العكس فينفذ اعتناق كل منهما قبله وان استغنا معا قبله فاعتناق البائع اولى اه معز بالذهبي وعلم ان بيع المكره يخالف البيع العاسدي اربعة مواضع يجوز بالا جازة ينقصر نصرفه المشتري تعتبر القيمة وف الاعتناق دون القبض الثمن والممن امانة في يد المكره وفي الفاسد بخلافه شرعية بلالية عن المجتبى (قوله بسبب فقدان شرطه) وهو التراضي لان الاكراه ملقيا بعدم الرضا (قوله وعند زوال يثبت الخ) لانه موقوف على الاجازة والموقوف قبل الاجازة لا يفيد الملك ولنا ان ركن البيع صدر من اهله مضافا الى محله والفساد لعقد شرطه وهو التراضي وفوات الشرط نأثيره في فساد العقد لا التوقف وانما هذا لا يرتفع الفساد وهو عدم التراضي كسائر اليماعات الفاسدة لا يندلج لقطع حق استرداد البائع وان تداولته الايدي بخلاف سائر اليماعات الفاسدة لان الفساد فيها الحق الله تعالى وقد تعلق بالبيع الثاني حق العبد وحقه مقدم لما حجه باذنه امانه الرد لمحق العبد وهو ما ساء فلا يبطل حق الاول لمحق الثاني زيلعي واعلم ان بيع الوفاء حكى ان يلى هنافيه اقوالا والفقوى على انه بيع جائز مبد بعض الاحكام وهو الانتفاع به دون البعض وهو البيع لمحااجة الناس اليه ثم نقل عن السكاكي تصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ان ذكر شرط الفسخ في البيع ففسد لبيع وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المعية اجاز البيع ويلزمه الوفاء بالمعاد لان المواعيد قد تكون لازمة المخ وفي الفتاوى المحيرة معز بالفتاوى ان الهدى ان العتوى على ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان اوفى بمثل ثمنه فابى يفسخ معه البيع يكون باناء يثبت كان الثمن ثمن المثل او ثمن يسير اه واعلم ان المشتري وفاء اذا باع باناء أو وفاء وذهب لا يصح واذا مات المشتري وفاء فورته يقومون مقامه في احكام الوفاء كذا ذكره عماد الدين وغيره قال

وخوفه (سلطانا كان اولسا) والذي قاله أبو حنيفة ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان فقد قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وبرهان (و) شرطه (خوف المكره) على لفظ اسم المفعول (وقوع ما هدد به) وذابان يغلب على ظنه انه يفعل له ليصير به مجبولا على ما دعى اليه من الفعل وحكمه وهو الرخصة أو الاباحة أو غيرهما على ما سياتي مفصلا ان شاء الله تعالى يثبت عند وجود شرطه (فلو اكرهه على بيع) ماله (أو شراء) السابعة (أو اقرار) بان اكرهه على أن يقول لزيد على ألف درهم (أو اجارة) بان اكرهه على أن يؤجر داره (بقتل) متعلق باكرهه (أو ضرب شديد أو حبس مديد) ففعل (خير بين ان يعنى البيع) أو الشراء أو الافرار والاجارة (أو يفسد) بخلاف ما اذا اكرهه بحبس يوم أو فريد يوم أو ضرب دما لا يكون اكرها الا اذا كان المكره صاحب عز ومرتبة يعلم انه يستعز به افوات الرضا قال في الميسوق والمحدث الحبس الذي هو اكره ما يحى الانتماء اليه به وبالضرب الذي هو اكره ما يحدث منه الالم الشديد وليس فيه حد لا يزداد عليه ولا ينقص منه ولكن على قدر ما يرى الحاكم اذ ارفع ذلك اليه (ويثبت به) أي بكل واحد من البيع والشراء ونحوهما (الملك) مطلقا سواء كان ملك عين أو ملك منهعة (عند القبض للفساد) أي يثبت عند القبض وان كان مكرها عنده لا جعل فساد تمكن في العقد بسبب فقدان شرطه وهو التراضي وعند زوال لا يثبت بلا اجازة وتراض

في الشرية ليلية وهل كذلك ورثة البائع وفاء فليست يربى ان ورثة البائع يقومون مقامه كورثة
المشتري نظرا لحاجب الرهن الخ قال شيخنا صرح أحمد بن يونس بأنه اذا مات البائع ينقطع حكم الشرط بموته
لانه يبيع فيه اقاله وشرطها بقاء المتعاقدين ولا يمتزلة خيار الشرط وهو لا يورث قال شيخنا فيقدم يعني
ما ذكره أحمد بن يونس على ما في الشرية ليلية من قوله وينبغي الخ لانه صريح اه واعلم ان ما ذكره في
الشرية ليلية جرى عليه في الدر المختار وأقره وقد علمت ما فيه بقي ان يقال ما ذكره ابن يونس من التعليل
في عدم ان الشرط ينقطع حكمه أيضا بموت المشتري وهو مخالف لصريح كلام عماد الدين فندبر (تتمة)
اختلاف في البيع وان رهن فالبيع اولى در عن الملقط قبيل باب الاختلاف في الشهادة وفيه قبيل كتاب
الكفالة معزيا للملقط أيضا اختلافان البيع بات ارفاء جدا وهزل فالقول لمدعي المجد والبتات الا
بقريئة الهزل والوفاء ثم استدرك عليه بما ذكره في الشهادات ان القول لمدعي الوفاء استحسانا اه وفي
تعارض البيئات للبغدادى ذكر ما نصه اقاما البينة فالبينة بينة مدعي الوفاء اه (قوله وقبض الثمن
طوعا اجازة) لوجود الرضا وان قبضه مكرها لا ينفذ لعدم الرضا ورده ان بقي في يده ولم يضمن ان هلك
لانه امانة درر وكذا الوصل المبيع مكرها لا ينفذ البيع شرية ليلية بقي ان يقال مقتضى قوله وقبض الثمن
طوعا اجازة ان يكون بيع المكره موقوفا وقد تقدم انه فاسد جوى (قوله كالتسليم طائعا) بخلاف
ما اذا اكرهه على الهبة دون التسليم وسلم حيث لا يكون اجازة ولو سلم طائعا لان غرض المكره استحقاق
الموهوب له لا مجرد لفظ الهبة والاستحقاق لا يثبت فيها بدون التسليم كان التسليم فيها اخلافا لا كراه
والاستحقاق في البيع يثبت بنفس العقد فلم يكن التسليم فيه داخلا في الاكراه فافتراقا وما في العيني من
قوله والاكراه في البيع يثبت بنفس العقد صدوبه تغيير الاكراه بالاستحقاق كما في الزيلعي والصدقة
كالمدة كما في الشرية ليلية وهذا اذا كان المكره حاضرا وقت التسليم وان لم يكن فلا كراه على الهبة لا يكون
اكراه على التسليم قياسا واستحسانا شرية ليلية (قوله والانع مكره على التسليم) قيد به لما سبق من ان
لتسليم طوعا اجازة (قوله ضمن قيمته) لانه قبضه بعقد فاسد فيكون مضمونا عليه بالقيمة عني فلو ضمن
أحد المشتريين وقد تداوله الايدى نفذ كل شراء كان بعده ولا ينفذ كل ما كان قبله درر وأما داه
لو كان اول المشتريين نفذ الجميع شرية ليلية اما اذا أجاز المكره عقدا منها نفذ الجميع يعني وان كان المخاز
هو الاخير والفرق بين الاجازة والتضمن انه اذا ضمن فأخذ القيمة صار كأنه استرد العين فتبطل
البياعات التي قبله بخلاف أخذ الثمن لانه ليس كأنه أخذ العين بل اجازة فافتراقا فنيل بالفرق بين اجازة
المكره واجازة المغضوب منه فانه اذا أجاز بيعا من البيوع نفذ ما أجازة خاصة بان الغضب لا يزيل
ملكه فكل بيع من هذه البيوع توقف على اجازته لمصادفة ملكه فتكون اجازته احد البيوع فملكها
للعين من المشتري فلا ينفذ ما سواه وأما المشتري من المكره فقد ملكه فالبيع من كل مشترصاده ملكه
فلهذا نفذ البيوع كلها باجازه عقد منها عناية وتبيين (قوله ولا كراه ان يضمن المكره) لانه آله فيما
يرجع الى الاتفاق فيضمن أيهما شاء كالغاصب وغاصب الغاصب عني (قوله ثم يرجع المكره على
المشتري بالقيمة) لانه قام مقام البائع باداء الضمان اليه لان المضمون يصير ملكا للضامن من وقت سبب
الضمان وهو الاكراه (قوله وشرب خمر) فلو من عادته شربها لا يباح له بالا كراهه حيث كان باقيا
على عادته مصر بخلاف ما اذا كان تاب وأقلع وعزم ان لا يعود جوى عن المقدسى (قوله وحل الاقدام)
ووجب قهستانى وهو مستفاد من قول المصنف وأثم بصبره وانما أثم بصبره لانه لما أبيع كان بالامتناع
معاونا لغيره على اتلاف نفسه لان حرمة هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار وفي حالة الضرورة بمقابلة على
أصل المحل بقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه ومن الاضرار العطش اذا لم يستطع الصبر فيحل له شرب الخمر
حالة الاضطرار خاتمة عن أبي نصر بن سلام وذكره الشارح فيما سياتى من الاشرية في اول الكتاب
لكنه انما يأثم اذا علم بالاباحة في هذه الحالة لان في انكشاف المحرمة خفاء لانه أمر يختص بعرفته

(وقبض الثمن طوعا اجازة كالتسليم)
حال كونه طائعا وان هلك المبيع
في يد المشتري وهو غير مكره على
القبض (والبيع مكره) على
التسليم (ضمن) المشتري (فقيمة البائع
ولم يكره) أي للبائع المكره (أن
يضمن المكره) ان شاء ثم يرجع
المكره على المشتري بالقيمة وانما قيد
المكره على المشتري لانه لو كان مكرها
بقوله وهو غير مكره لانه لو كان مكرها
وهذا المبيع في يده من غير تعدد
لا يضمن وبذلك أمانة كذا
في الصغرى (ولو أكره) على اكل
لحم خنزير (لحم) ميتة ودم وشرب
خمر (والاوات بمعنى أو) (بجس أو)
ضرب أو قتل (لذلك وحل)
الاقدام ان أكره (بقتل وقطع) والواو
بمعنى أو أو ضرب بخلاف منه التام
على نفسه أو عضوا من أعضائه (واثم
بصبره) أي لا يسهه ان يصبر على
ما نعهده فان صبر حتى تلبس به يكون
آثما

يبتنى على ما فهمه من ان الاستثناء في كلام الدرر بالنسبة لمسئلة الاكراه وليس كذلك بل هو مستثنى من التعليل الذي ذكره وهو ان قتل المسلم لا يستباح لضرورة ما يعني لا يستباح قتل المسلم لضرورة ما الا اذا كان بطريق الدفع بان صال عليه وعلم انه لو لم يقتله قتلته فحينئذ يستباح قتله دفعاً عن نفسه هذا هو المراد فلا تعلق للاستثناء بمسئلة الاكراه قال في الشرع بلالية وفي المحصر تسامح لانه يقتله باخراجه للسرقه اذ لم يلقها بالصباح عليه وباتيانه حليلته اه (قوله هذا اذا كان محقون الدم) وان لم يكن مسلماً بان كان ذمياً شرعاً بلالية وينبغي ان يكون المستأمن كالذمي (قوله كذا في تجنيس الناصري) تنغيده بالناصرى للاحتراز عن تجنيس المرغيناني صاحب الهداية (قوله وسعه ان يقطع يده) فيه نظر فقد صرح الزيلعي بان له كره على قطع يده غيره لا يرخص له قطعها كما لا يرخص له قتل نفسه راجع باب حد السرقة كذا بخط السيد الجوى لكن نقل شيخنا عن الزيلعي ما نصه وان اكرهه على ان يقطع يده رجل فقطع يده ثم قطع رجله بغير اكراه فمات المقطوع من ذلك يجب القصاص على القاطع والمكره لانه مات بفعلين احدهما استل الى المكره والاخر اقتصر على القاطع فصارا قاتلين له وعند ابي يوسف عليهما الديه في مالهما لان في قطع اليد على المكره الديه عنده فصار نصيب الاخر مالا لضرورة اه (قوله ويقتص من المكره) ولو سلبنا قال في العنايه وأما وجوب القصاص ففيه اربعة اقوال بحسب القسمة العتلية فانه اما ان يجب على المكره والمكره جميعاً ولا يجب على واحد منهما او يجب على المكره وحده او على العكس والاو قول الشافعي والثاني قول ابي يوسف والثالث قول ابي حنيفة ومحمد والاربع قول زفر (قوله على لفظ اسم الفاعل) اطالعه وهو مقيّد بما اذا كان عمداً كما في الدرر والتنوير زاد في الدرر ان يكون المكره بالسكسر مكلفاً ولهذا قال في العنايه ولو كان الاخر صديداً ومجنوناً لا يجب القصاص على احدهما ولا يشترط لوجوب النصاص على المكره بكسر الراء كون المكره بفحها عاقلاً بالغاً ومن هنا سمى صاحب النهاية حيث عز البسوط ان المكره بكسر الراء يقتص وان لم يكن مكلفاً وليس كذلك وانما هو بالنسبة للمكره بفتح الراء يري عن معراج الدراية (قوله وعند ابي يوسف لا يجب القصاص على واحد منهما) لان القتل بقي مقصوداً على المكره من وجه حتى اتم اثم القتل وأضيف الى المكره من وجه من حيث انه حمل المكره عليه فتمكنت الشهية من الجانبيين فلا يجب فيه القصاص فتجب الديه ولا تتحملها العاقلة لانه عمد زاعي وعيني وقوله فتجب الديه أي في مال الاخر ولا شيء على المأمور الا الاثم ويعزر حموي (قوله وقال زفر يجب على المكره) لانه هو المباشرة حقيقة وحكما عني (قوله وقال الشافعي يجب عليهما) اما المكره فلما قاله زفر واما المكره فلحصول التسيب منه الى القتل حيث احدث فيه معنى حاملاً على القتل والسبب انتقام ينزل منزلة المباشرة في حق وجوب النصاص عنده زيلعي (قوله وعلى اعتناق وطلاق الخ) ولو حكما حتى لو اكره ان يجعل الطلاق والعتق بيد الزوجة والعبد وغيرهما فانه يصح طلاق المفروض اليه وعتقه وهما اني ولوا كره على التوكيل به ما فاق وقع الوكيل وقع استحسنانا والقياس ان لا تصح الوكالة لانها تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالباع وجه الاستحسان ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولا يمكن بوجبه فساد فكذا التوكيل ينبغي مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاستقالات فينفذ تصرف الوكيل ويرجع الموكل على المكره بما اتلف عليه استحساناً زيلعي (قوله وقع العتق والطلاق) وكذا النكاح لانه ما زاد على مهر مثلها لا يلزمه قهراً متاني لان هذه العقود تصح عندنا قياساً على صحتها مع النكاح وعند الشافعي لا تصح وكذا لو اكره على النذر صم وزم لانه لا يحتمل الفسخ فلا يعمل فيه الا كراه وهو من اللاتي هزلن جد ولا يرجع بما زمه لانه لا مطالبة له في الدنيا وكذا لو اكره على اليمين والظهار لا يعمل فيهما الا كراه لعدم احتمالهما الفسخ وكذا لو اكره على الرجعة او الایلاء دررفان قريها وكفر لم يرجع على المكره بشئ لانه اني بضد ما اكرهه عليه عنايه ولو بان بعد مضي اربعة اشهر ولم يكن دخل بها زمه نصف المهر وليس له ان يرجع على

هذا اذا كان محقون الدم وان كان
مباح الدم فأكرهه على قتله لا يكون
اكرهاها وبالترك يكون آثماً كذا
في تجنيس الناصري وانما قال على
قتل لانه لو قال السلطان لرجل اقطع
يد فلان ولا قتلتك وسعه ان يقطع
يده (ويقتص من المكره) أي دون المكره
اسم الفاعل (فقط) أي لا يجب
عندهما وعند ابي يوسف لا يجب
القصاص على واحد منهما وقال
يجب على المكره دون المكره (و) لو اكره
الشافعي يجب عليهما (و) (وطلاق)
(على اعتناق) عتبه (و) العتق
امرأته (ففعل وقع) العتق
والطلاق عندنا

على المكروه لانه كان معكم كامن النفي في المدة وكذا الخلع لانه مطلق او يمين من جانب الزوج وكل ذلك لا يؤثر فيه الا كراهة ثم ان كانت المرأة غير مكروهة لزمها البذل لانها التزمت به وهي طائفة وان كانت مكروهة لا يلزمها الا المال لا يلزم بدون الرضا يلقى فان قيل ان خالعها وهي غير ملوسة فاستحقت نصف الصداق هل يرجع به الزوج على المكروه لئلا يكيد ما كان على شرف السقوط او لا قلنا ان كان الزوج ساق المهر اليها كله يرجع على المكروه بنصفه اتفاقا ما عندهما فظاهر لان الخلع على مال مسمى لا يوجب البراءة عما يستحقه كل منهما قبل صاحبه بحكم النكاح وأما عند أبي حنيفة فلانه وان اوجب البراءة لسكنها براءة مكروه والبراءة مع الكراهة لا تصح وان لم يسق رجوع عندهما خلافا لانه غير مكروه في هذه الصورة على البراءة عنانية (قوله وقال الشافعي لا يقعان) وبه قال الامام مالك (قوله ولا يكن رجوع على المكروه بغيره) اذا أكرهه بالمجبي قهسته اني بخلاف ما اذا أكرهه على ان يجعل كل مملوك يملكه في المستقبل حرا ففعل ثم ملك مملوكا عتق ولا ضمان على المكروه لان العتق حصل باعتبار صنع من جهته وان أكرهه على ان يعلقه بفعله الذي لا بد منه ففعل ان صليت فعدى حرا او كلت او شربت ثم فعل عتق العبد وغرم المكروه قيمته لانه لا بد له من هذه الافعال فكان ملجئا ولو أكرهه على ان يكفر ففعل لم يرجع لانه امره بالخروج عن حق لزمه فكان حسيبة منه لا اتلاف شيء عليه بغير حق ولو أكرهه على عتق عبد بعينه عن الكفارة ففعل عتق وعلى المكروه قيمته اذ لم يجب عليه عتق عبد معين عن الكفارة فصار بالاكراه عليه متعذبا بخلاف الاول لانه امره بالخروج عما لم يكرهه على اتلاف مال معين ثم لا يجزيه هنا عن الكفارة ثم الاكراه على الاعتاق وان انتقل الى المكروه من حيث الاتلاف ولكنه يقتصر على المأمور من حيث التلفظ حتى كان الولاء له ولونقل الى الاكراه على عتق كافي اكره المجوسي على ذبح شاة الغيران الفعل ينتقل الى المكروه من حيث الاتلاف دورا زكاة حتى تحرم كذا هذا زيلعي مع عنانية (قوله ولا سعاية على العبد) لانها انما تجب عليه للخروج الى الحرية كافي معتق البعض اوله عتاق حق الغيبة كعتق ازا من المردون وهو مفسر او عتق المريض عبده وعليه دين او لم يخرج من الثالث ولم يوجد شيء من ذلك ههنا زيلعي (قوله فلا يرجع المكروه الخ) لان الضمان واجب بفعله فلا يرجع به على غيره زيلعي (قوله ونصف مهرها) فلو كان الاكراه منها بالمجبي لم يكن لها عليه شيء قهستاني (قوله ان لم يبطأها) ولو حكما بان لم يخل بها قهستاني (قوله لم تبين زوجته) لعدم الحكم بالردة لانها تتعلق بالاعتقاد لا ترى انه لو نوى ان يكفر يصير كافرا وان لم يتكلم به والا كراهه دال على عدم تغير الاعتقاد واما لو أكره على الاسلام يصير مسلما بلا قتل لورجوع يعني اذا سلم بالاكراه ثم رجع عنه لا يقتل لتمكن الشبهة لاحتمال عدم الاسلام من الابتداء فيكون كفره اصليا فلا يلدن مرتدادر (فروع) صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه صح لعدم تعيينه والحيلة ان يقول من ابن اعطى ولا مال لي فاذا قال الظالم بيع كذا وكذا فقد صار مكروها بزازية * خوفها الزوج بالضرب حتى وهبته مهرها لم يصح وان هتدها بطلاق او تزوج عليها أو تسر فليس باكراه خانية * قيل له اما ان تشرب هذا الشراب او تبسح كرمك فهو اكره ان كان شرابا لا يحل وكذا الزنى وسائر الفحشاء قنية * اكره على اكل طعام نفسه ان جائعا لا رجوع وان شعبان رجع بغيره على المكروه تنوير وشرحه واما لو أكره على اكل طعام الغير فالضمان على المكروه لا الاكل وان كان جائعا لان الاكراه على الاكل اكره على التمسك وكما قبضه المكروه صار قبضه منقولا الى المكروه فكان المكروه قبضه بنفسه حتى صار غاصبا ثم مال كالمطعم بالضممان ثم آذناه بالاكل فلا يضمن الاكل كل كذا في شرح المنار للشخزين وابن فرشته وفي شرح التنوير عن الوهبانية ما نصه

وان يقل المديون اني مرفوع * لتبرئ فالاكراه معنى مصور
وصح في الاستحسان اسلام مكروه * ولا قتل ان يرتد بعد ويجبر

وقال الشافعي لا يقعان ولو أكره على
الاقرار بالطلاق فأقر لا يصح اقراره
والفرق ان ما فات بالاكراه هو الرضا
وانه ليس شرط الصحة الطلاق دل عليه
المنزل والفائت بالاكراه هو الرضا
باعتبار الاقرار لان الاقرار خبر والخبر
انما يقبل ويعتبر اذا ترجع صدقه على
كذبه ولا رجحان عند سلب الرضا به
بأنه هذا الفرق ان المكروهة على
الارضاع اذا ارضعت ثبت حكمه
والمكروهة على الاقرار بالرضاع اذا
اقرت لا يصح اقرارها كذا في
القاعدة (و) لكن (رجع) على
المكروهة (بقيته) مطلقا سواء كان
موسرا او مسرا ولا سعاية على العبد
فلا يرجع المكروهة على العبد بالضمان
(ونصف مهرها) اي رجوع الزوج
على المكروهة (ان لم يبطأها) والمهر
المسمى وان لم يكن مسمى يرجع
بالمعنة وان وطئها لا يرجع عليه بشئ
(و) لو أكره (على الردة) والعياذ بالله
تعالى فأظهره المكروه (لم تبين
زوجته)

قوله لتبرئ ظاهره انه علة للرافعة
ولا يصح لان المعنى ان لم تبرئني ارافعت
فالعلة عدم الابراء ويمكن جعله علة
لقوله وان يقل لكن كان الظاهر
ان يقول ليبرئ بضمير الغائب تأمل
كذا في رد المحتار

(كتاب الحجر)

(قوله من العوارض التي تزيل سبب الولاية الخ) الظاهر ان يقال من العوارض التي تسلب الولاية كما في العناية ونصه أو رد الحجر عقب الإكراه لأن في كل منهما سلب ولاية المختار عن المجري على موجب اختياره الآن لأن الإكراه كان أقوى تأثيراً لأن فيه سلبها عن له اختيار صحيح وولاية كاملة كان أحق بالتقديم (قوله ثم الحجر في اللغة المنع مطلقاً) أي منع كان زيلعي (قوله لأنه يمنع عن النبايح) ومنه قوله تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر أي لذي عقل تبيين (قوله المانعة للتعرض) أي المانعة من التعرض له محوى (قوله قولاً لأفعلاً) لأن الحجر لا يتحقق في أفعال الجوارح وسره ان أثر التصرف القولي لا يوجد في الخارج بل امر يعتبره الشرع كالبيع ونحوه فإذا لم يوجد في الخارج جازان يعتبر عدمه بخلاف التصرف الفعلي الصادر عن الجوارح فإنه لما كان موجوداً خارجاً لم يجز اعتباره عدمه كالقتل واتلاف المال والا كان سفسطة درر أي دخولاً في اعتقاد السوفسطائية بفتح السين وانكار الحقائق الأشياء لأنهم يزعمون انها أوهام وخيالات وسوفسطائية كلتان الأولى سوفسطائية الحكمة والعلم والثانية أساطير بكسر الهمزة أي المزحفة ومنه اشتقت السفسطة كما اشتقت الفلسفة من فيلسوفات أي محب الحكمة كذا بخط شيخنا (قوله لسفرائح) وقع في المتن الذي شرح عليه العيني والزيلعي بصغر الباء فالعيني أي بسبب صغر في الصبيان ورق في العبيد وجنون في المجانين والرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة لأنه كاف محتاج كامل أراى كالحجر غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له ان يتصرف لأجل حقه اهـ ثم الحجر بسبب هذه الثلاثة أعني الصغر والرق والجنون متفق عليه والمحقق بها ثلاثة أخرى الفتى المجان والطبيب الجاهل والمكاري المفسد وهذا أيضاً بالاتفاق كما في الثمرية ليلية عن النهاية وليس المراد بالحجر في الفتى ونحوه حقيقة الحجر وهو المعنى الشرعي الذي يمنع نفوذ التصرف ألا ترى ان الفتى لو أفتى بعد الحجر وأصاب في الفتوى جاز ولو أفتى قبله وأخطأ لا يجوز وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد الحجر نفذ بيعه فدل ان ما اراد حقيقة الحجر بل المنع لأن الفتى يفسد اديان الناس والطبيب اجسادهم والمكاري امواتهم شلبي والفتى المجان هو الذي يعلم الناس التحيل الباطلة كارتداد المرأة لتفارق زوجها والرجل لتسقط الركة ولا يبالى ان يحيل حراماً او يحرم حلالاً كما في الجوهرة أو يفتى عن جهل كما في الخانية وليس المراد مطلق التحيل بل بقبيل ان يؤدي الى الضرر كما في القهستاني والطبيب الجاهل ان يفتى في الناس دواء مهلكاً والمكاري المهلس ان يكرى ابلاً وليس له ابل ولا مال يشتريه به واذا جاء وان الخروج بخفي نفسه وسنة المعنى من لقن انساناً كلمة كفر كفر الملقن وان كان على وجه اللعب وقال ابن المبارك من امر المرأة ان ترد حتى تبين من زوجها فهو كافروا لم يكفر المأمور اهـ وقوله وان لم يكفر المأمور يعني بأن لم يمثل امره (قوله فلا يصح تصرف صبي الخ) أي لا ينفذ والمراد من عدم الصحة عدم النفاذ لعدم الاعتقاد بقرينة قوله بلاذن ولي قيد الصبي بكونه عاقلاً لأنه لو لم يكن عاقلاً بان كان غير مميز فان تصرفه لا ينفذ حتى لا ينفذ بالاجازة وكذا يقال في العبدان كان مميزاً نفذ باذن سيده وان لم يكن مميزاً لا ينفذ ولو بلاذن لعدم اعتقاده ابتداء ووجه عدم صحة التصرف ما ذكره العيني حيث قال اما الصبي فلا ينفذ عديم العقل ان كان غير مميز وان كان مميزاً فعقله ناقص فيحتمل فيه الضرر فلا يجوز الا اذا اذن له الولي فيصح حينئذ لتر جميع جانب المصلحة واما العبد فلان منعه محق المولى فاذا اذن له فتد زال في تصرف باهليته ان كان عاقلاً بالغاً وان كان صغيراً فهو كالحجر الصغير اهـ لكن يستثنى من توقف نفاذ تصرف الصبي على اذن وليه ما اذا كان تصرفه بطريق الوكالة عن غيره كما في الجوهرة حيث قال وتصح عبارة الصبي في مال غيره وطلاق غيره وعتاق غيره اذا كان وكيلاً اهـ (قوله كما قالوا) أي كما قال شراح كلام المصنف وهو بعلى قوله المراد بالجنون الخ لا بقوله الذي لا يفهم أصلاً كما يتوهم

(كتاب الحجر) * المناسبة بين الكتابين ان كلامهما من العوارض التي تزيل سبب الولاية والرصاص ثم الحجر في اللغة المنع مطلقاً ومنه سمي الخطيم حجر لأنه يمنع الكعبة وسمي العقل حجر لأنه يمنع عن القبايح ويقال فلان في حجره أي تربيته المانعة للتعرض وفي الشرع أي تربيته من التصرف قولاً لأفعلاً (هو منع عن التصرف فلا يصح تصرف لصغر ورق وجنون فلا يصح شراء لان صبي) يعتبر البطلان لا يجوز اصلاً تصرف صبي غير عاقل لا يجوز اصلاً (وعبد بلاذن وليه وسيد) وقوله ونشر الأول بالأول والثاني بالثاني (ولا تصرف المجنون المغلوب بحال) قوله بحال يجوز ان يتعاقى بقوله المغلوب فيثبت معنى الكلام لا يصح تصرف المجنون المغلوب بحال دون حال اذا تصرف في حالة المجنون سواء اذن له الولي اولم يذن ويجوز ان يتعاقى بقوله لا يصح فيثبت معنى الكلام لا يصح بحال سواء اذن له الولي اولم يذن اذا تصرف في هذه الحالة وعلى التقديرين المراد بالجنون المغلوب الذي يجبر ويفيق وهو المغلوب الذي لا يفيق اصلاً كما قالوا

ليكون مرجع الضمير في قوله ومن عقد منهم الخ) هذا ظاهر في ان تصرف المجنون حالة الافاقة يتوقف نفاذه على اجازة الولي وهو ظاهر ما في الدرر أيضا لكن تعقبه في الشرع ببلالية بان هذا في تصرف صدر منه حال عدم افاقته واما تصرف وجد منه حال افاقته فهو فيه كالعاقل كما في الزياهي اهـ (قوله على فتح الخ) النهج بالسكون الطريق الواضح مثل المنهاج غاية (قوله وهو المعتوه) حكمه حكم الصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه شر نبالية والمعتوه اختلاف في تفسيره وأحسن ما قيل فيه كما في العيني هو من كان قليل الفهم محتلطا الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعله المجنون (قوله وكلاهما داخل تحت قوله ومجنون) فيه تأمل حموي (قوله فيكون مرجع الضمير) الذي هو الصبي والرقيق والمعتوه مذكوراضنا لشمول قوله وجنون له أي للمعتوه شيخنا (قوله وهو يعقله) أي يعقل العقدبان يعرف ان يبيع سالب للملك والشرع جالب له ويعلم العين الفاحش من التدبير ويقصده تحصيل الربح وازيادة عيني (قوله يحيزه الولي أو يفسخه) فان قيل هذا في البيع مستقيم وأما في الشراء فلا يستقيم لانه لا يتوقف بل يعتمد على المشتري قلنا انما يفسد على المشتري اذا وجد نفاذا كشرائه الهضولي وهنالم ينفذ لعدم الاهلية اولتضرر المولى فيصرف الكل زياهي واعلم ان شراء الفضولي على وجود الاول ان يقول البائع بعث هذا من فلان وقال الهضولي اشتريت لفلان أو قبل لفلان أو لم يقل لفلان فانه يتوقف الثاني لو قال بعثت منك وقال الهضولي قبلت أو قال اشتريت ووري بعلمه لفلان ينفذ بالاتفاق على المشتري ولا يتوقف الثالث اذا قال الهضولي اشتريت هذا لفلان وقال البائع بعثت فالشحيح انه لا يوقف بخلاف الرابع اذا قال بعثت منك الهضولي فلان ففعل المشتري اشتريت أو قبلت أو قال اشتريت هذا لاجل فلان يقال المانع بعثه كذا في غاية البيان (قوله فالولي والمولى بالخيار) جعل في الدراية الولي شاملا لعينه وسخصه ابن رستم في شرح الخبوع بالقاضي ومن له ولاية التجارة في مال الصغير كالمجرب والمجرب بلائدر بادراءه والعم والام وأجاب المقدسي بحمل هذا التعميم على ما للولي فعليه كالمسح فبصح اجابته من لاح وانعم حموي (قوله لدفع الاشتباه) عليه لجهة اطلاق الجمع وازادة التخصيص حموي والاشباه هو جمع السمعير العائد على مثنى بناء على ان المراد بالمغلوب الذي لا يعيق أصلا كما مر فان في اعتباره في مرجع الضمير اشتباه المانع الواقع ان تصرفه لا يصح بحال شيخنا قلت وبهذا الاحتمال جزم العيني حيث قال ولا يصح تصرف المجنون بالمغلوب بحال من الاحوال ولو اجازة لولي لان صحة العبارة بالضمير به لا يعميه (قوله فان انفقوا الخ) أي الصبي والرقيق والمجنون لما علم انه لا جبر في أفعال الجوارح ولذا قال في الاشباه الصبي المجنون إذا فعله فانه فيضمن ما أتلفه من المال للحال واذا قتل فالدية على عاقبة الا في مسائل لو أتلف ما فبرصه وما أودع عنده بلاذن وليه وما اعير له وما يبيع منه بلاذن ويستثنى من ابداعه ما اذا وقع ضمن مجبور عليه وهو ملك غيرهما قلنا ملك تضمين الدافع أو لا تخذدر (قوله ضمنوا) لما مر انه لا جبر في أفعال الجوارح لان اعتبار الفعل لا يتوقف على القصد فان النائم ولو ابن يومه اذا انقلب على مال اسنان وأتلفه ضمن وان عدم القصد لكنه لا يخاطب بالاداء الا عند القدرة فالمعسر لا يطالب بالدين الا اذا أسروا لناسم لا يطالب بالاداء الا اذا استيقظ رر وعناية واعلم انه يشكك على فوذم لا يجبر في أفعال الجوارح الرقيق فان الرق مانع من نفاذه فعله للحال الا ان يقال الاصل فيه ذلك الا انه أنكرت عقته لقيام المانع كذا في الدرر وقوله فان الرق مانع من نفاذه فعله للحال لم يقيد انه اذا أنلف شيئا لا يضمنه للحال بل بعد العتق اسكن في تسكيلة فتح القدير للديري ذكر ان ابن يومه اذا انقلب على قارورة انسان فكسرها يجب الصمان عليه في الحال وكذا العبد والمجنون اذا أنلف شيئا لم يضمنانه في الحال وكذا ذكر الطوري في تسكيلة البحر ان الصبي والمجنون والعبد اذا تسكلا كواما لا يضمنونه في الحال انتهى ومعنى كون العبد يلمرمة الضمان للحال ان المولى يلزم بأحد أمرين اما الدفع أو الفداء فان قلت في اجاب الضمان للحال على الصغير ولو ابن

ليكون مرجع الضمير في قوله ومن عقد منهم الخ) هذا ظاهر في ان تصرف المجنون حالة الافاقة يتوقف نفاذه على اجازة الولي وهو ظاهر ما في الدرر أيضا لكن تعقبه في الشرع ببلالية بان هذا في تصرف صدر منه حال عدم افاقته واما تصرف وجد منه حال افاقته فهو فيه كالعاقل كما في الزياهي اهـ (قوله على فتح الخ) النهج بالسكون الطريق الواضح مثل المنهاج غاية (قوله وهو المعتوه) حكمه حكم الصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه شر نبالية والمعتوه اختلاف في تفسيره وأحسن ما قيل فيه كما في العيني هو من كان قليل الفهم محتلطا الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعله المجنون (قوله وكلاهما داخل تحت قوله ومجنون) فيه تأمل حموي (قوله فيكون مرجع الضمير) الذي هو الصبي والرقيق والمعتوه مذكوراضنا لشمول قوله وجنون له أي للمعتوه شيخنا (قوله وهو يعقله) أي يعقل العقدبان يعرف ان يبيع سالب للملك والشرع جالب له ويعلم العين الفاحش من التدبير ويقصده تحصيل الربح وازيادة عيني (قوله يحيزه الولي أو يفسخه) فان قيل هذا في البيع مستقيم وأما في الشراء فلا يستقيم لانه لا يتوقف بل يعتمد على المشتري قلنا انما يفسد على المشتري اذا وجد نفاذا كشرائه الهضولي وهنالم ينفذ لعدم الاهلية اولتضرر المولى فيصرف الكل زياهي واعلم ان شراء الفضولي على وجود الاول ان يقول البائع بعث هذا من فلان وقال الهضولي اشتريت لفلان أو قبل لفلان أو لم يقل لفلان فانه يتوقف الثاني لو قال بعثت منك وقال الهضولي قبلت أو قال اشتريت ووري بعلمه لفلان ينفذ بالاتفاق على المشتري ولا يتوقف الثالث اذا قال الهضولي اشتريت هذا لفلان وقال البائع بعثت فالشحيح انه لا يوقف بخلاف الرابع اذا قال بعثت منك الهضولي فلان ففعل المشتري اشتريت أو قبلت أو قال اشتريت هذا لاجل فلان يقال المانع بعثه كذا في غاية البيان (قوله فالولي والمولى بالخيار) جعل في الدراية الولي شاملا لعينه وسخصه ابن رستم في شرح الخبوع بالقاضي ومن له ولاية التجارة في مال الصغير كالمجرب والمجرب بلائدر بادراءه والعم والام وأجاب المقدسي بحمل هذا التعميم على ما للولي فعليه كالمسح فبصح اجابته من لاح وانعم حموي (قوله لدفع الاشتباه) عليه لجهة اطلاق الجمع وازادة التخصيص حموي والاشباه هو جمع السمعير العائد على مثنى بناء على ان المراد بالمغلوب الذي لا يعيق أصلا كما مر فان في اعتباره في مرجع الضمير اشتباه المانع الواقع ان تصرفه لا يصح بحال شيخنا قلت وبهذا الاحتمال جزم العيني حيث قال ولا يصح تصرف المجنون بالمغلوب بحال من الاحوال ولو اجازة لولي لان صحة العبارة بالضمير به لا يعميه (قوله فان انفقوا الخ) أي الصبي والرقيق والمجنون لما علم انه لا جبر في أفعال الجوارح ولذا قال في الاشباه الصبي المجنون إذا فعله فانه فيضمن ما أتلفه من المال للحال واذا قتل فالدية على عاقبة الا في مسائل لو أتلف ما فبرصه وما أودع عنده بلاذن وليه وما اعير له وما يبيع منه بلاذن ويستثنى من ابداعه ما اذا وقع ضمن مجبور عليه وهو ملك غيرهما قلنا ملك تضمين الدافع أو لا تخذدر (قوله ضمنوا) لما مر انه لا جبر في أفعال الجوارح لان اعتبار الفعل لا يتوقف على القصد فان النائم ولو ابن يومه اذا انقلب على مال اسنان وأتلفه ضمن وان عدم القصد لكنه لا يخاطب بالاداء الا عند القدرة فالمعسر لا يطالب بالدين الا اذا أسروا لناسم لا يطالب بالاداء الا اذا استيقظ رر وعناية واعلم انه يشكك على فوذم لا يجبر في أفعال الجوارح الرقيق فان الرق مانع من نفاذه فعله للحال الا ان يقال الاصل فيه ذلك الا انه أنكرت عقته لقيام المانع كذا في الدرر وقوله فان الرق مانع من نفاذه فعله للحال لم يقيد انه اذا أنلف شيئا لا يضمنه للحال بل بعد العتق اسكن في تسكيلة فتح القدير للديري ذكر ان ابن يومه اذا انقلب على قارورة انسان فكسرها يجب الصمان عليه في الحال وكذا العبد والمجنون اذا أنلف شيئا لم يضمنانه في الحال وكذا ذكر الطوري في تسكيلة البحر ان الصبي والمجنون والعبد اذا تسكلا كواما لا يضمنونه في الحال انتهى ومعنى كون العبد يلمرمة الضمان للحال ان المولى يلزم بأحد أمرين اما الدفع أو الفداء فان قلت في اجاب الضمان للحال على الصغير ولو ابن

بومه اذا انقلب على قارورة فكسرها مخافة ما قد مناه من ان الضمان وان وجب عليه لكن لا يخاطب
بالاداء الا عند القدرة كالمعسر الخ قلت الظاهر ان ما سبق مفروض فيما اذا لم يكن له مال وما هنا يحتمل على
ما اذا كان له فلا تخالف (قوله لا بمال ولا بمحتاج) لان ذلك قول والقصد شرط اعتباره ان يكون موجودا
بصورته ومعناه ولا معنى الا بالقصد والعقل ولا عقل لهما بخلاف الفعل فانه حسي لا مرد له حتى لو تعلق به
حكم شرعي كالحمد لم يعتبر الا من حيث انه اتلاف فيضمن حموى (قوله ولا بالطلاق والعقاق) لان اعتبار
الاقوال بالشرع والاقرار يحتمل الصدق والكذب وقبل الشارع شهادة البعض دون البعض فامد
رده نظرهما درر (قوله وينفذ اقرار العبد في حقه) لقيام الاهلية درر (قوله لا في حق سيده) رعاية
لجانبه لان نفاذه لا يعرى عن تعلق الدين برقبته وكسبه وكلاهما اتلاف ماله درر (قوله لزمه بعد
الحرية) لانه اقراره على غيره وهو المولى فاذا اعتق زال المانع عني (قوله لزمه في الحال) لانه بقي
على أصل الحرية في حقه ما فينفذ اقراره بهما لانه اقر بما هو حقه و بطلان حق المولى ضمنى فان قبل
قوله عليه السلام لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق يقتضى ان لا يملك الاقرار بالحدود والقصاص
قلنا ما بقي على أصل الحرية في حقه ما يكون اقرار الحر لا اقرار العبد ولا ان قوله تعالى بل الانسان
على نفسه بصيرة يقتضى ان يصح اقراره فينفذ ولا يقال انه خص منه الاقرار بالمال لانا نقول الاقرار
بالمال ليس باقرار على نفسه وانما هو اقرار على غيره فلم يتناول النص (قوله لا بسفه) مراده اذا بلغ عاقلان
سفه اما اذا بلغ سفيها فقد ذكر في الذخيرة انه يمنع ما لم يبلغ خمس وعشرين سنة نهاية وهذا هو محل ما نقله
السيد الحموي عن الطريقة البرهانية حيث قال واجمعوا انه يمنع عنه المال الى ان يبلغ خمس وعشرين سنة
ثم اختلفوا فقال الامام لا يمنع عنه ماله بعد ذلك وقال ابو يوسف ومحمد يمنع عنه ماله مادام السفه قائما انتهى
(قوله وقال ابو يوسف ومحمد الخ) ظاهر هذا ان مذهب محمد بن كمال مذهب ابو يوسف وليس كذلك لان محمد بن
يقول بمجرد السفه يصير محجورا بخلاف ابو يوسف فانه يقول يوقع حجره على حجر القاضي كما في الشرع بلالية
وعبارة القهستاني لا يصير السفه محجورا عند ابو يوسف الا بالقضاء ولا يصير مطلقة الا بالطلاق القاضي
وعند محمد بن يعقوب بدون الحجر وينطلق بترك السفه كما في الكرماني وغيره الخ واعلم ان المحجور عليه بالسفه على
قولهما المفتي به كالصغير في جميع الاحكام الا في النكاح والطلاق والعاق والاسْتِلاَد والتدبير ووجوب
الزكاة والحج والعبادات وزوال ولاية ابيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الايقاف وفي صحة وصاياه
بالقرب من الثلث فهو في هذه كالعاقل وقوله الا في النكاح اي بقدر مهر مثلها ويطل الفضل عندهما
لا عنده والمرى اذا تزوج كانت الزيادة على مهر المثل معتبرة من الثلث بخلاف السفه حيث لا تعتبر
الزيادة عندهما ما اصابه من حكم السفه في الكفارة كالعبد فلا يكفر الا بالصوم حتى لو حلف وحنت
او نذر نذران هدى او صدقة او ظاهر من امراته لا يلزمه المال ويكفر بيمينه وغيرها بالصوم لانه مما
يجب بفعله ولو فتح له هذا الباب لبذرا ماله بهذا الطريق بخلاف ما يجب ابتداء بغير فعله ولو اعتق عن
الكفارة صحت عتقه ولا يجزيه عنها وان جنى في احواله فان كانت جنائية تجوز فيها الصوم كقتل الصيد
والمخلق عن اذى لا يمكن من التكفير بالمال بل يكفر بالصوم وان كانت جنائية لا يجزى فيها الصوم
كالمخلق من غير ضرورة يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير للمال بل يؤخر الى ان يصير مصححا زيلعي
واشبهه وقال الزيلعي يحجر بالسفه في تصرفات لا تصح مع الهزل كالبيع والهبة والاجارة والصدقة ولا يحجر
عليه في غيرها كالطلاق ونحوه فكلام الزيلعي وتبعه العيني صريح في ان الهبة لا تصح مع الهزل خلافا
لصاحب الاشياء (تمت) ادعى الرشد وادعى خصمه بقاءه على السفه وبرهنا ينبغي تقديم بقاء السفه
اشبهه واعلم ان المحجر بالسفه يعم جميع الاموال وبالدين يخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال
حدث بعده قهستاني (قوله بخلاف موجب الشرع) او العتق ولو في المحجر كان يصرفه في بناء المساجد
ونحو ذلك تكلمه الديري (قوله ومن عادته التبذير والاسراف) اي السفه كذا ذكره السيد الحموي

لا بمال ولا بمحتاج من المحجور ولا بالطلاق
والعقاق وينفذ اقرار العبد في حقه
لا في حق سيده ولو اقر العبد (بمال)
على نفسه (لزمه بعد الحرية ولو اقر بعد
او قد لزمه في الحال لا بسفه) اي الحجر
منع عن التصرف بصغر لا بسفه وقال
ابو يوسف ومحمد هو واحد قولي الشافعي
محجور بالسفه والسفه الخفة والسفه الذي
في عقله خفة وقيل السفه هو العمل
بخلاف موجب الشرع اتباعا للهوى
وترك ما يدل عليه المحجب ومن عادته
التبذير والاسراف في النفقة وان
يتصرف تصرفات لا لغرض او لغرض
لا يبعد العقلاء من اهل الديانة غرضا
مثل دفع المال الى المغنى والمغنيات
وسوء التجارة من غير

محمد (فان بلغ) الصبي (غير رشيد) ومعنى الرشد ان ينفق المال فيما يحل ويمسك عما يحرم ولا يتصرف فيه بالتبذير والاسراف (لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ) غير الرشيد (خمس وعشرين سنة) وتخرج الزكاة من مال السفيه وينفق منه على ولده وزوجته ومن نجب عليه نفقته من ذوى الارحام الا ان القاضي يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى المساكين وان كان يبعث معه أمينا ليدفع الى المساكين فيجوز من أمينه ليصرفها الى مستحقها ولو أراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولكن يسلم القاضي النفقة الى نفقة من الحاج ينفقها عليه في طريق الحج ولو أراد عمرة واحدة لم يمنع منها استحسننا (ونفذ تصرفه قبله) أى تصرف (على من لا مسكن) ٢٩٧ غير الرشيد قبل الاجل المذكور هذا

عند أى حنيفة وعندهما لا يدفع اليه أبدا حتى يؤنس أى يعلم منه رشده ويجوز تصرفه فيه (ويدفع اليه ماله ان بلغ المدة) أى خمس وعشرين سنة حال كونه (مفسدا) عنده خلافا لهما وانما قيد بفرد غير رشيد لانه لو بلغ رشدا ثم صار سفيها لم يمنع عنه المال عند أى حنيفة (وفسق) عطف على قوله لا سفيه أى لا يمنع بفسق مطلقا سواء كان مصلحا لماله أو مفسدا له وعند أى يوسف ومحمد اذا كان مفسدا لماله يجبر عليه ثم الفسق الاصلى والطارئ سواء فالأصلى أن يبلغ فاسقا والطارئ أن يبلغ عسلا ثم يفسق وقال الشافعي يجبر عليه (وغفلة) أى لا يجبر بغفلة وهو أن لا يكون مفسدا ولكنه ساهم القلب لا يهتدى الى التصرفات الزاجعة ويغيب في التجارات وعندهما وهو قول الشافعي يجبر عليه (ودين وان طلب غرماؤه) أى عرماء المديون (وحبس لبيع) المديون (ماله في دينه فلو) كان (ماله ودينه دراهم قضى) القاضي بأخذه (بلا أمره) اجماعا (ولو) كان (دينه دراهم وله دنانير أو بالعكس بيع) الدنانير في الأول والدرهم في الثاني في (دينه) استحسننا عند أى حنيفة (ولم يبيع) القاضي (عرضه وعقاره) في قضاء دينه ولكن يحبس أبدا حتى يقضى دينه وقال

لان النسخة التي كتب عليها لا وجود له كذا السفيه فيها (قوله محمد) بوزن منزلة كذا بخط شيخنا (قوله ولو اراد عمرة الحج) لانها واجبة عند بعض العلماء فيمكن منها احتباطا (قوله ونفذ تصرفه قبله) أى في البيع والشراء حتى لو باع شيئا من ماله صح وبأمر القاضي وصيه بدفعه الى المشتري وان اشترى شيئا بأمره ايضا بدفع الثمن اليه قال في الجوهرة ولا يقال كيف يجوز تصرفه فيه وهو ممنوع من قبضه لان مثل ذلك لا يمنع الا ترى ان المبيع في يد البائع يمنع المشتري من قبضه قبل تسليم الثمن ولو اعتنه جاز انتهى (قوله ويجوز تصرفه فيه) صوابه ولا يجوز تصرفه فيه كما في الدرر جوى (قوله ويدفع اليه ماله ان بلغ المدة الحج) أى وجوبا حتى لو منع بعد طلبه ضرر وقبل طلبه لضمان شرح التنوير (قوله خلافا لهما) ثمة الخلاف تظهر فيما ادفع اليه المال بعد ما بلغ هذه المدة مفسدا لا يضمن الوصى بالدفع اليه عنده خلافا لهما وما في الاشياء من قوله ولودفع الوصى المال الى اليتيم بعد بلوغه سفيها ضمن وان لم يجبر عليه معناه لم يغيرها فدفع الوصى المال اليه قبل بلوغه خمس وعشرين سنة (قوله أى لا يمنع بفسق مطلقا) سواء كان مصلحا لماله أو مفسدا حاصل هذا الامام لا يرى المجرب بالفسق مطلقا خلافا لهما اذا كان مفسدا لماله فالمصلح لماله لا يجبر عليه وان كان فاسقا لا يتفاق وكذا المفسد لماله عنده خلافا لهما وهذا هو المصريح به في عمارة الكتب فافى الدرر من قوله وعندهما وعند الشافعي يجبر على الفاسق زجره مخالف لعمامة الكتب ولهذا قال عزى وهو في ذلك طالب ببيع العقل والاصواب ما يبيى بعد حيث قال الرشيد عندنا هو الرشيد في المال فادبلغ مصلحا لماله لا يجبر عليه ولو فاسقا وعند الشافعي في الدين ايضا انتهى وغير خلاف انه يمكن حمل كلام الدرر على ما اذا كان الفاسق مفسدا لماله فلا حاجة للتصويب ولا يأتى صحة هذا الجمل ذكر الشافعي مع الصاحبين وان كان مذهبه المجرب على العاسق مطلقا وان لم يكن مفسدا لماله فتدبر (قوله عند أى حنيفة) وكذا عندهما فلا خلاف بينهما كما هو مذهب كلاهما أساعندهما فظاهر وأما عند أى حنيفة فاستحسن والقياس ان لا يجوز للقاضي بيعه كالعروض ووجه الاستحسان انهما متحددان جنسا في الثمنية والمالية ولهذا يضم أحدهما الى الآخر في الزكاة بخلافان في الصورة حقيقة وحكما أما حقيقة فظاهر وأما حكما فلانه لا يجري بينهما ربا الفضل لاختلافهما فبالنظر الى الاتحاد يثبت للقاضي ولاية التصرف وبالنظر الى الاختلاف يسلب عن الدائن ولا يذلل الاخذ عملا بالشبهين بخلاف العروض لان الاعراض تتعلق بصورها وأعيانها ما النقود فوسائل لان المقصود منها المالية دون العين فافتقر الى بيع (قوله وقال لا يبدأ القاضي في البيع الحج) والقنوى على قول الصاحبين ان القاضي يبيع على المديون العرض ثم العقار ان امتنع من البيع بنفسه كذا في الاختيار وغيره والخلاف فيما اذا كان حاضرا أو ما اذا كان غائبا فلا يملك القاضي بيع عقاره وعرضه لانه قضاء على الغائب ابن ملك ولو أقرب مال يلزمه بعد الدين ما لم يكن ثابتا بينة او علم قاض فيراحم الغرماء كمال استلزامه اذ لا يجري الفعل كما مر رد وقوله او علم قاض يبنى على ما عليه المتقدمون من ان للقاضي ان يقضى بعلمه أما على ما عليه المتأخرون وهو المقتضى به فلا (قوله وعلى هذا المسكن) أى يترك له مسكن ويباع الباقي لو كان له

يبدأ القاضي في البيع في الدين بالنقود ٧٥ ثم بالعروض ثم بالعقار وقبل يبدأ القاضي ببيع ما يخشى عليه التوى من عروضه ويترك دست من ثياب بدنه ويباع الباقي وعلى هذا المسكن وقبل دستا لثلاثين في خلال بيته ما لو ما عسورا اذا غسل ثيابه ثم اذا باع القاضي ماله أو أمر أمينه به كان العهدة على المديون لأعلى القاضي وأمينه حتى لو استحق المبيع يرجع بالثمن على المطلوب كذا في شرح الطحاوى (وافلاس) أى ولا يجبر با فلاس عند أى حنيفة خلافا لهما (فاذا أذاس مبتاع) أى مشتري (عين) أى ان صار ذافلس أو دخل في الافلاس وعنده متاع لرجل بعينه ابتاع المقلب ذلك المتاع من الرجل المعين

(فبائعه اسوة) أى مساو (الغرماء)
حتى يباع ويقسم غنمه بينهم بالخصص
وعند الشافعى يكون للبائع حق
الفسخ وهذا إذا أخذ أبواب الديون
أو القاضى منه وقسم بينهم بلا اختياره
أما المديون لو آثر بعض الغرماء
بقضاء الدين باختياره ذلك فله ذلك
كذا فى فتاوى النسفى (فصل)
فى حد البلوغ (بلوغ الغلام بالاحتلام
والاحبال والانزال) إذا وطئ (والأ)
أى وإن لم يوجد ذلك فبلوغه
موقوف (حتى يتم ثمانى عشرة سنة)
عند أبى حنيفة (و) بلوغ (الجارية
بالحيض والاحتلام والحبل والا)
أى وإن لم يوجد ذلك (حتى يتم) لها
(سبع عشرة سنة) وفى بعض
النسخ ثمانية عشر سنة على تأويل
المحول أو العام ولم يذكر الانزال
فى علامات بلوغها إلا انزالها فلما
ما يعلم بخلاف الصبي (ويبقى بالبلوغ
فيهما) أى فى الغلام والجارية
(ثمانى عشرة سنة) هذا قوله وهو
رواية عن أبى حنيفة وهو قول
الشافعى (وأدنى المدة فى حقه اثنتا
عشر سنة وفى حقه تسع سنين فإن
راهتا) أى قارب الحلم واشكل أمرهما
فى البلوغ (وقالا) قد بلغا صدها
واحكامهما أحكام البالغين) فلو أقر
الغلام به وهو ابن اثنتى عشرة سنة أو
أقرت الجارية به بعد أن تم لها تسع
سنتين

مسا كن حوى ولو كان له مسكن ويمكنه ان يحتزى بمادونه يباع ويقضى به بعض ثمنه الدين ويشتري
بالباقى مسكن يكفيه زبائى (قوله فبائعه اسوة الغرماء) هذا إذا كان بعد القبض وإن كان قبله فله البائع
حبس المتاع حتى يقبض الثمن وكذا إذا قبضه المشتري بغير اذنه كان له ان يسترده ويجبسه بالثمن درر
(قوله ويقسم غنمه بينهم بالخصص) إذا كان الدين كله حالا فلو قبضه حالا قسم بين غرماء الحال ثم بعد
انقضاء الاجل شاركهم فيما قبضوه بالخصص قهستانى ويجبسه بالثمن درر (قوله وعند الشافعى يكون
للبيع حق الفسخ) محل الخلاف إذا كان البيع صحيحا فلو كان البيع فاسدا فالبيع أحق بمالية المبيع
خلاصة فى البيع الفاسد (قوله أما المديون الخ) أى المديون المفلس وانما جازله ايشار بعض الغرماء
لتعلق حقهم بذمته كفى النهاية ولا يخالف ذلك ما فى الذخيرة من أنه لو قضى دين بعض الغرماء لا يملك
لان فيه ايشاره على الباقيين وتخصيصه بقضاء دينه وأنه محجور عليه وصار كالمرضى مرض الموت ووجه
عدم المخالفة ان كلام الذخيرة مفروض فى اديون الغير المفلس حوى وفيه تأمل والذي يظهر عكس
ما ذكره بأن يعمل ما ذكره فى النهاية كالشارح من ان له ايشار بعض الغرماء على أنه بالنسبة لغير المفلس
أى الذى لم يحكم بافلاسه بخلاف ما بعده فليراجع الذخيرة (قوله فله ذلك كذا فى فتاوى النسفى)
قيد شيخنا بما إذا صدر منه ذلك حال صحته (فرع) حجر قاض ورفع الى قاض آخر فأطلقه الثانى جاز
اطلاقه وما صنع المحجور من بيع او شراء قبل اطلاق الثانى وبعده كان جائزا لان حجر الاول مجتهد فيه
فيتوقف على امضاء قاض آخر درر

* (فصل) * (قوله بلوغ الغلام الخ) البلوغ فى اللغة الوصول وفى الاصطلاح انتهاء حد الصغر ولما
كان الصغر أحد أسباب الحجر وجب بيان انتهائه وهذا الفصل لبيان ذلك عنانية (قوله بالاحتلام)
قال عليه السلام لا يتم بعد الاحتلام ولا صحوات يوم الى الليل زبائى قال فى المختار يتم الصبي بالكسر ويتم
يقاويتم بانضم والفتح واليتيم من الناس من قبل الاب ومن البهايم من قبل الام انتهى (قوله والاحبال
والانزال) أما الانزال فظاهر وكذا الاحبال لانه لا يكون الامع الانزال فجعل علامة البلوغ والتقييد
بالاحتلام ونحوه يفيد أنه لا اعتبار بنبات العانة ولهذا قال فى غاية البيان نبات العانة لا يدل على البلوغ
خلاف الشافعى كالحنيفة بل اولى لانه يمكن أن يتوصل بالحنيفة الى معرفة البلوغ من غير ارتكاب محظور
بخلاف العانة وفى شرح الاقطع روى عن أبى يوسف فى غير رواية الاصول انه اعتبر نبات العانة
وأما نهود الهند فذكر المحوى انه لا يحكم به فى ظاهر الرواية وكذا ثقل الصوت كما فى شرح النظم
المسمى (قوله حتى يتم ثمانى عشرة سنة عند أبى حنيفة) لقوله تعالى ولا تقر بوا مال اليتيم الا بالتي
هى احسن حتى يبلغ أشده واشد الصبي على ما قاله القنبي تبع لابن عباس ثمانى عشرة سنة وقيل اثنتان
وعشرون وقيل خمس وعشرون واقل ما قالوا هو الاول فوجب ان يدار الحكم عليه للاحتياط درر وزبائى
(قوله حتى يتم لها سبع عشرة سنة) لان الجارية اذا سرع ادراكها من الغلام فنقص سنة لاشتمالها
على الفصول الاربعة التى توافق المزاج كذا فى الدرر والصواب ما فى الزبائى التى توافق واحده منها المراج
(قوله وفى بعض النسخ ثمانية عشر سنة) يعنى اختلفت نسخ المتن فى تذكير العدد وتأنيده على تأويل
المحول أو العام لان عشرة بعد التركيب تجرى على القياس (قوله ويهقى بالبلوغ فيهما) خمس عشرة
سنة) للعادة الغالبة ان العلامات تظهر فى هذه المدة غالبا فجعلوا المدة علامة فى حق من لم يظهر له
العلامة درر (قوله وأدنى المدة فى حقه الى قوله وفى حقه) اذ قد يحصل له ما فى هذا السن علامة
البلوغ درر (قوله وقالوا بلغنا) اعلم انه يشترط للتحقق الاقرار بالبلوغ شرط آخر وهو أن يكون بحال يحتمل
مثله ذكره الولوالجى وفى الظهيرية أقرب بالبلوغ ان كان مراهاقا بأن بلغ اثنتى عشرة سنة صح اقراره وقسمته
ولو قال بعد ذلك لم يكن بالغنا لا يلتفت الى قوله وان لم يكن مراهاقا بان كان مثله لا تحتلم بان لم يبلغ
اثنتى عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ شيخنا عن الشلبى وفى شرح البخارى للكرمانى ذكر ان عبد الله بن

يقبل قولهما بالاجماع اما قبل ذلك
فلانهم نادى بقبول اخرى وهي أن يشترط
بعد بلوغه اثنتى عشرة سنة أن لا يكون
بحال لا يحتمل مثله ذكر هذه الدقيقة
في فتاوى الفضلى
(كتاب المأذون) *

فی فتاویٰ الفضلی
(کتاب المأذون)

المناسبة بين الكتابين ظاهر
 يقتضى سابقة المجزئة ترتب الاذن
 عليه (الاذن) الاعلام لغه وفي الشرع
 (فك المجز) الثابت بالرق (واسقاط
 الحق) عندنا وعند الشافعي وزفر
 عبارة عن اناية وتوكيل ثم أراد أن
 يظهر ثمرة الخلاف ففرع وقال (فلا
 يتوأت) الاذن بالامكان والازمان
 حتى لو اذن لعبده بما أو شهره أو
 مكانا كان مأذونا أبدا الى أن يجز
 عليه عندنا وعند زفر يتوقت (ولا
 يتخصص) بنوع دون نوع حتى لو
 أذن له في نوع فهو مأدون في جميع
 الأنواع وعند زفر والشافعي لا يكون
 مأذونا الا في ذلك النوع ولما كان
 الاذن ثبت بالدلالة أيضا أشار بقوله
 (وثبت بالسأوت) ان رأى عبده
 يبيع ويشترى فانه يصير مأذونا
 عندنا في غير ذلك ان تصرف الذي رآه
 مولاه فيه وفي ذلك لا ينفذ وأوراه
 يشتري شيئا بمال المولى فلم ينه المولى
 فهو ذن منه وينفذ ذلك الشراء كذا
 في الذخيرة ولا فرق بين أن يبيع
 عن مالوكا للمولى أو لا جنبي بأذنه
 أو بغير اذنه صحيحا كان أو فاسدا

قوله لم يكن اذا أى فى حق ذلك التصرف الذى صادفه السكوت كما ذكره عزى لافى سائر التصرفات كما فهمه فى الشرع بلالية فلهذا قال المحفوظ تقديم ما فى المتن والشروح على ما فى الفتاوى (قوله وقال زفر والشافعى لا يكون اذا) لاحتمال ان يكون عن سقط كما لا يثبت اذا رأى عبده يتزوج فسكت وكما اذا رأى المرتضى يبيع الرهن فسكت ولنا ان العادة جرت بأن من لا يرضى ببيع عبده ينهى عنه ولو لم يجعل سكوته اذا لادى الى اضرار الناس لغرورهم به ومعاملتهم معه فجعل سكوته رضاء عرفا الا اذا سبق منه ما يوجب نفي الاذن حالة السدوت بأن قال المولى اذا رأيتم عبدى يتخبر فسكت لا يكون ما ذونا والجواب عن مسألة رهن والتزوج فى ازيلى وروى الطحاوى عن أصحابنا ان السكوت فى مسألة الرهن رضاء ويطل الرهن كفى الشرع بلالية (قوله بأن قال له أذنت لك فى التجارة) لانه عام معنى لانه يريد به جنس التجارة اما اذا ذكر بصيغة المفرد غير معرف بأن قال أذنت لك فى تجارة أو فى تجارة واحدة أو تجارة كذا يملك أنواع التجارات عندنا كذا فى التكملة للدبرى وذكرناه اذا أذن له فى التجارة فى المحر يصير ما ذونا فى التجارة كلها عندنا خلافا للشافعى انتهى فما فى شرح المحوى حيث قال اذا ذكر بصيغة المفرد غير معرف بأن قال أذنت لك فى تجارة أو فى تجارة واحدة أو تجارة كذا فافهمه خلاف انتهى يعنى خلاف الشافعى فتدبر (قوله لا بشراى شئ بعينه) كالطعام والكسوة لانه استخدام ولو صار ما ذونا له لانسد على المولى باب الاستخدام واعلم ان قوله لا بشراى شئ بعينه معطوف على محذوف وهو معترض بين الشرط وجزائه والتقدير فان أذن بالبيع والشراى اذا عام ما يبيع ويشترى لا بشراى شئ بعينه حموى وعلى هذا الأمر يبيع ثوب بعينه لا يكون ما ذونا له وكذا لو قال أجزفتك من فلان لانه أمر بعقد واحد فيكون استخداما بخلاف ما لو أمره ان يئجر نفسه من الناس أو قال أقعد صباغا أو خياطاً أو قصار لانه أمر بعقد متعدد فدل على الاذن ولانه لم يعين من يعامل معه فيكون أمرا بالمعاملة مع الناس كفى تكملة الدبرى وكذا اذا قال أذالى الغاوانت حرا وقال كل شهر كذا أو كل يوم كذا يكون ما ذونا له لانه لا يتوصل الى الاداء الا بالتركيب وذا بالتجارة لا بالتركيب زيلعى وليس المراد من قوله أقعد صباغا أو قصارا أو خياطاً أنه بهذه النجاسة بتمامها كما توهم ذلك بعضهم والمكدى الذى يسأل الناس المحاميا كل اسرافا يؤجر بالتصدق عليه مالم يتيقن انه يصرفه على المعصية كذا فى عمدة المفتى والمستفتى وفى القاموس لتكدى الاحاح فى السؤال وقال ابن الاثير الكد الاتعاب يقال كد كد فى عمله كذا اذا استجمل وتعب فى المعاش كذا بخط شيخنا (قوله لنفى الخلاف) لانه يفهم من قوله اذا عام ما ان الاذن لو كان بشراى شئ بعينه لا يكون اذا بل يكون استخداما اتفاقا حموى (قوله وتا كيد للعموم) المستفاد من قوله اذا عام ما حموى (قوله وكذا بالغبى الفاحش) عندناى حنيفة فأبو حنيفة سوى هنا بين البيع والشراى فى الغبن الفاحش وفرق بينه ما فى تصرف الوكيل لان الوكيل يرجع على الامر بما لحقه فكان الوكيل فى الشراء متهما فى انه اشتراه لنفسه فلما ظهر له الغبن اراد ان يلزم الامر وهذا لا يوجد فى تصرف المأذون لانه لا يرجع بما لحقه من العهدة على احد فكان البيع والشراى فى حقه سواء وعلى هذا الخلاف الصبي اذا اذن له ابوه فى التجارة يجوز ان يبيع ويشترى بالغبى اليسير بالاتفاق وبالفاحش عندناى حنيفة ولو حالى العبد المأذون له فى مرض موته اعتبر بحاباته من جميع المال اذا لم يكن عليه دين فتنفذ وان زادت على الثلث وان كان عليه دين فمن جميع ما بقى اى بعد الدين يعنى يؤدى دينه أولا فابقى بعد قضاء الدين يكون كله محاباة لان الاقتصار فى الحر على الثلث لحق الورثة ولا وارث للعبد لا يقال المولى بمنزلة الوارث لانا نقول رضى بسقوط حقه بالاذن فصار كالوارث اذا اسقط حقه من الثلثين فان تصرف المريض ينفذ فى الكل بخلاف الغرماء لانهم لم يرضوا بسقوط حقههم فلا تنفذ محاباته فى حقهم وان كان الدين محيطا بما فى يده يقال للشترى أذ جميع المحاباة والا فرد المبيع كفى المحر هذا اذا كان المولى صحيحا فان كان مريضا لا تصح محاباة العبد الا من شئ مال

وقال زفر والسافى لا يكون اذا
(ان اذن) المولى اذا (عامه) لعبه
بان قال اذنت لك فى التجارة (لا بشره)
شئ بعينه يبيع ويشترى
وكذلك اذا قال اذنت لك فى جميع
أنواع التجارة قوله لا بشره
لأنه فى الخلاف بينا وبين زفر ان اذن
مصرحاً وتأكيداً للعموم ثم أنوع
عاماً يبيع ويشترى ما بداله من أنواع
الاعيان بعين يسير وكذا ما بعين
الفاش عند أبي حنيفة

المولى بلافراق بين الفاحش وغيره عناية وزيلبي (قوله خلافا لهما) لان الغبن الفاحش جار مجرى التبرع حتى اعتبر من المريض من ثلث ماله ولا يجوز من الاب والوصي والقاضي في مال الصغير ولان المقصود من التجارة الاسترباح وهذا ضده لانه اتلاف ولا يبي حنيقة انه تجارة لا تبرع لانه وقع في ضمن عقد التجارة والواقع في ضمن الشيء كان له حكم ذلك الشيء بخلاف الهبة لانها ليست بتجارة وبخلاف الاب والوصي والقاضي لان تصرفهم مقيد بالنظر ولا يلزم من صحته من الصبي بعد الاذن ان يصح منهم كالاقرار بالدين زيلبي وما في الدرر حيث استدلل للصاحبين بقوله لهما ان البيع بالغبن الفاحش بمنزلة التبرع حتى اعتبر من الثلث ليس على اطلاقه كما في الشرع بلالية وقد قدنا ما في المسئلة من التفصيل (قوله ويرهن ويسترهن) اي يأخذ الرهن لانهم امن توابع التجارة عيني ووقع في المتن الذي شرح عليه المحموي ويرهن بدل يسترهن (قوله ويستأجر) مشاهرة او مساهمة درر ما يحتاج اليه من البيت والادابة وغيرهما اذ في التجارة يحتاج الى ذلك ويقبل السلم ويسلم حموي (قوله ويشارك شركة عنان) لا مفاوضة لانها تتضمن الكفالة وهو لا يملكها واذا فاقض تنقلب شركة عنان لان هذا حكم المفاوضة الفاسدة حموي عن البدائع (قوله خلافا للشافعي) لانه الاذن لم يتناول التصرف في نفسه ولهذا لا يملك بيع نفسه ولا رهنها فلا يملك بيع منافعه ولنا ان الاجارة تجارة وهو تصرف على غير نفسه اذ هي بيع المنافع دون النفس فيملكها وانما لم يجز بيع نفسه لاستلزامه بطلان الاذن ولا كذلك بيع المنافع ورهن نفسه يوجب الحبس على الدوام الى قضاء الدين فينفوت به غرض المولى زيلبي (قوله ويقر بدين) لانه لو لم يصح اقراره لم يعامله احد ولو اشترى جارية شراء فاسدا فاقترانه وطئها يجب عليه العقر في الحال لان زومه باعتبار الشراء اذ لو لم يلزم المحددون العقر بخلاف ما اذا اقربوطه جارية بالنكاح بلاذن حيث يؤاخذ به بعد الحرية لانه ليس من باب التجارة واعلم ان اقراره بالدين صحيح وان كان عليه دين اذا اقر في صحته وان في مرضه قدم غرما الهبة كما في المحرز زيلبي (قوله فلو اقر بدين الخ) الدين ليس بتقيد فانه يملك الاقرار بالعين كما في البدائع لان العادة قد جرت بشراء كثير من الاشياء بنظر وفها فلو علم الناس انه لا يصح اقراره بالعين لامتنعوا عن تسليم الايمان اليه فلا يلزم امر التجارة حموي لكن قيد في الدرر عن الوهبانية صحة اقراره بالعين بما اذا لم يكن مديونا (قوله ويبيطل اقراره لهؤلاء) لانه اقراره بصورة وشهادة معني وشهادته لهؤلاء غير جائزة لو كان حرافكذا اقراره (قوله خلافا لهما) لانه اقر لمن لاحق له في اكتسابه فصار كما لو اقر لاجنبى قال في الدرر وهو كالاختلاف في بيع الوكيل منهم ذكره الزيلبي لكن لو حذف صاحب الدرر لفظة الدين من قوله فان اقراره لهم بالدين باطل عند أبي حنيفة خلافا لهما لكان أولى لان الزيلبي أطلق الاقرار ولم يقيد بالدين الى هذا أشار شيخنا (قوله وغضب) لان ضمانه ضمان معاوضة لانه يملك المعصوب بالضمان (قوله ولا يزوج المأذون) الا باذن المولى ولا يتسرى ولو بالاذن درر (قوله وقال أبو يوسف له تزويج الامة) وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون له والمضارب وشريك العنان دون الاب والوصي خلافا لما ذكره العيني من أنهما على هذا الخلاف أيضا فانه قد تبع صاحب الهداية ورده الزيلبي بانه سهو فان صاحب الهداية ذكر المسئلة بنفسه في كتاب المكاتب مثل ما ذكرنا ولم يذكر فيها خلافا بل جعلهما كالمكاتب وكذا في عامة الكتب كالمبسوط ومختصر الطحاوي والتمتة انتهى (قوله ولا يكاتب) لانه ليس من باب التجارة ولان الكتابة أقوى من الاذن لان الكتابة توجب حرية اليد في الحال وحرية الرقبة في المال والاذن لا يوجب شيئا من ذلك والشيء لا يتضمن ما هو فيه الا اذا اجاز له المولى ولم يكن على العبد دين وذكر في النهاية انه لو كان على العبد دين فكاتبته باضلة وان اجازها المولى لان قيام الدين يمنعه من ذلك قل او كثر وهذا مشكل فان غير المستغرق لرقبته وما في يده لا يمنع الدخول في ملك المولى بالا جاع حتى جاز للمولى عتق ما في يده زيلبي وأقول لا اشكال لما ذكره هو بعد قول المصنف ولا يملك سيده ما في يده لو احاط دينه فيبيطل تحريره عدا من كسبه حيث قال وان لم يحط جاز عتقه وهذا بالا جاع اما عندهما فظاهر

خلافا لهما سواء كان عليه دين أولا (ويؤكل) المأذون (بهما ويرهن) شيئا لانه نفسه (ويسترهن ويستأجر ويضارب) ويشارك شركة عنان (ويؤجر نفسه) خلافا للشافعي (ويقر بدين) فلو اقر بدين يلزمه في الحال اذا اقر له بالولد والوالد والزوج ويبيطل اقراره لهؤلاء عند أبي حنيفة خلافا لهما (ونقصب ووديعته ولا يزوج) المأذون (ولا يزوج مملوكه) مطلقا سواء كان عبدا برزوخ مملوكه (مطلقا سواء كان عبدا برزوخ مملوكه) مطلقا سواء كان عبدا أو أمة وقال أبو يوسف له تزويج الامة (ولا يكاتب) المأذون الا أن يجيزه المولى ولادين عليه فيثبت تجوز الكتابة ويصير المأذون نائبا عنه وأما لو كان عليه دين مستغرق فستعرف حكمه فيما اذا تصرف المولى في كسب المأذون المديون (ولا يعتق) ولو مال

وكذا عنده في قوله الآخر وفي قوله الأول لا يملك فلا يصح اعتاقه لان الدين متعلق بكسبه وفي حق
 التعلق لا فرق بين القليل والكثير الخ وحيث ذهب في النهاية تقرير على قول أبي حنيفة الأول هذا
 ما ظهر لي في هذا المقام ثم رأيت الموافقة عليه للمعوى معزيا الى بعض الفضلاء (قوله الا ان يحجزه المولى
 الخ) ثم ليس للعبد قبض البديل لانه نائب عن المولى كالوكيل واذا أدى المكاتب البديل الى المولى قبل
 الاجازة ثم أجاز المولى لا يعتق وسلم المقبوض للمولى لانه كسب عبده زيلعي والتقييد بالسكابة يشير الى
 أنه يملك الاذن وبه صرح الزيلعي في المضاربة (قوله ضمن المولى قيمته لغرماء المأذون على قولهما) وعلى
 قول الامام لا ينفذ اعتاق المأذون عبده باجازة المولى ان كان الدين مستقرا لانه مانع من ثبوت الملك له
 في كسبه وهذا قول الامام آخر اركان أول لا يفرق في هذا بين المستغرق وغيره كما سبق التنبيه عليه (قوله
 ويهدى طعاما سيرا) قال في البرازية ويملك اهداما كقول وان زاد على درهم بما لا يعد اسرافا ويتخذ
 الضيافة الدسيرة لا الكبيرة وذا بقدر المال حتى لو كان في يده عشرة آلاف درهم فبعثه بسيرة ولو في
 يده عشرة دراهم فمدائق كثيرة كذا بخط مصنف تنوير الابصار والتقييد بالطعام للاحتراز عما سوى
 المأكولات من الدراهم والدنانير واليابان الا ان يب ما لا يساوي درهما وان أجاز المولى هبته صحت
 ان لم يكن عليه دين شرئلا لية وانحجور لا يهدى شيئا وعن الثاني اذا دفع للمجور قوت يومه فدعا بعض
 رفقائه للاكل معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا بأس للرأه أن تصدق من بيت سيدها
 اوز وجها باليسير كزغيف ونحوه در عن الملتقي قال ولو علم منه عدم الرضا لم يحجز (قوله كالزغيف
 ونحوه) نحو الزغيف الفلاس ومن الغضة مادون الدرهم كما يستفاد من الشرئلا لية حيث قال فيملك
 التصديق بالفلاس والزغيف وبالفضة مادون الدرهم ووجه الاستفادة انه لا فرق بين الصدقة والهدية
 (قوله ويضيف من طعامه) لو اقتصر على قوله ويضيف لكان أولى لدلالة الضيافة على الاطعام جوي
 (قوله ولا يملك حظ الزيادة) كذا في الدرر وتعبه عزمي زاده بما في البدائع حيث قال وان كان الحظ من
 عيب يتظر ان كان بالمعروف جاز لانه من توابع التجارة وان لم يكن بالمعروف بأن كان فاحشا جار عند
 ابي حنيفة وعندهما لا يجوز انتهى (قوله ولا يملك الحظ من غير عيب) لانه ابراء لا يملكه (قوله متعلق
 برقبته) لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة درر
 وكذا يعلق بكسبه مطلقا سواء حصل قبل الدين أو بعده ويتعلق بما اتى به وان لم يحضره ولاه وعدم
 اشتراط حضرة المولى بالنسبة للكسب والانتهاج ولا تنافي بين تعلقه بالكسب والرقبة فيتعلق بهما
 ويبدأ بالاستيفاء من الكسب لا مكان توفير حق الغرماء مع تحصيل مقصود المولى فان لم يوجد الكسب
 يستوفى من الرقبة ولا يتعلق الدين بما أخذه منه ولا قبل الدين لوجود شرط التخلص له درر وظاهره
 تعلق الدين بما أخذه منه بعد حقوق الدين وليس كذلك الا اذا أخذه منه أكثر مما كان يأخذه قبل محوق
 الدين فيرد الفضل فقط كما ذكره هو بنفسه حتى لو كان يأخذه منه كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل محوق
 الدين كان له أن يأخذها بعد محوقه والقياس أن لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب
 وجه الاستحسان انه لو منع من أخذ الغلة يجبر عليه فينسحب باب الاكتساب فيع والضرر على الغرماء
 انتهى والغلة كل ما يحصل من ربح الارض أو كرائها أو اجرة غلام أو نحو ذلك قال في العناية ومعه انه أن
 يأخذ الضريبة التي ضربها عليه في كل شهر بعد ما زمه الديون كما كان يأخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من
 ربه يكون للغرماء وليس وضع الضريبة قبل محوق الدين شرطا اذله أن يضعها بعده كما في القهستاني عن
 السكرماني واعلم انه قبل محوق الدين له أن يأخذ أكثر من غلة مثله وليس له أن يأخذ الا أكثر بعده
 ذكره القهستاني أيضا (قوله يباع به) بحضرة مولاه أو نائبه لاحتمال أن يفتدي بخلاف بيع الكسب
 حيث لا يشترط له حضرة المولى لان العبد خصم فيه تنوير وشرحه قال ولهم استعاضة أيضا زيلعي ومفاده
 ان زوجته لو اختارت استعاضة لنفقة كل يوم أن يكون لها ذلك أيضا بجر من النفقة ولم يذ كر المصنف

الا ان يحجزه المولى وليكن عليه دين
 ولو كان مدونا ضمن المولى قيمته
 لغرماء المأذون على قولهما كذا
 في الاصل فلا عن الايضاح (ولا
 يقرض ولا يهب) ولو بعوض (ولا
 تصدق ويهدى طعاما سيرا كالزغيف
 ونحوه ويضيف من طعامه ويحط من
 القن بعيب) مثل ما يحط به التجار
 ولا يملك حظ الزيادة ولا يملك الحظ من
 غير عيب (ودينه متعلق برقبته)
 حتى يباع المأذون (به) أي بسبب
 الدين

على الصبي مكوت وصي وعزله ولوعزل قاض اذن لصبي ومعتوه كانا على اذنها مجوى (قوله مادون السنة غير مطبق) هذا قول محمد كافي الشربلالية ونصه قال محمد اذا كل الجنون دون السنة فليس يطبق والسنة وما فوقها مطبق وعن ابي يوسف اكثر السنة مطبق ومادونه فليس يطبق نهائية عن الذخيرة ومنه تعلم ان ما زاه الشارح للذخيرة بالنسبة لقول محمد (قوله وقال الشافعي لا يتجبر) لان الاباق لا يتناقى ابتداء الاذن فكذلك لا يتناقى البقاء وصار كالغصب ولنا ان الاباق حجر دلالة لانه لم يرض بتصرف عبده المتمرد والابق يمنع الابتداء عندنا على ما ذكره خواهر زاده فلما ان تمنع ولئن سلمنا فالدلالة ساقطة العبرة مع التصريح بخلافها وبخلاف الغصب لان الانتزاع من يد الغاصب متى سرح حيث كان مقرا بالغصب او كان للمالك يئنه تزييل (قوله قيل لا يعود) وهو الصحيح زيل على وجهه ان الاذن سقط بالتجبر بالابق والساقط لا يعود مجوى (قوله وعند زفر لا يتجبر) اعتبار اللقاه بالابتداء وهو القياس وجه الاستحسان ان العادة تربت بتخصيص أمهات الاولاد فيكون دلالة التجبر بخلاف الابتداء لان الصريح يفوق الدلالة ونظيره اذا قدم مائة لانسان يكون دلالة الاباحة ثم اذ انها صريحة مع ان الاكل لا تعتبر الدلالة تزييل (قوله عندنا لا يتجبر) لان التجبر عليها بقيت على اذنها مجوى (قوله لا بالتدبير) لان عدم دلالة التجبر يعني (قوله وضمن بهما قيمتهما للغرماء) لان لافه محللا تعلق به حقهم اذ بهما يمنع البيع وبه كان تقضى حقوقهم درر (قوله معناه ان يقرب ما في يده) هذا اذا لم يكن ما في يده حصل بمثل احتطاب حتى لو كان في يده مال حصل له بالاحتطاب ونحوه فأقر به لغيره لا يصدق فيه بالاتفاق شربلالية من النهاية (قوله صح عند ابي حنيفة) لان المصحح هو اليد ولهذا لا يصح اقراره قبل التجبر فيما أخذه المولى من يده واليد باقية حقيقة وشرط بطلانها بالتجبر كما فراغ ما في يده من الاكساب عن حاجته واقراره دليل تحقيقه درر (قوله فيقضى بما في يده) أشار به الى أنه لا يتعدى اقراره الى رقبته حتى اذا لم يرف ما في يده بما عليه من الاقرار لا يتبع رقبته فيه أجماعا ومحل صحة اقراره بالدين بعد التجبر أن لا يكون عليه دين بالاذن يستغرق ما في يده اذ لو كان لا يصح بالاجماع وأن لا يكون اقراره بدين بعد ان حجر عليه بدينه فانه اذا أقرب بالدين في يد المشتري لا يصدق بالاتفاق شربلالية عن النهاية (قوله وقال لا يصح اقراره) لان مصحح اقراره ان كان الاذن فقد زال بالتجبر وان كان اليد فالتجبر ابطالها لان يد المجبور عليه غير معتبرة درر (قوله لانه لو أقرب بالجناية الموجبة للدفع الخ) لان الاقرار بالجناية ليس من ضرورات التجارة فلا يتناول الاذن بالتجارة فلا يصح منه ولا يطالب به بعد العتق أيضا لان موجب الجناية يلزم المولى دون العبد فكان ذلك شهادة على المولى لا اقرارا على نفسه فلا يصح أصلا الا اذا صدقه المولى فيجوز عليه ولا يجوز على الغرماء مجوى ولو أقربا بقضاء حرة وأمة بأصبعه يلزمه أبو يوسف الضمان للحال فيدفعه مولا أو يفديه لان اقراره بضمان المال صحيح وقال لا يؤاخذ به في الحال لان اقراره وان كان ضمان مال لكنه لم يجب شوا عن مال فليس في معنى التجارة فلا يؤاخذ به الا بعد العتق وان اقراره اقتضاه بذكره يجب المحذور ولا يجب المال اتفاقا بين ملك في شرح المجمع قال واقتضى بالقصاف أي ازال بكارنها والمراد بالامة امة الغير ولهذا قيدها المجوى عن البدائع بما اذا كانت غصبا وعلى هذا الاختلاف المكاتب فاذا اقراره اقتضى حرة او امة بأصبعه ثم يجوز دفع الرق فعند ابي يوسف يؤاخذ به للحال وعند الامام بعد العتق ومحمد مع ابي يوسف ان يحجز بعد ان قضى عليه بالمهر للحررة وبالعقر للامة وان يحجز قبل القضاء عليه فعلى ابي حنيفة ابن ملك (قوله فيبطل تحريره عبدا من كسبه) ولو اشترى ذارحم محرم من المولى لم يعتق ولو ملكه فعتق ولو اتلف المولى ما في يده من الرقيق ضمن ولو ملكه لم يضمن خلافا لما بناء على ثبوت الملك وعدمه تنوير وشرحه وعلى هذا الخلاف اذا ادعى نسب عبدا مآذونه ثبت وعليه القيمة عندهما للغرماء شربلالية عن البرهان ولو استولد جارية عبده المأذون وعليه دين محيط صارت ام ولد ويضمن قيمتها ولا يضمن عقرها ولا قيمة ولدها وهذا بالاتفاق لان عندهما امه كباقي وعندنا صافى حق الملك ولهذا لا يجوز

مادون السنة غير مطبق كذا
في الذخيرة ولو أغنى عليه لا يصح
مجبورا (و) يتجبر (بالابق) وقال
الشافعي لا يتجبر نعم ان عادم الاباق
هل يعود قيل لا يعود وقيل يعود
(والاستيلاد) أي يتجبر امة المأذونة
لما في التجارة اذا ولدت من مولاهما
فادعاء المولى هذا عندنا وعند زفر
لا يتجبر (لا بالتدبير) أي لا يتجبر
المأذون بالتدبير (و) لكن (ضمن)
المولى (بهما) أي بالاستيلاد والتدبير
(قيمة ما للغرماء) لو كان عليه ما دين
التجارة (وان أقرب بعد حجره بما في يده
صح) عند ابي حنيفة معناه ان يقرب
بما في يده انه أمانة لغيره وأغصبه منه
أو يقرب دين على نفسه فيقضى بما
في يده ولا يصح اقراره ويؤاخذ به
بعد العتق وما في يده لم يولد وانما قيد
بما في يده لانه لو أقرب بالجناية الموجبة
للدفع او للقدام لا (ولم يملك سيده ما في
يده واخط دينه بما له ورقبته لم يملك
لزمه ديون تحيط بما له ورقبته) أي
سيده ما في يده (فيبطل تحريره) أي
تحرير المولى (عبدا من كسبه) هذا
نداء ابي حنيفة

للولي ان يتزوجها ولو اعتقها المولى وعلى العبد دين محيط ثم وثقها فقلت عتقت بالاستيلاء وعليه العقر
لما وثقت نسب الولد منه عند أبي حنيفة لان العتق توقف عنده على ان ينفذ عند ملكه الجارية
الا ترى انه لو قضى دين الغرماء او ابراء الغرماء العبد عن دينهم حتى ملك الجارية نفذ عتقه فكذا اذا ملك
الجارية بالاستيلاء زيلعي وفي قول المصنف يبطل تحريره بحيث اذ يفهم منه انه لا ينفذ ولو قضى دين الغرماء
وهذا قول الحسن وعامة اصحابنا على انه ينفذ لان توقفه كان محققا فاذ سقط بالقضاء والبراءة نفذ من
حين وجب له على هذا الواقع وارث عبد من تركته مستغرقة وقضى الدين نفذ خلافا له بخلاف ما لو اعتق
كسب مكاتبه اذا المكاتب كالحرف في اكتسابه ويمكن ان يقال المراد انه باطل ما لم يوجد ما يقتضى النفاذ
من قضاء ونحوه جوى عن المقدسي (قوله وقال لا يملك الخ) لوجود سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته
ولهذا يملك اعتاقه ووطء الجارية المأذون لها وهو دليل كمال الملك وله ان ملك المولى انما يثبت خلافا عن
العبد عند فراغه من حاجته والمحيط به الدين مشغول به فلا يتخلفه فيه والعتق وعدمه فرع ثبوت الملك
وعدمه درر (قوله ويغرم قيمته) ولو لم يبرأ ولم يضمنوا العبد المعتق ثم يرجع على المولى درر عن
ابن الكمال (قوله وان لم يكن الدين محيطا به ورقبته صح تحريره الخ) بخلاف اما عندهما فظاهر
وكذا عنده في قوله الاخر انه لا يبرأ عن قليل دين فلو جعل مانعا لانسحاب الانتفاع بكسبه فيحتل
المقصود من الاذن وفي قوله الاول لا يملك فلا يصح اعتاقه لان الدين متعلق بكسبه وفي حق التعلق
لا فرق بين القليل والكثير كما في الرهن عيني (قوله لا على قوله لواحاظ) لانه لو عطف عليه لتقيده بقوله
ولا يملك سيده الخ وهو لا يطابق قوله صح جوى (قوله ولا يصح بيعه من سيده الا بمثل القيمة) لان المأذون
بعد كونه مديونا صار كالاجنبي عن مولاه في ماله الذي في يده حتى لو اخذ مولاه منه شيئا يؤخر برده عليه
لكن لما كان المولى متمسكا في حقه اعتبر ان يكون ذلك البديل مثل قيمته او اكثر فان قلت كيف اجاز
ابو حنيفة هذا البيع ولم يجوز بيع المريض من وارثه شيئا بمثل القيمة لحق سائر الورثة قلت حق الورثة
متعلق بعين التركة وحق الغرماء في المسالية دون العين حتى جاز للولي ان يستخلص اكسابه بقضاء
الدين قيد بالمولى وبمثل القيمة لانه لو باع من اجنبي فاحش يجوز عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو باع
من المولى بغير سبيل لا يجوز عنده خلافا لهما ان ملك (قوله اما اذا لم يكن عليه دين فلا يجوز بيعه الخ)
لان المولى حينئذ يكون بائعا ومشتريا من نفسه (قوله لم يجوز مطلقا) للتمتع بخلاف ما اذا حاجي
الاجنبي لانه لا تهمة فيه عيني (قوله وقول بعض المشايخ) ان السواب حذب الواو ويدل عليه قول
الشارح فيما سألني في عكس هذه المسئلة حيث قال ويحتمل ان يكون البيع فاسدا عند أبي حنيفة
وهو قول بعض المشايخ كما في الفصل الاول (قوله وقيل الصحيح الخ) قال الزيلعي والاصح ان قوله
كقولهما لان المولى سيدل من تخلص كسبه لنفسه بالقيمة دون البيع فلان يكون له ذلك بالبيع
اولى فصار تصرفه مع مولاه كصرف المريض المديون مع الاجنبي والغبن الفاحش واليسير سواء عنده
كقولهما انتهى (قوله وان باع سيده منه الخ) لان المولى اجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين ولا تهمة
في هذا البيع (قوله ويبطل الثمن لو سلم المولى المبيع الخ) لانه بتسليم المبيع اسقط حقه في الحبس
وتعلق به حق الغرماء لانه صار من كسب العبد وبقي الثمن دينيا في ذمة العبد فبطل لان المولى لا يستوجب
على عبده دين فاذا اخذ الثمن او اعطاه بازائه عوضا وكان استخلاصا لكسبه عبده فجاز وقيل لا يبطل
الثمن وان سلم المبيع او لا لانه يجوز ان ينعقد البيع ويتراخي وجوب الثمن كما تأخر في البيع بالخيار الى
وقت سقوطه قال صاحب المحيط هذا القول هو الصحيح ابن ملك قال العيني وعن ابي يوسف ان للولي
استرداد المبيع ان كان قائما في يد العبد ويحبسه حتى يستوفي الثمن ثم رأيت بخط السيد الحموي نقلا عن الرمز
بانه تعقب ابن ملك حيث عزي للمحيط تصحيح عدم بطلان الثمن فراجع (قوله بخلاف ما اذا كان الثمن
عرضا) لان حقه تعلق بالعين فلا يكون دينيا فلم يملك ان يطالبه كما لو ادعه مالا فيكون المولى احق به

وقال لا يملك ما في يده من كسبه وينفذ
عتقه في عبده ويغرم قيمته للغرماء
(وان لم يحيط اى وان لم يكن الدين
محيطا به ورقبته صح) (صح) تحريره
عبد من كسبه قوله وان لم يحيط
معتوف على مجموع الشرط والمجزأ
لا على قوله لواحاظ (ولم يصح بيعه) اى
بيع العبد المأذون شيئا (من سيده الا
بمثل القيمة) هذا اذا كان عليه دين
اما اذا لم يكن عليه دين فلا يجوز بيعه
من المولى ولا بيع المولى منه فان باعه
من المولى بنقصان القيمة لم يجوز مطلقا
فاحشا كان الغبن او يسيرا عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جاز
البيع فاحشا كان الغبن او يسيرا
ولكن يحجر المولى بين ان يزيل الغبن
وبين ان يقض البيع وهذا الذي
ذكرنا على قول أبي حنيفة وقول بعض
المشايخ وقيل الصحيح ان قوله كقولهما
(وان باع سيده منه الخ) المولى المبيع
صح ويبطل الثمن لو سلم المولى المبيع (قبل
الى العبد المأذون المديون) (قبل
قضيه) اى قبل قبض الثمن بخلاف
ما اذا كان الثمن عرضا حينئذ
لا يبطل

من سائر الغرماء ابن ملك (قوله وله حبس المبيع بالثمن) لان المبيع لا يزيل ملك اليد ما لم يصل اليه الثمن
فبقى ملك اليد للمولى على ما كان عليه حتى يستوفي الثمن ولهذا كان احق به من سائر الغرماء عني (قوله
ويحتمل ان يكون المبيع فاسدا) وهو قول بعض المشايخ وعلى هذا لا يكون للمولى خيار رفع الهبات مع
امضاء المبيع بل يتختم نقضه (قوله كما في الفصل الاول) وهو ما اذا باع المأذون من سيده شيئا بأقل من
قيمته (قوله وصح اعتاقه) بالايجاع لقيام ملكه فيه عني ولا فرق بين ان يكون مديونا بسبب التجارة
او الغصب او وجود الوديعة او اتلاف المال كما في الشرع بلالية واذا صح عتق المستغرق ووجب ضمان
الاقل من القيمة ومن الدين فغير المستغرق بالاولى صرح به القهستاني ومن هنا تعلم سقوط اعتراض عزمي
على الزيلعي ولا فرق في ضمان الاقل من القيمة ومن الدين بعق المديون بين ان يكون للمولى علم بما عليه من
الدين او لم يكن بخلاف ما لواقعته عالميا بجنيته فانه يكون مختارا لجميع الغداة ذكره في منية المفتي قال شيخنا
وهذا معنى ما في الشرع بلالية عن النهاية حيث قال فصارت مشكلة المديون مخالفة لاعتاق المجاني من حيث
العلم ومقدار الضمان وكما يصير مختارا للغداة فيما اذا اعتقه عالميا بجنيته فكذا اذا باعه مع العلم بها والفرق
بين بيع المجاني عالما بجنيته حيث يلزمه كل الارش بخلاف بيع المديون مع العلم بدينه حيث لا يلزمه الا
الاقل منه ومن القيمة ان الدين على العبد وموجب الجناية على المولى فاذا تعذر الدفع تعين الارش (قوله
ضمن الدين لا غير) لانه اتلف ما يتعلق به حقهم ببيع واستيفاء من ثمنه ولا وجه لرد العتق لانه لا يقبل
الفسخ فواجبنا الضمان عليه دفعا للضرر عن الغرماء وان شاؤا اتبعوا العبد بكل ديونهم واتباع احدهما
لا يبرأ الا آخر فهمما ككفيل مع مكفول عنه بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب لكون الضمان واجبا
على احدهما فاذا اختار تضمين احدهما برئ الآخر ضرورة وبخلاف ما اذا بره فانه يصح ولا ينجز
ويخير الغرماء كعتقه الا ان من اختار احدا الشدين ليس له الرجوع زيلعي ودرو لو اختار بعضهم اتباع
السيد وبعضهم اتباع العبد فالذي يتبع العبد يؤاخذ به جميع دينه والذي يتبع السيد يأخذ منه جميع
حقه ان كان مثل القيمة وما يأخذه من المولى يشاركه فيه الباقيون وما يأخذه من العبد لا الا اذا كان اصل
الدين مشتركا كذا في التكملة للديري وان كان المأذون له مديرا او اوما ولد لا يجب الضمان للغرماء باعتاقهما
لان حقهم لم يتعلق برقبتهما استيفاء بالمبيع فلم يكن المولى متلفا حقهم فلم يضمن شيئا عني ولا يسقط
الضمان عن المولى اذا اعتقه باذن الغرماء وليس هذا كعتق الزاين باذن المرتن وهو معسر حيث
لا يضمن لانه قد خرج من الرهن باذنه والمأذون لا يبرأ عن الدين باذن الغريم بعتقه ابن ملك (قوله وطولب
بما بقي بعد عتقه) لان الدين مستغرق في ذمته لوجود سفيه والمولى لم يتلف الا قدر القيمة فبقي الباقي عليه
كما كان وما قبضه احدهم من العبد بعد العتق لا يشاركه فيه الباقيون بخلاف ما اذا قبض احدهم شيئا
من القيمة التي على المولى حيث ثبت فيه حق الشركة للباقيين لان القيمة وجبت لهم بسبب واحد وهو
العتق بخلاف الدين الا اذا وجب بسبب واحد فانه يكون مشتركا بينهم (قوله فان باعه سيده الخ) أي
باعه بئمن لا يفي ديونهم بدون اذن الغرماء والدين حال فان لم يكن كذلك فلا ضمان على المولى كما في
الشرع بلالية وكذا الاضمان على المولى اذا كان المبيع باذن القاضي كما في شرح المجموع والتكملة للديري
(قوله أي العبد المديون) يحتمل ان يقرأ بالنصب والمجرولانه يحتمل ان يكون بيانا للضمير المنصوب في
باعه او المجرور في سيده والاول اظهر كما لا يخفى (قوله وغيبه) قيد به لان الغرماء اذا قدر واعى العبد
كان لهم ان يطلوا المبيع الا ان يقضي المولى ديونهم عني وفي قول المصنف وغيبه منابذة لقوله وان
وجد المشتري فلو قال وغاب لكان أولى من غيبه ولا وجود لقوله وان وجد المشتري في المتن الذي شرح
عليه العيني وعليه فالتعير بغيبه مستقيم (قوله ويكون حق الغرماء في العبد) لان سبب الضمان قد
زال وهو المبيع والتسليم فصار كالغاصب اذا باع وسلم وضمن القيمة ثم رد عليه بالعيب كان له ان يرد
المعصوب على المالك ويرجع عليه بالقيمة التي دفعها اليه هذا اذا رد عليه قبل القبض مطلقا وبعده

(وله حبس المبيع بالثمن) أي للمولى
ان يحبس المبيع ولا يسله الى العبد
بسبب الثمن وانما قيد بقوله بمثل قيمته
او اقل لانه لو باع المولى متاعه من عبده
بأكثر من قيمته بقليل او كثير فازداد
لا تسلم للمولى ويكون المولى بالخيار ان
شاه نقض المبيع وان شاء حط الفضل
من القيمة كذا ذكره شمس الأئمة
السرخسي وغيره في شرح المبسوط من
غير ذكر الخلاف ويحتمل ان يكون
المبيع فاسدا عندنا في الفصل الاول
قول بعض المشايخ كما في الاعتاقه) أي
كذا في السكافي (وصح اعتاقه) ولكن
اعتاق المولى العبد المأذون (و) لكن
(ضمن) المولى (فقيمته لغرمائه) اذا
كانت مثل الدين او اقل وان كان
الدين اقل من القيمة ضمن الدين
لا غير (وطولب) العبد (بما بقي) من
الدين (بعد عتقه فان باعه سيده)
أي العبد المديون وعليه دين بحيث
برقبته وقبضه المشتري (وغيبه)
المشتري ضمن الغرماء البائع) وهو
المولى (فقيمته فان) وجد المشتري العبد
بعد تضمين (رد) العبد (عليه)
أي على البائع (بعيب رجوع بقيمته)
على الذي اخذ منه (و) يهكون
(حق الغرماء في العبد او مشتريه)
عطف على البائع

بالقضاء لانه فسخ من كل وجه وكذا اذا رد عليه بخيار رؤية أو شرط وان رده بعيب بعد القبض بغير
 قضاء فلا سبيل للغرماء على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد بالتراضي اقله وهي بيع في حق غيرهما
 زيلعي وتعقبه الشلي بان المسئلة مفروضة فيما اذا غيبه المشتري بعد قبضه فكيف يصح قوله اذا رده
 قبل القبض ولهذا الميز كره الرازي في شرحه (قوله أي ضمن الغرماء البائع أو شتره) ولو ظهر العبد بعد
 ما اختاروا ضمن أحدهما ليس لهم عليه سبيل ان كان القاضى قضى لهم بالقيمة بينة أو بأبائهم لان
 حقهم تحول الى القيمة بالقضاء وان قضى بالقيمة بقول الخصم مع يمينه وقد ادعى الغرماء أكثر منه فهم
 بالخيار ان شاؤوا رضوا بالقيمة وان شاؤوا ردوها وأخذوا العبد فبيع لهم لانه لم يصل اليهم كمال حقهم بزعمهم
 وهو نظير المغصوب في ذلك كذا ذكره في النهاية وعزاه الى المبسوط قال الرازي عفوره بالحكم المذكور
 في المغصوب مشروط بان تظهر العين وقيمتها أكثر مما ضمن ولم يشترط هنا ذلك وانما شرط ان يدعى
 الغرماء أكثر مما ضمن وان كمال حقهم لم يصل بزعمهم وبينهما تفاوت لان الدعوى قد تكون غير مطابقة
 فيوزان تكون قيمته مثل ما ضمن أو أقل ولا يثبت لهم الخيار فيه وانما يثبت لهم الخيار اذا ظهر وقيمته
 أكثر كذا في الزيلعي ويحل الاشكال بما ذكره الشلي عن خط قارى الهداية حيث قال ولعل ان يقول
 لا يشترط في ثبوت الخيار لهم ان تكون قيمته أكثر مما ضمن بل لهم ان يرد واما أخذوا وان كانت قيمته
 مثل ما ضمن أو أقل لان لهم فيه فائدة وهو حق استيعابه بجميع دينه انتهى ومن هنا يعلم سقوط ما نقله
 السيد المحوى عن المقدسى حيث أحاب بحمل ما في النهاية على ما اذا ثبت بعد ظهور العبد كون القيمة
 أكثر مما ضمن اذا ما ذكره من هذا النحل يأباه ما وقع التصريح به في النهاية من قوله وان كان حقهم
 لم يصل اليهم بزعمهم لان الزعم يستعمل في غير المطابق للواقع (قوله رجوع المشتري على البائع بالثمن) لان
 أخذ القيمة منه كأخذ العين ردروا شار بقوله بالثمن الى أنه لا يرجع بما ضمن بل بما اداه للبائع من الثمن
 وما بقي من القيمة لا مطالبة له على البائع به وظاهر ان هذا فيما اذا كانت القيمة أكثر من الثمن شر بلائية
 وصار كانه اشتراء من الغرماء ابتداء كذا بخط شيخنا (قوله لم يرجعوا على الآخر) لان الخبير بين شديتين
 اذا اختار أحدهما تعين حقه فيه وليس له ان يختار الآخر (قوله واعلم المشتري بالدين) يعنى مقرابه
 لا منكرادر (قوله فللغرماء رد البيع) لان حقهم تعلق به وهو حق الاستسعاء أو الاستيفاء من رقبته و
 في كل واحد منهما فائدة فالاول تام مؤخر والثاني ناقص مجمل وبالبيع تقوت هذه الخيرة فكان لهم رده
 عني (قوله اذا باع بئمن لا يفي بديونهم) وكان الدين حالا والبيع بغير طلب الغرماء والا فالبيع نافذ وال
 المانع درو كذا بنفذ اذا كان باذن القاضى كما قدمناه (قوله أما اذا باع بئمن يفي بديونهم فليس لهم رد البيع)
 وان كان فيه محاباة خلافا لما في الدرر من قوله وان وفى ثمنه بدينه ولا محاباة ليس للغريم رد البيع لانه
 كما في الشر بلائية اذا كان به وفاء لا اعتراض للغريم سواء حالي المولى أم لا (قوله سقوط الخيار الخ)
 حتى يلزم المبيع في حق المتعاقدين وان لم يكن لازما في حق الغرماء شر بلائية (قوله وغاب البائع الخ)
 وان غاب المشتري فالبايع ليس بخصم اجماعا حتى يحضر المشتري لان الملك والبدل ولا يمكن ابطاها وهو
 غائب فالبسيط ملكه لا تكون الرقبة محل حقهم لكن لهم تضمين البائع قيمته لانه صار مغفونا حقهم
 بالبيع والتسليم فاذا ضمنوه القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع وان اختاروا الجارة البيع أخذوا الثمن
 لان الاجارة للاحق بمنزلة الاذن السابق زيلعي (قوله وعند أبي يوسف المشتري حصم لهم الخ) لانه يدعى
 الملك لنفسه فيكون خصما لكل من ينازعه فيما في يده ولما أنه لو جعل خصما لادعى عليه والدعوى
 تضمن فسخ العقد والعقد قائم بها فيكون الفسخ قضاء على الغائب عناية (قوله فالمشتري والموهوب له
 ليس بخصم عندهما) لان دعوى الشفعة تتضمن فسخ العقد وهو قائم بالبائع والمشتري فيكون الفسخ
 قضاء على الغائب والحاضر ليس بخصم عندهم وفي قول الشارح أو الموهوب له نظر لان حق الشفعة انما
 يثبت اذا كان التملك بطريق المبادلة ويحجب بأنه اراد الهبة بشرط العوض (قوله فيصدق استحسانا)

أي ضمن الغرماء البائع أو شتره
 (أو اجازوا البيع وأخذوا الثمن) ثم
 ان ضمنوا المشتري قيمته رجوع
 المشتري على البائع بالثمن وأيهما
 اختار الغرماء تضمينه برئ الآخر حتى
 لو تلفت القيمة على الذي اختاروه لم
 يرجعوا على الآخر (فان باعه سيده)
 من رجل (واعلم) المشتري (بالدين)
 ثم جاء الغرماء بعد ما قبض المشتري
 العبد (فلا غرماء رد البيع) اذا باع
 بئمن لا يفي بديونهم اما اذا باع بئمن
 يفي بديونهم فليس لهم رد البيع
 وفائدة الاعلام سقوط الخيار للمشتري
 في الرد بعيب الدين (فان باع) عبده
 المأذون وسلمه الى المشتري (وغاب
 البائع فالمشتري ليس بخصم لهم)
 معناه اذا انكر المشتري الدين عندهما
 وعند أبي يوسف المشتري خصم لهم
 فيه فيسمع بآتيهم عليه ويقضى
 بديونهم وانما قلنا معناه اذا انكر
 لانه اذا اقر المشتري بديونهم وصدقهم
 في دعوى الدين كان للغرماء ان يردوا
 البيع بخلاف كذا في شرح الهداية
 نقلا عن الامام الحنوبى وعلى هذا
 الخلاف اذا اشترى دارا فباعها
 رجلا أو وهبها وسلمها اليه
 وغاب ثم حضر الشفيع فالمشتري أو
 الموهوب له ليس بخصم لهم عندهما
 خلافا له وروى ابن سماعة عنهما
 مثل قول أبي يوسف في مسألة الشفعة
 (ومن قدم مصر وقال انا عبد زيد
 فاشترى وباع لزمه كل شئ من
 التجارة) والمسئلة على وجهين
 احدهما ان يخبر ان مولاه اذن له
 فيصدق استحسانا عدلا كاره
 او غير عدل

والقياس أن لا يصدق تحديث البينة على المدعى وكذا القياس أن تشترط العدالة في المخبر لأن جانب
الصدق يترجح بها وجه الاستحسان أن الناس تعاملوا ذلك والاجماع حجة يخص بها الأثرو يتركها
القياس ولأن في ذلك ضرورة وبلوى فإن الأذن لابد منه لهجة تصرفه وإقامة الحجة عند كل عقد غير ممكن
والأصل أن ماضق على الناس أمره اتسع حكمه وما عمت بليته سقطت قضيته وكذا على هذا القياس
والاستحسان دعوى الوكالة والمضاربة والشركة والبضاعة وما أشبهها (قوله وثانيهما أن يبيع ويشترى
ولا يخبر الخ) فالقياس فيه أن لا يثبت الأذن أيضا لأن السكوت محتمل وفي الاستحسان ثبت لأن الظاهر
أنه مأذون له لأن عقله ودينه بمنعاه من ارتكاب المحرم فوجب حمله عليه لوجوب حمل أمور المسلمين
على الصلاح فيمكنه في بظاها حاله دفعا للضرر عن العباد زيلعي وتعليقه بقوله لأن عقله ودينه الخ يشير
إلى قصر الحكم على ما إذا كان المأذون مسلما فلا يتطرق حكم ما إذا كان ذميا (قوله لا يتابع حتى يحضر سيده)
لأنه لا يقبل قوله في الرقبة لأنه خالص حق المولى بخلاف الكسب لأنه حق العبد وأن أقر العبد بالدين
وباع القاضي أكسابه وقضى دين الغرماء ثم جاء المولى وأنكر الأذن كلف القاضي الغرماء البينة على الأذن
فإن أقاموها والاردوا على المولى جميع ما قبضوا من ثمن الاكساب فلا تنقص اليسوع التي جرت من
القاضي في كسبه لأن للقاضي ولاية يبيع مال الغائب وتؤخر حقوق الغرماء إلى أن يعق العبد حموى عن
الاتقاي (قوله وبطالب بعد العتق) وكذا يطالب بعد العتق في الأقراس والاعارة منه كما سيجي في جنابة
العبد والصبي كذا بخط شيخنا (قوله وإن أذن للصبي الخ) للمفرغ من بيان أذن العبد شرع في بيان أذن
الصبي واعتوه وقدم الأول لكثرة وقوعه ولأن أذن العبد صحيح اتفاقا بخلاف أذن الصبي فان فيه
خلاف الشافعي دبري (قوله الذي يعقل) صفة لكل من الصبي والمعتوه لا للمعتوه فقط حموى وللصبي
والمعتوه أن يأذن لعبد أيضا لأن الأذن في التجارة وتجارة معنى زيلعي بخلاف ما إذا أذن المعتوه لأنه حيث
لا يصح لأنه مولى عليه فلا يلي على غيره وكذا لا يملك الصبي ولا المعتوه المأذون لهما أن يتزوجا أو يزوجا
مساكينهما إلا بأذن المولى بالتزويج أو تزويج الأمة لا للعبد وأعلم أن تصرفات الصبي والمعتوه على ثلاثة
اقسام الأول ما لا يتوقف نهاده على الأذن لكونه نفعاً كالإسلام ولا يهاب الثاني ما لا ينفذ أصلاً
ولو بالاجازة لكونه ضرراً كالطلاق والعتاق ولوعلى مال فانهما وضعه إلا زالة الملك وهي ضرر محض ولا يرد
سقوط النفقة بالأول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع لذلك إذا اعتبر للوضع وكذا الهبة
والصدقة وفيه إشارة إلى أنه لو أجاز هذه التصرفات بعد البلوغ لم يصح إلا إذا كان بلفظ يصلح لابتداء
العقد كقوله أوقعت ذلك الطلاق أو العتاق وإلى أنه لا تنفع هذه التصرفات من غيره كالإب والوصي
والقاضي ويستثنى مواضع الضرورة كالموت تحقيق حاجة إلى الطلاق أو العتاق لدفع الضرر صرح ذلك حتى
أنه إذا كان محبوباً وخاصته أمر أنه فيه ففرق بينهما كان ذلك طلاقاً عند بعض أصحابنا قهستاني
الثالث ما احتمل النفع والضرر فيه توقف على الأذن من المولى كالبيع والشراء والنكاح فان قلت بالإسلام
يحرم من ميراث أبيه الكافر ويفرق بينه وبين زوجته الكافرة قلت جوابه ما ذكره القهستاني من أن
هذا لا يضاف إلى إسلامه بل إلى كفرهما على أن هذا من أحكامه اللازمة دون الأصلية التي أحدها
سعادة الدارين انتهى وغير خاف أن التفريق بينه وبين زوجته الكافرة بالنسبة لغير الكفاية لا يقال
قد يقع بيعه نفعاً محضاً بأن يكون بضعف قيمته فيبني أن ينفذ بلا اجازة لأن العبرة بأصل وضعه دون
ما عرض باتفاق المحال والبيع بأصله متردد بخلاف قبول الهبة فانه محض نفع زيلعي (قوله كالعبد
المأذون) إلا أن المولى لا يمنع من التصرف في مالهما وإن كان عليهما دين ولا يصح إقراره عليهما
وإن لم يكن عليهما دين بخلاف المولى والفرق أن إقرار المولى عليهما إقرار على الغير فلا يقبل ودينهما غير
متعلق بمالهما وإنما هو في الذمة لأنهما حران وأعلم أنه لا خلاف في صحة الأذن للمعتوه الذي يعقل البيع
والشراء إذا بلغ معتوها أم من بلغ طاقلاً ثم عتقه ففيه خلاف قال البهني لا يصح أذنه قياساً وهو قول

وثانيهما أن يبيع ويشترى ولا يخبر
بشيء وفي الاستحسان يثبت الأذن
(و) إذا زنته ديون ولا يكون
في كسبه وفاء (لا يتابع) الرقبة (حتى
يحضر سيده فان حضر وأقر بدينه
بيعه في الدين (والا) أي وأقر بدينه
وقال أنه محجور (لا) يبيع والقول
قوله وعلى الغرماء البينة فان أقاموا
بياع والا وبطالب بعد العتق (أو المعتوه
أذن للصبي) الذي يعقل (أو المعتوه
الذي يعقل البيع والشراء) وليه
فهو (أي) كل واحد منهما
(في الشراء والبيع) كالعبد المأذون
حتى ينفذ تصرفه ولا يتقيد بنوع
دون نوع

اي يوسف رحمه الله تعالى ويصح استحسانا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا حثه
 الاب او جن فانه لا يثبت للاب الصغير ولاية التصرف في ماله انما يثبت له ولاية التزويج زيلعي
 وديري (قوله ويصير ما دوننا بالسكوت) هذا في الاب والمجد والوصى لافي القاضى ديري (قوله
 ويصح اقراره الخ) مطلقا سواء كان ما في يده عينا او ديناً لوليه او لغير وليه واورد عليه ان الولاية
 المتعدية فرع الولاية القائمة والولى لا يملك الاقرار على مال الصبي فكيف أفاده ذلك باذنه والجواب
 انه أفاده من حيث كونه من توابع التجارة والولى يملك الاذن بالتجارة وتوابعها (قوله من كسبه)
 مقتضى التقييد بالكسب عدم صحة اقراره بموروثه لان صحة اقراره في كسبه لمحاجته في التجارة الى
 ذلك كيلا يمتنع الناس من معاملته وهي معدومة في الموروث وفي ظاهره اذ راية لا فرق لان المجرى
 انفق عنه بالاذن التحق بالبالغ ولهذا نفذ ابو حنيفة بعد الاذن تصرفاته بالغين الفاحش كالبالغ ديري
 (قوله وقال الشافعى تصرف الصبي الخ) أصل الخلاف ان عبارته صالحة للعقود الشرعية عندنا في
 النافع المحض والمتردد وعنده غير صالحة حتى لو توكل بالتصرف جاز وعنده لا يجوز وبيان الدليل من
 المجانبين مذكور في الهداية وغيرها (قوله واعلم ان وليه أب الخ) وأما ماعدا الأصول من العصبه
 كالاخ والمأمور من غيرهم كالام او وصيه او صاحب الشرطة لا يصح اذنه لماله لانهم ليس لهم ان يتصرفوا
 في ماله تجارة فكذا لا يملك الاذن له فيها والا قولن يملك كون التصرف في ماله فكذا يملك كون الاذن
 له في التجارة زيلعي (قوله ثم الوالى) أى من له ولاية تقليد القضاء وهو اكبر من صاحب الشرطة
 بالسكوت والمحركة والمراد به أمير البلدة كأمر بخارى كذا في المغرب ذكره في النهاية (قوله
 او القاضى او وصيه) انما سمى وصيا مع ان الايصاء والاستخلاف بعد الموت لانه هنا يصير خليفة
 للاب كان الاب جعله وصيا فان فعل القاضى يصير كفعل الاب فعنى الكلام ان وليه ابوه ثم وصيه بعد
 الموت ثم المجد ان لم يكن الاب ولا وصيه ثم وصيه بعد موته ثم القاضى او وصيه أيهما تصرف صح شئني
 على النفاية وقوله أيهما تصرف صح يفيد ان وصى القاضى يصح تصرفه مع وجود القاضى فتصرف الوالى
 مع وجود القاضى يكون اوليا ووجه ما سبق عن النهاية من ان المراد بالوالى من له ولاية تقليد القضاء
 (تنبيه) بمجرى المأذون بموت من صدر منه الاذن مطلقا مولى مكان اولا كالأب والوصى بخلاف
 القاضى حيث لا ينجر بموته ولا بعزله لانه حكم الابحجر قاض آخر ديري عن شارح الوهبانية وكذا لا ينجر
 بعزل القاضى الذى صدر منه الاذن او بموته فكذا الولات ابوه او وصيه لعدم صدور الاذن منها غاية
 البيان (قوله فاما الام او وصيه الخ) فان قيل أليس اوصى الام لوباع العروض الذى ورثها الصغير
 من الام يجوز قلنا انما يجوز بطريق التخصيص على الصغير لانه تجارة حتى انه لو اشترى شيئا آخر للقيم
 لا يجوز وليس في الاذن تخصيص شيخنا عن النهاية

* (كتاب الغصب) *

(قوله المناسبة الخ) ذكر الديري وغيره من شراح الهداية في وجه المناسبة ان تصرف المأذون بالاذن
 الشرعى وتصرف الغاصب فيه المنع الشرعى فكان بينهما نسبة المقابلة ولما كان الاذن مشروعا بخلاف
 الغصب قدم المأذون عليه الخ (قوله ان الغصب من انواع التجارة) يعنى مالا جوى (قوله لا يملكها
 الغاصب) يعنى قبل الضمان او قبل التصرف في المغصوب بما يزيل اسمه جوى (قوله والعبد كما كان
 محجورا الخ) هذا لا يشبه ما الكلام فيه كما هو ظاهر جوى لان الكلام في المناسبة بين الغصب والمأذون
 لا بينه وبين المحجور شيئا (قوله أخذ الشئ) متقوماً اولا حتى يقال غصب زوجة فلان وخمره درود ذكر
 المثالين لبيان انه لا فرق بين ما اذا كان مالا وليس بمقوم كالحجر وليس بمال أصلا كالزوجة شرى ليلية

ويصير ما دوننا بالسكوت ويصح
 اقراره بما في يده من كسبه الى غير ذلك
 وقال الشافعى تصرف الصبي لا يجوز
 قوله يعقل أى يعلم كون البيع سالبا
 لملك جالب للرجح كذا في الهداية وذكر
 في الخانية معناه انه يعرف ان البيع
 يزيل الملك ويعرف الغيب الفاحش
 واليسير حتى لو لم يعرف ذلك لا يصح
 الاذن واعلم ان وليه أب ثم وصى
 الاب ثم المجد ابوالاب ثم وصيه ثم الوالى
 او القاضى او وصيه فاما الام او وصيه
 فلا يصح كذا أمير البلاد
 * (كتاب الغصب)
 المناسبة بين السكابين ان الغصب
 من انواع التجارة حتى ان أقر المأذون
 به صح كما يصح بدني التجارة ولم يصح
 بدني المهر لانه ليس من التجارة والعين
 المغصوبة لا يملكها الغاصب كالعبد
 المأذون لا يملك مالا كسبه والعبد
 المأذون لا يملك ما لا تصرف فيما لولاه
 كما كان محجورا من التصرف فاما المولى
 بدون اذنه فكذلك الغاصب لا يملك
 ذلك شرعا وهو في اللغة أخذ الشئ
 ظلما وقهرا يقال غصبت عن الرجل
 الشئ وغصبت منه وغصبت به اياه غصبا
 ويقال للمغصوب غصب

وفي المصباح المنير غصب غصباً من باب ضرب ويجمع على غصاب ككافر وكفار ويتعدى الى مفعولين
فيقال غصبته ماله ويطلق على حمل الانسان على فعل ما لا يرضاه يقال غصبني فلان على فعل كذا ديري
وطوري (قوله تسمية بالمصدر) والعلاقة التعلق الذي بين اسم المفعول والمصدر شيئاً (قوله أخذ مال)
هو بمنزلة الخمس درر وفيه تلج الى ان به ايضاً حصل الاحتراز عن بعض الاشياء كالميتة على ما افصح عنه
صدر الشريعة فهو ليس بخمس حقيقة عزمي يعني لان الجنس من شأنه الادخال فلهذا كان بمنزلة ونخرج
بالاخذ مالاً لغصب دابة فتبعها أخرى او ولدها لا يضمن التابع لعدم الصنع فيه (قوله محترم) تأكيد
لقوله متقوم اذ كل متقوم محترم وانما قال محترم لانه قد يكون المغصوب محترماً عند المغصوب منه
ولا يكون متقوماً عند الغاصب كالحجر ديري عن الفوائد الحميدية واقول فيه نظراً لظاهر اذ مال المحرمي
لا يشترط تقيمه مع انه غير محترم فجعله المحترم تأكيداً للمتقوم بناء على ما زعم من ان كل متقوم محترم غير
مسلم (قوله بغير اذن المالك) لا يحتاج اليه مع قوله اثبات اليد المبطلة شلبي اعلم ان الموقوف
مضمون بالاتلاف مع انه ليس بمملوك اصلاً صرح به في البدائع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما فعل ابن
الكمال لكان اولي در (قوله وزاد في الكافي الخ) ينبغي ان يراعى في التعريف كون المال المأخوذ
قابلاً للنقل فيخرج العقار لعدم تحقق الغصب فيه خلافاً للمجدوسيد كذا شارح ما به يحصل الاحتراز عن
السرقه (قوله وفرع على القصر مسألة استخدام عبد الغير الخ) ظاهره انه لا يصح تقريبه على
الازالة ومقتضى قوله وفرعها في المتن على الازالة صحة التفريع جوى (قوله ولا في خسر المسلم الخ)
لان الخمر وان كانت مالا الا انها غير متقومة في حق المسلم حتى لو كانت لذى يضمنها خلافاً لظاهر ما في
الدرر حيث جعل التقييد بالمتقوم للاحتراز عن الخمر ولهذا قال في العزيمة وهو محل تدبر فان الغصب
يجرى في مال الكافر لا محالة فالداعي الى اخراجه عن تعريف الغصب ولعل الصواب ان يقال عن
خسر المسلم كما اثبات منه عبارة صدر الشريعة انتهى (قوله ولا في مال المحرمي الخ) كذا في النهاية
والتبيين مع زيادة كونه في دار الحرب شرناً لبلالية (قوله كروايد المغصوب) وكذا لو طلبها المالك
فخنها الغاصب ضمن بالايجاع شلبي عن الاتقاني (قوله ازالة اليد الخ) هذا ركنه واماً شرطه
فكون المغصوب مالا متقوماً قابلاً للنقل فان قيل وجد الضمان في مواضع ولم يتحقق العلة المذكورة
كتعاصب الغاصب فانه يضمن وان لم يزل يد المالك بل ازال يد الغاصب والمتقطا اذ لم يشهد مع القدرة
على الاشهاد مع انه لم يزل يدا وتضمن الاموال بالاتلاف تسبياً كحفر البئر في غير الملك وليس ثمة ازالة
يدا احد ولا اثباتها فاجواب ان الضمان في هذه المسائل لا من حيث تحقق الغصب بل من حيث
وجود التعدي كفاي العناية وقال الديري في التكملة وقد دخل في حكم الغصب ما ليس بغصب ان
ساواه في حكمه كجور الوديعة لانه لم يوجد الاخذ ولا النقل انتهى اذا علمت هذا ظهر سقوط ما اورده
الشلبي معزياً للحنفية وجرى عليه بعضهم من انه اذا قتل انساناً في مفازة وترك ماله ولم يأخذه فانه
يكون غصباً مع عدم اخذ شيء وما اذا غصب بخلاف استهلاكه حتى يدس لبناً يضمن قيمة الجعل
ونقصان الام وان لم يفعل في الام شيئاً لم يعلمت من ان وجوب الضمان لا باعتبار تحقق الغصب بل من
حيث وجود التعدي وان لم يتحقق الغصب (قوله المحقة) اي الكائنة على الحق من احق فالهمزة
للكنية او المثبتة اياه فالهمزة للتعدي ثم النسبة بين ازالة اليد واثباتها بالعموم والخصوص الوجهي
فانهم ما يجتمعان في اخذ شيء من يد مالكه بلا رضاه ويفترقان في زوائد المغصوب وتبعية المالك فان في
الاول يوجد اثبات اليد ولا توجد ازالته وفي الثاني بالعكس (قوله وعند الشافعي الخ) وثمرة الخلاف
تظهر في زوائد المغصوب كقول المغصوب وثمره البستان فانها لا يضمنان عندنا اذا هلكا بغير صنع
الغاصب خلافاً له (قوله فتخرج السرقه) قد يقال تركه هنا استغناءً بذكره الخفية في تعريف السرقه
لان قيد الخفية في تعريف السرقه للاحتراز عن الغصب (قوله والضمان لا غير) يعني اذا هلك المأخوذ

تسمية بالمصدر وفي الشرع أخذ مال
متقوم محترم بغير اذن المالك على
وجه يزيل يده ان كان في يده وزاد
في الكافي على هذا قوله او يقصر يده
ان لم يكن في يده وفرع على القصر
مسألة استخدام عبد الغير والحمل على
دابة الغير وفرعها في المتن على الميتة والمحرم
والغصب شرعاً لا يتحقق في الميتة والمسلم
لا يملك بغيره ولا في مال المحرمي
لانها ليست بمتقومة ولا في مال المالك
لانه ليس بمحترم ولا فيما لا يزيل يد
بأخذه كالوديعة ولا فيما لا يزيل يد
المالك عنه كروايد المغصوب بالغصب
عندنا (هو ازالة اليد المحقة باثبات)
أي مع اثبات (اليد المبطلة) وعند
الشافعي هو اثبات اليد المبطلة ولا
يشترط ازالة اليد واعلم انه لا بد ان يراعى
على هذا التعريف لا على سبيل الخفية
ليخرج السرقه وحكمه الا انهم لم يعلم ورد
العين فائمة والغرم هالكه وان كان
بدون العلم بان ظن ان المأخوذ ماله
او اشترى عيناً ثم ظهر استحقاقه
فالضمان لا غير (فلا استخدام)

والأفواج الواجب الأصلي رد العين لانه اعدل واكمل في رد الصورة والمعنى ورد القيمة والمثل مخص بصار
اليه عند تعذر رد العيني ولهذا يطالب برد العين قبل الهلاك ولو اتى بالقيمة والمثل لا يعتد به لكونه قاصرا
ويبرأ الغاصب برد العين من غير علم المالك بأن سلمه اليه بجهة اخرى كما اذا وهبه له او اطعمه اياه فأكله
المالك ولا يدري انه ملكه فلو لم يكن هو الواجب الأصلي لما برئ الا اذا علم كافي قبض المثل والقيمة وقيل
الموجب الأصلي هو المثل والقيمة ورد العين مخلص ولهذا البراءة عن الضمان حال قيام العين يصح حتى
لا يجب عليه الضمان بالهلاك والبراءة عن العين لا يصح وكذا الكفالة بالمغصوب يصح مع أنها لا تصح
بالعين وكذا لو كان للغاصب نصاب ينتقض به كما ينتقض بالدين فدل على ان الواجب هو المثل والقيمة
زيلي قبل والصحيح هو الأول لان الموجب الأصلي لو كان القيمة لمجاز للغاصب ان يمنع من رد العين اذا
قدر على القيمة لان المصير الى الخلف انما يكون عند عدم القدرة على الاصل وليس كذلك والجواب عن
مسئلة البراءة ان ما هو بضرورة ان يوجد فيه شبهة الوجود في الحال والقيمة كذلك وعن مسئلة الكفالة
بأن الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها صحيحة والمغصوب منها وعن مسئلة ان كذا في مسئلة البراءة
كذا في العناية لكن قوله لو كان القيمة الموجب الأصلي لمجاز للغاصب ان يمنع من رد العين الخ اجاب عنه
الزيلي بقوله وكونه اى المثل والقيمة لا يصار اليه مع القدرة على رد العين لا يدل على انه ليس بأصل
كالظهر مع الجمعة فان الظاهر هو الأصل والجمعة خاف عنه ولا يصار اليه الا عند التجزؤن اقامتها (قوله
اى استخدام عبد الغير) وان لم يكن له علم بانه عبد لغيره وهذا اذا استعمله في امر نفسه اما اذا استعمله لافى امر
نفسه لم يكن غاصبا وفي استخدام المشترك بدون اذن الشريك خلاف وكلام القهستاني يشير الى ان الراجح
هو الضمان على عكس ما يشير اليه كلام منية المفتي والخلاف بالنسبة لاستخدام العبد المشترك بدون
اذن الشريك اما ركوب الدابة المشتركة بدون اذن الشريك فوجب للضمان بالاتفاق على ما يفهم من
سياق كلام القهستاني والمنية (تمت) غاب احد شريكي دار غير مقسومة للاخران يسكن بقدر
حصته فيسكن كل الدار كذا في منية المفتي وقوله بقدر حصته يعني بطريق المهايأة من حيث الزمن فلا
ينافي ما بعده (قوله وحمل الدابة) كذا ركوبه وهذا اذا حولها من مكانها وهو الصحيح لان غضب
المنقول لا يتحقق بدون النقل كما في الشرع بلالية الا اذا تلفت بنفس الحمل أو أركوب لوجود الاتلاف
بفعله وكما يضمن باستعمال الدابة المشتركة بغير اذن شريكه فكذا يضمن ببيع حصته منها وتسليمها
للمشتري بغير اذن شريكه كما في فتاوى قارى الهداية (قوله لاجلوسه على البساط) لان يد المالك لم
ترل عنه ولا قصرت لان فعل المالك وهو البسط باق ابن ملك (قوله وقد فرغ على هذا الخ) الاشارة
لما مر من اعتبار الازالة والاثبات عندنا والاثبات فقط عند الشافعي وفرع مبنى للجهول والمفرغ صدر
الشريعة حموى (قوله وهذا غير مستقيم) اى ما ذكر من التفريع حموى اى ما فى تبعية المالك عن
المواشى فظاهر كلام الزيلي ان عدم ضمانها اتفاقا وأما فى قلع الضرس فالضمان على القالع كذا ذكره
شيخنا واذا علم عدم الضمان فى تبعية المالك فكذا اذا حبس حتى ضاع ماله واعلم ان ما عراه بعضهم
للزيلي من عدم الضمان فى هذه المسائل غير صحيح لان الزيلي لم يذكر سوى مسئلة حبس المالك عن
مواشيه حتى ضاعت والذي يظهر لى فى هذه المسئلة انه يضمن لامن حيث تحقق الغصب بل من حيث
ان التعدي قد وجد (قوله لان اثبات اليد لم يوجد فى هذه المسائل) تعليل لقوله وهذا غير مستقيم
يعنى ان التفريع لا يكون صحيحا الا لو كان مجرد الازالة كافيا لتحقيق الغصب وليس كذلك وقول
السيد الحموى فيه اى فى قول الشارح لان اثبات اليد لم يوجد نظرا لانه صريح فى ان اثبات اليد يكفي
فى تحقيق الغصب بدون الازالة وليس كذلك غير مسلم لان المراد من قوله لان اثبات اليد لم يوجد اى
منضمما الى الازالة فالشرط فى تحقيق الغصب مجموع الازالة مع اثبات خلافا لما يظهر من هذا التفريع
اذ هو يستلزم الاكتفاء بالازالة وليس كذلك فسقط التنظير واعلم ان ما ذكره الشارح من ان التفريع

اى استخدام عبد الغير (وحمل الدابة
غصب لا جلوسه على البساط)
والفاء للتفريع وزوائد الغصب غير
مضمونة عندنا خلافا للشافعي وقد فرغ
على هذا تبعية المالك عن المواشى
حتى ملكت وامساك الغير حتى قلع
الاخر ضرسه أو حبسه حتى ضاع ماله
أو انه قدم داره وهذا غير مستقيم لان
اثبات اليد لم يوجد فى هذه المسائل
(وعجب) على الغاصب

غير مستقيم معللاً بأن اثبات اليد لم يوجد ظاهر في تسليم وجود الازالة وهو كذلك خلافاً لمن قال إنه غير موجودة ثم ظهر له صحة التفرع بناء على أنه يكفي لتحقيق الغصب ازالة اليد ولو بدون الاثبات ولهذا اقتصر في النقاية على الازالة وكذا القهستاني صرح بعدم اشتراط اثبات اليد المبطله قال ولهذا لو كان في يد انسان درة فضر به شخص على يده فوقت في البحر ضمن وان فقد اثبات اليد ولو تلف ثم رستان مغضوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد ثم نقل عن الزاهدي ما به يحصل التوفيق في كلامهم حيث قال وذكر الزاهدي أنه على ضربين ما هو موجب للضمان فيشترط له ازالة اليد وما هو موجب للرد فيشترط اثبات اليد انتهى (قوله رد عينه) لقوله عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى ترد وقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لاحدكم أن يأخذ ملك أخيه لأعباء ولا جاداً وان أخذه فليرده ولأنه بالأخذ فوت عليه اليد وهي مقصودة لأن المالك يتوصل بها إلى تحصيل ثمرات الملك من الانتفاع فيجب نفي فعله دفعا للضرر عنه زيلعي وقوله في الحديث الاول على اليد ما أخذت حتى ترد أي على صاحب اليد رد عين ما أخذت ان كانت العين قائمة وان كانت هالكة وجب رد البديل وقوله في الحديث الثاني لأعباء ولا جاداً في رواية الفائق والمصابع لأعباء جاداً بدون حرف العطف وحرف النفي ومعناه أن لا يريد بأخذه سرقة ولكن ادخال الغبط على أخيه فهو لا عب في مذهب السرقه جاد في ادخال الأذى عليه أو فاصد لعب وهو يريد أنه يجد في ذلك ليغبطه كذا في العناية واعلم ان وجوب رد العين مقيد بما إذا لم تتغير تغيراً فاحشاً كفي الدر عن المجتبى وفيه عن البرازية غصب دراهم انسان من كيسه ثم ردها فيه بلا علم برئ انتهى ولورد المغضوب إلى المالك فلم يقبله فحمله إلى منزله فضاغ لم يضمن لأنه يكون أمانة (قوله في مكان غصبه) بالإضافة أو قطعها جوى لتفاوت القيم باختلاف الأما كن در مختار (قوله أو رد مثله) لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه ولأن حق المالك ثابت في الصورة والمعنى وقد أمكن اعتبارهما بإيجاب المثل فكان أعدل وأتم في جبر الفات فكان أولى من القيمة واسمه ينبي عن ذلك فان المثل عبارة عما يقوم مقامه ولا معنى لقول الظاهرية الواجب فيه القيمة لأن وجوب الضمان باعتبار المالمية وتسميته في الآية اعتداء مجازاً للقبالة كقوله تعالى وبزأسيئة سيئة مثلها والجزاء ليس بسيئة زيلعي بل عقوبة غاية بيان وقوله مجازاً للقبالة أي علاقته المضادة وهي تسمية الشيء باسم ضده شيخنا عن شرح جمع الجوامع (قوله وان انصرم المثل) حد الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان وجد في البيوت شربلية لكن قال الاتقاني والاصح أن يكون الشيء بحيث يوجد في زمان خاص فخص زمانه كالرطب واستدل عليه بكلام الكرخي فليراجع (قوله يوم الخصومة) لأن المثل هو الواجب بالغصب وهو باق في ذمته ما لم يقض القاضي بالقيمة ولهذا لو انتظر إلى عود المثل كان له ذلك وانما ينتقل إلى القيمة بالقضاء حتى لا يعود إلى المثل بوجوده بعد ذلك فتعتبر قيمته وقت الانتقال زيلعي بخلاف غير المثل إذا هلك لأنه مضمون بالقيمة عند وجود الغصب فاعتبر زمان سبب وجوب الضمان وهو يوم الغصب اتقاني (قوله يوم الغصب) لأنه لما انقطع النقص بمثل المثل له (قوله يوم الانقطاع) لأن الواجب هو المثل في الذمة وانما ينتقل إلى القيمة بالانقطاع واعلم ان كلا من هذه الأقوال الثلاثة مرجح كافي القهستاني أما قول الامام في الخزانة وهو الاصح وفي التحفة انه الصحيح وأما قول أبي يوسف ففي النهاية انه المختار وأما قول محمد في ذخيرة الفتاوى وعليه الفتوى وفي الكفاية وبه أفتي كثير من المشايخ انتهى وقال الاتقاني ونحن نأخذ بقول محمد وقال في منظومة الخلافات

(رد عينه) إلى المغضوب منه ان كان قائماً (في مكان غصبه أو رد مثله) ان هلك عند الغاصب مطلقاً سواء كان بفعله أو بغيره (وهو مثلي) أي وان حال ان المغضوب مثلي كالمكيل والموزون (وان انصرم) أي انقطع (المثل) عن أيدي الناس (فقيته يوم الخصومة) أي يجب قيمة المغضوب يوم الخصومة عند أي خفيفة وعند أبي يوسف قيمته يوم (والامثل له) من المثل يوم الانقطاع (وما لا مثله) من المغضوب كالعدديات المتفاوتة كانياب والدواب والبطيخ والمان (فقيته يوم غصبه) وقال مالك يضمن مثله صورة من جنس ذلك والمحكم فيه غير مقصور على العدديات المتفاوتة فان كثيراً من الموزونات ليس بمثلي بل من ذوات القيم

لو غصب المثلي ثم انصرم * فالواجب القيمة يوم اختصما

ويوم غصب العين عند الثاني * وحالة النقص لدى الشباني

(قوله فان كثيراً من الموزونات ليس بمثلي) هذا ايضاح لقوله ثم المحكم فيه غير مقصور على العدديات

المتفاوتة واعلم انهم استثنوا من الموزونات الناطف المبرز بتقديم الزاى والدهن المرى فقالوا بضعان القيمة فهما لان الناطف يتفاوت بتفاوت البزرو كذلك الدهن المرى كما فى الشرى لئلا يسه عن النهاية وكذا تجب القيمة فى المثلى المخلوط بخلاف جنسه كما فى التنوير كبر مخلوط بشعر وشبرج مخلوط بزيت ونحو ذلك كدهن نجس وكذا الدبس والرب والقطن والصابون والشمع للتعاقب بالصنعة والشمع ولونين وكذا كل مكبل وموزون مشرف على الهلاك فى ذلك الوقت كسفينة موقورة أخذت فى الفرق وألقى الملاح ما فيها من مكبل وموزون يضمن قيمته ما كما فى الدر عن المجتبى والمجيب فى الضمان مثلى فى غيره كالسلم والاجر قيمى وكذا السويق لتفاوتة بالقليل وقيل مثلى (قوله كالتقمة والقدر ونحوهما) من كل موزون يختلف بالصنعة قال فى منية المفتى غصب انا فضة أو ذهب فهو شتم فان شاء أخذه ولا شئ له غيره وان شاء ضمنه من خلاف الجنس وكذا آنية الصفر والرخاص والنحاس اذا كانت تباع وزنا انتهى (قوله ونحوهما) يتظر ما المراد بنحوهما جوى والظاهر ان المراد ما عدا التقمة والقدر عما ذكره فى منية المفتى من نحو آنية الصفر والرخاص (قوله ثم ليس المراد بالوزنى الخ) لانه بهذا التفسير قد يكون قيميا كالتقمة (قوله بل يكون مقابله الخ) هذا ضابط للوزنى الذى يكون مثليا ابداء ولو اقتصر فى ضابط الوزن الذى لا يكون الا مثليا على قوله وهو ما تكون مقابله بالثمن مبنيا على الوزن اذا كان مما لا يختلف بالصفة كالكفا (قوله مبنيا على الكيل الخ) فان قلت كيف كان مقابله الوزنى بالثمن مبنيا على الكيل أو الوزن أو العدد قلت فى كلامه حذف دل عليه قوله مثلا والتقدير ليس المراد بالوزنى والكيل والعددى ما يوزن ويكال ويعتدل ما يكون مقابله بالثمن الخ (قوله اما غير مصنوع) كبر وقطعة نفرة فضة (قوله من غير ان يقال تباع الغنم عشرة بكذا) ايضاح لقوله ولا يراد هنا الخ والتقدير ولا يراد بالعدديات هنا ما يكون مقابله الخ (قوله ار من الموزونات ما ليس بمثلى كالموزون الذى فى تبعيضه ضرر) ذكر فى العناية ان الصنعة غير متقومة فى جميع الاحوال لانه لا قيمة لها عند المقابلة بجنسها وانما تقوم عند المقابلة بخلاف الجنس كمن استهلك قلب فضة فعليه قيمته من الذهب مصوغا عندنا لانا لو اوجبنا عليه مثل القيمة من جنسه أدى الى الرابو او جينا مثل وزنه كان فيه ابطال حق الغصوب منه عن الجودة والصنعة فلما عا حق المالك والتحرر عن الرابو قلنا يضمن قيمته من الذهب مصوغا وان وجد صاحب ميسور افرضى به لم يكن له فضل ما بين المكسور والصحيح لانه عاد اليه عين ماله فبقيت الصنعة منفردة عن الاصل ولا قيمة لها فى الاموال الربوية الخ والقلب من السوار ما كان مفتولا من طاقين مختار (قوله فان ادعى هلاك الخ) يعنى بعدما أقرا وشهدوا عليه باقراره بالغصب وكذا لو شهدوا على معانة فعل الغصب على الاصح ونصح هذه الدعوى والشهادة لا ضرورة لامتناع الغاصب عادة من احضار المغصوب وحين الغصب انما يتأتى من الشهود ومعانة فعل الغصب دون العلم بأوصاف المغصوب فيسقط اعتبار علمهم بالأوصاف لاجل العذر شرى لئلا يسه عن النهاية ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الردوع كس المالك وبرهنا فبرهان الغاصب أولى خلافا للثانى ولو اختلف فى القيمة وبرهنا فالبينة للمالك (قوله حبسه المحاكم) فان قيل ذكر فى الذخيرة أن الغاصب اذا غيب المغصوب قضى عليه بالقيمة من غير حبس قيل فى المسئلة روايتان وقيل المذكور فى الذخيرة جواب الجواز والمذكور فى الكتاب جواب الافضل عنانية (قوله هذا اذا لم يرض المالك الخ) هذا احد قولين كما فى القهستانى عن المحيط ونصه لورضى المالك بالقيمة قبل الحبس لم يقض بهما عليه الخ وقوله لم يقض بهما عليه أى لا يجوز كما يدل عليه سياق كلامه وفيه مخالفة لما سبق عن العناية (قوله موكل الى رأى القاضى) أى مفوض كحبس الغريم فى الدين (قوله فيما ينقل) أى لافى غيره والقصر مستفاد من تعريف المبتدا بلام الجنس فانه يفيد قصره فى الخبر ويتحقق الغصب فى المنقول بالنقل ولا يتحقق بدونه على الصحيح كما سبق لكن ما لم يتصرف فيه تصرف المالك فاذا تصرف

كالتقمة والقدر ونحوهما ثم ليس المراد بالوزنى مثلا ما يوزن عند البيع بل يكون مقابله بالثمن مبنيا على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف بالصنعة حتى لو اختلف كالتقمة والقدر فلا يكون مثليا ثم ما لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع أو مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفلس وكل ذلك مثلى وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم فى كتبهم ولا احتياج الى ذلك فيما يوجد له مثل فى الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلى وما ليس كذلك فهو من ذوات القيم ثم معنى العدديات المتفاوتة الشئ الذى يعتد به يكون افراده متفاوتة ولا يراد هنا ما يكون مقابله بالثمن مبنيا على الكيل أو الوزن أو العدد كالحبوان مثلا فانه يعتد عند البيع من غير ان يقال تباع الغنم عشرة بكذا أو ما العددى العبر المتفاوت مثل الجوز والبعض والفلس فهو كالكيل وما نداء التشبيه بالكيل دون الموزون ان من الموزونات ما ليس بمثلى كالموزون الذى فى تبعيضه ضرر وهو الطشت والقماقم ونحوهما من المصنوعات كذا فى شرح الاصل (فان ادعى) الغاصب (هلاكه حبسه المحاكم حتى يعلم انه لوبقى لا ظهره ثم) اذا لم يظهره (قضى عليه ببذله) أى المثل أو القيمة هذا اذا لم يرض المالك بالقضاء بالقيمة أما اذا رضى فانه يقضى ولا يتلوم ومدة التلوم موكولة الى رأى القاضى (والغصب) ثابت (فيما ينقل) ويحول (فان غصب عقارا) أى ضيقة وقيل كلما كان له اصل كالدار كذا فى المغرب (وهلاك فى يده) بان صار بحرا أو سبخة أو نحوهما (لم يضمنه) الغاصب عنداى خيفة وهو قول ابي يوسف الاخر

وقال محمد يضمنه وهو قول أبي يوسف الأول وبه قال الشافعي (وما نقص بسكاه) وعمله بأن كان عمله المحمدة أو القسارة (وزراعته ضمن النقصان كافي النقل) أي ضمن النقصان ٣١٤ (الجزء الثالث من فتح المعين) في الصورتين كما يضمن النقصان في المغصوب النقل فيما

انتقصت عند الغاصب مطلقا سواء كان بفعله أو بغيره كالعور والشلل وذهاب السمع والبصر وإنما قال بسكاه لأنه إذا انهدمت الدار بعد ما غصبها وسكن فيها لا بسبب سكاه وعمله لا ضمان عليه عند أبي حنيفة وفي القول الآخر عن أبي يوسف كذا في غصب المبسوط وقال نصير بن يحيى في نقصان الأرض أنه يتطرق بكم تستأجر هذه الأرض قبل استعمالها وبكم تستأجر بعد استعمالها فتفاوت ما بينهما نقصانها وقال محمد بن مسلمة يتطرق بكم تشتري قبل استعمالها وبكم تشتري بعده فتفاوت ما بينهما نقصان الأرض كذا في النهاية ثم النقصان أنواع أربعة بتراجع السعرو بفوات جزء من العين وبفوات وصف مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن في العبد والصياغة في الذهب واليأس في الحنطة وبفوات المعنى المرغوب في العين فالأول لا يوجب الضمان في جميع الأحوال إذا رد العين في مكان الغصب والثاني يوجب الضمان في جميع الأحوال والثالث يوجب الضمان في غير أموال الربا بأما في الربا نحو أن يغصب حنطة فعفت عنده أو أوان فضة فتهشم في يده فصاحبه بالخيار أن شاء أخذ ذلك بعينه ولا شيء له غيره وإن شاء تركه وضمنه مثله تقاد باع الربا وقال الشافعي له أن يضمن النقصان والرابع وهو وفوات المعنى المرغوب في العين كالعبد المحترق إذا نسي الحرفة في يد الغاصب أو كان شابا فشاخ في يده يوجب الضمان أيضا هذا إذا كان النقصان قليلا أما إذا كان كثيرا فيخير المالك بين الأخذ وبين تركه مع أخذه جميع قيمته وستعرف الحد الفاصل بينهما في مسألة الحرق اليسير والفاحش وهذا إذا

قبل يكون غاصبا بدون النقل شربلاية قبل النقل والتحويل واحد وقبل التحويل النقل من مكان إلى مكان آخر والنقل يستعمل بدون الإثبات في مكان آخر يرى فعلى الأول يكون عطف ويحول من عطف المرادف وعلى الثاني من عطف الاخص على الاعم (قوله وقال محمد يضمنه) وبقوله يقى في الوقف در عن العين قال وذ كظهر الدين الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالضم إن وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضم إن وفي فوائد صاحب المحيط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر أنها وقف أول صغير لزمه أبو المثل صيانة لمال الوقف والصغير قال الاستروشنى وعماد الدين والاصح أن العقار يضمن بالبيع والتسليم وبالمجود في الوديعة وبالرجوع عن الشهادة بعد القضاء وفي الاشياء العقار لا يضمن إلا في مسائل وعد هذه الثلاثة قال في الشربلاية يتطرق ما لو عطل المنفعة هل يضمن الأجرة كما لو سكن انتهى (قوله وعمله) عطف تفسير على قوله بسكاه حموى (قوله بأن كان عمله المحمدة أو القسارة) صريح في أن المراد بالعمل عمل يوهن البناء لا مطلقا يلزم من جعل العطف في العمل على السكنى للتفسير كما ذكره السيد المحمى أن يكون المراد بالسكنى ما يفضي إلى انهدام البناء لا مطلقا وسيأتي في كلام الشارح ما يدل على ذلك أيضا وهو قوله وإنما قال بسكاه لأنه إذا انهدمت الدار الخ (قوله ضمن النقصان) وهذا بالاجماع والفرق له ما أنه أتلفه بفعله والعقار يضمن بالأتلاف ولا يشترط لضممان الأتلاف أن يكون في يده ألا ترى أن المحر يضمن به بخلاف ضمان الغصب حيث لا يضمن إلا بالتحصول في اليد زيلعي (قوله في الصورتين) أي النقص بالسكنى والزراعة حموى (قوله وقال محمد بن مسلمة الخ) قيل رجع محمد بن سلمة إلى قول نصير كذا في النهاية وقال في التبيين وهو يعنى قول محمد بن سلمة لا قدس لأن العبرة بقيمة العين دون المنفعة كذا في الشربلاية ثم الغاصب يأخذ رأس ماله وهو البذر قال في الدرر صحيحه في المجتبى وعن الثاني مثل بذره وفي الصيرفية وهو المختار وأخذ ما غرم من النقصان وما أنفق على الزرع ويتصدق بالفضل عند أبي حنيفة ومحمد صورته زرع كرين فأخرجت الأرض ثمانية أكرار وحقة من المؤنة قدر كرونه قدما قدر كرفانه يأخذ أربعة أكرار ويتصدق بالباقي وقال أبو يوسف لا يتصدق بشيء وسيأتي بيان الوجه من المجانبين (قوله أو كان شابا فشاخ الخ) كذا في الاختيار ونصه ولو غصب عبدا أو جارية صغيرة فكبر أخذها ولا شيء للغاصب من النفقة قال عليه الصلاة والسلام من وجد عين ماله فهو أحق به ولو كان شابا فصار شيخا أو شابة فصارت عجوزا ضمن النقصان والشلل والعرج وذهاب السمع والبصر ونسيان الحرفة والقرآن والأباق والسرقة والجنون عيب يوجب النقصان إذا حدثت عند الغاصب ضمنها انتهى لكن ذكر القهستاني ما يخالفه حيث قال غصب صيدا فصاره لمخيماء عنده فانه يأخذه بلا ضمان (قوله هذا إذا كان النقصان قليلا) راجع للنوع الثاني وهو ما إذا حصل النقصان بفوات جزء من العين فإن كان النقصان قليلا أخذه ورجع بالنقصان وإن كان كثيرا يتخير بين أخذه والرجوع بالنقصان وبين أن يتركه على الغاصب ويرجع بجميع القيمة إلى هذا أشار شيخنا ومنه يظهر ما في كلام الشارح من الإيهام (قوله وهذا إذا اردته في مكان الغصب) راجع للنوع الأول وهو ما إذا حصل النقصان بتراجع السعر أي عدم ضمان النقصان المحاصل بتراجع السعر مقيد بما إذا رده في مكان الغصب قال في الدرر إذا رده المغصوب إلى ماله كما بعد نقصان السعر فإذا كان الرد في مكان الغصب فلا ضمان عليه لأن تراجمه بفقر الرغبات لا بفوات جزء وإن لم يكن فيه خبير المالك بين أخذ القيمة أو يتطرق إلى الذهاب إلى ذلك المكان ليسترده لأن النقصان حصل من قبل الغاصب بنقله فكان له أن يلتزم الضرر ويطالب بالقيمة وله أن ينتظر انتهى وقوله فكان له أن يلتزم الضرر أي للغاصب أن يلتزم الضرر إذا اختار أخذ قيمة المغصوب في مكان الغصب يوم الخصومة وإن فرض المسئلة على كون القيمة في بلد الخصومة أقل كما ذكره عزمي لكن كان الظاهر أن يقول فكان له أن يلتزم الضرر رأى المالك أن يلتزم الغاصب الضرر على ما لا يخفى (قوله فالمالك بالخيار بين أخذ القيمة وبين الانتظار إلى رده

الى مكان الغصب) اراد بالقيمة قيمة المغصوب في مكان الغصب يوم الخصومة على ما صرح به في العمادية
 وايضا المذكور فيها هو التخيير بين ثلاثة اشياء والثالث هو الرضا به فلا يذهب ما في كلام الشارح من
 الاجال المحل عزمي (قوله أي ان غصب عبدًا فأجره الخ) كذا الواسع تعاره وأجره لانه يصير به غاصبا
 والمراد نقصان العين لا القيمة بتراجع السعر من بلالية (قوله وتصديق بالغلة عندهما) أي وجوبها
 قهستاني أصله ان الغلة للغاصب عندنا خلافا للشافعي لان المنافع لا تقوم الا بالعقد والعاقده والغاصب
 فهو الذي جعل منافع العبد مالا بعقده فكان هو أولى ببدلهما ويؤثر ان يتصدق بها لاستفادتها بسبب
 خبيث وهو التصرف في مال الغير درر وكان ينبغي ان يتصدق بما زاد على ما ضمن عندهما لا بالغلة كلها
 كذا في التبيين قال العلامة المقدسي قلت يحمل على انه لم ينقص جوي وأقول ذكر في الدرر معزيا الى المنع
 انه يتصدق بكل الغلة حيث كان غنيا وهو الصحيح كما في البرازية خلافا لما في الملتقى من انه يتصدق بالباقي
 انتهى فجواب المقدسي ساقط والتقييد بالغنى للاحتراز عن الفقير فانه لا يتصدق كما في الاختيار يعني
 لا يؤمر بالتصدق واعلم ان بعضهم ذكر ما نصه وهذا اذا كان النقصان في العين وكان غير ربوي زيلعي وهذا
 وان كان صحيحا بالنسبة لقول المصنف وان استغله الخ لشموله لما اذا كان المغصوب الذي استغله الغاصب
 ربويا لکن لا يحسن ذكره بالنسبة لقول الشارح أي ان غصب عبد الخ فتنبه (قوله وعند أبي يوسف
 لا يتصدق) وهذا قول أبي يوسف الاول له ما روى انه عليه السلام نهى عن ربح مالم يضمن وهذا ربح
 ما هو مضمون فيطيب له وجه قوله ما انه مستفاد بسبب خبيث وهو التصرف في ملك الغير والملك المستند
 ناقص فلا ينعدم به الحبث فلو ملك العبد في يد الغاصب حتى ضمن قيمته له ان يستعين بالغلة في اداء
 الضمان فان بقي شيء من الغلة تصدق به ووجه جواز الاستعانة بالغلة في اداء الضمان ان الغلة ملك
 الغاصب والحبث لمحق المالك والتصدق به لم يكن حتما وهذا لو سلم الغلة الى المالك مع العبد كان للمالك
 ان يتناولها وان كان غنيا وهو الصحيح لزوال الحبث بوصولها اليه بخلاف ما اذا باعه فهل في يد المشتري
 ثم استحق حيث لا يستعين الغاصب بالغلة في اداء الثمن لا ر الحبث في العلة الحاصلة قبل البيع لم يكن لمحق
 المشتري فلا يزول بالوصول اليه كذا ذكره الدرر في فان قلت قوله والتصدق به لم يكن حتما مخالفا لما
 قدمناه عن القهستاني من كون التصديق واجبا قلت ما ذكره القهستاني من الوجوب يحمل على اذ لم يرد
 الى مالك كذا يستفاد من كلامه (قوله كمالو تصرف الغاصب الخ) قال الزيلعي فان كان مما يتعين لا يجعل له
 التناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحمل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الربح المذكور هنا فانه لا يطيب
 (قوله يتصدق بالربح عندهما) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في الامر بالا صدق بين ما يتعين كالعروض
 ونحوها وما لا يتعين لكن قال في الدرر هذا واضح فيما يتعين بالاشارة اليه كالعروض ونحوها لان العقد
 يتعلق به اما فيما لا يتعين كالدرهم والدنانير ففي الجماع الصغير اذا اشترى بها فانه يتصدق بالربح يعني
 اشار اليها ونقدمها وأما اذا اشار اليها ونقدم من غيرها وأطلق ونقدمها وأشار الى غيرها ونقدمها
 يطيب له لان الاشارة اليها لا تقيد التبعين فيستوى وجودها وعدمها الا ان يتأكد كد بالقدمتها وبه
 كان يفتى أبو الليث وفي الكافي قال لا يطيب بكل حال وهو المختار لا طلاق لجواب في الجماعين والمضاربة
 انتهى أي كتاب المضاربة من المبسوط كما ذكره الواني والظاهر ان المراد بالجماعين الجماعين الكبير
 والصغير للامام محمد قال في الشرع بلالية كذا ذكرنا يلى هذا التسميم عن الكرخي على أربعة أوجه
 وذكر الاختيار المذكور أيضا ثم قال واختار بعضهم الفتوى بقول الكرخي في زماننا الكثرة المحرم
 انتهى والاختلاف في التصديق محله ما اذا صار بالقلب من جنس ما ضمن بان ضمن دراهم مثلا وصار في
 يده من بدل المضمون دراهم وان كان من غيرها كقطعام وعروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع لان
 الربح انما يتبين عند اتحاد الجنس (قوله وملك الخ) أما الضمان في صورة التغير وزوال الاسم فلكونه
 متعديا وأما الملك فلانه أحدث صنعة متقومة لان قيمة الشاة تزداد بطبخها وشيها وكذا قيمة الخنطة تزداد

الى مكان الغصب (وان استغله
 تصدق بالغلة) أي ان غصب عبدا
 فأجره فأخذ أجره فنقصته الأجرة
 ضمن وتصديق بالغلة عندهما وعند
 أبي يوسف لا يتصدق (كالمو تصرف)
 الغاصب (في) المال المنصوب
 والمودع في مال (الوديعة) والمستعير
 في المستعار (وربح) يتصدق بالربح
 عندهما وان ملكه وعند أبي يوسف
 يطيب له الربح وعند الشافعي
 لا عليه (و) ان غصب (ملك) بالاحل
 انتفاع قبل اداء الضمان) وقبل الإبراء
 وتضمن المالك أو الحاكم القيمة

بطعنوا واحدا منها بصرحق المالك هالكامن وجه حتى تبدل الاسم وفات أعظم المنافع وحق الغاصب قائم من كل وجه فيكون راجعا على المالك من وجهه على ما تقر في الأصول وكذا ثبت للمالك للغاصب اذا اختلط بملكه بحيث لا يمكن التمييز أصلا ولا بهرج درر وزيلبي وأما اذا غصب ثوبا فصبغه بعصفر لم ينقطع حق المالك فيه وكان بالخيار على ما سيجي لان عين الثوب قائم لم يتبدل اسمه عناية (قوله وبعد وجود واحد منها بجل) والقياس نبوت المحل وان لم يوجد واحد مما ذكر قال في الدرر وهو رواية فلو غصب طعاما فغضغه حتى صار مستهلكا يتلعه حلالا في رواية وحراما على المعتمد حسما المادة الفساد انتهى بقي ان يقال مقتضى قول الشارح وبعد وجود واحد منها بجل انه يكفي للمحل وجوب البدل ولا يتوقف على الاداء بالفعل وهذا مذهب الامام ذكره القهستاني ونصه وشرط الطيب عنده وجوب البدل وعندهما اذا وُهم قال وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيرها انتهى واعلم ان ما جعله القهستاني مذهب الامام يخالفه ما سياتي من قول الشارح ثم القياس وهو قول زفر والحسن ورواية عن أبي حنيفة الخ (قوله بشئ) متعلق بقوله ملك وسيد كحترزه وفي التتارخانية وكل موضع ينقطع حق المالك فيه فانغصوب منه أحق بذلك الشئ من سائر الغرماء حتى يستوفي حقه فان ضاع ذلك ضاع من مال الغاصب جوى والحاصل أنه اذا غصب شيئا وغيره بالتصرف فيه تصرفا يزيل اسمه ومعظم منافع فانه يضمه الغاصب ويملكه بتقرر الضمان عليه واليه ذهب بعض المتقدمين وقال بعض المتأخرين سبب الملك الغصب عند أداء الضمان كما في المبسوط فلو أني المالك عن أخذ القيمة وأراد أخذ العين لم يكن له ذلك كما في النهاية لكن حكى مفتي الثقلين ان الصحيح عند المحققين ان الملك انما يثبت للغاصب عند تراض الخصمين بالضمان او قضاء القاضي به او أداء البدل كما في الذخيرة وغيرها شيخنا عن القهستاني وقوله وقال بعض المتأخرين سبب الملك الغصب عند أداء الضمان يتفرع عليه ما قدمناه عن الاختيار من ان الملك أداء الضمان يثبت للغاصب مستندا الى وقت الغصب (قوله وشواها) قيد به لان مجرد ذبح الشاة ولو مع السلخ والتأريب لا نفوت به المقصود فلا يحصل به تبديل العين فبقيت على ملكه كما في الزيلبي والتأريب تقطيعها أي جعلها قطعاً كما أفاده الزيلبي وغيره خلافا للعين حيث جعل تنطيع اللحم بعد ذبح الشاة كطبخه كما نبه عليه الشيخ شاهين (قوله وعند الشافعي لا ينقطع حق المالك) لان العين باقية وفعله محظور فلا ينافي به نعمة الملك ولنا انه استهلك العين من وجهه ألا ترى ان المقاصد قد فات بعضها وكذا الذات حتى صار له اسم آخر والمحظور لغيره لا يمنع ان يكون سببا لمحكم شرعي ألا ترى ان الصلاة في الارض المغصوبة تجوز وتكون سببا لحصول الثواب الجزيل واسطناً بالملك غير انه لا يجوز له الانتفاع قبل أداء الضمان كيلا يلزم فتح باب الغصوب ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام في الشاة المذبوحة بغير اذن مالكها بئد الطبخ اطعموها الاسارى ولو جاز الانتفاع ولم يملكه لم قال ذلك كذا في الزيلبي والذي في الدرر اطعموها الاسرى قال في غاية البيان الاسرى والاسارى شك الراوى (تتمة) روى أنه عليه السلام كان في ضيافة انصارى فقدم اليه شاة مصلية أي مشوية فأخذ منها القيمة فجعل يلوها ولا يسبغها فقال عليه السلام انه اخبرني أنها ذبحت بغير حق فقال الانصارى كانت شاة أخى وسأرضيه بما هو خير منها اذا رجع فقال عليه السلام اطعموها الاسارى قال محمد بن يعنى المجيب فأمره بالتصدق مع كون المالك معلوما بيان ان الغاصب قد ملكها ان مال الغير يحفظ عليه عينه اذا أمكن وثمنه بعد البيع اذا تعذر حفظ عينه فلما أمره بالتصدق بهادل على انه ملكها وعلى حرمة الانتفاع قبل الارضاء كما في العناية وقوله والمحظور لغيره لا يمنع ان يكون سببا لمحكم شرعي الخ جواب عن قوله ولا معتبر بفعله لانه محظور وتقريره ان لهذا الفعل جهتين جهة تقويت يد المالك عن المحل وهو محظور وجهة احوال صنعة متقومة وهو سبب من حيث هذه الجهة وقول العين في سياق الاستدلال على نبوت الملك للغاصب اذا غصب الغصوب بقوله عليه السلام اطعموها الاسارى ولقد أفاد هذا الامر بالتصدق وزوال ملك المالك وحرمة الانتفاع للغاصب قبل الارضاء

وبعد وجود واحد منها بجل (بشي)
بان غصب شاة وذبحها وشواها (ولطبخ)
ولطحن وزرع (بان غصب خنطسة)
ولطحنها وزرعها (واتخاذ سيف او ناع)
خال كون الاناء ملاسا (بغير المحجرين)
أي الذهب والفضة هذا كله عندنا
وعند الشافعي لا ينقطع حق المالك

صوابه حذف الواو من قوله وزوال ملك المالك كما يشهد به السيلق والسباق كذا ذكره شيخنا وأشار
بقوله كما يشهد به السباق والسباق الى الاحتراز عما عساه يتوهم من صحة ثبوت الواو بناء على ان يقرأ
الامر بالنصب على المفعولية لا فادالانه وان كان محتملا وعليه فلا تصويب لكنه بعيد فبقي رفعه على انه
بدل من اسم الإشارة (قوله وهو رواية عن أبي يوسف) غير أنه اذا اختار أخذ العين لا يضمنه النقصان
عنده في الاموال الربوية لانه يغضى الى الربا وعند الشافعي يضمنه وهو قول أحمد لأن الاوصاف تابعة
للعين والملك يبقى بقاء العين وهي باقية ومذهب مالك يتخير المالك بين التضمين وأخذ العين بلا شيء وعن
أبي يوسف ان ملكه يزول عن العين ويملكه الغاصب لكنه يباع فيوفى به دين المغصوب منه يعني
ما وجب له عليه بالغصب من المثل والقيمة وان مات الغاصب فالمغصوب منه أحق من سائر غرمائه عيني
(قوله وهو قول زفر والحسن ورواية عن أبي حنيفة الخ) لوجود الملك المطلق ولهذا ينفذ تصرفه كالتمليك
لغيره ووجه الاستحسان ما استنفذ من قوله عليه السلام أطمعوها الاسارى كما سبق ولان في اباحة
الانتفاع فتح باب المعصية فيحرم قبل الارضاء حسم المادة الفساد ونفاذ بيعه وهبته مع الحرمة لقيام الملك
كفي البيع الفاسد درر (قوله للغاصب ان يأكل هذا الدقيق الخ) فعلى هذه الرواية نس الامام لا يشترط
محل الانتفاع أداء الضمان بالفعل بل يكفي في ذلك وجوبه كما قدمناه عن القهستاني ودكرنا ما بينهما من
المخالفة من حيث ان القهستاني جعل ذلك مذهبا للامام ومقتضى جعل الشارح له رواية عن الامام
ان يكون مذهبه توقف المحل على الاداء بالفعل (قوله لم يزل ملكه ملكه عند أبي حنيفة الخ) لسانه
أحدث فيه صنعة متقومة كما سبق بيانه وله ان اسم الذهب والفضة لم يزل عنهما وكذا لا يزول معناه وهو
التمنية فلا يكون في حكم الهلاك على ان الصنعة غير متقومة في الاموال الزبونية ولهذا غصب فلما فكره
ثم رده الى المالك لا يضمن ابن فرشته وقوله فرده يعني وقت له اذله اذ لا يختار عدم قبوله وتضمنه اذ يضمنه
خلاف جنسه كما سبق (قوله ببناء على ساحة) بالجيم والساحة بالحاء المهملة يأتى ذكرها شربلية
(قوله وزال ملك مال كها) هذا اذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمته اذ لا يلا وان كانت فيهما مساواة فان
اصطلحا على شئ حازوا ان تنزع ابيع البناء ويتقسم الثمن بينهما على قدر ما ساولوا اراد الغاصب بنقص
البناء ورد الساحة ان بعد القضاء بالقيمة لم يجز وان قبله قيل يجوز وقيل لا يجوز لما فيه من تضيق المال
بغير فائدة شربلية عن النهاية والبرازية والخيرة ولم يظهر لي وجه ما ذكره من ان ثمر البناء يتقسم
بينهما مع ان البناء للغاصب فليراجع ثم طهر لي ان في العبارة سقطوا الصواب وان تنزع ابيع البناء
والساحة معا فتدبر (قوله وقال الشافعي للمالك أخذها ونقص البناء) كان الاولى ان يخبر عن قوله وذكر
الكرخي كما فعل الزبلي ونص عبارة وقال الكرخي انما ينقطع حق المالك عن الساحة ذابني حوسا
وعند الشافعي لا ينقطع حق المالك كيفما كان فيهدم البناء أو يأخذ ساحته لانه وحده عين ماله فكيف
أحق به بالنص وعندنا انقطع حقه مطلقا في الصحيح لان في نفعه ضرر بالغاصب قال عليه الصلاة والسلام
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وضرر المالك مجبور بضمن القيمة فلا يضره رافضار كما اذا غاط بالخط
المغصوب بطن آدمى او أدخل لوحا مغصوبا في السفينة وكان في ملح البحر انتهى وقيد بقوله وكان في ملح
البحر لانها اذا كانت واقفة كان له نزعها عنده فلا يصلح للاستشهاد بعناية (قوله ولكن هذا ضعيف)
الإشارة لما ذكره الكرخي لكن في غاية البيان وكان الهندواني يختار قول الكرخي ولهنا الحكم
يدل على صحة ما قال الكرخي الخ (قوله ولو ذبح شاة) اعلم ان ذبح الشاة من النقصان بقوات جزء من
العين كذا ذكره شيخنا وهل ينقطع به حق المالك قال الاتفاق في الصحيح انه لا ينقطع لان الشاة لا تفسد
مستملكة بمجرد الذبح بقاء الاسم ولهذا يقال شاة مذبوحة فاذا أربها عضو أو أفلأ ينقطع حق المالك
لانه صار مستملا كزوال التركيب لكن الصحيح خلافه لانها كانت تقصد للاكل وبعده لم يطل هذا
المعنى انتهى (قوله أو خرق ثوبا) لفظ الثوب محتمل لابس كالتجسس وهو ظاهر ولما لا يلبس

وهو رواية عن أبي يوسف ثم القياس
وهو قول زفر والحسن بن زياد ورواية
عن أبي حنيفة ان للغاصب ان يأكل
هذا الدقيق وينتفع به قبل ان يؤدى
التمن انما قيد بقوله بغير المحجرين
لانه لو غصب ذهبا أو أفضة ففسرها
دراهم أو دنابر أو أنية لم يزل ملك
مالكها عند أبي حنيفة ولا شيء
للاصناف ولا يملكها الغاصب وعليه
مثلا (وبناء) أى ملك بالاحل انتفاع
قبل اداء الصمان ببناء (على ساحة)
وزال ملك مال كها وزم الغاصب
وقال الشافعي للمالك أخذها
ففيها وقال الكرخي ان وضع
وتقرر البناء وذكر الساحة في بناءه
المسألة فيما اذا أدخل الساحة في بناءه
بان بنى حوله لا عليها وأما ذابني
على الساحة فيهدم للرد ولكن هذا
ضعيف كذا في الكافي الساحة
بالمجيم خسرته متقومة مهينة للاساس
عندنا انتهى بان جعلها جنداً أو نحو
وبنى عليها (ولو ذبح شاة) بغير اذن
ملكها (أو خرق ثوبا) مغصوباً خرقاً
(فاحسب) يطل عامة منفعته وقيل
لأنه لا يأتى عن المباحة يقال
فتح الابواب وفتح الابواب (ضمـس)
المالك ان تدمر وسلم المغصوب اليه
أى الى الغاصب

كالكرباس شربلية (قوله أو ضمن النقصان وأخذه) هذا إذا قطع الثوب ولم يجتذ فيه صنعة
وأما إذا أحدث فيه صنعة بأن خامه بقصاص مثلاً فإنه ينقطع به حق المالك عنه عندنا زيلعي (قوله وكذا
الدابة) يعني المأ كولة بدليل ما سيجيء (قوله هذا هو الظاهر) لأنه اتلاف من وجهه باعتبار فوت
بعض الأغراض من الحمل والدر والنسل وفوات بعض المنفعة في الثوب فيخير زيلعي (قوله ووروي
الحسن الخ) لأن الذبح والسنخ زيادة في احتمال الموت حتف أنفها زيلعي (قوله ولو كانت
الدابة غير مأ كولة الخ) لأنه استهلاك من كل وجه لا نهبا بعد القطع لا تصلح للعمل ولا للركوب
زيلعي وفي الدر ذكر أن الخيار ثابت في غير المأ كولة أيضاً لكن إذا اختار ربهما أخذها لا يضمه شيئاً
قال وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادية الخ وأعلم أن ما ذكره في الدر من كون الخيار ثابتاً في غير
المأ كولة أيضاً مخالف لما استظهره الاتفاق على ما نقل عنه الشلبي ونصه وقال الاتفاق في هذا الفرق
بين مأ كول اللحم وغيره في قطع الطرف على ما ذهب إليه صاحب الهداية والظاهر وجوب تضمين
جميع القيمة فيها بالخيار انتهى (قوله وبخلاف قطع طرف المملوك) لأنه بعد القطع صالح لجميع ما كان
صالحاً له قبله من الانتفاع زيلعي قال الشلبي وفيه نظرو ينبغي أن يقال لأنه منته مع به بعد قطع طرفه
في بعض المنافع اه معزى إلى قارى الهداية (قوله وفي الحرق اليسير ضمن النقصان) لأن الغاصب
عيبه وهكذا المحكم في كل عين من الأعيان إلا في الأموال الربوية فإن تضمين النقصان يتعذر فيها لأنه
يؤدى إلى الر بابخير المالك بين أن يأخذ العين ولا يرجع بشئ على الغاصب وبين أن يسلم العين إليه
ويضمه مثله أو قيمته وإلى إخراج الأموال الربوية أشار بقوله أو خرق ثوباً لأن الر بابخير فيه ابن قريته
(قوله والصحيح أن الحرق الخ) وقيل الفاحش ما أوجب نقصان ربع القيمة وقيل نصفها وقيل الفاحش
ما لا يصلح لثوب ما أو اليسير ما يصلح شربلية عن النهاية (قوله وجنس المنفعة) بالجر عطف على المضاف
إليه وهو العين فيكون العامل فيه لفظ بعض لقوله بعده ويبقى بعض العين وبعض المنفعة شربلية
(قوله قلعا وردت) لقوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق أى ليس لذى عرق ظالم وصف
العرق بصفة صاحبه وهو الظلم وهو من الجار كما يقال صام نهاره وقام ليلاً زيلعي وفي العناية عن المغرب
بنو عرق أى لذى عرق ظالم وهو الذى يغرس فى الأرض على وجه الاعتصاب وقد روى بالاضافة
أى ليس لعرق غاصب ثبوت بل يؤمر بقلعه انتهى (قوله وكان القاضى ابو على النسقى الخ) تعقبه
العلامة قاسم فى حاشية شرح المجموع فليست جوى (قوله ابد ذكر تفصيلاً) وجرى على هذا التفصيل
فى الدر حيث قال هذا اذا كانت قيمة الساحة اى بالحاء المهملة كفى الشربلية عن النهاية أكثر من
قيمة البناء والغرس واذا عكس فللغاصب ان يضم له قيمة الساحة فبأخذها (قوله ان من كان بيده
لؤلؤة الخ) وادخل البقر رأسه فى قدر او اودع فصيفاً فكبر فى بيت المودع ولم يمكن اخراجه الا بهدم المجدار
او سقط دينار فى محبرة غيره ولم يمكن اخراجه الا بكسرهما ونحو ذلك يضم صاحب الاكثر قيمة الاقل
والاصل ان الضرر الاشد يزال بالاخف در عن الاشياء قال ولو ابلغ لؤلؤة هات لا يشق بطنه لان حرمة
الادنى اعظم من حرمة المال وقيمتها فى تركه وجوزة الشاوى قياساً على الشق لاخراج الولد قلت
وقد منا فى الجنائز عن الفتح انه يشق ايضا فلا خلاف وفى تنوير البصائر انه الاصح (قوله يوم بقلعه الخ)
فتقوم اى الارض بدونها اى بدون البناء والغرس ومع احدهما حال كونه مستحق القلع فيضم
الفضل فان قيمة الشجر والبناء المستحق القلع اقل من قيمتهما مع قلوها فقيمة القلع اذا نقص منها جرة
القلع كان الباقي قيمة الشجر المستحق القلع فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة واجرة
القلع درهم بقى تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة درر
(قوله ولا قيمة بناء او شجر مقلوع) لكن ظاهر قول المصنف مقلوعاً انه يضم قيمته مقلوعاً على الارض
بأن يقدر الغرس حطباً والبناء آجر او لبناً او حجارة مكومة على الارض جوى (قوله وان غصب ثوباً الخ)

(أو ضمن النقصان) وأخذه وكذا الدابة وكذا
إذا قطع يدها أو رجلها هذا هو الظاهر ووروي
الحسن من أبي حنيفة أنه لا يضمه شيئاً ولو
كانت الدابة غير مأ كولة اللحم فقطع الغاصب
طرفها فلا مال له ان يضم من جميع قيمتها بخلاف
ما إذا قطع اذن الدابة أو ذنبها ضمن النقصان
وبخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذ
المملوك مع ارش العضو المقطوع (وفي الحرق
اليسير ضمن النقصان) وأخذ الثوب والصحيح
ان الحرق الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض
وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة
وذلك مثل قطع الثوب قيمتها وفات به جنس
منفعة القباء والحبة ويبقى جنس المنفعة (ولو
واليسير ما لا يفوت به شئ من جنس المنفعة) ولو
غرس أو بنى فى ارض الغير قلعا وردت الارض
الى مالكها ان طالب كذا فى المحيط والذخيرة
وكان القاضى ابو على النسقى يحكى عن شيخه ابي
الحسن الكرخى رحمه الله انه ذكر قصصاً لا يقال
اذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض
لا يؤمر الغاصب بقلع ذلك بل يضم قيمة الارض
وان كانت اقل فكذلك فى الكتاب وقال
مشايخنا هذا قريب من مسائل حقت عن
محمد منها ان من كان بيده لؤلؤة فسقطت
فابتاعها بدرجة انسان فانه يتطرق الى قيمة
الدرجة واللؤلؤة فان كانت قيمة الدرجة اقل
من قيمة صاحب اللؤلؤة بين ان يأخذ الدرجة
او يضم قيمتها وبين ان يترك اللؤلؤة ويأخذ
فيمتها (وان نقصت الارض بالقلع ضمن) مالك
الارض (له) أى للغاصب (البناء والغرس)
اى قيمتهما ان شاء حال كون كل واحد منهما
(مقلوعاً ويكون) كلاهما (له) معناه يضم
قيمة بناء او شجر يوم بقلعه لا قيمة بناء او شجر
ثابت فى الارض ولا قيمة بناء او شجر مقلوع
(وان) غصب ثوباً ثم (صمغ)

فلو صبغه احر فنقص كأن كانت قيمته ثلاثين فصارت عشرين فعند محمد ينظر الى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فان كانت الزيادة خمسة يأخذ ثوبه وخسة لان له عشرة وعليه للغاصب خسة قيمة صبغه فالخسة بالخسة ويرجع بما بقى من النقص كذا رواه هشام عن محمد وهو مشكل من حيث ان الغصوب منه لم يصل اليه الغصوب كله وانما وصل اليه بعضه وكان من حقه ان يطالب هو الى تمام حقه فكيف يتوجه عليه الطلب وهو لم ينتفع بالصبغ ولم يصل له به الا تلف ماله كذا في الزيلعي وغيره فان قلت في ايجاب قيمة الصبغ على رب الثوب مع ان قيمة الثوب انتقصت بسبب الصبغ مخالفة لما في الدرر حيث ذكر ان رب الثوب اذا اختار اخذه يأخذه ولا شيء للغاصب من اجر الصبغ لانه نقص انتهى قلت ما ذكره في الدرر يحمل على ما اذا صبغ بما يكون تنقيصا لقيمة الثوب ولهذا وضع المسئلة فيما اذا صبغه بالسواد فلا ينافي ما قبله لانه مفروض فيما اذا صبغ بما يوجب الزيادة وان كانت قيمة الثوب انتقصت بسبب الصبغ فالنقص لم يكن لمعنى في الصبغ بل لمعنى في الثوب بدليل ما في الهداية من قوله وكان ثوبا تنقصه الحجرة وقوله فعن محمد ينظر الى ثوب يزيد فيه الحجرة فلا شك في تدبر (قوله احر) لو ابقى المتن على اطلاقه لكان اولى اذ لا عبرة للالوان بل الحقيقة الزيادة والنقصان لان من الثياب ما يزيد بالسواد ومنها ما ينقص وكذا من الثياب ما يزيد بالحجرة والصغرة ومنها ما ينقص كما في الدرر والزيلعي (قوله وغرم ما زاد الخ) لان الصبغ مال متقوم وبجائته لا يسقط تقوم ماله فيجب صون حقهما ورب الثوب والسويقي اولى بالتخير لانه رب اصل ولا آخر وصف قائم بالاصل فخير لتعذر التمييز بخلاف البناء لانه وجودا بعد النقص والصبغ يتلانى بالغسل وبخلاف مال الوانصبغ بغير فعله بالنار نج لا يخير بل يؤثر رب الثوب بدفع قيمة الصبغ لانه لا جناية من ربه وقال ابو عصمة ان شاء رب الثوب باع الثوب وضرب كل بقيمة ماله وحكم اللت كالصبغ زيلعي وابو عصمة هو سعد بن معاذ المروزي تلميذ ابي يوسف (قوله والاضافة التقديرية الخ) انما تنافي هذه الاضافة التقديرية على تقدير ان نكون ما مصدرية لا موصولة اسمية حموى (قوله فيلزم عليه الصبغ) اي قيمة الصبغ وتعتبر قيمة الصبغ يوم الخصومة لا يوم الاتصال بالثوب شلبي (قوله وقال الشافعي في الثوب الخ) قاس الصبغ على الغرس والبناء في الارض وجوابه ما مر من الفرق (فرع) رجل استهلك شيئا لزمه ضمان شئين كما اذا استهلك مصراعين من مصراعي باب او نعلين فانه يضمن نعلين ومصراعين ذكره ابن العزقي الغازي

* (فصل) * (قوله لكان اولى) مبنى الاولوية على كون الفعل مبنيا للمعلوم وليس في كلام المصنف ما يعينه فيجوز بناؤه للجهول وحينئذ يفيد ما اذا كان بفعل الغاصب ولا بفعله فلا اولوية كذا ذكره شيخنا وهذا على تسليم ما ذكره الشارح من الاولوية بناء على كون بناء الفعل للمعلوم متعينا والافتقار نظر السيد الحموي في كلام الشارح بقوله في الاولوية نظر فانه لو قال ذلك لم يعلم منه حكم ما لو غيبه بخلاف ما عبر به المصنف فانه يعلم منه حكم ما لو غاب بالطريق الاولى انتهى اذا علمت هذا ظهر لك ما في كلام بعضهم حيث وجه الاولوية التي ذكرها الشارح بقوله لانه اذا ملكه فيما اذا غاب بغير صنعه علم الحكم فيما اذا كان يصنعه بالطريق الاولى انتهى (قوله وضمن المالك قيمته) مزج الشارح يقتضي ان يقرأ من بتشديد الميم والذي بخط الحموي وضمن للمالك قيمته بتخفيف الميم من ضمن قال والتشديد يوجب تفكيك الضمير واعلم ان للقاضي ان يأخذ القيمة من الغاصب عند غيبة المالك فان ضاع بالضمان على الغاصب (قوله ملكه) جواب شرط مقدر حموى وبالضمان ثبت له الملك مستندا الى وقت الغصب فتسلم له الاكساب لا الاولاد در عن الملتقى ولا يراد بكون الغصب سببا للملك عمدا اداء الضمان انه يوجب له مقابل بطريق الاستناد والثابت به ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر أثره في ثبوت الزيادة المنفصلة كذا في الغناية قال الزيلعي ونحن لا نجعل الغصب سببا للملك بل الغصب موجب لرد العين عند القدرة ولرد القيمة عند العجز بطريق الجبران وهذا المحكم والمقصود بهذا السبب ثم ثبت

احمر (او) سويقا ثم (ات السويقي
بمعنى) أي بلبه وخلطه (ضمنه)
المالك (قيمة ثوب ابيض ومثل السويقي
او أخذهما) المالك (وغرم ما زاد
الصبغ والسمن) أي زيادة الصبغ
والسمن والاضافة التقديرية بيان
فيلزم عليه الصبغ والسمن وقال
الشافعي في الثوب للمالك ان يحسبه
ويأمر الغاصب بالرد للصبي عن ثوبه
بالعسل بقدر الامكان وضمنه
نفسان الثوب ان انتقص بذلك ثوبه
(فصل عيب) الغاصب (المعصوب)
ولو قال اذا غاب المعصوب لكان اولى
(وضمن) المالك (ففيه ملكه)
الغاصب وكذا ملكه اداء الضمان
او بحكم القاضي عليه بالضمان

المالك به للغاصب شرطا للقضاء بالقيمة لا حكما ثابتا بالغصب مقصودا ولهذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة والكسب لانه تبع اذ الكسب بدل المنفعة ولا كذلك المنفعة بخلاف البيع الموقوف او الذي فيه الخيار حيث تملك به الزيادة المنفصلة أيضا لانه سبب موضوع للملك فيستند من كل وجه انتهى (قوله وقال الشافعي لا يملكه) لان الغصب عدوان محض ليس فيه شبهة الا باحة فكيف يستفاد الملك بالجناية المحض ولنا ان المالك ملك البدل فوجب ان يزول البدل عن ملكه لئلا يجتمع البدل والمبدل في ملك رجل واحد يلي ووجب ان يدخل في ملك الغاصب والا لزم ثبوت الملك بلامالك درر وللشربة لالي هنا كلام (قوله اي اذا أقام المالك البيعة الخ) هذا خلاف المتبادر من كلام المصنف والمتبادر من كلامه انها اذا اختلفا في القيمة ولا يبيعة لهما فالقول قول الغاصب لانه منكر للزيادة واذا كان لهما بيعة فالبيعة بينة المالك لانها مثبتة للزيادة دون الغاصب لان بيئته تنفي الزيادة والبيعة على النفي لا تقبل حموى ولا يشترط في دعوى المالك ذكر أوصاف المغصوب بخلاف سائر الدعاوى شرعا لانية عن النهاية وسبق (قوله قيل لا تقبل) لانها تنفي الزيادة وبيئته النفي لا تقبل (قوله وقيل ينبغي ان تقبل) لاسقاط اليمين كودع ادعى رد الوديعة وبعضهم فرق بينهما وهو الصحيح اذ بيئته المودع تدفع عنه الخصومة وبيئته الغاصب لا تدفع بل يطالب بالقيمة قيل وفيه نظر اذ ليس المراد من بيئته الغاصب الاسقاط اليمين على الزيادة واذا حصلت له هذه الفائدة صار في معنى المودع قال الحموي نقلا عن المقدسي والفرق ظاهر لنوجه الخصومة ووجوب القيمة في الغصب انتهى وما في الخلاصة من قوله اراد الغاصب اقامة البيعة على قيمته فقال المالك احلفه ولا أريد البيعة له ذلك انتهى يتنى على ما هو الراجح من عدم قبول بيئته الغاصب مطلقا حتى لاسقاط اليمين عن نفسه واذا قدرت ان الراجح عدم قبول بيئته الغاصب مطلقا حتى لاسقاط اليمين عن نفسه فافى النهاية من قوله لا تقبل بيئته الغاصب لانها تنفي الزيادة والبيعة على النفي لا تقبل صحيح ولا اشكال فيه خلافا لما في الشربة لالية (قوله وقيمتها أكثر) وان قل كذا تنفي ألف درهم كما في الزاهدي قهستانى (قوله ولا خيار للمالك) رضاه حيث ادعى هذا المقدار فقط در (قوله فارضه بيمين الغاصب فالمالك يرضى الضمان الخ) وهذا خلاف للكرخي فيه كما يعلم من كلام العيني وايزيلي اذ الكلام فيما اذا ظهر وقيمتها أكثر بخلاف ما اذا ظهر وقيمتها مثل ماضم أو أقل فانه محل الخلاف فعند الكرخي لا خيار له وظاهر الرواية انه يخير أيضا وهذا تعلم ما في كلام الشارح من التحلل (قوله أو يأخذ المغصوب) ولا خيار للغاصب ولو قيمته أقل للزومه باقراره ذكره الواني نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية تجبتي كذا في الدر (قوله ويرد العوض) وللغاصب حبس العين حتى يأخذ القيمة شرعا لالية (قوله في ظاهر الرواية الخ) هذا لا يحسن تعلقه بما ذكره المصنف لما علمت من ان ثبوت الخيار للمالك فيما اذا ظهر وقيمتها أكثر لا خلاف للكرخي فيه والظاهر ان ذلك يتعلق بكلام سقط من كلام الشارح هو وان ظهر وقيمتها مثل ماضم الغاصب أو أقل فكذا يتخير المالك أيضا في ظاهر الرواية وهو الاصح وقال الكرخي لا خيار له (قوله وهو الاصح) لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما أخذدونها عدم البيعة درر ومن هنا قال القهستانى لو حذف المصنف قوله وقيمتها أكثر لكان أولى (قوله وقال الكرخي لا خيار له) يعني فيما اذا ظهر وقيمتها مثل ماضم الغاصب أو أقل خلافا لما يظهر من كلام الشارح وجه ما ذهب اليه الكرخي من أنه لا خيار له ما ذكره السيد الحموي من أنه توفر عليه بدل ملكه بكمله ورد بان ثبوت الخيار لفوات الرضا ورضاه لم يتم حيث لم يعطه ما يدعيه وحازان تكون قيمته مثل ماضم عند المقيمين لا عنده هو فلا يرضى به بدلا وقد لا يرضى أحد بزوال ملكه بالقيمة انتهى (قوله قضنه المالك نفذ بيعه) قيد نفذ بيعه بتضمين المالك احترازا عما لو باعه الغاصب فباعه المالك من الغاصب أو وهبه له أو مات المالك والغاصب وارثه فان بيع الغاصب يبطل في هذه الصور لانه طرأ ملك بات على موقوف على أداء الضمان فأبطله كذا بخط شيخنا (قوله وان

وقال الشافعي لا يملكه فلو كان قريب الغاصب يعق عليه باء الغصاة عندنا وعند لا يعق (والقول في القيمة للغاصب مع عيئته والبيعة للمالك) أي اذا أقام المالك البيعة على زيادة قيمة المغصوب تقبل بيئته ولا تنفذ الى قول الغاصب ثم اذا لم يكن للمالك بيعة وجاء الغاصب ببيئته ان قيمته كذا وكذا رد رب الثوب وطاب عيئ الغاصب هل تقبل بيئته الغاصب قيل لا تقبل وقيل ينبغي ان تقبل قيل لا تقبل الاصل (فان ظهر) بيئته كذا في الاصل (وقيمتها أكثر) المغصوب بعد التضمين (والمحال انه قد مما أدى الغاصب (و) المحال انه قد ضمنه بقول المالك أو بيئته) قامها المالك (أو ينكول الغاصب) للغاصب اليمين (فهو) أي المغصوب (لأنه) لا خيار للمالك (فان يرد القيمة) ويأخذ المغصوب (فان ضمنه بيمين الغاصب فالمالك يرضى الضمان) في ظاهر المغصوب ويرد العوض (في ظاهر المغصوب وهو الاصح وقال الكرخي الرواية وهو الاصح وقال الكرخي لا خيار له (وان باع المغصوب فضمنه المالك نفذ بيعه وان حرره ثم ضمنه لا) يعق (وزوائد المغصوب كانت في يد الغاصب مطلقا متصلة أو منفصلة كما بين وأجل والصوف أو البيض وثرة كولد المغصوب بدو اللبن والبيض وثرة البستان المغصوب قوله

حرره ثم ضمنه لا) والفرق ان ملك الغاصب ناقص لانه ثبت مستندا أو ضرورة وكل ذلك ثابت من وجه دون وجه ولهذا لا يظهر الملك في حق الاولاد ويظهر في حق الاكساب فيكون ناقصا اذ لو كان تاما لم كانت الاولاد له بأداء الضمان فان من اشترى جارية قبل أداء الثمن تكون الاولاد لمشتري لتسام الملك والمملك الناقص يكفي لنفوذ البيع ألا ترى ان البيع ينقذ من المكاتب بل من المأذون دون عتقه ولو أعتق المشتري من الغاصب نفذ بأجازة المالك عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكذا بضمان الغاصب القيمة في الأصح لانه عتق ترتب على سبب ملك تام بنفسه وموضوع له فينفذ العتق بنفسه والسبب والدليل على أنه تام ان الأشهاد يشترط في النكاح الموقوف عند العقد لا جازة ولو لم يكن تاما لا شرط عند الاجازة زيلعي وديري (قوله فتضمن بالتعدي) فلو قتل الغاصب ضمنه مع الزيادة ابن فرشته (قوله والزيادة متصلة) قيد بالمتصلة لان المنفصلة مضمونة بالبيع والتسليم اتفاقا لانها كانت أمانة في يده وبالتسليم الى الغير صار متعديا فيها وقيد بالتسليم لانه لو باعها ولم يسلم لم ضمن اتفاقا قال الديري فان قيل اذا غصب حامل ينبغي ان ضمن الولد لان الغصب ورد على جميع أجزائها والولد جزء منها أجيب بان الحمل قبل الانفصال ليس بمال بل بعد عيب في الأمة فلم يصدق عليه اثبات اليد على مال الغير الخ (قوله وليس له ان ضمن البائع بالبيع والتسليم الخ) المراد بالبائع الغاصب وعبارته توهم خلاف ذلك وحينئذ فكان الاولى ان يقول وليس له ان ضمن الغاصب حموى (قوله وقال له ان ضمن الخ) لانه بالتسليم فوت على المالك مكنة استرداده المعصوب مع الزيادة فصار متعديا فيها فيضمنها كما يضمن المنفصلة ولهذا ان البيع لم يرد على الزيادة لان الوصف لا يقابل شي من الثمن فلا يضمن بخلاف المنفصلة لانها مقصودة بالبيع فكان لها حصصة من الثمن ولانه لا يمكن تضمين الزيادة مع الاصل لان ضمان الاصل واجب بالغصب فلا يتصور ايجابه بالتسليم لان اثبات الثابت مستحيل ولا يمكن تضمينه بدون الاصل لانها تبقى ببقاء الاصل فلا تنقصد عن الاصل بضمان فامتنع التضمن ضرورة ابن فرشته ويرى (قوله وما تنقصت الجارية الخ) أي انتقصت لان نقص يجيء لازما ومتعديا وهما لازم ابن فرشته (قوله مضمون) لانها دخلت في ضمانه بجميع أجزائها والجزء معتبر بالكل ديري (قوله لافي النقصان ولا في الهلاك) صوابه لافي الحماية ولا في الهلاك حموى وفي التصويب نظر (قوله ويجبر بولدها) فان مات الولد فعليه ان يردها ويرد ما نقصته الولادة ولا شيء عليه من قيمة الولد وان مات وبالولد وفاء بقيمتها كفي هو الصحيح در عن الاختيار وفي الشربلالية عن النهاية عليه رد قيمتها يوم الغصب كاملة في ظاهر الرواية (قوله ان كان في قيمة الولد وفاء به ويسقط ضمانه الخ) ولا فيسقط بحسابه درر (قوله وقال زفر والشافعي لا يجبر النقصان) لان الولد ملكه فلا يصلح جابر الملكة ولما ان سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة أو العلق فلا يعد نقصانا فلا يوجب ضمانا وصار كما اذا غصب جارية سميعة فهزلت ثم سميت هداية (قوله وكذا اذا قطع قوائم شجرة انسان الخ) أي على هذا الخلاف بيننا وبين زفر والشافعي كسئلته المتن كذا بخط شيخنا (قوله فازدادت قيمته بسبب الخصاص) اعلم ان الخصاص ليس زيادة لانه غرض الفسقة ولهذا لو غصب خصيا وهلك عنده لا يجب عليه قيمته خصيا وكذا لو رده الغاصب بعدما خصاه لا يرجع على المالك بما زاد بالخصاء ولو كانت الزيادة معتبرة لرجع كما يرجع بما زاد الصبي هكذا ذكره وهذا يشير الى انه يجب عليه ضمان ما نقص بالخصاء مع رده وان زادت قيمته وهو مشكل فان الغاصب اذا خصاه وزادت قيمته به لا يجب عليه ضمان ما فات بالخصاء مع رد الخصى بل يخير ان شاء ضمنه قيمته يوم غصبه وترك الخصى للغاصب وان شاء أخذه ولا شيء له غيره كفي النهاية عن التهمة وقاضيجار زيلعي (قوله ولو زنى الغاصب أو غيره الخ) أشار الشارح بزيادة أو غيره الى أن التقييد بزنى الغاصب في كلام المصنف كصاحب الدرر اتفاقا والتقييد بالزنى للاحتراز عما لو كان الحمل من زوج لها أو من المولى حيث لا يضمن اتفاقا ابن فرشته (قوله فماتت بالولادة) يعني ماتت بسبب الولادة لا على فورها ولهذا قال في النهاية

(فتضمن بالتعدي) أي من الغاصب
تفريع على قوله أمانة (أو بالمنع بعد
طلب المالك) مع قدرة التسليم وقال
الشافعي زوائد الغصب مضمونة مطلقا
ولو باع الغاصب الاصل والزيادة وسلم
والزيادة متصلة فان كان قائما أخذه
صاحبه وان كان هالكا فهو وبالحيار
ان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب
وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم القبض
وليس له ان ضمن البائع بالبيع
والتسليم قيمة زائدة عند أبي حنيفة
وقال له ان ضمن البائع بالبيع
والتسليم قيمة زائدة (في يد الغاصب
الجارية) (بالولادة) في يد الغاصب
(مضمون) هذا اذا حدث الحمل في يد
الغاصب من غير المولى والزواج اما اذا
كان الحمل من أحدهما لا يجب عليه
الضمان لافي النقصان ولا في الهلاك
(و) يمكن (يجبر) النقصان
(بولدها) ان كان في قيمة الولد وفاء به
ويسقط ضمانه من الغاصب اذا زنى
الولد وقال زفر والشافعي لا يجبر
النقصان وكفي الذخيرة لا يسقط
في ظاهر الرواية وعن محمد انه يسقط
وكذا اذا قطع قوائم شجرة انسان
أو خروف شاة غيره ثم نبت مكانها
أخرى أو خصى عبد غيره فازدادت
قيمته بسبب الخصاص (ولو زنى) الغاصب
أو غيره (بغصوبة فردت) الى صاحبها
(فماتت) الجارية (بالولادة ضمن)
الغاصب (قيمته)

قيد بالموت في نفاسها ليكون الموت في اثر الولادة انتهى كذا في الشرع بلالية ولو زني بها واستولد لها أي
 حبلت منه وادعى ثبت النسب بعد ارضاء المالك لان التضمين أو وث شبهة والنسب يثبت بها كما لو زفت
 اليه غير امرأته والولد رقيق لان الحرية لا تثبت بالشبهة درر (قوله يوم علق) مثله في العناية عن
 الجامع الصغير على ما وجدته بخط شيخنا وكذا في المواهب على ما في الشرع بلالية وبخالفه ما في الشرع بلالية
 أيضا عن قاضيان حيث اعتمد برقيتها يوم الغصب (قوله وعندهما لا يضمن قيمة الجارية) لان الرد
 قد صح مع الحمل ولو كنتم عيبة فيجب عليه نقصان العيب ثم هلا كما بعده حصل بسبب حادث
 في يد المالك فلا يطل به الرد كما لو زنت عنده فردتها فجلدت وماتت لا يضمن قيمتها وله ان يضمنها خالية
 عن سبب الهلاك وردتها مشغولة به فلم يصح الرد فيضمن قيمتها كما لو جنت عند الغاصب فردتها فقتلت
 في يده يضمن قيمتها وأما في الجلد فانما يضمن لان الزني كان سببا للجلد غير منلف شرعا والجلد الواقع
 غيره ابن فرشته (قوله ويضمن نقصان الحمل) في الاصح كافي الجمع واحترز بقوله في الاصح عما ذكر
 في المختلف من انهما قالوا لا يضمن شيئا لانها تعبت في يد الغاصب بالحمل فلما ردتها وولدت زال العيب
 فزال الضمان قال ابن فرشته وإنما كان هذا هو الاصح لان الولادة حصلت بسبب الحمل فلا يحكم
 بزوال العيب عنها لان اثره باق (قوله ولا يضمن المحرة) لانها لا تضمن بالغصب ليبقى ضمان الغصب بعد
 فساد الرددر (قوله ولا يضمن منافع الغصب) أي المصوب مطلقا لعدم تحققه فيها كما تقدم لانها
 حادثة في يد الغاصب فلم يوجد ازاله يد المالك عنها فلا تكون متقومة وهذا الاطلاق في مقابلة التفصيل
 الا في عند الامام مالك واعلم ان قول المصنف ومنافع الغصب بالرفع عطف على قوله ولا يضمن المحرة كما
 ذكره العيني وعليه فيقرأ الفعل في كل من المعطوف والمعطوف عليه مبني للجهول (قوله ولا فرق
 في المذهبين الخ) وقع في بعض النسخ بين المذهبين فلهذا قال السيد المحوى صواب العبارة ولا فرق
 في المذهبين بين ما اذا صرفها الى نفسه أو عطلها انتهى (قوله صرفها الى نفسه أو عطلها) قال في الدرر
 بالعزو الى الكافي صورة غصب المنافع ان يغصب عبدا مثلا ويمسكه شهرا ولا يستعمله ثم يرده على سيده
 وصورة اتلاف المنافع ان يستعمل العبد شهرا ثم يرده على سيده وفي حاشية الشلي صور لما لو صرف المنفعة
 الى نفسه أو عطلها بقوله صورة المسئلة رجل غصب عبدا فأمسكه شهرا حتى صار غاصبا للمنافع أو استعمله
 حتى صار مستملا كالمالخ (قوله وفي الفتاوى السراجية الخ) ينظر مناسبة ذكر هذا الفرع هنا جوى
 وأقول وجه المناسبة ظاهر وهو ان اطلاق قول المصنف ولا يضمن منافع الغصب صادق بما اذا كان
 المصوب معدا للاستغلال فأشار بذلك هذا الفرع الى انه مستثنى من هذا الاطلاق وكذا يستثنى منه
 العقار الموقوف سواء كان معدا للاستغلال أو لا نظر للوقف كما في حاشية الشلي عن الفتاوى الكبرى
 قال وفي المجتبى وأصحابنا المتأخرون يقول الشافعي في المستغلات والوقف وأموال اليتامى
 ويوجبون منافقها على الغاصب ومعنى كونه معدا للاستغلال هو ان يكون البناء أو الشراء لاجل
 الاستغلال فان الغاصب يضمن المنفعة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عبد كما في الشرع بلالية وينظر ما لو عطل الغاصب
 كبيت سكنه احد الشريكين وكبيت الزهن اذا سكنه المرتين ثم بان انه لا غير معد للاستغلال أما في الوقف
 اذا سكنه أحدهما بالغلبة بلا اذن لزمه الاجرة كما في الدرر قال في الشرع بلالية وينظر ما لو عطل الغاصب
 المنفعة هل يضمن الاجرة كما لو سكن ولا يصير معدا لاجرتها كما في الدرر عن الاشياء ولا باعداد البائع
 بالنسبة للمشتري ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر وان لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب
 ولو اختلفا في العلم وعدمه فالقول له بيمينه لانه منكروا لا تخمدع وبموت رب الدار ويبيع يبطل الاعداد
 ولو بنى لنفسه ثم أراد ان يعده فان قال بلسانه وأخبر الناس صار معدا (قوله ولا يضمن خمر المسلم الخ)
 بخلاف ما لو كانت لذى فانه يضمن ويأثم اذا اتخذها للتخليل فلو للشرب أو للبيع لم يأثم فهو مستثنى عن
 الجوهرة (قوله بالاتلاف) شامل لما لو كان المتلف لها ذميا وكذا لا يضمن الزني بشقه لاراقه الخمر

يوم علق عند ابى حنيفة وعندهما
 لا يضمن قيمة الجارية ويضمن
 نقصان الحمل (ولا يضمن المحرة) أي
 دية المحرة اذا زني بها فحبلت ثم ماتت
 بالولادة (ولا يضمن) الا ان يتقص
 أي المصوب مطلقا الا ان يتقص
 باستعماله فيغيره نقصانه وقال الشافعي
 يضمنها حتى يجب اجر المثل ولا فرق
 في المذهبين فيما اذا صرفها الى نفسه
 او عطلها على المالك في الحكم وقال
 مالك ان صرفها الى نفسه يجب
 اجر المثل وان عطلها الاشياء عليه
 وفي الفتاوى السراجية اذا سكن دارا
 معدة للغلة من غير استئجار يجب
 الاجرة وعليه القوي (ولا يضمن
 خمر المسلم او خنزيره بالاتلاف
 زعم) المسلم بها

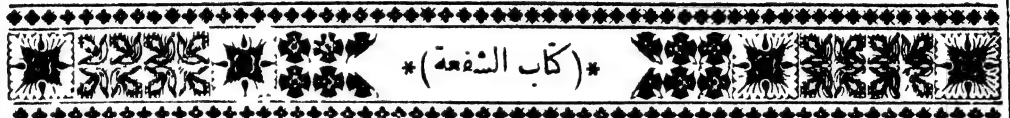
على قول ابي يوسف وعليه القوي شربة لالية عن البرهان واعلم ان ما ذكره في شرح الجمع حيث عدل
 عدم ضمان الزق بأنه مأذون بالاواقه يعني شرعا وهي لا تيسر الا بالشق يقتضي انه ان تمكن من
 اراقه الخرج بدون شق الزق يضمن لكن علل الضمان على قول محمد بأن اراقه ممكنة بدون الشق
 فيضمنه لانه مال متقوم وهذا يقتضي عدم الضمان على قول ابي يوسف مطلقا قد بر (قوله لو كانا لذي)
 الآن يظهر بيعهما من المسلمين فلا ضمان في اراقتهما أو يكون المثلف اماما يرى ذلك اشباهه زاد في الدرر ما اذا
 كان المثلف مأمورا اماما ثم عندنا يجب على المسلم قيمتهما وان كانت أي الخرج من ذوات الامثال لان
 المسلم ممنوع عن تملكه وتلك اياه بخلاف الذي اذا استهلك خسر الذي حيث يجب عليه مثلها بقدرته
 عليه ولو أسلم الطالب بعدما قضى له بمثلها فلا شيء على المطلوب لان الخرج في حقه ليست بمتقومة فكان
 باسلامه مبرأ له مما كان في ذمته من الخرج وكذا لو أسلم المأذون وحده أو أسلم المطلوب ثم الطالب
 بعده قال ابي يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية عن ابي حنيفة وقال محمد يجب عليه قيمة الخرج عني (قوله
 وقال الشافعي لا يضمنهما للذي أيضا) لعدم تقويمهما في حق المسلم فوجب أن يكون في حقهم كذلك
 لانهم اتبعوا لنا في الاحكام ولنا اننا امرنا بتركهم وما يدعون الا ترى ان عمر قال لعالمه ماذا تصنعون بما
 يمر به أهل الذمة من الخمر فقالوا نعرضها فقال لا تفعلوا ولو هم بيعها وخذوا العشر من ثمنها فلو لا انها
 متقومة وبيعها حائز لمأمرهم بذلك زيلعي (قوله ورد ما زاد الدباغ) وأما الخجل فبأخذه بغير شيء
 والفرق ان الخجل تطهيره بمنزلة غسل الثوب النجس فبقي على ملك الغاصب منه وبالدباغ اتفصل
 بالجلد مال متقوم كالصبيغ في الثوب فلهذا يأخذ الخجل بغير شيء ويأخذ الجلد ويعطى ما زاد الدباغ فيه
 عني وهذا اذا أخذ الميتة من منزل صاحبها فدبغ جلدها فأما اذا التقاه صاحبها في الطريق فأخذ
 رجل جلدها فدبغه فلا يسيل له على الجلد لان الدباغ باحة لا خذه فلا يثبت له الرجوع كالقائه الذي
 شابه عن الانساني وعن ابي يوسف له أخذه في هذه الصورة أيضا شربة لالية (قوله ضمن الخجل فبعض)
 لانه أنلف ملامته وما خالص الغاصب منه مثلما جوى (قوله دون الجلد) لانه غصب جلد الخجل
 مدبوغ ولا قيمة له والضمان يتبع المتقوم فيل هذا المعنى قائم فيما لو دبغ بما لا قيمة له واجيب بالملع اذ لم
 ينضم من العامل شيء متقوم يترج به جانبه فبقي على ملك المالك حتى وقع القوم في ملكه بسبب الدباغة
 فعند انلافه ما أنلف الا ملكه المتقوم فيضمن كذا ذكره بعضهم معزيا بالصدر الشريعة وأخى شابه
 وفيه نظر انما ذكره في وجه الفرق بين الوجهين من انه في الوجه الثاني لم ينضم من العامل شيء متقوم
 يترج به جانبه فبقي على ملك المالك الخ يقتضي انه في الوجه الاول لم يبق على ملكه بقتضي أيضا ان
 تنومه بسبب الدباغة غير واقع في ملكه وليس كذلك ولهذا فرق العيني بأن ماليتة وبعومته حسلت
 بفعل الغاصب وفعله متقوم لاستعماله مالا متقوما فيه ولهذا كان له ان يمسكه حتى يسوق ما زاد الدباغ
 فيه فكان حقه له والجلد تبع لصنعه في حق المتقوم ثم الاصل وهو الصنع لا يجب عليه ضمانه مالا نلاف
 فكذا اتبع فصار كما اذا هلك بغير صنعه بخلاف ما اذا دبغه بشيء لا يملكه لان الصنعة فيه لم تنق حقا
 للغاصب بعد الاتصال بالجلد انتهت فدار الفرق على ان الدباغة في الاول صارت حقا للغاصب
 لكونها بالمتقوم بخلاف الثاني اما بقاء الجلد على ملكه ووقوع القوم بسبب الدباغة في ملكه فقد بر
 مشترك بينهما واعلم ان عدم تقويم جلد الميتة قبل الدباغ لا ينافي بقاء الملك فيه للمالك كما ان الملك
 فيه المولى ولا نزول الاجوته وعتقه اجمع انها لا تقويم والدليل على بقاءه على ملكه وان دبغه بغير شيء
 ما ذكره المصنف من انه اذا غصب جلد ميتة فدبغه فملك المالك اخذه ورد ما زاد الدباغ اذ لو لم يكن باقيا على
 ملكه لم يكن له اخذه (تتمة) جعل الغاصب الجلد فر وأوجبا او زقالم يكن للغاصب منه عليه يسيل
 لانه تبدل الاسم والمعنى بفعل الغاصب وبه ملك ويجب عليه قيمته يوم الغصب ان كان ذكيا (قوله
 ويعطى ما زاد الدباغ فيه) محمول على اختلاف الجنس بأن قوم القاضى المجاد بالدرهم والدباغ بالدنانير

لو كانا (لذي) وقال الشافعي
 لا يضمنهما للذي أيضا (وان غصب
 من مسلم خسر الخجل او جلد ميتة
 فدبغ المالك اخذه ما ورد ما زاد
 الدباغ) اي رد ما زاد الدباغ معناه
 ان يتضرر الى قيمته ذكيا غير مدبوغ
 والى قيمته مدبوغا فيضمن فنسب
 ما بينهما والغاصب حبسه حتى يسوق
 حقه (وان انلفهما ضمن الخجل فقط)
 دون الجلد عند ابي حنيفة وعندهما
 يضمن قيمة الجلد مدبوغا ويعطى
 ما زاد الدباغ فيه ولو هلك الجلد

فيضمن الغاصب القيمة ويأخذ ما زاد الدباغ اما اذا قومهما بالدراهم او بالدنانير فيطرح عنه ذلك القدر
ويؤخذ منه الباقي لعدم القائدة في الاخذ منه ثم الرد عليه عناية واعلم ان يعطى من قوله ويعطى ما زاد
الدباغ بفتح الطاء كذا ضبطه شيخنا ووجهه ظاهر اذ لو جعل بكسرها لا يناسب ما قبله من قوله وعندهما
يضمن قيمة الجلد مدبوغا لما يلزم عليه من تفكيك الضمير بالنسبة للمستتر في يضمن (قوله لا يضمن بالاجماع)
والجمع عليه لا يحتاج الى دليل لان دليله الاجماع فلم يذم كره في الهداية والتنبية على ذلك انه ان ضمن
فلا وجه لضمان قيمته يوم الغصب حيث لم يكن له يومئذ قيمة ولا لضمان قيمته يوم الهلاك لانه لا يجب
الا بعمل موصوف بالتعدي والفرض عدمه كذا في العناية (قوله كالقرط) بفتحين والطاء المشالة وورق
السلم او ثمر السنط قاموس كذا بخط الشرنبلالي (قوله يضمن قيمته طاهرا غير مدبوغ) لان وصف
الدباغة هو الذي حصله فلا يضمنه والا كثر على انه يضمن قيمته مدبوغا زيلعي (قوله فان خلل الحجر البقاء
المخ الخ) بعضهم جعل هذا مل ما لو تخللت بنفسها فيضمنها بالاستهلاك شرنبلالية عن النهاية (قوله صار
ملك للغاصب ولا شيء عليه) لانه بالخلط بما له استهلك لان الخلط استهلاك (قوله وعندهما ياخذ
المالك ويعطى الغاصب الخ) هكذا ذكره كانهم اعتبر والمخ ما نفعه لانه يذوب فيكون اختلاط المائع
فيشتركان عندهما ولو اراد المالك تركه عليه وتضمنه فهو على ما ذكرنا في دبغ الجلد من انه ليس له ذلك
بالاتفاق او عند ابي حنيفة وحده وعندهما له ذلك كذا بخط شيخنا (قوله فعن محمد الخ) وهو قول ابي
يوسف ايضا كما في ابي يلى ونصه ولو خللها بصب الخمل فيها قيل تكون للغاصب بغير شيء عند ابي حنيفة
سواء صارت خللا من ساعته او بعد ور الزمان عليها لان الخلط استهلاك عنده واستهلاك الحجر لا يوجب
الضمان وعندهما ان صارت خللا من ساعته فكما قال ابو حنيفة وان صارت بعد ور الزمان كان الخمل بينهما
على قدر حقهما كيلا وقيل ظاهرا الجواب ان يقسم بينهما على قدر حقهما سواء صارت خللا من ساعته
او بعد حين اما عندهما فلا يشك لان الخلط ليس باستهلاك وكذا عند الامام لان الخلط انما يوجب
زوال الملك اذا كان يوجب الضمان وهنا قد تعذر لان خمر المسلم لا يضمن بالاتلاف فصارت كما اذا اختلط
من غير صنعه ولو استهلكه الغاصب ينبغي ان يجب عليه الضمان اجماعا على هذه اذ رواية نهية عن
قاضيخان (قوله في الوجوه كلها بغير شيء) وهي التحليل بغير شيء والتحليل بالقاء المخ والتحليل بصب الخمل
فيها (قوله ومن كسر معزفا) بكسر الميم من عزف كضرب لعب بالمعازف آلات يضرب بها الواحد عزف
كفلس على غير قياس حموي (قوله اوراق سكر او منصف) يضمن قيمتها لا المثل لان المسلم ممنوع عن
تملك عنهما ولو كان فعل جاز كما في الدرر تبعا للهداية وعبرة اذ يلعي لان المسلم ممنوع عن تملك
عنه وان جاز وانه انتهى قال الديري يعني انا قلنا بضمان السكر والمنصف بالقيمة لا بالمثل لان المسلم
ممنوع عن ذلك ولكن لو اخذ المثل جاز لعدم سقوط التقوم والمالية انتهت (قوله ضمن) الا اذا كان
كسر المعزف ونحوه بأمر ولاية الادور لا يضمن ديري (قوله وعندهما لا يضمن ولا يصح بيعها) لان هذه
الاشياء اعتدت للعصية فبطل تقومها كالحجر والفتوى على قولهما لكثرة الفساد بين الناس وله انها
اموال لصلاحيتهما لما يحل من وجوه الانتفاع وان صلت لما لا يحل ايضا وصارت كالامة المغنية ونحوها
كالكبش النطوح والحجامة الطيارة والديك المقاتل والعبد المخصى حيث يجب فيها القيمة غير صالحة لهذه
الامور في نحو المعزف يضمن قيمته خشب امخو تاخلاف ما لو اتلف صليب نصراني حيث يضمن قيمته صليبا
لانه مال متقوم في حقه وهو مقرر عليه فلا يجوز التمسك له كذا في الدرر وليتأمل في قوله وهو مقرر عليه
مع ما اشهر من انا وان امرنا بتركهم وما يدنيون لكن لا نفر برابل اعراضا (قوله آلة اللهو) كالظنور
والزمار (قوله فاما طبل الغزاة) مثله طبل الحماج والصيد شرنبلالية (قوله يضمن بالاتفاق) جزم به
في الدرر وغيره (قوله ضمن قيمة المدبرة) ولا يملكها بأداء لضمان لانها لا تقبل النقل من ملك الى ملك
وهذا بالاتفاق وقيمة المدبرة ثلث قيمة القن وقيل نصف قيمة القن كذا بخط السيد المحمدي والذي في شارح

لا يضمن بالاجماع قوله فخلل المراد به
التخلل بالنقل من الشمس الى الظل
ومن الظل الى الشمس وبالدباغة
الدباغة بما له قيمة كالقرط والعنق
وان دفعه بما لا قيمة له كالتراب
والشمس فلصاحبه ان يأخذ الجلد
ولا شيء عليه وان استهلكه الغاصب
يضمن قيمته طاهرا غير مدبوغ وان
خلل الحجر البقاء الملح فيه فعند ابي
حنيفة صار ملكا للغاصب ولا شيء
عليه وعندهما ياخذ ماله ويعطى
الغاصب مثل وزن الملح من الخمل وان
خللها بصب الخمل فيها فعن محمدان
صار خللا من ساعته يصير ملكا
لغاصب ولا ضمان عليه وان لم يصير
خللا لا بعد زمان بان كان الخمل
المصوب قليلا فهو بينهما على مقدار
ملكهما وقال بعض المشايخ للمالك
ان يأخذ الخمل في الوجوه كلها بغير شيء
(ومن كسر معزفا اوراق سكر او
منصفا) للمسلم (ضمن وصح بيع هذه
الاشياء) هذا عند ابي حنيفة وعندهما
لا يضمن ولا يصح بيعها (والمعزف)
آلة اللهو (والسكر) بفتحين عصير
الرطب اذا اشتد (والمصنف) ما ذهب
نصفه بالطبخ وقيل الاختلاف في
الدف والطبل الذي يضرب للهو فاما
طبل الغزاة والدف الذي يباح ضربه
في العرس يضمن بالاتفاق من غير
خلاف وقال الفقيه ابو الليث الدف
الذي يضرب في زماننا من السنجيات
ينبغي ان يكون مكرها وقيل الفتوى
في الضمان اى في عدمه على قولهما
لا في بيع ذلك وهو اختيار صدر
الاسلام وهو الصحيح (ومن غصب ام
ولدا ومبرأيات) في يد الغاصب
(ضمن قيمة المدبرة) بالاتفاق (لا)
قيمة (ام الولد) عند ابي حنيفة

العيني وقيمة المدبرة قيل ثلثا قيمة القن وقيل نصف قيمة القن (قوله وعندهما يضمن قيمتها) وهي ثلث قيمة القن جوى (تتمة) لو وهب ما غصب أو باع أو تصدق به أو أجاز أو رهن أو أودع أو أعار فهلك ضمنوا قيمته ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه والمستعير بما ضمنوا على الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع الغاصب من الغاصب ولا السارق منه جوى عن العمادى (فسرع) غصب ارضا فقالت زوجته لا أقدم عليك فيها ليس لما ذكرك والاثم على الزوج منية المفتى (تكميل) الامر بالمعروف وفرض ان غلب على ظنه انه يقبل منه ولا يسعه التردد ولو علم انه يمان فالترك افضل ولو علم انه لا يقبل ولم يخف ضررا فالامر بافضل زيلعى (خاتمة) حل قيد عبدا وفتح قفص طائر أو باب اصطبل دابة فذهبت لا يضمن خلافا للمجد وقال السرخسى لو كان العبد عاقلا لا يضمن بالاتفاق وفي الكسوف لو امر عبد بالابق ضمن ومن سعى ونم الى سلطان ولو غير جائز بغير حق ضمن الساعى وعليه الفتوى فلو كان بحق كأن كان يؤذيه ولا يمكنه دفعه الا بذلك لا يضمن كالمضروب اذا اشتكى الى سلطان فأخذ منه مالا وكذا اذا كان لفسق ولم يمنع بالامر بالمعروف كما فى المحيط فلو مات الساعى اخذ المظلم قدر الخسران من تركته وهو الصحيح ولو كان عبد لم يطالب به الا بعد العتق وذكر الصدر الشهيد انه لو امر انسانا بأخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لان الامر لم يصح وهذا فى كل موضع يكون الامر فيه غير صحيح فمستأنى



قال المطرزي لم يسمع من الشفعة فعل وما قولهم الدار التي يشفع بها من استعمال الفهساء جوى عن البرجندى (قوله يصلح سببا لتملك كل مال) عمومته شامل للعارة وقد تقدم ان الغصب لا يتحقق فيه عندهما خلافا للمجد جوى (قوله فلذلك قدم الغصب) اى لعموم متعلقه وأمر الشفعة لخصوص متعلقها والمخاص يعقب العام جوى (قوله مع كونه عدوانا) فادبه ان اللائق بتقديمها عليه لشرعها وحضره ولهذا قال فى العناية والمحقق تقديمها عليه لكونها مشروعة ودونه لكن تور الحاجة الى معرفته للاحتراز عنه مع كثرة بكثره اسبابه من الاستحقاق فى البياعات والاجارات والتركات والمزارعات اوجب تقديمه وسببها اتصال ملك الشفيع بملك المشتري وشرطها أن يكون فى عقده معاوضة مال بمال وان يكون المحل عقارا علوا أو سفلا قابلا للقسمة اولا وركنها أخذ الشفيع من احد المتعاقدين وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب وصفها ان الاخذ بمنزلة شراء مبتدأ فريد فيها برؤية او عيب وان شرط المشتري براءة البائع منه فمستأنى وسيصرح المصنف به فى الباب الآتى (قوله ومنه) أى من الضم الشفع الذى هو ضد الوتر الخ (قوله لانه يضم الجاني الخ) أى لار الشافع المدلول عليه بالشفاعة (قوله هو تملك الخ) قال الجوى أى حق تملك الشفيع بالشفعة فأشار الى ان كلامه على حذف مضاف فيؤول الى ما ذكره الشلبى حيث نقل عن الاتقانى ان الشفعة عبارة عن حق التملك فى العقار لدفع ضرر الجوار ولقرينة على حذف هذا المضاف هو قوله وتستقر بالشهاد اذ بالشهاد لم يثبت التملك ويدل عليه أيضا قولهم حكمها جواز الطلب لما تقر من ان حكم الشيء يعقبه او يقارنه (قوله جبر على المشتري) تقييده به للاحتراز عما لو سلم المشتري المبيع لمعنى الشفعة برضا بل لان الغالب عدم رضاه فى هذا أشار القهستانى (قوله وهو الثمن وحق الدلالة) صريح فى ان البدل أهم من الثمن لانه كما ذكره الشارح عبارة عن المؤن التى لزمت المشتري بالشراء ومنه يعلم ما فى كلام العيني كصاحب الدرر من التصور حيث قال بما أى بالثمن الذى قام عليه فلواقى المتن على عمومته لكان أولى (قوله وتجب الخ) فسر ابن فرشته الوجوب بالثبوت فأشار الى انه ليس المراد منه الوجوب الذى يلزم بتركه الاثم وفى التبيين الشريك فى البناء بدون الارض لا يكون خليفه طاقى المبيع (قوله بأن يكون المبيع مشتركا الخ) لانه عليه

وعندهما يضمن قيمتها ولا فرق بين المدبر والمدبرة
* (كتاب الشفعة) *
تناسب السكاكين من حيث ان كلا منهما يفضى الى تملك مال الانسان بغير رضاه الا ان الغصب يصلح سببا لتمام كل مال والشفعة لا تجرى الا فى العقار فلذلك قدم الغصب مع كونه عدوانا وهو مشتقة من الشفع وهو الضم سميت بها لما فيها من ضم المشتري الى ملك الشفيع ومنه الشفع الذى هو ضد الوتر لما فيه من الضم ومنه الشفاعة لانه يضم الجاني الى غيره (هى تلك الشفعة وفى الشرع) بما قام من العائزين وفى المشتري بما قام بالشفعة جبراً على المشتري على المبيع عليه ان يبدل ما قام المبيع على المشتري وهو الثمن وحق الدلالة وهو ما يحسنه من المؤن بسبب الشراء (وتجب) الشفعة (للخياط فى نفس المبيع) بأن يكون المبيع مشتركا بين رجلي

السلام قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ورابع او حائط لا يحمل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ
وان شاع تركه وان باع ولم يؤذنه فهو باع به رواه مسلم زيلعي والربع الدار والحائط البستان نهاية (قوله
فباع احدهما من اجني) نصيبه قبل القسمة أما اذا باع بعدها فلم يبق للشريك الا تحرق لافي المدخل
ولا في نفس الدار فينفذ لاشفعة عناية (قوله ثم للخليط في حق المبيع) وهو الذي قاسم و بقيت له شركة
في حق العقار عيني وغيره كالدرقال المرحوم الشيخ شاهين وفيه نظر لان الخليط في حق المبيع اعم من
ان توجد قسمة او لا بان كان خليط في حق المبيع من غير قسمة ويمكن أن يجاب بأنه غير احترازي
والاصل في التيمودان تكون لبيان الواقع فالتمس على اطلاقه انتهى وأقول بل هو قيد احترازي لانه ان
كان قبل القسمة استحق الشفعة من حيث كونه شريكاً في نفس المبيع لامن حيث كونه خليطاً في حق
المبيع اذ الشريك في المبيع مقدم على الخليط في حقه واعلم ان الدليل على الترتيب قوله عليه الصلاة
والسلام الشريك احق من الخليط والخليط احق من الشفيع قال المصنف فالشريك في نفس المبيع
والخليط في حقوق المبيع والشفيع هو الجار ودلته على الترتيب غير خفية وهو حجة على الشافعي
كذا في العناية (قوله كالشرب) ولو شاركه أحد في الشرب وآخ في الطريق فصاحب الشرب أولى
من صاحب الطريق فهستاني (قوله لاشفعة لغيره) لانه محبوب به قلنا تحقق السبب في حقه
وانما قدم عليه غيره لقوته فاذا ترك كان له أن يأخذ اذا شهد عند علمه بالمبيع انه يطلبها وهو نظير دين
الحجة مع دين المرض (قوله والطريق الخاص الخ) فلو كانت سكة غير نافذة يتشعب منها سكة غير
نافذة فيعت دار في السفلى فلا لها الشفعة دون العليا وان بيعت في العليا فلا لاهل السكتين الشفعة
لان في العليا احتسالا لاهل السكتين حتى كان لهم أن يمر وافيهما وليس في السفلى حق لاهل العليا لا يمرور
ولا فتح باب حموي (قوله فهو شركة عامة) فان يبيع ارض من الاراضي التي تسقى منه لا يستحق
اهل النهر الشفعة بيبه والجار احق منهم بخلاف النهر الصغير (قوله والقراح قطعة ارض الخ) عبارة
انها يدا النهر من الارض كل قطعة على حياها ليس فيها شجر ولا نبات وقد تجمع على اقرحة كما كان
وأمكنة (قوله وقيل اربعون) وقيل مئوس الى رأى المجتهدين في كل عصر وهو شبه الاقويل عيني
(قوله ثم للجبار الملاصق) ولو ضمنا وانني اوصغيرا او ما ذونا ومكاتب او معتق البعض والخضم عن
الصبيان في الشفعة لهم وعليهم آباءهم ووصياء الآباء عند عدمهم والاجداد من قبل الآباء عند عدمهم
كافي الشمر بلالية أي عند عدم اوصياء الآباء وان لم يكن فأوصياء الاجداد فان لم يكن فالامام او
الحاكم يقيم لهم من ينوب عنهم في الحوصلة والطلب والجار المقابل في السكة الغير النافذة كالجار الملاصق
كافي شرح الجمع لابن فرشته عن الحقائق اما الجار المقابل في السكة النافذة لاشفعة له واعلم ان في كل
موضع سلم الشريك الشفعة انما ثبت للجار حق الشفعة اذا كان قد طلب الشفعة حين سماع البيع
والا لم يكن له حق الاخذ الخ وليس المراد بالملاصقة في قوله ثم للجار الملاصق حقيقة تعال المراد الاتصال
بالمبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دار فان الملاصق له ولا قصى الدار في الشفعة سواء قهستاني بقي أن
يقال ما سبق عن شرح الجمع من ان الجار المقابل في السكة الغير النافذة كالجار الملاصق وجهه ان كلا
منهما يستحقها للشركة في حق المبيع فلا تبرا الملاصقة (قوله وهو الذي داره على ظهر الدار المشفوعة الخ)
هذا القيد وان ذكره غير الشارح أيضا كالعيني والدرر والقهستاني والدرليكن الاولى حذفه لما فيه
من ايهام ما ليس مراد اوله هذا لم يذكره الزيلعي ولا في شرح الجمع لابن فرشته بل اقتصر على ذكر الملاصق
وكذا في شرح درر البحار اقتصر على ذكر الملاصق فقط وما ذكره الاتقاني وجرى عليه الديري في التكلفة
وغیره كعزمي زاده حيث قال يستفاد منه ان الجار المجازي لا اعتبار له بحمل على ما اذا كان بينهما طريق
نافذ بدليل ما في الجوهره حيث قال ثم الجار الذي يستحق الشفعة هو الملاصق الذي الى ظهر الدار
المشفوعة وبابه من سكة أخرى دون المجازي أما اذا كان محاذيا وبينهما طريق نافذ فلا شفعة له وان

فباع احدهما من اجني (ثم للخليط)
في حق المبيع كالشرب) بالكسر
وهو نصيب الماء وفي الشرب عبارة
عن نوبة الانتفاع بالماء مستقبلا للخراج
او الدواب كذا في المغرب وعن أبي
يوسف ان مع وجود الشريك في الرقبة
لا شفعة لغيره سلم واستوفى (خاصا)
ان كان كل واحد منهما (خاصا)
وانظر في الخاص ان يكون نورا
والشرب الخاص ان يتم قبل ارضيه
لا تجري فيه السفن ثم قيل ارضيه
اصغر السفن وما تجري فيه السفن
فهو شركة عامة وهذا عندنا ان يكون
بشرط رجة الله الخاص او لانه
نورا يسقى منه قراحا من اشجار
انرج والقراح قطعة ارض لا شجر
وبها وقيل اذا كان شركاء النهر من
تحتى عددهم فهو خاص وان كانوا
ممن لا يجهل فهو عام فاستجدي قدر
مائة وقيل خمسةائة وقيل اربعون
وهذا لا يجهل بخلاف ذلك وفي الشركاء
الخاص ما يفرق ماؤه بين الشركاء
ولا ينفى اذا انتهى الى الآخر ولا
يكدر له معقد والعام بخلافه (ثم
للجار الملاصق) وهو الذي داره على
ظهر الدار المشفوعة

قربت الابواب لار الطريق الفارقة بينهما تزيل الضرر انتهى والتقييد بقول الشارع وبابه في سكة أخرى يختص به عما لو كان بابه في تلك السكة حيث يكون خليطاً في حق المبيع فتثبت شفعته بهذا الطريق لا بكونه جاراً ملاصقاً وإذا تحققت هذا عرفت ان هذا التقييد لتمييز الاقسام للمغايرة الاحكام كذا ذكره عزمي وذكر في الدرر ما به يحصل تمييز الاقسام فقال صورته منزل مشترك بين اثنين في دار هي لقوم في سكة غير نافذة اذا باع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل احق بالشفعة فان سلم فالشريك في الدار احق من الشريك في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم في صحن الدار فان سلموا فاهل السكة احق للشركة في الطريق فان سلموا للمجار الملاصق وهو الذي على ظهر هذا المنزل وباب داره في سكة أخرى انتهى وانما اعتمد بالترتيب لانها وجبت لدفع الضرر الدائم فكما كان أكثر اتصالاً كان اخص بالضرر فكان احق بها القوة الموجب لها فليس للاضعف أن يأخذ مع وجود الاقوى الا اذا ترك الاقوى حينئذ يأخذ الاضعف (قوله وبابه في سكة أخرى) نافذة أو غير نافذة فهما في حال وهذا اذا كان المبيع ذاباب ألا ترى انه اذا اشترى نهر او رجل ارض في أعلاه الى جنبه ولا سرف في أسفله فلهما الشفعة في جميع النهر من أعلاه الى أسفله لان كل واحد منهما جار له كما في المحيط اهـ (قوله وقال الشافعي لاشفعة بالمجوار) الحديث جابر انه صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل مالم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولنا قوله عليه السلام جار الدار احق بالدار من غيره وقوله عليه الصلاة والسلام المجار احق بسبقه ما كان و يروى بسبقه وكلاهما بمعنى واحد وهو القرب وحديث جابر معناه انها لا تجب للمجار بقسمة الشريك لانهم احق منه وحده ما تخرج سهمهم وبذلك يحصل التوفيق بين الاحاديث عني (قوله وواضع المجذوع الخ) فالجار بهذا المقدار لا يكون خليطاً في حق المبيع ولا يخرج عن كونه جاراً ملاصقاً كذا في الهداية والكافي وغيرهما وهذه العبارة أحسن من عبارة الوفاة لان المتبادر منها تغايرهما للمجار درر (قوله ونأوبله اذا كان له حق وضع المجذوع) بأذن له صاحب الحائط في وضعها جوى واعلم ان الشارع أشار بعوله من غير أن يملك شيئاً من رتبة الحائط الى انه اذا كان له شركة في نفس الجدار تثبت له الشفعة من حيث كونه شريكاً في المبيع وبه صرح في الملتقى على ما تاملت عنه في الدرر لكن استدرك عليه بما ذكره صنف يعني في المنع وغيره كآزيلي حيث قال ولو كان بعض الجيران شريكاً في الجدار لا يندم على غيره من الجيران لان الشركة في البناء المجرد بدون الارض لا تستحق به الشفعة انتهى ثم رأيت التصريح بان الشفعة تستحق في البناء المجرد بدون الارض في كلام المقدسي وغيره شيخ الديري حيث قال سفل بين رجلين عليه علو لا أحدهما مشترك بينهما وبين آخر فباع هو العلو وكان العلو شريكاً في العلو والسفل لشريكه في السفل لان كل واحد منهما شريك في نفس المبيع وما في حق الآخر شريك في الحق اذا كان طريقهما واحداً انتهى فاستفيد منه ان الشفعة تستحق في البناء المجرد بدون الارض من حيث المجوار ومن حيث الشركة فيه أيضاً وما ذكره في الدرر حيث استدرك على ما في الملتقى بما قدمناه فيه نظر اذا ما في المنع والزيادة على ما اذا لم يكن للبناء المجرد حق النزاع يدل على ذلك ما في الدرر عن الدرر حيث علم ثبوت حق الشفعة في العلو وان لم يكن ضرر به في السفل بابه التحقق بالاعتار لماله من حق القرار وسأني لئلا مز يدبيان (قوله فله حق الشغل) بالمجتمعين جوى (قوله أي تجب الشفعة مقسومة) أشار بهذا التفسير الى ان الضرر متعلق بمحذوف على اسحاله والمتعلق خاص بالدلالة القرينة على الخصوص جوى (قوله على عدد الرؤس) هذه احدي المسائل التي تجب فيها القسمة على عدد الرؤس لاعلى الانصاء نانبها الساحة المشتركة بين البيوت نالها الطريق الخاصة رابعها الجبايات خامسها اجرة القسام كذا يخط الشيخ شاهين (قوله بالمبيع) متعلق بتجب أي عنده لانه سبب لان السبب الاتصال كما بينا فكان شرطاً للسبب فلا يرد ما لو اسقط حقه قبل المبيع

وبابه في سكة أخرى وقال الشافعي لاشفعة بالمجوار (وواضع المجذوع على الحائط والشريك في خشبة) كمانته (على الحائط جار) ونأوبله اذا كان له حق وضع المجذوع من غير أن يملك شيئاً من رتبة الحائط لانه اذا كان هكذا فله حق الشغل لا غير فكان جاراً لا شريكاً ولا غير شريكاً في خشبة موضوعة على الحائط اذا لم يكن له شيء من البقعة جاراً لا شريكاً فلا يستحقها مع الشريك (على عدد الرؤس) أي تجب الشفعة بمسومة على عدد الرؤس دون مقادير الاملاك (بالمبيع)

قوله فاستفيد منه الخ ما ذكره من جريان الشفعة في البناء ولو على ارض غيره فهو ظاهر مخالفة المصوص في حواشي الدرر اهـ بحر اوى

مسائل التي تجب القسمة فيها على عدد الرؤس

فليتأمل حتى لو أقرب بالبيع أخذها الشفيع ولو كذبه المشتري لثبوت البيع باقراره وان لم يثبت ملك المشتري لانكاره جوى وما في معنى البيع كالبيع كالمصالح على مال والهبة بشرط العوض وانما لا يسقط حق الشفيع اذا أسقط قبل البيع لكونه قبل السبب ديري (قوله وقال الشافعي تقسم الخ) لان الشفعة من مرافق الملك فاشبه الثمرة والرجح فلناستووا في السبب ولهذا وانفرد كل واحد أخذ الكل فيستوون في الحكم ولا ترجح بكثرة العلل بل بقوة فيها كالشهادة جوى ولهذا ذكر الشلبي انه اذا كان أحدهما ملاصقا من جانب واحد والاخر من ثلاث جوانب فهم سواء (قوله يقسم بينهم ما نصفاً) على لغة من يلزم المثني الالف (قوله يقضي بها بين المحضور على عددهم) لاحتمال عدم طلبه فلا يؤثر بالشك فلو حضر واحد من الشفعاء أولاً وأثبت شفيعته قضى له بكلها فلو حضر آخر فلو مثل الاول قضى له بنصفه ولو فوقه فبكله ولودونه منعه ولو أراد الشفيع أخذ البعض وترك الباقي له لم يملك ذلك جبراً على المشتري لضرر تفريق الصفقة ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه به لاعتراضه ويقسم بين البقية بل لو طلب أحد الشريكين النصف بناء على انه يستحقه فقط بطلت شفيعته اذ شرط صحته ان يطلب الكل ولو أسقط بعضهم حقه بعد القضاء ليس لمن بقي أخذ نصيب التارك لانه بالقضاء انقطع نصيب كل واحد منهم في نصيب الآخر بخلاف ما قبل القضاء حيث كان للباقي أخذ الكل لزوال النزاحة كذا في التنوير وشرحه من زوال الملاصقة والزيادة لم يلحقه بل يطلب المخلط في حق المبيع حين غيبة الشريك فاذا حضر وسلم ليس للمخلط ان يأخذها ابن فرشته (قوله وتستقر بالشهاد) لانها حق ضعيف يبطل بالاعتراض فلا بد من الاشهاد بعد طلب الموائمة للاستقرار كما أنه لا بد من طلب الموائمة وهو ان يطلب كما سمع ولانه يحتاج الى اثبات طلبه عند القاضي ولا يمكنه ذلك الا بالاشهاد كذا في الزيلعي ويخالفه ما في الدرر حيث قال وتستقر بالاشهاد اذ لا بد من طلب الموائمة فاذا شهدا ببدء على طلبها تيسر أخذ المقصود بحكم القاضي ولم يتبق حاجة الى اليمين ولهذا اعترض عليه في الشرع بلالية فقال صواب قوله اذ لا بد من طلب الموائمة اذ لا بد من الاشهاد بعد طلب الموائمة لان طلب الموائمة هو الذي يستغنى عنه بالاشهاد ابدء فلم يبق بد من الاشهاد وعلى ما صوبناه يتفرع قوله فاذا شهدا ببدء على طلبها الخ ولو كان كما قال لم يصح التفريق انتهى وأجاب الشيخ شاهين بان ما ذكره في الدرر من قوله وتستقر بالاشهاد هو طلب الموائمة اذا اتصل به الاشهاد عند البائع قبل التسليم او المشتري او المداور وحينئذ يستغنى به عن الاشهاد في الطلب الثاني لقيامه مقام الطلبين كما سيأتي قال وبهذا يسقط تصويب شيخنا الشرع بل الى الخ (قوله او بقضاء القاضي) عطف على الاخذ لا على التراضي لان القاضي اذا حكم بثبت الملك للشفيع قبل أخذه يعني يثبت الملك للشفيع بأحد أمرين اما بالاخذ التراضي او بحكم المحاكم من غير أخذ لكن أخذ الشفعة بقضاء القاضي أحوط حتى كان للشفيع ان يمتنع من الاخذ اذا سلم المشتري له من غير قضاء لان في القضاء زيادة فائدة وهو صيرورة الحادثة معلومة للقاضي وتبين سبب ملكه له زيلعي وابن فرشته فلو كان المبيع كرمافاً كل المشتري ثماره سنين فانه لا يضمن ولا يطرح عن الشفيع شيء من الثمن لما أكل اذا حدثت الثمار بعد قبض المشتري لان الملك ثابت له حتى لو أجرة تطيب له الاجرة فهذا معنى قولنا انه يملك بالاخذ لا بالطلب على الانفراد اتقاني وابن فرشته (قوله ولا يستحقها في الثالثة لعدم الملك في المشفوعة) فكيف يستحق بها غيرها كذا بخط شيخنا

وقال الشافعي تقسم بينهم على عدد سهامهم حتى لو كانت دار بين ثلاثة لاحدهم نصفها وللآخر ثلثها ولا آخر سدسها فباع صاحب السدس نصيبه اجنبياً وأخذ السدس نصيبه بالشفعة فعندنا الشريكان المبيع وعنده يقسم بينهم بينهما نصفان وثلاثة اجناس بينهما بالاجناس ثلاثة اجناس لصاحب النصف وخسان لصاحب الثلث ولو أسقط بعضهم حقه فهو بالباقي على عدد رؤسهم ولو كان البعوض غائباً يقضي بها بين المحضور على عددهم (وتستقر) الشفعة او بقضاء القاضي بالاشهاد او بالتراضي او بقضاء الشفيع بعد وفائده تظهر فيما اذا مات الشفيع بعد طلب الموائمة والتقرير او باع دار المستحق بها الشفعة او بيعت دار بجنب الدار المشفوعة قبل حكم المحاكم وتسليم المشتري لا تورث عنه في الصورة الاولى وبطلت شفيعته في الثانية ولا يستحقها في الثالثة لعدم الملك في المشفوعة

(باب طلب الشفعة)*

(باب طلب الشفعة)*

لما فرغ من بيان مشروعية الشفعة وسببها وحكمها شرع في بيان ما يتوقف ثبوت الشفعة عليه من بيان الطلب وكيفيته وسمى الطلب الاول طلب الموائمة تبركاً بالمحدث وهو قوله عليه الصلاة والسلام

الشفعة لمن واثبها أي طلبها على وجه السرعة والمبادرة مفاعلة من الوثوب على الاستعارة لان من يثب هو الذي يسرع في طي الارض بمشيئه كذا في التكملة للديري واعلم ان الطلب ينقسم الى ثلاثة طلب موأبة وأشار اليه المصنف بقوله فان علم بالبيع أشهد في مجلسه على الطلب وطلب تقرير وأشار اليه بقوله ثم أشهد على البائع لوفى يده الخ وطلب تملك واليه أشار بقوله فان طلب عند القاضي الخ (قوله والمخصوصة) ليس طلب المخصوصة مغاير الطلب الاخذ أعني طلب التملك بل هو عينه ولهذا قال المحوى المراد بطلب المخصوصة طلب التملك اه ويشير الى ذلك أيضا ما سيأتي في الشارح من قوله واعلم ان صورة طلب المخصوصة ان يقول الشفيع لا تاضي ان فلانا اشترى دارا الخ ومن هنا تعلم ما في كلام بعضهم مما يقتضى المغايرة بين طلب الاخذ وطلب المخصوصة بل كلامه يقتضى ان طلب المخصوصة قدر زائد عن أقسام الطلب وليس كذلك (قوله فان علم الشفيع الخ) بان أخبره رجلان اورجل وامرأتان أو واحد عدل عند الامام وعندهما بخبر واحد ولو بعد اصغيرا اذا كان الخبر حقا ولو أخبره المنترى يجب عليه الطلب بالاجماع كيفما كان لانه خصم والعدالة في المخصوص غير معتبرة عني وكذا اذا أخبره رسول المشتري (قوله أي مجلس علمه) قال في الخلاصة اذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فأشهد حين أصبح صح شلي عن الاتقاني (قوله على فور علمه بالبيع) لو أبقي المتن على اطلاقه لكان أولى لانه لا يشترط سوى كون الطلب في مجلس العلم بناء على إحدى الروايتين عن محمدان للشفيع مجلس العلم كالخبرة وهي الاصح كما في الدرر وذكر ان المتون عليه خلافا لما في جواهر الفتوى من انه على الفور وعليه الفتوى على ان اشتراط الشارح الفورية هنا لا يناسب ما سيأتي من قوله وبالانية أي رواية انه له مجلس العلم أخذ الكرخي وهو أصح الروايتين ثم اني رأيت في الشربة لالية ذكر ما يقتضى ميله الى ترجيح القول بالفورية حيث ذكر ان اعتبار الطلب في مجلس علمه خلاف ظاهر الرواية وعند عامة المشايخ يشترط اتصال الطلب بعلمه حتى لو سكت هنيهة بغير عذر ولم يطلب او تكلم بكلام لغو بطلت شفעתه كما في الحانية والزيلي وشرح المجمع انتهى (قوله لو لم يكن بحضرته أحد حين يبغي ان يطلب الشفعة) وقال المحسن بن زياد ايس عليه ان يتكلم بالطلب اذا لم يكن بحضرته أحد محوى عن غاية اليسان وفي التكملة للديري عن القدوري قال والمراد الطلب في مجلسه كما علم سواء كان عنده أحد ام لم يكن قال الا قطع وانما يفعل ذلك وان لم يكن عنده أحد لثلايسة حقه ديانة وفي المبسوط انكي يتكلم من الحلف اذا حلفه المشتري الخ (قوله والطلب صحيح من غير اشهاد) وانما الاشهاد لمخافة المحذور ولعلم البيع عند أحد هذه الثلاثة يعني البائع او المشتري والعقار وطلب وأشهد عليه بكفيه فلا حاجة الى طلب الاشهاد ثانيا ابن فرشته وانما قال عند أحد هالان الاشهاد على مجرد طالب الموائبة بلا حضور واحد مما ذكر لا يقوم مقام العلين درر (قوله أمكنه ان يحلف الخ) يشير الى ما في الظهيرية على ما ذكره السيد المحوى من انه لو قال طلبت حين علمت فالقول له وسكنى عن عبد الواحد الشيباني انه لا يصح دق على الطلب يعني الا بالبينة وما في الدرر من ان الشفيع اذا قال طلبت حين علمت فالقول له بيمينه ولو قال علمت امس وطلبت كلف اقامة البينة لانه أضاف الطلب الى وقت ماض فقد حكي ما لا يملك استثنائه للعمال فيه منافاة ظاهرة اذا ما ذكره ثانيا من انه يكاف اقامة البينة لا يلائم ما ذكره أولا من ان القول له بيمينه لانه لا يستحلف الا اذا استد الطلب الى الزمن الماضي فلزم من كلام صاحب الدرر خلط احد القولين بالاخر بقي أن يقال ليس المراد من قول الشارح والطلب صحيح من غير اشهاد انه في طلب الموائبة يتخير بين الاشهاد وتركه بل هو محمول على ما اذا بلغه البيع ولم يجد من يشهده حتى لو تمكن من ذلك ولم يشهد بطلت شفעתه بدليل ما في الهداية حيث قال اذا ترك الشفيع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفעתه ولا ينافيه قوله قبل ذلك الاشهاد في طلب الموائبة ليس بلازم خلافا لما توهم ذلك فاعترض عليه بأن بين كلاميه تناقضا لان منشأ الاعتراض كما ذكره في الدرر الغفلة عن قوله وهو يقدر على ذلك الخ

والمخصوصة فيها (فان علم الشفيع بالبيع اشهد في مجلسه) أي مجلس علمه (على الطلب) على فور علمه بالبيع من غير توقف حتى لو بلغه البيع ولم يطلب بطلت شفעתه سواء حضره انسان أو لا وذكر في المبسوط حضره انسان بالبيع وهو صحيح من اذ علم الشفيع بالبيع واضح أي يطلبها المشتري فالجواب واضح أي يطلبها وكذا اذا كان بحضور من عليه ولذلك ينبغي ان يشهدهم على طلبه ولذلك ينبغي ان يشهد أحدهم مع يبغي لو لم يكن بحضوره أحد حين يبغي ان يطلب الشفعة والطلب صحيح من ان يطلب الشفعة اذا حلفه المشتري أمكنه غير انما حتى اذا حلفه المشتري أمكنه ان يحلف انه طلبها كما سمع ولو أخبر بكتاب والشفعة في أوله أو في وسطه

لكن اعتمد في الشربلية على ما ذكره الشيخ اكل الدين حيث اقول عبارة الهداية بأن المراد من ترك
 الاشهاد مع القدرة حين العلم بالبيع ترك طلب الموائمة فان ترك ما ليس بشرط في شيء لا يبطله وبعضه
 قول صاحب الهداية من قبل والمراد بقوله في الكتاب اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة طلب
 الموائمة وقوله هنا لا عراضه عن الطلب انتهى أي وعضد تفسير ترك الاشهاد على طلب الموائمة بترك
 طلب الموائمة وقوله هنا لا عراضه عن الطلب فانه انما يكون معرضا عنه بتركه لا بترك الاشهاد عليه كذا
 ذكره شيخنا ومحصله ان الشفعة لا تبطل بترك الاشهاد على طلب الموائمة ولو مع القدرة بل بترك الطلب
 حيث لا عذر بأن لم يأخذ احد فله ولم يكن في الصلاة حين علمه بالبيع بخلاف الاشهاد على طلب
 التقرير فانها تبطل بتركه مع التمكن ولهذا نقل في الدرر عن الذخيرة انه اذا كان في مكان بعيد فسمع
 فطلب طلب الموائمة وعجز عن طلب الاشهاد عند الدار وعلى ذي اليد وكل وكلا أو يرسل رسولا أو
 كتابا فان لم يجد فهو على شفعته انتهى وهكذا ذكر في التنوير ونصه وهذا أي طلب التقرير لا بد منه
 حتى لو تمكن ولو بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفعته الخ وهذا أعني اشتراط ارسال الوكيل أو الرسول
 أو الكتاب لا ينافي ما ذكره الزبلي حيث قال وان كان الشفيع غائبا يطلب طلب الموائمة حين يعلم ثم يعذر
 في تأخير طلب التقرير بقدر المسافة الى احد هذه الثلاثة كما يتوهم لانه لا يشترط ارسال نبي من ذلك
 لان كلامه مفروض فيما اذا ذهب الى احد هذه الثلاثة بعد ان طلب طلب الموائمة ولم يتأخر بدليل قوله
 بقدر المسافة فيحمل ما سبق عن الذخيرة والتنوير على ما ذالم يكن توجهه الى احد هذه الثلاثة بعد طلب
 الموائمة فورا بأن تراخي في التوجه فتدبر (قوله فقر الكتاب الخ) بطلب بطلت شفعته اذا كان
 ذلك بعد علم المشتري والتمن لان السكوت انما يكون دليل الرضا بعد العلم بهما كالبكر لا يكون سكوتها
 رضا الا بعد العلم بالزوج (قوله ثم اشهد على البائع لو كان العقار في يده الخ) شروع في بيان الطلب
 الثاني وهو طلب التقرير وقد مرنا انه لو اشهد في طلب الموائمة بحضرة البائع أو المشتري أو العقار كفي عن
 طلب التقرير وقد مرنا ان الشفعة تبطل بترك الاشهاد على طلب التقرير بخلاف ترك الاشهاد على طلب
 الموائمة وكما تبطل بترك الاشهاد على طلب التقرير بتأخير من غير عذر ذكره الشلبي لكان نقل
 السيد المحمدي عن البدائع ان الاشهاد على طلب التقرير ليس شرطا لحقه كما انه ليس بشرط لصحة طلب
 الموائمة وانما هو كونه وثيقه على تقدير الانكار كما في الطلب الاول وكذا تسمية المبيع وتحديد ليس بشرط
 لصحة الطلب في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه شرط لان الطلب لا يصح الا بعد العلم والعقار لا يصير
 معلوما الا بالتحديد فلا يصح الطلب والاشهاد بدونه انتهى (قوله أو على المشتري) وان لم يكن ذائدا لانه
 مالك در (قوله أو عند العقار) لتعلق الحق به ابن فرشته (قوله لا يصح الطلب عنده) لانه لا يكون
 خصما بعد تسليم المبيع الى المشتري لعدم الملك واليد فلا يصح الاشهاد عليه بعده زبلي ونص محمد
 في الجامع الكبير انه يصح الاشهاد على البائع بعد تسليم المبيع استعسانا لانه عاقل لا قياسا كذا ذكره ابن
 فرشته قال وصورة هذا الطلب ان يقول ان فلانا اشترى دارا أو هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت
 الشفعة وانا طامها الا ان فاشهدوا على ذلك ومدة هذا الطلب مقدرة بالتمكن من الاشهاد مع القدرة
 على احد هذه الثلاثة فان ترك الاقرب من هؤلاء طلب الا بعد بطلت شفعته الا ان يكون في مصر وعن
 محمد انها مقدرة بثلاثة ايام وعن الشافعي ان له الطلب في جميع عمره اه (قوله انه صحيح استعسانا) يعني
 وما مشى عليه المصنف وغيره من اصحاب المتون قياس فهذه المسئلة مما قدم فيه القياس على الاستحسان
 جوي (قوله مطلقا عند ابي حنيفة) هذا الاطلاق في مقابلة التفصيل اللاحق المنقول عن محمد جوي
 (قوله وهو رواية عن ابي يوسف) وعنه انه اذا ترك المخاصمة في مجلس من مجالس القاضى من غير عذر
 بطلت شفعته لانه دليل الاعراض والتسليم كما في تأخير الطلبين الاولين زبلي (قوله وهو ظاهر الرواية)
 أي عن ابي حنيفة وأما ظاهر الرواية عن ابي يوسف فكقول محمد كما يعلم من كلام الشارح الا في قريبا

فقر الكتاب الى آخره بلا طلب
 بطلت شفعته بتأخير الطلب وعلى
 هذا عامة المشايخ رحمه الله وعنه انه
 رواية عن محمد رحمه الله بالتأخير
 مجلس العلم فعلى هذا لا يبطل بالناظر
 الى آخر المجلس والروايتان في النوادر
 والثانية أخذ الكرخي وهي اصح
 الروايتين (ثم اشهد على المشتري
 كان العقار) (في يده أو على المشتري
 أو عند العقار) ولو لم يكن المبيع في يد
 أو عند العقار أو المبيع عند
 البائع ذكر الشيخ ابو الحسن عنده
 والناظر في انه لا يصح استعسانا
 وذكر شيخ الاسلام انه صحيح استعسانا
 وهو كذا ذكر شيخ الاسلام احمد
 الطاويسي كذا في شرح الهداية
 للسيد (ثم لا تسقط) الشفعة بعد
 الطلبين (بالتأخير) أي تأخير طلب
 المخصوصة مطلقا عند ابي حنيفة رحمه
 الله وهو رواية عن ابي يوسف وهذا
 ظاهر الرواية

جوى يعنى به ما سياتى من قوله فعند ابى يوسف ومحمدان تطاولت المدة فالقاضى لا يلتفت الى دعواه (قوله وعن محمدانه ان ترك ذلك شهرا الخ) المناسب لما سياتى من قوله وعند ابى يوسف ومحمدان يقال هنا أيضا وعند محمد كذا بخط شيخنا (قوله وهو قول زفر) لا بالولم تسقط به تضرر المشتري اذ لا يمكنه التصرف - حذر نقضه من جهة الشفيع فقد رتب شهر لانه آجل ومادونه عاجل كما مر في الايمان والفتوى اليوم على هذا التغير احوال الناس في قصد الاضرار بالغير ووجه قول الامام وهو ظاهر المذهب ان حقه تقرر بشرط فلا يبطل بتأخير كسائر الحقوق الا ان يسقطها بلسانه وما ذكره من الضرر يمكن دفعه برفع الشفيع الى القاضى ليأمره بالاخذ والترك ففى لم يفعل فهو المضر بنفسه وبه يفتى كذا في الدرر عن الهداية والكافي فتحصل من هنا ومما يأتى في كلامنا انشار حيث قال وعند ابى يوسف ومحمدان تطاولت المدة فالقاضى لا يلتفت الى دعواه وعليه الفتوى ان الترجيح قد اختلف لكن في الشربلية عن البرهان وهو اصح ما يفتى به يعنى ان تصحیح صاحب الذخيرة والمغنى وقاضيان في جامعه الصغير من كون تقدير السقوط بشهر اصح من تصحیح صاحب الهداية والكافي عدم سقوطها بالتأخير ايدا كسائر الحقوق والفرق بين الشفعة وبين سائر الحقوق في الشربلية (قوله لا تبطل شفعته بالتأخير اتفاقا) اذ لا يمكن من الخصومة الا عند القاضى فكان عذرادرر وكذا لو كان فيها قاض لكنه شافعى لا يرى شفعة الجوارحوى (قوله فان اقر بملك الخ) يشير الى انه لا يكفي بظاهرها ليد واكتفى به زفر وهو احدى الروايتين عن ابى يوسف لان اليد دليل الملك ظاهر وهذا لا يجوز لانه لا يثبت له ان يشهدوا بالملك بمشاهدة اليد وان ظاهرا الملك يصلح لدفع دعوى الغير لا للاستحقاق به ابن فرشته وشربلية عن البرهان (قوله فان اقر به أو نكل) وفي كونه يحلف على الحاصل أو السبب خلاف كافي العيني وكلام ابن فرشته يقتضى تقييد الخلاف بما اذا لم تكن الدعوى على من لا يرى الشفعة بالجوار فيبطل على السبب لانه لو حلف على الحاصل يصدق في عينه في استقاده فيفوت النظر في حق المدعى (قوله بجميع الصور) أى بجميع الصور وجملة البكل واحدة منها جوى (قوله وبين مصرها الخ) لانه ادعى فيها حقا فلا بد من ان تكون معلومة لان دعوى المجهول لا تقع فصار كما اذا ادعى ملك رقبتها زبلى (قوله وانا شفعها بدارى الخ) بيان حدود الدار المشفوع بها شرط على ما في الفتاوى لا على ما قاله الخفاف جوى عن البيانية (قوله هل قبض الدارام لا) لانه اذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر البائع زبلى (قوله بأى شئ يدعى الشفعة) لاحتمال انه ادعى بسبب غير صالح أو انه محبوب بغيره كذا في الزبلى وقوله بسبب غير صالح كالجوار المتقابل فانه سبب عند شرب الخ اذا كان أقرب بابا فلا بد من البيان شيخنا عن العناية ومنه يعلم ان ما قيل من انه لا حاجة للسؤال عن السبب الذى يدعى به الشفعة للاستغناء عنه بقوله السابق وانا شفعها بدارى غير مسلم نفى أن يقال ما في العناية حيث مثل لدعوى الشفعة بسبب غير صالح بالجوار المتقابل يحمل على ما اذا كانت في سكون نافذة فلا يخالف ما قدمناه عن ابن فرشته معز بالحقائق فتدبر (قوله ان تطاولت المدة) بأن ترك طلب التملك والخصومة شهرا فأكثر وأما عند الامام فلا يلزم السؤال عنه لانها عنده بعد الطلبين لا تسقط بالتأخير (قوله استخلف المشتري باقها الخ) يعنى يستخلف اذا طلب الشفيع لانه ادعى عليه معنى لواقره به لزمه وانما يخلف على العلم لا على البتات لانه استخلف على فعل الغير والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام للهود في القسامة ليحلف منكم خمسون رجلا خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فكان ذلك اصلا في ان اليمين اذا كانت على فعل المدعى عليه كانت على البتات واذا كانت على فعل الغير كانت على العلم كذا ذكره الجوى عن البيانية مطلقا لكن قيده في شرح الجمع بما اذا قال المشتري ما اعلم ولوقال اعلم انه غير مملوك للشفيع يحلف على البتات انتهى بالعز والى فصول الاستروتنى (قوله بالله ما يعلم انه مالك للذى ذكره) هذا اذا كان ينكره ملكه فيما يشفع به وان كان ينكر جواره للدار المشتراة حلفه على ذلك (قوله هذا

غير عذر كالمرض والمجنون ونحوهما بطلت شفعته وهو قول زفر ولو علم انه لم يكن في البلد قاض لا تبطل شفعته بالتأخير اتفاقا (فان طلب الشفيع عند القاضى) الشفعة (سأل) القاضى (المدعى عليه فان اقر بملك ما يشفع به أو نكل) المدعى عليه عن اليمين (أو برهن الشفيع) على الدار التي يطلب الشفعة بها (سأله) اى القاضى المشتري (عن الشراء فان اقر به أو نكل أو برهن الشفيع) على الشراء (قضى) القاضى (بها) متعلق بجميع الصور واعلم ان صورة طلب الخصامة ان يقول الشفيع للقاضى ان فلانا اشتري دارا وبين مصرها ومحلها وحدودها وانا شفعها بدارى وبين حدودها فخره بتسليمها الى فبعد ذلك سأله القاضى ان المشتري هل قبض الدارام لا واذا بين يدي ان يسأله بأى شئ يدعى الشفعة واذا بين يسأله القاضى متى علمت بالشراء وكيف صنعت حين علمت قال مشايعنا راجعهم الله والصحى ان القاضى يقول متى اخبرت بالشراء وكيف اخبرت وانما اختاروا الاخبار لان العلم لا يثبت الا بدليل مقطوع به وانما يسأله القاضى عن وقت الاخبار أو وقت العلم حتى يرى القاضى ان المدة هل تطاولت من وقت العلم الى وقت المرافعة الى القاضى فعند ابى يوسف ومحمد رحمه الله اذا تطاولت المدة فالقاضى لا يلتفت الى دعواه وعليه الفتوى ثم اذا سأله عن طلب الموائمة فقال طلبت حين علمت أو حين اخبرت من غير لبت يسأله عن طلب الاشهاد هل طلبت الاشهاد بعد ذلك من غير تأخير وتقصير فان قال نعم يسأله عن الذى طلب بمحضته هل كان أقرب اليه من غيره فان قال نعم تبين ان الاشهاد قد صبح ثم اذا تبين ما يصح عنده الطلب فقد صح دعواه فبعد ذلك يسأل القاضى المدعى عليه عن دعوى المدعى فان انكر ان يكون شفعها بأن كان المدعى ادعى الشفعة بسبب الجوار والمضى عليه انكر ان تكون الدار يجنب الدار المشتراة أو أن تكون الدار التي يجنب الدار المشتراة ملك المدعى فان عجز عن البينة استخفاف المشتري بالله ما يعلم انه مالك للذى ذكره مما يشفع به هذا

قول أبي يوسف) وعليه الفتوى جوى عن التنازع (قوله وعند محمد يحلف على البتات) لان
المدعى يدعى عليه استحقاق الشفعة بهذا السبب فصار كالموعدى الملك بسبب الشراء وهو ينكره جوى
عن الذخيرة (قوله ولا يلزم الشفع احضار الثمن وقت الدعوى) فتجوز له المنازعة وان لم يحضره الى
مجلس القاضى وعند محمد لا يقضى له بها حتى يحضر الثمن وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة احتراز عن قوى
الثمن وجه الظاهر انه لا يجب عليه الا بعد القضاء لانه قبل القضاء غير واجب عليه فلا يطالب به كذا
في العيني وبعد القضاء يلزمه احضاره وللمشتري حبس الدار لقبضه فلو قيل للشفيع أد الثمن فان لم
تقبل كذا في التنوير أى لا تبطل بالاجماع لتأ كدها بالقضاء بخلاف ما اذا أخر قبل القضاء بعد الاشهاد
عند محمد حيث تبطل لعدم التأ كذبى (قوله وهذا ظاهر رواية الاصل) لم يقل رواية الاصل لعدم
التصريح به في الاصل ~~هكذا~~ ولكن ذكر ما يدل عليه حيث قال للمشتري حبس الدار حتى يستوفى
الثمن منه أو من ورثته ان مات جوى (قوله وعن محمد الخ) صوابه وعند محمد لان ما ذكره لا رواية
عنه وفي البناءية لو قضى القاضى بالشفعة قبل احضار الثمن نفذ القضاء عند محمد لوقوعه في محل مجتهد
فيه جوى (قوله لا يقضى حتى يحضر الشفع الثمن) لاحتمال أن يكون الشفع مفسدا فيتولى مال
المشتري ابن فرشته (قوله لا يسمع البينة حتى يحضر المشتري) لان لكل منهما في البيع حثا للبائع
اليدول للمشتري الملك والشفيع يتعرض للتحقق جميعا فلا بد من حضورهما عيني (قوله فيفسخ بالرفع) انما
يقد بالرفع لئلا يتوهم - طغفه على يحضر أو كونه منصوبا في جواب النفي وكلاهما لا يصح من جهة المعنى
فتدبر جوى ولما كان فسخ البيع يوهم العود على موضوعه بالنقض لان نقض البيع لاجل الشفعة
ونقصه يقضى الى استعائسها لكونها مبيعة على البيع ذكر في الهداية ان فسخه بالاضافة الى المشتري لان
قبض المشتري مع ثبوت حق الآخر للشفيع ممتنع فيبقى اصل البيع الصادر من البائع مجردا عن اضافته
الى ضمير المشتري لتعذر انفساخها فله لو انفسخ عاد على موضوعه بالنقض كما ذكرنا فيتحيل لقبائه بتحويل
الشفعة الى الشفع ويصير كانه المشتري من البائع لان الشفعة ثابتة في الشرع البتة وثبوتها مع بقاء
العقد كما كان متعذرا فكان فسخه من ضروراتها وهى تندفع بفسخه من جانب المشتري فلا يتعدى
الى غيره وهذا اختيار بعض المشايخ وهو المختار وقال بعضهم تنتقل الدار من المشتري الى الشفع بعقد
جديد اذ لو كان بطريق التحويل لم يكن للشفيع خيار الرؤية أو العيب اذ اراد المشتري أو اشتراه على
ان البائع يرى من كل عيب قال في العنايه والجواب ان الصفقة تحولت للشفيع موجبة للسلامة نظر الى
الاصل وسقوط خيار الراد في جانب المشتري لعارض وهو الرؤية أو قبول العيب ولم يوجد ذلك في حق
الشفيع (قوله بمشاهدة) أى بحضور المشتري لانه المالك (قوله والعهد على الاثع) يعنى قبل تسليم البيع
الى المشتري كذا في متن التنوير ويشير الى ذلك قول الشارح بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت
(قوله حيث لا يشترط حضور البائع) ولا تكون العهد عليه لانه صار أجنبيا درر (قوله والوكيل
بالشراء خصم) فلا يشترط للقضاء حضور الموكل ولا كذلك البائع لانه ليس بنائب عن المشتري فلا يكتفى
بحضوره بخلاف الوكيل والاب ووصيه كالوكيل زيلعى لمخصا وفي هذا المقام سؤال وجواب يعلم
بمراجعة الديرى وقول الزيلعى ووصيه كالوكيل يعنى يكون الوصى هو المخصم للشفيع اذ باع ما يجوز
بيعه لانه العاقد وهذا اذا كانت الورثة صغارا لانه قائم مقام الاب ولو كانوا كبارا وصغارا فله بيع
العروض والعقار من نصيب الصغار والكبار عند أبي حنيفة وقال لا يبيع نصيب الصغار من العروض
والعقار دون نصيب الكبار المحضون فان كانوا غيبا باع عروضهم دون عقارهم كذا في تكملة الديرى
عن المختلف قال وفي الدراية قيد بما يجوز بيعه لان بيع الوصى يجوز بالغيب اليسير لا الفاحش وكذا
لو كانت الورثة كلهم كبارا لا يجوز بيع الوصى اذا لم يكن على الميت دين الخ ومنه يعلم ان الزيلعى قد أطلق
في محل التقييد واعلم ان المفتى به ان الوصى لا يملك بيع عقار الصغير الممسوغ كالمواضع بضعف قيمته

قول أبي يوسف رحمه الله وعند محمد
رجحه الله يحلف على البتات كذا
في شرح السيد الهادي (ولا يلزم
الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى
بل) يلزم الشفع احضاره (بعد
القضاء) بالشفعة وهذا ظاهر رواية
الاصول وعن محمد انه لا يقضى حتى
يحضر الشفع الثمن وهو رواية الحسن
عن أبي حنيفة (وخاصم) الشفع
بطلب الشفعة (البائع) لو كان العتار
(في يده) فاذا انكر البائع كونه مالكا
لاذى ذكر كما يشفع به بعد الخصومة
فجاء المدعى بالبينة (لا يسمع) القاضى
(البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ)
بالرفع أى القاضى (البيع بمشاهدة)
أى بحضور المشتري ويقضى بالشفعة
على البائع (والعهد) أى ضمان الثمن
عند استحقاق الدار (على البائع)
بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت
حيث لا يشترط حضور البائع فيخاصم
المشتري وقال الشافعى العهد على
المشتري بكل حال سواء اخذها من
يد البائع أو من المشتري (والوكيل
بالشراء خصم) أى اذا وكل رجلا
للمشتري له دارا فاشترى له دارا فلو وكيل
له خصم (للشفيع مالم يسلم) الدار (الى
الموكل) فان سلم اليه فالموكل هو المخصم
وهذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف
رجحه الله الشفع لا يأخذها من يد
الوكيل لكن يقال سلمها الى الموكل
ثم يأخذها الشفع من الموكل
كذا في الحواشى نقل عن الشرح
(والشفيع خيار الرؤية والعيب
وان شرط المشتري البراءة منه)

ولا يخالفه ما ذكره في شرح المجمع لابن فرشته حيث قال باع العقار مع العبيد والدواب ثبت في الكل
تبعاً للعقار انتهى لان المراد بالعقار خصوص الارض وبالعبيد المحررون وبالدواب آلة المحرارة وفي
شرح الوهبانية للشربلاني اشترى دارين شفعيهما واحداً بصفقة ليس له أخذ واحدة دون الاخرى
لتفريق الصفقة سواء كانتا متلاصقتين أو ببلدين وقال زفرله أخذ واحدة بما يخصها من
الثمن ولو كان شفعيهما الواحدة فقط وقديماً بصفقة له أخذ ما يشفعها في الشفع وعليه الفتوى وروى له
أخذ الكل انتهى (قوله لاحظ الكل) أي فبأخذها الشفع بالثمن المسمى الذي أبرأه عنه البائع
شربلانية لان حظ الكل لا يلتحق باصل العقد لانه لو التحق لكان هبة أو بيعاً بلا ثمن وهو فاسد فلا
شفعة فيه مما كذا في الزبلي وكذا صرح بكونه فاسداً في النهاية خلافاً لما في الدرر من قوله لان العقد
حينئذ يكون بيعاً باطلاً ولهذا قال في الشربلانية الصواب انه يكون فاسداً لانه في حكم المسكوت عن
ثمنه بل أرق منه اذ التسمية وجدت لان الحظ ليس المسمى ثم رأيت الشيخ شاهين نقل عن شيخه
الشوهرى ان المراد من قول العيني لانه يصير بيعاً بلا ثمن وانه باطل ما اذا نفي الثمن أما لو سككت عن الثمن
فهو فاسد ثم قال ويمكن الجواب بان البيع شرطه التراضي ولا يكون الا بذكر الثمن أما اذا نفي فهو باطل
بخلاف البيع هـ لان الشفع بأخذها الشفعة جبراً فيحكم بالبطلان سواء سككت عن الثمن أو نفيها انتهى
ولو تصدق البائع على المشتري بالثمن بأخذها الشفع به أو بالقيمة فيه تفصيل ان تصدق به عليه قبل
قبضه بأخذها الشفع بالعمه الا ان يكون قبض الثمن كله ثم تصدق به عليه جوى عن الجامع الصغير
(تتمة) ما سبق عن الزبلي والدرر من تعليل عدم التحاق حظ الكل باصل العقد لانه لو التحق الخ
تعليل للمنفى فلا ينافي ما قدمناه عن الشربلانية ورأيت بخط شيخنا مانعه وحيث ان حظ الكل لا يلتحق
باصل العقد فله الاخذ بالشفعة بجميع الثمن المسمى عند العقد ان شاء انتهى (قوله ولا زيادة)
لاستحقاق الشفع الا عند ما دون الدرر (فرع) قضى القاضي بالشفعة للشفع بأكثر من الثمن الذي
اشترى به المشتري ورضى به الشفع لا يجوز (قوله بعرض) بفتح العين وسكون الراء ما ليس بنقد كذا
ضمه بعضهم وعبارة العاموس العرض المتاع ويحرك وكل شيء سوى التقدين اهـ (قوله بتمته) وتعتبر
في حقه وقت الشراء لا وقت الاخذ شلي عن النافع (قوله وقال أهل المدينة) يعنى الامام مالك وأصحابه
(قوله وبالحال لومؤجلا) فان أخذها بتمن حال من البائع سقط الثمن عن المشتري وان أخذها من
المشتري رجوع البائع على المشتري بتمن مؤجل زبلي وهذا اذا كان الاجل معلوماً أما اذا كان مجهولاً
كالمحصاد والدباس وشوذلك وقال الشفع أنا عمل الثمن وآخذها لم يكر له ذلك لان الشراء بالاجل
المجهول فاسد وحق الشفع لا يثبت في الشراء للعاسد شلي عن الغاية من زيادة الذخيرة وقوله وحق الشفع
لا يثبت في الشراء للعاسد يعنى الا اذا سقط حق الشفع بان بنى المشتري أو غرس لزوال المانع (قوله
أو يصبر حتى يضى الاجل) ولم يطلب الشفع الا أن وسكت عن طلبه لانه لم اعند الاجل بطلت شفعته
لان حق الشفع قد ثبت ولهذا كان له حق الاخذ لأن بتمن حال والمسكوت عن الطلب بعد ثبوت
حقه يبطل الشفعة كذا في الدرر وفيه نظر لان هذا طلب تلك ولا تبطل الشفعة بتأخيرها الى حلول
الاجل لا عند الامام لانه لم يغدر له مدة ولا عند محمد لانه قد يكره كذا في الشربلانية وما أجاب به
بعضهم من أنه أراد بقوله ولم يطلب الا أن الحطام الموانمة والتقارير بآباه تعليل البطلان بقوله
لان حق الشفع قد ثبت وآباه أيضاً قوله والمسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه الخ لان حقه
انما يثبت بعد طلب الموانمة والتقارير فتعليله بان حقه قد ثبت يقتضى ان مراده بالطلب طلب التلك
(قوله له ذلك) لان للشفع حق الاخذ بالثمن الذي تملك به المشتري والاجل صفة للدين ألا ترى انه
يسأل دين حال ودين مؤجل ولما ان الاجل ثبت بالشرط وليس من لوازم العقد فاشترطه في حق
المشتري لا يكون اشتراطاً في حق الشفع ولا نسلم انه وصف للدين لان الاجل حق المطلوب والدين حق

(لاحظ الكل ولا الزيادة) أي اذا
راد المشتري في الثمن بعد ما تقرر
الثمن لا يظهر زيادة الثمن في حق
الشفيع (وان اشترى داراً بعرض
او بعقد أخذها الشفع بتمته) أي
بقيمة العرض أو بالعقد وقال أهل
المدينة بأخذها بتمته الثمن (لو
أخذها بتمته) أي عمل الثمن كالمكيل
كان الثمن (تمت) كالمكيل
كان الثمن والعقدى المتقارب
والموزون والعقدى المتقارب
(وبالحال لومؤجلا) أي اذا باع داراً
الاجل فبأخذها الشفع الخيارات شاء
بتمن مؤجل فلا شفع حتى
أخذها بتمن حال وان شاء صبر حتى
ضى الاجل ثم بأخذها وليس له أن
أخذها في الحال بتمن مؤجل وقال
الدرر مالك والشافعي له ذلك (و)
أي عمل الثمن والعقدى المتقارب

الطالب ولو كان وصفه لاسحقه الطالب ولمذا لو باع ما اشتراه بثمان مؤجل مرابحة أو تولية لا ثبت
 الاجل من غير شرط ولو كان وصفه لثبت زيلعي (قوله ان كان الشفيع ذميا) فلو مرتد الاشفعة له سواء
 قتل على ردة أو مات أو لمحق بدار الحرب ولا لورثته لان الشفعة لا تورث كما في العناية واعلم ان عدم
 ثبوت الشفعة لا يرتد هو مذهب الامام خلافا لما لان تصرف المرتد عند الامام موقوف فاذا اتصل به
 الموت يحكم بانه لم يكن صحيحا وعند أبي يوسف هو بمنزلة مريض وعند محمد بمنزلة من عليه انتصاص فتصرفه
 صحيح كذا ذكره الاتقاني وقال أيضا اشترى المرتد ثم قتل لم تبطل شفعة الشفيع لان شفعته متعلقة
 بالخروج عن ملك البائع وقد خرج كذا ذكره الشافعي والمتأمن كل ذي كفاي ان يبي ولا بد وان يكون
 البائع أيضا ذميا ولا يفسد البيع فلا تثبت الشفعة در عن ابن الكمال بالعز والى المبسوط وطريق معرفة
 قيمة الخمر والخنزير بالرجوع الى ذمي أسلم أو فاسق تاب ولو اختلف فيه فالقول للمشتري در عن العناية ولو اسلم
 أحدا للمعاقرين والخمر غير مقبوض انتقض البيع سواء كانت الدار مقبوضة أو غير مقبوضة لان
 الاسلام يمنع قبضها ولكن لا تبطل الشفعة لانها وجبت بالبيع كما اذا اشترى دارا بعد فملك العبد قبل
 القبض فان البيع ينتقض بهلاكه ولا تبطل شفعته فيما أخذها الشفيع بقيمة العبد زيلعي مع نهاية
 (فرع) اشترى المسلم في دارا رب دارا وشفيعها مسلم لاشفعة له وان سلم أهلها لان أحكامنا غير جارية
 فيها شي عن الاتقاني (قوله وبقيتهما لومسما) ثم قيمة الخنزير برهنه فاقعة مفاسد الدار لا مغانم الخنزير
 ولهذا لا يحرم تملكها بخلاف المروور على العاشر در وايضاحه ما ذكره الزيلعي في باب المهر جوابا عما ينزل
 ان أحذ قيمة الخنزير كما أخذ عينه فلا يجوز للمسلم تملكها ولا تملكها من قوله ان قيمته الخنزير اعماء تكون
 كعينه ان لو كانت بدلا عن الخنزير كما في مسألة السكاح أم لو كانت بدلا عن غيره فلا وفي مسألة الشفعة
 قيمة الخنزير يبدل عن الدار المشفوعة وانما يصير اليها للتقدير لا غير فلا يكون لها حكم عينه انتهى وقوله
 كما في مسألة السكاح يشير الى انه اذا تزوجها على خنبر يوجب لها مهر المثل لقيمة الخنزير وقوله في الدرا
 بخلاف المروور على العاشر رأى حيث لا يعثر العاشر من قيمته (قوله وان اشترى عرسه) محل ثبوت
 الخيار للشفيع اذا كانت الارض ننقص بالبيع أما اذا كانت لا تنقص بالبيع فليس للشفيع ذلك البناء
 والعرس جبر على المشتري كالعاصب اذا بنى أو عرس يؤمر ببيع البناء والعرس فان كانت الارض
 تنقص بالقلع فله المالك ان يضع قيمتهما للعاصب مقبوعين ديري (قوله أو تلف المشتري فباعها) الشفيع
 المشتري في كلف عائد الى الشفيع والمشتري بالنصب مع قوله الاول وقاعهما مع قوله الثاني نوح أنبدي
 قال وهذا يعني القلع هو القياس في الزرع أيضا قال الزيلعي اما استحسننا أو قلنا لا يبيع لان له نهاية
 معلومة كذا ينظر المشتري بالقلع من غير عوض وايسر الشفيع كبير ضرر بالحقير لا بد
 تربا بأرواع ان التقيد بالبناء والعرس للاختار زعم لودهنه بل وان كبره أو طاله صاحب كثير خير
 الشفيع بين تركها وأخذها وبعث ما زاد الصبي لتعذر منعه ولا فقه لخصه بخلاف لبنه المدرس
 حاوي الزاهددي (قوله وعن أبي يوسف انه لا يكف) لان ضرره بازام الخمسة أهون من ضرر
 المشتري بالقلع بيانه ان فيما قاله أبو حنيفة ومحمد من يكلف المشتري القلع اضراؤه لا بد من حله ولا
 عوض أو بعوض خسيس وفيما قاله أبو يوسف من أنه يأخذها بثمنه مع ثمن البناء أو العرس انشرا
 بالشفيع للزوم الزيادة على الثمن الاوّل لكن هذا الضرر أدنى من الضرر الاوّل لانه مدخل في ملك
 الشفيع عوض عما بالضرر زيادة الثمن فيكون أهون الضررين فوجب المصير اليه ووجه قول الامام
 ومحمد ان المشتري بنى أو عرس في محل تعلق به حق الغير من غير تسليط من جهة فليس من ماله
 كما مرتهن اذا فعل ذلك في المهر من بخلاف الموهوب له أو المشتري فادرا حيث لا يكتمان القلع بالانفاق
 لانه حصل بسلب الواهب والبائع ديري (قوله فاستحققت) أي وكلف المستحق الشفيع قاعهما
 فقلعهما وانما يذكره اكتفاء بما قدمه في بناء المشتري بخلاف من الثاني لدلالة الاوّل عليه كذا ذكره

ان كان الشفيع ذميا وكان الثمن جبرا
 او خيرا (و) أخذ (بقيتهما الوكاف)
 الشفيع (مسما) ان اشترى عرسه
 أخذها الشفيع (بالثمن وقيمة البناء
 و) قيمة العرس) مقبوعين (لوني
 المشتري أو عرس أو كلف المشتري
 فباعها) وعن أبي يوسف انه لا يكف
 القلع ويبيع من أن يأخذها بالثمن وقيمة
 البناء والعرس ويبى (وان فباعها
 قال مالك والشافعي) أي أخذها الشفيع
 الشفيع) أي أخذها الشفيع (فاستحققت
 بالشفعة فبني فيها) (بالثمن)

شيخنا قال وبه يستغنى عن تصويب شيخ شيخنا يعني الشرع بل إلى (قوله على البائع أو المشتري) فالرجوع
 بالثمن على البائع فيما إذا أخذ الشفيع العتار من البائع أو على المشتري فيما إذا أخذه من يده فأول التنويع
 لا للتخير (قوله أي لا يرجع بقيمة البناء والغرس) معناه لا يرجع بما نقص بالقلع عني (قوله وعن
 أبي يوسف أنه يرجع) لأنه مملوك عليه فنزلا منزلة البائع والمشتري وجه الظاهر أن المشتري مغرور ومن
 جهة البائع ومسلط عليه ولا غرور ولا تسليط في حق الشفيع من المشتري لأن الشفيع أخذها منه جبرا
 زيلعي (قوله وبكل الثمن الخ) لأنهما أي البناء والشجر تابعا للارض حتى يدخلان في البيع من غير ذكر
 فلا يقابلهما شيء من الثمن ولهذا يبيعهما في هذه الصورة مباحة بلا بيان بخلاف ما إذا تاب بعض الارض
 بغرق حيث يسقط من الثمن بحصته لأن الفاتت بعض الأصل هذا إذا انهدم البناء ولم يبق له نقض
 ولا من الشجر شيء من حطب أو خشب وأما إذا بقي شيء من ذلك فلا بد من سقوط بعض الثمن فيقسم الثمن
 على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقض يوم الأخذ عني فلو لم يأخذه المشتري كان هلك بعد انفصاله
 لم يسقط شيء من الثمن لعدم حسبه اذ هو من التوابع والوابع لا يقابلها شيء من الثمن وبالأخذ بالشفعة
 تحولت الصفقة إلى الشفيع فقد هلك ما دخل تبعا قبل القبض ولا يسقط بماله شيء من الثمن (قوله
 وبحصة العرصة ان نقص الخ) لأنه صار مقصودا بالتلاف والتبعية إذا صار مقصودا به يقابلها شيء من
 الثمن بخلاف الاول لأن الخلاك فيه باق فسمما وبه فيقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد عليهما
 بخلاف المسئلة الاولى وهو ما إذا انهدم بنفسه وكان النقض باقيا حيث يعتبر فيها قيمة النقض يوم الأخذ
 بالشفعة ونقص الاجنبي البناء كنقص المشتري عني (قوله ان شاء) يمكن ان يجعل راجعا للمسئلتين
 والتقدير وأخذها الشفيع بكل الثمن ان خربت الدار ان شاء وان شاء ترك وأخذ بحصة العرصة
 من الثمن ان نقص المشتري البناء ان شاء وان شاء ترك جوى (قوله والنقص بالضم) ويجوز الكسر
 واقتصر عليه في شرح الجمع وغيره كالدر (قوله أي البناء المنقوض للمشتري) لأن الشفيع انما يأخذه
 بطريق التبعية للعرصة وقد زالت بالانفصال عني (قوله ونخلا) النخل معروف يذكر نحو
 قوله تعالى نخل منقرو ويؤث نحو قوله تعالى نخل خاوية وقد يوصف بجمع المذكور السالم لأن في الجنس
 لدلالته على الافراد معنى الجمع نحو قوله تعالى والنخل باسقات نوح افندي (قوله ونمرا) نص على دخوله
 لانه لا يدخل بدون الذكر لانه ليس بتبع بخلاف النخل ولهذا قال العيني باشتراطه في البيع (قوله وهذا
 استحسان) لانه باعتبار الاتصال كأنه تبع للعقار كالبناء في الدار درر (قوله أي أخذ مع الثمر بكل
 الثمن) لانه مبيع تبعا لأن البيع سرى اليه كما لو اشترى حاملا فولدت عنده أي عند البائع قبل قبض
 المشتري كذا بخط شيخنا فأشار إلى سقوط اعتراض عزمي زاده (قوله لا يأخذ الثمر في الفصلين) لانعدام
 تبعيته للعقار وقت الأخذ بالانفصال جوى (قوله وان جده المشتري في الفصل الاول سقط عن
 الشفيع الخ) لانه دخل في البيع قصدا فكان له قسط من الثمن فيفوت قسطه بفواته بخلاف الفصل
 الثاني اذ لا يقابلها شيء من الثمن محدوده بعد القبض فلم يرد عليه العقد ولا القبض الذي له شبه بالعقد
 وفواته لا يوجب سقوط شيء من الثمن كذا بخط شيخنا (قوله بالدال المهملة) لانه أنسب بالمقام لأن
 المجذبا المعجمة مطلق القطع كما ذكره نوح أفندي

على البائع أو المشتري (فقط) أي لا يرجع
 بقيمة البناء والغرس وعن أبي يوسف
 انه يرجع (و) أخذها الشفيع
 (بكل الثمن ان خربت الدار) مطلنا
 سواء كان بالانهدام أو بالاحتراق
 (أوجف الشجر) من البستان بغير فعل
 أحد وقال الشافعي في قول يأخذ
 بالصفة (و) يأخذها الشفيع (بحصة
 العرصة) من الثمن ان قسم على قيمة
 الارض وقيمة البناء وقت العقد ان
 شاء (ان نقص المشتري البناء
 والنقص بالضم له) أي البناء
 المنقوض للمشتري (و) أخذها
 (بثمرها) أي مع ثمرها (ان ابتاع
 ارضا ونخلا وثمر) بكل الثمن ان شاء
 وهذا استحسان والقياس ان لا يأخذ
 (أو ثمر في يده) أي أخذ مع الثمر بكل
 الثمن ان ابتاعها وليس في اخيل ثمر
 فأثمر في يد المشتري فان جده المشتري
 ثم جاء الشفيع لا يأخذ الثمر في
 الفصلين (وان جده المشتري في
 الفصل الاول) سقط (من الثمن)
 (حصته) أي حصته الثمر (منه جد
 المجذبا بالدال المهملة) القطع ومنه جد
 الخيل أي قطع ثمره جدا فهو جاد
 كذا في المغرب وان جده في الفصل
 الثاني يأخذ الارض والنخل بكل
 الثمن
 (باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب)
 (باب ما يجب فيه الشفعة في عتار)
 انما يجب الشفعة في عتار

***** (باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب) *****

(قوله انما يجب الشفعة في عتار الخ) أي قصد الانها تبعت في غير العقار تبعا كالشجر والتمر وما في حكمه
 أي حكم العقار كالعلو كما في الدرر لأن حق التعلي يبقى على الدوام فكان العلوكا العقار قال في الشرع بلالية
 ثم ان كان العلو طريقا للسفل يستحق الشفعة بالطريق على انه خليط في الحقوق وان لم يكن

بأن كان طريقه غير طريق السفلى يستحقها بالجواردة انتهى وذكر الدبرى في التكملة ان القياس عدم وجوب الشفعة في العلولانية لا يبقى على وجه الدوام وانما استحسنوا لان حق الوضع متأبد فهو كالعرضة المحيطة وهذا مما يقضى بثبوت حق الشفعة فيما اذا بيع البناء بالارض المحتكرة خلافا لما في فتاوى الطورى واستدل له بما سأتى من قول المصنف ولا في بناءه ونخله بما لا عرضة فيه نظر ظاهر سيما في وجهه (قوله في عقار مطلقا) هذا الاطلاق في مقابلة ما سأتى من قوله وقال الشافعى لا شفعة فيما لا يقبل التسمية والعقار ماله اصل من دار أو ضيعة كما في العناية (قوله ملك) على صيغة المجهول صفة لعقار كما في العيني وما ذكره السيد المحوى من ان ذلك بتشديد اللام لا يتعين (قوله احتراز عن الهبة بلا عوض) مفهومه ان الهبة بلا عوض تجب فيه الشفعة ولو كان العوض غير مشروط وليس كذلك محوى وانزل قوله بلا عوض اى بلا شرط عوض (قوله وقال الشافعى لا شفعة فيما لا يقبل التسمية المحيطة) لانها عنده لدفع ضرر القسمة وعندنا لدفع ضرر الجوارد راز لا شفعة للجوار عند بل للشريك فقط والذي يظهر من كلام الزيلعي كون المحذور عنده دفع اجرة القسمة كذا ذكره عزى زاده وعبارة العيني انها عنده لدفع ضرر القسمة فلا يتحقق الا فيما قسم وعندنا لدفع ضرر الجوار على الدوام ولا اختصاص لذلك بالمقسم (قوله لا في عرض) العرض بالسكون مالم يسبق له بيع او حائط ولان الشفعة تثبت بالنص على خلاف القياس في العقار ولا يجوز الحاق المنقول به لانها شرعت لدفع ضرر الجوار على الدوام والمنقول لا يدوم الضرر فيه كما يدوم في العقار زيلعي (قوله وقال مالك ثبت في السور) لانها تسكن طالعتا ولما سبق من قوله عليه السلام لا شفعة الا في ربع او حائط زيلعي (قوله بلا عرضة) ولو شري دارا عكدها هل يبيع وتجب الشفعة عن ابي حنيفة روايتان في الجامع الصريح يبيع الارض لا يجوز وانه يجوز بيع البناء ولا تجب الشفعة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز وللشافعية الشفعة وهو قولهما وعليه الفتوى لانه باع المملوك كذا ذكره ابن النخعي وغيره قال العلامة لم يدرى ولا يخفى ان معارضة ان الشفعة انما تثبت بناء على القول بأن ارضها مملوكة لا ان مجرد البناء فيها يوجب ثبوت حق الشفعة ويكون حكمه مخالفا للحكم بغيره من الابنية محوى فقول المقدسى فيكون حكمه مخالفا للحكم بغيره صريح في ان حق الشفعة تثبت في بيع البناء بغير مكتة مجردا عن الارض ويفيد ايضا ان اختلاف الروايتين عن الامام بالنسبة لبيع البناء بمكة فان قلت ما نسب له محوى عن المقدسى وغيره كابن النخعي من ان الشفعة تثبت في مجرد البناء مخالفا لقول المصنف ولا في بناءه ونخله بما لا عرضة فلن لا سلم المخالفة اذ كلام المصنف يحمل على ما لا يمكن لمن له البناء حق القرار كما اذا كانت الارض والبناء لرجل فباع البناء وحده بدون الارض فوجه عدم ثبوت شفعته من له الملك في البناء وحده ليس له حق القرار حتى لو سقط البناء لم يمكن له حق الاعادة بل لو طاله ملك الارض يبيع بناءه كان له ذلك فلا يكون البناء في هذه السورة ملحقا بالاعتبار فلا تثبت فيه الشفعة فلا ياتي ما ذكره المقدسى وغيره انه محمول على ما اذا كان لملك البناء حق القرار كما يستفاد من العايل الذي قد سناه عن الدرر بالدرر ان كان البناء بارض محتكرة حتى لو سقط بناءه في هذه الصورة كان له حق الاعادة ولا يملك له الحق في الارض الطلب عليه بقلع بناءه وانما له الطلب عليه بالتحكم فقط فظهر كون البناء في هذه الصورة ملحقا بالاعتبار فلا شبهة حينئذ في ثبوت حق الشفعة فيه ومن هنا يعلم خطأ من افاد بأنه لا شفعة في البناء بالارض المحتكرة كالطورى اذ لا سند له في فتواه سوى قول المتن ولا في بناءه ونخله بما لا عرضة وقد علم انه ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا لم يكن له حق القرار فذلك على ما ذكرناه من التقييد بما ذكره ابن فرشته في شرح المجمع بعد قول المتن ولا تجب الشفعة في غير العقار حيث قال حتى لو بيع النخل وحده والبناء وحده فلا شفعة لانهما لا قرارا لهما دون العرصة الخ فعليه بانه لا قرارا لهما

مطلقا (ملك بعوض) احتراز عن الهبة بلا عوض (هو مال) احتراز عن الهبة فيما اذا دفع العقار بها وقال الشافعى رحمه الله لا شفعة فيما لا يقبل التسمية وانما هي في العقارات التي لا يتفق باقتسامها بعد التسمية كالجمام والرحى والابار والطريق وقال مالك لا شفعة في الابار (لا في عرض) اى لا تجب الشفعة في عرض (وفلك) وقال مالك ثبت في السور ايضا (و) لا تجب الشفعة في (بناء ونخله بما لا عرضة و) لا تجب في (دار

قوله يعلم من ان الحق ما افاد به هو ان الشفعة هي الصواب والخطى بالعرف والى حواشي الدرر

بدون العرصة كالتصريح بثبوت حق الشفعة فيما اذا بيع البناء بالارض المحتكرة لماله من حق القرار
 (قوله جعلت مهرا) وكذا لو تزوجها بغير مهر ثم فرض لها عقارا مهرا لانه تعين للمهر المثل وهو مقابل
 بالبضع بخلاف ما لو باعها العقار بمهر مثلها او بالمسمى عند العقد او بعده حيث ثبتت الشفعة لانه مبادلة
 مال بمال لان ما اعطاها من العقار بدل عما في ذمته من المهر زيلعي قال في العنينة واعترض بان البيع بمهر
 المثل فاسد لجها لته ولا شفعة في الشراء الفاسد واجب بانه جازان يكون معلوما وبان جهالته في الساقط
 لا تقضى الى المنازعة والمفسدة ما فاضت اليها (قوله فاصاب الالف الخ) لانه مبادلة مالية في حقه وهو
 يقول معنى البيع فيه تابع ولهذا ينقد بلفظ النكاح ولا يفسد بشرط النكاح فيه ولا شفعة في الاصل
 فكذا في التبعية ولان الشفعة شرعت في المسالية المقصودة دون التبعية الا ترى ان المضارب اذا باع دارا
 وفيها ربح لا يستحق رب المال الشفعة في حصة الربح لكونه تابعا فيه زيلعي (قوله جعلت أجرة) وما
 في العيني من قوله بان استأجر ما يدار يدفعها اليه عوض الاجرة صوابه اسقاط لفظ عوض وكذا قوله
 بان خالعهما على دار يدفعها اليها صوابه دفعها اليه (قوله بان استأجر دابة وجعل اجرتها دارا) وما قيل أي
 جعلت الدار أجرة لدار أخرى مستأجرة مجرد تمثيل لانه شرط في التصور كما توهمه عزمي (قوله او عوض
 عنق) لان الشفعة انما شرعت في معاوضة المال بالمال وهذه العقود ليست كذلك وصورتها ان يقول
 لعبده اعتقتك بدار فلان فوهب فلان الدار للعبد فدفعها الى المولى حموي (قوله وعند الشافعي تجب
 فيها الشفعة) لان هذه الاعراض متقومة عنده فامكن الاخذ بقيمة عند تعذر الاخذ بمثلها كما في البيع
 بالعرض بخلاف الهبة اذ لا عوض فيها راسا ونحن نقول ان تقوم منافع البضع في النكاح وغيره بعقد
 الاجارة ضروري فلا يظهر في حق الشفعة وكذا الدم والعنق غير متقوم زيلعي وغيره بتصرف (قوله لانه
 لو وهبت بعوض الخ) صواب العبارة لانها أي الدار الا ان يجعل الضمير ضمير الشأن حموي او نقول
 ذكر الضمير لتأويل الدار بالعقار (قوله تجب فيها الشفعة) لانها يبيع انتهاء ولا بد من القبض فانه اذا
 وهب دارا لرجل على ان يهبه الآخر ألف درهم فلا شفعة للشفيع مالم يتقبضوا وفي المبسوط الهبة
 بشرط العوض انما ثبت الملك للموهوب له اذا قبض الكل فلو وهب دارا على عوض ألف درهم فقبض
 أحدا من عوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له ان
 يأخذ الدار بالشفعة ولا بد أن لا يكون الموهوب وعوضه شائعا لانه هبة ابتداء عنانية ودور بخلاف ما اذا لم
 يكن العوض مشروطا في العقد لان كل واحد منهما هبة مطلقة الا انه ائيب عليها فامتنع الرجوع
 وصورتها ان يقول وهبتك هذا على أن تعوضني كذا واجمعوا له لوقال وهبت لك هذا بكذا انه يبيع
 حموي عن المختلف ثم اعلم ان الشفعة اذا وجبت في الموهوب انما تجب بمثل العوض ان كان له مثل فان لم
 يكن وجبت بقيمة الدار يرى (قوله بخيار البائع) لان خياره لا يخرجها عن ملكه عيني (قوله فان
 اسقط الخيار وجبت الشفعة) لزوال المانع عن زوال ملك البائع ويشترط الطلب عند سقوط الخيار في
 العهيج لان البيع يصير سيبا عند ذلك وقبل عند البيع وصح عنانية ودر (قوله ولو كان الخيار للمشتري
 الخ) لان المبيع خرج عن ملك البائع بالاتفاق وانما اختلف في أنه هل دخل في ملك المشتري او لم يدخل
 والشفعة انما تجب برغبة البائع عن ملكه بدلالة انه لو ادعى انه باع داره من زيد فجعل زيد وجبت
 الشفعة لا اعترافه بخروج وجهه عن ملكه وان لم يحكم بدخوله في ملك المشتري ثم اذا أخذها الشفيع في مدة
 الخيار زعم البيع ليجز المشتري عن الرد ولا خيار للشفيع لان خيار الشرط لا يثبت الا بالشرط والشرط انما
 كان للمشتري دون الشفيع واذا بيعت دار تجنيها والخيار لاحدهما كان له الاخذ بالشفعة لان البائع
 لم يخرج المبيع عن ملكه ان كان الخيار له فله أن يأخذ بالشفعة ويسقط خياره وينفخ المبيع لان
 الاخذ بالشفعة نقض منه للبيع وكذلك المشتري عندهما ان كان الخيار له لان المبيع دخل في ملكه
 عندهما لانه يصير بالاخذ مختارا للبيع فيصير اجازة لانه صار احق بالمبيع من غيره وذلك يكفي

جعلت مهرا) مطلقة سواء قوبل
 ببعضها مال أو لا حتى لو تزوج امرأة
 على دار على ان ترد هي على الزوج
 ألف درهم فلا شفعة في شيء منها عند
 أبي حنيفة وعندهما ما تقسم الدار
 أبي حنيفة وألف درهم فالصاحب
 على مهر مثلها والشفعة (أو أجرة)
 الألف تجب فيها الشفعة في دار جعلت أجرة
 أي لا تجب الشفعة في دار جعلت أجرة
 بان استأجر دابة وجعل اجرتها دارا
 (أو) جعلت الدار (بدل خلع او
 جعلت الدار (أو) جعلت الدار
 بدل صلح عن دم أو) جعلت الدار
 (عوض عنق) وعند الشافعي تجب
 فيها الشفعة والمراد بالدم دم العبد
 لانه لو صلح به عن دم أي لا تجب
 فيها الشفعة (أو وهبت) أي لا تجب
 الشفعة في دار وهبت (بلا عوض
 مشروط) خلافا للشافعي فيدعي لانه
 لو وهبت بعوض مشروط تجب فيها
 الشفعة (أو بيعت بخيار البائع) أي
 لا تجب الشفعة في دار بيعت بخيار
 الشرط للبائع فان اسقط الخيار
 وجبت الشفعة ولو كان الخيار
 للمشتري تجب الشفعة في الحال

لاستحقاق الشفعة كما لأذن والمكاتب اذا بيعت دار بجانب دارهما بخلاف ما اذا اشتراها ولم يرها
 حيث لا يسقط خياره بالاخذ لان خيار الرؤية لا يبطل بصريح الابطال فبدل لانه اولى لان ثبوته
 موقوف على وجود الرؤية ثم اذا حضر شفيع الدار الاولى كان له اخذها بالشفعة لان الشفيع اولى
 من المشتري وليس له ان يأخذ الثانية بالشفعة لانعدام السبب واتصاله بالشفوعة لا يفيد له عدم ملكه
 فيها وقت بيع الاخرى ولو باع داره على ان يضمن له الشفيع الثمن عن المشتري فضمن او اشترى المشتري
 الدار على ان يضمن له الشفيع الدرك عن البائع فضمن جاز البيع ولا شفعة له بخلاف ما اذا اشترط
 المشتري الخيار للشفيع لانه ايام حيث تكون الشفعة للشفيع لان اشتراط الخيار له كاشتراطه لنفسه
 وذلك لا يمنع وجوب الشفعة زيلعي وحاشيته للشاي و اشار الزيلعي بقوله ولانه صار حق بالمبيع من غيره
 الى ان ثبوت الشفعة فيما اذا اشترط المشتري الخيار لنفسه لا يخص مذهب الصاحبين بل على مذهب
 الامام ايضا لان شرط الخيار له وان منع من دخول المبيع في ملك المشتري لكنه صار احق بالمبيع من
 غيره و اشار بقوله كما لأذن والمكاتب الى الجواب عن اشكال يرد على الامام وهو ان استحقاق الشفعة
 باعتبار ثبوت الملك للمشتري والمشتري بشرط الخيار لا ملك له فكيف ثبتت الشفعة في مدة الخيار للمشتري
 بأن يقال ان المشتري صار اخص بالتصرف فيها فباعته بانه يتحقق الضرر المخرج الى الدفع عن نفسه
 وصار كما لمكاتب وفي هذا المقام اشكال آخر يعلم عرا جعة التكلمة للديري (قوله او بيعت فاسدا الخ) وان
 بيعت دار بجانبها وهي في يد البائع بعد فلبائع الشفعة لبقاء ملكه وان سلمها الى المشتري فهو اى المشتري
 شفيعها لان الملك له لا يقال في ذلك تقرير الفساد حيث أخذ الدار المبيعة بالشفعة بالدار المشتراة باثراء
 الفساد لاننا نقول المشتري بعد أخذ الدار الثانية بالشفعة ممكن من نقض المشتراة فاسدا مع عدم
 الفساد في التي أخذها بالشفعة بخلاف ما تقدم فانه لو ثبتت الشفعة ثم لا تنقل الشراء العاسد من المشتري
 الى الشفيع بوصف الفساد في ذلك تقريره فلا يجوز (قوله اى لا تجب الشفعة في دار بيعت ببيع فاسدا)
 وهذا اذا وقع البيع فاسدا في الابتداء كما في العناية اما اذا طرأ الفساد فانه يبقى حق الشفعة كما لو اشترى
 ذمي من ذمي دارا فخر فلم يتقابض حتى اسلموا سلم أحدهما أو قبض الدار ولم يقبض الخرفان المبيع بفسد
 وللشفيع الشفعة (قوله ويجب على المشتري قيمتها) يعني لا ماسمى لان الواجب في البيع العاسد القيمة
 لا المسمى حموى وتعتبر القيمة يوم القبض شلي (قوله وجبت الشفعة أيضا) وبأخذها بأى البيعين شاء
 فان أخذ الثاني أخذها بالثمن وان بالاول فبالقيمة وان أخرجهما بغير البيع كاسبة والمهر بنقض تصرفه
 وأخذت بالقيمة شربلا لية (قوله اوقعت بين الشركاء) لان القيمة فيها معنى الافراز ولهذا يجري فيها
 الجبر والشفعة لم تشرع الا في المبادلة المطلقة وهي المبادلة من كل وجه ودرر وعزم زاه (قوله وسلم
 الشفيع الخ) ولولم يسلم الشفيع كان له الاخذ مع كل فسخ وبدون فسخ لان في الخيار للبائع عند استناطه
 الخيار كما تقدم شربلا لية (قوله بخيار رؤيد الخ) لان ازدي خيار الرؤية والشرط فسخ من كل وجه (قوله
 يتعلق بالعيب) فقط كما مر شد الى ذلك قول المصنف بعد وتجب لوردت بعيب لا قضاء لكن صريح
 عبارة الدرر انه متعلق بالجميع قال السيد المحوى وفيه نظر ولم يبين وجهه ووجهه كافي الشربلا لية ان
 ازدي خيار رؤية او شرط كيفما كان لا تجب الشفعة فيه بخلاف ازدي بالعيب فان قضاء القاضى فيه شرط
 لعدم وجوب الشفعة على ان القضاء في الرديع ليس شرما لابطال الاخذ بالشفعة مطلقا بل بعد
 القبض لانه قبل القبض فسخ من الاصل كما في الكافي وغيره الخ (قوله ولا فرق في هذا بين القبض
 وعدمه) أى لا فرق في الرديع ايب اذا كان بقضاء القاضى بين القبض وعدمه حيث لا تجب الشفعة
 في الوجهين لانه فسخ من الاصل وما ازدي بعيب بعد القبض اذ لم يكن بقضاء فيه الشفعة لانه عاد الى
 ملكه بقبضه ورضاه فصار ككسراء مبتدأ فتعلق به الشفعة حموى عن البايذ (قوله ومراده لرد
 بالعيب الخ) أى مراد القدورى رحمه الله قال الزيلعي وانما يستقيم هذا على قول محمد لان بيع العقار

(او بيعت فاسدا) اى لا تجب الشفعة
 في دار بيعت ببيع فاسدا (ما لم يسقط
 حق الشفيع بالبناء) فان بنى المشتري
 فيها يتقطع حق البائع في الاسترداد
 ويجب على المشتري قيمتها ويجب
 للشفيع الشفعة فيها عند اى خنيفة
 وعندهما لا يتقطع حقها في الاسترداد
 فلا تجب فيها الشفعة وتخصيص
 سقوط حق الفسخ بالبناء اتفاقا لانه
 لو سقط حق البائع في الفسخ يبيع
 المشتري باياد من آخر وجبت الشفعة
 ايضا (او وقعت بين الشركاء) اى
 لا تجب الشفعة بمجارهم اذا وقعت
 بينهم (وسبب شفيعه) اى لا تجب
 الشفعة في دار اشترى ويملك الشفيع
 الشفعة (ثم ردت بخيار رؤيد الخ)
 خيار (بمن أو) بخيار (عيب بقضاء)
 يتعلق بالعيب فقط ولا فرق في هذا
 بين القبض وعدمه (وتجب) الشفعة
 لوردت بعيب لا قضاء او قضاء
 خلافاً لفردي مراده لرد بالعيب بعد
 القبض

عنده قبل القبض لا يجوز كفاي المنقول فلا يمدن حمله على البيع واما عندهما فيجوز بيعه قبل القبض
 فالمانع من حمله على البيع لان الردي العيب بغير قضاء اقالته والاقالة يبيع عند أبي يوسف مطلقا لم يتعذر
 جعله بيعا وعند أبي حنيفة وان كان فسحقا في حقهما لكن يبيع جديد في حق غيرهما فامكن جعله بيعا
 في حق الشفيع فلا يفترق المحال بين ان يكون قبل القبض او بعده وتعمقه الشلي نقلا عن خط قارى
 الهداية بأن الردي العيب قبل القبض فسحق في حق الكل حتى كان له ان يردّه على بائعه وان كان بغير
 قضاء وصار بمنزلة خيار الشرط والرؤية قبطل بحته انتهى (قوله لان قبله فسحق من الاصل) واركان
 بغير قضاء كفاي الهداية فلا شفعة لانه قبل القبض لا يحتاج الى قضاء القاضي لكونه فسحقا من الاصل
 وكذلك لا يحتاج الى رضا صاحبه أيضا بل ينقر دبره بغير رضاه جوى عن البناء

(باب ما تبطل به الشفعة) *

(قوله وتبطل بترك طلب الموائبة الخ) اقول هذا مستدرك فكان ينبغي تركه من باب ما تبطل به الشفعة
 قد يقال لا استدراك لان ذكره هنا ذكره في محله لان الباب عقده انتهى فان قلت الجواب ليس بظاهر
 لان صاحب الدرر لم يعقد بل طلائها بترك الطلب بابا قلت بل عقده فيما سبق حيث قال باب ما تكون هي
 اى الشفعة فيه اولان يكون وما يبطلها انتهى (قوله حتى لو ترك الشفيع طلب الموائبة الخ) ولو جهل
 البطلان جوى (قوله وهو طلب التقرير) أى الاشهاد المفهوم من قوله اشهد على أحد المتبايعين
 هو طلب التقرير وفيه نظر فان الاشهاد على من ذكر ليس طلب التقرير وأيضاً الاشهاد على طلب التقرير
 ليس شرطاً كفاي البدائع اللهم الا أن يقال تأويل كلامه انه ترك الاشهاد على طلب التقرير مع القدرة
 على ذلك بأن كان عنده رجلان أو رجل وامرأتان فانه اذا ترك الاشهاد والحالة هذه كان اعراضا عن
 الشفعة فتبطل جوى (قوله وبالصلح الخ) لانه تسليم كفاي الدرر وكذا اذا باع شفعته بمال ولا يلزم المال در
 ونظيره اذا قال للخيرة اختارني بألف او قال العنين لامرأته اختارى ترك الفسخ بألف فاختارت سقط
 الخيار ولا يثبت العوض والكفالة بالنفس في هذا بمنزلة الشفعة في رواية وفي رواية أخرى لا تبطل
 الكفالة ولا يجب المال وقيل في الشفعة كذلك حتى لا يجب المال ولا تبطل الشفعة ولا يصح ان الكفالة
 والشفعة يستطآن ولا يجب المال زبلي يعنى اذا قال الكفيل بالنفس للكفول له صالحى على كذا
 وتسقط مالك من حق الطلب دبرى (قوله على عوض) فلو كان على نصف الدار بنصف الثمن جاز الصلح
 بخلاف ما لو صالحه على أخذ بيت بعينه من الدار بحصته من الثمن حيث لا يجوز الصلح لان حصته مجهولة
 وله الشفعة لفقد الاعراض عناية (قوله وعليه رده) لان حق الشفيع ليس بمقتدر في المحل وانما هو مجرد
 حق التملك فلا يجوز أخذ العوض عنه بخلاف الاعتياض عن القصاص وملاك النكاح واسقاط الرق لان
 ملكه في هذه الاشياء متقرر في المحل زبلي (قوله وبموت الشفيع قبل القضاء بالشفعة) ولا تورث لانها
 مشيئة فتبطل بموت كالحيار جوى (قوله لا المشتري) لان المستحق باق ولم يغير سبب حقه وانما انتقل الى
 الورثة كما اذا انتقل الى غيره بسبب آخر فينقضه ويأخذها بالشفعة كما ينقض سائر تصرفاته حتى المهدد
 والمقبرة والوقف وكذا لو باعها للقاضي بعد موته وابعها وصيه كانه نقضه كذا في ازبلي (قوله)
 ويبيع ما يشفع به) ولو باع التي يشفع بها بشرط الخيار لا تبطل شفعته لبقاء السبب لان خيار البائع يمنع
 خروج المبيع عن ملكه ولو اشترى بالشفيع من المشتري بطلت شفعته لانه بالاقدام على الشراء من
 المشتري اعرض عن الطلب وبطلت الشفعة ولمن هو بعده من الشفعاء أو مثله أن يأخذها منه بالشفعة
 بالاعتدال الاول والثاني خلاف ما لو شرها ابتداء قبل ثبوت حق الاخذ لانه لم يتضمن اعراضا فلا شفعة
 لمن دونه وكذا اذا استأجرها بالشفيع أو ساومها بطلت لانه دليل الاعراض زبلي ودر ولو جعل الشفيع

لان قبله فسحق من الاصل
 * (باب ما تبطل به الشفعة)
 (وتبطل بترك طلب الموائبة او
 التقرير) حتى لو ترك الشفيع طلب
 الموائبة حين علم بالبيع وهو بقدر
 على ذلك بان لم يأخذ أحد فله
 بكن في الصلاة بطلت شفعته وكذلك
 لو طالب الموائبة ولم يشهد على أحد
 المتبايعين ولا عند العتار وهو طالب
 التبرير بطلت شفعته (د) تبطل
 الشفعة (بالصلح عن الشفعة على
 عوض وعليه رده) تبطل (بموت
 الشفيع لا المشتري) (تبطل) ببيع
 ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة
 مطالعا

ما يشفع به مسجد أو مقبرة أو وقف أو قفص مسجد لا يعنى قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت شفيعته درر و ينبغي على القول بلزوم الوقف بمجرد القول أن تسقط الشفعة به وان لم يسجل شربلا لالة (قوله سواء علم الخ) لانه اسقاط فلا يتوقف على العلم كالطلاق والعنق فصار كالسليم الصريح ألا ترى انه لا يرتد برد المشتري ولا يتوقف على قبوله وكذا ابراء الغريم زيلعي وعيني (قوله اشارة الى انه لومات أو باعه الخ) اعلم ان هذه الاشارة لاتتم الا اذا جعل قوله قبل القضاء متعلقا بكل من موت الشفيع وبيع ما يشفع به جوى واعلم ان التقييد بما قبل القضاء يحمل على ما اذا امتنع المشتري من التسليم للشفيع بقريضة ماسبق من قول المصنف وتلك بالاخذ بالتراضى الخ (قوله ولا لمن باع أو بيع له) لانه يلزم نقض ماتم من جهته وهو البيع لان البيع عليك والاخذ بالشفعة تلك وبينهما منافاة وكذا البيع يوجب التسليم والاخذ بالشفعة يناقيه زيلعي وينبغي ان يراد على قول المصنف ولا لمن باع أو بيع له فيقال أو يكون متماما بعه ففي الكافي للمصنف دار لما شفعاء ثلاثة اشتراها اثنان منهم صفقة واحدة على ان لاحدهما سدسها والاخر خمسة اسداسها صح الشراء ولاشفعة لاحدهما على الاخر لانهم ماتمى اشتريا صفقة واحدة صار كل واحد منهما متماما عقد صاحبه لانه لا يصح شراء أحدهما الا بقبول الاخر فلو اخذ منه كان ساعيا في نقض ماتم به مقدسى (قوله سواء كان أصيلا أو وكلا) فيه ان هذا التعميم في كلام المصنف يقضى الى التكرار جوى (قوله ولاشفعة لمن بيع له) وهو الموكل لان تمام البيع به اذ لو لا توكيله لما جاز بيعه (قوله ورب المال شفيعها) فلاشفعة له لان البيع له وكذا اذا كان عبدا ما ذوناله في التجارة فباع الدار ليس للمولى الشفعة فيها الماذكر نلعيني (قوله أو ضمن الدرك عن البائع) لان تمام البيع انما كان من جهته حيث لم يرخص المشتري الا بضمائه فكان الاخذ بالشفعة سعيافى نقض ماتم من جهته عنانية (قوله والموكل شفيع كان له الشفعة) ألا ترى انه لو اشترى دار لنفسه وهو الشفيع كان له الشفعة حتى لو جاء شفيع مثله أخذ منه نصف الدار ولو جاء شفيع دونه فلاشفعة له جوى عن النهاية (قوله وفائدة انه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء الخ) صورته دار بين ثلاثة وللدار جار ملاصق فاذا بيعت الدار واشترها أحد الشركاء ثبتت الشفعة للمشتري سواء اشترى اصالة أو وكالة وكذا ثبت للموكل اذا اشترها الوكيل لاجله وثبت أيضا للشريك الاخر بخلاف الجار حيث لا تثبت له الشفعة لان الشريك مقدم عليه درر وقوله فاذا بيعت الدار أى باع أحد الشركاء ما يخصه فيها وقوله واشترها أحد الشركاء أى اشترى الحصة المبيعة (قوله وان قيل للشفيع انها بيعت بألف فسلم الخ) والاصل فيه ان الغرض في الشفعة يختلف باختلاف قدر الثمن وجنسه والمشتري فاذا سلم على بعض الوجوه ثم تبين خلافه بقيت الشفعة بحالها لان التسليم لم يوجد على الوجه الذى استحقه بيباه انه اذا أخبر ان الدار بيعت بألف درهم فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت باكثر فالتسليم صحيح لانه انما سلم لاستكثار الثمن فاذا كان اكثر من ذلك كان ارضى بالتسليم وان علم انها بيعت بأقل أو بخطة أو شعير قيمتها ألف أو أكثر فهو على شفيعته لان تسليمه عند كثرة الثمن لا يبدل على تسليمه عند القلة وكذا تسليمه في أحد الجنسين لا يكون تسليما في الاخر فربما سهل عليه اداء احدهما ويتعذرا الاخر وكذا كل موزون أو مكيل أو عددى متقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعرض قيمته ألف أو أكثر فانه تسليم لانه انما يأخذ بقيمة دراهم أو دنانير ولو بان انها بيعت بدنانير قيمتها ألف أو أكثر صرح التسليم فكذلك هذا وان كان أقل فهو على شفيعته وكذا وأخبار ان الثمن عرض ثم ظهر انه مكيل أو موزون فهو على شفيعته درر وزيلعي (قوله بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعبد الخ) لان الواجب فيه القيمة وهي دراهم أو دنانير فلا يظهر فيه التيسر جوى ولو قيل انها بيعت بجارية ثم تبين انها بيعت بعبد أو عرض آخر يتطران كانت قيمة العبد أو العرض مثل قيمة الجارية أو أكثر بطلت وان كانت أقل لم تبطل لان الواجب القيمة اختيار (قوله ثم علم انها بيعت بدنانير قيمتها ألف أو أكثر فلاشفعة) وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف وهو استحسان والقياس ان تثبت له الشفعة زيلعي

سواء علم بالشراء أو لا قوله قبل القضاء اشارة الى انه لومات أو باعه بعد القضاء بالشفعة لا تبطل (ولا شفعة لمن باع) مطلقا سواء كان أصيلا أو وكلا (و) لاشفعة لمن (بيع له) وهو الموكل ولذا لو باع المضارب دارا من مال المضاربة ورب المال شفيعها فلاشفعة له (أو ضمن الدرك) أى لاشفعة لمن ضمن الاستحقاق (عن البائع ومن ابتاع أو ابتيع له فله الشفعة) أى تحت الشفعة للمشتري مطلقا سواء اشترى اصالة أو وكالة وكذا يجب الشفعة لمن وكل آخر بالشراء فاشترى لاجل الموكل والموكل شفيع كان له الشفعة وفائدة انه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء غير مكمل او لم يكن آخر فلهما الشفعة ولو كان هو شريك آخر فلهما الشفعة للمبارع شريكاً وللدار جار فلاشفعة للمبارع وجوده (وان قيل للشفيع الشفعة) ثم علم بألف فسلم (الشفيع الشفعة) ثم علم انها بيعت بأقل منه (أو) بيعت (بدر أو شعير قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة) بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعبد قيمته ألف أو أكثر حيث يصح التسليم كما اذا علم انها بيعت باكثر من ألف (ولو) قبل (بأن انها) بيعت بألف فسلم ثم (بأن انها) بيعت بدنانير قيمتها ألف أو أكثر (فلاشفعة) وان كان أقل فهو على شفيعته

(قوله وقال زفر الخ) وهو قول أبي حنيفة أيضا كما في الزبلي وعليه فيكون لا يبيح حنيفة قولان (قوله
 له الشفعة في الوجهين) لأن الجنس مختلف حقيقة وحكمًا ولهذا جاز التفاضل بينهما في البيع وجه
 الاستحسان أنهما جنس واحد في الثمنية وكلا منافيه ولهذا يضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة زبلي
 (قوله وان قيل ان المشتري فلان فسلم الشفعة فبان انه غيره الخ) لتفاوت الناس في الاخلاق فبهم
 من يرغب في ما اشترته ومنهم من يمتنع بحفاة شدة التسليم في حق البعض لا يكون تسليمًا في حق
 غيره ولو علم ان المشتري هو مع غيره كان له ان يأخذ نصيب غيره لان التسليم لم يوجد في حقه ولو بلغه
 شراء النصف فسلم ثم بلغه شراء السكك فله الشفعة في السكك لانه سلم النصف وكان حقه في أخذ السكك
 والسكك غير النصف فلا يكون اسقاطه اسقاطًا للسكك ولان التسليم يخوف ضرر الشركة ولا شركة وهذا
 التعليل يستقيم في الجار دون الشريك والاول يستقيم فيهما وفي عكسه لاشفعة في ظاهر الرواية لان
 التسليم في السكك تسليم في ابعاصه كلها ولان رغبات الناس في المجل أكثر عادة من رغبتهم في الاشخاص
 فخلوا المجل عن عيب التشقيص فاذا لم يرغب فيه فالاولى ان لا يرغب في التشقيص وقيل له الشفعة لانه
 قد لا يتمكن من تحصيل ثمن الجميع وقد تكون حاجته الى النصف لتتم به مرافق ملكه ولا يحتاج الى الجميع
 وشيخ الاسلام مال الى هذا القول وحمل ما ذكره في ظاهر الرواية على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن السكك
 زبلي ولو سلم ولم يعلم بالشراء بطلت بخلاف ما لو ساهمه لانها غير موضوعة للاسقاط وانما تسقط لما فيها
 من دليل الرضا والرضا بدون العلم لا يتحقق بخلاف التسليم وأورد ان يبيع ما يشفع به يطلها وان لم يعلم
 مع انه لم يوضع للتسليم وأجيب بان بقاء ما يشفع به شرط الى وقت القضاء بالشفعة وانقضاء الشرط يستلزم
 استفاء المشرط فكان كالموضوع له دبري (قوله وفي عكس هذا لا تبطل الشفعة) وهو ما اذا أخبر ببيع
 البعض فسلم فظهر انه يبيع كلها وانما لا تبطل الشفعة في هذا لانه اسقط حقه عن النصف ولم يسقط حقه
 عن الباقي فلا يلزمه اسقاط الحق في بقية الدار كذا في البناية ومقتضاء ثبوت الشفعة في الباقي لاني جميع
 الدار كذا ذكره المحموي وقد وقع هناء في كلام بعضهم خطأ فاحش حيث عزوا الزبلي ان علة عدم بطلان
 الشفعة في هذه المسئلة هو ان التسليم في النصف ليس تسليمًا في الكل ثم قال وهذا يقتضي ثبوت الشفعة
 في النصف الباقي لاني الكل مع ان ما ذكره من هذا التعليل لا وجود له في كلام الزبلي أصلاً وأيضاً الزبلي
 مصرح بثبوت الشفعة له في الكل فتنبه (قوله وان باعها الاذراع الخ) شروع في حيل منع الشفعة حموي
 (قوله الاذراع) قال في الدرر كذا لا تبطل الشفعة فيما يبيع الاذراع وما في الوقاية من قوله الاذراع
 بالنصب كانه سهو وأجاب عزمي بأنه مستثنى من مالا من الضمير المستتر في بيع الخ فيكون النصب على
 التبعية باعتبار محل الجرور وأما التبعية للضمير في بيع فقطضية رفع ذراع كما هو قاعدة الاستثناء من
 كلام تام غير موجب لان كذا نفي معنى كما لا يخفى كذا بخط شيخنا ثم رأيت في حاشية نوح أفندي مانعه
 ولم يظهر له بعد الضعيف وجه الرفع لانه لو كان مرفوعاً لكان نائب فاعل يبيع أو بدلاً منه ولا يجوز ان
 يكون نائب فاعل يبيع لان نائب فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى ما الموصولة والفعل الواحد لا يستدالي
 فاعلين الا بطريق العطف والدلية وحكم نائبه كحكمه وكذا لا يجوز ان يكون بدلاً منه لان ذلك لا يكون
 الا في كلام غير موجب وهذا كلام موجب والذي ظهر لي انه ان كان مستثنى من اسم الموصول جاز فيه
 المنصب على الاستثناءية والجر على البدلية وان كان مستثنى من الضمير المستتر في بيع وجب النصب
 على الاستثناءية فقط انتهى وقوله وكذا لا يجوز ان يكون بدلاً منه لان ذلك لا يكون الا في كلام غير
 موجب الخ فيه نظريه لم وجهه مما سبق عن خط شيخنا (قوله وتعمم الطول) بالنصب عطفًا على ذراعاً
 ولا يجوز الرفع حموي (قوله فلا شفعة له) لان الاستحقاق بالمجوار ولم يوجد الاتصال بالمبيع وكذا لو وهب
 هذا القدر للمشتري لعدم الاتراف عيني وزباني وفيه تأمل ولو اقر له به جعله الخصاص من الحمل وردة
 بعضهم بان الشركة لم تثبت الا باقراره فلا يظهر في حق الشفيع حموي فتنبه (قوله وان ابتاع الخ) يأتي

وقال زفر له الشفعة في الوجهين
 (وان قيل له ان المشتري فلان فسلم
 الشفعة فبان انه غيره فله الشفعة)
 ولو علم ان المشتري هو زيد مع غيره
 فله أخذ نصيب غيره وان أخبر انما
 يبيع فسلم فسلم ثم ظهر انه يبيع
 كلها يبيع فسلم وفي عكس هذا
 البعض لا شفعة له (وان باعها الاذراعاً)
 لا تبطل الشفعة (في جانب
 او شرعاً او تمام الطول) في جانب
 او شرعاً فلا شفعة له وان ابتاع منها
 الشفيع فلا شفعة له (الاذرعاً ثم
 سها بمن) الكل (فالشفعة للدار
 ابتاع بقيتها) بدرهم (فالشفعة للدار
 في درهم الاول) بما اشتراه (فقط)
 اي دون درهم الباقي

منه في المسئلة الاولى بأن يبيع ذراعاً في طول الحد الذي يلي الشفع بجميع الثمن الادرهما والباقي
بدرهم فأيهما خاف من صاحبه شرط الخيار لنفسه ولو خاف شرطاً معاً وبخياراً معاً ولو خاف كل ان اجاز
لم يجز الا نحو كل وكل ولا وشرط ان يجيز بشرط ان يجيز صاحبه (قوله وفي المستصفي الخ) مثله في زيادات
فاضنجان على ما ذكره في لعائف الاسرار شرح التسهيل ونصه اشترى جزءاً من دار ثم اشترى الباقي
احتيالاً للشفعة كان للشفيع أن يأخذ الكل انتهى وقوله احتيالاً للشفعة أي لا بطلها (قوله اما اذا
بلغه الخ) عبارة المستصفي اما اذا بلغه البيعان (قوله جار فيهما) أي في البيعين (قوله يقتضي الاطلاق) أي
أي يقتضي ان لا شفعة له في الباقي ولو بلغه البيعان معاً كذا ذكره ابن قاضي سماوية في كتابه شرح لطائف
الاسرار (قوله فالشفعة بالثمن لا الثوب) لانه عقد آخر والثمن هو العوض عن الدار وهذه حيلة تتم
الشركة والمجوار لانه يتنازع العقار باضعاف قيمته ويعطيه ثوباً بقيمته قدر قيمة العقار لكن اذا استحق بقي
الدراهم كلها في ذمة البائع لو حو بها عليه بالبيع الثاني ثم برأته كانت بطريق المقاصة بمن العقار
فاذا استحق تبين انه ليس عليه فيجب على بائع العقار الثمن كله والحيلة ان يدفع اليه بدل الدراهم
الثمن من الدنانير بقدر قيمة العقار فيكون صرفاً بما في ذمته من الدراهم ثم اذا استحق العقار تبين انه
لا دين على المشتري فيبطل الصرف فلا فراق قبل القبض فيجب رد الدنانير لا غير كذا في التبيين ومن
الحيل ما ذكره في الدرر شري بدرهم معلومة اما بالوزن أو بالاشارة مع قبضة من الفلوس أشير اليها وجهل
قدرها وضيع الفلوس بهذا القبض فان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع
الشفعة (قوله ولا تتركه الحيلة الخ) هي ما يتكلف لدفع مكروه أو جلب محبوب (قوله وعند محمد
تركه) لانها وجبت لدفع الضرر وهو واجب والمحاق الضرر به حرام وبه قال الشافعي ولا يبي يوسف
انه يحتمل لدفع الضرر عن نفسه وهو مشروع وان تضرر غيره في ضمنه وهو رواية عن ابي حنيفة عني
(قوله فهذه الحيلة مكروهة بالاتفاق) مقتضاه ان القول بالاتفاق متفق عليه وهو خلاف مريح كلام
العيني على انه مخالف لما اقتضاه سياق كلامه جوى (قوله وقبل يفتي في الشفعة الخ) قال العيني وهو
المتأخر عندي (قوله وأخذ الشفع حظ البعض الخ) والمرق ان الشفع في الوجه الثاني لو أخذ نصيب
بعضهم تفرق الصفقة على المشتري فيتضرر به زيادة الضرر بالآخذ منه ويبعث الشركة وهي شرعت
على خلاف اقياس لدفع الضرر عن الشفع فلا تشرع على وجه يتضرر به المشتري ضرراً ثانياً سوى
الآخذ في الوجه الاول يقوم الشفع مقام احدهم فلا تفرق الصفقة على احد والمعتبر في التعدد
والاتحاد العاقدون المالك فلو وكل واحد جماعة فشره والعقار او احد اصقة واحدة أو متعددة
للشفيع أخذ حظ احدهم ولو وكل جماعة واحد به ليس للشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم لان حقوق
العقد تتعلق بالعاقدين بلعي (قوله مطلقاً) يقابل هذا الاطلاق ما سأتى من التفصيل بقوله وروى
الحسن الخ (قوله سواء كان قبل القبض أو بعده وهو الصحيح) لانه ان يبيع كل المبيع الى أن يستوفي
جميع الثمن فلا يؤدي الى تفرق البدعي البائع وهو معنى قوله فيما سيجي ولكن يقول قبل القبض
الخ كذا بخط شيخنا (قوله وروى الحسن عن ابي حنيفة انه فصل الخ) لم يقل هذا في الدخيرة عن الحسن
وإنما قال وروى بعضهم ان المشتري اذا كان اثنين لم يكن للشفيع أن يأخذ نصيب احدهما قبل القبض
لان التملك يقع على البائع فيفرق عليه الصفقة بخلاف ما بعد القبض لان التملك يقع على المشتري جوى
وجوابه ما قدمناه من ان حبس الجميع لاستيفاء جميع الثمن فلا يلزم تفرق الصفقة عليه والى هذا أشار
اليه بقوله ولكن يقول قبل القبض الخ ولما خفي على المحوى سر قول الشارح ولكننا نقول الخ قال
يأمل فيه حق التأمل (قوله ما لم يتقد الاخر من المشتريين الخ) أي الجميع كما في الزيلعي كذا لا يؤدي
الى تفرق البدعي البائع بمنزلة المشتريين انفسهم لانه كواحد منهم وكذا اذا كان المشتري واحداً فقد
البعض من الثمن وسواء سمي لكل بعض ثمناً أو الكل جله لان العبرة في هذا الاتحاد الصفقة بالاتحاد

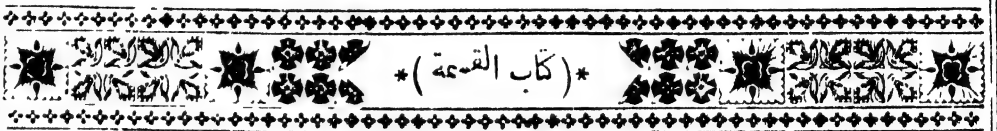
وفي المستصفي شرح النافع للعلامة الذي
تأويل المسئلة اذا بلغه بيع سهم منها فرد
أي رد الطلب اما اذا بلغه البيعان فله الشفعة
وتعليل صاحب الهداية هذه المسئلة بقوله
لان الشفع جار فيهما الا ان المشتري في الثاني
شريك فيقدم عليه يقتضي الاطلاق وعنى
هذا عبارة عامة الكتب (وان ابتاعها
بثمن ثم دفع) المشتري الى البائع (ثوباً) حال
كونه عوضاً (عنه فالشفعة بالثمن لا بالثوب
ولا تتركه الحيلة لاسقاط الشفعة والزيادة)
عند ابي يوسف وعند محمد تركه ثم الحيلة في هذا
الباب نوعان حيلة لاسقاطها بعد وجوب
الشفعة نحو ان يقول المبتاع للشفيع انا
اشبعها منك بما اشتريت فلا فائدة لك في الآخذ
فيقول الشفع نعم أو ما يدل على الرضى بطلت
شفعته أو يقول له اني وهبت منك الدار فتقبل
منى فلما قال بليت تبطل شفعته ثم يمنع عن
التسليم فلا تتم الهبة وان سلم اليه يرجع في هبته
فهذه الحيلة مكروهة بالاتفاق والثانية
حيلة قبل وجوب الشفعة وهي ما عدها
في هذا الباب وقيل يفتي في الشفعة يقول
أبي يوسف ويقول محمد في الزكاة كذا في الاصل
(وأخذ) الشفع (حظ البعض بتعدد
المشتري) مطلقاً (لا بتعدد البائع) أي اذا
اشترى خمسة مثلاً داراً من رجل فللشفيع ان
يأخذ نصيب احدهم ويترك الباقي ان شاء
وان يأخذ نصيب الكل ان شاء سواء كان قبل
القبض أو بعده وهو الصحيح وروى الحسن
عن ابي حنيفة انه فصل فقال ان أخذ قبل
القبض نصيب احدهم ليس له ذلك وبعد
القبض له ذلك ولكن يقول قبل القبض
لا يمكنه أخذ نصيب احدهم اذا تعدد الشفع
ما عده ما لم يتقد الاخر من المشتريين حصته
من الثمن وان اشترى رجل من خمسة أخذ
الشفيع كلها او تركها وليس له ان يأخذ
البعض دون البعض وقال الشافعي له ان يأخذ
حصته احدهم (وان اشترى نصف دار

التمن واختلافه انتهى (قوله غير مقسوم) قيد به لانه لو اشترى نصفاً مقسوماً لم يكن بمحذاه دار الشفعين
 بأن كان في الجانب الآخر لاشفعة للشفيع فيه وهو نظير ما تقدم من قوله وان باعها الا ذراعاً الخ (قوله
 أي البائع) أي بقسمة المشتري مع البائع بجزءه مما لو قسم المشتري غير البائع وسنوضحه (قوله
 وليس له نقض القسمة) سواء كانت بالحكم أو بالتراضي لان القسمة من تمام القبض اذ بها يكمل
 الانتفاع والشفيع لا ينقض القبض ليجعل العهدة على البائع فكذلك ما يتم لان القبض بجهة البيع له
 حكمه فكذلك لا ينقض البيع الاول لا يملك نقض القبض ليجعل نقض القبض الموجود بجهته حموى فان
 قلت في القسمة معنى المبادلة والشفيع يملك نقض تصرفاته فكذلك نقضه قلت فيها اذ من وجه
 ولهذا يجري فيها الجبروم بمبادلة من وجه ولهذا يجري في بيع حصة ببيع من رتبة بيع أو خيار رؤية
 فبالنظر الى هذا يملك وبالنظر الى ذلك لا يملك فلا يملك بالاشتراك في البيع (قوله اما اذا وقع في الجانب الآخر
 فلا) أي فلا يأخذ حظ المشتري لانه لا شفعة له اذا وقع في الجانب الآخر كذا ذكره المحوى وفيه تأمل
 والاولى ان يملك لانه لا يبقى جار فيما يقع في الجانب الآخر كما ذكره العيني والزيلعي (قوله لا) اذا قسم
 المشتري يكون له نقض القسمة أي يكون للشفيع نقض القسمة وفيه تأمل حموى ولم يبين وجهه
 ووجهه ان ما ذكره الشارح من ان للشفيع نقض قسمة المشتري مخالف للزيلعي حيث قال أي لو اشترى
 نصف دار غير مقسوم فقام المشتري البائع أحد نصيب المشتري أي حصل قسمة وليس له ان
 ينقضها الخ واجاب شيخنا بحمل ما ذكره الشارح على ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة
 وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه كما ذكره لزيلعي وغيره كالتنوير لان
 العقد لم يقع مع الشريك الذي قاسم فلم تكن القسمة من تمام القبض الذي هو حكم البيع الاول بل هو
 تصرف بحكم الملك فينقضه الشفعين كما ينقض بيعه وهبته (قوله وللعبد الخ) لان الاحذبالشفعة
 بمنزلة الشراء وشراء احدهما من الآخر يجوز اذا كان على العبد دين لانه يفيد ملك البدل دون المولى
 لا يملك ما في يد العبد المدين أولسكون العبد اذ حق به زيلعي (قوله بخلاف ما ذالم يكن عليه دين) الظاهر
 ان يقال بخلاف ما ذالم يكن مستغرقاً بالدين ولهذا قال العيني صورته رجل باع داراً للبائع عبداً ذون له
 في التجارة وعليه دين محيط بماله ورقبته فله العبدان يأخذ الدار بالشفعة لانه كالاجنبي عنه انتهى ولذا
 صرح بكونه مستغرقاً في الزيلعي وغيره كالدرر (قوله فانه لا شفعة للمولى) لان بيعه لم يولد ولا شفعة لمن
 يبيع له على ما مر عني (قوله أما لو اشترى فمولا) الشفعة) لانه ابتاع له وقد مر ان من ابتاع أو ابتاع له
 لا تبطل شفيعته عني (قوله وصح تسليم الشفعة من الاب والوصي) هذا اذا بيعت بمثل قيمتها وان بيعت
 بأكثر مما لا يتعابن في مثله فقبل جاز التسليم بالاجماع لان النظر متعين فيه وقبل لا يجوز التسليم
 بالاجماع وهو الاصح لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كالاجنبي فيكون الصبي على حقه اذا بلغ وان
 بيعت بأقل من قيمتها بمجابهة كثيرة فعند أبي حنيفة لا يصح تسليم الاب والوصي ولا رواية عن أبي
 يوسف عني مع عناية (قوله وشفيعها صبي) أو حمل عناية (قوله حتى لا يكون للصبي) يأخذها
 اذا بلغ) وان لم يكن له اب ولا وصيه ولا جد ابوالاب ولا وصيه ولا وصي نصبه القاضي فهو على شفيعته
 اذا أدرك كذا في العناية وهو ظاهر في انه ليس له الشفعة بعد بلوغه بعد وجود واحد مما ذكره سواء سلم
 ام لا فيخالفه قول المصنف وصح تسليم الشفعة الخ لانه يفيد انه لا يشترط لعدم ثبوت الشفعة للصغير اذا
 بلغ وجود التسليم من ابيه أو وصيه وقد ظهر لي ما به يحصل التوفيق بأن يقال ليس المراد بالتسليم
 في كلام المصنف قوله سلمت ونحوه بل المراد ما يشمل مجرد التسليم عن طلب الشفعة حين علمه بالبيع
 حتى لو وجد للصغير اب أو وصي ولم يعلم بالبيع حتى بلغ الصغير فبلغه البيع بعد بلوغه كان على شفيعته
 ولا يمنع منه وجود ابيه أو وصيه وقت البيع لعدم وجود التسليم حقيقة أو حكماً فتأمل (قوله وقال
 محمد وزفر لا يصح) لانه ابطال لحق الصبي فلا يصح كالعفو عن قوده واعتاق عبده وابراة غيره ولهما ان

غير مقسوم أحد الشفعين خط
 المشتري) أي النصف (بقسمة) أي
 البائع مطلقاً أي في أي جانب كان
 ان شاء وترك وليس له نقض القسمة
 وهو المروي عن أبي يوسف وعن أبي
 حنيفة انه انما يأخذ اذا وقع في جانب
 الدار التي شفع بها اما اذا وقع في الجانب
 الآخر فلا وإنما قال بقسمته لانه اذا
 قسم المشتري يكون له نقض القسمة
 (وللعبد المدين) المأذون (الاخذ
 بالشفعة من سيده كما مر) أي اذا
 باع العبد المدين فمولا الشفعة
 بخلاف ما ذالم يكن عليه دين والعبد
 ببيع فانه لا شفعة للمولى أما لو اشترى
 فمولا الشفعة (وصح تسليم الشفعة
 من الاب والوصي) على الصغير
 عندهما حتى لو اشترى رجل داراً
 وشفيعها صبي فسلم أبوه والوصي ان
 تسلمه حتى لا يكون للصبي ان
 يأخذها اذا بلغ وقال محمد وزفر
 لا يصح حتى كان له ان يأخذها بالشفعة
 اذا بلغ

قوله سلمت الشفعة اليك ان كنت
ابعتها الخ اقول الصواب ان يقول
سلمت الشفعة اليه ان كنت بعته الخ
فان حملت العبارة على ان كنت بعته الخ
اشترها بعد ما باعها كان الصواب
ان يقول ان كنت ابعتها من فلان
لفسك مع انه حينئذ يعني عنه ما قبله
فقال اه

الاخذ بالشفعة في معنى التجارة بل عمنها لان هذا التصرف دائر بين الضرر والنفع فيملك تركه
بخلاف العفو عن القود ونحوه لانه ضرر محض الخ ازيل (قوله والوكيل) يعني الوكيل بطلب الشفعة
وأما الوكيل بالشراء فتسليمه الشفعة صحيح بالاجماع وكذا سكوتها اعراض بالاجماع عني (قوله معلما)
الاطلاق في مقابلة التفصيل الا في المتناول عن أبي حنيفة واطلاق الصحة هو قول أبي يوسف الذي
رجع اليه وعلى هذا يكون المصنف ما شاعلى قوله حموى (قوله لا يصح تسليمه بحال) لانه أتى بضد
ما أمر به وشماله توصيل بالشراء لان الاخذ به شراء والوكيل بالشراء له ان لا يشتري فكذلك اهتداه
ان يترك الشفعة انتهى غير ان أبي يوسف يقول انه وكيل مطلق فينفذ تصرفه علمنا وأبو حنيفة يقول ان
الوكيل بطلب الشفعة وكيل بالخصوص ولا تعتبر الخصوصية الا في مجلس القاضى زيل (تمة)
قال للمشتري سلمت اليك ان ابعتها لنفسك اوقال للبائع سلمت الشفعة اليك ان كنت ابعتها من فلان
لنفسه فهو كما قال لا يكون تسليما الا بوجود الشرط لانه اسقاط يقبل التعليق حموى



الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر المثلث وان كانت لحفظ الانفس فهو على عدد الرؤس
وفرع على ذلك اللولواحي ما اذا غرم السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذا وفي فتاوى قارى انه بداية
ان خيف الغرق فافتقوا على القاء بعض الامعة فالغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ الانفس انتهى واعلم
ان القسمة تبطل بالشرط الفاسدة وان القسمة انفسا مدونة لا تفيد الملك بالقبض كمان الاشياء وفرد فانها
تقسم على هذا أى على ما ذكر من التفصيل (قوله اسم للاقسام) أى اسم مصدر كالمدونة لا ابتداء حموى
(قوله ووجه المناسبة الخ) ذكر الاتقانى ان وجه المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما من نتائج التصيب
الشائع لان أقوى اسباب الشفعة الشركة في نفس المبيع وتهديم الشفعة على القسمة لان الملك بالشفعة
ربما يكون سبب للقسمة والسبب مقدم على المسبب أو يقال ان القسمة نافية للشفعة وقاطعة لها وذلك
رجوع الى قوله عليه السلام الشفعة فيما لم يتقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة والنفي
بقتضى سبق الثبوت فكان بين الشفعة والقسمة مناسبة المضادة والمضادان بقرتان ابداع بتقدم المثبت
على النافي كما في الامر والنهي والنكاح والطلاق حموى (قوله ثم القسمة في الايمان) يشير الى ان
القسمة نوعان قسمة في الاعيان وقسمة في المنافع والنزاع الذي ذكره المصنف للقسمة في الايمان وأما
القسمة في المنافع فلم يعرفها المصنف وهي شرعا مبادلة للمنفعة بخدمة حموى وركنها فعل يحصل به التمييز
بين الانصباء كالكييل والوزن والعدو والذرع وبينها مال الشركاء أو احدى هذه المنافع حتى
اذا لم يوجد الطلب لاتصح القسمة وشرطها عدم فوت المفعة فانها افرار مال الكل واحد قبل القسمة من
الملك والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي المعزز على ما كان قبل الافراز باصله ومنافعه وحكمه تعين
نصيب كل على حدة لانه الاثر المترتب عليها وادلائها الكتاب ونبتهم ان الماء فسمه بينهم واداءه احد
وقال تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول وانما يعلم الخمس من اربعة الاحاس بالقسمة
والسنة لما شرته عليه السلام لها في الغنائم والمواريث والاجماع دروز يابى وشلبى فان قلت ما في الدرر
من قوله وشرطها عدم فوت المنفعة يشكل بما سأتى من انه اذا التمتع احدى هما دون الاخر لانه نصيبه
فانها تقسم بطلب ذى الكثرة قلت ليس المراد فوت المنفعة بالنسبة لاحد النصيبين بل بالنسبة لهما
معادل على ذلك ما في الشربلية حيث قال فلهذا لا يقسم حائط وحمام ونحوهما بطلب احدى هما بل
ان يقال في جعل الركن ما ذكر من الكيل ونحوه بحث لانهم اختلفوا في اجرة القسمة على الرؤس
أو الانصباء وافتقوا على ان اجرة الكيل ونحوه على الانصباء شربلية عن المقدسى فلو كان الكيل

(و) صح تسليم الشفعة من (الوكيل)
مطالناى اذا سلم الشفعة او قرع على
المركل انه سلمها فعندى حصة بيجان
في مجلس القاضى ولا بيجان في غيره
وبل ابو يوسف اولاً لا بيجان كيف
كانا ثم رجع وقال بيجان ابن كانا وقال
محمد لا يصح تسليمه بحال ويصح افرازه
في مجلس القاضى ولا يصح في غيره
(كتاب القسمة)
القسمة في الاعيان اسم للاقسام ووجه
الما بعد ان الشفعة شرعت لدفع ضرر
الجوارز فبطلت منعة الملك
القسمة شرعت لأكيل منعه الملك
ويجوز بيع الجوارز ان في الشفعة
كل معنى المبادلة فتقدم ثم القسمة
في الاعيان (هي جمع نصيب شائع في)
نصيب (معين و) هي (تشملى على)
الافراز والمبادلة لا به ما من جزء معين
الا وهو يشتمل على النصيبين فكان
الا وهو يشتمل على احدهما بعينه
ما يتجمع في نصيب احدهما فصار له
كان له وبعده كان لهما حصة فصار له
نحو ما عمتى انه اخذ حق صاحبه
مبادلة من حيث انه اخذ حق صاحبه
في مقابلة حقه وافرار من حيث انه
يقبض حقه ايضا

او الوزن ركنا اختلغا وكان يتعين أن تكون الاجرة على الانصاء كذا بخط شيخنا وأقول يجب بما
 سألني عن الزيلعي من أن الكيل والوزن ان كان للقسم قبل هو على المخلاف (قوله وهو الظاهر في المثل)
 لعدم التفاوت بين اباعه لان ما يأخذ كل واحد منهما من نصيب شريكه مثل حقه صورة ومعنى
 فأمكن ان يجعل عين حقه ولهذا جعل عين حقه في القرض والصرف والسلم زيلعي (قوله كالمكيلات
 الخ) الظاهر أن يقال وهو المكيلات الخ جوى (قوله فبأخذ حظه حال غيبة صاحبه) محله اذا كان المثل
 مقبوضا للشريك أما اذا كان غير مقبوض فلا جوى عن الشلي وفي الدرر عن الحاشية مكيل أو موزون
 بين حاضر وغائب أو بالغ وصغير أو أخذ الحاضر أو البالغ نصيبه نفذت القسمة ان سلم حظ الآخر والالا
 كصبرة بين دهقان وزراع أمره الدهقان بقسمتها فقسم ان ذهب بما أفرز الدهقان ولا فهلك الباقي
 عليهما وان يحظ نفسه والافالالك على الدهقان خاصة الخ (قوله أي في غير المثل الخ) للتفاوت فلا يكر
 ان يجعل كأنه أخذ عين حقه لعدم المعادلة بينهما يقين (قوله ويجبر القاضى الشريك على القسمة في متحد
 الجنس) لان فيه معنى الافراز والمبادلة يجري فيها الجبر اذا تعلق بها حق الغير كالمدينون يجبر على بيع ملكه
 لا يفاء الدين شلي واعلم ان اطلاق قول المصنف ويجبر في متحد الجنس شامل لما اذا كان من ذوات
 الامثال أم لا كافي الزيلعي خلافا لما في الدرر من تقيده بغير المثل (تنبيهه) زرع لهما في أرض
 لهما أراد قسمة الزرع دون الارض وقد سئل لا يجوز لانه مجازفة وهي لا تجوز في الاموال الربوية قاله
 ابن الضياء قال في الشربة لالية وفي الحاشية ما يخالفه وفي الفتاوى الصغرى القسمة ثلاثة أنواع قسمة
 لا يجبر الا في كقسمة الاجناس المختلفة وقسمة يجبر الا في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وقسمة
 يجبر الا في غير المثل كالثياب من نوع واحد والبقر والغنم والخيارات ثلاثة خيار شرط وخيار
 عيب وخيار رؤية ففي قسمة الاجناس المختلفة ثبتت الخيارات الجميع وفي قسمة ذوات الامثال ثبت
 خيار العيب فقط وفي قسمة غير المثل ثبتت خيار العيب وهل ثبت خيار الرؤية والشرط على رواية
 أبي سليمان ثبت وهو الصحيح وعليه الفتوى الخ شربة لالية (قوله أي لا يجبر في غير متحد الجنس) لتعذر
 المعادلة باعتبار خش التفاوت في المقاصد ولو توافقوا جاز لا زال الحق لهم وما في الدرر من قوله لتعذر
 المعادلة بالبعض صوابه المعادلة بالعين كافي الهداية عزمي (قوله ونذب نصب قاسم رزقه من بيت المال)
 لان القسمة تشبه العضاء في رزق منه كما رزق القاضى ابن فرشته وقال في العناية ويجوز للقاضى ان
 ينقسم بنفسه باحزلكن الاولى ان لا يأخذ لان القسمة ليست بقضاء على الحقيقة حتى لا يفترض على
 القاضى مباشرتها وانما الذي يفترض عليه جبر الا في على القسمة الا أن لها شباها بالقضاء من حيث انها
 تستفاد بولاية القضاء فان الاجنبي لا يقدر على الجبر من حيث انها ليست بقضاء جاز أخذ الاجر عليها ومن
 حيث انها تشبه القضاء يستحب عدم الاخذ انتهى ومثله في التبيين وفي الدرر ما يخالفه حيث قال
 ثم ان الاجر هو اجر المثل وليس له فدرمه من فان باشر القاضى بنفسه القسمة فعلى رواية كون القسمة
 من جنس عمل العضاء لا يجوز له أخذ الاجر وعلى رواية كونها ليست منه جاز انتهى قال شيخنا وما في
 مجمع الفتاوى يوافق ما في الدرر (قوله ليقيم بلاجر) لان القسمة من جنس عمل القضاء من حيث
 انه يتم بها قطع المنازعة زيلعي (قوله على المتقاسمين باجر) كان الطاهر ان يقول باجر على المتقاسمين
 كذا بخط شيخنا (قوله أي باجر مقسوم الخ) أشار بهذا التفسير الى ان قوله بعد دظرف مستقر صفة
 لا جوى (قوله بحسب) بفتح السين وسكنها قوم أي بقدر جوى عن الاتقاني (قوله مطلقا)
 الاطلاق في مقابلة التفصيل الا في الذي رواه الحسن عن أبي حنيفة جوى (قوله أي على الجميع)
 وفي بعض النسخ أي على رؤس الجميع قال السيد الجوى أشار بذلك الى ان عموم الاضافة من قبيل
 الكمية لا الكيفية انتهى (قوله وعندهما على قدر الانصاء) وهو رواية عن الامام لانه مؤنة الملك
 فيقدر بقدره كاجرة الكيل والوزن وحفر البئر المشترك وله ان الاجر مقابل بالتميز وأنه لا يتفاوت وربما

(وهو أي الافراز) الظاهر في المثل
 كالمكيلات والموزونات والعديدات
 المتقاربة (فبأخذ) أي أحد الشريكين
 (حظه حال غيبة صاحبه وهي) أي
 المبادلة الظاهرة (في غيره) أي في غير
 المثل كالمحيوانات والعروض (فلا
 يأخذ) أحد الشريكين نصيبه عند
 غيبة صاحبه (ويجبر) القاضى الشريك
 على القسمة (في متحد الجنس) (لا في
 طالب احد الشريكين) (لا في
 غيره) أي لا يجبر في غير متحد الجنس
 (ونذب) للقاضى (نصب قاسم رزقه
 من بيت المال ليقيم بلاجر) (أي
 وان لم ينصب) (فمنصب قاسم رزقه
 على المتقاسمين) (باجر بعد الرزق)
 أي أجور مقسوم بينهم بحسب عدد
 الرزق مطالب أي على الجميع وقد
 عدا راي خيفة وعندهما على قدر
 الانصاء وهو قول الشافعي حتى لو
 كان مال بين اثنين لا حدهما لانه
 ولا نزاع له فالاجر على ما يشاء

يصعب الحساب بالنظر الى القليل لكسور فيه ولا يتصور تمييز قليل من كثير الا بعد النظر فيه ما يتعلق
 المحكم باصل التمييز لان عمل الافراز واقع لما جله بخلاف حفر البئر لان الاجرمقابل بنقل التراب
 وهو يتفاوت والكيل والوزن لا بالتمييز وعمل الكيل والوزن يتفاوت زيلعي ومقتضى قوله والكيل
 مقابل بعمل الكيل والوزن لا بالتمييز وعمل الكيل والوزن يتفاوت زيلعي ومقتضى قوله والكيل
 والوزن ان كان للقسمة قبل هو على الخلاف ان الزاج خلافه وبه صرح انه مستأنى حيث قال والاصح انه
 على قدر الانصباء بخلاف كما في المبسوط (قوله وروى الحسن عن أبي حنيفة ان الاجرة على الطالب
 الخ) لنفعه وضرر الممتنع كما في البرهان (قوله ويقدر القاضي اجرمثله) كيلا يطمع في أموالهم
 (قوله وفي الذخيرة يجوز للقاضي ان يأخذ على القسمة أجرا) يعني اذا باشر القسمة بنفسه (قوله عدلا)
 لانه من جنس عمل القضاة عني (قوله أمنا) لانه يعتمد على قوله فتشترط الامانة لتطمين القلوب عني
 ولواقتصر على ذكر العدالة لا غنا عن ذكر الامانة لان العدالة تستلزمها ومن ثم اقتصر على ما في الوقاية
 حموى عن الشلبي (قوله عالم بالقسمة) أى بكيفية لانها من جنس عمل القضاة كما في الهداية وفي
 التعليل اشعار بان المراد بالوجوب في كلام المصنف الوجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية لان
 ذلك غير واجب في القضاء قهستانى عن الاختيار والحرزانية (قوله ولا يتعين قاسم واحد) لاندلونهين
 لتحكم بماز يادة على اجرمثله درر (قوله ليست اجروه) وفي بعض النسخ يستأجره وصوابه يستأجره
 كذا قيل وتعب بان حذف نون الرفع لغو يرناصب وجازم واجب اذا التفت مع نون التأكيدي وجائز
 بكثرة مع نون الوقاية وجائز بقلة في غير ذلك كقوله عليه السلام لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى
 تحابوا وما ذكره الشارح من هذا الثالث وفي كثير من النسخ يستأجره بالنون (قوله ولا يشترك القسام الخ)
 بضم القاف جمع قاسم كما قاله العيني وكلام الشارح يفيد (قوله أى لا يترك العاصي القسام الخ)
 لثلاث طوائف على مغالاة الاجر فيؤدي الى الاضرار بالناس درر (قوله وعند هذا قسم بينهم) لان البديل
 الملك لانه في ايديهم ولا منازع علم فصار كالمنقول والمشتري ولا منكر لتقوم عليه البيعة ويذكر في كتاب
 القسمة انه قسم باعتبار فهم ليقصر عليهم ولا يتعداهم حتى لا يعتق أمهات أولاده ولا مدبره لعدم
 ثبوت موته في حقهم بخلاف ما اذا كانت القسمة بينة ولا يحنفها ان القسمة قضاء على الميت اذا التركة
 مبقاة على ملكه قبل القسمة حتى لو حدثت ازيادة منها قبل القسمة تنفذ وصاياهم بخلاف ما بعد
 القسمة واذا كانت قضاء على الميت فالأقرار منهم ليس بحجة عليه فلا بد من البيعة وقد أمكن ذلك بجعل
 أحدهم خصما عن الميت وغيره عن أنفسهم واقرار الخصم لا يمنع من قبول البيعة اذا كان في قبولها فائدة
 ألا ترى انه لو ادعى اسان على ميت دين فأقر الوارث به فأقام المدعى بيعة فأنها تبطل لانها ثابتة لدى
 على الميت حتى يقدم على الورثة كلهم ويزاحم الغرماء ولا كذلك اذا كان ثبوته باقرار الوارث فانه
 لا يثبت الا في حقه خاصة وكذا الجواب لو كان مكان الوارث وصي والمسئلة بجعلها بخلاف المنقول لان
 في القسمة فيه نظرا لانه يحشى عليه التلف وفي القسمة حفظ وجعله مضمونا على القابض والعقار محصن
 بنفسه وهو غير مضمون بالقبض فلا حاجة الى قسمة بغير ثبوت والمشتري زال عن ملك البائع قبل
 القسمة فلم تذكر القسمة قضاء على الغير الخ زيلعي واعلم ان قوله وكذا الجواب لو كان مكان الوارث وصي
 يوهم صحة اقرار الوصي بالدين كاقرار الوارث به فلو قال كما قال الديري وكذا الوصي اذا أقر بالدين قبل
 البيعة عليه مع اقراره لبطال اقراره لكان أولى (قوله ويقسم في المنقول الخ) سواء ادعوا شراءه
 أو ملكه أو أراه درر عن صدر الشريعة ومن النقلي البناء والاشجار حيث لم تبدل المنفعة بالقسمة
 وان تبدلت فلا جبر قاله شيخنا (قوله باقرارهم) اتفاقا كما يستفاد من سياق كلام الزيلعي لانه يحشى
 عليه التلف وفي القسمة جعله مضمونا على القابض لانه ليس في القسمة قضاء على الغير وهو السائق زوال
 ملكه بالبيع كما سبق (قوله وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الاصول الخ) مجوز ان يكون في ايديهم

وروى الحسن عن أبي حنيفة ان
 الاجرة على الطالب القسمة دون
 الممتنع وقالوا عليهم ما يقدر القاضي
 اجرمثله كاجر الكتاب وفي الذخيرة
 يجوز للقاضي ان يأخذ على القسمة
 اجرا ولكن المستحب له ان لا يأخذ
 ولو اصابه ولم يرفعوا الامر الى
 القاضي واقتسموا بأنفسهم برأيهم
 القاضي واقتسموا بأنفسهم برأيهم
 حاز الا اذا كان بينهم أصغر فيحتاج
 الى أمر القاضي ورأيه (ويجب ان
 يكون) القاسم (عدلا أمينا على القسمة
 ولا يتعين قاسم واحد) يستأجره دون
 غيره (ولا يشترك القسام) أى لا يترك
 القاضي القسام يشتركون في القسمة
 فلذا كان للقاضي ان يقول لكل
 واحد منهم استبدأت بالقسمة بلا
 استئذان آخر (ولا يقسم العقار بين
 الورثة باقرارهم) انه ميراث لهم من
 فلان مات (حتى يبرهنوا على الموت
 وعدد الورثة) عند أبي حنيفة
 وعندهم ما ينقسم بينهم (ويقسم
 في المنقول) بين الورثة باقرارهم (و)
 يقسم في (العقار المشتري) أى لو حضر كل
 الشريك عند القاضي وفي ايديهم يشار
 وادعوا لهم اشتروه يقسم بينهم باقرارهم
 وروى عن أبي حنيفة في غير رواية
 الاصول ان القاضي لا يقسم العقار
 المشتري بينهم فسوى بين الشراء والارث
 (ودعوى الملك) أى اذا حضره وفى
 ايديهم عقار وادعوا الملك ولم يدع
 كيف اتفق اليهم من ارث او بيع
 وغيره

والملك للغير والاول اصح عني (قوله قسمه القاضي بينهم بقولهم) لانه ليس في القسمة قضاء على الغير فانهم لم يقرروا بالملك لغيرهم عني (قوله وهذه رواية كتاب القسمة) من القدوري كما يعلم من الزيالي في الكلام على شرح قول المصنف ولو برهنا ان العقار الخ (قوله لم يقسمها حتى الخ) لاحتمال ان تكون لغيرهما زيالي (قوله ثم قيل هو الخ) أي المذكور في الجامع الصغير قول أبي حنيفة خاصة لان عنده في الميراث لا يتسم بدون البينة وهذا العقار يحتل ان يكون موروثا وغير موروث فلا يقسم احتياطا وعندهما يقسم في الموروث بدون البينة فهنا أولى شلي عن الاتقاني (قوله وقيل هو قول السكلي) وهو الاصح لان القسمة تكون اما بحق الملك تسميا للمنفعة أو بحق اليد تسميا للحفظ فالاول ممتنع لعدم الملك والثاني غير محتاج اليه لكونها محسنة بنفسها زيالي (قوله ولو برهنا ان العقار الخ) لاحتمال ان يكون لغيرهما وهذه المسئلة بعينها هي المسئلة السابقة وهي قوله ودعوى الملك لان المراد فيها ان يدعوا الملك ولم يذكروا كيف انتقل اليهم ولم يشترط فيها اقامة بينة على انه ملكهم وهو رواية القدوري وشرط ههنا وهو رواية الجامع الصغير فان كان قصدا الشيخ تعيين الروايتين فليس فيه ما يدل على ذلك والافتقار المسئلة مكررة كذا ذكره العيني تبعا للزيالي ونقل شيخنا عن المقدسي انه اجاب بمحمل ما ذكره في الجامع الصغير على ما اذا ذكر انه بأيديهم فقط و برهنا عليه فلا يكون من اختلاف الروايتين لاختلاف الموضوع فلا يرد التكرار انتهى اذ لا يلزم من كون العقار في أيديهم ان يكون الملك لهما لاحتمال ان يكون في أيديهم بطريق الاحارة أو العارية أو الوديعة فيفتقر احدى المسئلتين عن الاخرى ولا يبقى شبهة في اختلاف جوابهما كذا بخط شيخنا ايضا عن عزمي زاده قال قلت انما اشترط اثبات الملك بالبرهان في مسئلة الجامع الصغير ليزول احتمال كون الملك لغيرهما وهذا الاحتمال ثابت في المسئلة التي قبلها وهي دعوى الملك فكان ينبغي اشتراط ثبوت الملك فيها بالبرهان أيضا ليزول هذا الاحتمال قلت انما لم يشترط اثبات الملك في المسئلة الاولى لان الاصل في الاملاك ان تكون في يد الملاك اذ من في يده شيء يقبل قوله انه ملكه ما لم ينزعه غيره فيعتبر هذا الظاهر وان احتمل ان يكون ملك الغير لانه احتمال بلا دليل بخلاف مسئلة الجامع لانها لما أعرضنا عن ذكر الملك مع الحاجة الى بيانه اذ طلب القسمة من القاضي لا يكون الا بالملك فلما استلزمنا دل على ان الملك ليس لهم فتأكد الاحتمال السابق فلا يقبل قولهما بعد ذلك الا باقامة البينة ليزول هذا الاحتمال كذا ذكره الدرر وقوله من في يده شيء الى قوله ما لم ينزعه غيره ليس المراد مجرد النزاع بل بغير اقامة البينة والا كان القول لذى اليد (قوله والدار في أيديهم ومعهم) قيل انه سهو والنسواب في أيديهم ومعهم كما في بعض النسخ وأجيب بان المراد بالجمع التثنية على حد قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وتعقب بأن فيه لبسا بخلاف الآية والجواز عندنا من اللبس وأقول القرينة على ارادة التثنية ما سياتي من انه لا يقسم اذا كان العقار في يد الوارث الى هذا أشار في العناية حيث قال أطلق الجمع وأراد المثنى لانه لو كانت في أيديهم لكان البعض في يد الغائب ضرورة وقد ذكر بعد هذا انه اذا كان في يد الوارث الغائب أو شيء منه لم يقسم انتهى فدعوى اللبس ممنوعة (قوله قسم الدار) ولا بد من اقامة البينة على أصل الميراث في هذه الصورة عنده أيضا بل أولى لان في هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير وعندهما يقسم بينهم باقراره وعزل حق الغائب والصغير ويشهدانه قسمهما بينهم باقرار البكار المحضوران والغائب والصغير على حجة درر (قوله ونصب وكيل أو وصي الخ) نظر للصغير والغائب (قوله أي نصيب الصبي) يعني الحاضر اذ لو كان غائبا لا ينصب عنه وصيا لانه اذا كان غائبا لا تصح الدعوى عليه فلم توجه الجواب عليه والوصي انما ينصب ليحيب خصمه نهاية وشرح الجمع لابن الضياء لكن في الشرنبلالية عن المقدسي قال انه منقوض بالغائب البالغ وفي شرح المحوى انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا وأما اذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف فانه ينصب وصيا عن الغائب وتسمع البينة عليه وتقسم الدار كما في المفتاح انتهى

قسمه القاضي بينهم بقولهم دون البينة وهذه رواية كتاب القسمة وفي الجامع الصغير ارض ادعاهما رجلان واقاما البينة انهما في أيديهما واراد القسمة لم يقسموا حتى يعيما البينة خاصة وقيل ثم قيل هو قول أبي حنيفة خاصة بخلاف هو قول السكلي وهو الاصح (ولو برهما المنقول حيث يجب قسمته) لم يقسم حتى ان العقار في أيديهما حضر وارثان برهنا انه لهما ولو وعدا الورثة والدار (و برهنا على المرت وعدها الوصي في أيديهم ومعهم وارث غائب أو وصي قسم الدار) (و لكن) نصب وكيل (أو وصي يقبض نصيب الغائب أي نصيب الصبي يقبض نصيبه) أي الذين حضروا عند (ولو كانوا) أي الذين حضروا عند (مشتريين) القاضي وفي أيديهم عقار (مشتريين) واقاموا البينة على الشراء (وغاب احداهم

وأوجب عما ذكره في الشريعة لآلية من النقص بان اشتراط حضور الصغير للنصب خاص بما اذا كان الوارث
الحاضر واحدا كما سبأني لا فيما اذا كان الحاضرين اثنين كما هنا وبذلك يحصل التوفيق وفي كلام الزيلعي
من شرح قول المصنف أوحضر وارث واحد ما يشير الى ذلك ويوضحه ان نصب الوصي هنا انما هو لقبص
نصيب الصغير لا لتعجيج الدعوى وجواز القسمة لان ذلك موجود قبل النصب يجعل أحدا الوارثين
الحاضرين خصما عن الميت والثاني خصما عن نفسه وعن سائر الورثة فلم يلزم القضاء على العايب بخلاف
ما اذا كان الحاضر واحدا انتهى (قوله أو كان العاقر في يد الوارث) الغائب في المسئلة السابقة كما ذكره
العيني وكذا اذا كان بعضه في يده والباقى في يد الحاضر وكذا اذا كان في يده مودعه ولا فرق بين إقامة
البينة وعدمها في الصحيح وفي بعض روايات المبسوط وغيره اذا أقام الحاضر ون البينة على المرتب وعدد
الورثة يقسم زيلعي (قوله لم يقسم في المسائل الثلاث) أما عدم جواز القسمة اذا برهن واحد فلا بد ليس
معه خصم وهو ان كان خصما عن نفسه فليس أحد خصما عن الميت وعن الغائب وان كان خصما عنهما
فليس أحد يخصمه عن نفسه ايقيم البينة عليه بخلاف ما لو كان الحاضر من الورثة اثنين حيث يكون
القسمة قضاء بخصرة المتخاصمين واما اذا شرعوا غاب أحد منهم فللفرق بين الارث والشراء فان ملك
الوارث ملك خلافة حتى يرد بالعيب على بائع المورث ويرد عليه بالعيب أى ما يبايه مورثه ويصير معرورا
بشراء المورث حتى لو وطئ أمة اشتراها مورثه فولدت فاستخدت رجع الوارث على بائع ورثته بمنه وقيمة
الولد للغرور من جهته فانتصب أحد خصما عن الميت وبما في يده والا شرع نفسه فصارت القسمة
قضاء بخصرة المتخاصمين وأما الملك الثابت بالشراء لكل واحد منهم فذلك جديد بسبب بشره في نصيبه
ولهذا لا يرد بالعيب على بائع بآئعه فلا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب فينتد بكون البينة في حق
الغائب قائمة بالاخصم فلا تقبل وأما فيما اذا كان العاقر مع الوارث الصغير والغائب أو شئ منه فلان
هذه القسمة قضاء على الغائب أو الصغير الحاضر باخراج شئ مما كان في يده عن يده بالاخصم حاضر
عنهما كذا في الدرر بحذف قوله أما في الأول وأما في الثاني وأما في الثالث لان متابعة صاحب الدرر
عليه لآلية النسبة لكلام الأكثر لان الأول من كلام الدرر هو الثالث من كلام الأكثر والثاني
من كلام الدرر هو الأول من كلام الأكثر والثالث من كلام الدرر هو الثاني من كلام الأكثر ومنه تعلم الخلل
في كلام السيد المحوى لان ما ذكره بجملة كلام صاحب الدرر وان لم يعزه اليه فكان عينا لان ما به
في ذلك أو يبدل الثاني بالأول والثالث بالثاني (قوله وان تضرر الكل لم تقسم الا برضاهم) لان
الجمهر على القسمة لكل المنفعة وفي هذا فتوى ما عود على موضوعها بالخصم وتخويز بالتراضى لان الحق
لهم درر ببق ان يقال ظاهر قول الشارح لم تقسم الغاضى الا برضاهم ان الغاضى يباشر القسمة في هذه
المحالة وهو مخالف لما في الزيلعي حيث قال وليكر الغاضى لا يباشر ذلك وان طلبوا منه لان الغاضى
لا يشتغل عمالا فائدة فيه ولا سيما اذا كان فيه اضرار واضاعة مال لا حرام ولا يمنعهم الخ (قوله أى
لا يطلب صاحب العليل) لا بد لفائدة له فهو منع (قوله وذكر الجصاص على عكس هذا) لان
صاحب الأكثر يطلب ضرر صاحبه وصاحب العليل يرضى بضرر نفسه ليكر قال الاقناني ولنا
في هذا النقل عن الجصاص نظر لانه ذكر في شرحه ما ذكره الجصاص في أدب الغاضى بعينه ولم يذكر
خلافه وكذا في شرح الطحاوى ذكر ما ذكره الجصاص ولم يذكر خلافه أيضا قال المحوى وأقول عدم
ذكر الجصاص ما نقل عنه فيماد كرم الكتابين لا يقتضى عدم صحة نسبه اليه بحوار ان يكون
ذكر ذلك في كتاب آخر او ذكر ذلك في الاملاء خصوصاً والنقلون أئمة تنسب اليه وأقول يؤيد كلام
الاقناني ما نقله في حاشية الشارح عن اللؤلؤ الحى ان الدارنقسم يطلب صاحب الأكثر انما قالوا كان
للجصاص خلاف لما ادعى الاتفاق (قوله وذكر الجصاص الخ) قال في الحاشية وهو اختاره وهاهنا
وعليه الفتوى وقال في الكافي ما ذكره الجصاص أصح وفي الدخيرة وعليه الفتوى كذا في الدرر فتد

أو كان العاقر في يد الوارث الغائب
أو يدا الطفل (أو حضر وارث واحد)
وبرهن على المرتب وعدد الورثة والدار
في يده ومعه وارث غائب أو وصي
(المقسم) في المسائل الثلاث (وفسيم)
المدعى المال المشترك (بطلب أحدهم)
لواضع كل أى كل واحد من الشركاء
(بنسبه) بعد القسمة (أو ان تضرر
الكل لم تقسم) المدعى (الا برضاهم
وان اشفع البعض وتضرر البعض
لأنه خطبه قسم بطلب زى الكبر
فقط أى لا يطلب صاحب العليل
كذا ذكره الجصاص رحمه الله وذكر
الجصاص رحمه الله على عكس هذا
وذكر الجصاص رحمه الله في مختصره ان
أجر صاحب العليل تقسم القسمة
وما ذكره الجصاص رحمه الله أصح

اختلف الترجيح قال في الدرر اكن المتون على الاول فعليه المعول (قوله وتقسيم العروض من جنس واحد)
لان اعتبار المعادلة في المنفعة والمساوية ممكنة عند اتحاد الجنس زيلبي (قوله ولا يقسم الجنسين) اذ لا
اختلاط بينهما ما لا يقسم القاضى الاجناس المختلفة قسمة جمع بان يجمع نصيب أحدهم في الابل
والآخر في البقر لما في ذلك من تقويت جنس المنفعة على الآخر لان قبل القسمة كان له المنفعة في الجنسين
جميعا وبعد القسمة فأت منفعة أحدهما فلم تقع القسمة تمييزا بل معاوضة وهي لا تجوز بالاتراض فان
قبل شرط صحة القسمة ان ينتفع بالقسوم كما كان قبل القسمة قلت ذلك شرط الجبر عليها لا شرط للقسمة
بالتراضى ولا يقسم الا وافي لانها بالصناعة التحقت بالاجناس المختلفة وتقسيم الثياب المروية لا اتحاد الجنس
ولا يقسم ثوبا واحدا لان الثوب الواحد قد يختلف طرفاه في الجودة والرداءة وقد يكون ذا علم حتى لو لم يكن
كذلك قسمه وعلل في غاية البيان عدم جواز القسمة في الثوب الواحد بان فيه اتلاف جزء منه قال فلا
يجوز للقاضى فعله فان تراضيا لم يفعله القاضى أيضا لما فيه من اتلاف المال ولكنهما يقسمانه بأنفسهما
وكذا لا يقسم الثوبين اذا اختلفا بقيمة بخلاف ثلاثة اوثاب اذا جعل ثوب بشوبين أو جعل ثوب وربع ثوب
بثوب وثلاثة ارباع ثوب لانه قسمة للبعض دور البعض وذلك جائز هداية وشرحها للدري (قوله
فيقسم كل مكيل وموزون الخ) بان يجعل البعض لواحد والبعض الآخر لآخر لا اتحاد المقصود فتقع تمييزا
فلك القاضى الجبر فيها (قوله والابل بانفرادها) فلا يجمع نصيب أحدهم في الابل خاصة ونصيب الآخر
في الغنم خاصة فهستاني (قوله ولا يقسم شاة وبغيرها ثوبا وبرذونا وجارا) كذا في نسخة شيخنا بخطه
وفي النسخة التي كتب عليها السيد المحوى وقع العطف فيها با وفلهذا قال والصواب العطف بالواو (قوله
أو بغيرها الخ) لان المراد انه لا يقسم ماذ كر بالتداخل بأن يدخل بعض الجنس في الجنس الآخر (قوله
ولا الجواهر مطلقا) الاطلاق في مقابلة التفصيل الا في جوى أى لا يقسمها جبر الفخس التفاوت فيها
عنى ولان جهالة الجواهر اخفى من جهالة الرقيق ولهذا التزوج على اولوة أو يا قوتة أو خالع عليها
لا تصح التسمية ولو تزوج أو خالع على عبد يصح فأولى ان لا يجبر على القسمة درر (قوله والرقيق عند أبي
حنيفة) أى لا يقسم الرقيق لتفاوت المعانى الباطنة كالذهن والكفاية فتعذر الاقرار فلا يكون
قسمة بل مبادلة ولا جبر فيها بخلاف سائر الحيوانات لقلة التفاوت عند اتحاد الجنس الا ترى ان الذكر
والانثى من بنى آدم جنسان ومن سائر الحيوانات جنس واحد حتى لو شترى شخصاً على انه عبد فظهر انه
أمة لم ينعقد البيع زيلبي وابن فرشته ثم الظاهر من اطلاق كلام المصنف والشارح انه لا جبر على
قسمة الرقيق عند أبي حنيفة مطلقا سواء كان مع الرقيق شئ آخر تصح فيه القسمة جبراً كالغنم والياب
أولا وليس كذلك على الاظهر كما في الدرر على ان العنى ذكر انه ان كان مع الرقيق شئ آخر مما يقسم
جازت القسمة في الرقيق تبعاً لغيرهم بالاجماع (قوله وعندهما يقسم الرقيق) لان التفاوت في الجنس
لواحد لا يمنع القسمة كما في الابل والغنم ولهذا يقسم الرقيق في الغنم بين الغنمين وللإمام ان التفاوت في
الرقيق فاحش لان منهم من يصلح للامانة ويعتمد على كلامه ويحسن التجارة وغيره من الصنائع
كالكتابة ومنهم من لا يصلح لشيء منها بخلاف سائر الحيوانات لان الانتفاع بها لا يختلف الا سيرا فيغفر
في القسمة وقسمة الغنائم تجرى في الاجناس فلا ترد لان حق الغنمين تعلق بالمساوية دون العين حتى كان
للإمام ان يبيع الغنائم ويقسم ثمنها بينهم بخلاف غير الغنائم اذ ليس له يبيع ملك غيره الا بذنه فامتنع
القسمة فيه لانها مبادلة زيلبي وهذا الخلاف فيما اذا كان الرقيق ذكورا فقط او انثى فقط وأما اذا كانوا
مختلطين بين الذكور والاناث لا يقسم بالاجماع عنى ولا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع
كل بالمهاية ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم وكذا كتاب ذو مجادات كثيرة ولو تراضيا ان تقوم الكتب
ويأخذ كل بعضها بالقيمة حازوا لا در عن الجوهرة وفيه عن التشارخانية دارا وحانوت بين اثنين
لا يمكن قسمتها شاجرافيه فقال أحدهما لا كرى ولا أنتفع وقال الآخر أريد ذلك أمر القاضى بالمهاية

(ويقسم) القاضى (العروض) حال
كونها (من جنس واحد) جبراً (ولا
يقسم الجنسين) جبراً فيقسم كل مكيل
وموزون كبيراً وقليلاً والمعدود
المتقارب وتب الزهوب والفضة وتب
المكيد والنجاس والابل بانفرادها
والبقر والغنم بانفرادها ولا يقسم
شاة وبغيرها ثوبا وبرذونا وجارا
(ولا) يقسم (الجواهر) مطلقاً
(والرقيق) عند أبي حنيفة رحمه الله
وعندهما يقسم الرقيق كالأثني
فقد قيل اذا اختلف الجنس كالأثني
والباقي لا يقسم وقيل لا يقسم
الكتاب منها

ويقسم الصغار (و) لا يقسم (الحمام والبئر والرحي) وكل ما لا ينتفع به بعد القسمة (الابرضاهم) يتعلق بالمسائل الست (دور مشتركة اودار
وضيعة اودار وحانوت قسم كل) واحده منها (على حدة) (على مثلا مسكنين) ٣٥١

ثم يقال لمن يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فاعلق الباب انتهى (قوله ويقسم الصغار)
وقيل المتعد بالجنس كما في الهداية وفيه اشعار بأنه لا يقسم الدرة الواحدة لانه لا يقسم ما يحتاج في قسمته
الى كسر او قطع او شق بضره قهستانى عن المحيط (قوله الابرضاهم) أى برضا الشركاء لمافيه من
الحاق الضرر بهم عني (قوله قسم كل واحد منها على حدة بينهم الخ) لان المقصود من الدور مختلف
باختلاف الحال والمجيران والقرب الى المسجد والماء اختلافا فاحشا فلا يمكن التعديل في القسمة
فلا يجوز جمع نصيب واحد منهم في دار الا بالتراضى وأما الدار والضبعة أو الدار والمحانوت فلاختلاف
الجنس زبلى ولواكتفى بما سبق من قوله ولا يقسم الجنس لكان أحصر قهستانى فان قلت في الاكتفاء
بقوله ولا يقسم الجنس نظر بالنسبة للدور قلت أشار القهستانى الى انها وان تعد جنسها لكان حكم
الاجناس المختلفة على ان الزبلى صرح بأنها أجناس مختلفة عند الامام (قوله وقالان كانت الدور الخ)
الظاهر ان المراد بالجمع ما فوق الواحد فلا يشكك بقوله لا يجتمعان (قوله لا يجتمعان في القسمة) أى
لا يشمان قسمة جمع والجملة جواب الشرط حموى وكان الظاهر ان يقول الشارح بدل قوله لا يجتمعان الخ
لا يجتمعان (قوله كما هو مذهبه) أى مذهب الامام عني ان عدم قسمة الجمع فيما اذا كان الداران
في مصرين محل اتفاق حموى ثم الاتفاق بالنسبة لما رواه هلال فلا ينافى ما سبق من قوله وعن
محمد انه يقسم احدهما في الاخرى الخ اذ سياق كلام الشارح يقتضى ان الدور في مصرين تقسم قسمة جمع
على هذه الروايات (قوله ثم بقي ههنا ثلاثة فصول) صوابه فصلان لان فصل الدور قد تقدم حموى
(قوله فالدور عنده لا تقسم قسمة واحدة) أنه لا تقسم قسمة جمع بل قسمة فرد وقيل هذا لئلا يولى
لأن في الجوز قهستانى (قوله ويصور القاسم الخ) قال في العناية اذا نزع القاسم في القسمة
ينبغي ان يصور ما يقسمه أى يكتب على كاعده ان فلانا نصيبه كذا وفلانا نصيبه كذا ليتمكن
حفظه ان أراد رفع تلك الكاعده الى القاضي ليتولى الاقراء بينهم بنفسه (قوله ويعدله) بالبدال
المهمل أى يسويه على سهام القسمة ويروي ويعزله بازاء أى يقطعه بالقسمة عن غيره عني
(قوله ويذره) شامل للبناء لقول الزبلى ويذره ويقوم البناء لان قدر المساحة يعرف بالذرع
والمسالية بالتقويم ولا بد من معرفتها ليتمكن التسوية في المسالية ولا بد من تقويم الارض وذرع البناء
انتهى كذا في الشرنبلالية (قوله حاجته اليه في الاخرة) بوزن فعله ووقع في بعض النسخ في حق
الاخرى والصواب هو الاول حموى (قوله ويفرز الخ) لتكامل المعفعة والايبي لنصيب بعضهم يتعلق
بنصيب الاخر وهذا بيان الافضل وان لم يفرزه أو لم يمكن جاز كذا في الزبلى وغيره كالتداية وفيه تأمل
مع ما سبق من قوله وان قسموه حدهم ميل أو نربق في ملك الاخر صرف عنه ان أمكن والا
فصحت واعلم ان في طريق الدار والارض يكفي مرور رجل وثور ولا يشترط مرور المحولة والجملة
قهستانى (قوله ويكتب أسماءهم) ويجعلها باطات ونطوى كل بطاقة ويجعلها شبه البندقة ويدخلها
في طين ثم يخرجها فاذا نشفت يدلكها ثم يجعلها في وعاء وفى كفه ثم يخرج واحد بعد واحد عني (قوله
ويقرع) فان قلت تعليق الاستحقاق بالقرعة قار وهو حرام قلت لان السلم فان الاستحقاق كان ثابتا
قبلها وانما يصير اليها تطيب قلوبهم كالقرعة بين النساء للسفر واللبداء في القسم وهذا ليس بقمار وانما
القرار اسم لما يأخذون به شيئا لم يكن لهم قبل ذلك لامل هذه فانها مشروعة كما أخبر الله تعالى بحكاية
عن يونس وزكر باعليه السلام عني في قوله تعالى وان يونس لمن المرسلين اذ ابق الى الفلك
المنصور السفينة المملوءة حين غاصب قومه لما لم ينزل بهم العذاب الذي وعدهم به فرب السفينة
فوقفت في لجة البحر فقال الملاحون هنا عبد آبق من سيده ظهره القرعة فساهم قارع اهل السفينة
فكان من المدحضين المغلوبين بالقرعة والقوة في البحر فالتقمة المحوت ابتلعه وهو ما لم أى آت بما يلام
عليه من ذهابه الى البحر وركوبه السفينة بلا اذن من ربه وقوله تعالى ذلك المذكور من أمر زكريا

ثم يقال لمن يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فاعلق الباب انتهى (قوله ويقسم الصغار)
وقيل المتعد بالجنس كما في الهداية وفيه اشعار بأنه لا يقسم الدرة الواحدة لانه لا يقسم ما يحتاج في قسمته
الى كسر او قطع او شق بضره قهستانى عن المحيط (قوله الابرضاهم) أى برضا الشركاء لمافيه من
الحاق الضرر بهم عني (قوله قسم كل واحد منها على حدة بينهم الخ) لان المقصود من الدور مختلف
باختلاف الحال والمجيران والقرب الى المسجد والماء اختلافا فاحشا فلا يمكن التعديل في القسمة
فلا يجوز جمع نصيب واحد منهم في دار الا بالتراضى وأما الدار والضبعة أو الدار والمحانوت فلاختلاف
الجنس زبلى ولواكتفى بما سبق من قوله ولا يقسم الجنس لكان أحصر قهستانى فان قلت في الاكتفاء
بقوله ولا يقسم الجنس نظر بالنسبة للدور قلت أشار القهستانى الى انها وان تعد جنسها لكان حكم
الاجناس المختلفة على ان الزبلى صرح بأنها أجناس مختلفة عند الامام (قوله وقالان كانت الدور الخ)
الظاهر ان المراد بالجمع ما فوق الواحد فلا يشكك بقوله لا يجتمعان (قوله لا يجتمعان في القسمة) أى
لا يشمان قسمة جمع والجملة جواب الشرط حموى وكان الظاهر ان يقول الشارح بدل قوله لا يجتمعان الخ
لا يجتمعان (قوله كما هو مذهبه) أى مذهب الامام عني ان عدم قسمة الجمع فيما اذا كان الداران
في مصرين محل اتفاق حموى ثم الاتفاق بالنسبة لما رواه هلال فلا ينافى ما سبق من قوله وعن
محمد انه يقسم احدهما في الاخرى الخ اذ سياق كلام الشارح يقتضى ان الدور في مصرين تقسم قسمة جمع
على هذه الروايات (قوله ثم بقي ههنا ثلاثة فصول) صوابه فصلان لان فصل الدور قد تقدم حموى
(قوله فالدور عنده لا تقسم قسمة واحدة) أنه لا تقسم قسمة جمع بل قسمة فرد وقيل هذا لئلا يولى
لأن في الجوز قهستانى (قوله ويصور القاسم الخ) قال في العناية اذا نزع القاسم في القسمة
ينبغي ان يصور ما يقسمه أى يكتب على كاعده ان فلانا نصيبه كذا وفلانا نصيبه كذا ليتمكن
حفظه ان أراد رفع تلك الكاعده الى القاضي ليتولى الاقراء بينهم بنفسه (قوله ويعدله) بالبدال
المهمل أى يسويه على سهام القسمة ويروي ويعزله بازاء أى يقطعه بالقسمة عن غيره عني
(قوله ويذره) شامل للبناء لقول الزبلى ويذره ويقوم البناء لان قدر المساحة يعرف بالذرع
والمسالية بالتقويم ولا بد من معرفتها ليتمكن التسوية في المسالية ولا بد من تقويم الارض وذرع البناء
انتهى كذا في الشرنبلالية (قوله حاجته اليه في الاخرة) بوزن فعله ووقع في بعض النسخ في حق
الاخرى والصواب هو الاول حموى (قوله ويفرز الخ) لتكامل المعفعة والايبي لنصيب بعضهم يتعلق
بنصيب الاخر وهذا بيان الافضل وان لم يفرزه أو لم يمكن جاز كذا في الزبلى وغيره كالتداية وفيه تأمل
مع ما سبق من قوله وان قسموه حدهم ميل أو نربق في ملك الاخر صرف عنه ان أمكن والا
فصحت واعلم ان في طريق الدار والارض يكفي مرور رجل وثور ولا يشترط مرور المحولة والجملة
قهستانى (قوله ويكتب أسماءهم) ويجعلها باطات ونطوى كل بطاقة ويجعلها شبه البندقة ويدخلها
في طين ثم يخرجها فاذا نشفت يدلكها ثم يجعلها في وعاء وفى كفه ثم يخرج واحد بعد واحد عني (قوله
ويقرع) فان قلت تعليق الاستحقاق بالقرعة قار وهو حرام قلت لان السلم فان الاستحقاق كان ثابتا
قبلها وانما يصير اليها تطيب قلوبهم كالقرعة بين النساء للسفر واللبداء في القسم وهذا ليس بقمار وانما
القرار اسم لما يأخذون به شيئا لم يكن لهم قبل ذلك لامل هذه فانها مشروعة كما أخبر الله تعالى بحكاية
عن يونس وزكر باعليه السلام عني في قوله تعالى وان يونس لمن المرسلين اذ ابق الى الفلك
المنصور السفينة المملوءة حين غاصب قومه لما لم ينزل بهم العذاب الذي وعدهم به فرب السفينة
فوقفت في لجة البحر فقال الملاحون هنا عبد آبق من سيده ظهره القرعة فساهم قارع اهل السفينة
فكان من المدحضين المغلوبين بالقرعة والقوة في البحر فالتقمة المحوت ابتلعه وهو ما لم أى آت بما يلام
عليه من ذهابه الى البحر وركوبه السفينة بلا اذن من ربه وقوله تعالى ذلك المذكور من أمر زكريا

فهو المحرر آن من الاول وان خرج اسم صاحب النصف فله ثلاثة اجزاء من الاول وان خرج اسم صاحب النصف او لاهل الجوز الاول

ومريم من أنباء الغيب أخبار ما غاب عنك نوحيه الملك يا محمد وما كنت لديهم - ماذيلقون أقلامهم
في المساء يفترون ليظهر لهم أيهم يكفل لربي مريم وما كنت لديهم - ماذيختصمون في كفالتهما فاعرف
ذلك فتخبر به وانما عرفت من جهة الوحي كذا بخط شيخنا عن المجلاين (قوله ولا يدخل في القسمة
الدراهم) لانه لا شركة فيها ولان بعضهم يصل الى عين المال المشترك في الحال ودراهم الآخر في الزمة
فيختشي عليها التوى وقول اذ يلي ولان الجنس المشترك لا يقسم فاطنك عند عدم الاشتراك يفيد
عدم ادخال الدراهم في القسمة مطلقا سواء كانت الدراهم مشتركة أم لم تكن فتقيد السارح بالدراهم
التي ليست بمشتركة اتفاقا كتمقييد التنوير بالدراهم التي ليست من التركة الى هذا أشار شيخنا (قوله
الابرضاهم) فلو كان أرض وبناء او منقول قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث بر من العرصه
بمقابله البناء فان بقي فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل دراهم للضرورة واستحسنه في الاختيار در
(قوله الا اذا تعذر الخ) بان لم تف العرصه بقيمة البناء (قوله ولا حدهم مسيل) أي محل لاسالمة
المطرحوى (قوله صرف المسيل والطريق عنه) أي عن ملك الاخر ان يمكن تحقيقا لمعنى القسمة
وهو قطع الاشتراك عني (قوله فسخت القسمة بالاجماع) لاختلافها فقسمتها على وجه يتمكن
كل منهما ان يجعل لنفسه مسيلا ومطرا يقالان المقصود لا يتم باستطراق الغير في أرضه وتسييله ما في
أرض غيره (قوله ترك الممر الخ) جواب اذا اي فيكون حقها في نصيب الآخر كما في الشر بنبلالية (قوله
سفل له علو) يعني بيت فوقه بيت وهما مشتركان بين اثنين عيني والسفل بضم السين وكسر هاء والسفل
بالضم والسفل بالسفل بالفتح والسفالة بالضم ضد العلو بضم العين وكسر هاء وبالضم والتشديد مختار صحاح
(قوله وعلو مجرد الخ) فان قيل كيف يقسم العلو مع السفل قسمة واحدة عند أبي حنيفة مع ان البيوت
المتفرقة لا تقسم عنده قسمة واحدة اذ لم تكن في دار واحدة قلنا موضوع المسئلة أنهما كانا في دار واحدة
وان كانا في دارين فهو محمول على ما اذا تراضيا على القسمة لكن طلبا من القاضي المعادلة فعند أبي حنيفة
القسمة على هذا الوجه جائزة يدرى في التكملة (قوله وقسم بالقيمة) لان السفل يصلح لما لا يصلح له العلو
كالبئر والسرداب والاصطبل فصارا كالجنسين فلا يمكن التعديل الا بالقيمة عيني (قوله وعليه الفتوى)
وبدقالت الثلاثة (قوله وعددهما يقسم بالذرع) لان القسمة بالذرع هي الاصل في المذروع زيلعي
وبيان ذلك في سفل بين رجلين وعلو من بيت آخر بينهما اراد اقسمة بينهما يقسم البناء بالقيمة بلا خلاف وأما
العرصة فتقسم بالذرع عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد بالقيمة ثم اختلف أبو حنيفة وأبو يوسف
في كيفية القسمة فعند أبي حنيفة ذراع بذراعين على الثلث والثلثين وعند أبي يوسف ذراع بذراع ولو
كان بينهما بيت نام علو وسفل وعلو من بيت آخر فعند أبي حنيفة يحسب كل ذراع من العلو والسفل
بثلاثة أذرع من العلو ارباعا عنده لما ذكرنا من الاصل فكانت القسمة ارباعا وعند أبي يوسف ذراع من
السفل والعلو بذراعين من العلو لا سواء السفل والعلو عنده فكانت القسمة اثلاثا ولو كان بينهما بيت
نام سفل وعلو وسفل آخر فعند أبي حنيفة يحسب كل ذراع من السفل والعلو بذراع ونصف من السفل
وذراع من سفل البيت التسام بذراع من الآخر وذراع من علوه بنصف ذراع من السفل الآخر وعند أبي
يوسف ذراع من التسام بذراعين من السفل شربلالية عن البدائع (قوله قيل أجاب كل منهم على عادة
أهل زمانه) فالامام اجاب بناء على ما شاهد من عادة أهل الكوفة في اختيارهم السفل على العلو وأبو
يوسف سوى بناء على عادة أهل بغداد ومحمد اجاب على ما شاهد من اختلاف العادة (قوله وقيل هو
اختلاف على الدليل) فوجه قول الامام أن العلو يفتوت السفل ولا يفتوت السفل بفتوته فتكون
منفعة السفل ضعف منفعة العلو ووجه قول أبي يوسف أن المقصود منهما السكنى وهما متساويان فيها
ووجه قول محمد أن منفعة السفل والعلو متفاوتة بحسب الاوقات ففي الصيف يختار العلو وفي الشتاء
السفل فلا يمكن التعديل فتقسم بالقيمة ابن فرشته (قوله سواء كان باجوا وبغير أجر) وسواء شهدا على

(ولا يدخل في القسمة الدراهم) التي ليست
بمشتركة لغيرها نقصان بعض الانصاء (الا
برضاهم) كما اذا كانت دار بين جماعة فذهبوا
وفي نصيب واحد فضل بناء فأراد أحدهم ان
يكون عوض البناء دراهم وأراد آخر ان يكون
عوضه من الأرض لامن الدراهم فانه لا يكف
عوضه من البناء في نصيبه ان يريد بازاء البناء
الذي وقع البناء في نصيبه ذلك (وان
الدراهم الا اذا تعذر في نقد للتقاضى ذلك وان
قسم بينهم) ولا حدهم مسيل (المسيل
الا حرم بشرط في القسمة صرف المسيل
والطريق عنه) أي عن ملك الاخر ان
يمكن تحقيقا لمعنى القسمة (فسخت القسمة
امكن والا) أي وان لم يمكن (ففسخت القسمة
قوله لم بشرط صفة كل واحد من الممر
والطريق في سفل له علو وسفل مجرد
والمسيل على حالهما (سفل له علو وسفل
بان كان السفل مشتركا والعلو غيرهما لا
مجرد) بان كان العلو مشتركا والسفل
(فوم كل واحد منها) على حدة وقسم بالقيمة
ولا يعتبر بغير ذلك وهو القسمة بالذرع والفتوى
عند محمد ادرجه الله تعالى وعليه الفتوى
وعندهما يتقسم بالذرع ثم اختلفا في كيفية
القسمة قال أبو حنيفة رجه الله بحسب في القسمة
ذراع من السفل بذراعين من العلو وقال أبو
يوسف ذراع بذراع وقيل أجاب كل واحد منهم
على عادة أهل زمانه وأهل باده وقيل هو
اختلاف على الدليل (وتقبل شهادة القاسمين
مطلقا سواء كان باجرا وبغير أجر) ان اختلافه
أي اذ قسمت الدار والأرض بين الورثة
او المشترين فأنكر بعضهم ان يكون استوفى
نصيبه فشهد القاسمان اللذان تولوا القسمة
انه استوفى نصيبه تقبل شهادتهما عندهما

وعند محمد والشافعي لا تقبل وهو قول أبي يوسف وأبو ذر كذا خصاف
قول محمد مع قوله وقاسم القاضي
وغيرهما سواء وقال بعض المشايخ إذا
قسم بأجر لا تقبل بالاجماع والأصح
أنه يقبل وإنما قيد بقوله القسمين لأنه
لو شهد قاسم وحده لا تقبل بالاجماع
(ولو ادعى أحدهم أن من نصيبه
شيئا في يد صاحبه) المحال أنه
(قد أقر) المدعى (بالاستيفاء
لم يصدق) فلم تفسخ (الابينة) وإن لم
تقم البينة استخلف الشركاء فنحل
منهم جمع بين نصيب الناكل والمدعى
في قسم بينهما على قدر نصيبهما قالوا
ينبغي أن لا تقبل دعواه أصلا لأنه
متناقض لأنه أقرب بالاستيفاء وأبعد
عبارة عن قبض حقه كاملا فإذا زعم
أن ما أصابه شيئا في يد صاحبه يكون
متناقضا مبطلا للدعوى والشهادة
(وإن قال استوفيت) أنا حتى (و)
لكن (أخذت) أنت مني (بعضه)
وانكر شريكه (صدق خصمه بحلفه)
أي مع يمينه (وإن لم يقر بالاستيفاء)
وادعى أن ذا حظه ولم يمسك (لم يصيب
إلى وكذبه شريكه) في مقدار
النصيب (فخالفاً وخصم القسمة
ولو ظهر - رغب فاحش) بأن كان
ما يدعى من مقدار الغلط لا يدخل
تحت تقويم المتقنين (في القسمة
تفسخ) القسمة مطلقاً سواء كانت
القسمة بقضاء القاضي أو بالتراضي
كذا ذكره قاضيان رحمهما الله وقيل
إذا قسم بالتراضي لا تفسخ وإنما قيد
بقوله فاحش لأنه إذا كان يسيراً
لا تفسخ كذا في الذخيرة (ولو
استحق) بعد القسمة (بعض شائع من
حظه) بأن كان نصف الدار في يده
مثلاً واستحق نصف ما في يده (رجع
بقسطه) أي

القسمة لا غير ابتداء ثم قال لا بعد ذلك نحن قسمنا أو شهدنا على قسمة أنفسهما من الابتداء على الصحيح كذا
في الشرع بل لا يلية عن التنازع قال وعلى هذا تقبل شهادة القسامين إذا كان المنكر حاضراً حال الوزن
والتسليم كما في الفتاوى انتهى (قوله وعند محمد والشافعي لا تقبل) لأن ما شهدا على فعل أنفسهما الصحيح
تصرفهما فلا تقبل قلنا إن ما شهدا على الاستيفاء والقبض وهو فعل غيرهما لأن فعلهما التمييز لا غير
زيلي (قوله وقال بعض المشايخ الخ) القائل هو الطحاوي واليه مال بعض المشايخ كما في الزيلعي (قوله
لا تقبل بالاجماع الخ) لأن ما دعوى إيفاء عمل استوجب عليه فصارت شهادة صورة دعوى مدعى وجوابه
أن إيفاء عمله وجبت باتفاق المحصوم على إيفاء العمل وهو التمييز فلم تجزها معتماً فلا تمة زيلعي واختيار
(قوله لو شهد قاسم وحده لا تقبل بالاجماع) لأن شهادة الفرد غير حجة في الشرع وكذا أمين القاضي
إذا أمره أن يدفع ما لا فقال قد دفعته وأنكر المدفوع إليه فالمدفوع لا يصدق في البراءة لنفسه ولا يصدق
على الآخر أنه قبض لأن قول الأمين حجة دافعة غير ملزمة مدعى عن البينة (قوله ولو ادعى أحدهم الخ)
ولو ادعى أحد المتقنين ديناً في التركة صح حتى إذا أقام البينة له أن يفيض القسمة فلم تكن قسمة
أبراهم الدين لأن القسمة تصادف الصورة وحق الغريم يتعلق بالمعنى فلم يكن الإقدام على القسمة
إقراراً بعدم الدين درر وعزمي (قوله فلم تفسخ الابينة) فإنه يدعى حق المصح لنفسه بعد تمامها فلا
يقبل بالجمعة عني (قوله قالوا ينبغي أن لا تقبل دعواه الخ) في المبسوط والحانية ما يؤيد هذا وفي الذخيرة
دعوى الغلط بعد سبق الإقرار باستيفاء الحق لا تسمع إلا من حيث الغصب انتهى ووجه رواية المتن
أنه اعتمد على فعل القاسم في إقراره باستيفاء حقه ثم لما تأمل ظاهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الإقرار
عند ظهور الحق حوى (تتمه) المقبوض بالقسمة الفاسدة كالقسمة على شرط يبيع شيء من المقسوم
أو غيره يثبت الملك فيه ويفيد جواز التصرف فيه لقباضه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشراء الفاسد
وقيل لا يوجب جرم في الأشياء وبالأول في البرازية والقنية تنوير وشرحه (قوله أن مما أصابه شيئاً)
وقع في النسخة التي كتب عليها السيد المحمدي شيء بالرفع فلهذا قال صوابه نصب شيء كما هو ظاهر انتهى
(قوله صدق خصمه بحلفه) أي أن لم يقيم بينة لانه يدعى عليه الغصب وهو ينكر القول قول المنكر
حوى (قوله نعماً الخ) لأن الاختلاف فيما حصل له بالقسمة فصار تغير الاختلاف في المبيع والغمر
زيلعي (قوله ولو ظهر رغب الخ) بأن قال قيمة هذا ألف وأنتم قومتموه بالفين حوى والظاهر أن يقال
بأن قوم بالفين فظهر أن قيمته ألف إذا المداري ففسخ القسمة على ظهور الغبن الفاحش لا على مجرد دعواه
فتنبه (قوله وقيل إذا قسم الخ) عدم الفرق هو الأصح لأن شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب
نقضها خلافاً للصحيح الخلاصة ولو اقسام داراً وأصاب كلا طائفة فادعى أحدهما يميناً في يد الآخر أنه
من نصيبه وانكر الآخر فله البينة لانه مدعى وإن أقامها فالعبارة لبينة المدعى لانه خارج وإن كان
قبل الإثبات على القبض تخالفوا وفسخت وكذا لو اختلفا في الحدود وتوירו وشرحه وأعلم أن ما في الدرر
حيث قال وإن كانت بالتراضي له أن يبطل القسمة فقد قيل لا يلتفت إلى قول من يدعيه لانه دعوى
الغبن ولا عبرة به في البيع فكذا في القسمة لوجود التراضي وقيل تفسخ وهو الصحيح انتهى على حذف
إدعاء الاستيفاء فتدبر كلامه وإن كانت بالتراضي هل له أن يبطل القسمة الخ فسطح اعتراض عزمي
زاده عليه حيث قال الصواب أن يسطح قوله أن يبطل القسمة ويجعل جزء الشرط قوله فقد قيل
لا يلتفت الخ إلى هذا أشار شيخنا تغمده الله برحمته (قوله ولو استحق بعض شائع في الكل الخ) ولو استحق
بعض معين من نصيب كل واحد لا تفسخ بل يجعل هذا المستحق كأن لم يكن فإن كان في يد كل واحد
بمقدار نصيبه فلا رجوع لأحدهما على الآخر وإن نصيب أحدهما يرجع بحسابه كما إذا
قسمت الدار نصفين واستحق من كل نصيب خمسة أدرع فلا رجوع وإن استحق من أحدهما أربعة ومن
الثاني ستة رجع الثاني على الأول بذراع ولو ظهر في التركة بعد القسمة دين تفسخ لأن المحبط يمنع الملك

والقليل يمنع التصرف الا اذا بقي من التركة ما يفي بالدين أو قضاؤه من مالهم أو أبرا الغرماء الميت لزوال
 المانع ولو ادعى احد المتقاسمين ديناً في التركة سمع لعدم المنافي لتعلق الدين بالمالية وقضاء حقه من محل
 آخر جائز فلا تناقض بخلاف دعوى العين حيث لا تسمع دعواه اذا لاقدام على القسمة اعتراف منه بأن
 المقسوم مشترك كما في الزيلعي وفي البزارية يظهر دين أو وصية بالثلث أو بألف رسالة أو وارث آخر بعد
 القسمة تردوان قالت الورثة تؤذى الدين أو الوصية أو حصّة الوارث من مالنا ولا ننقض القسمة ففيما
 اذا ظهر غريم أو موصى له بألف رسالة لهم ذلك لان حقهما في المالية لا في العين وفيما اذا ظهر وارث
 أو موصى له بالثلث ليس لهم ذلك بل تنقض القسمة لتعلق حقهما بعين التركة الا اذا رضى الوارث
 أو الموصى له بذلك اهـ (قوله بر بعه) فيه نظراً اذا الواقع ان الدارين هما سوية فباستحقاق الربع يكون
 لهما ثلاثة الارباع فلو رجع على شريكه بالربع يسلم له النصف وليس كذلك ولعل الصواب أن
 يقال رجع بثمنه ويده اربع فيستويان ثم يظهر ان المراد الربع من حظ الشريك وهو ثمن وعلم
 ان المراد من قوله بر بعه أي ربع قيمة ما أصابه كذا ذكره المحموي ويدل عليه قول المصنف ولا تنسخ
 القسمة وكذا يدل عليه قول الشارح وقال أبو يوسف تنتقض القسمة الخ (قوله لا تنسخ القسمة اجماعاً)
 لان ما وراء المستحق بقي مفرزاً على حاله ليس للغير فيه حق ويرجع على شريكه بحسابه زيلعي (قوله
 ولو تهايا الخ) التهايا في اللغة ماذ كرهه الشارع وفي الشرع قسمة المنافع ويجري جبر القاضى فيها
 كما في قسمة الاعيان الا أن القسمة أقوى في استكمال المنفعة لانه جمع المنافع في زمان واحد بخلاف
 المهاياة فانها على التعاقب ولهذا لو طالب أحدهما القسمة والاخر المهاياة يرجح طالب القسمة ولو وقعت
 المهاياة فيما يحتمل القسمة ثم طلب أحدهما القسمة تنسخ وتقسّم ولا يبطل التهايا يؤمّرها لانه لو بطل
 لاستأنفه المحاكم وجوازها استحسان والقياس أن لا تجوز لانها مبادلة لمنفعة بجنسها لان كل واحد
 من الشريكين ينتفع في نوبته بملك شريكه عوضاً عن انتفاع شريكه بملكه في نوبته ولكن ترك ذلك
 بالكتاب أعنى قوله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم أي ان الانتفاع بين قوم صالح وبين الناقة
 على التناوب وشريعة من قبلنا تلهنا ما لم يرد النسخ وبالسنة اذ قد ورد عنه عليه السلام في غزوة بدر انه
 قسم كل بعير بين ثلاثة وكانوا يتهايئون في الركوب وبالأجاع زيلعي وشلي (تتمة) ذكر في الخانية
 ان المهاياة في الاملاك المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها مشروعة فلا يشترط لجوازها ذكر
 المدة وينفرد أحدهما بنقضها بعذر أو بغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد انه لا ينفرد
 أحدهما بنقضها الا بعذر او بطل فسمه عينها هذا اذا كانت المهاياة بغير أمر القاضى فان كانت بحكم
 المحاكم لا ينفرد أحدهما بنقضها ما لم يصلح لها انتهى (قوله الهيئة المحالة الظاهرة) هذا هو الصواب
 ووقع في بعض النسخ الهيئة وهي المحالة وهو خلاف الصواب حموي (قوله بأن ينتفع ههنا هذا النصف
 الخ) حاصله ان التهايا مؤمنان حيث المكان او من حيث الزمان ففي الوجه الاول التهايا يؤاقران من كل
 وجه ولهذا لا يشترط فيه التوقيت ولكل ان يستغل ما أصابه وان لم يشترطه لمحدث المنافع على ملكه
 وفي الوجه لثاني افران من وجه ويجعل كالمستقرض لنصيب شريكه ولو اختلفا في التهايا يؤمن حيث
 الزمان والمكان في محل محتملها ما أمرهما القاضي بالاتفاق يعني على أحدهما لان التهايا يؤ في المكان
 عدل وفي الزمان اكل فلو اختاراه من حيث الزمان يقرع في البداية بينهما ما تطيبا القلوبهما ويظهر
 في قدر المدة حمون (قوله او خدمة عبد الخ) كذا تجوز المهاياة في خدمة الامّة في الخانية لو كانت
 الجارية بين رجلين فخاف أحدهما عليهما من الاخر في نوبته فان القاضي يأمرهما بالمهاياة ولا يضعها
 على يدي عدل لان في ذلك تعطيل المنفعة على يد أحدهما الخ واعلم ان اصحابنا احتاطوا في أمر الفروج
 الا في هذه المسئلة (تتمة) اخبر القاضي ان فلاناً بائناً جواريه في غير المأوى ويستعملون في الغناء
 ويطأز وجهه في الحيز وأمه من غير استبراء لا يجوز له القاضى عليه سبيل حموي عن التناخانية

بر بعه (في خط شريكه ولا تنسخ القسمة)
 عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف تنتقض
 القسمة وما بقي في أيديهما يكون
 بينهما نصفين وقول محمد مضطرب
 والاصح انه مع أي حنيفة وان استحق
 بعض معين لا تنسخ القسمة اجماعاً
 ولو استحق بعض شائع في الكل تنسخ
 اتفاقاً (ولو تهايا) الهيئة المحالة
 الظاهرة لثني والتهايا يؤ فبإرضاء
 وهو ان يتواضعوا على أمر فيرضوا
 به وحقيقته ان يتفع ههنا هذا
 بهيمة واحدة بأن ينتفع بذلك النصف
 النصف المفرد وذلك بذلك وذلك
 او هذا بأكمله في كذا من الزمان وذلك
 بقدر مدة الاول (في سكنى دار أو
 دارين أو خدمة عبد) واحد

(قوله او عبيدين) كذا تجوز المهايأة في خدمة عبد وأمة كما في الخانية فان شرط اطعام كل عبد على من يخدمه جاز وفي الكسوة لا يجوز لان العادة جرت بالمساحة في الطعام دون الكسوة وقلعة التفاوت في الطعام وكثرته في الكسوة فان وقنا شيئا من الكسوة معروفا جاز استحسانا لانه عند ذكر الوصف ينعدم التفاوت او يقل كذا في الاختيار ولو سكتنا عن ذكر الطعام يجب على كل طعام الخادم الذي شرط له في المهايأة جوى عن التناخية ولو تنهايا في عبيدين استخداما فأت أحدهما او ابقى انتقضت المهايأة ولو استخدم الشهر كله الاثلاثة أيام نقص الآخر من شهره ثلاثة أيام بخلاف ما اذا استخدم الشهر كله وزاد ثلاثة أيام ولو ابقى أحدهما الشهر كله صح واستخدم الآخر فلا ضمان ولا اجر ولو عطب أحد الخادمين في خدمة من شرط له خدمته لم يضمن كما لو انه قدم بيت بسكني من شرط له جوى عن التناخية (نقطة) طلب أحدهما المهايأة في خدمة العبد الواحد وأبى الآخر بحري بالاجماع وكذا في العبيدين بحري الأبي على الأصح ذكره الزبلي فإني في الخانية من التفرقة بين العبد والعبيدين خلاف الأصح (قوله او غلة دار) ولو زادت غلة الدار الواحدة في نوبة أحدهما على الغلة في نوبة الآخر بشرط كان في الزيادة تحقيقا للتعادل وعليه الفتوى كما في الخانية بخلاف ما اذا كان التناهي يؤعلى المنافع فاستغل أحدهما في نوبته زيادة لان التعديل فيما وقع عليه التناهي يحصل وهو المنافع فلا تضره زيادة الاستغلال والتناهي يؤعلى الاستغلال في الدارين جائزا أيضا في ظاهر الرواية ولو فضل غلة أحدهما لا يشترط كان بخلاف الدار الواحدة والفرق ان في الدارين معنى التمييز والافراز راجع لا لتحاذر زمان الاستيفاء بخلاف الدار الواحدة لتعاقب وصول المنفعة فاعتبر قرضا وجعل كل واحد في نوبته كالوكيل عن صاحبه فلهذا برده عليه حصته من الفضل عيني (قوله ولو تنهايا في غلة عبد صالح) اما عدم العتقة في غلة العبد الواحد أو البغل الواحد لان النصيبين يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التعريف في الحيوان فتفتوت المعادلة بخلاف المهايأة في استغلال دار واحدة حيث تجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير في العتق فافترقا واما في عبيدين أو بغلين فلان التناهي يؤلى الخدمة جواز للضرورة لا متناع قسمتها والضرورة في الغلة لانها تقسم وأما في ركوب بغل أو بغلين فلان الركوب يتفاوت به فوات الزاكنين فلا يتحقق التسوية فلا يحبر القاضى عليه وأما في ثمرة شجرة أو لبن شاة ونحوه فلان التناهي يختص بالمنافع دون الاعيان لاحتياج الضرورة في المنافع لعدم قسمتها بعد وجودها السرعة فمناها بخلاف الاعيان والحيلة في الثمار ونحوها ان يشترى نصيب شريكه ثم يبيع الكل بعد مضي نوبته أو ينتفع باللبن المقدر بطريق القرض في نصيب صاحبه اذ قرض المشاع يجوز زدر وعيني وكذا لا تجوز المهايأة في غير اللبن كالصوف والغنم كما في الخانية ونصها اذا تنهايا على ان يكون ولد الغنم ولبنه وصوفها سنة وهذا سنة لا آخر لا يجوز ويكون ذلك بينهم ما ولا يحل فضل اللبن والصوف والتمر اذا جعل كل واحد منهما صاحبه في حل ان كان اللبن والصوف والتمر قائما واما ان كان مستهلكا كبري لانه اذا جعله في حل والفضل قائم كان ذلك هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وبعد الاستهلاك يكون ابراء عن الضمان انتهى (قوله ولبن غنم) بخلاف ما لو تنهايا في لبن أمتين بينهما على ان ترضع أحدهما ولده والآخر ولد الآخر حيث يجوز لان لبن بني آدم يجري مجرى المنافع لعدم تقومه كما في العيني (قوله خلافا لهما) لان القاضي يقسم الحيوان جبرا كذا منافعها وبدلها وله ان الركوب يتفاوت بين احذق واخرق فلا يتحقق التسوية وحكم الغلة كالركوب جوى (قوله في نثنين لا يصح اتفاقا) هما ما لو تنهايا في غلة عبد او غلة بغل جوى (قوله وفي ستة يصح اتفاقا) وهي ما لو تنهايا في سكني دار او دارين أو عبيدين أو غلة دار او دارين جوى (قوله وفي اربعة خلاف) وهي ما لو تنهايا في غلة عبيدين أو غلة بغلين أو ركوب بغل أو ركوب بغلين لا يصح عند أبي حنيفة وعندهما يصح جوى (فروع) المشترك اذا انهدم فإني أحدهما العمارة ان احتمل القسمة لا جبر ويقسم والابن ثم أجره ليرجع بما انفق لو بامر القاضي والافقية البناء له التصرف في ملكه

(او عبيدين او غلة دار او دارين جوى)
استحسانا اتفاقا (د) لو تنهايا (في غلة
عبد او عبيدين او بغل او بغلين او
ركوب بغل او بغلين او ثمرة شجرة أو لبن
غنم لا) أي لو تنهايا في غلة عبد او غلة
بغل لا يصح اتفاقا ولو تنهايا في غلة
عبيدين أو غلة بغلين أو ركوب بغل أو
بغلين لا يصح عند أبي حنيفة خلافا
لما في هذه المسائل غير الثمر واللبن
فإنه عشرة مسئلة في نثنين لا يصح اتفاقا
وفي ستة يصح اتفاقا وفي اربعة خلاف
والله أعلم

وان تضر رجاره في ظاهر الرواية اشباه وفي المجتبى وبه يفتى وفي السراجية الفتوى على المنع قال المصنف
فقد اختلف الافتاء وينبغي ان يعول على ظاهر الرواية كذا في الدر واقول الذي في حقتي من الترجيح
هو التفصيل بان يقال ان كان الضررينا فالفتوى على المنع والا فلا والضرر البين هو ما لا يمكن ان
يحترز عنه وكثيرا ما فتي بهذا شيئا فليكن هذا هو التوفيق بين ما في المجتبى والسراجية

(كتاب المزارعة)*

(قوله ان المزارعة الخ) اولان الخارج بهما يبيع فيه القسمة وان بعد فسخ الارض يحتاج اليها جوى
(قوله فلهذا اخرها) لان العام مقدم على الخاص كما في الجنس مع الفصل حتى استتبعوا في الحدود وتقديم
الفصل على الجنس جوى (قوله وهو الانبات) لوقال كالعبي وهو القاء الحب في الارض لكان اولي
(وله والمفاعلة تجري بين اثنين) فيه ايماء الى ما ذكره في البدائع من ان المفاعلة على باهما لان الفعل هنا
من اثنين لان المزارعة مفاعلة من الزرع والزرع هو الانبات لغة وشراعا لانبات المتصور من العبد هو
التسبب في حصول التبات وفعل التسبب وجد من كل واحد منهما ما لان التسبب من أحدهما بالعمل
ومن الآخر بالتحكين من العمل باعطاء الآلات التي لا يحصل العمل بدونها عادة فكان كل واحد منهما
مزارعا حقيقة لوجود فعل الزرع منه بطريق التسبب لانه اختص العامل بهذا الاسم في العرف كاسم
الذابة ونحوه على ما عرف في الاصول وهذا واحد الوجهين في الجواب عما قيل كيف يسمى هذا العقد
مزارعة مع ان الزرع انما يوجد من العامل دون غيره بدليل انه يسمى مزارعا دون رب الارض والبذر
والوجه الثاني ان يقال ان المفاعلة قد تستعمل فيما لا يوجد الفعل الا من واحد كالمداواة والمعالجة مع ان
الفعل لا يوجد الا من الطبيب والمعالج فكذلك المزارعة لكن قال السيد المحمدي لا حاجة الى هذا كله
فان لفظ المزارعة نقله الفقهاء وجعلوه علما على هذا العقد المعلق بالزرع فصار المقصود منه المعنى العلمي
دون المعنى الاصلي فتدبر (قوله كالمضاربة) فانه يراد بها العقد الذي يجري بين رب المال والعامل
لاحقيقة الضرب فان الضرب يوجد من المضارب (قوله هي عقد على الزرع الخ) والزرع طرح الزرعة
بالضم وهي البذر وموضعه المزرعة مثله الراء كما في القاموس لانه مجاز حقيقة الانبات ولهذا قال
عليه الصلاة والسلام لا يقولن احدكم زرعتم بل طرحت أى طرحت البزركما في الكشاف وغيره
فهو ستاني (قوله ببعض الخارج) ولم ينقص بما اذا كان الخارج كله لرب الارض والعامل فانه ليس
مزارعة بل الاول استعانة بالعامل والثاني اعادة من المالك كما في الذخيرة فهستاني (قوله خلافا لابي
حنيفة) الحديث رافع بن خديج انه عليه الصلاة والسلام نهى عن المضاربة وهي مزارعة الارض على
الثلاث اواربع من الخبير وهو الا كالمعاملة بالخيار وهي الارض الرخوة درر ولانه استيجار ببعض
ما يخرج من عمله فكان في معنى قعر الطحان زيلعي والتقييد باربع والثالث لبيان محل النزاع لانه لو لم
يعين أصلا وعين دراهم مسماة كانت فاسدة بالاجماع عناية وخبير بوزن صديق وخبار كعهاب عزمي
وما في الزيلعي من قوله ولانه استيجار ببعض ما يخرج من عمله اولى مما في الدرر من انها استيجار أرض
ببعض ما يخرج من عمله لشعوله استيجار الارض والعامل كذا ذكره شيخنا (قوله والفتوى على قولهما)
لانه عليه السلام دفع نخيل خبير الى اهلها معاملة وارضا مزارعة على نصف ما يخرج من ثمر وزرع
وتليه عمل العصابة والتابعين الى يومنا هذا وبمثل يترك خبر الواحد والقياس درر والجواب من لامام ان
معاملة النبي عليه الصلاة والسلام اهل خبير كان خراج مقامه بطريق المن والصلح بدليل انه عليه السلام
لم يبين لهم المدة ولو كانت مزارعة لبينها وقرع الامام مسائل المزارعة على قول من جوزها لعلمه ان
الناس لا يأخذون بقوله شرئنا لية عن الخاتبة (قوله بشرط صلاحية الارض) لازراعة ليحصل

(كتاب المزارعة)*
المناسبة بين الكتابين ان المزارعة
شرعت لتفصيل منفعة الملك وهي
النماء كما ان القسمة شرعت لذلك الا
ان القسمة اعلم لانها تجري في العقار
وغيره والمزارعة تختص بالاراضي
فلهذا اخرها عن القسمة ثم هي مفاعلة
من الزرع وهو الانبات لغة والمفاعلة
تجري بين اثنين كالمضاربة وفي الشرع
(هي عقد على الزرع ببعض الخارج
ونصحه عندهما) خلافا لابي حنيفة
والفتوى على قولهما (بشرط صلاحية
الارض للزراعة)

المقصود واعلم ان اشتراط صلاحية الارض يعني عن اشتراط علم المزارع بالارض فان الرضا بدونه لا يتم
فهستاقى عن التهمة قال واستحسن المشايخ جوازها بمجرد قول المزارع اعلم ان اتي ارضك مزارعة ورضي
الاخر بذلك فان العرف كاف كافي المجواهر انتهى (قوله واهلية العاقدين) اذ لا صحة لعقد ما بدونها
لكن نقل السيد المحمدي عن المقدسي انه ينبغي ترك هذا الشرط لعمومه اذ العادة قاضية بذكر الشروط
الخاصة بالشيء لا العامة له ولغيره (قوله بشرط ان يكون رب الارض والمزارع الخ) فالزراع اخذ الارض
لادفعها وان جاز ان يطلق عليه ايضا كافي الطلبة فهستاقى (قوله بالغيا) في كون البلوغ شرطا لظن
جوى (قوله حتى لو ينأى مدة لا يتمكن فيها من الزراعة لا يجوز) وكذا اذا ينأى مدة لا يعيش احدهما الى
مثلها عادة در عن الذخيرة لان فيه شرطا بقاء العقد بهد الموت جوى واعلم انه قد اختلف الاقواء فمنهم
من اتفق باشتراط بيان المدة كأي الواقعات ومنهم من افترى برواية ابن سطة انه لا يشترط ويقع على سنة
واحدة كأي المغري وبه اخذ الفقيه كأي القهستاني وخزم به في الدرر معزيا للجبتي والبرازية قال
واقره المصنف انتهى والمراد من انها تقع على سنة واحدة أى على أول زرع يكون في تلك السنة
كأي الثمر نبالية (قوله وبيان رب البذر) لان المقصود عليه يختلف باختلاف رب البذر فان كان
البذر من قبل العامل فالمقصود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب الارض فهو منفعة العامل
فلا بد من بيان من عليه البذر ودلالة لان جهالة تفصى الى النزاع بان قال دفعتها اليك لتزرعها الى
وقال استأجرتك لتعمل فيها بنصف الخارج فهذا يبين ان البذر من صاحب الارض وان قال له لتزرعها
لنفسك تبين ان البذر من العامل درر وحاشيتهم اوحكى عن ائمة بلخ ان بيان من عليه البذر انما يشترط
في موضع ليس فيه عرف ظاهر امام العرف فلا يشترط شي من الاتقاي (قوله وجنسه) اذ لا بد من
بيان جنس الاجرة وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر درر ولان بعضه اضرب بالارض فان لم يسر وكان من رب
الارض جاز ولو من العامل لا الاذا علم بان قال تزرع ما بالك والافسدت فان زرعها تنقلب جائزة وان
شرط ان يزرع شيئا فزرع خلافه كان مخالفا وان لم يكن اضرب بالارض بخلاف الاجارة والفرق ان الاجرة
هنا بعض الخارج وفي الاجارة دراهم جوى عن الظهيرية وغاية البيان ولا يشترط بيان مقدار البذر
لعلمه باعلام الارض در (قوله وبيان خطأ الآخر) أى لا بد من بيان حض من لا بد من قبله لانه يستحقه
عوضا بالشرط فلا بد من بيانه اذ لا يعلم لا يستحق شرطا بالعقد درر فان ذكر قسطه ولم يذكر قسط صاحب
البذر جازت بالاتفاق فهستاقى (قوله وشرط التخلية بين الارض والعامل) هذا هو الصواب خلافا
لسا في الدرر من قوله والتخلية بين صاحب الارض والعامل ولهذا تعقبه عري بأن الصواب اسقاط لفظ
صاحب لان التخلية في اصطلاحهم رفع الموانع بين شخص ومكان من شأنه ان يقبض فلا تصور بين
شخصين قال القهستاني ويجب ان يقول رب الارض سلت اليك هذه الارض وهذا شرط لم يذكر في
الكتاب كافي قيمة الواقعات انتهى (قوله وبشرط الشركة في الخارج من الارض عند حصوله) لانه
ينعقد اجارة ابتداء وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج يكون مفسدا للعقد درر ثم اشتراط
الشركة في الخارج مستدرك لانه يستعنى عنه بما سبق من قوله وبيان خطأ الآخر شرعا ليلية (قوله
والعمل والبقر لاخر) لان صاحب الارض استأجر العامل للعمل والبقرة آلة العمل فجاز شرطه عليه
كما لو استأجر خياطا ليخط بائة نفسه درر أى بائة ذلك الخياط (قوله او تكون الارض لواحد الخ)
لان رب البذر استأجر الارض بجره معلوم من الخارج ولو استأجرها بأجر معلوم من الدراهم او الدنانير ص
وكذا اذا استأجرها بذلك درر (قوله او يكون العمل لواحد الخ) لان صاحب الارض استعمل العامل
ليعمل بالآلة المسأجرة فيصنع كما لو استأجر خياطا ليخط بائة رب الثوب درر (قوله فان كانت الارض والبقرة
لواحد الخ) وجه الفساد ان رب البذر استأجر الارض والبقرة بجزء من الخارج مقصودا وذلك لا يصح
لان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض فان منفعتها قوة في طبعها يحصل بها الخارج ومنفعة

واهلية العاقدين) بمعنى بشرط ان
يكون رب الارض والمزارع
عاقلا بالغيا (وبيان المدة) لان
العقد يرد على منفعة الارض ان كان
البذر من قبل العامل او على منفعة
البذر من قبل البذر من قبل رب
العامل ان كان البذر من قبل رب
الارض والمراد بالمدة مدة يتمكن فيها
من الزراعة حتى لو ينأى مدة لا يمكن
من الزراعة فيها لا يجوز (و) بيان
من البذر وجنسه (وقال الفقيه
ابوبكر البجلي تجوز المزارعة بدون
بيان رب البذر (و) بيان (خط
الاخر) بشرط (التخلية بين الارض
والعامل) حتى اذا شرط في العقد
ما تروى له التخلية وهو عمل رب
الارض مع العامل لا يصح العقد
(و) بشرط (الشركة في الخارج) من
الارض عند حصوله (و) بشرط (ان
تكون الارض والبذر لواحد
والبقرة لاخر او يكون العمل
والباقي لاخر فان كانت الارض
والبقرة لواحد والبذر والعمل لاخر

